

American University of Beirut
University Libraries

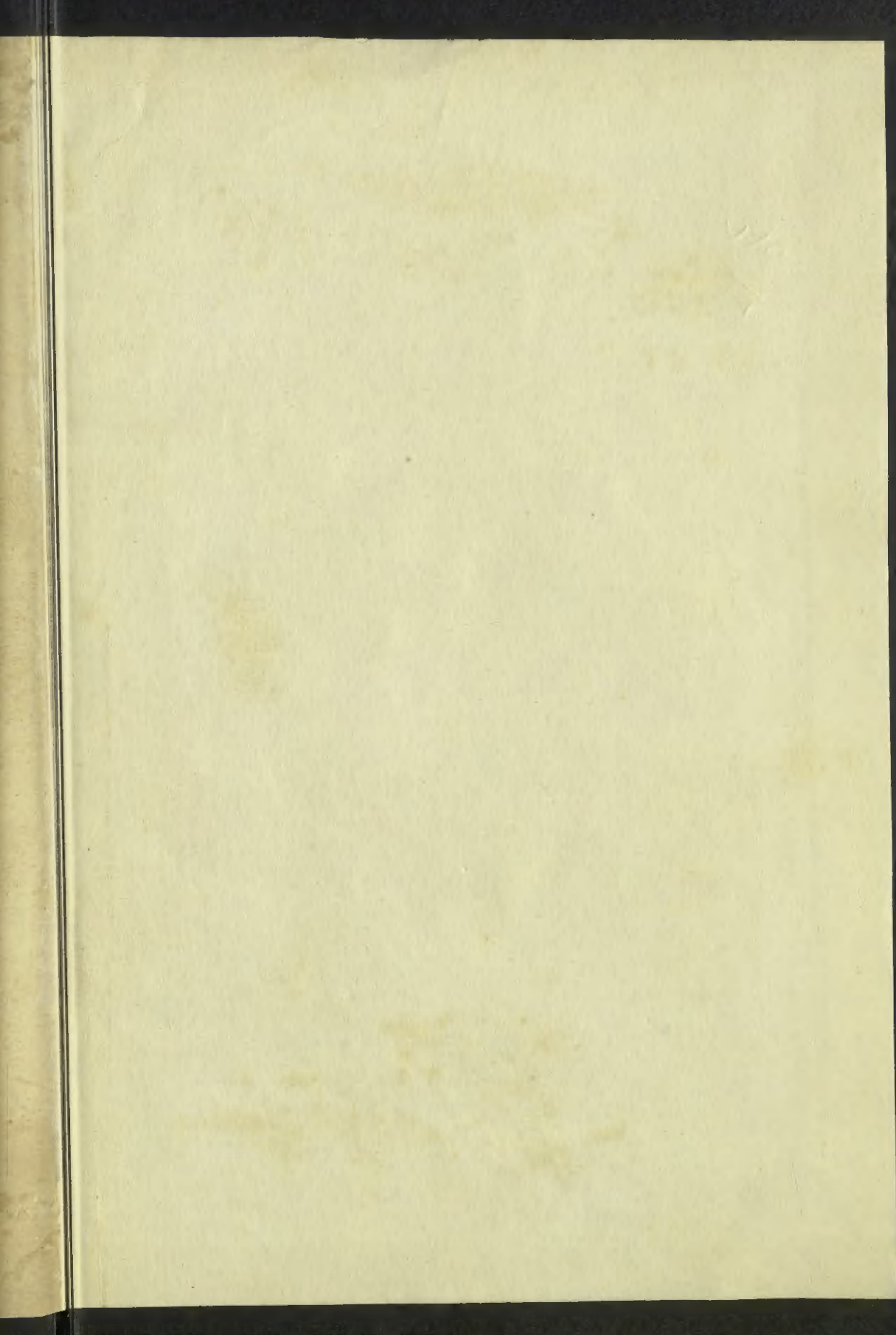


Donated by
**Mufti Sheikh Hassan
Khaled**

AUB. LIBRARY

٦٢
٢

تجليد صالح الدقر
٢٢٩٧٧



JK
340.59
I 431maA
V.7
C.2

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى العارضة ،
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نثر الأندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء السابع

غنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

إدارة الطباعة المنيرية
لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي

بتحقيق صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيري مفتش اول مساجد الأوقاف

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٧٥ — مسألة — ومن مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان ، أو نذر ، أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه ^(١) عنه هم أو بعضهم ، ولا اطعام في ذلك أصلاً أوصى به أولم يوص به ، فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه ولا بدّ أوصى بكل ذلك أولم يوص ، وهو مقدم على ديون الناس ، وهو قول أبي ثور ؛ وأبي سليمان ، وغيرهما *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : أن أوصى أن يطعم عنه اطعم عنه ^(٢) مكان كل يوم مسكين وإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه ^(٣) ، والاطعام عند مالك في ذلك مدّمة ، وعند أبي حنيفة صاع من غير البرّ لكل مسكين ، ونصف صاع من البرّ أو دقيقه * وقال الليث كما قلنا ، وهو قول أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه في النذر خاصة * قال أبو محمد : قال الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أودين) * ناعبد الله بن يوسف ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد قال عبد الله : نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني هارون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى نا ابن وهب وقال عبد الرحمن : نا إبراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا محمد بن موسى بن أعين ^(٤) نا أبي ، ثم اتفق موسى وابن وهب كلاهما عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ^(٥) أن رسول الله ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » * وبه إلى مسلم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «أن يصوموا عنه» (٢) لفظ دعه «زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) «فيه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «ابن أيمن» وهو غلط (٥) «لفظ أم المؤمنين» ليس موجوداً في البخاري (ج ٣ ص ٧٩) وصحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥) *

نا أبو سعيد الأشج نا أبو خالد الأحمر نا الأعمش عن سلة بن كميل ، والحكم ابن عتيبة ، ومسلم البطين عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، ومجاهد عن ابن عباس نا سائلا سأل النبي ﷺ فقال : إن (١) أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أ كنت قاضيه عنها » (٢) قال : نعم قال : فدين الله أحق ان يقضى * »

قال أبو محمد : سمعه الأعمش من مسلم البطين ، ومن الحكم ، ومن سلة ، وسمعه الحكم ، وسلة من مجاهد ، وبه الى مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، وعلي بن حجر السعدي قال أبو بكر : نا عبد الله بن نمير ، وقال عبد : نا عبد الرزاق اناسفان الثوري ، وقال علي بن حجر : نا علي بن مسهر ، ثم اتفق ابن نمير ، وسفيان ، وعلي بن مسهر كلهم عن عبد الله بن عطاء المسكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : بينا (٣) انا جالس عند رسول الله ﷺ اذ أتته امرأة فقالت : اني تصدقت على أمي تجارية وانها ماتت فقال رسول الله ﷺ : « وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها قالت : انها لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » قال ابن نمير في روايته : شهرين ، واتفقوا على (٤) كل ما عدا ذلك .

قال أبو محمد : فهذا القرآن ، والسنن المتواترة المتظاهرة التي لا يحل خلافها ؛ وكلهم يقول : يحج عن الميت ان أوصى بذلك ثم لا يرون ان يصام عنه وان أوصى بذلك ، وكلاهما عمل بدن ، وللبال في اصلاح ما فسد منهما مدخل بالهدى ، وبالاطعام ، وبالعق ، فلا القرآن اتبعوا ، ولا بالسنن (٥) أخذوا ، ولا القياس عرفوا ، وشغبوا في ذلك بأشياء منها انهم ذكروا قول الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) وذكروا قول رسول الله ﷺ : « اذا مات الميت انقطع عمله الا من ثلاث علم عليه ، أو صدقة جارية ، أو ولد صالح يدعو له » ، وبائر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن عبادة بن نسي ان رسول الله ﷺ قال : « من مرض في رمضان فلم يزل مريضا حتى مات لم يطعم عنه وان صح فلم يقضه حتى مات أطعم عنه » وقال بعضهم : قد روى عن عائشة وابن عباس وهما رويا الحديث المذكور انهما لم يريا الصيام عن الميت كما رويم من طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن

(١) لفظ « ان » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو موجود في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٥ .

(٢) لفظ « عنها » زيد من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٦ . بدل « بينا » زيدت ما للاشباع

(٤) في النسخة رقم (١٦) « في » بدل « على » (٥) في النسخة رقم (١٦) « السنن » باسقاط حرف الجر .

عبد العزيز بن ربيع عن امرأة منهم اسمها عمرة ان أمها ماتت وعليها من رمضان فقالت لعائشة : أقضيه عنها ؟ قالت : لا بل تصدق عنها مكان كل يوم نصف صاع على كل مسكين ، وإذا ترك صاحب الخبر ^(١) الذى روى فهو دليل على نسخه لا يجوز أن يظن به غير ذلك ، اذ لو تعمد ترك ما رواه ^(٢) لكانت جرحه فيه ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، وقالوا : لا يصام عنه كما لا يصلى عنه *

قال أبو محمد : هذا كل ماموهوا به ، وهو كله لاحجة لهم فى شيء منه ، أما قول الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) فحق ^(٣) الا ان الذى انزل هذا هو الذى أنزل (من بعد وصية يوصى بها أودين) وهو الذى قال لرسوله ﷺ : (لتبين للناس ما نزل اليهم) وهو الذى قال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فصح انه ليس للانسان الا ما سعى ، وما حكم الله تعالى أو رسوله ﷺ ان له من سعى غيره عنه ، والصوم عنه من جملة ذلك ، والعجب أنهم نسوا انفسهم فى الاحتجاج بهذه الآية فقالوا : ان حج عن الميت أو أعتق عنه أو تصدق عنه فأجر كل ذلك له ولا حق به فظهر تناقضهم *

فان قال منهم قائل : انما يحج عنه اذا أوصى بذلك لانه داخل فيما سعى * قلنا له : فقولوا : بان يصام عنه كما اذا أوصى بذلك لانه داخل فيما سعى ، فان قالوا : للمال فى الحج مدخل فى جبر ما نقص منه قلنا : وللمال فى الصوم مدخل فى جبر ما نقص منه بالعق والاطعام ، وكل هذا منهم تخليط ، وتناقض ، وشرع فى الدين لم ^(٤) يأذن به الله تعالى ، وهم يميزون العتق عنه ، والصدقة عنه وان لم يوص بذلك فبطل تمويههم بهذه الآية *

وأما اخباره عليه السلام بان عمل الميت ينقطع الا من ثلاث فصحيح ، والعجب أنهم ^(٥) لم يخافوا الفضيحة فى احتجاجهم به ^(٦) ، وليت شعرى من قال لهم : ان صوم الولي عن الميت هو عمل الميت حتى يأتوا بهذا الخبر الذى ليس فيه الا انقطاع عمل الميت فقط ، وليس فيه انقطاع عمل غيره عنه أصلا ، ولا المنع من ذلك ، فظهر قبح تمويههم فى الاحتجاج بهذا الخبر جملة *

وأما حديث عبد الرزاق فلا تحل روايته الا على سبيل بيان فسادها لعل ثلاث فيه ، إحداها انه مرسل ، والثانية ان فيه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، والثالثة ان فيه ابراهيم بن أبي يحيى وهو كذاب ، ثم لو صح لكان عليهم لاهم لان فيه ايجاب

(١) فى النسخة رقم (١٤) « الحديث » بدل الخبر ، (٢) فى النسخة رقم (١٤) « ترك ما روى » (٣) فى النسخة رقم (١٤) « فهو حق » (٤) فى النسخة رقم (١٤) « ما لم يأذن » ولا معنى لزيادة « ما » (٥) فى النسخة رقم (١٦) « والعجب اذ » (٦) لفظ « به » زيادة من النسخة رقم (١٤)

الاطعام عنه أن صح بعد أن مرض ، والحنيفيون ، والمالكيون لا يقولون : بذلك إلا أن يوصى بذلك وإلا فلا *

فان قالوا : معنى ذلك أن أوصى به قلنا : كذبتم وزدتم في الخبر خلاف ما فيه لأن فيه « إن مات ولم يصح لم يطعم عنه » فلو أراد إلا أن يوصى بذلك لما كان لتفريقه بين تبادى مرضه حتى يموت فلا يطعم عنه وبين صحته بين مرضه وموته فيطعم عنه ، لأنه أن أوصى بالاطعام عنه وإن لم يصح أطعم عنه عندهم فبطل تمويههم بهذا الخبر الهالك وعاد حجة عليهم *

وأما تمويههم بأن عائشة ، وابن عباس روى الخبر وتركاه فقول فاسد لوجوه * أحدها أنه لا يجوز ما قالوا لأن الله تعالى إنما اقترض علينا اتباع رواية صاحب عن النبي ﷺ ، ولم يفترض علينا قط اتباع رأى أحدهم (١) *

والثاني أنه قد يترك صاحب اتباع (٢) ماروى لوجوه غير تعمد المعصية ، وهي أن يتأول فيما (٣) روى تأويلا ما اجتهد فيه فإخطأ فأجر مرة ، أو أن يكون نسي ماروى فافق بخلافه ، أو أن تكون الرواية عنه بخلافه وهما من روى ذلك عن صاحب ، فاذ كل ذلك ممكن فلا يحل ترك ما اقترض علينا اتباعه من سنن رسول الله (٤) ﷺ لما لم يأمرنا باتباعه لو لم يكن فيه هذه العلل فكيف وكلها (٥) ممكن فيه ؟ ، ولا معنى لقول من قال : هذا دليل على نسخ الخبر لأنه يعارض بأن يقال : كون ذلك الخبر عند ذلك صاحب دليل على ضعف الرواية عنه بخلافه ، أولعله قد رجع عن ذلك *

والثالث أنهم إنما يحتجون بهذه الجملة إذا وافقت تقليد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي وأما إذا خالف قول صاحب رأى أحدهم ذكرنا فأهون شيء عندهم اطراح رأى صاحب والتعلق بروايته ، وهذا فعل يدل على رقة الدين وقلة الورع *

فمن ذلك أن عائشة رضي الله تعالى عنها (٦) روت « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ، ثم روى عنها من أصح طريق (٧) الاتمام في السفر ، فتعلق الحنيفيون والمالكيون بروايتها وتركوا رأيها اذخالقت فيه ماروت ، وهي التي روت « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها

(١) في النسخة رقم (١٦) ، اتباع رأى أحد ، (٢) لفظ « اتباع » سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) ، يتأول ماروى ، (٤) في النسخة رقم (١٤) ، من سنة رسوله ، (٥) في النسخة رقم (١٤) « وكل هذا » (٦) زيادة « رضي الله تعالى عنها » من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) ، من أصح الطرق ، *

فناكحها باطل » ، ثم أنكحت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير وأبوها غائب بالشام بغير اذنه ، وانكر ذلك اذ بلغه اشد الانكار فخالقوا رأيها واتبعوا روايتها ، وهى التى روت التحريم بلبن الفحل ثم كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء اخوتها وتدخل عليها من أرضه بنات أخواتها فتركوا رأيها واتبعوا روايتها * وروى أبو هريرة من طريق لا تصح عنه ايجاب القضاء على من تعمد الفطر فى نهار رمضان ، وصح عنه انه لا يجزئه صيام الدهر ^(١) وإن صامه ^(٢) وانه لا يقضيه ، فتركوا الثابت من رأيه للهالك من روايته * وروى أبو هريرة فى البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، ثم رويناه عنه من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علية — عن هشام الدستوائى عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة ماء ان لا يجزئان من غسل الجنابة ماء البحر وماء الحمام * وروى عن ابن عباس فى صدقة الفطر « مدان من قح » من طريق لا تصح ، وصح عنه من رأيه ^(٣) صاع من بر فى صدقة الفطر فترك الحنفيون رأيه لروايته ، وهذا كثير منهم جدا ^(٤) ، وفيما ذكرنا كفاية تحقق تلاعب القوم بدينهم * والرابع ان نقول : ^(٥) لعل الذى روى عن عائشة فيه الاطعام كان لم يصح ^(٦) حتى ماتت فلا صوم عليها *

والخامس انه قد روى عن ابن عباس الفتيا بما روى من الصوم عن الميت كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فصح انه قد ^(٧) نسى ، أو غير ذلك مما الله تعالى أعلم به من ^(٨) لم نكلفه ، وقد جاء عن السلف فى هذا اقوال *

روينا عن حماد بن سلية عن أيوب السخيتانى عن أبي يزيد المدنى ان رجلا قال لآخيه عند موته : ان على رمضانين لم أصمهما فسأل اخوه ابن عمر فقال : بدتان مقلدتان ، ثم سأل ابن عباس ؟ فقال ابن عباس : يرحم الله ابا عبد الرحمن ما شأن البدن وشأن الصوم ، أطلعهم عن أخيك ستين مسكينا *

قال أبو محمد : ان لم يكن قول ابن عمر فى البدتين حجة فليس قول ابن عباس فى الاطعام حجة ولا فرق ، ولعل هذا لم يكن مطبقا للصوم ، أو لعل ذينك الرمضانين كانا عن تعمد فلا قضاء فى ذلك * وروينا من طريق سليمان التيمى أن عمر بن الخطاب قال :

(١) فى النسخة رقم (١٤) • صوم الدهر • (٢) فى النسخة رقم (١٦) • ولو صامه • (٣) فى النسخة رقم (١٦) • من روايته • وهو غلط (٤) فى النسخة رقم (١٦) • وهذا كبير جدا • (٥) فى النسخة رقم (١٦) • يقول • يحذف « ان » وهو غلط (٦) كذا فى الاصول والمعنى ظاهر والتركيب غير حسن (٧) لفظ • قد • زيادة من النسخة رقم (١٤) (٨) فى النسخة رقم (١٦) • ما • وهو خطأ •

إذا مات الرجل وعليه صيام رمضان أطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع من بر *
ومن طريق صحيحة عن ابن عباس أن مات الذي عليه صوم ولم يصح قبل موته ليس عليه
شيء فان صح أطعم عنه عن كل يوم نصف صاع حنطة * وعن الحسن أن لم يصح
حتى مات فلا شيء عليه فان صح فلم يقض صومه حتى مات أطعم عنه عن كل يوم
مكوك (١) من بر ، ومكوك من تمر * وروى أيضا عن طائفة مدّ عن كل يوم ، وقد
جاء عن الحسن لا إطعام في ذلك ولا صيام ، وأيضا فان احتجاج المالكيين ، والشافعيين
بترك عائشة ، وابن عباس للخبر المذكور هو حجة عليهم لانهم خالفوا عائشة (٢) في
هذا الخبر نفسه في قولها (٣) ان يطعم عن كل يوم نصف صاع لمسكين وهم لا يقولون:
بهذا ، فان كان ترك عائشة للخبر حجة فقولها في نصف صاع حجة ، وان لم يكن قولها
في نصف صاع حجة فليس تركها للخبر حجة * فظهر انهم إنما (٤) يحتجون من قول
الصاحب بما وافق تقليدهم فقط ، فاذا خالف من قلده هان عليهم خلاف الصاحب ، وهذا
دليل سوء نعوذ بالله منه *

وأما قول أحمد فروينا من طريق أبي ثور نا عبد الوهاب — هو ابن عطاء — عن سعيد
ابن أبي عروبة ، وروح بن القاسم عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس
انه قال فيمن مات وعليه رمضان ونذر شهر : يطعم عنه مكان كل يوم مسكين (٥)
ويصوم عنه وليه نذره *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن علي بن الحكم البنانى عن ميمون بن
مهران عن ابن عباس سئل عن رجل مات وعليه رمضان وصوم شهر فقال : يطعم عنه
لرمضان ويصام عنه النذر ، وهذا اسناد صحيح ، فان كان ترك ابن عباس لما ترك من
الخبر حجة فاخذه بما اخذ منه حجة ، وان لم يكن اخذه بما اخذ به حجة فتركه ما ترك
ليس بحجة (٦) ، وما عدا هذا فتلاعب بالدين *

وأما قولنا فروينا من طريق أبي ثور نا عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة قال :
حدثوني عن قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال فيمن مات وعليه رمضان : ان لم يجدوا
ما يطعم عنه (٧) صامه عنه وليه وهو قول الأوزاعي * ومن طريق عبد الرزاق عن

(١) هو بفتح الميم وضم الكاف اسم للمكيال ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد
اهـ نهاية (٢) في النسخة رقم (١٦) د لانهم خالفوها ، وما هنا اصح بدليل قوله بعده فان كان ترك عائشة للخبر حجة
الخ (٣) في النسخة رقم (١٦) د في قولها ، وما هنا اصح بدليل ما ذكرناه (٤) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ
« إنما » (٥) في النسخة رقم (١٤) د مسكينا ، (٦) في النسخة رقم (١٦) د حجة ، (٧) في النسخة رقم (١٤) د ما يطعموا ، *

معمر عن ابن طاوس عن أبيه اذا مات الرجل وعليه صيام رمضان (١) قضى عنه بعض أوليائه ، قال معمر : وقاله حماد بن ابى سليمان * وبه الى معمر عن الزهرى من مات وعليه نذر صيام فانه يصوم عنه بعض أوليائه *

قال أبو محمد : ليس قول بعض (٢) الصحابة رضى الله عنهم أولى من بعض ، وكل ما ذكرنا فهو مخالف لقول أبى حنيفة ، والشافعى لأن كل من ذكرنا فقد أوجب ما أوجب من غير اشتراط ان يوصى الميت بذلك ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا شيء فى ذلك الا ان يوصى بالاطعام فيطعم عنه وما نعلم أحدا قبلهم قال : بهذا الارواية عن الحسن قد صح عنه خلافها *

وأما قولهم : لا يصام عنه كما لا يصلى عنه فباطل وقياس للخطأ على الخطأ بل يصلى عنه النذر ؛ وصلاة فرض ان نسيها أو نام عنها ولم يصلها (٣) حتى مات ، فهذا داخل تحت قول رسول الله ﷺ « فدين الله أحق ان يقضى » والعجب انهم كلهم أجمعوا على ان تصلى الركعتان إثر الطواف عن الميت الذى يحج عنه ، وهذا تناقض منهم (٤) لا يخفى به ، وهذا قول اسحاق بن راهويه فى قضاء الصلاة عن الميت ، وقال الشافعى : ان صح الخبر قلنا به (٥) والا فيطعم عنه مدة عن كل يوم ، وإنما قلنا : ان الاستحجار لذلك ان لم يكن له ولى من رأس المال مقدم على ديون الناس لقول النبي ﷺ « فدين الله أحق ان يقضى » *

قال أبو محمد : من الكبائر ان يقول قائل : بل دين الناس أحق ان يقضى من دين الله تعالى عز وجل (٦) وقد سمع هذا القول *

٧٧٦ — مسألة — فان صامه بعض أوليائه اجزأ لعموم الخبر فى ذلك وان كانوا جماعة فاقسموه جاز كذلك أيضا الا أنه لا يجزى ان يصوموا كلهم يوما واحدا لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) فلا بد من أيام متغايرة فلم يصح حتى مات فلا شيء على أوليائه ولا عليه لان الأثر انما جاء فيمن مات وعليه صوم ، وهذا مات وليس عليه صوم لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فاذا لم يكن فى وسعه الصوم فلم يكلف واذا لم يكلفه فقد مات ولا صوم عليه *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « صيام شهر » (٢) فى النسخة رقم (١٦) « ليس بعض قول الصحابة » (٣) فى النسخة رقم (١٦) « أو لم يصلها » وهو خطأ (٤) فى النسخة رقم (١٦) « منه » وهو غلط (٥) بهامش النسخة رقم (١٤) مانصه « وقد قال به المتأخرون من أصحابه عملا بوصاياه فهو مذهب الشافعى أيضا » (٦) زيادة « عز وجل » من النسخة رقم (١٤) *

والأولياء هم ذوو المحارم بلا شك (١) ولو صامه الأبعد من بنى عمه اجزأ عنه لانه
وليه فان أبوا من الصوم فهم عصاة لله تعالى ولا شيء على الميت من ذلك الصوم لانه
قد نقله الله تعالى عنه اليهم بقول رسول الله ﷺ : « من مات وعليه صوم صام عنه وليه »
وبأمره عليه السلام الولي ان يصوم عنه *

٧٧٧ — مسألة — فان تعمد النذور ليقعها على وليه بعد موته فليس نذرا ولا
يلزمه هو ولا وليه بعده، وهو عاص لله تعالى بذلك ۝ وقد صح عن النبي ﷺ ما حدثناه
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي
نا مسلم بن الحجاج حدثني علي بن حجر نا اسماعيل بن ابراهيم نا أيوب — هو السخيتاني —
عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين ان رسول الله ﷺ قال : « لا وفاء
لنذر في معصية الله (٢) » *

قال علي : وهذا النذر انما يكون نذرا اذا قصد به الله تعالى فيلزم حينئذ فاذا قصد به
غير الله تعالى فهو معصية لا يحل الوفاء به ولا يلزم صاحبه ولا غيره عنه والله تعالى التوفيق *

٧٧٨ — مسألة — ومن نذر صوم يوم (٣) فاكثر شكرا لله عز وجل ، أو
تقربا اليه تعالى ، أو ان افاق ، أو ان أراه الله تعالى املا يؤمله لا معصية لله عز وجل
في ذلك الشيء المأمول فقرض عليه اداؤه ، قال عز وجل : (أو فوا بالعقود) *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا القعني عن مالك
عن طاحنة بن عبد الملك الايلي عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال
رسول الله ﷺ : « من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه (٤) »
فهذا عموم لكل نذر طاعة ، ولكل نذر معصية كمن نذرت صوم يوم حيضتها (٥) أو
صوم يوم العيد ، ونحو ذلك من كل معصية *

٧٧٩ — مسألة — فان نذر ما ليس طاعة ولا معصية كالقعود في دار فلان أو ان
لاياً كل خبز ما دوماً أو ما شبه هذا لم يلزمه ، ولا حكم لهذا (٦) الاستغفار والله تعالى

(١) في النسخة رقم (١٦) : « والأولياء هم ذوو المحارم » (٢) الحديث رواه مسلم مطولاً ج ٢ ص ١٣
(٣) في النسخة رقم (١٤) : « صيام يوم » (٤) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٢٨ قال الحافظ المنذرى : واخرجه
البخارى والترمذى والنسائى وابن ماجه (٥) في النسخة رقم (١٦) : « يوم حيضها » (٦) في النسخة رقم (١٦)
« ولا حكم لذلك » .

منه لان ايجاب النذر شريعة ، والشرائع لا تلزم الا بنص ، ولا نص الا في نذر الطاعة فقط *
 ٧٨٠ — مسألة — وينهى عن النذر جملة فان وقع لزوم كما قدمنا ، رويتنا بالسند
 المذکور الى أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن منصور — هو
 ابن المعتز — عن عبد الله بن مرة الهمداني عن عبد الله بن عمر قال : أخذ رسول الله
 ﷺ ينهى عن النذر ^(١) ويقول : « لا يرد شيئا وانما يستخرج به من البخيل » ففي
 قوله عليه السلام « وانما ^(٢) يستخرج به من البخيل » ايجاب للوفاء به اذا وقع
 في طاعة الله تعالى ^(٣) *

٧٨١ — مسألة — ومن قال : على الله تعالى صوم يوم أفیق ؛ أقال : يوم يقدم
 فلان ، أو قال يوم أنطلق من سجنى أو ما أشبه هذا فكان مارغب فيه ليلا أو نهارا لم
 يلزمه صيام ذلك اليوم ولا قضاءؤه ولا صوم غيره لانه ان كان مارغب فيه ليلا ^(٤)
 فلم يكن في يوم فاذا لم يكن في يوم فلا يلزمه ما لم يلزمه ، وان كان نهرا فلا يمكنه احدث
 صوم لم يبيته من الليل ولا تقدم ^(٥) الزام الله تعالى له اياه ، ولا يلزمه صيام يوم آخر
 لانه لم يلزمه ، وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وقال الأوزاعي : ان قدم نهرا صام
 بقية ذلك اليوم ولا قضاء عليه ، وقال مالك : ان قدم ليلا صام النادر ^(٦) غد تلك الليلة *
 ٧٨٢ — مسألة — فلو قال في كل ذلك : على صوم ذلك اليوم ابدا فان كان ليلا
 لم يلزمه كما قدمنا لانه لم ياتزمه ولا يلزم صيام الليل لانه معصية . فان كان نهرا لزمه في
 المستأنف صوم ذلك اليوم اذا تكرر كما ^(٧) نذرناه ولا قضاء عليه في يومه ذلك لانه غير ما نذر *
 ٧٨٣ — مسألة — ومن أفطر في صوم نذر عامدا أو لعذر فلا قضاء عليه إلا ان
 يكون نذر ان يقضيه فيلزمه لانه اذا ^(٨) لم يندر القضاء فلا يجوز ان يلزم ما لم يندره اذا
 لم يوجب ذلك نص *

(١) قال في شرح سنن ابي داود المسمى بكون المعبود ج ٣ ص ٢٢٧ نقلا عن الخطابي مانصه : معنى نهي عليه
 السلام عن النذر انما هو تأكيد لامره وتحذير من التهاون به بعد ايجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل
 لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذا كان بالنهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به ، وانما
 وجه الحديث انه قد علمهم ان ذلك امر بما لا يجب لهم في العاجل نفعا ولا يدفع عنهم ضررا فلا يرد شيئا قضاء
 الله تعالى ، يقول : لا تنذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم ، وتصرفون عن انفسكم شيئا جرى القضاء به
 عليكم فاذا فعلتم ذلك فاخرجوا عنه بالوفاء فان الذي نذرتموه لازم لكم هذا معنى الحديث ووجهه ^(٢) في النسخة رقم
 (١٤) دانه ، وهو خطأ ^(٣) في النسخة رقم (١٤) « في طاعة الله عز وجل » ^(٤) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ
 « ليلا » خطأ ^(٥) في النسخة رقم (١٤) « ولا يقدم » ^(٦) في النسخة رقم (١٦) « صام النهار » وهو خطأ
^(٧) في النسخة رقم (١٤) حذف كما ^(٨) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظ « اذا » خطأ

٧٨٤ — مسألة — ومن نذر صوم يومين فصاعداً اجزأه ان يصوم ذلك متفرقا لانه غير مخالف لما نذر *

٧٨٥ — مسألة — فلو نذر صوم جمعة أو قال : شهر لم يحجز ان يصوم ذلك الامتبايعا ولا بد ، فان تعمد في خلال ذلك فطرا لعذر أو لغير عذر ابتداءً من أوله لان اسم الجمعة والشهر لا يقع الا على أيام متتابعة لا متفرقة ، فانما يلزمه ما نذر لا مالم ينذر فان لم يتابع ذلك فلم يأت بما نذر فعليه أن يأتي به ■

٧٨٦ — مسألة — ومن نذر صوم جمعتين أو قال : شهرين ولم ينذر التابع في ذلك لزمه ان يصوم كل جمعة متتابعة ولا بد ، وكل شهر متباعد ولا بد ، وله ان يفرق بين الجمعة والجمعة ، وبين الشهر والشهر لما ذكرنا آنفاً الا ان ينذرهما متتابعين فيلزمه ذلك لانه طاعة زائدة ■

٧٨٧ — مسألة — فان صام الشهر ما بين الهلالين لزمه اتمامه فان ابتدأ صيامه بعد دخول الشهر لم يلزمه الا تسعة وعشرون يوماً متصلة ولا بد لقول رسول الله ﷺ : « الشهر تسعة وعشرون » وان الشهر يكون تسعا وعشرين فلا يلزمه زيادة يوم الا بنص وارد ولا نص في ذلك وانما يلزمه ما يقع عليه اسم ما نذر من شهر أو أكثر فقط ، فان نذر نصف شهر لم يلزمه الا أربعة عشر يوماً لان كسر يوم لا يلزم صيامه لمن نذره ، ولا يجوز ان يلزم يوماً زائداً لم ينذره *

٧٨٨ — مسألة — ومن نذر صوم ستة فقد قال قوم : يصوم اثني عشر شهراً لا بعد فيها رمضان ولا يوم الفطر والأضحي ، ولا أيام التشريق ، وفي هذا عندنا نظر (١) والواجب عندنا (٢) ان لا يلزمه شيء لان هذه الفتيا الزام له مالم ينذره لان اسم ستة لا يقع الا على اثني عشر شهراً متصلة لا مبددة . وهو لا يقدر على الوفاء بنذره كما نذره فلا يجوز ان يلزم مالم ياتزمه ولا نذره ، ولا أن يلزم مالم يمكن ، وما ليس في وسعه قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ومن ادعى ههنا جماعاً فقد كذب لانه لا يقدر على ان يأتي في ذلك برواية عن صاحب أصلاً ، ولا نعلم في ذلك قولاً عن تابع ، وقد قال فيها أبو حنيفة : يفطر فيها يومى الفطر والأضحي ، وأيام التشريق ، ثم يقضيها * وقال زفر : يفطر الأيام المذكورة ولا يقضيها * وقال مالك : يصوم ويفطر الأيام المذكورة ولا يقضى رمضان ولا الأيام المذكورة الا أن ينوى قضاءها * وقال الليث : يصوم

(١) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ « نظر » خطأ (٢) لفظ « عندنا » سقط من النسخة رقم (١٤)

ويقضى رمضان ويومين مكان الفطر والأضحية ، ويصوم أيام التشريق *
قال أبو محمد : فهذه الأقوال إما موجبة عليه مالم ينذر ولا التزمه وإمامسقطه عنه
مانذر ^(١) *

قال أبو محمد : ان كان نذر صوم هذه الأيام وصوم رمضان عن نذره فقد نذر الضلال ،
وبالباطل وأمرنا مخالفًا لدين الاسلام فلا يلزمه نذره ذلك لانه معصية ، ولا يلزم صوم
سائر الأيام لانه غير مانذر ، وكل طاعة مازجتها معصية فهي كلها معصية لانه لم يأت
بالطاعة كما أمر ، قال تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فان نذر
أن يصوم سنة حاشا رمضان والأيام المنهى عن صيامها ^(٢) لزمه ذلك لانه نذر طاعة ،
وكذلك لو نذر صوم شوال ، أو صوم ذى الحجة ، أو صوم شعبان فلا يلزمه شيء
لما ذكرنا الا ان ينوى استثناء مالا يجوز صومه من الأيام فيلزمه ذلك *

٧٨٩ — مسألة — ومن كان عليه صوم يوم بعينه نذرا فاذا جاء رمضان لزمه
فرضا أن يصوم ذلك اليوم لرمضان لا للنذر أصلا ، فان صامه لنذره أو لرمضان
ولنذره فالأثم عليه ولا يجزئه لا لنذره ولا لرمضان لان امر الله تعالى متقدم لنذره
فليس له أن يصوم رمضان ولا شيئا منه لغير ما أمره الله تعالى بصيامه مخلصا له ذلك
وبالله تعالى التوفيق ، ولا قضاء عليه فيه لما ذكرناه *

٧٩٠ — مسألة — وأفضل الصوم ^(٣) بعد الصيام المفروض صوم يوم وافتطار
يوم ، ولا يحل لاحد أن يصوم أكثر من ذلك أصلا ، والزيادة عليه معصية بمن قامت
عليه بها ^(٤) الحجة ، ولا يحل صوم الدهر أصلا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا القبربري نا البخاري
نا محمد بن مقاتل نا عبد الله بن المبارك نا الأوزاعي نا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة
ابن عبد الرحمن بن عوف قال : حدثني عبد الله بن عمرو بن العاصي ^(٥) قال : قال
لى رسول الله ﷺ : « يا عبد الله بن عمرو ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟
قلت : بلى يا رسول الله قال : فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم ، فان لجسدك عليك حقا
وان لعينك ^(٦) عليك حقا وان لزوجك عليك حقا وان لزورك ^(٧) عليك حقا وان

(١) من قوله : قال أبو محمد : فهذه الأقوال إما موجبة عليه مالم ينذر ولا التزمه وإمامسقطه عنه
(٢) في النسخة رقم (١٦) ، وأفضل الصيام ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، به ، (٥) لفظ بن العاصي ،
زيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) لفظ لى ، زيادة من النسخة رقم (١٦) وهى ووافقة لما فى صحيح البخارى
ج ٣ ص ٨٧ (٧) فى النسخة رقم (١٤) وان لعينك ، وما هنا موافق لما فى صحيح البخارى وهى رواية الكشميني (٨) قال فى الصحاح
الزور الزائر ون قال : رجل زائر وقوم زور وزوار مثل سافر وسفر وسفار ، ونسوة زوراء و زور مثل نوم ونوح .

بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها فإذا (١) ذلك صيام الدهر [كله فشددت فشدد على] (٢) قلت : يا رسول الله اني أجد قوة قال : فصم صيام نبي الله داود ولا تزد عليه قلت : وما كان صيام نبي الله داود ؟ قال : نصف الدهر * ومن طريق البخارى عن أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث ، وفيه ان عبد الله بن عمرو قال له عليه السلام : « انى اطيع أفضل من ذلك قال : فصم يوما وأفطر يوما قلت : انى اطيع أفضل من ذلك قال : لأفضل من ذلك » *

قال أبو محمد : فصم نبي النبي ﷺ عن الزيادة على صيام يوم وأفطار يوم ونعوذ بالله من موافقة نبيه ، وإذا أخبر عليه السلام انه لأفضل من ذلك فقد صح ان من صام أكثر من ذلك فقد انحط فضله وإذا انحط فضله فقد حبطت تلك الزيادة بلا شك وصار عملا لا أجر له فيه بل هو ناقص من أجره ، فصم أنه لا يحل أصلا *

قال على : ومن طرائف المصائب قول بعض من يتكلم في العلم بما هو عليه لاله : قال : قد جاء هذا الحديث وفيه انه عليه السلام قال : « فصم صوم داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفر اذا لاقى » فقال : انما هذا الحكم لمن لا يفر اذا لاقى *

قال أبو محمد : فجمع هذا الكلام الملعون وجهين من الضلال ، أحدهما الكذب على رسول الله ﷺ بما لم يخبر به بل قد أمر عليه السلام بذلك عبد الله بن عمرو وقطع بانه لا صوم أفضل من صوم داود * والثاني انه تأويل سخيف لا يعقل لانه لاشك في ان من لا يفر في سبيل الله اذا لاقى أفضل ممن يفر ، فاذا كان حكم الأفضل ان لا يتزيد من الفضل في الصيام ويمتنع من ذلك فهذه شريعة ابليس لا شريعة محمد ﷺ *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا عبيد الله بن معاذ — هو ابن معاذ — العنبرى — نا أبى نا شعبة عن حبيب بن أبى ثابت سمع أبا العباس — هو السائب بن فروخ المكي — سمع عبد الله بن عمرو يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا صام من صام الا بد (٣) » *

ورويناه من طريق البخارى نا آدم نا شعبة فذكره باسناده المذكور ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « لا صام من صام الدهر » * ومن طريق أبى قتادة عن رسول الله ﷺ انه (٤) قال : — وقد ذكر له من يصوم الدهر — فقال عليه السلام : « لا صام »

(١) في البخارى « فان ذلك » (٢) قوله « كله فشددت فشدد على » زيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٨٧

(٣) الحديث اختصره المؤلف انظر ج ١ ص ٣٢٠ من صحيح مسلم (٤) لفظ « أنه » زيادة من النسخة رقم (١٤) .

ولا أفطر أو ماصام ولا أفطر ، * وكذلك نضا من طريق مطرف عن عبد الله ابن الشخير عن أبيه ، وعمران بن الحصين كلاهما عن رسول الله ﷺ انه قال فيمن صام الدهر « لاصام ولا أفطر » فقد صح انه جبط صومه ولم يفطر ■ وهذه أخبار متظاهرة متواترة لا يحل الخروج عنها *

ومن عجائبهم أنهم قالوا : انما لا يجوز اذا صام الدهر كله ولم يفطر الايام المنهى عنها فقلنا : كذب من قال هذا (١) ، لان رسول الله ﷺ منع ونهى عن الزيادة على نصف الدهر وأبطل أجر من زاد *

قال أبو محمد : وشغب من خالفنا (٢) بان ذكر حديث حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال : يا رسول الله انى أسرد الصوم أفاصوم فى السفر ؟ قال : « ان شئت فضم وان شئت فأفطر » ■

وبخبر رويناه من طريق زيد بن الحباب أخبرنى ثابت بن قيس الغفارى حدثنى أبو سعيد المقبرى حدثنى أبو هريرة عن أسامة بن زيد قال « كان رسول الله ﷺ يسرد الصوم فيقال : لا يفطر » *

قال أبو محمد : لاجحة لهم فى هذين الخبرين لان السرد انما هو المتابعة لاصوم أكثر من نصف الدهر يبين (٣) ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاصى الذى أوردناه ، وحديث عائشة الذى رويناه من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبى شيبة نا سفيان ابن عيينة عن ابن أبى لييد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : سألت عائشة أم المؤمنين عن صيام رسول الله ﷺ ؟ فقالت : كان يصوم حتى نقول : قد صام (٤) ويفطر حتى نقول : قد أفطر ولم أره صائما من شهر قط أ أكثر من صيامه من شعبان كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا قليلا ■

فهذه أم المؤمنين بينت السرد الذى ذكره أسامة والذى ذكره حمزة بن عمرو فى حديثه فبطل ان يكون لهم متعلق بشىء من الآثار ■

وموهوا أيضا بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد عن أبيه ان عائشة كانت تصوم الدهر قلت : الدهر ؟ قال : كانت تسرد * ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان عمر يسرد الصوم * وعنه أيضا انه سرد الصوم قبل موته بسنتين ■ ومن طريق عبد الرزاق

(١) انظر صفحة ١٦ من هذا الجزء (٢) فى النسخة رقم (١٦) « خالفها » وهو غلط (٣) فى النسخة رقم (١٤) ■ بين *

(٤) فى النسخة رقم (١٦) « لا يفطر » وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣١٨ •

عن جعفر بن سليمان - هو الضبي - عن ثابت البناني عن أنس قال: كان أبو طلحة قلّ ما يصوم على عهد رسول الله ﷺ من أجل العدو فلما توفي النبي ﷺ ما رأته مفطرا (١) إلا يوم أضحى أو يوم فطر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حماد بن خالد عن الزبير ابن عبد الله بن أميمة (٢) عن جدته قالت: كان عثمان يصوم الدهر ويقوم الليل الا جمعة من أوله (٣) * وعن الاسود ، وعروة ، وعبيد المكثب انهم كانوا يصومون الدهر * قال أبو محمد : هذا كله لاحجة لهم فيه أما عائشة رضى الله عنها فقد فرق عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بين صيام الدهر وبين سرد الصوم كما ذكرنا ، ولم يثبت عليها (٤) الا السرد وهو المتابعة لاصوم الدهر * ولو صح عنها ذلك ولا يصح (٥) *

فقد روينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه ان عائشة ام المؤمنين كانت تصوم أيام التشريق * وكذلك صح عنها رضى الله عنها انها كانت تختار صوم يوم الشك من آخر شعبان ، فان كان ما لا يصح عنها من صوم الدهر حجة فالذى صح عنها من صوم أيام التشريق ويوم الشك حجة ، وان لم يكن هذا حجة فليس ذلك حجة (٦) ﴿فان قالوا﴾ : قد صح نهى النبي ﷺ عن صوم أيام التشريق ، قيل لهم : وقد صح نهيه عليه السلام عن صوم اكثر من نصف الدهر ، وصح نهيه عن صوم الدهر *

وأما خبر عمر فليس فيه الا السرد فقط وهو المتابعة لاصيام الدهر بل قد صح عنه تحريم صيام الدهر كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمر والشيباني قال : بلغ عمر بن الخطاب ان رجلا يصوم الدهر فأتاه فعلاه بالدرّة وجعل يقول : كل يادهر كل يادهر ، وهذا في غاية الصحة عنه ، فصح ان تحريم صوم الدهر كان من مذهبه ، ولو كان عنده مباحا لما ضرب فيه ولا امر بالفطر * وأما عثمان فان الزبير بن عبد الله ابن أميمة وجدته مجهولان فسقط هذا الخبر * وأما أبو طلحة فقد روينا من طريق شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : كان أبو طلحة يأكل البرد وهو صائم *

قال أبو محمد : وفي الخبر الذي شغبوا به ان انسا قال : ما رأته مفطرا الا يوم فطر أو يوم أضحى ، ففى هذا الخبر انه كان يصوم أيام التشريق فان لم يكن فعل أبي طلحة في أكل البرد وهو صائم حجة فصومه الدهر ليس حجة ، ولئن كان صومه الدهر حجة فان أكل البرد في الصيام حجة ، فسقط كل ما هوها به عن الصحابة رضى الله عنهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) د فطر ، (٢) في الاصلين بالهمزة بعدها ميم ، وفي كتب رجال الحديث كاليزان وتهذيب التهذيب ، رهيمه ، بالراء بعدها هاء (٣) اي نومة خفيفة من اول الليل (٤) اي يستقر (٥) ما بعده متعلق به وليس ينقطع معنى ، فظن (٦) في النسخة رقم (١٦) « فذلك ليس حجة » .

وأما الأسود فروينا عن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أن الأسود كان يصوم الدهر وأيام التشريق * وعن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه صام أربعين سنة أو ثلاثين سنة قال هشام: لم أره مفطرا الا يوم فطر أو يوم نحر، فليقتدوا بهما في صوم أيام التشريق والا فالقوم متلاعبون *

قال علي: صح عن عمر ما ذكرناه من النهي عن صوم الدهر، وأمره بالفطر فيه، وضربه على صيامه * ومن طريق شعبة عن قتادة عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي موسى الأشعري قال: من صام الدهر ضيق الله عليه هكذا وقبض كفه * ومن طريق سفيان الثوري عن أبي تيممة الهجيمي عن أبي موسى الأشعري قال: من صام الدهر ضيقت عليه جهنم، وقد روى أيضا مسندا (١) *

قال علي: من نوادرهم قولهم: معناه ضيقت عليه جهنم حتى لا يدخلها * قال علي: وهذه لكثرة، وكذب، أما اللكنة فانه لو أراد هذا لقال: ضيقت عنه ولم يقل: عليه، وأما الكذب فانما أورده رواه كلهم على التشديد والنهي عن صومه فكيف ورواية شعبة المذكورة إنما هي ضيق الله عليه فقط؟ * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي إسحاق أن ابن أبي انعم (٢) كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون: لورأى هذا أصحاب محمد ﷺ لرجوه *

قال علي: هم يدعون الاجماع باقل من هذا وقد يكون الرجم حصبا كما كان يفعل ابن عمر بمن رآه يتكلم والامام يخطب * ومن طريق شعبة عن يحيى بن عمرو الهمداني عن أبيه أنه سمع عبد الله بن مسعود — وسئل عن صوم الدهر — فكرهه * ومن طريق أبي بكره وعائذ بن عمرو أنهما كرهما صوم رجب، وهذا يقتضى ولا بد أنهما لا يجيزان صيام (٣) الدهر * قال علي: لو كان مباحا عند ابن مسعود ما كرهه لان فعل الخير لا يكره ولا يكره الا مالا خيرا فيه ولا أجر * وعن الشعبي أنه كره صوم الدهر * وعن سعيد بن جبير أنه كره صوم شهر تام غير رمضان *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: «تنبه» روى ابن حبان وغيره من حديث أبي موسى الأشعري، من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين «قال ابن حبان: هو محمول على من صام الدهر الذي فيه أيام العيد والتشريق؛ وقال البيهقي وقبله ابن خزيمة: معنى ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها، وفي الطبراني عن أبي الوليد مایومی. الى ذلك، ولورد أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه هذا الحديث في باب من كره صوم الدهر اه (٢) الذي في التهذيب — هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم لابن أبي أنعم ولعل لفظ ابن زائد (٢) في النسخة رقم (١٤) «صوم» بدل «صيام»

٧٩١ — مسألة — قال أبو محمد : ونستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر .
ونستحب صيام الاثنين والخميس ، وكل هذا فبأن لا يتجاوز أكثر من نصف الدهر ،
فاما الثلاثة الأيام فلما ذكرنا آنفاً في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي ؛ وأما الاثنين
والخميس فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا القاسم بن
زكريا نا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن عاصم عن المسيب — هو ابن رافع — عن
حفصة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس » ^(١) ، ويكره
صوم شهر تام غير رمضان لما ذكرنا من فعله ﷺ ، وقد ذكرنا مثل قولنا آنفاً عن
سعيد بن جبير *

٧٩٢ — مسألة — ومن اقتصر على الفرض فقط فحسن لما قد ذكرناه قبل من
قول رسول الله ﷺ للذي سأله عن الدين فأخبره عليه السلام بوجوب رمضان قال :
« هل عليّ غيره ؟ قال : لا الا ان تطوع » ■ وذكر مثل ذلك في الصلاة والزكاة والحج
فقال السائل : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال رسول الله ﷺ « أفلح إن
صدق دخل الجنة ان صدق » *

٧٩٣ — مسألة — ونستحب صوم يوم عاشوراء وهو التاسع من المحرم ، وان صام
العاشر بعده فحسن ، ونستحب أيضاً صيام يوم عرفة للحاج وغيره *
نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا
أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن غيلان
ابن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني ^(٢) عن أبي قتادة الأنصاري نا رسول الله ﷺ
سئل عن صوم يوم عرفة ؟ فقال : « يكفر السنة الماضية والباقية ؛ وسئل عن صوم يوم
عاشوراء ؟ فقال : يكفر السنة الماضية » *

وبه الى مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع بن الجراح عن حاجب بن عمر عن
الحكم بن الأعرج قال : سألت ابن عباس عن صوم عاشوراء ؟ فقال : إذا رأيت
هلال المحرم فاعدد وأصبح يوم التاسع صائماً فقلت : هكذا كان محمد ﷺ يصومه ؟
قال : نعم ^(٣) *

نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني

(١) الحديث مختصر. انظر السامي جزء ٤، ص ٢٠٣، وقوله بعد ويكره صوم شهر تام الخ من كلام المصنف وليس من كلام عائشة تنبه (٢) هو بكسر الزاي وتشديد الميم وبعده نون نسبية الى زمان بن مالك بن صعب جد جاهلي (٣) هو في مسلم ج ١ ص ٣١٣ بزيادة في أوله حذفها المصنف ، ورواه ايضاً ابو داود جزء ٢ ص ٣٠٣ =

عطاء انه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء : خالفوا اليهود صوموا التاسع والعاشر ،
 ﴿فان قيل﴾ من أين أحبتم صوم يوم عرفة في الحج ؟ وقد صح من طريق ميمونة أم المؤمنين
 انها قالت : ان الناس شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة فارسلت اليه بحلاب (١)
 وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون *

ومن طريق حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني عن
 سعيد بن جبير قال : أتيت ابن عباس بعرفة وهو يأكل رمانا فقال : ادن فكل لعلك
 صائم ان رسول الله ﷺ لم يكن يصوم هذا اليوم *

ومن طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن نافع
 قال : سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة ؟ فقال : لم يصمه النبي ﷺ ، ولا أبو بكر ،
 ولا عمر ، ولا عثمان *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا حوشب بن عقيل عن مهدي الهجري العبدى
 عن عكرمة قال قال لي أبوهريرة : نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات *
 ومن طريق شعبة أخبرني عمرو بن دينار قال : سمعت عطاء عن عبيد بن عمير قال :
 نهى عمر بن الخطاب عن صوم يوم عرفة ، وقد تكلم في سماع عبد الله بن معبد الزماني
 من أي قتادة (٢) قلنا وبالله تعالى التوفيق *

أما أن رسول الله ﷺ لم يصمه فلا حجة لكم في ذلك لانه عليه السلام قد حض
 على صيامه أعظم حض ، واخبرانه يكفر ذنوب سنتين ، وما علينا أن ننظر بعده هذا يصومه
 عليه السلام أم لا ؟ *

وقد حدثنا يوسف بن عبد الله النمري قال : نا أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا قاسم
 ابن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
 عن عائشة أم المؤمنين انها قالت : ان كان رسول الله ﷺ لترك العمل وهو يحب أن
 يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم *

وأما حديث أبي هريرة في النهي عن صوم يوم عرفة بعرفات فان راويه حوشب
 ابن عقيل وليس بالقوى (٣) عن مهدي الهجري (٤) وهو مجهول ، ومثل هذا لا يحتج به *

(١) قال النووي في شرح مسلم : الحلاب بكسر الحاء المهملة هو الاناء الذي يحلب فيه ويقال الحلب بكسر الميم ام (٢) قال
 الذهبي في ميزان الاعتدال : عبد الله بن معبد الزماني من جلة التابعين ، وثقه النسائي يحدث عن أبي قتادة قال البخاري :
 لا يعرف له سماع منه ام وسأق قول المصنف بعد ص ١٩ : فبعد الله ثقة ، والثقات مقبولون لا يحل رد رواياتهم بالظنون ،
 انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٠ (٣) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب جزء ٣ ص ٦٥
 (٤) سئل ابن معين عنه ؟ فقال : لا اعرفه انظر تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٢٤

وأما ترك أبي بكر، وعمر، وابن عمر، وابن عباس صيامه فقد صامه غيرهم كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سهل بن أبي الصلت عن الحسن البصري أنه سئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: صامه عثمان بن عفان في يوم حار يظلل عليه * ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة في الحج * وبه إلى حماد بن سلمة ناعطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة أم المؤمنين يوم عرفة وهي تصب عليها الماء فقال لها: أفطري فقالت: أفطر؟ وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صوم يوم عرفة يكفر العام الذي قبله» * ومن طريق هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يدعو عشية عرفة إذا أفاض الناس بماء ثم يفيض *

قال علي: فإذا اختلفوا فالرجوع إليه سنة رسول الله ﷺ، وقد روينا من طريق البخاري عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن توبة عن موريق العجلي قال: قلت لابن عمر: [رضي الله عنهما (١)] أتصلي الضحى؟ قال: لا قلت: فعمر قال: لا «قلت: فأبو بكر قال: لا قلت: فرسول الله ﷺ (٢) قال: لا إخاله» *

فمن كره صوم يوم عرفة لقول ابن عمر: أن رسول الله ﷺ لم يصمه، ولا أبو بكر، ولا عمر فليكره صلاة الضحى لقوله فيها مثل ذلك، والطريقان صحيحان والا فهو متلاعب بالدين، وقد صح أن أبا بكر، وعمر لم يكونا يضحيان فليكرهوا الأضحية أيضا لذلك *

قال علي: ومن العجب أن يكون نهى النبي ﷺ قد جاء باغظ الوعيد عن صيام الدهر ولم يصمه عليه السلام فيستحبونه ويديحونه ثم يأتي حض النبي ﷺ بأشد الحض على صوم عرفة فيكرهونه لانه عليه السلام لم يصمه ولم يحض النبي ﷺ بتركه الحاج دون غيره ولا بالحض عليه من ليس حاجا من حاج * وأما سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة فعبد الله ثقة — والثقات مقبولون — لا يحل رد رواياتهم بالظنون وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٤ — مسألة — ونستحب صيام أيام العشر من ذي الحجة قبل النحر لما حدثناه حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل أو أفضل فيهن العمل من أيام العشر قيل: يا رسول الله ولا الجهاد قال: ولا الجهاد إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء» * قال أبو محمد: هو عشر ذي الحجة، والصوم عمل برّ فصوم عرفة يدخل في هذا أيضا *

(١) الزيادة من البخاري جزء ٢ ص ١٣١ (٢) في البخاري ج ٢ ص ١٣١ «فأني بدل رسول الله»

٧٩٥ — مسألة — ولا يحل صوم يوم الجمعة الا لمن صام يوما قبله أو يوما بعده فلو نذر انسان كان نذره باطلا فلو كان انسان يصوم يوما ويفطر يوما فجاءه صومه في الجمعة فليصمه ■

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قمع نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب نا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا (١) يوم الجمعة بصيام من بين الأيام الا ان يكون في صوم يصومه احدكم » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود — هو الجحدري — نا بشر — هو ابن المفضل — نا سعيد — هو ابن أبي عروبة — عن قتادة عن سعيد ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو قال: دخل رسول الله ﷺ على جويرية بنت الحارث يوم الجمعة وهي صائمة فقال لها: أصمت أمس؟ قالت: لا قال: أتريدن أن تصومي غدا؟ قالت: لا قال: فأطري * ورويناه أيضا من طريق جابر * ومن طريق جويرية أم المؤمنين * ومن طريق جنادة الأزدي — وله صحبة — كلهم عن النبي ﷺ ، وبه قال طائفة من الصحابة رضي الله عنهم *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن سعيد الجريري عن أبي العلاء — هو ابن الشخير — ان سلمان الفارسي صاحب رسول الله ﷺ قال لزيد (٢) بن صومان: انظر ليلة الجمعة فلا تصلها *

قال علي: لا نعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن عبد العزيز بن ربيع عن قيس ابن السكن قال: مررت ناس من اصحاب ابن مسعود باني ذر يوم جمعة وهم صيام فقال: عزمت عليكم لما أفطرتم فانه يوم عيد * قيس بن السكن ادرك أباذر وجالسه * وعن علي بن أبي طالب انه نهى عن تعمد صيام يوم الجمعة * ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة قال: لا تصم يوم الجمعة الا ان تصوم قبله أو بعده ، وهو قول ابراهيم النخعي ، ومجاهد ، والشعبي ، وابن سيرين وغيرهم ، وذكره ابراهيم عن لقي ، وانما لقي اصحاب ابن مسعود *

(١) قال النووي في شرح مسلم: هكذا وقع في الاصول ولا تختصوا ليلة الجمعة ، ولا تخصوا يوم الجمعة ، باثباتنا في الاول بين الحارث والصادق ١ ويخذه في الثاني وهما صحيحان اهـ ، والحديث في مسلم ج ١ ص ٣١٤ (٢) في النسخة رقم (١٤) ديزيد ، وهو غلط لانه أخو صعبة وسيحان ابني صوحان أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهدوا وقعة الجمل مع علي رضي الله عنه

﴿فان قيل :﴾ فقد رويتم من طريق شيبان عن عاصم عن زر عن ابن مسعود قال : ان رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقل ما كان يفطر يوم الجمعة ■ ومن طريق ليث بن أبي سليم عن عمر بن أبي عمير عن ابن عمر قل ما رأيت رسول الله ﷺ مفطرا يوم جمعة * ومن طريق ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قل ما رأيت مفطرا يوم جمعة (١) قط *

قال أبو محمد: ليث ليس بالقوي (٢) ، وأما خبر ابن مسعود فصحيح ، والقول فيها كلها سواء ، وهو أنه ليس في شيء منها لا عن رسول الله ﷺ ، ولا عن ابن مسعود ، ولا عن ابن عمر ، ولا عن ابن عباس اباحة تخصيص يوم الجمعة بصيام دون يوم قبله أو يوم بعده ، ونحن لا نكثر صيامه اذا صام يوما قبله أو يوما بعده ، ولا يحل ان نكذب على رسول الله ﷺ فنخبر عنه بما لم يخبر به عنه صاحبه ، ولا أن نحمل فعله على مخالفة أمره البتة إلا ببيان نص صحيح فيكون حيث ندرستنا أو تخصيصا ، قال تعالى أمرنا ان يقول : (وما أريد : أن أخالفكم الى ما أنتمكم عنه) فكيف وقد ورد عن ابن عباس ، وطاوس بيان قولنا بأصح من هذه الطرق ؟ كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ■

نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عطاء قال : كان ابن عباس ينهى عن اقتراد اليوم كلما مر بالانسان — يعني عن صيامه — ، فصح نهي ابن عباس عن اقتراد يوم بعينه في الصوم ، فدخل في ذلك يوم الجمعة وغيره ■

ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه انه كان يكره ان يتحرى يوما يصومه ، وما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم مخالفا أصلا في النهي عن تخصيص يوم الجمعة بالصيام وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٦ — مسألة — فلو نذر المرء صوم يوم يفیق او نحو ذلك فوافق يوم جمعة لم يلزم لانه لا يصوم يوما قبله ، ولا يوما بعده ولا وافق صوما كان يصومه ولا يجوز صيامه إلا بأحد هذين الوجهين كما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٩٧ — مسألة — ولا يحل صوم الليل أصلا ، ولا أن يصل المرء صوم يوم بصوم يوم آخر لا يفطر بينهما ، وفرض على كل احد ان يأكل أو يشرب في كل يوم وليلة ولا بد * نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا ابراهيم بن حمزة نا ابن ابي حازم عن يزيد — هو ابن الهادي — عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري

«انه سمع رسول الله ﷺ يقول (١) : لا تواصلوا فايكم اراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا : فانك تواصل يا رسول الله قال : لست كهيئتكم إني آيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني» *

ورويناه أيضا مسند اصحاح من طريق أم المؤمنين عائشة ، وأنس ، وأبي هريرة ؛ وابن عمر كلهم عن رسول الله ﷺ ، وهذه الآثار تنتظم كل (٢) ما قلنا *

قال أبو محمد : وقد روينا النهي عن الوصال عن أبي سعيد الخدري ، وعائشة أم المؤمنين ، وعلى ، وأبي هريرة ، وروينا عن بعض السلف إباحة الوصال كما روينا من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (٣) ان أبا هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من المسلمين : فانك تواصل يا رسول الله فقال : وأياكم مثلي إني آيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا ان ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال عليه السلام : لو تأخر (٤) الهلال لودتكم كالمثكل لهم حين أبوا أن ينتهوا» * وعن أخت أبي سعيد الخدري أنها كانت تواصل وكان اخوها ينهها ■ قال علي : هي صاحبة بلا شك *

ومن طريق حماد بن سلمة نا عمار بن ابي عمار قال : كان عبدالله بن الزبير يواصل سبعة أيام فاذا كان الليلة السابعة دعا ببناء من سمن فشربه ثم يؤتى بثريدة (٥) فيها عرقان (٦) ويؤتى الناس بالجفان (٧) فيقول : هذا من خالص مالي وهذا من بيت مالكم ، وكان ابن وضاح يواصل اربعة أيام *

قال أبو محمد : هذا يوضح ان لاجحة في أحد غير (٨) رسول الله ﷺ لاصحاب ولا غيره فقد واصل قوم من الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي ﷺ وتأولوا في ذلك التأويلات البعيدة فكيف بعده عليه السلام ؟ فكيف من دونهم ؟ ولا فرق بين من خالف حظه عليه السلام على صوم يوم عرفة ونهيه عليه السلام عن تخصيص صوم يوم الجمعة ، وتأولوا في ذلك أنه عليه السلام لم يصم يوم عرفة ، وقول ابن مسعود قل ما رأيته عليه السلام مفطرا يوم جمعة وبين من خالف نهييه عن الوصال وتأول أنه عليه السلام كان يواصل ■

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ يقول غلطاً ، وهو في البخاري جزء ٣ ص ٨٤ (٢) في النسخة رقم (١٦) «كا» (٣) لفظ «بن عوف» زيا مقنع النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولوتاخر» (٥) قال صاحب السان : التريدة معروف ، والترد الهشم ومنه قيل لما يشم من الجزويل بما القدر وغيره ثريدة ويقال : كنا نريدة سمة بالها على معنى الاسم أو القطعة من التريدة (٦) هو ثنية عرق يفتح العين المهملة وسكون الراء العظم اذا أخذته معظم اللحم وجمعه عراق جثم اوله (٧) جمع حضة كالقصة وعاء الاطعمة (٨) في النسخة رقم (١٤) «دون»

٧٩٨ — مسألة — ولا يجوز صوم يوم الشك الذي من آخر شعبان ، ولا صيام اليوم الذي قبل يوم الشك المذكور إلا من صادف يوما ^(١) كان يصومه فيصومهما حيثئذ للوجه الذي كان يصومهما له لآلآنه يوم شك ولا خوفا من أن يكون من رمضان *
 نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب كلاهما عن وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل ^(٢) كان يصوم صوما فليصم » ، وقد ذكرنا أمره عليه السلام بأن لا يصام حتى يرى الهلال من طريق ابن عمرو *

نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان أغمى ^(٣) عليكم فعدوا ثلاثين قالوا : يا رسول الله لا تقدم بين يديه يوما أو يومين فغضب وقال : لا » *
 قال أبو محمد : نعوذ بالله من غضب رسوله ﷺ ، وهذا الخبر يوضح أنه لا حجة في رأى صاحب ولا غيره أصلا ؛ وبهذا يقول طائفة من السلف ■

روينا عن ابن مسعود أنه قال : لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن ^(٤) أزيد فيه يوما ليس فيه * وعن حذيفة أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه * وعن أبي اسحاق السبيعي عن صلة بن أشيم أنه سمع عمار بن ياسر في يوم الشك من آخر شعبان يقول : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم * وعن حذيفة ؛ وابن عباس وأبي هريرة ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأنس بن مالك النهي عن صيامه * وعن ابن عمر ، والضحاك بن قيس أنهما قالوا : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه *

قال أبو محمد : وروى خلاف هذا عن بعض السلف كما روينا عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان * وعن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تصوم يوم الشك *

(١) في النسخة رقم (١٤) «صوما» (٢) في النسخة رقم (١٦) «رجل» بالرفع وهو الصحيح لكونه في كلام تام غير موجب وهو موافق لمسلم ج ١ ص ٢٩٩ ، وفي النسخة رقم (١٤) «رجلا» بالنصب (٣) يقال : أغمى علينا الهلال وغمى — بتشديد الميم — فهو غمى — بكون الغين المعجمة — ومعنى — بفتحها — إذا حال دون رؤيته غم أو قفرة كما يقال غم علينا نهاية (٤) لفظ «ان» سقط من النسخة رقم (١٦) *

وحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله (١) بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع قال : كان ابن عمر اذا خلت تسع وعشرون ليلة من شعبان بعث من ينظر الهلال فان حال من دون منظره سحب أو قتره أصبح صائما وان لم ير ولم يحل دون منظره أصبح مفطرا * وعن أبي عثمان النهدي انه كان يصوم يوم الشك * وعن القاسم بن محمد انه كان لا يكره صيام يوم الشك إلا ان أغشى دون رؤية الهلال * وعن الحسن البصري انه كان يصوم يوم الشك صائما فان قدم خبر برؤية الهلال ما (٢) بينه وبين نصف النهار أتم صومه وإلا أفطر ، وبالنهي عن صومه جملة يقول ابراهيم النخعي ، والشعبي ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وغيرهم *

قال أبو محمد : هذا ابن عمر هو روى أن لا يصام حتى يرى الهلال ثم كان يفعل ما ذكرنا ، واحتج من رأى صيام يوم الشك بما رويناه من طريق مسلم عن ابن أبي شبة نا يزيد بن هرون عن (٣) الجريري عن أبي العلاء عن مطرف (٤) عن عمران بن الحصين « أن النبي ﷺ قال لرجل : هل صمت من سرر هذا الشهر [شيئا؟ يعني شعبان] (٥) » قال : لا قال : فاذا أفطرت من صيام رمضان فصم يومين مكانه *

وبما رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا محمد بن جعفر ناشعة عن توبة الغنبري عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلبة بن عبد الرحمن عن أم سلبة أم المؤمنين « أن النبي ﷺ لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصله برمضان ، (٦) * ومن طريق عبد الله بن أبي العلاء عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة قال : قام معاوية ابن أبي سفيان في الناس في دير مسجل (٧) الذي على باب حمص فقال : يا أيها الناس انا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا وأنا متقدم بالصيام فمن أحب أن يفعله فليفعله ، فقام اليه مالك بن هبيرة السبائي فقال : يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله ﷺ ؟ أم شيء من رأيك ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « صوموا الشهر وسره » * قال أبو محمد : المغيرة بن فروة غير مشهور (٨) ثم لو صح لما كانت فيه حجة أصلا لان

(١) جملة نا أحمد بن عبد الله سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظ دماء سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ * (٣) لفظ « عن » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٤) سقط لفظ « عن مطرف » من النسخين : وزدناه من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٢ وكذلك في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧٠ (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) قال الحافظ في التتبع : قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حديث حسن (٧) قال في القاموس : الدير خان التصارى والخان الخانوت أو صاحبه اه ، قال في تاج العروس : ومسجل اسم رجل وهو أبو الدنها امرأه العجاج اه ولعله كان بابي هذا الدير أو مالكة ، وهو بكسر الميم وسكون السين المهملة (٨) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٦٧ *

نصه « صوموا الشهر وسره » وهو بلا شك شهر رمضان لا ما سواه، وسره مضاف اليه ، ولا يخلو سرّه من أن يكون أوله أو آخره أو وسطه (١) وأى ذلك كان؟ فهو من رمضان لا من شعبان ، وليس فيه صوموا سر شعبان فبطل التعلّق به * وأما خبر أم سلة فلا حجة لهم فيه لان كل من كان له صوم معهود فوافق يوم الشك فليصمه كما جاء في الخبر الذى صدرنا به ، ولا يجوز أن يحمل صوم النبي ﷺ له في وصله شعبان برضوان الا على انه صوم معهود كان له *

وأما خبر عمران فصحيح الا أنه لا حجة لهم فيه لاتنا لا ندري ماذا كان يقول له النبي ﷺ ؟ لو قال له الرجل : أنه صام سرر شعبان أنيهام أم يقره على ذلك ؟ والشرائع الثابتة لا يجوز خلافها بالظنون ولا بما لا يان فيه ، ثم لو كان في هذه الاخبار بيان جلي باباحة صوم يوم الشك من شعبان لما كان لهم فيه حجة ، لان صوم يوم الشك وغيره كان مباحا بلا شك في صدر الاسلام ، لان الصوم جملة عمل بر وخير ، فلما صح نهي النبي ﷺ عن صوم يومين قبل رمضان الا لمن كان له صوم يصومه صح يقينا لامرية فيه ان الاباحة المتقدمة قد نسخت وبطلت لان الصوم قد كان متقدما لهذا النهي بنصه كما هو لاستثنائه عليه السلام من كان له صوم فليصمه ، ولا يحل العمل بشيء قد صح أنه منسوخ بلا شك ولا يحل خلاف الناسخ ، ومن ادعى ان الحالة المنسوخة قد عادت وان الناسخ قد بطل فقد كذب وقفاما لا علم له به وقال : ما لادليل له به أبدا ، والظن أكذب الحديث *

٧٩٩ — مسألة — ولا معنى للتلوّم في يوم الشك لانه ان كان تلوّمه بنية الصوم فقد خالف امر رسول الله ﷺ بترك صومه وواقع النهي ، وان كان تلوّمه بغير نية الصوم فهو عناء لا معنى له ، وترك المفطر الأكل (٢) عمل فارغ ، وقدرونا عن أنس وجماعة معه تعجيل الفطر في أوله *

٨٠٠ — مسألة — ولا يجوز صوم اليوم السادس عشر من شعبان تطوعا أصلا ولا لمن صادف يوما (٣) كان يصومه *

نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا ابو داود نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : قدم عباد بن كثير المدينة فقال الى مجلس العلاء

(١) قال في فتح الودود شرح سنن ابى داود صوموا الشهر وسره : بكسر فتشديد يقال سر الشهر وسراره وسره آخره . لاستتار القمر فيه ، ويحتمل ان يكون المراد بالشهر شهر رمضان وسره آخره لتأكيده الاستيعاب والمراد بآخره آخر شعبان . واضافته الى رمضان للاتصال ، اه اقول والاحتال الثاني خلاف الظاهر (٢) في النسخة رقم (١٤) « ولا كل » (٣) في النسخة رقم (١٦) « صوما » .

ابن عبد الرحمن فاخذ يده فأقامه ثم قال (١) : اللهم ان هذا يحدث عن أبيه [عن أبي هريرة] (٢) أن رسول الله ﷺ قال : « اذا انتصف شعبان فلا تصوموا » فقال العلاء : اللهم ان أبي حدثني عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : ذلك (٣) * قال أبو محمد : هكذا رواه سفيان عن العلاء ، والعلاء ثقة روى عنه شعبة ، وسفيان الثوري ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ومسعر بن كدام ، وأبو العميس وكلهم يحتاج بحديثه فلا يضره غزبان معين له ، ولا يجوز ان يظن بأبي هريرة مخالفة ما روى عن النبي ﷺ ، والظن أ كذب الحديث ، فمن (٤) ادعى هنا اجماعا فقد كذب *

وقد كره قوم الصوم بعد النصف من شعبان جملة الا ان الصحيح المتيقن من مقتضى لفظ هذا الخبر النهى عن الصيام (٥) بعد النصف من شعبان ، ولا يكون الصيام في أقل من يوم ، ولا يجوز ان يحمل على النهى عن صوم باقى الشهر اذ ليس ذلك بينا ، ولا يخلو شعبان من ان يكون ثلاثين أو تسعا وعشرين ، فان كان ذلك فانتصافه بخمسة عشر يوما وان كان تسعا وعشرين فانتصافه في نصف اليوم الخامس عشر ، ولم ينه عن الصيام بعد النصف ، فحصل من ذلك النهى عن صيام اليوم السادس عشر بلا شك ﴿ فان قيل ﴾ : فقد رويتم من طريق وكيع عن أبي العميس عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ « اذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان » قلنا نعم وهذا يحتمل النهى عن كل ما بعد النصف من شعبان ، ويحتمل ان يكون النهى عن بعض ما بعد النصف وليس أحدا الاحتمالين أولى بظاهر اللفظ من الآخر * وقد روينا ما ذكرنا قبل من قول أم سبله أم المؤمنين « ان رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان يصله برمضان » وقول عائشة أم المؤمنين انه عليه الصلاة والسلام : « كان يصوم شعبان كله إلا قليلا » وقولهما هذا يقتضى انه عليه السلام كان يداوم ذلك فوجب استعمال هذه الاخبار كلها والا يرد منها شيء لشيء أصلا ، فصح صيام أكثر شعبان مرغوبا فيه ، وصح جواز صوم آخره فلم يبق يقين النهى الا على ما لا شك فيه وهو اليوم السادس عشر كما قلنا والله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وقال ، بحذف ثم وما هنا موافق لسنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧٣ (٢) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧٣ وهي موجودة في النسخة رقم (١٤) الا ان مصححا اشار الى انها ازيد في النسخة فحذفها بالقرين والاصواب كما يظهر لي اسقاطها بدليل آخر الحديث تنبه (٣) كذا في النسختين والذي في سنن أبي داود « قال بذلك » قال الخطابي : هذا الحديث كان ينكره عبد الرحمن بن مهدي من حديث العلاء اه قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح ، حكى أبو داود عن الامام احمد انه قال : هذا حديث منكر قال : وكان عبد الرحمن - يعنى ابن مهدي - لا يحدث به : ويحتمل ان يكون الامام احمد انما انكر من جهة العلاء بن عبد الرحمن فان فيه مقالا لا تتم هذا الشأن ، انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (٤) في النسخة رقم (١٦) « ومن » (٥) في النسخة رقم (١٦) « عن الصوم » *

ومن ادعى نسخا في خبر العلاء فقد كذب وقفا ما لا علم له به وبالله تعالى تنأيد *
وقد بينا فيما خلا ما قاله أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي مما لا يعرف ان احدا قاله قبل
كل واحد منهم ، أكثر ذلك مما قالوه برأى لا ينص *

من ذلك قول أبي حنيفة يجزئ من مسح الرأس في الوضوء مقدار ثلاثة أصابع
ولا يجزئ أقل منه ، ومرة قال : ربع الرأس ولا يجزئ أقل ، ويجزئ مسحه بثلاث
اصابع ولا يجزئ باصبعين ولا بأصبع ، وأجازوا الاستجاء بالروث ، وقوله المرة والماء
الخارجان من الجوف ينقضان الوضوء اذا كان كل واحد منهما ملاما للضم فان كان أقل لم ينقض
الوضوء ، وكذلك تعدلتي ، والدم الخارج من الجوف ينقض الوضوء ان غلب على البصاق
وان لم يملأ الفم ، والبلغم الخارج من الجوف لا ينقض الوضوء وان ملأ الفم ، وقوله في صدقة
الخليل : ان شاء أعطى عن كل رأس من الاناث أو الذكور أو الاناث مخلوطين عن كل رأس
عشرة دراهم ، وان شاء قوتها قيمة وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة ، ولا يعطى من الذكور
المفردة شيئا ، وقوله الزكاة في كل ما أخرجت الأرض قل أو كثر الا الحطب ، والقصب ،
والخشيش ؛ وقصب الذريرة . فان كان الخارج في الدار فلا زكاة فيه ، وكل هذا لا يعلم
احد قاله قبلهم *

و كقول مالك من ترك من الصلاة ثلاث تكبيرات ، أو ثلاث تسميعات بطلت صلاته ،
فان ترك تكبيرتين فأقل لم تبطل ولا تسميعتين فأقل ، وقوله في الزكاة فيما يخرج من الأرض
وما لازكاة فيه من ذلك من أنواع الحبوب ، وقوله : ان الزكاة تسقط بموت المرء الا
زكاة عامه ذلك ، وقوله فيما يخرج منه زكاة الفطر من الحبوب ، وقول الشافعي : فيما
يخرج منه الزكاة من الحبوب وما لا يخرج منه . وقوله : فيما يخرج منه زكاة الفطر
من الحبوب وما لا يجزئ فيها منها ، وقوله في ان الماء ان كان خمسمائة رطل بالبغدادى
لم يقبل نجاسة الا ان تغيره . فان كان أقل ولو بوزن درهم فانه ينجس وان لم يتغير ،
وكل هذا لا يعرف له قائل قبل من ذكرنا ، ولو تتبعنا مال كل واحد منهم من مثل هذا
لبلغ لأبي حنيفة . ومالك ألوفا من المسائل ، وبلغ للشافعي مئين وبالله تعالى تنأيد *
٨٠١ — مسألة — ولا يحل صوم يوم الفطر ولا يوم الأضحي لا في فرض ولا في
تطوع وهو قول جمهور الناس ، وقد روينا من طريق وكيع عن عبد الله بن عون
عن زياد بن جبير قال : سألت رجلا من عمر عن نذر صوم يوم فوافق يوم أضحي أو
يوم فطر ؟ فقال ابن عمر : أمر الله تعالى بوفاء النذر . ونهى رسول الله ﷺ عن صوم
هذا اليوم * وروينا عن عطاء فيمن نذر صوم شوال انه يفطر يوم الفطر ثم يصوم يوما
من ذى القعدة مكانه ويطعم مع ذلك عشرة مساكين *

قال علي : انما أمر عز وجل بالوفاء بالنذر اذا كان طاعة لا اذا كان معصية ، واذ صح نهي النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والأضحي أو أى يوم نهى عنه فصوم ذلك اليوم معصية ، ولم يأمر الله تعالى قط بالوفاء بنذر معصية ، وقد صح في ذلك آثار *
 منها ما روينا من طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب [رضى الله عنه] (١) فقال : هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطر كم من صيامكم واليوم الآخر يوم تأكلون فيه من نسكم ، وصح أيضا من طريق أبي هريرة ، وأبي سعيد مسندا * وقال محمد بن الحسن في رواية هشام بن عبيد الله عنه : « من نذر أن يصوم الدهر وأراد بذلك اليمن فعليه ان يصومه ويفطر يوم الفطر والأضحي ، وأيام التشريق ولا يطعم شيئا لكن يوصى عند موته أن يطعم عنه لكل يوم نصف صاع » ، وهذا تخليط لا نظير له *.

٨٠٢ — مسألة — ولا يجوز صيام أيام التشريق وهى ثلاثة أيام بعد يوم الأضحي لافي قضاء رمضان ولا في نذر ، ولا في كفارة ، ولا لمتنع بالحج لا يقدر على الهدى وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى * وقال مالك : يصومها المتمتع المذكور كلها ولا يصوم الناذر منها الا اليوم الثالث فقط ، ولا يجوز ان يصام شئ منها تطوعا ولا في كفارة *
 حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله ابن مسلمة [القنبي] (٢) نا مالك عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد (٣) عن أبى مرة مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاصى على [أبيه] (٤) عمرو بن العاصى فقرب اليهما (٥) طعاما فقال : انى صائم فقال له : كل فهذه (٦) الأيام التى كان رسول الله ﷺ يأمرنا بافطارها ويناها نا عن صيامها قال مالك : هى أيام التشريق *
 نا حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر — هو ابن حماد — نا مسدد نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن بشر بن سحيم « ان رسول الله ﷺ أمره أن ينادى أيام التشريق انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وانها أيام أكل وشرب » *

(١) الزيادة في صحيح البخارى جز ٣ ص ٩ : ادارة الطباعة المنيرية (٢) الزيادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٩٥ (٣) في السخين عن يزيد بن عبد الله بن الهادى ، باسقاط واسامة بن وزداه من تهذيب التهذيب جز ١١ ص ٣٣٩ وفى سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٩٥ « عن يزيد بن الهاد » (٤) الزيادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ٢٩٥ (٥) فى النسخة رقم (١٤) وقرب اليه ، وما هنا موافق لسنن أبى داود (٦) فى سنن أبى داود وقال : وكل قال : انى صائم فقال عمرو : كل فهذه الحج

قال أبو محمد : تفريق مالك بين اليومين وبين اليوم الثالث لا وجه له أصلاً ، فان ذكر ذا كرمارونياه من طريق شعبة قال : سمعت عبد الله بن عيسى — هو ابن أبي ليلى — عن الزهري عن عروة بن الزبير ، وسالم بن عبد الله بن عمر قال : عروة عن عائشة ، وقال سالم : عن أبيه ثم اتفقا قالا : لم يرخص في أيام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدي ، وقد أسنده عن شعبة يحيى بن سلام ، وليس هو ممن يحتج بحديثه ، فان هذا موقوف على أم المؤمنين ، وابن عمر رضي الله عنهم ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولا يجوز ان يسند هذا الى رسول الله ﷺ بالظن فقد قال رسول الله ﷺ : « يا أيكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » ■

ورويانا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تصوم أيام التشريق ■ ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن أبي نعامة عن أبيه عن ابن عباس انه كان يصوم أيام التشريق * وعن أبي طلحة انه كان لا يفطر الا يوم فطر أو أخفى * وعن الأسود أنه كان يصوم أيام التشريق ولو كان مستنداً لكان حجة على المالكيين لانه أباح اليوم الثالث ان يصومه التاذر وهو خلاف هذا الخبر *

قال أبو محمد : عهدنا بالخيفيين والمالكيين يقولون فيما وافق أهواءهم من اقوال الصحابة : هذا لا يقال بالرأى قالوا ذلك في تيمم جابر الى المرفقين ، وفي قول عائشة رضي الله عنها لأم ولد زيد بن أرقم اذ باعت منه عبد الله الى العطاء بثمان مائة ثم اشترته منه بستائة أبلغ زيدا انه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ؟ ان لم يتب ، وهو خبر لا يصح ، وخالفوا بذلك القرآن والسنة الثابتة ، وفي التيمم الى الكوعين فهلا قالوا هنا في قول عائشة ، وابن عمر : مثل هذا لا يقال : بالرأى ؟ وعهدنا بهم يقولون فيما خالف أهواءهم من السنن ما تعظم به البلوى : لا يقبل فيه خبر الواحد ، وردوا بذلك الضوء من مس الذكر فهلا قالوا هنا : هذا ما تعظم به البلوى ؟ فلا يقبل فيه خبر الواحد ، اذ لو كان النهي عن صيام أيام التشريق صحيحاً ما خفى على عائشة ، وأبي طلحة ، وابن عباس ، والأسود ، وعهدنا بهم يقولون : ان الخبر المضطرب فيه مردود ، وادعوا ذلك في حديث « لا تحرم المصصة ولا المصتان » فهذا الخبر أشد اضطراباً لانه روى عن بشر بن سعيد ، ومرة عنه عن علي ، وعهدنا بهم يقولون فيما وافقهم : هذا نذب فهلا قالوه هنا ؟ وعهدنا بهم يقولون : اذ روى صاحب خبرنا وتركه فهو دليل على نسخه ، وعائشة قد روت كما ذكرنا النهي عن صيام أيام التشريق وترك ذلك فكانت تصومها تطوعاً فهلا تركوا هنا روايتها لرأيها ؟ ولا يقدر أحد على ان يقول : انها وابن عباس صاماهما في تمتع الحج لأن يسارهما ويسار الأسود وسعة أمواهم لآلف هدى أشهر من ان يحمله الا من لا علم له أصلاً *

٨٠٣ - مسألة - ولا يحل صوم آخر ج مخرج العين كان^(١) يقول القائل: أنا لا أدخل دارك فإن دخلتها فعلى صوم شهر أو ما جرى هذا المجرى *

نا يونس بن عبد الله بن مغيث نا أبو بكر محمد بن أحمد بن خالد قال : نا أبي ناعلى ابن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم بن سلام نا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله » ■ قال أبو محمد : فصار الحلف بغير الله تعالى معصية ، وخلافًا لنهى رسول الله ﷺ ، فاذا هو كذلك فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ : « لا ولاء لنذر في معصية الله » والنذر اللازم هو الذى يتقرب به الى الله تعالى فقط ، وهو قول الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان وغيرهم *

٨٠٤ - مسألة - ولا يحل لذات^(٢) الزوج أو السيد ان تصوم تطوعًا بغير اذنه ؛ وأما الفروض كلها فتصومها أحب أم كره ، فان كان غائبًا لا تقدر على استئذانه أو تقدر فلتصم التطوع ان شامت *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا الحسن بن على - هو الحلواني - نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تصوم المرأة وبعثها شاهد الا باذنه غير رمضان ولا تأذن فى بيته وهو شاهد الا باذنه »^(٣) *

قال على : البعل اسم للسيد وللزوج^(٤) فى اللغة ، وصيام قضاء رمضان والكفارات وكل نذر تقدم لها قبل نكاحها اياه مضموم الى رمضان لان الله تعالى اقترض كل ذلك كما اقترض رمضان ، وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) . فأسقط الله عز وجل الاختيار فيما قضى به وإنما جعل النبي ﷺ الاذن والاستئذان فيما فيه الخيار ، وأما ما لا خيار فيه ولا اذن لأحد فيه ولا فى تركه ولا فى تغييره فلا مدخل للاستئذان فيه . هذا معلوم بالحس ، وهو الذى يقتضى تخصيصه عليه السلام اذن البعل فيه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٠٥ - مسألة ونستحب تدريب الصبيان على الصوم فى رمضان اذا أطاقوه وليس ذلك واجبا عليهم لما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث » فذكر فيهم الصبي حتى يحتمل ، وقد ذكرنا فى أول كتاب الطهارة وجوب الأحكام بالانبات ،

(١) فى النسخة رقم (١٤) . ومثل ان (٢) أى لصاحبة الزوج (٣) فى سنن أبى داود ج ٢ ص ٣٠٦ ، قال المنذرى وأخرجه مسلم (٤) وقد جاء فى لسان الشرع أيضا ومنه قوله فى حديث الايمان « وان تلد الامة بعلها » : المراد بالبعل ههنا المالك اهنأية ■

والحيض والله تعالى يقول: (ولكن منكم أمة يدعون الى الخير) ، وتدريبهم على الصوم خير ، وقد ذكرنا [قبل] (١) قول عمر رضى الله عنه للشيخ الذى وجده سكران في رمضان: ولدانا صيام ، وقد رويانا من طريق ابن جريج عن محمد بن عبد الرحمن بن ليبة عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ « اذا صام الغلام ثلاثة أيام متتابعة فقد وجب عليه صيام شهر رمضان » *

قال أبو محمد: محمد بن عبد الرحمن بن ليبة (٢) لاشئ الا أن الحنفيين ، والمالكيين ، والشافعيين بروايته اخذوا في [اباحة] (٣) كراء الأرض وأبطلوا بها الروايات الثابتة في تحريم كراء الأرض؛ فهو حجة اذا اشتها وليس هو حجة اذا اشتها *

ورويانا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا بلغ الغلام خمسة أشبار وجبت عليه الحدود * ورويانا عن ابن سيرين ، وقتادة ، والزهرى يؤمر الغلام بالصلاة اذا عرف يمينه من شماله ، وبالصوم اذا أطاقه * وعن عروة بن الزبير يؤمر من بالصلاة اذا عقلوها ، وبالصوم اذا أطاقه *

قال على: لاحجة في أحدود رسول الله ﷺ * وعن سعيد بن المسيب تكتب الصلاة على الجارية اذا حاضت وعلى الغلام اذا احتلم *

٨٠٦ — مسألة — ويجب على من وجد التمر أن يفطر عليه فان لم يجد فعلى الماء وإلا فهو عاص لله تعالى ان قامت عليه الحجة فعند (٤) ولا يبطل صومه بذلك لان صومه قد تم وصار في غير صيام ، وكذلك لو أفطر على خمر أو لحم خنزير أو زنى فصومه تام وهو عاص لله تعالى *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن عمها سليمان ابن عامر يبلغ به النبي ﷺ قال: « اذا أفطر احدكم فليفطر على تمر فانه بركة فان لم يجد تمرا فالماء فانه طهور » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق نا جعفر بن سليمان الضبعي نا ثابت البناني انه سمع أنس بن مالك يقول كان النبي (٥) ﷺ: « يفطر على رطبات قبل أن يصلى فان لم تكن [رطبات] (٦) فعلى

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قال المحافظ في تقريب التهذيب: يفتح اللام وكسر الموحدة وسكون التنحية وفتح الموحدة الاخرى ، ويقال: ابن ليبة: كثير الارسل من السادسة (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) بفتحات: اى خالف (٥) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٧٨ « كان رسول الله (٦) الزيادة من سنن أبي داود *

تمرات فان لم يكن حساحسوات^(١) من ماء»، وقد قال قوم: ليس هذا فرضا لانه عليه السلام قد أفطر في طريق خيبر على السويق فقلنا: وما دليلكم على أنه لم يكن أفطر بعد على تمر أو انه كان معه تمر؟ والسويق المجدوح بالماء فالماء فيه ظاهر فهو فطر على الماء، وأيضا فالفطر على كل مباح موافق للحالة المعهودة، والأمر بالفطر على التمر - فان لم يكن فعلى الماء - أمر وارد يجب فرضا، وهو رافع للحالة الأولى بلا شك، وادعى قوم الاجماع على غير هذا وقد كذب من ادعى الاجماع وهو لا يقدر على ان يحصى في هذا أقوال^(٢) عشرة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم، وذكروا افطار عمر رضى الله عنه بحضرة الصحابة على اللبن *

قال أبو محمد: ان كان هذا اجماعا أو حجة فقد خالفوه وأوجبوا القضاء بخلاف قول عمر في ذلك فقد اعترفوا على أنفسهم خلاف الاجماع، وأما نحن فليس هذا عندنا اجماعا ولا يكون اجماعا الا مالا شك في ان كل مسلم يقول به، فان لم يقله فهو كافر كالصلوات الخمس، والحج الى مكة، وصوم رمضان ونحو ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

٨٠٧ - مسألة - ويستحب فعل الخير في رمضان حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا سليمان بن داود - هو المهرى - عن ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة نا [عبد الله]^(٣) ابن عباس نا يقول: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان»، وذكر باقي الحديث^(٤) قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

٨٠٨ - مسألة - ومن دعى الى طعام - وهو صائم - فليجب فاذا أتاها فليدع لهم وليقل: اني صائم حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله بن سعيد نا أبو خالد - هو الأحمر - عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا دعى أحدكم فليجب فان كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليصل» قال هشام: «والصلاة الدعاء»^(٥) ■

(١) قال في النهاية: الحسوة بالضم الجرعة من الشراب بقدر ما يحصى مرة واحدة، والحسوة بالفتح المرأة (٢) في النسخة رقم (١٤) وفي هذا القول، (٣) الزيادة من النسائي ج ٤ ص ١٢٥ (٤) ولفظه: حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من شهر رمضان فيدارسه القرآن، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل عليه السلام أجود بالخير من الريح المرسلة، (٥) الصلاة ان تمدت باللام فهي الصلاة المعروفة ذات الاقوال والافعال لقوله تعالى (فصل لربك وان تمدت بجلى فهي الدعاء) كقوله تعالى: (وصل عليهم) ولم تمد في هذا الحديث بشئ، فيحتمل الامرين فيتمندان صلى فقط أو دعا فقط أو جمع بينهما فقد امتثل أمره عليه السلام، فليصل، قال الطيبي في تفسير قوله، فليصل، أى ركعتين في ناحية البيت كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أم سلمة أخرجه البخارى فهو يزيد الثاني فعل ابن عمر الذي ذكره المصنف بعد وعمل ابن كعب والله اعلم بذلك.

وبه الى أبى داود ناسدنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا دعى أحدكم الى طعام وهو صائم فليقل : انى صائم (١) » * قال أبو محمد : فعليه أن يجمع بين الأمرين جميعا * وروينا ان ابن عمر كان اذا دعى الى طعام وهو صائم أتاهم فدعا لهم ثم انصرف * ومن طريق حماد بن سلية عن ثابت البناني قال : دعاني أنس الى طعام فقلت : انى لا أطعم فقال : قل : انى صائم * ومن طريق حماد بن سلية عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين ان أباه أولم بالمدينة سبعة أيام يدعو الناس فدعا أبى بن كعب وهو صائم فاجابه ودعا لهم ورجع *

﴿ ليلة القدر (٢) ﴾

٨٠٩ — مسألة — ليلة (٣) القدر واحدة في العام في كل عام ، في شهر رمضان خاصة ، في العشر الاواخر خاصة ، في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبدا إلا انه لا يدري أحد من الناس أى ليلة هي من العشر المذكورة ؟ إلا انها في وتر منه ولا بد ، فان كان الشهر تسعا وعشرين فأول العشر الاواخر بلا شك ؛ ليلة عشرين منه ؛ ففى إما ليلة عشرين ، وإما ليلة اثنين وعشرين ، وإما ليلة أربع وعشرين ، وإما ليلة ست وعشرين ، وإما ليلة ثمان وعشرين ، لان هذه هي الأوتار من العشر [الاواخر (٤)] ، وان كان الشهر ثلاثين فأول العشر الاواخر بلا شك ليلة احدى وعشرين ، ففى إما ليلة احدى وعشرين ، وإما ليلة ثلاث وعشرين ، وإما ليلة خمس وعشرين ، وإما ليلة سبع وعشرين ، وإما ليلة تسع وعشرين ، لان هذه هي أوتار العشر بلا شك * وقال بعض السلف : من يقم العام بدر كها * وبرهان قولنا : انها في رمضان خاصة دون سائر العام قول الله تعالى : (انا انزلناه في ليلة القدر) ، وقال عز وجل : (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن) ، فصح انه أنزل في ليلة القدر في شهر رمضان ، فصح ضرورة أنها في رمضان لا في غيره ، اذ لو كانت في غيره لكان كلامه تعالى ينقض بعضه بعضا بالحال ، وهذا ما لا يظنه مسلم ، وروى عن ابن مسعود انها في ليلة (٥) سبع عشرة من رمضان ليلة يوم بدر *

وبرهان صحة قولنا : انها في العشر الاواخر منه ولا بد ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج

(١) جزء ٢ ص ٣٠٧ من سنن أبى داود (٢) لم يطل السلام في هذا البحث المصنف رحمه الله تعالى وقد طبعنا رسالة شرح الصدر بذكر ليلة القدر للحافظ والى الدين بن الحافظ الزين العراقي ، وقد استوعب البحث فيها تماما فارجع إليها ان شئت (٣) في النسخة رقم (١٤) ووليلة بزيادة الواو (٤) زيادة لفظه الاواخر من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) دليلة ، بحذف لفظ وفيه

ناحمد بن المثنى ناعبد الأعلى نا سعيد بن أبي نضرة عن أبي سعيد [الحدرى (١)] قال: «اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان يلتمس ليلة القدر قبل أن تبان له [قال فلما انقضى أمر بالبناء فقوض (٢)] ثم أئبنت له أنها في العشر الآخر فامر بالبناء فاعيد ثم [خرج على الناس (٣)] فقال: يا أيها الناس انها كانت أئبنت لي ليلة القدر وانى خرجت لأخبركم بها فجاء رجلان يحتقان (٤) معهما الشيطان فنسيتهما فاتمسوها في العشر الآخر من رمضان التمسوها في التاسعة، والسابعة، والخامسة، ثم فسرها (٥) أبو سعيد فقال: اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنتان وعشرين (٦) ففى التاسعة فاذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة» *

قال أبو محمد: هذا على ما قلنا من كون رمضان تسعا وعشرين ■ وبه الى مسلم نا زهير بن حرب نا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا رأوا (٧) انها ليلة سبع وعشرين فقال رسول الله ﷺ: «أرى رؤيا كم في العشر الآخر فاطلبوها في الوتر منها» *

قال أبو محمد: هذه الأخبار تصح ما قلنا اذ لو كانت تنتقل لما كان لعلام النبى ﷺ حقيقة لانها كانت لا تثبت، ولو لوجب اذ خرج ليخبرهم بها ان يخبرهم بها عاما عاما الى يوم القيامة، وهذا محال، واذا نسيها عليه السلام فمن المحال الباطل ان يعلمها أحد بعده واذا لم يقطع عليه السلام برؤيا من رأى من أصحابه فرؤيا من بعدهم أبعد من القطع بها؛ وقد روى عن أنى بن كعب انها ليلة سبع وعشرين وليس قوله بأولى من قول ابن مسعود: ﴿فان قيل﴾ قد جاء ان علامتها ان الشمس تطلع حينئذ لاشعاع لها، قلنا: نعم ولم يقل عليه السلام: ان ذلك يظهر لنا فنعلم من ذلك ما لم يعلمه هو عليه السلام، فيكون ذلك أول طلوعها بحيث لا يتبين ذلك فيها أحد ﴿فان قيل﴾: قد قال عليه السلام: «انه أرى انه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم، وقوله «فقوض» هو بقاء مضومة وواو مكسورة مشددة وضامعة، ومعناه أزيل (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) هو بالقاف، ومعناه يطلب كل واحد منهما حقه ويدعى انه الحق (٥) اي بما سئل عن ذلك ونص عبارة مسلم: قال قلت: يا أبا سعيد انكم اعلم بالعدد منا قال: أجل نحن احق بذلك منك قال قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة قال: اذ مضت الخ (٦) الذى في النسخة رقم (١٤) «فاذا مضت واحدة وعشرين فالتى تليها اثنتان وعشرون» قال النووي في شرح مسلم: هكذا هو في أكثر النسخ، فثنتين وعشرين، بالياء، وفي بعضها واثنان وعشرون، بالالف والواو، والاول أصوب وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اعنى ثنتين وعشرين اهـ وقوله: فاذا صمت، بالصاد المهملة في النسخة رقم (١٤) غلط (٧) في النسخة رقم (١٦) «ان رجلا رأى» وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٣ وعن أبيه قال: رأى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين،»

يسجد في صبيحتها في ماء وطين « فكان ذلك صباح ليلة احدى وعشرين قلنا : نعم وقد وكف المسجد (١) أيضا في صبيحة ليلة ثلاث وعشرين فسجد عليه السلام في ماء وطين * رويتنا هذا من طريق مسلم بن الحجاج عن سعيد بن عمرو بن سهل بن اسحاق بن محمد ابن الأشعث الكندي (٢) انا أبو ضمرة أنس بن عياض حدثني الضحاك بن عثمان (٣) عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر (٤) بن سعيد عن عبد الله بن أنيس ان رسول الله ﷺ قال : « أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين قال : فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله ﷺ فانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته وأنفه » [قال] (٥) وكان عبد الله بن أنيس يقول : ثلاث وعشرون (٦) ، وقديمكن ان تكف السماء في العشر الاواخر كلها فيقي الامر بحسبه ■

ومن طرائف الوسواس احتجاج ابن بكير المالكي في أنها ليلة سبع وعشرين بقول الله تعالى : (سلام هي) قال : فلعلظة هي . هي السابعة وعشرون من السورة ، قال أبو محمد : حق من قام هذا في دماغه ان يعانى بما يعانى به (٧) سكان المارستان نعوذ بالله من البلاء ، ولولم يكن له من هذا أكثر من دعواه (٨) انه وقف على ما غاب من ذلك عن رسول الله ﷺ ولم ينس من علم الغيب ما أنساه الله عز وجل نبيه عليه السلام ، ومن بلغ الى هذا الحد (٩) جفاؤه ان يخذله الله تعالى مثل هذا الخذلان العاجل ثم في الآخرة أشد تنكيلا ■

٨١٠ — مسألة — ويستحب الاجتهاد في العشر الاواخر من رمضان لقول رسول الله ﷺ : « التمسوها في العشر الاواخر » وانما تلتبس بالعمل الصالح لا بأن لها صورة وهيئة يمكن الوقوف عليها بخلاف سائر الليالي كما يظن أهل الجهل انما قال تعالى : (في ليلة مباركة فيها يفرق كل أمر حكيم) وقال تعالى : (ليلة القدر خير من ألف شهر تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل أمر سلام هي حتى مطلع الفجر) ، فهذا بان عن سائر الليالي فقط والملائكة لا يراهم أحد بعد النبي ﷺ ، نسأل الله تعالى التوفيق والهدى والعصمة آمين ■

تم كتاب الصيام والحمد لله رب العالمين كثيرا ، وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليما كثيرا ﴿

(١) اي قطرماء المطر من سقفه (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٥ زيادة « وعلى بن خشرم قال » (٣) في صحيح مسلم زيادة « وقال ابن خشرم : عن الضحاك بن عثمان » (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن بشر ، بالشين المعجمة وهو غلط » (٥) الزايد فتن صحيح مسلم (٦) كذا في النسختين وفي صحيح مسلم ثلاث وعشرون ، قال النووي هكذا هو في معظم النسخ ، وفي بعضها ثلاث وعشرون ، وهذا ظاهر والاول جار على لغة شاذة انه يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا اي ليلة ثلاث وعشرين اهـ (٧) في النسخة رقم (١٦) « بما يعاناه » (٨) في النسخة رقم (١٦) « من دعوى » (٩) في النسخة رقم (١٦) « سقط لفظ ما لعله خطأ »

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج

٨١١ - مسألة - قال أبو محمد (١) : الحج الى مكة والعمرة اليها (٢) فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ ذكر أو أنثى ، بكر أو ذات زوج ، الحر والعبد ، والحرّة والأمة ؛ في كل ذلك سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا اليها سيلا ، وهما أيضا على أهل الكفر إلا أنه لا يقبل منهم إلا بعد الاسلام ، ولا يتركون ودخول الحرم حتى يؤمنوا ■ أما قولنا بوجوب الحج - على المؤمن العاقل البالغ الحرّة والحرّة التي لها زوج أو ذو محرم يحج معها مرة في العمر - فاجماع متيقن ، واختلفوا في المرأة لا زوج لها ولا ذا محرم ، وفي الأمة والعبد ■ وفي العمرة *

برهان صحة قولنا: قول الله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) . فعمّ تعالى ولم يخص ، وقال عز وجل : (وآموا الحج والعمرة لله) ، * وقال قوم : العمرة ليست فرضا واحتجوا بما روينا من طريق الحجاج بن أرطاة عن ابن المنكدر عن جابر « سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أفريضة هي ؟ قال : لا وإن تعتمر خير لك » (٣) * وبما روينا عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح ما هان الحنفى عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » (٤) * ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر « قلت : يا رسول الله العمرة فريضة كالحج قال : لا وإن تعتمر خير لك » * ومن طريق حفص بن غيلان عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ « من مشى الى صلاة مكتوبة فهي كحجة ، ومن مشى الى صلاة تطوع فهي كعمرة تامة » * ومن طريق يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ « من مشى الى مكتوبة فأجره كأجر الحاج ، ومن مشى الى تسبيح الضحى فأجره كأجر المعتمر » (٥) * ومن طريق محاضر بن المورع عن الأحوص

(١) زيادة (قال أبو محمد) من النسخة رقم (١٦) (٢) لفظ «اليها» زيادة من النسخة رقم (١٤) ومرجع الضمير مكة (٣) رواه احمد بن حنبل في المستدرك ج ٣ ص ٣١٧ ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠٤ والترمذى والبيهقى من رواية الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه ، والحجاج ضعيف ، قال البيهقى : المحفوظ عن جابر موقوف اه ورواه البارقي ص ٢٨٣ (٤) قال الحافظ في التلخيص : وفي الباب عن أبي صالح عن أبي هريرة وابن حزم والبيهقى واستاده ضعيف ، وأبو صالح ليس هو ذا كوان السبان بل هو أبو صالح ما هان الحنفى ، كذلك رواه الشافعى عن سعيد بن سالم عن الثوري عن معاوية - ابن اسحق عن أبي صالح الحنفى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحج جهاد والعمرة تطوع » ، ورواه ابن ماجه من حديث حلقه ج ٢ ص ١٢٠ واستاده ضعيف ، والبيهقى من حديث ابن عباس ، ولا يصح من ذلك شيء اه اقول : ولم أجده في سني البارقي عن أبي صالح والله أعلم (٥) رواه ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٠ وفيه عمر بن قيس وهو ضعيف كما يقول المصنف بعد

ابن حكيم عن عبد الله بن عابر الألهاني عن عتبة بن عبد السلمي ، وعن أبي أمامة الباهلي كلاهما عن رسول الله ﷺ « من صلى في مسجد جماعة ثم ثبت فيه سبعة الضحى كان له كأجر حاج ومعتمر » * ومن طريق عبد الباقي بن قانع حديثا فيه عمر بن قيس عن طلحة بن موسى عن عمه اسحاق بن طلحة عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول : « الحج جهاد والعمرة تطوع » ^(١) * ومن طريق ابن قانع عن أحمد بن محمد بن بجير العطار عن محمد بن بكار عن محمد بن الفضل بن علي عن سالم الأفضس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » * ومن طريق عبد الباقي بن قانع نا بشر بن موسى نا ابن الاصهاني نا جرير وأبو الأحوص عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » *

وقالوا : قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » * وروى أبو داود نازهر بن حرب وعثمان بن أبي شيبة قالوا : نازيد بن هرون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن سنان عن أبي عباس أن الأقرع بن حابس ^(٢) قال : « يا رسول الله الحج في كل عام ^(٣) أم مرة واحدة ؟ قال : بل مرة واحدة فما زاد فطوع » قالوا : فقد صح انه لا يلزم الاحجة واحدة فالعمرة تطوع لدخولها في الحج وقالوا : قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) لا يوجب كونها فرضا وانما يوجب اتمامها على من دخل فيها لا ابتداءها لكن كما تقول : أتم الصلاة التطوع ، والصوم التطوع ، وقالوا : لما كانت العمرة غير مرتبطة بوقت وجب أن لا تكون فرضا ، — وروينا ^(٤) عن ابراهيم النخعي والشعبي انها تطوع *

قال أبو محمد : هذا كل ما موتهوا به وكله باطل ، أما الأحاديث التي ذكروها فكذبون كلها ، أما حديث جابر فالحجاج بن أرطاة ساقط لا يحتج به ، والطريق الأخرى أسقط وأوهن لأنها من طريق يحيى بن أيوب وهو ضعيف عن العمري الصغير وهو ضعيف * وأما حديث أبي صالح ماهان الحنفي فهو مرسل ، وماهان هذا ضعيف كوفي * وأما حديث أبي أمامة فاحد طرقه عن حفص بن غيلان وهو مجهول عن مكحول عن أبي أمامة ولم يسمع مكحول من أبي أمامة شيئا ، والأخرى من طريق القاسم — أبي عبد الرحمن — وهو ضعيف والثالثة ^(٥) — من طريق محاضر بن المورع ^(٦) وهو ضعيف عن الأحوص بن حكيم وهو ساقط عن عبد الله بن عابر وهو مجهول وهو حديث

(١) رواه الطبراني (٢) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٧١ زيادة وسأل النبي صلى الله عليه وسلم الخ ^(٣) في سنن أبي داود « في كل سنة » (٤) في النسخة رقم (١٦) سقط الواو هنا (٥) في النسخة رقم (١٤) والثالث وماهان أول تناسبا (٦) في النسخة رقم (١٤) « الموزع » هنا وفيما سبق قريبا بالزاي وصوابه بالراء المهملة *

منكر ظاهر الكذب لانه لو كان أجر العمرة كأجر من مشى الى صلاة تطوع لما كان —
لما تكلفه النبي ﷺ من القصد الى العمرة الى مكة من المدينة — معنى ، ولو كان فارغا
ونعوذ بالله من هذا ■ وأما حديث طلحة فمن طريق عبد الباقي بن قانع وقد أصفق
اصحاب (١) الحديث على تركه ، وهو راوى كل بلية وكذبة ، ثم فيه عمر بن قيس مندل
وهو ضعيف * وأما حديث ابن عباس فمن طريق عبد الباقي بن قانع ويكفى ، ثم هو عن
ثلاثة مجهولين في نسق لا يدري من هم ، وأما حديث أبي هريرة فكذب بحت من بلايا
عبد الباقي بن قانع التي انفرد بها والناس روه مرسل من طريق أبي صالح ما هان كما
أوردنا قبل فزاد فيه أبا هريرة وأوهم انه أبو صالح السمان فسقطت كلها والله الحمد *
ولوشنا لعارضناهم بما رويناه من طريق ابن لهيعة عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ
انه قال : « الحج والعمرة فريضة واجبتان » ولكن يعيدنا الله عز وجل ومعاذ الله
والشهر الحرام من أن نحتج بما ليس حجة ، ولكن ابن لهيعة اذا روى ما وافقهم صار
ثقة واذا روى ما يخالفهم صار ضعيفا ، والله ما هذا فعل من يوقن انه محاسب بكلامه
في دين الله تعالى ■

قال أبو محمد : وعهدنا بهم يقولون : ان صاحب اذا روى خبرا وتركه كان ذلك
دليلا على ضعف ذلك الخبر ، وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم ابن
أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ ناسعدين منصور ناسفيان — هو ابن عينة —
عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس انه قال : الحج والعمرة واجبتان *
وبه نصا الى سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس انه قال في الحج والعمرة :
انها لقريبتها في كتاب الله (٢) ، وهذا عن ابن عباس من طرق في غاية الصحة انها واجبة
كوجوب الحج *

ونا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري
نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو قلابة نا الأنصاري — هو محمد بن عبد الله القاضي — نا ابن جريج
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : ليس مسلم الا عليه حجة وعمره من
استطاع اليه سيلا *

قال أبو محمد : فلو صح ما روهوا من الكذب الملقق لوجب على اصولهم الخبيثة المفتراة
اسقاط كل ذلك اذا كان ابن عباس وجابر روي تلك الأخبار بزعمهم قد صح عنهما

(١) في النسخة رقم (١٤) واهل بدل واصحاب ، وانظر الكلام على عبد الباقي بن قانع في الجزء السادس من هذا الكتاب

من (٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : رواه الشافعي وسعيد بن منصور ، والحاكم والبيهقي ، وعلقه البخاري ج ٣ ص ١٠٥

خلافا ، ولكن القوم متلاعبون كاترون ، ونعوذ بالله من الخذلان (١) *
قال ابو محمد: ثم لو صحت كلها — ومعاذ الله من ان يصح الباطل والكذب — لما كانت لهم في شيء منها حجة لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني نا خالد — هو ابن الحارث — ناشبة قال: سمعت النعمان بن سالم قال: سمعت عمرو بن أوس يحدث عن أبي رزين العقيلي «انه قال: يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن (٢) قال: فخرج عن أهلك واعتمر» *
فهذا أمر رسول الله ﷺ بأداء فرض الحج والعمرة عن لا يطيقهما ، فهذا حكم زائد وشرع وارد ، وكانت تكون تلك الأحاديث موافقة لمعهود الأصل فان الحج والعمرة قد كانا بلا شك تطوعا لا فرضا فاذا أمر بهما الله تعالى ورسوله ﷺ فقد بطل — ونهما تطوعا بلا شك وصارا فرضين ، فمن ادعى بطلان هذا الحكم وعودة المنسوخ فقد كذب وأفك واقتري ، وقفا ما ليس له به علم ، فبطل كل خبر مكذوب موهو به لو صح فكيف وكلها باطل ؟ *

وأما قول من قال : إن اخبار النبي ﷺ بدخول العمرة في الحج وبأنه ليس على المرأة الا حجة واحدة دليل على أنها ليست فرضا فهذان لا يعقل بل هذا برهان واضح في كون العمرة فرضا لانه عليه السلام أخبر بانها دخلت في الحج ، ولا يشك ذو عقل في أنها لم تصر حجة ، فوجب أن دخولها في الحج انما هو من وجهين فقط ، احدهما أنه يجزئ لهما عمل واحد في القران ، والثاني دخولها في أنها فرض كالحج ، (فان قالوا) : قد جاء أنها الحج الأصغر قلنا: لو صح هذا لكان حجة لنا لأن القرآن قد (٣) جاء بإيجاب الحج فكانت حينئذ تكون فرضا بنص قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) لكننا لانستحل التمويه بما لا يصح مع ان الخبر الذي ذكروا عن ابن عباس لا حجة لهم فيه لان راويه أبو سنان الدؤلي وقد قال فيه عقيل سنان (٤) : هو مجهول غير معروف ، وأيضا فانهم كذبوا فيه وحرّفوه وأوهوا ان فيه من لفظ

(١) في النسخة رقم (١٤) من ذلك بدل من الخذلان (٢) في سنن النسائي جزء ٥ ص ١١٧ والظعن يحذف «لا»
(٣) لفظ «قد» زاد من النسخة رقم (١٤) (٤) تقدم الحديث في ص ٣٧ ورواه المصنف بسنده عن ابي داود صاحب السنن ، وقد قال ابو داود بعد ما روى الحديث : هو ابو سنان الدؤلي كذا قال عبد الجليل بن حميد ، وسلمان بن كثير جميعا عن الزهري ، وقال عقيل: عن سنان اه فقول المصنف بعد : هو مجهول غير معروف ، من كلامه وليس من كلام عقيل ، وابو سنان اسمه يزيد بن امية ، وابو سنان كنيته وهو مشهور بها ، وذكره ابن عبد البر في اسماء الصحابة انظر تهذيب التهذيب جزء ١١ ص ٣١٤ ، قال ابن حجر في التلخيص : ورواه احمد بن حنبل والنسائي وابن ماجه والبيهقي ، وروى الحاكم الترمذي له شاهدة من حديث علي وسنده منقطع ، واصله في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة اه *

النبي ﷺ أنه ليس على المرء الاحجة واحدة وليس هذا في ذلك الخبر أصلاً وإنما فيه ان الحج مرة واحدة وهذا لا يمنع من وجوب العمرة. أما مع الحج مقرونة. وأما معه في عام واحد فصار حجة لنا عليهم *

وأما قولهم: ان الله تعالى إنما أمر باتمامها من دخل فيها لا بابتدائها، وان بعض الناس قرأ (والعمرة لله) بالرفع فقول كله باطل لأنها دعوى بلا برهان، وقوله تعالى: (وأتموا الحج والعمرة لله) لا يقتضى ما قالوا وإنما يقتضى وجوب المجيء بهما تامين وحتى لو صح ما قالوه (١) لكان حجة عليهم لانه اذا كان الداخل فيها مأموراً باتمامها فقد صارت فرضاً مأموراً به، وهذا قولنا لا قولهم الفاسد المتخاذل، وابن عباس حجة في اللغة *

وقد رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال: سمعت ابن عباس يقول: والله انها لقربتني في كتاب الله عز وجل (وأتموا الحج والعمرة لله) (٢) فابن عباس يرى هذا النص موجبا لكونها فرضاً كالحج بخلاف كيس هؤلاء الخذاق باللغة بالصد، وبهذا احتج مسروق، وسعيد بن المسيب، وعلى ابن الحسين، ونافع في ايجابها، ومسروق وسعيد حجة في اللغة ﴿فان قالوا﴾: أتمم تقولون: بهذا في الحج التطوع، والعمرة التطوع قلنا: لا بل هما تطوع غير لازم جملة ان تمادى فيها أجر وإلا فلا حرج؛ ولو كان غير هذا لكان الحج يتكرر فرضه مرات، وهذا خلاف حكم الله تعالى في أنه لا يلزم الامرة واحدة (٣) في الدهر ﴿فان قالوا﴾: فانكم تقولون: باتمام النذر واتمام قضاء صوم التطوع على من أفطر فيه قلنا: نعم لان كل ذلك صار فرضاً زائدا بأمر الله تعالى بذلك وأمر رسوله ﷺ فانما الحج فرض مرة واحدة على من لم ينذر له اعلى من نذره بل هو على من نذره فرض آخر لا يضرب (٤) أو أمر الله تعالى بعضها ببعض بل نضم بعضها الى بعض ونأخذ بجميعها * وأما القراءة (والعمرة لله) بالرفع فقراءة منكرا لا يحل لأحد أن يقرأها، وسبحان من جعلهم يلجأون الى تبديل القرآن فيحتجون به ! *

وأما قولهم: لو كانت فرضاً لكانت مرتبطة بوقت فكلام سخيف لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا إجماع ولا قياس يعقل، وهم موافقون لنا على ان الصلاة على رسول الله ﷺ فرض ولو مرة في الدهر وليست مرتبطة بوقت، وان النذر فرض وليس مرتبطاً بوقت، وان قضاء رمضان فرض وليس

(١) في النسخة رقم (٦٦) «ما قالوا» (٢) تقدم في ص ٣٨ (٣) سقط لفظ «واحدة» من النسخة رقم (١٤) *

(٤) في النسخة رقم (١٤) «تضرب» بالتاء في اوله، وكذلك ما بعده «تضم» وبما هنا اوضح بدليل اتفاق النسخ بعد في لفظ «ونأخذ» فانه باتون فيها *

مرتبطا بوقت ، والاحرام للحج عندهم فرض وليس عندهم مرتبطا بوقت ، فظهر هوس ما يأتون به *

قال أبو محمد: روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد — الثقفى عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن زيد بن ثابت قال فيمن يعتمر قبل ان يحج: نسكان لله عليك لا يضرك بأيتهما بدأت * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني نافع مولى ابن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة (١) وعمرة واجبتان من استطاع الى ذلك سبيلا ومن زاد بعدهما شيئا فهو خير وتطوع * ومن طريق أبي اسحاق عن مسروق عن ابن مسعود قال: أمرتم بأقامة الصلاة والعمرة الى البيت ؛ وقد ذكرناه أنفا عن جابر ، وابن عباس * ومن طريق قتادة قال عمر بن الخطاب : يا أيها الناس كتبت عليكم العمرة * وعن أشعث عن ابن سيرين قال : كانوا لا يختلفون ان العمرة فريضة ، وابن سيرين أدرك الصحابة وأكابر التابعين * وعن معمر عن قتادة قال : العمرة واجبة * ومن طريق سفيان الثوري ، ومعمر عن داود ابن أبي هند قلت لعطاء : العمرة علينا فريضة كالحج ؟ قال : نعم * وعن يونس بن عبيد عن الحسن ، وابن سيرين جميعا العمرة واجبة * وعن طاوس العمرة واجبة * وعن سعيد بن جبير العمرة واجبة فليل له : ان فلانا يقول : ليست واجبة فقال : كذب ان الله تعالى يقول : (وآموا بالحج والعمرة لله) (٢) * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي قال : سمعت مسروقا يقول (٣) : أمرتم في القرآن بأقامة أربع - الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والعمرة : قال أبو اسحاق : وسمعت عبد الله بن شداد يقول : العمرة الحج الأصغر * وعن سعيد بن المسيب انما كتبت على عمرة وحجة * وعن مجاهد الحج والعمرة فريضتان ■ وعن منصور عن مجاهد العمرة الحجة الصغرى * وعن علي بن الحسين انه سئل عن العمرة ؟ فقال : مانعها إلا واجبة (وآموا بالحج والعمرة لله) * وعن حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن السراج (٤) قال : سألت هشام بن عروة ونافع مولى ابن عمر عن العمرة أواجبة هي — ؟ فقرا جميعا (وآموا بالحج

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) «الا عليه حجة» بإسقاط الواو ، وفي نسخة رقم (١٤) «والا عليه حج» وما هنا موافقا لما سيأتي قريبا (٢) ذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١ ، وفيه اقوال كثيرة للسلف انظروا هناك تجد ما يسرك (٣) سقط لفظ «يقول» من النسخة رقم (١٦) خطأ . وذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١ بلفظ قريب من هذا (٤) في النسخة رقم (١٤) «عبد الرحمن السراج» بالخاء المهملة في آخره وهو غلط ، وهو عبد الرحمن بن عبد الله السراج — بالجيم — البصري ، انظر تهذيب التهذيب جزء ٦ ص ٢١٨ .

والعمرة لله) * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة — هو ابن مقسم — عن الشعبي أنه قال في العمرة : هي واجبة * وعن شعبة عن الحكم قال : العمرة واجبة *

قال أبو محمد : وهو قول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي سليمان وجميع أصحابهم ■ وقال أبو حنيفة ومالك : ليست فرضا ، والقوم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هنا عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف لهم في هذا الأرواية ساقطة من طريق أبي معشر عن إبراهيم أن عبد الله قال : العمرة تطوع ، والصحيح عنه خلاف هذا كما ذكرنا ، وعهدنا بهم يعظمون خلاف الجمهور وقد خالفوا [هنا] (١) عطاء ، وطاوسا ، ومجاهدا ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين ، ومسروقا ، وعلي بن الحسين ، ونافعا مولى ابن عمر ، وهشام بن عروة ، والحكم بن عتيبة ، وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، وقنادة وما نعلم لمن قال : ليست واجبة سلفا من التابعين إلا إبراهيم النخعي وحده ، ورواية عن الشعبي قد صرح عنه خلافها كما ذكرنا ، وتوقف في ذلك حماد بن أبي سليمان *

قال أبو محمد : وموّه بعضهم بحديثين هما من أعظم الحجة عليهم ، أحدهما الخبر الثابت في الذي سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام ؟ فأخبره بالصلاة . والزكاة . والصيام . والحج فقال : هل عليّ غيرها يا رسول الله ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، والثاني خبر ابن عمر « بني الإسلام على خمس » فذكر شهادة التوحيد . والصلاة . والزكاة . والصيام . والحج (٢) *

قال أبو محمد : وهما — من أقوى حججنا (٣) عليهم لصحة قول رسول الله ﷺ « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فصح أنها واجبة بوجوب الحج ، وإن فرضها دخل في فرض الحج ، وأيضا حتى لو لم يأت هذا الخبر لكان أمر النبي ﷺ وورود القرآن بها شرعا زائدا وفرضا واردا مضافا إلى سائر الشرائع المذكورة ، وكلهم يرى النذر فرضا ، والجهاد إذا نزل بالمسلمين (٤) فرضا ، وغسل الجنابة فرضا ، والوضوء فرضا ، وليس ذلك مذكورا في الحديثين المذكورين ، ولم يروا الحديثين المذكورين حجة في سقوط فرض كل ما ذكرنا ، فوضح تناقضهم وفساد مذهبهم في ذلك والحمد لله رب العالمين *

٨١٢ — مسألة — وأما حج العبد والامة فإن أبا حنيفة ، ومالك ، والشافعي قالوا : لا حج عليه فإن حج لم يجزه ذلك من حجة الاسلام * وقال أحمد بن حنبل : إذا عتق

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) - (٢) في النسخة رقم (١٤) - (٣) وهو صوم رمضان توجع البيت ، وما هنا ولي نظاما (٣) في النسخة رقم (١٤) - وهو ما من أقوى حججنا وما هنا الحسن (٤) حذف الفاعل من النسخ للعلم به : تقديره العدو .

بعرفة اجزائه تلك الحجة * وقال بعض أصحابنا : عليه الحج كالحرة ، وقد ذكرنا آنفاً عن جابر ، وابن عمر (١) قال أحدهما : مامن مسلم ، وقال الآخر : مامن أحد من خلق الله الا عليه عمره وحجة فقطعا وعمما ولم يخصنا انسياً من جنس ، ولا حرّاً من عبد ، ولا حرة من أمة ، ومن ادّعى عليهما تخصيص الحرّ والحرة فقد كذب عليهما ؛ ولا أقلّ حياءً ممن يجعل قول ابن عمر « بنى الاسلام على خمس ، حجة في اسقاط فرض العمرة . وهو حجة في وجوب فرضها كما ذكرنا ولا يجعل قوله ما أحد من خلق الله الا عليه حجة وعمره حجة في وجوب الحج على العبد » فان قيل ﴿ لعلمها ارادوا الا العبد قيل هذا هو الكذب بعينه ان يريدوا الا العبد ثم لا يبينانه ، وأيضاً فلعلمها ارادوا الا المقعد ، والا الأعمى ، والا الأعور ، والا بنى تميم ، والا أهل افريقية ، وهذا حق لا خفاء به ، ولا يصح مع هذه الدعوى قوله لأحد أبداً . ولعل كل ما أخذوا به من قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ليس على عمومهم ولكنهم ارادوا تخصيصاً لم يبينوه (٢) وهذه طريق السوفسطائية نفسها ، ولا يجوز ان يقول أحد ما لم يقل الا ببيان وارد متيقن بنىء بانه أراد غير مقتضى قوله ، وقد ذكرنا هنا قول الله تعالى : (تدمر كل شيء بامر ربها) ■ (وأوتيت من كل شيء) * (وما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم) ، وكل هذا لاحجة لهم فيه لانها انما دمرت بنص الآية كل شيء بامر ربها فدمرت ما أمرها ربها بتدميره لا ما لم يأمرها ، وما تذر من شيء أتت عليه فانما جعلت كالرميم ما أتت عليه لا ما لم تأت عليه بنص الآية ، وأوتيت من كل شيء لا يقتضي إلا بعض الأشياء لان من للتبعض ، فن آتاه الله شيئاً ما قلّ أو كثر فقد آتاه من كل شيء لان كل شيء هو العالم كله ، فن أوتى شيئاً فقد أوتى من العالم كله ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق *

وكتب الى أبو المرجى الحسين بن عبد الله بن زروار المصري قال : نا أبو الحسن الرحبي — نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المفلس نا عبد الله ابن أحمد بن حنبل نا أبي نازيد بن الحباب العكلى نا ابن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج قال : سألت القاسم بن محمد ، وسليمان بن يسار عن العبد اذا حج باذن سيده ؟ فقالا جميعاً : تجزى . عنه من حجة الاسلام فاذا حج بغير اذن سيده لم تجزه * وبه الى زيد بن الحباب انا ابراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : اذا حج العبد وهو مخلى فقد اجزأت عنه حجة الاسلام *

(١) انظره في ص ٤١ (٢) في النسخة رقم (١٦) دلم ينسوه ، وهو غلط ولعلمه ينسوه ■

قال أبو محمد : واحتج من لم ير للبعد حجا بما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع
عن يونس بن أبي اسحاق قال : سمعت شيخا يحدث أبا اسحاق عن محمد بن كعب القرظي
عن رسول الله ﷺ « أيما صبي حج به أهله ثم مات أجراً عنه وان أدرك فعليه الحج ، وأيما
مملوك حج به (١) أهله ثم مات أجراً عنه وان عتق فعليه الحج » *
قال أبو محمد : هذا مرسل ، وعن شيخ لا يدري اسمه ولا من هو * واحتجوا أيضاً
بخبير روينا من طريق عثمان بن خرزاذ الانطاكي (٢) نا محمد بن المنهال الضرير نا يزيد
ابن زريع نا شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ
« أيما صبي حج لم يبلغ الحنث فعليه حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه ان يحج
حجة أخرى » ■

قال علي : وهذا خبر رواه من هو أوثق من عثمان بن خرزاذ عن محمد بن المنهال
عن يزيد بن زريع عن شعبة ، ومن هو ان لم يكن فوق يزيد بن زريع لم يكن دونه عن
شعبة فأوقفه أحدهما علي ابن عباس واسنده الآخر بزيادة نا محمد بن سعيد بن نبات نا
أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا
محمد بن أبي عدي ومحمد بن المنهال قال ابن المنهال : نا يزيد بن زريع نا شعبة ، وقال
ابن أبي عدي : نا شعبة ثم اتفقا عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس
قال يزيد بن زريع : عن رسول الله ﷺ قال : « اذا حج الصبي ففي له حجة صبي
حتى يعقل فاذا عقل فعليه حجة أخرى واذا حج الأعرابي ففي له حجة أعرابي فاذا هاجر
فعليه حجة أخرى » ، وأوقفه ابن أبي عدي علي ابن عباس من قوله : وأوقفه أيضاً
سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله ، وأوقفه أيضاً أبو السفر ،
وعبيد صاحب الحلى ، وقادة علي ابن عباس *

قال أبو محمد : ان كان هذا الخبر حجة في ان لا يجزئ العبد حجه فهو حجة (٣) في
ان لا يجزئ الأعرابي حجه ولا فرق ، وهو قول ابن عباس الثابت عنه كما أوردنا ،
وكذلك ايضاً روينا من طريق أبي معاوية . وسفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان
عن ابن عباس من قوله في إعادة الحج علي الصبي اذا احتلم ، وعلي العبد اذا عتق . وعلي
الأعرابي اذا هاجر وهو قول الحسن كما روينا عن ابن أبي شيبة (٤) عن علي بن هاشم
عن اسماعيل عن الحسن البصري قال : الصبي ان حج ، والمملوك ان حج ، والأعرابي

(١) في النسخة رقم (١٦) حج عنه ، (٢) هو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خرزاذ - يضم الحاء المعجمة وتشديد الراء
بعد هازاي - البصري أبو عمرو بن زيل انطاكية (٣) سقطت جملة وهو حجة . من النسخة رقم (١٦) خطأ (٤) لفظ « اي »
سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ ■

أن حج ثم هاجر الأعرابي ، واحتلم الصبي ، وعق العبد فعليهم الحج * وقال عطاء :
أما الأعرابي فيجزئه حجه وأما الصبي والمملوك ^(١) فعليها الحج * وقال إبراهيم النخعي :
لا يجزى العبد حجه إذا أعتق وعليه حجة أخرى ؛ وأما الأعرابي فيجزئه حجه * وقد
روينا أيضا مثل هذا عن الحسن ؛ وعن الزهري ، وطاوس ، وما نعلم أحدا من التابعين روى
عنه في هذا الباب شيء غير ما ذكرنا ؛ ولا عن الصحابة غير ما أوردنا *

قال أبو محمد : فمن أعجب شأننا ممن يدعى الاجماع في هذا وليس معه فيه الاخمسة من
التابعين ، أحدهم مختلف عنه في ذلك ، وقد رويناه ^(٢) مثل قولنا عن ثلاثة من التابعين ،
وعن اثنين من الصحابة رضى الله عنهم وهم قد خالفوا في هذه المسألة كل قول جاء في
ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ، وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم فلم يجعلوا
ما روى عن ستة من الصحابة وأربعة عشر من التابعين في ان العمرة فرض ولا يصح عن
أحد من الصحابة في ذلك خلاف ولا عن أحد من التابعين الا عن واحد باختلاف فلم
يجعلوه ^(٣) اجماعا *

قال أبو محمد : لا تخلو رواية عثمان بن خرزاذ ، ومحمد بن بشار عن محمد بن المنهال
عن يزيد بن زريع من أن تكون صحيحة أو غير صحيحة فان كانت غير صحيحة فقد
كفينا المؤنة فيها وان كانت صحيحة وهو الأظهر فيها — لان رواياتنا كانت — فانه خبر
منسوخ بلا شك *

برهان ذلك ان هذا الخبر بلا شك كان قبل فتح مكة لان فيه إعادة الحج على من حج
من الأعراب قبل هجرته ، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب
ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن عبد الله بن نمير
نا أبي نا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن
عطاء عن عائشة أم المؤمنين ^(٤) قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال :
لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فاذا ^(٥) استغفرتم فافروا » * وبه الى مسلم نا يحيى
ابن يحيى واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — قال اجمعا ^(٦) : انا جرير عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « يوم فتح مكة لا هجرة
ولكن جهاد ونية وإذا استغفرتم فافروا » * ورويناه أيضا من طريق ثابتة عن مجاشع

(١) في النسخة رقم (١٤) «والعبد» بدل «والمملوك» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وقد ذكرناه» (٣) كذا في الاصلين ،
والذي يظهر لي ان لفظ «فلم يجعلوه» زائد مكرر ، ويكون اجماعا مفعولا ثانيا لقوله «فلم يجعلوه» ما روى المتقدم والله اعلم
(٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٣ لم يوجد لفظ «ام المؤمنين» (٥) في صحيح مسلم «واذا» بالواو (٦) لفظ «جمعا» ليس
في صحيح مسلم

ومجالد ابني مسعود السليين عن رسول الله ﷺ فإذا قد صح بلا شك أن هذا الخبر كان قبل الفتح فقد نسخه ماروينا (١) بالسند المذكور إلى مسلم *

نازهير بن حرب نايزيد بن هرون ناالريبع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أنى هريرة قال : « خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا فقال عليه السلام : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ذروني ما تركتم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » *

قال أبو محمد : كان هذا في حجة الوداع فصار عموما لكل حرّ وعبد وأعرابي وعجمي [وبلا شك ولا مرية (٢)] أن العبد قد كان غير مخاطب بالحج في صدر الإسلام ولا الحرّ أيضا ، فكان خبر يزيد بن زريع في أن عليه وعلى الأعرابي حجة الإسلام إذا عتق العبد وهاجر الأعرابي موافقا للحالة الأولى وبقي على أنهما غير مخاطبين كما كانا ، وجاء هذا الخبر فدخل في نصه في الخطاب بالحج العبد والأعرابي لأنهما من الناس فكان بلا شك ناسخا للحالة الأولى ومدخلا لهما في الخطاب بالحج ضرورة ولا بد *

ورأيت بعضهم قد احتج فقال : حج النبي ﷺ بأزواجه ولم يحج بأمّ ولده * قال على : وهذه كذبة شنيعة لا يجدها في شيء من الآثار أبدا وأن التسهل في مثل هذا العظيم جدا * قال أبو محمد : عهدنا بهم يقولون في النفي في الزنا ، وفي كثير من السنن مثل لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، وفي خبر اليمين مع الشاهد : هذا زيادة على ما في القرآن ، وهذا تخصيص للقرآن ، وهذا خلاف ما في القرآن وكذبوا في كل ذلك ، ثم لم يقولوا في هذا الخبر : هذا تخصيص للقرآن ، وهذا زيادة على ما في القرآن ، وهذا خلاف لما في القرآن * وعهدنا بهم (٣) يردون السنن الثابتة بدعوى الاضطراب كخبر القطع في ربع دينار ، وخبر ابن عمر في الزكاة وغير ذلك وكذبوا في ذلك ، ثم احتجوا [في ذلك (٤)] بهذا الخبر الذي لا نعلم خبرا أشد اضطرابا منه ، وهم يتركون السنن للقياس كخبر المصراة ، وخبر القرعة في الستة الأعبد وهم هنا قد تركوا القياس لأنهم لا يختلفون أن العبد مخاطب بالإسلام وبالصلاة والصيام فما الذي منع [من] (٥) أن يخاطب بالحج والعمرة ثم يقولون :

(١) في النسخة رقم (١٦) دمار وناه (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وعهدناهم »
(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

العبد ليس هو من أهل الجمعة فإذا حضرها صار من أهلها واجزأته فهل قالوا ههنا : إن العبد وإن لم يكن من أهل الحج فإنه إذا حضره صار من أهله واجزأه ؟ وأكثرهم يقول : من نوى تطوعا بحجه اجزأه عن الفرض ، وأقل حال حج العبد أن يكون تطوعا فهل أجزأه عندهم ؟ ﴿ فان قالوا ﴾ : هو غير مخاطب قلنا : قد جمعتم في هذا القول الكذب وخلاف القرآن إذ لم يخص الله تعالى عبدا من حر ، والتناقض لأنه إن لم يكن مخاطبا به فلا يحل له أن يتكلف ولا يلزمه أحرام ولا شيء من جزاء صيد ولا فدية أذى ولا غير ذلك كما لا يلزم الحائض شيء من أحكام الصلاة والصيام إذ ليست مخاطبة به ، وكالصبي الذي لا يلزمه شيء من أمور الحج فإن فعلهما أو فعل به كان له أجر وكان له حج للأثر في ذلك لا لغيره ■

فهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنن الثابتة وقول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف والقياس نعم والخبر الذي به احتجوا لانهم خالفوا ما فيه من حكم الأعرابي في الحج (١) والله تعالى التوفيق *

٨١٣ — مسألة — وأما المرأة التي لا زوج لها ولا ذا محرم يحج معها فأنها تحج ولا شيء عليها ؛ فإن كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها فإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى وتحج هي دونه وليس له منعها من حج الفرض وله منعها من حج التطوع * وروينا عن إبراهيم وطاوس والشعبي والحسن لا تحج المرأة الا مع زوج أو محرم ، وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا عن أبي حنيفة ، وسفيان إن كانت من مكة على أقل من ليال ثلاث فلها أن تحج مع غير زوج وغير ذي محرم ، وإن كانت على ثلاث ليال فصاعدا فليس لها أن تحج الا مع زوج أو ذي محرم من رجالها * وروينا من طريق ابن عمر لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم * وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حميد عن الحسن ابن حي عن علي بن عبد الأعلى أن عكرمة سئل عن المرأة تحج مع غير ذي محرم أو زوج ؟ فقال : نهى رسول الله ﷺ أن تسافر المرأة فوق ثلاث الا مع ذي محرم *

وقالت طائفة : تحج في رفقة ما مؤنة وإن لم يكن لها زوج ولا كان معها ذو محرم كروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن يونس — هو ابن يزيد — عن الزهري قال : ذكر عند عائشة أم المؤمنين المرأة لا تسافر الا مع ذي محرم قالت عائشة : ليس كل النساء تجد محرما *

ومن طريق سعيد بن منصور نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج عن نافع مولى ابن عمر قال : كان يسافر مع عبد الله بن عمر مولات [له] (١) ليس بمعن محرم ، وهو قول ابن سيرين وعطاء ، وهو ظاهر قول الزهرى ، وقتادة ، والحكم ابن عتيبة ، — وهو قول الأوزاعى ، ومالك ، والشافعى ، وأبى سليمان وجميع أصحابهم * قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة فى التحديد الذى ذكر فلا نعلم له سلفا فيه من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بل ما نعلم احدا قاله قبلهم ، وهم يعظمون خلاف الصحاب اذا وافق تقليدهم ، ويقولون : ان المرسل كالمسند ، وقد صح عن ابن عمر ما ذكرنا ، وروى عن أم المؤمنين بأحسن مرسل يمكن وجود مثله ، ولا يعرف لهما فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفهما أصحاب أبى حنيفة ، وهذا تناقض فاحش ■

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما احتجت به كل طائفة لقولها فوجدنا أصحاب أبى حنيفة يحتجون لقولهم بالخبر عن رسول الله ﷺ « لا تسافر امرأة ثلاثا إلا مع زوج أو ذى محرم » وقالوا : قد روى أيضا « ليلتين » وروى « يومًا » وروى « يومًا » وروى « بريدًا » قالوا : ونحن على يقين من تحريم سفرها ثلاثا وعلى شك من تحريم سفرها أقل من ذلك لانه قد يكون ذكر الثلاث متقدما ويكون متأخرا فالثلاث على كل حال محرم (٢) عليها سفرها إلا مع زوج أو ذى محرم فنأخذ مالا شك فيه وندع ما فيه الشك لاحتاجة لهم غير هذا أصلا *

قال على : وهذا عليهم لالهم لوجهين ، أحدهما أنه ليس صواب العمل ما ذكرنا لانه ان كان خبر الثلاث متقدما أو متأخرا فليس فيه ان تقدم ابطال الحكم النهى عن سفرها أقل من ثلاث لكنه بعض ما فى سائر الروايات ، وسائر الروايات زائدة عليه ، وليس هذا مكان نسخ اصلا بل كل [تلك] (٣) الأخبار حق وكلها يجب استعمالها (٤) وليس بعضها مخالفا لبعض أصلا ، ويقال لهم : خبر ابن عباس عن النبي ﷺ لا تسافر امرأة الا مع ذى محرم جامع لكل سفر فنحن على يقين من تحريم كل سفر عليها الا مع زوج أو ذى محرم ، ثم لاندري ابطال هذا الحكم أم لا ؟ فنأخذ باليقين ونلقى الشك فهذا معارض لاحتجاجهم مع ما قدمنا ، ويقال لهم : عهدنا بكم تذكرون الأخبار بالاضطراب ، وهذا خبر رواه أبو سعيد ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس فلم يضطرب

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٦) « يحرم » (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) فى النسخة رقم (١٤) « وكلها يجب استعماله »

عن ابن عباس أصلاً واضطرب عن سائرهم، فروى عن ابن عمر لا تسافر ثلاثاً، وروى عنه لا تسافر فوق ثلاث، وروى عن أبي سعيد لا تسافر فوق ثلاث، وروى عنه لا تسافر يومين، وروى عن أبي هريرة لا تسافر ثلاثاً، وروى عنه لا تسافر فوق ثلاث، وروى عنه لا تسافر يوماً وليلة، وروى عنه لا تسافر يوماً، وروى عنه لا تسافر بريداً، فعلى أصلكم دعوا رواية من اختلف عليه واضطرب عنه أذ ليس بعض ما روى عن كل واحد أولى من سائر ما روى عنه وخذوا برواية (١) من لم يختلف عليه ولا اضطرب عنه وهو ابن عباس فهذا أشبه من استدلالكم *

والوجه الثاني أنه قد روى عن ابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة كما ذكرنا لا تسافر [المرأة] (٢) فوق ثلاث فإن صحتم استدلالكم [الفاسد] (٣) بأخذ أكثر مما ذكر في تلك الأخبار فامنعوها مما زاد على مسيرة ثلاث لانه اليقين وأباحوا لها سفر الثلاث لانه مشكوك فيه كما سفر اليومين واليوم. والبريد مشكوك فيه عندكم. وهذا مالا يخلص لهم منه، فإن ادّعوا اجتماعها — فما هذا ينكر من اقدامهم — أكذبهم ما رويانا من طريق الحذافي — عن عبد الرزاق — ناعبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال: لا تسافر امرأة فوق ثلاث إلا مع ذي محرم، لاسيما وابن عمر هو راوي الحديث الذي تعلقوا به، وأكذبهم أيضاً ما رويانا عن عكرمة أنفاً من منعه إياها ما زاد على الثلاث لاما دون ذلك، والعجب أنهم يقولون في امرأة لا تجد معاشاً أصلاً إلا على ثلاث فصاعداً: أنها تخرج بلا زوج ولا ذي محرم، ويقولون فيمن حفزتها (٤) فتنة — وخشيت على نفسها غلبة الكفار والمحاريين. أو الفساق (٥) ولم تجد أمناً إلا على ثلاث فصاعداً — نها تخرج مع غير زوج ومع غير ذي محرم، وطاعة الله تعالى في الحج واجبة عليها كوجوب خلاص روحها (٦) ﴿فإن قالوا﴾: الزوج والمحرم من السبيل قلنا: عليكم الدليل والافهى دعوى فاسدة لم يعجز عن مثابها أحد، فسقط هذا القول الفاسد جملة، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول عكرمة واحتجاجه بالخبر الذى فيه ما زاد على الثلاث فوجدناه لاحجة له فيه لما ذكرنا من أن سائر الأخبار وردت بالمنع مما دون الثلاث فليس الخبر الذى فيه نهى عن أن تسافر ثلاثاً أو أكثر من ثلاث بأولى من سائر الأخبار التى فيها منعها من سفر أقل من ثلاث *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «رواية» (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) أى دفعتها (٥) فى النسخة رقم (١٤) «والفساق» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «زوجها» وهو غلط

قال أبو محمد : فبطل هذا القول أيضا ولم يبق الا قولنا أو قول النخعي . والشعبي . وطاوس . والحسن ^(١) في منعها جملة أو إطلاقها جملة فوجدنا المانعين يحتجون بالأخبار التي ذكرنا وهي اخبار صحاح لا يحل خلافها الا لنص آخر يبين حكمها ان وجد ، فنظرنا فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبي . وابن ادريس قالنا : ناعبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : ^(٢) « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » *

وبه الى ابن نمير نا أبي نا حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — قال : سمعت سالما — هو ابن عبد الله — بن عمر يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا استأذنكم نساؤكم الى المساجد فأذنوا هن » فأمر عليه السلام الأزواج وغيرهم ان لا يمنعن النساء من المساجد ، والمسجد الحرام أجل المساجد قدرا *

ووجدنا الله تعالى يقول : (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ، ثم وجدنا الأسفار تنقسم قسمين سفرا واجبا ، وسفرا غير واجب فكان السفر الواجب بعض الأسفار بلا شك ، وكان الحج من السفر الواجب فلم يجوز أخذ بعض هذه الآثار دون بعض ووجبت الطاعة لجميعها ولزم استعمالها كلها ولا بد ، فهذا هو الفرض ، وكان من رفض بعضها وأخذ بعضها عاصيا لله تعالى ، ولا سبيل الى استعمال جميعها الا بأن يستثنى الأخص منها من الأعم ولا بد ، فكان نهى المرأة عن السفر الا مع زوج أو ذى محرم عامة لكل سفر فوجب استثناء ما جاء به النص من ايجاب بعض الأسفار عليها من جملة النهي ، والحج سفر واجب فوجب استثنائه من جملة النهي ، ^(٣) فان قالوا : بل ايجاب الحج على النساء ^(٤) عموم فيخص ذلك بحديث النهي عن السفر الا مع زوج أو ذى محرم قلنا : هذا خطأ لأن تلك الأخبار انما جاءت بالنهي عن كل سفر جملة لاعتن الحج خاصة وانما كان يمكن ان يعارضوا بهذا [أن] ^(٥) لو جاءت في النهي عن ان تنج المرأة الا مع زوج أو ذى محرم فكان يكون حينئذ اعتراضا صحيحا وتخصيصا لأقل الحكمين من أعظمها وهذا بين جدا * وبرهان آخر وهو ان تلك الأخبار كلها انما خوطب بها ذوات الأزواج واللاتي هن المحارم لان فيها إباحة الحج أو إيجابه مع الزوج أو ذى المحرم بلا شك ، ومن

(١) في النسخة رقم (١٦) « أو الحسن » وهو غلط لان قول الحسن هو قول النخعي والشعبي وطاوس انظر صفحة ٤٧

(٢) في صحيح مسلم جزء ١ ص ١٢٩ وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحج ^(٣) في النسخة رقم (١٤) « على الناس » والصحيح ما هنا وهو موافق لنسخة أيضا غير هذه ^(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) .

المحال الممتع الذى لا يمكن أصلا ان يخاطب النبي ﷺ بالحج مع زوج أو ذى محرم من لزوج لها ولا ذى محرم فبقى من لزوج لها ولا محرم على وجوب الحج عليها وعلى خروجها عن ذلك النهى *

وبرهان آخر وهو ما حدثناه حمام قال : نا عبد الله بن محمد بن علي البايجى نا أحمد ابن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشورى نا محمد بن يوسف الحذافى نا عبد الرزاق نا ابن جريج . وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يخاطب يقول : « لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الا مع ذى محرم ققام رجل فقال : يا رسول الله ان امرأتى خرجت حاجة وانى اكتبتي في غزوة كذا وكذا قال : (١) » انطلق فاحجج مع امرأتك » فكان هذا الحديث رافضا للاشكال ومينا لما اختلفنا فيه من هذه المسألة لان نهيه عليه السلام عن أن تسافر امرأة الا مع ذى محرم وقع ثم سأله الرجل عن امرأته التى خرجت حاجة لامع ذى محرم ولا مع زوج فأمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها ولم يأمر بردها ولا عاب سفرها الى الحج دونه ودون ذى محرم . وفى أمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها بيان صحيح ونص صريح على انها كانت ممكنة ادراكها بلا شك فأقر عليه السلام سفرها كما خرجت فيه وأثبتته ولم ينكره فصار الفرض على الزوج ، فان حج معها فقد أدى ما عليه من صحبتها وان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وعليها التماهى فى حجها والخروج اليه دونه أو معه أو دون ذى محرم أو معه كما أقرها عليه رسول الله ﷺ ولم ينكره عليها ، فارتفع الشغب جملة والله الحمد كثيرا *

﴿فان قال قائل : فإين أتم عمّا رويتموه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار ؟ قال : أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس قال : « جاء رجل [الى] (٢) » المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين نزلت ؟ قال : على فلانة ، قال : أغلقت عليها بابك مرتين لاتحجن امرأة الا ومعه ذى محرم » قال عبد الرزاق : وأما ابن عيينة فاخبرناه عن عمرو عن عكرمة ليس فيه شك ، قلنا : هذا خبر لم يحفظه ابن جريج لانه شك فيه أحدثه به عمرو عن عكرمة مرسل ؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد مسندا ؟ فلم يثبت أصلا ، فبطل التعلق به ، وانما صوابه كما رواه عبد الرزاق عن سفيان . وابن جريج عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس كما أوردناه آنفا ليس فيه هذه اللفظة *

(١) فى النسخة رقم (١٦) ، وقال (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) =

وهكذا رويناه أيضا من طريق حماد بن زيد كما حدثنا [به] (١) أحمد بن محمد الطلبنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس أنه سمع رسول الله ﷺ — وهو يخطب — يقول : « لا تسافرن امرأة الا مع ذى محرم ولا يدخلن (٢) عليها رجل الا ومعها محرم فقال رجل : يا رسول الله انى نذرت ان أخرج فى جيش كذا وكذا وامرأتى تريد الحج قال : فاخرج معها » فلم يقل عليه السلام : لا تخرج الى الحج الا معك ولا نهاها عن الحج أصلا بل ألزم الزوج ترك نذره فى الجهاد وألزمه الحج معها ، فالفرض فى ذلك على الزوج لا عليها *

وأما حديث عكرمة فرسل كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق البصرى نا عيسى بن خبيب قاضى أشونة (٣) قال : نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدى محمد بن عبد الله بن يزيد نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : « قدم رجل من سفر فقال له رسول الله ﷺ : قد نزلت على فلانة فاعلقت عليها بابك مرتين » فهذا هو حديث عمرو بن دينار عن عكرمة اختلط على ابن جريج فلم يدر أحده به عمرو بن دينار عن عكرمة ؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس وأدخل فيه ذكر الحج بالشك ، ولا تثبت الحجة بخبر مشكوك فى اسنده أو فى ارساله ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان له منعها من حج التطوع فلان طاعته فرض عليها فيما لا معصية لله تعالى فيه ، وليس فى ترك الحج التطوع معصية *

٨١٤ — مسألة — فان أحرمت من الميقات أو من مكان يجوز الاحرام منه بغير اذن زوجها أو أحرم العبد بغير اذن سيده ، فان كان حج تطوع — كل ذلك — فله منعهما واحلالهما لما ذكرنا ، وان كان حج الفرض نظر فان كان لا غنى به عنها أو عنه — لمرض او لضيقته دونه أو دونها أو ضيقة ماله — فله احلالهما لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله » ، وان كان لا حاجة به اليهما لم يكن له منعهما أصلا فان منعهما فهو عاص لله عز وجل وهما فى حكم المحصر ، وكذلك القول فى الابن والابنة مع الأب والأم ولا فرق ، وطاعة الله تعالى فى الحج متقدمة لطاعة الأبوين والزوج ، قال رسول الله ﷺ : « انما الطاعة فى الطاعة » ، وقال عليه السلام « فاذا أمرت بمعصية فلا سمع ولا طاعة »

(١) لفظ به ز ياد من النسخة رقم (١٤) (٢) فى النسخة رقم (١٤) ، ولا يدخل ، (٣) لعنم اوله وثانيه حصن بالاندلس من نواحى استجة ، وعن السلفى واشونة حصن من نظر قرطبة ، اه معجم البلدان

ولا طاعة « ، وترك الحج معصية ، ولا فرق بين طاعة الأبوين والزوج في ترك الحج وبين طاعتهم في ترك الصلاة أو في ترك الزكاة أو في ترك صيام شهر رمضان ، (فان قيل) : الحج في تأخيرهِ فسخة قلنا الى متى ؟ أفرأيت ان لم يبيعوا الحج للأولاد أو الزوجة ابداً فان حدوا في ذلك سنة أو سنتين أو أكثر كانوا متحكمين في الدين بالباطل وشارعين ما لم يأذن به الله تعالى ولا يقول أحد بطاعتهم في ترك الحج ابداً جملة ، وبالله تعالى التوفيق * وروينا عن قتادة والحكم بن عتيبة في امرأة أحرمت بغير اذن زوجها انها محرمة قال الحكم : حتى تطوف بالبيت ■

٨١٥ — مسألة — واستطاعة السيل الذي يجب به الحج (١) اما صحة الجسم والطاقة على المشى والتكسب من عمل أو تجارة ما يبلغ به الى الحج ويرجع (٢) الى موضع عيشه أو أهله ، وإما مال يمكنه منه ركوب البحر أو البر — والعيش منه حتى يبلغ مكة ويرده — الى موضع عيشه أو أهله وان لم يكن صحيح الجسم الا أنه لا مشقة عليه في السفر برّاً أو بحراً ، وإما ان يكون له من يطيعه فيحج عنه ويعتمر باجرة أو بغير اجرة ان كان هو لا يقدر على النهوض لارا كبا ولا راجلا ، فاي هذه الوجوه أمكنت الانسان المسلم العاقل البالغ ؟ فالحج والعمرة فرض عليه ، ومن عجز عن جميعها فلا حج عليه ولا عمرة ■

وقال قوم : الاستطاعة زاد وراحلة ■ وقال مالك : الاستطاعة قوة الجسم أو القوة بالمال على الحج بنفسه ، ولم ير وجود من يطيعه استطاعة ولا أوجب بذلك حجا ■ وروى عن أبي حنيفة ان المقعد من رجله وان كان له مال واسع وهو قادر على الثبات على الراحلة فلا حج عليه وكذلك الأعمى ، وقد روى عنه ان عليه الحج وعلى الأعمى * ورأى الشافعي ان الاستطاعة انما هي بمال — يحج به أو من يطيعه فيحج عنه فقط ، ولم يرفقوة الجسم والقدرة على الراحلة (٣) استطاعة *

وحجة من قال : الاستطاعة زاد وراحلة بأثار رويناهما ، منها عن وكيع عن ابراهيم ابن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر الخزومي عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الاستطاعة (٤) ؟ فقال : الزاد والراحلة فليل : يارسول الله فما الحاج ؟ قال : الأشعث الثفل (٥) ومن طريق حماد بن سلمة انا قتادة . وحيد عن الحسن « ان رجلا قال : يارسول الله ما السيل اليه ؟ قال : زاد وراحلة (٦) » * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق

(١) في النسخة رقم (١٤) الذي يجب الحج به ، (٢) في النسخة رقم (١٦) وفيه جمع ، (٣) في النسخة رقم (١٦) وعلى الرجل ، (٤) في النسخة رقم (١٤) وما الاستطاعة ، (٥) رواه البخاري ، (٦) رواه البخاري ، ص ٢٥٤

عن مسلم بن إبراهيم نا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي نا أبو اسحاق الهمداني عن الحارث عن علي بن النبي ﷺ « من ملك زادا وراحلة تبلغه الى بيت الله عز وجل فلم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا لان الله تعالى يقول : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين) (١) » وقالوا : لما قال الله تعالى : (من استطاع اليه سبيلا) علمنا انها استطاعة غير القوة بالجسم ، اذ لو كان تعالى اراد قوة الجسم لما احتاج الى ذكرها لاتنا قد علمنا ان الله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها ، وقالوا : قال الله تعالى : (الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس) فصح ان الرحلة (٢) شق الانفس بالضرورة ولا يكلفنا الله تعالى ذلك لقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ، وذكروا ما روينا من طريق عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب انه قال في استطاعة السبيل الى الحج زاد وراحلة * ومن طريق الضحاك عن ابن عباس في ذلك أيضا زاد وبغير * ومن طريق اسرا ئيل عن الحسن عن أنس من استطاع اليه سبيلا قال زاد وراحلة * ومن طريق اسرا ئيل عن مجاهد عن ابن عمر قال : من استطاع اليه سبيلا قال : ملء بطنه وراحلة يركبها ، وهو قول الضحاك بن مزاحم والحسن البصري ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن علي بن الحسين ، وأيوب السخيتاني ، واحد قولي عطاء * قال أبو محمد : فادعوا في هذا انه قول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وليس كما قالوا أصلا : لاتنا قد روينا عن وكيع وغيره عن عمران بن حدير عن النزال ابن عمار عن ابن عباس قال : « من ملك ثلاث مائة درهم وجب عليه الحج وحرّم عليه نكاح الاماء » * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال ، في الحج : سبيله من وجد له سعة ولم يحل بينه وبينه ، وهذا هو قولنا * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن أبي كريمة عن ابن الزبير قال : من استطاع اليه سبيلا قال : على قدر القوة وهو أحد قولي عطاء *

قال علي : أما احتجاجهم بأن الاستطاعة لو كانت على العموم لما كان لذكركها معنى حكلام فاسد ، واعتراض على الله تعالى ، واخراج للقرآن عن ظاهره بلا برهان ، ثم لو صح هذا لكان حجة عليهم . لان رسول الله ﷺ أوجب الحج على من لا يستطيعه بجسمه ولا بماله اذا وجد من يحج عنه كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فكان ذلك داخلا في الاستطاعة ببيان رسول الله ﷺ ، وأما قولهم : ان الرحلة من شق الانفس والخرج والله تعالى لا يكلف ذلك عباده فصحيح ولم نقل نحن : ان من كانت الرحلة تشق

عليه — وعليه فيها حرج — أن الحج يلزمه بل الحج عن هذه صفته ساقط كما قالوا، وإنما قلنا: إن من يسهل عليه المشي — وهو لو كانت له في دنياه حاجة لاستسهل المشي إليها — فالحج يلزمه لأنه مستطيع *

وأما الأخبار التي ذكرها فان في أحدها إبراهيم بن يزيد وهو ساقط مطرح ، وفي الثاني الحارث الأعور وهو مذكور بالكذب ، وحديث الحسن مرسل ولا حجة في مرسل (١) ، والعجب من مالك. والشافعي في هذه المسألة قات المالكيين يقولون : المرسل. والمسند سواء لاسيما مرسل الحسن فانهم ادّعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدث به أربعة من الصحابة فصاعداً ، ثم خالفوا ههنا أحسن مراسيل الحسن * والشافعيون لا يقولون : إلا بالمسند الصحيح وأخذوا ههنا بالساقط ، والمرسل *

وأما الروايات في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فواهي كلها لأنها إما من طريق عطاء الخراساني مرسل ، وإما من طريق إسرائيل ، وإما من طريق رجل لم يسم . وأحسنها الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا ، والرواية الأخرى (٢) عنه في الثلثمائة درهم ، إلا أن هذا ما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وهم يعظمون ذلك ، والخيفيون يطلون السنن الصحاح كنفى الزاني ، وحديث لا تحرم المصّة ولا المصّتان ، وحديث رضاع سالم وغيرها لزعمهم أنها زائدة على ما في القرآن أو مخالفته ، وأخذوا ههنا بأخبار ساقطة لا يحلّ الأخذ بها مخصصة للقرآن مخالفته له ، ثم خالفوها مع ذلك في تخصيصهم المقعد . وأطرف شيء احتجاجهم في تخصيص المقعد بقول الله تعالى : (ليس على الأعشى

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠٢ : حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن تفسير السيل؟ فقال زادوا رحلة (رواه) الدارقطني والحاكم البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال : قيل : يا رسول الله ما السيل ؟ قال زادوا الرحلة ، قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسل يعني الذي خرج به الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا يرى الموصول الا وهما ، وقدرناه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضاً إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحارثي وقد قال أبو حاتم هو منكرو الحديث ، ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عمر ، وقال الترمذي : حسن وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الخواري ، وقد قال فيه أحمد والنسائي : متروك الحديث ، ورواه ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف أيضاً ، ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث عائشة ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وطرقها كلها ضعيفة ، وقد قال عبد الحق : أن طرقها كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً ، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسله وبهذا تلم أن ما قاله المصنف صحيح حق نسأل الله اتباع سنن الصواب .

(١) في النسخة رقم (١٤) «وما الرواية الأخرى» بزيادة «أما» وأرى زيادتها زيادة لا حاجة إليها ؛ والمعنى على ما ههنا أحسن الروايات — التي ذكرتها قبل — الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا وهي قول ابن عباس : وفي الحج سيله من وجده سعة ولم يحل بينه وبينه ، والرواية الثانية عن ابن عباس أيضاً وهي في الثلاثمائة ، والله أعلم .

خرج ولا على الأعرج خرج ولا على المريض خرج . وهم يقولون : ان الأعرج يلزمه الحج اذا وجد زادا وراحلة وقد رعى الركوب ، وكذلك الأعمى فالفوا في الآية وحكموا بها فيما ليس فيها منه شيء *

قال على : فلما بطل كل ما شغبوا به وجب طلب البرهان من القرآن والسنة الصحيحة فوجدنا الله تعالى قال : (من استطاع اليه سبيلا) ، فكان هذا عموما لكل استطاعة بمال أو جسم ^(١) هذا الذي يوجب لفظ الآية ضرورة ولم يجوز أن يخص من ذلك مقعد ^(٢) ولا أعمى ولا أعرج اذا كانوا مستطيعين الركوب ومعهم سعة ، وليس هذا من الحرج الذي أسقطه الله تعالى عنهم لانه لا حرج فيه عليهم ، وأيضا فان هذه الآية تبص القرآن انما نزلت في الجهاد وهو الذي يحتاج فيه الى الشد والتحفظ والجري ، وكل ذلك حرج ظاهر على الأعرج والأعمى ، وأما الحج فليس فيه شيء من ذلك أصلا وبقي من لامال له ولا قوة جسم الا انه يجد من يحج عنه بلا أجر أو بأجرة يقدر عليها فوجدنا اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله تعالى في كل ما ألزما إياه لاختلاف بين أحد من أهلها في انه يقال : الخليفة مستطيع لفتح بلد كذا ولنصب المنجنيق عليه وان كان مريضا مثبتا لانه مستطيع لذلك بأمره وطاعة الناس له ، وكان ذلك داخلا في نص الآية ■

ووجدنا من السنن ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا علي بن خشرم عن عيسى ابن يونس عن ابن جريج عن ابن شهاب نا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله تعالى في الحج وهو لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره فقال لها النبي ﷺ : حجى ^(٣) عنه » * ورويناه [أيضا] ^(٤) من طريق البخاري عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن [عبد الله] ^(٥) بن عباس ان الخثعمية قالت لرسول الله ﷺ : « ان فريضة الله أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم وذلك في حجة الوداع » ■

ونا عبد الله [بن ربيع] ^(٧) نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي

(١) في النسخة رقم (١٤) ومال وجسم بالواو ، وما هنا احسن (٢) في النسخة رقم (١٤) ولا مقعد ، زيادة . لا . (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٩ وحجى عنه ، زيادة الفا . (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٥٥ ، والمحدث اختصر المصنف (٦) في النسخة رقم (١٤) وبارسول ، وكلاهما غير موافق للفظ البخاري لان المصنف اختصره فأوجد خلافا (٧) الزيادة من النسخة رقم (١٤) .

ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن عبيد الله ابن العباس قال : « كنت رديف رسول الله ﷺ فأناه رجل فقال : يا رسول الله إن أُمى عجوز كبيرة ان حزمها خشى ان يقتلها وان لم يحزمها لم تستمسك فأمره عليه السلام ان يحجم عنها » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع بن الجراح نا شعبة عن النعمان — هو ابن سالم — عن عمرو ابن أوس عن أبي رزين العقيلي « انه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة (١) والظعن فقال له رسول الله ﷺ : حج عن أهلك واعتمر » * ورويناه أيضا من طريق ابن الزبير عن رسول الله ﷺ (٢) * وهذه أخبار متظاهرة متواترة من طرق صحاح عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم. الفضل ، وعبد الله ، وعبيد الله — بنو العباس بن عبد المطلب — ، وابن الزبير ، وأبو رزين العقيلي ، * ويزيد بن ابراهيم المذكور — هو أبو سعيد التستري — بصري كان ينزل بأهله عند مقبرة بني سهم مات سنة إحدى وستين ومائة ، وقيل : بل في المحرم سنة اثنتين وستين ومائة (٣) ثقة ثبت ، وثقه أبو الوليد الطيالسي ، وعبد الله بن نمير ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعمرو بن علي ، وأحمد ابن صالح والنسائي والناس ، وليس هو يزيد بن ابراهيم الذي يروى عن قتادة ذلك ليس بالقوى *

فبين في هذه الأخبار ان من لم يكن قط صحيحا فان فريضة الحج لازمة له اذا (٤) وجد من يحجم عنه لانه عليه السلام سمع قول المرأة عن أبيها ان فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير لا يستطيع الثبات على الرحلة فلم ينكر ذلك عليها ولا على أبي رزين مثل ذلك في أبيه ، فصح ان الفرض باق على هذين اذا وجدا من يحجم عنهما * وقال الشافعي : انما يلزمه ذلك اذا كان له زاد وراحلة وهذا خطأ لانه ليس في حديث أبي رزين أنه كانت له راحلة . ولا في حديث عبيد الله بن العباس أيضا فبهذه زيادة فاسدة (٥) فان قيل : انما جاءت هذه الأحاديث في شيخ كبير ، وعجوز كبيرة فنأين تعديتم ما فيها الى كل من لا يستطيع الحركة بزمانة أو مرض ولم يكن شيخا كبيرا قلنا : ليس كل شيخ كبير تكون هذه صفته

(١) في النسائي جزء ١١٧ ص ١١٧ ولا العمرة بزياة « لا » (٢) رواه النسائي ج ٥ ص ١١٧ (٣) قال في تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١٢ : وقال ابن ابنة محمد بن سعيد بن ابراهيم : مات سنة ثلاث وستين ومائة . . . وفرق ابو محمد بن حزم في كتاب الحج من المحلي بن يزيد بن ابراهيم التستري ، وبين يزيد بن ابراهيم الراوى عن قتادة فقال : ان التستري ثقة ثبت والراوى عن قتادة ضعيف ، ولا ادري من هو سلفه في جعله اثني (٤) في النسخة رقم (١٦) « وان »

وانما يكون بهذه الصفة من غلبه الضعف فانما أمر عليه السلام بذلك فيمن لا يستطيع ثباتا على الدابة وليس للشيخ هنالك معنى أصلا ، وأيضا فانه ليس للشيخ حد محدود اذا بلغه المرء سمى شيخا ولم يسم شيخا حتى يبلغه ، ودين الله تعالى لا يتسامح ^(١) فيه ولا يؤخذ بالظنون الكاذبة المفتراة المشروع بها ما لم يأذن به الله تعالى ، ولو كان للشيخ في ذلك حكم لبين رسول الله ﷺ حده الذى به ينتقل حكمه الى ان يحج عنه كما أثبت ذلك فيمن ^(٢) لا يستطيع الثبات على الراحلة ولا المشى الى الحج ، فصح انه ليس للشيخ في ذلك حكم أصلا . وانما الحكم للعجز عن الركوب والمشى فقط وبالله تعالى التوفيق ، فكان هذا استطاعة للسبيل مضافة الى القوة بالجسم وبالمال ■

قال أبو محمد : فتعلل قوم في هذه الآثار بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أحج عن أبي ؟ قال : نعم ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » ^(٣) قالوا : فهذا دليل على أنه ندب لا فرض *

قال على : وهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس فيه ان أباه كان ميتا ولا أنه كان عاجزا عن الركوب والمشى ولا أنه كان حج الفريضة بل انما هو سؤال مطلق عن الحج عن غيره ممن هو ممكن ان يكون قد حج عن نفسه او أنه قادر على الحج فاجابه عليه السلام بإباحة ذلك وانما في ^(٤) هذا الخبر جواز الحج عن كل أحد ولا مزيد وهو قولنا ، وأما تلك الأحاديث ففيها بيان انها في الحج الفرض ، وأيضا فليس قوله عليه السلام : « ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » بمخرج لذلك عن الفرض الى التطوع لان هذه صفة كل عمل مفترض أو تطوع ان لم يتقبل من المرء فانه على كل حال لا يكتب له به سيئة ، فبطل اعتراضهم بهذا الخبر *

وقالوا : قال الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) قال على : هذه سورة مكية بلا خلاف ، وهذه الأحاديث كانت في حجة الوداع فصح ان الله تعالى بعد ان لم يجعل للانسان الا ما سعى تفضل على عبادته وجعل لهم ما سعى فيه غيرهم عنهم بهذه النصوص الثابتة * وقال بعضهم : قال الله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال على : اذا أمر الله تعالى ان تزر وازرة وزر أخرى لزم ذلك وكان مخصوصا من هذه الآية ، وقد أجمعوا معنا على ان العاقلة لم تقتل وانها تغرم عن القاتل ولم يعترضوا على ذلك بهذه الآية وليس

(١) في النسخة رقم (١٦) ولا يسامح ، (٢) في النسخة رقم (١٤) = فيما = وهو غلط لان ما لا يعقل (٣) قال المحب الطبري في كتاب القرى لقاصد أم القرى : أخرجه البزار (٤) في النسخة رقم (١٦) ، وفانما ، وما هنا حسن .

هو (١) اجماعا فان عثمان البتي لا يرى حكم العاقلة ، وأيضا فان الذى اتانا بهذا هو الذى اقترض ان يحج عن العاجز والميت ، وقد قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) . وهم يميزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك والصدقة عن الحي والميت والعق عنها أوصيا بذلك أولم يوصيا ، ولا يعترضون فى ذلك بهذه الآية ﴿ فان قالوا ﴾ : لما أوصى بالحج كان مما سعى قلنا لهم : فاجبوا بذلك ان يصام عنه اذا أوصى بذلك لانه مما سعى ﴿ فان قالوا ﴾ : عمل الأبدان لا يعمله أحد عن أحد قلنا : هذا باطل ودعوى كاذبة ، ومن أين قلتم هذا ؟ بل كل عمل اذا أمر النبي ﷺ به ان يعمل المرء عن غيره وجب ذلك على رغم ألف المعاند ﴿ فان قالوا ﴾ : قياسا على الصلاة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا عليكم لالكم لانكم لا تختلفون فى جواز ان يصلى المرء الذى يحج عن غيره ركعتين عند المقام عن المحجوج عنه فقد جوزتم ان يصلى الناس بعضهم عن بعض فقيسوا على ذلك سائر أعمال الأبدان ■

وقالوا : لما كان الحج فيه مدخل للبال فى جبره بالهدى والاطعام جاز أن يعمل (٢) بعض الناس عن بعض قلنا : ومن أين لكم هذا الحكم الذى هو كذب مفترى وشرع موضوع بلا شك ؟ ثم قد تناقضتم فيه لان الصيام فيه مدخل للبال فى جبره بالعق والاطعام ولا فرق ، وفى وجوب زكاة الفطر من صومه فأجزوا لذلك ان يعمل بعض الناس عن بعض * قال أبو محمد : والعجب كله ان المالكيين يميزون ان يجاهد الرجل عن غيره بجعل ويميزون الكفارة عن المرأة المكروهة على الوطء (٣) فى نهار رمضان على غيرها عنها وهو الذى أكرها فأجازوا كل ذلك حيث لم يحزه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ومنعوا من جوازه حيث افترضه الله تعالى ورسوله ﷺ ■

قال على : فان موتهوا بما روينا من طريق ابن أبى أويس نا محمد بن عبد الله بن كريم الأنصارى عن ابراهيم بن محمد بن يحيى العدوى النجارى « أن امرأة قالت : يا رسول الله ان أبى شيخ كبير فقال رسول الله ﷺ : لتحجى عنه وليس لأحد بعده » * وبما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب حدثنى مطرف عن محمد بن الكريمر (٤) عن محمد بن حبان الأنصارى « ان امرأة جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت : ان أبى شيخ كبير لا يقوى على الحج فقال عليه السلام : فتحجى عنه وليس ذلك لأحد بعده » * ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثنى هارون بن صالح الطلحى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

(١) فى النسخة رقم (١٦) وليس هذا (٢) فى النسخة رقم (١٦) وان يفعله (٣) فى النسخة رقم (١٤) وعلى الواطى ، وهو غلط ظاهر (٤) فى النسخة رقم (١٦) والكديره بالبدال المهملة ■

عن ربيعة عن محمد بن ابراهيم بن الحارث (١) التيمي « ان رسول الله ﷺ قال : لا يمحج أحد عن أحد الا ولد عن والد » *

قال على : فهذه تكاذيب؛ أول ذلك أنها مرسله ولا حجة في مرسل ، والأول فيه مجهولان لا يدري من هما ؟ وهما محمد بن عبد الله بن كريم ، و ابراهيم بن محمد العدوي ؟ والآخران من طريق عبد الملك بن حبيب وكفى ، فكيف وفيه الطلحي ومحمد بن الكري ، ومحمد بن حبان ولا يدري من هم ، وعبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف ، وهذا خبر حرفه عبد الملك لاتنا رويناه من طريق سعيد بن منصور قال : نا عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم حدثني ربيعة بن عثمان التيمي عن محمد بن ابراهيم التيمي « ان رجلا قال للنبي ﷺ : يا رسول الله أبي مات ولم يمحج أفأحج عنه ؟ قال : نعم ولك مثل أجره » * ومن طريق سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه « ان رجلا قال : يا رسول الله ان أبي مات ولم يمحج حجة الاسلام أفأحج عنه ؟ قال : أرأيت لو كان على أهلك دين فدعوت غرماء لتقضيه ؟ أكانوا يقبلون ذلك منك ؟ قال : نعم قال : فحج عنه فان الله قابل من أهلك » *

قال أبو محمد : فاعجبوا لهذه الفضائح ونعوذ بالله من الخذلان ، ثم لو صحت لكانوا مخالفين لها لانهم يجيزون الحج عن الميت اذا أوصى به وان يمحج عنه غير ولده وهو خلاف لما في هذه الآثار فهي عليهم [لاهم] (٢) ، وتخصيصهم جواز الحج اذا أوصى به لا يوجد في شيء من النصوص ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا يوجبها قياس لان الوصية لا تجوز الا فيما يجوز للانسان ان يأمر به في حياته بلا خلاف *

قال أبو محمد : فان قالوا : قد صح من طريق حماد بن زيد عن أبواب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم من أحد عن أحد ولا يمحج أحد عن أحد * ومن طريق وكيع عن أفلح عن القاسم بن محمد قال : لا يمحج أحد عن أحد قلنا : نعم هذا صحيح عنهما وأتم مخالفون لهما في ذلك لأنكم تجيزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك وهو خلاف قول ابن عمر . والقاسم وما وجدنا قولهم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم . وصح قولنا عن طائفة من السلف * كما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال عن شعبة عن مسلم القرى (٣) قال : قلت لابن عباس : إن أمي حججت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم *

(١) في النسخة رقم (١٦) وعن محمد بن الحارث ، وفي النسخة رقم (١٤) « عن محمد بن ابراهيم » وصحناهما من تهذيب التهذيب

جزء ٩ ص ٩٠ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) قال في هامش النسخة رقم (١٤) مانعه : مسلم بن غزاق البدي القريني

قال أبو محمد فهذا لا تخصيص فيه لميت دون حي * ومن طريق يزيد بن زريع عن داود أنه قال: قلت لسعيد بن المسيب: يا محمد لايهما الأجر الحاج أم للمحج عنه؟ فقال سعيد: ان الله تعالى واسع لهما جميعا *

قال أبو محمد: صدق سعيد رحمه الله * ومن طريق معمر عن أبي اسحاق عن أم حجة أنها نذرت ان تمشي الى الكعبة فشت حتى اذا بلغت عقبة البطن عجزت فر كبت ثم أتت (١) ابن عباس فسأته فقال: أنستطيعين ان تحجي قابلا؟ فاذا انتهيت الى المكان الذي ركبت فيه فتمشي مار كبت قالت: لا قال لها: فهل لك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لي ابنتان ولكنهما أعظم في انفسهما من ذلك قال: فاستغفري الله * وروينا أيضا مثله من طريق وكيع عن يونس بن أبي اسحاق عن أمه العالية عن ابن عباس *

قال أبو محمد: هذه هي التي عولوا على روايتها عن عائشة رضي الله عنها في أمر العبد المبيع من زيد بن أرقم الى العطاء بثمانمائة درهم ثم ابتاعته منه بستائة، وتر كوا فيه فعل زيد بن أرقم فكانت حجة هنالك اذ لم توافق النصوص ولم تكن حجة عن ابن عباس اذ وافقت النصوص * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص — هو ابن غياث — عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير: انه يحجز رجلا بنفقته فيحج عنه * ومن طريق ابراهيم بن ميسرة قال: رمى عبد الله بن طاوس عن أبيه بالجار وطاف عنه طواف يوم النحر وكان أبوه مريضا * وعن سفيان عن ابن طاوس في رمى الجمار عن أبيه بأمر أبيه * وعن مجاهد من حج عن رجل فله مثل أجره * وعن عطاء فيمن نذر ان يمشي فعجز قال: يمشى عنه بعض أهل بيته وأنه رأى الرمي عن المريض للجمار *

فهؤلاء ابن عباس . وعلي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن المسيب . وعبد الله بن طاوس ، وروى أيضا عن ابراهيم النخعي ؛ وما نعلم لمن خالفنا ههنا — فلم يوجب الحج على من وجد من يحج عنه وهو عاجز ولا عن الميت الا ان يوصى — سلفا أصلا من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا بما خالفوا فيه الجمهور من العلماء ، وبمثل قولنا يقول سفيان الثوري . والأوزاعي . وابن أبي ليلى . واحمد . واسحاق ■

بوالاسود البصري القطان والدسوادق بن ابي الاسود مولى بني قرة حتى بن عبد القيس ، ويقال: مولى بني ضبة بن قرة ، ويقال: مولى بني فزارة من عبد القيس قاله المزني اه وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: مسلم بن غزاق العبدى القرى مولى بني قرة ، ويقال المازني القرى في ابوالاسود البصري العطار ، ويقال: انهما اثنان اه والقرى ضبطه ابي حجر في تقريب التهذيب بضم القاف وتشديد اللام . ولا ادري قوله البصري العطار هل هو مصحف عن القطان ام لا؟ والله أعلم

٨١٦ — مسألة — قال أبو محمد : فان حج عن لم يطق الركوب والمشى لمرض أو زمالة حجة الاسلام ثم أفاق فان أباحيفة : والشافعى قالوا : عليه ان يحج ولا بد ، وقال اصحابنا : ليس عليه ان يحج بعد *

قال أبو محمد : اذا أمر النبي ﷺ بالحج عن لا يستطيع الحج راكبا ولا ماشيا واخبر أنه دين الله يقضى عنه فقد تأدى الدين بلا شك واجزأ عنه ، وبلا شك ان (١) ماسقط وتأدى فلا يجوز ان يعود فرضه بذلك إلا بنص ولا نص هنا أصلا بعودته ولو كان ذلك عائدا لبيّن عليه السلام ذلك اذ قد يقوى الشيخ فيطيق الركوب فاذا لم يخبر النبي ﷺ بذلك فلا يجوز عودة الفرض عليه بعد صحة تأديته عنه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨١٧ — مسألة — [قال على] (٢) وسواء من بلغ وهو عاجز عن المشى والركوب أو من بلغ مطيقا ثم عجز في كل ما ذكرنا ، وقال أبو سليمان : لا يلزم ذلك الا لمن قدر بنفسه على الحج ولو عاما واحدا ثم عجز *

قال على : وهذا خطأ لان الخبر الذى قدمنا فيه فريضة الله تعالى في الحج أدر كته لا يقدر على الثبات على الدابة فصح انه قد لزمه فرض الحج ولم يكن قط بعد لزومه له قادرا عليه بحجسه فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق *

٨١٨ — مسألة — ومن مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التى قدمنا حج عنه من رأس ماله واعتمر ولا بدّ مقدما على ديون الناس ان لم يوجد من يحج عنه تطوعا سواء أوصى بذلك أو لم يوص بذلك * وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يحج عنه الا أن يوصى بذلك فيكون من الثلث *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى في الموارث : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم عز وجل الديون كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمران بن موسى المصرى نا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنورى — نا أبو التياح يزيد بن حميد البصرى نا موسى بن سلمة الهذلى « ان ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهنى ان تسأل النبي ﷺ (٣) أن أمها ماتت ولم تحج أفيجزى عن أمها ان تحج عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم لو كان على أمها دين فقضته عنها ألم يكن يجزى عنها ؟ فلتحج عن أمها » (٤) *

(١) فى النسخة رقم (١٤) وبلا شك فان الخ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) فى سنن النسائى ج ٥ ص ١١٦ وان تسأل رسول الله (٤) قال المحب الطبري فى كتابه القرى لقاصداً القرى : هو حجة لاثبات القياس والحق ما اختلف فيه اذا شك بما اتفق عليه اه فارجو الله تبارك وتعالى ان يوفقنى الى طبعه فانه انفس كتاب فى احكام الحج مطولا .

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس « ان امرأة سألت رسول الله (ﷺ) (١) عن أبيها مات ولم يحج ؟ قال : حجى عن أبيك » * ورويناه أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس مسندا نا محمد ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبي بشر — هو جعفر بن أبي وحشية — قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس « ان امرأة نذرت ان تحج فأتت أخوها النبي (ﷺ) فسأله عن ذلك ؟ فقال رسول الله (ﷺ) : أرأيت لو كان على امك دين أ كنت قاضيه ؟ قال : نعم قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » * ورويناه أيضا من طريق البخاري عن موسى بن اسماعيل عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي (ﷺ) [بنصه] (٢) في امرأة من جهينة نذرت امها ان تحج فأتت قبل أن تحج (٣) * * * ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي (ﷺ) مثل رواية البخاري ، وفيه قوله عليه السلام « فحجى عن أمك اقضوا الله الذي له عليكم فانه تبارك وتعالى أحق بالوفاء » *

فهذه آثار في غاية الصحة لا يسع أحد الخروج عنها *

قال أبو محمد : ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بهذا الحديث في القول بالقياس في تحريم التين بالتين متفاضلا ثم يخالفونه فيما جاء فيه أقبح خلاف فيقولون : لا يحج عن ميت ، ودين الله لا يقضى ؛ وديون الناس أحق منه ، فأي قول أقبح من قول من قال : من اهرق خمر اليهودى أو النصرانى ومات قضى دين الخمر من رأس ماله أوصى به أو لم يوص ، ولا يقضى دين الله تعالى في الحج الا أن يوصى به فيكون من الثلث ؟ *

قال أبو محمد : قولنا هو قول جمهور السلف روينا عن أبي هريرة من مات وعليه نذر أو حج فليقض عنه وليه * * * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس « أن امرأة أتته فقالت : إن امي ماتت وعليها حجة أفأحج عنها ؟ فقال ابن عباس : هل كان على أمك دين ؟ قالت : نعم قال : فما صنعت ؟ قالت : قضيته عنها قال ابن عباس : فانه خير غرمائك حجى عن أمك » * * * ومن طريق شعبة عن مسلم القرى قالت لابن عباس : ان أمي حجت وماتت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم * * * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن قال : كنت

(١) في سنن النسائي ج ٥ ص ١١٧ وسألت النبي ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الحديث اختصره المؤلف انظر ج ٣

ص ٤٥ من صحيح البخاري الذي طبع في ادارتنا *

جالسا عند سعيد بن المسيب فأتاه رجل فقال : ان أبى لم يحج قط أفأحج عنه ؟ فقال له سعيد : ان رسول الله ﷺ قد كان رخص لرجل حج عن أبيه وهل هو لإدين ؟ * ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية — هو الفزارى — عن قدامة بن عبد الله الرؤاسى قال : سألت سعيد بن جبير عن أخى ؟ فقلت : مات ولم يحج قط أفأحج عنه ؟ فقال : هل ترك من ولد ؟ قلت : ترك صبيا (١) صغيرا فقال : حج عنه فإنه لو (٢) وجد رسولا لأرسل اليك أن يحج بها فقلت : أحج عنه من مالى أو من ماله ؟ قال : بل من ماله قال : وسألت ابراهيم النخعى ؟ فقال : حج عنه قال : وسألت الضحاك فقال : حج عنه من ماله ؟ فان ذلك مجزى عنه * ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج عن فضيل بن عمرو قال ؟ نذرت امرأة أن تطوف بالبيت مقترنة (٣) مع ابنتها فأتت الأم قبل أن تطوف فسأل ابنها ابراهيم النخعى عن ذلك ؟ فقال : طف أنت واختك عن أمك ولا تقترنا (٤) * ومن طريق وكيع عن سفيان عن أسلم المنقرى عن عطاء قال : يحج عن الميت وان لم يوص * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثورى عن أبي نهيك قال : سألت طاوسا عن امرأة ماتت وقد بقى عليها من نسكها فقال : يقضى عنها وليها ، أبو نهيك — هو القاسم — ابن محمد الأسدى روى عنه سفيان ، ومنصور ، وجريز بن عبد الحميد * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن قال : عطاء ، والحسن فيمن لم يحج الفريضة : انه يحج عنه من جميع المال والزكاة مثل ذلك أوصى أولم يوص ، وروى أيضا عن عبد الرحمن بن أبى ليلي * قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعى ، والثورى ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلي ، والشافعى ، وأبى ثور ، وأحمد ، واسحاق ، وأبى سليمان وأصحابهم ■

قال أبو محمد : قد ذكرنا قبل قول ابن عمر ، والقاسم بن محمد ، وخلافهم لهما ، وروينا من طريق حماد بن زيد قال : سئل أيوب عن الوصايا في الحج ؟ فقال : لأعرف الوصايا في الحج انما الوصية في الأقربين قلنا : اذا فرط في الحج أيوصى به ؟ قال : لا ■ وقد روينا عن ابراهيم النخعى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم لا يقضى حج عن ميت * ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم فيمن مات ولم يحج قال : كانوا يحبون ان يوصى ان يتحر عنه بدنة * ومن طريق سفيان عن منصور عنه لا يحج أحد عن أحد * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم

(١) في النسخة رقم (١٤) ، ولدا ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، دان ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٦) ، مقترنة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، ولا تقترقا .

أن أوصى بالحج حج عنه من ثلثه وإلا فلا * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين إذا أوصى بالحج فن الثلث ، وبهذا يقول حماد ابن أبي سليمان ، وحيد الطويل . وداود بن أبي هند . وعثمان البتي * قال أبو محمد : ما نعلم لمن قال : بهذا حجة إلا ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا . وبيننا أنه حجة عليهم وأنه لا حجة لهم فيه ، والله التوفيق *

قال أبو محمد : وإذا قال رسول الله ﷺ : « فإله أحق بالوفاء ، ودين الله أحق ان يقضى » فلا يحل أن يقضى دين آدمي حتى تتم ديون الله عز وجل ، وهو قول من ذكرناه ، وأحد قول الشافعي ، وقول جميع أصحابنا ، وللمالكين . والحنيفيين فيما يبدأ به في الوصايا أقوال لا يعرف لها وجه أصلا *

٨١٩ — مسألة — والحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل الاحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة ، وأما العمرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها لا تحاش شيئا * برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) الآية ، فنص عز وجل على أنه أشهر معلومات ، وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) * وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وابن جريج كليهما عن أبي الزبير سمعت جابر بن عبد الله يسأل أبا هريرة أحد بالحج قبل أشهر الحج ؟ قال : لا * ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال : لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج) * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي قال : رأى عمرو بن ميمون بن أبي نعم ^(١) يحرم بالحج في غير أشهر الحج فقال : لو أن أصحاب محمد أدر كوه رجموه ■ ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني أن ^(٢) عكرمة قال لأبي الحكم : أنت رجل سوء لأنك خالفت كتاب الله عز وجل وتركت سنة نبيه

(١) هو عبد الرحمن بن أبي نعم - بضم التون وسكون العين المهملة - البجلي أبو الحكم الكوفي العابد . كان يحرم من السنة إلى السنة ، وكان يقول : لبيك لو كان رباً لا ضمحل ، وكان من عباد أهل الكوفة ممن يصبر على الجوع الدائم أخذه الحاج ليقبضه وادخله بيتاً مظلماً وسد الباب خمسة عشر يوماً ثم أمر بالباب ففتح ليخرج فيدفن فدخلوا عليه فاذا هو قائم يصلي ، فقال له الحاج : ج : سر حيث شئت . وفي النسخة رقم (١٤) ونعم ، وهو غلط ، وقد سبق في صفحة ١٦ من هذا الجزء في التحقيقات نقلاً عن تهذيب التهذيب أن اسمه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم لا ابن أبي أنعم ، وقلنا : لعل لفظ أبي زائد وهو سهو منا شأن اتفاق النسختين على لفظه ابن أبي أنعم ، وهو غلط فيهما وصوابه كاهناة ابن أبي أنعم ، بحذف الهمزة ، والله أعلم ^(٢) في النسخة رقم (١٦) « عن » .

ﷺ قال الله تبارك وتعالى : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج) ؛ وخرج رسول الله ﷺ حتى اذا كان بالبيداء وجعل القرية خلف ظهره أهل وانك تهل في غير أشهر الحج * وعن عطاء . وطاوس . ومجاهد قالوا : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج في غير أشهر الحج * وعن عطاء . والشعبي مثل ذلك قالوا : فان أهل بالحج في غير أشهر الحج فانه يحل * وعن عطاء انه يحل ويجعلها عمرة وانه ليس حجاً يقول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) * وعن سعيد بن منصور عن جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن ابراهيم انه قال : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان فعل فلا يحل حتى يقضى حجه ، وقال الأوزاعي . والشافعي : تصير عمرة ولا بد^١ وقال أبو حنيفة . ومالك : يكره ذلك ويلزمه ان أحرم به قبل أشهر الحج *

قال أبو محمد : ما نعلم في هذا القول سلفاً من الصحابة رضی الله عنهم وهو خلاف القرآن وخلاف القياس ، واحتج الشافعي بانه كمن أحرم بصلاة فرض قبل وقتها انها تكون تطوعاً ■

قال أبو محمد : وهذا تشبيه الخطأ بالخطأ بل هو لاشيء لانه لم يأت بالصلاة كما أمر ، وقال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح أن عمل المحرم بالحج في غير أشهر الحج عمل ليس عليه أمر الله تعالى ، ولا أمر رسوله ﷺ فصح أنه رد ، ولا يصير عمرة ولا هو حج * والعجب من قول من يحتج من الحنفيين^(١) بانهم قد أجمعوا على انه يلزمه احرام ما فاذا لا يجوز أن يكون عمرة فهو الحج ، وان كان انما ينظر من يساعده على هذا الخطأ فهو لعمرى لازم له وان كان قصد الايهام بأنه إجماع [نام]^(٢) فقد استسهل الكذب على الأمة كلها نعوذ بالله من ذلك *

قال علي : وقد ذكرنا آتفا عن الشعبي . وعطاء انه يحل ، وعن الصحابة رضی الله عنهم المنع من ذلك [جملة]^(٣) ونقول للحنفيين والمالكيين : أنتم تكرهون الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وتميزونه فأخبرونا عنكم أهو عمل برّ وفيه أجر زائد؟ فلم تكرهون البرّ وعملاً فيه أجر؟ هذا عظيم جداً وما في الدين كراهية البرّ وعمل الخير، أم هو عمل ليس فيه اجر زائد ولا هو من البرّ؟ فكيف أجزتموه في الدين ومعاد الله من هذا؟ * قال أبو محمد : اذ هو عمل زائد لا أجر زائد فيه فهو باطل بلا شك ، وقد قال تعالى : (ليحق الحق ويبطل الباطل) ، ويقال للشافعي : كيف تبطل عمله الذي دخل فيه

(١) في النسخة رقم (١٤) ومن قول يحتج الحنفيين ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

لأنه خالف الحق ثم تلزمه بذلك العمل عمرة لم يرد لها قط ولا قصد لها ولا نواها ؟
ورسول الله ﷺ يقول : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » وهذا
بين لاختفاء به ، فيبطل كلا القولين والحمد لله رب العالمين *

ولا يختلف المذكورون في أن من أحرم بصلاة قبل وقتها فانها تبطل (١) ، ومن نوى
صياما قبل وقته فهو باطل ، ومن قدم الوقوف بعرفة قبل وقته فهو باطل ، فلا قاسوا
الحج على ذلك ؟ وهلا قاسوا بعض عمل الحج على بعض ؟ فهذا أصح قياس لو كان القياس
حقا (٢) ، وهذا (٣) مما خالفوا فيه القرآن . وعمل النبي ﷺ . وأصحابه لا يعرف لهم منهم
مخالف والقياس ، والعجب ان الحنفيين قالوا : في قول رسول الله ﷺ : « في الغنم في
سائمتها في كل أربعين شاة شاة » : حاشا لله ان يأتي رسول الله ﷺ بكلام لا فائدة فيه (٤)
فلا قالوا : هنا في قول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) . حاشا لله من أن يقول في القرآن
قولا لا فائدة فيه (٥) ، هذا وقد صرح عن النبي ﷺ وجوب الزكاة في الغنم جملة دون
ذكر سائمتها ، ولم يأت قط في قرآن ولا سنة جواز فرض الحج في غير أشهره المعلومات *
فان قالوا : أنتم لا تقولون بدليل الخطاب فلم جعلتم قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات)
حجة في ان لا يتعدى بأعمال الحج إلى غيرها ؟ قلنا : انما نمنع من دعواكم في دليل الخطاب
إذا أردتم أن تبطلوا به سنة أخرى عامة وأما إذا ورد نص بحكم ولم يرد نص آخر
بزيادة عليه فلا يحل لأحد أن يتعدى بذلك الحكم النص الذي ورد فيه *

وأما العمرة فان الخلاف قد جاء في ذلك — رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية
عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب سئل ابن مسعود عن العمرة في أشهر
الحج ؟ فقال : الحج أشهر معلومات ليس فيهن عمرة * وعن وكيع عن ابن أبي رواد (٦)
عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر : اجعلوا العمرة في غير أشهر الحج أتم لحجكم
ولعمركم * وروينا من طريق الدراوردي عن الجعيد بن عبد الرحمن أن السائب بن يزيد
استأذن عثمان بن عفان في العمرة في أشهر الحج فلم يأذن له * وروينا من طريق عائشة أم
المؤمنين حلت العمرة الدهر الا ثلاثة أيام . يوم النحر ، ويومين من أيام التشريق * ومن
طريق قتادة عن معاذة عنها * وروينا أيضا عنها تمت العمرة السنة كلها الا أربعة أيام
يوم عرفة . ويوم النحر . ويومين من أيام التشريق * وروى أيضا عنها الا خمسة أيام يوم

(١) في النسخة رقم (١٤) ، باطل . (٢) في النسخة رقم (١٦) « صحيحا » (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وهذا . (٤) في النسخة
رقم (١٤) ، وله . (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وله . (٦) يفتح الراء وتشديد الواو ، اسلمه عبدالعزيز ؛ وفي النسخة رقم (١٦) ، وابن
ابن داود ، وهو غلط *

عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق * وقال أبو حنيفة : العمرة كلها جائزة إلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * وقال مالك : العمرة جائزة في كل وقت من السنة إلا للحاج خاصة في أيام النحر خاصة * وقال سفيان الثوري . والشافعي . وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : رويانا من طريق مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر ابن أبي سلفة استأذن عمر بن الخطاب في أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد قال : استأذنت أختي عبد الله بن عمر بعد ما قضت حجها أتعتمر في ذي الحجة ؟ قال : نعم * وعن طاووس أن رجلا سأله فقال : تعجلت في يومين أفاعتمر ؟ قال : نعم *

قال أبو محمد : ليس قول بعضهم أولى من بعض ، ولا بعض الروايات عن عائشة أولى من غيرها وقد حدثنا أحمد بن محمد الطالبيكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — نا سمي — هو مولى أبي بكر — عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة والعمرة إلى العمرة تكفير لما بينهما» ^(١) قال أبو محمد : فض رسول الله ﷺ على العمرة ولم يحدثها وقتا من وقت فهي مستحبة في كل وقت ، وأما اختيار أبي حنيفة ففاسد جدا لانه لا حجة له على صحته دون سائر ما روى في ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٠ — مسألة — والحج لا يجوز للمرأة في السنة ؛ وأما العمرة فتحب الاكثر منها لما ذكرنا من فضلها ، فاما الحج فلا خلاف فيه ، وأما العمرة فاننا رويانا من طريق مجاهد قال علي بن أبي طالب : في كل شهر عمرة ■ وعن القاسم بن محمد انه كره عمرتين في شهر واحد * وعن عائشة أم المؤمنين انها اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد * وعن سعيد بن جبير . والحسن البصري . ومحمد بن سيرين . وإبراهيم النخعي كراهة العمرة اكثر من مرة في السنة ، وهو قول مالك ، ورويانا عن طاووس اذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت * وعن عكرمة اعتمر متي ^(٢) أمكنك الموسى * وعن عطاء اجازة العمرة

(١) هو في البخاري بتقديم وتأخير واللفظ واحد إلا أن قوله «تكفير لما بينهما» ففي البخاري كفاية لما بينهما ، وكذلك رواه مسلم كلفظ البخاري ج ١ ص ٣٨٢ . والحج المبرور هو الذي لا يخاطبه أثم ، وقيل المتقبل ، وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رف ولا فسوق ، وعلامته أن يزاد بعده خير أو لا يعاود المعاصي بعد رجوعه ، يقال برحمة وبر الله سبحانه — بالكسر — وإبرارا ، وقوله ليس له جزاء إلا الجنة ، أي لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد أن يبلغ به الجنة . ذكر ذلك المحب الطبري في كتابه الترمذي لقاصداً المقري والله أعلم ^(٢) في النسخة رقم (١٦) وماه والذى يظهر لي أن المعنى هنا اعتمر متى طال شعرك وأمكنك حلقه بالموسى — هو أي لذي الحلق — والله أعلم .

مرتين في الشهر * وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد مرة في رجب، ومرة في شوال * وعن أنس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما جم رأسه (١) خرج فاعتمر وهو قول الشافعي . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وبه نأخذ لأن رسول الله ﷺ قد أعمر عائشة مرتين في الشهر الواحد (٢) ولم يكره عليه السلام ذلك بل حض عليها وأخبر أنها تكفر ما بينها وبين العمرة الثانية فالأكثر منها أفضل ؛ وبالله تعالى التوفيق *

واحتج من كره ذلك بأن رسول الله ﷺ لم يعتمر في عام الامرّة واحدة قلنا: لاجحة في هذا لانه انما يكره ما حض على تركه وهو عليه السلام لم يحج مذ هاجر الا حجة واحدة ولا اعتمر مذ هاجر إلا ثلاث عمر فيلزمكم ان تكرهوا الحج الامرّة في العمر وان تكرهوا العمرة الا ثلاث مرات في الدهر ؛ وهذا خلاف قولكم ، وقد صح انه كان عليه السلام يترك العمل وهو يحب ان يعمل به مخافة ان يشق على أمته أو أن يفرض عليهم * والعجب أنهم يستحبون ان يصوم المرء أكثر من نصف الدهر ، وان يقوم أكثر من ثلث الليل ، وقد صح ان رسول الله ﷺ لم يصم قط شهرا كاملا ولا أكثر من نصف الدهر ولا قام بأكثر من ثلاث عشرة ركعة ولا أكثر من ثلث الليل فلم يروا فعله عليه السلام هنا حجة في كراهة ما زاد على صحة نهيه عن الزيادة في الصوم ومقدار ما يقام من الليل على أكثر من ذلك ، وجعلوا فعله عليه السلام في أنه لم يعتمر في العام الامرّة مع حظه على العمرة والاكثر منها حجة في كراهة الزيادة على عمرة من العام وهذا عجب جدا *

٨٢١ — مسألة — وأشهر الحج شوال . وذو القعدة . وذو الحجة . (٣) وقال قوم : شوال . وذو القعدة . وعشر من ذي الحجة * روينا قولنا عن ابن عباس (٤) : وصح عن ابن عمر من طريق محمد بن اسحاق عن نافع عنه وهو قول طاوس . وعطاء * وروينا القول الآخر عن ابن عباس أيضا ، وعن ابن مسعود . وابراهيم النخعي ، وروينا عن الحسن شوال . وذو القعدة . وصدر ذي الحجة *

قال أبو محمد : قال تعالى : (الحج أشهر معلومات) ولا يطلق على شهرين وبعض آخر أشهر ، وأيضا فان رمى الجمار — وهو من اعمال الحج — يعمل اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وطواف الافاضة — وهو من فرائض الحج — يعمل في ذي الحجة كله بلا خلاف منهم فصح أنها ثلاثة أشهر وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٢ — مسألة — وللحج . والعمرة مواضع تسمى المواقيت ، (٥) واحدها ميقات

(١) اي طال شعر رأسه وتجمع (٢) في النسخة رقم (١٤) وفي شهر واحد (٣) وهذه تسمى مواقيت زمانية (٤) انظر البخاري جزء ٢ ص ٢٧٧ (٥) هذه تسمى المواقيت المسكانية وهي اربعة ، ذو الحليفة — بضم الحاء المهملة وفتح اللام واسكان

لا يحل لأحد أن يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها * وهى لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة أو كان من أهل المدينة، ذوالحليفة — وهو من المدينة على أربعة أميال — وهو من مكة على مائتى ميل — غير ميلين ^(١) * ولمن جاء من جميع البلاد، أو من الشام، أو من مصر على طريق مصر، أو على طريق الشام الجحفة، — وهى فيما ^(٢) بين المغرب والشمال — من مكة ومنها الى مكة اثنان وثمانون ميلا ■ ولمن جاء من طريق العراق منها ومن جميع البلاد ذات عرق — وهوىين المشرق والشمال — من مكة، ومنها الى مكة اثنان وأربعون ميلا ■ ولمن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها قرن — وهو شرق من مكة — ومنه الى مكة اثنان وأربعون ميلا * ولمن جاء على طريق اليمن منها أو من جميع البلاد يللم — وهو جنوب من مكة — ومنه الى مكة ثلاثون ميلا، فكل من خطر على أحدهذه المواضع وهو يريد الحج، أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزة الاحرما فان لم يحرم منه فلا احرام له. ولا حجه، ولا عمرة له الا أن يرجع الى الميقات الذى مر عليه فينوى الاحرام منه فيصح حينئذ احرامه وحجه وعمرته، فان أحرم قبل شيء من هذه المواقيت وهو يمر عليها فلا احرام له. ولا حجه له. ولا عمرة له إلا أن ينوى اذا صار فى الميقات تجديد احرام فذلك جائز، واحرامه حينئذ تام وحجه تام. وعمرته تامة * ومن كان من أهل الشام، أو مصر فما خلفهما فأخذ على طريق المدينة — وهو يريد حجا، أو عمرة — فلا يحل له تأخير الاحرام من ذى الحليفة ليحرم من الجحفة فان فعل فلا حج له. ولا احرام له. ولا عمرة له الا أن يرجع الى ذى الحليفة فيجدد منها إحراما فيصح حينئذ احرامه وحجه وعمرته * فمن مر على أحدهذه المواقيت وهو لا يريد حجا. ولا عمرة فليس عليه أن يحرم فان تجاوزه بتقليل، أو بكثير ثم بدا له فى الحج، أو فى العمرة فليحرم من حيث بدا له فى الحج، أو العمرة، وليس عليه أن يرجع الى الميقات، ولا يجوز له الرجوع اليه، وميقاته حينئذ الموضع الذى بدا له فى الحج أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزة إلاحرما. فان فعل ذلك فلا احرام له. ولا حجه له. ولا عمرة له الا أن يرجع

الياء المتناهي تحت — اسم ما لى جشمه والجحفة — بضم الجيم واسكان الحاء المهمة — وهى قرية كبيرة كانت عامرة ذات منبر سميت بذلك لان السيول أجحقتها وحملت أهلها وذات عرق — بكسر العين المهمة واسكان الراء بعد ها قاف — وقرن — بفتح القاف واسكان الراء — ويقال له قرن المنازل — بفتح الميم — وقرن الثعالب، واصل القرن انه كان جبلا صغيرا انقطع من جبل كبير، وقال الجوهري: هو بفتح الراء وغلطوه فيه وفي قوله ان أوبسا القرن منسوب اليه — بفتح الياء واللامين واسكان الميم بينهما، ويقال فيه: يالئمهمز بعد الياء هو جبل تامة والله اعلم وقد نظمها بعض الشعراء في بيتين فقال: °

عرق العراق يللم اليمن ° وبذى الحليفة يحرم المدنى

والشام جحفة ان مررت بها ■ ولاهل نجد قرن فاستبن

(١) وهو أبعد المواقيت من مكة (٢) فى النسخة رقم (١٤) وهى ما، °

الى ذلك الموضع فيجدد منه احراما ، فمن كان منزله بين الميقات ومكة فيقاته من منزله كما ذكرنا سواء سواء ، أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتمر كما قدمنا ■ ومن كان من أهل مكة فأراد الحج فيقاته منازل مكة ■ وان أراد العمرة فليخرج الى الحل فيحرم منه وأدى ذلك التمتع ■ ومن كان طريقه لا تمر بشيء من هذه المواقيت فليحرم من حيث شاء برا أو بحرا ، فان أخرجه قدر بعد احرامه الى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه ان يجدد منها نية (١) احرام ولا بد ■

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو ابن منصور نا هشام بن بهرام نا (٢) المعافى — هو ابن عمران الموصلى — نا أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ وقت (٣) لأهل المدينة ذا الحليفة ؛ ولأهل الشام . ومصر الجحفة ، ولأهل العراق ذات عرق ، ولأهل اليمن يللم * قال أبو محمد : هشام بن بهرام (٤) ثقة ، والمعافى ثقة كان سفيان يسميه الياقوتة الحمراء ، وباقيهم أشهر من ذلك *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يللم وقال : هن لهم (٥) ولكل آت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ؛ ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة (٦) » ■

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد البلخي نا الفربري نا البخاري نا مسدد نا حماد — هو ابن زيد — عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس [رضي الله عنهما] (٧) قال : « وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة . ولأهل

(١) في النسخة رقم (١٦) وان يجدد منه ثانية ، وما هنا اظهر (٢) الى النسائي ج ٥ ص ٢٣ وقال : حدثنا (٣) قال السيوطي في تعليقه على النسائي : حكى الاثر من احمد — يعنى ابن حنبل — انه سئل في أى سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ؟ فقال : عام حجة (٤) ففتح الموحدة و كسرهما (٥) قال المحب الطبري في كتابه القرى لقاصداً القرى : هكذا جازى بعض طرق الصحيحين ؛ واكثر الروايات فيهما « هن لمن » والأول اصح لانه ضمير اهل هذه المواضع المذكورة ، وتخرج الروايات الاخرى على المواضع نفسها اي هذه المواقيت لهذه الاقطار ، والمراد أهلها ، واما جمعه مالا يعقل بالها ، والنون في قوله « هن لهم » فستعمله عند العرب واكثر ما يستعمله فيادون العشرة وفيما زاد بالها لا غير ، ومنه قوله تعالى : (منها أربعة حرم فلا تظلموا فيها انفسكم) وقيل في الجميع ، والله أعلم (٦) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٧) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٦٦ هـ

الشام الجحفة. ولأهل نجد قرن المنازل. ولأهل اليمن يلزم فن لأهلنّ ولمن أتى عليهن من غير أهلنّ لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهنّ فلهنّ من أهله وكذلك (١) حتى أهل مكة يهلون منها ■

قال أبو محمد: فهذه الأخبار آتم من كل خبر روى في ذلك وأصح وهي منتظمة كل ما ذكرنا فصلا فصلا ■

قال أبو محمد: وفي بعض ما ذكرنا خلاف * فنه ان قوما ادعوا أن ميقات أهل العراق العتيق (٢) واحتجوا بخبر لا يصح لأن راويه يزيد (٣) بن زياد — وهو ضعيف — عن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس عن ابن عباس * ومنه أن المالكيين قالوا: من مرّ على المدينة من أهل الشام خاصة فلهنّ أن يدعوا الاحرام إلى الجحفة لانه ميقاتهم وليس ذلك لغيرهم، ومنع من ذلك أبو حنيفة. والشافعي. وأبو سليمان وغيرهم وهو الحق لقول النبي ﷺ: «هن لأهلنّ ولمن أتى عليهن من غير أهلنّ لمن كان يريد الحج والعمرة» فقد صار ذو الحليفة ميقاتا للشامي والمصري إذا أتى عليه وكان أن تجاوزه غير محرم عاصيا لرسول الله ﷺ، وإنما الميقات لمن مرّ عليه بنص كلامه عليه السلام لا لمن لم يمرّ عليه فقط * ولو أن مدنيا يمر على الجحفة يريد الحج وعرضت له مع ذلك حاجة إلى المدينة لم يحز له أن يؤخر الاحرام إلى ذى الحليفة ■

روينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز — هو ابن محمد الدراوردي — أخبرني هشام بن عروة عن أبيه، وسعيد بن المسيب قالا جميعا: من مر من أهل الآفاق بالمدينة أهل من مهل النبي ﷺ من ذى الحليفة * وروينا عن عطاء مثل قول مالك * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج أخبرني نافع عن ابن عمر قال: أهل مصر، ومن مر من أهل الجزيرة على المدينة في الميقات من أهل الشام *

قال أبو محمد: قول ابن عمر هذا يوجب عليهم تأخير الاحرام إلى الجحفة * ومنه من كانت طريقه على غير المواقيت فان قوما قالوا: إذا حاذى الميقات لزمه أن يحرم — وهو قول عطاء — واحتجوا بما روينا من طريق ابن عمر قال: إن أهل العراق شكوا إلى عمر في حجبهم أن قرن المنازل جور (٤) عن طريقهم فقال لهم: انظروا حذوها من طريقكم فخذت لهم ذات عرق ■

(١) في النسخة رقم (١٤) هو كذلك وما هنا موافق للبخاري (٢) في النسخة رقم (١٤) ذات عرق، (٣) في النسخة رقم (١٦) زيد، وهو غلط راجع ج ١١ ص ٣٢٩ من تهذيب التهذيب (٤) أي ماثل عن طريقهم ليس على جادته

قال علي : وهذا لاحجة لهم فيه لان الخبر المسند في توقيت النبي ﷺ ذات عرق لأهل العراق وقد ذكرناه آنفا فاما حد لهم عمر ما حد لهم النبي ﷺ ، ثم لو لم يصح في ذلك خبر لما كان في قول أحدود رسول الله ﷺ حجة ويكفي من ذلك قوله عليه السلام الذي ذكرناه آنفا « ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ » وقد صرح عن ابن عمر أنه لم يسمع توقيت النبي ﷺ يلزم ، فرواية من سمع . وعلم أم من رواية من سمع بعضا ولم يسمع بعضا *

وبرهان آخر وهو أن جميع الأمة مجمعون اجماعا متيقنا على أن من كان طريقه لا يمر بشيء من المواقيت فانه لا يلزمه الاحرام قبل محاذة موضع الميقات ثم اختلفوا إذا حاذى موضع الميقات فقالت طائفة : يلزمه أن يحرم ، وقال آخرون : لا يلزمه فلا يجوز أن يجب فرض بغير نص ولا اجماع *

ومنه من تجاوز الميقات وهو يريد حجا أو عمرة فلم يحرم منه وأحرم بعده فان أبا حنيفة قال : هو مسمى ويرجع إلى ميقاته فيلبي منه ولا دم عليه ولا شيء فان رجع إلى الميقات ولم يلبي منه فعليه دم شاة ، وكذلك عليه دم ان لم يرجع إلى الميقات وحجه وعمرته تامان ^(١) في كل ذلك *

قال أبو محمد : مانع أحدنا قبله قسم هذا التقسيم [الطريف] ^(٢) من اسقاطه الدم برجوعه إلى الميقات وتايئته منه وإثباته الدم ان لم يرجع أو ان رجع إلى الميقات ولم يلبي ^(٣) وهذا أمر لا يوجب قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا نظر يعقل *

وقال مالك . وسفيان . والأوزاعي . والحسن بن حي . والليث . والشافعي . وأبو يوسف : ان رجع إلى الميقات فأحرم منه . فلا شيء عليه . لادم ولا غيره لبي أو لم يلبي وأن لم يرجع فعليه دم وحجه وعمرته صحيحان ، وقال زفر : عليه دم شاة رجع إلى الميقات أو لم يرجع *

قال أبو محمد : رويانا من طريق ابن أبي شبة قال : نا وكيع وابن علية قال وكيع : عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، وقال ابن علية : عن أيوب السخيتاني عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد ثم اتفق حبيب . وجابر كلاهما عن ابن عباس انه كان يرد إلى الميقات الذين يدخلون مكة بغير احرام ، قال جابر : رأيته يفعل ذلك * ومن

(١) في النسخة رقم (١٤) دو حجه وعمرته تامتان ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) ، ان لم يلبي .

طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس قال: إذا زل الرجل عن الوقت — وهو غير محرم — فانه يرجع إلى الميقات فإن خشي أن يفوته الحج تقدم وأهراق دما * وعن ليث عن عطاء عن ابن عباس إذا لم يهل من ميقاته أجرأه وأراق دما * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسماعيل عن وبرة أن رجلا دخل مكة — وعليه ثياب — وقد حضر الحج وخاف أن يرجع فوته — فأمره ابن الزبير أن يهل من مكانه فإذا قضى الحج خرج إلى الوقت فأهل بعمره * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا ابن عينة عن أبان بن تغلب ^(١) عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أو عمه أن ابن مسعود رأيهم بذات الشقوق فقال: ما هؤلاء؟ أتجار؟ قالوا: لا قال: فما يحبسهم عما خرجوا له؟ فقالوا إلى ادنى ماء فاغتسلوا وأحرموا *

قال أبو محمد: ما نعلم عن الصحابة في هذا إلا ما وردنا، وروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه كان لا يرى بأسا بتجاوز الميقات لمن أراد الحج والعمره * وعن الزهري نحو هذا لمن توقع شيئا * وعن وكيع عن سفيان عن حبيب عن إبراهيم النخعي فيمن دخل مكة لأحاجا ولا معتمرا وخشى فوات الحج أن خرج إلى الميقات قال: يهل من مكانه قال حبيب: ولم يذكر دما * وعن الحسن. وسعيد بن جبير أنه يرجع إلى الميقات * وعن عطاء قال: مرة عليه دم ومرة قال: لا شيء عليه، روي ذلك من طريق سعيد ابن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال: ليس على من تجاوز الميقات غير محرم شيء، قال سفيان: لا يعجبنا * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب ابن بشير أنا خصيف عن سعيد بن جبير قال: من جاوز الوقت الذي وقت رسول الله ﷺ ولم يحرم منه فلن ^(٢) يغني عنه أن أحرم شيئا حتى يرجع إلى الوقت الذي وقت النبي ﷺ فيحرم منه إلا انسان أهله من وراء الوقت ^(٣) فيحرم من أهله *

قال أبو محمد: فأصح الروايات عن ابن عباس، وهذه الرواية عن سعيد بن جبير موافقة لقولنا، وأضعف الروايات عن ابن عباس موافقة لقول الحاضرين من مخالفينا وليس بعض أقوالهم رضى الله عنهم بأولى من بعض، والواجب عند التنازع ما أوجه الله تعالى إذ يقول: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)، ففعلنا والله الحمد. فوجدنا الله تعالى قد وقت على لسان رسوله ﷺ موافقت وحد حدودا فلا يحل تعديها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه، وقال رسول الله

(١) هو بفتح المنة وسكون الفين المعجمة وكسر اللام، وفي نسخة رقم (١٦) «تغلب» بعين مهملة وهو غلط (٢) في نسخة رقم (١٤) «فليس» (٣) في نسخة رقم (١٤) «ومن وراء الميقات».

والله أعلم: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وقال عليه السلام: « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجوز أن يصح عملا عمل على خلاف أمر رسول الله ﷺ ، ولا أن يشرع وجوب دم لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ (وما كان ربك نسيا) فيبيع من ماله المحرم ما لم يأت قرآن ولا سنة باباحته ، وما نعلم لمن أوجب الدم واجاز الاحرام حجة أصلا فان قالوا : ان أشياء جاء النص فيها بوجوب دم قلنا : نعم فلا يجوز تعديها وليس منكم أحد الا وقد أوجب الدم حيث لم يوجبه صاحبه ، وهذا تحكم لا يجوز القول به ، وبالله تعالى التوفيق *

ومنه من أحرّم قبل الوقت فان قوما استحبوه وقوما كرهوه وألزموه إذا وقع *
روينا من طريق عبد الرحمن بن أذينة بن مسلمة العبدى عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب : انى ركبت السفن . والخيل . والابل فن أين أحرّم ؟ فقال : أثت عليا فأسأله ؟ فسأل عليا ؟ فقال له : من حيث ابتدأت ان تنشئها من بلادك فرجع إلى عمر فاخبره فقال له عمر : هو كما (١) قال لك على * ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة (٢) عن عبد الله بن سلية ان رجلا سأل علي بن أبي طالب عن قول الله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) فقال : أن تحرم من دويرة أهلك * وبه إلى عبد الله بن سلية عن عائشة مثله * ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشيم عن أبي بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان العمرة تامة من أهلك * ومن طريق الحناني عن هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود من تمام الحج ان يحرم من دويرة أهله * ومن طريق ابن أبي شبة عن وكيع عن عينة ابن عبد الرحمن عن أبيه انه رأى عثمان بن أبي العاص أحرّم من المنجشانية بقرب البصرة * وعن الحسن أن عمران بن الحصين أحرّم من البصرة * وصح عن ابن عمر انه أحرّم من بيت المقدس * وعن رجل لم يسم أن أبا مسعود أحرّم من السيلحين (٣) * وعن رجل ان ابن عباس أحرّم من الشام في برد شديد * ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين أنه خرج مع أنس الى مكة فأحرّم من العقيق * وعن معاذ انه أحرّم من الشام * وروينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار أنه كان مع معاذ بن جبل ، وكعب الخير فاحرّما من بيت المقدس بعمرة وأخرم معهما * وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر أحرّم بعمرة من بيت

(١) في النسخة رقم (١٦) دهوما ، (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن عبد الله بن مرة ، وهو غلط راجع ج ٨ ص ١٠٢
تهذيب التهذيب (٣) اسم مكانين الكوفة والقادسية *

المقدس * وعن ابراهيم كانوا يستحبون أول ما يحج الرجل أو يعتمر أن يحرم من أرضه التي يخرج منها * وعن سعيد بن جبير أنه أحرم من الكوفة * وعن مسلم بن يسار أنه أحرم من ضريبة (١) * وعن الأسود وأصحاب ابن مسعود أنهم أحرموا من الكوفة * وعن طاوس . وعطاء نحو هذا *

واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس (٢) عن يحيى بن أبي سفيان الأخنسي (٣) عن جدته حكيمة عن أمّ سلية أمّ المؤمنين (٤) أنها سمعت النبي ﷺ يقول : من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة . شك عبد الله أيهما قال ؟ * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى ابن عبد الأعلى عن ابن اسحاق عن سليمان بن سحيم عن أمّ حكيم بنت أمية عن أمّ سلية « أن رسول الله ﷺ قال : من أهل بعمره من بيت المقدس غفر له » *

قال علي : اما هذان الأثران فلا يشتغل بهما من له أدنى علم بالحديث لان يحيى بن أبي سفيان الأخنسي ، وجدته حكيمة ، وأمّ حكيم بنت أمية لا يدري من هم من الناس ؟ ولا يجوز مخالفة ما صح يقين بمثل هذه المجهولات التي لم تصح قط ، واحتج بعضهم (٦) بأن عليا وأبا موسى أحرما من اليمن فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليهما قال : وكذلك كعب بن عجرة *

قال أبو محمد : ولاندرى أين وجد هذا عن كعب بن عجرة ؟ وأما علي . وأبو موسى فانهما قدما من اليمن مهلين باهلال كاهلال النبي ﷺ فعلمها عليه السلام كيف يعملان ؟ وليس في هذا الخبر البتة ذكر للسكان الذي أحرما منه ، ولا فيه دليل ولا نص بان ذلك كان بعد توقيته عليه السلام المواقيت فاذا ليس ذلك فيه فلا حجة لهم به أصلا ، ولا نخالفهم في أن قبل توقيته عليه السلام المواقيت كان الاحرام جائزا من كل مكان *

وأما من قدمنا ذكره من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم (٧) فأما خبر ابن أذينة . فانا روينا من طريق وكيع قال : نا شعبة عن الحكم — هو ابن عتيبة — عن يحيى بن الجزار عن ابن أذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب بمكة فقالت له : إني ركبت الأبل والخيل

(١) يفتح اوله وكسر ثانيه وياء مشددة اسم مكان في طريق مكة من البصرة من نجد ، وقيل : غير ذلك راجع معجم البلدان لياقوت الحموى (٢) بضم الياء وفتح الحاء المهملة ونون ثقيلة مكسورة ، ذكره في تهذيب التهذيب جز ٥ ص ٢٩٧ . وقال في تلخيص الحبير : قال البخارى في تاريخه لا يثبت ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن يحنس ، وقال : حديثه في الاحرام من بيت المقدس لا يثبت ، والذي وقع في رواية أبي داود وغيره عبد الله بن عبد الرحمن نا أحمد بن عبد الرحمن وكان الذي في رواية البخارى اصحاه (٣) هو بخام معجمه نون أنظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٢٤ (٤) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٧٧ عن أم سلمة زوج النبي . (٥) في النسخة رقم (١٤) . وان النبي عليه السلام . (٦) في النسخة رقم (١٦) « واحتج الخصم » (٧) في السلام حذف ظاهر معتقده .

حتى أتيتك فن ابن أعتمر؟ قال : أتت عليّ بن أبي طالب فسله فأتيته فسألته فقال لي علي : من حيث ابتدأت — يعني من ميقات أرضه — قال : فأتيته عمر فذكرت له ذلك ، فقال : ما أجد لك إلا ما قال ابن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو محمد رضي الله عنه : هكذا في الحديث نفسه يعني من ميقات أرضه ، فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله * وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان حدثني ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري قال : أحرم عمران بن الحصين من البصرة فعاب ذلك عليه عمر بن الخطاب وقال : أردت أن يقول الناس : أحرم رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من مصر من الأمصار *

قال علي : عمر لا يعيب مستحبا فيه أجر وقربة إلى الله تعالى نعم ولا مباحا وإنما يعيب مالا يجوز عنده ، هذا مما لا يجوز أن يظن به غير هذا أصلا ^(١) *

ورويناه من طريق سعيد بن منصور نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة فبلغ ذلك عمر فغضب وقال : يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصره *

قال أبو محمد : عمر لا يمكن البتة أن يغضب من عمل مباح عنده ■ وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : أحرم عبد الله ابن عامر من حيرب ^(٢) فقدم علي عثمان بن عفان فلامه فقال له : غررت وهان عليك نسكك * قال أبو محمد : وعثمان لا يعيب عملا صالحا عنده ولا مباحا وإنما يعيب مالا يجوز عنده لاسما وقد بين أنه هوان بالنسك ، والهوان بالنسك لا يحل ، وقد أمر تعالى بتعظيم شعائر الحج * وروينا من طريق وكيع نا عمارة بن زاذان قال : قلت لابن عمر : الرجل يحرّم من سمرقند ، أو من الوقت الذي وقت له ، أو من البصرة ، أو من الكوفة فقال ابن عمر : قد شقينا إذا *

قال أبو محمد : لا يحتمل قول ابن عمر إلا أنه لو كان الأحرام من غير الوقت مباحا لشق المحرمون من الوقت * وروينا من طريق وكيع نا شعبة عن مسلم القرشي قال : سألت ابن عباس بمكة من أين أعتمر؟ قال : من وجهك الذي جئت منه يعني ميقات أرضه * قال أبو محمد : هكذا في الحديث نصا يعني ميقات أرضه ■ قال علي : فبطل تعلّقهم بعمر . وعثمان . وعليّ . وابن عباس . وابن عمر ، وأما سائر الروايات التي ذكرنا عن

(١) وأجاب عن ذلك بعضهم فقال : ويشبه أن يكون عمر رضي الله عنه إنما أنكر ذلك شفقة أن يعرض للحرم إذا بددت المسافة آفة تفسد أحرامه ورأى أن في قصر المسافة السلامة من ذلك : (٢) في النسخة رقم (١٤) (من حيرب ، بالجيم ، ولم أجد ما في المعجم

الصحابة والتابعين فليس فى شىء منها انهم مروا على الميقات، وإذ ليس هذا فيها (١) فكذلك نقول : ان من لم يمر على الميقات فليحرم من حيث شاء ، وبهذا تتفق الأخبار عنهم مع ما صح عن النبى ﷺ ، ولا يجوز أن يترك ما صح عن النبى ﷺ من طريق عائشة . وابن عباس . وابن عمر رضى الله عنهم لظنون كاذبة لادليل على صحة تأويلهم فيها ، وهى خارجة أحسن خروج على موافقة رسول الله ﷺ التى لا يحل أن يظن بهم غيرها . قال أبو محمد : ومن أتى الى ماروى عن ابن مسعود من قوله : ان القبلة تفسر الصائم فقال : لعله اراد اذا كان معها منى ، والى خبر عائشة رضى الله عنها انها كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء اخواتها فقال : لاندري لماذا ولعله لأمر ما وليس لانها كانت لا ترى ذلك الرضاع محرما ، فليس له أن ينكر علينا حمل ماروى عنهم على حقيقته وظاهره بل الملامة كلها على من أقحم فى هذه الآثار ما ليس فيها من انهم جازوا على المواقيت بل قد كذب من قال : هذا بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : أما أبو حنيفة . وسفيان . والحسن بن حى فاستحبوا تعجيل الاحرام قبل الميقات ، وأما مالك فكرهه وألزمه اذا وقع ، وأما الشافعى فكرهه ، وأما أبو سليمان فلم يجزه وهو قول أصحابنا ، فأما أبو حنيفة فانه ترك القياس إذ أجاز الاحرام قبل الميقات ولم يجز صلاة من صلى وبينه وبين الامام نهر ولا فرق بين الاحرام بالحج فى غير موضع الاحرام وبين الاحرام بالصلاة فى غير موضع الصلاة ، وأما المالكيون فان حملوا هذه الآثار على ما حملوها عليه الحنفيون فقد أعظموا القول على أصولهم إذ كرهوا ما استحبه الصحابة ، وان حملوها على ما حملناها نحن عليه فكيف يجوزون خلاف ما حده رسول الله ﷺ ؟ وهذا مالا مخلص منه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٣ — مسألة — فاذا جاء من يريد الحج أو العمرة الى أحد هذه المواقيت فان كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه ان كان رجلا ، فلا (٢) يلبس القميص . ولا سراويل . ولا عمامة . ولا قلنسوة . ولا جبة . ولا برنسا . ولا خفين . ولا قفازين البتة لكن يلتحف فيما شاء من كساء . أو ملحفة . أو رداء ، ويتزر ويكشف رأسه ويلبس نعليه ، ولا يحل له أن يتزر ولا أن يلتحف فى ثوب صبغ كله أو بعضه بورس . أو زعفران . أو عصفر ، فان كان امرأة فتلبس ما شاءت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل وتغطي رأسها الا أنها لا تنتقب أصلا لكن اما ان تكشف وجهها وإمان تسدل عليه ثوبا من فوق رأسها فذلك لها ان شاءت ، ولا يحل لها أن تلبس شيئا صبغ كله أو بعضه بورس أو زعفران ،

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وإذ ليس فى شىء» الخ وما هنا ثم وأوضح (٢) فى النسخة رقم (١٤) «ولا» *

ولأن تلبس قنازين في يديها ولها أن تلبس الخفاف والمعصفر ، فإن لم يجد الرجل أزارا فليلبس السراويل كما هي وإن لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعبين ولا بد ويلبسهما كذلك (١) *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر [قال] « (٢) سألت رجلا (٣) رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تلبسوا القمص ولا العائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد — لا يجد النعلين — فليلبس خفين (٤) وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس » *

وبه إلى مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي [قال] (٥) : سمعت قيسا — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلا أتى النبي ﷺ [وهو] (٦) بالجرماتة قد أهل بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته وعليه جبة فقال له رسول الله ﷺ : (٧) انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك » *

قال أبو محمد : كل ما جب فيه موضع لاجراج الرأس منه فهو جبة في لغة العرب ، وكل ما خيط أو نسج في طرفيه ليمسك على الرأس فهو برنس كالغفارة (٨) ونحوها * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد ابن محمد بن حنبل نا يعقوب — هو ابن إبراهيم بن سعد — نا أبي عن محمد بن اسحاق قال : إن نافعنا مولى [عبد الله] (٩) بن عمر حدثني عن [عبد الله] بن عمر « أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القنازين ، والنقاب . (١٠) وممس الورس والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب — من معصفر أو خز أو حلى أو سراويل أو قيص أو خف — » *

(١) في النسخة رقم (١٤) وحيتنذ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٦ وان رجلا سألت رسول الله ﷺ (٤) في صحيح مسلم « الخفين » (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم زيادة هنا ونصها فقال : يا رسول الله اني احرمت بعمره وانا كما ترى فقال : انزع الخن (٨) قال الجوهرى في صحاحه : والغفارة بالكسر خرقعة تكون دون المقنعة توقي بها المرأة خمارها من الدهن ، والغفارة السجاية التي كانت فوق سجاية ، والغفارة الرقعة التي تكون على الخنز الذي يجري عليه الترهاه (٩) الزيادة من ابن داود ج ٢ ص ١٠٣ في الموضوعين (١٠) القنازين ثنية القفار بوزن رمان قال في القاموس : شيء يعمل للبدن يحشى بقطن تلبسهما المرأة للبرد أو ضرب من الحلى للبدن والرجلين اه والنقاب الخمار الذي يشد على الاثقب وتحت الحاجر والله اعلم

قال علي : وحدثنا عبد الله بن ربيع قال : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا نوح
ابن حبيب القومسي نا يحيى بن سعيد — هو القطان — نا ابن جريج نا عطاء عن صفوان
ابن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلا أتى رسول الله ﷺ وقد أحرم في جبة متضمن
فقال له رسول الله ﷺ : أما الجبة فاخلعها وأما الطيب فاغسله ثم أحدث احراما » (١) *
قال أبو محمد : نوح ثقة مشهور فالأخذ بهذه الزيادة واجب ، ويجب أحداث الاحرام
لمن أحرم في جبة متضمنة بصفرة معاوان كان جاهلا لأن رسول الله ﷺ لم يأمر بذلك
الامن جمعها ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة نهى النبي ﷺ الرجال عن المعصر جملة *
قال أبو محمد : وفي بعض ما ذكرنا خلاف ، وهو الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران
إذا غسل حتى لا يبقى منه أثر فقال قوم : لباسه جائز *

قال علي : قد روى بعض الناس في هذا أثرا فان صح وجب الوقوف عنده ولا نعله
محييا ولا فلا يجوز لباسه أصلا لانه قد مسه الورس . أو الزعفران *

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن عبد الوارث التنوري عن حماد بن سلمة
عن هشام بن عروة أن عبد الله بن عروة سأل عروة بن الزبير عن الثوب المصبوغ
إذا غسل حتى ذهب لونه يعني بالزعفران للحرم فنهأ عنه *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن أبي بشر قال : كنت عند سعيد بن المسيب فقال
له رجل : إني أريد أن أحرم ومعى ثوب مصبوغ بالزعفران فغسلته حتى ذهب لونه
فقال له سعيد : أمعك ثوب غيره ؟ قال : لا قال : فأحرم فيه * وروينا من طريق إبراهيم
عن عائشة أم المؤمنين اباحة الاحرام فيه إذا غسل * ولا يصح سماع إبراهيم من عائشة *
ورويانا عن سعيد بن جبير وإبراهيم . وعطاء . والحسن . وطاوس اباحة الاحرام فيه
إذا غسل ، وفي أسانيدهم مغمز *

ومنه من وجد خفين ولم يجد نعلين فقد قال قوم : يلبسهما كما هما ولا يقطعهما ،
وقال قوم (٢) : يشق السراويل فيتزر بها * واحتج من أجاز له (٣) لباس السراويل
والخفين بما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي
ابن عبدالعزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة بن الحجاج نا أخبرني (٤) عمرو بن دينار

(١) الحديث اختصره المصنف أنظر ج ٥ ص ١٣٠ من سنن السامي ، وقال السامي بعدما ذكر الحديث ثم أحدث إحراما ،
ما أعلم أحدا قاله غير نوح بن حبيب ، ولا أحسبه يحفظ ما رواه تعالى عنه ، وسكت من كتب وعلق عليه ، وقال
البيهقي رواه جماعات غير نوح بن حبيب فلم يذكرها ولم يقلها أهل العلم بالحديث من نوح (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال
بعضهم (٣) لفظ « له » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) وارتى .

سمعت جابر بن زيد قال : سمعت ابن عباس قال : « خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات فقال : من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل » ، وقال بعضهم : قطع الخفين إفساد للبال وقد نهى عنه *

قال أبو محمد : حديث رسول الله ﷺ لا يحل خلافه . فليلبس السراويل كما هي ولا شيء في ذلك ، وأما الخفان فحديث ابن عمر فيه زيادة القطع حتى يكونا أسفل من الكعبين على حديث ابن عباس فلا يحل خلافه ، ولا ترك الزيادة * وروينا عن علي بن أبي طالب « اذا لم يجد النعلين لبس الخفين وان لم يجد ازارا فليلبس السراويل » وصح أيضا عن ابن عباس من قوله * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا عبيد الله بن عمر نا نافع عن ابن عمر قال : اذا لم يجد المحرم النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين * ومن طريق هشام بن عروة أن أباه قال : إذا لم يجد المحرم النعلين لبس الخفين أسفل من الكعبين * وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي أنه قال في المحرم لا يجد نعلين : قال : يلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا مثل النعلين ، وهو قول ابراهيم النخعي . وسفيان . وقول الشافعي . وأبي سليمان وبه نأخذ * وروينا عن عائشة أم المؤمنين . والمسور بن مخرمة باحة لباس الخفين بلا ضرورة للمحرم من الرجال * وقال أبو حنيفة : ان لم يجد ازارا لبس سراويل فان لبسها يوما الى الليل فعليه دم ولا بد ، وان لبسه أقل من ذلك فعليه صدقة ، وان لبس خفين لعدم النعلين يوما الى الليل فعليه دم . وان لبسها أقل فصدقة * وقال مالك : من لم يجد ازارا لبس سراويل واقتدى وان لم يجد نعلين قطع الخفين أسفل من الكعبين ولبسها ولا شيء عليه * وقال محمد بن الحسن : يشق السراويل ويتزربها ولا شيء عليه *

قال أبو محمد : أما تقسيم أبي حنيفة بين لباس السراويل والخفين يوما الى الليل ، وبين لبسها أقل من ذلك فقول لا يحفظ عن أحد قبله ، وليت شعري ماذا يقولون : ان لبسها يوما غير طرفة عين أو غير نصف ساعة وهكذا يزيدهم دقيقة دقيقة حتى يلوح ^(١) هذيانهم ، وقولهم بالأضاليل في الدين ، وكذلك إيجابه الدم في ذلك أو الصدقة لانهلعه عن أحد قبله ^(٢) فان قالوا : قسنا ذلك على الفدية الواجبة في حاق الرأس قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن فدية الأذى جاءت بتخيير بين صيام . أو صدقة . أو نسك ، وأنتم تجعلون هنا الدم ولا بد أو صدقة غير محدودة

(١) في النسخة رقم (١٦) حتى يليح وهو صحيح من الأحبار باعي

ولا بد : ولا سيما وأتم تقولون : ان الكفارات لا يجوز أخذها بالقياس ، فكم هذا التلاعب بالدين ؟ *

وأما قول مالك فتقسيمه بين حكم السراويل وبين حكم لبس الخفين خطأ لا يبرهان على صحته ، ومالك معذور لانه لم يبلغه حديث ابن عباس وانما الملامة على من بلغه وخالفه لتقليد رأى مالك *

وأما قول محمد بن الحسن فخطأ لانه استدرك بعقله على رسول الله ﷺ ما لم يأمر به عليه السلام وأوجب فدية حيث لم يوجبها النبي عليه السلام *

قال أبو محمد : وهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد ذكرنا في هذه المسألة ما روى عن ابن عباس . وابن عمر . وعائشة . وعلى . والمسور ، ولانعلم لأحد من الصحابة رضى الله عنهم قولا غير الأقوال التي ذكرنا في هذه المسألة تغالفها الخفيفون . والمالكون كلها الى آراء فاسدة لا دليل على صحتها أصلا ، وبالله تعالى التوفيق *

ورويان عن عائشة أم المؤمنين نهى المرأة عن القفازين * وعن علي . وابن عمر أيضا وهو قول ابراهيم . والحسن . وعطاء وغيرهم * ورويان عن عائشة أم المؤمنين . وعن ابن عباس اباحة القفازين للمرأة ، وهو قول الحكم . وحامد . وعطاء . ومكحول . وعلقمة . وغيرهم ، وحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرناه الحاكم على ما سواه * وأما المعصفر فقد رويانا عن عمر بن الخطاب المنع منه جملة وللحرم خاصة أيضا عن عائشة أم المؤمنين وهو قول الحسن . وعطاء * ورويانا عن جابر بن عبد الله . وابن عمر . ونافع بن جبير اباحته للحرم ولم يبحه أبو حنيفة . ومالك للحرم ، وأباحه الشافعي * ورويانا عن ابن عمر . وابن عباس . وعلى . وعقيل ابني ابي طالب . والقاسم بن محمد وغيرهم اباحة المورد للرجل المحرم وهو مباح اذا لم يكن بزعفران أو ورس أو عصفر لانه لم يأت عنه نهى في قرآن ولا سنة *

٨٢٤ — مسألة — ونستحب الغسل عند الاحرام للرجال والنساء وليس فرضا الاعلى النفساء وحدها لما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر [الصدیق] ^(١) بالبيداء فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « مرها فتغتسل ثم تهل » *

٨٢٥ — مسألة — ونستحب للمرأة والرجل أن يتطيبا عند الاحرام بأطيب

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ١٢٧ ، وقوله بعده بالبيداء هو اسم موضع يقرب المدينة .

ما يجد أنه (١) من الغالية (٢) والبخور بالعنبر وغيره، ثم لا يزالانه عن أنفسهما ما بقي عليهما *
وكره الطيب للمحرم قوم *

روينا من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : وجد عمر بن الخطاب ريح طيب بالشجرة فقال : ممن هذه ؟ فقال معاوية : مني طيبتي أم حبيبة فتغيظ عليه عمر ، وقال : منك لعمرى أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فلتغسله عنك كما طيبتك ، وأنه قال : إنما الحاج الأشعث الأدفر الأشعر (٣) * ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن عن أبيه أن عثمان رأى رجلا قد تطيب عند الأحرام فأمره أن يغسل رأسه بطين * ومن طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه ، قال : سمعت ابن عمر يقول : لأن أصبح مطليا بقطران أحب إلى من أن أصبح محرما أنضح طيبا (٤) وهو قول عطاء . والزهري . وسعيد بن جبير . ومحمد بن سيرين . ومالك . ومحمد بن الحسن إلا أن مالكا قال : أن تطيب قبل إحرامه وقبل إفاضته فلا شيء عليه * وأباحه جمهور الناس كما روينا آفان عن أم حبيبة أم المؤمنين . ومعاوية * وروينا أيضا عن كثير بن الصلت * ومن طريق وكيع عن محمد بن قيس عن بشير بن يسار الأنصاري أن عمر وجدير طيب فقال : ممن هذه الريح ؟ فقال البراء بن عازب : مني يا أمير المؤمنين قال : قد علمنا أن امرأتك عطرة إنما الحاج الأدفر الأغبر * وبه إلى محمد بن قيس عن الشعبي أنه قال : كان عبد الله ابن جعفر يتطيب بالمسك عند إحرامه * ومن طريق ابن أبي شبة عن مروان بن معاوية الفزاري عن صالح بن حيان (٥) قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه من خلوق الكعبة وهو محرم فلم يغسله * ومن طريق سفيان عن أيوب السخيتاني عن عائشة بنت سعد ابن أبي وقاص قالت : طيبت أبي بالسك والذرية (٦) لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يزور أو يطوف * ومن طريق معمر عن أيوب عنها وغيره أنها سئلت ؟ ما كان ذلك الطيب ؟ قالت : البان الجيد والذرية المسكة * ومن طريق ابن أبي شبة عن حماد ابن أسامة (٧) عن عمر بن سويد الثقفي عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنا نضمخ جباهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم ونحن مع رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «ما يجدونه» (٢) هي نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن... والتغلف بها التلطيخ اه نهاية (٣) الأشعث مغبر الرأس، والأدفر المتن، والأشعر الذي لم يخلق شعره؛ لأن الحاج ذاهب إلى عرفة لا يظهر ذلّه وتواضعه ومسكنته إلى خالقه ليغطف عليه ويؤدى ما أمره مولاه وأوجه عليه فليس محل إظهار الترفه، والله أعلم. قال المحب الطبري: أخرجه أحمد وسعيد (٤) هو في مسلم ج ١ ص ٣٣٧ مطولا، والنسائي ج ٥ ص ١٤١ أطول من هذا قوله، وانضح طيبا، أي أفرح (٥) في النسخة رقم (١٦) وجان، بالباء الموحدة وهو غلط (٦) السك يضم السين المهملة طيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل، والذرية بالنال المعجمة نوع من الطيب مجموع من اخلاط (٧) في النسخة رقم (١٤) وعن حماد بن سبله، والصحيح ما هنا:

فَعَرَقَ فَيْسِيلَ عَلَى وَجْهِهِ فَلَا يَبْقَى عَنْهُ نَبِيٌّ وَاللَّهِ * وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي ذَرَّةٌ ^(١) أَنَّهَا كَانَتْ تَغْلِفُ رَأْسَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَسْكِ وَالْعَنْبَرِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ * وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أُمِّهِ وَهْيَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَتَكَتُّ ^(٢) فِي مَفَارِقِهَا الطَّيِّبِ ثُمَّ تَحْرِمُ * وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَدُهْنُ بِالْبَانِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ * وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عِمَارِ الدَّهْنِيِّ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَمَرَ لِأَصْحَابِهِ بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ * وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سَلِيمٍ عَنْ مَرَّةَ بْنِ خَالِدٍ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ : سَأَلْنَا أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ بَأَى شَيْءٍ يَدُهْنُ الْمُحْرَمُ ؟ قَالَ : بِالذَّهْنِ * وَعَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضَّحَى قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَفِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ مَا لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ لَاتَّخَذَ مِنْهُ رَأْسُ مَا * وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَتَطَيَّبُ بِالْغَالِيَةِ الْجَيِّدَةِ عِنْدَ أَحْرَامِهِ * وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ عَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ ؟ فَقَالَ : لَئِنْ لَأَسْغِسْغَهُ ^(٣) فِي رَأْسِي قَبْلَ أَنْ أُحْرِمَ ثُمَّ أَحَبُّ بَقَاةٍ * وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ وَيَوْمَ النُّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ ■

فَهَؤُلَاءِ جَمْعُ أَهْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ ، وَأُمُّ ^(٤) الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ . وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ . وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ . وَأَبُو ذَرٍّ . وَأَبُو سَعِيدٍ . وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ . وَأَنَسٌ . وَمُعَاوِيَةُ . وَكَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ . وَابْنُ الزُّبَيْرِ . وَابْنُ عَبَّاسٍ ■ وَعَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَغْلِفُ رَأْسَهُ بِالْغَالِيَةِ الْجَيِّدَةِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَانَ يَدُهْنُ بِالسَّلِخَةِ — عِنْدَ الْأَحْرَامِ — * وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَحْمَرُّ رِجْلَيْهِ . وَيَحْرِمُ فِيهَا ، قَالَ : وَكَانَ يَرَى لِحَانًا تَقَطُرُ مِنَ الْغَالِيَةِ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ فَلَا يَنْكُرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا * وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ كَانَ يَحْرِمُ وَوَيْصُ الطَّيِّبِ ^(٥) يَرَى فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ * وَعَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ : كَانَ أَبِي يَقُولُ لَنَا : تَطَيَّبُوا قَبْلَ أَنْ تَحْرِمُوا وَقَبْلَ أَنْ تَقْبِضُوا يَوْمَ النُّحْرِ * وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَنَا أَيُّوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْوُزَانَ ^(٦) أَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ نَا أَفْلَحَ بْنَ حَمِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ — هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ — أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ عَامَ حَجِّ جَمْعِ أَنْاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

(١) بِالذَّلِّ الْمَجْعَةِ مَحَابِيثُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٢) أَيْ تَضَعُ الطَّيِّبَ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ وَفِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٦) «تَتَكَتُّ» بِأَلِفٍ مُتَتَابِعَةٍ

(٣) بَيْنَيْنِ مَهْمَلَيْنِ وَغَيْنَيْنِ مَعْجَمَتَيْنِ أَيْ أَرَوَى رَأْسِي بِهِ ، وَيُرَوَّى بِالصَّادِ لِلْسِّينِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (٤) «فِي النُّسخَةِ

رَقْمُ (١٤) «وَأَمَى الْمُؤْمِنِينَ» وَهُوَ غُلَطٌ وَاضِحٌ ، وَفِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٦) «دَوَامَ الْمُؤْمِنِينَ» بِأَلِفٍ مُتَتَابِعَةٍ ، وَبِأَلِفٍ خَيْرَتِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ■

(٥) أَيْ بِرِيْقِهِ وَلِمَعَانِهِ (٦) فِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٦) «دَالُ الْوَرَقِ» وَهُوَ غُلَطٌ فَانَّهُ أَيُّوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ فَرْخِ الْوُزَانَ ، قَالَ فِي

هَاتِمِ الْخَلَّاصَةِ كَانَ يَزِنُ الْقَطَنَ أَمْ ■

وخارجة بن زيد بن ثابت . والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وسالم . وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر . وابن شهاب . وأبو بكر بن عبد الرحمن فسألهم عن الطيب قبل الافاضة فكلهم أمره بالطيب — فلم يختلف (١) عليه أحد منهم إلا أن عبد الله بن عبد الله ابن عمر قال له : كان عبد الله جاداً مجداً وكان (٢) يرمى الجرة ثم يذبح ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله فقال سالم : صدق * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار قال : قال سالم بن عبد الله بن عمر : قالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، هكذا نص كلام سالم في الحديث ولم يتبع ما جاء عن أبيه وجده في ذلك * وروينا أيضاً عن إبراهيم النخعي . وابن جريج . واستحبه سفيان الثوري أي طيب كان عند الاحرام قبل الغسل وبعده ؟ *

قال أبو محمد : فهو لا جمهور التابعين ، وفقهاء المدينة ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . وزفر . ومحمد بن الحسن في أشهر قوله ، وقول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان وجميع أصحابهم ■

قال أبو محمد : أما عمر فقد ذكرنا آنفاً اذ شم الطيب من البراء بن عازب ولم ينه عنه أنه قد توقف — في كراهيته وإنكاره — * وأما عبد الله ابنه فأتانا وروينا عنه من طريق وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام ؟ فقال : لا أمر به ولا أنهى عنه * وروينا من طريق سعيد بن منصورنا يعقوب بن عبد الرحمن حدثني موسى بن عقبة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال : دعوت رجلاً وأنا جالس بمنجب أبي فأرسلته الى عائشة أسأله عن الطيب عند الاحرام ؟ ، وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبي فجاء في رسولي فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدالك فصمت عبد الله بن عمر *

قال علي : هذا بأصح اسناد بيان في أنه قد رجع عن كراهته جملة ولم ينكر استحسانه فسقط تعلقهم بعمر . وبعبد الله بن عمر ، ولم يبق لهم الا عثمان وحده ، وقد صح عنه رضي الله عنهم ما سنده بعد هذا ان شاء الله تعالى من اجازة تغطية المحرم وجهه بخالفوه فسبحان من جعل قوله حيث لم تبلغه السنة حجة ولم يجعل فعله حيث لا خلاف فيه للسنة حجة ! ان هذا لعجب *

قال أبو محمد : فلما اختلفوا وجب الرجوع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من بيان رسول الله ﷺ فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم

(١) في النسخة رقم (١٦) ولم يختلف ، (٢) في النسخة رقم (١٤) كان ، باسقاط الواو .

ابن أحمد نا الفريرى نا البخارى نا محمد بن يوسف نا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال :
كان ابن عمر [رضى الله عنهما] ^(١) يدهن بالزيت فذكرته لابراهيم — هو النخعي —
فقال ^(٢) : ماتصنع بقوله : حدثني الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] ^(٣)
قالت : كأنى أنظر الى ويص الطيب في مفارق ^(٤) رسول الله ﷺ وهو محرم ؟ *

نا أحمد بن قاسم نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا أبو اسماعيل — هو محمد
ابن اسماعيل الترمذى — نا الحيدى نا سفيان بن عيينة نا عطاء بن السائب عن إبراهيم النخعي
عن الأسود عن عائشة قالت : رأيت الطيب في مفرق رسول الله ﷺ بعد ثلثه وهو محرم *
ورويناه أيضا من طريق علقمة ومسروق عن عائشة نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن منيع .
ويعقوب الدورق نا جميعا : نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتمر — عن عبد الرحمن بن القاسم
ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت أطيّب رسول الله ﷺ ^(٥) قبل أن
يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن
معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور نا سفيان نا عثمان بن عروة نا الزبير عن أبيه قال :
قلت لعائشة : بأى شئ طيبت النبي ﷺ ؟ ^(٦) قالت : بأطيب الطيب عند حله وحرمه ^(٧) .
ورويناه أيضا من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عنها *

فهذه آثار متواترة متظاهرة لا يحل لأحد أن يخرج عنها ، رواه عن أم المؤمنين عروة .
والقاسم . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعبد الله بن عبد الله بن عمر ، وعمرة .
ومسروق . وعلقمة . والأسود ، ورواه عن هؤلاء الناس الأعلام *

قال أبو محمد : فاعترض من قلده مالكا . ومحمد بن الحسن في هذا بأن قالوا : قد رويتم
من طريق أبى عمير بن النحاس عن ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعى عن الزهرى عن عروة
عن عائشة قالت : طيبت رسول الله ﷺ لأحلاله ولأحرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا
— تعنى ليس له بقاء — *

قال على : هذه لفظة ليست من كلامها بلا شك بنص الحديث وإنما هو ظن بمن
دونها ، والظن أ كذب الحديث ، وقد صح عنها من طريق مسروق . وعلقمة . والأسود —

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٢٧٠ (٢) فى البخارى وقاله (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) جمع مفرق وهو وسط
الراس (٥) فى النسخة رقم (١٤) «أطيب التى عليه السلام ووما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٢ (٦) فى سنن النسائى
ج ٥ ص ١٣٨ «رسول الله» (٧) فى النسائى عند «حرمة وحله» والحرم بضم الحاء المهملة وسكون الراء — الاحرام بالحج

وهم النجوم الثواقب — انها قالت : انها رأت الطيب في مفارقة عليه السلام بعد ثلاثة أيام (١) ولاضعف أضعف من يكذب رواية هؤلاء عنها أنها رأت بعينها برواية أبي عمير ابن النحاس بظن ظنه من شاء الله تعالى أن يظنه . اللهم فلا أكثر فهذا عجب عجيب ، وقال بعضهم : هذا خصوص له عليه السلام ■

قال أبو محمد : كذب قائل هذا (٢) لان سالم بن عبد الله بن عمر روى عنها باصح اسناد أنها طيبته عليه السلام قالت : يدي * رويناه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله عن عائشة * وروينا قبل أنهن كن يضمخن جباهن بالمسك ثم يحرم من ثم يعرقن فيسيل على وجوههن فيرى ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره ، ثم لو صح لهم كل هذه الظنون لكان هذا الخبر حجة عليهم لاهم على كل حال لان فيه أنه عليه السلام تطيب عند الاحرام بطيب ، فيقال لهم (٣) : ليكن أى طيب شاء هو طيب على كل حال وأنهم يكرهون الطيب بكل حال فكم هذا التويه بما هو عليكم ■ وتوهمون أنه لكم فسبحان من جعلهم يعارضون الحق بالبين بالظنون والتكاذيب والذى يجب ان يحمل عليه قولها لا يشبه طيبكم هذا ان صح عنها على أنه أطيّب من طيبنا لا يجوز غير هذا لقولها الذى أوردناه عنها أنفا : أنها طيبته عليه السلام بأطيب الطيب *

واعترض في ذلك من دقق منهم بما رويناه من طريق ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه سمع عائشة أم المؤمنين تقول : طيب رسول الله ﷺ فطاف في نسائه ثم أصبح محرما قال : فصيح عنه أنه اغتسل فزال ذلك الطيب عنه (٤) ■

قال أبو محمد : نعوذ بالله من الهوى وما يحمل عليه من المكابرة للحق بالظن الكاذب ، ويكذب ظن هذا الظان مارواه كل من ذكرنا قبل عن عائشة من لا يعدل محمد بن المنتشر باحد منهم لو انفرد فكيف اذا اجتمعوا ؟ من أنها طيبته عليه السلام عند احرامه ولا حلاله قبل أن يطوف بالبيت * ومارواه من رواه منهم من أنها رأت الطيب في مفارقة عليه السلام بعد ثالثة من احرامه * وأيضا فقد صح يقين لا خلاف فيه أنه عليه السلام انما أحرم في تلك (٥) الحجة إثر صلاة الظهر ، فصح أن الطيب الذى روى ابن المنتشر هو طيب آخر كان قبل ذلك بيلة طاف فيها عليه السلام على نسائه ثم أصبح كما في حديث ابن المنتشر ، فبطل ان يكون لهم في حديث ابن المنتشر متعلق ، وابن المنتشر كوفي فيا عجبا للمالكين لايزالون

(١) في النسخة رقم (١٤) . بعد ايام ثلاثة . (٢) في النسخة رقم (١٤) . كذب هذا القائل . (٣) في النسخة رقم (١٤)

وقيل لهم ، (٤) في النسخة رقم (١٤) . فزال عنه ذلك الطيب . (٥) في النسخة رقم (١٦) . احرم تلك . ■

يضعفون رواية أهل الكوفة فاذا وافقتهم تركوا لها المشهور من روايات أهل المدينة فكيف وليست رواية ابن المنشر مخالفة لرواية غيره في ذلك ؟ *
واحتجوا بالخبر الذى فيه عن النبي ﷺ « انه قيل : من الحاج يارسول الله ؟ قال :
الاشعث التفل » *

قال على : وهذا رواه ابراهيم بن يزيد وهو ساقط لا يحتج بحديثه ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه لا يمكن أشعث تفلأ من أول يوم ولا بعد يومين وثلاثة وانما أبجنا له الطيب عند الاحرام ، وعند الاحلال كغسل الرأس بالخطمي حيثئذ ■
وشغب بعضهم بالخبر الثابت الذى رويناه من طريق مسلم عن على بن خشرم انا عيسى - هو ابن يونس - عن ابن جريج أخبرني عطاء ان صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن « أباه كان مع رسول الله ﷺ بالجعرانة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ثوب قد أظلم به عليه [معه ناس من أصحابه فيهم عمر] (٢) اذ جاءه رجل [عليه جبة صوف متضمن بطيب] (٣) فقال : يارسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما تضمن بطيب ؟ فجاءه الوحى « فذكر الخبر ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له : « أما الطيب الذى بك فاغسله ثلاث مرات ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك » ، وهكذا رويناه من طريق يحيى القطان عن ابن جريج نصا ■

قال على : في احتجاجهم بهذا الخبر عبرة ولا حجة لهم فيه ، أما العجب فانه كان في الجعرانة كما ذكر في الحديث ، وعمره الجعرانة كانت إثر فتح مكة متصلة به في ذى القعدة لان فتح مكة كان في شهر رمضان وكانت حنين متصلة به ، ثم عمره الجعرانة منصرفه عليه السلام من حنين ■ ثم حج تلك السنة عتاب بن أسيد ، ثم كان عام قابل فحج بالناس أبو بكر ، ثم كانت حجة الوداع في العام الثالث ، وكان تطيب النبي ﷺ وأزواجه معه في حجة الوداع بعد حديث هذا الرجل بأزيد من عامين ، فمن أعجب ممن يعارض آخر فعله عليه السلام بأول فعله هذا ؟ لو صح أن حديث يعلى بن أمية فيه نهى عن الطيب للحرم ، وهذا لا يصح لهم لما نذره ان شاء الله تعالى ، وأما كونه لاحجة لهم فيه فان هذا الخبر رواه من هو أحفظ من ابن جريج وأجل منه فينه كما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد ابن على الباجي نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الحذافي نا عبد الرزاق نا ابن عينة - هوسفيان - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ لما كان بالجعرانة أتاه رجل متضمن بخلق و عليه مقطعات

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٨ وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ، (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم

فقال : يا رسول الله إني أهلك بعمره فكيف تأمرني ؟ وانزل على رسول الله ﷺ فدعاني عمر فظرت إليه فلما سري عنه قال : أين السائل ؟ قال : ها أنا ذا يا رسول الله قال : ما كنت تصنع في حجتك ؟ قال : أنزع ثيابي هذه وأغسل هذا عني قال : فاصنع في عمرتك مثل ما تصنع في حجتك « (١) » *

قال علي : عمرو بن دينار من التابعين صاحب جابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن عمر فقد بين أن ذلك الطيب إنما كان خلوقا *

وهكذا رويناه من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي قال : سمعت قيسا — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة قد أهلّ بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته (٢) وعليه جبة فقال : يا رسول الله إني أحرمت بعمره وأنا كما ترى فقال : انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك *

ومن طريق مسلم نا شيان بن فروخ نا همام — هو ابن يحيى — نا عطاء — هو ابن أبي رباح — عن صفوان بن يعلى بن أمية (٣) عن أبيه قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجعرانة — عليه جبة وعليه خلوق أو قال : أثر الصفرة فذكر الخبر — وفيه — فقال له رسول الله ﷺ : اغسل عنك أثر الصفرة أو قال : أثر الخلق ، واخلع عنك جبتك واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك » *

فاتفق عمرو بن دينار . وهمام بن يحيى . وقيس بن سعد كلهم عن عطاء في هذه القصة نفسها عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أنه كان متضمخا بخلق — وهو الصفرة نفسها وهو الزعفران — بلا خلاف (٤) وهو محرم على الرجال عامة في كل حال ، وعلى المحرم أيضا بخلاف سائر الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧ بلفظ قريب من هذا (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ وهو مصفر لحيته ورأسه . (٣) في صحيح مسلم بن منية ، وفي بعض النسخ ابن أمية ، كما هنا . قال النووي : وهو صحيحان فأمية أبو يعلى ، ومنية أمه ، وقيل : جدته والمشهور الأول ، فنسب تارة إلى أمه وتارة إلى أمه وهي منية بضم الميم وبعد هاتون سا كنة والله أعلم . (٤) قال في اللسان للخلوق — بفتح الخاء المعجمة — والخلق بكسر ها — ضرب من الطيب ، وقيل الزعفران أهوا قاذان . الخلق ليس هو الزعفران بلا خلاف وإنما فيه خلاف ، وقال العلامة ابن الأثير في النهاية : ذكر الخلق قد تكرر في غير موضع وهو طيب معروف مركب يتخمن الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة ، وقد ورد تارة باباحه وتارة بالنهي عنه ، والنهي أكثر وأثبت ، وإنما نهى عنه لأنه من طيب النساء . وكن أكثر استعجالا لهم منهم ، والظاهر أن أحاديث النهي ناسخة والله أعلم .

ابن أحمد نا القربرى نا البخارى نا مسدد نا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: «نهى رسول الله ﷺ (١) أن يتزعر الرجل» * نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة نا عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الورس والزعفران قال: فقلت: للحرم قال: نعم *

فبطل تشغيهم بهذا الخبر جملة لانه انما فيه نهى عن الصفرة لاجن سائر الطيب، ولانه لو كان فيه نهى عن الطيب وليس ذلك فيه لكان منسوخا بآخر فعله عليه السلام فى حجة الوداع * وقال بعضهم: وجدنا المحرم منها عن ابتداء التطيب، وعن ابتداء الصيد، ثم وجدناه لو أحرم وفى يده صيد لوجب عليه ارساله فكذلك الطيب *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس فاسد، ثم لو صح لكان من القياس باطلا لانه لا يلزم من أحرم وفى يده صيد قد تصيده فى احلاله أن يطلقه فهو تشبيه للخطأ بالخطأ، والعجب كله من قول هذا القائل: إن من أحرم وفى يده صيد وفى قفصه فى منزله صيد أنه يلزمه اطلاق الذى فى يده ولا يلزمه اطلاق الذى فى القفص، وهذا عجب جدا والله تعالى التوفيق، وقاسه أيضا على من أحرم وعليه قيص. وسراويل وعمامة * قال أبو محمد: ويعارض قياسهم هذا بانه لا يحل للمحرم أن يتزوج: فان تزوج ثم أحرم لم يطل نكاحه ﴿فان قالوا﴾: لا نوافق على هذا قلنا: انما خاطبنا بهذا من يقول به من المالكين، وأما أتم فانكم تقولون: [ان] (٢) المحرم ممنوع من ابتداء ذبح الصيد وأكله ولا تحتلفون فى أن من ذبح صيدا ثم أحرم فان ملكه وأكله له حلال * ٨٢٦ — مسألة — ثم يقولون: ليك بعمره أو ينيان ذلك فى انفسهما لقول رسول الله ﷺ: «انما الأعمال بالنيات» ونستحب أن يكون ذلك إثر صلاة فرض أو نافلة ■

٨٢٧ — مسألة — ثم يجتنبان تجديد قصد الى الطيب فان مسهما من طيب الكعبة شىء لم يضر، أما اجتناب القصد الى الطيب فلا نعلم فيه خلافا، وأما ان مسه شىء من طيب الكعبة أو غيرها عن غير قصد فلأنه لم يأت فيه (٣) نهى، وقد روينا عن أنس كما ذكرنا أنه أصابه فلم يغسله: وبه قال عطاء، وسئل عن ذلك؟ فقال: ليس عليه أن يغسله (٤) *

(١) فى صحيح البخارى ج ١ ص ٢٨٠ نهى النبي صلى الله عليه وسلم (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم (١٦) ولم يأت عنه (٤) فى النسخة رقم (١٦) وليس عليك أن تغسله، هـ

٨٢٨ — مسألة — ولا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من على رأسها على وجهها ■ أما أمر المرأة فلأن رسول الله ﷺ إنما نهاها عن النقاب؛ ولا يسمى السدل نقابا فإن كان البرقع يسمى نقابا لم يحل لها لباسه *

وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك فلا يحل لها وقد قال الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، وقال رسول الله ﷺ: «إذا نهيتكم عن شيء فدعوه»، وقال تعالى: (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فباح، وما لم ينه عنه فحلال وبالله تعالى التوفيق * وقد صح في ذلك خلاف. روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلفة الماجشون عن محمد بن المتكدر قال: رأى ابن عمر امرأة قد سدلت ثوبها على وجهها — وهي محرمة — فقال لها: اكشفي وجهك فإنما حرمة المرأة في وجهها * وصح خلاف هذا عن غيره كإرونا عن حماد بن سلية عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهي محرمة ■ وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت: سئلت عائشة أم المؤمنين ما تلبس المحرمة؟ فقالت: لا تنتقب ولا تلم وتسدل الثوب على وجهها * وعن عثمان أيضا كذلك، فكان المرجوع في ذلك إلى ما منع منه رسول الله ﷺ فقط *

وأما الرجل فأننا روينا من طريق ابن أبي شبة عن أبي معاوية عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن الفرافصة بن عمير قال: كان عثمان بن عفان. وزيد بن ثابت. وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون ■ ومن طريق معمر. وسفيان بن عيينة كليهما عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: رأيت عثمان بن عفان مخمرا وجهه بقطيفة أرجوان بالعرج (١) في يوم صائف وهو محرم * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: المحرم يغطي من الغبار ويغطي وجهه إذا نام ويغتسل ويغسل ثيابه. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله. وابن الزبير أنها كانا يخمرا وجوههما وهما محرمان ■ ومن طريق حماد بن سلية عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: المحرم يغطي مادون الحاجب والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها ■

(١) بفتح العين المهملة وسكون الراء قرية جامعة من عمل القرع على أيام من المدينة.

وعن عبد الرحمن بن عوف أيضا إباحة تغطية المحرم وجهه وهو قول عطاء وطاوس .
 ومجاهد . وعلقمة . وإبراهيم النخعي . والقاسم بن محمد كلهم أفتى المحرم بتغطية وجهه .
 وبين بعضهم من الشمس . والقبار . والذباب وغير ذلك ، وهو قول سفيان الثوري .
 والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم ، وروى عن ابن عمر لا يغطي المحرم وجهه ■ وقال .
 به مالك . ولم ير على المحرم أن يغطي وجهه شيئا لافدية . ولا صدقة . ولا غير ذلك إلا أنه
 كرهه فقط بل قد روى عنه ما يدل على جواز ذلك *

روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عيينة — عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر قال : الذقن من الرأس فلا تغطه ، وقال : إحرام المرأة في وجهها ■
 وإحرام الرجل في رأسه ■ وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يغطي المحرم وجهه فإن فعل
 فعله الفدية *

قال أبو محمد : ما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة ، وهم يعظمون خلاف
 الجمهور ، وقد خالفوا هنا عبد الرحمن بن عوف . وعثمان بن عفان . وزيد بن ثابت .
 وجابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن الزبير ، وجهور التابعين ، فإن تعلقوا بابن عمر
 فقد ذكرنا في هذا الباب عن ابن عمر نهى المرأة عن أن تسدل على وجهها وقد خالفوه ؛
 وروينا عنه ما يدل على جواز تغطية المحرم وجهه كما ذكرنا آنفاً ، فرة هو حجة ومرة .
 ليس هو حجة أف لهذا عملاً *

قال أبو محمد : والعجب كل العجب أنهم قالوا : لما كانت المرأة إحراماً في وجهها .
 كان الرجل بذلك أحق لأنه أغلظ حالاً منها في الإحرام *

قال أبو محمد : والسنة قد فرقت بين الرجل والمرأة في الإحرام فوجب على الرجل
 في الإحرام كشف رأسه ولم يجب على المرأة ، واتفقا في أن لا يلبس أقفازين واختلفا في الثياب .
 فمن أين وجب أن يقاس عليها في تغطية وجهه ؟ إن هذا القياس سخيف جداً ، وأيضا فقد
 كذبوا وما نهيت المرأة عن تغطية وجهها بل هو مباح لها في الإحرام وإن نهيت عن
 النقاب فقط فظهر فساد قياسهم *

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في أمره في الذي
 مات محرماً أن لا يخمر رأسه ولا وجهه رويناه من طرق جمة ، منها من طريق مسلم
 نا أبو كريب نا وكيع عن سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .
 « أن رجلاً أو قصته راحلته ^(١) وهو محرم فمات فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء .

(١) يقال أو قصته وقصته كسرت عنقه فات في الحالة

وسدر وكفوه في ثوبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه (١) فانه يبعث يوم القيامة ملياً * قال أبو محمد : ان الحياء لفضيلة وكما أخبر رسول الله ﷺ انه من الايمان ، وهم أول مخالف لهذا الحديث ، وأول عاص لرسول الله ﷺ فيه فلا يرون فيمن مات محرماً أن يكشف رأسه ووجهه بل يغطون كل ذلك . ثم يحتجون به في أن لا يغطي الحى المحرم وجهه ونعوذ بالله من الخذلان ، ويقولون : ان صاحب إذا روى خبراً وخالفه فهو دليل على نسخ ذلك الخبر عندهم هو ، وابن عباس روى هذا الخبر (٢) ، وهو رأى للمحرم الحى أن يخمر وجهه فأين ذلك الأصل الخبيث الذي تعلقوا به في رد السنن [الثابتة] (٣) * قال على : ونحن نقول : ان الحى المحرم لا يلزمه كشف وجهه . وانما يلزمه كشف رأسه فقط ، فاذا مات أحدث الله تعالى له حكماً زائداً وهو أن لا يخمر وجهه ولا رأسه لا يسأل عما يفعل تعالى ، والقياس ضلال وزيادة في الدين شرعاً لم يأذن به الله تعالى * قال على : لو كان تغطية المحرم وجهه مكروهاً أو محرماً لبينه رسول الله ﷺ فاذا لم ينه عن ذلك فهو مباح وبالله تعالى التوفيق ■

٨٢٩ — مسألة — ونستحب أن يكثر من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائماً في حال الركوب ، والمشى ، والنزول ، وعلى كل حال ، ويرفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد ، وهو فرض ولو مرة ، وهى ليك اللهم ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك ■

نا أحمد بن محمد بن الجصور نا أحمد بن الفضل الدينورى نا محمد بن جرير الطبرى حدثني محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطى نا يعقوب بن محمد نا محمد بن موسى نا اسحاق ابن سعيد بن جبير عن جعفر بن حمزة بن أبي داود المازنى عن أبيه عن جده أبي داود — وهو بدرى — قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في الحج . فلما كان بذي الحليفة صلى في المسجد أربع ركعات : ثم لبى دبر الصلاة ثم خرج الى باب المسجد فاذا راحته قائمة فلما انبعثت به أهل ثم مضى فلما علا الليداء أهل » (٤) ■

قال على : نوم من حيث أهل اجزأه لانه فعل لأمر * نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج حدثني حرمة ابن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : إن سالم بن عبد الله [بن عمر] (٥) أخبرني عن أبيه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يهلّ ملبداً يقول : ليك اللهم ليك

(١) في صحيح مسلم جز ١ ص ٣٢٨ ولا تخمروا رأسه ولا وجهه ، (٢) في النسخة رقم (١٤) دقا بن عباس روى هذا الخبر . (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) دقلما مر على الليداء أهل ، (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩

ليك [لا شريك لك ليك] ^(١) ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لا يزيد على هؤلاء الكلمات « ^(٢) *

قال أبو محمد : وقد روى غيره الزيادة ، ومن زاد ذكر الله تعالى لحسن ومن اختصر على هذه فحسن ، كل ذلك ذكر حسن *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا حميد بن عبد الرحمن عن عبد العزيز بن أبي سلمة — هو ابن الماجشون — عن عبد الله بن الفضل ^(٣) عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ ^(٤) ليك إله الحق ، قال أحمد بن شعيب ^(٥) : ما نعلم أحدا أسنده الا عبد الله بن الفضل ^(٦) وهو ثقة ■

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن راهويه نا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن خلاد بن السائب عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال : « جاءني جبريل فقال لي : يا محمد مر أصحابك فليرفعوا ^(٧) أصواتهم بالتلبية » *

قال أبو محمد : هذا أمر ، وقال بعض الناس : يكره رفع الصوت ■ قال علي : وهذا خلاف للسنة ، وقال بعضهم : لا ترفع المرأة ■ قال أبو محمد : هذا خطأ وتخصيص بلا دليل ، وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا حرج في ذلك ، وقد روى عنهن وهن في حدود العشرين سنة وفوق ذلك ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستجابته ■ رويانا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حميد — هو ابن عبد الرحمن — عن بكر ابن عبد الله المزني قال : سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى اني لأسمع دوى صوته بين الجبال *

وبه الى هشيم نا الفضل بن عطية نا أبو حازم قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرموا لم يبلغوا الروحاء حتى تبج أصواتهم ■

ومن طريق وكيع نا ابراهيم بن نافع قال : قدمت امرأة أعجمية فخرجت مع الناس ولم تهل بشيء الا أنها كانت تذكر الله تعالى فقال عطاء : لا يجزئها *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن

(١) الزيادة من صحيح مسلم (٢) في النسخة رقم (١٤) وعلى هذه الكلمات ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩ (٣) في النسخة رقم (١٦) « عبد الله بن الفضل ، وهو غلط (٤) في النسائي جزء ٥ ص ١٦١ « التي صلى الله عليه وسلم ، » (٥) في النسائي وقال أبو عبد الرحمن ، وهي كنيته ، وما هنا اسمه (٦) في النسائي ج ٥ ص ١٦١ « ولا أعلم أحدا أسنده عن عبد الله بن الفضل الا عبد العزيز بن رواد » (٧) في النسائي ج ٣ ص ١٦٢ « وان يرفعوا » ■

ابن القاسم بن محمد عن أبيه قال : خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية فقال (١) : من هذا ؟ قيل : عائشة أم المؤمنين اعتمرت من التعميم فذكر ذلك لعائشة فقالت عائشة : لو سألتني لأخبرته . ففذه أم المؤمنين ترفع صوتها حتى يسمعها معاوية في حاله التي كان فيها * (فان قيل) : قد روى عن ابن عباس . لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية . وعن ابن عمر ليس على النساء أن يرفعن اصواتهن بالتلبية ■ قلنا : رواية ابن عمر هي من طريق عيسى ابن أبي عيسى الخياط (٢) وهو ضعيف ، ورواية ابن عباس هي من طريق ابراهيم بن أبي حبيبة وهو ضعيف ، ولو صحا لكانت رواية عائشة موافقة للنص *

٨٣٠ — مسألة — فاذا قدم المعتمر أو المعتبر مكة فليدخل المسجد ولا يبدء بشيء من ركعتين ولا غير ذلك قبل القصد الى الحجر الأسود فيقبلانه ، ثم يلقيان البيت على اليسار ولا بد ، ثم يطوفان بالبيت من الحجر الأسود الى أن يرجعا اليه سبع مرات منها ثلاث مرات خبيا وهو مشى فيه سرعة ، والأربع طوافات البواق مشيا ، ومن شاء أن يتخبط في الثلاث الطوافات وهي الأشواط من الركن الأسود مارا على الحجر الى الركن اليماني ، ثم يمشي رقفا من اليماني الى الأسود في كل شوط من الثلاثة فذلك له ، وكلما مرّا على الحجر الأسود قبله وكذلك الركن اليماني أيضا فقط ، فاذا تم الطواف المذكور أتيا الى مقام ابراهيم عليه السلام فضليا هنالك ركعتين وليستا فرضا ، ثم خرجا ولا بد الى الصفا فصعدا عليه . ثم هبطا فاذا صارا في بطن الوادي أسرع الرجل المشى حتى يخرج عنه ثم يمشى حتى يأتي المروة فيصعد عليها ثم ينحدر كذلك حتى يرجع الى الصفا ثم يرجع كذلك الى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات منها ثلاث خبيا وأربع مشيا ، وليس الخبب بينهما فرضا (٣) ، ثم يحلق الرجل رأسه أو يقصر من شعره ولا تحلق المرأة لكن تقصر من شعرها ، وقد تمت العمرة وحل لها كل ما كان حرم عليهما بالاحرام من لباس وغيره * قال أبو محمد : لا خلاف فيما ذكرنا الا في أشياء نبينها ان شاء الله عز وجل ، وهي وجوب الخبب في الطواف ، وجواز تنكيس الطواف بان ياقى البيت على اليمين ، وجوب السعي بين الصفا والمروة *

برهان صحة قولنا (٤) ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن سليمان لوين عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير عن

(١) في النسخة رقم (١٦) وقيل : وما هنا أولى (٢) في بعض النسخ والخط ، بالنون بدل الياء التحتية آخر الحروف وكلاهما صحيح يقال له : الخياط والخياط لأنه كان يعالج الصنائع الثلاثة تراجع تهذيب التهذيب جزء ٨ ص ٢٢٤ .
(٣) سقط من النسخة رقم (١٦) من قوله : « منها ثلاث خبيا ، الى هنا خطأ » (٤) في النسخة رقم (١٤) « برهان صحة ما قلناه » .

ابن عباس قال: «لما قدم رسول الله ﷺ (١) قال المشركون: [انهم يقدم عليكم قوم] (٢) وهنتهم حتى يثرب ولقوا منها شرا فأطلع الله عز وجل نبيه عليه السلام على ذلك فأمر أصحابه أن يرملوا وأن يمشوا ما بين الركبتين» (٣) فهذا أمر واجب *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد بن قدامة نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل الثلاث ويمشى الأربع ويزعم أن رسول الله ﷺ (٤) كان يفعل ذلك ■ فهذا بيان الرمل إنما هو في الثلاثة الأشواط الأول، وأن الرمل في جميع تلك الأشواط جائز ■ فإن قيل ■ أن ابن عباس قال في الرمل: ليس سنة وهو راوى الحديث ■ قلنا: لا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ■ ونحن نسألهم ما قولكم. وقول أهل الاسلام فيهم لو أنهم أذ أمرهم رسول الله ﷺ بأن يرملوا؟ يقولون له: لا نفعل، - وقد أعاذهم الله تعالى من ذلك - أعصاة كانوا يكونون أم مطيعين؟ *

وأما وجوبه فقد روينا من طريق ابن عمر. وعطاء. وسليمان بن يسار. ومكحول ليس على النساء رمل من طرق لو شئنا لتكلمنا في أكثرها للضعف ■ وروينا عن ابن عباس. وعطاء ليس على من ترك الرمل شيء ■ وعن إبراهيم عليه فدية ■ وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن حبيب - هو ابن أبي ثابت - عن عطاء أنه سئل عن المجاور إذا أهل من مكة هل يسعى الأشواط [الثلاثة]؟ (٥) قال: أنهم يسعون قال: فاما ابن عباس فانه قال: إنما ذلك على أهل الآفاق *

ومن طريق عبد الرزاق عن زكريا بن اسحاق عن إبراهيم بن ميسرة عن مجاهد قال: خرج ابن الزبير. وابن عمر فاعتمرا من الجعرانة لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة قال مجاهد: وكنت جالسا عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر ارمل الثلاث الأول فرمل ابن الزبير السبع كله *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام عن الحسن. وعطاء قالا: ليس على أهل مكة رمل ولا على من أهل منها إلا أن يجيء أحد من أهل مكة من خارج *

فهذه رواية عن ابن عباس بإيجاب الرمل على أهل الآفاق * وعن الحسن وعطاء مثل ذلك * وعن ابن عمر بإيجابه ذلك عن ابن الزبير وهو

(١) في النسائي ج ٥ ص ٢٣٠ د النبي صلى الله عليه وسلم (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ولم توجد في سنن النسائي في هذا

الحديث (٣) في النسائي زيادة سقطها المصنف وهي «وكان المشركون من ناحية الحجر فقالوا: هؤلاء اجلد من كذا»

(٤) في النسخة رقم (١٤) «دان النبي عليه السلام، وما هنا موافق للنسائي ج ٥ ص ٢٢٩ (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) =

سا كن بمكة، وأقل هذا أن يكون اختلافا من قول ابن عباس، وعطاء، وقد ذكرنا ما تركوا فيه الجمهور وما انفردوا به بغير سنة لكن برأى، وهم يعظمون ذلك، ونحن لا نتكره إذا اتبعت السنة في خلافه، وأما تقبيل الركنين فسنة وليس فرضا لأنه لم يأت بذلك أمر، وإنما هو عمل من رسول الله ﷺ فقط، وقد طاف عليه السلام راكبا يشير بمحجن في يده إلى الركن * وأما تنكيس الطواف فإن أبا حنيفة أجاز تنكيس الوضوء، وتنكيس الأذان، وتنكيس الإقامة، وتنكيس الطواف *

قال أبو محمد: إذ أمر رسول الله ﷺ بالحج في الأشواط المذكورة فقد علمهم من أين يتدنون؟ وكيف يمشون؟ فصار ذلك أمرا، وأمره عليه السلام فرض، ولا أعجب من لا يرى العمرة. أو الحج يطلان بمخالفة ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ ثم يراهما يطلان بما لم يأت فيه أمر بذلك من الله تعالى، ولأن رسوله ﷺ كتعمد الانماء في مباشرة أمراته بغير جماع ونحو ذلك *

وأما الطواف بين الصفا والمروة في العمرة فإن أنسا وغيره قالوا: ليس فرضا * روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقرأ. (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * قال أبو محمد: هذا قول من ابن عباس لا إدخال منه في القرآن * وعن ابن عباس أيضا: العمرة الطواف بالبيت * ومن طريق شعبة عن عاصم الأحول قال: سمعت أنس ابن مالك يقرأ (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * ومن طريق عبد بن حميد عن الضحاك بن مخلد ^(١) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن مسعود مثل ذلك * ومن طريق عبد بن حميد عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة عن ميمون بن مهران عن أبي بن كعب مثل ذلك، وهو قول عطاء، ومجاهد، وميمون بن مهران * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن الزبير قال في الطواف بين الصفا والمروة: هما تطوع، واحتج من رأى هذا القول بقول الله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) * وروينا عن عائشة رضي الله عنها بإيجاب فرض السعي بينهما * وقالت في هذه الآية: إنما نزلت في ناس كانوا لا يطوفون بينهما، فلما كان الإسلام طاف رسول الله ﷺ * قال أبو محمد: لو لم تكن إلا هذه الآية لكانت غير فرض لكن الحجفة في فرض ذلك

(١) في النسخة رقم (١٦) عن مخلد، وهو خطأ.

ماحدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال : « قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيع بالبطحاء فقال لى : أحججت ؟ فقلت : نعم فقال : بيم أهلك ؟ [قال] (١) قلت : لى (٢) باهلال كاهلال رسول الله ﷺ قال : فقد أحسنت طف بالبيت ، وبين الصفا والمروة وأحل (٣) » ■

قال على : بهذا صار السعى بين الصفا والمروة فى العمرة فرضا *
وأما الرمل بينهما فحدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السرى نا سفيان — هو الثورى — عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : رأيت ابن عمر يمشى بين الصفا والمروة فقال : ان امش فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشى وان اسع فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى (٤) *
قال على : والخبر الذى فيه « اسعوا فان الله كتب عليكم السعى » (٥) فانما روته صفية بنت شيبة عن امرأة لم تسم ، وقد قيل : هى بنت أبي تجرة وهى مجهولة ، ولو صح لقلنا : بوجوبه ، ومن عجز عن الحب المذكور مشى ولا شئ عليه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) *

٨٣١ — مسألة — ولا يحل للحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شئ مما يصاد ليؤكل ولا وطء كان له خللا قبل إحرامه ولا لباس شئ مما ذكرنا قبل (٦) ان النبى ﷺ نهى عن لباسه المحرم ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأتمم حرم) . وقال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، وهذا أيضا (٧) لا خلاف فيه *

٨٣٢ — مسألة — ومن أراد العمرة — وهو بمكة — إمامنا أهلها ، أو من غير أهلها ففرض عليه أن يخرج للإحرام بها الى الحل ولا بد فيخرج الى أى الحل شاء ويهل بها فلان رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر بالخروج من مكة الى التنعيم ليعتمر منه ، واعتمر عليه السلام من الجعرانة فوجب ذلك فى العمرة خاصة ، وبالله تعالى التوفيق *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربرى نا البخارى نا عمرو بن على نا أبو عاصم نا عثمان بن الأسود نا ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٨ (٢) فى صحيح مسلم وليك (٣) الحديث ذكره المصنف مختصرا (٤) هو فى النسائى ج ٥ ص ٢٤١ (٥) هو فى سنن الدارقطنى ص ٢٧٠ وانظر الكلام على بنت أبي تجرة (٦) هو نظير مبنى على الضم لحذف المضاف اليه مع نية معناه ، وقوله ان النبى « معمول لذكرنا (٧) فى النسخة رقم (١٤) وهذا الصيد »

« أن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن أخاها أن يعمرها من التعميم وانتظرها عليه السلام بأعلى مكة حتى جاءت » *

٨٣٣ — مسألة — وأما من أراد الحج فانه اذا جاء الى الميقات (١) كما ذكرنا فلا يخلو من أن يكون معه هدى، أو ليس معه هدى، والهدى إما من الابل، أو البقر، أو الغنم، فان كان لا هدى معه — وهذا هو الأفضل — ففرض عليه أن يحرم بعمره مفردة ولا بدّ لا يجوز له غير ذلك، فان احرم بحج، أو بقران حج وعمره ففرض عليه أن يفسخ إهلاله ذلك بعمره يحل اذا أتتها لا يحزته غير ذلك، ثم اذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفردا من مكة وهذا يسمى متمتعا، وان كان معه هدى ساقه مع نفسه فنستحب له أن يشعر هديه ان كان من الابل، وهو أن يضربه بحديدة في الجانب الأيمن من جسده حتى يدميه ثم يقلده، وهو أن يربط نعلًا في جبل ويعلقها في عنق الهدى وان جلله بجمل (٢) فحسن، فان كان الهدى من الغنم فلا اشعار فيه لكن يقلده رقعة جلد في عنقه، فان كان من البقر فلا اشعار فيه ولا تقليد كانت له اسنمة أولم تكن، ثم يقول: لييك بعمره وحج معا لا يحزته الا ذلك ولا بدّ، وان قال: لييك بحج وعمره، أو لييك عمره وحجًا أو حجة وعمره، أو نوى كل ذلك في نفسه، ولم ينطق به فكل ذلك جائز، وهذا يسمى القران *
ومن ساق من المعتمرين الهدى فعل فيه من الاشعار. والتقليد ما ذكرنا، ونحب له في كل ما ذكرنا أن يشترط فيقول عند اهلاله: اللهم ان محلي حيث تحبسنى، فان قال ذلك فأصابه أمر ما يعوقه عن تمام ما خرج له من حج أو عمره أحل ولا شيء عليه لا هدى ولا قضاء الا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج حجة الاسلام وعمرته *

برهان ما ذكرنا. مارويانه من طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناسفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل بحج، أو عمره فليفعل؛ ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل، قالت عائشة: فأهل رسول الله ﷺ بحج، وأهل به ناس معه (٣) وأهل ناس بالحج والعمره، وأهل ناس بعمره» [و كنت فيمن أهل بالعمره] (٤) *

قال أبو محمد: فهذا أول أمره عليه السلام بذى الحليفة عند ابتداء احرامهم وارادتهم الإهلال بلا شك اذ هو نص الحديث *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا

(١) في النسخة رقم (١٤) (جاء الميقات)، (٢) الحل يضم اوله. هو للذابة كالثوب للانسان يلبسه فيه البرد والجمع جلال وأجلال

(٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤ سقط حلة وأهل به ناس معه، وهي موجودة في نسخ الشرح (٤) الزيادة من صحيح مسلم *

أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — نا موسى ابن نافع قال : [قدمت مكة متمتعا بعمره قبل التروية باربعة أيام فقال الناس : تصير حجتك الآن مكة] (١) فدخلت على عطاء بن أبي رباح فقال : حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدى معه ، وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله ﷺ : « أهلوا من أحرأكم فطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، وقصروا وأقيموا حللا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة » (٢) *

وبه الى مسلم نا اسحاق — هو ابن راهويه — عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه أخبره عن حجة النبي ﷺ فقال : حتى إذا كان آخر طواف على المروة ، قال عليه السلام « لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة فقام سراقه بن مالك بن جعشم (٣) فقال : يا رسول الله ألعاننا هذا أم للأبد ؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين لابل لأبد أبد » (٤) ■

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا موسى ابن اسماعيل نا وهيب — هو ابن خالد — نا أيوب — هو السخيتاني — عن أبي قلابه عن أنس بن مالك قال : « صلى رسول الله ﷺ — ونحن معه بالمدينة — الظهر أربعوا والعصر بذي الحليفة ركعتين ثم بات بها حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به راحلته على البيداء حمد الله وسبح [وكبر] (٥) ، ثم أهل بحج وعمرة وأهل الناس بهما فلما قدمنا امر الناس فحلوا حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج » (٦) *

نا حمام بن أحمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الخدافي نا عبد الرزاق نا مالك ، ومعه عن الزهري عن سحرة عن عائشة قالت : « خرجنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع فاهلنا بعمره ثم قال النبي ﷺ : من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ولا يحل حتى يحل منها جميعا » ■

قال أبو محمد : ففي هذه الأحاديث الثابتة برهان كل ما قلنا والله تعالى الحمد ، وهي أربعة أحاديث ■ ففي الأول الذي من طريق جابر أمر النبي ﷺ من أهل بحج مفرد

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٥ (٢) اختصر المصنف الحديث وله بقية راجع صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٥ (٣) هو يضم الجيم والشين المعجمين وقبل يضم الجيم وفتح الشين بينهما عين معلقة ساكنة (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ موطأ لأبي عبد الله المصنف على محل الشاهد منه ، وقوله « لا بد أبدا » باضافة الأول والثاني وتوين الثاني ومعناه « لا خير فيه » والله اعلم (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٧٤ (٦) الحديث له بقية انظر ج ٢ ص ٣٤٦ من صحيح البخاري طبع ادارتنا ■

ولا هدى معه بان يحل بعمره ولا بد، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير متمتعاً * وفي الحديث الثالث الذي من طريق أنس أمره ﷺ من أهل بحج وعمره قارنا ولا هدى معه أن يهل بعمره ولا بد ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير أيضاً متمتعاً * وفي الحديث الثاني الذي من طريق جابر أمره ﷺ كل من لاهدى معه عموماً بان يحل بعمره، وإن هذا هو آخر أمره على الصفا بمكة، وأنه عليه السلام أخبر بان التمتع أفضل من سوق الهدى معه، وتأسف اذ لم يفعل ذلك هو، وأن هذا الحكم [هو] ^(١) باق الى يوم القيامة وما كان هكذا فقد أمنا أن ينسخ أبداً، ومن أجاز نسخ ما هذه صفته فقد أجاز الكذب على خبر رسول الله ﷺ، وهذا من تعمد كفر مجرد، وفيه أن العمرة قد دخلت في الحج وهذا هو قولنا لان الحج لا يجوز الا بعمره متقدمة له يكون بها متمتعاً أو بعمره مقرونة معه ولا مزيد * وفي الحديث الرابع الذي من طريق عائشة أم المؤمنين أمره ﷺ من معه هدى أن يقرن بين الحج، والعمرة وبه يقول ابن عباس، ومجاهد، وعطاء، واسحاق بن راهويه، وغيره ■

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل نا أحمد بن صالح نا غنيسة حدثني يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب عن كريب أنه حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول : ما طاف رجل بالبيت ان كان حاجاً الا حلّ بعمره اذ لم يكن معه هدى، ولا طاف ومعه هدى الا اجتمعت له حجة وعمره ■

ومن طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق — هو ابن راهويه — نا محمد بن بكر نا ابن جريج نا خبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حلّ فقلت لعطاء: من أين تقول ذلك؟ قال: من قول الله تعالى (ثم محّلها الى البيت العتيق) قلت: فان ذلك بعد المعرف قال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله، وكان يأخذ ذلك من أمر رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع ■ ومن طريق عطاء ومجاهد ان ابن عباس كان يأمر القارن ان يجعلها عمرة اذ لم يكن ساق الهدى * ومن طريق طاوس عن ابن عباس والله ما تمت حجة رجل قط الا بتمتة الا رجل اعتمر في وسط السنة ■

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن المنثري نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان — هو الثوري — عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى

الأشعري قال : قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : بم أهلت ؟ قلت : [: أهلت] (١) باهلال النبي ﷺ قال : هل سقت من هدى ؟ قلت : لا قال : طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل ، فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت رأسي فكنت أقتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر فاني (٢) لقاكم بالموسم اذ جاءني رجل فقال : انك لاتدرى ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك قلت : يا أيها الناس من كنا أفتيناه بشيء فليتد فان أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوموا به فلما قدم قلت : يا أمير المؤمنين ما [هذا] (٣) الذي أحدثت في شأن النسك قال : ان نأخذ بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال : (وأتموا الحج والعمرة لله) . وان نأخذ بسنة نبينا ﷺ فانه (٤) لم يحل حتى نحر الهدى *

قال أبو محمد : هذا أبو موسى قد أفتى بما قلنا مدة إمارة أبي بكر وصدرا من إمارة عمر رضي الله عنهما ، وليس توقفه لما شاء الله تعالى ان يتوقف له حجة على ما روى عن النبي ﷺ ، وحسبنا قوله لعمر ما الذي أحدثت في شأن النسك ؟ فلم ينكر ذلك عمر ، وأما قول عمر رضي الله عنه في قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) . فلا اتمام لهما إلا عليه رسول الله ﷺ الناس وهو الذي أنزلت عليه هذه الآية ، وأمر ببيان ما أنزل عليه من ذلك *

وأما كونه عليه السلام لم يحل حتى نحر الهدى فان أم المؤمنين ابنته حفصة رضي الله عنها روت عن النبي ﷺ بيان فعله كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أم المؤمنين انها قالت لرسول الله ﷺ : ما شأن الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك ؟ قال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر * ورواه أيضا علي كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح الأشعري نا يحيى بن معين نا حجاج - يعني ابن محمد الأعمش - نا يونس - يعني ابا اسحاق السبيعي - عن أبيه عن البراء - هو ابن عازب - عن علي بن أبي طالب « ان رسول الله ﷺ قال له : اني سقت الهدى وقرنت لو استقبلت من أمري ما استديرت لفعلت كما فعلتم ولكني سقت الهدى وقرنت » (٥) * فهذا أولى ان يتبع من رأى رآه عمر قد صح عنه رجوعه عنه ، وقد خالفوه فيه أيضا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ٤١٥ (٢) في النسائي حوائج (٣) الزيادة من النسائي (٤) في النسائي ج ٥ ص ١٥٥ وانه نبينا صلى الله عليه وسلم (٥) هو في النسائي ج ٥ ص ١٤٩ اختصره المصنف

كتاب علي بن أبي طالب : من شاء أن يجمع بين الحج والعمرة فليسق هديه معه *
 نا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد
 ابن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتز — قال : حج
 الحسن البصري وحججت معه في ذلك العام فلما قدمنا مكة جاء رجل إلى الحسن فقال :
 يا أبا سعيد اني رجل بعيد الشقة من أهل خراسان واني قدمت مهلا بالحج فقال له الحسن :
 اجعلها عمرة وأحل فانكر ذلك الناس على الحسن وشاع قوله بمكة فأتى عطاء بن أبي رباح
 فذكر ذلك له فقال : صدق الشيخ ، ولكننا نفرق (١) ان نتكلم بذلك *

قال أبو محمد : ليس انكار أهل الجبل حجة على سنن الله تعالى ورسوله ﷺ * ومن
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : من أهل من خلق الله تعالى من له متعة بالحج
 خالصا أو بحجة وعمرة فهي متعة سنة الله تعالى ورسوله ﷺ * وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن
 ابن طاوس عن أبيه أنه سئل عن قول رسول الله ﷺ دخلت العمرة في الحج ؟ فقال : هو الرجل
 يفرد الحج ويذبح فقد دخلت له عمرة في الحج فوجبت له جميعا * ومن طريق عبد الرزاق
 نا عمر بن ذر أنه سمع مجاهدا يقول : من جاء حاجا فاهدى هديا فله عمرة مع حجة *
 ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير نا خفيف عن عطاء . ومجاهد نا ابن عباس
 كان يأمر القارن أن يجعلها عمرة إذا لم يكن ساق الهدى ، قال خفيف : و كنت مع مجاهد
 فأتاه الضحاك بن سليم وقد خرج حاجا فسأل مجاهدا فقال له مجاهد : اجعلها عمرة فقال :
 هذا أول ما حججت فلا تشايغي نفسي فأى ذلك ترى أتم ؟ ان أمكث كما انا أو أجعلها
 عمرة ؟ قال خفيف : فقلت له : أظن هذا أتم لحجك ان تمكث كما أنت ، فرفع مجاهد
 تبة من الأرض وقال : ما هو بأتم من هذا ، وهو قول اسحاق بن راهويه *
 وقال عبيد الله بن الحسن القاضي . وأحمد بن حنبل باباحة فسخ الحج لا بإيجابه ، ومنع
 منه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال علي : روى أمر رسول الله ﷺ من لا هدى له ان يفسخ حجه بعمرة ويحل
 بأوكد امر جابر (٢) بن عبد الله . وعائشة أم المؤمنين . وحفصة أم المؤمنين [كذلك] (٣) .
 وفاطمة بنت رسول الله ﷺ . وعلي . وأسما بنت أبي بكر الصديق . وأبو موسى
 الأشعري . وأبو سعيد الخدري . وأنس . وابن عباس . وابن عمر . وسبرة بن معبد .
 والبراء بن عازب . وسراقة بن مالك . ومقل بن يسار خمسة عشر من الصحابة رضی
 الله عنهم * ورواه عن هؤلاء نيف وعشرون من التابعين * ورواه عن هؤلاء من لا يحصيه
 الا الله عز وجل ، فلم يسع احدا الخروج عن هذا *

(١) أي تخاف (٢) هو فاعل روى (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ■

واحتج من خالف كل هذا باعتراضات لاحجة لهم في شيء منها ■ منها انهم ذكروا خبراً رويناه من طريق مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فنامن أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ؛ ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فإما من أهل بعمره حل ، وإما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر » ■

وبخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل عن عروة ■ وقد ذكر له عن رجل ذكر عن النبي ﷺ « انه طاف بالبيت وحل » فقال عروة عن عائشة في حديث : قالت عن رسول الله ﷺ : « انه اول شيء بدأ به حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم عمر مثل ذلك ، ثم حج عثمان فرأيت أول شيء بدأ به الطواف [بالبيت] ^(١) ، ثم لم يكن غيره ، ثم معاوية ؛ وعبد الله بن عمر ، ثم حججت مع الزبير أبي ^(٢) فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لم يكن غيره ولا أحد ممن مضى [ما] ^(٣) كانوا يبدؤن بشيء حين يضعون أقدامهم أول ^(٤) من الطواف بالبيت ثم لا يحلون ، وقد رأيت أمي . وخالتي تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان ، وقد أخبرتنى أمي انها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره قط فلما مسحوا الركن حلوا ، وقد كذب فيما ذكر من ذلك » ■

وبخبر رويناه من طريق ابن أبي شبة عن محمد بن بشير العبدى عن محمد بن عمرو ابن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج ثم ذكرت أن من كان منهم أهل بحج مفرد . أو بعمره وحج فلم يحل حتى قضى مناسك الحج ، ومن أهل بعمره مفردة طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل حتى يستقبل حجا » ■

قال أبو محمد : حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة ، وحديث يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عنها منكران ، وخطأ عند أهل العلم بالحديث *
نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا عبيد الله بن محمد السقطي نا أحمد بن جعفر نا محمد بن مسلم الخثلي نا عمر بن محمد بن عيسى الجوهري السداني نا

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) وهي موافقة لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ مع أبي الزبير بن العوام ، والمعنى واحد (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) في النسخة رقم (١٤) داولى ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ وهو الصحيح

أحمد بن محمد الأثرم نا أحمد بن حنبل قد كر حديث مالك عن أبي الأسود الذي ذكرنا
 أنفا فقال أحمد : أيش في هذا الحديث من العجب ؟ هذا خطأ ، قال الأثرم : فقلت
 له : الزهرى عن عروة عن عائشة بخلافه قال أحمد : نعم ، وهشام بن عروة *
 قال أبو محمد : ولأبي الأسود المذكور حديث آخر في هذا الباب لا يخفاء بفساده وهو
 خبر رويناه من طريق البخارى نا أحمد بن صالح (١) نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن
 أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ان عبد الله مولى اسماء [بنت أبي بكر قال : (٢)]
 حدثه انه كان يسمع أسماء بنت أبي بكر تقول كلما مرت بالحجون (٣) : صلى الله على رسوله
 لقد نزلنا معه هنا . ونحن يومئذ خفاف قليل ظهرنا (٤) قليلة أزوادنا فاعتمرت انا وأختى
 عائشة . والزبير . وفلان . وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا من العشي بالحج *
 قال على : وهذا باطل بلا خلاف من أحد لأن عائشة رضى الله عنها لم تعتمر في عام
 حجة الوداع قبل الحج أصلا لانها دخلت — وهى حائض — حاضت بسرف ولم تطف بالبيت
 الا بعد ان طهرت يوم النحر هذا أمر في شهرة الشمس ؛ ولذلك رغبت من النبي ﷺ
 ان يعمرها بعد الحج فأعمرها من التنعيم بعد انقضاء أيام التشريق كلها رواه جابر
 ابن عبد الله ، ورواه عن عائشة عروة . والقاسم بن محمد . وطاوس . ومجاهد . والأسود
 ابن زيد . وابن أبي مليكة *

وبلية أخرى في هذا الخبر وهى قوله فيه : ثم أهللنا من العشي بالحج وهذا باطل بلا خلاف لأن
 عائشة أم المؤمنين ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وابن عباس كلهم روى ان الاحلال كان
 يوم دخولهم مكة مع النبي ﷺ وان اهللهم بالحج كان يوم التروية ، وهو يوم منى وبين يوم
 احلالهم ويوم اهللهم ثلاثة أيام بلا شك لأن رسول الله ﷺ دخل مكة في حجة الوداع صبح
 رابعة من ذى الحجة ، والأحاديث في ذلك مشهورة قد ذكرناها في كتبنا وذكرها الناس وكل
 من جمع في المسند فظهر عواررواية أبي الأسود ، وقد روى الزهرى عن عروة عن عائشة أمر النبي
 ﷺ من لاهدى له بفسخ الحج وانهم فسخوه ، ولا يعدل أبو الأسود بالزهرى *
 رويناه من طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد
 عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال قال عبد الله بن عمر في صفة حجة النبي
 ﷺ : فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم

(١) وقع في البخارى أحمد غير منسوب وهى رواية الأكثر ، وفي رواية كريمة أحمد بن عيسى وعليها جريئاف
 نسختنا المطبوعة ، وفي رواية أخرى ذكر حدثنا أحمد بن صالح وهى موافقة لما هنا (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٤
 (٣) هو بفتح الحاء المهملة اسم موضع بمكة عند المحصب ، وقيل جبل معروف بمكة (٤) أى مراكبناه

منه حتى يقضى حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء المروقة ويقصر^(١) وليحلل ثم ليهل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، قال الزهري عن عروة: أن عائشة أخبرته [عن النبي صلى الله عليه وسلم]^(٢) في تمتعه بالعمرة إلى الحج فتمتع الناس معه بمثل ما أخبر به سالم عن أبيه^(٣)، ورواه أيضا عن عائشة من لا يذكر معه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وهم القاسم بن محمد ابن أبي بكر، والاسود بن يزيد، وذو كوان مولاها وكان يؤمها، وعمرة بنت عبد الرحمن، وكل واحد من هؤلاء أخص بعائشة وأعلم وأضبط وأوثق من يحيى بن عبد الرحمن ■ روينا من طريق مسلم حدثني سليمان بن عبيد الله الغيلاني^(٤) نا أبو عامر [عبد الملك ابن عمرو]^(٥) العقدي نا عبد العزيز بن أبي سلة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث ■ وفيه «فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ لأصحابه: اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى فكان الهدى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر. وذوى اليسارة ثم أهلوا حين راحوا» *

ويكفى من كل هذا أن هذه الأخبار الثلاثة من طريق أبي الاسود، ويحيى بن عبد الرحمن إنما هي موقوفة لامسندة، ولا حجة في موقف فكيف إذا روى بضعة وعشرون من التابعين عن خمسة عشر من الصحابة خلاف ذلك؟ *

وأسلم الوجوه لحديث أبي الاسود. وحديث يحيى بن عبد الرحمن أن يخرج على أن المراد بقولها: أن الذين أهلوا بحج أو حج وعمرة^(٦) لم يحلوا^(٧) إلى يوم النحر^(٨) إنما كانوا من كان معه هدى فأهل بها جميعا أو أضاف العمرة إلى الحج كما روى مالك عن الزهري عن عائشة عن النبي ﷺ، فتخرج حينئذ هذه الأخبار سالمة لأن ما روته الجماعة عنها فيه زيادة لم يذكرها أبو الاسود، ولا يحيى بن عبد الرحمن لو كان ما رويها مسندا فكيف وليس مسندا؟ ونحمل حديث أبي الاسود عن عروة في حج أبي بكر وعمر. وسائر من ذكرنا على أنهم كانوا يسوقون الهدى فتتفق الأخبار * واحتجوا أيضا بنهى عمرو وعثمان عن ذلك *

(١) في صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٢٤. وليقصر، وهي رواية الأثر كثير وما هنا موافق لما في فتح الباري ج ٣ ص ٤٣١ وهي رواية أبي ذر (٢) الزيادة من صحيح البخاري (٣) في صحيح البخاري بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر، (٤) في النسختين سليمان ابن عبد الله الغيلاني، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٠٩؛ ومن صحيح مسلم جزء ١ ص ٣٤١ وفيه زيادة أبو أيوب، (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) في النسخة رقم (١٦) أهلوا بالحج والعمرة، وهو غلط انظر صفحة ١٠٤ (٧) في النسخة رقم (١٦) ولم يحلوا، وهو غلط انظر ص ١٠٤ (٨) تقدم في ص ١٠٤ حتى كان يوم النحر، وهو أوضح في التعبير من هنا ■

قال أبو محمد: هذا عليهم لالهم لانه ان كان نيهما رضى الله عنهما حجة فقد صح عنهما النهى عن متعة الحج. وهم يخالفونهما في ذلك *

نا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي ابن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم. وحماد بن زيد قال هشيم: نا خالد هو الخذاء وقال حماد: عن أيوب السخيتاني ثم اتفق أيوب وخالد كلاهما عن أبي قلابة قال: قال عمر بن الخطاب: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأضرب عليهما هذا لفظ أيوب، وفي رواية خالد أنا أنهى عنهما واعاقب عليهما. متعة النساء. ومتعة الحج * وبه الى سعيد بن منصور نا هشيم نا عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد ان عثمان نهى عن المتعة يعنى متعة الحج * وبه الى سعيد بن منصور نا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد العزيز بن نبيه عن أبيه ان عثمان بن عفان سمع رجلا يهل بعمرة وحج فقال: على بالهل فضربه وحلقه *

قال أبو محمد: وهم يخالفونهما ويميزون المتعة حتى انها عند أبي حنيفة، والشافعي أفضل من الافراد فسبحان من جعل نهى عمر. وعثمان رضى الله عنهما عن فسخ الحج حجة! ولم يجعل نهيهما عن متعة الحج وضربها عليها حجة! ان هذا لعجب! * (١) فان قالوا: قد أباحها سعد بن أبي وقاص وغيره قلنا: وقد أوجب فسخ الحج ابن عباس وغيره ولا فرق *

واحتجوا بما رويناه أيضا من طريق البزار نا عمر بن الخطاب السجستاني نا الفريابي (١) نا ابان بن أبي حازم (٢) حدثني أبو بكر بن حفص عن ابن عمر عن عمر قال: يا أيها الناس ان رسول الله ﷺ أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا * ومن طريق أبي ذر كانت المتعة في الحج رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ * وعن عثمان كانت متعة الحج لنا ليست لكم * قال أبو محمد: هذا كله خالفه الحنفيون والمالكيون والشافعيون لانهم متفقون على اباحة متعة الحج، وأما حديث عمر فانما هو في متعة النساء بلا شك لانه قد صح عنه الرجوع الى القول بها في الحج؛ وهؤلاء مخالفون لهذا الخبر ان كان محمولا عندهم على متعة الحج * رويناه من طريق شعبة عن سلبة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: لو اعتمرت في سنة مرتين ثم حججت لجعلت مع حجتي عمرة * ورويناه

(١) في النسختين الفريابي، وهو غلط لان شيخ عمر بن الخطاب السجستاني محمد بن يوسف الفريابي فتصهف في النسختين الى الفريابي، وهو نسبة الى فرياب او قارياب او فيرياب بلدة من نواحي بلخ (٢) في النسخة رقم (١٦) ابان بن أبي حاتم. وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وغيره *

أيضا من طريق سفيان عن سلبة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بمثله *
ورويناه أيضا من طرق *

واحتجوا بما رويناه أيضا من طريق المرقع عن أبي ذر أنه قال : كان فسخ الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة * ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان أو سليم ابن الأسود أن أباذر قال فيمن حج ثم فسخها عمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ * ومن طريق موسى بن عبيدة عن يعقوب بن زيد عن أبي ذر قال : لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة إنما كانت لنا رخصة أصحاب محمد ﷺ * قال أبو محمد : ان لم يكن قول أبي ذر ان متعة الحج خاصة لهم حجة فليس قوله ان فسخ الحج خاص لهم حجة لاسيما وذلك الاسناد عنه صحيح لانه من رواية ابراهيم التيمي عن أبيه ، وهذه الأسانيد عنه وأهية لانها عن المرقع وسليمان أو سليم وهما مجهولان ، وعن موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف فكيف وقد خالفه ابن عباس . وأبو موسى ؟ فلم يرياذلك خاصة ، ولا يجوز ان يقال في سنة ثابتة أنها خاصة لقوم دون قوم إلا بنص قرآن أو سنة صحيحة لأن أوامر النبي ﷺ على لزوم الانس والجن الطاعة لها والعمل بها * ﴿ فان قيل ﴾ : هذا لا يقال بالرأى قلنا : فيجب على هذا متى وجد أحد من الصحابة يقول في آية أنها مخصوصة أو منسوخة أن يقال بقوله (١) ، وأقرب ذلك قولهم في المتعة انها خاصة وقد خالفوا ذلك *

واحتجوا بما رويناه من طريق ربيعة الرأى عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قلت : يا رسول الله « أفسخ الحج لنا خاصة أولمن بعدنا ؟ قال : لكم خاصة » * قال أبو محمد : الحارث بن بلال مجهول ولم يخرج احد هذا الخبر في صحيح الحديث ، وقد صح خلافه ييقين كما اوردنا من طريق جابر بن عبد الله ان سراقه بن مالك قال لرسول الله ﷺ : اذ أمرهم بفسخ الحج في عمرة : يا رسول الله « لعامنا هذا أم لأبد ؟ فقال رسول الله ﷺ : بل لأبد الأبد » *

ومن طريق البخارى نا ابو التعمان — هو محمد بن الفضل عارم — نا حماد بن زيد عن عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله ، وعن طاوس عن ابن عباس قالوا جميعا : قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة يهلون بالحج لا يخلطه شيء فلما قدمنا أمرنا فجلناها عمرة وان نحل الى نساءنا فقصت في ذلك القالة فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : بلغنى أن قوما يقولون: كذا وكذا والله لا نا ابرء وأتق الله منهم ، ولو أنى استقبلت

(١) في النسخة رقم (١٤) وان يقول بقوله ، وما هناولى

من أمرى ما استديرت ما أهديت ، ولولا ان معى الهدى لأحلت فقام سراق بن جهم
 فقال : يا رسول الله هي لنا للأبد قال لا بل للأبد * »

قال أبو محمد : وهكذا رواه مجاهد عن ابن عباس . ومحمد بن علي بن الحسين عن جابر *
 قال أبو محمد : فبطل التخصيص والنسخ وأمن [من] (١) ذلك أبداً ، والله ان من
 سمع هذا الخبر ثم عارض أمر رسول الله ﷺ بكلام أحد ولو انه كلام أمي المؤمنين
 حفصة . وعاتشة . وأبيهما رضى الله عنهم لهالك ، فكيف با كذوبات كنسج العنكبوت
 الذى هو أو هن البيوت ؟ عن الحارث بن بلال . والمرفع . وسليمان أو سليم الذين لا يدري
 من هم فى الخلق . وموسى الربضى ، وكفكاف ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وليس لأحد أن
 يقتصر بقوله عليه السلام « دخلت العمرة فى الحج الى يوم القيامة » على انه أراد جوازها
 فى أشهر الحج دون ما بينه جابر . وابن عباس من انكاره عليه السلام ان يكون الفسخ
 لهم خاصة أو لعامهم دون ذلك ، ومن فعل ذلك فقد كذب على رسول الله ﷺ جباراً *
 قال أبو محمد : وأتى بعضهم بطامة وهى انه ذكر الخبر الثابت عن ابن عباس انهم كانوا
 يرون العمرة فى أشهر الحج من أجر الفجور فى الأرض فقدم النبي ﷺ وأصحابه
 صبيحة رابعة من ذى الحجة فأمرهم ان يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله
 أى الحل ؟ قال : الحل كله * (٢) فقال قائلهم : انما أمرهم عليه السلام بذلك ليوقفهم
 على جواز العمرة فى أشهر الحج قولاً وعملاً ■

قال أبو محمد : وهذه عظيمة ، أول ذلك انه كذب على النبي ﷺ فى دعواهم انه انما
 أمرهم بفسخ الحج فى عمرة ليعلمهم جواز العمرة فى أشهر الحج ثم يقال لهم : هبك لو كان
 ذلك ومعاذ الله من ان يكون أبحق أمر أم يباطل ؟ فان قالوا : يباطل كفروا وان قالوا :
 يحق قلنا : فليكن امره عليه السلام بذلك لآى وجه كان قد صار حقاً واجباً ، ثم لو كان
 هذا الهوس الذى قالوه فلاى معنى كان يخص بذلك من لم يسق الهدى دون من ساق ؟
 وأطم من هذا كله ان هذا الجاهل القائل بذلك قد علم ان النبي ﷺ اعتمر بهم فى
 ذى القعدة عاماً بعد عام قبل الفتح . ثم اعتمر فى ذى القعدة عام الفتح ثم قال لهم فى حجة الوداع
 فى ذى الحليفة : من شاء منكم ان يهل بعمرة فليفعل ومن شاء أن يهل بحج وعمرة فليفعل
 ومن شاء أن يهل بحج فليفعل ففعلوا (٣) كل ذلك ، فيا لله وباللهسلين أبلغ الصحابة
 رضى الله عنهم من البلادة . والبله . والجهل أن لا يعرفوا مع هذا كله ان العمرة جائزة
 فى أشهر الحج ؟ وقد عملوها معه عليه السلام عاماً بعد عام [فى أشهر الحج] (٤)

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) هو صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٥ وفى صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٨٠ (٣) فى النسخة
 رقم (١٤) « وفضلوا » (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) *

حتى يحتاج إلى أن يفسخ حجهم في عمرة ليعلموا جواز ذلك، تالله أن الحير تميز الطريق من أقل من هذا، فكذلك هذا الاقدام والجرأة على مدافعة السنن الثابتة في نصر التقليد؟ مرة بالكذب المقضوح، ومرة بالحماقة المشهورة، ومرة بالغثاثة والبرد، حسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله على السلامة *

واحتج بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ «والذى نفسى بيده ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء حاجا لومعتمرا وليثنيها» (١) * قال أبو محمد: كل مسلم فلا يشك في أن النبي ﷺ لم يعلم هذا إلا بوحي من الله عز وجل اليه لا يمكن غير هذا أصلا، ولا شك في أن وحي الله عز وجل لا يترك بشك لأنه عز وجل لا يشك، فصح أن هذا الشك من قبل أبي هريرة أو من دونه لا من قبل رسول الله ﷺ، ثم لو صح أنه من قبله عليه السلام لكان ذلك إذا كان الافراد مباحا ثم نسخ بأمره عليه السلام من لا هدى معه بالمتعة ولا بد، ومن معه الهدى بالقرآن ولا بد * قال علي: فظهر الحق واضحا والحمد لله رب العالمين، وقال مالك: الافراد أفضل ووافقنا هو والشافعي في صفة التمتع والقرآن لمن أراد أن يكون قارنا أو متعنا، وكل ذلك جائز عندهما لمن ساق الهدى ولم يسقه، وقال الشافعي مرة: الافراد أفضل، ومرة قال: التمتع أفضل، ومرة قال: القرآن أفضل، وكل ذلك عنده جائز كما ذكرناه، وأما أبو حنيفة فانه قال: القرآن أفضل ثم التمتع ثم الافراد، وكل ذلك جائز عنده لمن ساق الهدى ولم يسقه إلا أنه خالف في صفة التمتع والقرآن على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما الاشعار فان عبد الله بن ربيع نا قال: نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي الفلاس نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس «ان النبي ﷺ لما كان بذى الحليفة أمر يديته فأشعر في سنامها من الشق الأيمن ثم سلت الدم عنها وقلدها نعلين» (٢) وذكر باقي الخبر * وبه الى عمرو بن علي نا وكيع حدثني أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ أشعر بدنه (٣) *

ورويناه أيضا من طريق المسور بن مخرمة عن النبي ﷺ نا عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالده نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا أبو النعمان نا محمد بن الفضل عارم -

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٧، وقوله وليثنيها، بفتح الياء في أوله معناه ليقرب بينهما، وفتح الروحاء، - بفتح الفاء وتشديد الجيم - موضع بين مكة والمدينة وكان طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر إلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع

(٢) هو في النسائي ج ٥ ص ١٧٠، وبإقيقه فلما استوت به على البيداء اهل، (٣) هو في النسائي ج ٥ ص ١٧٠ *

نا عبد الواحد — هو ابن زياد — نا الأعمش نا ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت أقتل القلائد للذي ﷺ فيقلد الغنم ويقم في أهله حلالاً (١) * ورويناه أيضاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش . والحكم بن عتيبة . ومنصور كلهم عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين *

قال أبو محمد: ولم يأت في البقر شيء من هذا ، وروينا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى أن رسول الله ﷺ أمر علياً بأن يقسم لحوم البدن وجلالها فصح التجليل فيها * وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لاهدى الاماقل وأشعر ووقف بعرقه * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس ان شئت فأشعر ، وان شئت فلا تشعر ، وان شئت فقلد . وان شئت فلا تقلد * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود أنه ارسل الى عائشة أم المؤمنين في اشعار البدنة فقالت: ان شئت انما تشعر ليعلم انها بدنة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يشعر في الشق الايمن حين يريد ان يحرم * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: تشعرها من الايمن * ومن طريق وكيع نا أفلح — هو ابن حميد — قال: رأيت القاسم بن محمد أشعرها في الجانب الايمن وهو قول الشافعي ، وابي سليمان * ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبي رباح قال: رأيت عائشة أم المؤمنين تقتل القلائد للغنم تساق معها هدياً * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي عدي عن محمد بن عمر وعن محمد بن ابراهيم عن ابن عباس قال: لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن وردان عن برد عن عطاء قال: رأيت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يسوقون الغنم مقلدة * وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال: رأيت الكباش تقلد * وعن وكيع عن بسام عن أبي جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين قال: رأيت الكباش تقلد * ومن طريق ابن طاوس عن أبيه قال: رأيت الغنم تقلد * ومن طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت الغنم تقدم مكة مقلدة *

قال أبو محمد: واختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة: اكره الاشعار وهو مثله * قال علي: هذه طامة من طوام العالم ان يكون مثله شيء فعله النبي ﷺ أف لكل عقل يتعقب حكم (٢) رسول الله ﷺ ، ويلزمه أن تكون الحجامة وفتح الفرق مثله

(١) هو في البخارى ج ٢ ص ٣٢٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) ويتعقب عمل .

فيمنع من ذلك ، وإن يكون القصاص من قطع الأنف ، وقلع الأسنان ، وجذع الأذنين مثله ، وإن يكون قطع السارق والمحارب مثله ، والرجم للزاني المحصن مثله ، والصلب للمحارب مثله ، إنما المثلة فعل من بلغ نفسه مبلغ انتقاد فعل رسول الله ﷺ ، فهذا هو الذى مثل بنفسه ، والاشعار كان فى حجة الوداع والنهى عن المثلة كان قبل ذلك بأعوام فصح أنه ليس مثله ، وهذه قوله : لا يعلم لأبى حنيفة فيها متقدم من السلف ، ولا موافق من فقهاء أهل عصره إلا من ابتلاه الله بتقليده ونعوذ بالله من البلاء * وقال أبو يوسف .
ومحمد بن الحسن : ومالك : يشعر فى الجانب الأيسر ■

قال أبو محمد : وهذا خلاف السنة كما ذكرنا ﴿فان قالوا ﴾ : قد رويتم عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا كانت بدنة واحدة أشعرها فى الجانب الأيسر وإذا كانت بدتين قلدهما فى الجانب الأيمن والأخرى فى الأيسر * وعن مجاهد كانوا يستحبون الاشعار فى الجانب الأيسر قلنا : هذا بما اختلف فيه عن ابن عمر ، وعلى كل حال فليس هو قولكم ، وسالم ابنه أوثق وأجل وأعلم به من نافع روى عنه الاشعار فى الجانب الأيمن كما أوردنا ، ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والعجب من احتجاجهم بابن عمر فى فعل قد اختلف عنه فيه مرة عليهم ومرة ليس لهم ، وهم قد خالفوا قوله الذى لم يختلف عنه فيه من انه لا هدى إلا ما قلده وأشعر ، وهذا مما خالف فيه المالكيون عمل أهل المدينة كما ذكرنا * ﴿فان قيل ﴾ : فلم لم تقولوا أتم : بانه لا يكون هديا إلا ما أشعر ؟ للحديث الذى رويتم آتفا عن رسول الله ﷺ انه أمر بيده فاشعر فى سنما قلنا : ليس فى هذا الخبر أمر بالاشعار ولو كان فيه لقلنا بايجابه مسارعين وانما فيه انه أمر بيده فاشعر فى سنما فقتضاه انه أمر بها فأدبته اليه فاشعر فى سنما ، لأنه هو عليه السلام تولى يده اشعارها بذلك صح الأثر عنه عليه السلام كما ذكرنا * وروينا عن أبي بن كعب . وابن عمر اشعار البقر فى أسنمتها * وعن ابن عمر الشاة لا تقلد ، ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا ابن عمر كما أوردنا آتفا فى قوله فى الهدى فمن الباطل احتجاجهم بمن لا مؤنة عليهم فى مخالفته * وروينا عن سعيد بن جبير الأبل تقلد وتشعر ، والغنم لا تقلد ولا تشعر ، والبقر تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا تقلد الغنم ، ورأى مالك اشعار البقر ان كانت لها أسنمة ■

قال على : وهذا خطأ ومقلوب بل الأبل تقلد وتشعر ، والبقر لا تقلد ولا تشعر ، والغنم تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة : لا يقلد إلا هدى المتعة والقران والتطوع من الأبل والبقر فقط ، ولا يقلد هدى الاحصار . ولا الجماع . ولاجزاء الصيد * وقال مالك ،

والشافعي : يقلد كل هدى ويشعر ، وهذا هو الصواب لعموم فعل النبي ﷺ *
 قال علي : وقال بعض من أعماه الهوى وأصمه : إنما معنى ما روى عن عائشة من هدى
 الغنم مقلدة . إنما هو أنها قتلت قلائد الهدى من الغنم — أى من صوف الغنم — *
 قال أبو محمد : وهذا استسهال للكذب البحت (١) وخلاف لما رواه الناس عنها من
 إهدائه عليه السلام الغنم مقلدة ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان *
 وأما الاشتراط فلما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى
 نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء [الهمداني] (٢)
 نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : «دخل رسول الله ﷺ
 على ضباعة بنت الزبير — هو ابن عبد المطلب — فقال لها : أردت الحج ؟ قالت : والله ما أجدي
 إلا وجعة فقال لها : حجى واشترطى وقولى : اللهم محلى حيث حبستى ، وكانت تحت المقداد » *
 ورويناه أيضا من طريق اسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
 عروة عن عائشة عن النبي ﷺ انه قال لضباعة : «حجى واشترطى ان محلى حيث تحبسنى » *
 ورويناه أيضا من طريق طاوس . وعكرمة . وسعيد بن جبير كلهم عن ابن عباس عن
 رسول الله ﷺ انه قال لضباعة : «أهلى بالحج واشترطى ان محلى حيث تحبسنى » *
 ورويناه أيضا من طريق عروة بن الزبير عن ضباعة عن رسول الله ﷺ * ومن طريق
 أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، فهذه آثار متواترة لا يسع أحدا الخروج
 عنها * وروينا من طريق سويد بن غفلة قال لى عمر بن الخطاب : ان حججت ولست
 ضرورة فاشترط ان أصابني مرض أو كسر أو حبس فأنحل * وروينا أيضا الأمر بالاشتراط
 في الحج من طريق وكيع . وعبد الرحمن بن مهدي . ويحيى بن سعيد القطان كلهم عن
 سفیان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أنه ، وفي رواية
 ابن مهدي . ويحيى انه قال له : أفرد الحج واشترط فان لك ما اشترطت والله عليك ما شرطت *
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين
 عن عبد الله بن عتبة عن عثمان بن عفان مثل ما رواه ابن المبارك عن هشام بن حسان
 عن ابن سيرين ان عثمان رأى رجلا واقفا بعرفة فقال له : أشارطت ؟ قال : نعم *
 ومن طرق جمعة عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن مسيرة ان علي بن أبي طالب
 كان إذا أراد الحج قال : اللهم حجة ان تيسرت أو عمرة ان أراد العمرة والا فلا حرج *

(١) في النسخة رقم (١٤) وهذا استسهال للكذب البحت ، (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٩

ومن طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عميرة بن زياد قال : قال لي ابن مسعود :
 حج واشترط وقل : اللهم الحج اردت وله عمدت فان تيسر وإلا فعمرة * ومن طريق
 هشام ^(١) بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تقول : اللهم للحج خرجت
 وله عمدت فان قضيت فهو الحج وإن حال دونه شيء فهي عمرة ، وانها كانت تأمر عروة
 بأن يشترط كذلك * ومن طريق أبي اسحاق عن المنهال عن عمار — هو ابن ياسر — أنه قال :
 إذا اردت الحج فاشترط * ومن طريق كريب عن ابن عباس انه كان يأمر بالاشترط في الحج *
 فهو لاء عمر . وعثمان . وعلى . وعائشة أم المؤمنين . وعمار بن ياسر . وابن مسعود .
 وابن عباس ، ومن التابعين عميرة بن زياد * ومن طريق الحجاج بن المنهال عن
 أبي عوانة عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يشترطون في الحج والعمرة يقول :
 اللهم اني أريد الحج ان تيسر والافعمرة ان تيسر ، اللهم اني أريد العمرة ان تيسر
 وإلا فلا حج علي * ومن طريق وكيع نا الربيع عن الحسن البصري . وعطاء
 ابن أبي رباح قالاجمعا في المحرم يشترط : قالاجمعا : له شرطه * ومن طريق الأعمش
 عن عمارة بن عميرة قال : كان علقمة . والأسود يشترطان في الحج * ومن طريق سفيان
 الثوري عن المغيرة بن مقسم عن المسيب بن رافع اردت الحج فأرسل إلى عبيدة
 — هو السلمي — ان اشترط * ومن طريق ابن أبي شيبه عن أبي معاوية عن الأعمش
 عن عمارة بن عمير قال : كان شريح القاضي يشترط في الحج فيقول : اللهم انك قد عرفت
 نيتي وما أريد فان كان امرا تتمه فهو أحب إلى وإن كان غير ذلك فلا حج * وعن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام انه كان يشترط في العمرة ، وجاء أيضا [نصا] ^(٢)
 عن سعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وعكرمة ، وقال الشافعي : ان صح الخبر قلت به *
 قال أبو محمد : قد صح الخبر بالغ في الصحة فهو قوله وهو قول أحمد . واسحاق . وأبي ثور .
 وأبي سليمان وروى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الاستثناء في الحج ؟ قال : لا أعرفه *
 وروينا عن ابراهيم اضطرابا فروينا عنه من طريق المغيرة انه قال : كانوا يستحبون
 ان يشترطوا عند الاحرام وكانوا لا يرون الشرط شيئا لو أن الرجل ابتلى * وروينا عنه
 من طريق الأعمش أنه [قال] ^(٣) كانوا يكرهون ان يشترطوا في الحج *
 قال أبو محمد : هذا تناقض فاحش ، مرة كانوا يستحبون الشرط ، ومرة كانوا يكرهونه ،
 فأقل ما في هذا ترك رواية ابراهيم جملة لا اضطرابا * وروينا من طريق سعيد بن جبير .
 وابراهيم النخعي انها قالوا : المشترط وغير المشترط سواء اذا أحصر فليجعلها عمرة *

(١) في النسخة رقم (١٦) ومن طرق عن هشام ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) =

ومن طريق الحجاج بن أرطاة — وهو ساقط — عن عطاء مثل قول سعيد بن جبير هذا ،
والصحيح عن عطاء خلاف هذا * ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى
الاشتراط في الحج شيئا * وعن طاوس الاشتراط في الحج ليس شيئا * وعن إبراهيم
ابن مهاجر — وهو ضعيف — عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه كان لا يرى الاشتراط
في الحج شيئا * وعن الحكم بن عتيبة ، وحماد مثل هذا ؛ وهو قول مالك والحنيفيين *
قال أبو محمد : وشغبوا في مخالفة السنن الواردة في هذا الباب بأن قالوا : هذا الخبر
خلاف للقرآن لأن الله تعالى يقول : (وأتموا الحج والعمرة لله) *

قال علي : هذه الآية حجة عليهم لاعتنا لأنهم يفتون من عرض له عارض من مرض
أو نحوه أن يحل بعمرة أن فاته الحج ، فقد خالفوا الآية في إتمام الحج ، وأما نحن فإنا
نقول : أن الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيان ما أنزل عليه لنا قد أمر بالاشتراط
في الحج وإن محله حيث حبسه ربه تعالى بالقدر النافذ ، فنحن لم نخالف الآية إذ أخذنا
ببيان النبي ﷺ وأتمم خالفتموها بأرائكم الفاسدة إلى مخالفتكم السنة الواردة في ذلك *
وقالوا : هذا الخبر خلاف لقول الله تعالى : (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . قلنا :
كذب من ادعى أن هذا الخبر خلاف لهذه الآية بل أتمم خالفتموها إذ قلتم : من أحصر
بمرض لم يحل إلا بعمرة برأى لانص فيه ، وأما نحن فقلنا بهذه الآية : أن لم يشترط (١)
كما أمر الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيانها لنا ■

قال أبو محمد : ومن جعل هذه السنة معارضة للقرآن فالواجب عليه أن يجعل الرواية
في القطع في ربع دينار وعشرة دراهم مخالفة للقرآن إذ يقول تعالى : (والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما) . لأن حديث الاشتراط لم يضطرب فيه عن عائشة
وهو في غاية الصحة ■ وقد اضطرب في حديث القطع في ربع دينار عليها ولم يصح قط
خبر في تحديد القطع في عشرة دراهم بل قولهم هو المخالف للقرآن حقا لأن الله تعالى
يقول : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا
وسعها) . وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولا حرج . ولا عسر .
ولا تكليف مالم يسع أكثر من إيجاب البقاء على حال الاحرام ومنع الثياب ،
والطيب ، والنساء لمن قدمه الله تعالى من الحج والعمرة ، فلو لم يكن إلا هذه الآيات
لكفت في وجوب إحلال من عاقه عائق عن إتمام الحج والعمرة فكيف والسنة قد
جاءت بذلك نصا ؟ *

(١) أي تقييد الآية بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإياديه

وشغب بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » : *
قال أبو محمد : هذا من أعجب شيء لأنهم احتجوا بما هو أعظم حجة عليهم ، والاشتراط في الحج هو في كتاب الله تعالى منصوص بما ذكرنا من قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) * (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * (ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . وبقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وإنما الشروط التي ليست في كتاب الله تعالى فهي الشروط التي أباحوا من أن كل امرأة يتزوجها على فلاة امرأته فهي طالق ، وكل أمة اشتراها عليها فهي حرة ، وأن يكون بعض الصداق لا يلزم إلا إلى كذا وكذا عاماً والله تعالى يقول : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) ، وكبيع السبيل وعلى البائع درسه ، وكنزول أهل الحرب وبأيديهم الأسرى من المسلمين بشرط أن لا يمتنعوا من الوطاء لهم ولا من ردهم إلى بلاد (١) الكفر وسائر الشروط الفاسدة التي أباحوا ، واحتجوا بأن هذا الخبر رواه عروة . وعطاء . وسعيد بن جبير . وطاوس وروى عنهم خلافة *
قال أبو محمد : قتلنا : سمعناكم تقبلون هذا في الصحاح إذا روى الخبر وخالفه فانكرناه حتى أتيتم بالأبدة (٢) اذ جعلتم ترك التابع لما روى حجة في ترك (٣) السنن ، وهذا إن أدرجتموه (٤) بلغ إلينا وإلى من بعدنا فصار كل من بلغه حديث عن النبي ﷺ فتركه كائناً من كان من الناس حجة في رد السنن ، وهذا حكم ابليس اللعين ، وما أمرنا الله تعالى باتباع رأى من ذكرتم وإنما أمرنا باتباع روايتهم لأنهم ثقات عدول وليسوا معصومين من الخطأ في الرأي ، ولا أعجب ممن يعترض في رد السنن بأن طاوساً ، وعطاء ، وعروة ، وسعيد بن جبير خالفوا مارووا من ذلك ، ثم لو أنه (٥) عزم على صبح قبيصة أخضر فقالوا له : بل اصبغه أحمر لم ير رأيهم في ذلك حجة ولا ألزم نفسه الأخذ به . ثم يرى رأيهم حجة في مخالفة رسول الله ﷺ ، ولئن كان خالف هؤلاء مارووا فقد رواه غيرهم ولم يخالفه كعكرمة ، وعطاء ، ولا يصح عن عطاء إلا القول به ، وقد رواه عائشة : وابن عباس وأخذوا به *
وقالوا : لم يعرفه ابن عمر قتلنا : فكان . ماذا ؟ فقد عرفه عمر ، وعثمان ؛ وعلى ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « ولا من ردهم لبلاد » (٢) قال في المجلد الأبدة للعبة بقى ذكرها على الأبدة (٣) في النسخة رقم (١٤) « في رده » (٤) في النسخة رقم (١٤) « درجتموه » (٥) في النسخة رقم (١٤) « ثم أنه لو » .

وعائشة ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن عباس واخذوا به ، وهذا مما خالفوا فيه جمهور الصحابة بل ليس ابن عمر ههنا خلافاً لأنه لم يقل : باطلاله وإنما قال : لأعرفه ، والعجب كله أن عمر رأى الاشتراط في الحج ومعه القرآن والسنة يخالفوه وتعلقوا في ذلك بأن ابنه عبد الله لم يعرفه ، وصح عن عبد الله بن عمر الإلهال يوم التروية ومعه السنة يخالفوه وتعلقوا برواية جاءت في ذلك عن عمر ، وقال عمر . وعثمان : بالاشتراط في الحج يخالفوهما ومعهما السنة وتعلقوا بهما في المنع من فسخ الحج في عمرة إذ جاء (١) عنهما خلاف أمر النبي ﷺ فكانهم مغرمون بمخالفة السنن ومخالفة الصحابة فيما جاء عنهم من موافقة السنن ، والقوم غرقى في بحار هواهم * وبكل ما يردى الغريق تعلقوا

وذكروا قول إبراهيم : كانوا يشترطون في الحج ولا يرونه شيئاً *

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد وليس فيه أكثر من أنه يصفهم بفساد الرأي والتلاعب : إذ يشترطون ما لا فائدة فيه . ولا يصح . ولا يجوز ، وهذه صفة من لا عقل له ، ويكفى من هذا كله أن السنة إذا سحت لم يحل لأحد خلافاً ، ولم يكن قول أحد حجة في معارضتها وبالله تعالى التوفيق *

وهذا مما خالفوا فيه القرآن . والسنة الثابتة . وجمهور الصحابة . والقياس لانهم يقولون : من دخل في صلاة فعجز عن أتمامها قائماً ، وعن الركوع وعن السجود سقط عنه ما لا يقدر عليه من ذلك ، ومن دخل في صوم فرض فعجز عن أتمامه سقط عنه ولم يكلفه ، وكذلك التطوع ، وقالوا ههنا : من دخل في حج فرض . أو تطوع . أو عمرة كذلك فعجز عنها لم يسقطا عنه بل هو مكلف ما لا يقدر عليه من الوصول إلى البيت *

٨٣٤ — مسألة — وأما جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أو لفظة الحج على العمرة فلأنه قال تعالى (٢) : (وأتموا الحج والعمرة لله) فبدأ بلفظة الحج ، وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لبيك عمرة وحجة » ، وصح أنه عليه السلام قال : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فلا نبالي أي ذلك قدم في اللفظ ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٥ — مسألة — فإذا جاء القارن إلى مكة عمل في الطواف والسعى بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة إلا أنه يستحب له أن يرمل في الثلاث وليس ذلك فرضاً في الحج ثم إذا أتم ذلك أقام محرماً [كاهو] (٣) إلى يوم منى — وهو الثامن من ذي الحجة — ، فإذا كان اليوم المذكور أحرم بالحج من كان متمتعاً ثم نهض القارن والمتمتع إلى منى فيبقين بها نهارهما وليتهما ، فإذا كان من الغد — وهو اليوم التاسع من ذي الحجة — نهضوا كلهم (٤) إلى

— (١) في النسخة رقم (١٤) « من فسخ الحج في العمرة أجاز » (٢) أي فلا ن الله تعالى قال : الخ (٣) الزيادة من النسخة رقم

(١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ذهبوا كلهم » والمعنى واحد .

عرفة فصلى هنالك الامام والناس الظهر بعد ان يخطب الناس ثم يؤذن المؤذن ويقوم
ويصلى الظهر بالناس ، فاذا سلم من الظهر أقيمت الصلاة اقامة بلا أذان وصلى بهم العصر
اثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس لا ينتظر وقت العصر كما في سائر الأيام ؛ ثم يقف
الناس للدعاء فاذا غابت الشمس نهضوا كلهم إلى مزدلفة ، ولو نهض انسان إلى مزدلفة
قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك ولا شيء عليه لادم ولا غيره ووجه تام ، فاذا
أتوا مزدلفة أذن المؤذن لصلاة المغرب. ثم أقام وصلى الامام بالناس صلاة المغرب ولا
يجزىء أحداً أن يصليها ^(١) تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مغيب الشفق ، فاذا سلم أقيم
لصلاة العتمة اقامة بلا أذان فصليها بالناس وهي ليلة عيد الأضحى ويبت الناس هنالك ،
فاذا انصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلى بهم الصبح ، ومن لم يقف بعرفة
من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويدرك بمزدلفة صلاة الصبح مع
الامام فقد بطل حجه إن كان رجلاً ومن لم يدرك مع الامام بمزدلفة صلاة الصبح فقد
بطل حجه ان كان رجلاً ، وأما النساء فان وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر
أو دفعن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها اجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة
لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر فقد بطل حجها ، ومن لم تقف منهن
بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر
فقد بطل حجها ، فاذا صلى الامام كما ذكرنا بمزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء ،
فاذا أسفر قبل طلوع الشمس دفعوا كلهم إلى منى ، فاذا أتوا منى أحبنا لهم التطيب
بعد أن يرموا جمره العقبة بسبع حصيات يكبرون مع كل حصاة ولا يقطعون التلبية
مذ يهلون بالحج من المسجد أو بالقران من الميقات الا مع تمام رمى السبع حصيات ، فاذا
رموها كما ذكرنا فقد تم احرامهم ويحلقون أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينحرون
الهدى ان كان معهم ، ثم قد حل لهم كل ما كان من اللباس حراماً على المحرم ، وحل لهم
التصدي في الحل والتطيب حاشا الوطء فقط ، فان نهضوا من يومهم إلى مكة فطافوا بالبيت
سبعاً لا خب في شيء منها ، ثم سعى بين الصفا والمروة سبعاً ان كان متمتعاً او ان كان لم
يسع بينهما أول دخوله ان كان قارناً فقد تم الحج كله أو القران كله وحل لهم الوطء
ويرجعون إلى منى فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر يرمون كل يوم بعد زوال الشمس
الجرات الثلاث بسبع حصيات سبع حصيات يبدأ بالقصوى ، ثم بالتى
تليها ، ثم جمره العقبة التى رمى يوم النحر يقف عند الأولتين للدعاء ولا يقف عند جمره

(١) في النسخة رقم (١٤) «ان يصليها» وهو غلط .

العقبة ، فإذا تمّ ذلك فقد تمّ جميع [عمل] ^(۱) الحاج ، ويأكل القارن ولا بد من الهدى الذى ساق مع نفسه ويتصدق منه ولا بدّ ، فأما المتمتع فإن كان من غير أهل مكة والحرم ولم يكن أهله معه قاطنين هناك ففرض عليه أن يهدي هديا ولا بدّ إما رأس من الإبل أو من البقر ، وإما شاة . وإما نصيب مشترك في رأس من الإبل . أو في رأس من البقر بين عشرة أنفس فأقلّ لا نبالي متمتعين كانوا أو غير متمتعين ، وسواء أراد بعضهم حصته للأكل . أو للبيع . أو للهدى ، ولا يجوز أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج ويذبحه بمكة أو بمبنى ولا بدّ . أو متى شاء بعد ذلك ، فإن لم يقدر على هدى ففرضه أن يصوم ثلاثة أيام ما بين أن يحرم بالحج إلى أول يوم من النحر فإن فاتته ذلك فليؤخر طواف الأفاضة — وهو الطواف الذى ذكرنا يوم النحر — إلى أن تنقضى أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام ، ثم يطوف بعد تمام صيامهن طواف الأفاضة ، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع من عمل الحج كله ولم يبق منه شيء ، فإن كان أهله بمكة لم يلزمه أن كان متمتعا هدى . ولا صيام وهو محسن في كل ذلك ، والمتمتع هو من اعتمر بمن ليس أهله من سكان الحرم ثم حج من عامه سواء رجع إلى بلده . أو إلى المقيات أو لم يرجع ، ولا يضر الهدى أن لا يوقف بعرفة ، ولا هدى على القارن مكيا كان أو غير مكيا حاشا الهدى الذى كان معه عند إحرامه ، فمن أراد من ذكرنا أن يخرج عن مكة فليجعل آخر عمل يعمل أن يطوف بالبيت سبعا ، ثم يخرج إثر تمامه موصولا به ولا بدّ ، فإن تردد لأمره أعاد الطواف إذا أراد الخروج عن مكة ، فإن خرج ولم يطف ففرض عليه الرجوع ولا بدّ ولو من أقصى الدنيا حتى يجعل آخر عمله بمكة الطواف بالبيت ، ومن ترك من طواف الأفاضة ولو بعض شوط حتى خرج ففرض عليه الرجوع حتى يتمه ، فإن خرج ذو الحجة قبل أن يتمه فقد بطل حجه ، ومن لم يرم جمرة العقبة يوم النحر أو باقى ذى الحجة فقد بطل حجه ، ويجزى القارن طواف واحد لعمرته ولحجه كالمفرد بالحج ولا فرق ■

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قتيح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة ، واسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — جميعا عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه ... قال : قلت لجابر بن عبد الله : أخبرني عن حجة الوداع ؟ ^(۲) فقال جابر — فذكر حديثا — وفيه « نحر جنا » [معه] ^(۳) حتى أتينا ذا الحليفة — فذكر كلاما — ، ثم قال فصلي

(۱) الزيادة من السجدة رقم (۱۶) ° (۲) في صحيح مسلم ج ۱ ص ۳۴۶ وعن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم . °

(۳) الزيادة من صحيح مسلم . °

رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء (١) — فذكر كلاماً — ثم قال : حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً . ثم نفذ إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج (٢) من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ (ان الصفا والمروة من شعائر الله) ابداً (٣) بما بدأ الله به . فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره (٤) وقال : لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله الا الله وحده . أنجز وعده . ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه (٥) في بطن الوادي حتى اذا صعدتا مشى حتى أتى المروة قال : لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فن كان منكم ليس معه هدى فيحل وليجعلها عمرة فقام سراقة [بن مالك] (٦) بن جعشم فقال : يا رسول الله ألعامنا هذا أم للأبد ؟ — فنبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين — لا بل للأبد أبداً ، وقدم على من بين يدي النبي ﷺ فوجد فاطمة من حل ولبست ثياباً صبيغاً فانكر ذلك عليها فقالت : إني أمرت بهذا (٧) فاجبر على ذلك النبي ﷺ فقال : صدقت [صدقت] (٨) ماذا قلت حين فرضت الحج ؟ قال : قلت : اللهم إني أهل بما أهل به رسولك ﷺ قال : فان معي الهدى فلا تحل فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر . والعصر . والمغرب . والعشاء . والفجر ، ثم مكث [قليلاً] (٩) حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فسار رسول الله ﷺ (١٠) حتى أتى عرفة فنزل في القبة بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس فقال : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، — ثم ذكر كلاماً كثيراً —

(١) هو لقب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقصواء — بفتح القاف وبالمد ، وفي بعض النسخ بالقصر وهو خطأ — الناقة التي قطع طرف أذنها ، ولم تكن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم قصواء وإنما كان هذا لقباً لها وقيل كانت مقطوعة الأذن اه من النهاية (٢) في النسخة رقم (١٦) هـ ثم رجع ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ (٣) في النسخة رقم (١٦) وابدأوا ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم وتلك النسخة موافقة لما في النسائي (٤) في النسخة رقم (١٤) «وكبر» وما هنا موافق لما في صحيح مسلم (٥) قال النوى في شرح مسلم نقل عن القاضي عياض : فيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى اذا انصبت قدماه رمل في بطن الوادي (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ فقالت إن أتى أمرني بهذا (٨) الزيادة من صحيح مسلم (٩) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ (١٠) هذه العلامة إشارة إلى أن في محلها إسقاط اختصار المصنف

ثم أذن. ثم أقام فصلي الظهر. ثم أقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا، ثم ركب عليه السلام حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة^(١) بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا... وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصواء الزمام^(٢)... وقال: أيها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئا، ثم اضطجع عليه السلام^(٣) حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس، وأردف الفضل بن العباس... حتى أتى بطن محسر فرك قليلا، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف^(٤)، رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة^(٥) ثم أعطى عليا فنحر ما غبر وأشر كف يديه. ثم أمر من كل بدنة ببيضة^(٦) فجعلت في قدر فطبخت فأكلها من لحمها وشربا من مرقها، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر... ثم أتى زمزم فتناول دلو فأشرب منه^(٧) * قال أبو محمد: كل ما في هذا الخبر من دعاء وصفة مشى وغير ذلك لا تحاش شيئا فهو كله سنة مستحبة، ﴿وأما قولنا﴾: من دفع من عرفة قبل غروب الشمس فحجه تام ولا شيء عليه، ووجوب فرض الوقوف بعرفة كما ذكرنا فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم أنا وكيع نا سفيان — هو الثوري — عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي [قال]:^(٨) «شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة — وسئل عن الحج —^(٩) فقال: الحج عرفة فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع

(١) روى «جبل» بحاء مهمل وباء موحدة ساكنة، وروى «جبل» بجم معجمة فباء موحدة مفتوحتين، والاول أشبه بالحديث، وجبل المشاة مجتمعهم، وجبل الرمل ماطال منه وضخم، وأما جبل الجيم فبفتح طريقهم حيث تسلك الرجال قوافله أعلم.
(٢) «شق» بتخفيف التون معناه ضم وضيق (٣) في صحيح مسلم «ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٤) هو بالخاء المعجمة والذال المعجمة الساكنة وفي آخره فاروهى حصى صغار تدرج بالاقلا (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٨ ويده.
قال التووى هكذا هو في النسخ ثلاثا وستين يده وكذا نقله القاضى عن جميع الرواة سوى ابن مهران فإنه رواه بدنة، قال: وكلاهما ضوab والاول أصوب قلت: وكلاهما حرى فنحر ثلاثا وستين بدنة يده (٦) البيضة بفتح الباء الموحدة القطعة من اللحم (٧) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٦ (٩) في السائى ج ٥ ص ٢٥٦ «شهدت رسول الله

الفجر [من ليلة جمع] (١) فقد أدرك (٢) *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا إسماعيل بن مسعود الجحدري ناخالد - هو ابن الحارث - عن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني عروة بن مضر عن ابن أوس بن حارثة بن لأم الطائي قال : « أتيت رسول الله ﷺ (٣) بجمع فقلت له : هل لي من حج ؟ فقال : من صلى هذه الصلاة معنا ووقف هذا الموقف حتى يفيض وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجه وقضى تقته » (٤) *

وقال أبو حنيفة ، والشافعي : أن أفاض منها نهاراً فحجه تام وعليه دم * وقال مالك : أن لم يقف بها ليلاً فلا حج له ، واحتج له من قلده بأن رسول الله ﷺ وقف بها في أول الليل ، فقلنا : ووقف نهاراً فأبطلوا حج من لم يقف بها نهاراً فقالوا : قد قال عليه السلام : « من أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك » فقلنا : وقد قال عليه السلام : « وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد أدرك » فليحوا (٥) فأتوا باندرة وهي أنهم قالوا : معنى قوله : « ليلاً أو نهاراً » إنما هو ليلاً ونهاراً كما قال تعالى : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فقلنا : هذا الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ صراحاً ، ولو كان كما تأولتموه لما كان عليه السلام منها عن أن يطيع منهم آثماً إلا حتى يكون كفوراً ، وهذا لا يقوله مسلم بل هو عليه السلام منهي عن أن يطيع منهم الآثم والكفور (٦) وإن لم يكن الآثم كفوراً ، ثم لو صح لكم في الخبر تأويلكم الفاسد لكان لا يصح لأحد حج حتى يقف بها نهاراً وليلاً معاً ، وهذا خلاف قولكم مع أن النبي ﷺ لم يقف بها إلا نهاراً ودفع منها إثر تمام غروب القرص في أول الليل ، والدفع لا يسمى وقفاً بل هو زوال عنها *

وذكروا خبراً فاسداً رويناه من طريق إبراهيم بن حماد عن أبي عون محمد بن عمرو ابن عون (٧) عن داود بن جبير (٨) عن أبي هاشم رجمة بن مصعب الفراء الواسطي عن

صلى الله عليه وسلم فأتاه ناس فسألوه عن الحج قال : (١) الزيادة من النسائي ، وجمع - بفتح الجيم المعجمة وسكون الميم - علم للمزدلفة سميت به لأن آدم عليه السلام حوّلها لأهبط اجتماعها (٢) في النسائي وقد تقدم حجه (٣) في النسائي ج ٥ ص ٢٦٤ وأتيت النبي صلى الله عليه وسلم (٤) أي آثم مدة إبقاء التفث - أعنى الوسخ وغيره مما يناسب المحرم - فحل له أن يزيل عنه التفث بحلق الرأس وقص الشارب والأظفار وحلق العانة وازالة الشعث والدرن والوسخ (٥) قال الجوهري في الصحاح : « بليح الرجل بلوحاً أي أعياء » (٦) في النسخة رقم (١٤) « الكفور والآثم » وما هنا نسب بنظم الآية (٧) في الأصول كلها وعن ابن عون بن عمرو بن عون « صححناه من سنن الدارقطني ص ٢٦٤ ولم أهدل ترجمته (٨) في الأصول كلها » (داود بن حنين) وهي موافقة لما في ميزان الاعتدال ، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان : والصواب أن اسم أبيه جبير بالجيم والراء كذا هو في الأصول الصحيحة من سنن الدارقطني اه أقول وما قاله الحافظ موافق للنسخة الهندية ص ٢٦٤ والله اعلم .

ابن أبي ليلى عن عطاء عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج» (١) *
 قال أبو محمد: هذا عورة لأن أبا عون (٢) بن عمرو، ورحمة بن مصعب، وداود

ابن جبير مجهولون لا يدري من هم (٣)، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وعلى هذا الخبر يبطل حج النبي ﷺ لأنه لم يقف بعرفة بليل إنما دفع منها في أول أوقات الليل *
 ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا ابن أبي ليلى نا عطاء يرفع الحديث قال:

«من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج» وهذا مرسل، ومع ذلك فليس فيه بيان جلي بأنه عن رسول الله ﷺ، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وهذا مما ترك فيه الحنفيون المرسل *

وخبر من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي نا ابن أبي نافع عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدفعوا من عرفة ومزدلفة حتى يدفع الإمام» *

وهذا لا شيء لوجوه، أحدها أنه مرسل، والثاني أن فيه ثلاثة ضعفاء في نسق (٤)، وثالثها أنه ليس فيه إيجاب الوقوف بعرفة ليلا أصلا، والرابع أنه مخالف لقولهم لأنهم لا يبطلون حج من دفع قبل الإمام من عرفة ولا من مزدلفة *

ومنها خبر من طريق عبد الملك بن حبيب عن أبي معاوية المدني عن يزيد بن عياض — هو ابن جعدة — عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال: «من أجاز بطن غرنة قبل أن تغيب الشمس فلا حج له»، وهذه بلية لأن عبد الملك ساقط (٥)، وأبا معاوية مجهول، ويزيد كذاب (٦)، ثم هو مرسل، ثم أنه مخالف لقولهم لأن بطن غرنة من الحرم — وهو غير عرفة — فليس فيه وجوب الوقوف ليلا بعرفة أصلا *

وخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا لا ندفع حتى تغرب الشمس — يعني من عرفات — وإن أهل الجاهلية كانوا لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس، وأنا ندفع قبل ذلك، هدينا بخالف لهدبهم» *

قال أبو محمد: وهذا لا شيء لأنه مرسل. ثم هو عن رجل لم يسم. ثم هم مخالفون له لأنهم لا يبطلون حج من دفع من جمع بعد طلوع الشمس أو من لم يقف بها أصلا ■

(١) في سنن الدارقطني ص ٢٦٤ زيادة بدو قوله «فقد فاته الحج»، ونصها «فليحل بعمرق عليه الحج من قابل»، (٢) في الأصول «لأن ابن عون، صحيحنا من سنن الدارقطني (٣) هم مجهولون كما قال المؤلف رحمه الله (٤) هو كما قال المصنف رحمه الله (٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٩٠ (٦) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣٥٢

قال أبو محمد: وما ندرى من أين وقع إيجاب الوقوف بعرة ليلا وإبطال الحج بتركه؟
وهم لا يطلون الحج بمخالفة عمل النبي صلى الله عليه وسلم كله في عرفة، وفي الدفع منها،
وفي مزدلفة*.

فإن ذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن نافع
عن ابن عمر قال: من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفات بليل
فقد فاتته الحج* قلنا: قد صح عن ابن عمر أنه لا يكون هديا الا ما قلدوا وأشعر نخالفتموه،
وصح عن عمر من قدم ثقله من منى بطل حجه نخالفتموه: فمن أين صار (١) ابن عمر
ههنا حجة ولم يصرح حجة هو ولا أبوه فيما ذكرنا عنها مما استسهلتم خلافهما فيه، وما نعلم (٢)
لمالك في هذا القول حجة أصلا ■

وأما إيجاب الدم في ذلك خطأ لأنه لا يخلو أن يكون من دفع من عرفة قبل غروب
الشمس فعل ما يبيح له أو ما لم يبيح له، فإن كان فعل ما يبيح له فلا شيء عليه، وإن كان
فعل ما لم يبيح له فحجه باطل ولا مزيد*.

قال أبو محمد: روينا من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال: ملاك الحج الذي يصير إليه
ليلة عرفة من أدر كما قبل الفجر ليلا أو نهرا فقد أدرك الحج*
وأما استحبنا للتمتع أن يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض إلى منى فلما
ذكرنا من فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بحضرته؛ واختار مالك أن يهل المتمتع
وأهل مكة إذا أهل هلال ذى الحجة، واحتجوا برواية عن عمر أنه قال: يا أهل مكة
يقدم الناس شعنا واتم مدتهنون فاذا رأيتم الهلال فأهلوا، فإن هذه رواية لا نعلمها تصل
إلى عمر إنما نذكرها من طريق القاسم بن محمد وإبراهيم النخعي عن عمر؛ وكلاهما لم يولد
الا بعد موت عمر بأعوام؛ ثم لو صح عنه لكان الثابت المتصل من فعل الصحابة بحضرة
النبي صلى الله عليه وسلم أولى من رأى رآه عمر*.

وقد روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء ابن أبي رباح قال:
رأيت ابن عمر في المسجد الحرام وقد أهل بالحج إذ رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما
آخر، فلما كان في العام الثالث قيل له: قد رؤى هلال ذى الحجة فقال: ما أنا الا كرجل
من أصحابي وما أراى أفعل الا كما فعلوا فأمسك إلى يوم التروية ثم أحرم من البطحاء
حين استوت به راحلته بالحج ■

ومن طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشير عن خفيف عن مجاهد عن ابن عمر أنه

(١) في النسخة رقم (١٤) وفن ابن كان، وما هنا أنسب (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا نعلم».

أحرم عاما من المسجد حين أهل هلال ذى الحجة ثم عاما آخر كذلك فلما كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية قال مجاهد : فسأله عن ذلك ؟ فقال : إني كنت امرءا من أهل المدينة فأحببت ان أهل باهلاهم ثم ذهبت أنظر فاذا أنا أدخل على أهلي وأنا محرم وأخرج وأنا محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن المحرم اذا احرم خرج لوجهه ، قال مجاهد : فقلت لابن عمر : فأي ذلك ترى ؟ قال : يوم التروية ، فهذا ابن عمر قد أخبر ان فعل الصحابة ان يهل المتمتع وأهل مكة يوم التروية ورغب عن رأى أيه لو ثبت أيضا عنه * **فان قالوا** : انما اخترنا له ذلك ليكون أشعث قلنا : ما علمنا الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم اختار الشعث للمحرم فان اخترتموه فأمرهم بالاهلال من أول شوال فهو أتم للشعث *

وأما قولنا : ان يؤذن المؤذن اذا أتم الامام الخطبة بعرفة . ثم يقيم لصلاة الظهر . ثم يقيم للعصر ولا يؤذن لها . فلما ذكرناه في الخبر عن رسول الله ﷺ أنفاً وهو قول أبي سليمان : وأحد قولي مالك ، وقال مالك مرة أخرى : ان شاء أذن والامام في الخطبة وان شاء اذا أتم * وقال أبو حنيفة . وأبو ثور : يؤذن اذا قعد الامام على المنبر قبل ان يأخذ في الخطبة . وقال أبو يوسف : يؤذن قبل خروج الامام ثم رجع فقال : يؤذن بعد صدر من الخطبة ، وذكر ذلك عن مؤذن من أهل مكة * وقال الشافعي : يأخذ في الأذان اذا أتم الامام الخطبة الأولى *

قال أبو محمد : وهذه اقوال لاحجة لصحة شيء منها **فان قالوا** : قسنا ذلك على الجمعة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه ليس قياس الأذان بعرفة على الأذان بالجمعة بأولى من القياس للجمعة على ما روى في عرفة لاسيما وأتم يقولون : لا جمعة بعرفة **فان قيل** : فاتهم يقولون : ان الجمعة بعرفة كما هي في غيرها من البلاد قلنا : نعم وليس ذلك بمبيح مخالفة ما صح عن النبي ﷺ في صفة الأذان فيها بخلافه في سائر البلاد كما كان بعرفة حكم الصلاة في الجمع بين الظهر . والعصر بخلاف ذلك في سائر البلاد ، ولو قلنا : ان هذه الأقوال خلاف لاجماع الصحابة رضى الله عنهم كلهم في القول بذلك لصدقنا ■

وأما قولنا : بالجمع بين صلاتي الظهر . والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين وبمزدلفة بين المغرب والعتمة كذلك أيضا فلما صح عن رسول الله ﷺ في الخبر المذكور ، وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة . والشافعي في الصلاة بعرفة : كما قلنا ، وقال مالك : بأذنين وإقامتين لكل صلاة أذان وإقامة . وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لان سنة صحيحة ،

ولامن رواية سقيمة ، ولامن عمل صاحب . ولا تابع ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بمزدلفة قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ ، وقولكم هذا في مزدلفة خطأ على ما نيينه ان شاء الله تعالى ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الصلوات الفائتات قلنا : القياس كله باطل . ثم لو كان حقا لكان [هذا] ^(١) منه عين الباطل لان صلاة الظهر والعصر بعرفة ليستا فائتين . ومن الباطل قياس صلاة تصلى في وقتها على صلاة فائتة لاسيما وانتم لاتقولون بهذا العمل في الفائتات ، وقال سفيان . واسحاق : يجمع بين الظهر . والعصر بعرفة باقامتين فقط بلا أذان ■

واحتج أهل هذا القول بخبر روياه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله ﷺ صلى بمكة وبمنى كل صلاة بأذان وإقامة ، وصلى بعرفة وجمع كل صلاة باقامة *

قال أبو محمد : هذا لاتقوم به حجة ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن خبر جابر ورد بزيادة ذكر الأذان ، وزيادة العدل واجب قبولها ولا بد ، وأما الجمع بمزدلفة كما ذكرنا فللخبر المذكور أيضا ، وفي هذا خلاف من السلف . روينا من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة قال ابن زيد : عن نافع قال : لم أحفظ عن ابن عمر أذانا ولا إقامة بجمع — يعنى مزدلفة — * وقال ابن سلمة عن أنس عن ابن سيرين قال : صليت مع ابن عمر بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة ثم العشاء بلا أذان ولا إقامة * وقول ثان وهو اننا روينا عنه أيضا أنه جمع بينهما باقامة واحدة بلا أذان ، وروينا ذلك عن شعبة عن الحكم ابن عتية . وسلمة بن كهيل كلاهما عن سعيد بن جبير أنه صلى المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة وذكر أن ابن عمر فعل مثل ذلك وأن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك * وروياه أيضا من طريق مجاهد . وغيره عن ابن عمر أنه فعل ذلك وهو قول سفيان . وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما وبه أخذ أبو بكر بن داود *

واحتج أهل هذه المقالة بما روياه من طريق سفيان الثوري . ويحيى بن سعيد القطان قال سفيان : عن مسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وقال القطان : عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ثم اتفق ابن عباس . وابن عمر على ان رسول الله ﷺ جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء باقامة واحدة ، وهذا خبر صحيح * وقول ثالث وهو الجمع بينهما باقامتين لكل صلاة إقامة دون أذان روينا عن حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد أن عمر بن الخطاب

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) سقطت من النسخة رقم (١٤) خطأ

جمع بينهما بأقامتين — يعني بمزدلفة — * ومن طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي جعفر أن علي بن أبي طالب جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بإقامة — يعني بمزدلفة — * ومن طريق حماد بن سلمة أنا عبد الكريم أنه كان مع سالم ابن عبد الله بن عمر بمزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء بأقامتين — وهو قول سفيان، والشافعي وأحمد — في أحد أقوالهم *

واحتجوا بما رويناه من طريق مالك عن موسى بن عقبة عن كريب [مولى ابن عباس] ^(١) عن أسامة بن زيد «أن رسول الله ﷺ أتى بمزدلفة فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره [في منزله] ^(٢) ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما [شيئاً] ^(٣) * ومن طريق البخاري نا عاصم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم [بن عبد الله] ^(٤) عن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال ^(٥): «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة ولم يسبح بينهما . ولا على إثر [كل] ^(٦) واحدة منهما» وهذا خبران صحيحان * وقول رابع: وهو أن الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة * رويناه من طريق سفيان الثوري عن سمالك بن حرب عن النعمان بن حميد أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان وإقامة * ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا أبو الأحوص نا أشعث بن سلم عن أبيه «أنه كان مع ابن عمر بمزدلفة فأذن وأقام أو أمر بذلك . ثم صلى المغرب ثلاث ركعات . ثم التفت الينا فقال: الصلاة فصلى العشاء ركعتين قال أشعث: وأخبرني علاج بن عمرو عن ابن عمر بهذا ^(٧) قال: فقيل لابن عمر في ذلك فقال: صليت مع رسول الله ﷺ هكذا» وبه يأخذ أبو حنيفة إلا أنه قال: فان تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى ■

وقول خامس: وهو الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح ذلك عن عمر بن الخطاب من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم عن الأسود كنت مع عمر فأتى المزدلفة فصلى المغرب والعشاء كل صلاة بأذان وإقامة *

نا حمام نا الباجي نا عبد الله بن يونس نا بق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صليت مع ابن مسعود المغرب بجمع بأذان وإقامة، ثم أتينا بعشائنا ^(٨) فتعشنا، ثم صلى بنا العشاء بأذان وإقامة ■ وبه نصا إلى أبي إسحاق السبيعي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب كان يجمع

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣٥٥ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) الزيادة من الحديث اختصره المصنف انظر ج ١ ص ٣٥٥ من متن الموطأ ورواه البخاري ج ٢ ص ٣١٧ بتغيير بعض الالفاظ ، وأبو داود ج ٢ ص ١٣٥ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٣١٨ (٥) الزيادة من صحيح البخاري (٦) الزيادة من صحيح البخاري (٧) في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٣ «مثل حديث أبي بن عمر» والحديث اختصره المصنف (٨) في النسخة رقم (١٤) «بشاء» وهو بفتح العين فيها .

بين الصلاتين بمزدلفة كل صلاة بأذان وإقامة ، وهو قول محمد بن علي بن الحسين وذكره عن أهل بيته ، وبه يقول مالك .

ولاحجة في هذا القول من خبر عن النبي ﷺ ، ولا حجة في قول عمر . وابن مسعود . وعلى في ذلك لأنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة ، واختلف عن عمر أيضا كما أوردنا فالرجوع إليه عند التنازع هو القرآن والسنة ، ولا حجة لابي حنيفة في دعواه أن إعادة الأذان للعشاء هو من أجل أن عمر وابن مسعود تعشيا بين الصلاتين لانهما لم يذكر ذلك ولا أخبرا أن أعادتهما الأذان انما هو من أجل العشاء فهي دعوى فاسدة *
 ﴿ فان قيل ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بين سائر الصلوات اذا صليت الأولى في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها فلا بد من أذان وإقامة لكل صلاة قلنا : القياس باطل ولا يجوز أن يعارض ما صح عن النبي ﷺ بقياس فاسد *

قال ابو محمد : وقد روى مثل قولنا عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء كماروينا من طريق ابن أبي شيبة عن الفضل بن دكين عن مسعر بن كدام عن عبد الكريم قال : صليت خلف سالم المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامتين فقلت نافعا فقلت له : هكذا كان يصنع عبدالله قال : نعم فقلت عطاء فقلت له فقال : قد كنت أقول لهم لا صلاة الا بإقامة ، وهو قول الشافعي من رواية أبي ثور عنه ، فهي ستة أقوال أحدها الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة وصح عن ابن عمر * ، والثاني الجمع بينهما بإقامة واحدة فقط . وصح أيضا عن ابن عمر وهو قول سفيان . وأحمد . وأبي بكر بن داود . وصح به خبر عن رسول الله ﷺ ، والثالث الجمع بينهما بإقامتين فقط . روى عن عمر . وعلى . وصح عن سالم بن عبد الله وهو أحد قولي سفيان . وأحمد . والشافعي ، وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * والرابع الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة . روى عن عمر وصح عن ابنه عبد الله وهو قول أبي حنيفة وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * والخامس الجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين صح عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء وهو أحد قولي الشافعي وبه نأخذ ، وصح بذلك خبر عن رسول الله ﷺ . والسادس الجمع بينهما بأذانين وإقامتين صح عن عمر . وابن مسعود وروى عن علي ، وعن محمد بن علي بن الحسين وأهل بيته وهو قول مالك *

فأما الأخبار في ذلك فبعضها بإقامة واحدة من طريق ابن عمر . وابن عباس ، وبعضها بإقامتين من طريق ابن عمر . وأسامة بن زيد ، وبعضها بأذان واحد وإقامة واحدة من طريق ابن عمر ، وبعضها بأذان واحد وإقامتين من طريق جابر ، فاضطربت الرواية عن ابن عمر إلا أن إحدى الروايات عنه وعن أسامة بن زيد ، وعن جابر بن عبد الله زادت

على الأخرى، وعلى رواية ابن عباس إقامة فوجب الأخذ بالزيادة، وإحدى الروايات عنه، وعن جابر تزيد على الأخرى، وعلى رواية أسامة أذانا فوجب الأخذ بالزيادة لأنها رواية قائمة بنفسها صحيحة فلا يجوز خلافها، فاذا جمعت رواية سالم. وعلاج عن ابن عمر صح منهما أذان وإقامتان كما جاء بينا في حديث جابر، وهذا هو الذي لا يجوز خلافه، ولا حاجة لمن خالف ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: لا تجزئ صلاة المغرب تلك الليلة إلا بمزدلفة ولا بد وبعد غروب الشفق ولا بد. فلما رويناه من طريق البخاري نا ابن سلام نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال: «لما أفاض رسول الله ﷺ من عرفات عدل إلى الشعب فقضى حاجته فجعلت أصب عليه ويتوضأ فقلت: يا رسول الله أتصلي؟ قال: المصلي أمامك» وذ كر باقي الحديث (١) * ومن طريق مسلم نا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر قالوا: نا اسماعيل نا يحيى بن يحيى — واللفظ له — نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد «أنه كان ردف (٢) رسول الله ﷺ من عرفات، فلما بلغ [رسول الله ﷺ] (٣) الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال، ثم جاء فصبت عليه الوضوء فوضأ وضوءاً خفيفاً، ثم قالت: الصلاة يا رسول الله فقال: الصلاة أمامك» وذكر الحديث *

قال أبو محمد: فاذا قد قصد عليه السلام ترك صلاة المغرب وأخبر بأن المصلي من أمام وإن الصلاة من أمام فالمصلي هو موضع الصلاة فقد أخبر بأن موضع الصلاة ووقت الصلاة من أمام فصح يقينا أن ما قبل ذلك الوقت وما قبل ذلك المكان ليس مصلي ولا الصلاة فيه صلاة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: لا صلاة إلا بجمع * وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا يزيد بن إبراهيم — هو التستري — نا عبد الله بن أبي مليكة قال: كان ابن الزبير يخطبنا فيقول: ألا لا صلاة إلا بجمع يرددها ثلاثاً * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد قال: لا صلاة إلا بجمع ولو إلى نصف الليل ■ وروى عن ابن عمر. وابن عباس صلاة المغرب دون جمع، ولا حاجة إلا في قول رسول الله ﷺ *

(١) هو في البخاري ج ٢ ص ٣١٦ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٢ «قال ردفت» (٣) الزيادة من صحيح مسلم.

وأما بطلان حج من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال، فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصي نا جرير ابن حازم عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن عروة بن مضر^(١) قال قال رسول الله ﷺ: «من أدرك جمعا مع الامام والناس حتى يفيضوا [منها]^(٢) فقد أدرك الحج ومن لم يدرك مع الامام والناس^(٣) فلم يدرك»؛ وبه الى أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان نا إسماعيل بن أبي خالد أخبرني عامر الشعبي أخبرني عروة ابن مضر^(٤) الطائي قال قلت^(٥): يا رسول الله أتيتك من جبل طيء أكلت مطيقي^(٦) وأتعبت نفسي، والله^(٧) ما بقي من جبل^(٨) الا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «من صلى الغداة ههنا. ثم أقام معنا، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه»^(٩)، وقال تعالى: (فاذا أنفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) فوجب الوقوف بمزدلفة — وهي المشعر الحرام — وذكر الله تعالى عندها فرض يعصى من خالفه ولا حج له لانه لم يأت بما أمر إلا أن إدراك صلاة الفجر فيها مع الامام هو الذكور المفترض ببيان رسول الله ﷺ المذكور، ومن أدرك شيئا من صلاة الامام فقد أدرك الصلاة لقول رسول الله ﷺ: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» *

قال أبو محمد: والعجب ممن يقول: ان قول رسول الله ﷺ في سائمة الابل «في كل خمس شاة» دليل على ان غير السائمة بخلاف السائمة، ومن يقول: ان قوله عليه السلام: «واذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد» دليل على ان الامام لا يقول: ربنا ولك الحمد، وان المأموم لا يقول سمع الله لمن حمده. ثم لا يرى قوله عليه السلام: «من صلى الغداة ههنا معنا وقد أتى عرفة قبل ذلك فقد تم حجه» دليلا على ان من لم يصل الغداة هنالك مع الامام لم يتم حجه، فكيف وقد غنيا [عن ذلك كله]^(١٠) بنصه عليه السلام؟ على أنه إن لم يدرك ذلك فلم يدرك الحج *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ: «الحج عرفة» قال علي: وهم أول مبطل لهذا الاحتجاج لان عندهم فرائض يبطل الحج بتركها سوى عرفة كترك الاحرام. وترك طواف الافاضة. وترك الصفا والمروة. فكيف هذا التناقض؟ وليس قوله عليه السلام «الحج

(١) الزيادة من النسائي ج ١ ص ٢٦٢، وفيه: «حتى يفيض منها» بدل «حتى يفيضوا» (٢) في النسائي «مع الناس والامام» (٣) في النسائي ج ٥ ص ٢٦٤ «قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: «الحج (٤) في النسائي رقم (١٤) «اضلكت مطيقي» وما هناما وقع في النسائي (٥) لفظ «والله» سقط من النسائي (٦) هو بالحاء المهملة المفتوحة. وسكون الباء الموحدة. ما استطل من الرمل، وقيل الجبل مادون الجبل في الارتقاء وسبق قريبا تفسيره (٧) في النسائي فيه مخالفة لبعض الالفاظ التي ذكرها المصنف انظر ج ٥ ص ٢٦٤ (٨) الزيادة من النسائي رقم (١٤) *

عرفة « بمانع من ان يكون غير عرفة الحج أيضا اذا جاء بذلك نص ، وقد قال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) . والبيت غير عرفة بلا شك ، وسوى تعالى بين الأمر بعرفة والأمر بمزدلفة في القرآن ، وقد قال تعالى : (وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر) . وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ولا يكون يوم الحج الأكبر الا وغيره يوم الحج الأصغر ، ومحال تمتنع أن يكون — هو يوم الحج الأكبر — ولا يكون فيه من فرائض الحج شيء ، ويكون فرض الحج في غيره ، فصح ان جملة فرائض الحج في يوم الحج الأكبر ، وهي الوقوف بمزدلفة الذي لا يكون في غيره ، ورمي الجمرة ، والافاضة ، وقد يكونان فيما بعده كما عرفة فيما قبله *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرني عن ابن عباس قال : « من أفاض من عرفة فلا حج له » وقد ذكرنا عن ابن الزبير أنه كان يقول في خطبته : ألا لا صلاة الا بجمع ، فاذا أبطل الصلاة الا بمزدلفة فقد جعلها من فرائض الحج * ومن طريق شعبة عن داود بن يزيد الأزدي عن أبي الضحى قال : سألت علقمة عن لم يدرك عرفات أو جمعا أو وقع بآهله يوم النحر قبل أن يزور ؟ فقال : عليه الحج * ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كان يقال : من فاته جمع أو عرفة فقد فاته الحج *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : من فاته عرفة أو جمع ، أو جامع قبل ان يزور فقد فسد حجه * ومن طريق سفيان الثوري أيضا عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي انه قال : من فاته جمع جعلها عمرة *

وعن الحسن البصري من لم يقف بجمع فلا حج له * وعن حماد بن أبي سليمان قال : من فاته الافاضة من جمع فقد فاته الحج فليحل بعمره ثم ليحج من قابل * ومن طريق شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ألا ترى انه إذا فاته عرفة لم يفته الحج وإذا فاته يوم النحر فاته الحج *

قال أبو محمد : صدق سعيد لان من فاته عرفة يوم عرفة لم يفته الحج لأنه يقف بعرفة ليلة يوم النحر ، وأما يوم النحر فانما سماه الله تعالى يوم الحج الأكبر لأن فيه فرائض ثلاثا من فرائض الحج ، وهو الوقوف بمزدلفة لا يكون جازئا الاغداة يوم النحر ، وجمرة العقبة ، وطواف الافاضة ويجوز تأخيرها ، فصح أن مزدلفة أشد فروض الحج تأكيذا وأضيحا وقتا ، وقد روى عن ابن عمر خلاف هذا *

وأما قولنا: إن النساء. والصبيان. والضعفاء بخلاف هذا. فلما رويناه من طريق مسلم نا محمد ابن أبي بكر المقدمي نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج حدثني عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق أن أسماء قالت له بمزدلفة: هل غاب القمر؟ قلت: لا فصلت ساعة ثم قالت [يا بنى] ^(١) هل غاب القمر؟ قلت: نعم قالت: ارحل [بنى] ^(٢) فارتحلنا حتى رمت الجرة ثم صلت في منزلها فقلت لها: [أى هتاه] ^(٣) لقد غلسنا قالت: كلا أى بنى إن رسول الله ^(٤) صلى الله عليه وسلم، اذن للظعن ^(٥) *

ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل فيذكرون الله تعالى ثم يدفون قبل أن يقف الإمام، ويقول [ابن عمر] ^(٦) أرخص في أولئك رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم حدثني علي بن خشرم أنا عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عطاء أن ابن شوال أخبره أنه دخل على أم حبيبة أم المؤمنين ^(٧) فأخبرته أن رسول الله ^(٨) ﷺ بعث بها من جمع بليل *

ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى عن حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن عباس يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثقل ^(٩) وفي الضعفة ^(١٠) من جمع بليل *

قال أبو محمد: كان ابن عباس حينئذ قد ناهز الاحتلام ولم يحتلم بعد، هكذا ذكر عن نفسه في الخبر الذي فيه أنه أتى منى على أتان. ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس قال: وأنا غلام قد ناهزت الاحتلام ^(١١) * فخرج هؤلاء عن وجوب حضور صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام عليهم وبقى عليهم فرض الوقوف بمزدلفة، وذكر الله تعالى هنالك ليلة النحر ولا بدّ لعموم قوله تعالى: (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) *

وأما وجوب رمي جرة العقبة. فلما رويناه من طريق أبي داود نا نصر بن علي الجهضمي نا يزيد بن زريع نا خالد — هو الحذاء — عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم، ومعناه يأذهه، وقوله بعد «لقد غلسنا» أى لقد تقدمنا على الوقت المشروع (٤) في صحيح مسلم وأن النبي، (٥) هو بضم الظاء والهمزة، باسكان العين أيضا وهن النساء الواحدة ظعينة كسفينة وسفن وأصل الظعينة اليهودية الذى تكون فيه المرأة على البعير، والله أعلم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٧) لفظ «أم المؤمنين» سقط من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٨) في صحيح مسلم «أن النبي» (٩) هو بفتح التاء المثناة والقاف المتاع ونحوه (١٠) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ «أو قال في الضعفة» (١١) هو في صحيح البخارى ج ١ ص ٤٩

قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انى أمسيت ولم ارم قال : ارم ولا حرج (١) *
ومن طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف نا مالك عن ابن شهاب عن عيسى
ابن طلحة عن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي (٢) « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقف في حجة الوداع [فجعلوا يسألونه]؟ (٣) فقال له رجل : لم أشعر فتحرت
قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج » فأمر عليه السلام برميها فوجب فرضا *
﴿فان قيل﴾ : ان في هذا الخبر انه عليه السلام قال : « اذبح ولا حرج » فأوجبوا الذبح
فرضا . قلنا : ان كان ذلك الذبح مندورا أو هديا واجبا فنعيم هو فرض ، وان كان تطوعا
فيكفى من البرهان على انه ليس بذبحه فرضا يتقن العلم بأنه تطوع لا فرض *

روينا من طريق الخدافي عن عبد الرزاق عن معمر قال : قال الزهري فيمن لم يرم
الجمرة : ان ذكر وهو بمنى رمى وإن فاتته ذلك حتى نفر فانه يحج من قابل ويحافظ على
المناسك وبه يقول داود . وأصحابنا ، ولا يجزئ الرمي الابحصى كحصى الخذف لا أصغر .
ولا أكبر . لما روينا من طريق مسلم *

نا محمد بن ربح عن الليث — هو ابن سعد — عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس
عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بحصى الخذف الذى
ترمى به الجمرة (٤) » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم — هو الدورقي — نا اسماعيل بن ابراهيم
— هو ابن عليه — نا عوف — هو ابن أبي (٥) جميلة — نا زياد بن حصين عن أبي العالية قال : قال
ابن عباس : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته : « هات
القط لى فلقطت له حصيات هى حصى الخذف فلما وضعتن فى يده قال : بأمثال هؤلاء
بأمثال هؤلاء (٦) » وإياكم والغلو فى الدين فانما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين » *

وقال مالك : أحب أ كبر من حصى الخذف ، وهذا قول فى غاية الفساد لتعريضه من
البرهان ومخالفة الأثر الثابت * روينا من طريق ابن أبي شبة نا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله . وابن الزبير قالا جميعا : مثل حصى الخذف ، ولا
مخالف لهما لا من صاحب . ولا من تابع ، وهذان الأثران يبطلان قول من قال :
يجزئ الرمي بغير الحصى *

(١) الحديث ذكره المصنف مختصرا في ج ٢ ص ١٤٩ من سنن أبي داود (٢) لفظ « ابن العاصي » غير موجود فى صحيح
البخارى ج ٣ ص ٢ (٣) الزيادة من صحيح البخارى والمصنف ذكر الحديث مختصرا (٤) الحديث ذكره المصنف مختصرا
فيه على عمل الشاهد وهو فى مسلم ج ١ ص ٣٦٣ (٥) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظ « أبى ، خطأ (٦) فى سنن النسائي ج ٥ ص ٢٦٨
بدون تكرار لفظ « بأمثال هؤلاء » .

وأما العدد فإن الناس اختلفوا. رويناه من طريق ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن سعد بن أبي وقاص قال : جلسنا فقال بعضنا : رميت بست ، وقال بعضنا : رميت بسبع فلم يعب بعضنا على بعض (١) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن يوسف أن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبره أنه سمع أبا حبة الأنصاري يفتي بأنه لا بأس بما رمى به الإنسان من عدد الحصى فجاء عبد الله بن عمرو إلى ابن عمر فأخبره فقال : صدق أبو حبة *
قال أبو محمد : أبو حبة بدرى * وروينا عن طاوس من ترك حصاة فإنه يطعم تمره أو لقيمة * وعن عطاء من فاتته الجمار يوما تصدق بدرهم ومن فاتته حتى تنقضي أيام منى فعليه دم ■

قال علي : رويناه من طريق عبد الرزاق نا معمر عن سليمان التيمي عن أبي مجلز قلت لابن عمر : نسيت أن أرمي بحصاة من حصى الجمره فقال لي ابن عمر : اذهب إلى ذلك الشيخ فسله ثم ارجع فأخبرني بما يقول قال : فسألته فقال لي : لو نسيت شيئا من صلاتي لأعدت فقال ابن عمر : أصاب ■

قال أبو محمد : هذا الشيخ — هو محمد بن الحنفية — هكذا رويناه من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه ، وروينا عن ابن عمر قال : من نسي الجمره رماها بالليل حين يذكر * وعن طاوس . وعروة بن الزبير . والنخعي . والحسن قالوا كلهم : يرمى بالليل ، ، وهو قول سفيان ؛ ولم يوجبوا في ذلك شيئا *

قال أبو محمد : إنما نهى النبي ﷺ عن رميها ما لم تطلع الشمس من يوم النحر وأباح رميها بعد ذلك وإن أمسى . وهذا يقع على الليل والعشى معا كما ذكرنا قبل : قال أبو حنيفة : عليه في كل حصاة نسيها طعام مسكين نصف صاع خنطة إلا أن يبلغ ذلك دما * وقال مالك : عليه في الحصاة الواحدة فأكثر إن نسيها دم فإن ترك سبع حصيات فعليه بدنة . فإن لم يجد فبقرة . فإن لم يجد فشاة . فإن لم يجد فصيام * وأما الشافعي فمرة قال : عليه في حصاة واحدة مد طعام ؛ وفي حصاتين مدان ؛ وفي ثلاث فصاعداً دم ، وقد روى عنه في حصاة ثلث دم . وفي الحصاتين ثلثا دم . وفي الثلاث فصاعداً دم ، وروى عنه للحصاة الواحدة فصاعداً دم ■

قال أبو محمد : وهذه الأقوال المذكورة كلها ليس شيء منها جاء به نص ، ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس ، ولا قال بشيء منها أحد نعله قبل القائل بكل قول ذكرناه عن ذكرناه عنه ■

وأما الرمي قبل طلوع الشمس فلا يجزئ أحدًا. لا امرأة. ولا رجلا، رويانا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السري نا سفيان الثوري عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عطاء عن ابن عباس « ان النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » (١) ■

ورويانا عن طائفة من التابعين لإباحة الرمي قبل طلوع الشمس، ولا حاجة في أحد مع رسول الله ﷺ * وقال سفيان: من رمى قبل طلوع الشمس أعاد الرمي بعد طلوعها * وهو قول أصحابنا *

وأما قولنا: لا يقطع التلبية الا مع آخر حصاة من جمرة العقبة. فان مالكا قال: يقطع التلبية اذا نهض الى عرفة، وذكروا في ذلك رواية عن عائشة أم المؤمنين. وابن عمر. وعن علي * واحتجوا بأن قالوا: التلبية استجابة فاذا وصل فلا معنى للتلبية * قال أبو محمد: اما الرواية عن علي فلا تصح لأنها منقطعة اليه. والصحيح عنه خلاف ذلك، وأما عن أم المؤمنين، وابن عمر فقد خالفها غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، واذا وقع التنازع فالرجوع فيه الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من القرآن والسنة * وأما قولهم: ان التلبية استجابة فدعوى لا برهان على صحتها، ولو كان ما قالوا: لو جبت التلبية عند سماع الأذان. ووجوب النهوض الى الجمعة وغيرها، وما التلبية إلا شريعة أمر الله بها لاعلة لها الا ما قال تعالى: (ليلوكم أيكم أحسن عملا)، ثم لو كانت استجابة كما قالوا: لكان لم يصل بعد الى مادعى اليه لانه قد بقيت عليه فروض من فروض الحج لا يكون واصلًا الى مادعى اليه الا بتامها كعرفة وطواف الافاضة *

رويانا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا وكيع عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس « ان النبي ﷺ لبى حتى رمى جمرة العقبة » (٢)، وصح أيضا من طريق أسامة بن زيد عن النبي ﷺ * ومن طريق مسلم نا شريح بن يونس نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن ابن يزيد أن عبد الله بن مسعود لبى حين أفاض من جمع فقبل له: عن أي هذا (٣)؟ فقال: أنسى الناس أم ضلوا؟ سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان: « ليك اللهم ليك » *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عقبة عن كريب

(١) هوفي النسائي ج ٥ ص ٢٧٢ (٢) هوفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٩٩؛ قال المنذرى: واخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي وابن ماجه (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٣ فقبل أعرابي هذا، وهو واضح بما هنا ■

مولى ابن عباس أن ميمونة أم المؤمنين لبث حين رمت الجمرة ، * وبه الى سفيان عن عامر بن شقيق سمعت أبا وائل يقول : قال ابن مسعود : لا يمكس الحاج عن التلبية حتى يرمى جمرة العقبة * ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخيتاني أنه سمع عبد الرحمن ابن الأسود بن يزيد يقول : حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلبي بعرفة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : سمعت عمر يلبي غداة المزدلفة * وعن ابن أبي شيبه نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق سمعت عكرمة يقول : أهل رسول الله ﷺ حتى رمى الجمرة . وأبو بكر ، وعمر * وعن علي بن أبي طالب أنه لبي حتى رمى جمرة العقبة ■ وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة كانت تلي بعد عرفة * وعن سفيان بن عيينة سمع سعد بن ابراهيم ^(١) يحدث الزهري عن عبد الرحمن ابن الاسود أن أباه صعد الى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له : ما يمنعك ان تهل ؟ فقد رأيت عمر في مكانك هذا يهل فأهل ابن الزبير * وعن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد يقول : تلي حتى يتقضى حرمك اذا رميت الجمرة * وعن سفيان الثوري عن عبد الله ابن الحسن عن عكرمة قال : كنت مع الحسين بن علي فلي حتى رمى جمرة العقبة *

قال أبو محمد : وكان معاوية ينهى عن ذلك * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : غدا عمر بن عبد العزيز من منى الى عرفة فسمع التكبير عاما فبعث الحرس يصيحون . أيها الناس انها التلبية * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة قال : ذكر عند ابراهيم النخعي اذا قدم الحاج أمسك عن التلبية مادام يطوف بالبيت فقال ابراهيم : لا بل يلبي قبل الطواف وفي الطواف وبعد الطواف . ولا يقطعها حتى يرمى الجمرة وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، واسحاق . وأبي سلمان *

قال أبو محمد : إلا أن أبا حنيفة . والشافعي قالوا : يقطع التلبية مع أول حصة يرميها في الجمرة وليس كذلك بل مع آخر حصة من الجمرة لأنه نص فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حكى ابن عباس . وأسامة أنه عليه السلام لبي حتى رمى جمرة العقبة ولو كان ما قاله أبو حنيفة ، والشافعي لقالا : حتى بدا رمى جمرة العقبة *

روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن ابراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يهل وهو يرمى جمرة العقبة فقالت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ فقال : وهل قضينا نسكنا بعد ؟ وهو المفهوم الظاهر من فعل كل من ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم * وقال قوم

(١) في النسخة رقم (١٦) «سعيد بن ابراهيم» وهو غلط .

منهم مالك: ان الحاج يقطع التلبية اذا طاف بالبيت. وبالصفاء، والمرورة. فاذا آتم ذلك عاودها (١) *
قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة. والشافعي: لا يقطعها وهذا هو الحق لما ذكرنا
من ان النبي ﷺ لي حتى رمى جمرة العقبة * رويانا من طريق أبي داود نا عبد الله
ابن محمد النفيلي. وعثمان بن أبي شيبة قالوا: نا حاتم بن اسماعيل نا جعفر بن محمد عن أبيه
أن جابر بن عبد الله أخبره فذكر حديث حجة النبي ﷺ » وقال: فأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالتوحيد ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك فأهل الناس بهذا الذي يهلون به [فلم يرد عليهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم شيئا منه] (٢) ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته « فصح أنه عليه
السلام لم يقطعها *

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن مسروق أنه
رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعة ثم خرج الى الصفا قال: فقلت له: يا أبا
عبد الرحمن ان ناسا ينهون عن الاهلال في هذا المكان فقال: لكني أمرت به، وذكروا بالخبر *
﴿ فان ذكروا ﴾ مارويانا من طريق ابن أبي شيبة نا صفوان بن عيسى عن
الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب (٣) عن مجاهد عن عبد الله بن سخرية عن عبد الله
ابن مسعود قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلبية حتى أتى جمرة
العقبة الا أن يخطئها بتكبير أو بتلهيل *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق عن عكرمة قال: سمعت
الحسن بن علي يابى حتى انتهى الى الجمرة وقال لي: (٤) سمعت أبي علي بن أبي طالب يهل
حتى انتهى الى الجمرة وحدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حتى انتهى إليها *
قلنا الحارث ضعيف. وأبان بن صالح ليس بالقوى، ثم لو صحا لكان خبر الفضل
ابن عباس. وأسامه بن زيد زائد على هذين الخبرين زيادة لا يحل تركها رغبة عنها
واختيارا لغيرها عاها، وليس في هذين الخبرين نهى عما في خبر ابن عباس. وأسامه *
وقال قوم: يقطع المعتمر التلبية إذا دخل الحرم، وقالت طائفة: لا يقطعها إلا حتى يرى
بيوت مكة، وقالت طائفة: حتى يدخل بيوت مكة، وقال أبو حنيفة: لا يقطعها حتى
يستلم الحجر فاذا استلمه قطعها، وقال الليث: إذا بلغ الكعبة قطع التلبية * وقال الشافعي:

(١) في النسخة رقم (١٤) وعاودها والضمير يرجع الى التلبية (٢) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٤ وهو هناك مطول
اختصره المصنف هنا (٣) هو بنوالمعجمة مضمومة وموحدين (٤) في النسخة رقم (١٦) وقال: «أني»

لا يقطعها حتى يفتح الطواف ، وقال مالك : من أحرم من الميقات قطع التلبية إذا دخل أول الحرم فإن أحرم من الجعرانة أو من التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة أو إذا دخل المسجد *
روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن مجاهد قال : قال ابن عباس : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الركن ، وكان ابن عمر يقطعها إذا رأى بيوت مكة * قال وكيع :
وحدثنا سفيان — هو الثوري — عن عبد الله بن دينار قال : قال ابن عمر : يقطع التلبية إذا دخل الحرم *

قال أبو محمد : والذي نقول به فهو ^(١) قول ابن مسعود الذي ذكرنا آفائه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة ﴿فان ذكروا﴾ ما روينا عن سعيد بن منصور ناهشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لي في عمرته حتى استلم الحجر *
ومن طريق حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ، فإذ أن أثران ضعيفان في أحدهما ابن أبي ليلى — وهو سىء الحفظ — وفي الآخر الحجاج وناهيك به ، وهو أيضا صحيفة ﴿فان قالوا﴾ : فهل عندكم اعتراض ؟
فما روينا من طريق أحمد بن شعيب عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن علية عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم بيث بذي طوى ثم يصلى به الصبح. ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك ^(٢) *
قلنا : لا معترض فيه وهو صحيح إلا أنه لا حجة لكم فيه ؛ أول ذلك أنه ليس في هذا الخبر ما تذكرون من أن ذلك كان في العمرة فهو مخالف لما اختاره أبو حنيفة ، والشافعي في الحج ولما اختاره أبو حنيفة في العمرة أيضا ، ثم نقول لمن ذهب إلى قول مالك في هذا : أن هذا خبر لا حجة لكم فيه لأنه قد يمكن أن ابن عمر إنما أشار بقوله : « أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك » إلى المبيت بذي طوى وصلاة الصبح بها فقط ، وهكذا نقول : أو يكون أشار بذلك إلى قطع التلبية كما تقولون ، فإن كان هذا خبر جابر بن عبد الله . وأسامة . وابن عباس « أن رسول الله ﷺ لزم التلبية ولم يقطعها حتى رمى جمرة العقبة » زائد على ما في خبر ابن عمر ، وزيادة العدل لا يجوز تركها لأنه ذكر علما كان عنده لم يكن عند ابن عمر ^(٣) الذي لم يذكره وبالله تعالى التوفيق ■

وأما اختيارنا الطيب بمنى قبل رمى الجمرة. فلما قد ذكرنا قبل في اختيار التطيب للأحرام من النص ، ومن قال بذلك من الصحابة ، وغيرهم رضى الله عنهم فأغنى عن أعادته *

(١) وأما قرن الخبر بالقول لشبه الوصول بالشرط في العموم (٢) لم أجده في سنن النسائي المطبوع ولعله في السنن الكبرى . وهو موجود بهذا السند بلفظه ومثله في البخاري ج ٢ ص ٢٨٣ (٣) لفظ « ابن عمر » سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ ■

وأما قولنا أن يرمى الجمرة. وبدخول وقتها يحل للمحرم بالحج أو القران كل ما كان عليه حراما من اللباس، والطيب. والتصيد في الحل. وعقد النكاح لنفسه، ولغيره حاشا. الجامع فقط فانه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت فهو قول أبي حنيفة. والشافعى. وأبى سليمان. وأصحابهم: * وقال مالك. وسفيان: اذارمى الجمرة حل له كل شىء الا النساء. والتصيد. والطيب. قال: فان تطيب فلا شىء عليه لما جاء في ذلك، وان تصيد فعليه الجزاء، وذكروا في ذلك رواية عن عمر. وابنه عبد الله أنه حل له كل شىء الا النساء والطيب، وعن سالم. وعروة مثل هذا ■

قال أبو محمد: أما ابن عمر فقد روى عنه الرجوع وقد خالف في ذلك عمر عائشة وغيرها كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال عمر: اذا رميت الجمرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شىء الا الطيب. والنساء. فقالت عائشة: انا طيبت رسول الله ﷺ. فسنة رسول الله ﷺ وأحق ان تتبع *

قال أبو محمد: هذا قول ابن عمر الذى لو اتبعوه لوفقوا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس قال: اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شىء الا النساء فقال رجل: والطيب؟ فقال ابن عباس: أما انا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك أطيب ذلك أم لا؟ * ومن طريق وكيع عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت: اذارميت الجمرة فقد حل لك كل شىء الا النساء * وعن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمعت ابن الزبير يقول: اذا رميت الجمرة فقد حل لك كل شىء ما وراء النساء، وهو قول عطاء. وطاوس. وعلقمة. وخارجة بن زيد بن ثابت *

قال أبو محمد: قال الله تعالى: (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) وقال تعالى: (فاذا حللتم فاصطادوا) وجاء النص واجماع المخالفين معنا على أن المحرم حرام عليه لباس القمص. والعمائم. والبرانس. والخفين. والسر اويل. وحلق الرأس. ووافقنا مع مجيء النص على جواز لباس كل ذلك اذا رمى ونحر؛ وصح عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى جواز تقديم الطواف. والذبح. والرمى. والحلق بعضها على بعض، فصح أن الاحرام قد بطل بدخول وقت الرمي. والحلق. والنحر. رمى أول يرم، حلق أولم يحلق، نحر أولم ينحر، طاف أولم يطف، واذا حل له الحلق الذى كان حراما فى الاحرام فلا شك أنه قد بطل الاحرام وبطل حكمه، واذا كان ذلك فقد حل حل له

الصيد الذى لم يحرم عليه الا بالاحرام وحل له بالاحلال ، وكذلك الزواج والتزويج لأن النص انما جاء بأن لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح ، فصح أن هذا حرام على المحرم ومن حل له لباس القمص . والبرانس . وحلق الرأس لغير ضرورة فهو حلال لا محرم فالنكاح . والانكاح . والخطبة حلال له اذ ليس محرما ، وأما الجماع فبخلاف هذا لأن الله تعالى قال (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) . فحرم الرفث وهو الجماع فى الحج جملة لاعلى المحرم خاصة (١) وما دام يبقى من فرائض الحج شىء فهو بعد فى الحج وان لم يكن محرما ، والوطء حرام عليه مادام فى الحج *

قال أبو محمد : ومالك يرى فى الطيب المحرم على المحرم الفدية كما يرى الجزاء على المحرم فى الصيد . ثم رأى هنا الجزاء فى الصيد ولم ير الفدية فى التطيب وهذا عجب ! فان احتجوا به بالآثر الوارد فى طيب النبي ﷺ قبل ان يطوف بالبيت قلنا لهم : لا يخلو هذا الأثر من أن يكون صحيحا ففرض عليكم أن لا تخالقوه وأنتم قد خالقتموه أو يكون غير صحيح فلا تراعوه وأوجبوا الفدية على من تطيب كما أوجبتموها على من تصيد . ولا فرق ، ثم نقول لهم : أخبرونا عن إيجابكم الجزاء على من تصيد فى الحل بعد رمى جمرة العقبة أحرم هو أم غير حرم ؟ ولا سبيل الى ثالث (فان قلتم) : هو حرم قلنا لكم : فحرموا عليه اللباس الذى يحرم على المحرمين وحرّموا عليه حلق رأسه : وان قالوا : ليس حراما قلنا : فلا جزاء عليه فى التصيد ، (فان قالوا) : قد جاء النص والاجماع بأمره بحلق رأسه ، ولباس ما يحرم على المحرمين قلنا : فهذا برهان كاف فى أنه ليس محرما . وهذا ما لا نخلص [لهم] (٢) منه ، وأيضا فانهم أوهموا أنهم تعلقوا بعمر . وابن عمر . وانما عنها المنع من التطيب لامن الصيد ، وهذا عجب جداً ! وأيضا فالقوم أصحاب قياس وهم قد أباحوا لباس القمص . والسر اويل وغير ذلك بعد رمى جمرة العقبة . وحاق الرأس . ومنعوا من الصيد . والطيب * (فان قالوا) : قسناه على الجماع قلنا : هذا قياس فاسد لأن اللباس . والحلق والطيب . والصيد عندكم خبر واحد . وحكم واحد فى أنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، وكان للجماع خبر آخر لأنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، فلو كان القياس حقا لكان قياس الطيب . والصيد على اللباس . والحق (٣) أولى من قياسه على الجماع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : — ان نهض الى مكة فظاف بالبيت سبعا لارمل فيها وسعى بين الصفا والمروة ان كان متمعا أو لم يسع ان كان قارنا وكان قد سعى بينهما فى أول دخوله فقد تم

(١) فى النسخة رقم (١٤) « فى الحج جملة على المحرم خاصة » وما هنا أنه لان المعنى والله اعلم إن هذه الاشياء المذكورة فى الآية .

الشريفة حرمت فى الحج على الحاج ما بقى عليه شىء من اعمال الحج لاعلى المحرم فقط :

(٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم (١٤) « وحلق الرأس »

وجه وقرانه . وحل له النساء — فاجماع ^(١) لاخلاف فيه مع النص في قوله تعالى : (وليطوفوا بالبيت العتيق) *

وأما قولنا — : انهم يرجعون الى منى فيقيمون بها ثلاث ليال بأيامها يرمون في كل يوم من الأيام الثلاثة الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس بسبع حصيات سبع حصيات كل جمرة يبدأ بالقصوى ؛ ثم التي تليها ، ثم جمرة العقبة التي رمى يوم النحر وقد تم حجه وعمله كله — فاجماع ^(١) لاخلاف فيه من أحد *

وأما قولنا : يقف للدعاء عند الجمرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة . فلها رويناه من طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة نا طلحة بن يحيى الأنصارى نا يونس عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضى الله عنها] ^(٢) « أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يسهل ^(٣) مستقبل القبلة فيقوم طويلا . ويدعو . ويرفع يديه . ثم يرمى الجمرة الوسطى . ثم يأخذ بذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة [فيقوم طويلا] ^(٤) ثم يدعو . ويرفع يديه . ثم يقوم طويلا . ثم يرمى جمرة العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها . ثم ينصرف . ويقول : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعلها » ^(٥) *
 وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْبَيِّنَاتِ

ومن طريق أبى داود نا على بن بحر . وعبد الله بن سعيد المعنى قالوا [جميعا] ^(٦) نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر . ثم رجع الى منى فكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة » ^(٧) *

وأما قولنا : ويأكل القارن من هديه ولا بد ويتصدق ، وكذلك من هدى التطوع فلقول الله تعالى (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا كروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وكان رسول الله ﷺ وعلى رضوان الله عليه ^(٨) قارنين ، وأكلا من هديهما وتصدقا *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «اجماع» والصحيح ما هنا لانه جواب الشرط . عن قوله . « وأما قولنا » الخ ، وقوله قبل فقد تم حجه جواب الشرط . اعني قوله « وان نهض » وهو من مقول القول تبه لذلك (٢) الزيادة من البخارى ج ٣ ص ٨ ، وفيه « عن ابن عمر » بدل « عن أبيه » (٣) فى البخارى « حتى يسهل فيقوم » ومعنى يسهل . يضم اوله وسكون ثانيه . يقصد السهل من الأرض وهو المكان اللين الذى لا ارتفاع فيه (٤) الزيادة من البخارى (٥) فى البخارى « رايت النبي صلى الله عليه وسلم » (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وهى غير موجودة فى سنن أبى داود ج ٢ ص ١٤٧ (٧) فى سنن أبى داود زيادة سقطها المصنف ، قال الحافظ المنذرى فى إسناده محمد بن اسحاق بن يسار (٨) فى النسخة رقم (١٤) « رضى الله عنه »

قال أبو محمد: وروى أثر «أن من لم يطف بالبيت يوم النحر فانه يعود محرماً كما كان حتى يطفو به» رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن وهب بن زمعة عن أبيه وأمه زينب بنت أم سلمة عن أمها عن أم سلمة أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ولا يصح لأن أبا عبيدة وإن كان مشهور الشرف والجلالة في الرياسة فليس معروفاً بنقل الحديث . ولا معروفاً بالحفظ ، ولو صح لقلنا به مسارعين الى ذلك ، وقد قال به عروة بن الزبير *

وأما قولنا : — (١) فأما المتمتع فان كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدي هدياً ولا بد ولا يجزئه أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج ، فان لم يجد هدياً ولا ما يتساع به فليصم ثلاثة أيام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة أيام اذا انقضت أيام التشريق ، فان لم يصم الثلاثة الأيام كما ذكرنا فليؤخر طواف الافاضة حتى تنقضى أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام فاذا أتمها كلها طاف طواف الافاضة في اليوم الرابع ، ثم ابتدأ بصيام السبعة الأيام فان لم يفعل حتى خرج عن عمل الحج صام السبعة الأيام فقط واستغفر الله (٢) ان كان تعمد ترك صيام الثلاثة الأيام ، ولو وجد هدياً بعد إحرامه بالحج لم يجزه وفرضه الصوم ولا بد ، فان وجده قبل أن يحرم بالحج ففرضه الهدى — فلقول (٣) الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) . وهذا نص ما قلناه والله احدث كثيرًا * وقد أجاز قوم ان يصوم الثلاثة الأيام قبل أن يحرم بالحج وهذا خطأ لانه خلاف أمر الله تعالى بأن يصومها في الحج ، وما لم يحرم المرء فليس هو في الحج فليس هو في وقت صيام الثلاثة الأيام ، وأيضاً فانه لا يجب عليه الهدى المذكور ولا الصيام المذكور الا بتمتع بالعمرة الى الحج بنص كلام الله تعالى وهو ما لم يحرم بالحج فليس هو بعد من تمتع بالعمرة الى الحج ، ولا يجزئ [أداء] (٤) فرض إلا في وقته الذي أوجبه الله تعالى فيه (٥) ، وأجاز قوم ان يصوم الثلاثة الأيام في أيام التشريق وهذا خطأ ، وقد ذكرنا البرهان على بطلان [هذا القول] (٦) في كتاب الصيام من هذا الديوان ، ونهى النبي ﷺ عن صيام أيام التشريق جملة وبه يقول الشافعي . وأبو حنيفة . وأبو سليمان وغيرهم *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن نافع

(١) اعلم ان أغلب ما يذكروا المصنف ويورد به بلفظه وما قولنا ، الخ هو غث ودر ونحوه تغيير وتبدل لا باللفظ الذي سبق ذكره في اول مسالة ٨٣ ص ١١٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) «وليستغفر الله» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ولقول الله تعالى» وهو غلط لانه جواب قوله «وما قولنا» الخ فيجب ان يقرب بالفاء (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ص ١١٧ (٥) في النسخة رقم ١٤ وفيه به زيادة «وبه» وما هنا أم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وسقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ *

عن ابن عمر قال : لا يصوم المتمتع إلا وهو محرم لا يقضى عنه الا ذلك * وروينا عن عائشة وابن عمر أيضا جواز صيام أيام التشريق للمتمتع ولا حجة مع التنازع الا فيما صح عن الله تعالى ، أو عن رسوله عليه السلام ، وروينا عن علي من طريق منقطعة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال في المتمتع يفوته الصوم في العشر : أنه يتسحر ليلة الحصة فيصوم ثلاثة أيام وسبعة اذا رجع *

قال أبو محمد : ليلة الحصة هي الليلة الرابعة عشر من ذى الحجة التالية لآخر أيام التشريق ، وروينا عن عمر . وابن عباس ان من لم يصم الثلاثة الأيام في عشر ذى الحجة لم يكن له ان يصومها بعد *

قال علي : قول الله تعالى — هو الحالكم على كل شيء — ولم يوجب تعالى صيام الثلاثة الأيام إلا في الحج فليس له ان يصومها لاقبل الحج ولا بعد الحج لأنه يكون مخالفا لأمر الله تعالى في ذلك ، ولم يوجب عز وجل صيامها ^(١) في الاحرام لكن في الحج ، وهو مالم يطف طواف الافاضة فهو في الحج بعد * وقال أبو حنيفة : إن صام الثلاثة الأيام بعد ان أحرم بالعمرة وقبل ان يطوف لها أو بعد تمامها وقبل ان يحرم بالحج اجزأه ذلك ولا يجزئه ان يصوم السبعة الأيام في عشر ذى الحجة ؛ فكان هذا تناقضا لا خفاء به وخلافا للقرآن كما ذكرنا بلا دليل ، وقال بعضهم : معنى قوله تعالى : (في الحج) أى في أشهر الحج فقلنا : هذا كذب على القرآن ، فان كان كما تزعمون فأجزوا له صيامها في أشهر الحج قبل ان يعتمر ، والا فقد تناقضتم ، وصح عن أم المؤمنين عائشة ؛ وعن ابن عمر أنه لا يصوم الثلاثة الأيام الا بعد إحرامه بالحج ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ولا يعرف لهم ^(٢) مخالف من الصحابة في ذلك ، وقال الشافعي : يصومهن بعد أيام التشريق ويفرق بين الثلاثة والسبعة ولو بيوم *

قال علي : وهذا خطأ وخلاف للقرآن كما ذكرنا ، ولا فرق بين تقديم الفرض قبل وقته وبين تأخيرها بعد وقته بغير نص * وقال عطاء : لا يجزىء هدى المتعة الا بعد الوقوف بعرفة ، وقال عمرو بن دينار : يجزىء مذ يحرم بالحج وبه نأخذ لما ذكرنا آنفا * واختلفو في معنى قوله تعالى (وسبعة اذا رجعتن) فقال قوم : إذا رجعتن الى بلادكم ، وقال آخرون : اذا رجعتن من عمل الحج وهو قول سفيان . وأبي حنيفة . وهو الصحيح لأنه لا يجوز تخصيص القرآن بلا نص ولا ضرورة موجبة لتخصيصه ، وقد ذكر تعالى صيام الثلاثة الأيام في الحج ، ثم قال عز وجل : (وسبعة اذا رجعتن) فصح أنه على ظاهره

(١) في النسخة رقم (١٦) وصيامهن ، (٢) في النسخة رقم (١٦) دلها ، وهو خطأ .

وعموه بعد رجوعه من الحج الموجب عليه ذلك الصيام وبالله تعالى التوفيق ﴿فان قيل﴾ فقد رويتم من طريق البخارى عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهرى ^(١) عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة. ويقصر ويحل ثم ليهاج بالحج ^(٢) فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» قلنا: نعم والرجوع إلى أهله يقع على وجهين، أحدهما المشى إلى بلده، والآخر الرجوع إلى أهله وإن حل له فيها ما كان له حراما بالعمل للحج، ولا يجوز تخصيص اللفظ إلا بنص أو إجماع فحمله على كل ما يقع عليه اسم رجوع هو الواجب، فان صام السبعة إذا رجع إلى أهله من تحريمها عليه فذلك جائز وإن صامها إذا رجع بالمشى فذلك جائز *

قال أبو محمد: فان لم يصم الثلاثة الأيام حتى أتم الحج فقد روي ناعن عمر بن الخطاب أنه يعود عليه الهدى وصح ذلك ^(٣) عن ابن عباس وهو قول عطاء، وطاوس، ومجاهد، والنخعي، والحكم * وروى عنه أيضا أن عليه هديين، هدى المتعة، وهديا لتأخيرته، ولم يصح عنه، وبه يأخذ أبو حنيفة وأصحابه * وقال مالك والشافعي: يصوم من بعد الحج وهذا قول روى عن علي ولم يصح عنه، وقال سعيد بن جبير: يطعم عن الثلاثة الأيام ويصوم السبعة *

قال علي: ولا حجة في أحد مع الله تعالى. ورسوله ﷺ: «وقد نص عز وجل على أن من لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع» فصح يقينا أن من لم يجد هديا. ولا ثمة أن فرضه الصوم المذكور وأنه لا هدى عليه فاذ هو كذلك ييقن وبلا خلاف من أحد فلا يجوز سقوط فرضه الواجب عليه، وإيجاب هدى قد جاء القرآن بسقوطه عنه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن. ولا سنة، ولا يجوز أيضا أن يصوم الثلاثة الأيام في غير الوقت الذى افترض الله تعالى عليه صيامها فيه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن، ولا سنة، وعمر، وابن عباس يقولان: لا يصوم بعد، وعلي يقول: لا يهدى بعد، وسعيد بن جبير يقول: لا يهدى ولا يصوم من لكن يطعم، وغيره لا يرى الاطعام، فلم يصح إيجاب صوم. أو هدى. أو اطعام بغير إجماع ولا نص بل النص مانع ^(٤) منها وغير موجب للاطعام، وقد وجدنا الله تعالى يقول: (لا يكف الله نفسا الا وسعها) وهو ليس في وسعه أن يصوم الثلاثة الأيام في وقت قد فات، فصح أنه ليس مكلفا بعد ما ليس في وسعه من ذلك؛ وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»

(١) في البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ د عن ابن شهاب وهو هو (٢) في صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ «وبالصفا والمروة ويقصر ويحل ثم ليهاج بالحج» والحديث اختصره المصنف (٣) في النسخة رقم (١٦) «و كذلك عن ابن عباس، وما هنا تم ووضح (٤) في النسخة رقم (١٦) «بل النص قد منع» وما هنا أنسب

فسقط عنه صوم الثلاثة الأيام لعجزه عن أدائها كما أمر وبق عليه صيام السبعة الأيام لأنه مستطيع عليها فعليه أن يأتي بها أبداً وتجزي عنه ، فإن مات ولم يصمها صامها عنه .
وله على ما ذكرنا في كتاب الصيام ؛ ولا تصام عنه الثلاثة الأيام لأنها ليست عليه بعد إلا أنه عاص لله تعالى أن كان تعمد ترك صيامها حتى فات وقتها فليستغفر الله عز وجل وليتب وليكثر من فعل الخير ، ولا حرج عليه أن كان تركها العذر لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : أن وجد هدياً قبل أن يتم صيام الثلاثة الأيام أو بعد أن أتمن وقبل أن يحل في أيام النحر فقد بطل صومه وعاد حكمه الى الهدى ، وإن وجد الهدى بعد انقضاء أيام النحر وقد حل أو لم يحل فصومه تام ولا هدى عليه * وقال مالك .
والشافعي : أن وجد الهدى بعد أن دخل في الصوم فقرضه الصوم [ولا هدى عليه] (١)
وإن وجد الهدى قبل أن يأخذ في الصوم عاد حكمه الى الهدى *

قال علي : كلا القولين لا دليل عليه ولا حجة في أحد مع كلام الله تعالى وإنما أوجب تعالى ما أوجب من الهدى . أو من الصوم أن لم يجد الهدى بأن يكون متمتعاً بالعمرة الى الحج فهو مالم يحرم بالحج فليس متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يجب عليه حتى الآن هدى . ولا صوم ، ولا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن المسلم ان اعتمر وهو يريد التمتع ثم لم يحج من عامه ذلك فانه لا هدى عليه ولا صوم ، فصح يقينا انه لا يجب عليه ذلك الا بدخوله في الحج فانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة الى الحج فاذا لاشك في هذا فانما حكمه حين وجب عليه ذلك الحكم بالتمتع لا قبل ذلك ولا بعد ذلك ، فإن كان في اثر حين إحرامه بالحج قادراً على هدى فقرضه الهدى بنص القرآن سواء أعسر بعد ذلك أو كان معسراً قبل ذلك ، ولا يسقط عنه ما أوجب الله تعالى عليه من الهدى بدعوى لا برهان على صحتها من قرآن ولا سنة ، وعليه أن يهدي متى وجد ، فإن كان في اثر حين إحرامه بالحج لا يقدر على هدى فقرضه الصوم بنص القرآن سواء كان قبل ذلك قادراً على هدى أو قدر عليه بعد ذلك لا يسقط عنه ما أوجب الله تعالى عليه بالقرآن بدعوى لا برهان على صحتها من قرآن ولا سنة * وقاسه الحنفيون على المطلقة التي لم تحض تعتد بالشهور فتحيض قبل إتمام عدتها فانها تنتقل الى العدة بالاقراء ، أو بالمطلقة يموت زوجها قبل تمام عدتها فتنتقل الى عدة الوفاة *

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) °

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الحج وبين الطلاق ، وإنما انتقلت التي لم تحض إلى العدة بالاقراء لأن القرآن جاء بذلك نصاً ، وبأن عدة المطلقة الاقراء إلا أن التي لم تحض أو يئست من الحيض عدتها الشهور فإذا حاضت فيقين ندرى أنها ليست من اللواتي لم يحضن ولا من اللاتي يئسن من الحيض فوجب ان تعتد بما أمرها الله تعالى ان تعتد به من الاقراء ، وإنما انتقلت المتوفى عنها زوجها الى عدة الوفاة لأنها مادامت في العدة فهي زوجة له وجميع احكام الزوجية باق عليها وترثه ويرثها ، فإذا مات زوجها لم يمسها ان تعتد أربعة أشهر وعشراً كما أمرها الله تعالى . فظهر تخليط هؤلاء القوم وجهلهم بالقياس . وخلافهم القرآن بآرائهم *

وأما قولنا : ان هذا حكم من كان أهله قاطنين في الحرم بمكة فلأن الله تعالى قال (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ، ووجدنا الناس اختلفوا * فقال أبو حنيفة : حاضرو المسجد الحرام هو من كان ساكناً في أحد المواقيت فباين ذلك الى مكة ، وهو قول روى عن عطاء ولم يصح عنه ، وصح عن مكحول * وقال الشافعي : هم من كان من مكة على أربعة برد بحيث لا يقصر الصلاة الى مكة ، وصح هذا عن عطاء * وقال مالك : هم أهل مكة وذو طوى ، وقال سفيان . وداد : هم أهل دور مكة فقط ، وصح عن نافع مولى ابن عمر ، وعن الأعرج ، وروينا عن عطاء . وطاوس أنهم أهل مكة إلا أن طاوساً قال : اذا ائتمر المكي من أحد المواقيت ثم حج من عامه ففليه ما على المتمتع . وروينا ذلك من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في حاضري المسجد الحرام قال : من كان أهله من مكة على يوم أو نحوه * وقال آخرون : هم أهل الحرم كما روينا من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : المسجد الحرام الحرم كله *

ومن طريق الحذاقي عن عبد الرزاق نا معمر ، وسفيان بن عيينة قال معمر : عن رجل عن ابن عباس ، وعن عبد الله بن طاوس عن أبيه ، وقال سفيان : عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ثم اتفق ابن عباس . وطاوس . ومجاهد في قول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قالوا كلهم : هي لمن لم يكن أهله في الحرم *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة وأصحابه ففى غاية الفساد وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : وجدنا من كان من أهل مادون المواقيت لا يجوز لهم اذا أرادوا الحج أو العمرة ان يتجاوزوا المواقيت إلا الحرمين ، وليس لهم ان يحرموا قبلها فصح ان للمواقيت حكماً غير حكم ما قبلها *

قال علي : وهذا الاحتجاج في غاية الغثاثة ويقال لهم : [نعم] ^(١) فكان ماذا ؟ ومن أين وجب من هذا ان يكون أهل المواقيت فما وراءها الى مكة هم حاضرو المسجد الحرام ؟ وهل هذا التخليط إلا كمن قال : وجدنا كل من كان في أرض الاسلام ليس له ان يطلق سيفه — فيمن لقي — وغارته ؟ وجدنا من كان في دار الحرب له ان يطلق سيفه وغارته ، فصح ان لأهل [دار] ^(٢) الاسلام حكما غير حكم غيرها فوجب من ذلك ان يكون جميع أهل دار الاسلام حاضرو المسجد الحرام ، ثم يقال لهم : ان الحاضر عندكم يتم الصلاة والمسافر يقصرها فاذا كان أهل ذى الحليفة . والجحفة حاضري المسجد الحرام — وهم عندكم يقصرون إلى مكة ويفطرون — فكيف يكون الحاضر يقصر ويفطر ؟ * والعجب كله ان جعل من كان في ذى الحليفة ساكنا من حاضري المسجد الحرام وبينهم وبين مكة نحو مائتي ميل ؛ وجعل من كان ساكنا خلف يلملم ليس من حاضري المسجد الحرام وليس بينه وبينها إلا ثلاثة وثلاثون ميلا فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ وانا لله وانا اليه راجعون اذ صارت الشرائع في دين الله تعالى تشرع بمثل هذا الرأي * وأما قول مالك : فتخصيصه ذا طوى قول لادليل عليه ولا نعلم هذا القول عن أحد قبل مالك ■

وأما قول الشافعي : فانه بنى قوله ههنا على قوله فيما تقصر فيه الصلاة ، وقوله هنالك خطأ فبنى الخطأ على الخطأ ، ويقال لهم : أنتم تقولون : لا يجوز التيمم للحاضر المقيم أصلا ويجوز لمن كان على ميل ونحوه من منزله ؛ فهلا جعلتم حاضري المسجد الحرام قياسا على من يجوز له التيمم ؟ وهذا مالا انفكاك منه ، وهذا ما خالف فيه الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون صاحبنا لا يعرف له مخالف من الصحابة وهم يشنعون بهذا * وأما قول سفيان . ودادود : فوهم منها لأن الله تعالى لم يقل . حاضري مكة وانما قال تعالى : (حاضري المسجد الحرام) فسقطت مراعاة مكة ههنا وصح ان المراعى ههنا انما هو المسجد الحرام فقط ، فاذا ذلك كذلك فواجب ان نطلب مراد الله تعالى بقوله (حاضري المسجد الحرام) لنعرف من ألزمه الله تعالى الهدى أو الصوم ان تمتع بمن لم يلزمه الله تعالى ذلك فظفرنا فوجدنا لفظة المسجد الحرام لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه ^(٣) لارابع لها : اما ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط ، أو ما أحاطت به جدران المسجد فقط ، أم أراد الحرم كله لأنه لا يقع اسم مسجد حرام الا على هذه الوجوه فقط ، فبطل ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط لأنه لو كان ذلك لكان لا يسقط الهدى الا عن أهلها في

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) ومن أحد ثلاثة أوجه ، ■

الكعبة وهذا معدوم وغير موجود ، وبطل أن يكون عز وجل أراد ما أحاطت به جدران المسجد الحرام فقط لأن المسجد الحرام قد زيد فيه مرة بعد مرة فكان يكون هذا الحكم ينتقل ولا يثبت ، وأيضا فكان لا يكون هذا الحكم إلا لمن أهله في المسجد الحرام ، وهذا معدوم غير موجود ، فاذا بطل هذان الوجهان فقد صح الثالث اذ لم يبق غيره ، وأيضا فانه اذا كان اسم المسجد الحرام يقع على الحرم كله فغير جائز ان يخص بهذا الحكم بعض ما يقع عليه هذا الاسم دون سائر ما يقع عليه بلا برهان ؛ وأيضا فان الله تعالى قد بين علينا فقال : (يريد الله ليبين لكم) فلو أراد الله تعالى بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض لما أهمل ذلك وليينه ، أو لكان الله تعالى معتنا لنا غير مبين علينا ما ألزمتنا ^(١) ، ومعاذ الله من أن يظن هذا مسلم ، فصح إذ لم يبين الله تعالى انه اراد بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض فلا شك في انه تعالى أراد كل ما يقع عليه اسم المسجد الحرام ، وأيضا فان الله تعالى يقول : (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) فلم يختلفوا في أنه تعالى أراد الحرم كله ، فلا يجوز تخصيص ذلك بالدعوى ، وصح عن رسول الله ﷺ من طريق أبي هريرة . وجابر . وحذيفة « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » ^(٢) ، فصح أن الحرم مسجد لأنه من الأرض فهو كله مسجد حرام فهو المسجد الحرام بلا شك ، والحاضرون هم القاطنون غير الخارجين ، فصح أن من كان أهله حاضرى المسجد الحرام هم من كان أهله قاطنين في الحرم *
﴿فان قيل﴾ : فان من سكن خارجا منه بقربه هم حاضروه قلنا : هذا خطأ ، وبرهان فساد هذا القول اننا نسألكم عن تحديد ذلك القرب الذى يكون من هو فيه حاضرا بما يكون من هو فيه غير حاضر ، وهذا لاسيل إلى تفصيله الا بدعوى كاذبة لأن الأرض كلها خط بعد خط إلى متقطعها ■

وروينا من طريق مسلم نا على بن حجر نا على بن مسهر عن الأعمش عن ابراهيم ابن يزيد التيمي ان أباة قال له : سمعت أباذر يقول : سألت رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع فى الأرض فقال : « المسجد الحرام » ^(٣) *

قال أبو محمد : فصح انه الحرم كله ييقن لاشك فيه لان الكعبة لم تبن في ذلك الوقت وانما بناها ابراهيم . واسماعيل عليهما السلام ، قال عز وجل : (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) ولم يبن المسجد حول الكعبة الا بعد ذلك بدهر طويل ، ولا خلاف

(١) فى النسخة رقم (١٤) « ما لزمنا » (٢) هذا قطعة من حديث رواه البخارى ومسلم حذف المصنف اوله وآخره واثبت

بمحل الشاهد منه (٣) الحديث اختصره المصنف انظر صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٦

بين أحد من الأمة في أنه لو زيد في المسجد أبدا حتى يعم به جميع الحرم يسمى مسجدا حراما ،
وانه لو زيد فيه من الحل لم يسم ما زيد فيه مسجدا حراما فارتفع كل اشكال والله الحمد كثيرا (١) .

مسائل من هذا الباب

٨٣٦ — مسألة — من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين
فلا هدى عليه ولا صوم لأن أهله حاضرو المسجد الحرام فمن حج بأهله فتمتع . فان أقام
أكثر من أربعة أيام بأهله بمكة فأهله حاضرو المسجد الحرام وان لم يقم بها الا
أربعة أيام فأقل (٢) فليس أهله حاضري المسجد الحرام فعليه الهدى أو الصوم ، وقد حج
مع رسول الله ﷺ أهله وجماعة من أصحابه رضى الله عنهم بأهلهم فوجب على من
تمتع منهم الهدى أو الصوم . فصح ان من هذه صفته فليس أهله حاضري المسجد الحرام ،
وانما أقام [رسول الله] (٣) عليه السلام بمكة أربعاً في حجة الوداع ، ثم رجعنا عن هذا
القول (٤) إلى انه ان أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فأقل فليس من أهله حاضرو المسجد
الحرام ، فان بقى أكثر من عشرين يوماً مذيذخل مكة إلى أن يهل بالحج فهو من أهله
حاضرو المسجد الحرام لان رسول الله ﷺ أقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة ،
وان كان مكياً لا أهل له أصلاً أوله أهل في غير الحرم فتمتع فعليه الهدى أو الصوم لانه
ليس من أهله حاضرو المسجد الحرام ، والأهل هم العيال خاصة ههنا لأن كل من حج مع
رسول الله ﷺ من قريش فان أهلهم كانوا بمكة — يعني أقاربهم — فلم يسقط هذا عنهم
حكم الهدى أو الصوم الذي على المتمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان الهدى الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الابل . أو من
البقر ، أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم ، أو كان
فيهم من يريد نصيبه لحماً للأكل أو البيع أو لنذر أو لتطوع فلقول الله تعالى (فمن تمتع
بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) واسم الهدى يقع على الشاة . والبقرة . والبدنة *
وروينا عن ابن مسعود انه كان يميز في ذلك الشاة . وعن ابن عباس مثل ذلك ،
واختلف فيه عن أم المؤمنين [عائشة] (٥) فروى عنها مثل قول ابن عباس ، وروى عنها
أيضاً . وعن ابن عمر انه لا يجزئ في ذلك شاة وانما في ذلك الناقة أو البقرة كما روينا
عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي اسحاق — هو السبيعي — عن وبرة

(١) إلى هنا تم الجزء الثاني من كتاب المحلى للإمام العلامة أبي محمد المشهور بابن حزم من النسخة الموجودة في دار الكتب المصرية
رقم (١٤) من ترجمة ٦ مجلدات ، نسأل الله الا كمال (٢) في النسخة رقم (١٤) . وان لم يقم بها الا أربعة أيام فصاعداً والصحيح
ما هنا (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) سقط لفظه القول من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ابن عبد الرحمن قال : قال لى ابن عمر : صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت الى أهلك أحب الى من شاة * ومن طريق حماد بن زيد عن غيلان بن جرير قال : سمعت ابن عمر يسأل عن هدى المتعة - وهم يذكرون الشاة - فقال ابن عمر : شاة شاة ورفع بها صوته لا بل بقرة ، أو ناقة * وعن عروة بن الزبير مثل قول ابن عمر ، وروينا عن طاوس الترتيب . وروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - نا هشام بن يوسف أنا ابن جريج قال : سمعت ابن طاوس يزعم عن أبيه انه كان يقول : بقدر يسار الرجل ان استيسر جزور فجزور ، وان استيسر بقرة فقرة وان لم يستيسر الا شاة فشاة قال : وكان أبي يفرق بين ما استيسر ويسر قال : فان استيسر على قدر يساره وتيسر ماشاء *

قال أبو محمد : وروينا من طريق البخارى نا اسحاق بن منصور انا النضر بن شميل انا لشعبة نا أبو جرة (١) - هو نصر بن عمران الضبعي - قال : سألت ابن عباس [رضى الله عنها] (٢) عن المتعة ؟ فأمرني بها وسألته عن الهدى ؟ فقال : فيها جزور. أو بقرة. أو شاة. أو شرك في دم ، وهكذا رويناه في تفسير هدى المتعة أيضا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أبي جمرة عن ابن عباس ، وبهذا نأخذ *

فأما اجازة الشاة في ذلك فهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي : ، وأما الشرك في الدم فيه يقول أبو حنيفة . والشافعي . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان الا ان أبا حنيفة قال : لا يجوز الشرك في الدم الا بأن يكونوا كلهم يريدونه للهدى وان اختلفت أسبابهم ، وقال صاحبه زفر بن الهذيل : لا يجوز الا بأن تكون (٣) أسبابهم واحدة مثل أن يكونوا كلهم متمتعين ، أو كلهم مفتدين ونحو هذا * وقال الشافعي . وأبو سليمان : كما قلنا إلا أنهم [كلهم] (٤) قالوا : لا يجوز ان يشرك فيه أكثر من سبعة *

فأما قول مالك : فانهم احتجوا برواية رويناهما من طريق أبي العالية . وسعيد بن جبيرة . وابن سيرين كلهم عن ابن عمر قال أبو العالية : سمعت ابن عمر يقول : يقولون : البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة ما أعلم النفس تجزى إلا عن النفس * وقال سعيد بن جبيرة عنه أنه قال : ما كنت أشعر (٥) ان النفس تجزى إلا عن النفس * وقال ابن سيرين عنه

(١) في النسخ كلها أبو حمزة ، بالحاء المهملة وبالزاي وهو غلط صححناه من فتح الباري ج ٣ ص ٤٦ ، وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٣١ (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٧ ، والحديث اختصره المؤلف (٣) في النسخة رقم (١٤) ، الا ان تكون (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) ، ما كنت أشك ، وما هنا موافق لقوله بده لا أعلمه

انه قال : لأعلم (١) وما يراق عن أكثر من انسان واحد وهو رأى ابن سيرين ، وكره ذلك الحكم . وحماد بن أبي سليمان ، ما نعلم لهم شبهة غير هذا ، وهذا لا حجة فيه لأن ابن عمر قد رجع عن هذا الى إجازة الاشتراك ، وإنما اخبر ههنا بأنه لم يعلم بذلك ولا شعر به ، وليس من لم يعلم حجة على من علم *

حدثنا يوسف بن عبد الله النمري نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي نا اسحاق بن أحمد نا أحمد بن عمرو بن موسى العقيلي نا محمد بن عيسى الهاشمي نا عمرو بن علي نا وكيع بن الجراح نا عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : الجزور والبقرة عن سبعة *

قال أبو محمد : إجازته عن ذلك (٢) دليل بين على أنه علم بالسنة في ذلك بعد ان لم يكن عليها ، وقد جاء هذا نصا عنه كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن نمير نا مجالد عن الشعبي قال : قلت لابن عمر : البقرة . والبعير تجزى عن سبعة فقال : وكيف ؟ ألبا سبعة أنفس ؟ فقلت له (٣) : ان أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفتوني فقال : القوم نعم : قد قاله رسول الله ﷺ . وأبو بكر . وعمر فقال ابن عمر : ما شعرت ، فبطل تعلقم بابن عمر ، ولم يمنع من ذلك حماد . والحكم لكن كرهاه فقط ، فصح أنها يجزى ان لذلك ، وإنما هو عن ابن سيرين رأى لآعن أثر فبطل ان يكون لهذا القول متعلق أصلا . وقد ذكرنا عن ابن عمر أننا رأى الصوم في التمتع ولم يجز الشاة في ذلك ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر سئل عن يهدي جملا ؟ فقال : ما رأيت أحدا فعل ذلك *

قال علي : من الباطل الفاحش ان يكون ابن عمر ، أو غيره حجة في مكان غير حجة في [مكان] (٤) آخر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : كان أصحاب محمد ﷺ يقولون : البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة . وعن قتادة عن أنس كان أصحاب محمد ﷺ يشركون السبعة في البدنة من الابل * وعن سفيان الثوري عن مسلم القرطبي عن حبة العرفي عن علي بن أبي طالب قال : البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . وعن سفيان الثوري عن زهير بن أبي ثابت عن سليمان بن زافر العبسي (٥) قال : أنا وأمي أخذنا مع حذيفة بن اليمان من بقرة عن سبعة في الأضحية . وعن سفيان الثوري عن أبي حصين عن خالد بن سعد عن أبي مسعود البدرى قال : تنحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان بن يسار

(١) في النسخة رقم (١٦) وما علم ، (٢) في النسخة رقم (١٤) وإجازته لذلك ، (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظه له منها .

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) وفي نسخة القيسى ، لم اجد ههنا

عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة . والجزور عن سبعة * وبه الى ابن أبي شيبة عن ابن فضال عن مسلم عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال : البقرة والجزور عن سبعة * وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال : الجزور . والبقرة عن سبعة * وصح القول بذلك أيضا عن عطاء . وطاوس . وسليمان التيمي . وأبي عثمان النهدي . والحسن البصري . وقاتدة . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعمر بن دينار وغيرهم *

والحجة لهذا القول ما روينا من طريق مالك عن أبي الزبير [المكي] (١) عن جابر ابن عبد الله [انه] (٢) قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد نا أبي — هو محمد ابن علي بن الحسين — نا جابر بن عبد الله فذكر حجة النبي ﷺ وفيها «فنحر عليه السلام ثلاثا وستين فأعطى عليا فنحر ما غير وأشركه في هديه» *

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أبو داود — هو الطيالسي — نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ نحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة» *

قال أبو محمد : فصح هذا عن النبي ﷺ وهو اجماع من الصحابة كما أوردنا * وأما قول من لم يحز ذلك إلا عن سبعة فانه تعلق بما ذكرنا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم ، فأما الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم فقد اختلفوا *

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق [بن ابراهيم] — هو ابن راهويه (٣) — أنا الفضل بن موسى نا الحسين بن واقد عن علباء بن أحر عن عكرمة عن ابن عباس قال : «كنا مع رسول الله ﷺ فحضر النحر فنحرنا البعير عن عشرة (٤)» * ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا معمر نا قتادة قال : قال سعيد بن المسيب : البدنة عن عشرة *

فهذا اختلاف من الصحابة والتابعين على اننا اذا تأملنا فعل الصحابة رضي الله عنهم وقولهم في ذلك فانما (٥) هو أن البقرة عن سبعة . والبدنة عن سبعة ، وهذا قول صحيح وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ، وكذلك الأثر عن رسول الله ﷺ أيضا انما فيه أنه عليه السلام «نحر البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة» وهذا حق ودين وليس فيه منع من نحرهما عن أكثر من سبعة ، أو عن أقل من سبعة ، وكذلك ما روينا من

(١) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٣٧ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) في سنن النسائي واخبرنا محمد بن عبد العزيز قال : حدثنا الفضل ، الخ بدلنا اسحاق بن ابراهيم ، والزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسائي ج ٧ ص ٢٢٢ «فحضر النحر فاشتر كنا في البعير عن عشرة والبقرة عن سبعة» (٥) في النسخة رقم (١٦) «انما»

طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : «البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة» (١) فنعلم قال : الحق وقوله الحق ، وليس في هذا منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ان جاء برهان بذلك وإلا فلا تجوز الزيادة على ذلك بالدعوى *

فنظرنا [في ذلك] (٢) فوجدنا مارويناه من طريق أبي داود السجستاني نا عمرو بن عثمان . ومحمد بن مهران الرازي قالاً [جميعاً] (٣) : نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «ان رسول الله ﷺ ذبح عن اعتمر من أزواجه (٤) بقرة بينهن» *

ومن طريق البخاري نا عثمان — هو ابن أبي شيبة — نا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضي الله عنها] (٥) « قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا تطوّفنا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى ان يحل لخل من لم يكن ساق الهدى ونساؤه لم يسقن فأحللن » *

قال أبو محمد : كن رضوان الله عليهن تسعاً خرجت منهن عائشة لأنها لم تحل لكنها أردفت حجاباً على عمرتها كما جاء في أثر آخر فبقي ثمان لم يسقن الهدى فأحللن كما تسمع ونحر عليه السلام عنهن كلهن بقرة واحدة فمذا عن أكثر من سبعة ، فان قيل : قد روى أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : هذا لفظ روينا من طريق عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فذكرت حديثاً وفيه فأتينا باجم فقلت : ما هذا ؟ قالوا : أهدى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر * وقد روينا هذا الخبر نفسه عن هوأحفظ وأضبط من ابن الماجشون عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فبين ما أجمله ابن الماجشون ■ وروينا من طريق البخاري عن مسدد عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فذكرت الحديث « وفيه قالت : فلما كنا بمنى أتيت باجم بقر فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر » (٥) فبين سفيان في هذا

(١) عوف بن أبي داود ج ٣ ص ٥٦ والجزور - بفتح الجيم - البعير ذكرنا كانا وأثنى (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

(٣) الزيادة قايمت موجودة في سنن أبي داود ج ٣ ص ٧٩ (٤) في سنن أبي داود من نسائه ، قال الحافظ المنذرى : واخرجه النسائي وابن ماجه (٥) الزيادة من البخاري ج ٢ ص ٢٧٩ والمصنف اختصر الحديث واقتصر على عمل الشاهد منه

(٦) هو في البخاري ج ٧ ص ١٨١

الخبر - وهو الذى رواه عبد العزيز بن الماجشون نفسه - ان تلك البقر كانت أضاحى، والأضاحى غير الهدى الواجب فى التمتع بالعمرة الى الحج بلا شك *
ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم نا محمد بن بكر انا ابن جريج انا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي ﷺ « فأمرنا رسول الله ﷺ اذا أحللتنا ان نهدي ونجمع النفر منا فى الفدية (١) وذلك حين أمرهم ان يحلوا فى هديهم من حجهم » (٢) *

قال أبو محمد: هذا سند لا نظير له، ويان لا إشكال فيه، والبقر يقع على العشرة وأقل وأكثر فظفرنا فى الآية فوجدنا الله تعالى أيضا يقول: (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) . ومن للتبعيض فجاز الاشتراك فى الهدى بظاهر الآية *

﴿فان قيل﴾: فمن أين اقتصرتم على العشرة فقط؟ قلنا: لوجين، أحدهما أنه لم يقل أحد: بأنه يجوز أن يشترك فى هدى فرض أكثر من عشرة؟ والثانى ما روينا عن طريق البخارى نا مسدد نا أبو الأحوص ناسعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده رافع بن خديج قد ذكر حديث حنين « وفيه أنه عليه السلام قسم بينهم وعدل بغيرا بعشر شياه » (٣) *

قال على: قد صح إجماع المخالفين لنا مع ظاهر الآية بان شاة تجزىء فى الهدى الواجب فى التمتع . والاحصار . والتطوع ، وقد عدل رسول الله ﷺ بعشر شياه بغير فصح ان الشاة بازاء عشر البعير جملة ، وان البقرة كالبعير فى جواز الاشتراك فيها فى الهدى الواجب فيما ذكرنا، فصح ان البعير والبقرة يجزئان عما يجزىء عنه عشر شياه؛ وعشر شياه تجزىء عن عشرة ، فالبعير . والبقرة يجزىء كل واحد منهما عن عشرة، وهو قول ابن عباس . وسعيد بن المسيب . واسحاق بن راهويه وبه نقول لما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق ■

وأما من منع من اختلاف اغراض المشتركين فى الهدى فانهم احتجوا بأن قالوا: إذا كان فيهم من يريد نصيبه للبيع، أو للأكل لالهدى فلم تحصل البدنة ولا البقرة مذكاة للهدى المقصود به الى الله عز وجل * وحجة زفر أنه لم يحصل الهدى المذكور اذا اشترك (٤) فيه المحصر . والمتمتع . والمتطوع . والقارن فلم يحصل مذكى لما قصده به كل واحد منهم، والذكاة لا تتبع بعض *

(١) فى النسخة رقم (١٦)، فى الهدية، وهما بمعنى (٢) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ اختصره المصنف وذكرة بمعناه (٣) هو فى صحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٨ مطولا اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه (٤) فى النسخة رقم (١٦) والمذكور المشترك به

قال أبو محمد: وهذا لا يحل^(١) الاحتجاج به لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ كما أوردنا أنه أمر أن يجتمع النفر منهم في الهدى^(٢) وأنه قال عليه السلام: «البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة» فعم عليه السلام ولم يخص من اتفقت أغراضهم من اختلفت، وإنما أمرنا في الهدى بالتذكية وبالنية عما يقصده المرء. وقد قال عليه السلام «ولكل امرئ ما نوى» فحصلت البدنة. والبقرة مذكاة اذ ذكيت كما أمر الله تعالى بأمر مالها. وسمى الله تعالى عليها، ثم لكل واحد منهم في حصته منها نية قال عز وجل: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) فأحكام جماتها أنها مذكاة، وحكم كل جزء منها ما نواه فيه مالها، ولا فرق حيثن بين أجزاء سبعة من البقرة أو البعير وبين سبع شياه^(٣)؛ ولا يختلفون في أنهم وإن كانت أغراضهم متفقة وكان سببهم كلهم واحدا فإن لكل واحد حكمه وإنه قد يمكن أن يقبل الله تعالى من بعضهم ولا يقبل من بعضهم، ولا يقدح ذلك في حصة المتقبل منه، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: لا يجوز أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج وإن له أن يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ولا يجوز أن يهديه وينحره إلا بمنى أو بمكة فلأن الله تعالى قال: (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) فأنما أوجبه تعالى على من تمتع بالعمرة إلى الحج لا على من لم يمتنع بالعمرة إلى الحج [بلا شك]^(٤)، فهو مالم يحرم بالحج فلم يمتنع بعد بالعمرة إلى الحج واذ لم يمتنع بعد بالعمرة إلى الحج فالهدى غير واجب عليه، ولا يجزئ غير واجب عن واجب إلا بنص وارد في ذلك، ولا خلاف بين أحد في أنه إن بدا له فلم يحج من عامه ذلك فإنه لا هدى عليه فصح أنه ليس [عليه]^(٥) هدى بعد، وإذا لم يكن عليه فلا يجوز له ماله عليه عما يكون عليه بعد ذلك، وهو قول الشافعي. وأبي سليمان: وأما ذبحه ونحره بعد ذلك فلأن هذا الهدى قد بين الله تعالى لنا أول وقت وجوبه ولم يحد آخر وقت وجوبه بحد، وما كان هكذا فهو دين باق أبدا حتى يؤدى، والأمر به ثابت حتى يؤدى، ومن خصه بوقت محدود فقد قال على الله تعالى: مالم يقله عز وجل، وهذا عظيم جدا. وقال أبو حنيفة. ومالك: لا يجزئ هديه قبل يوم النحر وهذا قول لا دليل على صحته بل هو دعوى بلا برهان، وما كان هكذا فهو ساقط، والعجب من تجويز أبي حنيفة تقديم الزكاة واجازة أصحابه لمن نذر صيام يوم الخميس فصام يوم الأربعاء قبله أجره ثم لا يجيزون هدى المتعة قبل يوم النحر *

(١) في النسخة رقم (١٦)، وهذا لا يصح، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ان يجمع النفر منهم في الهدى»، (٣) في النسخة

رقم (١٦) «او سبع شياه، بحذف بين و بلفظ او» (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

وأما قولنا : انه لا يجزئ الا بمكة أو منى فان قوما قالوا : (١) يجزئ في كل بلد لان الله تعالى لم يحدد موضع أدائه فهو جائز في كل موضع ، ولو أراد الله تعالى قصره على مكان دون مكان لبيته كما بين ذلك في جزاء الصيد بقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) ولم يقل : في هدى المتعة ولا في هدى المحصر (وما كان ربك نسيا) ، (فان قيل) : نقيس الهدى على الهدى في ذلك قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه ان صحتم قياسكم هدى المتعة على هدى جزاء الصيد لم يمكن أن تقيسوه عليه في تعويض الاطعام من الهدى والصيام في هدى المتعة وأنتم لا تقولون : هذا ، فظهر فساد قياسكم وتناقضه . قال أبو محمد : لكن الحجة في ذلك ان الله تعالى قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع الى أجل مسمى) ثم محلها الى البيت العتيق (وقال تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) فجاء النص بان شعائر الله تعالى محلها الى البيت العتيق ، وان البدن من شعائر الله تعالى ، فصح يقينا ان محلها الى البيت العتيق ، ولا خلاف بين أحد في أن حكم الهدى كله حكم البدن *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه ان جابر بن عبد الله حدثه ان رسول الله ﷺ قال : قد نحررت هنا ومنى كلها منحر» (٢) * نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبيد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا معاذ بن المثنى نا مسدد نا حفص ابن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ قال عند المنحر (٣) : هذا المنحر وجاج مكة كلها منحر» (٤) ، وقال عليه السلام في منى « هذا المنحر وجاج منى كلها منحر» فصح أنه حيثما نحر البدن والاهداء من جاج مكة ومنى وهو الحرم كله فقد أصاب الناحر ، وأنه لا يجوز نحر البدن والهدى في غير الحرم الا ما خصه النص من هدى المحصر . وهدى التطوع اذا عطب قبل بلوغه مكة (٥) * وروينا عن طاوس ، وعطاء قالا : كل ما كان من هدى فهو بمكة والصيام والاطعام حيث شئت * وعن مجاهد انحر حيث شئت *

وأما قولنا : ومن كان أهله ساكنين في الحرم فلا يلزمه في تمتعه هدى ولا صوم وهو محسن في تمتعه * وقال قوم : هو مسيء في تمتعه *

قال أبو محمد : (٦) قال الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم

(١) في النسخة رقم (١٤) وقد قال قوم : (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٣) في النسخة رقم (١٦) وعند المسجد (٤) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٥) في النسخة رقم (١٦) وقبل دخوله مكة ، (٦) جواب قوله ، وأما قولنا ، الخ قوله قال أبو محمد الخ

يجد فصيham ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام *

قال علي : فقال المخالفون : لو ان الله تعالى أراد ما قلتم لقال : ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، فصح أن المتعة إنما هي لغير أهل مكة *

قال أبو محمد : ليس كما قالوا : لأن الهدى أو الصوم الذي أوجبه الله تعالى في التمتع إنما هو نسك زائد وفضيلة وليس جبراً لنقص كما ظن من لا يحقق ، فهو لهم لا عليهم ^(١) * برهان صحة ذلك قول رسول الله ﷺ : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ولا حلت » ^(٢) أو كما قال عليه السلام ، فأخبر عليه السلام بفضل المتعة وأنها أفضل أعمال الحج ، وأسقط الله عز وجل الهدى عن أهل مكة والصوم فيها لما هو أعلم به ، وظاهره الرفق بهم لأنه لا شك في أن الله تعالى لو كفهم ذلك لكان حرجاً عليهم لسهولة العمرة عليهم ولا مكانها لهم كل يوم بخلاف أهل الآفاق ، وقال الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ويبطال قول المخالف أن الآية لو كانت كما ظن لحرمت العمرة في أشهر الحج على أهل مكة والحرم ، وهذا خلاف ما جاءت به السنة من الحظ على العمرة وأنها كفارة لما بينها ، فدخل في ذلك أهل مكة وغيرهم *

روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : ليس على أهل مكة هدى [في] ^(٣) المتعة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم . ووکیع ، قال هشيم : نا المغيرة بن مقسم . ويونس بن عبيد قال المغيرة : عن النخعي ، وقال يونس : عن الحسن ، وقال وكيع : عن الحسن بن حي عن ليث عن عطاء . وطاوس . ومجاهد ، ثم اتفق عطاء . وطاوس . ومجاهد . والحسن . والنخعي . قالوا كلهم : ليس على المكي هدى في المتعة ■

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن ابن جريج . ومعر قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمر . عن الزهري ، ثم اتفق الزهري ، وعطاء قال جميعاً في المكي يمر بالمقات فيعتمر منه : إنه ليس بمتع وبهذا نقول ■ وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : اذا خرج المكي الى المقات فتمتع منه فعليه الهدى ■ قال أبو محمد : لا شيء عليه لأن أهله حاضرو المسجد الحرام ، وزعم المالكيون أن الهدى إنما جعل على المتمتع لاسقاطه سفر الحج الى مكة *

(١) يعني هدى المتمتعين لهم لا عليهم (٢) تقدم الحديث غير مرة (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

قال على : وهذا باطل بحت ، والعجب من تسهيلهم على أنفسهم مثل هذا القول الفاسد الذى يفتضحون به ^(١) من قرب ، ويقال لهم : هذه العلة نفسها موجودة فيمن اعتمر في آخر يوم ^(٢) من رمضان ، ثم أقام بمكة حتى حج فقد أسقط أحد السفرين وأتم لا ترون عليه هديا ولا صوما ، ثم يقولون فيمن اعتمر في أشهر الحج ثم خرج إلى مارواء أبعد المواقيت فأهل بالحج منه ، وهو من أهل مصر أو الشام أو العراق : ^(٣) أنه لا هدى عليه ولا صوم ولم يسقط أحد السفرين ، ويقولون فيمن كان من أهل هذه البلاد فرج لحاجته لا يريد حجا وكانت حاجته بعسفان أو يطن فلما صار بها بدا له في الحج والعمرة فحج بعد أن اعتمر في غير أشهر الحج . فلا هدى عليه وهو قد أسقط السفرين إلى الحج وإلى العمرة أيضا ، ولعمري ما ينبغي لمن له دين أو عقل أن يطلق عن الله تعالى ما لا علم له به ، والله تعالى تتأيد *

وأما قولنا : — والمتمتع الذى يجب عليه الصوم أو الهدى هو من ابتداء عمرته بأن يحرم لها في أحد أشهر الحج لأقبل ذلك أصلا ويتم عمرته ثم يحج من عامه سواء رجع فيما بين ذلك إلى الميقات أو إلى منزله أو إلى أفق أبعد من منزله أو مثله أو أقرب منه أو أقام بمكة ، اعتمر فيما بين ذلك عمرا كثيرة أو لم يعتمر ، فإن أحرم بالعمرة قبل هلال شوال فليس يتمتع ولا هدى عليه ولا صوم أن حج من عامه ، أقام بمكة أو لم يقم عمل بعض عمرته أكثرها أو أقلها في أشهر الحج . أو لم يعمل منها شيئا في أشهر الحج إلا أن يعتمر بعد ذلك في أشهر الحج فيكون متمتعا — فإن ^(٤) الناس اختلفوا في هذا *

فقال طائفة : كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا اسحاق بن سويد قال : سمعت ابن الزبير يقول : أيها الناس ان المتمتع ليس بالذى تصنعون يتمتع أحدكم بالعمرة قبل الحج ولكن الحاج اذا فاته الحج أو ضلت راحلته أو كسر حتى يفوته الحج فانه يجعلها عمرة وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : كان ابن الزبير يقول : المتعة لمن أحضر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من اعتمر في أى أشهر السنة كانت عمرته قبل أشهر الحج أو في أشهر الحج ، ثم أقام حتى حج من عامه فهذا عليه الهدى أو الصوم ، وكذلك من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى حج من عامه أو لم يحج فعليه الهدى أو الصوم * روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن طاوس قال . اذا أهل

(١) في النسخة رقم (١٦) ، فيه بدل به ، (٢) في النسخة رقم (١٤) «آخر يوم» بإسقاط لفظ «في» ، (٣) هذا جواب قوله قبل درأما قولنا : والمتمتع ، الخ .

بالعمرة في أشهر الحج فعليه الهدى وإن لم يحجج * ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن ليث عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : إن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام إلى الحج فهو متمتع * ومن طريق وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : إذا خرج المكي إلى الميقات فاعتمر منه فعليه الهدى *

وقالت طائفة : ليس المتمتع إلا من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فإن رجع إلى أهله بين العمرة والحج فليس متمتعاً * روينا من طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال : إذا أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام حتى يحجج فهو متمتع وإذا رجع إلى أهله ثم حج فليس متمتعاً * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع . وحفص بن غياث قال حفص : عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وقال وكيع : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال جميعاً : من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع فليس بمتمتع ذاك من أقام ولم يرجع * وبه إلى وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة . ويحيى بن سعيد الأنصاري قال المغيرة : عن إبراهيم النخعي ، وقال يحيى : عن سعيد بن المسيب قال جميعاً : مثل قول عمر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج لأقبلها . ثم أقام بمكة حتى حج من عامه ، فإن خرج بين العمرة والحج إلى ما تقصر فيه الصلاة من مكة فليس متمتعاً * روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن ليث عن عطاء قال : ليس بمتمتع حتى يعتمر في أشهر الحج * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج قال قال [عطاء] ^(١) : عمرته في الشهر الذي يهل فيه فإذا سافر سقراً تقصر فيه الصلاة فليس بمتمتع * ومن طريق وكيع نا سفيان عن ليث عن عطاء فيمن أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم لم يحجج من عامه قال : لا شيء عليه *

وقالت طائفة : إن المتمتع من طاف في أشهر الحج : ثم حج من عامه . روى ذلك من طريق سفيان عن بعض أصحابه عن إبراهيم النخعي قال : عمرته في الشهر الذي يطوف فيه * ومن طريق عبد الرزاق عن هشام عن حفصة بنت سيرين قالت : أحرمتنا بالعمرة في رمضان فقد منّا مكة في شوال فسالنا الفقهاء — والناس متوافرون — فكلهم قال : هي متعة * ومن طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن مطر الوراق عن الحسن . والحكم ابن عتيبة فيمن أهلّ في رمضان وطاف في شوال قال جميعاً : عمرته في الشهر الذي طاف فيه * وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا رجع إلى

أهله قبل أن يحج وبعد أن اعتمر في أشهر الحج فليس متمتعاً ، فإن أقام حتى يحج فهو متمتع ، وهو كله قول سفيان ■

وقالت طائفة : أن أحرم بالعمرة في رمضان فدخل الحرم قبل هلال شوال فليس متمتعاً وإن دخل الحرم بعده هلال شوال فهو متمتع إذا حج من عامه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر : عن ابن أبي نجيح عن عطاء ، وقال ابن جريج : عن عطاء قال : إذا دخل الحرم المحرم الحرم قبل أن يرى هلال شوال فليس متمتعاً وإن دخل الحرم بعد أن يرى هلال شوال فهو متمتع إذا مكث إلى الحج ، وهو قول الأوزاعي *
وقالت طائفة : مثل قولنا كما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذي القعدة [أو في ذي الحجة قبل الحج] (١) فقد استمتع ووجب عليه الهدى أو الصيام إذا لم يجد هدياً *

ومن طريق عبد الرزاق عن سيف عن يزيد الفقير أن قوماً اعتمروا في أشهر الحج ثم خرجوا إلى المدينة فأهلوا بالحج فقال ابن عباس : عليهم الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن قدم في غير أشهر (٢) الحج معتمراً ثم بدا له أن يعتمر في أشهر الحج قال : لا يكون متمتعاً حتى يأتي من ميقاته في أشهر الحج قلت له : أرى أم علم ؟ قال : بل علم *

قال أبو محمد : إنما وافقنا عطاء في أنه لا يكون المتمتع إلا من أحرم في أشهر الحج لافي قوله : إن من قدم في غير أشهر الحج محرماً ثم اعتمر ثم حل ثم اعتمر في أشهر الحج أنه ليس متمتعاً بل هو متمتع أن حج من عامه * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : عمرته في الشهر الذي أهل فيه * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم وأبو عوانة قال أبو عوانة : عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وقال هشيم : أنا يونس عن الحسن ثم اتفق الحسن وسعيد قالوا : في المتمتع عليه الهدى وإن رجع إلى بلاده *

وقالت طائفة [أخرى] (٣) : أن أحرم في غير أشهر الحج فطاف من عمرته أربعة أشواط (٤) ثم أهل هلال شوال فآتم عمرته ثم أقام بمكة أو لم يقم إلا أنه لم يرجع إلى بلده أو أهل بعمرته كذلك في أشهر الحج ولم يكن من أهل المواقيت فما دونها فهو متمتع عليه الهدى أو الصوم * فإن أهل بعمرته في غير أشهر الحج وطاف من عمرته ثلاثة (٥) أشواط ، ثم أهل هلال شوال فليس متمتعاً وهو قول أبي حنيفة ، ووافقه أبو يوسف على ذلك

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣١٧ والحديث اختصره المصنف (٢) في النسخة رقم (١٦) «في غير شهر» (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) «وأقل من أربعة أشواط» وما هنا موافق لما يأتي بعد (٥) في النسخة رقم (١٤) «أربعة» وما هنا موافق لما يأتي بعد قوله قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل ،

إلا أنه قال : إذا رجع (١) إلى ما وراء ميقات من المواقيت فليس متمتعا ، وقالوا : من كان متمتعا ولا هدى معه فإنه يحل إذا أتم عمرته فإن كان أتى بهديه (٢) فإنه لا يحل حتى يحل من الحج يوم النحر فإن حل فعليه هدى آخر لإحلاله *

وقالت طائفة : من اعتمر في أشهر الحج أو أهل بعمره في رمضان ثم بقي عليه من الطواف بين الصفا والمروة شيء وإن قلّ فأهل هلال شوال ثم أقام بمكة أو رجع إلى أبق دون أبقه في البعد ثم حج من عامه فهو متمتع ؛ فإن أتم عمرته في رمضان فليس متمتعا ، وكذلك الذي يعتمر في شهر من شهور الحج ثم يرجع إلى أبقه أو أبق مثل أبقه في البعد فليس متمتعا ؛ وإن حج من عامه ، وهو قول مالك ■

وقالت طائفة : من اعتمر أكثر عمرته في أشهر الحج ؛ ثم أقام أو خرج إلى ما دون ميقات من المواقيت فهو متمتع إذا حج من عامه ، فإن خرج إلى ميقات من المواقيت أو اعتمر في غير أشهر الحج فليس متمتعا ، وهو قول الشافعي ■

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل فيما يكون به متمتعا فقول لا يعرف عن أحد قبله ، ولا حجة له فيه لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ؛ ولا قياس ■ واحتج له بعض مقلديه بأنه عول على قول عطاء في المرأة تحيض بعد أن طافت أربعة أشواط *

قال أبو محمد : وهذه مسألة غير المتعة ، وقول عطاء أيضا فيها خطأ لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ «الحائض أن لا تطوف بالبيت» ، ولأنه (٣) تقسيم بلا دليل أصلا * وأما قول أبي حنيفة : إن المعتمر الذي معه الهدى المريد الحج فإنه لا يحل حتى يحل من حجه فإنه بنى على الآثار الواردة عن النبي ﷺ بأمره من معه الهدى بالبقاء على إحرامه ومن لا هدى معه بالإحلال ، والاحتجاج بهذه الآثار لقول أبي حنيفة جهل مظلم وقول بغير علم ، أو تعمد — عن يعلم الكذب — على رسول الله ﷺ ، وكلاهما بطلان لأن جميع تلك الآثار إنما وردت بأنه عليه السلام أمر من لا هدى معه من المفردين للحج والقارنين بالإحلال ، وأمر من معه الهدى بأن يقرن بين حج وعمره ، وليس في شيء منها أنه عليه السلام أمر معتمر لم يقرن بالبقاء على إحرامه ، وقد ذكرناها في ذكرنا عمل الحج من ديواننا هذا * وأما قول مالك في تفريقه بين بقاء شيء من السعي لعمرته حتى يهل هلال شوال فلا يحفظ عن أحد قبله ، ولأنه أيضا متعلق في ذلك لا بقرآن . ولا بسنة . ولا برواية صحيحة . ولا سقيمة ، ولا بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) «إن رجع» (٢) في النسخة رقم (١٦) «بهديه» (٣) في النسخة رقم (١٤) «وأنه» ■

وقول الشافعى أيضا : لاحتجة له فيه أصلا ، وإنما هي آراء محضة فوجب النظر في سائر الأقوال في أربعة مواضع من هذا الحكم ، أحدها من أهل بعمره في غير أشهر الحج ، والثانى من أقام بمكة حتى حج أو رجع إلى بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه ، والثالث من اعتمر في غير أشهر الحج وأقام بمكة ثم اعتمر في أشهر الحج ثم حج من عامه ، والرابع هل المتمتع من فاته الحج كما قال ابن الزبير أم ليس هذا متمتعا ؟ *

ف نظرنا في قول ابن الزبير هذا فوجدنا غيره من الصحابة [رضى الله عنهم] (١) قد خالفوه ، ووجدناه قولاً بلا دليل بل الدليل قائم على خطائه لأن الله تعالى سمي من حال بينه وبين ادراك الحج حتى فات وقته محصرا ولم يسمه متمتعا ، وفرق بين حكمه وبين حكم المتمتع ، قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وقال تعالى : (فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ففرق تعالى بين اسميهما وبين حكميهما ، فلم يحز أن يقال : هما شيء واحد ، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول طاوس : ان من اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع وان لم يحج من عامه ذلك فوجدناه خطأ لأن الله تعالى يقول : (فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) فصح بنص القرآن أنه ليس متمتعا الا من حج بعد عمرته لوجوب الصيام عليه في الحج ان لم يجد هديا *

ثم نظرنا فيمن اعتمر في غير أشهر الحج أو في أشهر الحج أو اعتمر بعض عمرته في غير أشهر الحج أقامها أو أكثرها ، وبعضها في أشهر الحج أقامها أو أكثرها ، وفيمن أقام من هؤلاء بمكة حتى حج من عامه أو لم يقيم لكن خرج الى مسافة تقصر فيها الصلاة أو لا تقصر ، أو الى ميقات أو وراء ميقات الى بلده أو مثل بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه فكان كل هؤلاء ممكنا في اللغة أن يقع عليه اسم متمتع بالعمرة الى الحج وممكننا ان لا يقع عليه أيضا اسم متمتع فلم يحز أن يوقع على أحد إيجاب غرامة هدى أو إيجاب صوم بالظن الا ببيان جلى ان الله تعالى ألزمه ذلك ، فوجب الرجوع الى بيان سنة رسول الله ﷺ في ذلك *

فوجدنا ما روينا من طريق البخارى نايحي بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل ابن خالد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة (٢) الى الحج ، وأهدى (٣) ، وساق معه الهدى

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخ كلها في العمرة ، صححناه من صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٣) في النسخة

رقم (١٦) « فاهدى ، وما هنا موافق لما في صحيح البخارى »

من ذى الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة ثم أهلّ بالحج فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ويقصر ويحل (١) ثم ليحل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله » وذكر باقي الحديث ، فكان في هذا الخبر بيان من هو المتمتع الذي يجب عليه الهدى أو الصوم المذكور ، وهو أن النبي ﷺ إنما أمر بهذا أصحابه المتمتعين بالعمرة الى الحج ، وهم قوم ابتدؤا الاحرام لعمرتهم في أشهر الحج ثم حجوا في تلك الأشهر ، فخرج بهذا الخبر الثابت عن أن يكون متمتعا بالعمرة الى الحج كل من عمل شيئا من عمرته في غير أشهر الحج كلها أو أكثرها أو أقلها لأنه عليه السلام لم يخاطب بهذا الحكم أحدا من أهل هذه الصفات بلا شك وارتفع الاشكال في أمر هؤلاء ييقين ، وأيضا فيقال لمن قال : ان عمل الأكثر من عمرته في أشهر الحج فهو متمتع : من أين لك هذا ؟ دون أن يقول : ان من عمل منها شيئا في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل الى دليل على ذلك ويقال له أيضا : من أين لك ان أربعة أشواط من طواف العمرة هو الأكثر ؟ بل هو من جملة الأقل لأن العمرة عندك وعندنا إحرام مدة . ثم سبعة أشواط . ثم سبعة أطواف بين الصفا والمروة ، فالباقي بعد الأربعة الأشواط قد يكون أكثر مما مضى له من عمل العمرة ، ويقال لمن قال : ان عمل من عمرته شيئا في أشهر الحج فهو متمتع : من أين قلت هذا ؟ دون أن تقول : ان عمل الأكثر منها في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل الى دليل أصلا ؛ وكلتا الدعوتين تعارض الأخرى وكلتاها لا شيء ، وبالله تعالى التوفيق ■

وبقى أمر من خرج بعد اعتماؤه في أشهر الحج الى بلده أو الى بلد في البعد مثل بلده ، أو الى وراء ميقات من المواقيت ، أو الى ميقات من المواقيت ، أو الى ما تقصر فيه الصلاة فوجدنا هذا الخبر عن رسول الله ﷺ المبين عن الله تعالى مراده لم يشترط فيه على من خاطبه بذلك الحكم إقامة بمكة وترك خروج منها أصلا (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) ■ (وما كان ربك نسيا) ، ولو كان هذا من شرط التمتع لما أغفل رسول الله ﷺ بيانه حتى نحتاج في ذلك الى بيان برأى فاسد . وظن كاذب . وتدافع من الأقوال بلا برهان ■ وقوله ﷺ في هذا الخبر الثابت « ويحل ثم ليحل بالحج » بيان باباحة المهلة بين الاحلال والاهلال ، ولا مانع لمن عرضت له منهم رضى

الله عنهم حاجة من الخروج عن مكة لها فبطل ان تكون الإقامة بمكة حتى يحج من شروط التمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وصح ان المتمتع بنص الخبر المذكور هو من أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم حج في تلك الأشهر فقط وبالله تعالى التوفيق ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى بلده سقط عنه الهدى والصوم للذان افترض الله تعالى أحدهما على المتمتع : من أين لك هذا ؟ وما الفرق بين من قال : ان خرج الى بلد مثل بلده في البعد فليس بمتمتع ؟ وهكذا يقال : أيضا لمن قال : ان خرج الى بلد في البعد مثل بلده فليس بمتمتع من أين قلت هذا ؟ وهلا خصصت بسقوط التمتع من خرج الى بلده فقط ، ويقال لها جميعا : هلا قلتما من خرج الى وراء ميقات فليس بمتمتع ؟ *

قال أبو محمد : لا مخلص لهم من هذا السؤال أصلا إلا أن يقول قائلهم : كان عليه ان يأتي بالحج من بلده . أو من ميقات من المواقيت فنقول لمن قال هذا : قلت الباطل ، وما أوجب الله تعالى قط على أحد من أهل الاسلام أن يأتي بالحج من بلده ولا من مثل بلده في البعد ولا من ميقات ولا بد ، بل أنتم مجتمعون معنا على ان المسلم في أول أوقات الاستطاعة للحج لو خرج تاجراً أو مسافراً لبعض الأمر قبل مقدار ما إن أراد الحج كانت له مهلة بينه وبين الوقت الذي اذا أهل [فيه] (١) أدرك الحج على سعة ومهل فانه لا يلزمه الخروج الى مكة حينئذ أصلا وأنه ان قرب من مكة لحاجته فقرب وقت الحج وهو مستطيع له فحج من ذلك المكان أنه قد أدى ما عليه بأتم ما يلزمه وأنه لا شيء عليه إذ لم يأت بالحج من بلده أصلا ، وكذلك لا خلاف فيمن جاز على ميقات لا يريد حجا ، ولا عمرة ولا دخول مكة لكن الحاجة له في رهاط (٢) أو في بستان ابن عامر (٣) أنه لا يلزمه الاهلال من هنالك وأنه إن بدا له في الحج والعمرة وقد تجاوز الميقات فانه يهل من مكانه ذلك وجه تام وعمرته تامة وأنه غير مقصر في شيء مما يلزمه ، فصح ان القصد للحج أو العمرة من بلد الانسان ، أو من مثل بلده في البعد ، أو من الميقات لمن لم يمر به وهو يريد حجا ، أو عمرة ليس شيء من ذلك من شروط الحج ولا العمرة فبطلت هذه الأقوال الفاسدة جدأ وكان تعارضها وتوافقها برهاناً في فساد جميعها ، فان قال من قال : إنه ان خرج الى الميقات فليس بمتمتع لأن أهل المواقيت ليس لهم التمتع قلنا له : قد قلت : الباطل . واحتججت للخطأ بالخطأ . ولدعوى كاذبة وكفى بهذا مقماً ، فان قال : ان أهل

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ؛ وكذلك في اليمنية (٢) هو بضم اوله وآخره طاء مهمله موضع على ثلاث مراحل من مكة وفي النسخة رقم (١٦) «رباط» وهو غلط (٣) هو اسم موضع قريب من الجحفة ، وابن عامر هذا هو عبد الله بن عامر بن كرز استعمله عثمان رضي الله عنه على البصرة قاله البطليوسي في شرح ادب الكاتب .

المواقيت فما دونها إلى مكة لاهدى عليهم ولا صوم في التمتع قلنا: قلت: الباطل وادّعت ما لا يصح ثم لو صح لك لكان حجة عليك لأن أهل مكة لاهدى عليهم ولا صوم في التمتع ولم يكن المقيم بها حتى يحج كذلك بل الهدى عليه . أو الصوم فهلا اذا كان عندك من خرج الى ميقات فما دونه الى مكة يصير في حكم من هو من اهل ذلك الموضع في سقوط الهدى والصوم عليه جعلت أيضا المقيم بمكة حتى يحج في حكم أهل مكة في سقوط الهدى والصوم عنها فظهر تناقض هذا القول الفاسد أيضا ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى مكان تقصر فيه الصلاة ، سقط عنه الهدى والصوم : من أين قلت : هذا ؟ ولادليل على صحة هذا القول أصلا ، فان قال : لأنه قد سافر الى الحج قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما الذي جعل سفره مسقطا للهدى والصوم اللذين أوجب الله تعالى عليه ؟ هاتوا شيئا غير هذه الدعوى ولا سبيل الى ذلك ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن هذا الخبر الذي ذكرنا غلط أبو حنيفة . وأصحابه في إيجابهم على المتمتع الذي ساق الهدى أن يبقى على إحرامه حتى يقضى حجه *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيه لأن ابن عمر راوى الخبر رضى الله عنه وان كان قال في أوله : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع في العمرة الى الحج فانه بين اثر هذا الكلام صفة عمل النبي ﷺ فذكر أنه عليه السلام « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » فذكر صفة القران ، وهكذا صح في سائر الاخبار من رواية البراء وعائشة . وحفصة أمي المؤمنين . وانس وغيرهم أنه عليه السلام كان قارنا ، فصح ان الذين أمرهم عليه السلام إذ أهدوا بأن لا يحلوا إنما كانوا قارين ، وهكذا روت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها « أنه عليه السلام أمر من معه الهدى بأن يهل بحج مع عمرته » فعاد احتجاجهم عليهم وبالله تعالى التوفيق ، فان قال قائل : قد صح الاجماع على ان من تمتع بالعمرة الى الحج فابتدأ عمرته في أشهر الحج ؛ ثم أقام بمكة الى أن حج لم يخرج عنها أنه متمتع عليه الهدى . أو الصوم ، واختلفوا فيه اذا أهل بعمرة قبل أشهر الحج وإذا خرج بين عمرته . وجهه من مكة أتمتع [هو] (١) أم لا ؟ فوجب ان لا يلزم الهدى أو الصوم الا من أجمع على أنه يلزمه (٢) حكم المتمتع قلنا : هذا خطأ وما أجمع الناس قط على ما قلتم ، وقد روينا عن ابن الزبير ان المتمتع هو المحصر لا من حج بعد أن اعتزم ، ولا معنى لمراعاة الاجماع مع (٣) ورود بيان النبي ﷺ لأن في القول بهذا إيجاب مخالفة أو امره عليه السلام ما لم يجمع الناس عليها ، وهذا عين الباطل بل اذا تنازع الناس

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) وعلى أنه لا يلزمه (٣) في النسخة رقم (١٦) وبعده بدل مع . *

رددنا ذلك الى ما اقتضى الله تعالى علينا الرد اليه من القرآن . والسنة ، ولا نراعي ما أجمعوا عليه مع وجود بيان السنة في أحد أقوال المتنازعين وبالله تعالى التوفيق *
وأما قولنا : لا يجب الوقوف بالهدى بعرفة فان وقف بها فحسن وإلا فحسن ، فان مالكو من قبله قال : لا يجوز من الهدى الذى يبتاع في الحرم إلا أن يوقف بعرفة ولا بد ، والا فلا يجوز . إن كان واجبا ؛ فان كان تطوعا فلم يوقف بعرفة فانه ينحر بمكة ولا بد ، ولا يجوز ان ينحر بمكة ، فان ابتاع الهدى في الحل ثم أدخل الحرم اجزا وان لم يوقف بعرفة ، والابل . والبقر . والغنم عندهم سواء في كل ذلك ، وقال الليث : لا يكون هديا إلا ما قلدوا شعر ووقف بعرفة ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . وسفيان . وأبو سليمان : لا معنى للتعريف بالهدى سواء ابتاع في الحرم أو في الحل ان عرّف فجائز وأن لم يعرف فجائز *

قال أبو محمد : أما قول مالك فما نعلمه عن أحد من العلماء لا قبله ولا معه ولا نعرف له وجها أصلا لا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من قول سلف ، ولا من قياس ، ولا من رأى له معنى ، وأما قول الليث فانه يحتاج له بما روينا من طريق حجاج ابن أرطاة . واسرائيل . ويونس بن يونس قال حجاج : عن عطاء ، وقال اسرائيل : عن ثوير بن أبي فاختة عن طاوس « ان رسول الله ﷺ عرّف بالبدن » *

قال على : وهذا من رسلان ولا حجة في مرسل ، ثم ان حجاج . واسرائيل . وثويراً كلهم ضعفاء . ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأن هذا فعل لأمر ، ولا حجة فيه لمالك لأنه شرط شروطا ليس في هذا الخبر شيء منها ، وهدى النبي ﷺ إنما سيق من المدينة بلا خلاف ، ومالك لا يوجب التوقيف بعرفة فيما أدخل (١) من الحل . ويحتاج لقول الليث أيضا بما روينا من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى إلا ما قلد . وسبق . ووقف بعرفة *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : كل هدى لم يشعر ويقلد ويفاض به من عرفة فليس بهدى إنما هي ضحايا *

قال على : مالك لا يحتاج [له] (٢) بهذا لأنه لا يرى الترك للتقليد وللأشعار مانعا من ان يكون هديا *

قال على : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف ابن عمر في هذا غيره من الصحابة كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن أبي معروف

(١) في النسخة رقم (١٤) دجا أدخل ، (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية *

عن عطاء عن ابن عباس قال : ان شئت فعرّف الهدى ؛ وان شئت فلا تعرّف به انما أحدث الناس السياق بخافة السراق (١) * وعن سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا الأعمش عن ابراهيم قال : دعا الأسود مولى له فأمره أن يخبرني بما قالت له عائشة فقال : نعم سألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقلت : أعرّف بالهدى ؟ فقالت : لا عليك ان لا تعرّف به ، وعن عطاء ، وطاوس لا يضرك أن لا تعرّف به . وعن ابن الحنفية أنه أمر بتعريف بدنة أدخلت من الحل * وعن سعيد بن جبير أنه لم ير هديا الا ما عرّف به من الابل والبقر خاصة ■

قال أبو محمد : لم يأت أمر بتعريف شيء من ذلك في قرآن ، ولا سنة ، ولا يجب الا ما أوجبه الله تعالى في أحدهما ولا قياس يوجب ذلك أيضا لأن مناسك الحج انما تلزم الناس لا الابل ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ولا هدى على القارن غير الهدى الذي ساق مع نفسه قبل أن يحرم وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكى فان مالكا . والشافعي قالا : على القارن هدى وحكمه حكم المتمتع سواء سواء في تعويض الصوم منه إن لم يجد هديا وليس على المكى عندهما هدى ، ولا صوم إن قرن كما لا شيء عليه في التمتع ■ وقال مالك : لم أسمع قط ان مكيا قرن ، وقال أبو حنيفة : ان تمتع المكى فلا شيء عليه . لا هدى ، ولا صوم وان قرن فعليه هدى ولا بد ، ولا يجوز ان يعوّض منه صوم وجد هديا أو لم يجد ، ولا يجوز له ان يأكل منه شيئا قال : والمكى عنده من كان ساكنيا في أحد المواقيت فادونها إلى مكة قال : فان تمتع من هو ساكن فيما وراء المواقيت أو قرن فعليه هدى وله ان يأكل منه فان لم يجد فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع ■

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ففيه وجوه من الخطأ ، أولها انه تقسيم لا يعرف عن أحد قبله ، والثاني تفريقه بين قران المكى وبين تمتعه وتسويته بين قران غير المكى وبين تمتعه بلا برهان ، والثالث تعويض الصوم من هدى غير المكى ، ومنعه من تعويضه الصوم من هدى المكى ، كل ذلك رأى فاسد لا سلف له فيه ولا دليل أصلا ، فقالوا : ان المكى اذا قرن فهو داخل في إساءة ، فقلنا : فكان ماذا ؟ ، وأين وجدتم أن من دخل في إساءة لم يحز له أن يعوّض من هديه دم ؟ وهذا قاتل الصيد محرما داخل في أعظم الإساءة وأشد الأثم وقد عوض الله تعالى من هديه صوما وإطعاما وخيره في أى ذلك شاء ؟ وهذا المحصر غير داخل في إساءة بل مأجور معذور ولم يعوّض الله تعالى من هديه صوما ولا إطعاما ، فكم هذا التخليط والخطب في دين الله تعالى بشرع الشرائع الفاسدة فيه ؟

وأيضاً فالمكّيّ عندهم إذا تمتع فهو داخل في إساءة أو غير داخل في إساءة لا بدّ من أحدهما ، فإن كان داخلًا في إساءة فلم لم يجعلوا عليه هدياً كالذي جعلوا في القران عليه ؟ وإن كان ليس داخلًا في إساءة فمن أين وجب أن يدخل إذا قرن في إساءة ؟ فهل فيما يأتي به الممرورون أكثر من هذا ؟ ، وأما نحن فليس المكّيّ ولا غيره مسيئاً في قرانه ولا في تمتعه بل هما محسنان في كل ذلك كسائر الناس ولا فرق ، فسقط قول أبي حنيفة لعظيم تناقضه وفساده ، وأما مالك ، والشافعي فانهما قاسا القران على المتعة في المكّيّ وغيره *

قال أبو محمد : القياس كله خطأ ^(١) ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الخطأ لأنه لا شبه بين القارن والمتمتع لأن المتمتع يجعل بين عمرته وحجه إحلالاً ولا يجعل القارن بين عمرته وحجه إحلالاً ، وأيضاً فإن القارن عندهما وعندنا لا يطوف إلا طوافاً واحداً ولا يسعى إلا لسعي واحد والمتمتع يطوف طوافين ويسعى سعين ، وأيضاً فإن القارن لا بدّ له من عمل الحج مع عمرته والمتمتع إن لم يرد أن يحج لم يلزمه أن يحج ، والقياس عندهما لا يكون إلا على علة جامعة بين الحكيم ولا علة تجمع بين القارن والمتمتع * **﴿فإن قالوا﴾** : العلة في ذلك هي إسقاط أحد السفرين قلنا : هذه علة موضوعة لا دليل لكم على صحتها وقد أرينا كم بطلانها مراراً ، وأقرب ذلك أن من أحرم وعمل عمرته في آخر يوم من رمضان ثم أهل هلال شوال إثر إحلاله منها ثم أقام بمكة ولم يبرح حتى حج من عامه ذلك فلا هدى عليه عندهما ولا صوم ، وقد أسقط أحد السفرين ، وكذلك من قصد إلى ما دون التعميم داخل العام الحاجة فلما صار هناك وهو لا يريد حجاً ولا عمرة بدا له في العمرة فاعتزم من التعميم في آخر يوم من رمضان ، ثم أقام حتى حج من عامه فلا هدى عليه ولا صوم عندهما ؛ وهو قد أسقط السفرين جميعاً سفر الحج وسفر العمرة ، ثم يقولان فيمن حج بعده بساعة إثر ظهور هلال شوال فاعتزم ، ثم خرج إلى البيداء على أقل من يريد ^(٢) من المدينة عند الشافعي أو إلى مدينة القسطنطينية وهو من أهل الاسكندرية عندما لك ثم حج من عامه : فعليه الهدى أو الصوم وهو لم يسقط سفر أصلاً ، فظهر فساد هذه العلة التي لا علة أفسد منها ولا أبطل ، وبالله تعالى التوفيق *

واحتج بعض أهل المعرفة بمن يرى الهدى في القران بأن قال : قد صح عن سعد ابن أبي وقاص . وعلى بن أبي طالب . وعائشة أم المؤمنين . وعمران بن الحصين . وعبد الله ابن عمر أنهم سموا القران تمتعاً . وهم المحجة في اللغة ، فاذ القران تمتع فالهدى فيه ، أو الصوم بنص القرآن في إيجاب ذلك على المتمتع *

(١) في النسخة رقم (١٦) والقياس كله باطل ، وما هنا أنسب لما يأتي (٢) في النسخة رقم (١٦) «أقل من يريدين» .

قال أبو محمد : لا يختلف هؤلاء رضى الله عنهم ولا غيرهم في أن عمل المهلّ بحج وعمرة معا هو عمل غير عمل المهلّ بعمره فقط ثم يحج من عامه باهلال آخر مبتدأ ، فاذ ذلك كذلك فالمرجوع اليه هو بيان رسول الله ﷺ ، وهبك أن كليهما يسمى تمتعا إلا أنها عملان متغايران فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذى ذكرنا قبل من رواية البخارى عن يحيى ابن بكير عن الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « أن رسول الله ﷺ أهل بالعمره ثم أهل بالحج فتمتع الناس معه عليه السلام بالعمره الى الحج فكان من الناس من [أهدى] ^(١) فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال [للناس] ^(٢) : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة ويقصر ويحلق ثم ليهل بالحج فمن لم يجد هديا فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » * وقد ذكرنا قبل من طريق مالك ومعر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ أمر من معه الهدى بأن يجعل مع عمرته حججا ، فصح أمر النبي ﷺ من تمتع بالعمره الى الحج بالهدى ، أو الصوم ولم يأمر القارن بشيء من ذلك * ووجدنا ماروناه من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبدة بن سليمان عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ [في حجة الوداع] ^(٣) موافين لهلال ذى الحجة فكنت فيمن أهل بعمره فقدمنا مكة فادر كنى يوم عرفة وانا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : دعى عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج قالت : ففعلت ^(٤) فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجنا أرسل معى عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفتى وخرج بي الى التنعيم فأهللت بعمره وقضى الله ^(٥) حجنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدى ، ولا صدقة ، ولا صوم » * ومن طريق أبي داود نا الربيع بن سليمان [المؤذن] ^(٦) أنا محمد بن ادريس الشافعى عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال لها : طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة ^(٧) يكفيك لحجك وعمرتك » فصح أنها كانت قارنة ، ولم يجعل عليه السلام في ذلك هديا ولا صوما *

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٢) الزيادة من البخارى (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٠ (٤) في النسخة رقم (١٤) ، ففعلت قالت ، بزيادة ، قالت ، وليست في صحيح مسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وقد قضى الله ، بزيادة ، وقد ، وليست في صحيح مسلم (٦) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١١٩ (٧) في النسخة رقم (١٤) ، بالبيت والصفا والمروة ، وما هنا موافق لسنن أبي داود .

﴿فان قيل﴾ : إنها رضى الله عنها : رفضت عمرتها (١) قلنا : ان كنتم تريدون أنها حلت منها فقد كذب من قال : ذلك لأن رسول الله ﷺ أخبرها ان طوافها وسعيها يكفيها لحجها وعمرتها ، ومن الباطل ان يكفيها عن عمرة قد أحلت منها ؛ وان كنتم تريدون أنها رفضتها وتركتها بمعنى آخرت عمل العمرة من الطواف والسعى حتى أفاضت يوم النحر فطافت وسعت لحجها وعمرتها معافئتم ، وهذا قولنا : ﴿فان قيل﴾ : فان وكيعا روى هذا الخبر فجعل قولها ولم يكن في ذلك هدى ولا صوم من قول هشام قلنا : فان عبد الله بن نمير . وعبد جعلاه من كلام عائشة ، وما ابن نمير دون وكيع في الحفظ . والثقة . وكذلك عبدة ، وكلا الروايتين حق قالته هي وقاله هشام ، ونحن أيضا نقوله ■

﴿فان قيل﴾ : قد صح أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : نعم وقد بين معنى ذلك الاهداء سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنه كان أضحى لاهدى متعة ، ولا هديا عن قران *

قال أبو محمد : وقالوا : قد روى عن عمر . وجابر وجوب الهدى على القارن قلنا : أما الرواية عن عمر فانها من طريق عبد السلام بن حرب عن سعيد عن أبي معشر (٢) عن ابراهيم عن عمر : فبعد السلام ضعيف ، وأبو معشر مثله ، وابراهيم لم يولد الا بعد موت عمر رضى الله عنه . وأما الرواية عن جابر فرويناها من طريق موسى بن عبيدة عن بعض أصحابه أنه سأل جابر بن عبد الله أن يقرن بين حج وعمرة بغير هدى ؟ فقال : ما رأيت أحدا منا فعل [مثل] (٣) ذلك ، فموسى ضعيف وبعض أصحابه عجب البتة ؛ ثم لو صحت لكانت موافقة لقولنا : لأن ظاهرها المنع من القران دون أن يسوق مع نفسه هديا (٤) ، وهكذا نقول ، ثم لو صح ذلك عنها لكان لأحدهم قول أحد دون رسول الله ﷺ ولكان قد خالفها غيرهما من الصحابة كما ذكرنا آنفا عن أم المؤمنين *

ورويانا عن سعيد بن منصورنا أبو عوانة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان أنه سأل ابن عمر مع قوم عن رجل أحرم بالقران ما كفارته ؟ فقال ابن عمر : كفارته أنه يرجع بأجرين . وترجعون بأجر ، فلو كان عليه هدى لأفناهم به ■

ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة ان الحسن بن علي ابن أبي طالب قرن بين حج . وعمرة ولم يهد قال الحكم : وقرن أيضا شريح بين الحج والعمرة ولم يهد ، ﴿فان قيل﴾ : فقد رويتم عن ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن

(١) في النسخة رقم (١٤) «العمرة» (٢) في النسخة رقم (١٤) «عن سعيد بن أبي معشر» وهو غلط لأن سعيدا هذا هو سعيد بن أبي عروبة ، وأبو معشر هذا هو زياد بن كليب القمي الحنظلي ، وابراهيم هو النخعي والله اعلم (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) «دون السوق للهدى مع نفسه» ■

اسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال: إذا قرن الرجل بين الحج والعمرة فعليه بدنة قليل له: أن ابن مسعود يقول: شاة، فقال ابن عمر: الصيام أحب إلى من شاة قلنا: نعم وأتم أول من خالف ابن عمر في هذا، ومن التلاعب في الدين أن توجبوا قول صاحب حجة [لا يجوز خلافها] ^(١) إذا وافق قول أبي حنيفة. أو مالك. أو الشافعي وغير حجة إذا خالفهم، نبرأ إلى الله تعالى من هذا العمل *

وأما قولنا: — من أراد أن يخرج من مكة. من معتمر، أو قارن، أو متمتع بالعمرة إلى الحج؛ ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فإن تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بدّ فإن خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان بلده بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت، فإن خرج عن منازل مكة فتردد خارجا ماشيا فليس عليه أن يعيد الطواف إلا التي تحيض بعد أن تطوف طواف الأفاضة فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف لكن تخرج كما هي، فإن حاضت قبل طواف الأفاضة فلا بدّ لها أن تنتظر حتى تطهر، وتطوف، وتحبس عليها الكرى والرفقة — فلبارويناه من طريق مسلم قال: أنا سعيد ابن منصور نا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال: «كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» ^(٢) * ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث عن ابن شهاب عن أبي سلبية — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — أن عائشة أم المؤمنين قالت: «حاضت صفية بنت حيي بعدما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله ﷺ فقال عليه السلام: (٣) أحابستناهي؟ فقلت: يارسول الله إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت [بعد الأفاضة] ^(٤) فقال رسول الله ﷺ: فلتنفر:» ■

قال أبو محمد: فمن خرج ولم يودع من غير الحائض فقد ترك فرضا لازما له فعليه أن يؤديه * رويناه من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن قوما نفروا ولم يودعوا فرددهم عمر بن الخطاب حتى ودعوا *

قال علي: ولم يخص عمر موضعا من موضع، وقال مالك: بتحديد مكان إذا بلغه لم يرجع منه، وهذا قول لم يوجهه نص. ولا إجماع. ولا قياس. ولا قول صاحب * ومن طريق عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن نافع قال: ردّ عمر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ومن النسخة اليمنية (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٤ (٣) في صحيح مسلم ج ١

ص ٣٧٥ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم *

ابن الخطاب نساء من ثنية هرشى (١) كن أفضل يوم النحر [ثم حضن] (٢) ففترن فردهن حتى يطهرن ويطفن بالبيت، ثم بلغ عمر بعد ذلك حديث غير ما صنع قرك صنعه الأول * قال أبو محمد: هرشى هى نصف الطريق من المدينة الى مكة بين الأبواء والجحفة على فرسخين من الأبواء وبها علمان مبنيان علامة لأنه نصف الطريق، وقدروى أثر من طريق أبى عوانة عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله ابن أوس « أن رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب أفتياه فى المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثم تحيض أن يكون آخر عهدها بالبيت » *

قال أبو محمد: الوليد بن عبد الرحمن غير معروف، ثم لو صح لكان داخلا فى جملة أمره عليه السلام - أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت - وعمومه، وكان يكون أمره عليه السلام الحائض التى أفاضت بأن تنفر حكا زائدا مبني على (٣) النهى المذكور مستثنى منه ليستعمل الخبران معا ولا يخالف شىء منها، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: من ترك عمدا أو بنسيان شيئا من طواف الافاضة أو من السعى الواجب بين الصفا والمروة فليرجع أيضا كما ذكرنا تمتعنا من النساء حتى يطوف [بالبيت] (٤) ما بقى عليه، فإن خرج ذوالحجة قبل أن يطوف فقد بطل حجه وليس عليه فى رجوعه لطواف الوداع أن يمتنع من النساء فلأن طواف الافاضة فرض، وقال تعالى: (الحج أشهر معلومات). وقد ذكرنا أنها شوال. وذوالقعدة. وذوالحجة فاذ هو كذلك فلا يحل لأحد أن يعمل شيئا من أعمال الحج فى غير أشهر الحج فيكون مخالفا لأمر الله تعالى * وأما امتناعه من النساء فلقول الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج). فهو ما لم يتم فرائض الحج فهو فى الحج بعد، وأما رجوعه لطواف الوداع فليس هو فى حج، ولا فى عمرة فليس عليه أن يحرم ولا أن يمتنع من النساء لأن الله تعالى لم يوجب ذلك، ولا رسوله ﷺ، ولا إحرام الابحج، أو عمرة: وأما لطواف مجرد فلا *

وأما قولنا: أن من لم يرم جمرة العقبة حتى خرج ذوالحجة أو حتى وطىء عمدا أخجه باطل. فلما روينا من طريق أبى داود السجستانى نا نصر بن على - هو الجهمضى - نا يزيد بن زريع نا خالد - هو الخذاء - عن عكرمة عن ابن عباس « أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: انى أمسيت ولم أرم قال: أرم ولا خرج » (٥) فأمر عليه السلام بالرمى المذكور. وأمره

(١) هى - بفتح الهاء وسكون الراء - ثم شين معجمة وبالقصر - ثنية فى طريق مكة قريبة من الجحفة يرى منها البحر ولها طريقتان لكل من سلك واحدا منهما أفضى به إلى موضع واحد ولذلك قال الشاعر

خذنا ألف هرشى أوقفاها فأنما - كلا جانبي هرشى لمن طريق (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم (١٦) « على أن النهى » (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الحديث اختصره المصنف انظر سنن أبى داود ج ٢ ص ١٤٩

فرض، وأخبر عليه السلام انه لا حرج في تأخير ه فهو باق مادام من أشهر الحج شيء، ولا يحزى في غير أشهر الحج لأنه من فرائض الحج لما ذكرنا آنفاً * رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: ان ذكر وهو بمنى رمى، وان فاته ذلك حتى ينفر فانه يخرج من قابل ويحافظ على المناسك *

قال أبو محمد: والعجب كله من يبطل حج المسلم بأن باشر امرأته حتى أمني من غير إيلاج. ولا نهى عن ذلك أصلاً إلا في قرآن. ولا في سنة. ولا جاء بإبطال حجه بذلك نص، ولا إجماع، ولا قياس؛ ثم لا يبطل حجه بترك رمي جمرة العقبة وترك مزدلفة وقد صح الأمر بهما في القرآن والسنة الثابتة *

وأما قولنا: — انه يحزى القارن بين الحج والعمرة طواف واحد سبعة أشواط لها جميعاً، وسعى واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط ^(١) لها جميعاً كالمفرد سواء سواء — فلما رويناه من طريق مسلم ناقتية نا الليث — هو ابن سعد — عن نافع أن ابن عمر قال لم: اشهدوا اني قد أوجبت حجاً مع عمرتي، ثم انطلق يهل بهما جميعاً حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك [ولم ينحر] ^(٢)، ولم يحاق، ولا قصر، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر فنحر وحلق ورأى انه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ ■

ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا بهز نا أسد نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن عائشة « انها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فمسكت المناسك كلها، وقد أهلت بالحج. فقال لها رسول الله ﷺ ^(٣) يوم النحر: يسعك طوافك لحجك وعمرتك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التنعيم فاعتمرت بعد الحج » *

ومن طريق مسلم حدثني حسن [بن علي] ^(٤) الحلواني نا زيد بن الحباب حدثني ابراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين أنها حاضت بسرف فطهرت بعرفة فقال لها رسول الله ﷺ: يحزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك *

ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: أقبلت عائشة بعمرة فذكر الحديث، وفيه « ان رسول الله ﷺ دخل عليها وهي تبكي فقال:

(١) في النسخة رقم (١٤) «سبعة طواف» (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٢، والحديث ذكره المصنف مختصراً وفيه اختلاف في بعض الالفاظ (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٢ فقال لها: النبي (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٣

ماشأئك؟ قالت: [شأني أني] (١) قد حضت، وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون الى الحج الآن. فقال لها رسول الله ﷺ: إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي. ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا [طهرت] (٢) طافت بالكعبة وبين الصفا والمروة. قال رسول الله ﷺ: قد حلتك من حجك وعمرتك جميعا * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (٣) انا أشهب ان مالكا حدثهم ان ابن شهاب وهشام بن عروة حدثاه عن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فقدمنا مكة فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً» *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن بشر بن مطر نا أبو المصعب. وجعفر بن محمد الوركاني قالا جميعا: نا الدراوردي — هو عبد العزيز بن محمد — نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرن بين الحج والعمرة فليطف لهما طوافاً واحداً وسعيًا واحداً» ■

فهذه آثار متواترة متظاهرة توجب العلم الضروري * ومن طريق عبد الرزاق نا عبيد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر كان يقول: للقارن سعي واحد. وللمتمتع سعيان ■ ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: يكفيك لهما طوافك الأول بين الصفا والمروة يعني القارن بين الحج والعمرة * ومن طريق سفيان الثوري عن سلبة بن كهيل قال: حلف لي طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته الا طوافاً واحداً * ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه انه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافاً واحداً بين الصفا والمروة خلاف ما يحفظ أهل العراق * ومن طريق هشيم بن بشير نا أبو بشر (٤) عن سليمان الشكري أن جابر بن عبد الله قال: لو أهلت بالحج والعمرة جميعا لطف لهما طوافاً واحداً ولكنت مهدياً — يعني سوق الهدى قبل الاحرام — وهو قول محمد بن سيرين. والحسن البصري. وسعيد بن جبير. وعطاء. وطاوس. ومجاهد.

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم وهي موافقة لسنن النسائي ج ٥ ص ١٦٥ (٣) في النسخة رقم (١٦) وأخبرني أحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وهو غلط وفي النسخة اليمنية وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وهو غلط ايضاً صححناه من تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٦٠ (٤) في النسخة رقم (١٦) «نا بن بشر» وهو غلط لانه جعفر بن ياس وهو ابن ابى وحشية الشكري — أبو بشر — روى عن سليمان الشكري وروى عنه هشيم انظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٨٣ و ج ٤ ص ٢١٤

وسالم بن عبد الله بن عمر . ومحمد بن علي بن الحسين . والزهرى . ومالك . والشافعى .
وأحمد . وإسحاق . وأبى ثور ، وداود . وأصحابهم *

وقالت طائفة: بل يطوف طوافين، ويسعى سعيين. كما روينا من طريق حماد بن سلمة
عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم النخعى أن الضبي بن معبد قرن بين الحج والعمرة فطاف
لهما طوافين وسعى سعيين ولم يحل بينهما وأهدى. وأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال
عمر: هديت لسنة نبيك * ومن طريق عبد الرزاق عن عباد بن كثير. ويس الزيات قال
يس: عن رجل عن ابن الأصبهانى، وقال عباد: عن عبد الرحمن بن الأصبهانى عن عبد الرحمن
ابن أبى ليلي أن الحسين بن علي قرن بين الحج والعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة
لعمرة، ثم قعد في الحجر ساعة، ثم قام فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا
لحجه، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ * ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن
ابن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبى ليلي « أن النبي ﷺ جمع بين الحج
والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين » * وروى عن بعض الصحابة كما روينا
من طريق منصور بن المعتمر عن مالك بن الحارث عن أبى نصر — هو ابن عمرو السلى —،
ومن طريق منصور عن رجل من بنى سليم، ومن طريق أبى عوانة عن الأعمش عن
إبراهيم النخعى عن عبد الرحمن بن أذينة، ومن طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء
الليثي عن رجل من بنى عذرة، ومن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة. وزياد بن مالك،
ومن طريق ابن سمعان عن ابن شبرمة، ثم اتفق أبو نصر بن عمرو، والرجل السلى، والرجل
العذري، وعبد الرحمن بن أذينة، والحكم بن عتيبة، وزياد بن مالك، وابن شبرمة كلهم عن
علي أنه قال: يطوف القارن طوافين ويسعى سعيين، ومن طريق منصور بن زاذان عن زياد بن
مالك، ومن طريق سفيان عن أبى إسحاق السبيعي، ثم اتفق زياد بن مالك. وأبو إسحاق
كلاهما عن ابن مسعود على القارن طوافان وسعيان (١) * ومن طريق الحجاج بن أرطاة
عن الحكم بن عمرو بن الأسود (٢) عن الحسين (٣) بن علي قال: إذا قرنت بين الحج
والعمرة فطف طوافين واسع سعيين، وهو قول مجاهد. وجابر بن زيد. وشريح القاضي
والشعبي. ومحمد بن علي بن الحسين. وإبراهيم النخعى. وحماد بن أبى سليمان. والحكم
ابن عتيبة، وروى عن الأسود بن يزيد، وهو قول أبى حنيفة. وسفيان. والحسن
ابن حنبل، وأشار نحوه الأوزاعي * وهنا قول ثالث رويناه من طريق سعيد بن منصور

(١) في النسخة رقم (١٦) وعلى القارن سعيين، وهو غلط وسقط، وفي النسخة اليمنية وعلى القارن طوافين وسعيين، والتقدير
أى يطوف طوافين ويسعى سعيين (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن الحكم بن عمرو بن الأسود، وما هنا كالنسختين الأخرين.
وكلاهما صحيحة لأن الحكم هو ابن عمرو بن الأسود (٣) في النسخة رقم (١٤) وعن الحسن، والنسختان موافقتان لما ساقى قريبا *

قال : نأجهم بن واقد الأنصارى سألت عطاء بن أبى رباح فقلت : قرنت الحج والعمرة فقال : تطوف طوافين بالبيت ويحزئك سعى واحد بين الصفا والمروة *

قال أبو محمد : أما قول عطاء هذا فإنه كان لا يرى السعى بين الصفا والمروة من فرائض الحج فإذ لك اجزأه عنده سعى واحد بينها لأنه للحج وحده *

قال أبو محمد : أمّا ما شغب به من يرى أن يطوف القارن طوافين ويسعى سعيتين عن النبي ﷺ فساقط كله لا يجوز الاحتجاج به ، وكذلك كل ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم لا يصح منه ولا كلمة واحدة ، ولكنه عن ذكرنا من التابعين صحيح إلا عن الأسود وحده فإنه من رواية جابر الجعفى ■

أما حديث الضبّي بن معبد فإن إبراهيم لم يدرك الضبّي . ولا سمع منه . ولا أدرك عمر فهو منقطع ، وقدرناه الثقات . مجاهد . ومنصور عن أبى وائل شقيق بن سلمة عن الضبّي . فلم يذكر فيه طوافاً ولا طوافين . ولا سعيًا ولا سعيين أصلاً . وإنما فيه أنه قرن بين الحج والعمرة فقط *

وأما حديث ابن أبى ليلى فرسل ، ثم هو أيضاً عن الحسن بن عمار ولا يجوز الاحتجاج بروايته *

وأما حديث الحسين بن علي . فعن عباد بن كثير . ويس و كلاهما ضعيف جداً في غاية السقوط ، فسقط كل ذلك وتسقط بسقوطه الرواية عن عمرو بن الحسين بن علي * والله ما جعل الله تعالى عذراً لمن يعارض رواية عطاء . وطاوس . ومجاهد . وعروة عن أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ورواية نافع عن ابن عمر . وأبى الزبير عن جابر كلاهما عن النبي ﷺ بمثل هذه العفونات الذفرة ، ونعوذ بالله من الخذلان *

وأما الرواية عن علي فأبو نصر بن عمرو ؛ وعبد الرحمن بن أذينة ، وزباد بن مالك ، ورجل من بنى عذرة . ورجل من بنى سليم لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هم ؟ ، وأما الحكم بن عتيبة . وابن شبرمة فلم يدركا علياً ولا ولداً إلا بعد موته ، وأما الرواية عن الحسين ابنه . فعن الحجاج بن أرطاة وهو في غاية السقوط ، وأما الرواية عن ابن مسعود . فزياد ابن مالك لا يدري من هو ، وأما أبو اسحاق فلم يولد إلا سنة موت ابن مسعود وأبعدها ، ■

فإن أعجب من يعارض رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ورواية عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس ، ورواية سلمة بن كهيل عن طاوس عن الصحابة جملة ، ورواية أبى بشر عن سلمان الشكري عن جابر ، ورواية مالك عن الزهري . وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أم المؤمنين عن كل من قرن من الصحابة مع رسول الله

بِهَذِهِ النِّطَاطِخِ (١) الْمَتَرْدِيَّاتِ ، وَهَذَا — لَمَنْ تَأَمَّلْهُ — إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِحَضْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَكْدَحُ فِيهِ مَا جَاءَ بَعْدَهُ . لَوْ جَاءَ فَكَيْفَ وَكُلُّهُ بَاطِلٌ مَطْرَحٌ ؟ *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي رَوَاهُ طَاوُسٌ . وَمُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَاهُ عَطَاءٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرٍ ، وَرَوَاهُ طَاوُسٌ عَنْ سَرَّاقَةٍ كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « دَخَلْتَ الْعِمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » *

قَالَ عَلِيٌّ : وَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ تَحْتَاجَ الْعِمْرَةَ إِلَى عَمَلٍ غَيْرِ عَمَلِ الْحَجِّ وَقَدْ دَخَلْتَ فِيهِ ، وَمِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا احْتِجَاجُهُمْ بِمَنْ ذَكَرْنَا مِنْ السَّقَاطِ الَّذِينَ يُؤَنِّسُ بِالْخَيْرِ فَقَدِّمُ مِنْهُ ، وَيُوحِشُ مِنْهُ وَجُودُهُمْ فِيهِ ، ثُمَّ يَقُولُونَ فِي الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَمْرِهِ مِنْ قَرْنٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ أَنَّ يَطُوفُ لِهَمَا طَوَافًا وَاحِدًا وَسَعْيًا وَاحِدًا : هَذَا مِنْ رِوَايَةِ الدَّرَاوَرْدِيِّ نَعْمَ أَنَّهُ لَمْ يَرْوِ الدَّرَاوَرْدِيُّ الثِّقَّةَ الْمَأْمُونُ لَمْ يَرْوِ رِوَايَةَ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ . وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ . وَيَسُ الزِّيَّاتُ الْمَطْرَحِينَ الْمَتْرُوكِينَ ، ثُمَّ أُعْجِبَ شَيْءٌ أَنْ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ الْمَذْكُورِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ بَدَأَ بِالْإِهْلَالِ بِالْحَجِّ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ عِمْرَةٌ ، فَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ مَارُويَ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ أَنَّ الْقَارْنَ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ حِجَّةً خَالَفَ لَهَا (٢) السَّنَنُ الثَّابِتَةُ وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَجْعَلْ مَارُوَاهُ ابْنُ أُذَيْنَةَ عَنْ عَلِيٍّ — مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ بَدَأَ بِالْإِهْلَالِ بِالْحَجِّ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهِ عِمْرَةٌ — حِجَّةً ، فَمَا هَذَا التَّلَاعُبُ ؟ وَلَوْ كَانَتْ رِوَايَةُ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ عَلِيٍّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ حِجَّةً أَنَّهَا لِحِجَّةٍ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ حِجَّةً فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَمَا هِيَ حِجَّةٌ فِي الْآخَرِ ، ثُمَّ اعْتَرَضُوا فِي الْآثَارِ الْوَارِدَةِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمَا رَوَى عَنْهُ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَتَمِّعًا ، وَلَوْ أَنَّ الَّذِي احْتَجَّ بِهَذَا يَسْتَحِي مِنْ حَضْرَةِ مَنْ النَّاسُ [مِنْ] (٣) قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ إِلَى الْحَيَاءِ مِنَ الْمَلَأَتْكَ ، ثُمَّ مِنَ الَّذِي إِلَيْهِ مَعَادُهُ عَزَّ وَجَلَّ لَرُدِّعَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَجَاهِرَةِ الْقَبِيحَةِ ، وَهَذَا الْخَبَرُ قَدْ ذَكَرْنَاهُ وَفِيهِ [مِنْ] (٤) « تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَأْ أَهْلٍ بِالْعِمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلٍ بِالْحَجِّ » فَوَصَفَ عَمَلُ الْقَرَانِ وَسَمَاءُ تَمَتَّعًا * وَالْعَجَبُ أَنَّ هَذَا الْمَجَاهِرَ بِهَذِهِ الْعَظِيمَةِ يَنَظُرُ الدَّهْرُ فِي اثْبَاتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَارِنًا * ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ الْآنَ وَجَعَلَ يَوْمَهُمْ أَنَّهُ كَانَ مَتَمِّعًا ، وَهَذَا مِنَ الْغَايَةِ فِي السَّمَاجَةِ وَالصَّفَةِ الْمَذْمُومَةِ ، وَاعْتَرَضَ فِي الْآثَارِ الْمَذْكُورَةِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا رَوَى فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ

(١) فِي النِّسْخَةِ رَقْمُ (١٦) هَذَا الْفَضَائِحُ ، وَالَّذِي يَنْسَبُ لِفِظِ الْمَتَرْدِيَّاتِ ، مَا هُنَا (٢) فِي النِّسْخَةِ الْيَمِينَةِ « خَالَفَهَا » (٣) الزِّيَادَةُ مِنَ النِّسْخَةِ رَقْمُ (١٤) (٤) الزِّيَادَةُ مِنَ النِّسْخَةِ رَقْمُ (١٤) « مِنْ » هُنَا حَرْفُ جَرٍّ

من قول النبي ﷺ «أرفضى العمرة، ودعى العمرة، ووتركى العمرة، وامتشطى، وانقضى رأسك، وأهلى بالحج» وأوهم هذا المكابر بهذه الألفاظ أنها أحلت من العمرة وهذا باطل لأن - معنى أرفضى العمرة، ودعى العمرة، ووتركى العمرة، وأهلى بالحج - أن تدع الطواف الذى هو عمل العمرة وتتركه وترفض عمل العمرة من أجل حيضها وتدخل حجا على عمرتها فتكون قارئة فاذا طهرت طافت بالبيت حينئذ للعمرة والحج *

وأما نقض الرأس والامتشاط فلا يكره ذلك فى الاحرام بل هو مباح مطلق * برهان ذلك (١) قول رسول الله ﷺ لها حينئذ: «طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك» فكيف يمكن أن يكفيها طوافها وسعيها لعمرتها قد أحلت منها؟ لولا الهوى المعنى المصم المقحم فى بحار الضلالة بالمجاهرة بالباطل، فصح يقينا أنه إنما كفاها طوافها وسعيها لحجها وعمرتها اللذين كانت قارئة بينهما، هذا مالا يحيل على من له أدنى فهم ولم يجد ما يموه به فى حديث جابر ولا فى حديث عروة عن عائشة أن الذين جمعوا بين العمرة والحج من الصحابة طافوا لهما طوافا واحداً فرجع إلى أن قال: ان عليا كان مع رسول الله ﷺ فى حجه وأشركه فى هديه فلم يقل: ما قال إلا عن علم فيقال لمن قال: هذا القول: أنك تنسب إلى على الباطل وقولاً لم يثبت عنه قط، ثم لو ثبت عنه فأمّ المؤمنين كانت فى تلك الحجة أبطن بالنبي ﷺ وأعلم به من على وغير على، وإذا صار على هنا يجب تقليده وأطراح السنن الثابتة وأقوال سائر الصحابة لقول لم يصح عنه، فهلا وجب تقليده فى الثابت عنه من بيع أمهات الأولاد، ومن قوله: ان فى خمس وعشرين من الابل خمس شياه، وسائر ما خالفوه فيه لما هو أقل مما تركوا هنا؟ ولكن الهوى إلى المعبود *

وعهدنا بهم يقولون فيما روى عن أم المؤمنين اذ قالت لأم ولد زيد بن أرقم فى بيعها غلاماً من زيد بثمانمائة درهم إلى العطاء، ثم ابتاعته منه بستمائة درهم نقداً أبلغ زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ أن لم يتب: مثل هذا لا يقال بالرأى، فهلا قالوا هنا فى قول عائشة وجابر وابن عمر وابن عباس: ان القارن يجزئه طواف واحد: مثل هذا لا يقال بالرأى: ولكن حسبهم ونصر المسألة الحاصلة الحاضرة بما يمكن (٢)، وبالله تعالى التوفيق *
٨٣٧ — مسألة — ويجزى فى الهدى المعيب، والسلام أحب إلينا ولا تجزى جذعة من الابل ولا من البقر ولا من الغنم إلا فى جزاء الصيد فقط *

برهان ذلك ان نهى النبي ﷺ عن العرجاء البين عرجها، والعوراء البين عورها،

(١) فى النسخة رقم (١٦) «برهان هذا» وما هنا أنسب (٢) فى النسخة اليمنية وفى النسخة رقم (١٤) «وبما أمكن،»

والمریضة البین مرضها، والعجفاء التي لا تنقی (١)، وأن لا یضحی بشرقاء، ولا خرقاء، ولا مقابلة، ولا مدابرة، انما جاء فی الاضاحی نسا والاضحية غیر الهدی، والقیاس باطل، وقد وافقنا المخالف علی اختلاف حکم الهدی والاضحية (٢) فی الاشعار والتقلید وحکمہ إذا عطب قبل محله، فمن الباطل ان یقاس حکم الهدی علی الاضاحی فی مکان، ولا یقاس علیه فی مکان آخر یغیر برهان مفرق بین ذلك، والهدی جائز فی جمیع السنة ولا تجوز الاضحية عندهم الا فی ثلاثة أيام من ذی الحجة فطلت التسوية بینهما، وبالله تعالی التوفیق *

وأما الجذعة فلها روينا من طریق مسلم نايجي بن يحيى انا هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب أن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ان هذا اليوم اللحم فيه مكروه (٣) واني عجلت نسيكتي لأطعم أهلي وجيرانى وأهل دارى فقال له (٤) رسول الله ﷺ: أعد نسكا فقال: يا رسول الله ان عندى عناق لبن (٥) هي خير من شاتى لحم فقال عليه السلام: هي خير نسيكتيك ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك * وهذا عموم منه عليه السلام وابتداء قضية قائمة بذاتها (٦) وانما كان يكون هذا مقصوراً على الاضحية لو قال عليه السلام: ولا تجزى عن أحد بعدك فكان يكون الضمير مردوداً الى الاضحية لكن ابتداء عليه السلام فاخبر أنه لا تجزى جذعة عن أحد بعدها. فعم ولم يخص وانما خصصنا جزاء الصيد بنص (٧) قوله تعالى (جزاء مثل ما قتل من النعم). فعم تعالى أيضاً ووجب ان يجزى الجذع بمثله، والصغير بمثله، والمعيب بمثله بنص القرآن، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٨ — مسألة — ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فان فعل لم يجزه، فان غطى قبله، ودبره فلا يسمى عريان فان انكشف ساهيا لم يضره قال الله عز وجل: (خذوا زينتكم عند كل مسجد): رويانا من طريق شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن المحرر (٨) بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت مع علي بن أبي طالب حين بعثه رسول الله ﷺ الى مكة براءة كنا نادى أنه لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان، وقال تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) *

٨٣٩ — مسألة — والطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنساء؛ ولا يحرم الاعلى الحائض فقط لان رسول الله ﷺ منع أم المؤمنين — اذا حاضت — من الطواف بالبيت كما ذكرنا قبل؛ وولدت أسماء بنت عميس بنى الحليفة فأمرها عليه السلام بأن تغتسل وتهل ولم ينهها عن الطواف

(١) أى التى لا تخ لها (٢) فى النسخة رقم (١٤) واليمنية «الاضحية والهدى» (٣) معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه وشاق (٤) سقط لفظ «له» من صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ (٥) العناق — بفتح العين — هى الاثمن من المعز التى لم تستكمل سنة، وجمعها أغنق وعنوق، وقوله عناق لبن معناه صغيرة قريية مما ترضع (٦) فى النسختين «بنفسها» وهما بمعنى (٧) لفظ «نص» سقط من النسخة رقم (١٤) (٨) هو ريان بن مهملتين *

قلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبيته [رسول الله] ^(١) وَاللَّهُ كما بين أمر الحائض (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى)، (وما كان ربك نسيا) ولا فرق بين اجازتهم الوقوف بعرفة والمزدلفة ^(٢) والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمرة على غير طهارة وبين جواز الطواف على غير طهارة إلا حيث منع منه النص فقط *

روينا عن سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أبي بشر عن عطاء قال : حاضت امرأة وهى تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتمت بها عائشة بقية طوافها ؛ فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف ولا نقول بهذا فى الحيض خاصة للنص الوارد فى ذلك *
٨٤٠ — مسألة — فلو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف الا شوط أو بعضه، أو أشواط فكل ذلك سواء وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بنت على ما كانت طافه ولها أن تطوف بين الصفا والمروة لأنها لم تنه إلا عن الطواف [بالبيت] ^(٣) فقط ، وقد وافقونا على اجازة كل ذلك للحائض لأن النبي ﷺ لم ينهها عن ذلك فكذلك لم ينه الجنب ولا النساء عن الطواف ولا فرق ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) *

٨٤١ — مسألة — ومن قطع طوافه لعذر أو لسكر بنى على ما طاف ، وكذلك السعى لأنه قد طاف ما طاف كما أمر فلا يجوز ابطاله فلو قطعه عابثا فقد بطل طوافه لأنه لم يطف كما أمر *

٨٤٢ — مسألة — والطواف والسعى راكبا جائز ، وكذلك رمى الجمرة لعذر ولغير عذر * رويانا من طريق مسلم ثنى أبو الطاهر وحرمة بن يحيى انا ابن وهب أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ طاف فى حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن» ^(٥) * وروينا أيضا من طريق عائشة . وجابر بن عبد الله ^(٦) * ومن طريق مسلم نا عبد بن حميد انا محمد بن بكر انا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : «طاف النبي ﷺ فى حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليراها الناس وليشرف وليسأله» ^(٧) *
ومن طريق مسلم حدثنى أحمد بن حنبل ^(٨) نا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم — هو خال محمد بن سلمة — ، واسمه خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي انيسة عن يحيى بن الحصين عن جدته أم الحصين ^(٩) قالت : «حججت مع رسول الله ﷺ ^(١٠) حجة الوداع

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ومن النسخة البنية (٢) فى النسخة رقم (١٦) «ومزدلفة» (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٠ (٦) هـ فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦١ (٧) الحديث فى مسلم له بقية اسقطها المصنف انظر جزء ١ ص ٣٦١ (٨) فى النسخة رقم (١٦) واحد بن كليل وهو غلط (٩) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ عن أم الحصين جدته ، والمعنى واحد (١٠) فى صحيح مسلم «مع النبي» *

فرايت أسامة بن زيد وبلا لا أحدهما (١) أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يسترده من الحر حتى رمى جمره العقبة * وقد روينا عن عمر . وعروة المنع من ذلك ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ■

٨٤٣ — مسألة — ولا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف إلا في الزحام (٢) لأن التباعد عنه عمل بخلاف فعل (٣) رسول الله ﷺ وعبت لا (٤) معنى له فلا يجوز ■

٨٤٤ — مسألة — والطواف بالبيت في كل ساعة جائز وعند طلوع الشمس . وعند غروبها ، ويركع عند ذلك * روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن الزهري نا سفيان — هو ابن عيينة — نا أبو الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم « أن النبي ﷺ قال : يا بني عبد مناف لا تمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار » (٥) * ورويناه أيضاً من طريق ابن أبي نجيح عن عبد الله بن باباه باسناده * وروينا عن الحسن . والحسين ابني علي . وعبد الله بن عمر الطواف بعد العصر والصلاة حينئذ إثر الطواف * وعن ابن عباس انه طاف بعد العصر * وعن ابن الزبير انه طاف بعد صلاة الصبح وصلى الركعتين حينئذ *

قال أبو محمد : إنما جاء النبي عن الصلاة بعد العصر جملة فمن أجاز الطواف بعد العصر مالم تصفر الشمس فقد تحكم بلا دليل *

٨٤٥ — مسألة — وجائز في رمى الجمره . والحلق . والنحر . والذبح . وطواف الافاضة . والطواف بالبيت . والسعي بين الصفا والمروة أن تقدم أيها شئت على أيها شئت لا حرج في شيء من ذلك * روينا من طريق مسلم [بن الحجاج] نا محمد ابن عبد الله بن قهزاذ (٦) نا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك أنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأناه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمره فقال : يا رسول الله اني حلقت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج وأناه آخر فقال : اني ذبحت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج وأناه آخر فقال : اني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج [قال] (٧) فما رأيته يسأل (٨) يومئذ عن شيء إلا قال : افعلوا ولا حرج » * ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله

(١) في صحيح مسلم وأحدهما بزادقوا وليس موجودة في شرح مسلم (٢) في النسخة رقم (١٦) وإلا الزحام (٣) في

النسخة رقم (١٤) سقط لفظ فعل خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) فلا ولا لزوم للقاءها (٥) هو في النسائي ج ٥ ص ٢٢٣

(٦) هو بضم القاف وبمعجمتين بعد الهاء الساكنة بينهما ألف (٧) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٠ (٨) في صحيح مسلم « مثل »

ابن عمرو بن العاصي «ان رسول الله ﷺ وقف بمنى في حجة الوداع فجاء رجل (١) فقال : يا رسول الله اني لم أشعر فخلقت قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج ، وجاء آخر فقال : يا رسول الله اني لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج قال : فما سئل [رسول الله ﷺ] (٢) عن شيء يومئذ قدم أو أخر إلا قال : اصنع ولا حرج » *
ومن طريق ابن الجهم عن اسماعيل بن اسحاق انا أبو المصعب عن مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : «وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال : اذبح ولا حرج فقال آخر : يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم ولا أخر الا قال : افعل ولا حرج » (٣) *

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس «ان النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق (٤) ، والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج » *

ومن طريق أبي داود ناعثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : «خرجت مع رسول الله ﷺ (٥) حاجا فكان الناس يأثونه فن قائل (٦) : يا رسول الله سعيت قبل ان أطوف أو أخرت شيئا أو قدمت شيئا فكان يقول : لا حرج [لا حرج] (٧) ، وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد : فأخذ بهذا جمهور من السلف كما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أيوب — هو السخيتاني — عن نافع عن ابن عمر أنه رأى رجلا من أهله أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يحلق * ورويانا عنه غير هذا من طريق سعيد أيضا ، نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن نافع ان ابن عمر لقي ابن أخيه عبد الرحمن ابن عبد الرحمن بن عمر قد أفاض قبل أن يحلق أو يقصر فأمره أن يقصر ، ثم يرجع فيفيض *
ومن طريق ابن الجهم نا عبد الله بن الحسن الهاشمي نا روح نا سعيد عن قتادة عن مروق العجلي قلت لابن عمر : [رجل] (٨) خلق قبل أن يذبح قال : خالف السنة قلت : ماذا عليه ؟ قال : انك لضخم اللحية ولم يجعل عليه شيئا * ومن طريق ابن الجهم نا ابراهيم بن حماد نا الصاغاني نا سعيد

(١) في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ « انه قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس بمنى والناس يسألونه فجاء رجل » الخ
(٢) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ (٣) هو في الموطأ ج ١ ص ٣٦٨ ، وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٩ (٤) في النسخة رقم (١٦) « في الحلق والذبح ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٠ وكذلك النسختان (٥) في سنن أبي داود ج ١ ص ١٦٠ ومع النبي صلى الله عليه وسلم » (٦) في سنن أبي داود فن قال ، وليس بشيء (٧) الزيادة من سنن أبي داود (٨) الزيادة من النسخة رقم (١٦) هـ

ابن عامر عن سعيد بن أبي عروبة عن مقاتل أنهم سألو أنس بن مالك عن قوم حلقوا قبل أن يذبحوا؟ قال: اخطأتم السنة ولا شيء عليكم *

قال علي: ما أخطأوا السنة ولا خالفوها لأن ما أباحه رسول الله ﷺ ولم يرفيه حرجا فهو سنة لكن تركوا الأفضل فقط * ومن طريق الحذافي ناعبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء فيمن رمى الجرة الوسطى قبل الأولى قال: يرمى التي ترك [وأجزأه] ^(١) * وبه نصا إلى سفيان قال: أخبرني ابن جريج عن عطاء أنه قال: من بدأ بالصفا والمروة قبل البيت أنه يطوف بالبيت وقد أجزأ عنه ، وبه يقول سفيان ■ ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد أنه أتى الحسن البصري بمكة ثاني يوم النحر قد بدأ برمي جرة العقبة، ثم الوسطى، ثم الأخرى قال: فسألت فقهاء مكة عن ذلك فلم ينكروه ؟ *

ومن طريق ابن أبي شبة نا الفضيل بن عياض عن ليث بن أبي سليم عن صدقة قال: سألت طاوسا ومجاهدا عن حلق قبل أن ينحر؟ قالوا: لا شيء عليه وهو قول سفيان . و الأوزاعي . و داود وأصحابه ، وقد روى عن بعض السلف غير هذا * وروينا من طريق ابن أبي شبة نا سلام بن مطيع — هو أبو الأحوص — عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال: من قدم شيئا من حجه أو أخره فليهرق لذلك دما * ومن طريق ابن أبي شبة نا جابر عن منصور عن سعيد ابن جبير قال: من قدم شيئا قبل شيء من حجه أو حلق قبل أن يذبح فعليه دم * ومن طريق ابن أبي شبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال: من حلق قبل أن يذبح أهرق دما وقرأ (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) * ومن طريق ابن أبي شبة نا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال: من حلق قبل أن ينحر فعليه الفدية *

قال أبو محمد: أما الرواية عن ابن عباس فواهيّة لأنها عن إبراهيم بن مهاجر ، وهو ضعيف ، وأما قول إبراهيم . وجابر بن زيد في أن من حلق قبل الذبح والنحر: فعليه دم أو الفدية ، واحتجاجهم بقول الله تعالى . (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فغفلة من احتج بهذا ^(٢) لأن محل الهدى هو يوم النحر بمنى ذبح أو نحر أولم يذبح ولا ينحر إذا دخل يوم النحر والهدى بمنى أو بمكة فقد بلغ محله فحل الحلق ولم يقل تعالى: حتى تنحروا أو تذبحوا ، وبين رسول ﷺ أن كل ذلك مباح ولا حجة في قول أحد سواه عليه السلام *

وأما المتأخرون ممن ذكرنا فإن أبا حنيفة قال: من حلق قبل أن يرمى فلا شيء عليه، فإن حلق قبل أن ينحر أو يذبح فإن كان مفردا فعليه دم وإن كان قارنا فعليه دمان *

(١) سقط هذا اللفظ من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) د هـ .

وقال زفر صاحبه : إن حلق القارن قبل أن يذبح أو ينحر فعليه ثلاثة دماء ، فإن كان متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه * وقال أبو يوسف : إن حلق قبل أن يذبح قارنا أو متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه ، ثم رجع فقال هو . ومحمد بن الحسن : لا شيء عليه في كل ذلك * وقال مالك : إن حلق قبل أن يذبح أو ينحر فلا شيء عليه فإن حلق قبل أن يرمى فعليه دم * وقال الشافعي : لا شيء عليه فيما أخر أو قدم إلا من طاف بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت فعليه دم ■

قال أبو محمد : كل هذه أقوال في غاية الفساد لأنها كلها دعاوى بلا دليل لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأى سديد *

فأما تفريق — أبي حنيفة بين حكم المفرد والقارن وإيجاب زفر ثلاثة دماء على القارن ودما على المتمتع ؛ وتفريق مالك بين تقديم الحلق على الرمي وتقديمه على النحر والذبح ، وتفريق الشافعي بين تقديم السعي على الطواف وبين سائر ما قدم وأخر — فأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل العلم قبل القائل بها من ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٤٦ — مسألة — ومن لم يبت ليالى منى بمنى فقد أساء ولا شيء عليه إلا الرعاء وأهل سقاية العباس فلا نكره لهم المبيت في غير منى بل للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما *
روينا من طريق أبي داودنا مسددا سفيان — هو ابن عينة — عن عبد الله . ومحمد ابن أبي بكر بن (١) محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبي البداح بن عدى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ (٢) رخص للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما » *

فصح بهذا الخبر أن الرمي في كل يوم من أيام منى ليس فرضا * ومن طريق مسلم نا ابن نمير — هو محمد بن عبد الله — نا أبي نعيم عبد الله — هو ابن عمر — حدثني نافع عن ابن عمر قال : « أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله ﷺ من أجل سقايته أن يبيت بمكة ليالى منى فأذن له » (٣) *

قال أبو محمد : فأهل السقاية مأذون لهم من أجل السقاية وبات عليه السلام بمنى ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فرضا لأن الفرض إنما هو أمره ﷺ فقط ؛ (٤) *
فإن قيل : أن إذنه للرعاء وترخيصه لهم وإذنه للعباس دليل على أن غيرهم بخلافهم قلنا : لا وإنما كان يكون هذا لو تقدم منه عليه السلام أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمروا ، وأما إذا لم يتقدم منه أمر عليه السلام فنحن ندرى أن هؤلاء

(١) في النسخة رقم (١٤) « وان » وهو غلط (٢) في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٨ « وان النبي صلى الله عليه وسلم » (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧١ « أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » (٤) قال في هامش النسخة رقم (١٤) « ونسى أبو محمد قوله عليه السلام « خنوا عني مناسككم » والمبيت بمنى كان لأجل المناسك أقول وهذه دعوى تحتاج إلى دليل آخر غير ما ذكره تنبيه »

مأذون لهم وليس غيرهم مأمور بذلك ولا منيافهم على الإباحة * روي ناعن عمر بن الخطاب « لا يبيتن أحد من وراء العقبة أيام منى ، وصح هذا عنه رضى الله عنه ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن ابن عمر أنه كره المييت بغير منى أيام منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلا ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس لمن كان له متاع بمكة ان يبيت بها ليالى منى * ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب نا ابراهيم بن نافع نا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا رميت الجمار فبت حيث شئت * وبه الى ابراهيم بن نافع نا ابن أبي نجيح عن عطاء قال : لا بأس ان يبيت بمكة ليالى منى في ضيعته * وعن مجاهد لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وآخره بمنى أو أول الليل بمنى وآخره بمكة * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : من بات ليالى منى بمكة تصدق بدرهم أو نحوه * وعن بكير بن مسمار ^(١) عن سالم عن ابن جريج عن عطاء مثل هذا أيضا تصدق بدرهم اذا لم يبيت بمكة * ومن طريق أبي بكر بن عياش عن المغيرة عن ابراهيم قال : اذا بات دون العقبة أهرق دما * وقال أبو حنيفة : بمثل قولنا ، وقال سفيان : يطعم شيئا ■ وقال مالك : من بات ليلة من ليالى منى بغير منى أو أكثر ليلته فعليه دم ، فان بات الأقل من ليلته فلا شيء عليه ، وقال الشافعي : من بات ليلة من ليالى الشريق في غير منى فليصدق بمده ، فان بات لياليتين ، فدان فان بات ثلاثا فدم * وروى عنه في ليلة ثلث دم وفي ليلتين ثلثا دم وفي ثلاث ليال دم *

قال أبو محمد : هذه الأقوال لا دليل على صحتها ^(٢) يعنى الصدقة بدرهم أو باطعام شيء . أو بإحجاب دم . أو بمده . أو مدين . أو ثلث دم . أو ثلثي دم . أو الفرق بين المييت أكثر الليل . أو أقله ، وما كان هكذا فالقول به لا يجوز وما نعلم لمالك . ولا للشافعي في أقوالهم هذه سافا أصلا . لا من صاحب . ولا من تابع *

٨٤٧ — مسألة — ومن رمى يومين ، ثم نفر ولم يرم الثالث فلا بأس به ، ومن رمى الثالث فهو أحسن *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) وقال أبو حنيفة : ان نفر ^(٣) اليوم الثاني الى الليل لزمه أن يرمى الثالث * قال علي : وهذا خطأ وحكم بلا دليل وخلاف للقرآن *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن بكر بن مسمار» وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي اليمنية وعلى تصحيحها (٣) في النسخة رقم (١٦) «ان بقى» وكذلك في النسخة اليمنية

٨٤٨ — مسألة — والمرأة المتمتعة بعمره ان حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها ان تضيف حجا الى عمرتها إن كانت تريد الحج من عامها وتعمل عمل الحج حاشا الطواف بالبيت فاذا طهرت طافت ، وهذا لأمر رسول الله ﷺ عائشة بذلك وقد ذكرناه قبل *
٨٤٩ — مسألة — ولا يلزم الغسل في الحج فرضا الا المرأة تهمل بعمره تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت فهذه تغتسل ولا بد وتقرن حجا إلى عمرتها، والمرأة تلد قبل ان تهمل بالعمرة أو بالقران ففرض عليها ان تغتسل ولتهمل بالحج *

لما روينا من طريق مسلم ناقتية نا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلت عائشة بعمره » فذكر الحديث وفيه « أنها قالت لرسول الله ﷺ : قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت [والناس يذهبون إلى الحج الآن] ^(١) فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي وأهلي بالحج ^(٢) » ولأمره عليه السلام ، أسماء بنت عيسى اذ ولدت محمد بن أبي بكر بالشجرة ان تغتسل وتهمل ، ونحن قاطعون باتمرارها له عليه السلام ، وانها لو لم يغتسلا لكانتا عاصيتين ، وقد أعادها الله عز وجل من ذلك *

٨٥٠ — مسألة — وكل من تعمد معصية أى معصية كانت — وهو ذا كر لحجه مذبحرم الى أن يتم طوافه بالبيت للفاضة ويرمى الجمرة — فقد بطل حجه فان أتاها ناسيا لها أو ناسيا لاحرامه ودخوله في الحج أو العمرة فلا شىء عليه في نسيانها ، وحجه وعمرته تامان في نسيانه كونه فيهما ، وذلك لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فكان من شرط الله تعالى في الحج براءته من الرفث والفسوق ، فمن لم يتبرأ منهما فلم يحج كما أمر ، ومن لم يحج كما أمر فلا حج له ، وقال رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » *

ومن عجائب الدنيا ابطاهم الحج بتقييله امرأته المباحة له فيمنى ! ولم ينه الله تعالى قط عن هذا ، ثم لا يطلونه بالفسوق من قتل النفس المحرمة وترك الصلاة وسائر الفسوق ان هذا لعجب ! ، وأعجب من ذلك ابطال أى حنيفة الحج بوطء الرجل امرأته ناسيا لاحرامه ! ، وقد صح ان الله تعالى لا يؤخذ بالنسيان ، قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، ثم لا يطل الحج بتعمد القصد الى أن يوطئ في إحرامه أو يلاط به فهل في الفضائح والقبائح أكثر ^(٣) من هذه المصيبة ؟ وأعجب شىء دعواهم الاجماع على هذا ! ولا سبيل الى أن يأتوا برواية عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) في صحيح مسلم « ثم أهلى بالحج » (٣) في النسخة رقم (١٦) واكبر أى اعظم

في أن تعمد الفسوق (١) لا يبطل إبل الروايات عن السلف تشهد لقولنا *
وروى عن مجاهد أنه قال : أنا لنحرم من الميقات وأخشى أن لا أخرج منه حتى أخرج
أحرامى أو كلاما هذا معناه ، وإن شريحا كان إذا أحرم فكأنه حية صماء *
٨٥١ — مسألة — فإن أمكنه تجديد الأحرام فليفعل ويحج أو يعتصر وقد أدى
فرضه لأن أحرامه الأول قد بطل وأفسده ، والتماضى عليه لا يجوز لقول الله تعالى :
(إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . وقال الأوزاعي : في سباب المحرم دم ، وهم يجعلون
الدم فيما لا يكره فيه من الميت في غير منى وغير ذلك ولا يجعلونه في السباب للمحرم في الحج *
٨٥٢ — مسألة — ومن وقف بعرقه على بعير مغضوب أو جلال بطل حجه إذا
كان عالما بذلك وأما من حج بمال حرام فأنفقه في الحج — ولم يتول هو حمله بنفسه (٢) —
فحجه تام *

أما المغضوب فلأنه مخالف لما أمره الله تعالى به ولم يحج كما أمر ، وأما وقوفه على
بعير جلال فلما صح عن النبي ﷺ بما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك
نا محمد بن بكر نا أبو داود نا أحمد بن أبي سريح (٣) الرازي أخبرني عبد الله بن الجهم
نا عمرو — هو ابن أبي قيس — عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى
رسول الله ﷺ عن الجلالة في الإبل أن يركب عليها » ■ وبه إلى أبي داود نا مسدد
نا عبد الوارث — هو التنوري — عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى
رسول الله ﷺ (٤) عن ركوب الجلالة » ■

قال أبو محمد : والجلالة هي التي علفها الجلبة وهي العذرة ، فمن وقف بعرقه على بعير
جلال فلم يقف كما أمر لأنه عاص في وقوفه [عليه] (٥) ، والوقوف بعرقه طاعة وفرض ،
ومن المحال أن تتوب المعصية عن الطاعة ■ وقال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم
عليكم حرام » فمن وقف بها حاملا لمال حرام فلم يقف كما أمر بل وقف عاصيا فان لم
يعلم بذلك فقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ،
ومن لم يتعمد للحرام عالما به فليس عاصيا وإذا لم يكن عاصيا فهو محسن قال تعالى : (ما على
المحسنين من سبيل) ، فقد وقف كما أمر وعفا الله تعالى له عما لم يعلمه *

وأما نفقة المال الحرام في الحج وطريقه فهو أن كان عاصيا بذلك فلم يباشر

(١) في النسخة رقم (١٦) «تعمد الفسق» (٢) في النسخة رقم (١٤) ، والمنية «مع نفسه» (٣) هوسين مهمة وفي آخره
جيم معجمة ، وفي النسخ كلها بالشين المعجمة وآخره حاء مهمة وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب وحاشية تقريب التهذيب
وجاء صحيحا في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٠ (٤) سقط من سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٠ لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها
قوله «نهى» مبني للمجهول ، والحدِيثان سكنت عنهما الحافظ المنذرى (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

المعصية في حال إحرامه ولا في شيء من أعمال حجه فلم يخط في عمله الواجب عملاً محرماً (١) وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك لو ركب الجلال في شيء من إحرامه أو عمل حجه لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) . والمعصية فسوق ، وقد وافقونا على بطلان صلاة من صلى الفرض راكباً لغير ضرورة ، ولا فرق بين الأمرين لأن كليهما عمل محرم ■

٨٥٣ — مسألة — وعرفة كلها موقف الا بطن عرنة ، ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسر لأن عرفة من الحل ، وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرفة ، وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم ، وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة ■

نأحمد بن عمر بن أنس ناعبد الله بن حسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا ابو نصر التمار — هو عبد الملك بن عبد العزيز — عن سليمان ابن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم قال رسول الله ﷺ : « كل عرفات موقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر (٢) » ■

٨٥٤ — مسألة — ورمى الجمار بحصى قدر مئ به قبل ذلك جائز ، وكذلك رميها راكباً حسن : أمارميها بحصى قدر مئ به فلا نعلم منه عن ذلك قرآن ولا سنة ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ■
 ﴿ فان قيل ﴾ : قدر مئ عن ابن عباس ان حصى الجمار ما تقبل منه رفعه وما لم تقبل منه تركه . ولولا ذلك لكان هضاباً (٣) تسد الطريق قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وان لم تقبل رمى هذه الحصا من عمره فستقبل من زيد ، وقد تصدق المرء بصدقة فلا يقبلها الله تعالى منه ، ثم يملك تلك العين آخر فتصدق بها تقبل منه ■

وأمارميها راكباً ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع نا أيمن بن نابل (٤) عن قدامة بن عبد الله « قال : رأيت رسول الله ﷺ يرمي جمرة العقبة [يوم النحر] (٥) على ناقه له صباء . لا ضرب . ولا طرد . ولا إليك إليك » (٦) ■ وقال ابو يوسف قبل موته بأقل من ساعة : رمى الجمرتين الآخريتين راكباً أفضل

(١) أو رده صحيح نسخة رقم (١٤) بها مشها ما نصه : لا فرق بين ركوب الجلالة أو كل المال الحرام في الحج لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ولا شك ان كليهما فاسق فليأمل اه أقول تأملت ذلك ونظرت كلام المصنف فوجدته يفتي عن الجواب لا أنه فرق بين من تلبس بالمعصية وهو واقف بعرقة وبين من أكل الحرام ولم تلبس وقتئذ بالمعصية فشتان ما بينهما وهو فرق واضح نسأل الله الهداية (٢) الحديث في مسند الامام احمد بسند آخر عن جبير بن مطعم ج ٤ ص ٨٢ ، وفيه زيادة ونسبة ابن حجر في التلخيص الحبير الى ابن حبان والطبراني والبيهقي والبخاري وغيرهم في ص ٢١٦ (٣) هو جمع هضبة الجبل المنبسطة على وجه الأرض (٤) هو بنون فباء موحدة في النسخ كلها نافع ، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٢٧٠ (٦) هو تعريض للأمر ! بأنهم أحدثوا هذه الأمور وقوله إليك إليك اسم فعل أي تبعد وتبع .

ورمى جمره العقبة راجلا أفضل، وهذا تقسيم فاسد بلا برهان بل رميها ركباً أفضل اقتداء برسول الله ﷺ *

٨٥٥ — مسألة — وبطل الحج تعمد الوطء في الحلال من الزوجة والأمة إذا كرّ الحجة أو عمرته، فإن وطئها ناسياً لأنه في عمل حج أو عمرة فلا شيء عليه، وكذلك يبطل بتعمده أيضاً حج الموطوءة وعمرتها قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، والرفث الجماع. فمن جامع فلم يحج، ولا اعتمر كما أمر، وقال رسول الله ﷺ: « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » (١)، وأما الناسي والمكروه فلا شيء عليه لقول رسول الله ﷺ: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم)، وهو قول أصحابنا *

٨٥٦ — مسألة — وإن وطئ وعليه بقية من طواف الافاضة (٣) أو شيء من رمى الجمره فقد بطل حجه كما قلنا قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، فصح أن من رفث ولم يكمل حجه فلم يحج كما أمر، وهو قول ابن عمر، وقول أصحابنا، وقال ابن عباس: لا يبطل الحج بالوطء بعد عرفة، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: إن وطئ يوم النحر قبل رمى الجمره بطل حجه، وإن وطئ يوم النحر بعد رمى الجمره لم يبطل حجه، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمى الجمره (٤) لم يبطل حجه * فاما قول مالك فتقسيم لا دليل على صحته أصلاً، واحتج أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ: « الحج عرفة » * قال علي: ولا حجة لهم في هذا لأن الذي قال هذا هو الذي أخبرنا عن الله تعالى بأنه قال: (وليطوفوا بالبيت العتيق) . وبأنه قال: (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وهو الذي أمر برمي الجمره فلا يجوز الأخذ ببعض قوله دون بعض، وقد قال تعالى: (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فكان الطواف بالبيت هو الحج كعرفة ولا فرق، وقوله عليه السلام « الحج عرفة » لا يمنع من أن يكون الحج غير عرفة أيضاً * وقد وافقنا المخالف على أن امرأاً لو قصد عرفة فوقف بها فلم يحرم (٥). ولا لبي ولا طاف، ولا سعى فلا حج له، فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام « الحج عرفة » *

٨٥٧ — مسألة — فمن وطئ عامداً كما قلنا فبطل حجه فليس عليه أن يتأدى على عمل فاسد باطل لا يجزئ عنه لكن يحرم من موضعه، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء

(١) تقدم الكلام عليه في حديث جابر الطويل ص ١١٩ من هذا الجزء، وهذا قطعة منه (٢) سياق الكلام عليهم يخرجهم قرياً (٣) في النسخة رقم (١٦) « وإن وطئ وثبى عليه من طواف الافاضة » وهو كلام ناقص (٤) في النسخة رقم (١٦) « قبل أن يرمي الجمره » وما هنا نسب بالسباق (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولم يحرم » *

عليه غير ذلك وان كان لا يدرك تمام الحج فقد عصى وأمره الى الله تعالى ولا هدى في ذلك ولا شيء إلا أن يكون لم يحج قط، فعليه الحج والعمرة ■

وقد اختلف السلف في هذا * فروينا عن عمر رضي الله عنه أن يتأديا في حجها؛ ثم يحججان من قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامع فيه وعليه هدى وعليها، وهذا مرسل عن عمر لأنه عن مجاهد عن عمر ولم يدرك مجاهد عمر * وروينا عن علي بن كل واحد منهما بدنة ويتفرقان اذا حجبا من قابل، وهذا مرسل عن علي لأنه عن الحكم عن علي والحكم لم يدرك عليا * وروينا عن ابن عباس أقوالا منها ان يتأديا على حجها ذلك وعليها هدى وحج قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامعاه فيه ■ وعن عبد الله بن عمرو . وعبد الله بن عمر مثله قالوا : فان لم يجد هديا صام صيام المتمتع ، وقول آخر مثل هذا سواء سواء إلا أنه لم يعوض من الدم صياما *

وعن ابن عمرو . وابن عمر مثله ولم يذكر وا تفريقا * وروى عن ابن عباس أيضا انه عليه بدنة ويتفرقان من قابل قبل الموضع الذي جامعاه فيه * وعن ابن عباس على كل واحد منهما هدى * وعن جبير بن مطعم انه قال للجامع : أف لا أقتيك بشيء *

وأما من جامع بعد عرفة فعن ابن عمر من وطىء قبل ان يطوف بالبيت فعليه الحج والهدى، وروى عنه أيضا عليه الحج من قابل وبدنة * وعن ابن عباس على كل واحد منهما جزور * ومن طريق ابن أبي شبة عن ابن عليه عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من واقع امرأته قبل أن يطوف بالبيت فعليه دم ■ وعن ابن عباس أيضا عليه وعليها بدنة ■ وروينا عن عائشة أم المؤمنين لا هدى الا على المحصر، وقال أبو حنيفة : ان وطىء قبل عرفة تأديا على حجها ذلك وعليها حج قابل وهدى ويجزى في ذلك شاة ولا يتفرقان ، فان وطىء بعد عرفة فحجه تام وعليه بدنة *

قال أبو محمد : فكان من العجب ! انه اذا بطل حجه اجزأه هدى شاة واذا تم حجه لم يجزه الا بدنة، وهذا تقسيم ما روى عن أحد، فان تعلق بابن عباس فقد اختلف عن ابن عباس كما ذكرنا وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وليس قول بعضهم أولى من بعض ، وهذا جبير ابن مطعم لم يوجب في ذلك هديا أصلا ولا أمر بالتأدي على الحج *

قال علي : قال الله تعالى . (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . فمن الخطأ (١) تأديه على عمل لا يصلحه الله عز وجل لأنه مفسد بلا خلاف منا ومنهم ، والله تعالى لا يصلح عمله بنص القرآن ، وقد صح عن رسول الله ﷺ ان الحج انما يجب مرة ؛ ومن ألزمه التأدي على ذلك الحج الفاسد ، ثم ألزمه حجا آخر فقد ألزمه حجتين ، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ■

(١) في النسخة رقم (١٤) دفن الباطل . ■

والعجب انهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم! وهم لا يختلفون في أن من (١) أبطل صلاته أنه لا يتأدى عليها فلم ألزموه التماذى على الحج ؟ ، وقد خالف أبو حنيفة ابن عباس . وعمر . وعليهما فيما روى عنهم من التفرق (٢) فلا نكره فيمن خالف ابن عباس في قول قد صح عنه خلافه وانما هم ستة من الصحابة رضي الله عنهم يختلفون كما ذكرنا ؛ فالواجب الرجوع إلى القرآن ، والسنة ، وقد صح عن النبي ﷺ « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز أن يوجب هدى بغير قرآن ولا عهد من رسول الله ﷺ *

وروينا من طريق مجاهد وطاوس فيمن وطئ امرأته وهو محرم أن حجه يصير عمرة وعليه حج قابل وبدنة ، فلم يربا عليه التماذى في عمل الحج * وروينا عن قتادة انهما يرجعان إلى حديثهما يعني الميقات ويهلان بعمرة ويتفرقان ويهديان هديا هديا * وعن الحسن فيمن وطئ قبل طواف الافاضة قال : عليه حج قابل ولم يذكر هديا أصلا ، وقال مالك : أن وطئ قبل رمي الجرة يوم النحر فعليه هدى وحج قابل ويتفرقان من حيث جامعها ، فإن وطئ بعد رمي الجرة فحجه تام وعليه عمرة وهدي بدنة ، فإن لم يجد فبقرة ، فإن لم يجد فشاة ، فإن لم يجد صام صيام المتمتع . فكان لإيجاب العمرة ههنا عجبا لا يدرى معناه ، وكذلك تقسيمه الهدى وتقسيمه وقت الوطء ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم * وقال الشافعي : أن وطئ ما بين أن يحرم إلى أن يرمى جمر العقبة فسد حجه وعليه بدنة . فإن لم يجد بدنة فبقرة . فإن لم يجد بقرة فسبع من الغنم ، فإن لم يجد قومت البدنة بمكة دراهم ، ثم قومت الدراهم طعاما فأطعم كل مسكين مديا ، فإن لم يجد صام عن كل مديوما ، فإن وطئ بعد رمي جمر العقبة فحجه تام وعليه بدنة ، فكان هذا أيضا قول لا يؤيده قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس ، ولا يوجد هذا عن أحد من الصحابة أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

٨٥٨ — مسألة — ومن أخطأ في رؤية الهلال لذى الحجة فوقف بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة فحجه تام ولا شيء عليه لأن رسول الله ﷺ لم يقل : أن الوقوف بعرفة لا يكون إلا في اليوم التاسع من ذى الحجة أو الليلة العاشرة منها ، وانما أوجب عليه السلام الوقوف بهاليل أو نهارا فصح أن كل من وقف بها جزأه ما لم يقف في وقت لا يختلف اثنان في أنه لا يجزئ فيه ، وقد تيقن (٣) الاجماع من الصغير . والكبير . والخالف . والسالفان من وقف بها قبل الزوال من اليوم التاسع من ذى الحجة أو بعد طلوع الفجر (٤) من الليلة الحادية

(١) في النسخة رقم (١٦) « وفيمن » (٢) في النسخة رقم (١٤) « ومن التفرق » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وقد تلقى » (٤) في النسخة رقم (١٤) « واليمنية أو بعد اطلاع الفجر »

عشرة^(١) من ذى الحجة فلا حج له ، وكذلك ان وقف بها بعد طلوع الفجر من الليلة العاشرة وهو يدرى أنها العاشرة ، وهذا^(٢) قول جمهور الناس *

٨٥٩ — مسألة — فان صح عنده بعلم أو بخبر صادق ان هذا هو اليوم التاسع إلا أن الناس لم يروه رؤية^(٣) توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذى صح عنده أنه اليوم التاسع والا فحجه باطل لما ذكرنا * رويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن محمد قال : شهد نفر أنهم رأوا هلال ذى الحجة فذهب بهم سالم الى ابن هشام وهو أمير الحج فلم يقبلهم فوقف سالم بعرفة لوقت شهادتهم ، ثم دفع فلما كان في اليوم الثاني وقف مع الناس *

٨٦٠ — مسألة — ومن أغمى عليه في إحرامه ، أو جن بعد ان احرم في عقله فاحرامه صحيح ، وكذلك لو أغمى عليه ، أو جن بعد أن وقف بعرفة ولو طريقة عين أو بعد ان أدرك شيئاً من الصلاة بمزدلفة مع الامام فحجه تام لأن الاغواء والجنون لا يبطلان عملاً تقدم أصلاً ولا جاء بذلك نص أصلاً ولا إجماع ، وليس قول رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاث فذكر النائم حتى يتنبه والمبتلى حتى يفيق والصبي حتى يبلغ»^(٤) بموجب بطلان ما تقدم من عمله ، وانما فيه أنهم في هذه الحال غير مخاطبين فقط فاذا أفاقوا صاروا على حكمهم الذى كانوا عليه قبل ، وبالله تعالى تأييد *

٨٦١ — مسألة — ومن أغمى عليه ، أو جن ، أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يفق. ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرفة أو لم يوقف به ، وكذلك من أغمى عليه ، أو جن ، أو نام قبل أن يدرك شيئاً من صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام فلم يفق ولا استيقظ الا بعد سلام الامام من صلاة الصبح فقد بطل حجه ، فان كانت امرأة فنامت ، أو جنت ، أو أغمى عليها قبل أن تقف بمزدلفة فلم تقف. ولا انتبهت حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، وسواء وقف بها بمزدلفة ، أو لم يوقف لأن الأعمال المذكورة فرض من فرائض الحج ، وقال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) ، وقال رسول الله ﷺ : «انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» فصح أنه لا يجزى عمل مأمور به الابنية القصد اليه مؤدى باخلاص لله تعالى فيه كما أمر عز وجل ، وكل من ذكرنا فلم يعبد الله

(١) في النسخ كلها والحادية عشر ، والقاعدة ان الحادى عشر والثاني عشر يؤثان مع الوثب ويذكران مع المذكر (٢) في النسخة رقم (١٦) وهو (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي اليمينية لم يروه الا رؤية ، وزيادة الا ، والذى يظهر لي انها زائدة بدليل استدلاله بفعل ابن هشام من عدم قبول قول من رأى الهلال واخبر بذلك فلو كانت تلك الرؤية توجب انها اليوم الفلاني لقبوله ولم يرده ، والله اعلم (٤) رواه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٢٥٨ واقفه الذهبي على تصحيحه ، ورواه الامام أحمد في مسنده وابى داود في سننه

في الأعمال المذكورة مخلصا له الدين بها فلم يأت بها . ولا حج لمن لم يأت بها . ولا يجزى ان يقف به غيره هناك لقول الله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) . وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ، وكذلك لو أن امرأ مر^(١) بعرفة مجتازا ليلة النحر نزل بها أو لم ينزل . وهو لا يدري أنها عرفة فلا يجزئه ذلك ولا حج له حتى يقف بها قاصدا إلى الوقوف بها كما أمره الله تعالى *

واختلف الناس في هذا ، فقال مالك : لا يجزى ان يحرم أحد عن غيره فاذا أحرم بنية الحج اجزأ كل عمل في الحج بلانية ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : أعمال الحج كلها تجزى بلانية ولو أن من لم يحج قط حج ولا ينوي إلا التطوع اجزأه عن حجة الفرض * قال أبو محمد : وهذه اقوال في غاية الفساد والتناقض ، وقد أجمعوا لو أن امرأ عليه صلاة الصبح فصلي ركعتين تطوعا . أو عليه الظهر فصلي أربعاً تطوعا ان ذلك لا يجزئه من الفرض وأن من عليه زكاة خمسة دراهم فتصدق بخمسة دراهم تطوعا أنها لا تجزئه من الفرض ، وأجمعوا إلا زفر أن من صام يوماً من رمضان ينوي به التطوع فقط ، أو لا ينوي به شيئاً فانه لا يجزئه من صوم الفرض ، فليت شعري أي فرق بين الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج لو نصحوا أنفسهم ! ؟ (فان قالوا) : قد روى أن رسول الله ﷺ أخبر ان للصبي حجاً ، وسمع انسانا لم يكن حج يلبى عن شبرمة فقال [له] : (٢) اجعل حجك هذا عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة (٣) قلنا : أما إخباره عليه السلام ان للصبي حجاً فغير صحيح ثابت ولا متعلق لكم به لأنه لم يجعل عليه السلام ذلك الحج جازيا من حج الفريضة فهو حجة لنا عليكم ، ونحن نقول : ان للصبي حجاً كما قال عليه السلام وهو تطوع لا يجزى عن الفرض ، ونحن نقول : ان للصبي صلاة ، وصوما وكل ذلك تطوع منه وله ، وقد كان الصبيان يشهدون الصلوات مع رسول الله ﷺ كما حج بهم معه ولا فرق ، وأما خبر شبرمة فلا يصح ولو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه ان حجه عن شبرمة يجزى عن الذي حج عنه بل هو حجة عليهم لأن فيه ان يجعل الحجة عن نفسه ، وفي هذا إيجاب للنية (٤) بها عن نفسه فهو حجة عليهم ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) سقط لفظ « مر » من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة اليمنية سقط لفظ فقال له ، خطأ (٣) في هامش النسخة اليمنية ما نصه يقال : قد قال له : « حج عن شبرمة هذا أمر له بأن يحج عن الغير ، اه وهو ذهل عن جواب المصنف بعد ، وعلى تسليم دلالة ذلك عليه فهل يقال انه يجب عليه ان يحج عنه لا مر صلى الله عليه وسلم بذلك ولا قائل به ، والمعنى والله اعلم ان امر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل بذلك استغراباً منه فعل ذلك لان الانسان يبدأ بنفسه ثم ينبره فلا دالة له على مشروعية ذلك والله اعلم (٤) في النسخة رقم (١٦) « ايجاب النية ».

ورويانا عن الحسن فيمن عليه شهران متتابعان من كفارة ظهار ، أو نذر ، وعليه حج نذره ولم يكن حج حجة الفريضة فصام شعبان ورمضان وحج فان ذلك يجزئه عما كان عليه ، وعن فرض رمضان ، وتلك الحجة تجزئه عن نذره وفرض الاسلام ، وهذا خطأ لما ذكرنا قبل — وهو قول أصحابنا — ، وبالله تعالى التوفيق *

﴿ فان قال مالكي ﴾ : الحج كصوم اليوم اذا دخل فيه بنية ، ثم عزبت نيته اجزأه قلنا : ليس كذلك لان الحج أعمال كثيرة متغايرة يحول بينها ما ليس منها كالتلبية ، والوقوف بعرفة ، ومزدلفة ، ورمي الجمار ، وطواف الافاضة ، والسعي بين الصفا والمروة فلا بد لكل عمل من نية له ، وأما الاحرام فهو عمل متصل لا ينفصل فيجزئه نية الدخول فيه ما لم يعتمد إحالة نيته أو ابطال إحرامه ، وبالله تعالى تأييد ^(١) *

٨٦٢ — مسألة — ومن أدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلباسه الامام ذكر هذا الانسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه لأنه لم يدرك الصلاة مع الامام ، وقد تقدم ذكرنا لقول رسول الله ﷺ في ذلك . وبالله التوفيق *

٨٦٣ — مسألة — ومن قتل صيدا متصيذاً له ذا كرا لاحرامه عامداً لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان إحرامه وعليه الجزاء مع ذلك لقول الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) الآية ، حرم الله تعالى عليه أن يقتل الصيد متعمداً في إحرامه فاذا فعل فلم يحرم كما أمر لأن الله تعالى إنما أمره باحرام ليس فيه تعمد قتل صيد ، وهذا الاحرام هو بلا شك غير الاحرام الذي فيه تعمد قتل الصيد فلم يأت بالاحرام الذي أمره الله تعالى به ، وأيضاً فان الله تعالى قال : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، ولا خلاف في أن تعمد ^(٢) قتل الصيد في الاحرام فسوق ، ومن فسق في حجه فلم يحج كما أمر ، ومن لم يحج كما أمر فلم يحج *

روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث ابن سعيد التورى عن ليث عن مجاهد قال : من قتل صيداً متعمداً فقد بطل حجه وعليه الهدى * واعترض بعضهم بأن قال : إن الله تعالى يقول : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فسأهم حرماً *

قال أبو محمد : وهذا إقدام منهم عظيم على تقويل الله تعالى ما لم يقله قط ، وإنما سألهم الله تعالى حراماً قتل الصيد ونهأهم اذا كانوا حرماً عن قتل الصيد وما سألهم تعالى قط

(١) في النسخة رقم (١٦) وبالله التوفيق ، (٢) في النسخة رقم (١٤) وفي أن من تعمد ، ولا يوافق الخبر الا بضرب من التأويل ولا داعي اليه .

بعد قتل الصيد حرماً ، فأف لكل عصية لمذهب تحذو (١) إلى الكذب على الله تعالى جهاراً ، وقد قال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فأثبت الحج ونهى فيه عن الرفث فيلزمهم على هذا أن لا يبطلوا الحج بالجماع الذي هو الرفث ، وهذه كالتى قبلها ولا فرق ، وإنما جعلهم تعالى في الحج ما لم يرفثوا ولا فسقوا ، وقال بعضهم : قد أوجب عليه السلام في الضيع كبشا ولم يخبر بأن إحرامه بطل ، قلنا لهم : (٢) قلتم : الباطل بل قد أخبر عليه السلام بأن إحرامه قد يبطل بقوله عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأيضاً فلم يقل عليه السلام قط أن إحرامه لم يبطل ، ولا دل دليل على ذلك أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٤ - مسألة - قال أبو محمد : (٣) وكل فسوق تعمده المحرم إذا كرا لإحرامه فقد بطل إحرامه وحججه . وعمرته لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فصح أن من تعمده الفسوق (٤) إذا كرا لحججه ، أو عمرته فلم يحج كما أمر ، وقد أخبر عليه السلام « أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة » ، وقال عليه السلام « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ■

ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما تلونا فأبطلوا الحج بالرفث ولم يطلوه بالفسوق وأعجب من هذا أن أبا حنيفة قال : من وطئ في إحرامه - ناسيا غير عامد ولا ذاكر - لأنه محرم - أمر أنه التي أباح الله تعالى له وطأها قبل الإحرام أو بعده فقد بطل حججه ، فلو تعمده اللياطة بذكرا أو أن يلاط به إذا كرا لإحرامه فجبه تام وإحرامه مبرور ، فأف لهذا القول عدد الرمل والحصى والتراب * ﴿ فان قالوا ﴾ : إنما يبطل إحرامه بأن يأتي ما حرم في حال الإحرام فقط لا بما هو حرام قبل الإحرام . وفي الإحرام . وبعد الإحرام قلنا : وعن هذا التقسيم الفاسد سألنا كم ؟ ولا حجة لكم فيه ، وأتم بطلون الصلاة بكل عمل محرم . قبلها . وفيها . وبعدها كما تبطلونها بما حرم فيها فقط ، وقد نقضتم هذا الأصل الفاسد فلم تبطلوا الإحرام بتعمد لباس ما حرم فيه مما هو حلال قبله وبعده ، فقد أبطلتم هذا التقسيم الفاسد فأين القياس الذي تنتسبون إليه بنعمكم ؟ والله تعالى قدأ كد الحج وخصه بتحريم الفسوق فيه كما خصه بتحريم الرفث فيه (٥) ولا فرق *

أخبرنا محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي نا عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس بمصر نا أبو سعيد بن الأعرابي نا عبيد بن غنام بن حفص بن غياث النخعي نا محمد بن عبد الله

(١) أي تسوق ، وفي النسخة اليمنية : بحر ، والمعنى قريب (٢) سقط لفظه لهم ، من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) سقط جملة وقال أبو محمد « من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) واليمنية والفسق ، وما هنا النسب بنظم الآية (٥) سقط لفظه فيه ، من النسخة رقم (١٦) »

ابن نمير نا أحمد بن بشر عن عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي عن أبيه عن زينب بنت جابر الأحمسية «أن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجت معها مصممة : قولى لها : تكلم فانه لا حرج لمن لم يتكلم » ، وقد ذكرنا رواية أحمد بن شعيب عن نوح بن حبيب القومسي «أن رسول الله ﷺ أمر الذى أحرم في جبة أن يحدد إحراما » ^(١) *

قال أبو محمد : ولا سبيل لهم الى ان يوجدوا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ان الفسوق لا يبطل الاحرام ، وأما من فسق غير ذاكر لآحرامه فانه لا يبطل بذلك إحرامه لأنه لم يقصد بطله ولا أتى بإحرامه بخلاف ما أمر به عامداً ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٥ — مسألة — والجدال قسمان ، قسم في واجب وحق ، وقسم في باطل . فالذى في الحق واجب في الاحرام وغير الاحرام قال تعالى : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن) . ومن جادل في طلب حق له فقد دعا الى سبيل ربه تعالى ، وسعى في اظهار الحق والمنع من الباطل ، وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى ، والجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذا كرا لآحرامه مبطل للآحرام وللحج لقوله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٦ — مسألة — ومن لم يلب في شىء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته ^(٢) فان لبي ولو مرة واحدة اجزأه والاستكثار أفضل ، فلو لبي ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمرة لأمر جبريل رسول الله ﷺ عن الله عز وجل بأن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، فمن لم يلب أصلاً أو لبي ولم يرفع صوته وهو قادر على ذلك فلم يحج ولا اعتمر كما أمره الله تعالى ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » . ولو أنهم رضى الله عنهم إذا أمرهم عليه السلام برفع أصواتهم بالتلبية أبوا لكانوا عصاة بلا شك ، والمعصية فسوق بلا خلاف ، وقد أعادهم الله عز وجل من ذلك قال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، وقد بينا أن الفسوق يبطل الحج ، وبالله تعالى التوفيق *

ومن لبي مرة واحدة رافعا صوته فقد لبي كما أمره الله تعالى ووقع عليه اسم ملب ^(٣) وعلى فصله اسم التلبية فقد أدنى ما عليه ومن أدنى ما عليه لم يلزمه فرضاً أن يؤدى ما ليس عليه ، والفرائض لا تكون الا محدودة ليعلم الناس ما يلزمهم منها ، وما لاحد له فليس فرضاً عليه ، وبالله تعالى التوفيق ، لأن في إلزامه تكليف ما لا يطاق وقد أمنا الله تعالى من ذلك *

٨٦٧ — مسألة — وجائز للمحرمين من الرجال والنساء ان يتظللوا في المحامل

(١) تقدم قريبا (٢) سقط من النسخة رقم (١٤) جملة بطل حجه وعمرته ، خطا (٣) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية «ملي» بآيات الأجر باعلى خلاف القاعدة .

واذا نزلوا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأصحابنا ، وقال مالك : يتظللون اذا نزلوا ولا يتظللون في الحامل ولا ركابا ، وهذا تقسيم لا دليل على صحته فهو خطأ ■

﴿فان قيل﴾ : قد نهى عن ذلك ابن عمر قلنا : نعم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن عمر من قدم ثقله من منى فلا حج له ، فما الذي جعل قول ابن عمر في النهي عن التظلل حجة ولم يجعل قول أبيه في النهي عن تقدم الثقل من منى وتشدده في ذلك حجة ؟ وقد صح عن ابن عمر فيمن أفطر في [نهار] ^(١) رمضان ناسيا ان صيامه تام ولا قضاء عليه ؛ وصح عنه إباحة تقريد ^(٢) البعير للمحرم ، وصح عن ابن عمر من وطئ قبل أن يطوف طواف الافاضة بطل حجه ، ولا يخالف له من الصحابة في شيء مما ذكرنا الا ابن عباس فانه رأى حج من وطئ بعد الوقوف بعرفة تاما بخالفوه ، فما الذي جعل قول ابن عمر في بعض المواضع حجة وفي بعضها ليس حجة ؟ *

روينا من طريق مسلم ناسلة بن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين قال : سمعت جدتي أم الحصين تقول ^(٣) : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرة العقبة انصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس » ^(٤) * ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل نا محمد بن سلبة عن أبي عبد الرحيم عن زيد ابن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما آخذ بخطام ناقه رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة » ؛ فهذا هو الوجه لا ما سواه ، وقد خالف ابن عمر في هذا القول بلالا ^(٥) وأسامة ، وهو قول عطاء . والأسود . وغيرهما ■

٨٦٨ — مسألة — والكلام مع الناس في الطواف جائز ، وذكر الله أفضل لأن النص لم يأت بمنع من ذلك ، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فما لم يفصل تحريمه فهو حلال ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٩ — مسألة — ولا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ، ولا أن يزوج الرجل غيره من وليته ، ولا أن يخاطب خطبة نكاح مذبحرمان الى أن تطالع

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) وزادتها ليست بلازم (٢) قال في الصحاح : يقال فرد بعيرك اي انزع منه القردان — وواحد القردان قراد — والتقريد الخداع ، واصله ان الرجل اذا اراد ان يأخذ البعير الصعب فرداه ولا كأنه ينزع قردانهما (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ عن جدته أم الحصين قال : سمعتها تقول ، الخ (٤) الحديث له بنية (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ عن النبي صلى الله عليه وسلم وسبق ذكر هذا الحديث بهذا السند في ص ١٨٠ من هذا الجزء (٦) في النسخة رقم (١٦) هـ بلال ، وما هنا أم لان المخالفة تسند للصغير أبا وابن عمر أصغر منهما هـ

الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمى جمرة العقبة، ويفسخ النكاح قبل الوقت المذكور. كان فيه دخول وطول مدة وولادة، أو لم يكن، فإذا دخل الوقت المذكور حل لهما النكاح والآنكاح؛ وله أن يرجع زوجته المطلقة مادامت في العدة فقط، ولها أن يرجعها زوجها كذلك أيضا مادامت في العدة، وله أن يبتاع الجوارى للوطء ولا يبطأ*.

روينا من طريق مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أن أبان بن عثمان بن عفان قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» (١) وهذا لفظ يقتضى كل ما قلناه، والمحرم اسم يقع على الجنس ويعم الرجال والنساء، ومراجعة المرأة [المطلقة] (٢) في عدتها لا يسمى نكاحا لأنها امرأته كما كانت ترثه ويرثها وتلزمه نفقتها واسكانها، ولا صداق في ذلك، ولا يراعى اذنها، ولا حكم للولى في ذلك؛ وأما بعد انقضاء العدة فهو نكاح لا مراجعة ولا يكون إلا برضاها وبصداق وولى، وابتياح الجوارى للوطء لا يسمى نكاحا، وإنما حرم الله تعالى ما ذكرنا من النكاح والآنكاح والخطبة على المحرم، والمحرم هو الذى يحرم عليه لباس القمص والعائم والبرانس. وحلق رأسه الا لضرورة بالنص والاجماع؛ فإذا صار في حال يجوز له كل ذلك فليس محرما بلا شك فقد تم إحرامه وإذا لم يكن محرما حل له النكاح والآنكاح والخطبة، وبدخول وقت رمى الجمرة يحل له كل ما ذكرنا. رمى، أو لم يرم على ما ذكرنا قبل من إباحة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقديم الحلق على الرمي، فإن نكح المحرم أو المحرمة فسخ لقول رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» (٣) وكذلك (٤) أن أنكح من لا نكاح لها الا بأنكاحه فهو نكاح مفسوخ لما ذكرنا ولفساد الآنكاح الذى لا يصح النكاح الا به ولا صحة لما لا يصح الا بما يصح، وأما الخطبة فإن خطب فهو عاص ولا يفسد النكاح لأن الخطبة لا متعلق لها بالنكاح، وقد يخطب ولا يتم النكاح إذا رد الخاطب، وقد يتم نكاح بلا خطبة أصلا لكن بأن يقول لها: أنكحني نفسك فتقول: نعم قد فعلت ويقول هو: قد رضيت ويأذن الولي في ذلك (٥)، وبالله تعالى التوفيق ■

واختلف السلف في هذا فأجاز نكاح المحرم طائفة صح (٦) ذلك عن ابن عباس، وروى عن ابن مسعود. ومعاذ، وقال به عطاء. والقاسم بن محمد بن أبي بكر. وعكرمة. وإبراهيم النخعي، وبه يقول أبو حنيفة. وسفيان، وصح عن عمر بن الخطاب. وزيد ابن ثابت فسخ نكاح المحرم إذا نكح، وصح عن ابن عمر من طريق حماد بن سلية

(١) في موطأ مالك ج ١ ص ٣٢١ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

(٣) في النسخة رقم (١٦) وهكذا، وما هنا صح (٤) في النسخة رقم (١٦) «وتأذن لولى في ذلك» وليس بشيء.

(٥) في النسخة رقم (١٦) «وصح» بزيادة أو لا لزوم لها ■

عن أيوب السخيتاني عن نافع عنه قال : المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على من سواه * وروينا عن علي بن أبي طالب لا يجوز نكاح المحرم ان نكح^(١) نزعا منه أمر أنه، وهو قول سعيد بن المسيب: وبه يقول مالك. والشافعي. وأبو سليمان. وأصحابهم: * واحتج من رأى نكاحه جائزا بما روينا من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس قال: « تزوج رسول الله ﷺ وهو محرم » ، وبما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس قال « ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهما محرمان » * وكذلك روينا أيضا من طريق جابر بن زيد . وعكرمة عن ابن عباس * قال علي : فعارضهم الآخرون بأن ذكروا ما روينا من طريق حماد بن سلمة ناحيب ابن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم ابن أخت ميمونة أم المؤمنين عن ميمونة أم المؤمنين قالت : تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف * قال أبو محمد : فقال من أجاز نكاح المحرم : لا يعدل يزيد بن الأصم أعرابي بوال على عقبيه بعد الله بن عباس وقالوا : قد يخفى على ميمونة كون رسول الله ﷺ محرما، فالخبر عن كونه عليه السلام محرما زائدا علما ، وقالوا : خبر ابن عباس وارد بحكم زائد فهو أولى ، وقالوا في خبر عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح : انما معناه لا يوطئ غيره ولا يبطأ ، ثم اعترضوا بساوس من القياس عورضوا بمثلها لافائدة في ذكرها لأنها حماقات * قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله ليس بشيء، أما تأويلهم في خبر عثمان رضي الله عنه أن معناه لا يبطأ ولا يوطئ فباطل وتخصيص للخبر بالدعوى الكاذبة على رسول الله ﷺ اذ صرفوا كلامه عليه السلام^(٢) إلى بعض ما يقتضيه دون بعض وهذا لا يجوز ، قال تعالى: (يحرّفون الكلم عن مواضعه) . ويبين ضلال هذا التأويل قوله عليه السلام « ولا يخطب » فصح أنه عليه السلام أراد النكاح الذي هو العقد ، ولا يجوز ان يخص هذا اللفظ بلانص بين *

وأما ترجيحهم خبر ابن عباس على خبر ميمونة بقولهم : لا يقرن يزيد إلى ابن عباس فنعم والله لا نقرنه اليه ولا كرامة ، وهذا تمويه منهم انما روى يزيد عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس فليسمعوا الآن الى الحق : نحن نقول : لا يقرن ابن عباس حبيبا من صبيان أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ إلى ميمونة المتكئة مع رسول الله ﷺ على فراش واحد في الرفيق الأعلى القديمة الاسلام والصحة، ولكن يقرن يزيد بن الأصم إلى أصحاب ابن عباس ولا يقطع بفضلهم عليه ■

(١) في النسخة رقم (١٦) « وان نكح » (٢) لفظه عليه السلام، سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) سقط لفظه أصحاب من النسخة رقم (١٦) خطأ

وأما قولهم: قد يخفى على ميمونة إحرام رسول الله ﷺ اذ تزوجها فكلام سخي،
ويعارضون بأن يقال لهم: قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله ﷺ من
إحرامه، فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علما فحصلنا على قد يخفى وقد لا يخفى *
وأما قولهم: خبر ابن عباس وارد بحكم زائد فليس كذلك بل خبر عثمان هو الوارد
بالحكم الزائد على مانين ان شاء الله تعالى، فبطل كل ما شغبوا به، فبقى ان ترجع خبر
عثمان. وخبر ميمونة على خبر ابن عباس رضى الله عن جميعهم *

فقول وبالله تعالى التوفيق: خبر يزيد عن ميمونة هو الحق، وقول ابن عباس وهم
منه بلا شك لوجوه ينة * أو لها أنها رضى الله عنها أعلم بنفسها من ابن عباس لا اختصاصا
بتلك القصة دونه، هذا مالا يشك فيه أحد * وثانيها أنها رضى الله عنها كانت حينئذ
امراة كاملة وكان ابن عباس رضى الله عنه يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فبين الضبطين
فرق لا يخفى * والثالث أنه عليه السلام انما تزوجها في عمرة القضاء هذا مالا يختلف
فيه اثنان ومكة يومئذ دار حرب وانما هادئهم عليه السلام على أن يدخلها معتمر أو يبق
بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فأق من المدينة محرما بعمرة ولم يقدم شيئا إذ دخل على
الطواف والسعى وتم إحرامه في الوقت ولم يختلف أحد في أنه انما تزوجها بمكة حاضرا
بها لا بالمدينة، فصح أنه بلا شك انما تزوجها بعد تمام إحرامه لافي حال طوافه وسعيه،
فارتفع الاشكال جملة، وبقى خبر ميمونة. وخبر عثمان لا معارض لها والحمد لله رب العالمين *
ثم لو صح خبر ابن عباس يقيين ولم يصح خبر ميمونة لكان خبر عثمان هو الزائد الوارد
بحكم لا يحل خلافه لأن النكاح مذ أباحه الله تعالى حلال في كل حال للصائم. والمحرّم.
والمجاهد. والمعتكف، وغيرهم هذا مالا يشك فيه، ثم لما (١) أمر عليه السلام بأن لا ينكح (٢)
المحرّم، ولا ينكح، ولا يخطب كان ذلك بلا شك ناسخا للحال المتقدمة من الاباحة لا يمكن
غير هذا أصلا، وكان يكون خبر ابن عباس منسوخا بلا شك لموافقه للحالة المنسوخة يقيين،
ومن ادعى في حكم قد صح نسخته وبطلانه انه قد عاد حكمه وبطل نسخته فقد كذب أو قطع
بالظن ان لم يحقق ذلك، وكلاهما لا يحل القول به ولا يجوز ترك اليقين للظنون *

قال أبو محمد: وقالوا: لما حل له شراء جارية للوطء ولا يطاء حل له نكاح زوجة
للوطء ولا يطاء فقلنا لهم: لو استعملتم هذا في قولكم: لا يكون صداق يستباح به الفرج
أقل من عشرة دراهم فهلا قلتم: كما حل له استباحة فرج جارية محرمة بأن يتابعها بدرهم
حل له فرج زوجة محرمة بأن يصدقها درهما؟ والقياسات لا يعارض بها الحق لأن القياس

(١) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظه، خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) واليمين «ان لا ينكح»

كله باطل ، وقالوا : كما جاز له ان يراجع المطلقة في عدتها جاز له ابتداء النكاح قلنا : هذا باطل لأنه لو كان قياس النكاح على المراجعة حقا لوجب أن يقولوا : كما جازت المراجعة بغير اذنها ولا اذن ^(١) وليها وبغير صداق وجب أن يجوز ^(٢) النكاح بغير اذنها ولا اذن ^(٣) وليها وبغير صداق وهم لا يقولونه ، وهذه صفة قياساتهم السخيفة *
وأما المالكيون فانهم أجازوا نكاح الموهوبة اذا ذكر فيه صداق ومنعوا من نكاح المحرم وهم لا يزالون يقولون في الأوامر : هذا ندب كقولهم في قوله عليه السلام : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم » ثم يتوضأ منه » : انما هو ندب فها قالوا : ههنا في قوله عليه السلام « لا ينكح المحرم ولا ينكح » : هذا ندب ؛ ولكنهم انما يجرون على ما مسح وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٠ — مسألة — ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وان يستقي يده منها وأن يشرب من نبيذ السقاية لما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن راهويه عن حاتم ابن اسماعيل [المدني] ^(٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله فذكر حديث حجة النبي ﷺ قال : « ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض بالبيت فصلى بمكة الظهر وأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب فولا أن يغلبكم الناس على سقائكم انزعتم معكم فناولوه دلوأ فشرب منه » ^(٥) *

ومن طريق مسلم نا محمد بن المنهال الضرير نا يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني انه سمع ابن عباس يقول : « قدم النبي ﷺ على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى فأتيته باناء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم وأجملتم هكذا فصنعوا قال ابن عباس : فحن لا يزيد أن يغير ^(٦) ما أمر به رسول الله ﷺ » * ومن طريق عبد الرزاق نا معمر وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه فذكر أمر شرب النبي ﷺ من ماء زمزم ومن شراب سقاية العباس النبيذ ^(٨) المذكور فقال طاوس : هو من تمام الصح * قال أبو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

٨٧١ — مسألة — ومن فاتته الصلاة مع الامام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء ففرض عليه ان يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الامام بعرفة فلو أدرك الامام ^(٩) في العصر لزمه أن يدخل معه وينوي بها ^(١٠) الظهر ولا بد لا يجزئه ^(١١) غير ذلك فاذا

(١) في النسخة رقم (١٤) دو بغير اذن ، (٢) في النسخة رقم (١٤) دو جب ان يكون ، (٣) في النسخة رقم (١٤) دو بغير اذن ، (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ (٥) في النسخة رقم (١٤) دو اتي على بن ، وفي النسخة اليمنية أيضا ، وما هنا موافق لصحيح مسلم (٦) اقتصر المصنف على محل الشاهد من الحديث وهو مطول جدا جمع اغلب احكام الحج (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧١ ولا تريد تغيير ، والحديث مختصر من اوله (٨) في النسخة رقم (١٦) « من النبيذ » (٩) في النسخة رقم (١٦) « من الامام » (١٠) في النسخة رقم (١٤) « ينوي بها بدون او » (١١) في النسخة رقم (١٦) « ولا يجزئه ، بزيادة قواوه »

سلم الامام أتم صلاته ان كان بقى عليه منها شيء ، ثم صلى العصر ان أمكنه في جماعة والا فوحده ، وكذلك لو وجد الامام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه ولينوبها المغرب ولا بدّ لا يجزئه غير ذلك . أما الجمع فانه حكم هذه الصلوات هنالك في ذلك اليوم . وتلك الليلة بالنص ، والاجماع فلا يجوز له خلاف ذلك ، وأما تقديم الظهر والمغرب فلائهما قبل العصر والعتمة ولا يحل تقديم مؤخرة منهما ولا تأخير مقدمة ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة جواز اختلاف نية الامام والمأموم ، فان أدركهما من أولها فليقعد في الثالثة ولا يقيم حتى يقعد الامام فاذا سلم الامام سلم معه وان أدرك معه ثلاث ركعات فليقيم في الثانية بقيام الامام ولا بدّ ، وليقعد في الأولى بعوده وليسلم بسلامه ، أما قعوده في الثالثة فلائنه لو قام لصلى المغرب أربعاً عامداً وهذا حرام وفساد للصلاة وكفر من دان به ، وأما ان أدرك ثلاثاً فقط فقعوده في الأولى لقول النبي ﷺ : « انما جعل الامام ليؤتم به » ولا خلاف في نص ولا بين الأمة في ان المأموم ان وجد الامام جالسا جلس معه وكذلك من أدرك ركعة من أى الصلوات كانت فانه يجلس ولو كان منفرداً أو إماماً لقام ، وأما قيامه من الثانية فللنص الوارد والاجماع في ان الامام ان قام من اثنتين ساهيا ففرض على المأمومين اتباعه في ذلك هذا كله ان أتم الامام أو كان المأموم عن يتم وإلا فلا ، فاذا أتم صلاة المغرب صلى العتمة في جماعة أو وحده ان لم يجد جماعة ؛ وبالله تعالى التوفيق .*

٨٧٢ — مسألة — ومن كان في طواف فرض أو تطوع فاقامت الصلاة أو عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين على طوافه ويتمه ، وكذلك من عرض له شيء مما ذكرنا في سعيه ^(١) بين الصفا والمروة ولا فرق ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وقال مالك : اما في الطواف الواجب فيبتدىء ولا بدّ الا في الصلاة المكتوبة فقط فانه يصلّيها ثم يني ، وأما في طواف التطوع فيني في كل ذلك .*

قال أبو محمد : هذا تقسيم لا برهان على صحته أصلاً ولم يأت نص ولا إجماع على وجوب ابتداء الطواف والسعي ان قطع الحاجة ، ولا بابطال ما طاف من أشواطه وسعي ، وقد قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) ، وانما افترض الطواف والسعي سبعا ، ولم يأت نص بوجوب اتصاله ^(٢) وانما هو عمل من النبي ﷺ فقط ، وأما من فعل ذلك عبثاً فلا عمل لعابث ولا يجزئه . * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم

(١) في النسخة رقم (١٤) وفي سعي ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « بوجوب اتصاله » .

ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المشي نا مؤمل بن اسماعيل الحميري نا سفيان الثوري نا جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف في يوم حار ثلاثة أطواف ، ثم أصابه حرّ فدخل الحجر فجلس ، ثم خرج فبني على ما كان طاف *

وعن عطاء لا بأس بأن يجلس الانسان في الطواف ليستريح وفيمن عرضت له حاجة في طوافه ليذهب وليقض حاجته ، ثم يبني على ما كان طاف ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٣ — مسألة — وأما الاحصار فان كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته قارنا كان . أو متمتعاً . من عدو . أو مرض . أو كسر . أو خطأ طريق . أو خطأ في رؤية الهلال . أو سجن . أو أي شيء كان فهو محصر ، فان كان اشترط عند إحرامه كما قدمنا ان محله حيث حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه سواء شرع في عمل الحج . أو العمرة أو لم يشرع بعد ، قريباً كان أو بعيداً ، مضى له أكثر فرضهما أو أقله كل ذلك سواء ولا هدى في ذلك ولا غيره ولا قضاء عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر ولا بد ، فان كان لم يشترط كما ذكرنا فانه يحل أيضاً كما ذكرنا سواء سواء ولا فرق وعليه هدى ولا بد كما قلنا في هدى المتعة سواء سواء إلا أنه لا يعوض من هذا الهدى صوم ولا غيره فمن لم يحجده فهو عليه دين حتى يحجده ولا قضاء عليه إلا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر *

واختلف الصحابة ومن بعدهم في الاحصار فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لا إحصار الا من عدو *

ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا عيسى بن يونس نا زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن أبي اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال : «لما أحصر النبي ﷺ عند البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيبقى^(١) بها ثلاثاً ولا يدخلها الا بجلبان^(٢) السلاح السيف وقرابه ولا يخرج بأحد معه من أهلها ولا يمنع أحداً يمكث بها من كان معه»^(٣) فسمى البراء منع العدو إحصاراً * وروينا عن ابراهيم النخعي الاحصار من الخوف والمرض . والكسر * ومن طريق ابن جريج عن عطاء قال : الاحصار من كل شيء يحبسه ، وأما الحصر فروينا عن مجاهد عن ابن مسعود أنه قال : الحصر والمرض . والكسر وشبهه * ومن طريق ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو * وعن طاوس قال : لا حصر الآن قد ذهب الحصر *

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٥ ، فيقيم ، (٢) هو يضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة ، وقيل : يسكون اللام . قال النووي في شرح مسلم : وأما شرط هذا الوجهين ، أحدهما ان لا يظهر منه دخول الغائبين القاهرين ، والثاني انه ان عرض فته أو نحوها يسكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة ، والله اعلم (٣) الحديث له بقية اقتصر المصنف على محل الشاهد هنا .

وعن علقمة الحصر الخوف والمرض * وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : الحصر ما حبسه من حابس من وجع . أو خوف . أو ابتغاء ضالة * وعن معمر عن الزهرى قال : الحصر ما منعه (١) من وجع ، أو عدو حتى يفوته الحج ؛ و فرّق قوم بين الإحصار والحصر فروينا عن الكسائي قال : ما كان من المرض فانه يقال فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وقال أبو عبيد : قال أبو عبيدة : ما كان من مرض ، أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وبه يقول أبو عبيد *

قال أبو محمد : هذا لا معنى له ، قول الله تعالى هو الحجة في اللغة والشرعة قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وانما نزلت هذه الآية في أمر الحديدية اذ منع الكفار رسول الله ﷺ من إتمام عمرته وسمى الله تعالى منع العدو إحصاراً ، وكذلك قال البراء بن عازب . وابن عمر . و ابراهيم النخعي : وهم في اللغة فوق أبي عبيدة . وأبي عبيد . والكسائي ، وقال تعالى : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً) * فهذا هو منع العدو بلا شك لأن المهاجرين انما منعهم من الضرب في الأرض الكفار بلا شك ، وبين ذلك تعالى بقوله : (في سبيل الله) فصح ان الإحصار والحصر بمعنى واحد وأنهما اسمان يقعان على كل مانع من عدو ؛ أو مرض ؛ أو غير ذلك أى شئء كان ؟ *

ثم اختلفوا في حكم المحصر الممنوع من إتمام حجه ، أو عمرته ، فروينا عن ابن مسعود أنه أفتى في محرم بحج مرض فلم يقدر على النهوض أنه يبعث بهدى فاذا بلغ محله حلّ ، فان اعتمر من وجهه ذلك اذا برأ ؛ ثم حج من قابل فليس عليه هدى فان لم يزر البيت حتى يحج ويجعلها سفراً واحداً فعليه هدى آخر سفران وهدى أو هديان وسفر ، وهذا عنه منقطع لا يصح ؛ وصح عنه أنه أفتى في محرم بعمرة لدغ (٢) فلم يقدر على النفوذ أنه يبعث بهدى ويواعد أصحابه فاذا بلغ الهدى أحل ، وصح عنه أيضاً أنه أفتى في مريض محرم لا يقدر على النفوذ بأن ينحر عنه بدنة ، ثم ليل عاماً قابلاً بمثل إهلاله الذى أهل به ، وصح عن ابن عباس . وابن عمر في محرم بعمرة مرض بوقعة من راحلته قال جميعاً : ليس لها وقت كوقت الحج يكون على إحرامه حتى يصل الى البيت *

وعن ابن الزبير مثل هذا أيضاً ، وروينا عن ابن عباس فيمن أحصر يبعث بهديه فاذا نحر فقد حلّ من كل شئ * وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن

(١) في النسخة اليمنية ما حبسه (٢) هو بدال مهملة وغين معجمة من لدغ العقرب ، وفي النسخة رقم (١٦) ولدغ ، بذال معجمة . وعين مهملة وليس مراداً معناه هنا ، وفي النسخة اليمنية ابدع به ، ولا معنى لها .

عمر أنه قيل له: لا يضرك أن لا تصح العام فانا نخشى أن يكون بين الناس قتال يحال بينك وبين البيت وذلك حين نزل الحجاج بابن الزبير فقال ابن عمر: أن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت أشهدكم أنني قد أوجبت عمره، ثم قال: ما أمرهما الا واحد أن حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج أشهدكم أنني قد أوجبت حجة مع عمرتي *

قال أبو محمد: ولم يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ إذا حال كفار قريش بينه وبين العمرة—وكان مهلاً بعمرة هو وأصحابه رضى الله عنهم—نحرو حل وأنصرف من الحديبية* ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يعقوب بن خالد بن المسيب المخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر «أنه [أخبره أنه] ^(١) كان مع عبد الله بن جعفر [فخرج معه من المدينة] ^(٢) فمروا على الحسين بن علي وهو مريض بالسقيا فأقام عليه عبد الله بن جعفر حتى إذا خاف القوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عيسى وهما بالمدينة فقدمتا عليه وإن حسينا أشار إلى رأسه فأمر على برأسه فحلق، ثم نسك عنه بالسقيا ففتر عنه بغيراً» *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني يحيى بن سعيد الأنصارى عن يعقوب بن خالد عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: أن الحسين بن علي خرج معتمراً مع عثمان بن عفان فلما كان بالعرج مرض فلما أتى السقيا برسم ^(٣)، فكان أول أفاقته أن أشار إلى رأسه فحلق على رأسه ونحر عنه بها جزوراً ■

قال أبو محمد: إنما أتينا بهذا الخبر لما فيه من أنه كان معتمراً. فهذا علي. والحسين. وأسماء رأوا أن يحل من عمرته ويهدى في موضعه الذي كان فيه وهو قولنا: وعن علقمة في المحصر قال: يبعث هديه فإذا ذبح حل* وروينا عن علقمة أيضاً لا يحل الا الطواف بالبيت، وروينا عنه أيضاً أن حل قبل نحر هديه فعليه دم* وروينا عن إبراهيم. وعطاء. والحسن. والشعبي لا يحل الا الطواف بالبيت ■ وروينا عنهم أيضاً حاشا للشعبي أن حل دون البيت فعليه هدى آخر سوى الذي لزمه أن يبعث به ولا يحل إلا في اليوم الذي وأعدهم لبلوغه مكة ونحره* وروينا عن إبراهيم أيضاً في القارن يحصر قال: عليه هديان ■

وروينا عنه أيضاً. وعن سعيد بن جبير في القارن يحصر قال جميعاً: عليه عمرتان وحجة، وعن عطاء. وطاوس ليس على القارن الا هدى واحد* وعن الشعبي أيضاً أن أحل المحصر قبل نحر هديه فعليه فدية الأذى اطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام أو شاة* ■

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٨ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) البرسام علة معروفة وهي ورم حار يمرض للحجاب الذي بين

الكبد والمعدة أبعد ما الله عنا جميعاً

وعن مجاهد في القارن يحصر قال : يبعث بهدى يحل به ، ثم يهل من قابل بما كان أهل به *
وعن حماد بن أبي سليمان في القارن يحصر أنه يبعث بالهدى فإذا بلغ محله حل وعليه عمرة
وحجة ، قال الحكم بن عتيبة : عليه حجة وثلاث عمر * وعن عروة بن الزبير في المحصر إذا
رجع لا يحل منه إلا رأسه * وعن الزهري من أحصر بالحرب نحر حيث حبس وحل
من النساء ومن كل شيء * وعن القاسم بن محمد . وسلم . وابن سيرين يبعث هديه فإذا نحر
فقد حل من كل شيء ، وعن مجاهد أيضاً إذا حل المحصر قبل نحر هديه فعليه هدى أخرى *
وقال أبو حنيفة فيمن أهلّ بالحج فأحصر : عليه أن يبعث بثمن هدى فيشتري به مكة فيذبح
عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة وحجة ، فإن لم يجد هدياً أقام محرماً حتى يجد هدياً وله أن
يؤاخذهم بنحره قبل يوم النحر : قال : والمعتمر ينحر هديه متى شاء ، والاحصار عنده بالعدو
والمرض وبكل مانع سواءهما سواء ، فإن تبادى مرضه إلى يوم النحر فكما قلنا : وإن
هو أفاق قبل وقت الحج لم يحزه ذلك وهو محرم بالحج كما كان ، فإن كان معتمراً أفاق
فإن قدر على ادراك الهدى الذي بعث مضى وقضى عمرته فإن لم يقدر على ذلك حل إذا
نحر عنه الهدى ، وقال مالك : أن أحصر بعدو فانه ينحر هديه حيث حبس ويحل ولا قضاء
عليه إلا أن يكون لم يحج قط حجة الاسلام فعليه أن يحج فإن لم يجد فلا شيء عليه
لا يلزمه (١) الهدى إلا أن يكون حاضراً معه قد ساقه مع نفسه ، فإن أحصر بغير عدو
لكن بحبس أو مرض ، أو غير ذلك فانه لا يحل إلا بالطواف بالبيت ولو بقي كذلك إلى
عام آخر ، وقال الشافعي : إذا أحصر بعدو ، أو بسجن فانه يهدى ويحل حيث كان من حل ،
أو حرم ، ولا قضاء عليه إلا أن كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج ويعتمر ، فإن لم
يقدر على هدى فقيها قولان ، أحدهما لا يحل إلا حتى يهدى ، والآخر يحل والهدى دين
عليه ، وقد قيل : عليه اطعام أو صيام إن لم يقدر على الهدى فإن أحصر بغير عدو أو
حبس لم يحله إلا الطواف بالبيت فإن لم يفق حتى فاته الحج طواف وسعى وحل وعليه الهدى *
قال أبو محمد : أما التفريق بين المحصر بعدو . وبغير عدو ففاسد على ما قدمنا قبل ،
وأما إسقاط الهدى عن المحصر بعدو ، أو غيره بخلاف للقرآن (٢) لأن الله تعالى يقول :
(فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وأما إيجاب القضاء خطأ لأنه لم يأت بذلك نص *
﴿فإن قيل﴾ : إن رسول الله ﷺ قد اعتمر بعد عام الحديبية قلنا : نعم ونحن لم نمنع من القضاء
عاماً آخر لمن أحببنا وإنما نمنع من إيجابه فرضاً لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله
ﷺ ، وقد صح أن الله تعالى لم يوجب على المسلم إلا حجة واحدة وعمرة في الدهر فلا

(١) في النسخة رقم (١٦) «ولا يلزمه» بزيادة واو (٢) في النسخة رقم (١٦) «بخلاف القرآن»

يجوز إيجاب أخرى الا بقرآن أو سنة صحيحة توجب ذلك فيوقف عند ذلك ، وأما القول ببقاء المحصر بمرض ^(١) على احرامه حتى يطوف بالبيت فقول لا برهان على صحته ولا أوجه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع بل هو خلاف القرآن كما أوردنا * والصحابة قد اختلفوا في ذلك في العمرة خاصة ولم يرو عن أحد منهم أنه أفتى بذلك في الحج أصلا * **﴿فان قيل﴾** : فان الله تعالى يقول : (ثم محلها إلى البيت العتيق) . قلنا : نعم ولم يقل تعالى : ان المحصر لا يحل الا بالطواف ، والذي قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق) هو الذي قال : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) ، وهو الذي أمر رسوله ﷺ ان يحل ويرجع قبل أن يطوف بالبيت في عمرته التي صد فيها ^(٢) عن البيت ولا يحل ضرب أو امره بعضها ببعض * وأما القول : بيعته هديا ^(٣) يحل به فقول لا يؤيده قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع ، والصحابة قد اختلفوا في ذلك كما أوردنا **﴿فان قيل﴾** : فان الله تعالى يقول : (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) قلنا : نعم وليس هذا في المحصر وحده بل هو حكم كل من ساق هديا في حج أو عمرة على عموم الآية *

فالحاج . والقارن إذا كان يوم النحر فقد بلغ الهدى محله من الزمان والمكان بمكة أو بمنى فله أن يحلق رأسه ، والمعتمر إذا أتم طوافه وسعيه فقد بلغ هديه محله من الزمان والمكان بمكة فله أن يحلق رأسه ، والمحصر إذا صد فقد بلغ هديه محله فله أن يحلق رأسه ان كان مع هؤلاء هدى ولم يقل الله عز وجل قط : إن المحصر لا يحل حتى يبلغ هديه مكة بل هو الكذب على الله تعالى من نسه إليه عز وجل ، فظهر خطأ هذه الأقاويل ■

واما قول أبي خنيفة . ومالك . والشافعي : في الاحصار فلا يحفظ قول منها بتمامه وتقسيمة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أصلا *

قال أبو محمد : فوجب الرجوع عند التنازع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه اذ يقول عز وجل : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . فوجدنا حكم الاحصار يرجع الى قول الله تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) فكان في هذه الآية عموم إيجاب الهدى على كل من أحصر بأي وجه أحصر ، وإلى فعل رسول الله ﷺ اذ صدته المشركون عن البيت فنحر وحلق هو وأصحابه وحلوا بالحديبية ، وإلى أمره عليه السلام من حج أن يقول : «اللهم ان محلي حيث حبستني» ، وقد ذكرناه قبل ، وإلى ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد

(١) سقط لفظه بمرض ، من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) منها . (٣) في النسخة رقم (١٦) واليمينه ببعثه -

هدى ، وهو غلط .

ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا حميد بن مسعدة [البصرى] (١) نا سفيان [هو ابن حبيب] (٢) عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن الحجاج ابن عمرو الأنصارى قال : « سمعت (٣) رسول الله ﷺ يقول : من كسر أو عرج (٤) فقد حل وعليه حجة أخرى فسألت ابن عباس. وأبا هريرة فقالا : صدق ». فهذه النصوص تنتظم كل ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين *

﴿ فان قيل ﴾ : ففى هذا الخبر ان عليه حجة أخرى وليس فيه ذكر هدى قلنا : ان القرآن جاء بايجاب الهدى فهو زائد على ما فى هذا الخبر وليس فى هذا الخبر ذكر لاسقاط الهدى ولا لايحاجب فوجب اضافة ما زاده القرآن اليه ، وقد قدمنا ان النبى ﷺ اخبر بأن اللازم للناس حجة واحدة ، فكان هذا الخبر محمولا على من لم يحج قط وبهذا تتألف الاخبار *

﴿ فان قيل ﴾ : ان ابن عباس قد روى عنه خلاف ما روى من هذا قلنا : الحجة انما هى فيما روى لافى رأيه وقد ينسى ، أو يتأول ، وأيضا فان التوهين بما روى لما روى عنه مما يخالف ما روى أولى من توهين ما روى بما روى عنه من خلافه لما روى ، لأن الطاعة علينا انما هى لما روى لا لما رأى برأيه ، وأيضا فلو صح عن ابن عباس خلاف ما روى لكان الحجاج . وأبو هريرة قد روياه ولم يخالفاه * وقال أبو حنيفة : لا ينحر هدى الاحصار الا فى الحرم واحتج بأن ناجية بن كعب نهض بالهدى يوم الحديدية فى شعاب وأودية حتى نحره فى الحرم * قال أبو محمد : لو صح هذا لما كانت فيه حجة لأنه لم يأمر بذلك عليه السلام ولا أوجه وانما كان يكون عملا عمله وانما الطاعة لأمره عليه السلام * وروينا خبرا فيه أنه عليه السلام أمر أصحابه بالبدن للهدى وهذا لا يصح لأن راويه أبو حنيفة (٥) الأزدي وهو مجهول ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٤ — مسألة — ومن احتاج الى حلق رأسه — وهو محرم لمرض . أو صداع ، أو لقمل . أو لجرح به أو نحو ذلك بما يؤذيه — فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو مخير فى أيها شاء لا بدله من أحدها ، إما ان يصوم ثلاثة أيام ، وإما ان يطعم ستة مساكين متغايرين لكل مسكين منهم نصف صاع تمر ولا بد ، وإما ان يهدى شاة تصدق بها على المساكين ، أو يصوم ، أو يطعم ، أو ينسك الشاة فى المسكان الذى حلق فيه ، أو فى غيره ، فان حلق رأسه لغير ضرورة ؛ أو حلق بعض رأسه دون بعض عامدا عالما ان ذلك لا يجوز بطل حجه ، فلو قطع من شعر رأسه ما لا يسمى به حالقا بعض رأسه فلا شئ عليه لاثم ولا كفارة بأى وجه قطعه ، أو نزعته *

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ١٩٨ (٢) الزيادة من النسائي (٣) فى النسائي « انه سمع » بدل سمعت (٤) فى النسائي « من كسر أو عرج » (٥) هو بالصاد المعجمة ، وفى بعض النسخ بالصاد المهملة وهو غلط .

برهان ذلك قول الله عز وجل : (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فكان في هذه الآية التخيير في أى هذه الثلاثة الأعمال أحب وليس فيها بيان كم يصوم ؟ ولا بكم يتصدق ؟ ، ولا بماذا ينسك ؟ وفي الآية أيضاً حذف بينه الاجتماع . والسنة وهو خلق رأسه * وروينا من طريق حماد بن سلمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة في هذا الخبر « أن رسول الله ﷺ قال له : ان شئت فانسك نسكك ، وان شئت فصم ثلاثة أيام ، وان شئت فأطعم ثلاثة أصع من تمر لسته مساكين » * وروينا من طريق مسلم حدثني يحيى ابن يحيى نا خالد بن عبد الله الطحان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة « أن رسول الله ﷺ مرّ به من الحديبية فقال له : أذاك هوأم رأسك (١) ؟ قال : نعم فقال له النبي ﷺ : احلق ، ثم اذبح شاة نسكاً ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين *

قال أبو محمد : هذا أكمل الأحاديث وأبينها ، وقد جاء هذا الخبر من طرق في بعضها « أو انسك ماتيسر » وبعضها رويناه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الرحمن ابن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره بهذا الخبر ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له حيثئذ : أو أطعم ستة (٢) مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين » ، وروى أيضاً من طريق بشر بن عمر الزهراني عن شعبة عن عبد الرحمن ابن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة فذكر فيه نصف صاع خبطة لكل مسكين * وخبر من طريق أبي داود نا محمد بن منصور نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن اسحاق [قال (٣)] حدثني أبان — هو ابن صالح — عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ فذكر فيه « أو أطعام (٤) ستة مساكين فرقا (٥) من زبيب » * وخبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن زكريا بن أبي زائدة عن (٦) عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل أخبرني كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ فذكر الحديث ، وفيه « أنه عليه السلام قال له : هل عندك نسك ؟ قال : ما أقدر عليه فامرّه ان يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل

(١) في النسخة رقم (١٤) « أتوديك هوأم رأسك » وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٦ ولسنن أبي داود ج ٢ ص ١١٠ إلا أن في سنن أبي داود زيادة لفظه قد ، وهو أم الرأس القمل (٢) في النسخة رقم (١٤) « أو أطعام ستة » وما هنا موافق للحديث المتقدم قريباً (٣) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١١١ (٤) في سنن أبي داود أو أطعم (٥) والفرق بفتح أوله وثانيه مكيا ل يسع ستة عشر رطلاً (٦) في النسخة رقم (١٤) وحدثنا بدل لفظه عن .

مسكين نصف صاع» * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الخبر: «هل تجد من نسيتك؟ قال: لا قال: وهي شاة قال: فصم ثلاثة أيام. أو أطعم ثلاثة أصع بين ستة مساكين» * ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب — هو ابن عبد الحميد الثقفي — نا داود بن أبي هند عن الشعبي عن كعب بن عجرة «أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الحديث نفسه: «أمعك دم؟ قال: لا» فذكر الحديث وفيه «أنه عليه السلام قال له: فصم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع [من (١) تمر بين ستة (٢) مساكين] لم يسمعه الشعبي من كعب على ما ذكرنا قبل» *

ونذكر الآن ان شاء الله تعالى كما روينا من طريق محمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا محمد بن الصباح نا اسماعيل بن زكريا عن أشعث عن الشعبي عن عبد الله بن معقل عن كعب ابن عجرة قال: «إن رسول الله ﷺ قال له في هذا الخبر: أمعك هدى؟ قلت: ما أجده قال: إنه ما استيسر قلت: ما أجده قال: فصم ثلاثة أيام. أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر» *

قال أبو محمد: فهذه الأحاديث المضطربة كلها إنما هي في رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة، والذي ذكرناه أولا من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة هو الصحيح المتفق عليه * أما هذا الخبر الذي فيه لكل مسكين صاع تمر فروع عن أشعث الكوفي عن الشعبي وهو ضعيف البتة، وفي هذا الخبر الذي قبله من طريق داود عن الشعبي عن كعب إيجاب الترتيب وان لا يجزى الصيام. ولا الصدقة الا عند عدم النسيك وذلك الخبر قد بينا ان الشعبي لم يسمعه من كعب فصل منقطعا فسقطا معا ■

وأما رواية ابن أبي زائدة. وأبي عوانة عن الأصهباني عن عبد الله بن معقل فقيها أيضا إيجاب الترتيب وقد خالفها شعبة عن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل فذكره بالتخير بين النسيك. أو الصوم. أو الصدقة، ثم وجدنا شعبة قد اختلف عليه أيضا في هذا الخبر، فروى عنه محمد بن جعفر نصف صاع طعاما لكل مسكين، وروى عنه بشر بن عمر نصف صاع حنطة لكل مسكين، وروى عنه أبو داود الطيالسي ثلاثة أصع بين ستة مساكين ولم يذكر لماذا؟ *

قال أبو محمد: وهذا كله خبر واحد في قصة واحدة بلا خلاف من أحد. وبنصوص هذه الأخبار كلها أيضا فصح ان جميعها وهم إلا واحدا فقط فوجدنا أصحاب شعبة قد

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١١٠ (٢) في سنن أبي داود على ستة *

اختلفوا عليه فوجب ترك ما اضطر بوافيه اذ ليس بعضه أولى من بعض ، ووجب الرجوع الى رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى الذي لم يضطرب الثقات من رواته فيه ، ولو كان ما ذكر في هذه الأخبار عن قضايا شتى لوجب الأخذ بجميعها وضم بعضها الى بعض وأما في قضية واحدة (١) فلا يمكن ذلك أصلاً ، ثم وجدنا ابان بن صالح قد ذكر في روايته فرقا من زيب ، وابان لا يعدل في الحفظ بداود بن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ولا بأبي قلابه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا بدت من أخذ احدي هاتين الروايتين اذ لا يمكن جمعهما لأنها كلها في قضية (٢) واحدة ، في مقام واحد ، في رجل واحد ، في وقت واحد ، فوجب أخذ ما رواه أبو قلابه ، والشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة لثقتهما (٣) ، ولأنها مبنية لسائر الأحاديث ، وبالله تعالى التوفيق ■

وأما من حلق رأسه لغير ضرورة عالماً عامداً بان ذلك (٤) لا يجوز ، أو حلق بعض رأسه وخلي البعض عالماً بان ذلك لا يجوز فقد عصي الله تعالى ، وكل معصية فسوق ، وقد بينا ان الفسوق (٥) يبطل الاحرام ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء في ذلك لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة الا على من حلق رأسه لمرض . أو أذى به فقط (وما كان ربك نسياً) ولا يجوز ان يوجب فدية ، أو غرامة ، أو صيام ، لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فهو شرع في الدين لم يأذن به الله تعالى ، ولا يجوز قياس العاصي على المطيع لو كان (٦) القياس حقاً فكيف وهو كله باطل ؟ وأما من قطع من شعر رأسه ما لا يسمى بذلك (٧) حالقاً بعض رأسه فانه لم يعص ولا أتى منكراً لأن الله تعالى لم ينه المحرم الا عن حلق رأسه ونهى جملة على لسان رسوله ﷺ (٨) عن حلق بعض الرأس دون بعض وهو القزع (٩) ■

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال : « رأى النبي ﷺ صيباً (١٠) قد حلق بعض شعره وترك بعضه فنهاهم عن ذلك ، وقال : احلقوا كله . أو اتركوا كله (١١) » ■

قال أبو محمد : وجاءت اخبار لا تصح ، منها من طريق الليث نا نافع عن رجل أنصاري « أن رسول الله ﷺ أمر كعب بن عجرة أن يحلق ويهدي بقرة » وهذا مرسل عن مجهول ■

(١) في النسخة رقم (١٦) وفي قصة واحدة ، وهي لاشي . (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي قصة ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ولثقتها . وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) وفان ذلك ، وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٤) وان الفسق ، وما هنا نسب بآية التنزيل . (٦) في النسخة رقم (١٦) وان كان ، وما هنا بالغ (٧) في النسخة رقم (١٦) دبه ، (٨) في النسخة رقم (١٦) ولسان نبيه ، (٩) هو بفتح اوله وثانيه (١٠) في سنن أبي داود ج ٤ ص ١٣٤ وان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صيباً (١١) في سنن أبي داود « احلقوه كله أو اتركوه كله » ■

ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن سليمان بن محمد بن كعب ابن عجرة ان كعبا ذبح بقرة بالحديبية ، عبد الله بن عمر ضعيف جداً ■ ومن طريق اسماعيل ابن أمية عن محمد بن يحيى بن حيان ان رجلاً أصابه مثل الذى أصاب كعب بن عجرة فسأل عمر ابنا لكعب بن عجرة عما كان أبوه ذبح بالحديبية في فدية رأسه ؟ فقال : بقرة ■ محمد بن يحيى لم يدرك عمر * ومن طريق نافع . وغيره عن سليمان بن يسار قال : سأل عمر ابنا لكعب بن عجرة بماذا اقتدى أبوه ؟ فقال : ببقرة ، سليمان لم يدرك عمر * ومن طريق أبي معشر المديني (١) عن نافع عن ابن عمر قال : اقتدى كعب بن عجرة من أذى كان برأسه فحلقه ببقرة قلدها وأشعرها ■ أبو معشر ضعيف *

قال أبو محمد : واختلف السلف فروينا عن ابن عباس . وعلقمة . ومجاهد . وإبراهيم النخعي . وقادة . وطاوس . وعطاء . كلهم قال في فدية الأذى : صيام ثلاثة أيام ، أو نسك شاة ■ أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، وصح عن الحسن البصري . ونافع مولى ابن عمر . وعكرمة في فدية الأذى نسك شاة ، أو صيام عشرة أيام ، أو اطعام عشرة مساكين *

روينا ذلك من طريق سعيد بن منصور عن هشيم انا منصور بن المعتمر عن الحسن فذكره * ومن طريق بشر بن عمر عن شعبة عن قتادة عن الحسن . وعكرمة فذكره * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع . وعكرمة فذكره * قال أبو محمد : وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : ان حلق من رأسه أقل من الرربع لضرورة فعليه صدقة مائتس ، فان حلق ربع رأسه فهو مخير بين نسك ماشاء ويجزئه شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع حنطة ، أو دقيق حنطة ، أو صاعاً من تمر ، أو من شعير ، أو من زبيب ، قال أبو يوسف : ويجزى أن يغديهم ويعشيهم ، قال محمد بن الحسن : لا يجزئه إلا أن يعطيهم إياه ، وقال أبو يوسف في قول له آخر : ان حلق نصف رأسه فأقل فصدقة وان حلق أكثر من النصف فالفدية كما ذكرنا ، وروى عن محمد بن الحسن في قول له آخر ان حلق عشر رأسه فصدقة فان حلق أكثر من العشر فالفدية المذكورة قالوا كلهم : فان حلق رأسه لغير ضرورة فعليه دم لا يجزئه (٢) بدله صيام ■ ولا اطعام ، وقال الطحاوي : ليس في حلق بعض الرأس شيء ■ قال أبو محمد : وهذه وساوس واستهزاء وشبهه بالهزل نفوذ بالله من البلاء ، ولا

(١) في النسخة رقم (١٦) واليمينية والمديني . وهو غلط راجع تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٩٤ (٢) في النسخة رقم

(١٦) ولا يجزئه ، بزيادة قوله

يحفظ هذا السخام عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم * وقال مالك : ان حلق ، أو تنف شعرات ناسيا ، أو جاهلا أو عامداً فيطعم شيئا من طعام فان حلق . أو تنف ما يكون فيه امانة أذى فعليه الفدية المذكورة في حديث كعب بن عجرة *

قال علي : وهذا أيضاً قول لادليل على صحته ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقال الشافعي . والأوزاعي في تنف شعرة أو حلقها عامداً وناسيا : مد ، وفي الشعرتين كذلك مدان ، وفي الثلاث شعرات فصاعداً كذلك دم ، قال الشافعي : ان أحب فتشاة وان شاء أطمع ستة مساكين لكل مسكين مدان مدان مما يأكل وان شاء صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : روينا عن عطاء ليس في الشعرتين ولا في الشعرة شيء . وفي ثلاث شعرات دم ، وكان الليث بن سعد نحا إلى هذا * وروينا عن ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام ابن حسان عن الحسن . وعطاء قالاً جميعاً في ثلاث شعرات للحرم : دم ، الناسي والعامد سواء * ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتمر بن سليمان عن أبي اسماعيل المكي : قال سألت عطاء عن محرم حلق شعرتين لدواء ؟ قال : عليه دم *

قال أبو محمد : روينا (١) عن أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة — هو حماد بن أسامة — عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن عكرمة قال : كان ابن عباس لا يرى بأساً للحرم ان يحلق عن الشجة *

قال علي : فأباح ذلك ولم يرفيه شيئا ولا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم * قال أبو محمد : وأما موضع النسك والاطعام والصيام فقد ذكرنا في باب المحصر نسك علي بن أبي طالب عن الحسين رضي الله تعالى عنهما في حلق رأسه لمرض كان به بالسقيا ولا نعلم لهما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مخالفا (٢) ، ونسك حلق الرأس لا يسمى هديا ، فإذا لم يكن هديا فهو جائز في كل موضع اذ لم يوجب كون النسك بمكة قرآن . ولا سنة . ولا اجماع * وروينا عن طاوس (٣) قال : ما كان من دم أو طعام فمكة وأما الصوم فحيث شاء ، وقال عطاء . وابراهيم النخعي (٤) ما كان من دم فمكة وما كان من طعام أو صيام فحيث شاء ؛ وقال الحسن : كل دم واجب فليس لك ان تدبجه الا بمكة * وروينا عن سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد قال : اجعل الفدية حيث شئت * قال أبو محمد : لا يجوز ان يخص بالنسك مكان دون مكان الا بقرآن . أو سنة ثابتة *

(١) في النسخة رقم (١٦) وروينا (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعلم لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف» (٣) في النسخة رقم (١٦) وعن عطاء وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) وقال الحسن وعطاء وابراهيم : بزيادة الحسن .

٨٧٥ — مسألة — فان حلق رأسه بنورة فهو حائق في اللغة ففيه ما في الحائق من كل ما ذكرنا بأي شيء حلقه ؟ فان تنفه فلا شيء في ذلك لأنه لم يحلقه ، والتنف غير الحائق (وما كان ربك نسياً) وانما جاء النهى والفدية في الحلق لافي التنف ■

٨٧٦ — مسألة — ومن تصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمره أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول احرامه إلى دخول وقت رمى جمرة العقبة أو قتله محرم أو محل في الحرم فان فعل ذلك (١) عامداً لقتله غير ذا كراهية أو لانه في الحرم أو غير عامد لقتله سواء كان ذا كراهية أو لم يكن فلا شيء عليه لا كفارة ولا إثم ، وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله فان قتله عامداً لقتله ذا كراهية أو لانه في الحرم فهو عاص لله تعالى وحجه باطل وعمرته كذلك وعليه ما ذكر بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرمة) ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليزوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه) *

فصح يقينا لا إشكال فيه ان هذا الحكم كله انما هو على العامد لقتله ، لذا كراهية أو لانه في الحرم لأن اذاقة الله تعالى وبال الأمر وعظيم وعيده بالانتقام منه لا يختلف اثنان من أهل الاسلام في انه ليس على المخطئ البتة ولا على غير العامد للمعصية القاصد اليها ، فبطل يقينا أن يكون في القرآن ولا في السنة إيجاب حكم في هذا المكان على غير العامد لذا كر القاصد الى المعصية ، وقال الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٢) *

واختلف الناس في هذا فروينا من طريق وكيع عن المسعودي — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله (٣) بن مسعود — عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي انه سمع عمر بن الخطاب ومعه عبد الرحمن بن عوف وعمر يسأل رجلا قتل ظيوا وهو محرم ؟ فقال له عمر : عمداً قتلته أم خطأ ؟ فقال له الرجل : لقد تعمدت رميه وما أردت قتله فقال له عمر : ما أراك الا أشركت بين العمد والخطأ اعمد الى شاة فاذبها فتصدق بلحمها وأسق اها بها (٤) ■ قال أبو محمد : فلو كان العمد والخطأ في ذلك سواء عند عمر وعبد الرحمن لما سألهم عمر أعمد أقتلته أم خطأ ؟ ولم ينكر ذلك عبد الرحمن لأنه كان يكون فضولا من السؤال لا معنى له *

(١) في النسخة رقم (١٦) «فان عمل ذلك» (٢) رواه الطبراني عن ثوبان بن اسناد حسن (٣) سقط لفظه ابن عبد الله من تهذيب التهذيب (٤) أي اعط جلداه من يتخذ سقاء ، والسقاء ظرف الماء من الجلود نهاية •

ومن طريق ابن أبي شبة عن اسماعيل بن علية عن الحسين المعلم عن قتادة عن أبي مدينة عن ابن عباس انه قال في المحرم يقتل الصيد ليس عليه في الخطأ شيء * أبو مدينة - هو عبد الله ابن حصن السدوسي - (١) تابعي، سمع أبا موسى. وابن عباس. وابن الزبير رضي الله عنهم * ومن طريق شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبيرة انه سئل عن المحرم يقتل الصيد خطأ؟ قال: ليس عليه شيء قال: فقلت له: عن؟ قال: السنة * قال أبو محمد: عهدنا بالمالكين يجعلون قول سعيد بن المسيب اذ سأله ربيعة عن قوله في المرأة يقطع لها ثلاث أصابع لها ثلاثون من الابل فان قطعت لها أربع أصابع فليس لها إلا عشرون من الابل فقال له سعيد: السنة يا ابن أخي فجعلوه (٢) حجة لا يجوز خلافها، وقد خالف سعيد (٣) في ذلك عمر بن الخطاب. وعلى بن أبي طالب وغيرهما، ثم لم يجعلوا هنا حجة قول سعيد بن جبيرة ان السنة هي أن ليس على المحرم بقتل الصيد خطأ، ومعه القرآن والصحابة، وهذا عجب جداً * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن طاوس قال: لا يحكم الا على من قتله متعمدا كما قال الله عز وجل * وعن القاسم ابن محمد. وسالم بن عبد الله. وعطاء. ومجاهد فيمن أصاب الجنادب (٤) خطأ قالوا: لا يحكم عليه فان أصابها متعمدا حكم عليه وهو قول أبي سليمان وأصحابنا * وصح عن مجاهد قول آخر وهو أنه انما يحكم على من قتل الصيد وهو محرم خطأ وأما من قتله عامداً ذا كرا لآحرامه فلا يحكم عليه، وقال أبو حنيفة. ومالك. والشافعي: العمد والخطأ سواء يحكم عليه في كل ذلك، وقد روى هذا القول أيضا عن عمر. وعبد الرحمن. وسعد. والنخعي. والشعبي *

قال أبو محمد: المرجوع اليه عند التنازع هو ما افترضه الله عز وجل علينا من الرجوع الى الله تعالى ورسوله ﷺ، وشغب أهل هذه المقالة بأن قالوا: قد أوجب الله تعالى الكفارة على قاتل المؤمن خطأ فقسنا عليه قاتل الصيد خطأ ■

قال علي: هذا قياس والقياس كله باطل * ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل، ولكانوا أيضا قد فارقوا حكم القياس في قولهم هذا، أما كونه خطأ فلأن من أصلهم الذي لا يختلفون فيه ان ما خرج عن حكم أصله فصار مخصوصا أنه لا يقاس عليه،

(١) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية: هو عبد الرحمن بن حصن السدوسي، وما هنا موافق لكتاب الكشي للدولابي ج ٢ ص ١٠٩ (٢) قوله «فجعلوه» ثابت في النسخ كلها وهو زائد بقوله «حجة» بعد هو مفعول ثان لقوله قبل «يجعلون قول سعيد بن المسيب» الخ، واتي به المصنف لطول الفصل بين الفعل ومفعوله الثاني، وقد تكرر ذلك من المصنف قبل ونهنا عليه في تحقيقنا والله أعلم (٣) في النسخ كلها «سعيدا» بالنصب، والذي يناسب الرفع وسعيد، لأن المخالفة تنسب الى المتأخر والاقل مكاة وقد سبق في ص ١٧٩ لنا كلام في ذلك (٤) جمع جذب بضم الدال وقتها هو ضرب من الجراد *

والأصل ان لاشئ على الناسى والمخطئ نخرج عندهم إيجاب الكفارة والدية على قاتل المؤمن خطأ عن أصله فوجب ان لا يقاس عليه ، وأيضاً فانهم متفقون على ان لا يقسوا حكم الواطئ في نهار رمضان ناسياً على الواطئ فيه عمداً في إيجاب الكفارة عليهما ، وقتل الصيد أشبه بالوطء منه بقتل المؤمن لأن قتل المؤمن لم يحل قط ، ثم حرم بل لم يزل حراماً مذكوراً أو مذولاً لأن كان ولد على الاسلام ، وأما الوطء وقتل الصيد فكانا حلالين ، ثم حرما بالصوم وبالاحرام فجمعتها هذه العلة فخطأوا في قياس قاتل الصيد (١) خطأ على ما لا يشبهه ، وأما مخالفتهم للقياس هنا (٢) فان الحنفيين من أصلهم ان الكفارات لا يجوز ان توجب بالقياس ثم أوجبوها هنا بالقياس ، وأيضاً فان الحنفيين والمالكين قاسوا الخطأ في قتل الصيد على الخطأ في قتل المؤمن فأوجبوا الجزاء في كليهما ولم يقسوا قتل المؤمن عمداً على قتل الصيد عمداً (٣) فأوجبوا الكفارة في قتل الصيد عمداً ولم يوجبوها في قتل المؤمن عمداً وهذا تناقض وباطل ، وأيضاً فلم يقسوا ناسى التسمية في الذكاة على المتعمد لتركا فيها مع مجيء القرآن بالتسوية بين الأمرين هنالك ، وتفريق الحكم هنا ، والشافعيون فرتقوا بين الناسى فيما تبطل به الصلوة بين العامد ، وكذلك في الصوم وساواها هنا بين الناسى والعامد وهذا اضطراب شديد * وقالوا : ليس تخصيص الله تعالى المتعمد بإيجاب الكفارة عليه بموجب ان المخطئ بخلافه وذكروا ما نحتاج به نحن ومن وافقنا منهم من النصوص في ابطال القول بدليل الخطاب *

قال أبو محمد : وهذا جهل شديد من هذا القائل لا نأذنا أبطلنا القول بدليل الخطاب لم نوجب القول بالقياس بل أبطلناهما جميعاً والقياس هو ان يحكم للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه ، ودليل الخطاب هو أن يحكم للمسكوت عنه بخلاف المنصوص عليه ، وأما هم فقلونا (٤) هنا ماشاءوا فرة يحكمون للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه قياساً ومرة يحكمون عليه بخلاف حكمه اخذاً بدليل الخطاب ، وكل واحد من هذين الحكمين مضاد للآخر ، وأما نحن فلا تعدى القرآن ولا السنة ونوقف أمر المسكوت عنه فلا نحكم له بحكم المنصوص ولا بحكم آخر بخلاف حكم المنصوص لكن نطلب حكمه في نص آخر فلا بد من وجوده ولم نقل قط هنا : انه لما نص الله تعالى على إيجاب الجزاء والكفارة على قاتل الصيد عمداً وجب أن يكون المخطئ بخلافه ومعاذ الله ان نقول : هذا لكن

(١) في النسخة رقم (١٤) «قتل الصيد» وما هنا يناسب ما تقدم قبل (٢) في النسخة رقم (١٤) «هذا» بدل هنا (٣) من قوله «فأوجبوا الجزاء في كليهما» الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ ، وفي النسخة رقم (١٦) «خطأ» بدل لفظ «عمداً» وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية «فتأولوا» وفي النسخة رقم (١٦) «فتلوا» وهي تصحيف عن «قلونا» وما هنا اظهر في المراد لا نمن يذهب تارة الى كذا وتارة الى كذا يكون متلو لا يثبت على حال والله أعلم .

قلنا : ليس في هذه الآية إلا المتعمد وحده وليس فيها ذكر للمخطئ لا بإيجاب جزاء عليه ولا باسقاطه عنه فوجب طلب حكمه في نص آخر ، اذ ليس حكم كل شيء موجودا في آية واحدة ؛ وهذا هو الذي لا يعقل أحد سواه ، فاذا وجدنا حكمه حكما به اما موافقا لهذا الحكم الآخر واما مخالفا له ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد أسقط الجناح عن المخطئ ، ووجدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وأنه قد عفا عن الخطأ والنسيان وذنم تعالى من شرع في الدين ما لم يأذن به ، فوجب بهذه النصوص ان لا يلزم قاتل الصيد خطأ أو ناسيا لاحرامه شرع صوم ولا غرامة هدى أو اطعام أصلا ، فظهر فساد احتجاجهم والله تعالى الحمد ■

واحتجوا أيضا بان قالوا : لما كان متلف أموال الناس يلزمه ضمانها بالخطأ والعمد وكان الصيد ملكا لله تعالى وجب ضمانه بالعمد والخطأ *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، ولو كانوا أيضا قد أخطأوا فيه ، أما كونه خطأ فان الله تعالى فرق بين حكم ما أصيب من أموال الناس وبين حكم ما أصيب من الصيد في الاحرام فجعل في أموال الناس المثل . أو القيمة عند عدم المثل ، وجعل في الصيد جزاء من النعم لا من مثله من الصيد المباح في الاحلال . أو اطعاما أو صياما وليس شيء من هذا في أموال الناس فسووا بين حكيم قد فرق الله تعالى بينها ، وهذه جرأة شديدة وخطأ لا تحصى . واما خطأهم فيه فان الخفيفين يجمعون على ان الكفارات لا يجوز ان تؤخذ قياسا وأوجبوا هنا قياسا والقوم ليسوا في شيء ، وانما هم في شبه اللعب ونعوذ بالله من الخذلان * وأما المالكيون فانهم قاسوا متلف الصيد خطأ على متلف أموال الناس عمدا وانما يجب عندهم في أموال الناس القيمة فقط ويجب عندهم في الصيد المثل من النعم . أو الاطعام . أو الصيام فقد تركوا قياسهم الفاسد * فان قالوا ﴿ اتبعنا القرآن قلنا : فالتزموا اتباعه في العامد خاصة واسقاط الجناح عن المخطئ ووجبوا ^(١) في الصيد القيمة كما فعل أبو حنيفة وطرد قياسه الفاسد ، وأيضا فان الخفيفين لا يرون ضمان ما ولدت الماشية المغصوبة إلا أن تستهلك الأولاد ويرى على من أخذ صيدا وهو محرم فولد عنده ، ثم مات الولد من غير فعله ان يضمن الأم والأولاد ، فاین قياسه الصيد على أموال الناس ؟ *

وأما الشافعيون فان الله تعالى قد حرم الخنزير وكل ذى ناب من السباع وكل ذى

(١) في النسخة اليمنية والنسخة رقم (١٦) « أو أوجبوا »

مخلب من الطير كما حرم الصيد في الاحرام وكل ذلك ملك لله تعالى ، ثم لا يوجبون على من قتل شيئاً من ذلك جزاءً ففقدوا قياسهم ، ﴿فان قالوا﴾ : لم يحرم قتل شيء من هذه قلنا : ولا أوجب الله تعالى الجزاء الا على المتعمد فاما التزموا النصوص كما وردت ولا تتعدوا حدود الله واما اطردوا قياسكم فأوجبوا الجزاء في الخنزير وفي السباع ، وفي ذوات المخالب كما فعل أبو حنيفة ، فظهر أيضاً فساد اقوالهم جملة ، وبالله تعالى التوفيق ، وقال بعضهم : انما نص على المتعمد ليعلم أن حكم المخطئ مثل * .

قال أبو محمد : وهذا من أنحرف كلام في الأرض ، ويلزمه أن يقول : ان الله تعالى انما نص على ان جزاء قاتل المؤمن عامداً في جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه ليعلم أن حكم قاتله مخطئاً مثله ، وإلا فقد ظهر كذب هذا القائل على الله عز وجل وافتراؤه على خالقه لاخباره عنه بالكذب والباطل ، ﴿فان قال﴾ : (١) قد فرق الله تعالى بين قاتل العمد وقاتل الخطأ قلنا : وقد فرق الله عز وجل بين كل مخطئ وكل عامد بقوله عز وجل : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) * .

قال علي : ما نعلم لهم تمويهاً غير هذا وهو كله ظاهر الفساد ، وبالله تعالى التوفيق * .
وأما قولنا : إن ذلك الصيد حرام أكله فلأن الله تعالى سماه قتلاً ونهى عنه ولم يبيح لنا عز وجل أكل شيء من الحيوان الا بالذكاة التي أمر بها عز وجل ، ولا شك عند كل (٢) ذي حس سليم ان الذي امر الله تعالى به من الذكاة هو غير ما نهى عنه من القتل فاذا هو غيره فالقتل المنهى عنه ليس ذكاة ، واذ ليس هو ذكاة فلا يحل أكل الحيوان به ، وبالله تعالى التوفيق * .

﴿فان قيل﴾ : فلا خصصتم العامد بذلك قلنا : نص الآية مانع من ذلك لأن الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فعمم تعالى ولم يخص ، وسمى اتلاف الصيد في حال (٣) الحرم قتلاً وحرمة ، ثم قال : (ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب حكم الجزاء على العامد خاصة بخلاف النهي العام في أول الآية * .
وأما بطلان احرامه بذلك فلأنه (٤) بلا خلاف معصية ؛ والمعاصي كلها فسوق ، والاحرام يبطل بالفسوق كما ذكرنا قبل . ومن شنع الأقوال وفسادها ابطال المالكين الحج بالدفع من عرفة قبل غروب الشمس ولم يمنع الله تعالى قط من ذلك ولا رسوله عليه السلام ، ثم لم يطلوه بالفسوق الكبير الذي توعد الله تعالى أشد الوعيد فيه وهو قتل الصيد عمداً ، وأبطلواهم

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وفان قالوا (٢) لفظه كل ، سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ (٣) لفظ وحال ، سقط من النسخة

رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) ، وفاته .

والحنيفيون الاحرام بالطوء ناسيا ولم يطله الله تعالى قط بذلك ولا رسوله ﷺ ولم يطلوه (١) بقتل الصيد المحرم ، وأبطلوا هم والشافعيون الحج بالا كراه على الوطء ولم يطله الله تعالى قط به ولا رسوله عليه السلام ولم يطلوه بقتل الصيد عمدا ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٨٧٧ — مسألة — فلو ان كتابيا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله لقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) فوجب ان يحكم عليهم بحكم الله تعالى على المسلمين ، وبالله تعالى التوفيق ■

٨٧٨ — مسألة — وأما المتعمد لقتل الصيد وهو محرم (٢) فهو مخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله ؟ وقد أدى ما عليه اما ان يهدى مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي الابل . والبقرة . والغنم ضأنها . وما عزاها . وعليه من ذلك ما يشبه الصيد الذي قتل مما قد حكم به عدلان من الصحابة رضى الله عنهم أو من التابعين رحمهم الله ، وليس عليه ان يستأنف تحكيم حكيمين الآن وان شاء أطعم مساكين ، وأقل ذلك ثلاثة وان شاء نظر الى ما يشيع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوما *

برهان ذلك قول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) فأوجب الله تعالى التخيير في ذلك بلفظة أو ، وأوجب من المثل ما حكم به ذوا عدل منا ، فصح ان الصحابين اذا حكما بمثل في ذلك فقد صار فرضا لازما لا يحل تعديه ، وكذلك الصحاب والتابع ان لم يوجد فيه حكم صاحبين ، وكذلك حكم التابعين ان لم يوجد فيه حكم صاحب ، وأوجب تعالى طعام مساكين ، وهذا بناء لا يقع على أقل من ثلاثة في اللغة التي بها نزل القرآن ويقع على ثلاثة فصاعدا الى ما لا يقدر على احصائه الا الله عز وجل ؛ فكان إيجاب عدد أكثر من ثلاثة قولاً على الله تعالى بلا برهان ، وهذا لا يجوز ووجب اطعام الثلاثة بنص القرآن لأقل ، فان زاد فهو تطوع خير ؛ ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لو أراد ان يلزم في هذا عددا محدودا من المساكين لا يوجب ظاهر الآية أو صفة من الاطعام لا يقتضيه ظاهر الآية لما أغفله عمدا ولا نسيه ولينه لنا في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ كما بين عدد المساكين في كفارة قتل الخطأ . وكفارة العود للظهار . وكفارة الأيمان . وكفارة الوطء في رمضان . وكفارة حلق الرأس للأذى في الاحرام ، فاذ لم ينص تعالى هنا على عدد بعينه ولا على صفة بعينها فتحن نشهد بشهادة الله الصادقة أنه لم يلزم في ذلك غير ما اقتضاه ظاهر الآية يبين لاجمال للشك

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولم يطلوا » وهو غلط (٢) في النسخة اليمنية وفي رقم (١٦) « وهو محرم » وهو بوزن زمن الحرام ، ولا يصح ان يكون يضم الحاء والراء المهملتين لانه جمع ولا يصح هنا .

فيه ولا يمكن سواه والحمد لله رب العالمين ^(١) * وقال بعض الناس: كقولنا إلا أنه قال: ما أطعمهم وأى مقدار أطعمهم اجزأه *

قال أبو محمد: وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (اطعام مساكين) فلو حمل على ظاهر اللفظ لاجزأ اطعام حبة برة ^(٢) لمسكين أو حبة خردلة أو وزن ^(٣) حبة صبر أو شحم حنظل، وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، وذكر تعالى عن إبراهيم أنه ذكر عن ربه عز وجل في حمله إياه هو (يطعمني ويسقني) فانما أراد عز وجل بذلك بلا شك ^(٤) ما أمسك الحياة وطرده الجوع مما يحل أكله لا ما يحرم ولا نماهو وعدمه سواء؛ فصحيحنا أنه يشبع ثلاث مساكين مما يحل أكله، وهكذا نقول ^(٥) في الاطعام في كفارة قتل الخطأ، وأما سائر ما فيه الاطعام فقد جاء مقدار ما يطعم فيه منصوصا وهي أربعة مواضع فقط، الاطعام في وطء الأهل في نهار رمضان عمدا، والاطعام في الظهار، والاطعام في كفارة الأيمان، والاطعام في حلق الرأس للبريض المحرم قبل محله؛ وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في الصيام: فان الإشارة بلفظة ذلك انما تقع في اللسان العربي الذى به نزل القرآن على أبعد مذكور، وكان الصيد في هذه الآية أبعد مذكور فلزم بذلك عدله صياما ولا يكون عدله أصلا الا كما ذكرنا، وأما من قومه قيمة، ثم قوم القيمة طعاما، ثم رأى عدل ذلك صياما فلم يوجب عدل الصيد وانما أوجب عدل قيمته وليس هذا في الآية فبطل القول به [جملة] ^(٦)، ثم نسأل من قال: بتقويم الهدى دراهم، أو طعاما أى الهدى تقوم؟ وقد يختلف قيم النوق. والبقرة. والغنم فأى ناقة تقوم؟ أم أى بقرة تقوم؟ أم أى شاة؟ وهذا الزام مضمحل بلا برهان؛ ثم نقول لمن قال بتقويم الصيد: متى قومه؟ أحياء أم مقتولا؟ فان قالوا: مقتولا قلنا: هو عندكم جيفة ميتة ولا قيمة للميتة، ثم هو أيضا منكم قول بلا برهان، وان قالوا بل يقوم ^(٧) حيا قلنا: وما برهانكم على ذلك وقيمتة حيا تختلف فيكون حمار وحش يرغب فيه الملوك حيا فيغالون به فاذا ذكى لم يكن له كبير قيمة، ثم فى أى المواضع يقوم؟ فان قالوا: حيث أصيب قلنا: فان أصيب بفلاة لاقية له ^(٨) فيها أصلا؟ وكل ما قالوه فبلا دليل * قال أبو محمد: واختلف الناس هنا في مواضع أحدها التخيير فقال قوم: هذا على

(١) سقطت هذه الجملة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) والمنية «حبة بر» وهو جمع برة من القمح وما هنا انص على الوحدة (٣) في النسخة رقم (١٦) «أورق» وهو تصحيف (٤) سقط لفظ بلا شك من النسخة رقم (١٤) خطأ (هـ) في النسخة رقم (١٦) «فكذلك القول» وما هنا انتم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٦) * (٧) سقط من النسخة رقم (١٦) جملة «بل يقوم» ومن النسخة المنية لفظ بل (٨) في النسخة رقم (١٦) «لها» وهو غلط *

الترتيب ولا يجزئه الا الهدى فان لم يجد فالاطعام فان لم يجد فالصيام * رويناه هذا من طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : اذا أصاب المحرم الصيد فان كان عنده جزاء ذبحه فان لم يكن عنده جزاء قوّم جزاؤه دراهم ، ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوماء ، وانما جعل الطعام للصائم لانه اذا وجد الطعام وجد جزاؤه * ورويناه أيضاً عن ابراهيم النخعي . وعطاء . ومجاهد . وميمون بن مهران وهو قول زفر . وسفيان الثوري ■

ورويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس كل شيء في القرآن ﴿أو﴾ فهو بخير ^(١) ، وكل شيء (فمن لم يجد) فهو الاول فالاول ■ وروينا التخيير أيضاً عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم . والزهرى . وقتادة . وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ، واذا تنازع الناس فالمرجع الى القرآن . وحكم القرآن التخيير ، ولقد كان يلزم من قاس قاتل الصيد خطأ على العائد في ايجاب الكفارة أو على قاتل الخطأ ان يقيس حكم كفارة الصيد على كفارة القتل فيجعلها على الترتيب كما كفارة القتل على الترتيب والا فقد تناقضوا *

﴿ومنها﴾ ^(٢) استئناف التحكم فان الرواية جاءت عن طاوس انه يستأنف الحكم ويحكمان بحكم يومهما ولا ينظران الى حكم من مضى ، فان مالكا . وابن أبي ليلى . والحسن ابن حي . والثوري قالوا : لا بد له ^(٣) من استئناف تحكيم حكمين ، ثم اختلفوا فقال مالك : الخيار الى المحكوم عليه لا الى الحكمين ، ويقول لهما : لا تحكما على الا بالاطعام ان شاء أو بالصيام ان شاء أو بالجزاء ان شاء ، وقال ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن وابن حي : الخيار في ذلك الى الحكمين لا الى المحكوم عليه * وقال مالك : لا يجوز للحكمين ان يحكما بغير حكم من مضى ، وقال ابن حي : ان كان حكم اليوم أكثر من حكم من مضى حكم بحكم اليوم وان كان حكم اليوم أقل من حكم من مضى حكم بحكم من مضى * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : لا يستأنف الحكم اليوم ، قال الشافعي . وأبو سليمان : انما هو ما حكم به السلف لا يجوز تجاوزه *

قال أبو محمد : والله تعالى أوجب ما حكم به في ذلك ذوا عدل منافذا حكم اثنان من السلف فقد أوجب الله تعالى الطاعة لما حكما به فاستئناف تحكيم آخرين لا معنى له لانه لم يوجهه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع فهو عمل فارغ فاسد لا فائدة فيه أصلا ، ثم قول

(١) في النسخة رقم (١٦) وهو محرم بخير ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ومنه ، وهو غلط لأن مرجع الضمير الى مواضع وهو جمع وليكون على نسق ما بعده (٣) لفظه ، سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ .

مالك : ان الخيار الى المحكوم عليه خطأ مكرر إذ لو وجب تحكيم حكيم لا تجب طاعتها فيما حكما به مما جعل الله تعالى اليها الحكم به لكان ذلك عملاً فاسداً ، فان موها بالحكمين بين الزوجين فلم يجعل الله تعالى قط اليها فرقة (١) ولا إيجاب غرامة وانما جعل تعالى اليها الاصلاح ليوفق الله تعالى بينها فقط *

﴿ومنها﴾ ان بعض من ذكرنا رأى التحكيم في الاطعام . والصيام ، وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يوجب التحكيم في ذلك الا في الجزاء بالهدى فقط هذا هو نص الآية ، ثم القائل بهذا خالف ما جاء عن ابن عباس . وغيره من الحكم في الاطعام . والصيام فتناقض * ومنها مقدار الاطعام ، والصيام فعن ابن عباس كما ذكرنا أنفا ان يقوم الجزاء من النعم دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاما فيصوم بدل كل نصف صاع يوما * وعن ابن عمر أيضا كذلك ، وكلاهما لا يصح عنهما ، فدل هذا على أن الاطعام يكون لكل مسكين نصف صاع * وعن ابن عباس أيضا قول آخر وهو ان قتل نعامه . أو حمار وحش فبدنة من الابل فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا ، فان لم يجد صام ثلاثين يوما ، والاطعام مدم فقط ، فان قتل ايلا (٢) أو نحوه فبقرة ، فان لم يجد أطعم عشرين مسكينا ، فان لم يجد صام عشرين يوما ، فان قتل ظبيا (٣) فشاة ، فان لم يجد فاطعام ستة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم قوله غير هذه التي ذكرنا (٤) * وروينا عن مجاهد أن يحكم في ذلك بهدى فان لم يجده قوم الهدى طعاما ، ثم قوم الطعام صياما لكل مسكين مدان ومكان كل مسكين صوم يوم * وعن ابراهيم نحوه هذا * وعن الحسن مثله أيضا * وعن عطاء يقوم الجزاء طعاما ، ثم يصوم بدل كل مد يوم ، فان وجد الطعام قبل أن يفرغ من الصوم أطعم * وروينا عنه أيضا بدل كل نصف صاع صيام يوم * وعن ميمون بن مهران ان صيام يوم بدل كل (٥) مسكين يوما * وعن أبي عياض وهو تابعي روى عن معاوية قال : أكثر الصوم في ذلك واحد وعشرون يوما ، وصح عن سعيد بن جبير أنه قال : الصوم في فدية الصيد من ثلاثة أيام إلى عشرة

(١) في النسخة رقم (١٦) وفدية وهو تصحيف (٢) يضم الهمزة وفتحها مع فتح الياء وتشديدها فيما ، وقيل : ايل بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة كسيد المذكور من الأوعال شبه بقر الوحش ، وهو اذا خاف من الصياد رمى نفسه من رأس الجبل ولا يتضرره (٣) هو الغزال نقل ابن خلكان ان جعفر الصادق رضى الله عنه سأل ابا حنيفة التعمان ما تقول في محرم كسر رباعية ظي فقال يا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أعلم ما فيه فقال : ان الظبي لا يكون رباعيا وهو ثني ابد (٤) في النسخة اليمنية ، وقولاً غير هذه التي ذكرنا ، وفي النسخة رقم (١٦) وقولاً غير هذا الذي ذكرنا (٥) في النسخة رقم (١٤) وصيام بدل كل ، والغ في النسخة اليمنية ان صيام بدل كل ، النخ ، وما هنا اجمعها واظهرها

أيام ما نعلم عن تابع في هذا غير ما ذكرنا ، وقال الليث : لا يتجاوز في ذلك بالصوم ستين يوماً ، وقال أبو حنيفة : يقوم الصيد دراهم فيبتاع بها طعاماً فيطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع شعير أو زبيب ، أو يصوم بدل كل مسكين يوماً ، وهو قول الثوري ، وبه قال مالك إلا أنه قال : يطعم [لكل مسكين] (١) مدامداً أو يصوم بدل كل مدّة يوماً ، وقولهم : بتقويم الصيد لأنعله قبلهم عن أحد وإنما قال من ذكرنا قبل : بتقويم الهدى وهو الجزاء ، وقال الشافعي : يقوم الجزاء لا الصيد دراهم ، ثم تقوّم الدراهم طعاماً فيطعم مدامداً أو يصوم بدل كل مدّة يوماً ، وقال أبو ثور : الاطعام ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، والصيام ثلاثة أيام فقط * .

قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد اختلفت أقواله في ذلك وليس بعضها أولى من بعض ، وكلها قد خالفها (٢) أبو حنيفة . ومالك . والشافعي وهم يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم لأن في أحد قوليه الترتيب وهم لا يقولون به ، وفيه أن يقوّم الجزاء ولا يقول أبو حنيفة ولا مالك به . وفيه عنه وعن ابن عمر مكان كل نصف صاع يوماً ولا يقول مالك . ولا الشافعي به ، وأما قوله الثاني فكلهم مخالفون له جملة ولا يعرف فيما ذكرنا لابن عباس وابن عمر مخالف من الصحابة رضي الله عنهم * .

قال علي : لم نجد لشيء من هذه الأقوال برهاناً من قرآن . ولا سنة ، ولا حجة إلا فيهما ، ولا أحسن قولاً ممن استسهل خلاف ابن عباس برأى نفسه (٣) أو برأى تابع قد خالفه غيره من التابعين ، ثم ينكر علي من خالفه التزاماً للقرآن ، ونحن راضون مسرورون بهذه القسمة من الله تعالى لنا ولهم ، لا أعدمنا الله تعالى ذلك بمنه [وفضله] (٤) آمين ، والتابعون مختلفون كما ذكرنا فمن تعلق ببعض قوله لواحد (٥) منهم بلا نص في ذلك فقد خالفه نفسه وغيره من التابعين المذكورين في قوله أخرى في المسألة بعينها وإنما هم سبعة فقط مختلفون متنازعون ، مجاهد وعطاء . وإبراهيم . والحسن . وأبو عياض . وسعيد ابن جبير . وميمون بن مهران * .

وأما قول أبي حنيفة . وسفيان . ومالك . والشافعي فمع اختلافهم وتنازعهم فلا برهان (٦) لواحد منهم على صحة دعواه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا قياس . ولا من تابع موافق للواحد منهم في قوله كله في ذلك * .
وأما الليث فإنه قاس الصيام في ذلك على الصيام في قتل النفس ، ولقد كان يلزم من قاس إيجاب الكفارة في قتل الصيد خطأ على وجوبها في قتل المؤمن خطأ أن يقيس الصيام في

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية وقد خالفه ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ، برأى أبي حنيفة ، وهو غلط (٤) الزيادة من النسخة اليمنية (٥) في النسخة رقم (١٦) ، واحد ، (٦) في النسخة رقم (١٦) ، فلا برهان * .

هذه على الصيام في ذلك كما فعل الليث ، ولا سيما من لم يبلغ دية العبد والامة الى دية الحر .
والحرّة ، ومن جعل للفرس سهما وقال : لا أفضل بهيمة على انسان ، ثم فضل البها ثم هنا
على الناس في الصيام عن نفوسها *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ولو كان حقا لكان هنا باطلا لأن الله تعالى
أوجب في جزاء الصيد مثلا من النعم أو اطعاما ولم يوجب شيئا من ذلك في قتل المؤمن
خطأ بل أوجب هنالك دية . وعق رقبة ولم يوجبها هنا ، فكيف يستجيز أحد قياس
شيء على شيء قد فرق الله تعالى بين حكميهما ؟ *

وأما أبو ثور فانه قاس الاطعام . والصيام في جزاء الصيد على الاطعام . والصيام في
فدية حلق المحرم رأسه للأذى يكون به والمرض ■

قال علي : وهذا قياس والقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل
لأن قاتل الصيد عاص لله تعالى فاسق آثم ، ثم متوعد أشد (١) الوعيد ، وحائق رأسه
لمرض به مطيع محسن مأجور فكيف يجوز قياس أحدهما على الآخر وليس مثله ؟ ثم
إن الله تعالى قد فرق بينها فجعل في جزاء الصيد تحكيم حكيم ولم يجعل ذلك في حائق
رأسه ■ وهذا بين ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن اسحاق بن راهويه أنه ذكر له قول أحمد في مسألة فقال : أحسن
ما كنت اظن ان أحدا يوافقني عليها ، فلم ينكر أبو يعقوب رحمه الله القول بما لا يعلم
به قائل اذا وافق القرآن ، أو السنة لا كمن ينكر هذا ، ثم يأتي بأقوال من رأيه مخالفة (٢)
للقرآن والسنة لا يعرف (٣) ان أحدا قال بها (٤) قبله ، وفي قول كل من ذكرنا من
أبي حنيفة . ومالك . والليث . والشافعي . ما لا يعرف ان احدا قال به قبل كل واحد
منهم من التقسيم الذي قسموه ، فتبع القرآن ، والسنة أولى بالحق *

﴿ومنها﴾ ما هو المثل الذي يجزى به الصيد من النعم فان الرواية جاءت كما روينا من
طريق ابن أبي شيبة نا عائد (٥) بن حبيب عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم قالوا جميعا :
اذا أصاب المحرم صيدا حكم عليه بثمنه فاشتري به هديا فان لم يجد قوم طعاما فتصدق به
على كل مسكين نصف صاع ، فان لم يجد صام لكل صاع يومين ، وقد صح عن عطاء .
ومجاهد . وابراهيم غير هذا ، وهو أنهم قالوا : الجزاء بالمثل من النعم لا بالقيمة ، وهكذا
روينا عن عثمان . وعمر . وعلي . وعبد الرحمن بن عوف . وسعد بن أبي وقاص . وجابر

(١) في النسخة رقم (١٦) دشر ، وهو تصحيح (٢) في النسخة رقم (١٦) باقوال من رواية مخالفة ، وفي النسخة البنية دشر يأتي
باقوال مخالفة ، والصحيح ما هنا (٣) في النسخة رقم (١٤) «لا يعلم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «قال به» وهو غلط (٥) في
النسخة رقم (١٦) «عائد» بالبدال المهملة وهو غلط .

ابن عبد الله . وابن عباس . ومعاوية . وابن مسعود . وطارق بن شهاب . وعبد الله بن عمر .
وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم
في ذلك ، وكذلك أيضا عن ذكرنا من التابعين ، وعن شريح . وسعيد بن جبير . وغيرهم
وهو قول مالك . وسفيان الثوري . والشافعي . وابن حنبل . وابن أبي ليلى . وأحمد . وإسحاق .
وأبي ثور . وأبي سليمان وغيرهم *

فأى أبو حنيفة بقول لم يسمع بأوحش منه في هذا الباب وهو أنه قال : من قتل صيدا وهو
محرم فإنه يقتص الصيد دراهم ، ثم يبتاع بتلك الدراهم ما بلغت من الهدى ولا يجزى
في ذلك إلا الجذع من الضأن فصاعداً ، والثني من الأبل ، والبقر ، والماعز فصاعداً ، فإن
وجد بتلك القيمة هدين أو ثلاثة أو أربعة لزمه أن يهدي كل ذلك هكذا يفعل في الظبي
والنعامة . وحمار الوحش . والأيل . والبقرة الوحشية . والضب ، واليربوع .^(١) والحمامة
وغير ذلك ، فإن لم يبلغ قيمة ذلك هديا ابتاع به طعاما فأطعم كما ذكرنا عنه قبل ، فإن قتل فيلا
لم يتجاوز بالهدى في جزائه شاة واحدة ، وكذلك أن قتل قرداً ، ويجزى الخنزير البري أن
قتله ، فليت شعري كيف يقتص الخنزير ؟ * وقال صاحبه زفر : يقتص الصيد فإن بلغت
قيمة النعامة أكثر من بدنة لم يتجاوز بها بدنة واحدة فإن بلغت قيمة حمار الوحش .
ونور الوحش . والأيل . والأرؤى ^(٢) أكثر من بقرة لم يتجاوز بها بقرة واحدة ، فإن
بلغت قيمة الثيتل ^(٣) والغزال . والظبي . والأرنب . والوبر . ^(٤) واليربوع . والضب
والحمامة . والحجلة . والقطة ^(٥) . والدبسي ^(٦) . والحباري ^(٧) . والكروان ^(٨) .
والكركي ^(٩) . والدجاجة الحشيشة أكثر من شاة واحدة لم يتجاوز بها شاة واحدة ،
فإن لم يبلغ شيء من ذلك ثمن هدى ابتاع به طعاما كما قال أبو حنيفة * وخالفها أبو يوسف
ومحمد بن الحسن فرأيا الجزاء بالمثل كما قال سائر الناس ■

(١) الضب يفتح الضاد المعجمة حيوان بري ، ومن خصوصياته أنه لا يرد الماء ويعيش سبعاً سنة فصاعداً ، ويقال : أنه يبول
في كل أربعين يوماً قطرة ولا تسقط له سنه واليربوع يفتح الياء المثناة تحت حيوان طويل الرجلين قصير الديدن جدالونه كلون الغزال
(٢) هو جمع كثرة للأرؤى وتجمع على إراؤى وهي غنم الجبل (٣) هو البائت المثلثة بعدها ياء مثناة من تحت الذك المسن من
الأرؤى (٤) يفتح الواو وتسكين الباء الموحدة دعوية أصغر من السنور (٥) طائر معروف واحد ويجمع أيضاً على قطاة قطوات
وقطيات (٦) يفتح الدال المهملة وكسر السين المهملة ، ويقال له أيضاً الدبسي يضم الدال طائر صغير منسوب إلى دبس الرطب لأنهم
يغفرون في النسب كالدهري والسلي ، والأدبسي من الطير والخيل الذي في لونه غبرة بين السواد والحمرة (٧) هو بضم الحاء المهملة
وفتح الباء الموحدة طائر معروف وهو اسم جنس يقع على الذكور والأنثى واحد وجمعه سوا (٨) هو يفتح الكاف والراء المهملة
طائر يشبه البط لا ينال الليل سمي بصدده من الكراواتي كراوة (٩) هو بضم الكاف وسكون الراء المهملة طائر كبير معروف
والجمع الكراكي .

قال أبو محمد: قول أبي حنيفة . وزفر في غاية الفساد، ومخالف للقرآن (١) والسنة لأن الله تعالى قال: (جزاء مثل ما قتل من النعم). ولم يقل تعالى: جزاء قيمة مثل ما قتل من النعم، ولا تدل الآية على ذلك أصلاً ولا تحتمله بوجه من الوجوه، وصح عن النبي ﷺ في الضبع كبش ولم يجعل فيها قيمة، وقد وجدنا قيمة الحمامة الهادية، والمقلين المغرديبلغ عشرات الدنانير، فعلى قول أبي حنيفة يكون جزاء كل واحد منهما من الهدى أكثر من جزاء الحمار الوحشى. والنعامة من الهدى، فهذا مع خلاف القرآن تخليط فاحش. ثم سائر تقسيمه المذكور فهو شيء لم يحفظ عن أحد من أهل الاسلام قبله، وقد وقف أبو يوسف أبا حنيفة على أن هذا الباب قد رويت فيه آثار مؤتة فلم يلتفت إلى ذلك وقال: إنما تتبع القرآن *

قال أبو محمد: فوالله ما وفق في هذا لا اتباع القرآن ولا لا اتباع أحد من السلف، وقد أطلقوا القول بأنه قد بلغهم ذلك عن ابن عباس. وإبراهيم *

قال أبو محمد: وهذا إطلاق فاسد (٢) إنما جاء عن إبراهيم. وعطاء. ومجاهد أن يقوم الصيد فقط وجاء عنهم خلافه، وأما ابن عباس فلم يأت عنه إلا ما ذكرنا قبل فقط بما قد خالفوه كله، ولقد أقدم بعضهم فقال: القيمة أعدل *

قال على: كذب الآفك الآثم ولا كرامة أن تكون القيمة أعدل من المثل من النعم الذى أمر الله تعالى به بل القيمة في ذلك جور وظلم، وإنما هو أصل بنوه على أصل آخر لهم فاسد وهو أن يحكم فيما أتلف من أموال الناس بما لا يكال ولا يوزن بالقيمة لا بالمثل. وهذا رد منهم للخطأ على الخطأ، وما الواجب في كل ذلك إلا المثل بنص القرآن والسنة *

قال أبو محمد: فاذ قد بطلت هذه التخاليط فالواجب الرجوع إلى القرآن وما حكم به رسول الله ﷺ، وما حكم به العدول من الصحابة. والتابعين رضى الله عنهم كما أمر تعالى باتباعهم ههنا، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٩ - مسألة - وفي النعامة بدنة من الابل، وفي حمار الوحش. وثور الوحش. والأروية العظيمة. والأيل بقرة، وفي الغزال. والوعل. (٣) والظبي عنز، وفي الضب. واليربوع. والأرنب وأم حنين (٤) جدى، وفي الوبر شاة، وكذلك في الورل (٥).

(١) في النسخة رقم (١٤) ومخالفة للقرآن، وفي النسخة رقم (١٦) ومخالفة للقرآن، (٢) في النسخة رقم (١٦) وقال أبو محمد: وهذه إطلاق فاسدة، وفي النسخة رقم (١٤) سقط جملة: قال أبو محمد، (٣) هو بفتح الواو وكسر العين المهملة لا روى وهو التيس الجبلى والائى تسمى أروية وهى شاة الوحش، والجمع أوعال ووعول (٤) هى بحاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مخففة دوية مثل ابن عرس وابن آوى. سميت بذلك من الحين تقول فلان به حين فهو حين أى مستسقى فشبهت بذلك لكبر بطنها وهى على خلقها الحرام غير الصدر (٥) هو بفتح الواو والراء المهملة وباللام فى آخره دابة على خلقه الضب إلا أنه أعظم منه، والجمع أورال وورلان والائى وورلة

والضبع . وفي الحمامة وكل ماعب وهدر من الطير شاة ، وكذلك الجبارى والكركى والبلدج . والأوز البرى . والبرك ^(١) البحرى ، والدجاج الحبشى . والكروان ■
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فجاء مثل ما قتل من النعم) فلا يخلو المثل من أن يكون من جميع الوجوه ، أو من وجه واحد ، أو من أغلب الوجوه ، فوجدنا المماثلة من جميع الوجوه معدومة من العالم جملة لأن كل غيرين فليسا مثليين في تغايرهما فبطل هذا القسم ، ثم نظرنا في المماثلة من أقل الوجوه وهو وجه واحد فوجدنا كل ما في العالم لا تحاش شيئاً فهو يماثل كل ما في العالم من وجهه ولا بدّ وهو الخلق ، لأن كل ما في العالم — وهو ما دون الله تعالى — فهو مخلوق فبطل هذا القسم أيضاً ، ولو استعمل لاجزأت العنز بدل الحمار ^(٢) الوحشى والنعام لانهما حيان مخلوقان معا ، وهذا ما لا يقوله أحد فلم يبق إلا القسم الثالث وهو المماثلة من أغلب الوجوه وأظهرها وإذا لم يكن في المسألة إلا أقوال محصورة فطلت كلها إلا واحداً فهو الحق بلا شك ، فهذا موجب القرآن ، ووجدنا رسول الله ﷺ قد حكم في الضبع بكبش فعلمنا يقينا أنه عليه السلام إنما بين لنا أن المماثلة انما هي في القدر ^(٣) وهيئة الجسم لأن الكبش أشبه النعم بالضبع ، وبهذا جاء حكم السلف الطيب رضى الله عنهم *
 روينا من طريق جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن ابن أبي عمار عن جابر بن عبد الله « قال : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال : هو صيد وجعل فيه كبشاً إذا صاده المحرم » * ومن طريق سفیان بن عيينة أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : حكم عمر بن الخطاب في الضبع كبشاً * ومن طريق حماد ابن سبله عن عمار بن أبي عمار عن رباح أن عبد الله بن عمر حكم في الضبع كبشاً *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقول : في الضبع كبش * وعن علي بن أبي طالب . وجابر بن عبد الله قال جميعاً : في الضبع كبش ، فهم عمر . وعلي . وجابر . وابن عمر . وابن عباس وقد بلغ ابن الزبير قول عمر هذا فلم يخالفه ، وهو قول عكرمة . والشافعى . وأبى سليمان * ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراسانى عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب . وعثمان . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت قالوا في النعام : بدنة من الابل * ومن طريق ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس . ومعاوية قالوا : في النعام بدنة يعنى من الابل وهو قول طاوس . وعطاء . ومجاهد . وعروة بن الزبير . وإبراهيم النخعى ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبى سليمان ، ولا شيء أشبهه بالنعام

(١) البركة بالضم طائر من طيور الماء ايض والجمع برك وإبراك وباقي ما ذكر تقدم تفسيره ص ٢٢٦ (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن الحمار ، (٣) في النسخة رقم (١٦) وفي القدر ،

من الناقة في طول العنق، والهيئة، والصورة * وروينا عن ابن مسعود في حمار الوحش بدنة أو بقرة، وعن ابن عباس فيه بدنة، وعن إبراهيم فيه بدنة، وعن عطاء فيه بدنة، وقد روى عن عطاء أيضاً فيه بقرة، والرواية في ذلك عن ابن عباس لا تصح ولا عن ابن مسعود لأنه مرسل عنه، وروى ابن أبي نجیح عن مجاهد، وروى ابن جريج عن عطاء قالاً جميعاً: في حمار الوحش بقرة، وفي بقرة الوحش بقرة، قال عطاء: وفي الأروى بقرة، وقال مجاهد: (١) في القادر العظيم (٢) من الأروى بقرة، وهذا صحيح عنهما وهما ذوا عدل منا، فوجدنا حمار الوحش أشبه بالبقرة منه بالناقة لأن البقر. وحمار الوحش ذوا شعر وذنب سابغ وليس لهما سنام، والناقة ذات وير وذنب قصير وسنام فوجب الحكم بالبقرة لقوة المائلة؛ وروى عن ابن عباس في الأيل بقرة وبه يقول الشافعي، وفي الثيتل بقرة وهو قول جماعة من السلف، وفي الوبر شاة وهو قول عطاء. والشافعي، وعن عمر ابن الخطاب. وعطاء في الغزال شاة ■

قال أبو محمد: الشاة تقع على الماعزة كما تقع على الضانية، وعن سعد. وعبد الرحمن ابن عوف في الظبي تيس، وعن عمر بن الخطاب. وزيد بن جابر في الضب جدى راع، وعن زيد بن عبد الله. وطارق بن شهاب مثله أيضاً * فقال (٣) مالك. وأبو حنيفة لا يجوز هذا، وروى عن عطاء في الضب شاة، وعن مجاهد في الضب حفنة من طعام، وهذا كله لا شيء لأن خلاف حكم عمر. وطارق ومن معها لا يجوز خلافه لأنهم ذوو عدل منا مع موافقتهم القرآن في المائلة، وقول عطاء حادث بعدهم؛ وقول مجاهد كذلك مع خلاف قولها، وقول مالك للقرآن، ويقول عمر يقول الشافعي. وأبو سليمان. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأحمد وغيرهم، وعن عمر في الأرنب عناق وهى الجدى، وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي. وعمر بن حبيب. وابن عباس مثله، وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، قال أبو حنيفة (٤). ومالك لا يجوز مخالفوا كل من ذكرنا، والمائلة المأمور بها في القرآن * وعن عمر. وابن مسعود. ومجاهد في اليربوع سخلة أو جفرة وهما سواء وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم * وروينا عن عطاء لم أسمع فيه بشيء، وعن الزهري فيه حكومة * وعن إبراهيم فيه قيمته، وهذا كله ليس بشيء، وقال مالك في الأرنب. والضب. واليربوع قيمته يتنازع به طعام، وهذا خطأ لم يوجهه القرآن، ولا السنة، ولا قول صاحب، ولا إجماع، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عطاء» وهو غلط بدليل قوله بعد وهذا صحيح عنها أي عن عطاء ومجاهد (٢) في النسخة اليمنية في النادر العظيم، (٣) في النسخة رقم (١٦) «وقال» بالواو لا بالفاء. (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقال».

﴿فان قالوا﴾: قسنا على الاضاحى لايجوز فيه الجذع من غير الضأن ولا مادون الجذع من الضأن قلنا: القياس باطل، ثم لو كان حقا لكنتم أول مخالف لهذا القياس لانكم تقولون: ان الكبش والتيس أفضل في الاضاحى من الابل والبقر وان الذكر فيها أفضل من الانثى، وتقولون في الهدى كله: ان الابل، والبقر أفضل من الضأن والماعز، وان الاناث أفضل فيها من الذكور، فرقة تقيسون حكم بعض ذلك على بعض؛ ومرة تفرقون بين احكامها بلا نص ولا دليل، ﴿فان قالوا﴾: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: لا تجزى جذعة عن أحد بعد أبي بردة قلنا: نعم، والذي أخبر بهذا هو الذي أخبرنا عن ربه تعالى بايجاب مثل الصيد المقتول من النعم، وليس بعض كلامه أولى بالطاعة من بعض بل كله فرض استعماله ولايجوز ترك شيء منه لشيء، وبالله تعالى التوفيق، ولم ينه قط عليه السلام عن مادون الجذع باسمه لكن لما كان بعض مادون الجذع لايقع عليه اسم شاة لم يجز فيما جاء فيه النص بايجاب شاة فقط، وأما الجذعة فلا تجزى في جزاء الصيد أيضا لأن التهي عنها عموم الاحيث أوجبنا باسمها وليس ذلك الا في زكاة الابل، والبقر فقط مع ان الجذع من الضأن. والماعز. والابل. والبقر لامعنى لمراعاته في جزاء الصيد انما يراعى المثل في القدر والصورة لا مالا يعرف الا بعد فرقة (١) الاسنان، فصح ان الجذعة لا تجزى في جزاء الصيد، وبالله تعالى التوفيق، وروينا عن عطاء في الورل شاة *

قال أبو محمد: ان كان عظما في مقدار الشاة فكذلك والا ففيه وفي القنفذ جدى صغير، وعن عمر. وعثمان. وابن عباس. وابن عمر في الحمامة شاة، وهو قول مالك. والشافعى. وأبي سليمان. وأحمد، وقال الشافعى. وأبو سليمان: كل ما يعجب كما تعب الشاة ففيه شاة بهذه المائلة، وروينا عن ابن عباس في الدبسى، والقمرى، والحبارى، والقطاة، والحجلة شاة شاة، وروينا عن عطاء في كل ذلك مثل هذا أيضا، وكذلك في الكروان، وابن الماء، وروينا عن القاسم. وسالم ثلث مدخير من حجلة *

قال أبو محمد: لايجوز هنا خلاف ما حكم به ابن عباس. وعطاء *

قال على: وعن عطاء في الهدد درهم، وفي الوطواط ثلثا درهم، وفي العصفور نصف درهم، وعن عمر في الجرادة تمر، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك، وقال آخرون: لا شيء فيها لأنها (٢) من صيد البحر، وهذا خطأ لأنها ان غمست في البحر ماتت، وعن كعب في الجرادة درهم *

قال أبو محمد: انما أمر الله تعالى بتحكيم في الجزاء من النعم لافي الاطعام ولا في الصيام،

(١) يقال فررت الفرس أفره - بالضم - فرا اذا نظرت الى اسنانه (٢) في النسخة رقم (١٦) دوى، وما هنا أم *

فلا يجوز التحكيم في هذين العملين ، وإنما هو ما أمر الله تعالى به في ذلك وهو ما ذكرنا قبل ، فكل ما كان له مثل من صغار النعم جزى به وما لم يكن له مثل من كبار النعم ولا صغاره فانما فيه فدية طعام مساكين كما قال عز وجل : (أو عدل ذلك صياما) لأن من المحال أن يوجب الله تعالى جزاء صيد بمثله من النعم وهو لا مثل له منها لأن هذا تكليف مالي في الوسع والله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ، فاذ لا شك في هذا فلا شك أيضاً في أن الله تعالى قد علم أن من جزاء الصيد الذى خلق صغيراً جداً كصغار العصافير والجراد فلم يجعل في كبير الصيد وصغيره إلا فدية طعام مساكين أو عدله صياماً ، فوجب في الجراد فما فوقها الى النعامة ، وفي ولد أصغر الطير الى حمار الوحش اطعام ثلاثة مساكين فقط ، وأما الصيام فلا صيام في الاسلام أقل من صوم يوم ، ففى كل صغير منها صوم يوم فقط ، فان كان يشبع بكبر جسمه انسانين أو ثلاثة فأكثر فلكل آكل صوم يوم كما نص الله تعالى ، ﴿فان قيل﴾ : ان هذا قول لا يحفظ عن أحد من سلف قلنا : نحن لاندعى الاحاطة باقوال الصحابة جميعهم والتابعين كلهم فمن بعدهم من العلماء بل نقول ونقطع : ان من ادعى الاحاطة باقوالهم فقد كذب كذباً متيقناً لا خفاء به ولا تنكر القول بما أوجه القرآن أو السنة وان لم تعرف رواية عن انسان بعينه بمثل ذلك لأن الله تعالى لم يقل لنا قط ولا رسوله ﷺ : لا تقولوا بما في القرآن والسنة حتى تعلموا ان انساناً قال بما فيهما ، بل هذا القول عندنا ضلال وبدع وكبيرة من أكبر الكبائر وإنما قال تعالى : (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) *

والناس قد اختلفوا في الجراد فروينا من طريق حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ «الجراد من صيد البحر» * ومن طريق أبي داود نا محمد بن عيسى عن حماد بن ميمون بن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة مسنداً مثله ^(١) * وعن كعب انه قال لعمر : يا أمير المؤمنين ان الجراد نثر حوت ينثره في كل عام مرتين ، وأباح أكله للحرم وصيده ، فهذا قول * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال كعب : ذكر لعمر اني أصبت جرادتين وانا محرم فقال لي عمر : ما نويت في نفسك؟ قلت : درهمين فقال عمر : تمرتان خير من جرادتين امض لما نويت في نفسك ، فهذا عمر . وكعب جعلنا في الجراد درهمين فهذا قول آخر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه قال في محرم أصاب جرادة : تمر خير من جرادة * ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله الطحان عن محمد بن عمرو

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٩ ، وقال الحافظ المنرى : ميمون بن جابان لا يحتج به وسيضعفنا لمصنف قريباً .

ابن علقمة عن أبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه حكم في الجرادة تمر ، فهذا قول ثالث * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن القاسم بن محمد قال : أفتى ابن عباس في جرادة يصيبها المحرم بأن يتصدق بقبضة من طعام ■ ومن طريق ابن أبي شيبه نا عبد الوهاب الثقفي عن شعيب عن علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر قال في الجرادة اذا صادها المحرم : قبضة من طعام ■ ومن طريق ابن أبي شيبه نا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد ابن المسيب قال في الجرادة : قبضة من طعام فهذا قول رابع * ومن طريق ابن أبي شيبه نا ابن أبي زائدة عن ابن جريج عن عطاء قال في الجرادة : قبضة أولقمة * ومن طريق ابن أبي شيبه عن وكيع عن اسرائيل عن جابر عن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . قالوا كلهم : في الجرادة ليس فيها في الخطأ شيء فان قتلها عمدا أطعم شيئا * ومن طريق وكيع عن عمران بن حدير عن عكرمة في الجرادة قال : يطعم كسرة فهذا قول خامس ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال في محرم أصاب صيدا ليس له ندمن النعم : إنه يهدي ثمنه الى مكة * وروينا أيضا عن عكرمة فيه ثمنه ، فهذا قول سادس * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور عن الحسن قال : الجراد من صيد البر والبحر فهذا قول سابع ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا حفص بن ميسرة الصنعاني نا زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن كعب الأحبار ان عمر كره أكل الجراد للمحرم ولم يجعل فيه جزاء * ومن طريق سعيد عن هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال : نهى ابن عباس عن أخذ الجراد في الحرم قال : لو علموا ما فيه ما أخذوه ، فهي ثمانية أقوال كما أوردنا ، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟ *

وأما الخبر في ذلك عن رسول الله ﷺ فموضوع بلا شك لأن في أحد طريقيه أبا المهرزم (١) وهو هالك وفي الأخرى ميمون بن جابان وهو مجهول ؛ وبالعيان يرى الناس الجراد يبيض في البر وفي البر يفقس عنه البيض وفي البر يبقى حتى يموت ، وانه لو غمس في ماء عذب أو ملح لمات في مقدار ما يموت فيه سائر حيوان البر اذا غمس في الماء ، ورسول الله ﷺ لا يقول : الكذب ، فسقط هذا القول (٢) ييقين ، وصح انه من صيد البر المحرم على المحرم وفي الحرم بلا شك ؛ والأقوال الباقية عن عمر بن الخطاب . وكعب في الجرادة

(١) هو بتشديد الراء المكسورة وقع في حاشية تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٤٩ « بتشديد الراء وهو غلط اظنه نشأ من الطبع » (٢) في النسخة رقم (١٦) « فسقط ذلك القول »

درهم * وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي في الجرادة تمر * وقال عمر : تمر خير من جرادة * وعن ابن عباس . وابن عمر . وابن المسيب في الجرادة قبضة من طعام ■
وعن عطاء قبضة أو لقمة * وعن عكرمة كسرة * وعن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس .
ومجاهد . يطعم شيئا ان أصابها عمداً والا فلا ■ وعن ابن عباس فيما لا ندله (١) من النعم
ثم يهديه إلى مكة * وعن عكرمة ثمنه ، والجرادة بما لا ندله من النعم ■ وعن الحسن هي
من صيد البر والبحر * وعن عمر . وابن عباس المنع من صيدها ولم يجعلها فيها شيئا ،
فالرجوع اليه عند التنازع هو ما اقتض الله تعالى علينا الرجوع اليه اذ يقول تعالى :
(فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) والقرآن
يوجب ما قلنا ، وبالله تعالى التوفيق ■

وقد خالف أبو حنيفة . ومالك في بيع الصيد كل ما روى فيه عن أحد من المتقدمين .
فأني لهم انكار ذلك على غيرهم ؟ وفي صغار الصيد ما كان منه من ذوات الأربع أو الطير
صغارها في صغارها ، وكبارها في كبارها ففي رأل النعام فصل من الابل ، وفي ولد كل
ما فيه بقرة عجول مثل ذلك الصغير ، وفيما فيه شاة حمل أو جدى على ما ذكرنا قبل *
وقال مالك : في صغارها ما في كبارها ، وهذا خطأ لأن الكبير ليس مثلاً للصغير *
وروينا عن ابن عمر أنه حكم في فرخ حامة وأمهما بثلاثة من الغنم وقد خالفوا ابن عمر
وغيره في كثير مما ذكرنا قبل ، ويفدى المغيب بمغيبه مثله ، والسالم بسالم ، والذكر بالذكر ،
والأنثى بالأنثى لقوله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم) *

وروينا من طريق حماد بن سلية عن حبيب عن عطاء قال : في الظبية والودشاء والد ، وفي الحمار .
الوحش التوج بقرعة توج * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قلت لعطاء .
ابن أبي رباح : أرأيت لو أصبت صيدا فيه نقص أو عور أغرم مثله ؟ قال : نعم قلت :
الوفى أحب إليك قال : نعم وفي ولد الضبع ولد الكبش (٢) لأن الصغير من الضباع
لا يسمى ضبعاً إنما يسمى الفرغل ، والسلحفاة هي من صيد البر لأن عيشها الدائم في البر
ففيها الجزاء بصغير من الغنم ، وما كان ساكناً في الماء أبداً لا يفارقه فهو مباح للمحرم ،
وقد روينا عن عطاء فيما عاش في البر والبحر فيه نصف الجزاء *

قال علي : وليس هذا بشيء لأن الله تعالى أباح للمحرم صيد البحر وحرّم عليه صيد
البر فليس لإحرام أو حلال ، ولا يجوز أن يكون حلال حرام معاً ولا لاحتلال ولا إحرام ،
وبالله تعالى التوفيق *

(١) أي لا مثله ولا نظيره (٢) في النسخة رقم (١٦) ولد كبش ، وما هنا أنسب

٨٨٠ — مسألة — وبيض النعام وسائر الصيد حلال للحرم وفي الحرم ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابها لأن البيض ليس صيدا ولا يسمى صيدا ولا يقتل ، وإنما حرم الله تعالى على المحرم قتل صيد البر فقط ، فإن وجد فيها فرخ ميت فلا جزاء له لأنه ليس صيدا ولم يقتله ، فإن وجد فيها فرخ حي فمات فجزاؤه بجنين من مثله لأنه صيد قتله ، وقال مالك : في بيضة النعامة عشر البدنة ، وفي بيضة الحمامة عشر الشاة قال : ولا يحل أكله للمحرم ولا للحلال إذا شواه المحرم أو كسره * وقال الشافعي : فيه قيمته فقط ■ قال أبو محمد : أما قول الشافعي غلطاً لما ذكرنا من أنه ليس صيداً ، وأخطأ خطأ آخر أيضاً وهو أنه جزاؤه بشمته ، والجزاء بالثمن لا يوجد في قرآن ولا سنة * وأما قول مالك فجمع فيه من الخطأ وجوها * أولها أنه قول (١) لا يعرف أن أحداً قال به قبله : وهم ينكرون مثل هذا أشد الانكار كما ذكرنا اتفاقاً قولنا في الجراد ، وثانيها أنه قول لا يوجد في القرآن ، ولا في السنة ، وثالثها أنهم لا يجيزون الاشتراك في الهدى حيث صح إجماع الصحابة ، والسنة على جوازها ، ثم أجازوه (٢) وهنا حيث لم يقل به أحد يعرف قبلهم * **فإن قالوا :** إنما نقوم البدنة ، أو الشاة ، ثم نأخذ عشر تلك القيمة فنطعم به قلنا : هذا خطأ رابع فاحش لانكم تلزمونه وتأمرونه بما تنهونه عنه من وقتكم فتوجبون عليه عشر بدنة ، وعشر شاة ولا يجوز له اهداؤه وإنما يلزمه طعام بقيمة ذلك العشر ■ وهذا تخليط ناهيك به ■ وتناقض ظاهر * وخامسها احتجاجهم بأنهم قالوا : ذلك قياساً على جنين الحرّة الذي فيه عشر دية أمه قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ وتشبيه للباطل بالباطل المشبه بالباطل ، وما جعل الله تعالى قط في جنين الحرّة ولا في جنين الأمة عشر دية أمه ولا عشر قيمة أمه ، وإنما جعل الله تعالى في الجنين على لسان رسوله عليه السلام غرة عبداً ، أو أمة فقط ولا جعل في الدية قيمة بل جعلها مائة من الإبل * قال أبو محمد : وأما اختلاف الناس في هذا فانتا رويناه من طريق حماد بن سلمة أنا عمار بن أبي عمار عن عبد الله بن الحارث بن نوفل «أن أعرابياً أهدى إلى رسول الله ﷺ بيضاً وتسمير (٣) وحش فقال له : أطعمه أهلك فانا حرم * ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ مثله حراً فحرفاً *

(١) في النسخة رقم (١٤) . أنه قال قولاً . (٢) في النسخة رقم (١٦) «ثم يجزوه» وهو غلط لأن فيه حذف التون بدون مقتضى (٣) التسمير تقطيع اللحم صفراً كالتمر وتجفيفه وتشفيفه وفي النسخة رقم (١٦) «بمدقوله وحش» (قديد) وهو زائد من الناسخ .

قال أبو محمد: الأول مرسل، وفي الثاني علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ■ ثم لو صح لما كان فيهما نهي عن أكلها وإنما هو ترك منه عليه السلام، وقد يترك ما ليس حراما كما ترك الضب* ومن طريق ابن أبي شيبة نايف بن غياث. وأبو خالد الأحمر كلاهما عن ابن جريج عن عبد الله بن ذكوان — هو أبو الزناد — عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ سئل عن ييض نعام أصابها محرم؟ فقال عليه السلام: في كل بيضة صيام يوم أو إطعام مسكين»*

قال علي: أبو الزناد لم يدرك عائشة رضي الله عنها فهو منقطع، ولو صح لقلنا به، وقال بهذا بعض السلف: كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي المليح عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود قال في بيضة النعامة (١) يصيبها المحرم: صوم يوم. أو إطعام مسكين* ومن طريق ابن أبي شيبة نايف بن غياث عن سعيد بن مسعود عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود في ييض النعام يصيبها المحرم قال أبو عبيدة: كان ابن مسعود يقول فيه: صوم يوم، أو إطعام مسكين* ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال: في كل بيضة من ييض النعام صيام يوم* أو إطعام مسكين، وهو قول عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أيضا، وهو قول ابن سيرين أفتى بذلك على محرم أشار للحلال إلى ييض نعام (٢) فهذا قول* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير أخبرني عكرمة عن ابن عباس قال: قضى علي بن أبي طالب في ييض النعامة يصيبها المحرم ترسل الفحل على ابلك فاذا تبين لقاحها سميت عدد ما أصبت من البيض فقلت: هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد، قال ابن عباس: فعجب معاوية من قضاء علي، قال ابن عباس: لم يعجب معاوية من عجب ما هو إلا ما يباع به البيض في السوق يتصدق به. قال ابن جريج: وقال عطاء: من كانت له ابل فإن فيه ما قال علي ومن لم يكن له ابل ففي كل بيضة درهمان فهذا قول آخر؛ وثالث، ورابع*

ومن طريق وكيع نا الأعمش عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في ييض النعام: قيمته. أو ثمنه* ومن طريق وكيع عن خفيف عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه قال في ييض النعام: قيمته، أو ثمنه، وهو قول إبراهيم النخعي. والشعبي. والزهري. والشافعي*

وأما ييض الحمام فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه وعطاء كلاهما قال: إن علي بن أبي طالب قال: في كل ييضين درهم ■ ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عبيد الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «في ييض النعامة» (٢) في النسخة رقم (١٤) «البيض النعام»

عن عطاء عن ابن عباس قال : في كل بيضة من بيض حمام مكة نصف درهم ، وهو قول عطاء ، وقال : فإن كان فيها فرخ فدرهم ، وقال عبيد بن عمير : بنصف درهم طعام ويتصدق به * وعن عبد الرزاق عن معمر ، وعن قتادة قال في بيضة من بيض حمام مكة : درهم وفي بيضة من بيض حمام الحل : مد ، قال معمر : وقال الزهري : فيه ثمنه ، وهو قول الشافعي * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير عن خفيف عن ابن عباس قال في البيضة : درهم فهي أقوال كما ترى ، أحدها أن في بيضة النعامة صوم يوم ، أو اطعام مسكين فيه خبر مسند ، وهو قول أبي موسى الأشعري . وابن مسعود . وابنيه أبي عبيدة . وعبد الرحمن . وابن سيرين . وثانيها أن في كل بيضة منها لقاح ناقة وهو قول علي . ومعاوية . وعطاء * وثالثها أن في بيضة النعامة ثمنها وهو قول عمر . وابن مسعود . وابن عباس . وإبراهيم . والشعبي . والزهري . والشافعي ، ورابعها أن من له ابل ففي كل بيضة لقاح ناقة ومن لا ابل له ففي كل بيضة درهمان . وهو قول عطاء . * وفي بيض الحمام أقوال ، أحدها في البيضة درهم وهو قول ابن عباس . * وثانيها في البيضة نصف درهم وهو قول ابن عباس . وعبيد بن عمير * وثالثها فيها نصف درهم فإن كان فيها فرخ فدرهم وهو قول عطاء ، ورابعها في بيضة من حمام مكة درهم وفي بيضة من حمام الحل مد وهو قول قتادة ، وخامسها فيها ثمنها وهو قول الزهري . والشافعي ، فخرج قول مالك . وأبي حنيفة عن أن يعرف لها قائل من السلف وهم يعظمون هذا إذا خالف تقليدهم (١) ، وبالله تعالى التوفيق *

- ٨٨١ — مسألة — ولا يجزى الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام ، ثم ينحر بمكة أو بمكة لقول الله تعالى : (يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة) *
 ٨٨٢ — مسألة — وأما الاطعام والصيام فحيث شاء لأن الله تعالى لم يحدد لهما موضعا (٢) *

٨٨٣ — مسألة — وصيد كل ماسكن الماء من البرك . أو الأنهار . أو البحر . أو العيون . أو الآبار حلال للبحر صيده وأكله لقول الله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) . وقال تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ، ومن كل تأكلون لما طريا) فسمى تعالى كل ماء عذب أو ملح بحرا . وحتى لو لم تأت هذه الآية لكان صيد البر والبحر والنهر (٣) ، وكل ما ذكرنا حلالا بلا خلاف بنص القرآن ، ثم حرم بالاحرام وفي الحرم

(١) كذا في كل النسخ وينبغي أن يكون هكذا إذا وافق تقليدهم ، (٢) سقطت هذه المسألة برمتها من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) « والبر » *

صيد البر ولم يحرم صيد البحر فكان ما عدا صيد البر حلالا كما كان اذ لم يأت ما يحرمه،
وبالله تعالى التوفيق ■

٨٨٤ — مسألة — والجزاء واجب كما ذكرنا سواء سواء فيما أصيب في حرم مكة،
أو في حرم المدينة أصابه حلال، أو محرم لقول الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد واتم حرم
ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية، فمن كان في حرم مكة، أو في
حرم المدينة فاسم حرم يقع عليه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن الحسن بن حي قال: سألت ابن أبي ليلى
عن أصاب صيدا بالمدينة فقال: يحكم عليه، وهو قول ابن أبي ذئب. ومحمد بن ابراهيم
النيسابورى. وبعض كبار أصحاب مالك، وقد صح ان رسول الله ﷺ حرّم ما بين
لايتى المدينة وهما حرتان بهما معروفتان، وحرّم المدينة معروف كحرم مكة* وقال أبو خنيفة.
ومالك: لاجزاء فيه وهو خطأ لما ذكرنا، واحتج بعض من امتحن بتقليد هاتين بحرين
فى أحدهما ان عمرو بن أمية كان يتصيد بالعقيق وهذا لاحجة لهم فيه لأنه خبر لا يصح،
ولو صح لكان ذلك ممكنا [ان يكون] (١) قبل تحريم الحرم بالمدينة والنهى عن صيدها،
والثانى أن رسول الله ﷺ كان له وحش فكان يلعب فاذا رأى رسول الله ﷺ قبع (٢)
وهو خبر لا يصح، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن الصيد اذا صيد فى الحل، ثم أدخل فى الحرم
حل ملكه على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى *

٨٨٥ — مسألة — ومن تعدد قتل صيد فى الحل وهو فى الحرم فعليه الجزاء لأنه
قتل الصيد وهو حرم، فان كان الصيد فى الحرم والقاتل فى الحل فهو عاص لله عز وجل
ولا يؤكل ذلك الصيد ولا جزاء فيه. اما سقوط الجزاء فلا لأنه ليس حرما (٣)، وأما عصيانه
والمنع من أكل الصيد فلا لأنه من صيد الحرم ولم يأت فيه جزاء انما (٤) جاء تحريمه فقط وانما
جاء الجزاء على القاتل اذا كان حرما *

روينا من طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنهما] (٥) قال: قال رسول الله ﷺ
يوم اقتتح مكة فذكر كلاما فيه «هذا بلد حرمه الله عز وجل يوم خاق السموات والأرض
وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة لا يعضد شوكة ولا ينفر صيده» وذكر الحديث*
ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير نا أبي نا عثمان بن حكيم

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الجوهرى فى صحاحه: قبع القنفذ... إذا دخل راسه فى جلده وكذلك الرجل إذا
أدخل رأسه فى قيصة (٣) فى النسخة رقم (١٦) حرما وهما بمعنى وهو على وزن زمن وزمان (٤) فى النسخة رقم (١٦) وانما، بزيادة
واو (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩

تا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ « أنه قال : اني (١) احرم ما بين لابتي المدينة ان يقطع عضاها أو يقتل صيدها » (٢) *

ومن طريق مسلم ناقتية [بن سعيد] (٣) نا عبد العزيز — هو ابن محمد الدراوردي — عن عمرو بن يحيى المازني عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم « أن رسول الله ﷺ قال : ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها وان حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة » (٤) * قال أبو محمد : فصح تحريم قتل صيد المدينة وان ذلك يحكم حرم مكة سواء سواء ، فصح ان كل صيد قتل في حرم المدينة ، أو مكة فهو غير ذكي ، وبالله تعالى التوفيق (٥) * روينا عن عطاء . وقادة من رمى صيدا في الحل والرامي في الحرم فعليه الجزاء ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٦ — مسألة — والقارن والمعتمر والمتمتع سواء في الجزاء فيما ذكرنا سواء في حل أصابوه ، أو في حرم انما في كل ذلك جزاء واحد وهو قول مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : على القارن جزاء ان قتل في الحرم وهو محرم فجزاء واحد وهذا ناقض شديد ، ثم قال : ان قتل المحل صيدا في الحرم فانما فيه الهدى ، أو الصدقة فقط ولا يجزئه صيام ، وهذا تخليط آخر وقول لا يعرف أحد قال به قبله ، وانما أوجب الله تعالى على قاتل الصيد وهو حرم جزاء مثل ما قتل لاجزاء مثل ما قتل ، بخالف القرآن في كلا الموضعين ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت آثار عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم سئلوا عن الصيد يصيبه المحرم ؟ فما سألوا في شيء من ذلك أقارن هو أم مفرد أم معتمر ؟ فبطل ما قالوه جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٧ — مسألة — فان اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم فليس عليهم كلهم الاجزاء واحد لقول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم) : فليس في الصيد الا مثله لا أمثاله * روينا من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار ان موالى لابن الزبير قتلوا ضبعا وهم محرمون فسألوا ابن عمر ؟ فقال : اذبحوا كبشا فقالوا : عن كل إنسان منا فقال : بل كبش واحد عن جميعكم ، وهذا في أول دولة ابن الزبير ، ولا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف وهو قول عطاء . والزهرى . ومجاهد . والنخعي . ومحمد بن علي . والحارث العكلي . وحماد بن أبي سليمان . والأوزاعي . والشافعي . وأبي سليمان ، وروى عن الحسن البصري . وسعيد بن جبير . والشعبي على كل واحد منهم جزاء ، وروى هذا أيضا عن النخعي . والحارث العكلي ، وهو قول مالك *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني « الخ » (٢) الحديث اختصره المصنف (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٤) الحديث مختصر (٥) سقطت هذه الجملة من النسخة رقم (١٦) .

وقال أبو حنيفة: أما المحرمون فسواء أصابوه في الحرم ، أو الحل على كل واحد منهم جزء كامل ، وأما الحلالان فصاعدا يصيبون الصيد في الحرم فعليهم كلهم جزء واحد ، فكان هذا الفرق طريفا جدا لا يحفظ عن أحد قبله *

واحتجوا في ذلك بأن إحرام كل واحد من المحرمين غير إحرام صاحبه ، والحرم شيء واحد فقيل لهم : بل موضع كل واحد منهم من الحرم غير موضع الآخر ، وكل مكان من الحرم فهو حرم آخر غير المكان الثاني والإحرام حكم واحد لازم لجميع المحرمين * واحتج بعض من رأى على كل واحد جزء بأن قال : هي كفارة فكذا على كل قاتل خطأ إذا اشتراكوا في دم المؤمن كفارة ، وعلى كل حانث إذا اشتراكوا في فعل واحد كفارة فهذا مثله ، فعارضهم الآخرون بأنه لما كان عليهم كلهم دية واحدة فكذلك عليهم جزء واحد وإطعام واحد ■

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، والصحيح أن أموال الناس محظورة فلا يجوز الزامهم غرامة بغير نص ولا إجماع فالجزاء بينهم والإطعام كذلك ، وأما الصيام فإن اختاروه فعلى كل واحد منهم الصيام كله لأن الصوم لا يشترك فيه ولا يمكن ذلك بخلاف الأموال ، فإن اختلفوا فمن اختار منهم الجزاء لم يحزه إلا بمثل كامل لا ببعض مثل ومن اختار الإطعام لم يحزه أقل من ثلاثة مساكين لأنه كان يكون خلاف النص ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٨ — مسألة ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزء وليس قول الله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) بمسقط للجزاء عنه لأن الله تعالى لم يقل : لالجزاء عليه بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عمدا ، فهو على كل قاتل مع النعمة على العائد ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٩ — مسألة — وحلال للمحرم ذبح ما عدا الصيد مما يأكله الناس من الدجاج والأوز والتملك ، والبرك^(١) الممتلك ، والحمام الممتلك ، والأبل ، والبقر ، والغنم ، والخيل ، وكل ما ليس صيدا . الحل والحرم سواء ، وهذا لا خلاف فيه من أحد مع أن النص لم يحرمه ، وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم بلا خلاف أيضا مع أن النص لم يمنع من ذلك *

٨٩٠ — مسألة — وجائز للمحرم في الحل والحرم وللحمل في الحرم والحل^(٢) قتل كل ما ليس بصيد من الخنازير . والأسد . والسباع . والقمل . والبراغيث . وقردان

(١) البرك بالضم جمع بركة طائر من طيور الماء . (٢) في النسخة اليمنية وفي الحل والحرم ، *

بغيره أو غير بغيره . والحلم ^(١) كذلك ، ونستحب لهم قتل الحيات . والفيران .
والحدأة ^(٢) والغربان . والعقارب . والكلاب العقورة ، صغار كل ذلك وكباره سواء ،
وكذلك الوزغ ^(٣) وسائر الهوام ، ولاجزاء في شيء من كل ما ذكرنا ولا في القمل ،
فإن قتل ما نهى عن قتله من هدهد . أو صرد . أو صفدع . أو نمل فقد عصى ولاجزاء في ذلك *
برهان ما ذكرنا إن الله تعالى أباح قتل ما ذكرنا ، ثم لم ينه المحرم إلا عن قتل الصيد
فقط ، ولا نهى إلا عن صيد الحرم فقط ؛ ولا جعل الجزاء إلا في الصيد فقط ، فمن حرم
مالم يأت النص بتحريمه أو جعل جزاء فيما لم يأت النص بالجزاء فيه فقد شرع في الدين
مالم يأذن به الله * وقال أبو حنيفة : لا يقتل المحرم شيئاً من الحيوان إلا الكلب العقور .
والحية . والعقرب . والحدأة . والغراب . والذئب فقط ، ولاجزاء عليه فيها فأما الأسد .
والنمر . والسبع . والدب . والخنزير وسائر سباع ذوات الأربع ، وجميع سباع الطير
ففيها الجزاء إلا أن تكون ابتدأتها فلا جزاء عليه فيها ، وجزاؤها عنده الأقل من قيمة
كل ذلك أو شاة ، ولا يتجاوز بجزاء شيء من ذلك شاة واحدة . ويقتل القردان عن بغيره
ولا شيء عليه ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئاً ، وله قتل البرغوث . والذر . والبعوض
ولاجزاء في ذلك ، وقال زفر : سواء ابتدأت المحرم السباع أو لم تبدئه عليه الجزاء فيما قتل
منها ، وقال الطحاوي : لا يقتل المحرم الحية . ولا الوزغ . ولا شيئاً غير الحدأة . والغراب .
والكلب العقور . والفأرة ^(٤) والعقرب * وقال مالك : يقتل المحرم الفأرة . والعقرب .
والحدأة . والغراب . والكلب العقور . والحية . وجميع سباع ذوات الأربع إلا أنه
كره قتل الغراب . والحدأة إلا أن يؤذيه ؛ ولا يجوز له قتل الثعلب ، ولا الهر الوحشي
وفيها الجزاء على من قتلها إلا أن ابتدأه بالأذى ، ولا يجوز له قتل صغار السباع أصلاً
ولا قتل الوزغ * ولا قتل البعوض ، ولا قردان بغيره خاصة فإن قتلها أطعم شيئاً ، ولا يقتل
شيئاً من سباع الطير فإن فعل ففيها الجزاء وله قتل القراد إذا وجده على نفسه ولا يجوز
له قتل صغار الغربان ولا صغار الحدأة ، واختلف عنه في صغار الفيران أيقتلها أم لا ؟
قال : ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئاً * ووقول الشافعي : كقولنا إلا في الثعلب فإنه رأى
فيه الجزاء ، وورينان مجاهد أقتل الحدأة وأرم الغراب ولا تقتله * ومن طريق وكيع عن سفيان
عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : لا يقتل ^(٥) المحرم الفأرة *

(١) يفتح الحاء المهملة واللام جمع حلبة وهو القرد العظيم . قال الجوهرى : هو مثل القمل (٢) هو بوزن عنب واحدة حدأة
بوزن عنب طائر معروف من الجوارح وهو أخس الطيور وهي لا تصيد وإنما تخطف ، ومن حاسنها أنها لو ماتت جوعاً لا تعدو على
فراخ جارها ، وهذا خلق المؤمن الكامل حقاً في إيمانه لو وجد الآن (٣) يفتح الواو والراء في آخره غين معجمة دوية وهي
جمع وزغة ، وقد جاء الترغيب في قتلها لأنها من الفواسق في غير حديث (٤) هي بالهمز وجمعه فأربالهمز وقد تسهل (٥) في
النسخة رقم (١٦) ويقتل ، بإسقاط حرف لا وهو خطأ

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا آراء فاسدة متناقضة ولئن كانت السباع محرمة على المحرم وفي الحرم فان تفريق أبي حنيفة بين جزاء الصيد فرأى فيه قيمته يتساع ما بلغت من الإهداء ولو ثلاثة . أو أربعة وبين جزاء السباع فلم ير فيها الا الأقل من قيمتها أو شاة فقط لا يزيد على واحدة عجب لانظيره ؟ ، ودين جديد نبأ الى الله تعالى عز وجل منه ، وقول بلا برهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قبله . ولا قياس . ولا رأى له نصيب من السداد ، وكذلك تفريق مالك بين صغار الغربان ، والحديا وبين صغار العقارب ، والحيات ، وبين سباع الطير ، وبين سباع ذوات الأربع *
 ﴿فان قالوا﴾ : قسنا سباع ذوات الأربع على الكلب العقور قلنا : فهلا قسم سباع الطير على الحداة ؟ أو هلا قسم سباع ذوات الأربع على الضبع وعلى الثعلب عندكم ؟ واحتجوا في القردان بأنها من البعير *

قال على : هذا كلام فاحش الفساد لوجهين ، أحدهما أنه باطل وما كانت القردان قط متولدة من الابل ، والثاني أنه ما علم في دين الله تعالى إحرام على بعير ولو ان محرما أنزى بعيره على ناقة أو أنزى بعيرا على ناقته ما كان عليه في ذلك شيء ، فكيف ان ^(١) يعذب بأكل القردان له ^(٢) ؟ ان هذا لعجب ! واحتجوا في القملة بأنها من الانسان فقلنا : فكان ماذا ؟ وهم لا يختلفون ان الصغار ^(٣) من الانسان ولو قتلها المحرم لم يكن فيها عندهم شيء ، وقالوا : هو اماطة الأذى ^(٤) عن نفسه فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما أمر الله تعالى قط في اماطة الأذى بغير حلق الرأس بشيء وأتم لا يختلفون في ان تعصير الدممل وحك الجلد وغسل القذى عن العين وقتل البراغيث إماطة أذى ولا شيء عليه في ذلك عندكم ؛ واذا ^(٥) قسم إماطة الأذى حيث اشتبهت على اماطة الأذى بحلق الرأس فاجعلوا فيها ما في اماطة الأذى بحلق الرأس والا فقد خلطتم وتناقضتم وأبطلتم قياسكم *
 قال على : وهذا الباب كله مرجعه الى شيئين ، أحدهما قول الله تعالى (لا تقتلوا الصيد واتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية ■ والى ما روينا من طريق نافع عن ابن عمر قيل : « يا رسول الله ما تقتل من الدواب اذا أحرمتنا ؟ قال : خمس لاجناح على من قتلن الحداة ، والغراب ، والعقرب ، والفأرة والكلب العقور » *
 ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ « خمس لاجناح على من قتلن في الحرم والاحرام الفأرة ، والغراب ، والحداة ، والعقرب ، والكلب العقور » *

(١) في النسخة اليمنية سقط لفظ «ان» (٢) سقط لفظه له ، من النسخة رقم (١٤) (٣) قال في المحمل : الصفر دابة تكون في البطن تصيب الناس والدواب (٤) في النسخة رقم (١٦) «اماطة للأذى» (٥) في النسخة رقم (١٦) «واذا قسم» (٦) في النسخة رقم (١٦) «لاجناح في» .

قال علي : فقال قائلون : قد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالبيان وسئل ماذا يقتل المحرم ؟ فأجابهم عليه السلام بهذه الخمس وأخبر أنه لا جناح في قتله في الحرم والأحرام ، فلو كان هنالك سادس لبيته عليه السلام وحاشاله من أن يغفل شيئا من الدين ^(١) سئل عنه ، فصح أن ما عدا هذه الخمسة لا يجوز قتلهم * .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج لا يمكن المقلدين لآني خيفة أن يحتجوا به لأنهم كلهم قد زادوا إلى هذه الخمس ما لم يذكروا فيه ، فأضاف أبو خيفة اليهن الذئب والحيات والجعلان ^(٢) والوزغ . والنمل . والقراد ^(٣) . والبعوض ، ^(٤) فان قالوا : ^(٥) إنما زدنا الذئب للخبز الذي رويناه من طريق وكيع عن سفيان عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال : « يقتل المحرم الذئب » والمرسل والمسند سواء ، قلنا : فقولوا : بما روينا من طريق أبي داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم قال : أنا يزيد بن أبي زياد ناعبد الرحمن ابن أبي نعم البجلي ^(٦) عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ سئل عما يقتل المحرم ؟ فقال : الحية والعقرب والفوسقة ويرمى الغراب ولا يقتله . والكلب العقور والحدأة ، والسبع العادي » ^(٧) فافقتوا كل سبع عاد ^(٨) ، ولم يقل عليه السلام : السبع العادي عليه ^(٩) بل أطلقه إطلاقا ، وأما نحن فلم نأخذ بما في هذا الخبر من النهي عن قتل الغراب لأن راويه يزيد بن أبي زياد ، وقد قال فيه ابن المبارك : أرم به ، على جمود لسان ابن المبارك وشدة توقيه ، وتكلم فيه شعبة . وأحمد ، وقال فيه يحيى : لا يحتج بحديثه ، وكذبه أبو اسامة وقال : لو حلف خمسين يمينا ما صدقته ، ^(١٠) فان قالوا : قد جعل رسول الله ﷺ في الضبع الجزاء — وهي سبع ذوناب — قلنا : نعم وهي حلال من بين السباع فهي صيد فما الذي أوجب أن تقيسوا سائر السباع المحرمة على الضبع الحلال أكلها ؟ ولم تقيسوها على الذئب الذي هو حرام عندكم ، وقد صح عن أبي هريرة أن الأسد هو الكلب العقور ، وأبو هريرة حجة في اللغة ولا مخالف له من الصحابة يعرف في ذلك * .

(١) في النسخة رقم (١٤) ومن الذي ، وهو تصحيف (٢) هو بكسر الجيم وسكون العين المهملة جمع جعل كصرد هي دوية تعض البهايم في فروجها وهي أكبر من الخنفساء شديدة السواد في بطنها لون حمرة ، ومن عجيب أمرها أنها تموت من ريح الورد وريح الطيب فإذا أعيدت إلى الروث عاشت (٣) في النسخة رقم (١٦) والقرادان هو جمع لقراد (٤) في النسخة رقم (١٦) وفان قال ، وهو غلط لأن السياق يأباه (٥) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية بن أبي نعم البجلي ، وهو غلط ، وجاء صحيحا في سنن أبي داود ج ٢ ص ٨٠ وهو بضم النون وسكون العين المهملة (٦) قال الحافظ المنذرى : وأخرجه الترمذى : وابن ماجه وقال الترمذى حديث حسن أهواؤه وفيه يزيد بن أبي زياد مذكور فيه كما قال المصنف رحمه الله (٧) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية وكل سبع عادى ، بآيات اليا على خلاف القاعدة (٨) في النسخة رقم (١٦) عليك ، وما هنا أنسب بالسياق

قال أبو محمد : أما هذه الأقوال فظاهرة الفساد ؛ ولم يبق الكلام الا في تخصيص الخبر المذکور من [هذه] ^(١) الآية وإلحاق ما عدا ما ذكر في هذا الخبر بالتحريم ، أو تخصيص الآية وإلحاق ما عدا ما ذكر فيها بالخبر المذکور ، أو ان نحكم بما في الآية وبما في الخبر ونطلب حكم ما لم يذكر فيهما من غير هذين النصين *

قال على : فكان الوجهان الأولان متعارضين ليس أحدهما أولى من الآخر ، وأيضاً فان إلحاق ما لم يذكر ^(٢) في الآية بما ذكر فيها أو إلحاق ما لم يذكر في الخبر بما ذكر فيه قياس ^(٣) ، والقياس كله باطل ، وتعدّ لحدود الله (ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وشرع في الدين بما يأذن به الله تعالى وهذا لا يحل ، فلم يبق الا الوجه الثالث فكان هو الحق لأنه هو الاتّباع لله تعالى ولرسوله عليه السلام وترك تعدّ لحدودهما *

فنظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى انما حرم في الاحرام والحرم قتل الصيد وجعل على من قتله وهو حرم بالعمد الجزاء فوجب القول بذلك ، ووجدنا رسول الله عليه السلام قد أخبر بأن المحرم يقتل الخمس المذكورات وأنه لا جناح في قتلها في حرم ، أو إحرام فوجب القول بذلك ، ثم نظرنا في عدا الخمس المذكورات مما ليس صيداً فوجدنا الكلام فيهما في موضعين ، أحدهما قتلها ، والثاني هل في قتلها جزاء أم لا ؟ فنظرنا في إيجاب الجزاء في ذلك فوجدناه باطلاً لا إشكال فيه لأنه ليس في هذا الخبر دليل على إيجاب جزاء في ذلك أصلاً ولا شيء من النصوص كلها ، فكان القول بذلك شرعاً في الدين لم يأذن به الله تعالى ، فبطل جملة والحمد لله رب العالمين ^(٤) *

ثم نظرنا في قتلها فوجدنا من منع منه يقول : اقتصار النبي ﷺ على جواب السائل عما يقتل المحرم على هذه الخمس دليل على أن ما عداها بخلافها ؟ ، ولولا ذلك لكان كلامه عليه السلام غير مستوعب لجواب السائل ولا مبين له حكم ما سأل عنه ، وحاشا له من هذا ، ووجدنا من أباح قتلها يقول : اقتصار الله تعالى على المنع من قتل الصيد خاصة بقوله تعالى : (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) دليل على أن ما عدا الصيد بخلاف الصيد في ذلك ولولا ذلك لكان كلامه تعالى غير مستوعب لما يحرم علينا ولا مبين لنا حكم ما أئزنا إياه وحاشا له من ذلك ، فكان هذان الاستدلالات متقابلين فلا بد ^(٥) من النظر فيهما *

فأول ما نقول : ان اليقين من كل مسلم قد صحح بأن الله تعالى قد بين لنا ما أئزنا وأن

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) في النسخة رقم (١٤) وفان إلحاق الخبر ما لم يذكر ، بزيادة لفظ الخبر ووزيادته حشو

(٣) من قوله وليس أحدهما أولى من الآخر الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ (٤) الى هنا انتهى المجلد الثالث من النسخة رقم

(١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولا بد ، »

رسول الله عليه السلام قد بين لنا ما أذننا الله تعالى ولم يحز لنا تعدى ما نصه علينا ربنا تعالى ونينا عليه السلام، فوجدنا الآية فيها حكم الصيد وليس فيها حكم غيره لا بتحريم، ولا باباحة، ووجدنا الخبر الذي فيه ذكر الخمس المحضوض على قتلها في الحرم والاحرام والحل ليس فيه حكم غيرها لا بتحريم، ولا باباحة فلم يحز أن يضاف إلى هذه الآية ولا إلى هذا الحديث ما ليس فيهما؛ فوجب النظر فيما لم يذكر فيها وطلب حكمه من غيرهما فوجدنا الحيوان قسمين سوى ما ذكر في الآية والخبر، فقسم مباح قتله بجميع سباع الطير وذوات الأربع. والخنزير. والهوام. والقمل. والقردان. والحيات. والوزغ. وغير ذلك مما لا يختلف أنه لا حرج في قتله، وقسم محرم قتله بنصوص وأروءة فيه كاللهدد. والصرد. والضفادع. والنحل. والنمل، فوجب أن يحمل كل ذلك على حكمه ما كان وإن لا ينقل بظن قدها عنه ظن آخر وبغير نص جلي، فهذا هو الحق الذي لا يجوز تعديه *
﴿فان قيل﴾ : فان ما لا يحل أكله قد يصيده المرء ليطعمه جوارحه قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى قد نص علينا حكم الصيد بقوله تعالى : (ليليولنكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) . وبقوله تعالى : (فاذا حلتهم فاصطادوا) فصح أن المحلل لنا إذا حلتنا هو المحرم علينا إذا أحرما وأنه تصيد ما علينا الله عز وجل حكمه الذي بالتزامه يتبين من يخاف ربه تعالى فيلتزم ما أمر به في صيده ويحتجب ما نهى عنه فيه من لا يخاف ربه فيعتدى ما أمره به تعالى ، وليس هذا يبين الا فيما تصيد للأكل وما علينا قط في لغة ولا شريعة أن الجري خلف الخنازير والأسود قتلها يطلق عليه اسم صيد *
﴿فان قيل﴾ : فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الخمس ؟ قلنا . وبالله تعالى التوفيق : ظاهر الخبر يدل على أنها محضوض على قتلها مندوب اليه ويكون غيرهن مباحا قتله أيضا وليس هذا الخبر بما يمنع أن يكون غير الخمس ما مورأ بقتله أيضا كالوزغ . والأفاعي . والحيات . والرتيلا (١) . والثعابين ، وقد يكون عليه السلام تقدم بيانه في هذه فاكفى عن اعادة عند ذكره الخمس الفواسق ، ولم يكن تقدم ذكره لهن ، فلو لا هذا الخبر ما علينا الحظ على قتل الغراب . ولا تحريم أكله أو كل الفأرة . والعقرب فله أعظم الفائدة والله تعالى الحمد *
وقد قلنا : إن هذا الحجاج كله لا مدخل في شيء لأبي حنيفة ولا للمالك لأنهم زادوا على الخمس دواب كثيرة ، ومنعوا من قتل دواب كثيرة بالرأى الفاسد المجرد ، فلا بالآية تعلقوا ولا بالحديث *

(١) قال في اللسان : والرتيلا بالراء المهملة المضمومة وبعدها تاء مشاة من فوق مقصور وممدود عن السير في جنس من الهوام اه وقال النعمير في حيا الحيوان : الرتيلا بضم الراء المهملة وفتح التاء المثناة جنس من الهوام ويمد ايضا اه ، وهي هنا في جميع النسخ بالتاء المثناة من فوق .

وأما الشافعي فإنه تناقض في الثعلب لأنه ذئب من السباع فهو حرام لم يأت تحليله في نص قط وليس صيداً ، والعجب كله من احتج من أصحاب أبي حنيفة بحديث الخمس الفواسق وأوهم أنه متعلق به غير معتدله ؛ وقد كذبوا في ذلك كما ذكرنا ، ثم لم يبالوا بأن يزيدوا على حديث الأصناف الستة في الربا ألف صنف لا يذكروا في ذلك الخبر ولا في غيره *
 رويثان من طريق وكيع ناسفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : أقتل من السباع ما عدا عليك ومالم يعد [عليك] ^(١) وأنت محرم قال : ولا بأس بأن يقتل المحرم الذئب والسنور البرى والنسر *
 قال أبو محمد : أما النسر ففيه الجزاء لأنه صيد حلال أكله إذ لم ينص على تحريمه *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : ما سمعنا أن الثعلب يفدى ، وعن معمر بن ابن أبي نعيم أن الثعلب سبع وأنكر أن يكون فيه جزاء أو أن يكون صيداً *
 ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد ابن غفلة قال : أمرنا عمر بن الخطاب بقتل الحية والعقرب والفأر والزنبور ونحن محرمون *
 ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب المعلم ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح قال : ليس في الزنبور جزاء * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : من قتل وزغافله به صدقة ، وعن ابن عمر اقتلوا الوزغ فإنه شيطان *
 ومن طريق وكيع عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقتل الوزغ في بيت الله تعالى * ومن طريق وكيع قال إبراهيم ابن نافع : سألت عطاء أيقتل الوزغ في الحرم ؟ قال : لا بأس ، ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم * ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقرّ دبعية ^(٣) وهو محرم *
 ومن طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن علي الأنصاري أن عليّ ابن أبي طالب رخص في الحرم أن يقرّ دبعية * ومن طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء — هو ابن المسيب — قال : سئل عطاء أيقّرّ دالمحرم دبعية ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرّ دبعية وهو محرم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا روح بن عبادة عن زكريا بن اسحاق نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس أن يقرّ دالمحرم دبعية * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يقرّ دبعية وهو محرم فكره عكرمة فقال له ابن عباس : فقم فانحره فتحره فقال له ابن عباس : لا

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) هو حبيب بن أبي قريّة (٣) أي يقتل فراده وقد تقدم قريباً تفسيره أيضاً بأوسع من هذا .

أمّ لك كم قتلت من قراد وحلّة وحنانة (١) ؟ لا يعرف لهم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد أوردنا عنه خلافها * وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرّد المحرم بغيره ويظليه بالقطران لأبأس بذلك ، وهو قول مجاهد ، وقد رويناه خلاف ذلك عن بعض التابعين *

وأما النمل فلا يحل قتله ولا قتل الهدهد ولا الصرد ولا النحلة ولا الضفدع لما رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب ، النملة والنحلة والهدهد والصرد * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا سفيان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان « أن طيبا سأل رسول الله ﷺ (٢) عن ضفدع يجعلها في دواء ؟ فنهاه النبي عليه السلام عن قتلها » (٣) *

قال أبو محمد : فلا يحل قتل شيء من هذه لا للحل ولا للمحرم فإن قتل شيئا منها عامدا وهو محرم عالما بالنهي فهو فاسق عاص لله عز وجل ولا جزاء عليه لأنها ليست صيدا * وروينا من طريق حماد ابن سلمة عن أبي المهزم سمع ابن الزبير وسأله محرم عن قتله نملة ؟ فقال له ابن الزبير : ليس عليك شيء *

وأما البعوض والذباب فروينا عن سعيد بن جبير قال : ما أبالي لو قتلت عشرين ذبابة وأنا محرم وأنه لأبأس بقتل البق للمحرم يعني البعوض * وعن عطاء لأبأس بقتل الذباب للمحرم ، وعن مجاهد لا شيء في الرخم (٤) . والعقاب والصقر والحدأة يصيبها المحرم * وأما القمل فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه — هو المعتمر بن سليمان — عن أبي مجلز قال : شهدت امرأة سألت ابن عمر عن قملة قتلتها وهي محرمة ، فقال : ما نعلم القملة من الصيد وذكري باقي الخبر * ومن طريق وكيع نا عيسى بن حفص عن أبيه قال : رأى ابن عمر وأنا أنقر رأسي وأنا محرم فقال : هكذا حكا شديدا * ومن طريق وكيع نا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كنت عند ابن عباس فسأله رجل أحلك رأسي وأنا محرم ؟ فحك ابن عباس رأسه حك شديدا ، فقال الرجل : أفرأيت أن قتلت قملة ، قال : بعدت ما القملة مانعتي

(١) الحنانة واحد الحنات يفتح الحاء المهملة قال في الصحاح الحنانة قراد قال الأصمعي : ناوله ققمة صغير جدا ثم حناته ثم قراد ثم حلّة ، وقد تقدم تفسير الحلقة قريبا (٢) في سنن أبي داود ج ٤ ص ٦٠٦ سأله النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال الخطابي في شرح هذا الحديث : في هذا دليل على أن الضفدع محرم إلا كل غير داخل في البيع من دواب الماء وكل منهي عن قتله من الحيوان فأنما هو لأحد أمرين إما الحرمته في نفسه كالآدمي وإما التحريم لعمد كالصرد والهدهد ونحوها ، وإذا كان الضفدع ليس بمحرم كالآدمي كان النبي فيه منصرفا إلى الوجه الآخر ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان إلا لما كلة (٤) هو جمع رخصة بالتحريك والماء فيها للجنس — طائر أبيض يشبه النسر في الحلقة *

أن أحك رأسى وإياها أردت، وما نهيت إلا عن الصيد، وعن ابن جريج عن عطاء كل ما لا يؤكل فإن قتلته وأنت محرم فلا غرم عليك فيه مع أنه ينهى عن قتله إلا أن يكون عدواً أو يؤذيك * وعن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأساً بقتل المحرم القملة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم سمعت أبا بشر وقد سأله عن القملة يقتلها المحرم، فقال: قال سعيد بن جبير: (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ليس للقملة جزاء * وروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت: يقتل المحرم الهوام كلها إلا القملة فإنها منه *

قال أبو محمد: لم يجعل فيها شيئاً، وقال أبو حنيفة: إن قتل قملة أطعم شيئاً، وأباح للمحرم غسل ثيابه وغسل رأسه وهذا تناقض، وسئل مالك عن البعوض والبراغيث يقتلها المحرم أعليه كفارة؟ فقال: أنى لأحب ذلك، هذه رواية ابن وهب عنه، وروى عنه ابن القاسم أنه قال في محرم لدغته دبرة (١) فقتلها وهو لا يشعر فقال: يطعم شيئاً وكذلك من قتل قملة * وقال الشافعي: إن أخذها من رأسه فقتلها فليطعم لقمة *

قال علي: فإن احتجوا بما أمرو به رسول الله ﷺ كعب بن عجرة إذ رآه يتناثر القمل على وجهه فأمره بحلق رأسه وأن يفتدى قلنا: نعم هذا حق ولسنا معكم في حلق الرأس إنما نحن في قتل القمل ولم يقل عليه السلام: إن هذه الفدية إنما هي لقتل القمل، ومن قوله هذا فقد كذب عليه، ولئن كانت القملة ليست من الصيد فإلها جزاء، ولئن كانت من الصيد فإمثالها لقمة ولا قبضة طعام وإنما ملها حبة سمسم، فما ندري بماذا تعلقوا؟ وبالله تعالى التوفيق *

٨٩١ - مسألة - وجائز للمحرم دخول الحمام والتدلك وغسل رأسه بالطين. والخطيئ. والاحتحال. والتسويك. والنظر في المرأة. وشم الريحان. وغسل ثيابه. وقص أظفاره وشاربه وتنف إبطه والتنور، ولا حرج في شيء من ذلك ولا شيء عليه لأنه لم يأت في منعه من كل ما ذكرنا قرآن. ولا سنة، ومدعى الإجماع في شيء من ذلك كاذب على جميع الأمة قائل ما لا علم به، ومن أوجب في ذلك غرامة فقد أوجب شرعاً في الدين لم يأت به الله تعالى * وقد اختلف السلف في هذا * وروينا من طريق أيوب السختياني عن عكرمة أن ابن عباس دخل حمام الجحفة وهو محرم وقال: إن الله تعالى لا يصنع بوسخ المحرم شيئاً وأنه قال: المحرم يدخل الحمام وينزع ضره وإن انكسر ظفره طرحه، أميطوا عنكم الأذى (٢) إن الله لا يصنع بأذاكم شيئاً، وأنه كان لا يرى بشم الريحان للمحرم بأساً، وإن يقطع ظفره إذا انكسر، ويقلع ضره إذا آذاه * ومن طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال:

(١) أي زنبور (٢) أي نحو اعنكم الأذى

ورأى عمر بن الخطاب بعض بنيه أحسبه قال عاصم بن عمر . وعبدالرحمن بن زيد بن الخطاب وهو جالس على ضفة (١) البحر وهما يتماقلان وهم محرمون يغيب هذا رأس هذا ويغيب هذا رأس هذا فلم يعب عليهما * وعن عكرمة عن ابن عباس قال : كنت أطاول عمر بن الخطاب النفس ونحن محرمان في الحياض * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب — هو السخيتاني — عن عكرمة عن ابن عباس قال : لقد رأيتني أما قل عمر بن الخطاب بالجحفة ونحن محرمان ، المماثلة التغطيس في الماء * ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان هو وابن عمر باخذاً بالجحفة يترا مسان وهما محرمان *

قال أبو محمد : الاخذ الغدير ، والترامس التغاطس ، ورأى مالك على من غيب رأسه في الماء الفدية ، وخالف كل من ذكرنا ، واختلف عن ابن عباس . والمسور بن مخرمة في غسل المحرم رأسه فاحتكا الى أبي أيوب الأنصاري ووجهها اليه عبد الله بن حنين فوجده يغسل رأسه وهو محرم وأخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ عائشة أم المؤمنين بأن تنقض رأسها وتمشط وهي محرمة * ومن طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر قال : لا بأس ان يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال : سئل ابن عمر عن ذلك؟ — يعني عن غسل المحرم ثيابه — فقال : لا بأس به إن الله لا يصنع بدينك شيئا * ومن طريق عمرو بن دينار عن عكرمة قال : لا بأس أن تمشط المرأة الحرام المرأة الحرام وتقتل قل غيرها * وعن عطاء . وإبراهيم النخعي قال : لا بأس بدخول المحرم الحمام ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان *

فان ذكرنا قول الله تعالى (ثم ليقتضوا نفثهم) قلنا : رويناه عن ابن عمر قال : التفث ما عليهم من الخلع ، وقد أخبر رسول الله ﷺ من الفطرة : قص الأظفار . وتنف الأبط . وحلق العانة . وقص الشارب ، والفطرة سنة لا يجوز تعديها ، ولم يخص عليه السلام محرم ما من غيره (وما كان ربك نسيا) والعجب كله ممن يجعل فيمن فعل ما أمر به من ذلك أو أيسر له ولم ينه عنه كفارة أو غرامة * ثم لا يجعل على المحرم في فسوقه ومعاصيه . وارتكابه الكبائر شيئا لا فدية ، ولا غرامة بل يرى حجه ذلك تاما مبرورا ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينظر في المرأة وهو محرم *

ومن طريق عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول الحسن . وابن سيرين .

(١) هو بكسر الصاد المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة جانب البحر والنهر وفي النسخ كلها «صفة» بالصا دالم ملقة وهو تصحيفه

وعطاء . وطاوس . وعكرمة ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان ، وقال مالك : يكره ذلك ، وقد رويت كراهة ذلك عن ابن عباس ، والاباحه عنه أصح * وقال أبو حنيفة : ان قلم المحرم أظفار أربع أصابع أربع أصابع من كل يد من يديه ، ومن كل رجل من رجله فعليه إطعام ما شاء ، فان قلم أظفار كف واحدة فقط أو رجل واحدة فقط فعليه دم *

وقال محمد بن الحسن : إن قلم خمسة أظفار من يد واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين أو من رجلين أو من يديه ورجليه معا فعليه دم ، فان قلم أربعة أظفار كذلك فعليه إطعام ، وقال أبو يوسف : كقول أبي حنيفة إلا أنه قال : يطعم عن كل ظفر نصف صاع ، وقال زفر . والحسن بن زياد : ان قلم ثلاثة أظفار من يد واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين ورجل أو من رجلين ويد فعليه دم ، فان قلم أقل فعليه أن يطعم عن كل أصبع نصف صاع ، وقال الطحاوى : لا شيء عليه حتى يقلم جميع أظفار يديه ورجليه فتجب عليه الفدية ، وقال مالك : من قلم من أظفاره ما يميّط به عن نفسه أذى فالفدية المذكورة في حلق الرأس عليه ، وقال الشافعى : من قلم ظفراً واحداً فليطعم مداً فان قلم ظفرين فدين فان قلم ثلاثة أظفار فعليه دم ، فاعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التى لاحظ لها فى شيء من وجوه الصواب ولا نعلم أحداً قالها قبلهم : ، وقد ذكرنا عن ابن عباس آثفاً لا بأس على المحرم إذا انكسر ظفره أن يطرحه عنه وأن يميّط عن نفسه الأذى وهو قول عكرمة . وإبراهيم النخعى . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وحماد بن أبى سليمان ليس منهم أحد جعل فى ذلك شيئاً * وعن عطاء ان قص أظفاره لأذى به فلا شيء عليه فان قصها لغير أذى فعليه دم ، وعنه وعن الحسن ان قلم ظفره المنكسر فلا شيء عليه فان قلبه من غير أن ينكسر فعليه دم ، وعن الشعبي ان نزع المحرم ضرسه فعليه دم *

قال أبو محمد : ولا يخالف لابن عباس فى هذا يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، ويلزم من رأى فى إمطة الأذى الدم أن يقول بقول الشعبي فى إيجاب إمطة الأذى بقلع الضرر نعم . وفى البول . وفى الغائط لأن كل ذلك إمطة أذى ، وعن ابن عباس يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال فى غسل المحرم ثيابه : ان الله لا يصنع بدرك شيئاً ، وبه إلى سفيان عن أبى الزبير عن جابر قال : لا بأس بغسل المحرم ثيابه ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف ، وبه يقول أبو حنيفة . والشافعى . وأبو سليمان : *

٨٩٢ — مسألة — وكل ما صاد المحلّ فى الحلّ فأدخله الحرم ، أو وهبه للمحرم ، أو اشتراه محرم خلال للمحرم ولمن فى الحرم ملكه ، وذبحه ، وأكله ، وكذلك

من أحرَم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك، أو في منزله قريباً، أو بعيداً، أو في قفص معه فهو حلال له — كما كان — أكله وذبحه. وملكه. وبيعه، وإنما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وملكه وذبحه حيثنذ فقط فلو ذبحه لكان ميتة ولو انتزعه حلال من يده لكان للذي انتزعه ولا يملكه المحرم وأن أحل الأبا ن يحدث له تملكاً بعد إحلاله *

برهان ذلك أن الله تعالى قال: (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وقال: (ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرّم) فقالت طائفة: هاتان الآيتان على عمومهما والشئ المتصيد هو المحرم ملكه وذبحه وأكله كيف كان؟ فخرّموا على المحرم أكل كل شيء من لحم الصيد جملة وإن صاده لنفسه حلال وإن ذبحه الحلال، وحرّموا عليه ذبح شيء منه وإن كان قد ملكه قبل إحرامه، وأوجبوا على من أحرّم وفي داره صيد أو في يده. أو معه في قفص أن يطلقه وأسقطوا عنه ملكه البتة ولم يبيحوا لأحد من سكان مكة والمدينة أكل شيء من لحم الصيد. أو تملكه. أو ذبحه *

وقالت طائفة: قول الله تعالى: (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) إنما أراد الله تعالى الفعل الذي هو التصيد لا الشئ المتصيد وهو مصدر صايد يصيد صيداً فما حرّم عليه صيده لما يتصيد فقط، وقالوا: قوله تعالى: (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرّم) هو التصيد أيضاً نفسه المحرم في الآية الأخرى * واستدلّت هذه الطائفة على ما قالته بقول الله تعالى: (وإذا حلتهم فاصطادوا) قالوا: فالذي أباحه الله تعالى لنا بالاحلال هو بلا شك المحرم علينا بالاحرام لا غيره، وقالوا: لا يطلق في اللغة اسم الصيد إلا على ما كان في البرية وحشياً غير متمكّك فاذا تملك لم يقع عليه اسم صيد بعد * قال أبو محمد: فهذان القولان هما اللذان لا يجوز أن يفهم من الآية غيرهما وكل ما عداهما فقول فاسد متناقض لا يدل على صحته دليل أصلاً، فوجب أن ننظر في أي القولين يقوم على صحته البرهان، فوجدنا أهل المقالة الأولى يحتجون بحديث ابن عباس عن الصعب ابن جثامة اللبثي أنه أهدى لرسول الله ﷺ رجل حمار وحش فردّه عليه، وقال: «انا حرّم لانا أكل الصيد»، وروى هذا الحديث أيضاً باقظ «أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش فردّه عليه وقال: لولا أنا محرمون لقبيلناه منك» *

روينا اللفظ الأول من طريق حماد بن زيد عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة، واللفظ الثاني من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أهدى الصعب بن جثامة * ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن

طاوس عن ابن عباس ان زيدا بن أرقم أخبره « أن رسول الله ﷺ أهدى له [عضو من] (١) لحم صيد فرده وقال : انا لا نأكله انا حرم » وهذا خبران رويناها من طرق كلها صحاح ، وهذا قول روى عن علي . ومعاذ . وابن عمر وبه يقول أبو بكر بن داود *
 روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : أهدى الى ابن عمر ظبياً مذبوحة بمكة فلم يقبلها ، وكان ابن عمر يكره للحرم ان يأكل من لحم الصيد على كل حال *
 فظفرنا فيما احتجت به الطائفة الأخرى فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا سفيان — هو ابن عيينة — نا صالح بن كيسان قال : سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول : سمعت أبا قتادة يقول : « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى اذا كنا بالقاحه (٢) فمنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يترأفون شيئاً [فظفرت] (٣) فاذا حمار وحش [فأسرجت فرسى] (٤) وأخذت رمحي ثم ركبته [فسقط مني سوطي] (٥) فقلت لأصحابي : ناولوني سوطي وكانوا محرمين فقالوا : لا (٦) والله لانينك عليه بشيء فنزلت فتناولته ثم ركبته فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء الكمة (٧) فطعته برمح فقهرته فأنتيت به أصحابي فقال بعضهم : كلوه وقال بعضهم : لا تأكلوه ، وكان النبي عليه السلام أماناً فركب فرسي فأدر كته فقال : هو حلال فكلوه » ، أبو محمد مولى أبي قتادة ثقة اسمه نافع روى عنه أبو النضر وغيره * ومن طريق مسلم نا أحمد بن عبد الله الضبي نا فضيل بن سليمان التيمري نا أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ وهم محرمون وأبو قتادة محل » فذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال : هل معكم منه (٨) شيء ؟ قالوا : معنا رجله فأخذها رسول الله عليه السلام فأكلها » *
 ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال : « كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى لنا طير وطالحة راقدة فنا من تورع . ومنا من أكل فلما (٩) استيقظ طلحة وفق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ » *
 ومن طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة نا ابن عبيد الله عن عمير بن سلبة الضمري قال : « بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالروحاء وهم حرم اذا حمار معقور فقال رسول الله ﷺ : دعوه فيوشك صاحبه ان

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣٣. والحديث مختصر من أوله (٢) هي على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقياب نحو ميل اه
 معجم (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) سقط لفظ « لا » من صحيح مسلم (٧) الزيادة من صحيح مسلم (٨) سقط لفظ « منه » من النسخة رقم (١٦) (٩) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣٤ مع تقديم وتأخير

يأتى فجاء رجل من بهز هو الذى عقر الحمار فقال : يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر عليه السلام أبا بكر فقسّمه بين الناس ، وهو قول عمر بن الخطاب . وطلحة كاذب كرنا وأبى هريرة كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر أنه سمع أبا هريرة يحدث أباه عبد الله بن عمر قال : سألتى قوم محرمون عن محلين أهدوا لهم صيداً ؟ قال : فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال عمر : لو أفيتهم بغير هذا لأوجعتك * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار قال : أقبلنا مع معاذ بن جبل محرمين بعمرة من بيت المقدس وأميرنا معاذ بن جبل فأتى رجل بحمار وحش قد عقره فابتاعه كعب بن مسلم فجاء معاذ والقذور تغلى به فقال معاذ : لا يطعنى أحد الا أكفأ قدره فأكفأ القوم قدورهم فلما وافوا عمر قص عليه كعب قصة الحمار فقال عمر : ما بأس ذلك ؟ ومن نهى عن ذلك ؟ لعلك أفيتت بذلك يا معاذ قال : نعم فلامه عمر * وهو أيضاً قول ابن عمر . وابن مسعود . وأبى ذر . ومجاهد . والليث . وأبى حنيفة . وغيرهم *

قال أبو محمد : فكانت هذه الأخبار التى قبلها أصحابها كلها ، فالواجب فى ذلك الأخذ بجميعها واستعمالها كما هي دون أن يزد فى شيء منها ما ليس فيه فيقع فاعل ذلك فى الكذب ، فنظرنا فى هذه الأخبار فوجدنا فيها إباحة أكل ما صاده الحلال للمحرم ، ثم نظرنا فى التى قبلها فوجدناها ليس فيها نهى المحرم عن أكل ما صاده المحل أصلاً وإنما فيها قوله عليه السلام « انا لانا » كانه انا حرم . ولولا أننا محرمون لقبناه « فانما فيه رد الصيد على مهيده لانهم حرم وترك أكله لأنهم حرم ، وهذا فعل منه عليه السلام وليس أمراً وإنما الواجب أمره وإنما فى فعله الاتساع به فقط ، وهذا مثل قوله عليه السلام « أما انا فلا آكل متكثاً » وتركه أكل الضب فلم يحرم بذلك الا كل متكثاً لكن هو الأفضل ولم يحرم أيضاً أكل المحرم الصيد يصيده المحل بقوله عليه السلام « انا لانا » كانه انا حرم « لكن كان ترك أكله أفضل ، وهكذا روى عن عائشة ولا حرج فى أكله أصلاً ولا كراهة لانه عليه السلام قد أباحه وأكله أيضاً مرة لم يأكله ومرة قبله ومرة لم يقبله ، فكل ذلك حسن مباح ، وهكذا القول فى الحديث الذى فيه « أهدى لرسول الله عليه السلام بيض نعامة وتسمير وحش فقال : أطعمه أهلك فانا حرم » لو صح فكيف ولا يصح ؟ فاذ لا شك فى هذا فقد صح ان قول الله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر مادتم حرماً) إنما أراد به الصيد فى البر فقط ، وصح ان قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) نهى عن قتله فى حال كون المرء حرماً ، والذكاة ليست قتلاً بلا خلاف فى الشريعة ، والقتل

ليس ذكاة فصيح أنه لم يته عن تذكيته ، وإذا ثبت هذا فلم يأت النص بنهي عن تملك الصيد بغير التصيد فهو حلال *

وبرهان قاطع وهو أن النبي عليه السلام سكن المدينة إلى أن مات ، وهي حرم كمكة سواء سواء أصحابه بعده ، ولم يزل عليه السلام يهدي له الصيد ولاصحابه ويدخل به المدينة حيا فيبتاع ويذبح ويؤكل ويملك ، ومذكي فيباع ويؤكل ، هذا أمر لا يقدر على إنكاره أحد جيلا بعد جيل ، وكذلك بمكة وهي حرم *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب — هو ابن أبي خيثمة — نا عبيد الله بن عمر نا حماد بن زيد قال : سمعت داود بن أبي هند يحدث هشام بن عروة أن عطاء يكره ما أدخل من الصيد من الحل أن يذبح في الحرم ، فقال هشام : وما علم عطاء ، ومن يأخذ عن ابن أبي رباح كان أمير المؤمنين بمكة — يعني عمه ابن الزبير — تسع سنين يراها في الأقفاص وأصحاب رسول الله عليه السلام يقدمون بها القمارى ^(١) والعاقيب ^(٢) لا ينهون عن ذلك *

قال أبو محمد : ما لم يمنع منه الحرم لم يمنع منه الإحرام إذ لم يفرق بين ذلك النص أصلا فارتفع الاشكال ، وبالله تعالى التوفيق ، إلا أن أبا خنيفة قال : من أحرم وفي منزله صيد أو معه في قفص لم يلزمه إرساله فان كان في يده لزمه إرساله فان وجدته بعد إحلاله في يد إنسان قد أخذه كان له ارتجاعه وانتزاعه من الذي هو بيده ، وهذا تخليط ناهيك به ، ولئن كان يسقط ملكه عنه باحرامه فإلانة يأخذه من ملكه ولا سبيل إلى عودته ملكه عليه بعد سقوطه إلا ببرهان ، وإن كان ملكه لم يسقط عنه باحرامه فلا يلزمه إرساله ، وقال أيضاً : إن صاد محل صيداً فأدخله حرم مكة حيا فعليه أن يرسله فان باعه فسخ بيعه فان باعه من يذبحه أو ذبحه فعليه الجزاء ، وهذا تخليط وتناقض لما ذكرنا قبل * وروينا عن مجاهد لا بأس أن يدخل الصيد في الحرم حيا ، ثم يذبح * وعن عطاء . وعمر بن دينار . وسعيد بن جبير أيضاً مثل هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صالح بن كيسان قال : رأيت الصيد يباع بمكة حيا في إمارة ابن الزبير *

قال أبو محمد : ولا فرق بين من كان في الحرم . وبين المحرم في الحل والحرم لأن كليهما يقع عليه اسم حرم ، وبالله تعالى التوفيق ، فأدق هذا القول واجب فيمن قتل صيداً متملكا وهو محرم أو في الحرم أن يؤدى لصاحبه صيداً مثله يبتاعه له أو قيمته إن لم يوجد مثله ولا جزاء فيه ولا يؤكل الذي قتل لأنه ميتة أذقله بغير إذن صاحبه *

(١) هو جمع القمري واللاتي قرية طائر مشهور (٢) هو جمع يعقوب ذكر الحجل ، ويوصف بكثرة العدو وشدة .

قال أبو محمد : وهنا قولان آخران ، أحدهما قوم قالوا : لحم الصيد حلال للحرم ما لم يصد هو أو يصد له ، واحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : « خرجت مع رسول الله عليه السلام من المدينة فأحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمار وحش فملت عليه فاصطدته فذكرت شأنه لئنبي عليه السلام وذكرت أني لم أكن أحرم فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له * وبما روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله عليه السلام : « صيد البر لكم حلال وأتم حرم الاما اصطدتم وصيد لكم » فروينا هذا عن عثمان وأنه أتى بصيد وهو أصحابه محرمون فأمرهم بأكله ولم يأكله هو فقال له عمرو بن العاصي : يا عجب لك تأمرنا أن نأكل كل ما لست آكل فقال عثمان : اني أظن انما صيد من أجلى فأكلوا ولم يأكل ، وهو قول مالك *

قال أبو محمد : أما خبر جابر فساقت لأنه عن عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ، وأما خبر أبي قتادة فان معمرأ رواه كما ذكرنا ، ورواه عن يحيى بن أبي كثير معاوية بن سلام ، وهشام الدستوائي كلاهما يقول فيه : عن يحيى حدثني عبد الله بن أبي قتادة ولا يذكر ان ماذكر معمر ، ولم يذكر فيه معمر سماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، ورواه أيضاً شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فلم يذكر فيه ماذكر معمر ، ورواه أيضاً أبو محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة فلم يذكر فيه ماذكر معمر ، ورواه أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة فذكر أن رسول الله عليه السلام أكل منه *

فلا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجه ، اما ان تغلب رواية الجماعة على رواية معمر لاسيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمرأ ، أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة لأنه اضطرب عليه ويؤخذ برواية أبي حازم . وأبي محمد . وابن موهب الذين لم يضطرب عليهم لأنه لا يشك ذو حسن إحدى الروايتين وهم ، إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنه عليه السلام أكل منه وتصح الرواية في أنه عليه السلام لم يأكل منه وهي قصة واحدة في وقت واحد في مكان واحد في صيد واحد ويؤخذ بالرائد وهو الحق الذي لا يجوز تعدد به * فنظرنا في ذلك فوجدنا من روى عن عبد الله بن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ أكل منه قد أثبت خبراً وزاد علماً على من روى عنه أنه عليه السلام لم يأكل منه فوجب الأخذ بالرائد ولا بد وترك رواية من لم يثبت ما أثبتته غيره ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما فعل عثمان فاننا روينا من طريق سعيد بن منصور ان ابن وهب ان عمرو بن الحارث

ان أبا النضر مولى عمر بن عبد الله (١) حدثه أن يسر (٢) بن سعيد أخبره أن عثمان بن عفان كان يصاد له الوحش على المنازل ، ثم يذبح فيأكله وهو محرم ستين من خلافة ، ثم إن الزبير كلبه فقال : ما أدري ما هذا يصاد لنا ومن أجلنا ؟ لو تركناه قتر كه ؛ فصح انه رأى من عثمان . والزبير واستحسان لا يمنع ولا عن أثر عندهما ، ومثل هذا لا تقوم به حجة ، ولا يشك أحد في أن أبا قتادة لم يصاد الحمار إلا لنفسه وأصحابه وهم محرمون فلم يمنعهم رسول الله ﷺ من أكله فسقط هذا القول *

وقول آخر : وهو انه حلال للحرم ما صاده الحلال ما لم يشر له اليه أو يأمره بصيده واحتج هؤلاء بما روياه من طريق شعبة أنا عثمان بن عبد الله بن موهب قال : سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث عن أبيه « انهم كانوا في مسير لهم بعضهم محرم وبعضهم ليس بمحرم فرأيت حمار وحش فركبته فرسي وأخذت رحى فاستغثتهم فأبوا أن يعنوني فاختلست سوطا من بعضهم وشدت على الحمار فأصبتة فأكلوا منه فأشفقوا منه فسئل عن ذلك رسول الله عليه السلام ؟ فقال . هل أشرتم أو أغتم ؟ قالوا : لا قال : فكلوه » * ومن طريق أبي عوانة عن عبد الله بن عثمان بن موهب عن ابن أبي قتادة عن أبيه بمثله الا انه قال : هل منكم أحد أمره أو أشار اليه بشيء ؟ قالوا : لا *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأننا لا ندرى ماذا كان يقول رسول الله ﷺ لو قال له : نعم ؟ إلا أن اليقين عندنا أن كل ما لم يقله عليه السلام ولا حكم به فانه غير لازم ولا تؤخذ الديانة بالتكهن ، ونحن على يقين من أنه لو لم يشارتهم اليه أو أمرهم إياه أو عونهم له حكم تحريم لبيته عليه السلام ، فاذ لم يفعل فلا حكم لذلك * وقد روينا عن عطاء بن محرم كان ممسكة فاشترى حجلة فأمر محلا بذبحها انه لا شيء عليه ، وبالله تعالى التوفيق *
٨٩٣ — مسألة — فلو أمر محرم حلالا بالتصيد فان كان ممن يطيعه ويأتمر له فالحرم هو القاتل للصيد فهو حرام ، وان كان ممن لا يأتمر له ولا يطيعه فليس المحرم هنا قاتلا بل أمر بمباح حلال للبأ مور ولو اشتراك حلال ومحرم في قتل صيد كان ميتة لا يحل أكله لأنه لم تصح فيه الذكاة خالصة ، وعلى المحرم جزاؤه كله لأنه قاتل ولا جزاء على المحل ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٤ — مسألة — ومباح للحرم ان يقبل امرأته ويباشرها ما لم يوجع لأن الله تعالى لم ينه الا عن الرفث والرفث الجماع فقط ؛ ولا عجب أعجب ممن ينهى عن ذلك ، ولم

(١) وقع في تهذيب التهذيب «عبد الله» وفي النسخ كلها «عبيد الله» بالتصغير وهو موافق لما في تقريب التهذيب (٢) وقع في تهذيب التهذيب «بشر» ج ١ ص ٤٣١ بشين معجمة وهو غلط والصواب ما هنا بالسين المهملة

ينه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام قط عن ذلك ، ويبطل الحج بالامناء في مباشرتها التي لم ينه قط قرآن ولا سنة عنها ، ثم لا يبطل حجه بالفسوق الذي صح نبى الله تعالى في القرآن عنه في الحج من ترك الصلاة ، وقل النفس التي حرم الله تعالى بغير الحق وسائر الفسوق ان هذا لعجب ! *
روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن شيخ يقال له :
أبوهرم قال : سمعت أبا هريرة يقول : يحل للمحرم من امرأته كل شيء إلا هذا وأشار
بأصبعه السبابة بين أصبعين من أصابع يده يعنى الجماع * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني عثمان بن عبد الرحمن انه قتل امرأته وهو محرم فسألت سعيد بن جبير ؟ فقال :
مانع لم فيها شيئا فليستغفر الله عز وجل ، قال ابن جريج : وسمعت عطاء يقول : مثل قول
سعيد بن جبير * ومن طريق ابن جريج أيضاً عن عطاء لا يفسد الحج الا التقاء الختانين
فاذا التقي الختانان فسد الحج ووجب الغرم ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن
غيلان بن جرير قال : سألتى وعلى بن عبد الله ، وحلم بن الدريم محرم ؟ فقال : وضعت
يدى من امرأتى موضعاً فلم أرفعها حتى أجنبت قتلنا : كلنا مالنا بهذا علم ؟ فضى إلى
أبى الشعثاء جابر بن زيد فسأله ، ثم رجع الينا يعرف البشرى وجهه ؟ فسألناه ماذا أفنك ؟
فقال : انه استكتمنى ، فهو لاء كلهم لم يروا في ذلك شيئا ■

فان ذكروا الرواية عن عائشة يحرم على المحرم من امرأته كل شيء الا الكلام *
وعن ابن عباس انما الرفث ماتكلم به عند النساء ، فهم أول يخالف لهذا لانهم يبيحون
له النظر ، ثم انها وابن عباس لم يجعلوا في ذلك شيئا ، وقال أبو حنيفة . والشافعى : من
جامع دون الفرج فأنزله فليس عليه الا دم وتجزئه شاة وحجه تام * وروينا عن ابن عباس
ولم يصح فيمن نظر فأمذى . أو أمنى عليه دم * وعن على ولا يصح من قبل فعليه دم ■
أما رواية ابن عباس فعن شريك عن ابراهيم بن مهاجر ، وأما رواية على فعن شريك
عن جابر الجعفى وكلهم لاشيء *
قال أبو محمد : إيجاب الدم في ذلك قول لم يوجهه قرآن ولا سنة . ولا قياس . ولا قول مجمع
عليه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٥ — مسألة — ومن تطيب ناسيا أو تداوى بطيب أو مسه طيب الكعبة ،
أو مس طيبا لبيع ، أو شراء ، أو لبس ما يحرم على المحرم لباسه ناسيا ، أو لضرورة طال كل
ذلك منه ، أو قصر فلا شيء عليه ولا يكدر ذلك في حجه وعليه أن يزيل عن نفسه كل ذلك ساعة
يذكره أو ساعة يستغنى عنه ، وكذلك من حلق رأسه ناسيا فلا شيء عليه ، وله ان يحتجم
ويحلق مواضع المحاجم ، ولا شيء عليه ، وله ان يدهن بما شاء ، فلو تعمد لباس ما حرم عليه ، أو فعل
ما حرم لغير ضرورة بطل حجه وإحرامه *

برهان ذلك قول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ: «عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فالمستكره على كل ما ذكرنا والمرأة المكروهة على الجماع لاشئ عليها، ولا على من أكره على ما ذكرنا، وحجهم تام، واحرامهم تام* وقال أبو حنيفة: من غطى رأسه، أو وجهه، أو لبس ما نهى عامداً، أو ناسياً، أو مكرهاً يوماً إلى الليل فعليه دم، فإن فعل ذلك أقل من يوم فعليه صدقة؛ فإن حلق قفاه للحجامة فعليه دم، فإن حلق بعض عضو فعليه صدقة، وقال مالك: من فعل شيئاً من ذلك فأماط به عن نفسه أذى فعليه الفدية التي على من حلق رأسه ولا يحتج إلا من ضرورة، فإن حلق مواضع المحاجم فعليه الفدية* وقال الشافعي: لاشئ في النسيان في كل ذلك إلا في حلق الرأس فقط ففيه الفدية قال: ولا يحلق موضع المحاجم ولم يذكر في ذلك فدية*

قال أبو محمد: أما أقوال أبي حنيفة فظاهرة الفساد والتناقض ولا نعلها عن أحد قبله، ولا دليل على صحة شئ منها لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس لأن تفريقه بين ذلك يوماً أو أقل من يوم دعوى فاسدة، وقال بعضهم: هذا هو المجهود من لباس الناس*

قال علي: كذب في ذلك بل قد قال الله تعالى: (وحيث تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء) فأخبر تعالى أن اللباس لا يقل (١) في النهار بل قد يوضع للقائلة، وأخبر أن اللباس يقل (٢) إلى بعد صلاة العشاء وقد يكون إلى نصف الليل، فإن ذكرنا ما روى عن ابن عباس. والنخعي أن من ترك من نسكه شيئاً فليرق دماً قلنا: أتم أول من خالف ذلك لأنكم تجعلون في أكثر ذلك صدقة لادما، ولا عجب أعجب ممن يحتاج بشئ يراه حقاً، ثم هو أول مخالف له: وأما قول مالك فإنه قياس والقياس كله باطل، ولو كانت إمامته (٣) الأذى بغير حلق الرأس توجب الفدية لأوجب الفدية البول. والغائط. والأكل. والشرب. والغسل للحر، والترويح والتدفؤ للبرد، وقلع الضرس للوجع، فكل هذا إمامة أذى، **﴿فإن قالوا﴾** قد أجمع الناس على إسقاط الفدية في أكثر

(١) يقال أقل الشئ يقله واستقله يستقله إذا رفعه وحمله، والمعنى هنا والله أعلم (وحيث تضعون ثيابكم) — أي تزعمونها عن أبدانكم وقت الظهيرة من شدة حرها، وكذلك بعد صلاة العشاء لأنه وقت نوم وخلافة لاهل (٢) أي يحمل ويلبس إلى بعد صلاة العشاء. وبعد هذا الوقت ينزع لأنه وقت نوم ففي الآية دليل على أن اللباس لا يتصل لبسه من أول النهار إلى آخره بل ينزع في أوقات مخصوصة فسقط ما قاله البعض من أن المجهود من لباس الناس يوماً إلى الليل كما يقوله أبو حنيفة، ووقع في بعض النسخ «أن اللباس يتصل» بدل «يقبل» والمعنى قريب من هذا ولا يحتاج إلى تكلف وجربنا على ما هنا لبيان المعنى بخلاف تلك النسخ (٣) في النسخة الخفية وإمامة.

من ذلك قلنا : حسبنا وإياكم أقراركم بصحة الاجماع على ابطال علتكم ، وعلى أنه ليس كل اماطة أذى تجب فيه فدية ، والزام الصيام والصدقة والهدى شرع لا يجوز الزامه أحد حيث لم يلزمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، فان ادعوا اجماعا كذبوا لأنهم لا يقدرّون على أن يوردوا في ذلك قول عشرة من صاحب ، وتابع في ذلك مع اختلافهم في أقوالهم * واما الشافعي فانه احتج له مقلده بأن كل من ذكرنا يقدر الناس على إزالته عن نفسه الا حلق الشعر فلا يقدر على انباته فقلنا : فكان ماذا ؟ وأى شيء في هذا مما يوجب الفدية ؟ وهل زدتم إلا دعوى لا برهان لها *

وروينا من طريق نافع أن ابن عمر كان يأكل الخبيص الأصفر ^(١) وهو محرم يعني المزعفر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بأيّ كحل شاء ما لم يكن فيه طيب * ومن طريق شعبة عن شميصة الأزديّة أن عائشة أم المؤمنين قالت لها : اكتحلي بأيّ كحل شئت غير الاثمد ما ان ليس بحرام ولكنه زينة ، ونحن نكرهه *

ومن الخلاف في ذلك ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي نا يزيد ابن ابراهيم عن قتادة أن عبد الرحمن بن أبي بكر أمر امرأة محرمة ا كتحت باثمد أن تهرق دما * ومن طريق سعيد بن منصور نا مروان — هو ابن معاوية الفراري — نا صالح بن حي قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه خلوق الكعبة فلم يغسله — وكان محرما — وعن عطاء وسعيد بن جبير مثله سواء سواء * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر ان شم المحرم ريحانا . أو مس طيبا أهرق دما ^(٢) * وقد روينا من طريق عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم » * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس عن ابن عباس « أن النبي عليه السلام احتجم وهو محرم » * ومن طريق مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة نا المعلي بن منصور نا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بحنة قال : « احتجم رسول الله عليه السلام بطريق مكة ^(٣) وهو محرم وسط رأسه » * قال أبو محمد : لم يخبر عليه السلام ان في ذلك غرامة ولا فدية ولو وجبت لما أغفل ذلك وكان عليه السلام كثير الشعر أفرع ^(٤) ، وانما نهينا عن حلق الرأس في الاحرام ، والقفا ليس رأسا ولا هو من الرأس ، فان ذكروا ما رويناه عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

(١) هو طعام معروف (٢) في النسخة رقم (١٤) دا وا هرق دما ، وهو غلط (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٧ دان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بطريق مكة الخ (٤) قال في الصحاح الافرع التام الشعر وقال في النهاية الافرع وافي الشعر ، وقيل الذي له جمعة

أنه أمر محرما احتجم ان يفدى بصيام . أو صدقة . أو نسيك ؛ فان اضطر الى ذلك فلا شيء عليه ، فهذا عليهم لأنهم خالفوه في موضعين ، أحدهما أنه أوجب الدم ولم يشترط ان حلق لها شعرا ، والثاني أنه لم يوجب شيئا على من اضطر اليها وهم لا يقولون بهذا * وروينا عن مسروق أنه قال: يحتجم المحرم ولا يحتجم الصائم ولم يشترط ترك حلق القفا * وعن طاوس يحتجم المحرم اذا كان وجعا وما نعلم من أوجب في ذلك حكما من التابعين إلا الحسن فانه قال : من احتجم وهو محرم اراق دما * وعن ابراهيم . وعطاء ان حلق مواضع المحاجم فعليه كفارة ■

وأما الادّهان فروينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أشعث بن سليم - هو ابن أبي الشعثاء (١) - عن مرة بن خالد قال: رأنا أبو ذر ونحن محرمون فقال: ادهنوا ايديكم، وصح عن ابن عمر أنه كره ان يعالج المحرم يديه بالدهن وان يدهن بالسمن رأسه لصداع أصابه ولم يجعل في ذلك شيئا * وروينا عن عطاء من تدأوى بدواء فيه طيب فعليه الكفارة ولا بأس بالادّهان الفارسية * وعن ابراهيم في الطيب الفدية * وعن مجاهد اذا تدأوى المحرم بالسمن ، أو الزيت ، أو البنفسج فعليه الكفارة * وعن الحجاج بن أرطاة كان الحكم وأصحابنا يقولون في المحرم يدأوى قروحا برأسه وجسده : ان عليه كفارتين * وأما اللباس ناسيا فعن عطاء في المحرم يغطي رأسه ناسيا لاشيء عليه فان لبس قميصا ناسيا فلا شيء عليه وليستغفر الله تعالى ، فان تعمد ذلك فالكفارة * وعن حماد ابن أبي سليمان يمثله لاشيء في ذلك على الناسي * وعن مجاهد . وسعيد بن جبير انها اجاز للمحرم أكل الطعام ، وفيه الزعفران ، وكرهه عطاء واخبر أنه لا ياتر قوله عن أحد * وعن طاوس . وعطاء إباحة الخبيص المزعفر للمحرم ، ومثله عن الحسن . وابراهيم النخعي . وجابر بن زيد . ومحمد بن علي * وعن ابراهيم . وعطاء . والحسن . في لباس القميص . والقلنسوة . والخفين للمحرم أنه يهرق دما ، وهذه كلها أقوال مخالفة لأقوال أبي حنيفة ، ومالك * قال أبو محمد : وأما من تعمد ما حرم عليه فقد فسق والفسوق يبطل الحج كما قدمنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٦ — مسألة — وللمحرم ان يشد المنطقة على ازاره ان شاء أو على جلده ويحترم بما شاء ويحمل خرجه على رأسه ويعقد ازاره عليه ورداءه ان شاء ، ويحمل ماشاء من الخوذة على رأسه ويعصب على رأسه لصداع ، أو لجرح ويحجر كسر ذراعه أو ساقه ويعصب على جراحه وخرّاجه وقرحه ولا شيء عليه في كل شيء من ذلك ، ويحرم في أي لون شاء حاشا

(١) في النسخة رقم (١٤) «هو أبو الشعثاء» ونبه مصححنا على انه غلط وصوابه كانه هو كما قال .

ماصنع بورس، أو زعفران لأنه لم ينه عن شيء مما ذكرنا قرآن، ولا سنة (وما كان ربك نسيا). الا اننا رويناه من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح عن أبي حسان « أن رسول الله ﷺ رأى محرما محتزما بجبل فقال: يا صاحب الجبل ألقه » وبه الى ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول: لا تعقد عليك شيئا وانت محرم * ومن طريق ابن أبي شيبة ناخفص بن غياث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كره الهيمان (١) للمحرم، فأما الأثر فرسل لاحجة فيه، وقد رويناه من طريق عبد الرزاق عن الأسلمي عن سمع صالحا مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: رخص رسول الله عليه السلام في الهيمان للمحرم *

قال أبو محمد: كلاهما وتمر، وأما ابن عمر فقد روى عنه وعن غيره من الصحابة رضى الله عنهم خلاف هذا * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضيل عن ليث عن عطاء. وطاوس قالوا جميعا: رأينا ابن عمر قد شد حقويه (٢) بعامة وهو محرم *

ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم اربنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين انها كانت ترخص في الهيمان يشده المحرم على حقويه وفي المنطقة أيضا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس قال في الهيمان للمحرم: لا بأس به * ومن طريق شعبة عن منصور عن مجاهد قال: رأيت ابن الزبير جاء حاجا فرمل حتى رأيت منطقه قد انقطعت على بطنه *

قال أبو محمد: لا شك ان ابن الزبير لم يكن مضطرا إلى احرار نفقته وابن عمر لم يجعل في ذلك شيئا، ورأى مالك على من عصب رأسه فدية، ومن طريق ابن عمر لا يعصب المحرم رأسه بسير ولا بحرقة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابي داود الطيالسي عن أبي معشر عن عبد الرحمن بن يسار قال: رأيت ابن عباس قد شد شعره بسير وهو محرم وكلاهما لم يجعل فيه شيئا * ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان — هو ابن عينة — عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد أبي الشعثاء: ينحل ازارى يوم عرفة قال: اعقده *

ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى بأسا ان يتوشح المحرم بثوبه ويعقده على قفاه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه لم ير بأسا ان يعقد المحرم ثوبه على نفسه، وأباح لباس الهيمان للمحرم محمد بن كعب. وعطاء. وطاوس. ومحمد بن علي. وابراهيم. وسعيد بن جبير. ومجاهد. والقاسم بن محمد، وكرهه آخرون * وعن سعيد بن جبير أنه أباح للمحرم ينكسر

(١) هو كيس يجعل فيه النفق ويشد على الوسط وجمعه هيمانين (٢) ثنية حقوه الخاصرة *

ظفره ان يجعل عليه مرارة ولم يأمر في ذلك بشيء * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا منصور عن ابراهيم ومجاهد قالا جميعا : يجبر المحرم عظمه اذا انكسر قالا : وليس عليه في ذلك كفارة * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال : اذا انكسرت يد المحرم أو شج عصب على الشج والكسر وعقد عليه ولم يجعل في ذلك شيئا *

وعن محمد بن علي وسعيد بن المسيب لا بأس ان يعقد المحرم قال محمد : على القرحة ، وقال ابن المسيب : على الجرح ، وأباح أبو حنيفة والشافعي . وأبو سليمان للمحرم الهميان والمنطقة ، وان يحمل الخرج على رأسه ونحو ذلك ولم يروا فيه بأسا ، وأباح مالك لباس المنطقة للمحرم اذا كانت فيها نفقته ، ومنعه لباسها اذا كانت فيها نفقة غيره ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك الفدية ، ومنع مالك من شد المنطقة على العضد للمحرم وأباح شدها على جلده ومنع من شدها فوق الازار ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك فدية فأقوال متناقضة لا دليل على صحة شيء منها ، ولا نعلم أحدا قال بها قبلهما ، ومنع مالك المحرم من حمل خرج لغيره على رأسه ورأى عليه في ذلك فدية وأباح له حمله على رأسه اذا كان له ، وهذا فرق فاسد لا نعلمه أيضا عن أحد قبله ، وقد روى عن عطاء إباحة حمل المحرم المكمل على رأسه * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن الحسين قال : رأى عمر على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين ^(١) وهو محرم فقال : ما هذا ؟ فقال علي بن أبي طالب : ما أخال أحدا يعلمنا السنة فسكت عمر * وعن سالم ابن عبد الله بن عمر أنه لبس ثوبا مورداً وهو محرم ، ^(٢) فأن قيل : قد روى عن عمر أنه أنكر على طلحة لباس ثوب مصبوغ للمحرم قلنا : أتم أول من خالف عمر في ذلك فلم تنكروه ؟ ولا رأيتم فيه شيئا ؛ وهذا ما تروى كوا فيه القياس فأباحوا المصبغات ولم يقيسوها على الورس والمعصر كما قاسوا كل من أماط به أذى على حلق رأسه ، وكما قاسوا أجارح الصيد على قاتله ، وكما أوجبوها على من لبس قيصاً أو عمامة ■

٨٩٧ - مسألة - ولا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة . والمدينة ، ولا شوكه فمافوقها ، ولا من حشيشه حاشا الاذخر ^(٣) فان جمعه مباح في الحرم ومباح له ان يرعى إبله أو بعيره أو مواشيه في الحرم ، فان وجد غصنا قد قطعه غيره أو وقع فقارق جذمه ^(٤) فله أخذه حيثن ، فان احتطب في حرم المدينة خاصة فان سلبه حلال لمن وجده ■

روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه

(١) قال في الصحاح : ضربت الثوب تضريجا اذا صبغته بالحرارة هو دون المشيع وفوق الموداه (٢) هو - بكسر الهمزة -

حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب (٣) قال الجوهرى في صحاحه الجذم بالكسر اصل الشيء وقد يفتح

الله تعالى يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى [إلى يوم القيامة] (١) وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعصده شجره (٢) ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرّفها ولا يحتلّ خلاها (٣) قال العباس : يا رسول الله إلا الاذخر فإنه لقينهم وليوتهم فقال : « إلا الاذخر » *

ومن طريق مسلم ناقتيبة بن سعيد نا ليث هو ابن سعد عن سعد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي « أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله عليه السلام فيها فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب (٤) » * قال أبو محمد : هذا ما نهى الله تعالى عنه على لسان رسوله عليه السلام ولم ينه عن إرعاء

المواشي (وما كان ربك نسيا) ■ وقال أبو حنيفة : بكرهية الرعي في حرم مكة وهذا تعدّ لحدود الله تعالى ، وأباح مالك أخذ السنن (٥) وسائر حشيش الحرم ، وهذا أيضاً خلاف أمر رسول الله عليه السلام ، ولا فرق بين السنن وبين سائر حشيش الحرم * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وسفيان : بإيجاب الجزاء على قاطع شجر الحرم . قال أبو حنيفة في الغصن فما فوقه إلى الدوحة : (٦) قيمة ذلك ، فإن بلغ هدياً أهده ، فإن لم يبلغ هدياً فقيمته طعاماً يتصدق به لكل مسكين نصف صاع خنطة . أو صاع تمر . أو شعير ، ولا يجزى في ذلك صيام * وقال زفر : يتصدق بالقيمة ولا يجزى في ذلك هدى ولا صيام *

قال أبو محمد . ويناعن بعض السلف في الدوحة بقرة ، وعن عطاء فيها بقرة ، وفي الوتد مد * وعن عبد الله بن عامر في الدوحة بقرة * وعن ابن أبي نجيح في الدوحة ستة دنانير . أو خمسة . أو سبعة يتصدق بها بمكة ، وما نعلم لأبي حنيفة وزفر في قولهما سلفاً *

وقال مالك . وأبو سليمان : لأشئ في ذلك وهو الحق لأنه لو كان في ذلك شيء عليه رسول الله ﷺ ، ولا يجوز شرع هدى . ولا إيجاب صيام . ولا إلزام غرامة إطعام ولا صدقة إلا بقرآن أو سنة ، وهذا ما تركت فيه الطوائف المذكورة القياس ، فإن أبا حنيفة والشافعي قاسا إيجاب الجزاء في شجر الحرم على إيجاب الجزاء في صيده ولم يقيسا إيجاب الجزاء في حرم المدينة على إيجابه في حرم مكة وكلاهما حرم محرّم صيده ، وقاس مالك إيجاب الفدية على اللباس

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٣ . والحديث اختصره المصنف من أوله (٢) في صحيح مسلم لا يعصده شجرة . بدل «شجره» (٣) قال في الصحاح : الخلا مقصور هو الرطب من الحشيش الواحدة خلا (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ وقد اختصر المؤلف من أوله وآخره واقتصر على محل الشاهد منه (٥) هو بالقصر نبات معروف من الأدوية له محل ، الواحدة سنة ، وبعضهم يرويه بالمد (٦) أي الشجرة .

والمتطيب على وجوبها على حائق رأسه ولم يقس إيجاب الجزاء في شجر حرم مكة وفي صيد حرم المدينة على وجوبه في صيد حرم مكة ، وكل ذلك تناقض لا وجه له وبالله تعالى التوفيق *
٨٩٨ — مسألة (١) — ولا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلا ولا أن يقام فيها حد ، ولا يسجن فيها أحد ، فمن وجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد لما ذكرنا من نهى رسول الله عليه السلام أن يسفك بها دم ، ولقول الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) . وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وأما إخراج العاصي منه (٢) فقول الله تعالى : (أن تطهروا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) . فتطهره من العصاة واجب ، وليس هذا في حرم المدينة لأنه لم يأت بذلك نص ولا يسمى ذبح الحيوان المتملك ، ولا الحجامة ، ولا فتح العرق سفك دم *

روينا من طريق ابن عينة أن أبا إبراهيم بن ميسرة — وكان ثقة مأمونا — قال : سمعت طاووسا يقول : سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ، ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبيع — وذكر كلاما — وفيه فاذا خرج أقيم عليه الحد ، وهو قول سعيد بن جبيرة . والحكم ابن عتيبة ، وهو قول عمر بن الخطاب * ومن طريق ابن جريح قال أبو الزبير : قال ابن عمر : لو وجدت فيه قاتل عمر مآذنه (٣) يعني حرم مكة ، وقال ابن عباس : لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضت له *

قال أبو محمد : فلم يخصوا من أصاب حدا في الحرم ممن أصابه خارج الحرم : ثم لجأ إلى الحرم ، وفرق عطاء . ومجاهد بينهما * وروينا من طريق ابن الزبير أنه أخرج قوما من الحرم إلى الحل فصلبهم * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان فيمن قتل * ثم لجأ إلى الحرم قال : يخرج منه فيقتل * وقال أبو حنيفة : تقام الحدود في الحرم إلا القتل وحده فإنه لا يقام فيه حد قتل ولا قود حتى يخرج باختياره ، وقال أبو يوسف : يخرج فيقام عليه حد القتل *

قال علي : تقسيم أبي حنيفة فاسد وما نعلم لمن أباح القتل في الحرم حجة أصلا ولا سلفا إلا الحصين بن نمير ومن بعثه والحجاج ومن بعثه *

قال أبو محمد : وأما من تعدى عليه في الحرم فليدفع عن نفسه قال تعالى : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلواكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٩ — مسألة — ولا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته إلى الحل *
 روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن عطاء قال : يكره أن يخرج من

(١) لفظ مسألة زيادة من النسخة اليمنية (٢) من قوله ولقول الله تعالى مقام إبراهيم ، إلى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ

(٣) قال الجوهري في الصحاح : ندهت البعير إذا زجرته عن الخوض وغيره .

تراب الحرم إلى الحل أو يدخل تراب الحل إلى الحرم وهو قول ابن أبي ليلى وغيره، ولا بأس باخراج ماء زمزم لأن حرمة الحرم انما هي للأرض وترابها وحجارتها، فلا يجوز له إزالة حرمتها (١) ولم يأت في الماء تحريم *

٩٠٠ — مسألة — وملك دور مكة ويبيعها واجارتها جائز؛ وقد روي عن عبد الله ابن عمرو بن العاصي أنه قال: لا يحل بيع دورها ولا إيجارتها، ومنع عمر بن عبد العزيز من كراتها، وروينا عن عمر المنع من التبويب على دورها، وروينا في ذلك خبرين مرسلين لا يصحان، وهو قول اسحاق بن راهويه *

قال علي: قد ملك الصحابة بها دورهم بعلم رسول الله عليه السلام فلم يمنع من ذلك وكل من ملك ربا فقد قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأمر بالمؤاجرة رسوله عليه السلام فكل ذلك مباح فيها *

٩٠١ — مسألة — وأما من احتطب في حرم المدينة فحلال سلبه كل مامعه في حاله تلك وتجريده الامايستر عورته فقط، فلما رويانا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — عن أبي عامر العقدي نا عبد الله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد بن سعد ابن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد قال: ان سعدا أباه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخططه فسلبه [فلما رجع سعد] (٢) جاءه أهل العبد فسألوه (٣) ان يرد على غلامهم [أو عليهم ما أخذ من غلامهم] (٤) فقال: معاذ الله ان أرد شيئا فقلني رسول الله ﷺ وأبي ان يرد عليهم ■ وعن عمر بن الخطاب انه قال لمولى لثمان بن مظعون: اني استعملتك على ما هنافن رأيته يخطط (٥) شجرا أو يعضده فخذجله وفاسه قلت: آخذ رداه قال: لا * وعن ابن عمر نحو هذا ■

قال أبو محمد: ولا مخالف لهم من الصحابة يعرف وليس هذا في الحشيش لأن الأثر انما جاء في الاحتطاب، وستر العورة فرض بكل حال ■

٩٠٢ — مسألة — ومن نذر ان يمشي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى منى أو إلى مكان ذكره من الحرم على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له تعالى لا على سبيل اليمين فقرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هنالك. أو الطواف بالبيت فقط ولا يلزمه ان يحج ولا أن يعتمر إلا أن ينذر ذلك وإلا فلا، فان شق عليه المشي إلى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه، فان ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدى ولا يعوض منه صياما ولا اطعاما،

(١) في النسخة اليمنية ولا يجوز له إزالة جزء منها، وما هانتهم وأوضح (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح مسلم فكلوه (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) خطب الشجر ضربه بالعصا ليتناثر الورق واسم الورق الساقط خطب بالتحريك ■

فان نذر ان يحج ماشيا فليمش من الميقات حتى يتم حجه ، ومن نذر ان ير كب في ذلك فعليه أن ير كب ولا بد لقول الله تعالى : (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) فالمشى والركوب الى كل ما ذكرنا طاعة لله عز وجل *

روينا من طريق مالك عن طلحة بن عبد الملك [الأيلي] (١) عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله عليه السلام : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » ، (٢) وقال تعالى : (يوفون بالنذر) وقال تعالى : (أوفوا بالعقود) فانما أمر تعالى بالوفاء بالعقود الطاعة لا بعقود المعاصي ، وقال قوم : لا يمشى الا في حج ، أو عمرة *

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه الزام ما لم ينذره عل نفسه بغير قرآن ولا سنة ، وقال مالك : ان نذر المشى الى المسجد ، أو الى الكعبة ، أو الى الحرم لزمه فان نذر الى عرفة ، أو الى مزدلفة ، أو منى ، أو الصفا والمروة لم يلزمه ، وهذا التقسيم بلا برهان *

روينا من طريق البخارى نا محمد بن سلام نا الفزارى عن حميد الطويل أخبرنى ثابت — هو البنائى — عن أنس عن النبي عليه السلام « أنه رأى شيخا يهذى بين يديه فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر ان يمشى قال : ان الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان ير كب » (٣) فلم يوجب عليه النبي عليه السلام شيئا لركوبه ، وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فمن ليس المشى فى وسعه فلم يكلفه الله تعالى المشى ، وكان نذره لما ليس فى وسعه معصية لا يجوز له الوفاء بها *

قال على الفزارى هذا — هو أبو اسحاق — أو مروان بن معاوية و كلاهما ثقة امام * ومن طريق البخارى نا ابراهيم بن موسى نا هشام بن يوسف نا ابن جريج اخبرهم قال : أخبرنى سعيد بن أبى أيوب أن يزيد بن أبى حبيب أخبره ان أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجهنى قال : « نذرت اخى ان تمشى الى بيت الله تعالى [وأمرتنى ان استفتى لها النبي ﷺ] » (٤) فاستفتيت النبي عليه السلام فقال : تمش ولتر كب « فامرها بكل الأمرين ولم يوجب عليها فى ذلك شيئا ، وقد علمنا ضرورة أن رسول الله عليه السلام لم يأمرها بالمشى إلا وهى قادرة عليه

(١) الزيادة من موطأ مالك ج ٢ ص ٣٠ ورواه البخارى ج ٨ ص ٢٥٤ (٢) قال مالك فى موطأ بعد ما أورد الحديث : معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه » أن ينذر الرجل أن يمشى الى الشام أو الى مصر أو الى الرينة أو ما أشبه ذلك مما ليس لله بطاعة أو أن كلم فلانا أو ما أشبه ذلك فليس عليه فى شيء من ذلك أن هو كله أو حنث بما حلف عليه لانه ليس لله فى هذه الاشياء طاعة وإنما يوفى الله بما له فيه طاعة ، والله أعلم (٣) هو فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٤٨ وقوله « يهذى » من المهادة وهى ان يمشى الشخص بين اثنين معتمدا عليهما ، ورواه أبو داود ايضا فى سننه ج ٣ ص ٢٢٣ (٤) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٤٨ وهى موجودة ايضا فى سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٣١ •

لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) * ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثنى نا أبو الوليد - هو الطيالسي - ناهشام (١) - هو الدستوائي - نا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن أخت عقبة ابن عامر نذرت أن تمشى إلى البيت فأمرها النبي عليه السلام أن تركب وتهدى هديا » فبذل أن أمر من رسول الله عليه السلام، أحدهما أن تركب وتمشى دون الزام شيء في ذلك، والآخر أن تركب وتهدى هديا دون مشى في ذلك وهذا هو قولنا *

قال أبو محمد: وروينا من طريق فيها عبيد الله بن زحر - وهو ضعيف - (٢) عن أبي سعيد الرعيي وهو مجهول (٣) « أنه عليه السلام أمرها أن تصوم ثلاثة أيام » وروى أيضا مثل هذا من طريق فيها يحيى بن عبد الله - وهو مجهول - ومثله من طريق فيها شريك - وهو ضعيف - نبهنا عليها لئلا يعتربها * وقد اعترض قوم في الحديثين اللذين أوردنا بأن قالوا: قد رواه مطر الوراق عن عكرمة عن عقبة وعكرمة لم يبق عقبة، وأوقفه بعض الناس على ابن عباس، وقد روى عن ابن عباس خلافة *

قال علي: وهذا بما يثبت الله تعالى عليه لأن المفترض بهذا من قوله: أن المرسل والمنقطع كالسند ثم يعيب هنا مسندا صحيحا برواية من رواه منقطعاً أو موقوفاً إن خالف تقليده، وهذا فعل من لا ورع له ولا صدق ولا يعترض على المسند الذي تقوم به الحجة بمثل هذا الاجاهل لأنه اعترض لا دليل على صحته ودعوى فاسدة لأن المسند تقوم به الحجة، والمرسل مطرح، وأي نقيصة على الحق من رواية آخر بما لا حجة فيه *

وأما قولهم: أنه قد روى عن ابن عباس خلاف ما روى من ذلك فإن الرواية عن ابن عباس اختلفت فروينا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال: امش ما استطعت واركب واذهب. أو تصدق، وهذا ما وافق لما روى الا ذكر الصدقة فقط *

وروي عنه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر - هو ابن عبد الله المزني - أن ابن عباس أمر امرأة نذرت أن تحج ماشية بأن تشتري رقبة وتمشى فإذا عجزت فلتركب وتمشى الرقبة فإذا أعيت الرقبة فلتركب وتمشى فإذا أقضت حاجها فلتعتقها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن أم حجة أنها نذرت أن تمشى إلى الكعبة فشئت حتى أعيت فركبت، ثم أتت ابن عباس فسأله؟ فقال: أستطيعين أن تحجي قابلا وتركي حتى تنتهي إلى المكان الذي ركبتي فيه فتمشي ماركبت؟ قالت: لا قال: ألك ابنة تمشى عنك؟ قالت: بلى ابتان هما في أنفسهما أعظم من ذلك، قال فاستغفرى الله وتوب إلى الله *

(١) وقع في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٢ ناهام، بدل هشام، وكلاهما يروى عن قتادة يروى عنها أبو الوليد الطيالسي، ولا أدري الوهم من؟ إلا أن ما هنا منصوص عليه ومبين، ورواه أبو داود من طرق في سننه. (٢) هو كما قال المصنف (٣) هو كما قال المصنف *

قال أبو محمد: هذه أم حجة التي عولوا على روايتها في بيع العبد من زيد بن أرقم إلى أجل بثمانمائة وابتاعها إياه منه بستمائة درهم، فمرة يقلدون روايتها حيث اشتروا امرأة يطرحونها، والحجة إنما هي في رواية ابن عباس لا في رأيه وقديهم وينسى، وقد ذكرنا ما أخذوا به مما رواه صاحب وخالفه كرواية عائشة تحريم الرضاع بلبن الفحل، ثم كانت لا تدخل عليها من أرضعه نساء أخوتها ■ وروينا عن علي من نذر أن يمشى إلى بيت الله فليركب وليهدى هديا* وروينا عنه أيضا يهدى بدنة، وعن ابن الزبير. وابن عمر يمشى فإذا أعير كعب ويعود من قابل فيركب ماشيا ويمشى مار كعب، وقال أبو حنيفة: يمشى فإن ركب فليهدى شاة فافوقها، وقال مالك في رواية ابن وهب عنه: يمشى فإن عجز ركب وأهدى شاة فافوقها؛ وروى عنه ابن القاسم أنه يمشى فإذا أعير كعب ويعرف الموضع الذي ركب منه فإذا كان من قابل رجعت فمشى مار كعب وركب ماشيا، فإن كان ركوبه يومًا فقل لم يرجع لذلك ولكن عليه الهدى، فإن ركب من مكة إلى منى إلى عرفة إلى مزدلفة إلى منى إلى مكة رجعت من قابل فمشى كل ذلك بخلاف الركوب يومًا في الطريق وعليه مع ذلك هدى، فإن كان شيخا كبيرا مشى ولو نصف ميل، ثم ركب ويهدى ولا يرجع ثانية، وقال الشافعي: يمشى فإن أعير كعب وعليه هدى غير واجب ولكن احتياطا، وقال ابن شبرمة: كقولنا إن عجز ركب ولا شئ عليه*.

فأما قول مالك فتقسيم لا يعرف عن أحد من المتقدمين قبله وخلاف لكل ما روى في ذلك عن الصحابة، وقول لا دليل على صحته* وروينا عن حماد بن سلية عن حبيب عن عطاء فيمن جعل على نفسه المشى إلى البيت قال: يمشى من حيث نوى فإن لم ينو شيئا فليركب فإذا دخل الحرم مشى إلى البيت*.

٩٠٣ — مسألة — فإن نذر أن يحج ماشيا، أو يعتزم ماشيا فكذلك لنا ولا يلزمه المشى إلا المذبح إلى أن يتم مناسك عمله لأن هذا هو الحج فإن نذر المشى إلى مكة فكذلك عطاء: من حيث نوى فإن لم ينو فليمش ما يقع عليه اسم مشى وليركب غير ذلك ولا شئ عليه لأنه قد أوفى بما نذر، وبالله تعالى التوفيق*.

٩٠٤ — مسألة — ودخول مكة بلا إحرام جائز لأن النبي عليه السلام إنما جعل المواقيت لمن مرّ بهن يريد حجا، أو عمرة ولم يجعلها لمن يريد حجا ولا عمرة فلم يأمر الله تعالى قط. ولا رسوله عليه السلام بأن لا يدخل مكة إلا بإحرام فهو إلزام ما لم يأت في الشرع إلزامه* وروينا عن ابن عباس لا يدخل أحد مكة إلا محرما* وعن ابن عمر أنه رجعت من بعض الطريق فدخل مكة غير محرّم ■ وعن ابن شهاب لا بأس بدخول مكة بغير إحرام. وقال أبو حنيفة: أمان كان منزله بحيث يكون الميقات بينه وبينها فلا يدخلها إلا بإحرام بعمرة.

أو حجة، وأما من كان منزله بين الميقات ومكة أو كان من أهل الميقات فله دخول مكة ولا إحرام، وقال مالك: لا يدخل أحد مكة إلا بإحرام إلا من اختلف من الطائفتين. وعسفان بالخطب والفاكهة فله دخولها بلا إحرام، وإلا العبيد فلهم دخولها بلا إحرام، وإلا من خرج منها، ثم رجع من قرب فله دخولها بلا إحرام. وقال الشافعي: لا يدخلها أحد إلا بإحرام.*

فأما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد لأنه لا يقسم لا يعقل ولا له وجه، وفيه إيجاب حج وعمرة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام، وإنما يجب في الدين مرة في الدهر إلا من نذر ذلك فيجب أن يفى بنذره بالنص، وقول مالك أيضا: كذلك سواء سواء، وما نعرف لها في هذين القولين سلفا أصلا، والعجب من احتجاج من احتج في ذلك بقول رسول الله ﷺ في مكة: «أنها حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لي ساعة من نهار»، ثم عادت كحرمتها بالأمس «فليت شعري بأي شيء استحلوا أن يوهوا في هذا الخبر ما ليس فيه أثر ولا دليل؟ وإنما أخبر عليه السلام أن سفك الدماء والقتال حرام لم يحل لأحد قبله كما ذكرنا قبل هذا، وليس في هذا الحديث للإحرام معنى. وقد صح أنه عليه السلام دخلها وعلى رأسه المغفر أو عمامة سوداء، وهو غير محرم وحتى لو لم يأت هذا لكان في أنه لم يأت بإيجاب الإحرام على من قصدها لغير حج، أو عمرة كفاية، وبالله تعالى التوفيق.*

٩٠٥ — مسألة — ومن نذر أن يحج، أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الاسلام وعمرة لا يحز به إلا ذلك ولا يحز به أن يحج نأوى بالفرض ولنذره ولا لحجة فرض وعمرة نذر؛ ولا لحجة نذر وعمرة فرض لأن عقد الله ثابت عليه قبل نذره، فإن أخر ما قدمه الله تعالى فهو عاص والمعصية لا تنوب عن الطاعة ولا يحزى عمل واحد عن عملين مفترضين إلا حيث أجاز به النص، وقد قدمنا أن من ساق الهدى ففرض عليه أن يقرن، فالعمرة الموجهة عليه لسوق الهدى هي غير التي نذر فلا يحز به غير ما أمر به ولا يحز به عمل عن عملين إلا حيث أجاز به النص، والقياس باطل، وقد أجمعوا أنه لا يحزى صلاة عن صلاتين ووافقونا — نعى الحاضرين من خصوصنا — على أنه لا يحزى صوم يوم عن يومين، ولا رقبة عن رقتين، ولا زكاة عن زكاتين فتناقضوا، وبالله تعالى التوفيق.*

وروينا عن ابن عمر أنه سألته امرأة عن نذر أن يحج ولم يكن حج بعد؟ فقال: هذه حجة الاسلام وفي نذرك.* وعن أنس قال: يبدأ بالفريضة فيمن نذر ولم يكن حج بعد، وفي هذا خلاف.* روينا عن مجاهد وسعيد بن جبير فيمن نذر أن يحج ولم يكن حج حجة الاسلام

قالا جميعا : تجزئتهما حجة الاسلام عنهما جميعا ، وقال محمد بن الحسن . وأبو يوسف : من حج حجة الاسلام فنوى بعمله فرضه والتطوع معا انه يجزئته عن حجة الاسلام وتبطل نية التطوع ، فلو نذر أن يحج فحج ينوى نذره والتطوع معا ، قال أبو يوسف : يجزئته عن نذره فقط ، وقال محمد : هي تطوع ولا تجزئ عن النذر *

قال أبو محمد : العمل كله باطل لأنه لم يخلص النية لما لزمه كما أمر *

٩٠٦ - مسألة - من أهدى هدى تطوع فعطب في الطريق قبل بلوغه مكة أو منى فلينحره وليلق قلائده في دمه وليخل بين الناس وبينه ، وان قسمه بين الناس ضمن مثل ما قسم فلو قال : شأنكم به أو نحو هذا فلا بأس ، ولا يحل له أن يأكل هو ولا رفقاؤه منه شيئا فمن أكل منهم منه أدى إلى المساكين للمماثل ما أكل فقط ، الغنم ، والبقر ، والأبل في كل ذلك سواء ، فان بلغ محله ففرض عليه أن يأكل منه ولا بد ويتصدق منه ولا بد ، وهكذا رويانا عن طائفة من السلف ■

رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان : ومعمر كليهما عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس انه قال في هدى التطوع يعطب : لينحره ، ثم ليغمس نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فان أكل منه أو أمر بأكله غرم ، فان كان واجبا فعطب فلينحره ، ثم ليغمس نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فان شاء أكل وان شاء أهدى وان شاء تقوى به في ثمن أخرى * وعن عطاء مثل هذا كله ، وعن ابن المسيب في التطوع مثله *

ورويانا خلاف هذا من طريق حماد بن سلمة أخبرني حماد - هو ابن أبي سليمان - عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أن عائشة أم المؤمنين قالت في الهدى يعطب في الطريق : كلوه ولا تدعوه للكلاب . والسباع فان كان واجبا فاهدوا مكانه هديا وان كان تطوعا فان شتم فلا تهدوا وان شتم فاهدوا * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه عطبت له بدنة تطوع فنحرها ابن عمر وأكلها ولم يهدم مكانها *

ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا أهديت هديا - وهو تطوع - فعطب فانحره ، ثم اغمس النعل في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ثم كله ان شئت واهد ان شئت وتقوى به في هدى آخر * وعن ابن مسعود إذا ساق الهدى تطوعا فعطب كل وأطعم وليس عليك البدل وهو قول نافع أيضا ■ وعن سعيد بن جبيرة إذا عطب الهدى قبل محله فكل من التطوع ولا تأكل من الواجب * وروي نافع أيضا أن آخر عن سعيد بن المسيب قال : يدعها تموت *

فرجعنا إلى السنة فوجدنا ما رويانا من طريق أبي داود ناسدنا حماد عن أبي التياح عن

موسى بن سلة^(١) عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله ﷺ مع فلان الأسلي ثمان عشرة بدنة فقال : أرأيت ان أزحف^(٢) على منهاشئ فقال رسول الله عليه السلام : تنحرها ثم تصبغ نعلها في دمها ، ثم اضرب بها^(٣) على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك » * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير ناسفیان — هو الثوري — عن هشام ابن عروة عن أبيه عن ناجية الأسلي « ان رسول الله عليه السلام بعث معه بهدي فقال : ان عطب [منهاشئ] ^(٤) فانحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خل بينه وبين الناس » ، فهذا عموم لكل هدي *

قال أبو محمد : قال أبو حنيفة : له ان يتصدق بها وهذا خلاف أمر رسول الله عليه السلام لأنه إذا تولى توزيعها فلم يخل بين الناس وبينها ، وقال مالك : ان أكل منها شيئا ضمن الهدى كله وهذا خطأ لأن الله تعالى قال : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومن الباطل المحال^(٥) ان يأكل لقمة فيغرم عنها ناقة من أصلها ، وهذا عدوان لا شك فيه ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : لا يغرم إلا مثل ما أكل ، وهذا ما يتناقض فيه أبو حنيفة . ومالك فأخذوا فيه برواية ابن عباس وتركا رأي الذي خالف فيه ماروي ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٧ — مسألة — فان كان الهدى عن واجب وهي ستة أهداء فقط لاسابع لها ، إما جزاء صيد . وإما هدى المتمتع . وإما هدى الاحصار . وإما نسك فدية الأذى . وإما هدى من نذر مشيا الى الكعبة فركب ، وإما نذر هدى ، وهذا الهدى ينقسم قسمين قسم بغير عينه وقسم مندور بعينه ، فان عطب الواجب قبل بلوغه محله فعل به صاحبه ماشاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة ويهدى ما وجب عليه ولا بدّ حاشا المنذور بعينه فانه ينحره ويتركه ولا يبدله لأنه انما عليه في كل ما ذكرنا هدى واجب في ماله وذمته فعليه أن يأتي به أبداً أو ما لم يؤده عما عليه فهو مال من ماله يفعل فيه ماشاء عطب أولم يعطب ، وأما المنذور بعينه فهو خارج عن ماله لاحق له فيه وليس عليه أن يبدله إلا أن يتعدى عليه فيهلكه فيضمنه بالوجه الذي نذره له لأنه اعتدى على حق غيره فعليه مثله ، وأما من منع من تحكّم المرء في هديه ما لم يباغعه محله فبطل بلا دليل وانما خرج من ذلك التطوع يعطب قبل محله بالنص الذي أوردنا ، والتطوع ثلاثة اهداء لارابع لها ، من ساق هديا في قران

(١) في النسخة رقم (١٦) عن أبي موسى بن سلة ، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٤٦ (٢) هو يضم الهمة مبنى المجول كذا ضبطه الخطابي وفي صحيح مسلم « فازحفت عليه ، ففتح الهمزة وسكان الزاي ، قال العلامة الثوري رحمه الله تعالى : كلاهما صحيح ؛ معناه اعمى كل يقال : زحف البعير اذا خر على استعلى الارض من الاعياء واخفه السير اذا جهد وبلغ به هذا الحال ، والله اعلم (٣) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٨٢ ثم اضربها ، (٤) الزيادة من سنن أبي داود ، قال الحافظ المنذرى : واخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث ناجية حديث حسن صحيح (٥) في النسخة رقم (١٤) « ومن المحال الباطل »

أو في عمرة وهو لا يريد أن يحج من عامه ، أو أهدي وهو لا يريد حجا ولا عمرة *
 ٩٠٨ — مسألة — وبأكل كل من هدى التطوع إذا بلغ محله ولا بد كما قلنا ولا
 يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها فإن أكل ضمن مثل ما أكل
 فقط ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلا ويتصدق بجلاله وجلوده ولا بد *
 أما التطوع فلقول الله تعالى: (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا
 اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) الآية ،
 وأمر الله تعالى فرض *

ومن طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن
 أبيه عن جابر بن عبد الله قد ذكر حجة رسول الله ﷺ قال جابر : « ثم انصرف
 رسول الله عليه السلام الى المنحر فتحرق ثلاثا وستين بدنة ، ثم أعطى عليا فنحر ما غبر
 وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا
 من مرقها (١) » ، فهذا أمر منه عليه السلام بأخذ البضعة وطبخها ولم يقتصر على الأكل
 من بعض الهدى دون بعض ■

ومن طريق محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمران بن يزيد (٢) نا شعيب
 ابن اسحاق نا ابن جريج نا الحسن بن مسلم (٣) نا مجاهد نا أخبره أن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره « أن رسول الله ﷺ أمره أن
 يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها في المساكين ولا يعطى في جزارتها من شئنا » *
 قال أبو محمد : من جعل بعض أو أمره عليه السلام في كل ما ذكرنا فرضا وبعضها
 ندبا فقد تحكم في دين الله تعالى بالباطل وبما لا يحل من القول *

وروينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن
 علقمة عن ابن مسعود انه بعث بهدي وقال : كل أنت وأصحابك ثلثا وتصدق بثلث وأبعث
 الى آل عتبة ثلثا * ومن طريق وكيع عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال :

(١) تقدم للحديث ذكر غير مرة وهو في صحيح مسلم مطول جدا جمع فيه احكام حج النبي عليه السلام انظر ج ١ ص ٣٤٨ (٢) في
 النسخة رقم (١٦) « عمران بن مزيد » وكذلك في النسخة رقم (١٤) ، وفي النسخة اليمنية مرند ، وهو غلط فيها كلها ، والصواب
 ما هنا لانه عمران بن خالد بن يزيد بن مسلم القرشي الطائي ، ويقال عمران بن يزيد بن خالد ، انظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٢٩ ،
 والحديث رواه النسائي في سننه الكبرى لافي المجتبى المطبوع لانه غير موجود هذا الحديث فيه ، ورواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٣٧١
 عن محمد بن حاتم بن ميمون ومحمد بن مرزوق وعبد بن حميد قال عبدانا قال الأخران نا محمد بن بكر نا ابن جريج نا ، وهو اضافي
 صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٣١ (١) في النسخ كلها « حسين بن مسلم » وهو غلط وهو الحسن بن مسلم بن نافع بفتح التثنية
 وتشديد التون آخره قاف ، وجاء في صحيح البخارى ومسلم صحيحا كما هنا تنبيه فان التقليد في التصحيح جهل وضعف عقل
 فلا يترك اتفاق النسخ كلها على شيء هو في الواقع غلط وتصحيح ،

الضحايا والهدايا ثلث لاهلك وثلث لك وثلث للساكين * وعن معمر عن عاصم عن أبي مجلز أن ابن عمر أمر أن يدفع له من أضحيته بضعة ويتصدق بسائرها *
 واختلف الناس فيما يؤكل من الهدى فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يؤكل من كل شيء إلا من جزاء صيد ونذر *
 وعن علي لا يؤكل من جزاء الصيد ولا من النذر ولا مما جعل للساكين ■
 وعن معمر عن قتادة عن الحسن يؤكل من الهدى كله إلا من جزاء الصيد ، وقال الأوزاعي يؤكل من الهدى خمسة. النذر. والمتعة. والتطوع. والوصية. والمحصر. إلا الكفارات كلها ، وقال أبو حنيفة : لا يؤكل من شيء من الهدى إلا المتعة. والقران. والتطوع إذا بلغ محله ، وقال مالك : يؤكل من كل شيء من الهدى إلا التطوع إذا لم يبلغ محله ، وجزاء الصيد. وفدية الأذى. ونذر المساكين ■

قال أبو محمد : هذه آراء مجردة لا دليل على شيء منها ، واحتج بعضهم بأنه يؤكل من كل هدى إلا ما جعل للساكين فقلنا : وابن وجدتم أن جزاء الصيد للساكين وإن هدى المتعة والاحصار ليس للساكين ؟ ، وقال بعضهم : قسنا هدى المتعة على هدى القران فقلنا : أين وجدتم أن على القارن هديا يلزمه بعد قرانه ؟ وقد مضى الكلام في هذا وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : كل هدى أوجه الله تعالى فرضا فقد ألزم صاحبه إخراجه من ماله وقطعه منه فذهو كذلك فلا يحل له ما قد سقط ملكه عنه إلا بنصر لكن يأكل منه أهله وولده إن شأوا لأنهم غيره إلا ما سمي للساكين فلا يأكلوا منه إن لم يكونوا مساكين ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٩٠٩- مسألة- والأضحية للحاج مستحبة كما هي لغير الحاج ، وقال قوم : لا يضحى الحاج *
 روينا من طريق مسلم ناعمر و الناقدا ناسفیان بن عینة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ (١) ولا نرى إلا الحج فذكرت الحديث وفيه « فضحى رسول الله عليه السلام عن نسائه بالقر » * ومن طريق البخاري ناسد ناسفیان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضی الله عنها] (٢) « أن النبي ﷺ عليه السلام دخل عليها وقد (٣) حاضت بسرف قبل أن تدخل مكة فآخبرته أنها حاضت فقال لها عليه السلام : فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت قالت : فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر كثير فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : ضحى رسول الله عليه السلام عن

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤١ « مع النبي صلى الله عليه وسلم » (٢) الزيادة من البخاري ج ٧ ص ١٨١ (٣) لفظ « قد ».

غير موجود في صحيح البخاري ■

نسائه (١) بالقر * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : الهدى ما قلدوا أشعرو وقف به بعرفة والافانما هي ضحايا * ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليمان بن حرب نا حماد بن زيد حدثني عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري أن الحسن أباه تمتع فذبح شاتين شاة لمتعته وشاة لأضحيتيه ، وقد حض رسول الله عليه السلام على الأضحية فلا يجوز أن يمنع الحاج من الفضل والقربة الى الله تعالى بغير نص في ذلك *

٩١ - مسألة - وان وافق الامام يوم عرفة يوم الجمعة جهر وهي صلاة الجمعة ويصلى الجمعة أيضا بمنى وبمكة لأن النص لم يأت بالنهي عن ذلك ، وقال تعالى : (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فلم يخص الله تعالى بذلك غير يوم عرفة ومنى من عرفة ومنى *

ورويانا من طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا مسلم بن ابراهيم نا بشر ابن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة جهر الامام بالقراءة * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء مثله وهو قول أبي سليمان * فان ذكرنا خبرا رويناه من طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر عن الحسن ابن مسلم قال : وافق يوم التروية يوم الجمعة وحجة النبي عليه السلام فقال : « من استطاع منكم ان يصلى الظهر بمنى فليفعل فصلى الظهر بمنى ولم يخطب » قال عبد العزيز : وفعل عمر بن الخطاب مثل ذلك * وبه الى ابراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن وبرة قال : وافق يوم عرفة يوم الجمعة فصلى ابن الزبير الظهر ولم يجهر بالقراءة فهذا خبر موضوع فيه كل بلية ، ابراهيم بن أبي يحيى مذكور بالكذب متروك من الكل ، ثم هو مرسل ، وفيه عن ابن الزبير مع ابن أبي يحيى الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ؛ ثم الكذب فيه ظاهر لأن يوم التروية في حجة النبي عليه السلام انما كان يوم الخميس وكان يوم عرفة يوم الجمعة * رويانا ذلك من طريق البخارى نا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عوف نا أبو العميس ارنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب « ان هذه الآية (اليوم أكملت لكم دينكم) نزلت على رسول الله عليه السلام وهو قائم بعرفة يوم الجمعة » ، (٢)

﴿ فان قيل ﴾ : ان الآثار كلها انما فيها جمع رسول الله عليه السلام بعرفة بين الظهر والعصر قلنا : نعم وصلاة الجمعة هي صلاة الظهر نفسها وليس في شيء من الآثار أنه عليه

(١) في صحيح البخارى عن ازواجه ، والحديث اختصره المصنف رحمه الله تعالى وسبق للحديث ذكر قبل هذا

(٢) هو في صحيح البخارى مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه انظره في ج ١ ص ٣١ من صحيح البخارى

السلام لم يجهر فيها ، والجهر أيضا ليس فرضا وإنما يفترق الحكم في أن ظهر يوم الجمعة في الحضر والسفر للجماعة ركعتان *

٩١١ — مسألة — ولا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لهما فمن فعل ذلك فقد عصي وعليه أن يعتمر ويحج وهو قول مالك . وأبي سليمان ، وقال الشافعي : هو في سعة إلى آخر عمره *

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) ، وقال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، ولا خلاف في أن هذا متوجه إلى كل مستطيع فلا يخلو المستطيع من أن يكون مفترضا عليه الحج أولا يكون مفترضا عليه الحج ، فإن كان مفترضا عليه فهو مأمور به في عامه وهو قولنا ، وهو أن لم يحج معطل فرض وإن كان ليس مفترضا عليه الحج فهذا خلاف القرآن ، وأيضا فإن كان مفسوحا له إلى آخر عمره فأنما تلحقه الملامة بعد الموت ، والملامة لا تلحق أحدا بعد الموت فصح أنه ملوم في حياته ، فإن احتجوا بأن النبي عليه السلام أقام بالمدينة عشر سنين لم يحج إلا في آخرها قلنا : لا يبان عندكم متى افترض الله تعالى الحج ، ويمكن أن لا يكون افترض الإعام حج عليه السلام وما لا نص ينافيه فلا حجة فيه إلا أنما وقون أن رسول الله ﷺ لا يدع الأفضل إلا لعذر مانع ، ولا يختلفون معناه في أن التعجيل أفضل ، فإن ذكرنا تأخير الصلاة إلى آخر وقتها قلنا : هذا جاء به النص فأوجدونا نصا في جواز تأخير الحج وهو قولكم حينئذ ، ولا سبيل إلى هذا ، والله تعالى التوفيق *

٩١٢ — مسألة — وإنما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذي حدثت له فيه الاستطاعة فذكر الحج في وقته والعمرة ، فإن استطاع قبل ذلك العام كله وبطلت استطاعته في الوقت المذكور لم يكن مستطيعا ولا لزمه الحج لأنه لم يكلف العمرة والحج إلا في وقت الحج فيكون قارنا ، أو متمعا *

٩١٣ — مسألة — فمن استطاع كما ذكرنا ، ثم بطلت استطاعته أو لم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائهما عنه من رأس ماله قبل ديون الناس على ما ذكرنا في أول كتاب الحج الذي نحن فيه ، فإن لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة استؤجر عنه لقول النبي عليه السلام : « دين الله أحق بالقضاء » (١) من (٢) يحج عنه ويعتمر من ميقات من المواقيت لا يلزم غير هذا إلا أن يوصى بأن يحج عنه من بلده فتكون الإجارة الزائدة على الحج

(١) في النسخة اليمنية « دين الله أحق أن يقضى » ، وهما روايتان كما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٥ (٢) هو نائب فاعل قوله استؤجر

من ميقات ما من الثلث لأنه عمل لا يلزم ، ولو خرج المرء من منزله لحاجة نفسه لا ينوى حجاً ، ولا عمرة فأتى الميقات فحينئذ لزمه الاحرام والدخول في عمل الحج لا قبل ذلك ، وجائز ان تحج المرأة عن الرجل والمرأة ، والرجل عن المرأة والرجل لأمر النبي عليه السلام الختعية أن تحج عن أبيها ، وأمره عليه السلام الرجل أن يحج عن أمه ، والرجل أن يحج عن أبيه ، ولم يأت نص ينهى عن شيء من ذلك ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) وهذا خير فجائز ان يفعله كل أحد عن كل أحد ، وقولنا (١) هو قول أبي سليمان . والشافعي وغيرهما ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز الاجارة على الحج وانما يجوز أن يعطى مالاً ليحج عن المحجوج عنه به فقط ، واحتج في منع الاجارة في ذلك بأن قال قائلهم : لا تجوز الاجارة على الطاعة ولا على المعصية *

قال أبو محمد : اما الاجارة على المعصية فنعم وأما على الطاعة فقولهم فيه باطل بل الاجارة جائزة على الطاعة ، وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وأباحها وحض على اعطاء الأجير أجره فكان هذا جائزاً على كل شيء الا ما منع منه نص فقط ، وهم يجمعون معنا على جواز الاجارة في بنين المساجد ، وعلى جواز الاجارة للابل للحج عليها ، وعلى جلاء سلاح المجاهدين ، وكل ذلك طاعة لله تعالى ، فظهر تناقضهم ، وتعتقد الاجارة في كل ذلك بأن تعطى دراهم في هدى المتعة ، أو في هدى يسوقه قبل الاحرام ليكون قارناً ، ثم يوصف له عمل الحج الذي استؤجر عليه كله من تحديد الميقات وعدد التلبية ، ووقت الميقات بعرفة ، وصفة الركعتين عند المقام والتعجيل في يومين أو التأخير ، فان حدد العام فحسن فان لم يحج فيه لم يكن له من الاجارة شيء وبطل العقد ، وان لم يحدد العام فحسن وعليه أن يحج في أول أوقات امكان الحج له ويجزى متى حج عنه كسائر الأعمال الموصوفة من الحياطة وغيرها ، وكل ما أصاب الأجير من فدية الأذى فهو عليه لا على المحجوج عنه فان تعمد ابطال الحج ، أو عمرته فلا شيء له من الأجرة لأنه لم يعمل شيئاً مما أمر به فلو عمل بعض عمل الحج ، أو العمرة ، ثم مرض أو مات ، أو صد كان له بمقدار ما عمل ولا يكون له الباقي لأنه قد عمل بعض ما أمر به كما أمر ولم يتعمد ترك الباقي ويكون هدى الاحصار في مال المحصر لأنه ليس مما يعمل عن الميت فيستأجر عنه من يرمى الجمار ، أو يطوف عنه ويسعى عن قدرى عن نفسه وطاف عن نفسه وعن يحرم عنه ويقف بعرفة والمزدلفة ويوفى عنه باقي عمل الحج ان كان لم يعمل من ذلك شيئاً ، ولا يجوز اعطاء مال ليحج به عن الميت بغير أجرة لأن المال قد يضيع فلا يلزم المدفوع اليه ضمان مال ولا عمل

(١) سقط لفظ وقولنا من النسخة رقم (١٦) خطأ

حج فهو تضييع لمال الميت وهذا لا يجوز، فلو أعطاه حتى ليحج به عنه كان عقدا غير لازم حتى يتم الحج فاذا تم حينئذ استحق ما أعطى وأجزأ عن المعطى، وبالله تعالى التوفيق ■
ولا يجوز أن يستأجر من لم يحج ولا اعتمر إلا أن لا يكون مستطيعا حين استؤجره فيجوز حينئذ لأنه غير مستطيع للحج عن نفسه فلا يلزمه وهو مستطيع للحج عن غيره بما يأخذ من الأجرة فاستجاره لما يستطيع عليه جائز، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٤ — مسألة — والأيام المعدودات والمعلومات واحدة، وهي يوم النحر، وثلاثة أيام بعده لقول الله تعالى: (واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه)، والتعجيل المذكور والتأخير المذكور انما هو بلا خلاف من أحد في أيام رمى الجمار — وأيام رمى الجمار بلا خلاف هو يوم النحر وثلاثة أيام بعده —، وقال تعالى: (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) فهذه بلا شك أيام النحر التي تنحر فيها بهيمة الأنعام وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده *
روينا من طريق محمد بن المثني نا عبيد الله بن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: الأيام المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى: (في أيام معدودات) قال: يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق، وهذا قولنا، وقد روى غير هذا وقبل وبعد فذكر الله تعالى واجب في كل يوم فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بنص، وأما بالدعوى وقول قاتل قد خولف فلا، صح عن ابن عباس. وسعيد بن جبير. وإبراهيم النخعي. ومجاهد. وعطاء. والحسن البصري أن الأيام المعلومات عشر ذى الحجة آخرها يوم النحر وأن المعدودات ثلاثة أيام بعد يوم النحر *
روينا ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشيم نا أبو بشر عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس * وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير، وعن يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم، وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء، وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن وهو قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان ■
ورويانا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن زر. ونافع قال زر: عن علي بن أبي طالب، وقال نافع: عن ابن عمر، ثم اتفق علي. وابن عمر قال جميعا: الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذبح في أيها شئت وأفضلها أولها * وروينا من طريق محمد بن المثني نا حماد بن عيسى الجبني نا جعفر

ابن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في أيام معدودات : أيام التشريق ■
 وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا ابن عجلان نا نافع عن ابن عمر أنه كان
 يقول : الأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ثلاثة أيام بعد النحر فمن
 تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه وبه يقول مالك : ■
 قال أبو محمد : ما نعلم له حجة إلا تعلقه بابن عمر ، وقد روينا عن ابن عمر خلاف
 هذا وخالفه ابن عباس . وعلى فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض ، واحتج الآخرون
 بأن قالوا : قد فرق الله تعالى بين اسميهما قلنا : نعم وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره
 عز وجل فقط وذكر الله تعالى لا يجوز أن يخص به يوم دون يوم ، وكذلك لا يجوز
 أن يخص بالنحر الله تعالى يوم دون يوم لأنه فعل خير وبر لا بنص ، ولا نص في تخصيص
 ذلك ، والله تعالى التوفيق *

٩١٥ — مسألة — ونستحب الحج بالصبي وإن كان صغيرا جدا أو كبيرا وله
 حج وأجر وهو تطوع وللذي يحج به أجر ويحتب ما يحتب المحرم ولا شيء عليه أن
 واقع من ذلك ما لا يحل له ويطاف به ويرمى عنه الجمار أن لم يطق ذلك ويجزى الطائف
 به طوافه ذلك عن نفسه ، وكذلك ينبغي أن يدرّبوا ويعلموا الشرائع من الصلاة والصوم
 إذا أطاقوا ذلك ويجنبوا الحرام كله والله تعالى يفضل بأن يأجرهم ولا يكتب عليهم
 لئما حتى يبلغوا *

روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان عن إبراهيم بن عقبة عن كريب
 [مولى ابن عباس] ^(١) عن ابن عباس « أن امرأة رفعت إلى رسول الله ﷺ صيا
 فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » *

قال أبو محمد : والحج عمل حسن وقال الله تعالى : (أنا لانضيع أجر من أحسن عملا) ■
 ﴿ فان قيل ﴾ : لانية للصبي قلنا : نعم ولا تلزمه انما تلزم النية مخاطب المأمور المكلف
 والصبي ليس مخاطبا ولا مكلفا ولا مأمورا وإنما أجره تفضل من الله تعالى بمجرد عليه كما
 تفضل على الميت بعد موته ولانية له ولا عمل بأن يأجره بدعاء ابنه له بعده وبما يعمل
 غيره عنه من حج ، أو صيام ، أو صدقة ولا فرق ويفعل الله ما يشاء ، وإذا الصبي قدر فع
 عنه القلم فلا جزاء عليه في صيد أن قتله في الحرم ، أو في إحرامه ، ولا في حلق رأسه لأذى
 به ، ولا عن تمتعه ولا لاحصاره لأنه غير مخاطب بشيء من ذلك ، ولو لزمه هدى للزومه
 أن يعرض منه الصيام وهو في المتعة وحلق الرأس وجزاء الصيد وهم لا يقولون : هذا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٩ والمصنف رحمه الله اختصر هذا الحديث .

ولا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا انما هو ماعمل أو عمل به أجر ومالم يعمل فلا إثم عليه، وقد كان الصبيان يحضرون الصلاة مع رسول الله عليه السلام صحت بذلك آثار كثيرة كصلاته بأمامة بنت أبي العاص، وحضور ابن عباس معه الصلاة، وسماعه بكاء الصبي في الصلاة وغير ذلك؛ ويجزى الطائف به طوافه عن نفسه لأنه طائف وحامل فيها عملان متغايران لكل واحد منها حكم كما هو طائف وراكب، ولا فرق*.

٩١٦ — مسألة — فان بلغ الصبي في حال إحرامه لزمه ان يحد إحراما ويشرع في عمل الحج، فان فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاته الحج ولا هدى عليه ولا شيء، أما تجديده الاحرام فلأنه قد صار مأمورا بالحج وهو قادر عليه فلزمه ان يتدنه لأن إحرامه الأول كان تطوعا والفرض أولى من التطوع*.

٩١٧ — مسألة — من حج واعتمر، ثم ارتد، ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه ان يعيد الحج ولا العمرة وهو قول الشافعي وأحد قولي الليث: ■ وقال أبو حنيفة: ومالك. وأبو سليمان: يعيد الحج والعمرة، واحتجوا بقول الله تعالى: (لئن أشركت ليحبطن عملك وتكونن من الخاسرين) مانع لمهم حجة غيرهما، ولا حجة لهم فيها لأن الله تعالى لم يقل فيها: لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك، وهذه زيادة على الله تعالى لا تجوز وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد الشرك اذا مات أيضا على شركه لا إذا أسلم وهذا حق بلا شك، ولو حج مشرك أو اعتمر، أو صلى، أو صام، أو زكى لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب، وأيضا فان قوله تعالى فيها: (ولتكونن من الخاسرين) بيان ان المرتد اذا رجع الى الاسلام^(١) لم يحبط ماعمل به بل في اسلامه أصلا بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجنة لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة لاهم ولا نحن في ان المرتد اذا رجع الاسلام ليس من الخاسرين بل من المربحين المفلحين الفائزين، فصح ان الذي يحبط عمله هو الميت على كفره مرتدا أو غير مرتد، وهذا هو من الخاسرين بلا شك لا من أسلم بعد كفره أو رجع الاسلام بعد رده، وقال تعالى: (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فصح نص قولنا: من أنه لا يحبط عمله ان ارتد الا بأن يموت وهو كافر، ووجدنا الله تعالى يقول: (إني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى). وقال تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره). وهذا عموم لا يجوز تخصيصه، فصح ان حجه وعمرته اذا رجع الاسلام سيراهما ولا يضيعان له ■.

(١) في النسخة رقم (١٤) «إذا رجع الاسلام» وكذلك في النسخة اليمنية ■.

ورويانا من طرق كالشمس عن صالح بن كيسان . ويونس . ومعمر كلهم عن الزهرى *
ورويانا أيضا عن هشام بن عروة المعنى ، ثم اتفق الزهرى . وهشام كلاهما عن عروة
واللفظ للزهرى قال : انا عروة بن الزبير ان حكيم بن حزام أخبره « أنه قال لرسول الله
عليه السلام : أى رسول الله رأيت أمورا كنت أتحدث بها فى الجاهلية من صدقة ، أو عتاقة أو صلة
رحم فيها أجر ؟ فقال رسول الله عليه السلام : أسلفت على ما أسلفت من خير » *

قال أبو محمد : فصاح المرتد اذا أسلم والكافر الذى لم يكن أسلم قط اذا أسلم فقد
أسلم على ما أسلفا من الخير ، وقد كان المرتد اذا حج وهو مسلم قد أدى ما أمر به
وما كلف كما أمر به فقد أسلم الآن عليه ففوله كما كان ، وأما الكافر يحج كالصائبين الذين
يرون الحج إلى مكة فى دينهم ، فان أسلم بعد ذلك لم يجزه لأنه لم يؤده كما أمر الله تعالى به
لأن من فرض الحج وسائر الشرائع كلها أن لا تؤدى إلا كما أمر بها رسول الله محمد
ابن عبد الله عليه السلام فى الدين الذى جاء به الذى لا يقبل الله تعالى دينا غيره ، وقال
عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . والصائب إنما حج كما أمره
بوراسف ، أو هرمس فلا يجزئه ، وبالله تعالى التوفيق ؛ ويلزم من أسقط حجه برده أن
يسقط احصانه وطلاقة الثلاث ويبيعه وابتاعه وعطاياه التى كانت فى الاسلام وهم لا يقولون
بهذا ، فظهر فساد قولهم ، وبالله تعالى تأيد *

٩١٨ — مسألة — ولا تحل لقطة فى حرم مكة ولا لقطة من أحرم بحج أو عمرة
مذ يحرم الى أن يتم جميع عمل حجه الا لمن ينشدها ابدًا لا يحدد تعريفها بعام ولا بأكثر
ولا بأقل فان يئس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً حلت حينئذ لو اجدتها بخلاف سائر اللقطات
التي تحل له بعد العام *

روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعى نا يحيى
ابن أبى كثير حدثنى أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثنى أبو هريرة « أن رسول الله
ﷺ قال : ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها لم تحل
لأحد قبلى وإنما (١) أحلت لى ساعة من نهار وأنها لن تحل لأحد بعدى فلا ينفر صيدها
ولا يتخلى شو كها ولا تحل ساقطتها الا لمنشد » وذكر باقى الحديث *

قال أبو محمد : ليست هذه إلا صفة الحرم لا الحل * ومن طريق البخارى نا عثمان بن أبى شبة
نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنهما] (٢) « أن
رسول الله عليه السلام قال يوم فتح مكة : هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٤ « لن تحل لأحد كان قبلى وإنما » الخ (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩

وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة» ، ثم ذكر كلاما وفيه « فلا يلتقط لقطة الا من عرفها » وذكر الحديث . فأحلها عليه السلام للبشد أو وجب تعريفها بغير تحديد ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » واللحقة هي غير مال الملتقط فهي عليه حرام ، والتعريف انما هو لوجود من يعرفها أو صاحبها فهذا الحكم لازم ، فاذا يثس ييقن عن معرفة صاحبها سقط التعريف إذ من الباطل تعريف ما يوقن أنه لا يعرف . وإذا سقط التعريف حلت حينئذ بالنص لمنشدها . ومن طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن بكير — هو ابن عبد الله بن الأشج — عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي « أن رسول الله عليه السلام نهى عن لقطة الحاج » (١) *

قال أبو محمد : الحاج هو من هو في عمل الحج وأما قبل ان يشرع في العمل فهو مريد للحج وليس حاجا بعد ، وأما بعد إتمامه عمل الحج فقد حج وليس حاجا الآن وانما سمي حاجا مجازا كما ان الصائم ، أو المصلي ، أو المجاهد انما هو صائم ، ومصل ، ومجاهد مادام في عمل ذلك ، وكذلك كل ذلك . ونهى عليه السلام عن لقطة لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما ان يكون نهى عليه السلام عن أخذها أو نهى عن تملكها فأما أخذها فقد قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . ونهى عليه السلام عن إضاعة المال ، وتركها إضاعة لها بلا شك . وحفظها تعاون على البر والتقوى . فصح أنه انما نهى عليه السلام عن تملكها (٢) ، وأيضا فإنه عليه السلام لم ينه عن حفظها ولا عن تعريفها وانما نهى عنها بعينها هذا نص الحديث ، فصح أنه انما نهى عن تملكها فاذا يثس عن معرفة صاحبها ييقن فكل مال لا يعرف صاحبه فهو لله تعالى ، ثم في مصالح عبادته ، والملتقط أحدهم وهي في يده فهو أحق بها ولا يتعدى به الى غيره الا بربها ، وحكم المعتصر حكم الحاج لقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٩ — مسألة — ومكة أفضل بلاد الله تعالى نعى الحرم وحده وما وقع عليه اسم عرفات فقط ، وبعدها مدينة النبي عليه السلام نعى حرما وحده ، ثم بيت المقدس نعى المسجد وحده ؛ هذا قول جمهور العلماء ، وقال مالك : المدينة أفضل من مكة ، واحتج

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٩ (٢) وهذا مذهب الجمهور ، قالوا : وانما اقتصرت لقطة الحاج بذلك لا مكان ايصالها الى اربابها ان كانت لمسكي فظاهر ، وان كانت لا فاق فلا يخلو في الغالب من واردته اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها ، قال ابن بطال : وقال جماعة هي كغيرها من البلاد وانما اقتصرت مكة بالمائة بالتعريف لان الحاج يرجع الى بلده . وقد لا يعود فاحتاج الملتقط الى المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الاول وان حديث أبي داود مقيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يحل لقطتها الا لمنشدها الذي اقتصرت به لقطة مكة انها لا تلتقط الا للتعريف بها اذ فلا يجوز للملك وائتاهم .

مقلدوه بأخبار ثابتة منها قوله عليه السلام «ان ابراهيم حرّم مكة ودعا لها وانى حرمت المدينة كما حرّم ابراهيم مكة وانى دعوت في صاعها ومدّها بمثل مادعا به ابراهيم لأهل مكة» * قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأنه لا دليل فيه على فضل المدينة على مكة أصلاً وإنما فيه أنه عليه السلام حرّمها كما حرّم ابراهيم مكة ودعا لها كما دعا ابراهيم لمكة فقط ، وهذا حق وقد دعا عليه السلام للمسلمين كلهم كما دعا لأبي بكر . وعمر . ولأصحابه رضى الله عنهم فهل في ذلك دليل على فضلنا عليهم أو على مساواتنا لهم في الفضل ؟ هذا مالا يقوله ذو عقل ، وقد حرم عليه السلام الدماء والأعراض والأموال وليس في ذلك دليل على فضل ، واحتجوا بخبر آخر صحيح أنه عليه السلام كان يقول : « اللهم بارك لنا في تمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا ومدّنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليلك ونبيك وأنه دعاك لمكة وانى أدعوك للمدينة بمثل مادعاك به لمكة ومثله معه » وبخبر صحيح فيه « اللهم اجعل بالمدينة ضعفى ما جعلت بمكة من البركة » وهذا لاحجة فيه في فضل المدينة على مكة وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة ، ونعم هي والله مباركة ، وإنما دعا ابراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول : (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات) ، ولا شك في أن الثمار بالمدينة أكثر مما بمكة ، ولا شك في أن النبي عليه السلام لم يدع للمدينة بأن تهوى أفئدة الناس إليها أكثر من هويها إلى مكة لأن الحج إلى مكة لا إلى المدينة ، فصح أن دعاءه عليه السلام للمدينة بمثل مادعا به ابراهيم لمكة ومثله معه إنما هو في الرزق من الثمرات وليس هذا من باب الفضل في شيء * ومنها قوله عليه السلام « المدينة كالكبير تنفى خبثها وينصع ^(١) طيبها ، وإنما تنفى الناس كما ينفى الكبير خبث الحديد » ولا حجة فيه في فضلها على مكة لأن هذا الخبر إنما هو في وقت دون وقت ، وفي قوم دون قوم ، وفي خاص لا في عام ■

برهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : إلا الحق ، ومن أجاز على النبي عليه السلام الكذب فهو كافر ؛ وقال الله تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) ، وقال تعالى : (ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار) ، فصح أن المنافقين أخبرت الخلق بلا خلاف من أحد من المسلمين وكانوا بالمدينة ، وكذلك قد خرج على وطليحة . والزبير . وأبو عبيدة بن الجراح . ومعاذ . وابن مسعود عن المدينة وهم من أطيب الخلق رضى الله عنهم بلا خلاف من مسلم حاشا الخوارج في بغضهم ، فصح يقينا

(١) قال الجوهري في الصحاح : الناصع الخالص من كل شيء يقال : ايض ناصع واصفر ناصع وقال ابن الاثير في النهاية : « و تنصع طيبها ، اي تخلصه ، و يروى : ينصع ، اي يظهره »

لا يمتري فيه الا مستخف بالنبي عليه السلام أنه عليه السلام لم يعن بالمدينة تنفى الخبث إلا في خاص من الناس، وفي خاص من الزمان لا عام ■

وقد جاء كلامنا هذا نصا كما رويناه من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا عبد العزيز يعني الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في حديث: «ألا ان المدينة كالكير يخرج الخبث (١) لانقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفى الكير خبث الحديد» * ومن طريق أحمد بن شعيب نا إسحاق ابن إبراهيم — هو ابن راهويه — نا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك «أن رسول الله عليه السلام قال: ليس بلد الا سيطؤه الدجال الا المدينة ومكة على كل نقب من انقاب المدينة الملائكة صافين يحرسونها فينزل السبخة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج اليه منها كل منافق وكافر» (٢) وهذا نفس قولنا وليس في هذا كله أنها أفضل من مكة لا بنص. ولا بدليل * ومعنى قوله عليه السلام «ما من بلد إلا سيطؤه الدجال الا مكة والمدينة» انما هو سيطؤه أمره وبعوثه لا يمكن غير هذا، وسكان المدينة اليوم أخبث الخبث وإن الله وإننا إليه راجعون على مصيبتنا في ذلك، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

ومنها قوله عليه السلام «يفتح الين فيأتى قوم يبسون» (٣) بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» وذكر مثل هذا حرفا حرفا في فتح الشام، وفتح العراق، وقوله عليه السلام «يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والذي نفسى بيده لا يخرج أحد منهم رغبة عنها الا أخاف الله فيها خيرا منه» ■

قال أبو محمد: انما أخبر عليه السلام بأن المدينة خير لهم من الين. والشام. والعراق. وبلاد الرخاء وهذا لاشك فيه وليس فيه فضلها على مكة ولا ذكر لمكة أصلا *

وأما اخباره عليه السلام أيضا بأن المدينة خير من هذه البلاد لهم فانما هو أضافي خاص لا عام وهو من خرج عنها طلب رضاء، أو لعرض دنيا، وأما من خرج عنها للجهاد. أو لحكم بالعدل، أو لتعالم الناس دينهم فلا، بل الذى خرجوا له أفضل من مقامهم بالمدينة *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٩ «يخرج الخبث» (٢) لم أجده في سنن النسائي وهو في صحيح البخارى ج ٣ ص ٥٣ (٣) قال الجوهرى في الصحاح البس السوق اللين وقد بست الابل ايسها بالضم وقال في التريين يقال في زجر الدابة اذا سقتها بس وبس وهو زجر السوق في كلام اهل اليمن وفيه لفتان بست وبست وقال في النهاية يقال: بست الناقة وابستها اذا سقتها وزجرتها وقلت لها: بس بس بكسر الباء وفتحتها

برهان ذلك خروجه عليه السلام عنها للجهاد وأمره الناس بالخروج معه والوعيد على من تخلف بالمدينة لغير عذر هذا مالا شك فيه ، وكذلك بعثته عليه السلام أصحابه الى اليمن . والبحرين . وعمان للدعاء الى الاسلام . وتعليم القرآن . والسنن وهو عليه السلام يقول : « الدين النصيحة » فلا شك أنه قد نصحهم في اخراجهم لذلك ، فصح قولنا : وبطل أن يكون لهم متعلق في هذا في دعواهم فضل المدينة على مكة *
وأما قوله عليه السلام « لا يخرج أحد منهم رغبة عنها » فهذا الحق وعلى من يرغب عن المدينة لعنة الله فما هو بمسلم ، وكذلك بلا شك من رغب عن مكة وليس في هذا فضل لها على مكة *

ومنها قوله عليه السلام : « أمرت بقرية تأكل القرى » وهذا انما فيه ان من المدينة تفتح الدنيا وليس في هذا فضل لها على مكة وقد فتحت خراسان . وسجستان . وفارس . وكرمان من البصرة وليس ذلك دليلا على فضل البصرة على مكة ■

ومنها قوله عليه السلام « إن الايمان يأرز ^(١) الى المدينة كما تأرز الحية الى جحرها » وهذا ليس فيه فضلها على مكة وانما هو خبر عن وقت دون وقت بلا شك ■

وبرهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : الا الحق وهو اليوم بخلاف ذلك فواحنناه وواأسفاه وما الاسلام ظاهرا الا في غيرها ونسأل الله اعادتها الى أفضل ما كانت عليه بعده عليه السلام ، وقد جاء هذا الخبر بزيادة كما رويناها من طريق مسلم نا محمد بن رافع ناشابة بن سوار نا عاصم — هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب — عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « ان الاسلام بدا غربيا وسيعود غربيا كما بدا وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية الى جحرها ^(٢) » ففى هذا أن الايمان يأرز بين مسجد مكة ومسجد المدينة *

ومنها حديث أنس « أن رسول الله عليه السلام كان إذا قدم من سفر فنظر الى جدران ^(٣) المدينة أو وضع راحلته من حبها » ، وهذا ليس فيه إلا أنه عليه السلام كان يحبها ونعم هذا حق وليس فيه أنه كان يحبها أكثر من حبه مكة ولا أنها أفضل من مكة *

ومنها قوله عليه السلام : « لا يكيد أحد أهل المدينة إلا انماع ^(٤) كما ينماع الملح في الماء »
ومنها قوله عليه السلام « لا يريد أحد أهل المدينة سوء الا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء ومن أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة »

(١) قال في التريين اى ينضم اليها ويجتمع بعضه الى بعض فيها يقال أرزت الحية تأرز اروزا ، وكذلك قال صاحب النهاية
(٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٥٢ ، في جحرها ، (٣) هو يضم من جمع جدر جمع جدار فاده صاحب مجمع البحار ، وقوله بدو أو وضع راحلته ، اى حملها على سرعة السير (٤) قال في النهاية : ماع الشرع مجمع وانماع إذا ذاب بوسال .

والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» (١) ، وقوله عليه السلام مثل هذا فيمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً وهذا صحيح ، وإنما فيه الوعيد على من كاد أهلها ولا يحل كيد مسلم فليس فيه أنها أفضل من مكة ، وقد قال تعالى عن مكة : (ومن يرد فيه بالحاد بظلم ندقة من عذاب أليم) فصح الوعيد على من ظلم بمكة كالوعيد على من كاد أهل المدينة * ومنها قوله عليه السلام : « لا يثبت أحد على لأوائها » (٢) وشدتها إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة ، فإنا في هذا الحوض على الثبات على شدتها وأنه يكون لهم شفيعاً وليس في هذا دليل على فضلها على مكة ، وقد صح أنه عليه السلام يشفع لجميع أمته ، وقد قال عليه السلام « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينها والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » ، وهذا لا يكون إلا بمكة فهذا أفضل من الشفاعة التي يدخل فيها كل بر وفاجر من المسلمين * ومنها قوله عليه السلام : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد » فليس في هذا دليل على فضلها على مكة وإنما دعا عليه السلام بهذا كما ترى في أحد الأمرين ، أما أن يحبها إليهم كحبهم مكة وإما أشد من حبهم مكة ، والله أعلم أي الأمرين أحجب به دعاؤه عليه السلام ، وحب البلد يكون للوافقة والألفة وليس في هذا فضل على مكة * ومنها قوله عليه السلام : « لقاب قوس » (٣) أحدكم من الجنة أو موضع قيد — يعني سوطه — خير من الدنيا وما فيها » ، وقوله عليه السلام : « بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي » وأرادوا أن يثبتوا من هذا أن مكة من الدنيا فوضع قاب قوس من تلك الروضة خير من مكة فليس هذا كما ظنوه ، ولو كان كذلك لكانت مصر والكوفة وهيت خير من مكة ، والمدينة * وروينا عن مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا محمد بن بشر نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة » (٤) وهذا ما لا يقوله مسلم : أن هذه البلاد من أجل ما فيها من أنهار الجنة خير من مكة والمدينة *

قال أبو محمد : وهذان الحديثان ليس علي ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة وأن هذه الأنهار مهيطة من الجنة هذا باطل وكذب لأن الله تعالى يقول في الجنة : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تنظم فيها ولا تضحي) فهذه صفة الجنة بلا شك وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولا تلك الروضة ، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق ، فصح أن كون تلك الروضة من الجنة إنما

(١) قال في الغريبين روى عن مكحول أنه قال : الصريف التوبة والعدل القديرة وقال غيره : الصريف النافلة والعدل الفريضة هـ

(٢) الأوائ الشدة وضيق المعيشة (٣) قال في الصحاح قاب قوس وقادقوس وقيد قوس أي قدر قوس والقاب ما بين

المقبض والسنبول كل قوس قابان هـ (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٥١ هـ

هو لفضلها ، وان الصلاة فيها تؤدى الى الجنة وإن تلك الأنهار لبركتها أضيفت الى الجنة كما تقول في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قيل في الضأن أنها من دواب الجنة ، وكما قال عليه السلام « إن الجنة تحت ظلال السيوف » فهذا في أرض الكفر بلا شك وليس في هذا فضل لها على مكة . ثم لو صح ما أدعوه وظنوه لما كان الفضل الا لتلك الروضة خاصة لالسائر المدينة وهذا خلاف قولهم ، ﴿ فان قالوا ﴾ : ما قرب منها أفضل مما بعد قلنا : يلزمكم على هذا ان الجحفة وخيبر ووادي القرى أفضل من مكة لأنها أقرب الى تلك الروضة من مكة ، وهذا لا يقولونه ولا يقوله ذو عقل ، فبطل تظنهم والله الحمد ، *

وسبحان من جعل هؤلاء القوم يتأولون الأخبار الصحاح بلا برهان مثل « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » ومثل « لاصلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » وغير ذلك ، ثم يأتون الى الأخبار التي قد صحح البرهان من القرآن ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظاهرها فيريدون حملها على ظاهرها ان هذا لعجب لا نظير له ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر والله الحمد *

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني نا موسى ابن داود عن حماد بن سلية عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رسول الله عليه السلام ^(١) قال : الحجر الأسود من الجنة » فهذا بمكة قالذي بمكة من هذا كالذي للمدينة اذ في كل واحدة منهما شيء من الجنة *

ومنها قوله عليه السلام : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » *

قال أبو محمد : تأولوا هم ان الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بدون الألف ، وقلنا نحن : بل هذا الاستثناء لأن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد المدينة *

قال علي : فكلا التأويلين محتمل نعم وتأويل ثالث وهو الا المسجد الحرام فان الصلاة في كليهما سواء ولا يجوز المصير الى أحد هذه التأويلات دون الآخر الا بنص آخر ، وبطل ان يكون في هذا الخبر بيان في فضل المدينة على مكة : وبالله تعالى التوفيق *

ومنها قوله عليه السلام « على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » وهذا ليس فيه فضلها على مكة لأنه عليه السلام قد أخبر ان مكة لا يدخلها الدجال أيضا

(١) في سنن النسائي ج ٥ ص ٢٢٦ أن النبي صلى الله عليه وسلم .

والله تعالى يصرفه عنها كما يصرفه عن المدينة والملائكة تنزل على المصليين في كل بلد كما أخبر عليه السلام « أنه يتعاقب فينا ملائكة بالليل والنهار » *
ومنها قوله عليه السلام « هي طيبة » ونعم هي والله طيبة وليس في هذا فضل لها على مكة أصلاً *

فهذا كل ما احتجوا به من الأخبار الصحاح ما لهم خبر صحيح سوى هذه ، وكلها لاحجة في شيء منها على فضل المدينة على مكة أصلاً على ما بينا ، والحمد لله رب العالمين *
واحتجوا بمن دون رسول الله عليه السلام بالخبر الصحيح أن عمر قال لعبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة: أنت القاتل لمكة خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه ، وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً أنت القاتل : لمكة خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً ، ثم انصرف *

قال أبو محمد : هذا حجة عليهم لالهم لأن عبد الله بن عياش لم ينكر لعمر أنه قال ما قرره عليه بل احتج لقوله ذلك بما لم يعترض فيه عمر ، فصح أن عبد الله بن عياش — وهو صاحب — كان يقول : مكة أفضل من المدينة وليس في هذا الخبر عن عمر لأن مكة أفضل ولأن المدينة أفضل ، وإنما فيه تقريره لعبد الله على هذا القول فقط ، ونحن نوجد هم عن عمر تصريحاً بأن مكة أفضل من المدينة *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري نا سعيد بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد أناسليان ابن عتيق قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي عليه السلام ، وهذا سند كالشمس في الصحة ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ومثل هذا حجة عندهم ■
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : من نذر أن يعتكف في مسجد إيليا فاعتكف في مسجد النبي عليه السلام بالمدينة أجزأ عنه ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي عليه السلام فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ! فهذا سعيد فقيه أهل المدينة يصرح بفضل مكة على المدينة ■

قال أبو محمد : واحتجوا بأخبار موضوعية بحج التنبيه عليها والتحذير منها ■ منها خبر رويناه أن النبي عليه السلام قال في ميت رآه : دفن في التربة التي خلق منها ، قالوا : والنبي عليه السلام دفن بالمدينة فمن تربتها خلق وهو أفضل الخلق فهي أفضل البقاع ، وهذا خبر

موضوع لأن في أحد طريقه محمد بن الحسن بن زباله وهو ساقط بالجملة قال فيه يحيى ابن معين : ليس بثقة وهو بالجملة متفق عن اطراحه ، ثم هو أيضا عن أنيس بن يحيى مرسل ولا يدري من أنيس بن يحيى ، والطريق الأخرى من رواية أبي خالد وهو مجهول عن يحيى البكاء وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه إنما كان يكون الفضل لقبره عليه السلام فقط والا فقد دفن فيها المنافقون وقد دفن الأنبياء عليهم السلام من إبراهيم واسحاق ويعقوب وموسى وهارون وسليمان وداود عليهم السلام وغيرهم بالشام ولا يقول مسلم : إنها بذلك أفضل من مكة *

ومنها « افتتحت المدائن بالسيف وفتحت المدينة بالقرآن » . وهذا أيضا من رواية محمد بن الحسن بن زباله المذكور بوضع الحديث ، وهذا من وضعه بلا شك لأنه رواه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي عليه السلام ، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك إليه إلا مثل هذه المزلة ، وهذا إسناد لا ينفرد بمثله إلا ابن زباله دون سائر من روى عن مالك من الثقات ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن البحرين وأكثر مدائن اليمن كنعما والجند^(١) وغيرهما لم تفتح بسيف إلا بالقرآن فقط وليس ذلك بموجب فضلها على مكة عند أحد من المسلمين *

ومنها « ما على الأرض بقعة أحب إلى أن يكون قبري فيها منها » وهذا من رواية الكذاب محمد بن محمد بن الحسن بن زباله عن مالك عن يحيى بن سعيد مرسل ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن رسول الله عليه السلام كره للهاجرين وهو سيدهم أن يرجعوا إلى مكة ليحشروا غرباء مطرودين عن وطنهم في الله تعالى حتى أنه عليه السلام رثى لسعد بن خولة أن مات بمكة ولم يجعل للهاجرين بعد تمام نسكه أن يبقى بمكة إلا ثلاث ليال فقط ، فأخرجت مكة بهذه العلة عن أن يدفن فيها النبي عليه السلام فالمدينة أفضل البقاع بعدها بلا شك *

روينا من طريق البزار نا محمد بن عمر بن هياج نا الفضيل بن دكين أبو نعيم نا محمد بن قيس عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أبي موسى قال : مرض سعد بمكة فأتاه النبي عليه السلام يعوده فقال له : « يا رسول الله أليس^(٢) تكره أن يموت الرجل في الأرض التي هاجر منها ؟ قال : بلى » وذكر باقي الخبر ، فهذا نص ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين * ومنها « اللهم انك أخرجتني من أحب بلادك إلى فأسكني أحب البلاد إليك » وهذا موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زباله المذكور عن محمد بن اسمعيل عن سليمان بن بريدة وغيره مرسل *

(١) هو فتحات من مدن اليمن العظيمة (٢) في النسخة رقم (١٦) « والست »

ومنها المدينة خير من مكة ، هكذا تصریح رويناه من طرق ، أحدها من رواية محمد بن الحسن بن زباله صاحب هذه الفضائح كلها المنفرد بوضعها عن يحيى بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ : * والثاني من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد بن عبد الله بن شريح بن مالك القرشي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج عن النبي عليه السلام ، ومحمد بن عبد الرحمن هذا مجهول لا يدرىه أحد * والثالث من طريق عبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك عن محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد المذکور عن يحيى بن سعيد عن عمرة قال رافع : قال رسول الله عليه السلام ، وعبد الله بن نافع هذا ضعيف بلا خلاف ، وابن الرداد مجهول ، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك عليه الا على هذه الزوايا الوحشة *

وهذا الخبر رويناه من طريق مسلم باسناد في غاية الصحة قال مسلم « نا عبد الله بن مسلمة القعنبي نا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير بن مطعم قال : خطب مروان فذكر مكة وأهلها وحرمتها [ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها] ^(١) فناداه رافع بن خديج [فقال] ^(٢) أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها ، وقد حرم رسول الله عليه السلام ما بين لابتيها ^(٣) وذلك عندنا في أديم خولاني ^(٤) ان شئت أقرأتكم ^(٥) فقال مروان : قد سمعت بعض ذلك » *

قال ابو محمد : فهكذا كان الحديث فبدله أهل الزيغ عصرية عجل الله تعالى لهم بها الفضيحة في الكذب على رسول الله عليه السلام وصفة الحماقة ، ونعوذ بالله من كل ذلك *

قال علي : هذا كل ما هو به قدأ وضحاه . وبالله تعالى التوفيق ، ثم نورد الآثار الصحيحة والبراهين الواضحة في فضل مكة على المدينة وغيرها ، أول ذلك حبس الله تعالى الفيل عنها وإهلا كه جيش را كبه اذ أراد غزو مكة ، ثم قول رسول الله عليه السلام في غزوة الحديبية إذ بركت ناقته فقال الناس : خلأت ^(٦) فقال النبي عليه السلام : « ما خلأت ولا هو لها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل » وقال تعالى : (ومن دخله كان آمنا) وقال تعالى : (ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين) وقال تعالى : (ان الصفا والمروة من شعائر

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) هي تنية لا بقوى الأرض الملبسة بحجارة سودا ، وللمدينة لابتان شرقية وغربية بينهما ، ويقال : لا بقولوية ونوبة بالنون ثلاث لغات مشهورات ، افاده النووي في شرح مسلم (٤) الاديم الجلد المدبوغ ، والخولاني نسبة الى خولان وهو مختلف من مخالف اليمن ، وايضا اسم قرية كانت بقرب دمشق : يريد رافع ان حديث تحريم المدينة محفوظ عندنا بالكتابة في جلد مدبوغ منسوب الى خولان ، ولعل اديم تلك النواحي في ذلك الزمان كان من انعم واحسن الجلود التي يكتبون فيها والله اعلم (٥) كذا في جميع النسخ بصيغة الجمع ، وفي صحيح مسلم ان شئت أقرأتكم ، وهو ظاهر السياق (٦) أي حرت ولم تمس .

الله) وقال تعالى: (ثم حلها الى البيت العتيق) وقال تعالى: (أن طهر ابنتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) ثم جعل الله تعالى فيها تمام الصلاة . والحج . والعمرة ، فهي القبلة التي لا تقبل صلاة الا بالقصد نحوها ، واليها الحج المفترض . والعمرة المفترضة ، وانما فرضت الهجرة الى المدينة ما لم تفتح مكة فلما فتحت بطلت الهجرة ، فبهذه الفضيلة لمكة ثم للمدينة ، وأمر عليه السلام أن لا يسفك فيها دم ، وأخبر أن الله تعالى حرما يوم خلق السموات والأرض ولم يحرما الناس ، ونهى عليه السلام أن يستقبلها أحد أو يستدبرها يول أو غائط *
روينا من طريق البخارى نا محمد بن عبد الله نا عاصم بن على نا عاصم بن محمد - هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن واقد بن محمد - هو أخوه - قال : سمعت أبا - هو محمد بن زيد - قال : قال عبد الله بن عمر : « قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : ألا أى شئ تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا ؟ قال : [لا] ^(١) أى بلد تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : لا بلدنا هذا قال : [ألا أى يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا قال] ^(٢) فان الله تعالى حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم الا بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا من شهركم هذا ألا هل بلغت ؟ ثلاثا كل ذلك يجيبونه ألا نعم » ^(٣) *

ومن طريق ابن أبى شيبة نا أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن أبى صالح السمان عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله عليه السلام في حجته : « أتدرون أى يوم أعظم حرمة ؟ قلنا : يومنا هذا قال : فأى بلد أعظم حرمة ؟ قلنا : بلدنا هذا » ثم ذكر مثل حديث ابن عمر ، فهذا جابر . وابن عمر يشهدان أن رسول الله عليه السلام قرر الناس على أى بلد أعظم حرمة فأجابوه بأنه مكة وصدقهم في ذلك ، وهذا إجماع من جميع الصحابة في اجابتهم إياه عليه السلام بأنه بلدهم ذلك وهم بمكة فمن خالف هذا فقد خالف الإجماع : فصح بالنص والإجماع ان مكة أعظم حرمة من المدينة ، واذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهي أفضل بلا شك لأن أعظم الحرمة لا يكون الا للأفضل ولا بد لا للأقل فضلا *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة « ان رسول الله عليه السلام كان بالحجون ^(٤) فقال : والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله الى ولولم أخرج منك ما خرجت لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى » وذكر باقى الحديث *

ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدر او ردى عن محمد بن عمرو بن علقمة

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٨٥ (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح البخارى زيادة في آخر الحديث تركها المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) هو بفتح الحاء المهملة - الجبل المشرف على شىب الجزارين عكاوه النهاية ، وقال في المعجم جبل بأعلى مكة عند مدافن اهلها .

ابن وقاص عن أبي سلفة هو ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «أن رسول الله عليه السلام وقف بالحجون فقال : إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولو تركت فيك ما خرجت منك» وذكر باقي الحديث *

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سلفة بن شبيب . وقتيبة بن سعيد . واسحاق بن منصور قال سلفة : عن إبراهيم بن خالد قال : سمعت معمر بن الزهرى عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام وهو في سوق الجزيرة بمكة : والله إنك لخير أرض الله وأحب البلاد إلى الله ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت ؛ وقال قتيبة : نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد ، وقال اسحاق : نا يعقوب — هو ابن إبراهيم — بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ناأبى عن صالح بن كيسان ، ثم اتفق عقيل . وصالح كلاهما عن الزهرى أخبرنى أبو سلفة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام وهو واقف على راحلته بالجزيرة من مكة يقول لمكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت » لم يختلف عقيل . وصالح فى شيء من لفظه عليه السلام إلا أن عقيل قال عن الزهرى عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عدى بن الحراء ، وعبد الله هذا مشهور من الصحابة زهرى النسب *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبوذر الهروى نا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن حميرويه نا علي بن محمد بن عيسى نا أبو اليان — هو الحكم بن نافع — أخبرنى شعيب — هو ابن أبى حمزة — عن الزهرى أخبرنى أبو سلفة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول وهو واقف بالجزيرة فى سوق مكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت » فارتفع الاشكال جملة والله الحمد *

وهذا خبر فى غاية الصحة رواه عن النبى عليه السلام أبو هريرة . وعبد الله بن عدى ، ورواه عنهما أبو سلفة بن عبد الرحمن بن عوف . ورواه عن أبى سلفة الزهرى . ومحمد بن عمرو بن علقمة ، ورواه عن محمد بن عمرو حماد بن سلمة والدراوردى ، ورواه عن الزهرى أصحابه الثقات معمر . وشعيب بن أبى حمزة . وعقيل . وصالح بن كيسان ، ورواه أيضا عنه يونس بن يزيد . وعبد الرحمن بن خالد ، ورواه عن هؤلاء الجماعة الغفير ، ولا مقال لأحد بعد هذا *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر الزري نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير . وأبو يحيى بن أبي مرة قالا جميعا : نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن حبيب المعلم نا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله عليه السلام : « صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى هذا بمائة صلاة » قال أحمد بن زهير : سألت يحيى بن معين عن حبيب المعلم فقال : ثقة ، وقال أحمد بن حنبل : حبيب المعلم ثقة ما أصح حديثه هذا لفظ أحمد بن زهير ، وقال ابن أبي مرة في روايته : « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » * وروناه أيضا من طريق محمد بن عبيد بن حساب عن حماد بن زيد بلفظه وإسناده ■ وروناه أيضا من طريق أبي معاوية عن موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، حديث ابن الزبير صحيح فارتفع الاشكال جملة والحمد لله * فروى القطع بفضل مكة على المدينة كما أوردنا عن النبي عليه السلام جابر . وأبو هريرة . وابن عمر . وابن الزبير . وعبد الله بن عدى خمسة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم منهم ثلاثة مدنيون بأسانيد في غاية الصحة ، ورواها عن هؤلاء أبو صالح السمان . ومحمد بن زيد بن عبد الله بن عمر . وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وعطاء بن أبي رباح منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء عاصم بن محمد . والأعمش . ومحمد بن عمرو بن علقمة . والزهرى . وحبيب المعلم منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء واقد بن محمد . وأبو معاوية محمد بن حازم الضرير وحماد بن سلمة . وحماد بن زيد . وعبد العزيز بن محمد الدراوردي . ومعمّر . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل بن خالد . وصالح بن كيسان . وعبد الرحمن بن خالد . ويونس بن يزيد منهم ثلاثة مدنيون ■ ورواه عن هؤلاء من لا يحصى كثرة والحمد لله رب العالمين *

وقد ذكرنا أنه قول جميع الصحابة وقول عمر بن الخطاب مروا عنه ، وروينا من طريق يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أسلم المنقري قلت لعطاء آتى مسجد النبي ﷺ فأصلى فيه ؟ قال : فقال لى عطاء : طواف واحد أحب الى من سفرك الى المدينة وهو قول أبي حنيفة . والشافعى . وسفيان . وأحمد . وأبى سليمان . وغيرهم ، وبالله تعالى التوفيق ■

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِكَ اللَّهُمَّ أَسْتَعِينُ^(١)

كتاب الجهاد

٩٢٠ — مسألة — والجهاد فرض على المسلمين فاذا قام به من يدفع العدو ويغزوهم في عقردارهم^(٢) ويحمي نفور المسلمين سقط فرضه عن الباقيين وإلا فلا، قال الله تعالى: (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم) *

روينا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا محمود بن خداش نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن محمد بن سيرين قال: كان أبو أيوب الأنصاري يقول: قال الله تعالى: (انفروا خفافا وثقالا) فلا أحد من الناس إلا خفيف أو ثقیل *

ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي أخبرنا عبد الله بن المبارك عن وهيب المكي عن عمر بن محمد بن المنكدر^(٣) عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغزو ولم يحدث [به]^(٤) نفسه مات على شعبة من نفاق»^(٥) قال أبو محمد: هذا وعيد شديد نعوذ بالله منه *

ومن طريق مسلم نا اسماعيل بن علي بن المبارك نا يحيى بن أبي كثير نا أبو سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري «أن رسول الله ﷺ بعث [بعثا]^(٦) إلى بني لحيان من هذيل فقال: لينبعث من كل رجلين أحدهما والأجر بينهما» *

٩٢١ — مسألة — ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب ففرض عليه أن يطيعه في ذلك إلا من له عذر قاطع * رويانا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله نا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان - هو الثوري - حدثني منصور - هو ابن المعتز - عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضي الله عنهم]^(٧) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا» *

(١) البسملة وما بعدها سقطت من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الجوهري في صحاحه: قال الأصمعي: عقر الدار أصلها وهو محلة القوم، وأهل المدينة يقولون: عقر الدار بالضم (٣) في النسخة اليمنية وعن محمد بن عمر بن محمد بن المنكدر: زيادة ومحمد بن، وهو غلط (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٤ (٥) في صحيح مسلم بعد أن ذكر الحديث قال: قال ابن سهم قال عبد الله بن المبارك نرى أن ذلك كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٠ (٧) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ٦٦

٩٢٢ - مسألة - ولا يجوز الجهاد الا باذن الأيوين إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ففرض على كل من يمكنه اعانتهم أن يقصدهم مغنيا لهم (١) أذن الأيوان أم لم يأذنا إلا أن يضيعا أو أحدهما بعده فلا يحل له ترك من يضيع منها *
روينا من طريق البخارى نا آدم نا شعبة نا حبيب بن أبى ثابت قال : سمعت ابا العباس الشاعر وكان لا يهتم فى الحديث (٢) قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ (٣) فاستأذنه فى الجهاد فقال له عليه السلام : أحمى والدك ؟ قال : نعم قال : ففيها جاهد » *

ومن طريق البخارى نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٤) عن النبى ﷺ قال : « السمع والطاعة حق مالم يؤمر بمعصية (٥) فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » * وروينا عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال « إنما الطاعة فى المعروف ». وعن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال « لا طاعة لأحد فى معصية الله تعالى » ■

٩٢٣ - مسألة - ولا يحل لمسلم أن يفر عن مشرك ولا عن مشركين ولو كثروا عددهم أصلا لكن ينوى فى رجوعه التحيز الى جماعة المسلمين ان رجاء البلوغ اليهم أو ينوى الكفر الى القتال فان لم ينو الا تولية دبره هارباً فواسق مالم يتب قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا وحلفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم) وقال قوم : ان الفرار له مباح من ثلاثة قصاعداً ، وهذا خطأ *

واحتجوا فى ذلك بقول الله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله) *
ورويانا عن ابن عباس أنه قال : « ان فر رجل من رجلين فقد فر وان فر من ثلاثة فلم يفر » *
قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد خالفوه فى مئين من القضايا بمنها قراءة أم القرآن جهرآ فى صلاة الجنائز واخباره أنه لا صلاة الا بها وغير ذلك كثير ولا حجة الا فى كلام الله تعالى ، أو كلام رسوله ﷺ ، وأما الآية فلا متعلق لهم فيها لأنه ليس فيها لانص ولا دليل باباحة الفرار عن العدد المذكور ، وإنما فيها أن الله تعالى علم أن فينا ضعفاً ، وهذا حق ان فينا الضعفا ولا قوى إلا وفيه ضعف بالاضافة الى ما هو أقوى منه الا الله تعالى وحده

(١) فى النسخة البنية ، معناهم ، (٢) هو فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٢ (٣) فى صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٣ الى النبى صلى الله عليه وسلم (٤) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ١٢٧ (٥) فى صحيح البخارى ، بالمعصية .

فهو القوى الذي لا يضعف ولا يغلب، وفيها أن الله تعالى خفف عنا فله الحمد وما زال ربنا تعالى رحيماً بنا يخفف عنا في جميع الأعمال التي ألزمتنا، وفيها أنه إن كان من مائة صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منا ألف يغلبوا ألفين بأذن الله وهذا حق، وليس فيه أن المائة لا تغلب أكثر من مائتين ولا أقل أصلاً بل قد تغلب ثلثمائة نعم وألفين وثلاثة آلاف ولا أن الألف (١) لا يغلبون إلا ألفين فقط لا أكثر ولا أقل، ومن ادعى هذا في الآية فقد أبطل وادعى ما ليس فيها منه (٢) أثر. ولا إشارة. ولا نص. ولا دليل، بل قد قال عز وجل (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بأذن الله والله مع الصابرين) فظهر أن (٣) قولهم لا دليل عليه أصلاً. ونسألهم عن فارس بطل شاكى السلاح قوى لقي ثلاثه من شيوخ اليهود الحريين هرمى مرضى رجالة عزلاً (٤) أو على حمير أله أن يفرض عنهم؟ لأن قالوا نعم: ليأتن بطامة يا باها الله والمؤمنون وكل ذى عقل، وإن قالوا: لا ليركن قولهم (٥)، وكذلك نسألهم عن ألف فارس نخبة أبطال أمجاد مسلحين ذوى بصائر لقوا ثلاثة آلاف من محشودة بادية النصارى رجالة مسخرين؟ ألهم أن يفروا عنهم؟ *

ورويان عن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال: ليس الفرار من الزحف من الكبار إنما كان ذلك يوم بدر خاصة *

قال أبو محمد: وهذا تخصيص للآية بلا دليل. رويانا من طريق البزارنا عمرو بن علي ومحمد بن مشي قالوا جميعاً: نا يحيى بن سعيد القطان نا عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي نا ابن عباس أن عثمان قاله: كانت الأنفال من أول ما أنزل بالمدينة. وروينا من طريق مسلم نا هارون بن سعيد [الأيلى] (٦) نا ابن وهب نا خبر نا سليمان (٧) بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ (٨): «اجتنبوا السبع الموبقات» قيل تارسل الله ما هن؟ قال: [٩] الشرك بالله. والسحر. وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق. وأكل مال اليتيم. وأكل الربا. والتولى يوم الزحف. وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» فعم عليه السلام ولم يخص * ومن طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحاق — هو الفزارى — عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال: كتب اليه عبد الله بن أبي أوفى (١٠) فقرأته أن رسول الله ﷺ «قال يا أيها الناس لا تتموا لقاء العدو واسألوا الله العافية؟ فإذا قاتلهم فأصابوهم فأصابوا وأعدوا أن الجنة تحت ظلال

(١) في النسخة رقم (١٤) «ولان الألف» وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٤) «ومنها» (٣) في النسخة اليمنية سقط لفظ «ان» خطأ (٤) جمع أعزل الذي لا سلاح معه (٥) في النسخة رقم (١٤) «واقولهم» (٦) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧ (٧) في النسخة اليمنية «سليم» وهو غلط (٨) في صحيح مسلم «عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال» (٩) (١٠) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧ (١٠) في النسخة اليمنية «عبد الله بن أبي النضر» وهو غلط.

السيوف» (١) فعم عليه السلام ولم يخص ، واسلام أبى هريرة وابن أبى أوفى بلا شك بعد نزول سورة الأنفال التى فيها الآية التى احتجوا بها فيما ليس فيها منه شيء ، وقد خالف ابن عباس غيره كما حدثنا عبد الله بن ربيع التميمى نا محمد بن معاوية المروانى أخبرنا أبو خليفة الفضل ابن الحباب [الجهمى] (٢) نا عبد الله بن عبد الوهاب الجهمى نا خالد بن الحارث الهجيمى (٣) ناشبة عن أبى اسحاق السبيعى قال : سمعت رجلا سأل البراء بن عازب ارأيت لو أن رجلا حمل على الكتيبة وهم ألف ألقى بيده الى التهلكة ؟ قال البراء : لا ولكن التهلكة أن يصيب الرجل الذنب فيلقى بيده ويقول : لا توبه لى ■ وعن عمر بن الخطاب اذا القيم فلا تفروا ■ وعن على . وابن عمر القرار من الزحف من الكبار ■ ولم يخصوا عددا من عدد ■ ولم ينكر أبو أيوب الأنصارى . ولا أبو موسى الأشعرى أن يحمل الرجل وحده على العسكر الجرار ويثبت حتى يقتل ، وقد ذكر واحدنا مرسل من طريق الحسن « أن المسلمين لقوا المشركين فقال رجل : يا رسول الله أشد عليهم ، أو أحل عليهم ؟ فقال له رسول الله ﷺ : أتراك قاتل هؤلاء كلهم اجلس فاذا نهض أصحابك فانهض واذا شدوا فشد ، وهذا مرسل لا حجة فيه بل قد صح عنه عليه السلام أن رجلا من أصحابه سأله ما يضحك الله من عبده ، قال غمسه يده فى العدو حاسرا فنفزع الرجل درعه ودخل فى العدو حتى قتل رضى الله عنه ■

٩٢٤ — مسألة — وجاز تحريق أشجار المشركين . وأطعمتهم . وزرعهم . ودورهم وهدمها قال الله تعالى : (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين) ، وقال تعالى : (ولا يطمئنون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح) ، وقد أحرق رسول الله ﷺ نخل بنى النضير وهى فى طرف دور المدينة . وقد علم أنها تصير للمسلمين فى يومه أو غده ، وقد روينا عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه لا تقطعن شجرة مشمرا ولا تخربن عامرا ، ولا حجة فى أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ينهى أبو بكر عن ذلك اختيارا لأن ترك ذلك أيضا مباح كما فى الآية المذكورة ، ولم يقطع ﷺ أيضا نخل خيبر ، فكل ذلك حسن . وبالله تعالى التوفيق ■

٩٢٥ — مسألة — ولا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة لا إبل . ولا بقرة . ولا غنم . ولا خيل . ولا دجاج . ولا حمام ، ولا أوز ، ولا برك ، ولا غير ذلك الا للآكل فقط حاشا لاختنازير جملة فمعقر وحاشا للخيل فى حال المقاتلة فقط . وسواء أخذها المسلمون . أو لم يأخذوها أدركها العدو ولم يقدر المسلمون على منعها . أو لم يدر كوها (٤) ، ويحلى كل ذلك

(١) ذكر هذا الحديث البخارى فى مواضع من صحيحه مطاوعهم . جرد فى ج ٤ ص ١٢٩ بأطول من هذا (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) هو بها مضمومة وفتح الجيم نسبة الى الهجيم بن عمرو وهن الملقى (٤) كذا فى النسخ وهو صحيح الا ان الانسب أولم يدركها .

ولا بد أن لم يقدر على منعه . ولا على سوقه . ولا يعقر شيء من نخلهم ، ولا يغرق ، ولا تحرق خلاياه . وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن يدعها كما هي وهي له أبدا مال من ماله كما كانت لا يزيل ملكه عنها حكم بلا نص ، وهو قول مالك ، وأبو سليمان : وقال الحنفيون . والمالكيون : يعقر كل ذلك فاما الابل . والبقر . والغنم فتعقر ثم تحرق ، وأما الخيل . والبغال . والحير فتعقر فقط * وقال المالكيون : أما البغال . والحير فتذبح وأما الخيل فلا تذبح ولا تعقر لكن تعرق ، أو تشق أجوافها * قال أبو محمد : في هذا الكلام من التخليط مالا خفاء به على ذي فهم . أول ذلك أنه دعوى بلا برهان وتفريق لا يعرف عن أحد قبلهم . وكانت حجته في ذلك أنهم ربما أكلوا الابل . والبقر . والغنم . والخيل اذا وجدوها منحورة فكان هذا الاحتجاج أدخل في التخليط من القولة المحتج لها ، ولست شعري متى كانت النصارى . او المجوس . او عباد الأوثان ^(١) يتجنبون أكل حمار ، أو بغل ويقتصرون على أكل الأنعام ، والخيل ، وكل هؤلاء يأكلون الميتة ولا يحرمون حيوانا أصلا ، وأما اليهود . والصابئون فلا يأكلون شيئا ذكاه غيرهم أصلا . وهذا عجب جدا . واحتجوا في إباحتهم قتل كل ذلك بقول الله تعالى : (ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدونا الا كتب لهم به عمل صالح) * قال أبو محمد : فقلنا لهم : فاقتلوا أولادهم وصغارهم ونساءهم بهذا الاستدلال فهو بلا شك أعظم لهم من قتل حيوانهم فقالوا : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان فقلنا لهم : وهو عليه السلام نهى عن قتل الحيوان الا لما كلة ولا فرق . وانما أمرنا الله تعالى أن نغيظهم فيألم يته عنه لا بما حرم علينا فعله ■

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى ابن عامر ^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « ما من إنسان يقتل عصفورا ^(٣) فما فوقها بغير حقها الا سأله الله [عز وجل] ^(٤) عنها قيل : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرمى به » ^(٥) * ومن طريق مسلم بن الحجاج نا أحمد بن حاتم نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « نهى النبي ﷺ ^(٦) [عن] ^(٧) أن يقتل شيء من الدواب صبرا * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن زنبور المكي نا ابن أبي حازم عن يزيد بن الهاد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه قال : قال

(١) في النسخة اليمنية أوعباداوثان ، (٢) في النسخة اليمنية ابن عامر ، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٣) في النسائي ج ص ٢٠٧ . قتل عصفورا ، (٤) الزيادة من النسائي (٥) في النسائي ويرمى بها ، والضمير عائدا إلى الرأس وهو مذكر (٦) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٦ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٧) الزيادة من النسخة رقم (١٤) .

رسول الله ﷺ: «لا تملوا بالبهاثم» (١) ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لأمير جيش بعثه إلى الشام: لا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لما كلة ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه، (٢) ولا يعرف له في ذلك من الصحابة مخالف.

وأما الخنازير فروينا من طريق البخارى نا اسحق - هو ابن راهويه - نا يعقوب بن ابراهيم ابن سعد نا أبى عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «والذى نفسى بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً [فيكسر الصليب] (٣) ويقتل الخنزير» * فأخبر عليه السلام أن قتل الخنزير من العدل الثابت في ملته التي يحبها عيسى أخوه عليهما السلام، وذكر بعض الناس خبراً لا يصح فيه أن جعفر بن أبي طالب عرق فرسه يوم قتل؛ وهذا خبر رواه عباد بن عبد الله بن الزبير عن رجل من بني مرة لم يسمه، ولو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ عرف ذلك (٤) فأقره *

وأما الفرس في المدافعة فإن للمسلم أن يدفع عنه من أراد قتله أو أسره بأى شيء أمكنه *
٩٢٦ - مسألة - ولا يحل قتل نسائهم ولا قتل من لم يبلغ منهم إلا أن يقاتل أحد من ذكرنا فلا يكون للمسلم منجاة من قتله فله قتله حيث يشاء * روينا من طريق البخارى نا أحمد بن يونس نا الليث - هو ابن سعد - عن نافع بن ابن عمر أخبره «أن امرأة وجدت في بعض مغازى النبي صلى الله عليه وسلم مقتولة فأنكر» (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان *

٩٢٧ - مسألة - فإن أصيبوا في البيات أو في اختلاط الماحمة عن غير قصد فلا حرج في ذلك * روينا من طريق البخارى نا على بن عبد الله نا سفيان نا الزهرى عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي «أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من ذراريتهم ونسائهم؟ فقال: هم من آبائهم» (٦) *
٩٢٨ - مسألة - وجائز قتل كل من غدا من ذكرنا من المشركين من مقاتل، أو غير مقاتل، أو تاجر، أو أجير - وهو العسيف - أو شيخ كبير كان ذارأى - أو لم يكن - أو فلاح، أو أسقف، أو قسيس، أو راهب، أو أعمى، أو مقعد لا تحاش أحداً، وجائز استبقاؤهم أيضاً قال الله تعالى: (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم

(١) الحديث اختصره المصنف انظر ج ٧ ص ٢٣٨ من سنن النسائي (٢) هو في موطأ مالك ج ٧ ص ٦ بأطول من هذا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه ووقع في الموطأ المطبوع مع تعليق السيوطي «ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه» وهو غلط وجاء صحيحاً في الزرقاني على الموطأ كما هاتبه فان التصحيح ليس بالسهل (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (٣١) وعرف بذلك (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٧ (٦) هو في صحيح البخارى ج ٤ ص ١٤٦ بأطول من هذا

كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيلهم) فعمّ عز وجل كل مشرك بالقتل الا أن يسلم ، وقال قوم : لا يقتل أحد من ذكرنا ، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة نا المغيرة عن أبي الزناد عن المرقع عن جده رباح (١) ابن الربيع قال : « كنا مع رسول الله ﷺ فقال لرجل : « أدرك خالدًا وقل له : لا تقتلن ذرية ولا عسيفا » * ومن طريق سفيان عن عبد الله بن ذكوان عن المرقع بن صيفي عن عمه حنظلة الكاتب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تقتلوا الذرية ولا عسيفا » * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا الحسن بن صالح بن حيّ عن خالد ابن الفرز (٢) عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال لهم : انطلقوا باسم الله وفي سبيل الله تقاتلون عدو الله (٣) لا تقتلوا شيخا فانيا ، ولا طفلا مؤلا ، ولا امرأة » * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حميد عن شيخ من أهل المدينة مولى لبني عبد الأشهل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ كان اذا بعث جيوشه قال : لا تقتلوا أصحاب الصوامع » * ومن طريق القعني نا ابراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة « قال رسول الله ﷺ : لا تقتلوا أصحاب الصوامع » * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى بعض امرائه « أن رسول الله ﷺ قال : لا تقتلوا صغيرا ولا امرأة ولا شيخا كبيرا » * وعن حماد بن سلمة عن شيخ بمني عن أبيه « أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل العسفاء والوصفاء (٤) » * ومن طريق قيس ابن الربيع عن عمر مولى عتبة عن زيد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ « أنه نهى ان يقتل شيخ كبير أو يعقر شجر الاشجر يضر بهم » * ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الأحوص عن راشد بن سعد نهى النبي ﷺ عن قتل الشيخ الذي لا حراك به *

وذكروا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لا مير له : لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما إنك ستمر على قوم قد حبسوا أنفسهم في الصوامع زعموا الله فدعهم وما حبسوا أنفسهم له ، وستمّر على قوم قد خصوا من أوساط رهوسهم وتركوا فيها من شعورهم أشال العصاب فاضرب ما خصوا عنه بالسيف * وعن جابر بن عبد الله قال : كانوا لا يقتلون تجار المشركين وقالوا : إنما نقتل من قاتل وهؤلاء لا يقاتلون *

(١) هو بيا موحدة مخففة (٢) هو بكسر الفاء وفتحها وسكون الراء بعدها زاي اه تقريب ه (٣) في نسخة وأعد الله ه

(٤) العسفاء الاجراء والوصفاء العبيد

هذا كل ما شغبوا بهو كل ذلك لا يصح، أما حديث المرقع فالمرقع مجهول^(١)، وأما حديث ابن عباس فعن شيخ مدني لم يسم وقد سماه بعضهم فذكر إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة^(٢) وهو ضعيف، والخبر أن الآخران، مرسلان، وكذلك حديث راشد مرسل ولا حجة في مرسل، وأما حديث أنس فعن خالد بن الفرزوه وهو مجهول، وحديث حماد بن سلمة عن شيخ مبني عن أبيه وهذا عجب جدا أو أعجب منه أن يترك له القرآن أو أما حديث قيس بن الربيع فليس قيس بالقوى ولا عمر مولى عتبة معروف، وعلى بن الحسين لم يولد إلا بعد موت جده رضى الله عنهم، فسقط كل ما هو به، وأما الرواية عن أبي بكر فن عجائبهم هذا الخبر نفسه عن أبي بكر رضى الله عنه فيه جاء نهى أبي بكر رضى الله عنه عن عقر شئ من الابل. أو الشاء الا لما كلة، وفيه جاء أن لا يقطع الشجر ولا يفرق النحل بخالفوه كما اشتهوا حديث لا يحل خلافه لأن السنة معه وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة، ثم احتجوا به حيث خالفه غيره من الصحابة رضى الله عنهم، وهذا عجب جدا في خبر واحد!، وأما قول جابر لم يكونوا يقتلون تجار المشركين فلا حجة لهم فيه لأنه لم يقل: ان تركهم قتلهم كان في دار الحرب وإنما أخبر عن جملة أمرهم، ثم لو صح مبينا عنه لما كان لهم فيه متعلق لأنه ليس فيه نهى عن قتلهم وإنما فيه اختيارهم أن تركهم فقط ■ وروينا عن الحسن. ومجاهد. والضحاك النهى عن قتل الشيخ الكبير ولا يصح عن مجاهد. والضحاك لأنه من طريق جوير. وليث بن أبي سليم، وكذلك أيضا هذا الخبر عن أبي بكر لا يصح لأنه عن يحيى بن سعيد. وعطاء وثابت بن الحجاج وكلهم لم يولد إلا بعد موت أبي بكر رضى الله عنه بدهر من طريق فيها الحجاج بن أرطاف وهو الكارلوش ثنائ أن نحتج بخبر الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ وبخبر الحجاج مسندا ■ اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم^(٣) لكننا أدخلنا منهم في الإيهام وليكن يعيذنا الله عز وجل من أن نحتج بما لا نراه صحيحا، وفي القرآن وصحيح السنن كفاية ■

وأما قولهم: إنما تقتل^(٤) من قاتل فباطل بل تقتل كل من دعى إلى الاسلام منهم حتى يؤمن أو يؤدى الجزية ان كان كتابيا كما أمر الله تعالى في القرآن لا كما أمر أبو حنيفة إذ يقول ان ارتدت المرأة لم تقتل فان قتلت قتلت، وان سب المشركون أهل الذمة النبي ﷺ تركوا

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٨٨ عتب ما ساق كلام ابن حزم ها: وهو من اطلاقاته مردودة اه
(٢) هو يفتح المهملة وكسر الموحدة، وفي النسخة رقم (٩٤) وبن أبي ليبة، وكذلك في النسخة اليمنية وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب وميزان الاعتدال وحاشية تقريب التهذيب (٣) قال العلامة مجد الدين ابوالسعد ادات في النها بقار اداب الشيوخ الرجال المسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم ير داهمى، والشرخ الصغار الذين لم يدركوا، وقيل: أراد اب الشيوخ الهرمى الذين إذا سبوا لم ينتفع بهم في الخدمة وأراد اب الشرخ الشباب أهل الجلد الذين ينتفع بهم في الخدمة، وشرخ الشباب أوله. وقيل: تضارته وقوته هو مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع، وقيل: هو جمع شارخ مثل شارب وشرب (٤) في النسخة اليمنية: إنما تقتل، وما هنا أنسب

وسبهم له حتى يشفوا صدورهم ويغزى المسلمون بذلك تبا لهذا القول وقائله ■
 وروينا من طريق وكيع ناسفیان نا عبد الملك بن عمير القرظي نا عطية القرظي قال:
 « عرضت يوم قريظة على رسول الله ﷺ فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله
 فكنت فيمن لم ينبت » ، فهذا عموم من النبي ﷺ لم يستبق منهم عسيفا ، ولا ناجرا ، ولا فلاحا ،
 ولا شيئا كبيرا ■ وهذا إجماع صحيح منهم رضى الله عنهم متيقن لانهم في عرض من أعراض
 المدينة لم يخف (١) ذلك على أحد من أهلها ■ ومن طريق حماد بن سلية أخبرنا أيوب السخيتاني
 وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى
 أمراء الأجناد أن لا يجلبوا اليان من العلو ج (٢) أحدا اقتلوه ولا تقتلوا من جرت عليهم
 المواسي (٣) ولا تقتلوا صيدا ، ولا امرأة ■ ومن طريق ابن أبي شبة عن ابن عمر نا عبيد الله بن
 عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر إلى الأجناد لا تقتلوا امرأة ولا صيدا وأن يقتلوا كل
 من جرت عليه المواسي ■ فهذا عمر رضى الله عنه لم يستثن شيئا ، ولا راهبا ، ولا عسيفا ، ولا أحدا
 الا النساء ، والصبيان فقط ، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافة ، وقد قتل دريد بن الصمة
 وهو شيخ هرم قد أهرق عقله (٤) فلم ينكر النبي ﷺ فقالوا : لأنه كان ذا رأى فقلنا لهم :
 ومن ذا الذى قسم لكم ذا رأى من غيره فلا سمع له ولا طاعة ، ومثل هذه التقاسيم لا تؤخذ
 إلا من القرآن ، أو عن النبي ﷺ ، وبالله تعالى تأييد ■

٩٢٩ — مسألة — يغزى اهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ومع
 المتغلب والمحارب كما يغزى مع الامام ويغزوهم المرء وحده إن قدر أيضا قال الله تعالى : (وتعاونوا
 على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ في أول
 باب من كتاب الجهاد ههنا السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية ، وقال تعالى : (انفروا
 خفا أو ثقالا) ، وقد علم الله تعالى أنه ستكون أمراء فاسق فلم يخصهم من غيرهم ، وكل
 من دعا إلى طاعة الله في الصلاة المؤداة كما أمر الله تعالى والصدقة الموضوعة مواضع المأخوذة
 في حقها ، والصيام كذلك ، والحج كذلك ، والجهاد كذلك ، وسائر الطاعات كلها ففرض
 لإجابه للنصوص المذكورة ، وكل من دعا من امام حق ، أو غيره إلى معصية فلا سمع ولا طاعة
 كتاب الله أحق وشرط الله اوثق ، وقال عليه السلام : « لكل امرئ ما نوى » ■

ورويانا من طريق البخارى نا أبو الهيثم نا شعيب نا ابن أبي حمزة نا عن الزهرى
 عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : « أمر رسول الله ﷺ بلالا فنادى في الناس

(١) في النسخة اليمنية لم يخف (٢) جمع عالج وهو الرجل من كفار المعجم وغيرهم (٣) قال ابن الاثير : أى من نبت عاتته
 لان المواسي ما تاجر على من أنبت ، اراد من بلغ الحلم من الكفار (٤) قال الجوهرى في الصحاح : اهرق الرجل فهو مهترى صار
 خرفا من الكبر ■

أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » (١) ■
 ٩٣٠ - مسألة - فمن غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم ودورهم
 وثمارهم ، وليجلب النساء والصبيان ولا بد ، فان اخراجهم من ظلمات الكفر (٢) إلى
 نور الاسلام فرض يعصى الله من تركه قادرا عليه وإثمهم على من علمهم ، وكل معصية فهي
 أقل من تركهم في الكفر وعونهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم (٣) من إثم
 من نهى عن جهاد الكفار وأمر بالسلام حريم المسلمين [اليهم] (٤) من أجل فسق
 رجل مسلم لا يحاسب غيره بنفسه *

٩٣١ - مسألة - ولا يملك أهل الكفر الحريون مال مسلم ولا مال ذمى أبدا
 إلا بالاتباع الصحيح أو الهبة الصحيحة أو ميراث من ذمى كافر ، أو بمعاملة صحيحة في دين
 الاسلام فكل ما غنموه من مال ذمى أو مسلم أو آبق اليهم فهو باق على ملك صاحبه
 فمضى قدر عليه رد على صاحبه (٥) قبل القسمة وبعدها دخلوا به أرض الحرب ، أو لم
 يدخلوا (٦) ولا يكلف مالكة عوضا ولا ثمنا لكن يعوض الأمير من كان صار في سهمه
 من كل مال جماعة المسلمين ، ولا ينفذ فيه عتق من وقع في سهمه ، ولا صدقة ولا هبة ولا يبعه
 ولا تكون له الأمة أم ولد ، وحكمه حكم الشيء الذي يغصبه المسلم من المسلم ، ولا فرق
 وهو قول الشافعي . وأبى سليمان ولما سلف أقوال ثلاثة سوى هذا ، أحدها أنه لا يرث شيء
 من ذلك إلى صاحبه لا قبل القسمة ، ولا بعدها ، لا ثمن . ولا بغير ثمن ، وهو لمن صار في سهمه *
 رويان من طريق ابن أبي شيبة عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه أن علي بن
 أبي طالب قال : ما أحرزه العدو من أموال المسلمين فهو بمنزلة أموالهم ■ وكان الحسن
 البصري يقضى بذلك * وعن قتادة أن مكاتبا أسره العدو فاشتراه رجل فسأل بكر بن
 قرواش (٧) عنه على بن أبي طالب فقال له علي : إن افتكته سيده فهو على كتابته وإن
 أبى أن يفتكه فهو للذي اشتراه ■ وعن قتادة عن خلاص (٨) عن علي ما أحرزه العدو
 فهو جائز * وعن قتادة عن علي هو في المسلمين لا يرد * وعن معمر عن الزهري ما
 أحرزه المشركين ثم أصابه المسلمون فهو لهم ما لم يكن حرا أو معاهدا * وعن معمر عن
 رجل عن الحسن مثل هذا ، والقول الثاني أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه فإن
 لم يدرك حتى قسم فهو للذي وقع في سهمه لا يرد إلى صاحبه لا ثمن ، ولا بغيره هكذا رويناه .

(١) اختصره المصنف انظر صحيح البخاري ج ٤ ص ١٦٦ (٢) في النسخة رقم (١٤) «ظلمة الكفر» وما هنا أبلغ وأنسب .

(٣) في النسخة رقم (١٤) «ولا إثم أعظم بعد الكفر» (٤) الزيادة من النسخة اليمنية (٥) في النسخة رقم (١٤) «إلى صاحبه» (٦) .

في النسخة اليمنية «أم لم يدخلوا» (٧) في النسخة اليمنية ، قرواش ، بسين مهملة وهو غلط (٨) هو بخاء معجمة مكسورة بعدها لام .

محذوفة وفي آخره سين مهملة ، وفي النسخة اليمنية وحلاص ، بخاء مهملة وهو غلط .

عن عمر نسا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة عن قبيصة عن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قال : ما أحرز المشركون من أموال المسلمين فوجد رجل ماله بعينه قبل أن تقسم السهام فهو أحق به وإن كان قسم فلا شيء له * ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن ثور عن أبي عون عن زهرة بن يزيد المرادي أن أمة لرجل مسلم أقيمت إلى العدو فغنمها المسلمون فعرّفها أهلها فكتب فيها أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب إليه عمر أن كانت لم تخمس ولم تقسم (١) فهي ردّ على أهلها وإن كانت قد خمس وقسمت فامضها لسيبها * وروى نحوه أيضاً عن زيد بن ثابت *

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن سليمان بن ربيعة فيما أحرز العدو قال : صاحبه أحق به ما لم يقسم * ومن طريق هشيم عن المغيرة بن يونس قال المغيرة عن إبراهيم ، وقال يونس عن الحسن قالاً جميعاً : ما غنمه العدو من مال المسلمين فغنمه المسلمون فصاحبه أحق به فإن قسم فقد مضى * وذكر ابن أبي الزناد عن أبيه هذا القول عن القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وخارجة بن زيد بن ثابت . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة . وأبي بكر بن عبد الرحمن . وسليمان بن يسار في مشيخة من نظرائهم قالوا : ما غنم العدو من المسلمين ثم غنمه المسلمون فصاحبه أحق به ما لم يقع فيه السهمان فإذا قسم فلا سبيل [له] (٢) إليه ، وصح عن عطاء أيضاً وأخبر عطاء أنه رأى منه ، وهو قول الليث . وأحمد بن حنبل ، والقول الثالث أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه بغير ثمن وإن لم يدرك إلا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته * وروناه من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن عمر بن الخطاب * ومن طريق سفيان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي * ومن طريق ابن سيرين عن شريح * ومن طريق عبد الله بن إدريس عن أبيه عن مجاهد *

فالقول الأول لا يرد ما أخذ المشركون من أموالنا إلى أربابها لا قبل أن تقسم ولا بعد أن تقسم لا بئس ولا بغيره روى عن علي ، وصح عن الحسن . والزهرى . وعمر بن دينار ولم يصح عن علي لأنه من طريق سليمان التيمي . وقتادة عن علي ولم يدركاه ، ورواية خلاص عن علي صحيحة إلا أنه لا بيان فيها إنما هي ما أحرزه العدو فهو جائز ولا ندرى ما معنى فهو جائز ولعله أراد أنه جائز لأصحابه إذا ظفر به * والقول الثاني أن يرد إلى أصحابه قبل القسمة ولا يرد بعد القسمة روى عن عمر . وأبي عبيدة . وزيد بن ثابت ، ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن قبيصة بن ذؤيب ولم يدرك عمر ، ومن طريق أبي عون أو ابن عون ولم يدركا أبا عبيدة . ولا عمر ، ولا ندرى من رواه عن زيد بن ثابت ، وروى عن فقهاء

المدينة السبعة ولا يصح عنهم لأنه من طريق ابن أبي الزناد وهو ضعيف ، وعن سليمان
ابن ربيعة ولم يصح عنه (١) لأنه من طريق الحجاج بن أرطاة ، وصح عن إبراهيم [وشرح] (٢)
والحسن . وعطاء * والقول الثالث أنه أن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه بغير ثمن وأن
لم يدرك إلا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته ، (٣) روى عن عمر ولم يصح عنه لأنه من
رواية مكحول ولم يدرك عمر * وصح عن إبراهيم . وشرح ومجاهد وهو قول مالك .
والأوزاعي ، ومن قول مالك أن الآبق والمغنوم سواء في ذلك وأن المدير . والمكاتب .
وأم الولد سواء في ذلك إلا أن سيد أم الولد يجبر على أن يفكها ، وهنا قول خامس لا يعرف
عن أحد من السلف وهو قول أبي حنيفة ، ولا يحفظ أن أحدا قاله قبله وهو أن ما بقى إلى
المشركين من عبد لمسلم فإنه مردود إلى صاحبه قبل القسمة وبعدها بلا ثمن ، وكذلك ما غنموه
من مدير . ومكاتب . وأم ولد ولا فرق ، ووافق في هذا سفيان قال أبو حنيفة : وأما
ما غنموه من الاماء . والعبيد . والحيوان . والمتاع فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب
ثم غنمناه رد إلى صاحبه قبل القسمة وبعدها بلا ثمن ، وإن دخلوا به دار الحرب ثم غنمناه
رد إلى صاحبه قبل القسمة ، (٤) وأما بعد القسمة فصاحبه أحق به بالقيمة أن شاء والا فلا
يرد إليه ■

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية التخليط والفساد في التقسيم لا دليل على صحة تقسيمه لا
من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا
قياس . ولا رأى سديد ، وقال بعضهم . إنما يملكون علينا ما يملكه بعضنا على بعض *
قال أبو محمد : وصدق هذا القائل ولا يملك بعضنا على بعض ما لا بالباطل ولا بالغصب أصلا .
ولا باطل . ولا غصب أحرم ولا أبطل من أخذ حربي مال مسلم ، فسقط هذا القول الفاسد جملة ،
ثم نظرنا في سائر الأقوال فنظرنا في قول مالك فوجدناهم أن تعلقوا بما روى
عن عمر فقد عارضته رواية أخرى عن عمر هي عنه أمثل من التي تعلقوا بها ، وأخرى عن علي
هي مثل التي تعلقوا بها فما الذي جعل بعض هذه الروايات أحق من بعض ؟ ، وقال بعضهم :
معنى قول عمر في الرواية الأخرى فلا شيء له وما مضى لسبيلها أي لا بالثمن فقلنا : ما يعجز من
لادين له عن الكذب ، ويقال لكم : معنى قول عمر إنه أحق بها بالقيمة أي أن تراضيا جميعا
على ذلك والا فلا فما الفرق بين كذب وكذب ؟ ، ثم وجدناهم يحتجون بخبر رويناه من
طريق حماد بن سبلة وغيره عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة أن عثمان اشترى بعير من العدو

(١) من قوله «لأنه من طريق ابن أبي الزناد» إلى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ (٧) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) من قوله
«أنه أن أدرك قبل القسمة» إلى هنا سقط من النسخة اليمنية (٤) من قوله «وبعدها بلا ثمن» إلى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ .

فعرفه صاحبه فخاصمه الى رسول الله ﷺ فقال له النبي ﷺ : « ان شئت أعطيتك الثمن الذي اشتراه به وهو لك والافيه له » ، وهذا منقطع لاحقة فيه ، وسماك ضعيف يقبل التلقين شهد به عليه شعبة وغيره ، وأسند يس الزيات عن سماك عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، ويس لا تحل الرواية عنه ، وسماك قد ذكرناه ، ورواه بعض الناس عن ابراهيم ابن محمد الهمداني (١) أو الانباري عن زياد بن علاقة عن جابر بن سمرة مسندا ، و ابراهيم ابن محمد الانباري أو الهمداني لا يدرى أحد من هوفي الخلق ، وأسند ايضا الحسن بن عماره واسماعيل بن عياش كلاهما عن عبد الملك بن ميسرة عن طلوس عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال في بيع أرزعه العدو ثم غلب عليه المسلمون : « ان وجدته قبل القسمة فأنت أحق به بغير شيء وان وجدته بعد القسمة فأنت أحق به بالثمن ان شئت » ، والحسن بن عماره هالك واسماعيل بن عياش ضعيف ، ورواه بعض الناس من طريق علي بن المديني . وأحمد بن حنبل ، قال علي : نايجي بن سعيد القطان ، وقال أحمد : عن إسحاق الأزرق ثم اتفق يحيى وإسحاق عن مسعر عن عبد الملك بن ميسرة . وهذا منقطع غير مسند على أن الطريق الى علي وأحمد قالفة ، ولا يعرف هذا الخبر في حديث يحيى بن سعيد القطان الصحيح عنه أصلا فان لجوا وقالوا : المرسل حجة ورواية الحسن بن عماره . واسماعيل بن عياش حجة قلنا : لا عليكم * رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أخبرني عكرمة بن خالد قال : أخبرني أسيد بن ظهير الانصاري وكان والي اليمامة أيام معاوية « ان النبي ﷺ قضى في السرقة ان كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متهم بخير سيدها ان شاء أخذ الذي سرق منه بشمته وان شاء اتبع سارقه (٢) » ، ثم قضى بذلك بعده أبو بكر . وعمر . وعثمان ، وقضى به أسيد بن ظهير * قال أبو محمد : وقد قضى به أيضا عميرة بن يثرى قاضي البصرة ، لعمر ، وبه يقول إسحاق بن راهويه فهذا خبر أحسن من خبركم واقوم وهو في معناه نخذوا به والافأتم متلاعبون ، وأما نحن فتركناه لأن عكرمة بن خالد ليس بالقوي ، وعلى كل حال فهو والله بخلاف من أحد أشبه من ياسين . والحسن بن عماره . واسماعيل بن عياش وما هو بدون سماك أصلا ، والعجب كل العجب ان أصحاب أبي حنيفة ردوا حديث « من وجد سلعته بعينها عند مفلس فهو أحق بها من الغرماء » وهذا حديث ثابت صحيح . فان (٣) قالوا : هذا خلاف الأصول ولا يخلو المفلس من ان يكون [كان] (٤) قد ملكها أو لم يكن ملكها ، فان كان لم يملكها فأنتم لا تقولون بهذا وان كان قد ملكها فلا حق لبائعها فيما قد ملكه منه المشتري باختياره وتركوا هذا

(١) في النسخة اليمنية الهمداني ، بالذال المهملة (٢) في النسخة اليمنية ، ابتاع سارقه ، وهو غلط (٣) في النسخة اليمنية ، بان قالوا ، (٤) الزيادة من النسخة اليمنية .

الاعتراض بعينه هنا وأخذوا بخبر مكذوب مخالف للأصول وللقرآن والسنة (١) لانه لا يخلو الحريون من ان يكونوا ملكوا ما أخذوا منا أولم يملكوه، فان كانوا لم يملكوه فهذا قولنا وهو خلاف قولهم، والواجب ان يرد الى مالكه بكل حال قبل القسمة وبعدها بلا ثمن يكلفه، وان كانوا قد ملكوه فلا سيل للذى أخذ منه عليه لا ثمن ولا غير ثمن لا قبل القسمة ولا بعد القسمة لانه كسائر الغنمة ولا فرق، فأي عجب أعجب من هذا! وأيضا فانه لا يخلو الذى وقع في سهمه من أن يكون ملكه أو لم يملكه، فان كان لم يملكه فهو قولنا والواجب رده الى مالكه وان قالوا: بل ملكه قلنا: فما يحل اخراج ملكه عن يده بغير طيب نفس منه لا ثمن ولا غير ثمن، فهل سمع بأبين فساد من هذه الأقوال الفاسدة والتناقض الفاحش والتحكم في دين الله تعالى وفي أموال الناس بالباطل الذى لا خفاء به؟ فسقط هذا القول جملة إذ لم يصح فيه أثر ولا صححه نظر* وأما قول من قال: يرد قبل القسمة ولا يرد بعدها فقول أيضا لا يقوم على صحته دليل أصلا لا من نص. ولا من رواية ضعيفة. ولا من نظر. ولا من وجه من الوجوه* وأما قول من قال: لا يرد قبل القسمة ولا بعدها فهو أقلها تناقضا، وعمدتهم ان أهل الحرب قد ملكوا ما أخذوا منا، ولو صح لهم هذا الأصل لكان قولهم هو الحق لكن نقول لهم: قال الله تعالى: (ولأنكوا أموالكم بينكم بالباطل)، وقال رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام»، وقال عليه السلام «ليس لعرق ظالم حق»، وقال عليه السلام: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، فأخبرونا عما أخذناه من أهل الحرب أبحق أخذوه أم بباطل؟ وهل أموالنا ما أحله الله تعالى لهم أو ما حرمه عليهم؟ وهل هم ظالمون في ذلك أو غير ظالمين؟ وهل عملوا من ذلك عملا موافقا لأمر الله تعالى وأمر نبيه عليه السلام أو عملا مخالفا لأمره تعالى وأمر رسوله ﷺ؟ وهل يلزمهم دين الاسلام ويخلدون في النار لخلافهم له؟ أم لا؟ ولا بد من أحدها* فالقول بأنهم أخذوه بحق وانه مما أحله الله تعالى لهم وأنهم غير ظالمين في ذلك وأنهم لم يعملوا بذلك عملا مخالفا لأمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام، وانه لا يلزمهم دين الاسلام كفر صراح براح لامية فيه، فسقط هذا القول، واذ قد سقط فلم يبق الا الآخر وهو الحق اليقين من أنهم انما أخذوه بالباطل وأخذوا حراما عليهم وهم في ذلك أظلم الظالمين وأنهم عملوا بذلك عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ، وان التزام دين الاسلام فرض عليهم، فاذا لاشك في هذا فأخذهم لما أخذوا بباطل مردود، وظلم مفسوخ ولا حق لهم ولا لاحد يشبههم فيه، فهو على ملك مالكه

(١) في النسخة البغية: القرآن والسنة.

أبداً ، وهذا أمر ما ندرى كيف يخفى على أحد؛ وقد أجمع الحاضرون من المخالفين على أنهم لا يملكون أحرارنا أصلاً وأنهم مسرحون قبل القسمة وبعدها بلا تكليف ثمن، فأى فرق بين تملك الحر وبين تملك المال بالظلم والباطل لو أنصفوا أنفسهم؛ وقد اتفقوا على أن المسلم لا يملك على المسلم بالغصب فكيف وقعت لهم هذه العناية بالكفار في ذلك مع عظيم تناقضهم في أنهم يملكون علينا لا يملكون علينا؟ وقد قال بعضهم: عظيمة دلت على فساد دينه وهو أنه قال: هو جور ينفذ ونظره بمفضل بعض ولده على بعض، فحصل هذا الجاهل على الكذب والكفر وهو أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه أنفذ تفضيل بشير لبعض ولده على بعض وقد كذب في ذلك بل أمره عليه السلام برده نصاً^(١) ثم نسب إلى النبي ﷺ أنه أنفذ الجور وأمضاه وهذا كفر من قائله، ونعوذ بالله من الخذلان *

قال أبو محمد: فسقطت هذه الأقوال^(٢) كلها، وقد قلنا: إنه ليس منها قول يصح عن أحد من الصحابة وإنما صححت عن بعض التابعين فقط والخطأ لم يعصم منه أحد بعد النبي ﷺ، فاذ سقطت كلها فلم يبق الا قولنا وهو الحق الذي لا يحل خلافه بما ذكرنا آنفاً من أنهم لا يحل لهم شيء من أموالنا إلا بما أحله الله تعالى فيما يشاء^(٣) من بعضنا لبعض قال تعالى^(٤): «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله». ثم هو الثابت عن رسول الله ﷺ *

روينا من طريق أبي داود نا صالح بن سهيل نا يحيى — يعنى ابن أبى زائدة — عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «ان غلاماً^(٥) أبق إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم» *

قال أبو محمد: منع النبي ﷺ من قسمته برهان بأنه لا يجوز قسمته وأنه لاحق فيه للغنائم، ولو كان لهم فيه حق لقسمه عليه السلام فيهم * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت نافعاً مولى ابن عمر يزعم أن عبد الله بن عمر ذهب العدو بفرسه فلما هزم العدو وجد خالد بن الوليد فرسه فردّه إلى عبد الله بن عمر * وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: أبق لى غلام يوم اليرموك * ثم ظهر عليه المسلمون فردوه إلى * ومن طريق ابن أبى شيبه نا شريك عن الركين عن أبيه أو عمه قال: حبس لى فرس فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فوجده في مربوط سعد فقلت: فرسى فقال: بيتك فقلت:

(١) قال ابن الأثير في اسد الغابة في ترجمة بشير بن النعمان: أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بين له يحمله فقال: يا رسول الله أتى نخلت ابني هذا غلاماً وأنا أحب أن تشهد قال: لك ابن غيره قال: نعم قال: فكلمهم نخلت مثل ما نخلته قال: لا قال: لا أشهد على هذا، (٢) في النسخة اليمنية وهذه الأقاويل (٣) في النسخة اليمنية «فيما بيننا» وكذلك في نسخة أخرى (٤) في النسخة رقم (١٤) «وقال تعالى» بزيادة واو (٥) في سنن أبي داود ج ٣ ص ١٧ «ان غلاماً لابن عمر»

انا أدعوه فيحجمهم فقال سعد : إن أجابك فانا لا نريد منك (١) يئنة فهذا ليس الا بعد القسمة ،
فهذا فعل المسلمين ، وخالد بن الوليد ، وابن عمر لم يفرقوا بين حال القسمة وما قبل القسمة *
وروينا هذا القول عن الحكم بن عتيبة ، وبالله تعالى التوفيق (٢) *

٩٣٢ — مسألة — وكذلك لو نزل أهل الحرب عندنا تجارا بأمان ، أو رسلا ،
أو مستأمنين مستجيرين ، أو ملتزمين لأن يكونوا ذمة لنا فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ،
أو أهل ذمة ، أو عبيدا أو إماء للمسلمين ، أو مالا لمسلم ، أو لذي فانه ينتزع كل ذلك منهم
بلاعوض أجوا أم كرهوا ؟ ويرد المال الى أصحابه ، ولا يحل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه
على خلاف هذا لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » *
ونسأل من خالفنا ما يقول لو عاهدناهم على ان لا نصلي ، أو لا نصوم (٣) ، وكذلك لو أسلموا
أو تذرنا فانه يؤخذ كل ما في ايديهم من حرم مسلم ، أو ذمي أو لمسلم ، أو لذي ، ويرد
الى اصحابه بلا عوض ولا شيء عليهم فيما استهلكوا في حال كونهم حريين ، ولو
أن تاجرا ، أو رسولا دخل الى دار الحرب فاقتدى أسيرا ، أو أعطوه
إياه ، أو ابتاع متاعا لمسلم ، أو لذي (٤) ، أو وهبوه له فخرج الى دار الاسلام انتزع منه كل
ذلك ، ورد الى صاحبه ، وهو من خسارة المشتري وأطلق الأسير (٥) بلا غرامة لما ذكرنا
في الباب الذي قبل هذا من أن أبطل الباطل وأظلم الظلم أخذ المشرک للمسلم ، أو لماله ، أو
لذمي . أو لماله . والظلم لا يجوز امضاؤه بل يرد ويفسخ *

فلو أن الأسير قال لمسلم ، أو لذي دخل دار الحرب : أفدىني منهم وما تعطيهم دينك على فهو كما
قال ، وهو دين عليه لأنه استقرضه فأقرضه وهذا حق ، وقال مالك ، وابن القاسم : لو نزل حريون
بأمان وعندهم مسلمات مأسورات لم ينتزع منهم ولا يمتنعون من الوطء لهن ، وقال ابن القاسم : لو
تذمم حريون بأيديهم أسرى مسلمون أحرار فهم باقون في أيدي أهل الذمة عبيدهم كما كانوا *
وهذان القولان لا نعلم قولاً أعظم فساداً منهما ، ونعوذ بالله منهما ، وليت
شعري ما القول لو كان بأيديهم شيوخ مسلمون وهم يستحلون فعل قوم لوط أيترون
وذلك ؟ أو لو أن بأيديهم مصاحف أيترون يمسحون بها العذر عن أستاذهم ؟ نبرأ الى الله
تعالى من هذا القول أتم البراءة ونعوذ بالله من الخذلان *

(١) في النسخة رقم (١٤) « فلا أريد منك » (٢) قال مصحح النسخة رقم (١٤) مانعه : ومن هذا الباب ايضا اخذ النبي عليه
السلام ناقته العضا من المرأة التي خرجت بها من المشرکين هاربة والقصة مشهورة في كتاب مسلم ، وهذا نص جلي على ان ما غنم
المشرکون من اموال المسلمين فهو لارباب المسلمين وان كانوا قد وصلوا به الى بلادهم ، وقد قال عليه السلام للمرأة ما قال ، ولا يأخذ
عليه السلام الاماله (وما ينطق عن الهوى) (٣) في النسخة رقم (١٤) « ولا نصوم » (٤) في النسخة اليمنية « وذمي »
(٥) في النسخة اليمنية « الاسرى » .

٩٣٣ — مسألة — (١) فان ذكروا حديث أبي جندل ، وان رسول الله ﷺ

رده على المشركين فلا حجة لهم فيه لوجوه : أولها انه عليه السلام رده ولم يكن العهد
تم بينهم وهم لا يقولون بهذا ، والثاني انه عليه السلام لم يرده حتى أجاره له مكرز بن
حفص (٢) من أن يؤذى ؛ والثالث انه عليه السلام قد كان الله تعالى أعلمه أنه سيجعل الله
له فرجا ومخرجا ونحن لا نعلم ذلك ، والرابع انه خبر منسوخ نسخته قول الله تعالى
بعد قصة أبي جندل (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنهن الله أعلم
بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون
لهن) فأبطل الله تبارك وتعالى هذه الآية عهدهم في رد النساء ثم أنزل الله تعالى براءة بعض ذلك
فأبطل العهد كله ونسخه بقوله تعالى : (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين
فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) وبقوله تعالى في براءة أيضا : (كيف يكون للبشر
عهد عند الله وعند رسوله الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ؟) الآية فأبطل تعالى
كل عهد للبشر كين (٣) حاشا الذين عاهدوا (٤) عند المسجد الحرام . وبقوله تعالى :
(فاذا انسلكوا الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم
واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ، وقال
تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله
ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) *
فأبطل الله تعالى كل عهد ولم يقره ولم يجعل للبشر كين إلا القتل ؛ أو الاسلام ، ولا هل
الكتاب خاصة اعطاء الجزية وهم صاغرون (٥) وأمن المستجير والرسول حتى يؤدى
رسالته ويسمع المستجير كلام الله (٦) ثم يردان الى بلادهما ولا مزيد ، فكل عهد غير
هذا فهو باطل مفسوخ لا يحل الوفاء به لأنه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره *
روينا من طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرني
الزهري قال : أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة وغيره فذكر حديث الحديبية ،
وفيه « فقال المسلمون : سبحان الله ! كيف يرد الى المشركين وقد جاء مسلما ؟ فينهاهم
كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده [وقد خرج من أسفل
مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين] (٧) فقال سهيل : هذا أول ما أقاضيك عليه ان

(١) سقط لفظ ومسألة من النسخة اليمنية. (٢) في النسخة اليمنية كرز بن جابر ، وصحنا من تاريخ الكامل لابن الاثير
طبع ادارتاج ٢ ص ١٣٨ نسأل الله اتمامه ، وهو في البخارى أيضا ج ٤ ص ٣٩ (٣) في النسخة اليمنية وكل عهد لمشرك (٤) في النسخة
اليمنية : عاهدهم ، (٥) في النسخة رقم (١٤) واعطاء الجزية صاغرين ، (٦) في النسخة اليمنية : كتاب الله ، وما هنا نسب بالتلاوة
(٧) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٠ والحديث مطول جدا فيه فوائد عظيمة ، ومعنى يرسف ، يمشي مشيا بطيئا بسبب القيود

ترده الى فقال النبي ﷺ : انالم نقض الكتاب بعد ، قال : فوالله اذا لا أصلحك على شيء أبدا فقال له النبي ﷺ : فأجزه لي قال : ما أنا بمجيزه لك (١) قال : بلي فافعل قال : ما أنا بفاعل قال مكرز : — هو ابن حفص بن الأحنف — بل قد أجزناه لك ، فهذا خلاف قولهم كلهم (٢) ، وحديث أبي جندل حجة عليهم كما أوردنا . ■

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عفان — هو ابن مسلم — نا حماد بن سلية عن ثابت عن أنس ان قريشا صالحوا النبي ﷺ فاشترطوا على النبي ﷺ : « ان من جاء منكم لم نرده عليكم ومن جاء منا رددتموه علينا فقالوا : يا رسول الله أتكتب هذا ؟ قال : نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا » ، وهذا خبر منه عليه السلام مقطوع بصدقه . *

ومن طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع المسور بن مخرمة وآخر يخبران عن أصحاب النبي ﷺ فذكر حديث الحديبية وفيه « فرد يومئذ أبا جندل الى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأت أحد من الرجال الا رده في تلك المدقة وان كان مسلما وجاءت المؤمنات مهاجرات وجاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط بمن خرج الى رسول الله ﷺ يومئذ وهي عاتق (٣) فجاء أهلها يسألون النبي ﷺ ان يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما أنزل الله تعالى فيهن (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحواهن الله أعلم بايمانهن) (٤) الآية ■

٩٣٤ — مسألة — ومن كان أسيرا عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه فلا يحل له أن يرجع اليهم ولا ان يعطيهم شيئا ولا يحل للامام ان يجبره على ان يعطيهم شيئا فان لم يقدر على الانطلاق إلا بالفداء ففرض على المسلمين ان يفدوه ان لم يكن له مال يفي بقدائه ■ قال الله عز وجل : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وإسار المسلم أبطل الباطل ، وأخذ الكافر أو الظالم ماله فداء من أبطل الباطل ، فلا يحل اعطاء الباطل . ولا العون عليه ، وتلك العهود والايامن التي أعطاهم لاشيء عليه فيها لأنه مكره عليها اذا سئل له الى الخلاص الا بها ولا يحل له البقاء في أرض الكفر وهو قادر على الخروج وقد قال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهكذا كل عهد أعطيتهم حتى تتمكن من استنقاذ المسلمين وأموالهم من أيديهم فان عجز ناعن استنقاذه الا بالفداء ففرض علينا فداؤه لخبر رسول الله ﷺ الذي رويناه من طريق أبي موسى الاشعري

(١) في النسخة رقم (١٤) وما أنا بمجيز ذلك . وما هنا موافق لصحيح البخارى (٢) في النسخة رقم (١٤) « قولهم كله »

(٣) هي الجارية الشابة اول ما ذكر ك (٤) الحديث في البخارى ج ٤ ص ٢٨ . *

■ أطعموا الجائع وفكوا العانى » وهو قول أبى سليمان، والشافعى *

٩٣٥ — مسألة — ولا يحل فداء الأسير المسلم إلا ما بال ■ واما باسیر كافر ■ ولا يحل ان ىرد صغیر سبى من أرض الحرب إلیهم لا بفداء ولا بغير فداء لأنه قد لزمه حكم الإسلام بملك المسلمين له فهو وأولاد المسلمين سواء ولا فرق، وهو قول المزنى *
٩٣٦ — مسألة — وما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إلیهم، أو التاجر عندهم فهو حلال. وهبة صحيحة ما لم يكن مال مسلم، أو ذمى، وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو ابتیاع صحيح ما لم يكن لمسلم، أو ذمى لأنهم مالكون لأموالهم ما لم ينتزعها المسلم منهم بقول الله تعالى: (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فجعلها الله تعالى لهم إلى أن أورثنا إياها. والتوريث لا يكون إلا بالأخذ والتملك والأفلم يورث بعد ما لم تقدر إيدىنا عليه، وإنما جعل الله تعالى أموالهم للقائم لها لا للكل من لم يغنمها *

٩٣٧ — مسألة — وإذا أسلم الكافر الحربى فسواء أسلم فى دار الحرب، ثم خرج إلى دار الإسلام. أو لم يخرج، أو خرج إلى دار الإسلام، ثم أسلم كل ذلك سواء وجميع ماله الذى معه فى أرض الإسلام. أو فى دار الحرب. أو الذى ترك وراءه فى دار الحرب من عقار، أو دار، أو أرض، أو حيوان، أو ناض ■ أو متاع فى منزله، أو مودعا، أو كان ديناً هو كله له لاحق لأحد فيه ولا يملكه المسلمون أن غنموه، أو اقتسحو تلك الأرض؛ ومن غصبه منها شيئاً من حربى، أو مسلم، أو ذمى رد إلى صاحبه ويرثه ورثته إن مات وأولاده الصغار مسلمون أحرار، وكذلك الذى فى بطن امرأته، وأما امرأته وأولاده الكبار ففى أن سبوا وهو باق على نكاحه معها وهى رقيق لمن وقعت له فى سهمه *

برهان ذلك أنه إذا أسلم فهو بلا شك، وبلا خلاف وببص القرآن والسنة مسلم واذ هو مسلم فهو كسائر المسلمين، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام» فصح أن دمه وبشرته وعرضه وماله حرام على كل أحد سواه، ونكاح أهل الكفر صحيح لأن النبى ﷺ أقرهم على نكاحهم ولو كان فاسدا لما أقره ومنه خلق عليه السلام ولم يخاق إلا من نكاح صحيح فهما باقيان على نكاحهما لا يفسده شيء، ولا غيره إلا ما جاء فيه النص بفساده، والعجب أن الحاضرين من المخالفين لا ينازعوننا فى أن دمه وعرضه وبشرته حرام، ثم يضطربون فى أمر ماله، وهذا عجب جداً أو قولنا هذا كله هو قول الأوزاعى والشافعى، وأبى سليمان، وقال أبو حنيفة: إن أسلم فى دار الحرب وأقام هناك حتى تغلب المسلمون عليها فإنه حر وأمواله كلها له لا يغنم منها شيء. ولما كان له ودیعة عند مسلم، أو ذمى،

وأولاده الصغار مسلمون أحرار حاشا أرضه وحمل امرأته فكل ذلك غنيمة وفيه ويكون الجنين مع ذلك مسلماً ، وأما امرأته وأولاده الكبار ففقه ، وقال أبو يوسف : وأرضه له أيضاً ، قال أبو حنيفة : فإن أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام فأولاده الصغار أحرار مسلمون لا يغنمون وكل ما أودع عند مسلم ، أو ذمى فله ، ولا يغنم ، وأما سائر ما ترك في أرض الحرب من أرض ، أو عقار ، أو أثاث ، أو حيوان ففقه مغنوم ، وكذلك حمل امرأته وهو مع ذلك مسلم فإن خرج إلى دار الإسلام كافراً ، ثم أسلم فيها فهو حر مسلم . وأما كل ما ترك من أرض ، أو عقار ، أو متاع ، أو حيوان ، أو أولاده الصغار ففقه مغنوم ولا يكونون مسلمين بإسلامه ■

قال أبو محمد : لو قيل لانسأف اسخف^(١) واجتهد ما قدر على أكثر من هذا ولا تعرف هذه التقاسيم لأحد من أهل الإسلام قبله وما تعلق^(٢) فيها لا بقرآن ، ولا بسنة ، ولا برواية فاسدة ، ولا بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا بقياس ، ولا برأى يعقل ، ونعوذ بالله من الخذلان ، بل هو خلاف القرآن والسنة في إباحته مال المسلم وولده الصغار للغنيمة بالباطل وخلاف المعقول إذ صار عنده فراه إلى أرض الإسلام بنفسه وإسلامه فيها ذنباً عظيماً يستحق به منه إباحة صغار أولاده للآسار والكفر وإباحة جميع ماله للغنيمة هذا جزاؤه عند أبي حنيفة وجعل بقاءه في دار الكفر^(٣) خصلة^(٤) حرم بها أمواله كلها حاشا أرضه وحرم بها صغار أولاده حاشا الجنين ، هذا مع إباحته للكفار والحرابين تملك أموال المسلمين كما قدمنا قبل ، وتحريمه ضربهم وقتلهم أن أعلنوا بسب رسول الله ﷺ بأقرع^(٥) السب وتكذيبه في الأسواق ، فإن قتل مسلم منهم قتيلاً قتل به فكيف ترون ؟ وهو أيضاً خلاف الإجماع المتيقن لأنه لا يشك مؤمن . ولا كافر . ولا جاهل . ولا عالم في أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أطواراً فطائفة أسلموا بمكة ، ثم فروا عنها بأديانهم كأبي بكر . وعمر . وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم ، وطائفة خرجوا كفاراً ، ثم أسلموا كعمرو بن العاصي أسلم عند النجاشي ، وأبي سفيان أسلم في عسكر النبي ﷺ ، وطائفة أسلموا وبقوا بمكة كجميع المستضعفين من النساء وغيرهم قال الله تعالى : (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بيطن مكة من بعد أن أظفرهم عليهم) إلى قوله (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً) ، وكل هؤلاء أذفتح رسول الله ﷺ مكة رجع الخارج إلى داره ،

(١) قال في اللسان : السخف بالفتح رقة العيش وبالضم رقة العقل ، وقيل : هي الخفة التي تعتري الإنسان إذا جاء من السخف أ .
(٢) في النسخة اليمينية ولا تعلق (٣) في النسخة رقم (١٤) « في أرض الكفر » (٤) في نسخة خطية (٥) يقال : أقرع له في المنطق وأقرع (بالزاي والذال) إذا تعدى في القول .

وعقاره ، وضياعهم بالطائف وغيرها ، وبقي المستضعف في داره وعقاره وأثائه كذلك .
 فأين يذهب هؤلاء القوم لو نصحوا انفسهم ؟ وأتى بعضهم هنا بأبدة (١) وهي أنه قال :
 قال الله عز وجل : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) وذكر
 ما رويناه من طريق أبي عبيد عن أبي الأسود المصري عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب (٢)
 أن عمر كتب الى سعد بن أبي وقاص من أسلم قبل القتال فهو من المسلمين له مال للمسلمين
 وله سهم في الاسلام ، ومن أسلم بعد القتال ، أو الهزيمة فماله فيء للمسلمين لأنهم قد
 أحرزوه قبل إسلامه قال : فسماهم تعالى فقراء فصح أن أموالهم قدم ملكها الكفار عليهم .
 قال أبو محمد : لقد كان ينبغي أن يردعه الحياء عن هذه المجاهرة القبيحة ، وأى
 الإشارة في هذه الآية الى ما قال ؟ بل هي دالة على كذبه في قوله لأنه تعالى أبقى أموالهم
 وديارهم في ملكهم بأن نسبها اليهم وجعلها لهم وعظم بالانكار اخراجهم ظلما منها
 ونعم هم فقراء بلا شك إذ لا يجدون غنى وهم مجمعون معنا على أن رجلا من أهل المغرب
 أو المشرق لو حج فقرغ ما في يده بمكة ، أو بالمدينة وله في بلاده ضياع بألف الف دينار وأثاث
 يمثل ذلك وهو حيث لا يقدر على قرض ، ولا على ابتياع ، ولا بيع فانه فقير تحل له الزكاة
 المفروضة وماله في بلاده منطلقه عليه يده ، وكذلك من حال بينه وبين ماله فتنه ، أو غصب ،
 ولا فرق ، ولقد عظمت مصيبة ضعفاء المسلمين المغترين بهم منهم ، ونحمد الله تعالى على
 ما هدانا له من الحق *

وأما الرواية عن عمر رضي الله عنه فساقطة لأنها منقطعة لم يولد يزيد بن أبي حبيب
 الا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل . وفيها ابن لهيعة وهو لا شيء ، ثم لو صحت
 لما كان لهم فيها متعلق بل هي موافقة لقولنا وخلاف لقولهم ، (٣) لأن نصبا من أسلم
 قبل القتال فهو من المسلمين له مال للمسلمين ، فصح بهذا أن ماله كله حيث كان له كما كان لكل
 مسلم ، ثم فيها ان أسلم بعد القتال ، أو الهزيمة فماله للمسلمين فيء لأنه قد أحرزه المسلمون قبل
 إسلامه فهذا قولنا لأنه قد صار ماله للمسلمين قبل أن يسلم فأعجبوا لتويعهم وتدليسهم بما
 هو عليهم ليضلوا به من اغتر بهم ! *

٩٣٨ — مسألة — فان كان الجنين لم ينفخ فيه الروح بعد فامرأته حرة لاسترق
 لأن الجنين حيثئذ بعضها ، ولا يسترق لأنه جنين مسلم ، ومن كان بعضها حراً فهي كلها
 حرة لما نذكر في كتاب العتق ان شاء الله تعالى بخلاف حكمها اذا نفخ فيه الروح قبل
 الإسلام أي أنه حيثئذ غيرها ، وهو ربما كان ذكراً أو أنثى ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) قال الجوهري في صحاحه : وجاء فلان بأبدة أي بدهية يبقى ذكرها على الابد (٢) في النسخة رقم (١٤) . زيد
 ابن أبي حبيب ، وهو غلط انظر تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١٨ (٣) في النسخة اليمنية موافقة لنا وخلاف لهم .

٩٣٩ - مسألة - وأما امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمي، أو حربى فحين إسلامها انفسخ نكاحها منه سواء أسلم بعدها بطريقة عين، أو أكثر، أو لم يسلم لاسيل له عليها الا ابتداء نكاح برضاها وإلا فلا، فلو أسلمها معا بقيا على نكاحهما فإن أسلم هو قبلها، فإن كانت كتابية بقيا على نكاحهما أسلمت هي، أو لم تسلم، وإن كانت غير كتابية فساعة إسلامه قد انفسخ نكاحها منه أسلمت بعده بطريقة عين فأكثر لا سليل له عليها الا ابتداء نكاح برضاها إن أسلمت وإلا فلا سواء حربيين أو ذميين كانا، وهو قول عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله. وابن عباس رضى الله عنهم وبه يقول حماد بن زيد. والحكم بن عتيبة. وسعيد ابن جبير. وعمر بن عبد العزيز. وعدى بن عدى الكندى. والحسن البصرى. وقادة، والشعبى، وغيرهم، وقال أبو حنيفة: أيهما أسلم قبل الآخر في دار الاسلام فانه يعرض الاسلام على الذى لم يسلم منهما، فإن أسلم بقيا على نكاحهما وإن أبى فحينئذ تقع الفرقة ولا معنى لمراعاة العدة في ذلك، قال: فإن أسلمت في دار الحرب فخرجت مسلمة أو ذمية فساعة حصولها في دار الاسلام يقع الفسخ بينهما لا قبل ذلك، فإن لم تخرج من دار الحرب فإن حاضت ثلاث حيض قبل أن يسلم هو وقعت الفرقة حينئذ وعليها أن تبتدى ثلاث حيض آخر عدة منه، وإن أسلم هو قبل ذلك فهو على نكاحه معها قال: فلو ارتد أحدهما انفسخ النكاح من وقته، وقال مالك: إن أسلمت المرأة ولم يسلم زوجها فإن أسلم في عدتها فهما على نكاحهما وإن لم يسلم حتى انقضت عدتها فقد بانت منه، قال: فلو أسلم هو، وهى غير كتابية عرض الاسلام عليها، فإن أسلمت بقيا على نكاحهما وإن أبت انفسخ النكاح ساعة إباتها، فلو ارتد أحدهما انفسخ النكاح ساعتئذ، وقال ابن شبرمة: عكس قول مالك إن أسلم هو وهى وثنية فإن أسلمت قبل تمام العدة فهى امرأته وإلا فبتمامها تقع الفرقة وإن أسلمت هى وقعت الفرقة في الحين، وقال الأوزاعى، والليث، والشافعى: كل ذلك سواء، وتراعى العدة، فإن أسلم الكافر منهما قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما وإن لم يسلم حتى تمت العدة وقعت الفرقة وهو قول الزهرى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق. وأحد قولى الحسن بن حبان *

قال أبو محمد: أما قول أبى حنيفة فظاهر الفساد لانه لا حجة له لامن قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، وينبغى لهم أن يحدوا وقت عرض الاسلام، ولا سليل الى ذلك الا برأى فاسد وهو أيضا قول لا يعرف مثل تقسيمه لأحد من أهل الاسلام قبله، وكذلك قول مالك سواء سواء، وقد موّه بعضهم بما كان السكوت أولى به لو نصح نفسه بما سئذ كره انه شاء الله تعالى *

[وروينا] ^(١) من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي بن أبي طالب قال : اذا أسلمت امرأة اليهودى أو النصرانى كان أحق بوضعها لأن له عهداً ■

ورويانا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان هاني بن هاني بن قبيصة الشيباني ، وكان نصرانياً عنده أربع نسوة فأسلمن فقدم المدينة ونزل على عبدالرحمن بن عوف فأقرهن عمر عنده قال شعبة : قلت للحكم : عن هذا ؟ قال : هذا شيء معروف ■

ورويانا من طريق عبدالرحمن بن مهدي . ومحمد بن جعفر غندر قال عبدالرحمن : عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر . والمغيرة بن مقسم ، وقال غندر : ناشبة ناحماد بن أبي سليمان ، ثم اتفق المغيرة . ومنصور . وحامد كلهم عن ابراهيم النخعي في ذمية أسلمت تحت ذمي قال : تقرّ عنده ، وبه أفتى حماد بن أبي سليمان وهو قول أبي سليمان الا أنه قال : يمنع من وطئها فهذا قول ■ وعن عمر أيضاً قول آخر : صح عنه رويانه من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني ، وقناة عن محمد بن سيرين عن عبدالله بن يزيد الخطمي ان نصرانياً أسلمت امرأته فخيرها عمر بن الخطاب ان شاءت فارقتة وان شاءت أقامت عليه ■ ورويانه أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبدالله بن يزيد الخطمي عن عمر بمثله وعبدالله بن يزيد هذا له صحبة ، وعن عمر أيضاً قول ثالث رويانه من طريق حماد بن سلمة عن داود الطائي عن زياد بن عبد الرحمن ان حنظلة بن بشر زوج ابنته وهى مسلمة من ابن أخ له نصراني فركب عوف بن القعقاع الى عمر بن الخطاب فأخبره بذلك فكتب عمر في ذلك ان أسلم فهي امرأته وان لم يسلم فرتق بينهما فلم يسلم ففرتق بينهما تزوجها عوف بن القعقاع ، وهم لا يقولون بهذا لأنهم لا يجيزون البتة ابتداء عقد نكاح مسلمة من كافر أسلم إثر ذلك أو لم يسلم ■ وعن عمر أيضاً قول رابع لا يصح عنه رويانه من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني قال : أنبأني ابن المرأة التي فرتق بينهما عمر عرض عليه الاسلام فأبى ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن أبي إسحق الشيباني ^(٢) عن يزيد بن علقمة أن عبادة بن النعمان التغلبي كان نا كحاً بامرأة من بني تميم فأسلمت فقال له عمر بن الخطاب : إما أن تسلم وإما أن تنزعها منك فأبى فنزعها عمر منه ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن أبي إسحق الشيباني عن السفاح بن مضر التغلبي عن داود بن كردوس ان عبادة بن النعمان بن زرعة أسلمت امرأته التيممية وأبى أن يسلم ففرتق عمر بينهما ■

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) من قوله قال : أنبأني ابن المرأة الى هنا سقط من النسخة اليمنية

أبو إسحاق لم يدرك عمر، والسفاح، وداود بن مردوس مجهولان، وكذلك يزيد بن علقمة، وعن علي بن أبي طالب قول آخر من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما: هو أملك يضعها مادامت في دار هجرتها * ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي هو أحق بها ما لم يخرج من مصرها، وقول آخر رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناعمتر بن سليمان عن معمر عن الزهري إن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما إلا أن يفرق (١) بينهما سلطان * وأما من راعى عرض الاسلام فكما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الله ابن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال: إذا أسلمت وأبى أن يسلم فانها تبين منه بواحدة وقاله عكرمة *

قال أبو محمد: ليس في هذا بيان أن إيايته بعد اسلامها وقد يريد أن يسلم معها، (٢) وأما من راعى العدة فصح عن عطاء، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز * وأما قولنا فروى عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما روينا من طريق شعبة أخبرني أبو إسحاق الشيباني قال: سمعت يزيد بن علقمة أن جده وجدته كانا نصرانيين فأسلمت جدته ففرق عمر بن الخطاب بينهما ■ ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية، أو النصرانية تسلم تحت اليهودي، أو النصراني قال: يفرق بينهما * الاسلام يعلو ولا يعلى عليه، وبه يفتى حماد بن زيد * ومن طريق عبد الرزاق عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نساء أهل الكتاب لناحل ونسأؤنا عليهم حرام (٣) * وصح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في المجوسين يسلم أحدهما قال: قد انقطع ما بينهما * وصح عن سعيد بن جبير في نصرانية أسلمت تحت نصراني قال: قد فرق الاسلام بينهما (٤) * وصح عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحكم بن عتيبة في كافرة تسلم تحت كافر قالوا: قد فرق الاسلام بينهما، وصح عن عمر بن عبد العزيز، وعدى بن عدى هذا بعينه أيضا، وعن الحسن ثابت أيضا أيهما اسلم فرق الاسلام بينهما، وروى أيضا عن الشعبي *

قال أبو محمد: أما جميع هذه الأقوال التي قدمنا فنانعلم لشيء منها حجة أصلا إلا من قال: بأنها تقر عنده ويمنع من وطئها فانهم احتجوا بأن قالوا: نكاح الكفر صحيح فلا يجوز إبطال نكاح صحيح بغير يقين *

واحتجوا أيضا بما روينا من طريق أبي داود السجستاني قال: ناعبد الله بن محمد النفيلي ومحمد

(١) في النسخة اليمنية: ما لم يفرق، وما هنا موافق لما في زاد المعاد ج ٤ ص ١٤ (٢) في النسخة رقم (١٤) «وقد يريد أن يسلم معها بزيادة» أي «وكتب عليها مصححا» صح، ولا يرى هنا ما يادها معنى (٣) من قوله «ومن طريق عبد الرزاق» إلى هنا سقط من النسخة اليمنية «(٤) في النسخة رقم (١٤) «قال فرق فرق» *

ابن عمرو الرازي، والحسن بن علي — هو الحلواني — قال النفيلي: نا محمد بن سلية، وقال الرازي: ناسلية بن الفضل، وقال الحلواني: نا يزيد — هو ابن زريع — أو ابن هارون أحدهما بلا شك، ثم اتفق سلية وابن سلية ويزيد كلهم عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بالنكاح الأول. زاد محمد ابن سلية لم يحدث شيئا (١) وزاد سلية بعد ست سنين وزاد يزيد بعد ستين (٢) وقالوا: قد أقر النبي ﷺ جميع كفار العرب على نسائهم وفيهم من أسلمت قبله، وفيهم من أسلم قبلها * قال أبو محمد: لا حجة لهم غير ما ذكرنا، فأما قولهم: أن نكاح أهل الكفر صحيح فلا يجوز فسخره بغير يقين فصدقوا، واليقين قد جاء كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل * وأما الخبر فصحيح يعني حديث زينب مع أبي العاص رضي الله عنها ولا حجة لهم فيه لأن إسلام أبي العاص كان قبل الحديبية ولم يكن نزل بعد تحريم المسئلة على المشرك، وأما احتجاجهم بإسلام العرب فلا سبيل لهم إلى خبر صحيح بأن إسلام رجل تقدم إسلام امرأته، أو تقدم إسلامها فأقرهما عليه السلام على النكاح الأول: فاذا سبيل إلى هذا فلا يجوز أن يطلق على رسول الله ﷺ لأنه إطلاق الكذب والقول بغير علم، ﴿فان قيل﴾: قد روى أن أبا سفيان أسلم قبل هند، وامرأة صفوان أسلمت قبل صفوان قلنا: ومن أين لكم أنها بقياعا على نكاحها ولم يجدوا عقدا؟ وهل جاء ذلك قط بأسناد صحيح متصل إلى النبي ﷺ أنه عرف ذلك فأقره؟ حاشا لله من هذا (٣) *

قال أبو محمد: وهنا شغب المالكيون، والشافعيون فاما الشافعيون فاحتجوا بهذا كله وبحديث أبي العاص وجعلوا المراعى في ذلك العدة فيقال لهم: حكم أنه قد صح كل ما ذكرنا من أين لكم أن المراعى في أمر أبي العاص. وأمر هند. وامرأة صفوان وسائر من أسلم إنما هو العدة؟ ومن أخبركم بهذا؟ وليس في شيء من هذه الأخبار كلها ذكر عدة ولا دليل عليها أصلا، ولا عدة في دين الله تعالى إلا من طلاق، أو وفاة، والمعتقة تختار نفسها وليست المسئلة تحت كافر ولا الباقية على الكفر تحت المسلم، ولا المرتدة واحدة منهن، فمن أين جئتمونا بهذه العدة؟ ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبدا إلا بالدعوى الكاذبة فكيف وقد أسلمت زينب في أول بعث أبيها عليه السلام؟ لا خلاف في ذلك، ثم هاجرت إلى المدينة وزوجها كافر وكان بين إسلامها وإسلامه أزيد من ثمان

(١) وفي رواية لاحد « ولم يحدث شهادة ولا صداقا » (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٩، قال عشيبة: ووقع في رواية بعد ثلاث سنين، وأشار الحافظ في الفتح إلى الجمع فقال: أراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه، وبالستين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى (لاهن حل لم) وقدمه مسلما بأن بينهما ستين وأشهرًا.

(٣) انظر زاد المعاد هدى خير البهادر في القيم الجوزية ج ٤ ص ١٤ تجد ما يسرك *

عشرة سنة وقد ولدت في خلال هذا ابنها علي بن أبي العاص (١) فابن العدة لو علقتم ؟ *
وأما المالكيون فإن موته هو أبا مرة صفوان عورضوا بهذا ، وأبي سفيان ، وإن احتجوا
بقول الله : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ذكروا بقول الله تعالى : (لا هن حل لهم ولا هم
يحلون لهم) فظهر فساد هذه الأقوال كلها ، وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات الآية إلى قوله : (ذلكم حكم الله بحكم بينكم) فهذا حكم الله الذي لا يحل لأحد أن
يخرج عنه ، فقد حرم الله تعالى رجوع المؤمنة إلى الكافر ■

وصح عن النبي ﷺ أنه قال : « المهاجر من هجر ما نهى الله عنه » فكل من أسلم فقد هجر الكفر
الذي قد نهى عنه فهو مهاجر ، ونص تعالى على أن نكاحها مباح لنا فصح انقطاع العصمة
باسلامها ، وصح أن الذي يسلم مأمور بأن لا يمسك عصمة كافرة فصح أن ساعة يقع الإسلام ،
أو الردة فقد انقطعت عصمة المسلمة من الكافر ، وعصمة الكافرة من المسلم سواء أسلم
أحدهما و كانا كافرين ؛ أو ارتد أحدهما و كانا مسلمين ، والفرق بين ذلك تخليط ، وقول في
الدين بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٠ — مسألة — ومن قال من أهل الكفر بما سوى اليهود ، والنصارى ،
أو المجوس : لا إله إلا الله أو قال : محمد رسول الله كان بذلك مسلماً تلزمه شرائع الإسلام
فإن أبي الإسلام قتل ، وأما من اليهود ، والنصارى ، والمجوس فلا يكون مسلماً بقول
لا إله إلا الله محمد رسول الله إلا حتى (٢) يقول : وإنا مسلم ، أو قد أسلمت ، أو أنا بريء من كل
دين حاشا الإسلام *

روينا من طريق مسلم نا حرملة بن يحيى أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال : « لما حضرت أبا طالب الوفاة قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم (٣) : يا عم قل : لا إله إلا الله كلكم أشهدك بها عند الله » وذكر الحديث *
ومن طريق مسلم نا يعقوب الدورقي نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — أخبرنا
أبو ظبيان سمعت أسامة بن زيد [بن حارثة يحدث] (٤) قال : بعثنا رسول الله ﷺ في
سرية فصبحنا الحرقات من جهينة فهزمناهم ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم
فلما غشيانه قال : لا إله إلا الله فكف عنه الأنصاري وطعته فقتلته (٥) ، فبلغ ذلك

(١) سقط لفظ «إني» في النسخة رقم (١٤) خطأ (٢) سقط لفظ «والا» من النسخة اليمنية ، والكلام بدونه صحيح

(٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣ جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، الخ ، ورواه البخاري في صحيحه ج ٢ ص ١٩٩ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٩ (٥) في صحيح مسلم
« فطعته برمحى حتى قتله » . والحرقات بضمين وقاف اسم موضع

رسول الله ﷺ فقال لى : يا أسامة أقتلته بعد ما قال : لا إله الا الله ؟ قلت : يا رسول الله انما كان متعوذا فقال : أقتلته بعد ما قال : لا إله الا الله ؟ فما زال يكررها على حتى تمنيت انى لم اكن أسلبت قبل ذلك اليوم ■■

قال أبو محمد : فهذا فى آخر الاسلام ■ وحديث أبى طالب فى معظم الاسلام بعد اعوام منه ، وقد كفى الانصارى كما ترى عن قتله اذ قال : لا إله الا الله ولم يلزم أسامة قود لانه قتله وهو يظنه كافرا فليس قاتل عمده ■

ومن طريق مسلم نا الحسن بن على الحلوانى نا أبو توبة — هو الربيع بن نافع — نا معاوية (١) — يعنى ابن سلام — عن زيد يعنى أخاه أنه سمع أبا سلام قال : انا أبو اسماء الرحبي (٢) أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه « قال : كنت قائما عند رسول الله ﷺ فجاء جبر من أجبار اليهود فقال : السلام عليك يا محمد فدفعته دفعة كاد يصرع منها فقال : لم تدفعنى ؟ قلت : ألا تقول : يا رسول الله ؟ فقال اليهودى : انما ندعوه باسمه الذى سماه به أهله فقال رسول الله ﷺ : ان اسمى محمد (٣) الذى سماني به أهلى » ، ثم ذكر الحديث ، وفى آخره « ان اليهودى قال له : [لقد] (٤) صدقت وأنت لنبى ، ثم انصرف » ■

ففى هذا الخبر ضرب ثوبان رضى الله عنه اليهودى اذ لم يقل : رسول الله ، ولم ينكر رسول الله ﷺ ، فصح أنه حق واجب اذ لو كان غير جائز لا نكره عليه ، وفيه ان اليهودى قال له : إنك لنبى ولم يلزمه النبى ﷺ بذلك ترك دينه ■

ومن طريق البخارى نا عبد الله بن محمد نا أبو روح حرمى بن عمارة نا شعبة عن واقد — هو ابن محمد — بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : « سمعت أبى يحدث عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ (٥) : « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله » وهذا كله قول الشافعى . وأبى سليمان : ■

٩٤١ — مسألة — ولا يقبل من يهودى ، ولا نصرانى ، ولا مجوسى جزية الا بأن يقرؤا بأن محمدا رسول الله الينا وأن لا يطعنوا فيه ولا فى شيء من دين الاسلام لحديث ثوبان

(١) وقع فى صحيح مسلم ج ١ ص ٩٩ وأبو معاوية ، وكذلك فى شرح مسلم للنووى طبع بولاق السادسة ج ٢ ص ٣٦٠ وهو غلط فهما وقع صحيحا فى صحيح مسلم طبع الاستانة ج ١ ص ١٧٣ (٢) هو بفتح الراء والخاء المهملتين واسمه عمرو بن مرثد الشاعى الدمشقى وهو من رجة دمشق قرية من قرأها بينها وبين دمشق ميل (٣) فى النسخة اليمنية وفى النسخة رقم (١٤) « ان اسمى محمدا » وهو غلط (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وهى موجودة فى صحيح مسلم (٥) فى صحيح البخارى ج ١ ص ٢٢ « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال » الخ

الذى ذكرنا آتفا ، ولقول الله تعالى : (وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفرانهم لا إيمان لهم) وهو قول مالك ، قال في المستخرجة : من قال من أهل الذمة : انما أرسل محمد إليكم لا إلينا فلا شيء عليه : قال : فان قال لم يكن نيا قتل ■

٩٤٢ — مسألة — ومن قال : ان في شيء من الاسلام باطنا غير الظاهر الذى يعرفه الاسود والاحمر فهو كافر يقتل ولا بد لقول الله تعالى : (انما على رسولنا البلاغ المبين) . وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فمن خالف هذا فقد كذب بالقرآن ■

٩٤٣ — مسألة — وكل عبد ، أو أمة كانا لكافرين ، أو أحدهما أسلم في دار الحرب ■ أو في غير دار الحرب فهما حران ، فلو كانا كذلك لذمى فأسلفا فهما حران ساعة اسلامهما ، وكذلك مدبر الذمى ■ أو الحربى ، أو مكاتبهما ، أو أم ولد هما أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه وتبطل الكتابة ، أو ما بقى منها ولا يرجع الذى أسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه فيأخذه لقول الله عز وجل : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) . وإنما غنى تعالى بهذا احكام الدين بلا شك ، وأما تسلط الدنيا بالظلم فلا ، والرق أعظم السبيل ؛ وقد أسقطه الله تعالى بالاسلام ، ونسأل من باعهما عليه لم يتبعهما ؟ أهما مملوكان له أم غير مملوكين ؟ ولا بد من أحدهما ■ (فان قال) : ليسا مملوكين له صدق وهو قولنا ، واذ لم يكونا مملوكين له فهما حران ، وإن قال : هما مملوكان له قلنا : فلم تبطل ملكه الذى أنت تصححه بلا نص ولا إجماع ؟ وأى فرق بين اقرارك لهما في ملكه ساعة ، أو ساعتين ، أو يوما ، أو يومين ، أو جمعة ، أو جمعتين ، أو شهرا ، أو شهرين ، أو عاما ، أو عامين ، أو باقى عمرها ، أو عمره ؛ وكيف صح اقرارك لهما في ملكه مدة تعريضهما للبيع ؟ ولم يصح ابقاؤهما في ملكه أكثر ولعلهما لا يستيعان في شهر ، أو أكثر ، وهما اقررتوهما في ملكه وحلم بينه وبينهما كما فعلتم في المدبر . وأم الولد . والمكاتب اذا اسلبوا ؟ ولئن كان يجوز ابقاؤهم في ملكه ان ذلك لجائز في العبد ، ولئن حرم ابقاء العبد في ملكه لبحر ذلك في أم الولد . والمدبر . والمكاتب ولا فرق ، وهذا تناقض ظاهر لا خفاء به وقول فاسد لامرية فيه ، ونسألهم أيضا عن كافر اشترى عبدا مسلما ، أو أمة مسلمة ، فمن قولهم : أنهم يفسخون ذلك الشراء فنقول لهم : ولم فسختموه ؟ وهما بعتموهما عليه كما تفعلون اذا أسلم في ملكه ؟ وما الفرق ؟ (فان قالوا) : لأن هذا ابتداء تملك قلنا نعم : فكان ماذا ؟ ولا يتخلوا باتباعه لهما من أن يكون ابتداء تملك لما يحل تملكه أو لما لا يحل تملكه ■ ولا سبيل الى ثالث ■

(فان قالوا) : بل لما لا يحل تملكه قلنا : صدقتم فكيف أحلتم تملكه لهما مدة تعريضكم

لما هما للبيع إذا أسلفا في ملكه؟ ﴿فان قالوا﴾ : بل لما يحل تملكه قلنا : فلم فسختم ابتياعه لما يحل له تملكه ؟ بل لم يتبعون عليه ما يحل له تملكه ؟ ﴿فان قالوا﴾ : انهما كانا في ملكه قبل أن يسلفا فلم يطل ملكه باسلاهما ، قلنا : نعم فلم يعموهما عليه وهذا تناقض فاحش لا إشكال فيه ، وقول باطل بلا برهان ، والعجب كل العجب ! انهم ينكرون مثل هذا على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ فيقولون في تزوجه عليه السلام صفية أم المؤمنين وجعل عتقها صداقها : لا يخلو أن يكون تزوجها قبل عتقها ، أو بعد عتقها ، فان كان تزوجها قبل عتقها فزواج الرجل أمة لا يحل ، وان كان تزوجها بعد عتقها فقد مضى عتقها فأين الصداق ؟ وقالوا : مثل هذا في العتق بالقرعة وفي وجود المهر سلعة عند مفلس ، وكل هذا لا يدخل فيه ما أدخلوه فيه من هذه الاعتراضات الفاسدة ، ثم لا ينكرون هذا على أنفسهم وهو موضوع الانكار حقا لأنهم انما يتكلمون ويقضون برأيهم الفاسد وهو عليه السلام انما يتكلم ويقضى عن الله تعالى الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴿فان قالوا﴾ : نبيعه على الكافر كما يتبعون أتم عبد المسلم وأمه اذا شكوا الضرر وفي التفليس قلنا لهم ، وبالله تعالى التوفيق : لا نبيع عبد المسلم ولا أمته أصلا لا في حق واجب لازم لا يمكننا التوصل اليه البتة بوجه من الوجوه إلا ببيعهما أو الا فلا أول ذلك اتنا لا نبيعهما عليه الا في دين لزمه أو في نفقة لزمته لنفسه أو للمملوك والمملوكة ، أو لمن تلزمه نفقته ، أو لضرر ثابت ، فاما الحق الواجب فادعنا نجد له دراهم أو دنانير لم نبيعهما عليه فان لم نجد له غيرهما ولم يكن سبيل الى أداء ذلك الحق الا ببيعهما فهما مال من ماله يباع عند ذلك لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ومن القيام بالقسط إعطاء كل ذي حق حقه ، وصوب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا القول إذ قاله سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وأما الضرر الثابت فان أمكننا منع الضرر بأن نحول بينه وبين الأمة ، والعبد بأن يؤجر ، أو يجعلنا عند نفقة يمنع من الاضرار بهما لم نبيعهما فاذا لم يقدر على ذلك البتة بعناهما لا نتالا نقدر على المنع من الظلم والعدوان والاثم الا بذلك ، وقال تعالى : (ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ﴿فان قالوا﴾ : كذلك تحكم الكافر على المسلم من عييدهم ضرر قلنا : فان صح أنه لا ضرر على الأمة والعبد من سيدهما الكافر ، أو سيدهما الكافرة بل هما معترفان بالا حسان والرفق جملة أليس قد بطل تعلقكم بالضرر ؟ هذا مالا شك فيه ﴿فان قالوا﴾ : نخاف أن يفسد ادنيهما بطول الصلحة قلنا : ففرقوا بينهما وبين ابنيهما اذا أسلم خوف أن يفسد دينه ويعو عبد المسلم الفاسق وأمه بهذا الاعتلال لانه مضمون منه تدري بهما على شرب الخمر . واضاعة الصلاة والظلم ولا فرق ۝ وهذا مالا مخاض منه أصلا ، والحمد لله رب العالمين ، وقوله تعالى : (اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله اعلم

بإيمانهم فإن علمتهم من مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وآتوهم ما أنفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتوهن أجورهن (برهان قاطع في وجوب عتق أمة الذمي، أو الحربى إذا أسلمت لأنه تعالى أمر أن لا ترجعها إلى الكفار وأنهن لا يحلن لهن^(١)) وأباح لنا نكاحهن، وهذا عموم يوجب الحرية ضرورة *
 ﴿فان قيل﴾ قوله تعالى في هذه الآية: (وآتوهم ما أنفقوا) دليل على أنه تعالى أراد الزوجات قلنا: الآية كلها عامة لكل مؤمنة هاجرت بالإيمان لتدخل في جملة المسلمين وهذا الحكم في إيتاء ما أنفقوا خاص في الزوجات ولا يوجب أن يكون سائر عموم الآية خصوصاً إذ لم يوجب ذلك لغة ولا شريعة، وبالله تعالى التوفيق، وقد صرح أن أبابكره خرج إلى رسول الله ﷺ مسلماً فتق، ﴿فان قالوا﴾: هذا حكم من خرج من دار الحرب إلى دار الإسلام قلنا: ما الفرق بينكم وبين من قال: بل هذا حكم من خرج من الطائف خاصة؟ وهل بين الحكمين فرق؟ ثم نقول لهم: وما دليلكم على هذا؟ وإنما جاء مسلماً إلى رسول الله ﷺ وهو عبد لكافر فأعتقه ولم يقل عليه السلام إنى إنما اعتقته لأنه خرج من دار الحرب فمن نسب هذا إلى رسول الله ﷺ فقد كذب عليه، وقال عليه بل أبرهان، وأتم تقيسون الجص على التمر والسقمونيا على البر والكمون عليهما بل أبرهان، وفرج المسئلة المتزوجة على يد السارق، ثم تفرقون بين عبد مسلم وعبد مسلم كلاهما أسلم في ملك كافران هذا لعوج ما شتم، فإن ذكروا أمر بلال، وسلمان رضي الله عنهما وان كليهما أسلم وهما مملوكان لوثنى ويهودى فابتاع بلالاً أبوبكر، وكان سلمان سيده فلو كانا حريين بنفس اسلامهما لما كان أبوبكر مالك ولا بلال، ولا صحيح العتق فيه قلنا وبالله تعالى التوفيق: *

أما أمر بلال فكان في أول الاسلام بلا خلاف من أحد وقبل نزول الآية التي ذكرنا يوضع عشرة سنة لأن الآية مدنية في سورة النساء ولم تكن الصلاة يومئذ لازمة، ولا الزكاة، ولا الصيام، ولا الحج، ولا الموارث، ولا كان حراماً نكاح الوثنى المسئلة، ولا نكاح المسلم الوثنية، ولا ملك الوثنى للمسلم فلا حجة في أمر بلال ■

وأما أمر سلمان فكان بالمدينة وكان مملوكاً لرجل من بنى قريظة وهم ممنعون لا يجري عليهم حكم رسول الله ﷺ بل هم في حصونهم مالم يكون لأنفسهم، وكان اسلام سلمان رضي الله عنه بلا خلاف قبل الخندق وهو أول مشاهدته، وهلاك بنى قريظة وقتلهم، وحصارهم بعد الخندق بلا خلاف من أحد *

ومن البرهان القاطع على أن ملك سيده له بطل عنه باسلامه أنه كان مكاتباً له بلا شك

(١) في النسخة رقم (١٤) ولهن، وما هنا أنسب بالآية ■

وما اتى قط الى ولاء ذلك القرطبي بل اتى مولى الله تعالى ورسوله، وهذا كله متفق عليه من المؤلف والمخالف، والصالح، والطالح، فلو كان ملكه له صحيحا وكتابته له صحيحة بحق الملك لكان ولاؤه له ولو كان ولاؤه له لما تركه النبي ﷺ ينتفى عن ولائه، وفي هذا حجة لمن نصح نفسه وكفاية، وكيف ولولم يقيم هذا البرهان لما كان لهم فيه حجة؟ لأنهم لا دليل لهم على أنه كان أمره بعد نزول الآية المذكورة، وبالله تعالى التوفيق *

وبهذا القول يقول بعض أصحاب مالك ذكر ذلك ابن شعبان عنهم أن عبد الذمي ساعة يسلم فهو حر، وقال أشهب: ساعة يسلم عبد الحربي فهو حر خرج أو لم يخرج، وقال مالك: إذا أسلمت أم ولد الذمي فهي حرة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو باق على ملكه فان باعه أو وهبه من مسلم أو كافر أو لمسلم أو كافر^(١) فهو حر ساعة يبعه، أو هبته وبطل البيع والهبة قال: فإن اشترى الحربي عبدا مسلما فهو على ملكه فإذا حمله إلى أرض الحرب فساعة دخوله إلى أرض الحرب فهو حر، فهل سمع بأو حش أو أخش من هذا التخليط؟ وهي أقوال لا يعرف أن أحدا قالها قبله، وأما مالك فاذا اعتق أم ولده باسلا مها وهي أمة له فقد ناقض اذ لم يعتق العبد والامة باسلا مها، ولا فرق بين ذلك *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا أنه سمع سليمان بن موسى يقول: لا يسترق الكافر المسلم، وهذا نفس قولنا لأنه أبطل استرقاقه إياه جملة، قال ابن جريج: وسئل ابن شهاب عن أم ولد النصراني^(٢) أسلمت؟ فقال ابن شهاب: يفرق الاسلام بينهما وتعتق، قال ابن جريج: لا تعتق حتى يدعى هو إلى الاسلام فان أبي عتقت *

قال أبو محمد: كلاهما قد أوجب عتقها ولا معنى لتأني عرض الاسلام عليه، ومن طريق ابن أبي شيبة ناهي عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: مضت السنة أن لا يسترق كافر مسلما * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال: كتب عمر بن عبد العزيز فيمن أسلم من رقيق أهل الذمة أن يباع أو لا يتركون يسترقونهم ويدفع أثمانهم إليهم فن قدرت عليه بعد تقدمك إليه استرق شيئا من سبي المسلمين ممن قد أسلم وصلى فاعتقه * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني بعض أهل أرضنا أن نصرانيا اعتق مسلما فقال عمر بن عبد العزيز: أعطوه قيمته من بيت المال وولاؤه للمسلمين *

قال أبو محمد: قدر رأى عتقه له غير نافذ ورأى ولاءه للمسلمين^(٣) وهذا هو نص قولنا، وأما إعطاؤه قيمته من بيت المال فلا نقول بهذا: فإنه لا حق للكفار في بيت مال المسلمين *

(١) في النسخة اليمنية أول كافر، (٢) في النسخة اليمنية «أم ولد للنصراني» (٣) في النسخة رقم (١٤) دلائل الاسلام،

٩٤٤ — مسألة — ومن سبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة ، أو من النساء ولها زوج فسواء سبي معها ، أو لم يسب معها ، ولا سببت معه فهما على زوجتيهما فإن أسلمت انفسخ نكاحها حين تسلم لما قدمنا ، وأما بقاء الزوجية فلأن نكاح أهل الشرك صحيح قد أقرهم رسول الله ﷺ عليه ، ولم يأت نص بأن سبأهما ، أو سبأ أحدهما يفسخ نكاحهما ، *

﴿ فإن قيل ﴾ : فقد قال الله تعالى : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) . قلنا : نعم إذا أسلمت حلت لسيدها المسلم ، ولو كانت هذه الآية على عمومها لكان من له أمة ناكح تحل له لأنها ملك يمينه ، وهذا مالا يقوله الحاضرون من خصومنا ، وقد قال به ابن عباس وغيره : من ابتاع أمة ذات زوج فبيعها طلاقها ولا نقول بهذا : لما سئد كرمه في كتاب النكاح ان شاء الله عز وجل ■

٩٤٥ — مسألة — وأى الأبوين الكافرين أسلم ؟ فكل من لم يبلغ من أولادهما مسلم باسلام من اسلم منهما الأم أسلمت أو الأب وهو قول عثمان البتي . والأوزاعي . والليث بن سعد . والحسن بن حي . وأبى حنيفة . والشافعي وأصحابهم كلهم ■ وقال مالك . وأبو سليمان : لا يكونون مسلمين إلا باسلام الأب ■ لا باسلام الأم ، وقال بعض فقهاء المدينة : لا يكونون مسلمين إلا باسلام الأم وأما باسلام الأب فلا لأنهم تبع للأم في الحرية ، والرق للأب ■

قال أبو محمد : ما نعلم لمن جعلهم باسلام الأب خاصة مسلمين حجة أصلا ، ونسألهم عن قولهم في ابن المسئلة من زنا ، أو استكراه (١) فنقولهم : إنه مسلم باسلامها وهذا ترك منهم لقولهم ، ووافقونا أنه ان أسلم الأب وان أو أحدهما ولهما بنون وبنات قد بلغوا مبلغ الرجال والنساء فانهم على دينهم لا يجبرون على الاسلام ، وبه نقول لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) ، والبالغ مخاطب قد لزمه حكم الكفر أو الذمة ، وليس غير البالغ مخاطبا كما قدمنا قال مالك : نعم ولو كان الولد حزورا (٢) قد قارب البلوغ ولم يبلغ فهو على دينه ■

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه ليس بالغا وما لم يكن بالغا فحكمه حكم من لم يبلغ لا من بلغ ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما من قاس الدين على الحرية والرق فالقياس كله باطل قال الله تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق

(١) في النسخة رقم (١٤) «أو استكراه» (٢) قال في الصحاح : الحزور الغلام إذا اشتد وقوى وخدم ، قال يعقوب : هو الذي

قد كاد يدرك ولم يفعل اه

الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون (فصح انه لا يجوز تبديل دين الاسلام لأحد ولا يترك أحد يبدله الا من أمر الله تعالى بتركه على تبدليه فقط ، وقال تعالى : (ومن ينغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) ، فصح انه لا يجوز أن يقبل في الدنيا ولا في الآخرة دين من أحد غير دين الاسلام الا من أمر الله تعالى بأن يقبل منه ويقر عليه *

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه (١) » فصح انه لا يكون أحد الا على الاسلام حتى يعبر عن نفسه فن أذن الله تعالى في اقراره على مفارقة الاسلام الذي ولد عليه أقرناه ومن لأم نقره على غير الاسلام ■

ومن طريق مسلم نا حاجب بن الوليد نا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال (٢) رسول الله ﷺ : « ما من مولود إلا يولد (٣) على الفطرة أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة [بهيمة] (٤) جمعاء هل تحس فيها من جدعاء ؟ » *

قال أبو محمد : فصح انه لا يترك أحد على مخالفة الاسلام الا من اتفق أبواه على تهويده ، أو تنصيره ، أو تمجيسه فقط ، فاذا أسلم أحدهما فلم يمجسه أبواه ، ولا نصرانه ، ولا هوداه فهو باق على ما ولد عليه من الاسلام ولا بدّ بنص القرآن والسنّة ، وقد وهل (٥) قوم في هذه الآية وهذه الاخبار وهي يتهوهي العهد الذي أخذه الله تعالى على الأنفس حين خلقها كما قال تعالى : (واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) *

وقد اختلف قول عطاء في هذا فرة قال : كقولنا : انه مسلم باسلام أي أبويه أسلم ومرة قال هم مسلمون باسلام أمهم لا باسلام أيهم ، ومرة قال : أيهما أسلم ورتا جميعا من مات من صغار ولدهما وورثهما صغار ولدهما ، رويانهذه الأقوال كلها عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، ورويان عن شعبة عن الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان انهما قالوا جميعا في الصغير يكون أحد أبويه مسلما فيموت : انه يرثه المسلم ويصلى عليه ■ ومن طريق معمر عن عمرو والمغيرة قال عمرو : عن الحسن ، وقال المغيرة : عن ابراهيم النخعي قالوا جميعا في نصرانين بينهما ولد صغار فأسلم أحدهما : ان أولاهما بهم المسلم يرثهم ويرثونه ، وقال الاوزاعي : ان أسلم جد الصغير ، أو عمه فهو مسلم باسلام أيهما أسلم ، وقال سليمان بن موسى : الامر

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٢ ، وفي رواية « حتى يعبر عنه لسانه » (٢) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠١ عن أبي هريرة انه كان يقول : قال الخ (٣) في النسخة اليمنية « ما من مولود يولد إلا » وما هنا موافق لصحيح مسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم ومعنى جمعاء سليمة من العيوب مجتمعة الاعضاء كما انها فلا جدع فيها ولا كي (٥) أي غلط فيه وفي النسخة اليمنية وذهل .

فيما مضى في أولنا الذي يعمل به ولا يشك فيه ونحن عليه الآن ان النصرانيين بينهما ولد صغير فأسلت الأم ورثته كتاب الله تعالى وما بقى للمسلمين فان كان أبواه نصرانيين وهو صغير وله أخ من أم مسلم، أو أخت مسلمة ورثته أخوه، أو أخته كتاب الله، ثم كان ما بقى للمسلمين ■
 وروينا هذا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج انه سمع سليمان بن موسى يقول هذا لعطاء، وسليمان فقيه أهل الشام أدرك التابعين الأكابر ولسنا نراه مسلما باسلام جد، ولا عم، ولا أخ، ولا أخت اذا اجتمع أبواه على تهويده، أو تنصيره، أو تمجيسه كما قال رسول الله ﷺ *
٩٤٦ — مسألة — وولد الكافرة الذمية؛ أو الحرية من زنا، أو إكراه مسلم ولا بدت لانه ولد على ملة الاسلام كما ذكرنا ولا يوين له يخرجانه من الاسلام فهو مسلم وبالله تعالى التوفيق ■

٩٤٧ — مسألة — ومن سبي من صغار أهل الحرب فسواء سبي مع أبويه، أو مع أحدهما، أو دونهما هو مسلم، ولا بد لأن حكم أبويه قد زال عن النظر له وصار سيده أملك به فبطل اخراجهما له عن الاسلام الذي ولد عليه ■

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا خلاد قال: أخبرني عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب كان لا يدع يهوديا، ولا نصرانيا يهود ولده، ولا ينصره في ملك العرب، وهذا نص قولنا ولا نعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، وهو قول سفيان الثوري. والأوزاعي. والمزني، وبالله تعالى التوفيق *

٩٤٨ — مسألة — ومن وجد كنزا من دفن كافر غير ذمي جاهليا كان الدافن، أو غير جاهلي فأربعة أخماسه له حلال، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة، ولا يعطى للسلطان من كل ذلك شيئا إلا إن كان إمام عدل فيعطيه الخمس فقط وسواء وجدته في فلاة في أرض العرب، أو في أرض خراج، أو أرض عنوة، أو أرض صلح، أو في داره، أو في دار مسلم، أو في دار ذمي، أو حيث ما وجدته حكمه سواء كما ذكرنا، وسواء وجدته حر، أو عبد، أو امرأة قال الله عز وجل: (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول) الآية، وقال تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا)، ومال الكافر غير الذمي غنيمته لمن وجدته *

وروينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: وفي الركاذا الخمس» (١) ومن حديث رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان ناشئة حدثني إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها «أن رجلا قال لها: أصبت كنزا فرعته الى السلطان فقالت له عائشة: بفيك الكشكث»، الكشكث التراب (٢)،

(١) هو في الموطأ ج ١ ص ٢٢٤ في الركاذا الخمس. (٢) قال ابن الاثير في النهاية: الكشكث بالكسر والفتح دقاق الحصى والتراب

وقولنا هذا: هو قول أبي سليمان: «ولا يكون وجوده في أرض مملكة مسلم، أو ذمي موجباً للملك صاحب الأرض له لأنه غير الأرض فلا يكون ملك الأرض ملكاً فيها من غيرها من صيد، أو لقطه، أو دفينه، أو غير ذلك»، وقال الشافعي: «كقولنا إلا أنه قال: إن ادعى صاحب الأرض التي وجد فيها أنه قد كان وجده ثم أقره فهو له، وهذا ليس بشيء لأنها دعوى لا يثبت له عليها فهو لمن وجده لأنه في يده وهو غانم إلا أن يوجد أثر استخراج، ثم رده فيكون حينئذ قول صاحب الأرض حقاً، وأما إذا وجد كما وضع أول مرة فكذب مدعيه ظاهر بلا شك، وقال مالك: لا يكون لواجده إلا أن يجده في صحارى أرض العرب فهو له بعد الخمس فإن وجده في أرض غنوة فهو كله لبقايا مفتحي تلك البلاد، وفيه الخمس، فإن وجده في أرض صالح فهو كله لأهل الصلح ولا خمس فيه*»

وهذا خطأ ظاهر من وجوه* أولها أنه أسقط الخمس عما وجد من ذلك في أرض صلح وهذا خلاف قول رسول الله ﷺ: «وفي الرّكاز الخمس» فعم عليه السلام ولم يخص أرض صلح من غيرها* وثانيها أنهم إنما صالحوا على ما يملكونه بما بأيديهم لا على ما لا يملكونه ولا هو بأيديهم ولا يعرفونه* وثالثها أنهم لو ملكوا كل ركاز في الأرض التي صالحوا عليها لوجب أن تملكه أيضاً العرب الذين أسلموا على بلادهم فيكون ما وجد فيها من ركاز للذين أسلموا على تلك الأرض، وهذا خلاف قولهم*»

وأما قوله فيما وجد في أرض الغنوة أنه لورثة المفتحين خطأ لأن المفتحين للأرض إنما يملكون ما غنموا لا ما لم يغنموا، والركاز بما لم يغنموا. ولا حصلوا عليه ولا أخذوه فلاحق لهم فيه* والعجب كله أنهم لا يجعلون الأرض حقاً للمفتحين أرض الغنوة وهم غنموها ثم يجعلون الركاز الذي فيها حقاً لهم وهم لم يغنموه، وقال الحنفية: هو لواجده وعليه فيه الخمس وله أن يأخذ الخمس إن كان محتاجاً إلا أن يجده في دار اختطها مسلم أو في دار الحرب فإنه إن وجده في دار اختطها مسلم فهو لصاحب الخطه وفيه الخمس، وإن وجده في دار حرب وقصد دخلها بأمان فهو كله للحربي، وإن وجده في صحراء في دار الحرب فهو كله لواجده ولا خمس عليه فيه، وهذا تقسيم في غاية الفساد وخلاف لأمر رسول الله ﷺ بأن في الركاز الخمس فعم عليه السلام ولم يخص؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبل أبي حنيفة، وهو مع ذلك قول بلا برهان، وفيه عن السلف آثار، منها ما روته من طريق ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن علياً (١) أتاه رجل بألف وخمسمائة [درهم] (٢) وجدها في خربة بالسواد فقال علي: «إن كنت وجدت في قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة فهي لهم، وإن كانت لا تحمل خراجها فلك أربعة أخماسه ولنا خمسة وسأطيه لك جميعاً*»

(١) في النسخة اليمنية «عن علي» (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

وهذا خلاف قول الخنفيين والمالكيين لأن السواد أخذ غنوة لا صلحا وكان في أيام علي دار
إسلام وقبل ذلك بدهر وشيء رويناه من طريق قتادة أن أبا موسى وجد دانيال بالسوس
إذ فتحها ومعه مال إلى جنبه كانوا يستقرضون منه ما احتاجوا إلى أجل مسمى فاذا جاء ذلك
الأجل ولم يردده المستقرض برص^(١) فكتب إلى عمر بذلك فكتب إليه عمر كفته وخطه وصل
عليه وادفنه كما دفنت الأنبياء واجعل المال في بيت مال المسلمين، وهذا صحيح لأنه لم يكن
ركازاً إنما كان معلوماً ظاهراً ولم يكن من أموال الكفار فيخمس ويغنم بل كان مال نبي
فهو للمسلمين في مصالحهم * ومنها خبر عن عمر من طريق سمك بن حرب عن جرير بن
رياح^(٢) عن أبيه أنهم أصابوا قبراً بالمدائن وفيه ميت عليه ثياب منسوجة بالذهب ومعه
مال فكتب فيه عمار بن ياسر إلى عمر فكتب إليه عمر أعطهم إياه ولا تنزعه منهم، وهذا
قولنا لا قولهم إلا أنه ليس فيه ذكر خمس؛ ولا بد من الخمس عندنا وعندهم *

وخبر من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة فأتى
بها عمر فاخذ خميسها مائتي دينار ودفع إليه الباقي، ثم جعل عمر يقسم المائتين بين من حضر من
المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فدفعها إلى واجدها، وهذا قولنا إلا في صفة قسمته الخمس ■
ومن طريق ابن جريج أن عمرو بن شعيب أخبره أن عبد أوجد ركزة على عهد عمر فأعطته منها
وأعطاه منها وجعل سائرهما في بيت المال وهم لا يقولون بهذا، وسواء عندنا وجد الركاز
حر، أو عبد، الحكم [عندنا]^(٣) واحد على ما قدمنا * وروينا خبرين أحدهما من طريق
الزمعي^(٤) عن عمته قرية بنت عبد الله بن وهب عن أمها كريمة بنت المقداد بن الأسود عن
ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن المقداد خرج إلى حاجته يبيع الخبجة^(٥) فاذا جرد^(٦)
يخرج من جرد دينار بعد دينار ثم أخرج خرقة حمراء^(٧) فكانت ثمانية عشر ديناراً فاخذها
وحملها إلى النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: «هل أهويت [بيدك إلى]»^(٨) الجحر؟ قال: لا
قال له رسول الله ﷺ: [خذها]^(٩) بارك الله لك فيها» وهذا خبر ليس موافقاً لقول
أحمد من ذكرنا وإسناده مظلم، الزمعي عن عمته قرية^(١٠) وهي مجهولة، ولعل تلك الدنانير

(١) في النسخة اليمنية: روض، (٢) في النسخة رقم (١٤) ورياح، بالباء الموحدة لم يجد جرير بن رياح أو رياح في كتب
الرجال المطبوعة، ووجدت ترجمة لرياح أبيه في تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٩٩ (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة
اليمنية والدمعي، وهو غلط، وأسمه موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمة بن الأسود بن المطلب أبو محمد المديني (٥) هو بفتح
الخاء المعجمة والياء الموحدة وفتح الجيم وباء أخرى، انظر معجم البلدان لياقوت، وقال الدميري في حياة الحيوان في الجرد
وذكر هذا الحديث: هو بفتح الخاء وسكون الياء الأولى موضع نواحى المدينة، وذكر صاحب القاموس أنه يجمعين، ولذلك تجد
نسخ المحلى مختلفة فيه (٦) هو بضم الجيم وفتح الراء المهملة وبالذال المعجمة ذكر القيران، والحديث رواه أبو دوداء بن ماجه
وغيرهما على ما قاله الدميري والحديث ذكره المصنف مختصراً (٧) في حياة الحيوان وخضراء بدل حمراء
(٨) الزيادة من حياة الحيوان (٩) الزيادة من حياة الحيوان (١٠) هي بصيغة التصغير — بنت عبد الله بن وهب بن زمة

من دفن مسلم مجهول ميتوس عن معرفته فهي لمن وجدها عندنا كلها * وخبر آخر من طريق يحيى بن معين عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن أبي بجير عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أنه كان مع رسول الله ﷺ في خروجه إلى الطائف فمروا بقبر فقال رسول الله ﷺ : هذا قبر أنى رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما خرج أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب أن أتم نبشتم عنه وجدتموه فابتدره الناس فوجدوا الغصن » وهذا لا يصح لأنه عن يحيى بن أبي بجير وهو مجهول ، ثم لا حجة فيه لقول أحد من ذكرنا وإنما فيه نبش قبور المشركين فقط . والله تعالى التوفيق ■

٩٤٩ — مسألة — ويقسم خمس الركاز وخمس الغنيمة على خمسة أسهم فسهم يضعه الامام حيث يرى من كل مافيه صلاح وبر للمسلمين ، وسهم ثانى لبني هاشم : والمطلب بنى عبد مناف غنيهم وفقيرهم ، وذكرهم وأثامهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم فيه سواء ، ولا حظ فيه لمواليهم ولا لحلفائهم ولا لبني بناتهم [من غيرهم] (١) ولا لأحد من خلق الله تعالى سواهم ولا لكافر منهم * وسهم ثالث لليتامى من المسلمين كذلك أيضا ، وسهم رابع للمساكين من المسلمين * وسهم خامس لابن السيل من المسلمين ، وقد فرنا المساكين . وابن السيل في كتاب الزكاة فأغنى عن إعادة ذلك ، واليتامى هم الذين قدمنا آباؤهم فقط فاذا بلغوا فقد سقط عنهم اسم اليتيم وخرجوا من السهم *

برهان ذلك قوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السيل) ولقوله تعالى : (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) فلا يسع أحدا الخروج عن قسمة الله تعالى التي نص عليها * ومن طريق أبي داود نا مسدد نا هشيم عن محمد بن اسحاق عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : أخبرني جبير ابن مطعم قال : « لما كان يوم خيبر وضع رسول الله ﷺ سهم ذى القربى في بني هاشم ، وبني المطلب وترك ، بنى نوفل ، وبني عبد شمس قال : فانطلقت انا وعثمان بن عفان الى رسول الله ﷺ (٢) فقلنا . يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لانكر فضلهم للوضع الذى وضعك الله به منهم فما بال اخواننا بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله ﷺ : انا وبنو المطلب لانفترق في جاهلية ولا إسلام وانما نحن وهم شيء واحد وشبك بين أصابعه [ﷺ] (٣) » وهذا بيان جلي واسناد في غاية الصحة *

ابن الاسود بن المطلب الاسدي روت عن أبيها وأما كريمة بنت المقداد بن الاسود ، وليست بمجهولة كما قال المصنف ■
(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في سنن أبي داود ج ٣ ص ١٠٧ « حتى اتينا النبي صلى الله عليه وسلم »
(٣) الزيادة من سنن أبي داود

نا أحمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن أحمد بن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس
العقبسى المكي نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابورى نا اسحاق بن راهويه نا وهب بن جرير
ابن حازم نا أبى قال : سمعت محمد بن اسحاق يقول : حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب
عن جبير بن مطعم عن النبي عليه السلام مثل الحديث الذى ذكرنا ، وفيه « قال :
فقسم رسول الله ﷺ بينهم خمس الخمس من القمح والتمر والنوى » وهذا أيضا
اسناد فى غاية الصحة والبيان وهو يبين ان سهم الله تعالى وسهم رسوله واحد وهو خمس الخمس *
نا يوسف بن عبد الله النمري نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن اصبغ نا أحمد بن زهير
ابن حرب نا أبى ناروح بن عباد نا على بن سويد بن منجوف ^(١) نا عبد الله بن بريدة الأسلمى عن
أبيه ^(٢) « أن رسول الله ﷺ بعث عليا الى خالد ليقسم الخمس فاصطفى على مناسية فأصبح يقطر
رأسه فقال خالد لبريدة : ألا ترى ما صنع هذا الرجل ؟ قال بريدة : وكنت أبغض عليا فأتيت نبي
الله ﷺ فلما أخبرته قال : أتبغض عليا ؟ قلت : نعم قال : فأحبه فان له فى الخمس أكثر من ذلك *
وهذا اسناد فى غاية الصحة وفى غاية البيان فى ان نصيب كل امرئ من ذوى القربى محدود
معروف القدر * ومن طريق أبى داود نا عبيد الله بن عمر ^(٣) بن مسرة نا عبد الرحمن
ابن مهدى عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهرى [قال] ^(٤) اخبرنى
سعيد بن المسيب اخبرنى جبير بن مطعم أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله
ﷺ فيما قسم من الخمس بين بنى هاشم ، وبنى المطلب فقلت : « يا رسول الله قسمت
لاخواننا بنى المطلب ولم تعطنا شيئا وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة ^(٥) فقال النبي ﷺ :
انما بنو هاشم ، وبنو المطلب شيء واحد ، قال جبير ولم يقسم لبنى عبد شمس ، ولا لبنى نوفل
من ذلك الخمس [كما قسم لبنى هاشم وبنى المطلب قال] : ^(٦) ، وكان أبو بكر يقسم الخمس
نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطى قربي رسول الله ﷺ ما كان النبي ﷺ يعطيهم
وكان عمر بن الخطاب يعطيهم منه وعثمان بعده * فهذا اسناد فى غاية الصحة
والبيان وانما كان الذى لم يعطهم أبو بكر كما كان النبي ﷺ يعطيهم فهو ما كان عليه
السلام يعود به عليهم من سهمه وكانت حاجة المسلمين أيام أبى بكر أشد ، وأما أن يمنعهم
الحق المفروض الذى سماه الله ورسوله ﷺ لهم فيعيد الله تعالى أبا بكر رضى الله عنه من ذلك *

(١) هو بنون وجيم وفى آخره فاء ، وزاد فى المعنى مفتوحة وسكون نون (٢) سقط لفظ « عن أبيه » من النسخة رقم (١٤) خطأ
(٣) فى النسخة اليمنية « عبد الله بن عمرو » وهو غلط ، ووقع فى تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٠ بن عمرو بن زياد قوا وهو غلط
ايضا وجاء صحيحا فيها فى سنن أبى داود ج ٣ ص ١٠٦ (٤) الزيادة من سنن أبى داود (٥) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بنى هاشم ، وعثمان رضى الله عنه من بنى عبد شمس ، وجبير بن مطعم من بنى نوفل ، وعبد شمس ونوفل وهاشم ومطلب سوا الجميع بنو
عبد مناف وعبد مناف هو الجد الرابع لرسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) الزيادة من سنن أبى داود *

ومن طريق أبي داود ناعباس بن عبد العظيم العنبري نا يحيى بن أبي بكير نا أبو جعفر — هو عبد الله — بن عبد الله الرازي قاضي الري عن مطرف — هو ابن طريف — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « سمعت عليا يقول : ولاني رسول الله ﷺ خمس الخمس فوضعت مواضع حياة رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر ، وحياة عمر فأقرب مال فدعاني فقال : خذه فقلت : لا أريد به قال : خذه فأتممت أحق به قلت : قد استغنيا عنه فجعله في بيت المال » (١) ، أبو جعفر الرازي ثقة روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وغيره ■

ومن طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناسفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاصي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن يزيد بن هرمز قال : نا ابن عباس أمره نا يكتب الى نجدة وكتبت تسألني عن ذوى القربى من هم وانا زعمنا انا هم فابي ذلك علينا قومنا (٢) ■ فهذه الاخبار الصحاح البينة ولا يعارضها مالا يصح أو ماموه به فيما ليس فيه منه شيء ، وقولنا في هذا هو قول أبي العالية ، وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أيضا ، *

وروينا من طريق عبد بن حميد نا أبو نعيم عن زهير عن الحسن بن الحر نا الحكم عن عمرو (٣) بن شعيب عن أبيه قال : خمس الخمس سهم الله تعالى وسهم رسوله ﷺ ■ ومن طريق عبد بن حميد أيضا نا عمرو بن عون عن هشيم عن المغيرة عن ابراهيم النخعي (واعلوا أنما غنمتم من شيء فان الله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين) قال : كل شيء لله تعالى وخمس الله تعالى ورسوله ﷺ واحد ، ويقسم ماسوى ذلك على أربعة أسهم ■ ومن طريق عبد بن حميد نا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد الثقفي — عن سعيد — هو ابن أبي عروبة — عن قتادة قال : تقسم الغنائم خمسة أخماس فأربعة أخماس لمن قاتل عليها ، ثم يقسم الباقي على خمسة أخماس . فخمس منها لله تعالى وللرسول . وخمس لقراءة الرسول ﷺ . وخمس لليتامى . وخمس لابن السبيل . وخمس للمساكين ■ قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي ثور . وإسحاق . وأبي سليمان . والنسائي . وجمهور اصحاب الحديث . وآخر قولي أبي يوسف القاضي الذي رجع اليه إلا أن الشافعي قال : للذكر من ذوى القربى مثل حظ الأنثيين وهذا خطأ لأنه لم يأت به نص أصلا وليس ميراثا فيقسم كذلك وانما هي عطية من الله تعالى فهم فيها سواء ؛ وقال مالك : يجعل الخمس كله في بيت المال ويعطى أقرباء

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ١٠٧ (٢) هو في صحيح مسلم مطاوع ج ٧ ص ٧٧ وذكره الطبري في تفسيره ج ١ ص ٥ من طريق آخر عن ابن عباس (٣) في النسخة اليمنية نا الحكم بن عمرو وهو غلط ، والحكم هذا هو ابن عتبة الكندي يروي عن عمرو ابن شعيب وغيره ، وروى عنه الحسن بن الحارث وغيره •

رسول الله ﷺ على ما يرى الامام ليس في ذلك حد محدود؛ قال أصبغ بن فرج: أقرباؤه عليه السلام هم جميع قريش، وقال أبو حنيفة: يقسم الخمس على ثلاثة أسهم، الفقراء، والمساكين، وابن السبيل. ■

قال علي: هذه أقوال في غاية الفساد لأنها خلاف القرآن نصا، وخلاف السنن الثابتة، ولا يعرف قول أبي حنيفة عن أحد من أهل الاسلام قبله، وقد تقصينا كل ما شغبوا به في كتاب الايصال، وجماع كل ذلك لكل من تأمله أنهم إنما احتجوا بأحاديث موضوعة من رواية الزبيرى ونظرائه أو مرسله، أو صحاح ليس فيها دليل على ما ادعوه أصلا، أو قول عن صاحب قد خالفه غيره منهم ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق *.

٩٥٠ - مسألة - وتقسم الأربعة الأخماس الباقية بعد الخمس على من حضر الوقعة أو الغنيمة لصاحب الفرس ثلاثة أسهم له سهم، ولفرسه سهمان، وللراجل وراكب البغل، والحمار، والجمال سهم واحد فقط، وهو قول مالك، والشافعى، وأبى سليمان، * وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان له سهم ولفرسه سهم ولسائر من ذكرنا سهم -، وهو قول أبى موسى الأشعرى -، وقال أحمد: للفارس ثلاثة أسهم ولراكب البعير سهمان وغيرهما سهم. ■

قال أبو محمد: أما قول أحد فما نعلم له حجة، وأما قول أبى حنيفة فأنهم احتجوا له بآثار ضعيفة، منها من طريق مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية (١) الأنصارى عن أبيه عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمع بن جارية (٢) الأنصارى، وكان أحد القراء «أن رسول الله ﷺ أعطى للفارس سهمين، وللراجل سهما (٣)» مجمع مجهول وأبوه كذلك * ومن طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهما» عبد الله بن عمر الذى يروى عن نافع في غاية الضعف، وعن شيخ من أهل الشام عن مكحول مثل ذلك، وهذه فضيحة مجهول، ومرسل، واحتج أبو حنيفة بأن قال: لا أفضل بهيمة على إنسان فيقال له: وتساوى بينهما أن هذا لعجب، فإذا جازت المساواة فما منع من التفضيل؟ ثم هو يسهم للفرس وإن لم يقاتل عليه ولا يسهم للمسلم التاجر، ولا الأجير إلا أن يقاتلا، فقد فضل بهيمة على إنسان، ثم هو يقول في إنسان قتل كلبا لمسلم، وعيدا مسلما فضلا، وخنزيرا لذمى، قيمة كل واحد منهم عشرون ألف درهم فانه يؤدى في الكلب عشرين ألف درهم وفي الخنزير

(١) في النسخة اليمنية بن حارثة، وهو غلط صححناه من اسد الغابة وتهذيب التهذيب ولم يذكر تجاربها فانظره هنالك

(٢) في النسخة اليمنية بن حارثة، وهو غلط (٣) في النسخة اليمنية «أعطى الفارس سهمين وللراجل سهما»

ذلك، ولا يعطى في العبد المسلم إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم، فأعجبوا لهذا الرأي الساقط، أو أحمدوا الله تعالى على السلامة، فقد فضل البيمة على الإنسان*.

وقالوا: قد صح الإجماع على السهمين فقلنا لهم: إن كنتم لا تقولون بما صح عن النبي ﷺ كلمناكم في ذلك فكيف ودعواكم الإجماع هنا كذب؟ وما ندري لعل فيمن أخطأ كخطكم ثم من يقول: لا يفضل فارس على راجل كما لا يفضل راكب البغل على الراجل، وكما لا يفضل الشجاع البطل المبلى على الجبان الضعيف المريض، ثم لو طردتم أصلكم هذا لوجب أن تسقطوا الزكاة عن كل ما أوجبتوها فيه من العسل وغير ذلك، ولبطل قولكم في دية الكافر لأنه لم يجمع على شيء من ذلك، وهذا يهدم عليكم أكثر مذاهبكم*.

وروي أن أول من جعل للفرس سهمين عمر بن الخطاب من طريق ليث عن الحكم وهذا منقطع وهم يرون حكم عمر في حد الخمر ثمانين سنة، فهذا ينبغي أن يجعلوه سنة أيضا*.
وروينا من طريق البخاري نا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة (١) عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (٢) قال: جعل رسول الله ﷺ للفرس سهمين، ولصاحبه سهما* ومن طريق البخاري نا الحسن بن اسحاق نا محمد بن سابق نا زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (٣) قال: «قسم رسول الله ﷺ للفرس سهمين وللراجل سهما يوم خيبر»، فهذا هو الذي لا يجوز خلافه لصحته ولأنه لو صحت تلك الأخبار لكان هذا زائدا عليها، وزيادة العدل لا يجوز ردّها وهو قول سعد بن أبي وقاص. والحسن. وابن سيرين ذكر ذلك عن الصحابة، وبه يقول عمر بن عبدالعزيز: «وبالله تعالى التوفيق» (٤)*.

٩٥١ — مسألة — ومن حضر بخيل لم يسهم له إلا ثلاثة أسهم فقط، وقد قال قوم: يسهم لفرسين فقط؛ وقال آخرون: يسهم لكل فرس منها، وهذا لا يقوم به برهان*.
﴿فإن قيل﴾ قد روى: أن النبي ﷺ أسهم للزبير لفرسين قلنا: هذا مرسل لا يصح، وأصح حديث فيه هو الذي (٥) رويناه من طريق ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده قال: «ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر للزبير بأربعة أسهم، سهم للزبير، وسهم القربي (٦) لصفية بنت عبد المطلب، وسهمين للفرس»*.

(١) في النسخة اليمنية «أبي أسامة» وهو غلط (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٩٢ (٣) في صحيح البخاري «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل» (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٨٣، والحديث مختصر (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) في النسخة رقم (١٤) «فهو الذي» زيادة فام وليس بشيء (٧) في النسخة اليمنية وسهم للفرس، وهو تحريف

٩٥٢ — مسألة — ويسهم للأجير. وللتاجر. وللعبد. وللحر. والمريض. والصحيح سواء سواء كلهم لقول الله تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وللأثر الذي أوردنا آنفا من أنه عليه السلام قسم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهما، ولم يخص عليه السلام حرا من عبد، ولا أجير من غيره، ولا تاجرا من سواء، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالظن الكاذب *

فان احتجوا بقول ابن عباس في كتابه الى نجدة تسألني عن العبد والمرأة يحضران المغنم هل يقسم لهما؟ وأنه (١) ليس لهما شيء إلا أن يحذيا (٢)، فهذا قول ابن عباس * وقدرونا أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر ليس للعبد من الغنمية شيء، ولا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ، وكم قصة خالفوا فيها ابن عباس؟ كقوله في بيع أمهات الأولاد، والصرف، وسهم ذى القربى وغير ذلك * فان ذكر وماروينا من طريق أحمد بن حنبل ناشر بن المفضل عن محمد بن زيد (٣) بن المهاجر حدثني عمير مولى أبي اللحم قال: «شهدت خبير مع ساداتي فكلموا في رسول الله ﷺ [فأمر بي] (٤) فقلت السيف فاذا أنا أجره فأخبرني عموك فأمر لي بشيء من خزني المتاع (٥)»، فهذا لاحجة فيه لأن محمد بن زيد (٦) غير مشهور، وقدرونا من طريق حفص بن غياث فقال محمد بن زيد (٧) وأيضا فانه ذكر انه كان يجر السيف، وهذا صفة من لم يبايع، وهكذا نقول: ان من لم يبلغ لا يسهم له * فان ذكر وماروينا من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن فضالة بن عبيد «انهم كانوا مع النبي ﷺ في غزوة وفينا، ولو كون فلم يقسم لهم» وهذا منقطع لأنه ان كان ابن أبي ليلى - هو محمد - فلم يدرك فضالة ولا ولدا إلا بعده موته بدهر طويل، وان كان - هو عبد الرحمن - فالثوري لم يدركه ولا ولدا إلا بعده موته بسنين ■

روينا من طريق أبي داود ناشر بن ابراهيم بن موسى الرازي أخبرنا عيسى أخبرنا ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس اللهي (٨) عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كان أبي يقسم للحر والعبد * ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نا ابن أبي ذئب عن خاله الحرث بن عبد الرحمن عن أبي قرة قال: قسم لي أبو بكر الصديق كما قسم لسيدى * روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث عن الحكم بن عتيبة. والحسن البصري. ومحمد بن سيرين قالوا: من شهد البأس من حر - أو عبد، أو أجير فله سهم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا جابر

(١) في النسخة اليمنية وانه (٢) أي يعطيا بدون سهم وقد تقدم الحديث من طريق مسلم ص ٣٢٩ من هذا الجز.

(٣) في النسخة ومحمد بن زيد وهو غلط صحيحا من تهذيب التهذيب (٤) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٧ (هـ) هو - بعضهم الخ المصححة وسكون الرا. وكسر المثناة وتشديد الياء آخر الحروف - اثاث البيت (٦) في النسخة بن زيد. ولعله التبس على المصنف ولذلك وصفه بعد بأنه غير مشهور وليس كذلك بل هو مشهور، وجاء في سنن أبي داود صحيحا كما هنا (٧) في النسخة اليمنية ومحمد بن زيد (٨) في النسخة اليمنية والبي، وهو غلط راجع ميزان الاعتدال

عن المغيرة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الغنائم يسبها الجيش ^(١) قال: إن أعانهم التاجر، والعبد ضرب له بسهامهم مع الجيش، قال أبو بكر: وحدثناه محمد بن فضيل عن المغيرة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: إذا شهد التاجر والعبد قسم له وقسم للعبد *
ومن طريق ابن أبي شيبة ناغندر عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: يسهم للعبد؛ وهو قول أبي سليمان ■

قال أبو محمد: وهم موافقون لنا على أن يسهم للفرس وهم أصحاب قياس بزعمهم فهلا أسهموا للعبد قياساً على ذلك، فإن ذكروا في الأجير خبرين — فيهما أن أجيراً استوجر في زمان النبي ﷺ في غزوة بثلاثة دنائير فلم يجعل له عليه السلام سهماً غيرها — فلا يصحان، لأن أحدهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد ^(٢) عن أبي سلمة الحمصي ^(٣) «أن رسول الله ﷺ وأبو سلمة مجهول وهو منقطع أيضاً * والثاني من طريق ابن وهب عن عاصم ابن حكيم عن يحيى بن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن الديلمي أن يعلى بن منية، وعاصم بن حكيم. وعبد الله بن الديلمي مجهولان ^(٤) * وقال الحسن. وابن سيرين. والأوزاعي. والليث: لا يسهم للأجير. وقال أبو حنيفة. ومالك: لا يسهم لها إلا أن يقاتلا * وقال سفيان الثوري: يسهم للتاجر، وقال الحسن بن حي: يسهم للأجير ■

٩٥٣ — مسألة — ولا يسهم لامرأة، ولا لمن لم يبلغ. قاتلاً، أو لم يقاتلاً، وينفلان دون سهم راجل ولا يحضر مغازي المسلمين كافر فأن حضر لم يسهم له أصلاً، ولا ينفل. قاتل أو لم يقاتل *
روينا من طريق مسلم نا بن قعب ناسليمان — هو ابن بلال — عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن زيد بن هرم عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرعى ويحذين من الغنمة ^(٥) وأما يسهم لهن فلم يضرب لهن ^(٦) *
قال أبو محمد: لو بلغ بالنفل لها سهم راجل لكان قد أسهم لهن وهو قول سعيد بن المسيب وأبي حنيفة. والشافعي. وسفيان الثوري. والليث. وأبي سليمان: وقال مالك: لا يرضخ لهن، وهذا خطأ وخلاف الأثر المذكور *

قال أبو محمد: وقد روى من طريق أبي داود نا ابراهيم بن سعيد أخبرني زيد بن الحباب ^(٧) نا رفيع بن سبرة نا زياد ^(٨) [قال] ^(٩) حدثني حشرج بن زياد ^(٩) عن جدته أم أبيه أنها غزت ^(١٠) مع

(١) في النسخة اليمنية «يسبها الجيش» = (٢) في النسخة اليمنية «بن أبي رواد» وهو غلط (٣) كذا في النسخ والذي ظهر لي بعد المراجعة أنه سلبه بالها في آخره يروى عنه عبد العزيز بن أبي رواد أجمع تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٣٣٨ و ج ١٢ ص ١١٨ (٤) ليس كما قال المؤلف انظر تهذيب التهذيب (٥) أي يعطين منها (٦) الحديث اختصره المصنف وهو في صحيح مسلم مطولاً ج ٢ ص ٧٧ (٧) في النسخة اليمنية «يزيد بن الحباب» وهو غلط (٨) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٧ (٩) في النسخة اليمنية «بن ربيعة» وهو غلط (١٠) في سنن أبي داود «خرجت» بدل «غزت»

رسول الله ﷺ في ست نسوة (١) قالت: فاسهم لنا عليه السلام كما أسهم للرجال (٢) وهذا إسناد مظلم. رافع. وحشر مجهولان * ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الله الشعبي (٣) عن خالد ابن معدان قال: أسهم رسول الله ﷺ للنساء وللصبيان والخليل، وهذا امر سل * ومن طريق ابن أبي شبة نا وكيع نا محمد بن راشد عن مجهول قال: أسهم رسول الله ﷺ للنساء والصبيان، والخليل وهذا أيضا امر سل * ومن طريق ابن أبي شبة نا أبو خالد الأحمر عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد ابن أبي حبيب عن سفيان بن وهب الخولاني قال: قسم عمر بن الخطاب بين الناس غنائمهم فأعطى كل إنسان دينارا وجعل سهم الرجل والمرأة سواء * ومن طريق وكيع ناشعة عن العوام بن مزاحم عن خالد بن سيحان قال: شهد مع أبي موسى أربع نسوة منهن أم مجزأة بن ثور فاسهم لهن أبو موسى الأشعري، وهو قول الأوزاعي وقد كان يلزم أهل القياس ان يقولوا بهذا لأنه اذا أسهم للفرس وهو بهيمة فالمرأة أحق بالسهم إن كان القياس حقا *

قال أبو محمد: فعل رسول الله ﷺ هو القاضي على ما سواه، وأما الصبيان فغير مخاطبين؛ وأما النفل للصبيان أيضا من خمس الخمس فلا بأس لأنه في جميع مصالح المسلمين، وأما الكافر فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج عن الزهري ان رسول الله ﷺ «كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهم المسلمين، وروينا عن الزهري من طرق كلها صحاح عنه * ومن طريق وكيع نا الحسن بن حي عن الشيباني — هو أبو اسحاق — ان سعد بن مالك — هو ابن أبي وقاص — غزا يقوم من اليمود فرضخ لهم (٤) * ومن طريق وكيع نا سفيان عن جابر قال: سألت الشعبي عن المسلمين يغزون بأهل الكتاب؟ فقال الشعبي: أدركت الائمة الفقيه منهم وغير الفقيه يغزون بأهل الذمة فيقسمون لهم ويضعون عنهم من جزيتهم فذلك لهم نفل حسن، والشعبي ولد في أول أيام علي وأدرك من بعده من الصحابة رضى الله عنهم، وهو قول الأوزاعي. وسفيان الثوري أنه يقسم للمشرك إذا حضر كسهم المسلم ■

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر سمعت قتادة سئل عن أهل العهد يغزون مع المسلمين؟ قال: لهم ما صالحوا عليه ما جعل لهم فبولهم، وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان: لا يسهم لهم، قال أبو سليمان: ولا يرخص لهم، ولا يستعان بهم * قال أبو محمد: حديث الزهري مرسل ولا حجة في مرسل، ولقد كان يلزم الخفيفين. والمالكين القائلين بالمرسل إن يقولوا: بهذا لأنه من أحسن المراسيل لاسيما مع قول الشعبي: إنه أدرك الناس على هذا، ولانعلم لسعد مخالفا في ذلك من الصحابة، وكان سلمان بن ربيعة يستعين بالمشر كين على المشر كين؟ لكن الحجة في هذا هو ما روينا

(١) في سنن أبي داود «في غزوة خيبر سادس ست نسوة» (٢) الحديث اختصره المصنف (٣) هو بمجموعة مضمومة

ثم عين منه ملقوا آخره نا، مثله (٤) الرضخ يضم الراء وبمعجمتين أعطاء القليل من القيمة.

من طريق مالك عن الفضيل بن أبي عبد الله عن عبد الله بن دينار عن عروة عن عائشة
ان رسول الله ﷺ قال : انا لانستعين بمشرك * ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع
نا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه نا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ في
حديث أنه قال : « فلم تحل الغنائم ^(١) لاحد من قبلنا » فصح أنه لاحق في الغنائم
لغير المسلمين *

٩٥٤ — مسألة — فان اضطررنا الى المشرك في الدلالة في الطريق استوجر لذلك
بمال مسمى من غير الغنيمة لما رويانا من طريق البخاري نا ابراهيم بن موسى نا هشام — هو
أبن يوسف — نا معمر عن الزهري عن عروة [بن الزبير] ^(٢) عن عائشة [رضي الله عنها] ^(٣)
قالت . « واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل [وهو] ^(٤) على دين
كفار قريش هاديا يعني بالطريق » *

٩٥٥ — مسألة — وكل من قتل قتيلاً من المشركين فله سلبه قال ذلك الامام، أولم
يقله كيف ما قتله صبراً، أو في القتال؟ ولا يخمس السلب قل، أو كثر، ولا يصدق إلا بينة
في الحكم، فان لم تكن له بينة، أو خشي أن يتزع منه، أو ان يخمس فله أن يغيبه ويخفي أمره،
والسلب فرس المقتول، وسرجه، ولجامه، وكل ما عليه من لباس، وحلية، ومهائم ^(٥) وكل ما معه
من سلاح، وكل ما معه من مال في نطاقه أو في يده؛ أو كيف ما كان معه ■

رويانا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن أفلح — هو عمر بن كثير بن أفلح —
عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة « ان رسول الله ﷺ قال بعد انقضاء القتال يوم
حنين : من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه » في حديث *

ومن طريق البخاري نا أبو نعم نا أبو العميس — هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن
مسعود — عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : « أتى النبي ﷺ عين من المشركين وهو
في سفر [جلس عند أصحابه يتحدث ثم انفتل] ^(٦) فقال النبي ﷺ : اطلبوه واقتلوه قال
سلمة : فقتلته فقتله رسول الله ﷺ سلبه » *

ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد — هو ابن زيد — عن اسحاق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن مالك « ان رسول الله ﷺ قال يوم حنين ^(٧) : من قتل كافراً فله سلبه
فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم » ^(٨) *

(١) في النسخة اليمنية فلم تجعل الغنائم، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ٩٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخاري (٤) الزيادة من صحيح البخاري والحديث اختصره المصنف

(٥) جمع مهمز أو مهاز وهي عصا في راسها حديدة بنخس بها الحمار (٦) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ١٦١

(٧) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣ « قال يومئذ يعني يوم حنين » (٨) في آخر الحديث في سنن أبي داود قصة تركها المؤلف

فهذه الأحاديث توجب ما قلناه وهي منقولة نقل التواتر كما ترى * رويانا من طريق وكيع عن سفيان عن الأسود بن قيس العبدى أن بشر بن علقمة قتل يوم القادسية عظيما من الفرس مبارزة وأخذ سلبه فأتى به إلى سعد بن أبى وقاص فقومه اثني عشر ألفا ففله إياه سعد ■ ومن طريق واثلة بن الأسقع أنه ركب وحده حتى أتى باب دمشق فخرجت إليه . خيل منها فقتل منهم ثلاثة وأخذ خيلهم فأتى بها خالد بن الوليد وعنده عظم الروم فابتاع منه سرج أحدها بعشرة آلاف ونقله خالد بن الوليد كل ما أخذ من ذلك ، فهذا واثلة وخالد . وسعيد بحضرة الصحابة ■ ومن طريق ابن أبى شيبه نا عبد الرحيم ^(١) بن سليمان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان السلب لا يخمس وكان أول سلب خمس في الاسلام سلب البراء بن مالك ، وكان قتل مرزبان الزارة ^(٢) وقطع منطقتة وسواريه فلما قدمنا المدينة صلى عمر الصبح ، ثم أنانا فقال : السلام عليكم أثم أبو طلحة ؟ فقالوا : نعم فخرج إليه فقال عمر : أنا كنا لا نخمس السلب وإن سلب البراء مال وإنى خامسه فدعا المقومين فقوموا ثلاثين ألفا فأخذ منها ستة آلاف *

ومن طريق ابن جريج سمعت نافعا يقول : لم نزل نسمع منذ قط إذا التقى المسلمون والكفار فقتل مسلم مشر كافله سلبه إلا أن يكون في معمرة القتال فإنه لا يدري أحد قتل أحدا ، فهذا عمر يخبر عما سلف فصح أنه فعل أبى بكر ومن بعده وجميع أمرائهم ، وهذا نافع يخبر أنه لم يزل يسمع ذلك وهو قد أدرك الصحابة ، فصح أنه قول جميعهم بالمدينة ، ولا يجوز أن يظن بعمر تعمد خلاف رسول الله ﷺ ، فصح أنه استطاب نفس البراء ؛ وهذا صحيح حسن لا تنكره ، وهو قول الأوزاعي . وسعيد بن عبد العزيز . والليث بن سعد . والشافعي . وأحمد . وأبى ثور . وأبى عبيد . وأبى سليمان . وجميع أصحاب الحديث إلا أن الشافعي . وأحمد قالوا : إن قتله غير ممتنع فلا يكون له سلبه ، وهذا خطأ الحديث سلمة ابن الأكوع الذى ذكرنا فإنه قتله غير ممتنع وفى غير قتال وأخذ سلبه بأمر رسول الله ﷺ ■
 ﴿ فان قيل ﴾ : فان أخذتم بعموم حديثه عليه السلام فى ذلك فأعطوا من قتل مسلما بحق فى قود ، أو رجم ، أو حاربة ، أو بغى سلبه قلنا : لولا أن الله تعالى حرم على لسان نبيه ﷺ : وفى القرآن مال المسلم لفعلنا ما قلتم ، فخرج سلب المسلم بهذا عن جملة هذا الخبر وبقي سلب الكافر على حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ■

(١) فى النسخة رقم (١٤) : عبد الرحمن ، وهو غلط (٢) المرزبان بضم الميم والزاي هو الفارس الشجاع المقدم على القوم وهو معرب معناه حافظ الثغور ، والزارة هى الأجمة سمى بالزئير لاسد فيها هـ نهاية وشفا الغليل وكان البراء بن مالك شجاعا مقداما ذا قوة وحزم ، وهو أخو أنس بن مالك لا يهواؤه بوله مواقع شهيرة وانتصارات غريبة راجع ترجمته تجد ما يدهش العقول ويحيرها من شجاعته وفروسيته وقوة إيمانه .

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا الضحاك بن مخلد — هو أبو عاصم النبيل — عن الأوزاعي عن الزهري عن القاسم بن محمد قال : سئل ابن عباس عن السلب ؟ فقال : لا سلب إلا من النفل وفي النفل الخمس ، فهذا ابن عباس يمنع أن يكون السلب الاثقالا فقول له : كقول من ذكرنا إلا أنه رأى فيه الخمس وهو قول إسحاق بن راهويه ، وذهب أبو حنيفة . وسفيان . ومالك إلى أنه لا يكون السلب للقاتل إلا أن يقول الأمير قبل القتال : من قتل قتيلًا فله سلبه فإذا قال ذلك فهو كما قال : ولا يخمس *

قال أبو محمد : وهذا قول فاسد لأنهم أوهموا أنهم اتبعوا الحديث ولم يفعلوا بل خالفوه لأن رسول الله ﷺ إنما قال : ذلك بعد القتال ، فهذا خلاف قولهم صراحاً ، وقال بعضهم : لم يقل ذلك رسول الله ﷺ إلا يوم حنين *

قال أبو محمد : فكان هذا عجباً نعم فهبك أنه لم يقله عليه السلام قط إلا يومئذ ، أو قاله قبل وبعد أترى يجدون في أنفسهم حرجاً مما قضى به مرة ، أو يرونه باطلا حتى يكرر القضاء به ؟ حاشا لله من هذا الضلال ، ولا فرق بين ما قاله مرة ، أو ألف ألف مرة ، كله دين ، وكله حق ، وكله حكم الله تعالى ، وكله لا يحل لأحد خلافه *

وموهوا بفعل عمر وهم مخالفون له لأن عمر قضى بالسلب للقاتل دون أن يقول ذلك قبل القتال إلا أنه خمسة ولم يمانعه البراء فصح أنه طابت به نفسه وهذا حسن لا نكره ، وشغبوا أيضا بأشياء تذكرها إن شاء الله تعالى ، فهو بعض المخالفين في نصر تقليدهم بقول الله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) *

قال أبو محمد : وهذا عليهم لالهم لأن الذي أمرنا بهذا هو الذي أوحى إلى رسول الله ﷺ بأن السلب للقاتل ، ثم يقال لهم : فأبطالوا بهذا الدليل قولكم : إن الامام اذا قال : السلب للقاتل كان له فقد جعلتم قول امام لعله لا تجب طاعته حجة على الآية : ولم تجعلوا قول الامام الذي لا امامة لأحد الا بطاعته يانا للآية ، وهذا عجب جدا ! ثم أعجب شيء أنهم لا يحتجون بهذه الآية على أنفسهم في قولهم : ان الأرض المغنومة لا خمس فيها ، وهذا موضع الاحتجاج بالآية حقا ، وذكرنا خبراً رويناه من طريق عوف بن مالك الأشجعي في أن رجلاً قتل فارساً من الروم يوم مؤتة (١) وأخذ سلاحه ، وفرسه فبعث إليه خالد بن الوليد فأخذ من السلب قال عوف : فأنت خالد أقتلت له : أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟

(١) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣ ، في غزوة مؤتة ، وهي بضم الميم ومهزة ساكنة ويجوز تركها قرينة معروفة في طرف الشام عند الكرك قاله النووي والحديث في سنن أبي داود مطولاً وهو ايضا في صحيح مسلم

قال : بلى ولكنى استكثرته قلت : لتردنه أو لأعرفنكم (١) عند رسول الله ﷺ فأبى أن يرد عليه قال عوف : فاجتمعنا عند رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال النبي ﷺ : « يا خالد ما حملك على ما صنعت ؟ فقال : [يا رسول الله] (٢) استكثرته فقال عليه السلام : يا خالد رد عليه ما أخذت منه قال عوف : فقلت له : دونك (٣) يا خالد ألم أف لك ؟ فقال النبي ﷺ : وما ذلك ؟ قال : فأخبرته فغضب [رسول الله ﷺ] (٤) وقال : يا خالد لا ترد عليه هل أتمت تاركوا لى أمرائى ؟ لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره » *

قال أبو محمد : لاحتجة لهم في هذا بل هو حجة عليهم لوجوه ، أولها أن فيه نصا جليا أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل ، وهذا قولنا : * وثانيها أنه عليه السلام أمر خالد بالرد عليه * وثالثها أن في نصه أن النبي ﷺ إنما أمره بأن لا يرد عليه لأنه علم أن القاتل صاحب السلب أعطاه بطيب نفس ولم يطلب خالداً به وإن عوفاً يتكلم فيما لاحق له فيه وهذا هو نص الخبر * ورابعها أنه لو كان كما يوهمون لما كان لهم فيه حجة لأن يوم حنين الذى قال فيه عليه السلام : « من قتل كافراً فله سلبه » كان بعد يوم مؤتة بلا خلاف ، ويوم حنين كان بعد فتح مكة ، وقد كان قتل جعفر . وزيد بن حارثة . وابن رواحة رضى الله عنهم قبل فتح مكة يوم مؤتة فيوم حنين حكمه ناسخ لما تقدم لو كان خلافه (٥) . وموهوا أيضاً بخبر قتل أبي جهل يوم بدر وأن رسول الله ﷺ قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجوح وهو أحد قاتليه ، والثاني معاذ ابن عفراء وأن ابن مسعود قتله أيضاً فله رسول الله ﷺ سيفه *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذا كله وإن يوم بدر من يوم حنين وبينهما أعوام ؟ وما نزل حكم الغنائم إلا بعد يوم بدر فكيف يكون السلب للقاتل ؟ * وموهوا بخبر ساقط روياه من طريق حماد بن سلمة عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين قلت : يا رسول الله هل أحد أحق بشيء من المغنم من أحد ؟ قال : لا حتى السهم يأخذه أحدكم من جنبه فليس أحق من أخيه به *

قال أبو محمد : هذا عن رجل مجبول لا يدري أصدق في ادعائه الصلبة أم لا ؟ ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن الحسن من جملة الغنيمة يستحقه دون أهل الغنيمة من لم يشهد الغنيمة بلا خلاف فالسلب مضموم إلى ذلك بالنص * ثم يقال لهم : هلا احتججتم بهذا الخبر على أنفسكم في قولكم : أن القاتل أحق بالسلب من غيره إذا قال الامام : من قتل قتيلاً فله سلبه ؟ فكان هذا الخبر عندكم مخصوصاً بقول من لا وزن له عند الله

(١) من التعريف أى لا جازينك بها حتى تعرف سوء صنيعك ، وهى كلمة يقال عند التهديد (٢) الزيادة من سنن أبى داود

(٣) أى أخذ ما وعدتك (٤) الزيادة من سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٤ (٥) فى النسخة رقم (١٤) ولو كان خلافاً له

تعالى ولم تخصوه^(١) بقول من لا إيمان لكم ان لم تسلبوا لأمره وقضائه تبالهذه العقول المكيدة *
وموهوا بما روى من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن
جنادة بن أبي أمية أن حبيب بن مسلمة قتل قتيلًا فاراد أبو عبيدة أن يخلص سلبه فقال
له حبيب : « ان رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل فقال له معاذ: مهلا يا حبيب سمعت
رسول الله ﷺ يقول: انما للمرء ما طابت به نفس امامه » *

قال أبو محمد: وهذا خبر سوء مكذوب بلا شك لانه من رواية عمرو بن واقد، وهو منكر الحديث
قاله البخاري وغيره: عن موسى بن يسار، وقد تركه يحيى القطان، وقد روي نافع عن موسى هذا أنه قال:
كان أصحاب رسول الله محمد ﷺ أعرا باحفاة فقتلنا نحن أبناء فارس فلخصنا هذا الدين فانظروا
بمن يحتجون على السنن الثابتة ثم عن مكحول عن جنادة ومكحول لم يدرك جنادة، ثم لو صح لكان
حجة عليهم لأنه مطلق لقولهم: ابن الذي وجد الركا له ان يفرد بجميعه دون طيب نفس امامه، ثم
نقول للمحتج بهذا الخبر: أرايت ان لم تطب نفس الامام لبعض الجيش يسهمهم من الغنمة؟
أيطبل بذلك حقهم؟ ان هذا العجب! وهم لا يقولون بهذا فصاروا أول مخالف لما حققوه واحتجوا
به، وهذا فعل من لا ورع له * وقالوا: قد روى من طريق غالب بن حجر عن أم عبد الله بنت الملقام
ابن التلب عن أبيها [عن أبيه]^(٢) ان رسول الله ﷺ قال « من أتى بمولى^(٣) فله سلبه قالوا:
فقولوا بهذا أيضا *

قال أبو محمد: قلنا انما يلزم القول بهذا من يقول بحديث مبشر بن عبيد الحصى^(٤) لاصداق
اقل من عشرة دراهم، ومن يقول بحديث أبي زيد مولى عمرو بن حريث في اباحة الوضوء بالخمر
وتلك النطامح والمترديات فهذا الخبر مضاف الى تلك، وأما من لا يأخذ الا بما روى الثقة عن
الثقة فليس يلزمه ان يأخذ بما رواه غالب بن حجر^(٥) المجبول عن أم عبد الله بنت الملقام التي
لا يدري من هي عن أبيها الذي لا يعرف، والقوم في عني نعوذ بالله مما ابتلاهم به، وتالله لو صح
لقلنا به ولم نجد في أنفسنا حرجا منه *

فان ذكرنا ما رويناه من طريق سعيد عن قتادة وقد قيل ان عمرو بن شعيب رواه عن ابيه
عن جده في سبب نزول سورة الأنفال « ان النبي ﷺ كان ينفل الرجل من المسلمين سلب
الكافر اذا قتله فامرهم ان يرد بعضهم على بعض قال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم أي ليردن
بعضكم على بعض *

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولم تخصه » (٢) الزيادة من النسخة اليمنية وقول المصنف بعده عن أبيها الذي لا يعرف
واقصاره عليه يدل على زيادتها (٣) في النسخة اليمنية « من اتاني » (٤) في النسخة اليمنية وبحديث المبشر بن عبيد الحصى: وفي النسخة
رقم (١٤) وبحديث مبشر بن عبيد الحصى « وكلاهما غير صحيح وما هنا موافق لما في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٦، وتهذيب التهذيب ج
١٠ ص ٣٢ (٥) في النسخة غالب بن حجرية بالتصغير وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب والخلاصة وهو بفتح الحاء المهملة
واسكان الجيم

قال أبو محمد: وهذا الشيء لأنها صحيفة ومرسل، ولو صح لكان في أمر بدر وقد قلنا: إن القضاء بالسلب للقاتل كان في حين بعد ذلك بأعوام ستة أو نحوها، ثم هو باقيات مخيفة كلها لازم لهم وغير لازم لنا * منها أن قالوا: لما كان الغانم ليس أحق بما غنم كان القاتل في السلب كذلك، ولو كان السلب حقاً للقاتل لكانت الأسلاب - إذا لم يعرف قاتلو أهلها - موقفة كاللقطة *

قال أبو محمد: القياس باطل وإنما يلزم القياس من صحته، وهم يصحونه فهو لهم لازم فليطلوا بهاتين الأحوقتين قولهم: [ان السلب] (١) للقاتل إذا قال الامام [قبل القتال]: (٢) من قتل قتيلاً فله سلبه فهذا يلزمهم إذ عدلوا هذا الالتزام على أنفسهم، وأمانحن فتقول: ان كل مال لا يعرف صاحبه فهو في مصالح المسلمين، وكل سلب لا تقوم لقائه بينه فهو في جملة الغنيمة بحكم رسول الله ﷺ، ونص قوله لا تعداه (٣) والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد: ويكفي من هذا ان الله تعالى قال: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) وقد قضى رسول الله ﷺ أن السلب للقاتل إذا قامت له بينة فان كانت طاعته عليه السلام واجبة فالسلب حق للقاتل متى قامت له به بينة (٤) ولا خيرة لأحد لا إمام ولا غيره في خلاف ذلك لنص كلام الله تعالى، وان كانت طاعته عليه السلام ليست واجبة فهذا كفر من قائله. وإذا لم يكن السلب من حق القاتل بقوله عليه الصلاة والسلام: انه له إذا قامت له به بينة، فمن أين خرج لهم؟ وأين وجدوا ما يوجب قولهم الفاسد؟ في أن الامام إذا قال: من قتل قتيلاً فله سلبه كان السلب حينئذ للقاتل، ولا نعمي عين للامام أن يكون قوله تحريماً أو إيجاباً، فظهر فساد قولهم جملة وتعريه من الدليل، وهو قول لم يحفظ قط قبلهم لاعتن صاحب، ولا عن تابع، وبالله تعالى التوفيق ■

٩٥٦ — مسألة — وان نفل الامام من رأس الغنيمة بعد الخمس وقبل القسمة من رأى أن ينقله ممن أغنى عن المسلمين ومن معه من النساء اللواتي ينتفع بهن أهل الجيش ومن قاتل ممن لم يبلغ فحسن، وان رأى أن ينقل من أتى بمغنم في الدخول ربع ماساق بعد الخمس فأقل، أو ثلث ماساق بعد الخمس فأقل لا أكثر أصلاً فحسن لما روينا من طريق مسلم نا عبد الملك ابن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كان رسول الله ﷺ ينقل (٥) بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة (٦) عامة الجيش والخمس في ذلك واجب كله» *

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة اليمنية «لا يتعدى» (٤) من قوله: «فان كانت» إلى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ (٥) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥ «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان ينقل» الخ (٦) في صحيح مسلم «قسم»

ومن طريق أبي داود نا محمود بن خالد نا مروان بن محمد نا يحيى بن حمزة قال: [سمعت أبا وهب يقول]: (١) سمعت مكحولاً قال: سمعت زياد بن جارية (٢) سمعت حبيب بن مسلمة (٣) يقول: «شهدت رسول الله ﷺ نفل (٤) الربع في البداءة والثالث في الرجعة» * ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني (٥) نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام بمطور الحبشي (٨) عن أبي أمامة الباهلي عن عبادة بن الصامت «أن رسول الله ﷺ كان ينفل في البداءة الربع وفي القفول الثلث» * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عفان بن مسلم عن أبي عوانة عن عاصم بن كليب عن أبي الجويرية قال لي معن بن يزيد السلمي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا نفل الا من بعد الخمس» وقال بهذا ثقة من السلف *

روينا من طريق حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند عن الشعبي أن جرير بن عبد الله البجلي قدم على عمر بن الخطاب في قومه يريد الشام فقال له عمر: هل لك أن تأتي الكوفة وأنفلك الثلث من بعد الخمس من كل أرض وشيء؟ *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى قال: كان الناس ينفلون أكثر من الثلث حتى إذا كان عمر بن عبد العزيز كتب أنه لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ نفل بأكثر من الثلث، وهو قول الأوزاعي وأبي سليمان ■

قال أبو محمد: الخمس قد جعله الله تعالى لأهله الذين سمي فالنفل منه من سهم النبي ﷺ خاصة وهو خمس الخمس وسائر الغنيمة للغانمين فلا يحل أن يخرج منه شيء الا ما أباح الله تعالى إخراجه، أو أوجب إخراجه على لسان رسوله ﷺ، وليس الا السلب جملة للقاتل وتنفيل ما ذكرنا من الربع فأقل أو الثالث في القفول فأقل، وكذلك كما روينا عن أنس وسعيد بن المسيب لا نفل الا بعد الخمس، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٧ — مسألة — وتقسم الغنائم كما هي بالقيمة (٧) ولا تباع لانه لم يأت نص بيعها وتعجل القسمة في دار الحرب وتقسم الأرض وتقسم كسائر الغنائم، ولا فرق،

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٣ وهي مذكورة في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٢٢ ووقع فيه «أبو وهب» بالتصغير وهو غلط (٢) في النسخة اليمنية «خارجة» وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٤) «حبيب بن سلمة» وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٤) «يقول» بدل «نفل» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود، والحديث اختصره المصنف (٥) كذا في النسخة، وفي النسخة رقم (١٤) «عبد السلام الحشني» باسقاط لفظ محمد بن، وكلاهما لم أجده في كتب الرجال المطبوعة ورأيت في كتاب الانساب للسمعاني ما نصه: واحمد بن خلف ابنه محمد بن عبد السلام الحشني مات سنة ٢٨٦ ولا أدري هو هذا ما ذكر هنا أم غيره والله أعلم (٦) في النسخة اليمنية والحشني وهو غلط (٧) كذا في النسخ وأعله بالقسمة، كما هو ظاهر كلام المصنف قبل وبعده

فان طابت نفوس جميع أهل العسكر. على تركها أوقفها الامام حيثئذ للمسلمين وإلا فلا، ومن أسلم نصيبه كان من لم يسلم على حقه لا يجوز غير ذلك، وهو قول الشافعى، وأبى سليمان، وقال مالك: تباع الغنيمة وتقسم أثمانها وتوقف الأرض ولا تقسم ولا تكون ملكاً لأحد، وقال أبو حنيفة: الامام مخير ان شاء قسمها وان شاء أوقفها، فان أوقفها فهي ملك للكفار الذين كانت لهم ولا تقسم الغنائم الا بعد الخروج من دار الحرب *

قال أبو محمد: يبين ما قلنا قول الله تعالى: (فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً) ولم يقل من أثمان ما غنمتم * ومن طريق البخارى ناسد نأبوا الأحوص ناسعدين مسروق عن عباية بن رفاعه بن رافع عن أبيه عن جده رافع بن خديج «أنهم أصابوا غنائم فقسمها النبي ﷺ بينهم فعدل بعيراً بعشر شياه (١)» فصح أنه عليه السلام انما قسم أعيان الغنيمة وأيضاً فان حقهم انما هو فيما غنموا فيبيع حقوقهم وأموالهم بغير رضا من جميعهم أو لهم عن آخرهم لا يحل لقول رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فان رضى الجيش كلهم بالبيع الا واحد أفله ذلك ويعطى حقه من عين الغنيمة ويباع ان أراد البيع قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس نفساً إلا عليها) وبهذا جاءت الآثار في حنين وبدر وغيرهما كقول على: أنه وقع لي شارف من المغنم. وكوقوع جويرية أم المؤمنين في سهم ثابت بن قيس بن الشماس وغير ذلك كثير، وكذلك بعد النبي ﷺ كقول ابن عمر: وقعت في سهمي يوم جلولاء جارية - وهو قول سعيد بن المسيب وغيره * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أكره بيع الجنس حتى يقسم، ولا نعرف لهم مخالفاً (٢) من الصحابة أصلاً ■

وأما تعجيل القسمة فان مطل ذى الحق لحقه (٣) ظلم وتعجيل اعطاء كل ذى حق حقه فرض، والخيفيون يقولون: من مات من أهل الجيش قبل الخروج الى دار الاسلام، أو اُقتل في الحرب فلا سهم له قال: فلو خرجوا عن دار الحرب فلحق بهم مدد قبل خروجهم الى دار الاسلام فحقهم معهم في الغنيمة وهذا ظلم لا خفاء به وقول في غاية الفساد بغير برهان بل كل من شهد شيئاً من القتال الذى كان سبب الغنيمة، أو شهد شيئاً من جمع الغنيمة فحقه فيها يورث عنه ومن لم يشهد من ذلك شيئاً فلا حق له فيها، فهل سمع بظلم أقبح من منع من قاتل وغنم واعطاء من لم يقاتل ولا غنم؟، وأما الأرض فان الصحابة اختلفوا فروينا ان ابن الزبير. وبلا لا وغيرهم دعوا الى قسمة الأرض وان عمر. وعلياً. ومعاذاً. وأبا عبيدة وأبا ابقاءها (٤) رأيا منهم واذا تنازعوا فالمدود اليه هو ما افترض

(١) الحديث ذكره البخارى في صحيحه في غير موضع مطولاً ومختصراً واختصر المصنف هذه الرواية واقتصر على محل الشاهد منها، انظره في ج ٧ ص ١٧٨ (٢) في النسخة رقم (١٤) ولا يعرف لهم مخالف، (٣) في النسخة رقم (١٤) وبحقه، (٤) في النسخة رقم (١٤) رأوا ابقائها.

الله تعالى الرد إليه إذ يقول : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ، فوجدنا من قلد عمر في ذلك يذكروا رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال عمر : لولا آخر المسلمين ما اقتتحت قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خير ، *

قال أبو محمد : وهذا أعظم حجة عليهم لوجوه ، أولها اقرار عمر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قسم خير ، والثاني أنه قد أخبر رضي الله عنه أنه انما فعل ذلك نظرا لآخر المسلمين والذي لاشك فيه [فهو] ^(١) أن رسول الله ﷺ كان أنظر لأول المسلمين ولآخرهم من عمر فما رأى هذا رأى بل أبقى لآخر المسلمين ما أبقى لأولهم الجهاد في سبيل الله ، فاما الغنيمة ولما الشهادة ، وأبقى لهم موارث موتاهم . والتجارة . والماشية . والحراث ، والثالث أنه قد خالف عمر الزبير . وبلال وليس بعضهم أحق بالاتباع من بعض ، فحتى لو صح عن عمر رضي الله عنه ما ظنوه به لما كان لهم فيه حجة ولو كان رأيا منه غيره خير منه وهو ما أخبر به عن النبي ﷺ ، فكيف وعمر قوله كقولنا في هذه المسألة ؟ كما نبين بعده ان شاء الله تعالى *

وهذا الخبر من عمر يكذب كل ما موتهوا به من أحاديث مكذوبة من أن رسول الله ﷺ لم يقسم خير كلها فهم دأب يسعون في تكذيب قول عمر نصرا لرأيهم الفاسد وظنهم الكاذب ■ وقد رويناه عن عمر أنه قال : ان عشت الى قابل لا تفتح قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خير ، فهذا جوع من عمر الى القسمة *

واحتجوا بالخبر صحيح رويناه من طريق أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : منعت العراق درهمها وققيزها ، ومنعت الشام مندها ودينارها ، ومنعت مصر اردنها ودينارها ، وعدتم كما بدأتم » قالوا : فهذا هو الخراج المضروب على الأرض وهو يوجب إيقافها ■ قال أبو محمد : وهذا تحريف منهم للخبر بالباطل وادعاء ما ليس في الخبر بلا نص ولا دليل ^(٢) ، ولا يخلو هذا الخبر من احد وجهين فقط ، أو قد يجمعها جميعا بظاهر لفظه ، أحدهما أنه أخبر ﷺ عن الجزية المضروبة على أهل هذه البلاد اذا فتحت وهو قولنا لأن الجزية بلا شك واجبة بنص القرآن ، ولا نص يوجب الخراج الذي يدعون ، والثاني أنه انذار منه عليه السلام بسوء العاقبة في آخر الأمر وان المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد ويعودون كما بدأوا ، وهذا أيضا حق قد ظهر ، وان الله وإنا اليه راجعون ، فعاد هذا الخبر حجة عليهم ■

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) « لا بنص ولا بدليل » .

قال أبو محمد : فاذ لا دليل على صحة قولهم فلنذكر الآن البراهين على صحة قولنا قال الله تعالى : (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) . فسوى تعالى بين كل ذلك ولم يفرق فلا يجوز أن يفرق بين حكم ما صار لنا من أهل الحرب من مال ، أو أرض بنص القرآن وقال تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى) الآية * وروينا من طريق البخارى ناعبد الله بن محمد — هو المسندى — نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحاق — هو الفزارى — عن مالك بن أنس حدثني ثور عن سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة [رضى الله عنه] ^(١) يقول : افتتحنا خيبر فلم نغنم ذبها ، ولا فضة إنما غنمنا الابل ، والبقر ، والمتاع ، والحوائط ، فصح ان الحوائط وهى الضياع والبساتين مغنومة كسائر المتاع فهى خمسة بنص القرآن * والخمس مقسوم بلا خلاف * وروينا من طريق أحمد ابن حنبل ، واسحاق بن راهويه كلاهما عن عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منه نا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ائما قرية أئتموها وأقم فيها فسهكم فيها وأئما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ، ثم هى لكم » ، وهذا نص جلى لا يحصى ^(٢) عنه ، وقد صح ان النبي ﷺ قسم أرض بنى قريظة وخيبر ، ثم العجب كله ان مالكا قلدهنا عمر ، ثم فيما ذكرتم وقف فلم يخبر كيف يعمل في خراجها ؟ وأقرأ أنه لا يدري فعل عمر في ذلك ؟ فهل فى الأرض أعجب من جهالة تجعل حجة ! * وأما أبو حنيفة فأخذ فى ذلك برواية غير قوية جاءت عن عمرو ترك سائر ما روى عنه وتحكموا فى الخطأ ^(٣) بلا برهان ، وقد تقصينا ذلك فى كتاب الايصال والله المستعان [والله تعالى الحمد] فكيف والرواية عن عمر الصحيحة هى قولنا ؟ كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور نا محمد بن عيسى بن رفاعة نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد ناهشيم نا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : كانت بجيلة ربع الناس يوم القادسية فجعل لهم عمر ربع السواد فأخذوا ستين ، أو ثلاثا فوفد عمار بن ياسر الى عمر بن الخطاب ومعه جرير بن عبد الله فقال عمر : يا جرير لولا انى قاسم مسئول لكنتم على ما جعل لكم وأرى الناس قد كثروا فأرى ان ترده عليهم ففعل جرير ذلك ، فقالت أم كرز البجيلة : يا أمير المؤمنين ان أبى هلك وسهمه ثابت فى السواد وانى لم أسلم فقال لها عمر : يا أم كرز ان قومك قد صنعوا ما قد علبت فقالت : إن كانوا صنعوا ما صنعوا فانى لست أسلم حتى تحملنى على ناقة ذلول عليها قطيفة حمراء وتملأ كفى ذبها ففعل عمر ذلك فكانت الذهب نحو ثمانين دينارا ، فهذا أصح ما جاء عن عمر فى ذلك وهو قولنا فانه لم يوقف حتى استطاب نفوس الغانمين وورثة من مات منهم ، وهذا الذى لا يجوز أن

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٥ ص ٢٨٦ (٢) فى النسخة رقم (١٤) ولا يحيد (٣) فى النسخة رقم (١٤) وبالخطأ *

يظن بعمر غير * ، ورب قضية خالفوا فيها عمر بما قد ذكرناه قبل من تخميسه السلب وإمضائه سائرہ للقاتل وغير ذلك ، ومن عجائبهم اسقاطهم الجزية عن أهل الخراج !
وقد رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن عمر ، وعلى أنهما قالوا : إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية وأخذنا منه خراجها *

حدثنا ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين أن رجلين من أهل أليس (١) أسلما فكتب عمر الى عثمان بن حنيف أن يرفع الجزية عن رءوسهما وإن يأخذ الطسق (٢) من أرضيهما *

حدثنا ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب (٣) ان دهقانة من نهر الملك (٤) أسلمت فقال عمر : ادفعوا اليها أرضها تؤدى عنها الخراج *
نا ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي ان الرقيل دهقان النهرين أسلم ففرض له عمر في الفين ووضع عن رأسه الجزية وألزمه خراج أرضه ، (فان قيل) : (٥) حديث ابن عون مرسل قلنا : سبحان الله ! وإذ روى المرسل عن معاذ في اجتهاد الرأي كان حجة والآن ليس بحجة ، ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة *

٩٥٨ — مسألة — ولا يقبل من كافر إلا الاسلام ، أو السيف ، الرجال والنساء في ذلك سواء ، حاشا أهل الكتاب خاصة ، وهم اليهود ، والنصارى ، والمجوس فقط فانهم ان أعطوا الجزية أقرؤا على ذلك مع الصغار ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : أما من لم يكن كتابيا من العرب خاصة فالاسلام (٦) ، أو السيف ، وأما الأعاجم فالكتابي وغيره سواء ويقر جميعهم على الجزية *

قال أبو محمد : هذا باطل لقول الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيلهم) ، وقال تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فلم يخص تعالى عربيا من عجمي في كلا الحكمين ،

(١) قال ياقوت في معجمه : أليس مصر ، وليس والسين مهمة الموضع الذي كانت فيه الوقعة بين المسلمين والفرس في أول أرض العراق من ناحية البادية (٢) قال في النهاية : الطسق الوظيفة من خراج الأرض المقرر عليها وهو فارسي معرب (٣) في نسخة « طارق بن شريك » وهو غلط (٤) قال ياقوت في معجمه : كورة واسعة يتعداد بعد نهر عيسى (٥) في النسخة اليمنية « فان قالوا » (٦) في النسخة اليمنية « فالقتل » وهو غلط

ووصح أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر فصح أنهم من أهل الكتاب ، ولولا ذلك ماخالف رسول الله ﷺ كتاب ربه تعالى *

فان ذكروا ما روى عن النبي ﷺ من قوله : « انما أريدكم على كلمة تدبني لهم بها العرب ثم تؤدى اليهم العجم الجزية » فلاحجة لهم في هذا لأنهم لا يختلفون في أن أهل الكتاب من العرب يؤدون الجزية وأن من أسلم من العجم لا يؤدون الجزية ، فصح ان هذا الخبر ليس على عمومته وانه عليه السلام انما عني بأداء الجزية بعض العجم لا كلهم ، وبين تعالى من هم وانهم أهل الكتاب فقط ، والعجب كله انهم جعلوا قول الله تعالى (فاما من بعد وإما فداء) منسوخ بقوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) ، ولم يجعلوا ذلك ميثاقا لقوله عليه السلام « تؤدى اليكم العجم الجزية » ، ولو قبلوا لأصابوا وهذا تحكم بالباطل ، وقالوا : قال الله تعالى : (لا إكراه في الدين) فقلنا : أنتم أول من يقول : ان العرب الوثنيين يكرهون على الاسلام ، وان المرتد يكره على الاسلام ، وقد صح أن النبي ﷺ أكره مشركي العرب على الاسلام ، فصح أن (هذه) (١) الآية ليست على ظاهرها وانما هي فيمن نهانا الله تعالى أن نكرهه . وهم أهل الكتاب خاصة ، وقولنا هذا هو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٥٩ — مسألة — والصغار هو أن يجري حكم الاسلام عليهم وأن لا يظهروا شيئا من كفرهم ولا مما يحرم في دين الاسلام ، قال عز وجل : (وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) ، وبنو تغلب وغيرهم سواء لأن الله تعالى ورسوله ﷺ لم يفرقا (٢) بين أحد منهم ، ويجمع الصغار شروط عمر رضى الله عنه عليهم *

نا محمد بن الحسن بن الوارث نا عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس (٣) نا أبو العباس محمد بن اسحق بن أبي اسحق الصفار نا أبو الفضل الربيع بن تغلب نا يحيى بن عقبة عن أبي العيزار عن سفيان الثوري عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه حين صالح نصارى الشام وشرط عليهم فيه أن لا يحدثوا في مدينتهم ولا ما حولها ديرا ، ولا كنيسة ، ولا قاية (٤) ، ولا صومعة راهب ولا يحدوا ما حارب منها ولا يمنعوا كنائسهم أن ينزلها أحد من المسلمين ثلاث ليال يطعمونهم ، ولا يؤوا جاسوسا ولا يكتمو أغشا للمسلمين . ولا يعلو أولادهم القرآن ، ولا يظهروا شركا ، ولا يمنعوا ذوى قراباتهم من الاسلام أن أرادوه ، وان يوقروا المسلمين ، ويقوموا لهم

(١) الزيادة من النسخة البغية (٢) في النسخة رقم (١٤) . لم يفرق بالافراد لان الرسول عليه السلام مبين ومنفصل امره الله تعالى (٣) في النسخة البغية وابن النجاشي ، (٤) قال ابن الاثير في النهاية : القلية كالصومعة كذاوردت ، واسمها عند النصارى القلاية وهو تزيين كلاله وهي من بيوت عبادتهم *

من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهوا بالمسلمين في شيء من لباسهم في قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، ولا يتكلموا بكلام المسلمين ، ولا يتكلموا بكنائهم ، ولا يركبوا سرجا ، ولا يتقلدوا سيفا ، ولا يتخذوا شيئا من السلاح ، ولا ينقشوا خواتيمهم بالعريّة ، ولا يبيعوا الخمر ، وإن يجزوا ومقدم رؤسهم ، وأن يلزموا زبهم حيث ما كانوا ، وإن شددوا الزناير على أوساطهم ، ولا يظهر أوصلياً ولا شيئا من كتبهم في شيء من طرق المسلمين ، ولا يجاوروا المسلمين بموتاهم ، ولا يضربوا ناقوسا الاضربا خفيفا ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقرأة في كنائسهم في شيء من حضرة المسلمين ولا يخرجوا ساعنين ^(١) ، ولا يرفعوا مع موتاهم أصواتهم ، ولا يظهر النيران معهم ، ولا يشتروا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين فإن خالفوا شيئا مما شرطه فلا ذمة لهم ، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشقاق * وعن عمر أيضا أن لا يجاورونا بنخزير *

قال أبو محمد : ومن الصغار أن لا يؤذوا مسلما ولا يستخدموه ولا يتولى أحد منهم شيئا من أمور السلطان يجري لهم ^(٢) فيه أمر على مسلم *

٩٦٠ — مسألة — والجزية لازمة للحرّ منهم والعبد . والذكر . والأنثى ، والفقير البات ، والغنى الرّاهب ، وغير الراهب سواء من البالغين خاصة لقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) ، ولا خلاف في أن الدين لازم للنساء كلزومه للرجال ولم يأت نص بالفرق بينهم في الجزية صح عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض الجزية على رهبان الديارات على كل راهب دينارين * ومن طريق سفيان الثوري أن عمر بن عبد العزيز أخذ الجزية من عتقاء المسلمين من اليهود والنصارى ، وقال مالك : لا تؤخذ الجزية عن أعتقه مسلم ، أو كافر ، وقال أبو حنيفة ، والثافعي ، وأبو سليمان : تؤخذ الجزية منهم وما نعلم لقول مالك حجة أصلا ﴿ فان قيل ﴾ : قد صح عن عمر رضي الله عنه أن تؤخذ الجزية من كل من جرت عليه المواسي الا النساء قلنا : أتم أول من خالفتم هذا الحكم فأسقطتموها عن المعتقين والرهبان وأمانحن فلا حجة عندنا في قول أحد غير ^(٣) رسول الله ﷺ ، وقد جاءت في هذا آثار مرسلّة وهي كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن مسروق قال : بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل الى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم وحاملة من أهل الذمة ديناراً أو قيمته من المعافر *

قال أبو محمد : على هذا الاسناد عولوا في أخذ التبع من الثلاثين من البقر والمسنة

(١) بالسنة المعجمة بعد ما عين مهمة ، هو عيدهم معروف قبل عيدهم الكبير بأسبوع وهو سرياني معرب ، وقيل هو جمع واحد سعنون اه نهاية . وفي النسخة رقم ١٤ « شعابين » وهو تحريف ، وفي النسخة اليمنية كذلك .
(٢) في النسخة اليمنية « له » (٣) في النسخة رقم ١٤ « دون بدل » غير .

من الأربعين ، ومن المحال أن يكون خبر حجة في شيء غير حجة في غيره *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن :
 من كره الإسلام من يهودى ، أو نصرانى فانه لا يحول عن دينه وعليه الجزية على كل
 حالم ذكر ، أو أنثى ، حر أو عبد دينار وافر من قيمة المعافر (١) ، أو عرضه *
 ومن طريق أبي عبيدنا جرير بن عبد الحميد عن منصور — هو ابن المعتز —
 عن الحكم بن عتيبة قال : كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ وهو باليمن في الحالم ، أو الحاملة
 دينار ، أو عدله من المعافر *

قال أبو محمد : الحيفيون . والمالكيون يقولون : إن المرسل أقوى من المسند ويأخذون
 به إذا وافقهم فالفرض عليهم أن يأخذوا ههنا بها فلا مرسل أحسن من هذه المراسيل ،
 وأما نحن فانما (٢) معولنا على عموم الآية فقط ، ﴿فان قالوا﴾ : إنما تؤخذ الجزية ممن
 يقاتل قلنا : فلا تأخذوها من المرضى ولا من أهل بلدة من بلاد الكفر لزوما ييوتهم
 وأسواقهم ولم يقاتلوا مسلما ، ﴿فان قالوا﴾ : أول الآية (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
 ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد كفا في نص الآية لأن الضمير راجع إلى أقرب مذكور ،
 والعجب أن الحنيفة يقيمون أضعاف الصدقة على بنى تغلب مقام الجزية ، ثم يضعونها (٣)
 على النساء ، ثم يأبون من أخذ الجزية من النساء ، ﴿فان قالوا﴾ : قد نهى عمر عن أخذها
 من النساء قلنا : قد صح عن عمر الأمر بالتفريق بين كل ذى محرم من الجوس وأنتم
 تخالفونه وفي ألف قضية قد ذكرنا منها كثيرا فلا ندري متى هو عمر حجة ولا متى هو
 ليس حجة ؟ ■ فان ادعوا إجماعا كذبوا ولا سبيل إلى أن يجدوا نهيا عن ذلك عن
 غير عمر ، ومسروق أدرك معاذا وشاهد حكمه باليمن وذكر أن النبي ﷺ خاطبه بأخذ الجزية
 من النساء . ومن المحال أن يخالف معاذ ما كتب إليه به رسول الله ﷺ ، وبالله تعالى التوفيق *
 روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا الفضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد
 قال : يقاتل أهل الأوثان على الإسلام ويقاتل أهل الكتاب على الجزية ،
 وهذا عموم للرجال والنساء ، وهو قولنا ، وقال الشافعى . وأبو سليمان : لا تقبل الجزية
 إلا من كتابى وأما غيرهم فالإسلام ، أو القتل . الرجال والنساء سواء ، وهو نص القرآن

(١) هي برود اليمن منسوبة إلى معافر وهي قبيلة باليمن ، والميم زائدة اه نهاية (٢) في النسخة رقم ١٤ . فانـ

(٣) في النسخة اليمنية ثم ■ يضعونها ■ .

فالتفريق بين [كل] (١) ذلك لايحوز ولا يحل البتة ان يبقى مخاطب مكلف لا يسلم ولا يؤدى الجزية ولا يقتل لأنه خلاف القرآن والسنة ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في ان النساء مكلفات من دين الاسلام ومفارقة الكفر ما يلزم الرجال سواء سواء ، فلا يحل ابقاؤهن على الكفر بغير قتل ولا جزية ، وقد صح عن النبي ﷺ ما [قد] (٢) ذكرناه قبل باسناده « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله واني رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » ولا يختلفون في ان هذه اللوازم كلها هي على النساء كما هي على الرجال ، وان أموالهن في الكفر مغنومة كأموال الرجال فثبت يقينا انهن لا يعصمن دماءهن وأموالهن الا بما يعصم الرجال به أموالهم ودماءهم من الاسلام أو الجزية ان كن كتابيات ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق ■

٩٦١- مسألة- ولا يحل السفر بالمصحف الى أرض الحرب لافي عسكر ولا في غير عسكر ■
روينا من طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة ان يناله العدو » (٣) وقال مالك : ان كان عسكر مأمون فلا بأس به *
قال أبو محمد : وهذا خطأ وقد يهزم العسكر المأمون ولا يحوز ان يعترض أمر رسول الله ﷺ فيخص بلا نص *

٩٦٢- مسألة - ولا تحل التجارة إلى أرض الحرب اذا كانت احكامهم تجري على التجار ■ ولا يحل ان يحمل اليهم سلاح ، ولا خيل ، ولا شيء يتقون به على المسلمين ■ وهو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء . وعمر بن دينار وغيرهم * رونا من طريق أبي داود ناهناد بن السري نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « انا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » (٤) *
قال أبو محمد : من دخل اليهم لغير جهاد ، أو رسالة من الأمير فاقامة ساعة اقامة ،

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) هو في صحيح مسلم من غير طريق ■
ص ٩٤ . وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٠ وهو موجود ايضا في سنن ابن ماجه ، وظاهر سياق المصنف الحديث بسنده ان قوله « مخافة ان يناله العدو » من كلام صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم وكذلك هو في صحيح مسلم وسنن ابن ماجه ، وفي سنن أبي داود انه تفسير من كلام مالك رضي الله عنه حيث قال في سنن أبي داود قال مالك اراه « مخافة ان يناله العدو » ويجاب الحافظ ابن حجر بقوله : « لعل مالكا كان يحزم به . ثم صار يشك في رفعه فجعله من تفسير نفسه اه والله اعلم (٤) الحديث اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه انظر سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٤٨ *

قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)، وقال تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) ففرض علينا اربابهم ومن أعانهم بما يحمل اليهم فلم يرهبهم بل أعانهم على الاثم والعدوان * ٩٦٣ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يأخذ مما غنم جيش، أو سرية شيئا خيلا فما فوقه، وأما الطعام فكل ما أمكن حمله فحرام على المسلمين الا ما اضطروا الى أكله ولم يجدوا شيئا غيره، وأما ما لا يقدر على حمله فجائز افساده واكله وان لم يضطروا اليه وانما هذا فيما ملكوه وأما ما لم يملكوه من صيد، أو حجر، أو عود شعر، أو ثمار، أو غير ذلك فهو كله مباح كما هو في أرض الاسلام ولا فرق، قال عز وجل: (ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة) ■ روينا (١) من طريق مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة أنه قال: «أهدى الى رسول الله (ﷺ) عبد أسود يقال له: مدعم حتى اذا كانوا بوادي القرى فيتنا مدعم يحط رحل رسول الله (ﷺ) اذ جاءه سهم (عائر فاصابه) (٢) فقتله فقال الناس: هنيئا له الجنة فقال رسول الله (ﷺ): كلا والذي نفسى بيده ان الشملة التي أخذها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا، فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشارك، أو شراكين الى رسول الله (ﷺ) فقال له عليه السلام: بشارك، أو شراكين من نار، والطعام من جملة اموالهم ■ فان ذكر ذا كر مارويناه من طريق ابن عمر «غنم جيش في زمان رسول الله (ﷺ) طعاما وعسلا فلم يؤخذ منهم الخمس» فهذا عليهم لأنهم يقولون: ان كثر ذلك وأمكن حمله خمس ولا بد، وأما نحن فان الآية زائدة على ما في هذا الخبر وهي قوله تعالى: (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى) الآية؛ وحديث الغلول زائد عليه فيخرج هذا الخبر على أنه كان قبل نزول الخمس لا يجوز (٤) الا هذا لأن الاخذ بالزائد فرض لا يحل تركه، ونحن على يقين من ان الآية وحديث الغلول غير منسوخين منذ نزلا * فان ذكروا أيضا حديث ابن عمر «كنا نصيب في مغازينا الغنم والعسل فأكله ولا نرفعه» فهذا بين وهو أنه كان لا يمكن حمله اذ لم يرفعه فأكله خير من افساده، أو تركه، وهكذا نقول *

فان ذكروا حديث ابن مغفل في جراب الشحم فلا حجة لهم فيه لأنهم أول مخالف له فيقولون: لا يحل أخذ الجراب وانما يحل عند بعضهم الشحم فقط، وهذا خبر قد رويناه بزيادة بيان كما روينا من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب

(١) في النسخة اليمنية، وروينا، (٢) في الموطأ ج ٢ ص ١٦٦ لرسول الله، والحديث اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه

(٣) الزيادة من الموطأ والسهم العائر هو الذي لا يدري من رماه (٤) في النسخة اليمنية ولا يجوز «من يادقوا»

ناعفان بن مسلم . ومسلم بن ابراهيم قالا : نا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل قال : كنا محاصري خيبر فدلى الينا جراب فيه شحم فأردت أن آخذه ونوينا ان لا نعطي أحدا منه شيئا فالتفت فاذا رسول الله ﷺ خلفي يتشم فاستحييت أن آخذه (١) ، ثم لو صح أنه آخذه لكان على ما ذكرنا من الحاجة اليه ؛ يبين ذلك ما روينا من طريق البخاري نا علي بن الحكم الانصاري نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع ابن خديج عن جده قال : « كنا مع رسول الله ﷺ بذى الحليفة فاصاب الناس جوع فاصابوا إبلنا وغنما والنبي ﷺ في أخريات الناس فعبجوا فذبجوا ونصبوا القدور فامر النبي ﷺ بالقدور فأكفثت ، ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بيعير (٢) » فلم يبع لهم أكل شيء اذ قد كانت القسمة قد حضرت فيصل كل ذي حق الى حقه (٣) ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٦٤ — مسألة — وكل من دخل من المسلمين فغنم في أرض الحرب سواء كان وحده أو في أكثر من واحد باذن الامام وبغير أذنه فكل ذلك سواء ، والخمس فيما أصيب والباقي لمن غنمه لقول الله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه) الآية ، وقوله تعالى : (فكلوا مما غنمتم) ، وقال أبو حنيفة : لا خمس إلا فيما أصابته جماعة ، قال أبو يوسف : تسعة فاكثر ، وهذه أقوال في غاية الفساد لمخالفتها القرآن . والسنن . والمعقول ، وقد قال تعالى : (قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) ، فلم يخص بأمر الامام ولا بغير أمره ، ولو أن اماما نهى عن قتال أهل الحرب لوجب معصيته في ذلك لأنه أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة له ، وقال تعالى : (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك) ، وهذا خطاب متوجه الى كل مسلم فكل أحد ما مور بالجهاد وان لم يكن معه أحد ، وقال تعالى : (فانفروا خفا فاثقالا) وقال تعالى : (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) *

٩٦٥ — مسألة — ونستحب الخروج للسفر يوم الخميس * روينا من طريق البخاري نا عبد الله بن محمد ناهشام بن يوسف اخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان يحب أن يخرج يوم الخميس » (٤) *

٩٦٦ — مسألة — ومن قدم من سفر نهارا فلا يدخل إلا ليلا ومن قدم ليلا فلا يدخل إلا نهارا إلا لعذر * روينا من طريق شعبة عن يسار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله

(١) هو ايضا في صحيح البخاري بسند آخر ج ٧ ص ١٦٨ (٢) رواه البخاري في غير موضع وبالفاظ مختلفة وقد تقدم قريبا ص ٣٤٢ (٣) في النسخة اليمنية كل احد الى حقه (٤) الحديث اختاره المصنف انظر ج ٤ ص ١٢٥ في صحيح البخاري

قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قدم أحدكم ليلا فلا يأتين أهله طروقا (١) حتى تستحد المغيبة وتمشط الشعثة (٢)» * ومن طريق هشيم عن يسار عن الشعبي عن جابر «قدمنا مع رسول الله ﷺ المدينة فذهبنا لندخل فقال عليه السلام: امهلوا حتى ندخل ليلا كي تستحد المغيبة وتمشط الشعثة» (٣) *

٩٦٧ — مسألة — ولا يجوز أن تقلد الابل في اعتناقها شيئا ولا أن يستعمل الجرس في الرفاق ■ روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم أن أبا بشير (٤) الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر (٥) فأرسل عليه السلام رسولا لاتبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة الاقطعت (٦) * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا زهير — هو ابن معاوية — نا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصحب الملائكة رققة فيها كلب. أو جرس» (٧) وصح النهي عن الجرس عن عائشة. وأم سلية أمي المؤمنين. وأبي هريرة ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولم يصح في النهي عن تقليد أعناق الخيل وغيرها أثر *

٩٦٨ — مسألة — وجائز تحلية السيوف. والدواة والرمح. والمهاميز. والسرج. واللجام وغير ذلك بالفضة والجوهر ولا شيء من الذهب في شيء من ذلك قال عز وجل: (ومن كل ثاء يكون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) فأباح لنا لباس اللؤلؤ، وقال تعالى: (خلق لكم مافي الأرض جميعا.) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) ، فكل شيء فهو حلال الا ما فصل لنا تحريمه ولم يفصل تحريم الفضة أصلا إلا في الآنية فقط * روينا من طريق أبي داود نا مسلم بن ابراهيم نا جرير بن حازم نا قتادة عن أنس قال «كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ فضة» (٨) *

قال أبو محمد: فقاس قوم على السيف والخاتم المصحف والمنطقة ومنعوا من سائر ذلك؛ فلا القياس طردوا ولا النصوص اتبعوا، والعجب كل العجب من تحريمهم التحلى بالفضة في السرج واللجام ولا نهى في ذلك وباحثهم لباس الحرير في الحرب وقد صح تحريمه جملة *

(١) يضم أو لمؤناته أي ليلا، وكل آت بالليل طارق (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧، ومعنى تستحد المغيبة، أي تزيل شعر عانتها، والمغيبة هي التي غاب زوجها، والشعثة مغبر قاله اس (٣) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧ (٤) في الذخيرة اليمنية. ان ابا بشير، هو غلط (٥) في موطاء مالك ج ٢ ص ١١٨. في بعض اسفاره قال، وكذلك في صحيح البخاري ج ٤ ص ١٤٣ وفي صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦٤ (٦) الحديث اختصره المصنف، والقلادة ما يعلق في العنق وجمعها قلائد والوتر القوس (٧) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٠ (٨) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٥ قال في القاموس: قبعة السيف ما على طرف مقبضه من فضة او حديد قال المنذرى: واخرجه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

٩٦٩ — مسألة — والرباط في الثغور حسن ولا يحل الرباط إلى ماليس ثغرا كان فيما مضى ثغرا أو لم يكن وهو بدعة عظيمة ■ رويناً من طريق مسلم نا عبد الله ابن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي نا أبو الوليد الطيالسي نا ليث - هو ابن سعد - عن أيوب ابن موسى عن مكحول عن شرحبيل بن السمط عن سلمان الفارسي [قال] (١) سمعت رسول الله ﷺ يقول : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن من الفتان » *

قال أبو محمد : وكل موضع سوى مدينة رسول الله ﷺ فقد كان ثغرا . ودار حرب . ومغزى جهاد فتخصيص مكان من الأرض كلها بالقصد لأن العدو ضرب فيه دون سائر الأرض كلها ضلال . وحق . وإثم . وقتنة . وبدعة ، فإن كان لمسجد فيه (٢) فهذا أشد في الضلال لنهي النبي ﷺ عن السفر إلى شيء من المساجد حاشا مسجد مكة . ومسجده بالمدينة . ومسجديت المقدس ، فإن كان ساحل بحر فساحل البحر كله من شرق الأرض إلى غربها سواء ؛ ولا فرق بين ساحل بحر وساحل نهر في الدين ولا فضل لشيء من ذلك ، فإن كان أثر نبي من الأنبياء فالقصد إليه حسن قد تبارك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بموضع مصلاه واستدعوه ليصلي في بيوتهم في موضع يتخذونه مضى فأجاب إلى ذلك عليه السلام *

٩٧٠ — مسألة — وتعليم الرمي عن القوس والا كشار منه فضل حسن سواء العربية والعجمية ■ رويناً من طريق مسلم نا هارون بن معروف نا ابن وهب نا عمرو ابن الحارث عن [أبي علي] (٣) ثمامة بن شفي عن عقبة بن عامر [يقول] : (٤) سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي (٥) ستفتح عليكم أرضون ويكفيكم الله فلا يعجز أحدكم أن يلهو بسهمه » (٦) * ومن طريق الليث عن الحارث بن يعقوب عن عبد الرحمن بن شماس قال عقبة بن عامر : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من علم الرمي ، ثم تركه فليس منا [أو قد عصي] (٧) » ■

٩٧١ - مسألة - والمسابقة بالخيل . والبغال . والخيول وعلى الاقدام حسن والمناضلة

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠٥ (٢) في النسخة رقم (١٤) المسجد فيه ، وهو غلط (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٥ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الذي في صحيح مسلم إعادة هذا اللفظ ثلاث مرات وبه ينتهي الحديث وكذلك في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٢١ ، وقوله ستفتح عليكم الحديث آخر من الطريق المذكور قبل (٦) في النسخة رقم (١٤) « باسمهم » وما هنا موافق لصحيح مسلم (٧) الزيادة من صحيح مسلم والحديث فيه مطول اختصره المصنف

بالرمح. والنبل. والسيوف حسن ■ روينامن طريق أبي داودنا أبو صالح محبوب بن موسى الانطاكي اخبرنا أبو اسحاق الفزاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر] ^(١) قالت : ■ سابت رسول الله ﷺ فسبقته على رجلى فلما حملت اللحم ^(٢) سابتة فسبقتي فقال : هذه بتلك السبقة * ■

ومن طريق أبي داودنا أحمد بن يونس نا ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع — هو مولى أبي أحمد — عن أبي هريرة ^(٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لاسبق الا في حافر . أو خف . أو نصل » ^(٤) * ■

قال أبو محمد : الحف اسم يقع على الابل في اللغة العربية، والحافر في اللغة لا يقع الا على الخيل . والبغال . والحمر ، والنصل لا يقع الا على السيف ، والرمح ، والنبل ، والسبق هو ما يعطاه السابق * ■

٩٧٢ — مسألة — والسبق هو ان يخرج الأمير، أو غيره مالا يجعله لمن سبق في أحد هذه الوجوه فهذا حسن ، أو يخرج أحد المتسابقين فيما ذكرنا مالا فيقول لصاحبه: ان سبقتني فهو لك وان سبقتك فلا شيء لك على ولا شيء على عليك ، فهذا حسن ، فهذا الوجهان يجوزان في كل ماذ ذكرنا ، ولا يجوز اعطاء مال في سبق غير هذا أصلا للخبر الذي ذكرنا آنفا ، فان أراد ان يخرج كل واحد منها مالا يكون للسابق منها لم يحل ذلك أصلا الا في الخيل فقط ، ثم لا يجوز ذلك في الخيل أيضا الا بأن يدخلها معها فارسا على فرس يمكن ان يسبقها ويمكن ان لا يسبقها ولا يخرج هذا الفارس مالا أصلا ، فأى المخرجين للبال سبق أمسك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حلالا وان سبقها الفارس الذي أدخلها وهو يسمى المحلل أخذ المالين جميعا فان سبق فلا شيء عليه ، وما عدا هذا حرام ، ولا يجوز ان يشترط على السابق اطعام من حضر * روينامن طريق أبي داودنا مسددنا الحصين بن نمير نا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدخل فرسا بين فرسين يعنى وهو لا يؤمن ان يسبق فليس بقمار ، ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو قمار » ^(٥) * ■

قال أبو محمد: ما عدا هذا فهو أكل مال بالباطل، وبالله تعالى التوفيق * ■

﴿ تم كتاب الجهاد بحمد الله وحسن عونه وحسبنا الله ونعم الوكيل ﴾

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ (٢) يعنى تمت وكثر الخ (٣) سقط لفظ عن أبي هريرة من النسخة اليمنية خطأ (٤) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ (٥) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٤ وقوله « لا يؤمن ان يسبق » وقوله « ومن آمن ان يسبق » على صيغة المجهول اى لا يعلم ولا يعرف هذا منه يقينا ■

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاضاحي

٩٧٣ — مسألة — الاضحية سنة حسنة وليست فرضا ومن تركها غير راغب عنها فلا حرج عليه في ذلك ، ومن ضحى عن امرأته ، أو ولده ، أو أمته فحسن ومن لا فلا حرج في ذلك ، ومن أراد أن يضحي ففرض عليه إذا أهل هلال ذى الحجة أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى يضحي ، لا يخلق ، ولا يقص ولا بنورة ولا بغير ذلك ، ومن لم يرد أن يضحي لم يلزمه ذلك *

روينا من طريق أبي داود نا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري نا أبي نا محمد بن عمرو نا عمر بن مسلم (١) سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعت أم سلمة أم المؤمنين تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان له ذبيحة فأهل (٢) هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره شيئا حتى يضحي » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا سليمان بن سلم البلخي ثقة نا النضر بن شميل نا شعبة نا مالك بن أنس نا ابن مسلم (٣) عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى هلال ذى الحجة فأراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره حتى يضحي » فقوله عليه السلام « فأراد أن يضحي » برهان بان الاضحية مردودة إلى إرادة المسلم وما كان هكذا فليس فرضا ، وقال أبو حنيفة : الاضحية فرض وعلى المرأة أن تضحي عن زوجها فجمع وجوها من الخطأ ، أولها إيجابها عليه ، ثم إيجابها على امرأته وإذا هي فرض فهي كالزكاة وما يلزم أحد أن يزكي عن امرأته ولا أن يهدي عنها هدى متعة ولا جزاء صيد ، ولا فدية حلق الرأس من الأذى (٤) : ثم خلاف أمر النبي صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره ، ولا من ظفره شيئا كما ذكرنا *

(١) كذا في نسخ المحلى كلها ، وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ٥١ عمروه بالواو ، وهو عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة الليثي ، والذي في تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٠ أنه عمرو بالواو وقيل : عمر ، قال أبو داود بعدما أورده الحديث اختلفوا على مالك وعلى محمد بن عمرو في عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر وقال أكثرهم عمرو قال أبو داود وهو عمرو بن مسلم بن أكيمة الليثي الجندعي اه
(٢) في سنن أبي داود ، فإذا أهل (٣) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢١١ ، عن أبي مسلم وهو غلط وهو عمرو بن مسلم المتقدم في سنن أبي داود ، وقد صرح به في سنن النسائي في الباب نفسه (٤) في النسخة رقم ١٤ ، ولا ذي ، *

﴿فان قيل﴾ : كيف لا تكون فرضا ؟ وأتم ترون فرضا على من أراد أن يضحي ان لا يمس من شعره ، ولا من ظفره إذا أهل هلال ذى الحجة حتى يضحي قلنا : نعم لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك من أراد أن يضحي ولم يأمر بالأضحية فلم تعد ما حد ، وكل سنة ليست فرضا فان لها حدودا مفروضة لا تكون الا بها كمن أراد ان يتطوع بصلاة ففرض عليه ألا يصلها الا بوضوء والى القبلة إلا أن يكون راكبا وأن يقرأ فيها ويركع . ويسجد . ويجلس ولا بد ، وكن أراد أن يصوم ففرض عليه ان يحتب ما يحتبه الصائم والا فليس صوما ، وهكذا كل (١) تطوع فى الديانة ، والأضحية كذلك إن أداها كما أمر وإلا فهي شاة لحم وليست أضحية ، ﴿فان قيل﴾ : فقد جاء « ماحق امرىء له شىء يريد أن يوصى فيه » إلى آخر الحديث ولم يكن هذا اللفظ منه عليه السلام دليلا عندكم على ان الوصية ليست فرضا بل هي عندكم فرض قلنا : نعم لأنه قد جاء نص آخر بايجاب الوصية فى القرآن والسنة قال تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين) الآية فأخذنا بهذا ولم يأت نص بايجاب الأضحية ، ولو جاء لأخذنا به واحتجوا بأشياء منها خبر من طريق أحمد بن زهير بن حرب عن يحيى بن أيوب عن معاذ بن معاذ عن ابن عون عن أبي رملة (٢) عن مخنف بن سليم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعرفة : ان على كل أهل بيت فى كل عام أضحية وعتيرة أتدرون ما العتيرة هي التى يسميها الناس الرجبية » * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن حبيب بن مخنف عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بعرفة : « على كل أهل بيت ان يذبحوا فى كل رجب شاة وفى كل أضحية شاة » ومن طريق محمد بن جرير الطبرى نا ابن سنان القزاز نا أبو عاصم عن يحيى بن زرارة بن كريم بن الحارث حدثني أبي عن جده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى حجة الوداع : « من شاء فرغ . ومن شاء لم يفرغ . ومن شاء عتر . ومن شاء لم يعتر وفى الغنم أضحية » * ومن طريق الطبرى أيضا حدثني أبو عاصم مروان بن محمد الأنصارى نا يحيى بن سعيد القطان حدثني محمد بن أبي يحيى حدثني أمى عن أم بلال الأسلمية قالت : قال رسول الله ﷺ : « ضحوا بالجذع من الضأن » * ومن طريق وكيع عن اسرائيل عن جابر الجعفى عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « أمرت بالأضحية ولم تكتب » * ومن طريق ابن لهيعة عن ابن أنعم عن عتبة بن حميد الضبي عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن معاذ بن جبل قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر أن تضحي ويأمر أن نطعم منها

(١) فى النسخة رقم ١٦٦ فى كل ، (٢) فى النسخة رقم ١٦٦ عن أبيه أبى رملة ، وهو غلط .

الجار والسائل» * ومن طريق وكيع نا الربيع عن الحسن « أن رسول الله ﷺ أمر بالأضحية » * ومن طريق ابن أخي ابن وهب عن عمه عن عبد الله بن عياش بن عباس القتباني (١) عن عيسى بن عبد الرحمن عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : من وجد سعة فليضح » ■ ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو يحيى بن أبي مسرة نا عبد الله بن يزيد المقرئ نا عبد الله بن عياش بن عباس القتباني حدثني عبد الرحمن بن هرم نا الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقرب مصلانا ، وكل هذا ليس بشيء » *

أما حديث مخنف فعن أبي رملة الغامدي . وحبيب بن مخنف وكلاهما مجهول لا يدري ، وأما حديث الحارث فهو عن يحيى بن زرارة عن أبيه ، وكلاهما مجهول لا يدري ■ وأما حديث أم بلال ففيه أم محمد بن أبي يحيى وهي مجهولة ، وأما حديث ابن عياش ففيه جابر الجعفي وهو كذاب ، وأما حديث معاذ ففيه ابن لهيعة وابن أنعم وكلاهما في غاية السقوط ، وأما حديث الحسن فرسل ، وأما حديث أبي هريرة فشكل طريقه من رواية عبد الله بن عياش ابن عباس القتباني فليس معروفا بالثقة فسقط كل ما موهوا به في ذلك *
وذكروا قول الله تعالى : (فصل لربك وانحر) فقالوا : هو الأضحية ■

قال أبو محمد : وهذا قول على الله تعالى بغير علم ، وقال تعالى : (وأن تشر كوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ، وقد روينا عن علي . وابن عباس . وغيرهما أنه وضع اليد عند النحر في الصلاة ولعله نحر البدن فيما وجبت فيه كما روينا عن مجاهد . واسماعيل بن أبي خالد وما نعلم أحدا قبلهم قال : إنها الأضحية *
وذكروا أيضا قوله تعالى : (ولكل أمة جعلنا منسكا) وهذا لادليل فيه على القرض وإنما فيه ان النسك لنا فهو فضل لا فرض *

وذكروا الخبر الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحا ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله » *

قال علي : أما أمر ■ عليه السلام بأعادة الذبح من ذبح قبل الصلاة فقرض عليه لأنه أمر منه عليه السلام ولا نكرة في وجود أمر في الدين ليس فرضا ويكون العوض (٢) منه فرضا فهم موافقون لنا فيمن تطوع بيوم ليس فرضا فافطر عمدا ان قضاءه عليه فرض ■ ويقولون فيمن حج تطوعا فأفسده : ان قضاءه فرض وانما يراعى أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فأوجد فيه فهو فرض وما لم يوجد فيه فليس فرضا ؛ وأما قوله عليه السلام : « ومن لم يذبح فليذبح على اسم الله » فالدليل على أنه ليس أمر فرض صحة الاجماع على ان من ضحى

(١) في النسخة رقم (١٤) «الفتيان» بالفاء وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) «ويكون القرض» وهو تصحيف

بغير فخره فليس عليه فرضا ان يذبح فصيح أنه أمر ندب، وبالله تعالى التوفيق ■
 ومن رويناعته إيجاب الأضحية مجاهد . ومكحول ، وعن الشعبي لم يكونوا يرخصون
 في ترك الأضحية إلا لحاج ، أو مسافر ، وروى عن أبي هريرة ولا يصح * وروينا من طريق
 عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن أبي سريحة
 حذيفة بن أسيد الغفاري قال : لقد رأيت أبا بكر ، وعمر وما يضحيان كراهية أن يقتدى بهما *
 ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل — هوشيق بن سلمة —
 عن أبي مسعود عقبة بن عمرو البدرى أنه قال : لقد هممت أن أدع الأضحية وإنى لمن
 أيسر كم مخافة أن يحسب الناس أنها حتم واجب * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص
 أنا عمران بن مسلم — هو الجعفي — عن سويد بن غفلة قال : قال لى بلال : ما كنت أبالي
 لو ضحيت بديك ، ولان آخذ ثمن الأضحية فاتصدق به على مسكين مقتر فهو أحب إلى
 من أن أضحي * ومن طريق حماد بن سلمة عن عقيل بن طلحة عن زياد بن عبد الرحمن
 عن ابن عمر قال : الأضحية سنة * ومن طريق شعبة عن تميم بن حويس الأزدي قال :
 ضلت أضحتي قبل ان أذبحها فسألت ابن عباس ؟ فقال : لا يضرك هذا كله صحيح *
 ومن طريق وكيع نا أبو معشر المدني عن عبد الله بن عمير مولى ابن عباس عن
 ابن عباس أنه أعطى مولى له درهمين وقال : اشتر بهما لحما ومن لقيك فقل : هذه أضحية
 ابن عباس *

قال أبو محمد لا يصح عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة ، وصح أن الأضحية
 ليست واجبة عن سعيد بن المسيب والشعبي وأنه قال : لأن أتصدق بثلاثة دراهم أحب
 إلى من أن أضحي * وعن سعيد بن جبير ، وعن عطاء . وعن الحسن . وعن طاوس ،
 وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد ، وروى أيضا عن علقمة . ومحمد بن علي بن الحسين ، وهو
 قول سفيان . وعبيد الله بن الحسن . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحق . وأبي سليمان :
 وهذا ما خالف فيه الحنفيون جمهور العلماء *

٩٧٤ — مسألة — ولا تجزى في الأضحية العرجاء البين عرجها بلغت المنسك ، أو لم
 تبلغ ، مشت أو لم تمش ، ولا المريضة البين مرضها — والعرج مرض — فإن كان كل ما ذكرنا
 لا يبين اجزا ، ولا تجزى العجفاء التي لا تنق^(١) ، ولا تجزى التي في أذنها شيء من النقص ، أو القطع ،
 أو الثقب النافذ ، ولا التي في عينها شيء من العيب ، أو في عينيها كذلك ، ولا البتراء في
 ذنبها ، ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فأنها تجزى به الأضحية كالخصى وكسر القرن دمي ، أو لم يدم ،

(١) أى التي لا تخلف لها ضعفها وهزالها ، وسيفرمها المصنف بعد : أنها التي لا شيء من الشحم لها .

والهتاء (١) والمقطوعة الالية، وغير ذلك لا تحاش شيئا غير ما ذكرنا *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي . ويحيى القطان وغيرهما من أصحاب شعبة كلهم نا شعبة سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال : سمعت عبيد بن فيروز أن البراء بن عازب قال له رسول الله ﷺ : « أربع لا تجزى في الأضاحي العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والكسير التي لا تنقى » قال البراء : فما كرهت منه فدعه ولا تحرمه على أحد : (٢) *

قال علي : التي لا تنقى هي التي لا شيء من الشحم لها فان كان لها منه شيء وان قل أجزأت عنه وان كانت عجفاء *

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن آدم عن عبد الرحيم (٣) - هو ابن سليمان - عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي عن شريح بن النعمان عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه] (٤) قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والأذن (٥) وان لا نضحي بمقابلة . ولا بمدبرة . ولا بترء . ولا خرقاء » ■

ومن طريق أبي داود نا عبد الله بن محمد النفيلي نا زهير - هو ابن معاوية - نا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن شريح بن النعمان - وكان رجل صدق - عن علي بن أبي طالب « قال : (٦) أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين ، والأذن ، ولا نضحي بعوراء ، ولا مقابلة : ولا مدبرة . ولا خرقاء . ولا شرقاء » قال زهير : قلت لابي اسحاق : ما المقابلة ؟ قال : تقطع طرف الاذن ، قلت : فما المدبرة ؟ قال تقطع مؤخر الاذن ، قلت فما الشرقاء ؟ قال : تشق الاذن ، قلت : فما الخرقاء ؟ قال : تخرق أذن السمة (٧) *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا علي بن عمر الدار قطني نا يحيى بن محمد ابن صاعد نا محمد بن عبد الله المخرمي نا أبو كامل مظفر بن مدرك نا قيس بن الربيع عن أبي اسحاق السبيعي عن شريح بن النعمان عن علي بن أبي طالب في الأضاحي قال قيس : قلت لابي اسحاق : سمعته من شريح قال : حدثني عنه سعيد بن أشوع قال الدار قطني : نا علي بن ابراهيم عن ابن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري مؤلف الصحيح قال . شريح بن النعمان الصائدي سمع علي بن أبي طالب قال أبو نعيم : وو كيع عن سفيان الثوري عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان سمعت علي بن أبي طالب يقول : سليمة

(١) هي التي انكسرت ثناياها من اصلها وانقلعت (٢) الحديث رواه النسائي بأطول من هذا ج ٧ ص ٢١٥ (٣) في النسخ كلها وعبد الكريم ، وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٠٦ (٤) الزيادة من النسائي ج ٧ ص ٢١٦ (٥) أي تأمل سلامتهما من آفة تكون بهما ، وقيل هو من الشرفة وهي خيار المال أي أمرنا أن نخبرها (٦) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٣ (٧) أي العلامة ■

العين والاذن ، وسعيد بن أشوع ثقة مشهور ، فصح هذا الخبر ، وبه يقول طائفة من السلف *
روينا من طريق علي بن أبي طالب أنه أقر بهذا وقال في الأضحية : لا مقابلة . ولا مدبرة .
ولا شرفاء . سليمة العين والاذن * ومن طريق عمرو بن مرة ^(١) عن شقيق بن سلمة عن
عبد الله بن مسعود قال : سليم العين والاذن * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايب عليه
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في الأضحية أنه كره ناقص الخلق والسن *

ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان ^(٢) أنه كره أن يضحي بالابتر *
وعن شعبة عن المغيرة عن ابراهيم أنه كره أن يضحي بالابتر ، وعن ابن سيرين أنه
كره أن يضحي بالابتر ، وأجاز قوم أن يضحي بالابتر واحتجوا باثنين رديين ، أحدهما
من طريق جابر الجعفي عن محمد بن قرظلة عن أبي سعيد قال : اشتريت كبشاً لأضحي به
فعدا الذئب على ذنبه فقطعه فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ضح به ، والآخر من
طريق الحجاج بن أرطاة عن بعض شيوخه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أيضاً يضحي بالبراء ؟
قال : لا بأس بها ، جابر كذاب ، وحجاج ساقط * وعن بعض شيوخه ربح ، وروى
عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وعطاء . وسعيد بن جبير ، والحسن ، والحكم اجازة البراء
في الأضحية ، وعن الحسن أنه حد القطع في الاذن بالنصف فأكثر ، ولا في حنيفة قولان ،
أحدهما أن ذهب من العين أو الاذن ، أو الذنب ، أو الآلية أقل من الثلث أجزأت في
الأضحية فإن ذهب الثلث فصاعدا لم تجز ، والآخر أنه حد ذلك بالنصف مكان الثلث
قال : فإن خلقت بلا أذن أجزأت ، وروى عنه لا تجزى ، وقال مالك : أن كان القرن
ذاها لا يدمى أجزأت فإن كان يدمى لم تجز ، وقال أبو حنيفة . ومالك في العرجاء إذا
بلغت المنسك : أجزأت *

قال علي : هذه أقوال لا دليل على صحة شيء منها ، ولا يعرف التحديد المذكور بالثلث ،
أو النصف في كل ذلك عن أحد قبل أبي حنيفة ، وروى عن علي من طريق لاتصح في
العرجاء إذا بلغت المنسك ، وروى عن عمر المنع من العرجاء جملة ، ويقال لمن صح هذا :
أن المنسك قد يكون على ذراع وأقل ويكون على فرسخ فأشرف ذلك تراعون ، وروى في
الاعضب ^(٣) أثر أنه لا يجزى ولا يصح لأنه من طريق جرى بن كليب وليس مشهوراً
عمن لم يسم عن علي ، وجاء خبر في أنه لا تجزى المستأصلة قرنهما ولا يصح لأنه من طريق
أبي حميد الرعيني عن أبي مضر وهما مجهولان ، وحديث آخر في أنه لا تجزى الجدعاء ولا يصح
لأنه من طريق جابر الجعفي *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عمر بن مرة» وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) «حماد بن سليمان» وهو غلط

(٣) هو مشقوق الاذن في نسخة الاغضب ، بالعين المعجمة وهو غلط

٩٧٥ - مسألة - ولا تجزى فى الأضاحى جذعة ولا جذع أصلا لا من الضأن ولا من غير الضأن ويجزى ما فوق الجذع. وما دون الجذع؛ والجذع من الضأن، والماعز والظباء والبقر. هو ما أتم عاما كاملا ودخل فى الثانى من أعوامه فلا يزال جذعا حتى يتم عامين ويدخل فى الثالث فيكون ثنيا حيثئذ هكذا قال فى الضأن والماعز الكسائى. والأصمعى. وأبو عبيد وهؤلاء عدول أهل العلم فى اللغة: وقاله ابن قتيبة وهو ثقة فى دينه وعليه، وقاله العديس الكلانى، وأبو فقحس الأسدى وهما ثقتان فى اللغة، وقال ذلك فى البقر والظباء أبو فقحس ولا نعلم له مخالفا من أهل العلم باللغة، والجذع من الابل ما أكمل أربع سنين ودخل فى الخامسة فهو جذع إلى أن يدخل السادسة فيكون ثنيا هذا مالا خلاف فيه (١) *

روينا من طريق وكيع ناسفان الثورى عن أبى إسحاق السبيعى عن هبيرة بن يريم (٢) عن على بن أبى طالب قال: إذا اشترت أضحية فاستسمن فإن أكلت أطيا وإن أطمعت اطعمت طيبا واشتر ثنيا فصاعدا *

ومن طريق عبد الرزاق ناعم عن أبى إسحاق السبيعى ناهبيرة بن يريم قال: قال على بن أبى طالب: ضحوا بثنى فصاعدا وسليم العين والأذن *

ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثورى عن جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: ضحوا بثنى فصاعدا ولا تصحوا بأعور *

ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثورى عن ابن عمر قال: لا تجزى إلا الثانية فصاعدا *

ومن طريق سعيد بن منصور أنا هشيم أنا حصين - هو ابن عبد الرحمن - قال: رأيت هلال بن يساف يضحي بجذع من الضأن فقلت: أتفعل هذا؟ فقال: رأيت أبا هريرة

(١) فى هامش النسخة رقم ٤ حاشية نقلها ناسخها والمصحح لها من كتاب الإيصال مختصر ذلك لأمام ابن حزم وأما للقائدة أنقلها بتامها، وبذلك يبين لك قيمة هذا الكتاب وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى إلى تحصيله ونشره بين طبقات محبي العلم وبها كفاء

أما ولد البقرة فهو فى أول سنة تباع فإذا أتمها هو جذع فى الثانية، وفى الثالثة ثنى فإذا دخل فى الرابعة فهو رابع، وفى الخامسة سدس. وفى السادسة صانع - أو سالغ - يقال صالغ سنة وصالغ سنتين وصالغ ثلاث. وكذلك ما زاد، وأما ولد الغنم حين تلده أمه سخله ذكرا كان أو أنثى والجمع سخال ثم دويبه، والجمع بهم فإذا بلغت أربعة أشهر وقطعت عن أمها فالأنثى من الماعز جفرة والذكور جفرف فإذا رعى فهو عرض والجمع عرضات وعودوا لجمع عتدان والذكور منه فى كل ذلك جدى والأنثى عناق فإذا أتم حولا فهو تيس والأنثى عتر فإذا دخل فى السنة الثانية فهو جذع والأنثى جذعة وفى الثالثة الذكور ثنى والأنثى ثنية وفى الرابعة الذكور رابع والأنثى رابعة وفى الخامسة الذكور أو الأنثى سدس وفى السادسة سالغ والذكور أو الأنثى سواء وليس له اسم بعد هذا، وأما الابل فهو فى ابتداءه فى السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفى الثالثة ابن لبون وبنت لبون، وفى الرابعة حق وحقه وفى الخامسة جذع وجذعة وفى السادسة ثنى وثنية اه واقه اعلم (٢) هو على وزن عظيم

يضحي بجذع من الضأن ، فهذا حصين قد انكر الجذع من الضأن في الأضحية *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى قال :
يجزى مادون الجذع من الابل عن واحد في الأضحية *
ومن طريق ابن بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن ابن معاذ عن
الحسن قال. يجزى الحوار عن واحد يعني الأضحية . والحوار هو ولد الناقة ساعة تلده *
وبرهان صحة قولنا هذا مارويناه من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن داود
ابن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب قد كر الحديث وفيه « ان خاله أبا بردة
قال : يا رسول الله ان عندى عناق ابن وهى خير من شاق لحم قال (١) : هى خير نسيكتيك (٢)
ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك » * ومن طريق شعبة عن زيد بن الحارث الياضى عن
الشعبي عن البراء أن أبا بردة قال لرسول الله ﷺ : « عندى جذعة خير من مستتين (٣)
قال : اذبحها ولن تجزى عن أحد بعدك » ■ وهكذا روينا من طريق عاصم الأحول
عن الشعبي ان البراء حدثه بذلك * ومن طريق أبي عوانة عن فراس عن الشعبي عن البراء أيضا *
ومن طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي جحيفة عن البراء بن عازب ، فقطع عليه
السلام ان لا تجزى جذعة عن أحد بعد أبي بردة فلا يحل لأحد تخصيص نوع دون
نوع بذلك ، ولو ان مادون الجذعة لا يجزى لينة رسول الله ﷺ المأمور بالبيان من ربه
تعالى : (وما كان ربك نسيا) ، وبالله تعالى التوفيق ■

فان اعترض بعض المتعسفين فقال : ان حديث أبي بردة هذا قد رواه منصور بن المعتمر
عن الشعبي عن البراء فقال فيه : « ان عندى عناقا جذعة فهل تجزى عنى ؟ قال : نعم ولن
تجزى عن أحد بعدك » قلنا : نعم والعناق اسم يقع على الضانية كما يقع على الماعزة ولا فرق ،
وقال العدبس السكلاي . وأبو قعس الأسدى وكلاهما ما نقل الأئمة عنها اللغة : الجفر .
والعناق . والجدى من أولاد الماعز إذا بلغ أربعة أشهر وكذلك من أولاد الضأن *
﴿ فان قالوا ﴾ : فان مطرف بن طريف رواه عن الشعبي عن البراء قد كر فيه « ان
أبا بردة قال : يا رسول الله ان عندى داجنا جذعة من المعز قال : اذبحها ولا تصلح لغيرك » ،
قلنا : نعم ولا خلاف في ان هذا كله خبر واحد عن قصة واحدة في موطن واحد فرواية
من روى عن البراء قول النبي ﷺ « لا تجزى جذعة عن أحد بعدك » هى الزائدة
مالم يروه من لم يرو هذه اللفظة ، وزيادة العدل خبر قائم بنفسه وحكم وارد لا يسع أحدا

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ وقلنا ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ورقم (١٤) وخير نسيكتك ، بصيغة الافراد وما هنا موافق

لصحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ ومن مسته بالافراد .

تركه ، وإنما يحتج برواية مطرف هذا من لم يمنع من الجذع إلا من الماعز فقط ، وأما من منع من الجذاع كلها ماعدا الضأن فلا حجة له في شيء من هذا الخبر بل هو حجة عليه ، وبالله تعالى التوفيق كما أن هذا الخبر نفسه قد رواه زكريا عن فراس عن الشعبي عن البراء أن أبا بردة قال لرسول الله ﷺ : « ان عندى شاة خير من شاتين قال : ضح بها فانها خير نسيسة » ولم يذكر أنها لا تجزى عن أحد بعدك ، وكذلك روايتنا من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك فذكر هذا الخبر نفسه وان ذلك القائل قال : « يا رسول الله عندى جذعة هي أحب إلى من شاتي لحم أفأذبحها ؟ » فرخص له قال أنس : فلا أدرى أبلغت رخصة من سواه أم لا ؟ فلم يجعل المخالفون سكوت زكريا عما زاده غيره من بيان أنه خصوص ولا سكوت أنس عن ذلك أيضا ، ومغيب ذلك عنه حجة في رد الزيادة التي ذكرها (١) غيرهما فما الذي جعل هذه الزيادة واجبا أخذها وزيادة من زاد لفظة الجذعة لا يجب أخذها ؟ ان هذا التحكم في الدين بالباطل ، ونعوذ بالله من هذا *

قال أبو محمد : وقد جاء خبر يمكن ان يشغب به وهو ما روينا من طريق مسلم نا نضر ابن علي الجهضمي نا يزيد بن زريع نا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال : « لما كان ذلك اليوم قعد النبي ﷺ على بعيره وقال : أتدرون أى يوم هذا ؟ » (٢) وذكر الحديث وفيه « أنه عليه السلام قال : أليس يوم النحر ؟ قالوا : بلى » (٣) ، ثم ذكر الحديث وفيه « ثم انكفأ الى كبشين أملحين فذبحهما والى جذيعه (٤) من الغنم قسمهما بيننا » *

قال على : ليس فيه أنه اعطاهم اياها ليضحوا بها ولا أنهم ضحوا بها وانما فيه أنه عليه السلام قسمها بينهم والكذب لا يحل ، وأيضا فاسم الغنم يقع على الماعز كما يقع على الضأن فان كان حجة لهم في إباحة التضحية بالجذاع من الضأن فهو حجة في إباحة التضحية بالجذاع من المعز ، وان لم يكن حجة في إباحة التضحية بالجذاع من الماعز فليس حجة في إباحة التضحية بجذاع الضأن ، والنهي قد صح عاما في ان لا تجزى جذعة بعد أي بردة ■

وخبر آخر نذكره أيضا (٥) وهو ما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن يونس نا زهير ابن معاوية نا أبو الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تذبحوا الامسنة إلا أن تعسر (٦) عليكم فذبحوا جذعة من الضأن » *

قال أبو محمد : هذا حجة على الحاضرين من المخالفين لأنهم يجوزون الجذع من الضأن

(١) في النسخة رقم (١٤) ه التي رواها (٢) هو في صحيح مسلم مطولاً ج ٢ ص ٢٩ (٣) في صحيح مسلم قلنا : بلى .

(٤) هي قطعة من الغنم (٥) لفظه أيضا سقط من النسخة رقم (١٦) (٦) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ « يعسر »

مع وجود المسنات فقد خالفوه وهم يصحونه وأمانحن فلا نصحه لأن أبا الزبير مدلس
 ما لم يقل في الخبر أنه سمعه من جابر هو أقر بذلك على نفسه رويانا ذلك عنه من طريق
 الليث بن سعد ، ثم لو صح لكان خبر البراء ناسخا له لأن قول النبي ﷺ : « لا تجزى
 جذعة عن أحد بعدك » خبر قاطع ثابت مادامت الدنيا ناسخ لكل ما تقدم لا يجوز نسخه
 لأنه كان يكون كذبا ولا ينسب الكذب إلى رسول الله ﷺ الا كافر *

واحتج من أجاز الجذاع من الضأن بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو
 ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر
 قال : ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذاع من الضأن * ومن طريق وكيع عن أسامة
 ابن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن سعيد بن المسيب عن عقبة بن عامر « سألت
 رسول الله ﷺ عن الجذع من الضأن ؟ فقال : ضح به » * وبخبر رويناه من طريق
 يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن أبي يحيى عن أمه عن أم بلال الأسلمية شهد أبوها
 الحديبية مع النبي ﷺ قالت : « قال رسول الله ﷺ : ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز » *
 ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن ابن النعمان (١) عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه
 « ان رسول الله ﷺ ضحى بكشين جذعين » * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن
 أبي جعفر « ضحى رسول الله ﷺ بكشين جذعين » * ومن طريق وكيع عن عثمان
 ابن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش ان أبا هريرة قال له : « سمعت رسول الله
 ﷺ يقول : نعم أو نعمت الأضحية الجذع من الضأن » * ومن طريق هشام بن سعد (٢)
 عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ان جبريل قال للنبي ﷺ : « يا محمد ان
 الجذع من الضأن خير من السيد من المعز » ، وذكر باقي الخبر * ومن طريق سعيد بن منصور
 عن عيسى بن يونس عن اسمعيل بن رافع عن شيخ من أهل حمص « ان النبي ﷺ قال :
 « قال لي جبريل : يا محمد ان الجذع من الضأن خير من المسن من المعز » وذكر باقي الخبر *
 ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبادة
 ابن أبي الدرداء عن أبيه « ان النبي ﷺ ضحى بكشين جذعين » * ومن طريق سليمان بن موسى
 عن مكحول ان رسول الله ﷺ قال : « فضحوا بالجذعة من الضأن والثنية من المعز » *
 قال أبو محمد : لا يحتاج بهذه الآثار الا قليل العلم بوهيها فيعذر ، أو قليل الدين يحتاج بالاباطيل
 التي لا يحل أخذ الدين بها * أما حديث عقبة بن عامر الذي صدرنا به فن طريق معاذ بن عبد الله
 ابن خبيب وهو مجهول ، ورواية ابن وهب له غير مستندة لأنه ليس فيه ان النبي ﷺ عرف ذلك ،

(١) في النسخة رقم (١٦) عن النعمان ، ولم أجده (٢) في النسخة رقم (١٦) وهشام بن سعيد ، وهو غلط

وهم لا يجعلون قول اسماء بنت الصديق نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسافاً كئناه مسنداً ■
ولا قول جابر: كنا نبيع أمهات الاولاد على عهد رسول الله ﷺ مسنداً، ولا قول ابن عباس:
ان طلاق الثلاث كان يرد على عهد رسول الله ﷺ الى الواحدة مسنداً، وكلها في غاية الصحة ،
ويقولون: ليس فيها ان رسول الله ﷺ كان يعرف ذلك، ثم يجعلون هذا الخبر الساقط الواهي
مسنداً، وهذا قلة حياء واستخفاف بالكلام في الدين، وهو من طريق وكيع من رواية أسامة
ابن زيد وهو ضعيف جداً عن مجهول * وأما حديث أم بلال فهو عن أم محمد بن أبي يحيى ولا يدرى
من هي عن أم بلال وهي مجهولة ولا ندرى لها صحة أم لا؟ * وحديث أبي الدرداء وأبي جعفر
كلاهما من طريق الحجاج بن ارطاة وهو هالك، وطريق أبي هريرة الاولى اسقطها كلها وفضيحة
الدهر لانه عن عثمان بن واقد وهو مجهول عن كدام بن عبد الرحمن ولا ندرى من هو ؟ عن
أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة الى المدينة فبارت عليه هكذا نص حديثه، وهنا جاء
ما جاء أبو كباش وما أدراك ما أبو كباش ما شاء الله كان، وكذلك خبر الشيخ من أهل حمص
وكفاك به * ومن طريق أبي هريرة الاخرى من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف *

وحديث مكحول مرسل * وحديث أبي الدرداء من طريق ابن أبي ليلي وهو سيء
الحفظ، ثم لو صحت كلها بالاسانيد التي لا مغزى فيها لما كان لهم في شيء منها حاجة لأن
الأضحية كانت مباحة في كل ما كان من الانعام بلا شك، وقد كان نزل حكمها بلا شك
من أحد قبل قصة أبي بردة، وضحي أبو بردة وقوم معه ييقين قبل ان يقول النبي
ﷺ لا تجزى جذعة عن أحد بعدك فلو صحت هذه الاخبار كلها لكان قوله عليه السلام
لا تجزى جذعة عن أحد بعدك ناسخاً بلا شك، ومن ادعى عودة حكم المنسوخ فقد كذب إلا ان
يأتى على ذلك ببرهان فكيف وكلها باطل لا خير في شيء منها؟ *

وذكروا عن بعض السلف اجازة الأضحية بالجذع من الضأن فذكروا عن جعفر بن محمد
عن أبيه ان علي بن أبي طالب قال: يجزى من الضأن الجذع، وعن حبة العرنى عن علي مثله مع
رواية جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً قال: يجزى من البدن ومن البقر ومن المعز التي فصاعدا ■
وعن ابن عمر لأن أضحي بجذعة سمينة أحب الى من أن أضحي بجذء (١) * ومن طريق سعيد
ابن منصور ناخا لدين عبد الله هو الطحان عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول: لأن
أضحي بجذعة سمينة عظيمة تجزى في الصدقة أحب الى من أن أضحي بجذع المعز مع قوله ■
لا تجزى الا الثانية من الابل. والبقر * وعن أم سلمة لأن أضحي بجذع من الضأن أحب الى من ان

(١) قال الجوهري في الصحاح: الجذء الذي ذهب لبها من عيبها، وقال ناسخ نسخة رقم (١٤) بها مشها الجذء اليابسة
الضرع: من الايصال ■

اضحى بمس من المعز* وعن أبي هريرة لا بأس بالجذع من الضأن في الأضحية* وعن عمران ابن الحصين انى لاضحى بالجذع من الضأن وانها التروج على ألف شاة* وعن ابن عباس لا بأس بالجذع من الضأن، فهم ستة من الصحابة* وروينا إجازة الجذع من الضأن في الأضحية عن هلال ابن يساف وعن كعب وعطاء وطاوس وابراهيم وأبي رزين وسويد بن غفلة فهم سبعة من التابعين، وقال ابراهيم: لا يجزى من الماعز الا الثني فصاعدا، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي*.

قال أبو محمد: كل هذا لا حجة لهم فيه، أما الرواية عن علي فمتقطعة، والآخرى واهية، ثم ليس فيها المنع من التضحية بالجذع من الماعز ولا من الابل والبقر؛ ثم لو صحت لكنا قدرونا عنه خلافا كما قدمنا قبل، وإذا وجد خلاف من الصحابة فالواجب الرد إلى القرآن والسنة*.

وأما ابن عمر فلا حجة لهم فيه بل هو عليهم لأنه ليس في هذه الرواية عنه إلا اختيار الضأن على الماعز فقط والمنع مادون الثني من الابل والبقر فقط لا من الماعز؛ وقدرونا عنه قبل خلاف هذا كما أوردنا فهو اختلاف من قوله وإذا جاء الاختلاف عن الصحابة رضى الله عنهم فقد وجب الرد إلى القرآن والسنة كما أمر الله عز وجل؛ وأما الرواية عن أم سلمة أم المؤمنين فأنما فيها إختيار الجذع من الضأن وليس فيها المنع من الجذع من غير الضأن وكذلك عن سائر من ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فكيف ولا حجة في قول أحد مع رسول الله ﷺ؟ وكم قصة خالفوا فيها جمهور العلماء؟ كما ذكرنا في غير ما مسألة؛ ومن العجب ان الرواية صحت عن ابن عباس وجابر وابن مسعود وزيد بن ثابت بان العمرة فرض كالحج أو لم يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف لهم فجعلوا قول ابن عمر «بني الاسلام على خمس» فذكر فيه من الحج ولم يذكر العمرة خلافا في ذلك، ثم لا يجعلون تصريحه بان مادون الجذع لا يجزى خلافا في ذلك، وقد اشار قوم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم ان يضحى بالجذع من الماعز وبالجذع من الابل والبقر كما نورد إن شاء الله تعالى، وجاءت بذلك آثار عن النبي ﷺ نوردها ان شاء الله تعالى لنرى من نصح نفسه أنه لا حجة للحنيفيين والمالكيين والشافعيين أصلا في إجازتهم الجذع من الضأن ومنعهم من الجذع من الابل والبقر والماعز*.

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن محمد بن اسحاق عن عمارة — هو ابن عبد الله بن طعمة — عن سعيد بن المسيب عن زيد بن خالد الجهني قال: «قسم رسول الله ﷺ في أصحابه ضحيا فاعطاني عتودا من المعز. فبئت به النبي ﷺ فقلت: إنه جذع فقال: ضح به*» ومن طريق البخاري ومسلم جميعا قال البخاري نا عمرو بن خالد، وقال مسلم: نا محمد بن ربح، ثم اتفق عمرو وابن ربح على ان الليث بن سعد أخبرهما عن يزيد — هو ابن أبي حبيب — عن أبي

الخير عن عقبة بن عامر قال: ان النبي ﷺ اعطاه غنما يقسمها بين أصحابه فبقى عتود (١) فذكره
 لرسول الله ﷺ فقال: له ضح أنت به « هذا لفظ عمرو، وولفظ ابن ربح « ضح به أنت » *
 قال أبو محمد: العتود هو الجذع من المعز بلا خلاف وهذا خبر ان في غاية الصحة، وقد اجاز
 التضحية بالجذع من المعز فيهما اثنان من الصحابة عقبة بن عامر. وزيد بن خالد، وقد ذكرنا قبل
 عن أم سلبية أم المؤمنين. وابن عمر جواز الجذع من المعز في الاضحية وان كان غيره خيرا منه، *
 ﴿فان قالوا﴾: هذا منسوخ بخبر البراء قلنا: خبر البراء لا دليل فيه على تخصيص الجذع
 من المعز دون الجذع من الضأن. والابل. والبقر بالمنع الا بدعوى كاذبة (٢) *
 وأما الآثار التي فيها إباحة التضحية بالجذع جملة من كل شيء فروي ناعن عبد الرزاق عن
 سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا مع رجل من اصحاب النبي ﷺ يقال له:
 مجاشع من بني سليم فامر منا دينا دى « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: الجذع
 توفي مما توفي منه الثانية » *

ومن طريق أبي الجهم نا يوسف — هو ابن يعقوب القاضي — نا أبو الربيع — هو الزهراني —
 ناحبان بن علي عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: كنا يومر علينا في المغازي أصحاب رسول الله
 ﷺ فامر علينا رجل من الانصار فقال: اني شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اليوم
 يعني يوم النحر فطلبنا المسن فغلت علينا فقال رسول الله ﷺ: « ان الجذع يفي مما يفي
 منه المسن » *

قال أبو محمد: الحديث الأول في غاية الصحة. ومجاشع السلمي — هو مجاشع بن مسعود —
 مشهور من فضلاء الصحابة ممن أسلم، وانفق، وقاتل قبل فتح مكة، وهو فتح كرمان ورواته كلهم
 ثقات مشاهير، والآخر جيد صحيح (٣) لان أمير العسكر لا تخفى صحة صحبته من بطلانها *
 وقدرونا من طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين قال: لان
 اضحى بجذع أحب الى من ان اضحى بهرم الله احق بالغنى، والكرم وأحبهن الى ان اضحى
 به أحبهن الى بان اقتنيه *

وقد ذكرنا قبل عن ابن عمر لان اضحى بجذعة عظيمة تجوز في الصدقة أحب الى من أن اضحى
 بجداء فهذا عموم في الجذع *

ومن طريق وكيع . ويحيى بن سعيد القطان قالا جميعا: ناعلي بن المبارك عن أبي السوية

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ يقسمها على أصحابه ضحايا فبقى عتودا، وفي صحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٣ يقسمها على
 صحابته ضحايا فبقى عتودا، (٢) في النسخة رقم (١٦) الا بالدعوى الكاذبة (٣) قال في هامش نسخة رقم (١٤): كيف يكون
 صحيحا وهو من رواة حبان بن علي المعمر أقول انظره في ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٠٨ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ١٧٣ الا انه لم
 يذكر فيهما بهذا الوصف بل وصف بالعتوى

التميمى قال: جاء رجل الى ابن عباس فقال على بدنة أتجزى عنى جذعة قال: نعم، وفي رواية وكيع جذعة من الابل قال: نعم ■ ومن طريق وكيع ناعمر بن ذر الهمداني قلت لطاوس: يا أبا عبد الرحمن انا ندخل السوق فنجد الجذع من البقر السمين العظيم فنختار الثنى لسته فقال طاوس: أحبهما الى اسمئها واعظمهما (١) ■ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال: يجزى الثنى من المعز والجذع من الضأن، والجذع من الابل، والبقر يعنى فى الاضاحى ■ ومن طريق وكيع ناسفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح قال: يجزى الجذع عن سبعة ■ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: يجزى من الابل الجذع فصاعدا ■ ومن طريق ابن أبى شيبة نا ابن عليه عن يونس بن عبيد (٢) عن الحسن البصرى أنه قال كان يقول: يضحي بالجذع من الابل، والبقر عن ثلاثة وما دون الجذع من الابل عن واحد، فذه أسانيد فى غاية الصحة ■ وعن طاوس وعطاء والحسن فى جواز الجذع من الابل، والبقر فى الاضاحى ■ وعن ابن عباس جواز الجذع من الابل فى البدن، ﴿فان قيل﴾: قد روى عن عطاء كراهة ذلك قلنا: رواه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط، ولا يعارض به ابن جريج الا جاهل ■

قال أبو محمد: والناسخ لهذا كله قول رسول الله ﷺ: «لا تجزى جذعة عن أحد بعدك»، ومن الباطل البحث ان يجعل هذا القول ناسخا لباحة بعض الجذاع دون بعض، والعجب أنهم لم يجدوا فى النهى عن الجذاع من الابل والبقر خبر أصلا الا هذا اللفظ فن أين خصوا به جذاع الابل والبقر دون جذاع الضأن ﴿فان قالوا﴾: قسنا جذاع الابل والبقر على جذاع الماعز قلنا: وهلا قسموها على جذاع الضأن الجائزة عندكم وما الذى جعل قياس الابل والبقر على الماعز أولى من قياسها على الضأن؟ لاسيما والجذع عندكم من الابل والبقر يجزى ان فى الزكاة فها قسم جوازها فى الاضحية على جوازها فى الزكاة فلاح أنهم لا النص اتبعوا، ولا القياس عرفوا والله تعالى التوفيق ■ ويقولون أيضا: ان ولدت الاضحية الشاة، أو الماعز، أو البقرة أو الناقة ضحى بولدها معها فتناقصوا وأجازوا فى الاضحية الصغير جدا، ﴿فان قالوا﴾: انما هو تبع قلنا: هذا كلام فاسد لا معنى له، وعرفونا معنى تبع اهو بعضها فهذا كذب بالعيان بل هو غيرها وهو ذكروا هو أنثى وان كان غيرها فهو قولنا ولا فضل فى ذلك ■

٩٧٦ — مسألة — قال على: ذكرنا فى أول كلامنا ههنا فى الاضاحى أمر رسول الله ﷺ من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره ولا من أظفاره شيئا، ولم نذكر اعتراض المخالفين فى ذلك بالنسيان فاستدر كتنا ههنا ما روى عن أم سلمة أم المؤمنين

(١) فى النسخة رقم (١٦) «أحبها الى اسمئها واعظمها» وفى نسخة رقم (١٤) «أحبها الى اسمئها واعظمها» وما ههنا ثم واولى

(٢) فى النسخة رقم (١٤) وكذلك فى النسخة البغية يونس بن عيينة، وهو تصحيف ■

أنها أفتت بذلك * وناحما ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نامسد نا يزيد بن زريع ناسعيد بن أبي عروبة نا ابن أبي كثير - هو يحيى - أن يحيى بن يعمر كان يفتي بخراسان أن الرجل إذا اشترى أضحية ، ودخل العشر أن يكف عن شعره ، واطفاره حتى يضحى ، قال سعيد : قال قتادة : قد كرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : نعم فقلت : عن يابا محمد قال : عن أصحاب رسول الله ﷺ ■

قال مسدد : ونا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول : كان ابن سيرين يكره إذا دخل العشر أن يأخذ الرجل من شعره حتى يكره أن يحلق الصبيان في العشر ، وهو قول الشافعي . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان ، وهو قول الأوزاعي ، وخالف ذلك أبو حنيفة . ومالك وما نعلم لها (١) حجة أصلا إلا أن بعضهم ذكر مارويتنا من طريق مالك عن عمارة بن عبد الله بن صياد عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا بالاطلاء في العشر قالوا : وهو راوى هذا الخبر ■

وما روينا من طريق عكرمة أنه ذكر له هذا الخبر فقال . فلهذا اجتنب النساء ، والطيب وما نعلم لهم غير هذا أصلا ، وهذا كله لا شيء ، أما الرواية عن سعيد أنه كان لا يرى بأسا بالاطلاء في العشر فلا احتجاج به باطل لوجه ، أولها أنه لا حجة في قول سعيد وإنما الحجة التي ألزمتها الله تعالى فهي روايته ورواية غيره من الثقات ، وثانيها أنه قد صح عن سعيد خلاف ذلك بما ذكرنا قبل وهو أولى بسعيد ، وثالثها أنه قد يتأول سعيد في الاطلاء أنه بخلاف حكم سائر الشعر وإن النهي إنما هو شعر الرأس فقط ، ورابعها أن يقال لهم : كما قلتم لما روى عن سعيد خلاف هذا الحديث الذي روى دل على ضعف ذلك الحديث لأنه لا يدع ماروى إلا لما هو أقوى عنده منه ، فالأولى بكم أن تقولوا لما روى سعيد عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم خلاف ماروى عن سعيد : دل ذلك على ضعف تلك الرواية عن سعيد إذ لا يجوز أن يفتي بخلاف ماروى ، فهذا اعتراض أولى من اعتراضكم ، وخامسها أنه قد يكون المراد بقول سعيد في الاطلاء في العشر إنما أراد عشر المحرم لا عشر ذي الحجة وإلا فمن أين لكم أنه أراد عشر ذي الحجة ؟ واسم العشر يطلق على عشر المحرم كما يطلق على عشر ذي الحجة *

وسادسها أن تقول : لعل سعيدا رأى ذلك لمن لا يريد أن يضحى فهذا صحيح ■ وأما قول عكرمة ففاسد لأن الدين لا يؤخذ بقول عكرمة ورأيه إنما هذا منه قياس والقياس.

(١) في النسخة رقم (١٦) وما علمناهم ، وفي النسخة الخينية وما نعلم لهم ، والذي خالف في ذلك أبو حنيفة ومالك فأرجاع الضمير إليهما بصيغة الثانية أولى ولذلك رجحنا ما هنا ■

كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه ليس اذاوجب ان لايمس الشعر والظفر بالنص الوارد في ذلك يجب ان يحتب النساء ، والطيب كما انه اذاوجب اجتناب الجماع والطيب لم يجب بذلك اجتناب مس الشعر والظفر ، فهذا الصائم فرض عليه اجتناب النساء ولا يلزمه اجتناب الطيب ولا مس الشعر والظفر وكذلك المعتكف . وهذه المعتدة يحرم عليها الجماع والطيب ولا يلزمها اجتناب قص الشعر والأظفار ، فظهر حماقة قياسهم وقولهم في الدين بالباطل ، وهذه فتيا صحت عن الصحابة رضى الله عنهم ولا يعرف فيها مخالف منهم لهم فخالقوا ذلك برأيهم ، ورواه مالك مرسلا فخالقوا المرسل والمسند ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٧ — مسألة — والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع أو طائر كالفرس والابل . وبقر الوحش . والديك . وسائر الطير والحيوان الحلال أكله . والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه ، وقد ذكرنا في أول كلامنا في الأضاحي قول بلال : ما أبالي لو ضحيت بديك ، وعن ابن عباس في ابتياعه للحمار همين وقال : هذه أضحية ابن عباس ، وروينا أيضا من طريق وكيع عن كثير بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس ، وكثير بن زيد هذا هو الذى عولوا عليه في احتجاجهم بالاثار الذى لا يصح « المسئلون عند شروطهم » وقوله هنالك ولم يروه غيره ، والحسن بن حى يحجز الأضحية ببقرة وحشية عن سبعة ، وبالظبي أو الغزال عن واحد ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه التضحية بما حملت به البقرة والأنسية من الثور الوحشى ، وبما حملت به العنز من الوعل ، وقال مالك : لا تجزى الامن الابل والبقر والغنم . ورأى مالك النعجة . والعنز . والتيس أفضل من الابل . والبقر في الأضحية وخالفه في ذلك أبو حنيفة والشافعى فرأيا الابل أفضل ، ثم البقر ، ثم الضأن ، ثم الماعز وما نعلم لهذا القول حجة فنوردها أصلا إلا أن يدعوا إجماعا في جوازها من هذه الأنعام والخلاف في غيرها فهذا ليس بشئ . ويعارضون بما صح في ذلك عن بلال ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا عندهم حجة اذا وافقهم ، وأما مراعاة الاجماع فيؤخذ به ويترك ما اختلف فيه فهذا يهدم عليهم جميع مذاهبهم الا يسير اجدانها ويلزمهم ان لا يوجبوا في الصلاة . أو الصوم . والحج . والزكاة . والبيوع إلا ما أجمع عليه وفي هذا هدم مذاهبهم كله *

قال أبو محمد : وأما (١) المردود اليه عند التنازع فهو ما افترض الله تعالى الرد اليه فوجدنا النصوص تشهد لقولنا ، وذلك ان الأضحية قربت إلى الله تعالى فالتقرب إلى الله تعالى — بكل ما لم يمنع منه قرآن ولا نص سنة — حسن ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) والتقرب اليه عز وجل بما لم يمنع من التقرب اليه به فعل خير *

نايونس بن عبدالله بن مغيث نا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار بن دار (١) نا صفوان بن عيسى نا ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل المهجر الى الجمعة كمثل من يهدي بدنة ؛ ثم كمن يهدي بقرة ، ثم كمن يهدي شاة ، ثم مثل من يهدي دجاجة ، ثم كمثل من يهدي عصافورا ، ثم كمثل من يهدي بيضة » ■

وروينا من طريق مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة « ان رسول الله ﷺ قال : من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فكا تما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكا تما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكا تما قرب كبشا أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكا تما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكا تما قرب بيضة » *
فقي هذين الخبرين جواز هدي دجاجة وعصافور وتقريبهما وتقريب بيضة ؛ والأضحية تقرب بلا شك وفيهما أيضا فضل إلا كبر فالأ كبر جسا فيه ومنفعة للمساكين ولا معترض على هذين النصين أصلا ■

قال أبو محمد : ومن البرهان على ان الابل والبقر أفضل من الغنم الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ كاريونا من طريق البخاري ، والخبر الذي أوردنا في المسألة التالية لهذه ففيها أمره عليه السلام في الأضاحي بالنحر ، ولا يخلو هذا من ان يكون عليه السلام أمر بالنحر في الابل والبقر ، أو في الغنم فان كان أمر بذلك في الغنم فهذا مبطل لقول مالك : ان النحر في الغنم لا يحل ولا يكون ذكاة فيها وان كان أمر بذلك عليه السلام في الابل والبقر والغنم لحسن الحال الباطل المستمع يبين لا شك فيه أن يكون عليه السلام يحض أمته وأصحابه على التضحية بالابل والبقر مع عظيم الكلفة فيها وغلو أثمانها ويتركون الأرخص والأقل ثمنا وهو أفضل ، وهذه أضاعة المال التي حرمها الله تعالى وانما التضحية بالغنم ضأنها وما عزها رفق بالناس لقلة أثمانها وتفاهة أمرها وتخفيف لهم بذلك عن الأفضل الذي هو أشق في النفقة لله عز وجل ، هذا مما لا شك فيه ■

واحتج من رأى ان الضأن أفضل بخبر رويناه من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة « ان جبريل قال للنبي ﷺ يوم الأضاحي : يا محمد ان الجذع من الضأن خير من السيد (٢) من المعز وان الجذع من الضأن خير من السيد من البقر وان الجذع من الضأن خير من السيد من الابل ولو علم الله ذبحا هو أفضل منه لقدى به ابراهيم عليه السلام » *

(١) قال في مائش الخلاصة : في الاصل من في يده القانون وهو اصل ديوان الخراج را اما قيل له بدار لانه كان بدارا في الحديث جمع حديث بلده ام (٢) هو المسن ، وقيل : الجليل وإن لم يكن مستأنا نهاية ■

وبخبر رويانه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان قال : « مر النعمان بن أبي فطيمة على رسول الله ﷺ بكبش أقرن أعين فقال عليه السلام : ما أشبه هذا الكبش بالكبش الذي ذبح إبراهيم عليه السلام » ■
وروى نحوه من طريق زياد بن ميمون عن أنس ■

وبخبر رويانه من طريق وكيع عن هشام بن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عبادة بن نسي عن النبي ﷺ قال : « خير الأضحية الكبش » ■
قال أبو محمد : هذه أخبار مكذوبة ، أما خبر أبي هريرة . وعبادة بن نسي فعن هشام بن سعد وهو ضعيف جدا وضعفه جدا واطرحه أحمد وأساء القول فيه جدا ولم يحجز الرواية به عنه .
يحيى بن سعيد ، وزياد بن ميمون مذكور بالكذب ■

وخبر عبد الرزاق عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وهو ضعيف ومرسل مع ذلك ، وأيضا فقي الخبر المنسوب إلى أبي هريرة كذب ظاهر وهو قوله : انه فدى الله به إبراهيم (١) ولم يفد إبراهيم بلا شك وإنما فدى إبنه ، وأما الاحتجاج بأنه فدى الذبيح بكبش فباطل ما صح ذلك قط ، وقد قيل : انه كان أروية (٢) ، وهبك لو صح فليس فيه فضل سائر الكباش على سائر الحيوان ، ولا كان أمرا إبراهيم عليه السلام أخمية فلا مدخل للأضاحي فيه ، وقد قال تعالى : (ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة) الى قوله تعالى : (فقلنا : اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويربكم آياته) فينبغي على هذا أن يكون البقر أفضل من الضأن بهذه الآية . البينة الواضحة لابلطن الكاذب في كبش الذبيح ، وقد قال الله تعالى : (ناقة الله وسقياها) ، في ناقة صالح فينبغي ان تكون الابل أفضل من الضأن بهذه الآية البينة الواضحة لابلطن الكاذب في كبش إبراهيم عليه السلام ■

وموه بعضهم بذكر الأثر الذي فيه الصلاة في مبارك الغنم والنهي عن الصلاة في معاطن الابل لأنها جن خاقت من جن فقلنا : فليكن هذا عندكم دليلا في فضل الغنم عما في الهدى . واتم لاتقولون بهذا ■

فانذروا ان رسول الله ﷺ ضحى بكبشين قلنا : نعم وقد صح ان عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يترك العمل وهو يحب ان يعمل به مخافة ان يعمل به الناس فيكتب عليهم ، وأيضا فقد أهدى غنما مقلدة كما ذكرنا في كتاب الحج فلم يكن ذلك عندكم دليلا على ان الغنم أفضل في الهدى من البقر . فمن أين وقع لكم هذا الاستدلال في الأضاحي ؟ . وأيضا فقد ضحى عليه السلام بالبقر ■

(١) في النسخة رقم (١٤) وهو قوله الذي فدى الله به إبراهيم ، وفي النسخة اليمنية وهو قوله الذي فدى الله به إبراهيم .

(٢) هو بضم المعزة وإسكان الراء وكسر الواو وتشديد الياء الألف من الوعل ، والجمع أراوى .

روينا من طريق البخارى عن مسددا سفيان الثورى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] (١) قالت في حديث: «لما كنا بمنى أتيت بلحم بقر كثير فقلت: ما هذا؟ قالوا: ضحى رسول الله ﷺ عن نساؤه (٢) بالبقر» وهذا في حجة الوداع وهو آخر عمله عليه السلام ولم يضح بعدها *

ورويانا من طريق مسلم نا محمد بن المنثى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن زيد الياشى (٣) عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يبدأ به في يومنا هذا ان نضلى (٤)، ثم نرجع فنحمر» ومن طريق البخارى عن يحيى بن بكير نا الليث نا ابن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع نا ابن عمر [رضى الله عنهما] (٥) أخبره قال: «كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمضلى»، والنحر عند مالك — وهو الذي يخالفنا في هذه المسألة — لا يجوز البتة في الغنم وإنما هو عند في الابل وعلى تكرهه في البقر، وقد صح (٦) أنه عليه السلام كان يضحى بالابل والبقر أو يترك قوله فيجيز النحر في الغنم ولا بد من أحدهما ولا يجوز ان يحتج بفعله عليه السلام مباح ذلك الفعل أو غيره باقرار المحتج على نص قوله عليه السلام في تفصيل الابل، ثم البقر، ثم الضأن *

روينا عن مسلم بن يسار أنه كان يضحى بجزور من الابل وعن سعيد بن المسيب أنه كان يضحى مرة بناق، ومرة ببقرة، ومرة بشاة، ومرة لا يضحى * فأما قول مالك في فضل الماعز على البقر، والابل وفضل البقر على الابل فلا نعلم له متعلقا أصلا ولا أحدا قال به قبله، وبالله تعالى التوفيق *

٩٧٨ — مسألة — ووقت ذبح الاضحية أو نحرها هو ان يميل حتى تطلع الشمس من يوم النحر، ثم تبيض وترتفع ويميل حتى يمضي مقدار ما يصل ركعتين يقرأ في الأولى بعد ثمان تكبيرات أم القرآن وسورة (ق) وفي الثانية بعد ست تكبيرات أم القرآن وسورة (اقرب الساعات) وانشق القمر) يرتيل ويتم فيها الركوع، والسجود، ويجلس، ويشهد، ويسلم، ثم يذبح أضحيته أو ينحرها البادى، والحاضر، وأهل القرى، والصحارى، والمحدثين سواء في كل ذلك، فمن ذبح، أو نحر قبل ما ذكرنا ففرض عليه ان يضحى ولا بد بعد دخول الوقت المذكور، ولا معنى لمراعاة صلاة الامام ولا مراعاة تضحيته *

برهان ذلك ما ذكرنا في أول الباب الذي قبل هذا من قوله عليه السلام: «أول ما يبدأ به في يومنا هذا ان نضلى»، ثم نرجع فنحمر * ومن طريق شعبة عن سلية — هو

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٧ ص ١٨١ (٢) في صحيح البخارى عن أزواجه، (٣) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ — الاياشى، ومما واحد (٤) في صحيح مسلم هذا نصلى، باسقاط وان، والحديث له بقية (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٧ ص ١٨٣ (٦) في النسخة رقم (١٦) وقد صح، ولا محل لها هنا.

ابن كميل — عن أبي جحيفة عن البراء بن عازب قال : ذبح أبو بردة قبل الصلاة فقال له (١) النبي ﷺ : «أبدلها» * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ صلى ، ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة ان يعيد ذبحا» (٢) * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن الأسود بن قيس قال : سمعت جنديا يقول : «مر رسول الله ﷺ يوم النحر على قوم قد نحرروا وذبحوا فقال : من نحر وذبح قبل صلاتنا فليعد ومن لم يذبح أو ينحر فليذبح ولينحر باسم الله» * ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا محمد بن بكر نا ابن جريج نا أبو الزبير أنه سمع (٣) جابر بن عبد الله يقول «أمر رسول الله ﷺ من كان نحر قبله ان يعيد ينحر آخر ولا ينحر أول حتى ينحر النبي ﷺ» ، فالوقت الذي حددنا هو وقت صلاة النبي ﷺ وهو قول الشافعي . وأبي سليمان إلا أن الشافعي لم يحز التضحية قبل تمام الخطبة ولا معنى لهذا لأن النبي ﷺ لم يحد وقت الأضحية بذلك ، وقال سفيان : ان ضحى قبل الخطبة اجزأه ، * وقال أبو حنيفة : أما أهل المدن والأصوار فن ضحى منهم قبل تمام صلاة الامام فعليه ان يعيد ولم يضح وأما أهل القرى والبادى فان ضحوا بعد طلوع الفجر من يوم الأضحية أجزأهم ، وقال مالك : من ضحى قبل ان يضحى (٤) الامام فلم يضح ، ثم اختلف أصحابه فطائفة قالت : الامام هو أمير المؤمنين ، وطائفة قالت : بل هو أمير البلدة ، وطائفة قالت : بل هو الذي يصلي بالناس صلاة العيد *.

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة بخلاف مجرد لرسول الله ﷺ كما أوردنا بلا يرهان ، وأما قول مالك فلا حجة له أصلا وخلاف للخبر أيضا اذ لم يأمر النبي ﷺ قط بمراعاة تضحية غيره ، ونقول للطائفتين معا : أرأيتم ان ضيع الامام صلاة الأضحية ولم يضح أبطل سنة الله تعالى في الاضاحى على الناس إحاشا لله من هذا بل هو الحق ان الامام ان صلى في الوقت الذي كان يصلى فيه رسول الله ﷺ فقد أحسن وهو أحد المسلمين في وقت تضحيته وان أغفل ذلك فقد أخطأ وليس ذلك بكادح في عدالته لأنه لم يعطل فرضا وليس ذلك بمحيل شيئا من حكم الناس في أضاحيهم ، ونقول للباكين أيضا : أرأيتم ان ضحى الامام قبل وقت صلاة الأضحية أيكون ذلك علما للاضاحى الناس ؟ * فان قالوا : نعم اتوا بعظيمة (٥) وإن قالوا : لا صدقوا وتركوا قولهم في مراعاة تضحية الامام ، وبالله تعالى التوفيق * وقدرونا مثل قول أبي حنيفة في الفرق بين

(١) لفظ دله ، سقط من النسخة رقم (١٤) وكذلك في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ والحديث بقية (٢) الحديث في صحيح

مسلم ج ٢ ص ١١٨ (٣) في النسخة رقم (١٤) وقال سمعت ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ والحديث اختصره المصنف

(٤) في النسخة رقم (١٦) وقبل ان يصلى وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) واتوا بنطبعة .

أهل القرى ، وأهل المدن عن عطاء . وإبراهيم وما نعرف قول مالك في مراعاة تضحية
الامام عن أحد قبله ، وبالله تعالى التوفيق ■

٩٧٩ — مسألة — والأضحية مستحبة للحاج بمكة وللمسافر كما هي للقيم ولا
فرق ، وكذلك العبد والمرأة لقول الله تعالى : (وافعلوا الخير) والأضحية فعل خير ،
وكل من ذكرنا محتاج الى فعل الخير مندوب اليه ولما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ
في التضحية والتقريب ولم يخص عليه السلام باديامن حاضر ، ولا مسافرا من مقيم ، ولا
ذكرا من أنثى ، ولا حرا من عبد ■ ولا حاجا من غيره ، فتنخصيص شيء من ذلك باطل
لا يجوز ، وقد ذكرنا قبل ان النبي ﷺ ضحى بالقرع عن نسائه بمكة وهن حواج معه *
ورويانا من طريق النخعي أن عمر كان يحج فلا يضحي وهذا مرسل * ومن طريق
الحارث عن علي ليس على المسافر أضحية ، والحارث كذاب * وعن أصحاب ابن مسعود
أنهم كانوا لا يضحون في الحج وليس في شيء من هذا كله منع للحاج ولا للمسافر من التضحية
وإنما فيه تركها فقط ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ * ورويانا من طريق
أبي الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي نا ابن فضيل عن عطاء عن إبراهيم النخعي سافر
معي تميم بن سلة فلما ذبحنا أضحيته أخذ منها بضعة فقال : آكلها ؟ * ومن طريق سعيد
ابن منصور نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم قال : كان عمر يحج ولا يضحي وكان
أصحابنا يحجون معهم الورق والذهب فلا يضحون ما يمنعهم من ذلك الا ليتفرغوا لنسكهم *
ومن طريق سعيد بن منصور نا مهدي بن ميمون عن واصل الأحمد عن إبراهيم
قال : حججت فهلكت نفقتي فقال أصحابي : ألا تقرضك فتضحي ■ فقلت : لا ، فهذا
بيان أنهم لم يمنعوا منها والنهي عن فعل الخير لا يجوز الا بنص عن رسول الله ﷺ
أنه ليس خيرا ■

٩٨٠ — مسألة — ولا يلزم من نوى أن يضحي بحيوان مما ذكرنا ان يضحي به
ولا بد بل له ان لا يضحي به ان شاء إلا أن ينذر ذلك فيه فيلزمه الوفاء به ■

برهان ذلك ان الأضحية كما قدمنا ليست فرضا فاذ ليست فرضا فلا يلزمه التضحية
إلا أن يوجبها نص ولا نص الا فيمن ضحى قبل وقت التضحية في ان يعيد وفيمن نذر
ان يفى بالنذر * ورويانا من طريق مجاهد لا بأس بان يبيع الرجل أضحيته بمن يضحي بها
ويشترى خيرا منها ، وعن عطاء فيمن اشترى أضحية ، ثم بدا له قال : لا بأس بأن يبيعها ، ورويانا
عن علي . والشعبي . والحسن . وعطاء كراهة ذلك ■

قال علي : ما نعلم لمن كره ذلك حجة *

٩٨١ - مسألة - ولا تكون الأضحية أضحية إلا بذبحها ، أو نحرها بنية التضحية
 لا قبل ذلك أصلا وله مالم يذبحها ؛ أو ينحرها كذلك أن لا يضحي بها وأن يبيعها وأن يحجز ،
 صوفها ويفعل فيه ^(١) ما شاء ويأكل لبنها ويبيعه ، وأن ولدته فله أن يبيع ولدها أو يمسه
 أو يذبحه ، فإن ضلت فاشتري غيرها ، ثم وجد التي ضلت لم يلزمه ذبحها ولا ذبح واحدة
 منهما ، فإن ضحى بهما . أو بأحدهما . أو بغيرهما فقد أحسن وإن لم يضح أصلا فلا حرج ،
 وإن اشتراها وبها عيب لا تجزى به في الأضاحي كعور . أو عجف : أو عرج . أو مرض ،
 ثم ذهب العيب وصحت جاز له أن يضحي بها ولو أنه ملكها سليمة من كل ذلك ، ثم
 أصابها عيب لا تجزى به في الأضحية قبل تمام ذكاتها ولو في حال التذكية لم تجزه *
 برهان ذلك ما ذكرناه من أنها ليست فرضا فاذهبي كذلك فلا تكون أضحية إلا
 حتى يضحي بها ولا يضحي بها إلا حتى تم ذكاتها بنية التضحية فهي مالم يضح بها مال من
 ماله يفعل فيه ما أحب كسائر ماله ومن خالف هذا فاجاز أن يضحي بالتي يصيبها عنده
 العيب فقد خالف نهي رسول الله ﷺ جهارا ولزمه أن يشتري ^(٢) أضحية معيبة فصحت
 عنده أن لا تجزئه أن يضحي بها وهم لا يقولون هذا رويناعن علي بن أبي طالب من طريق
 أبي اسحاق عن هيرة بن يريم قال : قال علي : إذا اشتريت الأضحية سليمة فأصابها عندك
 عوار . أو عرج فبلغت المنسك فضح بها * ومن طريق الحارث عن علي أنه سئل عن
 رجل اشترى أضحية سليمة فأعورت عنده ؟ قال : يضحي بها ، وهو قول حماد بن أبي سليمان *
 رويناعن عنه من طريق شعبة ، وهو قول الحسن . وإبراهيم * وروينا من طريق
 ابن عباس فيمن اشترى أضحية فضلت قال : لا يضرك * وعن الحسن . والحكم بن عتيبة
 فيمن ضلت أضحيته فاشتري أخرى فوجد الأولى أنه يذبحهما جميعا ، قال حماد : يذبح
 الأولى ، وقال أبو حنيفة : أن اشتراها صحيحة ، ثم عجفت عنده حتى لا تنق اجزأته أن
 يضحي بها فلو أعورت عنده لم تجزه فلو أنه أذبحها أصاب السكين عينها . أو أنكسر ^(٣)
 رجلها اجزأته . وهذه أقوال فاسدة متناقضة ، ولا نعلم هذه التفاسيم عن أحد قبله *
 وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : لا يحجز صوفها ولا يشرب لبنها ، قال الشافعي :
 إلا ما فضل عن ولدها * ورويناعن عطاء فيمن اشترى أضحية أن له أن يحجز صوفها وأمره
 الحسن أن فعل أن يتصدق به ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : أن ولدته ذبح ولدها معها
 وقال مالك : ليس عليه ذلك * رويناعن علي أنه سأله رجل معه بقرة قد ولدته فقال :

(١) أي في الصوف ، وفي النسخة رقم (١٦) وفيها ، أي في الأضحية وهو بعيد (٢) في النسخة رقم (١٦) «أن يشتري»
 وهو تحريف (٣) كذا في جميع النسخ وصوابه أما لو كسر رجلها أو أنكسرت رجلها لأن الرجل مؤنثة .

كنت اشتريتها لاضحي بها؟ فقال له على: لا تحملها الا فضلا عن ولدها فاذا كان يوم الاضحي فاذهبها وولدها عن سبعة ■

٩٨٢ — مسألة — والتضحية جائزة من الوقت الذي ذكرنا يوم النحر الى ان يهل هلال المحرم، والتضحية ليلا ونهارا جائزة، واختلف الناس في هذا فروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال: النحر يوم واحد الى ان تغيب الشمس ■ وعن حميد بن عبد الرحمن أنه كان لا يرى الذبح الا يوم النحر وهو قول أبي سلمان، وقول آخر روينا من طريق وكيع عن محمد بن عبد العزيز عن جابر بن زيد قال: النحر في الأمصار يوم، وبني ثلاثة أيام، وقول ثالث ان التضحية يوم النحر ويومان بعده روينا من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر عن علي قال: النحر ثلاثة أيام أفضلها أولها ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور عن مجاهد عن مالك بن ماعز أو ماعز بن مالك الثقفي ان اياه سمع عمر يقول: انما النحر في هذه الثلاثة الأيام ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن أبي حمزة عن حرب ابن ناجية عن ابن عباس قال: أيام النحر ثلاثة أيام ■ ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن المنهال عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس النحر ثلاثة أيام * ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الاضحي يوم النحر ويومان بعده ■ ومن طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال: ما ذبحت يوم النحر، والثاني، والثالث ففي الضحايا ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الجباب عن معاوية بن صالح حدثني أبو مريم سمعت أبا هريرة يقول: الاضحي ثلاثة أيام * ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: الاضحي يوم النحر ويومان بعده وبه يقول أبو حنيفة. ومالك، ولا يصح شيء من هذا كله الا عن أنس وحده لأنه عن عمر من طريق مجهول عن أبيه مجهول أيضاً، وعن علي من طريق ابن أبي ليلى وهو ساء الحفظ عن المنهال وهو متكلم فيه، وعن ابن عباس من طريق ابن أبي ليلى وهو ساء الحفظ وأبي حمزة وهو ضعيف * ومن طريق ابن عمر عن اسماعيل بن عياش وعبد الله بن نافع وكلاهما ضعيف * ومن طريق أبي هريرة عن معاوية بن صالح وليس بالقوي عن أبي مريم وهو مجهول، وقول رابع (١) وهو ان التضحية يوم النحر وثلاثة أيام بعده روينا من طريق محمد بن المنثري نا عبيد الله (٢) ابن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: الايام المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده هكذا في كتابي ولا أدري لعله وهم والله أعلم *

(١) في النسخة رقم (١٦) وقول آخر، وفي النسخة اليمنية وقول ثالث، (٢) في النسخة رقم (١٦) وعبد الله، وهو غلط ■

ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن هشام عن عطاء قال : النحر أربعة أيام الى آخر أيام التشريق * ومن طريق وكيع نا همام بن يحيى سمعت عطاء يقول : النحر أربعة أيام الى آخر أيام التشريق * ومن طريق وكيع نا همام بن يحيى سمعت عطاء يقول : النحر ما دامت الفسا طيط بمنى * ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن الحسن قال : النحر يوم النحر وثلاثة أيام بعده * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري فيمن نسي ان يضحي يوم النحر قال : لا بأس ان يضحي أيام التشريق * ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن عياش عن عمرو ابن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز قال : الاضحي أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وهو قول الشافعي ■ وقول خامس كماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسي عن حرب ابن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن ابراهيم - هو التيمي - عن أبي سلبه بن عبد الرحمن ابن عوف . وسليمان بن يسار قالا جميعا : الاضحي الى هلال المحرم لمن استثنى بذلك * قال أبو محمد : أما من قال النحر يوم الاضحي وحده فقال : انه يجمع عليه وما عاده فمختلف فيه . فلا توجد شريعة باختلاف لانص فيه *

قال علي : صدقوا ، والنص يحيز قولنا على ما أتى به بعد هذا ان شاء الله تعالى ■ وأما من قال : يقول أبي حنيفة ، ومالك : فانهم احتجوا بأنه قول روى عن عمر . وعلى . وابن عمر . وابن عباس . وأبي هريرة . وأنس ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، ومثل هذا لا يقال بالرأى ■ قال علي : قد ذكرنا قضايا عظيمة خالفوا فيها جماعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف فكيف ولا يصح شيء مما ذكرنا الا عن أنس وحده على ما ينقبل ؟ وان كان هذا إجماعا فقد خالف عطاء . وعمر بن عبد العزيز . والحسن . والزهري . وأبو سلبه بن عبد الرحمن . وسليمان بن يسار الإجماع ، وأف لكل إجماع يخرج عنه هؤلاء ، وقد روينا عن ابن عباس ما يدل على خلافه لهذا القول ولا نعلم لمن قال : أربعة أيام حجة أيضا إلا أن أيام منى ثلاثة أيام يوم النحر فقط وليس هذا حجة ■

قال أبو محمد : الاضحية فعل خير وقربة الى الله تعالى وفعل الخير حسن في كل وقت قال الله تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) فلم يخص تعالى وقتا من وقت ولا رسولا عليه السلام فلا يجوز تخصيص وقت بغير نص فالتقرب الى الله تعالى بالتضحية حسن ما لم يمنع منه نص أو إجماع ولا نص في ذلك ولا إجماع الى آخر ذى الحجة ، وقد روينا خبر ايلزهم الأخذ به ، وأما نحن فلا نحتج به وبعيدنا الله تعالى من ان نحتج بمسئل ، وهو ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري (١) نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أحمد بن البيهقي

نامسلم^(١) نايحي — هو ابن أبي كثير — عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلبية بن عبد الرحمن بن عوف وسليمان بن يسار قالوا جميعاً: بلغنا «أن رسول الله ﷺ قال: الأضحية إلى هلال المحرم لمن أراد أن يستأنى بذلك» وهذا من أحسن المراسيل وأصحها فيلزم الحنفيين والمالكيين القول به والافقد تناقضوا *

قال علي: وأجاز أبو حنيفة والشافعي أن يضحي بالليل وهو قول عطاء، وقال مالك: لا يجوز أن يضحي ليلاً وما نعلم لهذا القول حجة أصلاً إلا أنهم قال قائلهم: قال الله تعالى: (ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) قالوا: فلم يذكروا الليل * قال علي: وهذا منهم إيهام بمقت الله تعالى عليه لأن الله تعالى لم يذكرك في هذه الآية ذبحاً ولا تضحية، ولا نحرًا في نهار، ولا في ليل وإنما أمر الله تعالى بذكره في تلك الأيام المعلومات أقرى يحرم ذكره في لياليها، إن هذا العجب! ومعاذ الله من هذا، وليس هذا النص بمانع من ذكره تعالى وحده على ما رزقنا من بهيمة الأنعام في ليل، أو نهار في العام كله * وهذا مما حرفوا فيه الكلم عن مواضعه ولا يختلفون فيمن حلف أن لا يكلم زيداً ثلاثة أيام أن الليل يدخل في ذلك مع النهار، وذكرنا حديثاً لا يصح رويناه من طريق بقية بن الوليد عن مبشر بن عبيد الحجاب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار «نهى رسول الله ﷺ عن الذبح بالليل»^(٢) * قال أبو محمد: هذه فضيحة الأبد، وبقية ليس بالقوي، ومبشر بن عبيد مذکور بوضع الحديث عمداً * ثم هو مرسل، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنهم يجيزون الذبح بالليل فيخالفونه فيما فيه ويحتجون به فيما ليس فيه، وهذا عظيم جداً، وقال قائل منهم: لما كانت ليلة النحر لا يجوز التضحية فيها وكانت يومه تجوز التضحية فيه كانت ليالي سائر أيام التضحية كذلك *

قال علي: وهذا قياس والقياس كله باطل؛ ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن يوم النحر هو مبدأ دخول وقت التضحية وما قبله ليس وقتاً للتضحية، ولا يختلفون معنا في أن من طلوع الشمس إلى أن يمضي بعد ايضاضها وارتفاعها وقت واسع من يوم النحر لا تجوز فيه التضحية فيلزمهم أن يقيسوا على ذلك اليوم ما بعده من أيام التضحية فلا يجوزوا التضحية فيها إلا بعد معنى مثل ذلك الوقت والافقد تناقضوا وظهر فساد قولهم، وما نعلم أحداً من السلف قبل مالك^(٣) منع من التضحية ليلاً *

(١) قال في هذا، شذوذاً رقم (١٤) سقط رجل اظهده شاماً للدستواني، اهـ والحديث ليس في صحيح مسلم واطن أن مسلماً هذا ليس صاحباً له صحيح لا زعاده فأنفق رحمه الله إذا روى حديثاً من طريق مسلم يقول وروىنا من طريق مسلم وهذا مقلد والله اعلم
(٢) قال الحافظ ابن حجر في التأخير الخبر: حديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبح ليلاً رواه الطبراني من حديث ابن عباس وفيه ساجان بن سلمة الخبازي وهو متروك، وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو متروك اهـ أقول هنا وصف البخاري وفي التهذيب بالخصي (٣) في النسخة رقم (١٦) قبل ذلك، وما هنا أنص *

٩٨٣ — مسألة — ونستحب للبضعى رجلا كان أو امرأة ان يذبح أضحيته أو ينحرها يديه فان ذبحها أو نحرها له بأمره مسلم غيره، أو كتابي اجزأه ولا حرج في ذلك ■

روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى ناو كيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ورأيت^(١) يذبحهما يديه واضعا قدمه على صفاحهما. وسمى الله وكبر^(٢)» قال مسلم نايجي بن حبيب ناخالد بن الحارث ناشعبة ناقتادة قال: سمعت أنسا قد كر مثل هذا الحديث. ف نحن نستحب الاقتداء به عليه السلام في هذا قال تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ، وقال تعالى: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ، وانما عني عز وجل يقين ما يذ كونه لا ما يذ كلونه لأنهم يأكلون الميتة. والدم. والخنزير. وما عمل بالخنزير وظهرت فيه، فاذ ذبا نحمهم ونحائرهم حلالا فالتفريق بين الأضحية وغيرها لا وجه له، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان: ■

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور قلت لأبراهيم: صبي له ظئر^(٣) يهودي أيدبح أضحيته؟ قال: نعم. هو من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج. ومعمّر قال ابن جريج: قال عطاء، وقال معمّر: قال الزهري ثم اتفق عطاء والزهري قالا جميعا: يذبح نسكك اليهودي. والنصراني ان شئت قال الزهري: والمرأة ان شئت، وقال مالك: لا يذبحها الا مسلم فان ذبحها كتابي قال ابن القاسم: يضمنها ■

روينا من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان علي بن أبي طالب قال: لا يذبح أضاحيكم اليهود ولا النصراني لا يذبحها الا مسلم ■ وعن جرير عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس لا يذبح أضحيتك الا مسلم ■ وعن أبي سفيان عن جابر لا يذبح النسك الا مسلم ■ وعن سعيد ابن جبير. والحسن. وعطاء الخراساني. والشعبي. ومجاهد. وعطاء بن أبي رباح أيضا لا يذبح النسك الا مسلم ■ وعن ابراهيم كانوا يقولون: لا يذبح النسك الا مسلم، وهذا مما خالف فيه الحنفيون والشافعيون جماعة من الصحابة^(٤) وجمهور العلماء لا مخالف لهم يعرف من الصحابة ولا يصح عن أحد من الصحابة ما ذكرنا^(٥) لأنه عن علي منقطع، وقابوس. وأبو سفيان ضعيفان إلا أنه عن الحسن. وابراهيم. والشعبي. وسعيد بن جبير صحيح ولا يصح عن غيرهم، وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لا من قرآن. ولا من سنة. ولا من أثر سقيم. ولا من قياس ■

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٩ قال: قرأته، (٢) في صحيح مسلم وقالوا سمى وكبر، (٣) يقال للمرأة الأجنبية تحضن ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ظئر أيضا والجمع اظفار مثل حمل واحماله (٤) في النسخة رقم (١٦) «طائفة من الصحابة» (٥) لفظ «ما ذكرنا» سقط من النسخة رقم (١٦)

٩٨٤ — مسألة — وجاز أن يشترك في الأضحية الواحدة أى شئ كانت الجماعة من أهل البيت وغيرهم ، وجاز أن يضحي الواحد بعدد من الأضاحي ، ضحى رسول الله ﷺ بكشين أملحين كما ذكرنا آنفا ولم ينه عن أكثر من ذلك والأضحية فعل خير فلا استكثار من الخير حسن ، وقال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان : تجزى البقرة ، أو الناقة عن سبعة فأقل أجنيين وغير أجنيين يشتركون فيها ولا تجزى عن أكثر ولا تجزى الشاة إلا عن واحد ، وقال مالك : يجزى الرأس الواحد من الإبل ، أو البقر ، أو الغنم عن واحد وعن أهل البيت وإن كثرت عددهم وكانوا أكثر من سبعة إذا أشر بهم فيها تطوعا ولا تجزى إذا اشتروها بينهم بالشركة ولا عن أجنيين فصاعدا ■

قال أبو محمد : الأضحية فعل خير وتطوع بالبر فلا اشتراك في التطوع جائز مالم يمنع من ذلك نص قال تعالى : (وافعلوا الخير) فالمشتركون فيها فاعلون للخير فلا معنى لتخصيص الأجنيين بالمنع ولا معنى لمنع ذلك بالشراء لأنه كله قول بلا برهان أصلا لا من قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قياس ، وقد أباح الليث الاشتراك في الأضحية في السفر وهذا تخصيص لا معنى له أيضا (١) ■

روينا من طريق عبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة أم المؤمنين أو أبي هريرة (٢) عن رسول الله ﷺ « أنه كان إذا أراد أن يضحي يشتري كبشين عظيمين ، سميين ، أقرنين أملحين موجودين . فيذبح أحدهما عن أمته من شهد الله بالتوحيد وله بالبلاغ ويذبح الآخر عن محمد وآل محمد » (٣) ، فهذا أثر صحيح عندهم ، وعلى رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عول المالكيون في خبر الصلاة « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر البدنة عن واحد ، والبقرة عن واحد ، والشاة عن واحد لا أعلم شركا ، وصح عن محمد بن سيرين لا أعلم دما واحدا يراق عن أكثر من واحد * وصح من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن مسعر بن گدام عن حماد بن أبي سليمان لا تكون ذكاة نفس عن نفسين . وكرهه الحكم * وقول آخر رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن حاتم ابن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال : الجزور ، والبقرة عن سبعة

(١) سقط لفظ « أيضا » من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) وكذلك اليمنية « وأبي هريرة ، بالوواف فقط ، وما هاتمان في ما ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٣٨٥ (٣) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن عائشة أو أبي هريرة هذه رواية الثوري ، ورواه زهير بن محمد عن ابن عقيل عن أبي رافع أخرجه الحاكم الخ ، والموجودين المنزوعين الأشيين .»

من أهل البيت لا يدخل معهم من غيرهم ، كل هذا مخالف لقول مالك لأن ابن عمر لم يجر الرأس الواحد الا عن واحد وكذلك ابن سيرين . وحماد ، وعلى أجاز الناقة أو البقرة عن سبعة من أهل البيت لأكثر ■ ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن علية عن سعيد عن قتادة عن سليمان بن يسار عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة والجزور عن سبعة * وعن ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ابن مالك . وسعيد بن المسيب ؛ والحسن قالوا كلهم : البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة يشتر كون فيها وإن كانوا من غير أهل دار واحدة ■ ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد ابن فضيل عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : أدركت أصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون كانوا يذبحون البقرة والبعر عن سبعة * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حماد عن ابراهيم قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون : البقرة والجزور عن سبعة *

قال علي : هذا حماد قد روى ما ذكرنا عن الصحابة ، ثم خالف ما روى ولم يرد ذلك إجماعا كما يزعم هؤلاء * وعن ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن مسلم عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود البقرة والجزور عن سبعة * وعن وكيع عن سفيان عن حصين بن عبد الرحمن عن خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : البقرة عن سبعة . وروياه أيضا عن حذيفة . وجابر . وعلى . وصح عن سعيد بن المسيب البدنة عن عشرة * وروينا ذلك أيضا عن ابن عباس عن الصحابة رضى الله عنهم *

ومن أجاز الاشتراك في الأضاحى بين الأجنيين البقرة عن سبعة والناقة عن سبعة طاوس . وأبو عثمان النهدي . وعطاء . وجمهور التابعين ، فاما ابن عمر فاننا روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير نا مجاهد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر عن البقرة والبعر تجزى عن سبعة ؟ فقال : كيف أولها سبعة أنفس ؟ قلت : ان أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفتونى فقالوا : نعم قاله النبي ﷺ وأبو بكر وعمر فقال ابن عمر : ما شرت ، فهذا توقف من ابن عمر * ومن طريق وكيع عن عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : البقرة عن سبعة ، فهذا يدل على رجوعه وهذا مما خالف فيه مالك كل رواية رويت فيه عن صاحب الرواية عن ابن عمر رجوع عنها وخالف جمهور التابعين في ذلك * قال أبو محمد : الحجة انما هي في فعل الرسول ﷺ ولم يمنع عليه السلام من الاشتراك في التطوع أكثر من عشرة وسبعة بل قد أشرك عليه السلام في أضحيته جميع أمته ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٨٥ — مسألة — وفرض على كل مضح ان يأكل من أضحيته ولا بدّ ولو لقمة فصاعداً ، وفرض عليه ان يتصدق أيضاً بما شاء قل أو كثر ولا بدّ ، ومباح له أن يطعم منها الغني والكافر، وان يهدي منها ان شاء ذلك ، فان نزل باهل بلد المضحى جهد أو نزل به طائفة من المسلمين في جهد جاز للمضحى أن يأكل من أضحيته من حين يضحي بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة مستأنفة يبتدئها بالعدد من بعد تمام التضحية ثم لا يحل له أن يصبح في منزله منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلاً لا مائل ولا ما كثر ، فان ضحى ليلاً لم يعد تلك الليلة في الثلاث لأنه تقدم منها شيء فان لم يكن شيء من هذا فليدخر منها ماشاء ■

روينا من طريق البخاري نا أبو عاصم — هو الضحاك بن مخلد — عن يزيد بن أبي عبيد عن سلية بن الأكوخ قال : قال النبي ﷺ : « من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي قال : كلوا وأطعموا ، وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت ان تعينوا فيها » (١) ■

ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم « ان عمرة بنت عبد الرحمن قالت له : سمعت عائشة أم المؤمنين تقول إنهم قالوا : يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويحملون فيها الودك (٢) قال رسول الله ﷺ : وما ذاك؟ قالوا : نهيت ان تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عليه السلام بعد : كلوا ، وادخروا ، وتصدقوا » فهذه أوامر من رسول الله ﷺ لا يحل خلافها قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) ، ومن ادعى أنه ندب فقد كذب ، وقفاً ما لا علم له به ويكفيه ان جميع الصحابة رضی عنهم لم يحملوا نهيه عليه السلام عن ان يصبح في بيوتهم بعد ثلاث منها شيء الا على الفرض ولم يقدموا على مخالفته الا بعد اذنه ، ولا فرق بين الأمر والنهي قال عليه السلام : « اذا نهيتكم عن شيء فاتركوه واذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » ، وعم عليه السلام بالاطعام فجائز ان يطعم منه كل آكل اذ لو حرم من ذلك شيء لبيته عليه السلام (وما كان ربك نسيا) ■ (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وادخار ساعة فصاعداً يسمى ادخاراً ، والعجب كله ممن يستخرج بعقله القاصور رأيه الفاسد عللاً للأوامر الله تعالى وأوامر رسوله عليه السلام لا يرها ان له بها الادعواه الكاذبة ؛ ثم يأتي الى حكم جعله عليه السلام موجبا لحكم آخر فلا يلتفت اليه ، وقد جعل النبي ﷺ الجهد الحال بالناس

(١) هوف صحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٧ (٢) أي يحملون الشحم في الاسقية بعدما يذبيونه من الاضحية ، والمصنف اختصر الحديث وذكره بمعناه ، وفي الموطأ ج ٢ ص ٣٦ « ويحملون منها الودك ويتخذون منها الاسقية » ومعنى يحملون يذبيون ■

موجبا لثلاثي (١) عند أحد من أضحيت شي بعد ثالثة فلم يلتفتوا (٢) الى ذلك ونعوذ بالله من هذا . ■

فان ذكروا مارويانا من طريق ابراهيم الحربي عن الحكم بن موسى عن الوليد عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود « أمرنا رسول الله ﷺ ان نأكل منها ثلثا وتصدق بثلثا ونطعم الخيران ثلثا » فطلحة مشهور بالكذب الفاضح، وعطاء لم يدرك ابن مسعود ولا ولد إلا بعد موته ولو صح لقننا به مسارعين اليه لكن رويانا من طريق عبد الرزاق عن عمر بن عاصم عن أبي مجلز قال : أمر ابن عمر ان يرفع له من أضحيت بضعة ويتصدق بسايرها ■ ومن طريق أبي الجهم نا أحمد بن فرج نا الهروي نا ابن فضيل عن عطاء (٣) عن ابراهيم النخعي قال : سافر معي تميم بن سلة فلما ذبحنا أضحيت فاخذ منها بضعة فقال : آكلها ؟ فقلت له : وما عليك ان لاتأكل منها ؟ فقال تميم : يقول الله تعالى : (فكوا منها) فقول أنت : وما عليك ان لاتأكل كل . *

قال أبو محمد : حمل هذا الأمر تميم على الوجوب وهذا الحق الذي لا يسع أحدا سواه ، وتميم من أكابر أصحاب ابن مسعود ■ ومن طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن مولى لابي سعيد عن أبي سعيد أنه كان يقول لبنيه : اذا ذبحتم أضاحيكم فاطعموا ، واكلوا ، وتصدقوا ■ وعن ابن مسعود أيضا نحو هذا ■ وعن عطاء نحوه ، وصح عن سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير ليس لصاحب الأضحية الا ربعها ■ فان ذكروا مارويناه من طريق البخاري نا اسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي أبو بكر عن سليمان — هو ابن بلال — عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة [بنت عبد الرحمن] (٤) عن عائشة [رضي الله عنها] (٥) قالت في الضحية (٦) كنا نملح منه فنقدم به (٧) الى النبي ﷺ بالمدينة فقال : « لاتأكلوا الا ثلاثة أيام » وليست بعزيمة ولكن أراد ان يطعم منه ، والله أعلم ■ فهذا خبر لا حجة فيه لأن قول القائل : ليست بعزيمة ليس من كلام رسول الله ﷺ انما هو من ظن بعض رواة الخبر ، يبين ذلك قوله في آخر هذا الخبر : أراد ان يطعم منه والله أعلم ، وأيضا فان أبا بكر بن أبي أويس مذکور عنه في روايته امر عظيم ، وقد حمل على ابن أبي طالب هذا القول منه عليه السلام على الوجوب وابن عمر كما ذكرنا ■

(١) في النسخة رقم (١٤) ، « بان لا يبقى » ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « فلا يلتفتوا » وفي النسخة اليمنية « فلم يلتفتوا » ، (٣) عطاء هو ابن السائب وسيأتي قريبا عن المصنف ان ابن فضيل انما سمع منه بعد اختلاطه ، وهكذا في كتب الرجال كتهذيب التهذيب وهذا لا يضر لان ما رواه عن أثر لا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٨ (٥) الزيادة من صحيح البخاري (٦) في صحيح البخاري « قالت الضحية » ، (٧) في النسخة رقم (١٤) وكذلك النسخة اليمنية « دو تقدم به » ، وما هنا موافق لصحيح البخاري ج ٧ ص ١٨٨ ■

ورويانا من طريق مسلم حدثني حرملة بن يحيى عن ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو عبيد مولى ابن أزهر أنه شهد العيد مع عمر بن الخطاب قال : ثم صليت مع علي بن أبي طالب فضلي لنا قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ليال فلا تأكلوا »^(١) ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : لا يأكل أحد من لحم أضحيته فوق ثلاث .

قال علي : حديث أبي عبيد مولى ابن أزهر كان عام حصر عثمان رضي الله عنه وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة وأصابهم جهد فأمر لذلك بمثل ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهد الناس ودفدت الدافة^(٢) وبالله تعالى التوفيق .

٩٨٥ — مسألة — ولا يحل للمضحي أن يبيع من أضحيته بعد أن يضحي بها شيئاً لجلد أو لاصوف أو لاشعراً ولا وبرا ولا ريشاً ولا شحماً ولا لحماً ولا عظماً ولا غصراً وفا^(٣) ولا رأساً ولا طرفاً ولا حشوة ولا أن يصدقه ولا أن يؤاجر به ولا أن يبتاع به شيئاً أصلاً لا من متاع البيت ولا غربالاً ولا منخلًا ولا تابلاً^(٤) ولا شيئاً أصلاً ، وله أن يتنفع بكل ذلك ويتوطأه وينسخ في الجلد ويلبسه ويهبه ويهديه ، فمن ملك شيئاً من ذلك بهبة أو صدقة أو ميراث فله يبيعه حيثنذ إن شاء ، ولا يحل له أن يعطي الجزار على ذبحها أو سلخها شيئاً منها ، وله أن يعطيه من غيرها ، وكل ما وقع من هذا فسخ أبداً .

وقد اختلف السلف في هذا فرويانا من طريق شعبة عن قتادة عن عقبه بن صهبان قلت لابن عمر : أبيع جلد بقري ضحيت بها ؟ فرخص لي . ورويانا من طريق عطاء أنه قال : إذا كان الهدى واجباً يتصدق بأهابه وإن كان تطوعاً باعه إن شاء ، وقال أيضاً : لا بأس ببيع جلد الأضحية إذا كان عليك دين ، وسئل الشعبي عن جلود الأضاحي ؟ فقال : (إن ينال الله لحومها ولا دماؤها) إن شئت فمع وإن شئت فأمسك ، وصح عن أنى العالية أنه قال : لا بأس ببيع جلود الأضاحي نعم الغنيمة تأكل اللحم وتقضى النسك ويرجع إليك بعض الثمن ، وذهب آخرون إلى مثل هذا إلا أنهم أجازوا أن يباع به شيء دون شيء ، صح عن إبراهيم النخعي أنه كره بيع جلد الأضحية

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٠ (٢) الدافة القوم يسيرون جماعة سير ليس بالشديد (٣) هو ما لا من العظم في أي موضع كان ، وقيل العظم الذي على طرف الحافة (٤) جمعه توابل وسيفر ما تصنف قرياً بالكمون والسكرابوا

وقال : لا بأس بأن يبدل بجلد الأضحية بعض متاع البيت وأنه قال : تصدق به وأرخص أن يشتري به الغربال والمنخل ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز بيعه ولكن يبتاع به بعض متاع البيت كالغربال والمنخل والتابل ، قال هشام بن عبيد الله الرازي : أيتباع به الخل؟ قال : لا قال : فقلت له : فما الفرق بين الخل والغربال؟ قال : فقال : لا تشتري به الخل ولم يزد على ذلك *

قال أبو محمد : أما هذا القول فطريف جدا ، وليت شعري ما الفرق بين التوابل الكمون والفلفل والكسبرة والكرأويا والغربال والمنخل وبين الخل والزيت واللحم والفأس والمسحاة والثوب والبر والنيدز الذي لا يسكر؟ وهل يجوز عندهم في ابتياع التوابل والغربال والمناخل من الربا والبيع الفاسدة ما لا يجوز في غير ذلك؟ إن هذا لعجب لا نظير له ؛ وهذا أيضاً قول خلاف كل ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم *

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان فقلت لابن عباس : كيف نصنع باهاب البدن؟ قال : يتصدق به وينتفع به * وعن عائشة أم المؤمنين أن يجعل من جلد الأضحية سقاء ينبذ فيه * وعن مسروق أنه كان يجعل من جلد أضحيته مصلى يصلي فيه * وصح عن الحسن البصري اتفقوا بمسوك الأضاحي ولا تبيعوها * وعن طاوس أنه عمل من جلد عنق بدته نعلين لفلامه * وعن معمر عن الزهري لا يعطى الجزار جلد البدنة ولا يباع * وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح أن مجاهدا وسعيد بن جبير كرها أن يباع جلد البدنة تطوعا كانت أو واجبة *

قال أبو محمد : ليس إلا قول من منع جملة أو من أباح جملة فاحتج من أباح جملة بقول الله تعالى : (وأحل الله البيع) *

قال علي : هذا حق إذ لم يأت ما يخصه ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأضاحي ما أوردناه من قوله عليه السلام : «كلوا وأطعموا وتصدقوا وادخروا» فلا يحل تعدى هذه الوجوه فيتعدى حدود الله تعالى ، والادخار اسم يقع على الحبس فأبيع لنا احتباسها والصدقة بها فليس لنا غير ذلك ، وأيضاً فإن الأضحية إذا قربت إلى الله تعالى فقد أخرجها المضحي من ملكه إلى الله تعالى فلا يحل له منها شيء إلا ما أحله له النص فلو لا الأمر الوارد بالأكـ

والادخار ما حل لنا شيء من ذلك ، نخرج هذان عن الحظر بالنص وبقي ما عدا ذلك كله على الحظر ، وهم يقولون ونحن في أم الولد كذلك أن له استخدامها ووطأها وعقها ، ولا يحل له بيعها ولا اصدقاها ولا الاجارة بها ولا تملكها غيره وبالله تعالى التوفيق . وما وقع مما لا يجوز فيفسخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأما من تملك من ذلك شيئاً ^(١) ميراث أو هبة أو صدقة فهو مال من ماله لم يخرج عن يده إلى الله تعالى بعد فله فيه ماله في سائر ماله ولا فرق .

٩٨٦ — مسألة — ومن وجد بالاضحية عيباً بعد أن ضحى بها ولم يكن اشترط السلامة فله الرجوع بما بين قيمتها حية صحيحة وبين قيمتها معيبة وذلك لانه كان له الرد أو الامساك فلما بطل الرد بخروجها بالاضحية إلى الله تعالى لم يحز للبائع أكل مال أخيه بالخديعة والباطل فعليه رد ما استزاد على حقها الذي يساويه لأنه أخذه بغير حق إلا أن يحل له ذلك المبتاع فله ذلك لانه حقه تركه لله تعالى وهذا متقضى في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى ، قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال تعالى : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم) ، فالخديعة أكل مال بالباطل .

٩٨٧ — مسألة — فإن كان اشترط السلامة فهي ميتة ويضمن مثلها للبائع ويسترد الثمن ولا تؤكل لان السلامة ^(٢) يقين لاشك فيه هي غير المعيبة ، فمن اشترى سالمة وأعطى معيبة فأنما أعطى غير ما اشترى وإذا أعطى غير ما اشترى فقد أخذ ما ليس له ومن أخذ ما ليس له فهو حرام عليه قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والتراضى لا يكون إلا بالمعرفة بقدر ما يتراضيان به لا بالجهل به فمن لم يعرف العيب فلم يرض به والرضا لا يكون إلا في عقد الصفقة لا بعده ، ومن ذبح مال غيره بغير إذن مالكة فقد تعدى والتعدى معصية لله وظلم وقد أمر الله تعالى بالذكاة فهي طاعة له تعالى ، ولا شك في أن طاعة الله تعالى غير معصية فالذبح الذي هو طاعة وذكاة هو غير الذبح الذي هو معصية وعدوان ، ولا يحل أكل شيء من الحيوان إلا بالذكاة التي أمر الله تعالى بها لا بما نهى عنه من العدوان فليست ذكية فهي ميتة ومن تعدى باتلاف مال أخيه فهو ضامن والصفقة فاسدة فالثمن مردود ، ومن خالفنا في هذا فقد تناقض إذ حرم أكل ما ذبح من صيد

(١) في النسخة رقم (١٤) وثمانين ذلك ، وكذلك في النسخة اليمنية (٢) في النسخة رقم (١٤) «لان السليمة»

الحرم أو ما يصيده المحرم ولا فرق بين الأمرين ، وقد أباح أبو ثور وغيره أكل الصيد الذي يقتله المحرم بالعلة التي بها أباح^(١) هؤلاء أكل ما ذبح بغير حق .

٩٨٨ - مسألة - ومن أخطأ فذبح أضحية غيره بغير أمره فهي ميتة لا تؤكل وعليه ضمانها لما ذكرنا ، وللعائب أن يأمر بأن يضحي عنه وهو حسن لأنه أمر بمعروف فإن ضحى عنه من ماله بغير أمره فهي ميتة لما ذكرنا فلو ضحى عن الصغير أو المجنون وليها من مالها فهو حسن وليست ميتة لأنه الناظر لها وليس كذلك مالك أمر نفسه ، وبالله تعالى التوفيق^(٢) .

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب ما يحل أكله وما يحرم أكله

قال أبو محمد : لا يحل أكل شيء من الخنزير . لآلحمه . ولا شحمه . ولا جلده . ولا عصبه . ولا غضروفه . ولا حشوته . ولا مخه . ولا عظمه . ولا رأسه . ولا أطرافه . ولا لبنه . ولا شعره : الذكرو الأنثى والصغير والكبير سواء ، ولا يحل الاتفاف بشعره لافي خرز ولا في غيره ، ولا يحل أكل شيء من الدم ولا استعماله مسفوحا كان أو غير مسفوح إلا المسك وحده ولا يحل أكل شيء مما مات حتف أنفه من حيوان البر ولا ما قتل منه بغير الذكاة المأمور بها إلا الجرادة وحده فإن خنق شيء من حيوان البر حتى يموت أو ضرب بشيء حتى يموت ، أو سقط من علوفات ، أو نطحه حيوان آخر فمات من ذلك فلا يحل أكل شيء منه ولا ما قتله السبع أو حيوان آخر حاشا الصيد على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فإن أدرك كل ما ذكرنا حيا فذكي فهو حلال أكله إن كان عالم يحرم أكله ، ولا يحل أكل حيوان ذبح أو نحر لغير الله تعالى قال الله تعالى : (حرمت عليكم

(١) في النسخة رقم (١٤) « التي أباح بها » (٢) سبق للمصنف أن قال في ص ٨ ٣ من هذا الجزء إن الأضحية تجزى بالخصى ولم يذكر دليلًا بخصوصه لذلك ، وقد نقل صحيح النسخة رقم (١٤) عن المصنف من كتابه الإيضاح دليل ذلك نصا فأجبت نقله بنصه آتيا للفائدة قال : وأما الخصى فالنضحية جائزة ، مستحبة وله أفضل من غيره وأمثله لما روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : « ذبح عليه السلام يوم النحر كبشين أقرنين أملحين موجهين » وذكر باقي الخبره ولما روى عبد الرزاق عن عائشة أو أبي هريرة « أنه كان عليه السلام إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سمينين أقرنين أملحين موجهين » فذبحهما وذكر الحديث ، قال أبو محمد : هذا حديث جيد لا علة فيه فالجواب قائمه قال أبو محمد : الوجوب الخصى ومنه الحديث ومن استطاع منكم الباءة فليزوجه فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » أي خصاله . أقول الحديث الأول رواه أبو داود وفي سننه ج ٣ ص ٢٠٢ بتمامه ، والحديث الثاني رواه المصنف في هذا الجزء ص ٣٨١ بتمامه ، وقال بعد أن ذكره : فهذا أثر صحيح عندهم .

الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمنخنقة ، والموقوذة ، والممردية ، والنطيحة ، وما اكل السبع الا ما ذكيت وما ذبح على النصب) فحرم تعالى كل ما ذكرنا واستثنى منه بالاباحة كل ما ذكرنا ولا تقتضي الآية غير هذا (١) أصلاً ، وههنا قولان لبعض من تقدم ، أحدهما قول مالك وهو أنه اذا بلغ بالحیوان شیء بما ذكرنا مبلغاً يؤقن انه يموت منه فانه لا يحل اكله ، وان ذكرى والقول الثاني قاله المزني وهو انه قال : اذا عرف انه يموت مما اصابه قبل موته من الذكاة حرم اكله وان عرف انه يموت من الذكاة قبل موته مما اصابه حل اكله .

قال ابو محمد : اما قول مالك بخلاف للآية ظاهر ، وكذلك تقسيم المزني ايضا وسنستقصي هذا في كتاب الذكاة ان شاء الله تعالى ، واما الدم فان قوما حرموا المسفوح وحده ، وهو الجاري ، واحتجوا بقول الله تعالى : (قل : لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به) قالوا : فانما حرم المسفوح فقط .

قال ابو محمد : وهذا استدلال منهم موضوع في غير موضعه لأن الآية التي احتجوا بها في سورة الانعام وهي مكية والآية التي تلوننا نحن في سورة المائدة وهي مدنية من آخر ما نزل فحرم في اول الاسلام بمكة الدم المسفوح ثم حرم بالمدينة الدم كله جملة عموما فمن لم يحرم الا المسفوح وحده فقد احل ما حرم الله تعالى في الآية الاخرى ومن حرم الدم جملة فقد اخذ بالآيتين جميعا وقد حرم بعد تلك الآية اشياء ليست فيها كالخنزير وغير ذلك فوجب تحريم كل ما جاء نص بتحريمه بعد تلك الآية والدم جملة مما نزل تحريمه بعد تلك الآية . نا ابو سعيد الفقي نا محمد بن علي المقرئ نا احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس حدثني يموت بن المزرع نا ابو حاتم سهل بن محمد السجستاني نا ابو عبيدة معمر بن المثنى نا يونس بن حبيب قال : سمعت ابا عمر والعلاء قال : سألت مجاهدا عن تلخيص آي القرآن المدني من المكي ؟ فقال : سألت ابن عباس عن ذلك ؟ فقال : سورة الانعام نزلت بمكة جملة واحدة الا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة (قل : تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الى تمام الثلاث الآيات .

قال ابو محمد : هي قول الله تعالى (قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم وايامهم ولا تقربوا

الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون * ولا تقرّبوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون. وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون *

فهذه الثلاث الآيات هي التي أنزلت منها في المدينة وسائر هامة، وسورة المائدة أنزلت بالمدينة لا خلاف في ذلك، (فانذكروا) ما روى عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن الدم يكون في أعلى القدر؟ فلم تر به بأسا وقرأت (قل: لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه) حتى بلغت (مسفوحا) فان هذا قد عارضه ما رويناه عنها من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن جري بن كليب عن جبير بن نفير قال: قالت لي عائشة أم المؤمنين: هل تقرأ سورة المائدة؟ قلت: نعم قالت: أما أنها آخر سورة نزلت فما وجدت فيها حراما فحرموه *

قال أبو محمد: وأيضا فان الدم الذي في أعلى القدر ان كان أحمر ظاهر افهو بلا شك مسفوح ولا خلاف في تحريمه وان كان انما هو صفرة فليس دمالا ن الدم أحمر أو أسود لا أصفر فان بطلت صفاته التي منها يقوم حده فقط سقط عنه اسم الدم واذ لم يكن دما فهو حلال، وكذلك ما في العروق وخلال اللحم فانه ليس ظاهرا (١) وإذا لم يكن ظاهرا فليس هنالك دم يحرم. وانما نسأل خصوص ما منع دم أحمر ظاهرا إلا أنه جامد ليس جاريا لا يحل أكله أم لا؟ فهذا ما كان الاختلاف بيننا وبينهم، والله تعالى التوفيق * وأما المسك فان رسول الله ﷺ لم يزل يتطيب به في حجة الوداع وبعدها وقبلها وأقره الله تعالى على ذلك وابعاه له ولنا وقد علم الله تعالى أنه في أصله دم قرحة متولدة في حيوان (وما كان ربك نسيا) *

وأما الخنزير فان الله تعالى قال: (أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا) والضمير في لغة العرب التي نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه فصح بالقرآن ان الخنزير بعينه رجس فهو كله رجس وبعض الرجس رجس، والرجس حرام واجب اجتنابه فالخنزير كله حرام لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره حاشا ما أخرجه النص من الجلد اذا دبغ فحل استعماله *

(١) في النسخة رقم (١٤) «ليس ظاهرا» وكذلك ما بعده وهو تصحيح.

وروينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال «رسول الله ﷺ»: [والذي نفسى بيده] ^(١) ليسكن أن ينزل فيكم ابن مريم ﷺ حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد».

ومن طريق مسلم ناهارون بن عبد الله ناحجاج - هو ابن محمد - [عن ابن جريج] ^(٢) نأبوا الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقفون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى ابن مريم ﷺ فيقول: أميرهم تعال صل لنا فيقول: لا إن بعضكم على بعض امرأتكم هذه الأمة»، فصيح أن النبي ﷺ صوب قتل عيسى عليه السلام للخنزير وأخبر أنه يحكم الإسلام ينزل وبه يحكم، وقد صرح أنه عليه السلام نهى عن اضاعة المال فلو كانت الذكاة تعمل في شيء من الخنزير لما أباح عليه السلام قتله فيضريح، فصيح أنه كله ميتة محرم على كل حال، وقد ادعى بعض من لا يبالي ما أطلق به لسانه من أصحاب القياس أن شحم الخنزير إنما حرم قياسا على لحمه وإن الاجتماع على تحريمه إنما هو من قبل القياس المذكور.

قال أبو محمد: فيقال لمن قال هذا التخليط الظاهر فسادا: أول بطلان قولك أنه دعوى بلا برهان، وثانيه أنه كذب على الأمة كلها إذ قلت أنها إنما جمعت على الباطل من القياس، والثالث أنه لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا علة تجمع بين الشحم واللحم، ^(٣) (فان قالوا): لأن الشحم بعض اللحم ومن اللحم لأنه من اللحم تولد قلنا لهم: أما قولكم: إن الشحم بعض اللحم فباطل لأنه لو كان ذلك لكان الشحم لحما وهذا لم تأت به لغة قط ولا شريعة، وأما قولكم لأنه من اللحم تولد فنحن تولدنا من التراب ولسنا ترابا، والدجاجة تولدت من البيضة وليست بيضة، والتمر تولد من النخل وليس نخلا، واللحم تولد من الدم واللبن تولد من الدم وليس اللحم دما ولا اللبن دما بل هما حلالان، والدم حرام وكل ما تولد من شيء فلم يقع عليه اسم ما تولد منه فهو نوع آخر ولا يجوز أن يحكم له بحكمه لافي اللغة ولا في الديانة، وقد حرم الله تعالى الشحم على بني إسرائيل فلم يحرم اللحم بتحريم الشحم. نعم ولا حرم شحم الظهر ولا شحم الصدر ولا شحم الحوايا لتحريم شحم البطن، ولا يدري ذو عقل من أين وجب إذا حرم اللحم أن يحرم الشحم؟ وقد ينفارق ما بينها آفاه والرابع أن يقال لهم أترون سف عظمه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٥٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٥٥

وأكل غضروفه وشرب لبنه حرم قياسا على لحمه؟ ان هذا لعجب جدا، وكل هذه عندهم انواع غير اللحم بلا خلاف منهم، ويقال لهم ايضا اخبرونا أحرمت الله تعالى شحم الخنزير، وغضروفه وعظمه وشعره، ولبنه؟ أم لم يحرم شيئا من ذلك؟ ولا بد من احدهما، ﴿فان قالوا﴾: حرم الله تعالى كل ذلك قلنا لهم: ومن أين يعرف تحريم الله تعالى ما حرم الا بتفصيله تحريمه وبوحيه بذلك الى رسوله عليه السلام، وهل يكون من ادعى ان الله تعالى حرم امر كذا بغير وحى من الله تعالى بذلك الا مفتريا على الله تعالى كاذبا عليه جهارا؟ اذا خبر عنه تعالى بما لم ينزل به وحيا ولا اخبر به عن نفسه، وقد قال تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾.

﴿فان قالوا﴾: حرم كل ذلك بتحريمه اللحم قلنا: وهذه دعوى مكررة كاذبة مفتراة بلا دليل على صحتها، وعن هذه الدعوة الكاذبة سألناكم؟ فلم نجد عنكم زيادة على تكريرها فقط، وما كان هكذا فهو باطل ييقن. ﴿فان قالوا﴾ لم يحرمها الله تعالى بوحى من عنده ولا حرمها رسوله عليه السلام بنص منه لكن أجمع المسلمون على تحريم كل ذلك، قيل لهم: هذه أطم وأخش أن يكون شيء يقرون أنه لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ واذا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فقد أحله الله تعالى بلا شك فأجمع المسلمون^(١) على مخالفة الله تعالى ومخالفة رسوله عليه السلام اذ حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وقد أعاد الله تعالى المسلمين من هذه الكفرة الصلحاء، ﴿فان قالوا﴾: لما أجمع المسلمون على تحريمه حرمه الله تعالى حيث قلنا لهم: متى حرمه الله تعالى؟ أقبل اجماعهم أم مع اجماعهم أم بعد اجماعهم؟ ولا سبيل الى قسم رابع. ﴿فان قالوا﴾: بعد اجماعهم جعلوا حكمه تعالى تبعاً لحكم عباده وهذا كفر محض، وان قالوا: بل مع اجماعهم كانوا اقدأ وجبوا أنهم ابتداء ومخالفة الله تعالى في تحريم ما لم يحرمه وقد بينا خش هذا أنفا، ﴿وان قالوا﴾: بل قبل اجماعهم قلنا: فقد صح أنه تعالى حرمه ولا يعرف تحريمه اياه الا بتفصيل منه تعالى بتحريمه والتفصيل لا يكون البتة الا بنص وهذا قولنا والافهم دعوى كذب على الله تعالى. وتسكن. وقول في الدين بالظن فظهر يقين ما قلناه وفساد قولهم وصح ان المسلمين انما أجمعوا على تحريم كل ذلك اتباعا للنص الوارد في تحريمه كالم يجمعوا على تحريم لحمه الا بعد ورود النص بتحريمه ولا فرق وبالله تعالى التوفيق، وسند كركم الجراد بعد هذا ان شاء الله تعالى.

٩٨٩ - مسألة - وأما ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه فهو حلال كله كيفما وجد ، سواء أخذ حيا ثم مات أو مات في الماء ، طفا أو لم يطف ، أو قتله حيوان بحري أو بري هو كله حلال أكله ، وسواء خنزير الماء ، أو انسان الماء ، أو كلب الماء وغير ذلك كل ذلك حلال أكله : قتل كل ذلك وثني أو مسلم أو كتابي أو لم يقتله أحد .
برهان ذلك قول الله تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا) ، وقال تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة) فعم تعالى ولم يخص شيئا من شيء (وما كان ربك نسيا) يخالف اصحاب أبي حنيفة هذا كله وقالوا : يحل أكل مامات من السمك وما جزر عنه الماء ^(١) ما لم يطف على الماء مامات في الماء حنف أنفه خاصة ، ولا يحل أكل ما طفامنه على الماء ، ولا يحل أكل شيء مما في الماء إلا السمك وحده ، ولا يحل أكل خنزير الماء ولا انسان الماء ، واحتجوا في ذلك بأن قالوا : قد حرم الله أكل الخنزير جملة والانسان وهذا خنزير وانسان ، قالوا : فان ضربه حوت فقتله أو ضربه طائر فقتله أو ضربه صخرة فقتله أو صاده وثني فقتله فطفا بعد كل هذا فهو حلال أكله ، وقال محمد بن الحسن ^(٢) في سمكة ميتة بعضها في البر وبعضها في الماء ^(٣) : ان كان الرأس وحده خارج الماء اكلت وان كان الرأس في الماء نظر فان كان الذي في البر من مؤخرها النصف فأقل لم يحل أكلها وان كان الذي في البر من مؤخرها أكثر من النصف حل أكلها .

قال أبو محمد : هذه أقوال لا تعلم عن أحد من أهل الاسلام قبلهم وهي مخالفة للقرآن وللسنن ولا أقوال العلماء والقياس وللعقول لانها تكليف ما لا يطاق مما لا سبيل الى عليه هل ماتت وهي طافية فيه أو ماتت قبل ان تطفو أو ماتت من ضربة حوت . أو من صخرة منهزمة أو حنف أنفها ؟ ولا يعلم هذا الا الله أو ملك موكل بذلك الحوت ، وما ندري لعل الجن لا سبيل لها الى معرفة ذلك أم يمكنها علم ذلك لان فيهم غواصين بلا شك ؟ قال تعالى : (ومن الشياطين من يغوصون له) ^(٤) ثم لا بد للسمكة التي شرع فيها محمد ابن الحسن هذه الشريعة السخيفة من مذرع يذرع مامنها خارج الماء وما منها داخل الماء ثم ما يدرى البائس لعله كان أكثرها في الماء ، ثم أدارتها الامواج في الله وبيا للمسلمين

(١) قال الجوهرى في صحاحه : وجزر الماء يجزر ويجزر جزرا أى يفض . والجزر خضمف للد وهو رجوع الماء الى خلف (٢) في النسخة اليمنية « محمد بن الحسين » وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ « في البحر » وهو اخص (٤) في النسخة رقم ١ « وكذلك في النسخة اليمنية (والشياطين كل بناء وغواص) وهما آيتان في سورتين »

لهذه الحماقات التي لا تشبه الا ما يطايب به المجان لاضحاك سخفاء الملوك ، والعجب كل العجب من قولهم في الاخبار الثابتة في أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان : هذا زيادة على ما في القرآن فلا تأخذ بها الا من طريق التواتر ، ثم لا يستحيون ان يزيدوا بمثل هذه العقول مثل هذه الزيادة ^(١) على ما في القرآن ، نحمد الله على السلامة في الدين والعقل كثيرا .

وأما قولهم : إنه قد حرم الخنزير والانسان وهذا خنزير وانسان ، وقد قال الليث ابن سعد بهذا أيضا خاصة : فليس خنزير او لا انسانا لأنها انما هي تسمية من ليس حجة في اللغة وليست التسمية الا لله تعالى ، ولو كان ذلك الى الناس لكان من شاء ان يحل الحرام أحله بان يسميه باسم شيء حلال ومن شاء ان يحرم الحلال حرمه بان يسميه باسم شيء حرام ، فسقط قول هذه الطائفة سقوطا لا مريية فيه وبقي قول لبعض السلف في تحريم الطافي من السمك .

روينا من طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : ما طفا فلا تأكلوه وما كان على حاقية أو حسر عنه فكلوه . ومن طريق سعيد بن منصور نا ابراهيم - هو ابن علي - نا ايوب عن أبي الزبير عن جابر قال : ما حسر الماء عن ضفتي البحر فكل ومات فيه طافيا فلا تأكل .

ومن طريق ابن فضيل نا اعطاء بن السائب عن مسرة عن علي بن أبي طالب قال : ما طفا من صيد البحر فلا تأكلوه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأجلح عن عبد الله بن أبي الهذيل أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل : اني اجد البحر وقد جعل سمكا قال : لا تأكل منه طافيا . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما طفا من السمك فلا تأكله .

وصح عن الحسن وابن سيرين وجابر بن زيد وابراهيم النخعي أنهم ^(٢) كرهوا الطافي من السمك ، وبتحريمه يقول الحسن بن حي ، وروى عن سفيان الثوري فيما في البحر بماعدا السمك قولان ، أحدهما أنه يؤكل ، والآخر لا يؤكل حتى يذبح ، وههنا قول آخر ورويناه من طريق وكيع قال : نا جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد المجوس للسمك . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو بكر بن حفص عن ابن مسعود قال : ذكاة الحوت فك لحية .

(١) في النسخة اليمنية « الزيادات » (٢) في النسخة رقم ١٦ « أنه » ولا يناسب .

قال أبو محمد : أما هذا القول وتقسيم احد قولي الثوري فيطيلها كلها مارويناه من طريق مسلم نايجي بن يحيى نأبو خيشمة — هوزهير بن معاوية — عن أبي الزبير المكي حدثني جابر قال : « بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة تتلقى غيراً (١) لقريش وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمر تمر، قال أبو الزبير : فقلت لجابر : كيف كنتم تصنعون بها ؟ قال : نمصها [كما يمص الصبي] (٢) ، ثم نشرب عليها من الماء [فكفينا يوماً إلى الليل] (٣) وكنا نضرب بعصينا الخبط فنبله (٤) بالماء فناً كله [قال : وانطلقنا على ساحل البحر] (٥) فرفع لنا على ساحل البحر كهيئة الكشيب (٦) الضخم فأتيناه فاذا هو دابة تدعى الغنبر قال أبو عبيدة : ميتة ، ثم قال : لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله تعالى وقد اضطررتم فكلوا فأقننا عليه شهرًا ونحن ثلاثمائة حتى سمنا ولقد رأيتنا نغترف من وقب (٧) عينيه بالقلال (٨) الدهن ونقطع منه الفدر (٩) كالثور أو كقدر الثور ولقد (١٠) أخذ منا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً فأقعدهم في وقب عينه وأخذ ضلعاً من أضلاعه فأقامها ، ثم رحل أعظم بعير معنا فمر من تحتها (١١) وتزودنا من لحمه وشائق (١٢) ، فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال هو رزق أخرجه الله تعالى لكم فهل معكم من لحمه شيء فقطعتمونا ؟ فarsلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله .»

قال أبو محمد : فهذا ليس من السمك بل هو ما حرمه من ذكرنا وليس مما فكت لحياه بل هو ميتة وهذا هو الصحيح عن جابر لسامع أبي الزبير إياه منه ، وهذا بين فيه لقوله لجابر في التمرة كيف كنتم تصنعون بها ؟ ، وأذميتة البحر حلال فصيد الوثني وغيره له سواء لانه لا يحتاج إلى ذكاة إنما ذكاته موته فقط ، وأما من حرم الطافي جملة فالرواية في ذلك عن جابر لا تصح لان أبا الزبير لم يذكر فيه سماعاً من جابر وهو ما لم يذكر ذلك فدل على أنه كان ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وهي عن علي لا تصح لان ابن

(١) هو الأبل بأحمالها (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٠ (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) في صحيح مسلم « ثم نبله » (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) هو - بالثاء المثلثة - الرمل المستطيل المحدود ب (٧) بفتح الواو وسكون القاف وبالياء الموحدة هو داخل عينه ونقرتها (٨) القلال بكسر القاف جمع قلة بضمها هي الحجرة الكبيرة (٩) هو - بالثاء - والدال المهملة - جمع فدر فدر القطعة من كل شيء (١٠) في صحيح مسلم « فلقد » (١١) أي من تحت الضلع وفي الأصول « من تحته » والمشهور في الضلع الثالث ، وقيل فيها الوجهان (١٢) هو بالشين المعجمة جمع وشيقة وهي أن يؤخذ اللحم فيغلى قليلاً ولا يبيض ويحمل في الأسفار وقيل هي القديد (١٣) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٠ « فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ عليه وسلم فذكرنا ذلك » الخ .»

فضيل لم يسمع من عطاء بن السائب الا بعد اختلاطه، وهى عن ابن عباس من طريق أجليح وليس بالقوى لكنه صحيح عن الحسن . وابن سيرين . وجابر بن زيد . واحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة نا يحيى بن سليم الطائفى نا اسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « مالقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه فطفا »^(١) فلا تأكلوه . ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل ابن عياش حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان ونعيم بن المجرم - هو ابن عبد الله - عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « كلوا ما حسر عنه البحر وما ألقى وما وجد تموه طافيا من السمك فلا تأكلوه » .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير هذا وليس بحجة لأنه لا يصح ولو صح لما ترددنا طريقة عين في القول به إلا أن قبل كل شيء فهو لو صح حجة^(٢) على أصحاب أبي حنيفة لأنهم مخالفون لما فيه ولكل ما رويناه في ذلك عن صاحب أو تابع لأنهم يديحون بعض الطائى اذا مات من عارض عرض له لا حتف أنفه ويحرمون كثيرا ما ألقى البحر أو حسر عنه^(٣) . فخالفو الخبر في موضعين، وكذلك من روى عنه في هذا شيء، وأما ضعف هذين الخبرين، فأحدهما من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف، والآخر من رواية أبي الزبير عن جابر ولم يذكر فيه سماعا نا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي نا اسحاق بن احمد الدخيل نا ابو جعفر العقيلي نا محمد بن اسماعيل . وزكريا بن يحيى الحلوانى قال زكريا نا أحمد بن سعيد ابن أبي مريم ، وقال محمد بن اسماعيل : نا الحسن بن علي ، ثم اتفق أحمد والحسن قالا جميعا : نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال : جئت بأبي الزبير فدفع^(٤) الى كتابين فقلت له : هذا كله سمعته من جابر فقال : منه ما سمعت منه، ومنه ما حدثت عنه فقلت : أعلم لي على ما سمعت فاعلم لي على هذا الذى عندي .

قال أبو محمد : فمالم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابر فلم يسمعه من جابر باقراره ولا ندرى عن أخذته فلا يجوز الاحتجاج

(١) في سنن أبى داود ج ٣ ص ٤٢١ « وطفا » وقوله « أو جزر » بحم ثم زى أى انكشف عنه الما وذهب والجزر رجوع الما خلفه وهو ضد المد كما تقدم عن الصحاح ومنه الجزيرة ومعنى « طفا » ارتفع فوق الماء بعد ان مات (٢) كذا هذه الجملة في جميع النسخ وهو تركيب فيه ركاكة، وحقه ان يكون هكذا « الا أن قبل كل شيء انه لو صح لكان حجة » الخ والله اعلم (٣) أى انكشف وهو بمعنى « جزر » المذكور في الحديث قريبا (٤) في النسخة رقم ١٦ « فرفع » بالراء .

به، وهذا من ذلك الخبر فسقط ونحمد الله تعالى على بيانه لنا. وقد روى مثل قولنا عن طائفة من السلف: روي عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الملك ابن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها^(١). نأحامنا الباجي نا ابن آيمن نا أحمد بن مسلم نا أبو ثور نا معلى نا أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس نا أبو بكر الصديق قال: السمك كله ذكي^(٢). ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال قال أبو بكر الصديق: طعام البحر كل ما فيه. ومن طريق وكيع نا همام نا هو ابن يحيى نا عن قتادة عن جابر بن أبي الشعثاء قال قال عمر بن الخطاب: الحيتان والجراد ذكي^(٣).

قال أبو محمد: قال الله تعالى: (فالتقمه الحوت وهو مليم) فسمى ما يلتقمه الإنسان في بلعة واحدة حوتا. وليس هذا من الصفة التي أحل أبو حنيفة، وقد قال أبو بكر وعمر باباحتها ولا يعلم لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم. ومن طريق سعيد ابن منصور نا صالح بن موسى الطلحي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ابن أبي طالب أنه سئل عن الحيتان والجراد؟ فقال: الحيتان والجراد ذكي ذكاتها صيدهما. ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور عن معاوية بن قرعة نا أبو أيوب نا كل سمكة طافية. ومن طريق أبي ثور نا معلى نا عبد الوارث بن سعيد الثوري نا أبو التياح عن ثمامة بن أنس نا مالك نا أبو أيوب نا أنصاري سئل عن سمكة طافية؟ فقال: كل وأطعمني^(٤). ومن طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله^(٥) ابن عبيد الكلاعي عن سليمان بن موسى عن الحسن قال: أدر كت سبعين^(٦) رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ يأكلون صيدا المجوس من الحيتان لا يختلج^(٧) منه شيء في صدورهم ولم يكونوا يرون صيده ذكاته، وبأكل الطافي من السمك يقول ابن أبي

(١) ذكره البخاري في صحيحه ج ٧ ص ١٦١ معلقا، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٥٣٩: وصله أبو بكر بن أبي شبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال، زاد الطحاوي لمن أراد أكله وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي بعضها أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء اه (٢) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٣) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٤) هو في سنن الدارقطني ص ٥٣٩ (٥) في النسخة البينة «عبد الله» وهو غلط (٦) في النسخة رقم ١٦ «تسعين» أي لا يدخلهم الشك في ذلك منه، قال في الصحاح: وتخالج في صدرى منه شيء، وذلك إذا شككت اه وفي النسخة رقم ١١ والنسخة البينة «لا يختلج» وفي النسخة رقم ١٦ «لا يختلج»

ليلي والأوزاعي وسفيان الثوري ومالك والليث والشافعي وأبو سليمان
قال علي: لا يطفو الحوت أصلاً الا حتى يموت او يقارب الموت فاذا مات طفا
ضرورة ولا بد، فتخصيصهم الطافي بالمنع وابتاحتهم مامات في الماء تناقض *
٩٩ - مسألة - وأما ما يعيش في الماء في البر فلا يحل أكله الا بذكاة كالسلاحفة
وباليمرين ^(١) و كلب الماء والسمور ونحو ذلك لانه من صيد البر ودوابه وان
قتله المحرم جزاه، وأما الضفدع فلا يحل أكله أصلاً لما ذكرنا في كتاب الحج من نهى
النبي ﷺ عن ذبحها فأغنى عن اعادته *

٩٩١ - مسألة - ولا يحل أكل حيوان مما يحل أكله مادام حياً لقول الله
تعالى: (إلا ما ذكيتم) فحرم علينا كل ما لم نذكه والحى لم يذك بعد، وكذلك لو ذبح
حيوان او نحرقه فلا يحل أكل شيء منه حتى يموت لقول الله تعالى: (فاذكروا اسم الله
عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها) ولا خلاف في أن حكم البدن وغيرها
في هذا سواء فلا يحل بلع جرادة حية ولا بلع سمكة حية مع انه تعذيب، وقد نهى عن
تعذيب الحيوان * رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير
عن رجل عن ابن الفرافصة عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال: ان الذكاة الحلق
واللبة لمن قدر وذروا الانفس حتى ترهق وبالله تعالى التوفيق *

٩٩٢ - مسألة - ولا يحل أكل شيء من حيوان البر بقتل عنق ولا بشدخ
ولا بغم لقول الله تعالى: (الا ما ذكيتم) وليس هذا ذكاة *

٩٩٣ - مسألة - ولا يحل أكل العذرة ولا الرجيع ولا شيء من أبوال الخيول
ولا القى ولا لحوم الناس ولو ذبحوا ولا أكل شيء يؤخذ من الانسان الا اللبن وحده،
ولا شيء من السباع ذوات الانياب ولا أكل الكلب ولا الهر الا نسي والبرى سواء
ولا الثعلب حاشا الضبع وحدها فهي حلال أكلها، ولو أمكن ذكاة الفيل لحل أكله *
أما العذرة والبول فلما ذكرنا في كتاب الصلاة من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم في النهي عن الصلاة وهو يدافع الاخشين البول والغائط، ولقول الله تعالى:
(ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل خبيث فهو محرم بالنص ولا خبيث
الا ما سماه الله تعالى ورسوله خبيثا وذكرنا هالك قوله عليه السلام: «أكثر عذاب القبر

(١) كذا في النسخة رقم ١٤ وفي النسخة رقم ١٦ «والبالية» وفي النسخة اليمنية «والبالية مري» ولم اجد هذا الاسم
في حياة الحيوان ولا غيره، ولعله من تسمية تلك البلاد غير المألوفة لبلادنا *

في البول، فعم عليه السلام كل بول، وبيناهنا لك ان سقى النبي صلى الله عليه وسلم العربيين أبوال الابل انما كان على سبيل التداوى للعلل التي كانت أصابتهم وأوردنا الاسانيد الثابتة بكل هذا وبينافساد الرواية من طريق سوار بن مصعب وهو ساقط لا بأس ببول ما أكل لحمه ^(١)، وهذا مما تروا فيه القياس اذ قاسوا بول الحيوان ورجيعه على لحمه فهلا قاسوه على دمه فهو أولى بالقياس أو على بول الآدميين ورجيعهم *

وأما القى، فلباروينان من طريق البخاري نامسلم بن ابراهيم ناهشام - هو الدستوائى - وشعبة قالا جميعا: ناقتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس [رضى الله عنهما] ^(٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالعائد في قيته» والقى هو ما تغير فان خرج الطعام ولم يتغير فليس قيتا فليس حراما *

وأما لحوم الناس فان الله تعالى قال: (ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم ان يا كل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) ولامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه في كتاب الجنائز بان يوارى كل ميت من مؤمن أو كافر فن أكله فلم يواره ومن لم يواره فقد عصى الله تعالى، ولقول الله تعالى: (إلا ما ذكيتم) فحرم تعالى أكل الميتة وأكل ما لم يذك، والانسان قسمان . قسم حرام قتله . وقسم مباح قتله، فالحرام قتله ان مات أو قتل فلم يذك فهو حرام، وأما الحلال قتله فلا يحل قتله الا لاحد ثلاثة أوجه، إما لكفره ما لم يسلم، وإما قودا، وإما لحد أو جب قتله، وإى هذه الوجوه كان فليس مذكى؟ لأنه لم يحل قتله إلا بوجه مخصوص فلا يحل قتله بغير ذلك الوجه، والتذكية غير تلك الوجوه بلا شك فالقصد اليها معصية والمعصية ليست ذكاة فهو غير مذكى فحرام أكله بكل وجه، واذ هو كله حرام ^(٣) فاكل بعضه حرام لأن بعض الحرام حرام بالضرورة، ويدخل في هذا المخاط . والنخاعة . والدمع . والعرق . والمذى . والمنى . والظفر . والجلد . والشعر . والقيح . والسنن الا اللبن المباح بالقرآن، والسنة، والاجماع . وقد أباح عليه السلام لسالم - وهو رجل - الرضاع من لبن سهلة بنت سهيل، والريق لأن رسول الله ﷺ حنك الصبيان بتمر مضغه فريقه في ذلك الممضوغ فالريق حلال بالنص فقط، وبالله تعالى التوفيق *

وأما السباع فلباروينان من طريق مالك بن أنس عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة ابن سفيان عن أبي هريرة عن ^(٤) رسول الله ﷺ قال: «كل ذى ناب من السباع

(١) في النسخة رقم ١٦ «ما يؤكل لحمه» (٢) الزبادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٢٥ (٣) في النسخة رقم ١٦ «واذ هو اكله حرام» وفي النسخة اليمنية «إذ هو حرام أكله» وما هنا أظهر (٤) في موطأ مالك ج ٣ ص ٤٣ «أن» بدل عن

فأكله حرام،^(١) وجاء أيضاً من غير هذه الطريق تركناها اختصاراً^(٢)، والكلب ذوناب من السباع وكذلك الهر والثعلب فكل ذلك حرام، وقد أمر عليه السلام بقتل الكلب ونهي عن اضاءة المال فلو جاز أكلها ما حل قتلها كما لا يحل قتل كل ما يؤكل من الأنعام وغيرها.

روينا من طريق وكيع نامبارك - هو ابن فضالة - عن الحسن البصري عن عثمان رضي الله عنه قال: اقتلوا الكلاب واذبحوا الحمام، ففرق بينهما فأمر بذبح ما يؤكل وقتل ما لا يؤكل. ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب أنه سمع ابن شهاب يسأل عن مرارة السبع وألبان الأتن؟ فقال الزهري: نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع، ولا خير فيما نهى عنه رسول الله ﷺ، ونهى رسول الله ﷺ عن أكل كل لحوم الحمر الأنسية فلا نرى البانها التي تخرج من بين لحمها ودماغها بمنزلة لحمها. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: الثعلب سبع لا يؤكل.

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن زيد أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «نهى^(٣) رسول الله ﷺ عن أكل الهر وثمنه» أقل ما في هذا الأثر أن يكون موقوفاً على جابر، وبتحريم السباع وبكل ما ذكرنا يقول أبو حنيفة والشافعي وأبو سليمان إلا أن الشافعي أباح الثعلب. وانكر المالكيون تحريم السباع وموهوا بأن قالوا: قد صح عن عائشة أم المؤمنين أنها سئلت عن أكل [لحوم] ^(٤) السباع؟ فقترأت (قل: لا تجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوفاً أو لحم خنزير) الآية، وروى من طريق جوير عن الضحاك قال: تلا ابن عباس هذه الآية (قل: لا تجد فيما أوحى إلى محرماً) قال: ما خلا هذا فهو حلال، وقالوا: روى الزهري خبر النهي عن كل ذي ناب من السباع، ثم قال: لم اسمع هذا من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء الشام^(٥)، وقال بعضهم: إنما نهى عنها من أجل ضرر لحمها.

قال أبو محمد: هذا كل ما موهوا به وكله لا شيء، أما الآية فإنها مكية كما قدمنا ولا يجوز أن تبطل بها أحكام نزلت بالمدينة، وهم يحرمون الحمر الأهلية وليست في الآية ويحرمون الخمر وليست في الآية، والخليطين وإن لم يسكروا لم يذكر في الآية،

(١) في موطأ مالك «قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام» (٢) رواه مسلم أيضاً من طرق ج ٢ ص ١٠٩

(٣) في النسخة رقم ١٦ «نهانا» (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) هو في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٩

وهذا تناقض عظيم ، وأما قول عائشة رضي الله عنها فلا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولو أن عائشة رضي الله عنها بلغها نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لما خالفته كما فعلت في تحريم الغراب اذ بلغها وليس مذكورا في الآية على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى .

وأما الرواية عن ابن عباس ففى غاية الفساد لانه عن جوير وهو هالك عن الضحاك وهو ضعيف ، ولا حجة في أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم . وأما قول الزهرى : انه لم يسمعه من علمائه بالحجاز فكان ماذا ؟ وهبك ان الزهرى لم يسمعه قط أترى السنن لا يؤخذ منها شيء حتى يعرفها الزهرى ؟ ان هذا لعجب ما سمع بمثله ؛ فكيف والزهرى لم يلتفت الى أنه لم يسمعه من علمائه بالحجاز بل أفتى به كما ذكرنا آنفاً ؛ وكقصة خالفوا فيها عائشة والزهرى اذا خالفهما مالك [اذ] (١) لا مؤنة عليهم في ذلك كما ذكرنا كثير امته ونذكر ان شاء الله تعالى ، وهذه المسألة نفسها مما خالفوا فيه فتيا عائشة في الغراب وفتيا الزهرى كما أوردنا وانما هم كالغريق يتعلق بما يجد وان كان فيه هلاكه ، وأما قولهم : انما نهى عنها لضرر لحمها فكلهم جمع الغثاثة والكذب ، أما الكذب فما عليهم بذلك ومن أخبرهم بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كذب عليه صلى الله عليه وسلم اذ قوله (٢) ما لم يقل واذا أخبروا عنه بما لم يخبر به قط عن نفسه ، وهذه قصة مهلكة مؤدية الى النار نعوذ بالله منها ؛ وأما الغثاثة فان عليهم بالطب في هذه المسألة ضعيف جدا وما يشك من له اقل بصر بالأغذية في ان لحم الجمل الشارف والتيس الهرم أشد (٣) ضررا من لحم الكلب والهرم والفهد ، ثم هبك انه كما قالوا فهل في ذلك ما يبطل النهى عنها ؟ ما هو الا تأكيد في المنع منها ، ثم قد شهدوا على أنفسهم باضاعة المال والمعصية (٤) في ذلك اذ تركوا السكالب والسنائير تموت على المزابل وفي الدور ولا يذبحونها فإيا كلونها اذهى حلال ولو ان امرءا فعل هذا بغنمه وبقره لكان عاصيا لله تعالى باضاعة ماله ؛ وأما الضباع فان الشافعى وأبا سليمان اباحا أكلها ، والحجة لذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير (٥) ان عبد الرحمن بن أبى عمار أخبره قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبيع أآكلها ؟ قال : نعم قلت : أصيده ؟ قال :

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ « اذ قوله » وفي النسخة اليمنية « اذ قوله » والصواب ما هنا (٣) في النسخة رقم ١٦ « أعظم » (٤) في النسخة رقم ١٦ « وبالمعصية » (٥) في النسخة رقم ١٦ وكذلك اليمنية « عبد الله بن عبيد الله بن عمير » باضافة عبيد وفي تهذيب التهذيب بخذف الالف كما هنا وكذلك في تقريب التهذيب .

نعم قلت: أسمعت ذلك من نبي الله ﷺ؟ قال: نعم قال ابن جريح: نانا فع مولى ابن عمر قال: أخبر رجل ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص يأكل الضباع قال نافع: فلم ينكر ابن عمر ذلك ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: كان علي بن أبي طالب لا يرى بأكل الضباع بأساً، وقال معمر عن عمرو بن مسلم: سمعت عكرمة عن ابن عباس وسئل عن الضبع؟ فقال: رأيتها على مائدة ابن عباس ومن طريق وكيع عن أبي المنهال الطائي عن عبد الله بن زيد عمه قال: سألت أبا هريرة عن الضبع؟ فقال: نعجة من الغنم وعن عطاء قال: ضبع أحب إلى من كبش.

قال أبو محمد: فواجب أن تستثنى الضباع من جملة السباع كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخالف شيء (١) من أقواله عليه السلام، وقال أبو حنيفة: بتحريم الضباع وما نعلم له حجة إلا تعلقه بعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل السباع قالوا: وهى سبع، وذكروا خبراً فاسداً رويناه من طريق محمد بن جرير الطبري أنا ابن حميدنا أبو زهير نا محمد بن اسحاق عن اسماعيل بن مسلم المكي عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن حبان بن جزء (٢) عن أخيه خزيمة بن جزء قال: «قلت: يا رسول الله: ما تقول في الضبع؟ فقال لي: ومن يأكل الضبع؟» وذكروا ما رويناه من طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفيان الثوري نا سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن يزيد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الضبع؟ فكرهه فقلت له: أن قومك يأكلونه فقال: إن قومى لا يعلمون.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم حجة غير هذا فأما احتجاجهم بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السباع فإنه حق ولكن الذى نهى عن السباع هو الذى أحل الضباع فلا فرق بين أباحه ما حرم من السباع وبين تحريم ما حلل من الضباع وكلاهما لا تحل لمخالفته. وأما الخبر المذكور فلا شيء لأن اسماعيل بن مسلم ضعيف وابن أبي المخارق ساقط، وحبان بن جزء (٣) مجهول، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه ليس فيه تحريم أصلاً وإنما فيه التبعيض ممن يأكلها فقط، وقد علمنا أن عظام الضأن حلال ثم لورأينا أحداً يأكلها أو يأكل جلودها له جبننا من ذلك أشد العجب. وأما قول سعيد بن المسيب فلا حجة فى قول

(١) فى النسخة رقم ١٦ «ولا يخالف شيئاً» (٢) حبان بن جزء هو بالحاء المهملة بعدها باء واحدة، وفى النسخة رقم ١ والنسخة اليمانية «حبان» بالياء المتناة من تحت وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب، وقال الحافظ ابن حجر فى آخر ترجمته: ذكرنا من حبان فى اللغات أخرج له حديثاً واحداً فى السؤال عن الضب والارنب والضبع والذئب وضعف اسناد الترمذى (٣) فى النسخة رقم ١ والنسخة اليمانية «وحبان بن جزء» بالياء المتناة من تحت وهو غلط.

أحد مع رسول الله ﷺ، وقد أحل الله البيع جملة ثم حرم النبي ﷺ ما كثر فلم يغلبوا عموم الإباحة على تخصيص النهي وهذا خلاف فعلهم ههنا، وهذا ما خالفوا فيه جماعة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وبالله تعالى التوفيق. وأما الفيل فليس سباعاً ولا جاء في تحريمه نص، وقال تعالى: (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقال تعالى: (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فكل شيء حلال إلا ما جاء نص بتحريمه بهذا جاء نص القرآن والسنة ولم يأت في الفيل نص بتحريم فهو حلال.

٩٩٤ - مسألة - ولا يحل أكل شيء من الحيات ولا أكل شيء من ذوات الخالب من الطيور وهي التي تصيد الصيد بمخالبها (١) ولا العقارب. ولا الفيران. ولا الخدأ. ولا الغراب. روينا من طريق مسلم ناشيان بن فروخ نا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال: قال ابن عمر: حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ أنه كان عليه السلام يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدايا والغراب والحية قال: وفي الصلاة أيضاً (٢). ومن طريق مسلم حدثني إسحاق بن منصور نا محمد بن جهم نا اسماعيل [وهو عندنا ابن جعفر] (٣) عن عمر بن نافع عن أبيه قال كان [عبد الله] (٤) بن عمر يوماً [عندهم له] (٥) رأى ويص جان فقال: اقتلوه فقال أبو لبابة الانصاري: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي [تكون] (٦) في البيوت إلا الأبر وذا الطفتين (٧) فانهما اللذان يخطفان البصر ويتبعان ما في بطون النساء. ومن طريق مالك عن صفى - هو ابن أفلح - أخبرني أبو السائب مولى هشام بن زهرة أن أباسعيد الخدري أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن بالمدينة جنا قد أسلموا فإذا رأيت منها (٨) شيئاً فاذنوه ثلاثاً أيام فإن بدلكم بعد ذلك فقتلوه (٩) فكل ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله فلا ذكاة له لأنه عليه السلام نهى عن اضاعة المال ولا يحل قتل شيء يؤكل، وقد ذكرنا في كتاب الحج قوله عليه السلام: خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: فذكر العقرب والفأرة والحدأة. والغراب. والكلب العقور، فصح أن فيها فسقا والفسق محرم قال تعالى: (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) فلو ذبح ما فيه فسق لكان مما أهل لغير الله به لأن ذبح ما لا يحل أكله

(١) في النسخة رقم ١٦ وكذلك البنية «تصيد الطير» (٢) الحديث اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه انظر صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٥ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) الزيادة من صحيح مسلم، والمصنف في روايته هنا أسقط المفاظ كثيرة هي في صحيح مسلم المطبوع (٧) إلا أنه هو مصنف أزرق مقطوع الذنب لا ينظر إلى حال إلا أنه أتت ما في بطنه وإنما استثنى لأن مؤمن الجن لا يتصورون في صورهم وذا الطفتين هو ما كان على ظهر مخطان مثل الطفتين، وهما الخوصتان (٨) في الموطأ «منهم» (٩) الحديث في الموطأ ج ٣ ص ١٤٢ طولا اختصره المصنف.

معصية والمعصية قصد الى غير الله تعالى به * رويانا عن عمر بن الخطاب اقتلوا الحيات كلها *
وعن ابن مسعود من قتل حية أو عقربا قتل كافرا * ومن طريق أحمد بن زهير بن أبي خيثمة
نا ابن أبي أويس نا أبي نايحي بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت :
اني لأعجب ممن يأكل الغراب ، وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله وسماه فاسقا والله
ما هو من الطيبات * ومن طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر قال : من
يأكل الغراب وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقا ، والله ما هو من الطيبات *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال : من يأكل الغراب
وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقا * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
قال : كره رجال من أهل العلم أكل الحداء والغراب حيث سماهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
من فواسق الدواب التي تقتل في الحرم ، «فان قيل» : قد روي «وترى الغراب ولا تقتله»
قلنا : رواه من لا يجوز الأخذ بروايته يزيد بن أبي زياد وقد ذكرنا تضعيفه في كتاب الحج ،
وقولنا هو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وحرم أبو حنيفة الغراب الأبقع ولم يحرم الأسود
واحجج بان في بعض الأخبار ذكر الغراب الأبقع *

قال أبو محمد : الأخبار التي فيها عموم ذكر الغراب هو الزائد حكما ليس في الذي فيه تخصيص
الأبقع . ومن قال : انما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله الغراب . الغراب الأبقع خاصة
لأنه قد ذكر الغراب الأبقع في خبر آخر فقد كذب اذ قفا ما لا علم له به ، ونحن على يقين من أنه قد
أمر عليه السلام بقتل الأبقع في خبر وبقتل الغراب جملة في خبر آخر وكلاهما حق لا يحل
خلافه ، وتردد المالك في هذه الدواب التي ذكرنا ، وأما العقارب والحيات فإمتري ذوفهم
في انهن من أخبث الحبائث وقد قال تعالى : (ويحرم عليهم الحبائث) ، وأما الفيران فإزال جميع
أهل الاسلام يتخذون لها القطاط والمصايد القتالة ويرمونها مقتولة على المزابل ، فلو كان
أكلها حلالا لكان ذلك من المعاصي ومن اضاعة المال ، وبالله تعالى التوفيق *

وأباحوا أكل الحيات المذكاة وهم يحرمون أكل ما ذكروا من قتله ، ولا سبيل الى تذكية الحيات
الا من ألقائها *

قال أبو محمد : وهي الخمر تقع في الترياق فلا يحل أكله الا عند الضرورة على سبيل التداوي لان
المتداوي مضطر وقد قال تعالى : (الا ما اضطررتم اليه) *

وأما ذوات الخالب من الطير فلبارويناه من طريق مسلم نا أحمد بن حنبل . وعبيد الله بن معاذ
ابن معاذ قال احمد : نا هشيم نا أبابشر جعفر بن أبي وحشية أخبره وقال عبيد الله : نا ابى ناسبة عن
الحكم بن عتيبة ثم اتفق الحكم وأبو بشر كلاهما عن ميمون بن مهران عن ابن عباس «ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطير^(١) قال الله تعالى: (و ما منها كم عنه فاتها) ولا يجوز ان ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حلال، وبهذا يقول أبو حنيفة. والشافعي. وأحمد. وأبو سليمان، وأباح المالكيون أكل سباع الطير، واحتج بعض من ابتلاه الله تعالى بتقليده بان هذا الخبر لم يسمعه ميمون بن مهران من ابن عباس وإنما سمعه من سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأشار الى خبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب انا اسماعيل بن مسعود الجحدري عن بشر بن المفضل عن سعيد بن أبي عروبة عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «ان رسول الله^(٢) صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن كل ذى مخلب من الطير وعن كل ذى ناب من السباع».

قال أبو محمد: اراد هذا الناقض^(٣) ان يحتج لنفسه فدفعها واراد ان يوهن الخبر فزاده قوة لان سعيد بن جبير هو النجم الطالع ثقة وامامة وامة فكيه وشعبة وهشيم. والحكم. وأبو بشر كل واحد منهم لا يعدل به علي بن الحكم؟ وأسلم الوجوه لعلي بن الحكم ان لم يوصف بانه أخطأ في هذا الخبر ان يقال: ان ميمون بن مهران سمعه من ابن عباس وسمعه أيضا من سعيد بن جبير عن ابن عباس.

قال علي: لا يسمى ذا مخلب عند العرب الا الصائد بمخلبه وحده أو ما الديك. والعصافير. والزرزور. والحمام وما لم يصد فلا يسمى شيء منها ذا مخلب في اللغة، وبالله تعالى التوفيق.

٩٩٥ - مسألة - لا يحل أكل الخبز والبري ولا شيء من الحشرات كلها كالوزغ، والخنفس. والنمل. والنحل. والذباب. والدبر. والدود. طيارة. وغير طيارة، والقمل. والبراغيث. والبق. والبوض وكل ما كان من أنواعها القول الله تعالى: (حرمت عليكم الميتة) وقوله تعالى: (الا ما ذكيتم) وقد صرح البرهان على ان الذكاة في المقدور عليه لا تكون الا في الخلق أو الصدر، فلم يقدر فيه على ذكاة فلا سبيل الى أكله فهو حرام لا متناع أكله الا ميتة غير مذكية وبرهان آخر في كل ما ذكرنا انها قسمان، قسم مباح قتله كالوزغ. والخنفس. والبراغيث. والبق. والدبر، وقسم محرم قتله كالنمل. والنحل فالباح قتله لا ذكاة فيه لان قتل ما تجوز فيه الذكاة اضاعة للبال وما لا يحل قتله لا تجوز فيه الذكاة. رويناه من طريق الشعبي كل ما ليس له دم سائل فلا ذكاة فيه. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن ابيه «أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقا» مع أنه من أخبث الخبائث عند كل ذى نفس. ومن طريق البخاري ناقتية نا اسماعيل بن جعفر نا عتبة بن مسلم مولى بني تميم عن عبيد بن حنين مولى بني

(١) هو في صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٠ (٢) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٠٦ «ان بني الله» (٣) في النسخة رقم ١٦ وكذلك

زريق عن ابى هريرة «ان رسول الله ﷺ قال : اذا وقع الذباب فى اناء احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه» (١) وذكر الحديث ، فأمر عليه السلام بطرحه ولو كان حلالاً أكله ما أمر بطرحه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب النحلة والنملة والهدد والصرده» . ومن طريق أبى داود نا محمد بن كثير انا سفيان عن ابن أبى ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان «ان طيبيا سألا النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها فى دواء ؟ فنهاه رسول الله ﷺ عن قتلها» (٢) .

قال أبو محمد : هذا يقضى على حديث النبى الذى كان قدما فاحرق قرية النمل لأن شريعة نبينا ﷺ ناسخة لكل دين سلف ، وقد ذكرنا قتل عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضى الله عنهم للقدردان وهم محرّمون ؛ وصح عن ابن عباس . وابن عمر . وعائشة أم المؤمنين قتل الأزواج . ومن طريق معمر عن قتادة نهى عن قتل الضفدع وانه يقتل الوزغ . وعن عمر بن الخطاب أخفوا الهوام قبل ان تخيفكم : ﴿ فان ذكر ﴾ ذا كر حديث غالب ابن حجره عن الملقام بن التلب عن أبيه صحبت النبى ﷺ فلم أسمع للحشرات تحريما ؛ فغالب ابن حجره والملكاه مجهولان ؛ ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس من لم يسمع حجة على ما قام به بهر هان النص .

٩٩٦ - مسألة - ولا يحل أكل شئ من الحمر الانسية توحشت أو لم توحش ، وحلال أكل حمر الوحش تأنست أو لم تتأنس ، وحلال أكل الخيل والبغال . وروينا من طريق البخارى نا محمد بن سلام نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى انا أيوب - هو السخيانى - عن محمد - هو ابن سيرين - عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ أمر منا ديا فنادى (٤) ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فانها رجس فاكفئت القدور وانها لتنفور [بالحم]» (٥) . فصح أنها كلها رجس ؛ واهراق الصحابة رضى الله عنهم القدور بها بحضرة النبى ﷺ بيان ان ودكها وشحمها وعظمها وكل شئ منها حرام . ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن على بن الحسين بن على عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ (٦) نهى يوم خيبر

(١) الحديث فى صحيح البخارى ج ٧ ص ٢٥٧ له بقية وهى «فان فى احد جناحيه شفا . وفى الآخر داء» (٢) فى سنن أبى داود ج ٤ ص ٦ «فنهاه النبى» (٣) قال الخطابى : فى هذا دليل على أن الضفدع محرّم الاكل وانه غير داخل فيما أيجع من دواب الملة . وكل ممنه عن قتله من الحيوان فانما هو لاحد أمرين . اما الحرمة فى نفسه كالا دمي واما التحريم لحمة كاصرد . والهدد ونحوها واذ كان الضفدع ليس بمحرّم كالا دمي كان النهى فيه منصرفا الى الوجه الآخر . وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان الا لما كلة اه . ورواه أيضا النسائى ج ٧ ص ٢١٠ عن قتيبة : (٤) فى النسخة رقم ١٠٦ بنادى ، وما هنا موافق لصحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٤ (٥) الزيادة من صحيح البخارى (٦) فى صحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٢ وقال نهى النبى الخ .

عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم نا محمد ابن بكر انا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أكلنا من خير الخيل وحمر الوحش فيها نار رسول الله ﷺ (١) عن الحمار الأهلي . وروينا تحريم الحمر الأهلية عن النبي ﷺ من طريق البراء بن عازب . وعبد الله بن أبي اوفى . وعلى بن أبي طالب . وأبي ثعلبة الحشني . والحكم بن عمرو الغفاري . وسلمة بن الأكوع . وابن عمر بأسانيد كالشمس (٢) . وعن أنس . وجابر كما ذكرنا فهو نقل تواتر لا يسع أحد إخلافه . وروينا من طريق عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنه كان ينهى عن لحوم الحمر و يأمر بلحوم الخيل ، وقد روينا النهي عنها عن مجزأة ابن زاهر [عن أبيه] (٣) أحد المبايعين تحت الشجرة ، وعن سعيد بن جبير في لحوم الحمر قال: هي حرام البتة ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، ونحوه مالك (٤) (فان ذكر ذا كرم) أن ابن عباس أباحها قلنا: لأحجة في أحد مع رسول الله ﷺ (٥) فكيف وابن عباس قد أخبر بأنه متوقف فيها؟ كما روينا من طريق البخاري نا محمد بن أبي الحسين نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا عاصم بن أبي النجود عن عامر الشعبي عن ابن عباس أنه قال: لأدري أنهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب حولتهم أو حرمه في يوم خير لحم الحمر الأهلية ، فهذا ظن منه وهلة (٥) لأنه لو لم يحرمها عليه السلام جملة لبن وجهه عنها ولم يدع الناس إلى الخيرة فكيف وقوله عليه السلام «فانها رجس» يبطل كل ظن؛ ولقد كانوا إلى الخيل بلا شك احوج منهم إلى الحمر فاحمله ذلك على نهى عنها بل أباح أكلها وذكاتها اذ كانت حلالا ، وبذلك أيضا يبطل قول من قال: انما نهى عنها لأنها لم تخمس ، وأما قول من قال: انما حرمت لأنها كانت تأكل العذرة فظن كاذب أيضا بلابرهان ، والدجاج آكل منها للعذرة وهي حلال (٦) فان ذكروا (ان عائشة أم المؤمنين احتجمت بقوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما) الآية قلنا: لم يبلغها التحريم ولو بلغها لقلت به كما فعلت في القراب وليس مذكورا في هذه الآية (فان ذكروا) ماروى من قوله عليه السلام في لحوم الحمر: «أطعم أهلك من سمين مالك فانما كرهت لكم جوال القرية أليس تأكل الشجر وترعى القلاة؟ فأصد منها» (٧) فهذا كله باطل لانها من طريق عبد الرحمن بن بشر (٧) وهو مجهول ، والآخر من طريق عبد الله بن عمرو بن لوييم وهو مجهول أو من طريق شريك وهو ضعيف؛ ثم عن أبي الحسن ولا يدرى من هو عن غالب

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٢ . وهانا النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أسانيد هذه الاحاديث موجودة في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١١ الاحاديث الحكم بن عمرو الغفاري وكذلك موجودة في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٧٢ (٣) الزيادة من أسد الغابة وتذييل التهذيب لان مجزأة ليس صحابيا وهو يروي عن أبيه زاهر وهو صحابي أحد المبايعين تحت الشجرة (٤) في النسخة رقم ١٦ دون رسول الله (٥) الوهل الغلط والسهو والحديث في البخاري ج ٥ ص ٢٨٣ (٦) الحديث في سنن أبي داود ج ٢ ص ٤٠ وفيه الكلام عليه جرحا وتعديلا للخطأ في وغيره راجعه (٧) في النسخة رقم ١٦ «بن بشير» وهو غلط .

ابن ديج^(١) ولا يدري من هو؛ ومن طريق سلمي بنت النضر الخضرية^(٢) ولا يدري من هي؛
وأما حمر الوحش فكاذكر ناعن النبي ﷺ تحليلها؛ وقال مالك: إن دجن لم يؤكل
وهذا خطأ لأنهم يأتون به نص فهو قول^(٣) بلا برهان؛ ولا يصير الوحش من جنس الأهلي حراما
بالدجن ولا يصير الأهلي من جنس الوحش حلالا بالتوحش.

وأما البغال والخيول فقدر وينا من طريق صالح بن يحيى بن المقدم بن معديكر بن أبيه
عن جده عن خالد بن الوليد «أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير وكل
ذئب من السباع وكل ذئب مخلب من الطير»؛ ومن طريق عكرمة بن عمار عن يحيى
ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية والخيول
والبغال وكل ذئب من السباع وكل ذئب مخلب من الطير وحرم الجثمة»^(٤)؛ وخبر رويناه
من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر أنها رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم
ينها عن الخيل؛ وذكروا قول الله تعالى: (والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها
تأكلون) وقال تعالى: (والخيول والبغال والحمير لركبوا حوزة) قالوا: فذكر في الأنعام
الأكل ولم يذكره في الخيل والبغال والحمير؛ وقالوا: البغل ولد الحمار فهو متولد منه والمتولد
من الحرام حرام.

قال أبو محمد: هذا كل ما شغوبه فأما الأخبار فلا يحتاج بشيء منها؛ أما حديث صالح بن يحيى
ابن المقدم بن معديكر فمالك لأنهم مجهولون كلهم؛ ثم فيه دليل الوضع لأن فيه عن خالد
ابن الوليد قال: غزوت مع النبي ﷺ خيبر وهذا باطل لأنهم يسمون خالد الأبعد خيبر بلا
خلاف؛ وأما حديث عكرمة بن عمار فعكرمة ضعيف؛ وقدر وينا من طريقه خبرا موضوعا
ليس فيه أحد يتهم غيره؛ فأما أدخل عليه فلم يأنه له وأما البلية من قبله، وقد ذكرناه مبينا في
كتاب الإيصال؛ وأما حديث حماد بن سلمة فإنه لم يذكر فيه أبو الزبير سمعا من جابر؛
وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة أن ما لم يكن عند الليث بن سعد من حديثه عن جابر ولا ذكر فيه
سمعا من جابر فلم يسمعه من جابر فصح منقطعاً؛ وقدر وينا هذا الخبر من طريق أبي الزبير أنه
سمع من جابر فلم يذكر فيه البغال؛ وقد صح قبل عن جابر إباحة الخيل عن النبي ﷺ؛ وأما الآية فلا
ذكر فيها للأكل إباحة ولا بحرهم فلا حجة لهم فيها ولا ذكر فيها أيضا البيع فيبغى أن يحرموه
لأنه لم يذكر في الآية وإباحة النبي ﷺ لها كما على كل شيء؛ وقد صح من طريق أسماء بنت

(١) في النسخة رقم ١٦ وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب «غالب بن أنجر» ويقال: ابن ديج، ويقال بن ذريح المزني
عدده في أهل الكوفة (٢) كذا الصادق في النسخة رقم ١؛ والمنية بنت النصر، بالصاد المهملة، وفي الاستيعاب واسد الغابة
والإصابة «سلمى بنت نصر الحارثية» والله أعلم (٣) في النسخة رقم ١ والنسخة اليمنية في هذا قول (٤) قال العلامة محمد الدين في
النهاية: هي كل حيوان ينصب ويرحم ليقتل لأنها أكثر في الطير والارانب وأشباه ذلك مما يحجم في الأرض أي يلزمها ويلتصق بها

أبي بكر الصديق نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسافاً كلناه (١) . وروناه من طريق البخاري عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أسماء، وروناه أيضاً من طريق وكيع . وحفص بن غياث . وسفيان الثوري . وعبد الله بن نمير . ومعمّر . وأبي معاوية . وأبي أسامة كلهم عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق . ومن طريق ابن سعيد القطان عن ابن جريج سألت عطاء بن أبي رباح عن لحم الفرس ؟ فقال : لم يزل سلفك يأكلونه قلت : أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، وقد أدرك عطاء جمهور الصحابة من عائشة أم المؤمنين فمن دونها . ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي . وعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : ذبح أصحاب ابن مسعود فرساً ، قال ابن مهدي : فاقسموه بينهم ؛ وقال عبد الرزاق : فأكلوه .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة عن إبراهيم قال : أهدى للأسود بن يزيد لحم فرس فأكل منه ؛ وبه إلى هشيم عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير قال : ما أكلت لحماً أطيب من معرفة بردون (٢) . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن لحم الفرس والبغل . والبردون ؟ فقال : لاأعلمه حراماً ولا يفتي أحد من العلماء بأكله .

قال أبو محمد : لم يحرم الزهري البغل ، وأما فتيا العلماء بأكل الفرس فتكاد أن تكون أجماعاً على ما ذكرنا قبل ، وما نعلم عن أحد من السلف كراهة أكل لحوم الخيل إلا رواية عن ابن عباس لا تصح لأنها عن مولى نافع بن علقمة وهو مجهول لم يذكرا اسمه فلا يدرى من هو ولو صح عندنا في البغل نهى (٣) لقلنا به ، وأما قولهم : إن البغل ولد الحمار ومتولد منه فإن البغل مذبذب فيه الروح فهو غير الحمار ولا يسمى حماراً فلا يجوز أن يحكم له بحكم الحمار لأن النص إنما جاء بتحريم الحمار ، والبغل ليس حماراً ولا جزءاً من الحمار ، وقال بعض الجهال : الحمار حرام بالنص والفرس والبغل مثله لأنهما ذو أحافر مثله فكان هذا من أسخف قياس في الأرض لأنه يقال له : ما الفرق بينك وبين من عارضك ؟ فقال قد صح تحليل الفرس بالنص الثابت والبغل والحمار ذو أحافر مثله فهما حلال فهل أتمافي مخالفة رسول الله ﷺ إلا فرساً رهان ؟ أو من قال لك : حمار وحش حلال بأجماع وهو ذو حافر فالفرس والبغل مثله ، وهذا كله تخليط بل حمار الوحش . والفرس منصوص على تحليلهما ، والحمار الأهل منصوص على تحريمه فلا يجوز مخالفة النصوص .

وأما البغل فقد قال الله تعالى : (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً) : وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فالبغل حلال بنص القرآن لأنه لم يفصل

(١) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٧٢ (٢) أي منبت عرفه من رقبته اهـ (٣) في النسخة رقم ١١١ « في البغل نهى . »

تحريمه ولا يحل من الحمار إلا ما أحله النص من ملكه . وبيعه . وابتاعه . وركوبه فقط ؛
وبالله تعالى تأييد .

٩٩٧ - مسألة - وكل ما حرم أكل لحمه فحرام بيعه ولبسه لأنه بعضه ومنسوب إليه
وبالله تعالى التوفيق إلا لبان النساء فهي حلال كما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق ، ويقال لبان الأتان
ولبن الخنزير . ويض الغراب . ويض الحية . ويض الحداة كما يقال : يد الخنزير . ورأس الحمار .
وجناح الغراب . وزمكى الحداة ^(١) ولا فرق .

٩٩٨ - مسألة - ولا يحل أكل الهدهد ولا الصرد ولا الضفدع لنهى النبي ﷺ عن
قتلها كما ذكرنا قبل .

٩٩٩ - مسألة - والسلفاة البرية والبحرية حلال أكلها وكل يضيها قول الله تعالى :
(كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً) مع قوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) . ولم يفصل لنا
تحريم السلفاة فهي حلال أكلها وما تولد منها ، وكذلك النور . والرخم . والبزج . والقناقد .
واليربوع . وأم جين . والوبر . والسرطان . والجراذين . والورل . والطير كله ، وكل ما أمكن
أن يذكى بمالم يفصل تحريمه ، وكذلك الحفاش . والوطواط . والخطاف . وبالله تعالى التوفيق .
روينا عن عطاء أباحه أكل السلفاة ، والسرطان ، وعن طاوس . والحسن . ومحمد بن على
وفقهاء المدينة أباحه أكل السلفاة ، وعن ابن عباس أنه نهى المحرم عن قتل الرخمة وجعل فيها
الجزاء ، فإن ذكر الخبر الذى فيه القنفذ خيى ^(٢) من الخبائث فهو عن شيخ مجهول لم يسم ^(٣)
ولو صح لقلنا به وما خالفناه .

١٠٠٠ - مسألة - ولا يحل أكل لحوم الجلالة ولا شرب ألبانها ولا ما تصرف منها
لأنه منها وبعضها ولا يحل ركوها ، وهى التى تأكل العذرة من الأبل وغير الأبل من ذوات
الأربع خاصة ، ولا يسمى الدجاج . ولا الطير جلالة وإن كانت تأكل العذرة ^(٤) فاذا قطع عنها
أكلها فاقطع عنها الاسم حل أكلها وألبانها وركوبها لما روينا من طريق أبى داود ناعثمان بن أبى
شيبه ناعبدية عن محمد بن اسحاق عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ

(١) قال الجوهرى فى الصحاح : الزمكى مثل الزمعى وهو منبت ذنب الطائر ، وفى النسخة رقم ١٦ «رمى» وهو
غلط (٢) فى النسخة رقم ١ «القنفذ خيى» بالتثنية وهى موافقة لسنن أبى داود ج ٣ ص ١٧ ، وما هنا موافق لحياة
الحيوان . وفى كتب اللغة قال فى الصحاح . القنفذ والقنفذ - أى يضم الفاء وفتحها واحد القناقد والأبى قنفذة اه .
(٣) قال الخطاى : ليس استاده بذلك ، وقال البيهقى لم يرو إلا من وجه واحد ضعيف لا يجوز الاحتجاج به ، قال السميرى فى
حياة الحيوان : قيل أراد أنه خيى الفعل دون اللحم لما فيه من أخفاء رأسه عن التعرض لدمجه وأبداء شوكه عند أخذه ، وسئل
مالك عنه فقال : لأدري ، وقال الشافعى : يحل أكل القنفذ لأن العرب تستطيه ، وقد أفتى ابن عمر باباحته ، وقال أبو حنيفة والامام
أحمد لا يحل للخبر المذكور ، والله أعلم (٤) فى النسخة رقم ١٦ «القنفذ» .

عن أكل الجلالة وألبانها^(١)، ومن طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن يزيد نا يزيد بن محمد نا يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «نهى رسول الله ﷺ عن لبن الجلالة ولحومها وعن أكل المجثمة^(٢)، وهذا عموم لكل ما طعامه الجلالة، وهي العذرة هكذا رويها عن الأصمعي. وأبي عبيد. ومن طريق أبي داود نا أحمد بن أبي سريح^(٣) الرازي أنا عبد الله بن جهم نا عمرو — يعني ابن أبي قيس — عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة في الأبل أن يركب عليها أو يشرب [من] «البانها» فقي هذا بعض ما في ذلك، وفيه أيضاً زيادة الركب وتحريمه. رويها من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن عمر قال لرجل له أبل جلالة: لا تحج عليها ولا تعتمر. ومن طريق ابن وهب عن ابن جريج كان عطاء ينهى عن جلالة الأبل والغنم أن تؤكل فإن حبستهما وعلفتها حتى تطيب بطونها فلا بأس حينئذ بأكلها، قال ابن جريج: وأخبرني عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال: لا لأصاحب أحد أن يركب جلالة».

١٠٠١ — مسألة — ولا يحل أكل ماذبح أونجر لغير الله تعالى ولا ماسمى عليه غير الله تعالى متقرباً بتلك الذكاة إليه سواء ذكر الله تعالى معه أو لم يذكره، وكذلك ما ذكر من الصيد لغيره تعالى فلو قال باسم الله وصلى الله على المسيح أو قال على محمد أو ذكر سائر الأنبياء فهو حلال لأنهم يهل بهم، قال الله تعالى: (أو فسقا أهل لغير الله به) فسواء ذكر الله تعالى عليه أو لم يذكره هو مما أهل لغير الله تعالى به فهو حرام سواء ذبحه مسلم أو كفاً، وقال بعض القائلين: قد أباح الله تعالى لنا أكل ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون وهذا ليس حجة^(٤) (في إباحة ما حرم الله تعالى لأن الذي أباح لنا ذبائحهم وعلم ما يقولون هو الله عز وجل المحرم علينا ما أهل لغير الله به فلا يحل ترك شيء من أمره تعالى لا مراً ولا بد من استعمالها جميعاً وليس ذلك إلا باستثناء الأقل من الأعم. ورويت في هذا روايات عن عبادة بن الصامت. وأبي الدرداء. والعرباض بن سارية. وعلي. وابن عباس. وأبي امامة كلها عن مجاهيل. أو عن كذاب. أو عن ضعيف ولكنه صحيح عن بعض التابعين، ورويها عن عائشة أم المؤمنين أن امرأة سألتها عما ذبح لعبد النصراني، فقالت عائشة: أما ما ذبح لذلك اليوم فلا تأكلوا منه. ومن طريق ابن عمر ماذبح للكنيسة فلا تأكله. ومن طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن قيس بن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي بن أبي طالب قال: إذا سمعت النصراني يقول: باسم المسيح فلا تأكل وإذا لم تسمع فكل^(٥)، وصح عن إبراهيم النخعي في ذبيحة

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٢ (٢) تقدم تفسيرها ص ٤٠٨ (٣) في النسخة رقم ١ «شريح» بالشين المعجمة وهو غلط (٤) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ٤١٣ (٥) في النسخة رقم ١٤ «وهذا لأحجية» (٦) في النسخة رقم ١٦ «فلا تأكل» وهو غلط

النصراني اذا توارى عنك فكل، وعن حماد بن أبي سليمان في ذباح أهل الكتاب قال: كل ما لم تسمعه أهل به لغير الله تعالى، وعن الحسن. وطاوس. ومجاهد أنهم كرهوا ما ذبح للآلهة، وعن عمر ابن عبد العزيز أنه وكل بهم من يمنعهم ان يشركوا على ذباحهم ويأمرهم ان يسموا الله تعالى، ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري قال: اذا سمعت في الذبيحة غير اسم الله تعالى فلا تأكل، ومن طريق وكيع عن علي بن صالح عن محمد بن جحادة^(١) عن ابراهيم النخعي قال: اذا سمعته يهل بالمسيح فلا تأكل وهو قول الحارث العكلي. ومحمد بن سيرين.

قال علي بن نويرة قال لمن خالف هذا: قد أحل الله تعالى ذباحهم وهو تعالى يعلم أنهم يذبحون الخنزير أفيأكله؟ فمن قولهم لا لان الله تعالى حرم الخنزير فيقال لهم: والله تعالى حرم ما أهل به لغيره كما حرم الخنزير سواء سواء ولا فرق.

١٠٠٢ - مسألة - ولا يحل أكل ما يصيده المحرم فقتله حيث كان من البلاد أو يصيده المحل في حرم مكة أو المدينة فقط فقتله لقول الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فكل قتل نهى الله تعالى عنه فحرام أكل ما أميت به لانه غير الذكاة المأمور بها، وقال ابو ثور: أكله حلال كذبيحة الغاصب والسارق ولا فرق.

١٠٠٣ - مسألة - ولا يحل أكل ما لم يسم الله تعالى عليه بعدد أو نسيان. برهان ذلك قول الله تعالى: (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق) فعمد الله تعالى ولم يخص، وقال ابو حنيفة. ومالك: ان ترك عمد الم يحل أكله، وان ترك نسياناً حل أكله، وقال الشافعي: هو حلال ترك عمدا أو نسياناً. وروى عن ابن عباس من طريق فيها ابن لبيعة انه قال: اذا خرجت قانصاً لا تريد الا ذلك قد كرت اسم الله حين تخرج فان ذلك يكفيك، وصح عن أبي هريرة فيمن ذبح وهو مغضب فلم يذكر الله تعالى أنه يؤكل وليس الله تعالى اذا أكل، وعن عطاء اذا قال المسلم: باسم الشيطان فكل، وروى عن جماعة من التابعين اباحة أكل ما نسي ذكر الله تعالى عليه ولم يذكر عنهم تحريمه في تعدد ترك الذكوة.

قال ابو محمد: احتج أهل الاباحة لذلك بما روينا من طريق عمران بن عينة اخي سفيان عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جاءت اليهود الى رسول الله ﷺ فقالوا: أنا كل مما قتلنا ولا تأكل مما قتل الله عز وجل؟ فأمر الله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) إلى آخر الآية.

قال علي: هذا من التوهم القبيح، وليت شعري أي ذكر في هذا الخبر لا باحة أكل ما لم يسم الله

(١) في النسخة رقم ١٥ وكذلك اليمنية محمد بن جحادة، بتقديم الحاء على الجيم المعجمة وهو غلط انظر تهذيب التهذيب

تعالى عليه بل حجة عليهم كافية ، فأما قول الشافعي فما نعلم له حجة أصلاً ، وأما الخفيفون .
والمالكيون فانهم ذكروا خبراً رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا
الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد قال النبي ﷺ : « إن ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم اذالم
يتعمد » ، فهذا مرسل ، والأحوص بن حكيم ليس بشيء ، وراشد بن سعد ضعيف : (١) ، وخبر آخر
من طريق وكيع نا ثور الشامي عن الصلت مولى سويد (٢) قال : قال النبي ﷺ : « ذبيحة المسلم
حلال وإن نسي أن يذكر اسم الله لا نه اذا ذكركم لم يذكر الله تعالى » . وهذا مرسل لا حجة فيه .
والصلت أيضاً مجهول لا يدري من هو ، وقال بعضهم : إنما ذبحت بدينك ❖

قال علي : ما نذبح إلا بآياتنا وبما ينهر الدم ، ومن الذبح بالدين أن يسمى الله تعالى فمن لم يسمه
عز وجل فلم يذبح بدينه ولا كما أمر ، واحتجوا أيضاً بان قالوا : قال الله تعالى : (وليس عليكم جناح
فيما أخطأتم به) وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
وأنتم تجيزون صلاة من تكلم فيها ناسياً وصوم من أكل فيه ناسياً فالفرق ؟ قالوا : وقول الله
تعالى : (وانه لفسق) اخرج للناسي من هذه الجملة لأن النسيان ليس فسقاً ؛ هذا كل ما احتجوا
به ولا حجة لهم في شيء منه . أما سقوط الجناح في الخطأ وسقوط المؤاخذه بالنسيان والخطأ
ورفعهما عنا فنعم وهو قولنا ، وهكذا نقول : انه هنا مرفوع عنه الأثم والخرج اذ انسى
التسمية لكننا قلنا : انه (٣) لم يذكرك لكن ظن انه ذكرك ولم يذكرك كمن نسي الصلاة وظن انه صلى وهو لم
يصل فلما لم يذكرك كان ميتة لا يحل أكله لأن الله تعالى نها أن تأكل ما لم يذكرك اسم الله عليه فكانت
هذه الصفة متى وجدت في مذبح أو منحور أو تصيد لم يحل أكله ، والفرق بين ما جهلوا الفرق بينه
من ذلك هو أن العمل المأمور به من نسي أن يعمل أو تعمد أن لا يعمل فلم يعمل إلا أن الناسي (٤)
غير حرج في نسيانه والعامد في حرج ، وكل عمل عمله المرء بما أمر به فزاد فيه ما لم يؤمر به
ناسياً فلا حرج عليه فيما عمل ناسياً وعمله لما عمل بما أمر به صحيح جائز جاز ، فهذا هو حكم
القرآن والسنن إلا ما جاء نص باخراجه عن هذا الحكم فيوقف عنده ❖

وأما قوله تعالى : (وانه لفسق) فلم نقل قط أن نسيان الناسي لتسمية الله تعالى على ذبيحته
ونحييرته وصيده فسق ، ولا قلنا : أن الله تعالى سمي نسيانه لذلك فسقاً لكن الله تعالى سمي
ذلك العقير الذي لم يذكرك اسم الله عليه فسقاً ؛ هذا نص الآية الذي لا يجوز إحالتها عنه أن
ما لم يذكرك اسم الله تعالى عليه فانه فسق والفسق محرم ، وما لم يذكرك اسم الله عليه فهو مما اهل
لغير الله به فهو حرام بنص الآية التي لا تحتل تأويلاً سواه وبالله تعالى التوفيق ❖

(١) قال العلامة الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة راشد بن سعد : وشاذ بن حزم فقال : ضيف (٢) هو السدوسي

(٣) في بعض النسخ « أن » بدل أنه (٤) في النسخة رقم ١٤ « إلا أن الباسي » ❖

نا حمام بن أحمد نا أبو محمد الباجي نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن مسلم نا أبو ثور نا معلى ناهشيم . عن يونس — هو ابن عبيد — عن محمد بن زياد قال : ان رجلا نسي أن يسمي الله تعالى على شاة ذبحها فأمر ابن عمر غلامه فقال : اذا أراد أن يبيع منها لأحد فقل له : ان ابن عمر يقول : ان هذا لم يذكُر اسم الله عليها حين ذبحها ، وهذا السناد في غاية الصحة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا معتمر بن سليمان عن خالد — هو الخدام — عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد قال : لا تأكل الا ما ذكر اسم الله عليه * ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن أشعث — هو الحراني — عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد سأله رجل عن ذبح ونسي أن يسمي الله ؟ قتل عبد الله قول الله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق) وعبد الله هذا هو صحيح الصحة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الاحمر سليمان بن حيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي انه كره ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه بنسيان * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قال : اذا وجدت سهما في صيد وقد مات فلا تأكله انك لا تدري من رماه ولا تدري اسمي او لم يسم * ومن طريق وكيع نا عبد الله بن راشد المنقري عن ابن سيرين فيما نسي ان يذكر اسم الله عليه أرايت لو قلت : كل وقال الله : لا تأكل أكنت تأكل ؟ * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن أيوب السختياني عن نافع مولى ابن عمر انه كره أكل ما نسي ذابحه ان يسمي الله تعالى عليه * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين انه كره أكل ما نسي ذابحه ان يسمي الله تعالى عليه ، وهو قول أبي ثور . وأبي سليمان وأصحابه ، وبهذا جاءت السنن * وروينا من طريق أبي داود الطيالسي نا زائدة عن سعيد بن مسروق نا عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع ابن خديج قال : قال لنا رسول الله ﷺ : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله تعالى عليه فكل ، وذكر باقي الحديث * ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة نا الشعبي سمعت عدى بن حاتم يقول : قلت لرسول الله ﷺ : « أرسل كلبي فأجد مع كلبي كلبا قد أخذ لا أدري أيهما أخذ ؟ فقال رسول الله ﷺ : فلا تأكل انما سميت على كلبك ولم تسم على غيره * فجعل عليه السلام المانع من الاكل لانه لم يسم على الذي لا يدري أهو قتله أم غيره *

١٠٠٤ — مسألة — ومن سمي بالعجمية فقد سمي كما أمر لان الله تعالى لم يشترط لغة من لغة ولا تسمية من تسمية فكيفما سمي فقد أدى ما عليه ، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٠٥ — مسألة — ومن ذبح مال غيره بأمره فنسي أن يسمي الله تعالى أو تعمد فهو ضامن مثل الحيوان الذي أفسد لانه ميتة كما قدمنا فقد أفسد مال أخيه ، وأموال الناس تضمن بالعمد والنسيان وبالله تعالى التوفيق *

١٠٠٦ - مسألة - ولايحل أكل ما نحره أو ذبحه (١) انسان من مال غيره بغير أمر مالكة بغصب أو سرقة أو تعد بغير حق - وهو ميتة - لا يحل لصاحبه ولا لغيره ويضمنه قاتله الا أن يكون نظرا صحيحا كخوف أن يموت فبادر بذكاته أو نظرا لصغير أو مجنون أو غائب أو في حق واجب .

برهان ذلك قول الله تعالى : (إلا ما ذكيتم) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) فنسأل من خالف قولنا أبحق ذبح هذا الحيوان أو نحر أم يبطل ولا بد من أحدهما ؛ ولا يقول مسلم : انه ذبح بحق ولا أنه نحر بحق فاذا لاشك في انه نحر وذبح يبطل فهو محرم أكله بنص القرآن ، وأيضاً فإن الحيوان حرام أكله الا ما ذكينا فالذكاة حق ما مور به طاعة الله تعالى لا يحل أكل ما حرم من الحيوان الا به وذبح المتعدى باطل محرم عليه معصية الله تعالى بلا خلاف وبنص القرآن والسنة ، ومن الباطل المتيقن أن تتوب المعصية عن الطاعة ، والعجب انهم متفقون معنا على أن الفروج المحرمة لا تحل الا بالعقد المأثور به لا بالعقد المحرم ، فن أين وقع لهم أن يبيحوا الحيوان المحرم بالفعل المحرم ؟ وما الفرق بين تصيد المحرم للصيد المحرم عليه وبين ذبح المتعدى لما حرم عليه ذبحه ؟ وبهذا جايت السنن الثابتة .

روينا من طريق مسلم بن الحجاج ناسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ناوكيع ناسفيان : الثوري عن أبيه عن عباية بن رفاعة [بن رافع بن خديج] (٢) عن رافع بن خديج قال كنا مع رسول الله ﷺ بذى الحليفة من تهامة فأصبنا غنما وابلأ ففعل القوم فأغلوا بها القدور فأمر بهار رسول الله ﷺ فأكفشت ثم عدل عشرة من الغنم بجزور ، فهذا رسول الله ﷺ قد أمر بهرق القدور التي فيها اللحم المذبوح من الغنمة قبل القسمة ، ولا شك في أنه لو كان حلالا أكله ما أمر بهرقه لأنه عليه السلام نهى عن إضاعة المال فصح يقينا انه حرام محض وان ذبحه ونحره تعد يوجب الضمان ولا يبيح الأكل ، وما نعلم للمخالف حجة أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس إلا أن بعضهم موه بخبر رويناه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : « لنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فاستقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم أيديهم فأكلوا ورسول الله ﷺ يلوك لقمة في فيه ثم قال : أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فأرسلت المرأة يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع

(١) في النسخة رقم ١٤ « ولايحل أكل ما ذبحه أو نحره » (٢) الزيادة من النسخة رقم ١ وهي موافقة لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٩ .

يشترى لى شاة فلم أجد فأرسلت الى جارى قد اشترى شاة ان أرسل بها الى بئمنها فلم يوجد فأرسلت الى امرأته فأرسلت الى بها فقال رسول الله ﷺ: «أطعميه الاسارى» .
قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه بل هو لو صح حجة عليهم أول ذلك انه عن رجل لم يسم ولا يدري أصحت صحبته أم لا؟ والثانى انه لو صح لكان حجة لنا لان رسول الله ﷺ لم يستحل أكله ولا أباح لأحد من المسلمين أكل شئ منه بل أمر بان يطعم الكفار المستحلين للميتة، ولعل أولئك الاسارى كانوا مرضى يحل لهم التداوى بالميتة مع انهم لم تكن غصبا ولا مسروقة وانما أخذتها بشراء صحيح عند نفسها لكن لما لم يكن باذن مالكها لم يحل أكلها المسلم فبطل تميمهم بهذا الخبر، ولا شك فى ان تلك الشاة مضمونة على المرأة وذلك منصوص فى الخبر من قول المرأة ابعتها الى بئمنها ونحن نأتيهم من هذه الطريق بعينها بما هو حجة مينة عليهم لتانى هذه المسألة .
روينا من طريق أبى داود السجستانى ناهنا بن السرى نا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ سفر فاصاب الناس حاجة شديدة وجهد فاصابوا غنما فانتهبوها فان قدورنا تغلى اذ جاء رسول الله ﷺ يمشى على قوسه فاكفأ قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال: ان النبهة ليست باحل من الميتة وان الميتة ليست باحل من النبهة؛ شك أبو الأحوص فى ايتهما قال عليه السلام، (١) فهذا ذلك الاسناد نفسه بيان لا إشكال فيه من افساده صلى الله عليه وآله وسلم اللحم المذبوح منتها غير مقسوم وخطئه بالتراب، فصح يقينا انه حرام بحت لا يحل أصلا اذ لو حل لما أفسده عليه السلام؛ فمن العجائب أن تكون طريق واحدة حجة فيما لا يبان فيها منه، ولا تكون حجة فيما فيها البيان الجلى منه .

ورويانا من طريق طاوس وعكرمة النهى عن أكل ذبيحة السارق وهو قول اسحق بن راهويه . وأبى سليمان . وأصحابه ، ولا نعلم خلاف قولنا فى هذه المسألة عن أحد من الصحابة ولا عن تابع الاعن الزهرى . وريبعة . ويحيى بن سعيد فقط وبالله تعالى التوفيق .
١٠٠٧ - مسألة - ولا يحل أكل ماذبح أو نحر غنرا أو مباهاة لقول الله تعالى : (أوفسقا أهل لغير الله به) وهذا ما أهل لغير الله به . رويانا من طريق أحمد بن شعيب انا قتيبة

(١) قال أبو داود فى سننه ج ٣ ص ١٩ بعد ما ذكر الحديث «الشك من هناد» وقوله فى الحديث «انتهبوها» أى أخذوها بلا قسم، وقوله «فأكفأ قدورنا» يقال: كفأ كبه وقلبه كما كفأه . وقوله «يرمل اللحم» أى يلطخه، وقوله «ان النبهة ليست باحل من الميتة» النبهة بضم النون المال المنهوب، والمعنى ان النبهة والميتة كلاهما حرام ليس بينهما فرق فى الحرمة، والحديث سكت عنه المنذرى والله أعلم .

ناجي — هو ابن سعيد القطان — (١) عن منصور بن حيان (٢) عن عامر بن واثلة أن علي بن أبي طالب قال: «إن رسول الله ﷺ قال له: لعن الله من لعن والده ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثاً ولعن الله من غير منار الأرض» ومن طريق سعيد بن منصور ناربعي بن عبد الله ابن الجار ود قال: سمعت الجارود بن أبي سبرة يقول: كان رجل من بني رياح يقال له: ابن وثل — هو سحيم — قال: وكان شاعراً فافترغ بالياً بالفرزدق الشاعر بما به بظهر الكوفة على أن يعقر هذا مائة من ابله وهذا مائة من ابله إذا وردت، فلما وردت الابل الماء قاما إليها بالسيف فجعلا يكسعان عراقيهما فخرج الناس على الحرات يريدون اللحم وعلى بالكوفة فخرج على بغلة رسول الله ﷺ وهو ينادي أيها الناس لاتأكلوا من لحومها فانها مما أهل بها لغير الله وعن عكرمة لا تؤكل ذبيحة (٣) ذبحها الشعراء فخرأور ياء ولا ما ذبحه الأعراب على قبورهم، ولا يعلم لعلي رضي الله عنه في هذا مخالف (٤) من الصحابة رضي الله عنهم؛ وكل ما في هذا الباب فهو برهان على صحة قولنا في الباب الذي قبله من تحريم ذبيحة السارق والغاصب والمتعدى لأن هؤلاء بلا شك من ذبح لغير الله عز وجل، وذبحهم ونحارهم من أهل لغير الله تعالى به يمينين إذ لا يجوز البتة أن يعصى أحد يريد بذلك وجه الله تعالى؛ وهؤلاء عصاة الله تعالى بلا شك مخالفون لأمره في ذلك الذبح نفسه وفي ذلك العقر نفسه *

١٠٠٨ — مسألة — وأما جواز ما كان من ذلك نظراً ومصلحة فقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) ونهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال؛ فحفظ مال المسلم والذي واجب وبر وتقوى، واضاعته أثم وعدوان وحرام. روينا من طريق البخاري نا محمد بن أبي بكر — هو المقدمي — نا المعتمر بن سليمان التيمي عن عبيد الله بن عمر عن نافع، ولى ابن عمر أنه سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر بأن أباه كعب ابن مالك أخبره «أن جارية لهم كانت ترعى [غنا] (٥) بسلع (٦) فابصرت شاة من غنمها موتها (٧) فكسرت حجرًا فذبحتها فقال لأهله: لاتأكلوا حتى آتى رسول الله ﷺ (٨) فأسأله أو [حتى] (٩) أرسل إليه من يسأله فسل النبي ﷺ؟ فأمره النبي ﷺ بأكلها» *

١٠٠٩ — مسألة — فلو خرجت بيضة من دجاجة ميتة أو طائر ميت مما يؤكل لحمه

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٣٢ «حدثنا ناجي وهو ابن زكرياء بن أبي زائدة» وأرجح ما في النسائي بدليل ما ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢١٦ (٢) في السنن ج ٧ ص ٢٣٢ «بن حبان» بالباء الموحدة وهو غلط، ووقع صحيحاً في سنن النسائي طبع الهند، والحديث احتصره المصنف (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا تحمل ذبيحة، (٤) في النسخة رقم ١٤ «ولا تعلم لعلي في هذا مخالفاً» (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٦٦ (٦) هو جبل بقر بمكة (٧) هذه رواية السرخسي والمستمل، وفي رواية غيرها «موتاً» (٨) في صحيح البخاري «حتى آتى النبي» (٩) الزيادة من صحيح مسلم

لو ذكى فإن كانت ذات قشر فأكلها حلال وإن لم تكن ذات قشر بعد فهي حرام لأنها إذا صارت ذات قشر فقد باينت الميتة وصارت منعازة عنها وإذا لم تكن ذات قشر فهي حينئذ بعض حشوتها ومتصلة بها فهي حرام.

١٠١٠ - مسألة - ولو طبخ (١) ييض فوجد في جلتها يضة فاسدة قد صارت دماً أو فيها فرخ رميت الفاسدة وأكل سائر البيض لقول الله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فالحلال حلال لا يفسده مجاورة الحرام له. والحرام حرام لا يصلحه مجاورة الحلال له. وبالله تعالى التوفيق.

١٠١١ - مسألة - وكل خبز أو طعام أو لحم أو غير ذلك طبخ أو شوى بعذرة أو بميتة فهو حلال كله لأنه ليس ميتة ولا عذرة. والعذرة والميتة حرام؛ وما أحل فهو حلال فإذا لم يظهر في شيء منه عين العذرة أو الميتة فهو حلال، وكذلك لو وقع طعام في خمر أو في عذرة فغسل حتى لا يكون للحرام فيه عين فهو حلال إذ لم يوجب تحريم شيء من ذلك قرآن ولا سنة.

١٠١٢ - مسألة - فلو مات حيوان مما يحل أكله لو ذكى فحلب منه لبن فاللبن حلال لأن اللبن حلال بالنص فلا يحرمه كونه في ضرع ميتة لأنه قد باينها بعد، وهو وما حلب منها في حياتها ثم مات سواء، وإنما هو لبن حلال في وعاء حرام فقط، فهو والذي في وعاء ذهب أو فضة سواء، وبالله تعالى التوفيق.

١٠١٣ - مسألة - ولا يحل أكل السم القاتل يبطه أو تعجيل (٢) ولا ما يؤذى من الأطعمة ولا الاكثار من طعام يمرض الاكثار منه لقول الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم).
روينا من طريق سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال: سمعت أسامة بن شريك قال: شهدت رسول الله ﷺ يقول: تداووا عباد الله فإن الله لم ينزل داء الا أنزل به دواء الا اللهم، (٣)
قال علي: زياد ثقة مأمون روى عنه شعبة وسفيان. (٤) ومسعر وابو عوانة.
وأبو اسحاق الشيباني وغيرهم، وليس في الخبر الثابت وهم الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون، حذر ترك الدواء أصلاً ولا ذكر للمنع منه وأمره عليه السلام بالتداوى نهى عن تركه أو كل المضر ترك للتداوى فهو منهى عنه وبالله تعالى التوفيق.

(١) في النسخة رقم ١٦ «طبخت» (٢) في النسخة رقم ١٦ «او تعجيل» (٣) الحديث رواه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١ من طريق حفص بن عمر النمري عن شعبة عن زياد بن علاقة الخ بالفاظ قريبة مما هنا، «والهزم» بفتح الهاء والراء الكبير، قال المنذرى: أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه، وقال الترمذى: حسن صحيح، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤ ص ٣٩١ وقال: هذا حديث صحيح الاسناد فقد رواه عشرة من أئمة المسلمين وثقاتهم عن زياد بن علاقة، وأقره الذهبي على ذلك (٤) أى سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، وسقط لفظ سفيان الثاني من النسخة اليمينية خطأ.

١٠١٤ - مسألة - وكل حيوان ذكّر فوجد في بطنه جنين ميت، وقد كان نفخ فيه الروح بعد فهو ميتة لا يحل أكله فلو أدرك حيا فذكّر حل أكله فلو كان لم ينفخ فيه الروح بعد فهو حلال إلا أن كان بعد ذكّا لا لحم فيه، ولا معنى لأشعاره ولا لعدم أشعاره وهو قول أبي حنيفة.
برهان ذلك قول الله تعالى: (حرمت عليكم الميتة والدم) وقال تعالى: (الأمّا ذكّيتم) وبالعيان ندري أن ذكّا الأم ليست ذكّا للجنين الحى لانه غير هاو قد يكون ذكرا وهى أثى فاما اذا كان لحلم ينفخ فيه الروح بعد فهو بعضها ولم يكن قط حيا فيحتاج الى ذكاة، وقد احتج المخالفون (١) بأخبار واهية منها من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، وابن أبي ليلى سىء الحفظ، وعطية هالك. ومن طريق اسماعيل بن مسلم المكي عن الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله، اسماعيل بن مسلم ضعيف. ومن طريق ابن المبارك عن مجالد بن سعيد عن أبي الوداك عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في الجنين: «كلوه إن شئتم» (٢)، مجالد ضعيف. وأبو الوداك ضعيف. ومن طريق أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» [حديث أبي الزبير] (٣) ما لم يكن عند الليث عنه أو لم يقل فيه أبو الزبير انه سمعه من جابر فلم يسمعه من جابر، وهذا من هذا النمط لا يدري من أخذه عن جابر فهو عن مجهول على ما أوردنا قبل. ثم لم يأت عن أبي الزبير إلا من طريق حماد بن شعيب. والحسن بن بشر. وعتاب بن بشير (٤) عن عبيد الله بن أبي زياد القداح: «وكلهم ضعفاء».

ومن طريق أبي حذيفة ناعمد بن مسلم الطائفي عن أيوب بن موسى قال: ذكر لي عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الجنين إذا أشعر فذكّاه ذكاة أمه، أبو حذيفة ضعيف، ومحمد بن مسلم أسقط منه ثم هو منقطع. ومن طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر» ابن أبي ليلى سىء الحفظ ثم هو منقطع؛ وقالوا: هو قول جمهور العلماء كما روينا من طريق سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن أيوب السخيتاني عن ابن عمر قال في جنين الناقة إذا تم وأشعر: فذكّاه ذكاة أمه وينحر. ومن طريق الحارث عن علي إذا أشعر جنين الناقة فكله فإن ذكّاه ذكاة أمه. وعن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس أنه أشار إلى جنين (٥) ناقة وأخذ بذنبه

(١) في النسخة رقم ١٦ بعض المخالفين، ويؤيد ما هنا ما سياتى بعد في قول المصنف، وقالوا: هو قول جمهور العلماء.
(٢) هو في سنن البارقطنى ص ٥٤٠ (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وسقطت خطأ من النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية (٤) في النسخة رقم ١٦ «عبد بن بشير» وهو غلط، وجاء صحيحا في مستدرک الحاكم ج ١ ص ١١٤ (٥) في النسخة رقم ١٦ «انه قال في جنين موليس بشير».

وقال: هذا من بهيمة الأنعام ■ وعن أبي الزبير عن جابر بن جرجين الناقة نحر أمه * وعن
إبراهيم عن ابن مسعود ذكاة الجنين ذكاة أمه وهو قول إبراهيم . والشعبي . والقاسم بن محمد .
وطاوس . وأبي ظبيان . وأبي اسحاق السبيعي . والحسن . وسعيد بن المسيب . ونافع .
وعكرمة . ومجاهد . وعطاء . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . والزهري .
ومالك . والأوزاعي . والليث بن سعد . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبي يوسف
ومحمد بن الحسن . والشافعي * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن مسعر
ابن كدام عن حماد بن أبي سليمان في جنين المذبوحة قال: لا تكون ذكاة نفس عن نفسين، وهو
قول أبي حنيفة . وزفرنا أحمد بن عمر بن أنس نا محمد بن عيسى غندر نا خلف بن القاسم نا أبو
الميمون نا عبد الرحمن بن عبيد الله بن عمر بن راشد البجلي نا أبو زرعة - هو عبد الرحمن بن عمرو
النصري - (١) نا عبد الله بن حيان قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله الناقة تذبج وفي بطنها جنين
يرتكض فيشق بطنها فيخرج جنينها أيؤكل؟ قال: نعم، قلت: إن الأوزاعي قال: لا يؤكل قال:
أصاب الأوزاعي، فهذا قول لمالك (٢) أيضا.

واختلف القائلون في اباحة أكله فروي عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. قال: إذا علم أن موت الجنين قبل موت أمه أكل والام يؤكل، قيل له: من أين يعلم ذلك؟ قال: إذا خرج لم يتفخ ولم يتغير فهو موتها^(٣)، وقال بعضهم: لا يؤكل إلا أن يكون قد أشعروا وتم وهو قول ابن عمر: وعبد الرحمن بن أبي ليلى. والزهرى. والشعبى. ونافع. وعكرمة. ومجاهد. وعطاء. ويحيى بن سعيد، قال يحيى: فإن خرج حيال لم يحل أكله إلا أن يذكر، وبه قال مالك إلا أنه قال: أن يخرج حيا كره أكله وليس حراما، وقال آخرون: أشعروا ولم يشعر هو حلال وهو قول ابن عباس. وإبراهيم. وسعيد بن المسيب. والأوزاعى. والليث. وسفيان. والحسن بن حى. وأبى يوسف. ومحمد بن الحسن. والشافعى.

قال أبو محمد: لو صح عن النبي ﷺ لقنابله مسارعين^(٤) وأذالم يصح عنه فلا يحل ترك القرآن لقول قائل أو قائلين، فأما أبو حنيفة فإنه يشنع بخلاف صاحب لا يعرف له مخالف وخلاف جمهور العلماء ويرى ذلك خلافا للاجماع، وهذا مكان خالف فيه الصحابة وجمهور العلماء من التابعين والآثار التي تحتاج هو بأسقط منها، وهذا تناقض فاحش. وأما ما لك فإنه لم يحرم الجنين إذا خرج بعد ذبح أمه حيا وما نعلم هذا عن أحد من خلق الله تعالى قبله ويلزم على هذا أنه إن

(١) هو بالنون والصاد المهملة، وفي النسخة اليمنية «البصري» بالباء الموحدة وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦

« فهذا القول مالك » (٣) في السخنة رقم ١٦ « فهو قيل موته » ولعلها الاظهر (٤) قال مصحح السخنة رقم ١٦: قد صحح مي حديث جابر اه اقول يشر الى ما ذكره المصنف قبل قريبا ثم بين ما فيه فسقط ما قاله المصحح .

كان عنده ذكيا بذكاة أمه أنه إن عاش وكبر وألقح وتيج انه حلال أكله متى مات لانه
ذكي بعد بذكاة أمه وحاش لله من هذا فكلها مخالف الإجماع او ما يراه اجماعا في هذه المسألة
[وبالله تعالى التوفيق (١)]

١٠١٥ - مسألة - ولا يحل الأكل ولا الشرب في آنية الذهب أو الفضة لالرجل
ولا لامرأة فان كان مضيبا بالفضة جاز الأكل والشرب فيه للرجال والنساء لانه ليس انا فضة،
فان كان مضيبا بالذهب أو مزينا به حرم على الرجال لان فيه استعمال ذهب وحل للنساء لانه
ليس انا ذهب *

روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع -
هو مولى ابن عمر - عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر
الصديق عن أم سلمة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال : الذي يأكل أو يشرب في آنية
الذهب والفضة انما يجر جر في بطنه نار جهنم (٢) ، فهذا عموم يدخل فيه الرجال والنساء ، وصح
عن النبي ﷺ « ان الذهب حرام على ذكر أو أمة حل لاناها (٣) » . وروينا عن علي رضي
الله عنه أنه أتى بفالوذج في انا فضة فاخرجه وجعله على رغيه وأكله ، الا أن يصح ما حدثنا به
محمد بن اسماعيل العذري قاضي سرقطة (٤) نا محمد بن علي المطوع ناالحاكم محمد بن عبد الله
النيسابوري نا الحسين بن الحسن الطوسي بنيسابور ، وعبد الله بن محمد الخزاعي بمكة قالا جميعا :
نا أبو يحيى بن أبي ميسرة نا يحيى بن محمد الجارى (٥) نا زكريا نا ابراهيم بن عبد الله بن مطيع عن
أبيه عن جده عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب في انا ذهب أو فضة أو انا فيه
شيء من ذلك فانا يجر جر في بطنه نار جهنم ، فان صح هذا الخبر قلنا به على نصه ولم يحل الشرب في انا
فيه شيء من ذهب أو فضة لرجل ولا لامرأة وانما توقنا عنه لان زكريا نا ابراهيم لا نعرفه بعدل
ولا جراحة . وبالله تعالى التوفيق * وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية عن
العلاء عن يعلى بن النعمان قال قال عمرو : من شرب في قدح مفضض سقاه الله جمر ا يوم القيامة *
وصح عن ابن عمر انه كان لا يشرب بقدر فيه ضبة فضة ولا حلقة فضة ، وعن جماعة مثل هذا ،
وعن آخرين اباحته *

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٩ (٣) قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام :
رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه ، وقال في التلخيص : ومثى ابن حزم على ظاهر الاسناد فصحه وهو معلول بالانقطاع
(٤) بفتح أوله وثانيه ثم قاف مضمومة وسين مهملة ساكنة وطاء مهملة هكذا ضبطه ياقوت - بلدة مشهورة بالاندلس (٥)
هو صحيح في أوله هكذا ضبطه الحافظ ابن حجر في التلخيص وكذلك ذكره الذهبي في ميزانه وتبعه على ذلك الحافظ في لسان
الميزان ، وفي النسخة رقم ١٤ وفي النسخة اليمنية « الحارثي » بحاء مهملة وقبل آخره ثاء مثله وهو تصحيف ، وذكر الحديث
الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٠٢ وقال : هذا حديث ، نكر أخرجه الدارقطني ، وذكره يابس المشهور اهـ

١٠١٦ - مسألة - ولا يحل القران في الأكل الا باذن المُواكل ، وهو أن تأخذ أنت شيتين شيتين ^(١) ويأخذه واحد واحد اكثر من وتمرة أو تينتين وتينة ونحو ذلك الا أن يكون الشيء كله لك فافعل فيه ما شئت . روينا من طريق البخارى نا آدم ناشعة ناجلة بن سحيم أنه سمع ابن عمر يقول - وهو يبرهم وهم يأكلون - لا تقارنوا فان رسول الله ﷺ نهى عن القران [الا أن يستأذن الرجل أخاه قال شعبة: الاذن من قول ابن عمر] ^(٢) .

قال على : هذا عم بارواه سفيان عن جلة بن سحيم فاذا أذن المُواكل فهو حقه تركه .

١٠١٧ - مسألة - ولا يحل أكل ما عجن بالخمر أو بما لا يحل أكله أو شر به ولا قدر طبخت بشئ من ذلك الا أن يكون مما عجن به الدقيق وطبخ به الطعام شيئا حلالا وكان ما رمى فيه من الحرام قليلا لا ريج له فيه ولا طعم ولا لون ، ولا يظهر للحرام في ذلك اثر أصلا فهو حلال حيثئذ ، وقد عصى الله تعالى من رمى فيه شيئا منه لأن الحرام اذا بطلت صفاته التي بها سمي بذلك الاسم الذي به نص على تحريمه فقد بطل ذلك الاسم عنه واذا بطل ذلك الاسم سقط التحريم لانه انما حرم ما يسمى بذلك الاسم كالخمر . والدم . والميتة : فاذا استحال الدم لما أو الخمر خلا أو الميتة بالتغذى اجزأ في الحيوان الا كل لها من الدجاج وغيره قد سقط التحريم وبالله تعالى التوفيق . ومن خالف هذا لزمه أن يحرم اللبن لانه دم استحال لبنا وان يحرم التمر والزرع المسقى بالعدرة والبول ولزمه أن يبيح العدرة والبول لانهما طعام وما حلالا لان استحلالا الى اسم منصوص على تحريم المسمى به . وأما تحريم ما عجن أو طبخ به فليظهور أثره في جميع الشيء المعجون والمطبوخ ، وأما اذا كان الاثر لشيء حلال وكان الحرام لا اثر له فقد قلنا الآن ما يكفي .

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن يزيد عن داود بن عمرو عن مكحول عن أبي الدرداء في المرى ^(٣) يجعل فيه الخمر قال : لا بأس به ذبحت النار والملح .

١٠١٨ - مسألة - ولا يحل أكل جبن عقد بأفحة ^(٤) ميتة لان أثرها ظاهر فيه وهو عقد هاله لما ذكر آفا ، وهكذا كل ما خرج بحرام ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠١٩ - مسألة - ولا يحل أكل ما ولغ فيه الكلب لامر رسول الله ﷺ به ، فان أكل منه ولم يبلغ فيه فهو كله حلال ، وقد نقصنا هذه المسألة في كتاب الطهارة فأغنى عن اعادةها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٢٠ - مسألة - ولا يحل الأكل من وسط الطعام ولا أن تأكل مما يليك سواء كان

(١) في النسخة رقم ١٦ = تينتين ، وهو غلط بدليل ما بعده (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٩ ، والحد يشخصه المؤلف انظر صحيح البخارى ج ٧ ص ١٤٥ (٣) قال الجوهرى في صحاحه: المرى بالضم وتشديد الراء الذي يؤتى به كأنه منسوب الى المرارة والعامية تخففه (٤) في النسخة اليمنية قد عجن بأفحة .

صنفا واحدا أو أصنافا شتى، فلو أن المرء أخذ شيئا مما يلي غيره ثم جعله أمام نفسه وتركه ثم أخذه فأكله فلا حرج عليه في ذلك. وروينا من طريق سفيان بن عيينة قال: ناعطاء بن السائب قال: قال لنا سعيد بن جبيرة: سمعت ابن عباس يقول: قال رسول الله ﷺ: البركة تنزل وسط الطعام فكلوا من نواحيه ولا تأكلوا من وسطه، سماع سفيان. وشعبة. وحامد بن زيد من عطاء بن السائب كان قبل اختلاطه (١). ومن طريق البخاري ناعبد العزيز بن عبد الله الأويسى ناعحمد ابن جعفر عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدبلي عن وهب بن كيسان [أبي نعيم] (٢) عن عمر بن أبي سلمة المخزومي. وأن رسول الله ﷺ قال له: كل مما يليك. ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الله بن الصباح العطار ناعبد الأعلى ناعمير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة. وأن رسول الله ﷺ قال له: أدنه يا بني فسم الله وكل يمينك وكل مما يليك، فلم يخص عليه السلام صنفا من أصناف، وذكروا المفقون بين ذلك خبرا رويناه من طريق محمد بن جرير الطبري ناعحمد ابن المثني نالعلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية المنقري نا أبو الهذيل حدثني عبيد الله ابن عكراش بن ذئب عن أبيه. وأنه كان مع رسول الله ﷺ فأتوا بجفنة من ثريد فقال له رسول الله ﷺ: يا عكراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان من رطب أو تمر فقال له رسول الله ﷺ: يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير طعام واحد قال: وجالت يد النبي ﷺ في الطبق، فعبيد الله بن العكراش بن ذؤيب (٣) ضعيف جدا لا يحتج به، ومثل هذا لا يجوز أن يقول رسول الله ﷺ لأنه لا يكاد يوجد طعام لا يكون أصنافا إلا في الندرة فالثريد فيه لحم وخبز وربما بصل وحمص والمرق كذلك، ويكون في اللحم كبدة وشحم ولحم وصدرة وظهر، وهكذا في أكثر الأشياء.

فان ذكروا حديث أنس: دعا رسول الله ﷺ رجلا فانطلقت منه لحي بمرفة فيها دباء فجعل رسول الله ﷺ يأكل من ذلك الدباء وتعجه قال أنس: فجعلت القيء إليه ولا أطعمه. وفيه أيضا في رواية بعض الثقات: فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من حول الصحفة. فان هذا خبر صحيح، وقد قال بعض أهل الظاهر: إنما هذا في الدباء خاصة.

قال أبو محمد: وليس هذا عندنا كذلك لأنه فعل من رسول الله ﷺ ولم يقل: إنه خاص بالدباء فلا ينبغي لنا أن نقوله لكن نقول: إن هذا الخبر موافق لمعهود الأصل، وقد كان

(١) قال مصحح التسخير رقم ١٦: إنما ذلك في سفيان الثوري أما ابن عينة فلاه أقول: وقد ثبت أيضا أن سفيان بن عينة سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه، قال الحافظ في كتابه تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٥٠٥: قال الحميدي عن ابن عينة كنت سمعت من عطاء بن السائب قديما ثم قدم علينا فقدمه فسمعت حديث بعض ما كنت سمعت فخلط فيه فأنقته واعتزلناه الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٢٢، والحديث اختصره المصنف (٣) عكراش بكسر أوله وسكون ثانيه، وفؤيب نصفه ذئب، وهو كذا قال المصنف.

ذلك بلا شك مباح قبل أن يقول عليه السلام: «كل مما يليك» فهو منسوخ بيقين بامرء عليه السلام بالآكل مما يلي الآكل؛ ومن ادعى أن المنسوخ عادم مباح لم يصدق إلا برهان لأنه دعوى بلا دليل؛ وأيضاً فإن هذا الخبر لما تدبرناه وجدناه ليس فيه البتة لائنص ولا دليل على أنه عليه السلام أخذ الدباء مما يليه ومن ادعى هذا فقد ادعى الباطل وقال: ما ليس في الحديث؛ وقد يكون الدباء في نواحي الصفحة مما يلي النبي ﷺ عن يمينه ويساره فيتبعه مما يليه في كل ذلك، وهذا الذي لا يجوز أن يحمل الخبر على ما سواه إذ ليس فيه ما يظن المخالف أصلاً فبطل تعلقهم به والله الحمد. فإذا أخذ المرء الشيء مما يليه ثم جعله أماً ما تمنى عن أن يأكل مما يليه، وهذا لم يأكل مما يليه فإذا صار أماً ما فله أكله حينئذ لأنه مما يليه، وقد أجتر خالد بن الوليد الضب من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكله ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك؛ وسند كره أن شاء الله تعالى في باب الضب (١) وبالله تعالى التوفيق.

١٠٢١ - مسألة - ومن أكل وحده فلا يأكل إلا مما يليه لما ذكرنا آنفاً فإن أدار الصفحة فله ذلك لأنه لم ينه عن ذلك فإن كان الطعام لغيره لم يجز له أن يدير الصفحة لأن واضعها أملك بوضعها ولم يجعل له إدارتها إنما جعل له الأكل مما يليه فقط، فإن كانت القصعة والطعام لغيره لم يديرها كما يشاء وإن يرفعها إذا شاء لأنه ماله وليس له أن يأكل إلا مما يليه لأن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك عموم، وقال الله تعالى: (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم).

١٠٢٢ - مسألة - وتسمية الله تعالى فرض على كل آكل عند ابتداء أكله ولا يحل لأحد أن يأكل بشماله إلا أن لا يقدر فياً كل بشماله لأمر النبي ﷺ عن أبي سبلة الذي ذكرنا آنفاً بالتسمية والآكل باليمين. ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: «لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال»، وهذا عموم في النهي عن شماله وشمال غيره فإن عجز فأنه تعالى يقول: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». ومن تحكم فجعل بعض الأمر فرضاً وبعضها ندباً فقد قال على الله ورسوله: «ما لا علم له به»، وقال تعالى: (وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم).

١٠٢٣ - مسألة - ولا يحل الأكل في آنية أهل الكتاب حتى تغسل بالماء إذا لم يجد

(١) في النسخة رقم ١٦ في كتاب الصيد، وهو غلط لأن كتاب الصيد لم يذكر فيه المصنف شيئاً من هذا كما يأتي، وفي النسخة اليمنية في باب الطبيب، وهو غلط أيضاً لأنه لا معنى لذكره في باب الطبيب، وسيأتي قريباً ذكر المسألة التي تتعلق بالضبط ويذكر المصنف حديث ابن الوليد الذي أشار إليه هنا والله أعلم.

غيرها أيضا لما رويناه من طريق مسلم ناهناد بن سري ناعبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول: أنا أبو ادريس عائذ الله الخولاني قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: قلت: يا رسول الله أنا بأرض قوم أهل كتاب^(١) نأكل في آيتهم فقال عليه السلام: «أما ما ذكرت انكم^(٢) بأرض قوم أهل كتاب^(٣) نأكلون في آيتهم» فإن وجدتم غير آيتهم^(٤) فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها واكلوا^(٥) فيها. ناهام ناعباس ابن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا ابو يحيى بن أبي مسرة نا النعمان بن محمد المنقري نا حماد عن قتادة وأيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي اسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني قلت: «يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب افطخ في قدورهم ونشرب في آيتهم؟ قال: إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء ثم اطبخوا فيها واشربوا». نا يونس بن عبد الله نا أبو عيسى ابن أبي عيسى نا أحمد بن خالد نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر نا سعيد ابن أبي عروبة عن أيوب هو السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني انه قال: «يا رسول الله اكتب لي بأرض قال: كيف اكتب لك وهي بأرض الحرب؟ قال: والذي بعثك بالحق لتملكن ماتحت أقدامهم فاجب ذلك رسول الله ﷺ! وذكر الحديث وفيه أنه قال: يا رسول الله أنا بأرض اهله أهل كتاب نحتاج منها إلى قدورهم وآيتهم فقال: لا تقربوها ما وجدتم منها بدا فاذا لم تجدوا بدا فاغسلوها بالماء واطبخوا واشربوا».

قال أبو محمد: وتعلق قوم قد خالفوا هذا الخبر الثابت بخبر رويناه من طريق أبي داود السجستاني نا نصر بن عاصم الأنطاكي نا محمد بن شعيب نا عبد الله بن العلاء بن زبر عن أبي عبد الله مسلم بن مشكم عن أبي ثعلبة الخشني أنه سأل رسول الله ﷺ قال: أنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخ فقال رسول الله ﷺ: إن وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وإن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واكلوا واشربوا»^(٦).

قال أبو محمد: هذا خبر لا يصح لأن فيه عبد الله بن العلاء بن زبر وليس بشهور^(٧).

(١) في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٩ ومن أهل الكتاب، (٢) في النسخة رقم ١٦٩ من انكم وفي النسخة رقم ١٤ بانكم، وما هما موافق لصحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٩ ومن أهل الكتاب، (٤) الزيادة من صحيح مسلم، والحديث أحسنه المصنف (٥) في صحيح مسلم رقم كواء (٦) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٣٨.

(٧) قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: ونقل الذهبي في الميزان أن ابن حزم نقل عن ابن معين أنه ضعفه، قال شيخنا في شرح الترمذي: لم أجد ذلك عن ابن معين بعد البحث، ووقع في الحلي لابن حزم في الكلام على حديث أبي ثعلبة في آية أهل الكتاب. عبد الله بن العلاء ليس بالشهور وهو متعقب بما تقدم اهـ.

ومسلم بن مشكم وهو مجهول (١) *

١٠٢٤ - مسألة - ولا يحل أكل السكران (٢) لتحريم النبي ﷺ كل مسكر، والسكران مسكران موهوم باللبن والزوان (٣) فليس كما ظنوا لأن اللبن والزوان مخدران مبطلان للحركة لا يسكران، والسكران والخمر مسكران لا يخدران ولا يبطلان الحركة، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٢٥ - مسألة - وكل ما حرم الله عز وجل من المأكل والمشرب من خنزير أو صيد حرام، أو ميتة، أو دم؛ أو لحم سبع طائر، أو ذى أربع، أو حشرة، أو خمر، أو غير ذلك فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بنى آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شيء أصلاً ولا بضرورة ولا بغيرها؛ فمن اضطر إلى شيء مما ذكرنا قبل ولم يجد مال مسلم أو ذى فله أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد حلالاً فإذا وجده عاد الحلال من ذلك حراماً كما كان عند ارتفاع الضرورة؛ ووجد الضرورة أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو ما يشرب فإن خشى الضعف المؤذى الذى إن تمادى أدى إلى الموت أقطع به عن طريقه وشغله حل له الأكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع أو العطش؛ وكل ما ذكرنا سواء لا يفضل لبعضها على بعض إن وجد منها نوعين أو أنواعاً فبأكل ما شاء منها فلا معنى للتذكية فيها *

أما تحليل كل ذلك للضرورة فلقول الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فاسقط تعالى تحريم ما فصل تحريمه عند الضرورة فعمم ولم يخص فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك؛ وأما قولنا إذا لم يجد (٤) مال مسلم فلقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى رويناه من طريق أبى موسى: «اطعموا الجائع»، فهو إذا وجد مال المسلم أو الذى فقد وجد ما لا قد أمر الله تعالى باطعامه منه فحقه فيه فهو غير مضطر إلى الميتة وسائر المحرمات فإن منع ذلك ظلماً فهو مضطر حيثئذ، وخصص قوم الخمر بالمنع وهذا خطأ لأنه تخصيص للقرآن بلا برهان، وهو قول مالك، وخالفه أبو حنيفة وغيره، واحتج المالكيون بأنها لا تروى، وهذا خطأ مدرك بالبيان قد صح عندنا أن كثيراً من المدمنين عليها من الكفار والخلاع لا يشربون الماء أصلاً مع شربهم الخمر، وقد اضطرروا فروى عن مالك الاستغانة بالخمر لمن اختنق بلقمة وأمره بذلك، ولا فرق بين

(١) قال الحافظ فى التهذيب وغفل ابن حزم فقال فى الحلى انه مجهول وهو ردد عليه (٢) هو نبت له حب أخضر اه لسان

(٣) قال فى الصحاح: حب يخالط البر (٤) فى التسخير رقم ١٤ وكذلك اليمينية ما دام يجد، وما هنا أنسب بكلام المصنف

الاستغانة اليها في ضرورة الاختناق أوفى ضرورة العطش لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية صحيحة ولا قياس، فصح أنهم أمرون له بقتل نفسه وأنه إن لم يشرب الخمر فمات فهو قاتل النفس التي حرم الله. وأما استثناء لحوم بني آدم فلما ذكرنا قبل من الأمر بمواراتها فلا يحل غير ذلك. وأما ما يقتل فانما أيجت المحرمات خوف الموت أو الضرر فاستعجال الموت لا يحل لقول الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم) وبهذه الآية أيضاً حلت المحرمات خوف أن يكون الممتع منها قاتل نفسه فيعصى الله تعالى بذلك ويكون قاتل نفس محرمة وهذا أكبر الكبائر بعد الشرك. وأما تحديد ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل فلتحريم النبي ﷺ الوصال يوماً وليلة. وأما قولنا: إن خاف الموت قبل ذلك أو الضعف فلأنه مضطر حينئذ. وأما قولنا: لا فضل لبعض ذلك على بعض فلقول الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) فصح أن كل شيء حرمه النبي ﷺ فإن الله تعالى حرمه وبلغه هو عليه السلام النبا وكل ما حرمه الله تعالى في القرآن فالنبي عليه السلام بلغ القرآن النبا ولولاه ما عرفنا ما هو القرآن فصح يقيناً أن كل حرام أو كل مفترض أو كل حلال فهو عن النبي ﷺ عن الله عز وجل ولا فرق، وليس قولنا: إنه لا يحل للمحرم قتل الصيد ولا للمحل في الحرم ما دام يجد شيئاً من هذه المحرمات ناقضاً لهذه الجملة بل هو طرد لها لأن واجد الخنزير والميتة والدم وغير ذلك غير مضطر معها بل هو واجد حلال فليس مضطراً إلى الصيد الخ لا حتى لا يجد غيره فيحل له حينئذ. وأما قولنا: لا معنى للتذكية فلأن الذكاة إخراج لحكم الحيوان على التحريم بكونه ميتة إلى التحليل بكونه مذكي، وكل ما حرمه الله تعالى من الحيوان فهو ميتة فالتذكية لا مدخل لها في الميتة بآلة التوفيق.

١٠٢٦ — مسألة — ولا يحل شيء ناذرنا لمن كان في طريق بغى على المسلمين أو ممتناً من حق بل كل ذلك حرام عليه فإن لم يجد ما يأكل فليتبناؤه فيه وليسك عن البغي وإياكل حينئذ ويشرب مما اضطر إليه حلالاً له فإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى فاسق آكل حرام.

برهان ذلك قول الله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة شئاً من ذلك فليخرب وأثم إن لم يجد ماء فليغسل بيمينه ويأكل من يمينه) وقوله: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) فانما أباح تعالى ما حرمه بالضرورة من لم يتجاف لأثم ومن لم يكن باغياً ولا عادياً وهذا قول كل من نعله من العلماء إلا المالكيين فانهم قالوا فيمن قطع الطريق على المسلمين وانتظر فاقمهم من المحاربين وحاصر قراهم ومدينهم من الباغين لسنك دماء المسلمين ويستبيح أموالهم وفروج المسلمين ظلالاً وعدواً فأنهم يجد

مأكلا الاختنازيرو الميتات: انه مباح له أكله فاعانوه على أعظم الظلم وأشد البغى والعدوان والعجب أنهم موهوا بها بقول الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم) .
قال أبو محمد: وهذا من أقبح ما يكون من الإيهام وما أمرناه بقتل نفسه بل بما افترض الله تعالى عليه من التوبة فلينوها بقلبه وليمسك عن البغى والامتناع من الحق بيديه ثم يأكل ما اضطر اليه حلالة وما سمعنا بقول أقبح من قولهم هذا أن لا يأمره بالتوبة من البغى ويبيحوا له التقوى على الافساد فى الارض بأكل الميتة والخنزير نبرأ الى الله من هذا القول . وينا عن مجاهد (غير باغ ولا عاد) غير باغ على المسلمين ولا عاد عليهم ، قال مجاهد: ومن يخرج لقطع الطريق أو فى معصية الله تعالى فاضطر الى الميتة لم تحل له إنما تحل لمن خرج فى سبيل الله تعالى فان اضطر اليها فليأكل . وعن سعيد بن جبير (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) قال: اذا خرج فى سبيل من سبيل الله تعالى فاضطر الى الميتة أكل وان خرج الى قطع الطريق فلا رخصة له . وموهوا بما روينا من طريق سلمة بن سابور^(١) عن عطية عن ابن عباس ان معنى الباغى والعادى انما هو فى الأكل .

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه لوجوه ثلاثة: أولها أنه لاحجة فى قول أحد فى تخصيص القرآن دون رسول الله ﷺ ، والثانى انه اسناد فاسد لا يصح لان سلمة بن سابور ضعيف ، وعطية مجبول ، والثالث انه لو صح لكان موافقا لقولنا لا لقولهم لان الباغى فى الأكل والعادى فيه هو من أكله فيما لم يبح له وأكله فى البغى على المسلمين باغ فى الأكل وعاد فيه ، وهكذا نقول وما قال قط أحد نعلمه قبلهم: ان من خرج مفسدا فى الأرض فاضطر الى الميتة فله أكلها مصرا على افساده متقويا على ظلم المسلمين ونعوذ بالله من الخذلان ، وقال قائلون: لا يحل له ان يأكل من ذلك الا ما يمسك رمقه .

قال على: وهذا خطأ لأن الله تعالى استثنى المحضطر من التحريم فهو بلا شك غير داخل فى التحريم واذ هو غير داخل فيه فكل ذلك مباح له جملة .

١٠٢٧ - مسألة - والسرف حرام وهو النفقة فيما حرم الله تعالى قلت أو كثرت ولوانها جزء من قدر جناح بعوضة: أو التبذير^(٢) فيما لا يحتاج اليه ضرورة مما لا يبقى للمنفق بعده غنى: أو اضعاف المال وان قل برميئه عبثا فاعدا هذه الوجوه فليس سرفا وهو حلال وان كثرت النفقة فيه ، وقولنا هذا روينا عن سعيد بن جبير وغيره قال الله تعالى: (ولا تسرفوا انه لا يحب المفسرين) : هو من طريق ابن وهب انا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرنى عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: سمعت كعب بن مالك يذكر الحديث وفيه فقالت:

(١) هو بالسين المهملة ، وفى بعض النسخ بالسين المعجمة وهو تصحيف (٢) فى النسخة رقم ٤٤ : والتبذير .

يارسول الله ان من توبن ان اخاع من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك (١) ، وصح عن النبي ﷺ انه قال : خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول ، روينا (٢) من طريق أبي مالك الأشجعي عن حذيفة ان النبي ﷺ قال : كل معروف صدقة (٣) ، فصح انه لا يحل نفقة شيء من المعروف ولا المباح الا ما بقي غنى الا من اضطر الى قوت نفسه ومن معه فلا يحل له قتل نفسه ولا تضييع من معه ، ثم ان الله تعالى هو الرزاق ، وأما ما دون هذا فان الله تعالى يقول : (كلوا من الطيبات) وقال تعالى : (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا) وقال تعالى : (قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق؟) : (وأحل الله البيع) فمن حرم شيئاً من ذلك بغير نص فمقد قال على الله تعالى الباطل .

فان ذكرنا قول الله تعالى : (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) . فانما هذه الآية في الكفار خاصة بنص الآية قال تعالى : (ويوم يعرض الذين كفروا على النار أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تفسقون) .

قال أبو محمد : التمويه بايراد بعض آية والسكوت عن أولها وآخرها عادة سوء لمن أراد الله تعالى خزيه في الدنيا والآخرة لأنه تحريف للكلم عن مواضعه وكذب على الله تعالى .

١٠٢٨ — مسألة — وكل ما تغذى من الحيوان المباح أكله بالمحرّمات فهو حلال كالذجاج المطلق والبط والنسر وغير ذلك ولو أن جدياً أَرْضَعَ لبن خنزيرة كان أكله حلالاً حاشا ما ذكرنا قبل من الجلالة لأن الله تعالى قال : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم فلم يفصل لنا تحريم شيء من أجل ما يؤكل الا الجلالة) (وما كان ربك نسياً) وقد صح عن أبي موسى تحليل الذجاج وان كان يأكل القذر ، وروينا عن ابن عمر أنه كان اذا اراد أكلها حبسها ثلاثاً حتى يطيب بطنها .

قال أبو محمد : هذا لا يلزم لأنه ان كان حبسها من أجل ما في قانصتها مما أكلت فالذي في القانصة لا يحل أكله جملة لأنه رجيع وان كان من أجل استحالة المحرمات التي أكلت فلا يستحيل لحمها في ثلاثة أيام ولا في ثلاثة أشهر بل قد صار ما تغذت به من ذلك لحماً من لحمها ولو حرم من ذلك لحرم من الثمار والزرع ما ينبت على الزبل وهذا خطأ ، وقد قدمنا ان الحرام اذا استحالت صفاته واسمه بطل حكمه الذي علق على ذلك الاسم وبالله تعالى التوفيق .

١٠٢٩ — مسألة — والقرد حرام أكله لأن الله تعالى مسح ناساً عصاة عقوبة لهم

(١) هو في صحيح البخاري وغيره مطولاً (٢) في النسخة رقم ١٦ «وروينا» (٣) هو في صحيح البخاري وغيره .

على صورة الخنازير . والقردة ، وبالضرورة يدري كل ذى حس سليم انه تعالى لا يمسح عقوبة في صورة الطيات من الحيوان ، فصح أنه ليس منها وإذ ليس هو منها فهو من الخبائث لأنه ليس الاطيب أو خيث فإلم يكن من الطيات طيبا فهو من الخبائث خيث فاذا القرد خيث . والخنزير خيث فيها محرمان ، وهذا من البراهين أيضا على تحريم الخنزير جملة وكل شيء منه ، وكل ما جاء في المسوخ ^(١) في غير القرد والخنزير فباطل وكذب موضوع ، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٣٠ - مسألة - وأكل الطين لمن لا يستضر به حلال ، وأما كل ما يستضر به من طين أو أكل من الماء أو الخبز فحرام لأنه ليس مما فصل تحريمه لنا فهو حلال ، وأما كل ما أضر فهو حرام لقول النبي ﷺ : « أن الله كتب الاحسان على كل شيء » . روينا من طريق شعبة . وسفيان . وهشيم . ومنصور بن المعتمر . وابن علية . وعبد الوهاب بن عبد المجيد كلهم عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الاشعث الصنعاني عن شداد بن أوس أنه حفظ عن رسول الله ﷺ أنه قال : « أن الله كتب الاحسان على كل شيء » ^(٢) وذكر باقي الحديث ، فمن أضر بنفسه أو غيره فلم يحسن ومن لم يحسن فقد خالف كتاب الله تعالى الاحسان على كل شيء ؛ وقد روى في تحريم الطين آثار كاذبة * منها ، من طريق سويد بن سعيد الحدثاني ^(٣) وهو مذكور بالكذب ، ومرسلات ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : والطين ليس مما أخرج لنا من الأرض *

قال أبو محمد : وهذا من التمويه الذي جروا على عادتهم فيه في إيهامهم أنهم يحتجون وإنما يأتون بما لا حجة لهم فيه ، وهذه الآية حق ولكن ليس فيها تحريم أكل ما لم يخرج لنا من الأرض وإنما فيها إباحة ما أخرج لنا من الأرض وليس فيها ذكر ما عدا ذلك لا بتحليل ولا بتحريم ؛ فحكم ما لم يخرج من الأرض ، مطلوب من غيرها ؛ ولو كانت هذه الآية مانعة من أكل ما لم يخرج من الأرض لحرم أكل الحيوان كله بريه وبحريه ، ولحرم أكل العسل . والطرنجين . والبرد . والتاج . لأنه ليس شيء من ذلك مما أخرج الله تعالى لنا من الأرض ؛ فالطين واحد من هذه فكيف وهو مما في الأرض ومما أخرج الله تعالى من الأرض ؟ لأنه معادن في الأرض مستخرجة من الأرض ، ولقد كان ينبغي أن له دين أن لا يمتنع بمنزلة هذا

(١) في النسخة رقم ١٦٦ في المسوخ . (٢) رواه مسلم غيره . طولا رانا إلى ذلك المصنف بقوله . وذكر باقي الحديث

(٣) هو بالحار والبال المماتين بعدهما ثمانية نسبا إلى الحديث بلده على القرات انظر معجم البلدان ياقوت ، ووقع في النسخة

رقم ١٦٦ والنسخة رقم ١٤١ البخاري ، بالراء وهو تصحيف *

بما يفتضح فيه من قرب، وبالله تعالى التوفيق، وقد علمنا أن القليل من الفطر (١). والكأمة. ولحم التيس الهرم أضرم من قليل الطين؛ وأتى بعضهم بطريفة فقال: خلقنا من التراب فنأكل التراب فقد أكل ما خلق منه فقلنا: فكان ماذا؟ وعلى هذا الاستدلال السخيف يحرم شرب الماء لأننا من الماء خلقنا بنص القرآن *

١٠٣١ - مسألة - والضب حلال ولم ير أبو حنيفة أكله، وروينا من طريق الحارث عن علي بن أبي طالب أنه كره الضب، وعن أبي الزبير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضب فقال: لا تطعموه. واحتج أهل هذه المقالة بأحاديث منها صحيح كالذي رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان. وأبي معاوية الضرير عن الأشعث عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حنبل قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة فأصابتنا مجاعة فوجدنا ضبابا فبينا القدور تغلي بالضباب خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: إن أمة من بني إسرائيل فقدت وإني أخاف أن تكون هذه هي فاكفوها فآلقينا بها، (٢) هذا لفظ أبي معاوية ولفظ يحيى نحوه؛ ومنها غير صحيح من طريق اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخبراني (٣) عن عبد الرحمن بن شبل (٤) «أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحم الضب». وجاءت أخبار فيها التوقف فيه كالذي رويناه من طريق مسلم حدثني محمد بن محمد بن المثني نا ابن أبي عدي عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «أنه سئل عن الضب؟ فقال عليه السلام: إن أمة من بني إسرائيل مسخت فلم يأمر ولم ينه» (٥)، ومثل هذا أيضا بمعناه صحيح من طريق جابر عن النبي ﷺ * ومن طريق زيد بن وهب عن ثابت بن يزيد عن النبي ﷺ * ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب عن البراء بن عازب عن ثابت بن وداعة عن النبي ﷺ * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال في الضب: لا أمر به ولا نهى عنه، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بضب فلم يأكله فقالت: يا رسول الله لا تطعمه المساكين قال: لا تطعموهم ما لم تأكلوا» *

قال أبو محمد: أما هذه فلا حجة فيها؛ وأما حديث عبد الرحمن بن شبل ففيه ضعف، ومجهولون

(١) قال في الصحاح: وفطرت المرأة العجينة حتى استبان فيه الفطر، والفطار أيضا ضرب من الكأمة أيضا عظام الواحدة فطرة (٢) هو في شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ٣١٤ (٣) هو بضم الحاء المهملة وسكون الباء الواحدة واسمه اخضر، وقيل: الثمان (٤) في النسخة رقم (١٦) «عن عبد الله بن شبل» وهو غلط (٥) هو في صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥ مطولا اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه

فسقط؛ وأما حديث (١) عبد الرحمن بن حصة فهو حجة إلا أنه منسوخ بلاشك لأن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالكفا القدور بالضباب خوف أن تكون من بقايا مسخ الأمة السالفة هذا نص الحديث، فإن وجدنا عنه عليه السلام ما يؤمن من هذا الظن يقيين فقد ارتفعت الكراهة أو المنع في الضب فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مسلم ناسحا عن ابن إبراهيم - هو ابن راهويه - وحجاج بن الشاعر والمفضل كلاهما عن عبد الرزاق قال: أنا سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن المعمر بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال: «قال رجل: يا رسول الله القردة والخنازير [هي] (٢) مما مسخ فقال رسول الله ﷺ: إن الله [عز وجل] (٣) لم يهلك قوما أوعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك»، ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسعر بن كدام عن علقمة بن مرثد عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن المعمر بن سويد عن ابن مسعود (٤) أن القردة ذكرت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام: «إن الله لم يجعل لمسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك»، فصح يقينا أن تلك المخافة منه عليه السلام في الضباب أن تكون مما مسخ قد ارتفعت، وصح أن الضباب ليست مما مسخ ولا مما مسخ شيء في صورها خلقت، ثم وجدنا ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس قال: دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة (٥) «فأبى بضب مخوذ (٦)» فرفع رسول الله ﷺ يده فقالت: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا ولكنهم يكن بارض قومي فأجذني أعافه قال خالد: فأجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر، فهذا نص جلي على تحليله وهذا هو الآخر الناسخ لأن ابن عباس بلاشك لم يجمع قط مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة إلا بعد انقضاء غزوة الفتح وحين والطائف ولم يغز عليه السلام بعدها إلا نبوك ولم تصبهم في نبوك جماعة أصلا، وصح يقينا أن خبر عبد الرحمن بن حصة كان قبل هذا الخبر بلامرية فارتفع الاشكال جملة وصحت إباحته عن عمر بن الخطاب وغيره وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣٢ - مسألة - والارب (٧) حلال لأنه لم يفصل لنا تحريمها، وقد اختلف السلف فيها

(١) في النسخة رقم (١٦) «وأما خبر (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٣ (٣) الزيادة من صحيح مسلم، والحديث اختصره المصنف (٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٣ «عن عبد الله»، والحديث اختصره المصنف (٥) في نسخة الموطأ ج ٣ ص ١٣٧ «عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، الخ، والحديث مختصر (٦) أي مشوى (٧) هو اسم جنس يطابق على الذكر والأنثى، وقال الجاحظ: فإذا قلت أرنب فليس إلا أنثى كما أن العقاب لا يكون إلا أنثى»

روينا من طريق وكيع عن همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر أو ابن عمر أنه كره الأرنب * ومن طريق قتادة عن ابن المسيب أيضا أن عبد الله بن عمرو بن العاص وأباه كرها الأرنب، وأكلها سعد بن أبي وقاص * وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه كره الأرنب، واحتج من كرها بخبر من طريق وكيع نا أبو مكين عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بارنب فقيل له: إنها تحيض فكرها * ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن عمر عن عبد الكريم أبي أمية قال: «سأل جرير بن أنس الأسلمي النبي صلى الله عليه وسلم عن الأرنب؛ فقال: لا آكلها أنبت أنها تحيض» *

قال أبو محمد: عبد الكريم أبو أمية هالك؛ وحديث عكرمة مرسل، وقد صحح من طريق شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك أنه صادأر نبا فأتى بها باطلحة فذبحها وبعث إلى النبي ﷺ بوركا ونفذها فأتيت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقبلها (١) * ومن طريق أبي هريرة «أن النبي ﷺ أتى بارنب مشوية فلم يأكل عليه السلام منها وأمر عليه السلام القوم فاكلوا» فهذا نص صحيح في تحليلها وقد يكرها عليه السلام خلقه لا لاثم فيها، ونحن أجمعون نكرها جملة ولا نقدر على أكلها أصلا وليس هذا من التحريم في شيء *.

١٠٣٣ - مسألة - والخل المستحيل عن الخمر حلال لعدم تحليلها (٢) أو لم يعتمد إلا أن الممسك للخمر لا يريقها حتى يخلها أو تتخلل من ذاتها عاص لله عز وجل مجرح الشهادة * برهان ذلك أن الخمر مفصل تحريمها والخل حلال لم يحرم * رويانا من طريق مسلم نا عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي أنا يحيى بن حسان نا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نعم الأدام الخل» (٣) فإذا الخل حلال فهو يقيين غير الخمر المحرمة، وإذا سقطت عن العصير الحلال صفات العصير وحلت فيه صفات الخمر فليست تلك العين عصيرا حلالا بل هي خمر محرمة، وإذا سقطت عن تلك العين صفات الخمر المحرمة وحلت فيها صفات الخل الحلال فليست خمر محرمة بل هي خل حلال، وهكذا كل ما في العالم إنما الأحكام على الأسماء فإذا بطلت تلك الأسماء بطلت تلك الأحكام المنصوصة عليها وحدثت لها أحكام الأسماء التي انتقلت إليها فللصغير حكمه، وللبالغ حكمه، وللميت حكمه، وللدّم حكمه، وللغذاء الذي استحال منه حكمه، وللبن واللحم المستحيلين عن الدم حكمهما؛ وهكذا كل شيء، ولا معنى لعدم تحليلها أو لتحليلها من ذاتها لأنه لم يأت بالفرق بين

(١) الحديث اختصره المصنف انظر صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٥ (٢) أما نعت تحليلها ففيه نظر فقد جاء في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٥ عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا فقال لا؛ ولم يتعرض المصنف لذكره هنا (٣) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٤ بتغيير في بعض ألفاظه

شئ من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا قياس وإنما الحرام امساك الخمر فقط ، ولا فرق بين تخليها أو ترك تخليها بل المريد لبقائها خمر أعظم أثما وأكثر جرمًا من المتعمد لفسادها والقاصد لتغيرها ، وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة ومالك . وقال الشافعي وأبو سليمان : إذا تخللت حلت وإن خللت لم تحل وهذا قول فاسد^(١) ، وروينا عن بعض المالكيين أن كل خل تولد من خمر بقصد أو بغير قصد فهو حرام ، وهذا خطأ لما ذكرنا ، وأما عصيان ممسك الخمر فلما روينا من طريق مسلم نا محمد بن أحمد^(٢) بن أبي خلف قال : نا زكريا هو ابن أبي زائدة نا عبيد الله هو ابن عمرو - عن زيد هو ابن أبي أنيسة - عن يحيى النخعي قال : سئل ابن عباس عن النبيذ ؟ فذكر الحديث ، وفيه « أن النبي ﷺ أمر بسقاء فجعل فيه زبيب وماء جعل من الليل [فأصبح]^(٣) فشرب منه يومه والليلة المستقبلية ومن الغد حتى أمسى فشرب وسقى فلما أصبح أمر بما بقي منه فأهرق » فلا يحل امساك الخمر أصلاً « فان قيل » : فكيف السيل إلى خل لا يأتى معانيه ؟ قلنا : نعم بأن يكون العنب كما هو يلقي في الظرف صحيحاً فإذا كان في استقبال الصيف الذي يأتي عصره فانه لا ينصرف إلا إلى الخل الصرف ولا يسمى خمرًا ما لم يبرز من العنب ، وأيضاً فإن من عصر العنب أو نبذ الزبيب أو التمر ثم صب على العصير الحلو أو النبيذ الحلو قبل أن يبدأ بهما الغليان مثل كليهما خلا حاذقاً فانه يتخلل ولا يصير خمرًا أصلاً ، والله تعالى التوفيق *

١٠٣٤ - مسألة - والسمن الذائب يقع فيه الفأرمات فيه أولم يموت فهو حرام لا يحل امساكه أصلاً بل يهراق فإن كان جامداً أخذ ما حول الفأر فرمى وكان الباقي حلالاً كما كان ، وأما كل ما عدا السمن يقع فيه الفأر أو غير الفأر فيموت أو لا يموت فهو كله حلال كما كان ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه فإن ظهر فيه الحرام فهو حرام ، وكذلك السمن يقع فيه غير الفأر^(٤) فيموت أو لا يموت^(٥) فهو حلال كله ما لم يظهر فيه تغيير الحرام له كما قدمنا ، وقد بينا هذه القصة كلها في كتاب الطهارة من ديواننا هذا فاغنى عن أعادتها ، وعمدته أن النهي إنما جاء في السمن الذائب يقع فيه الفأر ولم ينص على ما عداه (وما كان ربك نسياً) . والله تعالى التوفيق *

١٠٣٥ - مسألة - وما سقط من الطعام ففرض أكله ولعق الأصابع بعد تمام

(١) أقول : لا فساد فيه بل هو الصواب لما قدمنا من أن النص يشهد لهذا (٢) سقط لفظ « أحمد » من صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٣ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٢ (٤) في النسخة رقم ١٤ « يقع فيه الفأر أو غير الفأر » وهي زيادة من الكاتب على ما يظهر سهواً والله أعلم (٥) سقط من النسخة رقم ١٤ قوله « أو لا يموت » ووجودها لا يفيد معنى جديداً

الأكل فرض، ولحق الصلوة إذا تم ما فيها فرض لما رويناه من طريق البخاري نا على ابن عبد الله - هو ابن المديني - نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس «ان رسول الله ^(١) ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها» ومن طريق حماد بن سلمة نا ثابت - هو البناي - عن أنس بن مالك «أن النبي ﷺ قال: إذا سقطت لقمة أحدكم فليسط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، وأمرنا أن نسلت القصعة قال: «فانكم لاتدرون في أى طعامكم البركة» ^(٢)»

١٠٣٦ - مسألة - ويكره الأكل متكئا ولا نكرهه منبطحا على بطنه وليس شيء من ذلك حراما لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك، وما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال. وروينا من طريق البخاري نا أبو نعيم نا مسعر - هو ابن كددام - عن علي بن الأقر قال: سمعت أبا جحيفة يقول: قال النبي ^(٣) ﷺ: «[أني] لا آكل متكئا» فليس هذا نهي أصلا لكنه أثر الأفضل فقط، ^(٤) (فان ذكروا) ماروينا من طريق أبي داود عن عثمان بن أبي شيبة عن كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ «انه نهى عن أن يأكل الرجل منبطحا ^(٥) على بطنه، قلنا: هذا خبر لم يسمعه جعفر من الزهري، قال أبو داود: نا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء نا أبي نا جعفر بن برقان انه بلغه عن الزهري هذا الحديث نفسه فسقط ^(٦)، وبالله تعالى التوفيق»

١٠٣٧ - مسألة - وغسل اليد قبل الطعام وبعده حسن. وروينا من طريق أبي داود نا أحمد نا أحمد بن يونس نا زهير - هو ابن معاوية - نا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام وفي يده غمر ^(٧) ولم يغسله فاصابه شيء فلا يؤمن الا نفسه»

قال أبو محمد: فهذا ندب لا أمر، والجرذ ^(٨) ربما عض أصابع المرء اذا شم فيها رائحة الطعام ولم يأت نهى عن غسل اليد قبل الطعام، وقد قال قوم: هو من فعل الأعاجم؛ وهذا عجب جدا! وان أكل الخبز لمن فعل الأعاجم ولو اراد الله تعالى تحريمه أو كراهيته لنا لبيته ^(٩) (فان قيل): فقد صح الخبر عن النبي ﷺ «انه قرب اليه الطعام فقيل له: ألا تتوضأ؟

(١) في صحيح البخاري ج ٢ ص ٤٤٨ «ان النبي» والحديث في صحيح مسلم ايضا ج ٢ ص ١٣٨ (٢) هوفي صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٨ باطول من هذا (٣) في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٧٩ «قال رسول الله» (٤) الزيادة من صحيح البخاري، وهوفي سنن أبي داود ايضا ج ٣ ص ٤٠٨ بحذف «أني» (٥) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤١٠ وهو منبطح، (٦) رواء أيضا النسائي وذكر ما يدل على أن جعفر بن برقان لم يسمعه من الزهري (٧) هو بفتح حين السهم والوسخ وزهومة اللحم وهوفي سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٣٢، قال المنذرى نا أخرجه ابن ماجه، وأخرجه الترمذي معلقا (٨) هو بضم الجيم وفتح الراء المهملة وبالنقل المعجمة ذكر الفيران، وفي جميع النسخ: الجرذ، بالنال المهملة

قال: لم أصل فأتوضأ، فليس في هذا ذكر لغسل اليد قبل الطعام أصلاً وإنما فيه الوضوء وهو كما قال عليه السلام: لا وضوء واجبا إلا للصلاة.

١٠٣٨ - مسألة - وحمد الله تعالى عند الفراغ من الأكل حسن ولو بعد كل لقمة لأنه فعل خير وبر، وفي كل حال.

١٠٣٩ - مسألة - وقطع اللحم بالسكين للأكل حسن ولا نكره قطع الخبز بالسكين للأكل أيضاً، ونستحب المضمضة من الطعام.

روينا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله ناسفیان سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول عن بشير بن يسار (١) عن سويد بن النعمان: أن رسول الله ﷺ أكل سويقاً ثم دعا بماء فتمضمض، (٢) ومن طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس: أن النبي ﷺ شرب لبناً ثم تمضمض بالماء وقال إن له دسماً؛ (٣) وصح أنه عليه السلام شرب لبناً ولم يتمضمض، فلم يأت بها أمر ولا نهى فهي فعل حسن ومباح. ومن طريق البخاري نا أبو اليمان أنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري [قال] (٤): أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يحتج من كتف شاة فدعى إلى الصلاة فالتقاها والسكين التي يحتج بها [ثم قام] (٥) فضلى ولم يتوضأ، ولم يأت نهى عن قطع الخبز وغيره بالسكين فهو مباح؛ وجاء خبر فيه لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من فعل الأعاجم وهو لا يصح لأنه من رواية أبي معشر المديني وهو ضعيف، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٤٠ - مسألة والأكل في أناه مفضض بالجواهر والياقوت. وفي البلور. والجزع (٦) مباح وليس من السرف لأنه لو كان حراماً لفصل تحريمه ومالم يفصل تحريمه فهو حلال، وقد حرم الله تعالى آنية الذهب والفضة فهي حرام، وأمسك عما عدا ذلك كله فهو حلال.

روينا من طريق ابن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال: كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذر أفعث الله تعالى نبيه ﷺ وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول: أحل الله حلاله وحرم حرامه فما أحل

(١) في النسخة رقم ١٦ «بشر بن يسار» وهو غلط (٢) الحديث اختصره المصنف انظر صحيح البخاري ج ٧ ص ١٤٧ (٣) ورواه البخاري عن أبي عاصم عن الأوزاعي عن ابن شهاب الخ ج ٧ ص ١٩٨ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٣٣ (٥) في صحيح البخاري «الذي» (٦) هو بفتح الحيم وسكون الزاي الحرز الباني الواحدة جزعة

فهو حلال وما جرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو * ومن ادعى أن شيئا من هذا سرف أو ادعى ذلك في المأكل كلف أن يأتي بحمد ما يحرم من ذلك مما يحل ولا سبيل له إليه فصح [يقينا] (١) أن قوله باطل وبالله تعالى التوفيق *

١٠٤١ — مسألة والثوم والبصل والكراث حلال (٢) إلا أن من أكل منها شيئا فحرام عليه أن يدخل المسجد حتى تذهب الرائحة وفتة ذكرناه في كتاب الصلاة فاغنى عن اعادته ، وله الجلوس في الاسواق والجماعات والاعراس وحيث شاء إلا المساجد لان النص لم يأت الا فيها *

١٠٤٢ — مسألة — والجراد حلال اذا أخذ ميتا أو حيا سواء بعد ذلك مات في الظروف أو لم يميت * روينا من طريق البخاري نا أبو الوليد الطيالسي ناشعبة عن أبي يعفور [قال] (٣) سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال : غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ستا نأكل معه الجراد * وروينا عن عمر لا بأس بالجراد * وعن ابن عمر الجراد ذكاة كله * وعن ابن عباس في الجراد لا بأس بأكله ، وهو قول جابر ابن زيد وغيره * فلم يستثنوا فيه حالا من حال ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي * وقالت طائفة : لا يحل وان أخذ حيا لا يحل ان يقتل وهو قول مالك ولا نعلم له حجة لان الذكاة لا تمكن فيه * وذهب قوم الى أنه لا يحل ان وجد ميتا فان أخذ حيا حل كيف مات بعد ذلك * روينا من طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن عبيد بن سليمان انه سمع سعيد بن المسيب يقول في الجراد : ما أخذ وهو حي ثم مات فلا بأس بأكله * ومن طريق عطاء أخذ الجراد ذكاته وهو قول الليث *

قال أبو محمد : احتج هؤلاء بقول الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) فواجب ميتا فهو حرام ، وقال تعالى : (ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم) وصح أكل الجراد عن رسول الله ﷺ ، وصح بالحسن ان الذكاة لا تمكن فيه فسقطت ، فصح ان أخذه ذكاته لأنه صيد ناله أيدينا *

قال علي : ولا حجة لهم في هذه الآية لأنه ليس فيها اباحة ما ناله أيدينا حيادون ما ناله ميتا ، وصح في كل مقدور على تذكيته انه لا يحل الا بالذكاة ، والذكاة الشق وهي غير مقدور عليها في الجراد فارتفع حكمها عنه لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقد صح

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) أقول ورد في البخاري ج ٥ ص ٢٨١ نهى يوم خيبر عن أكل الثوم وعن لحوم الحمر الأهلية * وفي سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٣٤ نهى عن أكل الثوم المطبوخ ، وعلى هذا تبين تحريمه على مذهب المصنف نثنا لأنه زائد على ما في الأحاديث والله أعلم (٣) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٦٢ *

تحليله بالنص فهو حلال كيفما وجد حيا أو ميتا بنص القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق *
 ١٠٤٣ - مسألة - واكثر المرق حسن ؛ وتعاهد الجيران منه ولو مرة فرض ؛
 ودم ما قدم الى المرء من الطعام مكروه لكن ان اشتهاه فليأكله وان كرهه فليدعه وليسكت ،
 والا كل معتمدا على يسراه مباح * رويناه من طريق شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله
 ابن الصامت عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال : « اذا طبختم اللحم فأكثر المرق وأطعموا
 الجيران (١) » ، وقد صح عن النبي ﷺ « فان كان الطعام مشفوها (٢) فليأكله منه أكلة
 أو أكلتين » يعني صانعه ، فصح ان التعليل من المرق مباح * ومن طريق أبي داود نا محمد
 ابن كثير ناسفان عن الأعمش عن أبي حازم - هو الأشجعي - عن أبي هريرة قال : « ما عاب
 رسول الله ﷺ طعاما قط ان اشتهاه أكله وان كرهه تركه (٣) » ، ولم يصح في النهي عن
 الاعتماد على اليسار شيء ، وروى فيه أثر مرسل لا يصح من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير
 « زجر رسول الله ﷺ ان يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل » ؛ ولا حاجة في مرسل
 وبالله تعالى التوفيق *

﴿ كتاب التذكية ﴾

١٠٤٤ - مسألة - لا يحل أكل شيء مما يحل أكله من حيوان البرطائره ودارجه الا
 بذكاة كما قد منا حاشا الجراد وقد ينأ أمره ، والتذكية قسمان ، قسم في مقدور عليه متمكن منه ؛
 وقسم في غير مقدور عليه أو غير متمكن منه ؛ وهذا معلوم بالمشاهدة فتذكية المقدور عليه
 المتمكن منه ينقسم قسمين لاثالث لهما ، إما شق في الحلق وقطع يكون الموت في أثره . وإما
 نحر في الصدر يكون الموت في أثره ؛ وسواء في ذلك كله ما قدر عليه من الصيد الشارد أو من غير
 الصيد وهذا حكم ورد به النص بقول الله تعالى : (الا ما ذكيتم) والذكاة في اللغة الشق وهو
 أيضا أمر متفق على جملة الا أن الناس اختلفوا في تقسيمه على ما بين ان شاء الله تعالى *

١٠٤٥ - مسألة - أكل الذبح كال الذبح (٤) هو أن يقطع الودجان (٥) ، والحلقوم والمرى (٦)
 وهذا مالا خلاف فيه من أحد *

١٠٤٦ - مسألة - فان قطع البعض من هذه الآراب المذكورة فأسرع الموت كما

(١) هو في صحيح مسلم ايضاح ٢ ص ٢٩٣ بالفاظ قريبة من هذه (٢) اي قليلا . وقيل : اراد فوات كان مكشورا عليه
 أي كثر أكلته وهذا قطعة من حديث رواه أبو داود في سننه ج ٢ ص ٤٣١ ، وقال الحافظ المنذري : وأخرجه مسلم (٣) هو
 في سنن أبي داود ج ٣ ص ٤٠٩ ، وقال الحافظ المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه (٤) في النسخة
 رقم ١٦١ . واكمل الذبح . (٥) هما عرقا غليظان في جانبي ثفرة النحر (٦) هو مجرى الطعام والشراب من الحلق *

يسرع من قطع جميعها فأكلها حلال فان لم يسرع الموت فليعد القطع ولا يضره ذلك شيئاً .
وأكله حلال . وسواء (١) ذبح من الحلق في أعلاه أو أسفله رميت العقدة الى فوق أو الى
أسفل أو قطع دل ذلك من القفا، أي بين الرأس أو لم بين كل ذلك حلال أكله ، وهذا مكان يختلف
الناس فيه فقالت طائفة : ما قطع من القفا لم يحل أكله . وقالت طائفة : ان لم يقطع الحلقوم
والمرئ لم يحل أكله ولا نبأى بترك قطع الودجين وهو قول الشافعي ، وقالت طائفة :
لا نعرف المرئ لكن ان لم يقطع الودجين جميعا والحلقوم لم يحل أكله وان رفع يده (٢)
قبل تمام قطعها كلها لم يحل أكله وإن ذبح من القفا لم يحل أكله . فان ذبح من الحلق فابان
الرأس غير عام فهو حلال أكله فان تعمد ذلك لم يحل أكله ، وهو قول مالك ؛ قال ابن القاسم
صاحب مالك : ان ألقى العقدة الى أسفل لم يحل أكله ، وقالت طائفة : هي أربعة آراب الحلقوم .
والمرئ . والودجان ، فان قطع منها ثلاثة وترك الرابع لا نبأى أى الأربعة ترك الحلقوم .
أو المرئ . أو أحد الودجين فهو حلال أكله ، وان قطع اثنين من الأربعة فقط لا نبأى أيهما
قطع لم يحل أكله ؛ فان قطع أكثر من النصف من كل واحد من هذه الأربعة حل
أكله ، فان قطع أقل لم يحل أكله ، وهو قول أبي حنيفة . واصحابه ، وقالت طائفة :
اذا قطع الحلقوم والمرئ والنصف من الودجين حل أكله فان قطع أقل مما ذكرنا لم
يحل أكله ، وهو قول أبي ثور . وقال سفيان الثوري : ان قطع الودجين فقط حل أكله
وان لم يقطع الحلقوم ولا المرئ ، وقال بعض اصحاب الظاهر : ان قطع هذه الأربعة
من جهة الحلق حل أكله والا فلا ، وأجاز أبو حنيفة . والشافعي أكل ما ذبح من القفا *
قال أبو محمد : احتج الشافعي في ترك الودجين بأنهما عرقان قد يعيش من قطعاه *
قال أبو محمد : ولستنا نحتاج الى مناظرة فهل يعيش أم لا يعيش ؟ لكن انما نكلمه في
منعه أكل ما لم يقطع مرئيه فقط فانه لا يقدر في ذلك على نص . ولا على قياس أصلاً .
ولا على قول صاحب ، وبالمشاهدة نعلم انه يموت من قطع الحلقوم والودجين وان لم
يقطع المرئ كما يموت من قطع المرئ والودجين ولا فرق في سرعة الموت فتعزى هذا
القول من الدليل فسقط ، اذ كل قول لا برهان على صحته فهو باطل *
وأما قول أبي حنيفة فانه راعى الأكثر في القطع ، وهو أيضاً قول بلا برهان أصلاً
لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول صاحب ،
﴿ فان قالوا ﴾ : فسناه على نقصان أذن الذبيحة وذهبا قلنا : قسم الخطأ على الخطأ وما لا
يصح على ما لا يصح ، ولا تخلو هذه الآراب من أن يكون قطعها كلها فرضاً ولا يكون

قطعها كلها فرضا ، فان لم يكن قطعها كلها فرضا فعليه البرهان في ايجاب قطع ثلاثة منها ، ولا سبيل له الى ذلك ، وان كان قطعها كلها قدوجب فرضا فلا يحزى عن الفرض بعضه ويلزمه على هذا أن من صلى ثلاث ركعات من الظهر انه يحزى من الظهر لأنه قد صلى الأكثر ، وان من صام أكثر النهار انه يحزى ، وهذا لا يقولونه فلاح فساد قوله جملة ، وكذلك قول أبى ثور سواء سواء ، وأما قول مالك فان ايجابه الحلقوم واسقاطه المرى قول بلا برهان لأن قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا اجماع . ولا قياس ، وأما قول سفيان فانهم ذكروا ماروينا من طريق أبى عبيدنا ابن علية عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس كل ما أفرى الاوداج غير مرتد * وعن النخعي ، والشعبي . وجابر بن زيد . ويحيى بن يعمر كذلك ؛ واحتجوا في ايجابه الودجين بما حدثناه -مام ناعباس بن أصبغ نا ابن أيمن نا مطلب نا ابن أبى مریم نا يحيى بن أيوب حدثنى عبيدالله بن زحر عن على بن يزيد ^(١) عن القاسم أبى عبد الرحمن عن أبى امامة ، أن رسول الله ﷺ سأله امرأة ذبحت شاة ؟ فقال لها : أفریت الاوداج ؟ قالت : نعم قال : كل ما أفرى الاوداج مالم يكن قرض سن أو حز ظفر * .

قال أبو محمد : وهذا خبر في نهاية السقوط ^(٢) لأنه من رواية يحيى بن أيوب وقد شهد عليه مالك بن أنس بالكذب وأخبر أنه روى عنه الكذب وضعفه أحمد بن حنبل وغيره ، وهو ساقط ألبتة ثم عن عبيدالله بن زحر : وهو ضعيف وضعفه يحيى وغيره ، ثم عن على بن يزيد وهو - أبو عبد الملك الالهاني - دمشقى متروك الحديث ، ثم عن القاسم أبى عبد الرحمن وهو ضعيف جدا فطل كله ، وليس في قول ابن عباس منع من أكل ما عدا ذلك ولا متعلق للبالكين في هذا الخبر لانه لو صح لكان حجة عليهم لانه ليس فيه ايجاب الحلقوم وقد أوجبوه ولا فيه ايجاب الذبح من الحلق وقد أوجبوه ، فهذا مخالف لقولهم ، وأما قول مالك : ان رفع يده قبل تمام الذكاة لم يحل أكله فقول فاسد جدا . وحجتهم له انه قد حصل في حال لا يعيش منها فائما يعيد في ميتة ولا بد فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ وأين وجدت تم تحريم ما هذا صفته ؟ ■

قال أبو محمد : وهذا عجب جدا : وهل بعد بلوغه الى قطع ما قطع رجلا في حياة المذبح ؟ هذا ما لا رجا فيه فتداهيه في القطع بغير رفع يده أو بعد رفع يده انما هو فيما لا ترجى حياته ، فعلى قوله هذا لا يحل أكل مذبوح أبدا لانه قبل تمام الذبح ولا بد قد حصل في حال لا يعيش منها مع انه شرط فاسد ، ودعوى أيضا بلا برهان فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وهو

(١) في النسخة رقم ١٦ ، على بن يزيد ، وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ، في غاية السقوط .

أيضا قول لا يعلم ان أحدا قاله قبله ، وأما قوله : ان أبان الرأس غير عامد حل أكله فان أبانه عامد لم يحل أكله فقوله فاسد لانه تفريق بلا برهان أصلا ، واذ امت ذكاته على اقراره وعلى تمام شروطه فما الذي يضر تعمد قطع الرأس حينئذ ؟ (فان قالوا) : انه تعذيب للذبوح قلنا : فتعذيبه عندكم بعد تمام ذكاته مانع من أكله فنقولهم : لا يقال لهم : فن أين وقع لهم تحريمه بهذا النوع من التعذيب خاصة ؟ وقد روى مثل قول مالك فيما أبين رأسه عن عطاء ، وكره نافع . والحكم . ومحمد بن أبي سليمان . وسعيد بن جبير . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . وابن سيرين ما أبين رأسه ، وروى عن علي فيما أبين رأسه أثر لا يصح لانه من رواية الحسن بن عماره وهو هالك وقد صح خلافة عن غيره من الصحابة ، وروى عنه نفسه أيضا خلاف ذلك ، واختلف فيه عن الحسن رضي الله عنه وعنهم ، وأما منعهم أيضا مما ذبح من القفا فقوله أيضا لا برهان على صحته لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ، (فان قالوا) : هو تعذيب قلنا : ما التعذيب فيه الا كالتعذيب في الذبح من امام ولا فرق ، وهذا أمر مشاهد ، (فان قالوا) : قدر روى عن بعض الصحابة الذكاة في الحلق واللثة قلنا : نعم ولا حجة لكم فيه لو جهين ، أحدهما انكم قد خالفتموه في منعكم من الذكاة في اللثة في بعض الحيوان ومنعكم الذكاة في الحلق في بعضه وليس عنهم في ذلك تفريق ، والثاني انه ليس في كون الذكاة في الحلق ما يوجب ان لا يكون قطع الحلق ذكاة من ورثته دون امامه أو من امامه دون ورثته فبطل تعلقهم بهذا اللفظ أيضا ، وقد روى عن سعيد بن المسيب المنع مما ذبح من القفا وبه يقول أحمد . واسحق ، وأما اشتراط ابن القاسم القاء العقدة الى أسفل فان أصحاب مالك خالفوه في ذلك واحتج له مقلدوه بأنه انما ذبح في الرأس لا في الحلق وانه بمنزلة المخنوق فكانت الحجة أشد بطلانا ومكابرة للعيان من القول المحتج له بها وقد كذب من قال ذلك وما ذبح بالمشاهدة الا في أول الحلق وأول الحلق بعض الحلق كوسطه وكآخره ولا فرق ، ولا نعلم لابن القاسم أحدا قبله قال بهذا القول ، فسقط لتعريبه عن الدليل جملة ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما من ذهب من أصحابنا وغيرهم الى انه لا تكون ذكاة الا ما قطع الودجين . والحلقوم . والمرى فانهم احتجوا بأن قالوا : قد صح تحريم الحيوان حيا حتى يذكي وقطع هذه الأربعة ذكاة صحيحة مجتمع على تحليل ما ذكي كذلك وكان ما دون ذلك محتلفا فيه فلا يخرج من تحريم الى تحليل الا بالجماع .

قال أبو محمد : وهذه قضية صحيحة المبدأ ناقصة الآخر ، وانما الواجب ان يقولوا : ما صح تحريمه لم يجز أن يخرج عن التحريم الى التحليل الا بنص صحيح ثم لا نبالي أجمع عليه أم اختلف فيه ، ولوان أمره ألا يأخذ من النصوص الا بما أجمع عليه لخالف جمهور

أحكام الله تعالى في القرآن . وجمهور سنن رسول الله ﷺ ؛ وهذا لا يحل لأحد ، وهو خلاف أمر الله تعالى بالرد عند التنازع الى القرآن . والسنة ؛ ولم يقل تعالى : فردوه الى ما أجمعتم عليه مع اننا لانعلم ان أحدا النزم هذا الأصل ولا أحدا قال به وصححه ، فالواجب اذ قد اختلفوا كما ذكرنا ان يرد ما تنازعوا فيه الى ما فرض الله تعالى الردا اليه عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ ، فردوه الى الله والى الرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ففعلنا فوجدنا الله تعالى قال : (الا ما ذكيتم) والذكاة الشق وقد أمر النبي ﷺ بالذبح والنحر فيما تمكن منه فوجب أن لا يتعدى حده عليه السلام ، وأمر عليه السلام بالاراحة فصح أن كل ذبح وكل شق قال به أحد من العلماء فهو ذكاة واذ هو ذكاة فان المذكي به خارج من التحريم الى التحليل ، ولو ان الذكاة لا تكون الا بقطع بعض الأرباب المختلف فيها دون بعض أو بقطع جميعها أو بصفة من الصفات التي اختلف الناس فيها كما ذكرنا لما نسي الله تعالى بيانها ولا أغفل رسول الله ﷺ اعلامنا بها حتى نحتاج في ذلك الى رأى من لم يجعل الله تعالى رأيه حجة في تبينة فافوقها ، وحاش لله من أن يضع اعلامنا بما افترضه علينا حتى يشرعه لنا من دونه (١) بالأقوال الفاسدة تالله أن في مغيب (٢) هذا عمن غاب عنه لعجا ولكن ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

روينا من طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج فذكر حديثا وفيه « أنه قال : يا رسول الله ليس معنا مدى (٣) أفذبح بالقصب ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر » (٤) . ومن طريق أحمد ابن شعيب انا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان — هو الثوري — حدثني أبي عن عباية بن رفاعه عن رافع بن خديج [قال] (٥) « قلت : يا رسول الله انا لاقو العدو غدا وليس معنا مدى فقال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك . أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة » ورويناه من طريق شعبة . وزائدة . وأبي الأحوص . وعمر بن سعيد كلهم عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع ابن خديج عن النبي ﷺ فارتفع الاشكال ، فكل ما أنهر الدم في المتمكن منه وذكر اسم الله عليه من ذبح أو نحر فهو ذكاة يحل

(١) في النسخة رقم (١٤) « حتى يشرعه لنا غيره » (٢) هو بالعين المعجمة وفي النسخة رقم (١٤) « مغيب » بالعين المهملة (٣) جمع « مدية » وهي السكين (٤) هو في صحيح البخارى ج ٧ ص ١٦٤ مطولا كما قال المستفت (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٦ ص ٢٢٨ والحديث اختصره المصنف .

بها إلا كل ، ولو كان هنا صفة لازمة لينها عليه السلام كما بين وجوب ان لا يؤكل
الامانهر الدم وما ذكر اسم الله عليه وان لا يكون ذلك بسن ولا ظفر ، ومن أعجب
العجائب من أسقط (١) في الذكاة ما اشترطه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فيها
فبيح أكل ما لم يسم الله تعالى عليه بنسيان أو تعمد ويبيح أكل ما ذبح بعظم أو ظفر ثم
يزيد الم يذكره الله تعالى ولا رسوله ﷺ برأيه الزايف من ان لا يكون ذلك الا من
اهام (٢) وبأن يعم الودجين . والحاقوم . دون المرى . والذبح في بعض ذلك دون بعض
والنحر في بعض دون بعض وبأن لا يرفع يدا ، وأن لا يعتمد إبانة الرأس ، وأن
لا يلقي العقدة الى أسفل ، أو بان يقطع الثلاث الآراب أو الأكثر من النصف من كل واحد
من الأربعة أو بان يسين الحلقوم والمرى فقط ان في هذا لعجبا شنيعا لمن تأمله ،
وأشنع من هذا تهالك من تهالك على التداين (٣) بهذه الآراء ونصرها بما أمكنه ونعوذ بالله
من الخذلان . رويانا من طريق محمد بن المثني نايجي بن سعيد القطان عن سفيان الثوري
عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان حمار وحش ضرب
رجل عنقه في دار عبد الله بن مسعود فسألو ابن مسعود عنه ؟ فقال : صيد فكلوه .

قال أبو محمد : هذا حمار وحش متمكن منه في الدار (٤) ، ولا يخالفنا خصوصا في
أن المقدور عليه من الصيد ذكاته كذكاة الابل . والبقر . والغنم . ولا فرق ، ومن
طريق مروان بن معاوية الفزاري ، ويحيى بن سعيد القطان (٥) نا أبو غفار — هو الطائي —
قال : حدثني أبو مجلز قال : سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها ؟ فأمر ابن عمر بالكلها . ومن
طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن علي بن أبي طالب قال في الذباجة اذا
قطع رأسها : ذكاة سريعة أى كلها . ومن طريق وكيع نا حماد بن سلمة عن يوسف بن سعد
قال : ضرب رجل بسيفه عنق بطة فأبان رأسها فسأل عمران بن الحصين ؟ فأمره بأكلها ، وروينا
أيضا من طريق هشيم عن يونس بن عبيد . ومنصور بن المعتمر كلاهما عن يوسف
ابن سعد عن عمران بن الحصين وقد أدرك يوسف عمران ؛ ومن طريق ابن أبي شيبة نا
المعتمر بن سليمان التيمي عن عوف — هو ابن أبي جميلة — عن عبد الله بن عمرو بن هند الجلي (٦)
أن علي بن أبي طالب سئل عن رجل ضرب عنق بعير بالسيف وذكر اسم الله فقطعه فقال
علي : ذكاة وحية . ومن طريق وكيع نا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس

(١) في النسخة رقم (١٦) « من يسقط » (٢) في النسخة رقم (١٤) « من ان لا يكون الا امام »

(٣) في النسخة رقم (١٦) وكذلك اليمنية « على التدين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « وفي الدار »

بزيادة الواو (٥) في النسخة رقم (١٤) « الا نصارى » (٦) هو بفتح الجيم والميم اه تقريظ

ابن مالك ان خبازا لانس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأبان الرأس فأرادوا طرحها فأمرهم أنس بأكلها * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو اسامة عن جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن عكرمة ان ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فطن (١) رأسها؟ فقال ابن عباس: ذكاة وحية * ومن طريق وكيع ناهشام الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير عن المعروف عن أبي الفرافصة عن أبيه انه شهد عمر بن الخطاب أمر مناديا فنادى ألا ان الذكاة فى الحلق واللبة وأقروا الأنفس حتى تزهر * ومن طريق وكيع ناسفيان - هو الثورى - عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: الذكاة فى الحلق واللبة * وعن ابن عباس ابلاغ الذبح أن تبلغ العظم، وصح عنه من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن زكريا عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن ابن عباس قال: اذا اهريق الدم وقطع الودج فكله * فهو لاء عمر بن الخطاب. وابن عباس أجملا ولم يفصلا. وعلى بن أبي طالب. وعمران بن الحصين. وأنس. وابن مسعود. وابن عمر لا يصح عن أحد من الصحابة خلافهم * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء: الذبح قطع الأوداج فقلت لعطاء: ذبح ذابح فلم يقطع الأوداج قال: ما أراه الا قد ذكاه فليأكلها * فهذا عطاء يرى الذكاة كيف كانت * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن أبي اسحاق السبيعي. وعبد الله بن أبي السفر كلاهما عن الشعبي انه سئل عن ذبح من قفاه؟ فقال: اذا سميت فكل * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي انه سئل عن الذبيحة تذبح فتمر السكين فتقطع العنق كله؟ قال: لا بأس به ذكاة سريعة * ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال: سألت ابراهيم النخعي عن رجل ضرب عنق حمار وحش؟ فأمرني بأكله وسألته عن دجاجة ذبحت من قفاه؟ فقال ابراهيم: تلك القفينة (٢) لا بأس بها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري انه سئل عن رجل ذبح بسيفه فقطع الرأس؟ فقال الزهري: بشئ ما فعل فقال له رجل: أفنأكلها؟ قال: نعم * قال أبو محمد: لو كان مغلوبا لم يقل الزهري: بشئ ما فعل، فصح انه انما قاله فى متمعه * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال: لو أن رجلا ذبح جديا فقطع رأسه لم يكن بأكله بأس * ومن طريق وكيع عن شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى فى بطة ضرب رجل عنقها بالسيف فقال الحسن: لا بأس بأكلها * ومن طريق وكيع نا الربيع بن صبيح عن الحسن. وعطاء قالا جميعا

(١) أى قطع * وفى النسخة رقم (١٦) * طبر رأسها * ولعله تصحيف (٢) القفينة الشاة تذبح من قفاها * ويقال فيها: القفينة بلاتون اه صحاح *

فيمن ذبح فأبان الرأس : فلا بأس بأكله * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حنص — عن ابن غياث — عن ليث عن مجاهد فيمن ذبح فأبان الرأس قال : كل ، وروى أيضا عن الضحاك * ومن طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي أنه قال في الذبح لا يقطع الرأس فإن قطع الرأس فليأكل ، فهو لا عطاء . وطاوس . ومجاهد . والحسن . والنخعي . والشعبي . والزهري . والضحاك يجوزون أكل ما قطع رأسه في الذكاة ، وبعضهم أكل ما لم يقطع أوداجه . وما ذبح من قفاه . وما ضربت عنقه *

١٠٤٧ — مسألة — وكل ما جاز ذبحه جاز نحره وكل ما جاز نحره جاز ذبحه الابل . والبقر . والغنم . والخيل . والدجاج . والعصافير . والحمام وسائر كل ما يؤكل لحمه فإن شئت فاذبح وإن شئت فأنحر ؛ وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وأسحق بن راهويه وبعض أصحابنا ، وقال مالك : الغنم والطير تذبح ولا تنحر فإن نحر شيء منها لم يؤكل ، وأما الابل فتنحر فإن ذبح منها شيء لم يؤكل ، وأما البقر فتذبح وتنحر ولا نعلم له في هذا القول سلفا من العلماء أصلا إلا رواية عن عطاء في البعير خاصة قد روى عنه خلافها ؛ واحتج بعضهم في ذلك بأن ذبح الجمل تعذيب له أطول عنقه وغلظ جلده ■

قال علي : وهذه مكابرة للعيان وما تعذبه بالذبح إلا كتعذبه بالنحر ولا فرق ، وما جلده بأغلظ من جلد الثور ، وما عنقه بأطول من عنق الابل ، وهو يرى الذبح في كل ذلك ، وما تعذيب العصفور . والحمامة . والدجاجة بالنحر إلا كتعذيبها بالذبح ولا فرق ، وأطرف شيء احتجاجهم في ذلك بقول الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وهم أول مخالف لذلك فيجيزون فيها النحر ، وأما نحن فلا يلزمنا ما أمر الله به بنبي إسرائيل فإن احتج بعضهم بأن النبي ﷺ نحر الابل بمنى وذبح الكبشين إذ ضحى بهما قلنا : نعم وهذا فعل لا أمر وليس ذلك بمانع من غير هذا الفعل ، وقد صح عنه عليه السلام ما ذكرنا قبل من قوله : « ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » ، وهذا هو الفتيا ^(١) المينة التي لا يحل تعذيبها بالعمل الذي لم ينه عما سواه ، وقد ذكرنا في المسألة التي قبل هذه عن عمر بن الخطاب . وابن عباس الذكاة في الخلق واللبن ولم يخصا بأحد ما حيوانا من حيوان بل هتف عمر بذلك مجحلا ؛ ولا يعرف لها مخالف من الصحابة أصلا بل قد ذكرنا الرواية عن علي فيباحة كل بعير ضرب عنقه بالسيف ورأى ذلك ذكاة وحية * ومن طريق عبد الرزاق نا وهب بن نافع أنه سمع

عكرمة يحدث أن ابن عباس أمره أن يذبح جزورا وهو محرم، والجزور البعير بلا خلاف * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: ذكر الله تعالى الذبح في القرآن، فإن ذبحت شيئا ينحر أجزى عنك * ومن طريق محمد بن المثني ناؤه مؤمل بن اسماعيل * ناسفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: الذبح من النحر، والنحر من الذبح * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وقادة قالا جميعا: الابل والبقر ان شئت ذبحت وان شئت نحر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد عن مجاهد قال: كان الذبح فيهم والنحر فيكم فذبحوها وما كادوا يفعلون فصل لربك وانحر *

قال أبو محمد: قد ذكرنا قول الله تعالى: (الاما ذكيتم) وقول النبي ﷺ: «ما انهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا»، ولم يخص الله تعالى ذبحا من نحر ولا نحر من ذبح (وما كان ربك نسيا) * ومن طريق مسلم نايجي بن يحيى انا ابو خيثمة - هو زهير بن معاوية - عن الاسود بن قيس حدثني جندب بن سفيان قال: «شهدت الاضحى مع رسول الله ﷺ فقال: من كان ذبح اضحيتة قبل أن يصلي أو نصلي (١) فليذبح مكانها أخرى ومن لم يذبح فليذبح باسم الله * * * ومن طريق شعبة عن زيد الأياشي عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «ان أول ما يبدأ به في يومنا هذا ان نصلي (٢) ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب مستننا، ومن ذبح قبل ذلك (٣) فانما هو لحم قدمه لآلهه» وذكر الخبر * ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا محمد بن بكر انا ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول: «صلى بنا رسول الله ﷺ يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا وظنوا ان النبي ﷺ قد نحر فأمر النبي ﷺ من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحر رسول (٤) الله ﷺ * * * وصح من طريق ابن عمر كما أوردنا في كتاب الاضاحي «ان رسول الله ﷺ كان يذبح وينحر بالمصل» فأطلق عليه السلام في الاضاحي الذبح والنحر عموما وفيها الابل والبقر والغنم ولم يخص عليه السلام شيئا من ذلك بنحر دون ذبح ولا يذبح دون نحر، ولو كان أحد الأمرين لا يجوز أو يكره لبيته عليه السلام رويتنا من طريق اسماء بنت أبي بكر الصديق نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا (٥)، وروينا عنها أيضا ذبحنا فرسا، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٤٨ - مسألة - وأما غير المتمكن منه فذكاته أن يمات بذبح أو بنحر حيث

(١) سقط لفظ «أو نصلي من التسخير» (١٤) خطأ، وهو موجود في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ والحديث

اخره المصنف (٢) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ سقط لفظ «ان» (٣) سقط من صحيح مسلم لفظ «قبل ذلك»

(٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨ «النبي» بدل «رسول الله» (٥) هو في الصحيحين *

أمكن منه من خاصرة . أو من عجز . أو فخذ . أو ظهر . أو بطن . أو رأس . كبير . أو شاة . أو بقرة . أو دجاجة . أو طائر . أو غير ذلك سقط في غور فلم يتمكن من حلقه ولا من لبته فانه يطعن حيث امكن بما يعجل به موته ثم هو حلال أكله ، وكذلك كل ما استعصى من كل ما ذكرنا فلم يقدر على أخذه فان ذكاته كذكاة الصيد ، ثم يؤكل على ما نصف في كتاب الصيد إن شاء الله تعالى ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . وأصحابهم ، وهو قول أبي سفيان وأصحابنا ، وقال مالك : لا يجوز ان يذكى أصلا إلا في الحلق واللثة وهو قول الليث * قال أبو محمد : وقولنا هو قول السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناسفيان ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم أن حمارا وحشيا استعصى على أهله فضربوا عنقه فسئل ابن مسعود فقال : تلك أسرع الذكاة * ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي ناسفيان . وشعبة كلاهما عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع ابن خديج أن بعيرا تردى في بئر فذكى من قبل شاكلته فأخذ ابن عمر منه عشيرا (١) بدرهمين * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان حدثني أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج قال : تردى بعير في بئر فكان أعلاه أسفله فنزل عليه رجل فلم يستطع ان ينحره فقال ابن عمر : أجز عليه واذكر اسم الله عز وجل فاجاز عليه من شاكلته فأخرج قطعاً قطعاً فأخذ منه ابن عمر عشيرا بدرهمين * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد العزيز بن سياه سمع أبا راشد السلمي قال : كنت في منابح (٢) لأهلي بظهر الكوفة ارعاها فتردى بعير منها فنحرته من قبل شاكلته فأنتت عليها فأخبرته فقال : أهدلى عجزه ، الشاة الخاصرة * ومن طريق وكيع ناعبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن مسروق أن بعيرا تردى في بئر فصار أسفله أعلاه قال : فسألنا علي بن أبي طالب ؟ فقال : قطعوه أعضاء . وكلوه * ومن طريق وكيع ناسفيان — هو الثوري — عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما أعجزك من البهائم فهو بمنزلة الصيد * وهو أيضا قول عائشة أم المؤمنين ، ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ؛ ابن مسعود . وعلى . وابن عباس . وابن عمر . وأم المؤمنين * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي الضحى عن مسروق انه سئل عن قالح (٣) تردى في بئر فذكى من قبل خاصرته فقال مسروق : كلوه (٤) *

(١) هو الجزء من اجزاء العشرة ، يقال عشر وعشير (٢) جمع منيحة وهي منحة اللبن كالناقة والشاة تعطيان غيرك بحلبها ثم يرددها عليك اه صحاح (٣) القالح بالحاء المهملة الجمل الضخم ذو السنامين (٤) في النسخة رقم ١٦ « كلوه »

ومن طريق وكيع نا حريث عن الشعبي قال : اذا خشيت ان يفوتك ذكاتها فاضرب حيث أدركت منها * ومن طريق وكيع نا هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد بن المسيب فى البعير يتردى فى البئر قال : يطلعن حيث قدروا ذكر اسم الله عز وجل *

ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم قال : تردى بعير فى بئر فلم يجدوا له مقتلا فسل الأسود بن يزيد عن ذلك ؟ فقال : ذكوه من أدنى مقتله ففعلوا فأخذ الأسود منه بدرهمين * ومن طريق وكيع نا قرة بن خالد قال : سمعت الضحاك يقول فى بقرة شردت : هى بمنزلة الصيد ، وهو قول عطاء . وطاوس . والحسن . والحكم بن عتيبة . و ابراهيم النخعى . وحماد بن أبى سليمان ، ولانعم للمالك فى هذا سلفا الا قولان ربيعة *

قال أبو محمد : وقال قائلهم : ان كانت بمنزلة الصيد فأبيحوا قتلها بالكلاب والجوارح فقلنا : نعم اذا لم يقدر عليها الا بذلك فهى فى ذلك كالصيد ولا فرق * قال على : وهم أصحاب قياس بزعمهم وقد أجمعوا على أن الصيد اذا قدر عليه فهو بمنزلة النعم والانسيات فى الذكاة فهلا قالوا : ان النعم والانسيات اذا لم يقدر عليها فنزلتها كمنزلة الصيد ؟ ولو صح قياس يوماما لكان هذا أصح قياس فى العالم * والعجب من قول مالك : إني لأراه عظيما ان يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه ولم يقل ههنا : انى لأراه عظيما ان يعمد الى رزق من رزق الله فيضيع ويفسد لأجل ان لم يقدر على لبته ولا على حلقه : فلو عكس كلامه لأصاب بل العظيم كل العظيم هو أن يقول رسول الله ﷺ : « اذا ولغ الكلب فى اناة أحدكم فليرقه » فيقول قائل برأيه : لا يراق ، وان ينهى النبي ﷺ عن اضاعة المال فيضيع البعير . والبقرة . والشاة . والدجاجة ونحن قادرون على تذكيته من أجل عجزنا عن ان تكون التذكية فى الحلق واللبة فهذا هو العظيم حقا *

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (الاما ذكيتم) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فصح ان التذكية كيفما قدرنا لانكلف منها ما ليس فى وسعنا * رويانا من طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه ابن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج * قال : كنا مع النبي ﷺ فذكر الخبر وفيه « فند بعير وكان فى القوم خيل يسيرة [فطلبوه] ^(١) فأعيامهم فأهوى اليه رجل بسهم فخبسه الله عز وجل فقال رسول الله ﷺ : « ان لهذه البهائم أوابدا كأوابد الوحش

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٧ ص ١٦٥ (٢) فى صحيح البخارى « النبي » بدل « رسول الله »

فأند عليكم [منها] (١) فاصنعوا به هكذا. ومن طريق مسلم ناين أبي عمر ناسفيان بن عينة حدثني عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع ابن خديج وأنها كانوا مع رسول الله ﷺ فند علينا بعير فرميناه بالنبل حتى وهصناه. (٢) وذكر الحديث.

قال علي: الوهص الكسر والاسقاط الى الارض ولا يبلغ البعير هذا الأمر الا وهو منفذ المقاتل، وقد أذن عليه السلام في رميه بالنبل، والمعهود منها الموت باصابتها وهذا اذن منه عليه السلام في ذكاتها بالرمي.

قال علي: وههنا خبر لو ظفروا بمثله لطفوا كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن حماد بن سلمة عن أبي العشاء عن أبيه قالت: يا رسول الله أمان تكون الذكاة الا في الحلق واللبة؟ قال: لو طغنت في فخذها لأجزأك. (٣)

قال أبو محمد: أبو العشاء قيل: اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عطارد، برز (٤)، وفي الصحيح الذي قدمنا كفاية، وهذا ما تركوا فيه ظاهر القرآن. والسنن. والصحابة. وجمهور العلماء. وبالله تعالى التوفيق.

١٠٤٩ - مسألة - وما قطع من البيمة - وهي حية - أو قبل تمام تذكيته فإن عنها فهو ميتة لا يحل أكله، فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء أكلت البيمة. ولم تؤكل تلك القطعة وهذا ما لا خلاف فيه لأنها زايات البيمة وهي حرام أكلها فلا تقع عليها ذكاة كانت بعد مفارقتها لما قطعت منه.

١٠٥٠ - مسألة - وما قطع منها بعد تمام التذكية وقبل موتها لم يحل أكله مادامت البيمة حية فإذا ماتت حلت هي وحلت القطعة أيضا لقول الله تعالى: (فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها) فلم يبيح الله تعالى أكل شيء منها الا بعد وجوب الجنب وهو في اللغة الموت. فإذا ماتت فالذكاة واقعة على جميعها اذ ذكيت، فالذي قطع منها مذكي فإذا حلت هي حلت أجزاؤها، وبالله تعالى التوفيق، ولا خلاف بين أحد في ان حكم البدن في ذلك حكم سائر ما يذكي، وقد ذكرنا قول عمر: أقرؤا الانفس حتى ترهق، ولا يخالف له في ذلك من الصحابة.

(١) الزيادة من صحيح البخاري، والاوابد جمع أبدة وهي التي توحشت ونفرت (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٩ مطولا كما قال المصنف (٣) الحديث في سنن أبي داود عن أحمد بن يونس عن حماد بن سلمة الخ ج ٣ ص ٦٢ قال أبو داود: لا يصح هذا الا في التريدي والتوحش اه، وقال الخطابي: ضعفوا هذا الحديث لان راويه مجهول وأبو العشاء لا يدري من أبوه، ولم يروعه غير حماد بن سلمة اه، قال المنذري: واخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه الا من حديث حماد بن سلمة اه والله أعلم (٤) كذا في جميع النسخ، وفي الثوري «برز أو بلز» ووقع في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب «بن بكر» ولعله تحريف من النسخ والمصححين.

١٠٥١ - مسألة - والتذكية من الذبح . والنحر . والطعن . والضرب جائزة بكل شيء إذا قطع قطعة السكين أو نفذ نفاذ الرمح سواء في ذلك كله . العود المحدد . والحجر الحاد . والقصب الحاد . وكل شيء حاشا آلة أخذت بغير حق وحاشا السن . والظفر . وماعمل من سن . أو من ظفر منزوعين أو غير منزوعين ، وإلا عظم خنزير أو عظم حمار أهلى . أو عظم سبع من ذوات الأربع . أو الطير حاشا الضباع . أو عظم إنسان فلا يكون حلالا ماذبح أو نحر بشيء مما ذكرنا بل هو ميتة حرام .
 والتذكية جائزة بعظم الميتة وبكل عظم حاشا ما ذكرنا وهي جائزة بمدى الحبشة وما ذكاه الزنجى . والحبشى . وكل مسلم فهو حلال ، فلو عمل من ضرر القيل سهم . أو رمح . أو سكين لم يحل أكل ماذبح أو نحر به لأنه سن ، فلو عملت من سائر عظامه هذه الآلات حل الذبح . والنحر . والرعى بها ، وقال أبو حنيفة . ومالك : التذكية بكل ذلك حلال حاشا السن قبل أن ينزع من الفم . وحاشا الظفر قبل أن ينزع من اليد فإنه لا يؤكل ماذبح بها لأنه خنق لا ذبح . وقال الشافعى : كل ما ذكرنا بكل ما ذكرنا فحلال أكله حاشا ما ذكرنا بشيء . من الأظفار كلها . والعظام كلها منزوع كل ذلك أو غير منزوع فلا يؤكل ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال أبو سليمان : كقول الشافعى سواء سواء إلا أنه قال : لا يؤكل ماذبح أو نحر أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق ، فأما قول أبي حنيفة . ومالك فلا نعله عن أحد قبل ما ولا نعلم لها فيه سلفا من أهل العلم . ولا حجة أصلا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس بل هو خلاف السنة على ما نورد بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فسقط هذا القول جملة وبقي قولنا . وقول الشافعى . والليث . وأبى سليمان . فوجدنا ما روينا من طريق سفيان الثورى حدثني أبى عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج قلت : يا رسول الله أنا لا قوم العدو غدا وليس معنا مدى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك ، أما السن فعظم ، وأما الظفر فمدى الحبشة . وقد ذكرناه في أول كلامنا في التذكية بإسناده (١) فأما نحن فتعلقنا بنهيه عليه السلام ولم تعده ولم نحرم إلا ماذبح أو رمى بسن أو ظفر فقط ولم نجعل العظمية سببا للنع من الذكاة الإحيث جعلها رسول الله ﷺ سببا لذلك ، وهو السن . والظفر فقط . وإنما منعنا من التذكية بعظام الخنزير . والحمار الأهلى . أو سبع ذوات الأربع . أو الطير لقوله تعالى في الخنزير : (فإنه رجس) ولقول النبي ﷺ في الحر الأهلية : فإنها رجس . فبى كلها رجس ، والرجس واجب اجتنابه ، ولا يحل إمساكها الإحيث أباحها نص ، وليس ذلك إلا ملكها وركوبها

(١) سبق ذكره في ص ٤٤٢ عن النسائي .

واستخدامها وبيعها وابتاعها يعنى الحر فقط ، ومنعنا من التذكية بعظام سباع ذوات الأربع . والطير لى النبي ﷺ عنها جملة على ما ذكرنا قبل فلم نحل منها الا ما أحله النص من تملكها للصيد بها وابتاعها لذلك فقط والافهى حرام وبعض الحرام حرام *
 وأما عظم الانسان فلان مواراته فرض كافر كان أو مؤمنا ، وأبغنا التذكية بعظام الميتة لقول النبي ﷺ : « انما حرم من الميتة أكلها ، وحرم عليه السلام بيعها والدهن بشحمها فلا يحرم من الميتة شيء الا ذلك ولا مزيد »

واحج الشافعى وأصحابنا بقول النبي ﷺ : « فانه عظم » . فجعل العظمية علة للنوع من التذكية حيث كان العظم أو أى عظم كان *

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه تعد لحدود الله تعالى وحدود رسوله عليه السلام لان النبي ﷺ لو أراد ذلك لما عجز عن أن يقول : ليس العظم والظفر ، وهو عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم وأمر عليه السلام بالبيان ، فلو أنه عليه السلام أراد تحريم الذكاة بالعظم لما ترك أن يقوله ولا يستعمل التحليق والاكتار بلا معنى فى الاقتصار على ذكر السن فهذا هو التلبيس والاشكال لا البيان ، ونحن على يقين من أنه عليه السلام حكم بأن المنع من التذكية بالسن انما هو من أجل كونه عظما ونحن موقنون بأنه عليه السلام لو أراد كل عظم لما سكت عن ذلك فقد زادوا فى حكمه عليه السلام ، ألم يحكم به ، وأيضا فقد تناقضوا فى هذا الخبر نفسه لأنه عليه السلام جعل السبب فى منع التذكية بالظفر انما هو كونه مدى الحبشة فيلزهم ان يطردوا أصلهم فيمنعوا التذكية بمدى الحبشة من أى شيء كانت والا فقد تناقضوا فان ادعوا ههنا اجماعا كانوا كاذبين قائلين ما لا علم لهم به *
 وقد رويناه من طريق أبى بكر بن أبى شيبة ناعدا الأعلى عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه انه كره ذبيحة الزنجى ، وأما نحن فلا نجعل كون ما يذكى به من مدى الحبشة سببا لتحريم أكله الا فى الظفر وحده حيث جعله رسول الله ﷺ ولا نجعل العظمية سببا لتحريم أكل ما ذكى بما هي فيه الا فى السن وحده حيث جعله رسول الله عليه السلام ، وهذا فى غاية البيان والوضوح . والله تعالى التوفيق * وقد روى نحو قولهم عن بعض السلف كإروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن المغيرة عن ابراهيم قال : يذبح بكل شيء غير أربعة السن . والظفر . والعظم . والقرن * ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن قال : كل ما فرى الأوداج وأهراق الدم الا الظفر . والناب . والعظم *
 وروى نحو قولنا عن بعض السلف أيضا كإروينا من طريق سعيد بن منصورنا أبو معاوية نا الأعمش عن ابراهيم قال : ما فرى الأوداج فكل الا السن . والظفر . ومن طريق

سعيد بن منصور ناخديج بن معاوية عن أنى اسحاق السبيعي قال : كان يكره التاب. والظفر *
قال أبو محمد: وخالف الخفيفون والمالكيون هذه السنة بأرائهم وليس في العجب أعجب من
اخراجهم العلل الكاذبة الفاسدة المفتراة من مثل تعليل الربا بالادخار والأكل، وتعليل مقدار
الصداق بأنه عوض ما يستباح به العضو وسائر تلك العلل السخيفة الباردة المكذوبة، ثم يأتون
الى ما جعله النبي ﷺ سببا لتحريم أكل ما ذكرى به بقوله فإنه عظم وأنه مدى الحبشة ولا يعللون
بها بل يجعلونه لغوا من الكلام ويخرجون من أنفسهم علة كاذبة سخيفة وهى الخنق، ونسألهم
عن أطال ظفروه جدا وشحذه ورققه حتى ذبح به عصفورا صغيرا فبرى كما تبرى السكين أيؤكل
أم لا؟ (فان قالوا): لا تر كواعلتهم في الخنق؛ وان قالوا: يؤكل كل تر كواقولهم في الظفر المنزوع *
(فان ذكروا) (فان ذكروا) ما روينا عن شعبة عن سماك (١) بن حرب عن مري بن قطري
عن عدى بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : انهر الدم بما شئت واذكر اسم الله،
قلنا : هذا خبر ساقط لأنه عن سماك بن حرب وهو يقبل التلقين عن مري بن قطري
وهو مجهول، ثم لو صح لكان خبر رافع بن خديج زائداً عليه تخصيصاً يلزم اضافته اليه
ولا بد ليستعمل الخبران معا، (فان ذكروا) ما روينا من طريق معمر بن عوف
عن أنى رجاء العطاردي قال : سألت ابن عباس عن أرنب ذبحتها بظفري ؟ فقال :
لاتأكلها فانها الخنزيرة، وفي بعض الروايات انما قتلتها خنقا فلا حجة لهم فيه لوجهين،
احدهما ان لا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ، والثاني أنه حجة عليهم وخلاف قولهم
لأن ابن عباس لم يشترطه منزوعاً من غير منزوع *

وأما منعنا من أكل ما ذبح أو نحر أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق فلقول الله تعالى :
(ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : ان دماءكم وأموالكم
عليكم حرام . ولا شك في ان ما ذبح أو نحر بآلة مأخوذة بغير حق فبالباطل تولى ذلك منه
واذ هو كذلك يبين فبالباطل يؤكل، وهذا حرام بالنص، وأيضا فان الذكاة (٢) فعل
مفترض مأمور به طاعة لله عز وجل واستعمال المأخوذة بغير حق في الذبح . والنحر .
والرمى فعل محرم معصية لله تعالى هذان قولان متيقنان بلا خلاف، فاذ هو كذلك فمن
الباطل البحث والكذب الظاهر ان تنوب المعصية عن الطاعة وان يكون من عصي الله
تعالى ولم يفعل ما أمر به مؤديا لما أمر به، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٥٢ - مسألة - وماترد وخزق (٣) ولم ينفذ نفاذ السكين والسهم لم يحل أكل

(١) في النسخة رقم (١٤) * فان ذكرنا رواية شعبة عن سماك (٢) في النسخة رقم (١٦) * وايضا فالذكاة *

(٣) الترد بالثاء، الثلاثة الكسر، والتريد في الذبح هو الكسر قبل ان يرد والخزق بالخاء المعجمة الطعن *

ماقتل به ، وكذلك ما ذبح بمنشار ، أو بمنجل لقول رسول الله ﷺ : « إن الله كتب الاحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » ، فالمرثد والذابح بشيء مضرس لم يذبح كما أمر ولا ذكي كما أمر فهي ميتة ، والعجب من منعهم الأكل ههنا لأنه لم يذك كما أمر ولم يذبح بل بآلة نهى عنها ثم يجيزون أكل ما نحر أو ذبح بآلة منهى عنها مأخوذة بغير حق ولا فرق بين ذلك أصلا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٥٣ - مسألة - ولا يجوز التذكية بآلة ذهب أو مذهبة أصلا للرجال ، فإن فعل الرجل فهو حرام على الرجال والنساء ، فإن ذكت بها امرأة فهو حلال (١) للرجال وللنساء لتحريم النبي ﷺ الذهب على ذكور أمته (٢) وابعثه إياه لآناها ، فمن ذكى من الرجال بآلة ذهب أو مذهبة (٣) فقد استعمل آلة محرمة عليه استعمالها فلم يذك كما أمر ؛ والمرأة بخلاف ذلك .

١٠٥٤ - مسألة - التذكية بآلة فضة حلال لأنه لم ينه الا عن آنيته فقط وليس السكين . ولا الرمح . والسهم ولا السيف آنية .

١٠٥٥ - مسألة - فمن لم يجد الاسنأ أو ظفرا أو عظم سبع أو طائر أو ذى أربع أو خنزير أو حمار أو انسان أو ذهب وخشى موت الحيوان لم يحل له أن يأكل ما ذكى بشيء من ذلك لأنه لا يكون ذكاة بشيء من هذا كله أصلا فهو عادم ما يذكي به وليس مضيعا له لأنه لم يجد ما يجوز أن يذكيه به فذلك الحيوان غير مذكى أصلا .

١٠٥٦ - مسألة - فمن لم يجد (٤) الا آلة مغصوبة أو مأخوذة بغير حق وخشى الموت على حيوانه ذكاه بها وحل له أكله لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فحرام على صاحب الآلة منعه منها إذا خشى ضياع ماله بموته جيفة ، فإذا هو حرام على صاحبها منعه منها ففرض على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها فهو مطيع بذلك أحب صاحب الآلة أو كرهه وبالله تعالى التوفيق .

١٠٥٧ - مسألة - وتذكية المرأة الحائض وغير الحائض . والزنجي . والأقلف والأخرس . والفاسق . والجنب . والآبق وما ذبح أو نحر لغير القبلة عمداً أو غير عمد جائز أكلها إذا ذكوا وسوا على حسب طاعتهم بالإشارة من الآخرس ويسمى الأعجمي بلغته لقول الله تعالى : (الا ما ذكيتم) مخاطب كل مسلم ومسلمة ، وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا

(١) في النسخة رقم (١٤) فإن ذكت به المرأة حل ، وما هنا انصب بسابق كلام المصنف (٢) في النسخة رقم (١٤) على ذكران أمته ، وما هنا انصب بلفظ الحديد (٣) في النسخة رقم (١٤) ، أو مذهبة (٤) في النسخة رقم (١٠) فإن لم يجد .

وسعها) فلم يكلفوا من التسمية إلا ما قدروا عليه، وهو (١) قول أبي حنيفة ومالك والشافعي. وأبي سليمان. وفي كل ما ذكرنا خلاف. وقد ذكرنا منع طائوس من أكل ذبيحة الزنجي. وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن حيان عن جابر - هو ابن زيد - عن ابن عباس قال: الاقلف لا تؤكل له ذبيحة ولا تقبل له صلاة ولا تجوز له شهادة، وأجاز ذبيحته الحسن. وحماد بن أبي سليمان. ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله بن موسى عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أنه كره أكلها - يعني ذبيحة الآبق - وأجازها سعيد بن المسيب. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكره أن يأكل ذبيحة لغير القبلة، وصح عن ابن سيرين. وجابر بن زيد مثل هذا، وصحت إباحة ذلك عن النخعي. والشعبي والقاسم ابن محمد. والحسن البصري إباحة أكلها.

قال أبو محمد: لا يعرف لابن عباس في ذبيحة الاقلف مخالف من الصحابة، ولا لابن عمر في ذبيحة الآبق، وما ذبح لغير القبلة مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وقد خالفوها. ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أنه كان إذا سئل عن ذبيحة المرأة والصبي؟ لا يقول فيها شيئا. وعن عكرمة. وقادة يذبح الجنب إذا توضأ. وعن الحسن يغسل وجهه وذراعيه ويذبح، وأجازها إبراهيم. وعطاء. والحكم بغير شرط.

قال أبو محمد: لو كان استقبال القبلة من شروط التذكية (٢) لما أغفل الله تعالى بيانه وكذلك سائر ما ذكرنا قبل، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٨ - مسألة - وكل ما ذبحه. أو نحره يهودي. أو نصراني. أو مجوسي نساؤهم. أو رجالهم فهو حلال لنا، وشحومها حلال لنا إذا ذكروا اسم الله تعالى عليه؛ ولو نحر اليهودي بعيرا أو أرثبا حل أكله ولا نبالي ما حرم عليهم في التوراة وما لم يحرم، وقال مالك: لا يحل أكل شحوم ما ذبحه اليهودي ولا ما ذبحوه (٣) مما لا يستحلونه، وهذا قول في غاية الفساد لأنه خلاف القرآن. والسنن. والمعقول، أما القرآن فإن الله تعالى يقول: (وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) وقد اتفقنا على أن المراد بذلك ما ذكوه لا ما أكلوه لأنهم يأكلون الخنزير والميتة والدم ولا يحل لنا شيء من ذلك بإجماع منهم ومنا فاذ ذلك كذلك فلم يشترط الله تعالى ما أكلوه مما لم يأكلوه (وما كان

(١) في النسخة رقم (١٦). وهذا. (٢) في النسخة رقم (١٦). لو كان استقبال القبلة شرطا في التذكية.

(٣) في النسخة رقم (١٦). ولا ما ذكوه.

ربك نسيا) وأما القرآن. والأجماع فقد جاء القرآن وصح الأجماع بأن دين الاسلام نسخ كل دين كان قبله، وإن من التزم ما جاءت به التوراة أو الانجيل ولم يتبع القرآن فانه كافر مشرك غير مقبول منه فاذذلك كذلك فقد أبطل الله تعالى كل شريعة كانت في التوراة. والانجيل. وسائر الملل. واقترض على الجن، والانس شرائع الاسلام، فلا حرام الا ما حرم فيه ولا حلال الا ما حلل فيه ولا فرض الا ما فرض فيه ومن قال في شيء من الدين خلاف هذا فهو كافر بلا خلاف من أحد من الأئمة * وأما السنة فقد ذكرنا في كتاب الجهاد من كتابنا هذا من حديث جراب الشحم المأخوذ في خير فلم يمنع النبي ﷺ من أكله بل أبقاءه لمن وقع له من المسلمين * وروينا من طريق أبي داود الطيالسي نا سليمان بن المغيرة عن حميد ابن هلال العدوي سمعت عبد الله بن مغفل يقول : « دلى جراب من شحم يوم خير فاخذته والتزمته فقال لي رسول الله ﷺ : هو لك » والخبر المشهور من طريق شعبة عن هشام ابن زيد عن أنس بن مالك « أن يهودية أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة فأكل منها » ولم يحرم عليه السلام شيئا منها لاشحم بطنها ولا غيره * وأما المعقول فنالحال الباطل ان تقع الزكاة على بعض شحم الشاة دون بعض وما نعلم لقولهم ههنا حجة أصلا لا من قرآن. ولا من سنة صحيحة. ولا رواية سقيمة. ولا قياس، والعجب انهم يسمعون الله تعالى يقول : (وطعامكم حل لكم) او من طعامنا الشحم والجل وسائر ما يحرمونه أو حرمه الله تعالى عليهم على لسان موسى ثم نسخوه وأبطلوه أحله على لسان عيسى ومحمد عليهما السلام بقوله تعالى عن عيسى : (ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم) وبقوله تعالى عن محمد صلى الله عليه وسلم (التي الأذى الذي يجذونه مكتوب باعدهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وبقوله تعالى : (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) ثم يصرون على تحريم ما يحرمونه مما هم مقرون بأنه حلال لهم ويسألون عن الشحم والجل أحلال هما اليوم لليهود ام ما حرام عليهم الى اليوم ؟ (فان قالوا) بل هو حرام عليهم الى اليوم كفروا بلا مزية إذ قالوا : ان ذلك لم ينسخه الله تعالى، وان قالوا : بل هما حلال لهم صدقوا ولزمهم ترك قولهم الفاسد في ذلك ! ونسألهم عن يهودى مستخف بدينه يأكل الشحم فذبح شاة يأكل لنا كل شحمها لاستحلال ذابحها له أم يحرم علينا تحقيقا في اتباع دين اليهود دين الكفر ودين الضلال ؟ ولا بد من أحدهما، وكلاهما خطة خسف، ويلزمهم ان لا يستحلوا كل ما ذبحه يهودى يوم سبت ولا أكل حيتان صاها يهودى يوم سبت، وهذا مما تناقضوا فيه وقدرينا عن عمر بن الخطاب. وعلى. وابن مسعود. وعائشة أم المؤمنين. وأبي الدرداء. وعبد الله ابن يزيد. وابن عباس. والعرباض بن سارية. وأبي أمامة. وعبد الله بن الصامت. وابن

عمر اباحة ماذبجه أهل الكتاب دون اشتراط لما يستحلونه مما لا يستحلونه ، وكذلك عن جمهور التابعين كإبراهيم النخعي . وجبير بن نفير . وأبي مسلم الخولاني . وضمرة بن حبيب . والقاسم بن مخيمرة . ومكحول . وسعيد بن المسيب . ومجاهد . وعبد الرحمن بن أبي ليلى . والحسن . وابن سيرين . والحارث العكلي . وعطاء . والشعبي . ومحمد بن علي بن الحسين . وطاوس . وعمر بن الأسود . وحماد بن أبي سليمان . وغيرهم لم نجد عن أحد منهم هذا القول الا عن قتادة ثم عن مالك . وعبيد الله بن الحسن ، وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يخالف لهم منهم وخالفوا فيه جمهور العلماء ، وقولنا هو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . واليث بن سعد . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان . وأحمد . واسحق . وأصحابهم . وأما المجوس فقد ذكرنا في كتاب الجهاد انهم أهل كتاب فحكمهم حكم أهل الكتاب في كل ذلك ، ﴿ فان ذكروا ﴾ مارويناه من طريق وكيع عن سفيان عن قيس بن مسلم الجدلي عن الحسن بن محمد كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس من أهل هجر يدعوهم إلى الاسلام فن أسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح منهم امرأة فهذا مرسل ولا حجة في مرسل . نأحمده نأعبد الله بن محمد الباجي نأحمد ابن مسلم نأبو ثور إبراهيم بن خالد نأعبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه سئل عن رجل مريض أمر مجوسيا أن يذبح ويسمى ففعل ذلك ؟ فقال سعيد بن المسيب : لا بأس بذلك ؛ وهو قول قتادة وأبي ثور .

قال أبو محمد : لم يفسح الله تعالى في أخذ الجزية من غير كتابي وأخذها النبي ﷺ من المجوس وما كان ليخالف امر به تعالى .
فان ذكروا قول الله تعالى : ﴿ ان تقولوا : انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين ﴾ قلنا : انما قال الله تعالى : هذا بنص الآية نهيا عن هذا القول لا تصحيحا له ؛ وقد قال تعالى : ﴿ ورسلا لم نقصصهم عليك ﴾ .

١٠٥٩ — مسألة — ولا يحل أكل ما ذكاه غير اليهودي . والنصراني . والمجوسي ؛ ولا ما ذكاه مرتد إلى دين كتابي أو غير كتابي ، ولا ما ذكاه من انتقل من دين كتابي إلى دين كتابي ، ولا ما ذكاه من دخل في دين كتابي بعد مبعث النبي ﷺ لأن الله تعالى لم يبع لنا الا ما ذكناه أو ذكاه الكتابي كما قدمنا ، وكل من ذكرا ليس كتابيا لأن كل من كان على ظهر الأرض من غير أهل الكتاب ففرض عليهم أن يرجعوا إلى الاسلام اذ بعث الله تعالى محمدا ﷺ ، أو القتل فدخوله في دين كتابي غير مقبول منه ولا هو من الذين أمر الله تعالى بأكل ذبائحهم ، والمرتد منا اليهم كذلك ، والخارج من دين كتابي إلى دين كتابي

كذلك لأنه انما تدمم وحرم قتله بالدين الذي كان آباؤه عليه فخر وجهه الى غيره نقض للذمة لا يقر على ذلك، وهذا كله قول الشافعي . وأبي سليمان ، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٦٠ — مسألة — ومن ذبح وهو سكران أو في جنونه لم يحل أكله لأنهما غير مخاطبين في حال ذهاب عقولهما بقول الله تعالى: (الاما ذكيتم) فان ذكيا بعد الصحو والافاقة حل أكله لأنهما مخاطبان كسائر المسلمين ، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٦١ — مسألة — وما ذبحه أو نحره من لم يبلغ لم يحل أكله لأنه غير مخاطب بقول الله تعالى: (الاما ذكيتم) وقد أخبر رسول الله ﷺ ان الصبي مرفوع عنه القلم حتى يبلغ *

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخياقي عن محمد بن سيرين انه كان اذا سئل عن ذبيحة المرأة أو الصبي؟ لا يقول فيها شيئا ، بالمنع منها يقول أبو سليمان . وأصحابنا ، وأباحها النخعي . والشعبي . والحسن . وعطاء . وطاوس . ومجاهد * قال أبو محمد : قد وافقونا على ان نكاحه لوليته ونكاحه ويعه وابتياعه وتوكيله لا يجوز وانه لا تلزمه صلاة ولا صوم ولا حج لأنه غير مخاطب بذلك ولا يحزى حجه عن غيره فمن أين اجازوا ذبيحته؟ *

١٠٦٢ — مسألة — وكل حيوان بين اثنين فصاعدا فذكاه أحدهما بغير اذن الآخر فهو ميتة لا يحل أكله ويضمن لشريكه مثل حصته مشاعا في حيوان مثله فان لم يوجد أصلا فقيمه الا أن يرى به موتا أو تعظم مؤنته فيضيع فله تذكيته حينئذ . وهو حلال لما ذكرنا من تحريم الله تعالى أكل أموالنا بالباطل ، وقوله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فهو متعد في ذبحه متاع غيره ، فان كان ذلك صلاحا جاز كقولنا لقل الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) ولنهي النبي ﷺ عن اضاعة المال وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا *

١٠٦٣ — مسألة — ومن أمر أهله أو وكيله أو خادمه بتذكية ماشاؤا من حيوانه أو ما احتاجوا اليه في حضرته أو مغيبه جاز ذلك ، وهي ذكاة صحيحة لأنه باذنه كان ذلك ولم يتعد المذكي حينئذ وله ذلك في مال نفسه وبالله تعالى التوفيق *

١٠٦٤ — مسألة — ولا يحل كسر قفا الذبيحة حتى تموت فان فعل بعد تمام الذكاة فقد عصا ولم يحرم أكلها بذلك لأنه لم يرح ذبيحته اذ كسر عنقها ولم يحرم أكلها لأنه اذا تمت ذكاتها فقد حل أكلها بذلك اذا ماتت *

١٠٦٥ — مسألة — وكل ما غاب عنا مما ذكاه مسلم فاسق ، أو جاهل ، أو كثنائي خلال أكله لما روينا من طريق البخاري نا محمد بن عبيد الله — هو أبو ثابت المديني — نا أسامة بن حفص عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين نا قومنا قالوا للنبي ﷺ : ان قومنا باتونا

باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال عليه السلام : سبوا الله أتمموا وكما قالت عائشة : وكانوا حديثي عهد بكفر ، فان قالوا : وقد رويتم هذا الخبر من طريق سفيان بن عيينة ، وفيه أنه عليه السلام قال : « اجتهدوا إيمانهم واكلوا » قلنا : نعم رويناه من طريق سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ « فهذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة ، وبالله تعالى التوفيق » ١٠٦٦ - مسألة - وكل ما تردى أو أصابه سبع أو نطحه ناطح ، أو انخنق فانتثر دماغه ؛ أو انقض مصرانه ، أو انقطع نخاعه ، أو انتشرت حشوته فأدرك فيه شيء من الحياة فذبح أو نحر حل أكله وانما حرم تعالى مامات من كل ذلك *

برهانه قوله تعالى : (إلا ما ذكيتم) فاستثنى من ذلك كله ما أدركت ذكاته ولا نبال من أيهما مات قبل لأن الله تعالى لم يشترط ذلك بل أباح ما ذكينا قبل الموت فلو قطع السبع حلقتها نحرته وحل أكلها ولو بقي في الحلق موضع يذبح فيه ذبحت وحل أكلها * رويانم طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذؤيب عن محمد بن يحيى بن جبان عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أنه وجد شاة لهم تموت فذبحها فتحركت فسألت زيد بن ثابت ؟ فقال : إن الميتة تتحرك فسألت أبا هريرة ؟ فقال : كلها إذا طرفت عنها أو تحركت قائمة من قوائمها * ومن طريق ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي ابن أبي طالب قال : إذا ضربت برجلها أو ذنبها أو طرفت بعينها فهي ذكية * ومن طريق سفيان ابن عيينة عن الركين بن الربيع عن أبي طلحة الأسدي قال : عدى الذئب على شاة فقضى بطنها فسقط منه ^(١) شيء إلى الأرض فسألت ابن عباس ؟ فقال : انظر ما سقط منها إلى الأرض فلا تأكله وأمره أن يذكيها فأكلها * ومن طريق محمد بن الحنفى ناعبد الله بن داود الخزيمى عن أنى شهاب - هو موسى بن نافع - عن النعمان بن علي قال : رأى سعيد بن جبير في دارنا نعاماً تركض برجلها فقال : ما هذه ؟ قلنا : وقيد وقعت في بئر فقال : ذكوها فان الويد مامات في وقده * ومن طريق اسماعيل بن اسحق القاضي نا محمد بن عبيد نا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى : (والمنخنقة) قال : هي التي تموت في خناقها (والموقودة) التي توقد وتموت (والمتردية) التي تردى وتموت (وما أكل السبع إلا ما ذكيتم) من هذا كله فإذا وجدتها تطرف عيناها أو تحرك أذنها من هذا كله منخنقة . أو موقودة . أو متردية . أو ما أكل السبع ؛ أو نطحة ففهي لك حلال إذا ذكيتها * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن الركين بن الربيع عن أبي طلحة الأسدي أنه سمع ابن عباس سئل عن شاة بقر الذئب بطنها فوضع قصبها ^(٢) إلى الأرض ، ثم ذبحت ؟ فقال ابن عباس : ما سقط . من قصبها إلى الأرض

(١) كذا في جميع النسخ ، والظاهر « فسقط منها » (٢) القصب بضم القاف وسكون الصاد المهملة المعنى ، وهي المصارين

فلا تأكله فانه ميتة وكل ما بقى ، ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة ، وهي رواية ابن وهب عن مالك ، وبه يأخذ اسماعيل ؛ وما نعلم للقول الآخر حجة أصلاً ولا متعلقاً .
ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا حجاج عن الشعبي عن الحارث عن علي قال : اذا وجد الموقوذة والمتردة والطيحة وما أصاب السبع فوجدت تحريك يد أو رجل (١) فذكها وكل ، قال هشيم : واخبرنا حصين — هو ابن عبد الرحمن — ان ابن أخي مسروق سأل ابن عمر عن صيد المناجل ؟ فقال : إنه يبين منه الشيء وهو حي فقال ابن عمر : أما ما أبان منه وهو حي فلا تأكل وكل ما سوى ذلك ، وأما من قال : ينظر من أى الأمرين مات قبل فقول فاسد لأنه لا يقدر فيه على برهان من قرآن . ولا من سنة ، ونسأله عن ذبح ، أو نحر كما أمر الله تعالى ثم رمى رام حجراً وشدخ رأس الذبيحة أو النخيرة بعد تمام الذكاة فماتت للوقت ؟ أتؤكل أم لا ؟ فمن قولهم : نعم فصح أن المراعى إنما هو ما جاء به النص بما ذكرى ثم لا نبالى بمات أم الذكاة أم من غيرها ؟ لأن الله تعالى لم يشترط لنا ذلك (وما كان ربك نسياً) ومن الباطل ان يلزمنا الله تعالى حكماً ولا يعينه علينا .

— كتاب الصيد —

١٠٦٧ — مسألة — ما شرد فلم يقدر عليه من حيوان البر كله وحشيه وأنسيه لا تحاش شيئاً لا طائراً ولا ذاً أربع مما يحل أكله فان ذكاته أن يرمى بما يعمل عمل الرمح . أو عمل السهم . أو عمل السيف . أو عمل السكين حاشا ما ذكرنا أنه لا تحل الذكاة به ، فان أصيب بذلك فمات قبل أن تدرك ذكاته فأكله حلال فان أدرك حياً إلا أنه في سبيل الموت السريع فان ذبح ، أو نحر فحسن وإلا فلا بأس بأكله ، وإن كان لا يموت سريعاً لم يحل أكله إلا بذيخ أو نحر أو بأن يرسل عليه سبع من سباع الطير أو ذوات الأربع لا ذكاة له إلا بأحد هذين الوجهين .
لما روينا من طريق شعبة عن عبد الله بن أبى السفر عن الشعبي عن عدى بن حاتم (٢) قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض (٣) ؟ فقال : إذا أصاب بحده فكل وإذا أصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل » . ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — أنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور — هو ابن المعتمر — عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عدى بن حاتم « أن

(١) في النسخة رقم ١٦ : تحرك يداً أو رجلاه والمضى واحد لا يختلف (٢) في النسخة رقم ١٦ : عن أبى حاتم ، وهو غلط (٣) هو بكسر أوله سم بلا ريش ولا نصل وإنما يصيب بعرضه دون حده .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: إذا رميت بالمعراض فخرق (١) فكله وإن أصاب
بعرضه فلا تأكله، «وقد اختلف الناس في هذا» كما روينا عن سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن سعيد بن المسيب عن عمار بن ياسر قال: إذا رميت بالحجر أو البندقة (٢)
ثم ذكرت اسم الله فكل، «ورويناه أيضا عن سلمان الفارسي وهو قول أبي الدرداء
وفضالة بن عبيد. وابن عمر» ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد
ابن المسيب قال: كل وحشية قتلها بحجر أو بحشبة أو ببندقة فكلها وإذا رميت فنسيت أن تسمى
فكل. «ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حرملة سمعت سعيد بن المسيب
يقول: كل وحشية قتلها بحجر أو ببندقة، أو بمعراض فكل وإن أبيت أن تأكل فأنتي
به، وهو قول مكحول. والأوزاعي. وروينا خلاف هذا عن عمر كما روينا من طريق
عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش قال: سمعت عمر
ابن الخطاب يقول: لا يخذل أحدكم إلا رنب بعصاة أو بحجر، ثم يأكلها وليذكركم
الاسل (٣) التبل والرماح، وبه يقول أبو حنيفة. ومالك. والشافعي. وأبو سليمان.

واحتج من ذهب إلى قول عمار. وسلمان. وسعيد بقول الله تعالى: (ليلو نكم الله بشيء
من الصيد تناله أيديكم ورماحكم) وبحديث رويناه من طريق مسلم عن هناد بن السرى
نا عبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول: أنا
أبو إدريس عائد الله الخولاني قال: «سمعت أبا ثعلبة الحشني يقول: قال لي رسول الله
ﷺ: «وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَنَّكَ بَارِضٌ صَيْدًا فَأَصْبَتْ بِقَوْسِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَكُلْ» (٤).
قال أبو محمد: ولا حاجة لهم في هذين النصين لأن حديث عدى بن حاتم الذي ذكرنا فرض
أن يضاف (٥) إليهما فيستثنى منهما ما استثنى فيه فإنه لا يحمل ترك نص لنص، ولا خلاف
في أن هذين من الصيد ليسا على عمومهما لأنه قد تنال فيه اليد الميتة وقد تصاب بالقوس
المقدور عليه فلا يكون ذكاة بلا خلاف، وهذا مما تناقض فيه الحنفيون لأنهم أخذوا
بخبر عدى بن حاتم وهو زائد على ما في القرآن وقد امتنعوا من مثل هذا في إسقاط الزكاة
فيما دون خمسة أوسق وغير ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إن أدرك حيا إلا أنه في سبيل الموت السريع فلا بأس بنحره وذبحه ولا بأس
بتركه فلان رسول الله ﷺ أمر بأكل ما خرق ولم ينه عن ذبحه أو نحره ولا أمر به فهو

(١) هو - بالحاء المعجمة والزاي - يقال: خرق السهم وخسق إذا أصاب الرمية ونفذ فيها (٢) هي واحد البنادق
وهو ما يرمى به (٣) الاسل في الأصل الرماح الطوال وحدها وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والتبل معا
أه نهاية (٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١١١ ثم كلي، والحديث مختصر (٥) في النسخة رقم ١٤ «بان يضاف»

حلال مذكي على كل حال ، واما اذا كان لا يموت من ذلك موت المذكي فلا يحل اكله
الابد ذكاة لان حكم الذكاة اراحة المذكي وتعجيل الموت كما ذكرنا من أمر النبي ﷺ
بذلك ، وسند ذكر ان شاء الله تعالى حكم ارسال الجارح .

١٠٦٨ — مسألة — وكل ما ذكرنا انه لا يجوز التذكية به فلا يحل ما قتل به من الصيد ،
وكل من قلنا : انه لا يحل أكل ما ذبح أو نحر لم يحل أكل ما قتل من الصيد كغير الكتاني (١)
والصبي ومن تصيد بآلة مأخوذة بغير حق ، وكل من قلنا : انه يحل أكل ما ذبح أو نحر
جاز أكل ما قتل من الصيد كالكتاني ، والمرأة ، والعبد ، وغيرهم ولا يحل أكل ما لم يسم
الله تعالى عليه بما قتل من الصيد بعدد ، أو بنسيان (٢) لان الصيد ذكاة ، وقد ذكرنا برهان ذلك
في كلامنا في كتاب التذكية آنفا والحمد لله رب العالمين . وكره بعض الناس أكل ما قتلته
الكتانيون من الصيد وهذا باطل لان الصيد ذكاة وقد أباح الله تعالى لنا ما ذكوا ولم يخص
ذبيحة من نخيرة من صيد (وما كان ربك نسيا) وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم) ولم يفصل لنا تحريم هذا ، فلو كان حراما لفصل لنا تحريمه فاذ لم يفصل لنا تحريمه
فهو حلال محض ، فان موها بقول الله تعالى : (تناله أيديكم ورماحكم) قلنا وقد قال تعالى :
(الا ما ذكيتم) فخرموا هذه الآية أكل ما ذبحوا اذا والا فقد تناقضتم ، وقوله تعالى :
(وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) زائد على ما في هاتين الآيتين فالأخذ به واجب .
وقولنا هنا هو قول عطاء . واليث . والاوزاعي . والثوري . وأبي حنيفة . والشافعي .
وأبي سليمان . وأصحابهم ، والقول الآخر هو قول مالك ولانعلم له سلفا في هذا (٣) أصلا ، ولا جاء
عن أحد من الصحابة ولا التابعين التفريق بين ذبائح أهل الكتاب وبين صيدهم . وروينا
من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أيرسل المجوسي بازي (٤) ؟
قال : نعم اذا أرسل المجوسي كلبك فقتل فكل ، وهو قول أبي ثور . وغيره والله تعالى التوفيق ،
وقال بعض الناس : قد علمنا أن النصراني اذا سمي الله تعالى فانما يعني به المسيح فسواء أعلن
باسم المسيح أو لم يعلن وهذا باطل لاننا انما نتبع ما أمرنا الله تعالى به ولا نعترض عليه بأرائنا
وقد قال تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) فحسبنا اذا سمي الله تعالى فقد أتى
بالصفة التي أباح الله تعالى لنا بها اكل ما ذكي ولا نبالي ما عني لان الله تعالى لم يأمرنا بمراعاة
نيته الخبيثة (وما كان ربك نسيا) واذا لم يذكر الله تعالى أو ذكر غير الله تعالى فقد أتى بالصفة
التي حرم الله تعالى علينا الأكل مع وجودها لانه أهل لغير الله به ولا نبالي بنية الخبيثة

(١) في النسخة رقم ١٤ ، « لغير الكتاني » ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « أو نسيان » (٣) في النسخة رقم ١٦ ، في ذلك

(٤) هو طير معروف أفصح لغاته تخفيف الباء وهو بذكر لا اختلاف فيه .

إذ لم يأمر الله تعالى بذلك الاكل أحد في نفسه خاصة.

١٠٦٩ - مسألة - ووقت تسمية الذابح الله تعالى في الذكاة هي مع أول وضع ما يذبح به أو ينحر في الجلد قبل القطع ولا بد ، ووقتها في الصيد مع أول ارسال الرمية أو مع أول الضربة أو مع أول ارسال الجارح لا تجزى قبل ذلك ولا بعده لان هذه مبادئ الذكاة فإذا شرع فيها قبل التسمية فقد مضى منها شيء قبل التسمية فلم يذك كما أمر وإذا كان بين التسمية وبين الشروع في التذكية مهلة فلم تكن الذكاة مع التسمية كما أمر ، فلم يذك كما أمر ، ولا فرق بين قليل المهلة وبين كثيرها ، ولو جاز أن يفرق بينهما بطريقة عين جاز أن يفرق بينهما بطرفين وثلاث إلى أن يبلغ الأمر إلى العام وأكثر . رويناه من طريق مسلم نا الوليد ابن شجاع [السكوني] (١) أنا علي بن مسهر عن عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : قال [لى] (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أرسلت كلبك المعلم فاذكر اسم الله » ، ثم ذكر كلاما وفيه « وإن رميت سهمك فاذكر اسم الله » ، ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) عن سعيد بن مسروق نا الشعبي قال : سمعت عدي بن حاتم وكان لي جاراً ودخيلاً وريطاً بالنهرين ، أنه سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أرسل كلبك فأجده مع كلبك أأخذ آخر قد أخذ لا أدري أيهما أخذ ؟ قال : فلا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره ، فلم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم الا ارسال الامع التسمية بلامهلة وحرم أكل ما لم يسم عليه ، وقد رويناه خلافاً لهذا عن ابن عباس كما رويناه من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عبد الله بن الحكم البلوي أخبره أنه سأل ابن عباس ؟ فقال : إنني أخرج إلى الصيد فاذكر اسم الله حين أخرج فربما مر بي الصيد حينئذ فأعجل في رميه قبل أن أذكر اسم الله تعالى فقال له ابن عباس : إذا خرجت قانصاً لا تريد إلا ذلك فذكرت اسم الله حين تخرج فإن ذلك يكفيك ، ولا حاجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ورواية ابن لهيعة ؟ وهو ساقط ، ثم عن عبد الله بن الحكم البلوي وهو مجهول .

١٠٧٠ - مسألة - وكل ما ضرب بحجر . أو عود . أو فري . مقاتله سبع برى أو طائر كذلك أو وثئ أو من لم يسم الله تعالى فأدركت فيه بقية من الحياة ذكى بالذبح أو النحر وحل أكله لأنه مما قال فيه تعالى : (الاما ذكيتم) وقد نقصنا هذا فيما يحل أكله ويحرم من كتابنا هذا ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٨ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) في مسند الامام احمد ج ٤ ص ٢٥٦

سقط لفظ «عن الحكم بن عتيبة» وهو صحيح أيضاً لان شعبة يروى أيضاً عن سعيد بن مسروق بدون واسطة ، وهو أيضاً موجود في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٨ الا انه سقط منه لفظ «سعيد بن مسروق» .

١٠٧١ - مسألة - فلو وضع اثنان فصاعدا أيديهم على شفرة. أو رمح فذكوا به حيوانا بأمر مالكه وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم فهو حلال ، وكذلك ، لورمى جماعة سها ما وسمى الله تعالى أحدهم أو كلهم فأصابوا صيدا فأكله حلال وهو بينهم إذا أصابت سها منهم مقتله سمي الله تعالى جميعهم وإذا لم يصب أحدهم مقتله فلا حق له فيه فإن كان الذي لم يصب مقتله هو وحده الذي سمي الله تعالى فهو ميتة لا يحل أكله فإن لم يسم الله تعالى أحد من أصاب مقتله فلا حق له فيه وهو كله للذي سمي الله تعالى بخلاف القول في المقدور وعليه الممتلك وذلك لأن التسمية قد صححت عليه فهو حلال ، فأما الصيد فلا يملك إلا بالتذكية أو بأن يقدر عليه قبل موته فهذا لم يذكره لكن جرحه فلم يملكه وإنما ملكه الذي ذكاه بالتسمية وأما الممتلك قبل أن يذكي فهو مذكي بتسمية من سمي والمالك باق لمن سلف له فيه ملك كما كان وبالله تعالى التوفيق .

١٠٧٢ - مسألة - ومن رمى صيدا فأصابه وغاب عنه يوم أو أكثر أو أقل ، ثم وجده ميتا فإن ميز سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله حل له أكله ولا يحل له ، وكذلك لو رماه فأصابه ؛ ثم تردى من جبل أو في ماء فإن ميز أيضا سهمه وأيقن أنه أصاب مقتله حل له أكله ولا فلا .
لما روينا من طريق أحمد بن حنبل نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة حدثني عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ قال : « إذا وقعت رميتك في ماء ففرق فمات فلا تأكل » (١)
ومن طريق أحمد بن حنبل نا غندر نا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم قال : « سألت رسول الله ﷺ قال : إذا عرفت سهمك تعلم أنه قتله لم ترفه أثر الغيرة فكل » (٢) .

١٠٧٣ - مسألة - وسواء أتين أم لم يتين ، ولا يصح الأثر الذي فيه في الذي يدرك صيده بعد ثلاث فكله ، ما لم يتين لأنه من طريق معاوية بن صالح ، ولا الخبر الذي فيه يارسول الله افنتي في قوسى قال : كل ما ردت عليك قوسك ذكى وغير ذكى وإن تغيب عنك ما لم يصل (٣)
أو تجد فيه أثر اغير سهمك لأنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مستندا ، ولا الأثر الذي فيه « كل ما أصميت ولا تأكل ما أنميت » ، وتفسير الأصماء ان تقعصه (٤) ، والانماء ان يستقل بسهمه حتى يغيب عنه فيجده بعد ذلك ميتا يوم أو نحوه ، هكذا روينا تفسيره عن ابن عباس لأن راوى المستند في ذلك محمد بن سليمان بن مسمول - وهو منكر الحديث - عن عمرو بن تميم عن أبيه - وهو منكر الحديث - ، وأبو جهمول ، ولا الخبر الذي فيه « أن رجلا قال : يارسول الله

(١) هذا الحديث لم أجده في مسند الامام أحمد وهو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٨ مطولا (٢) لم أجده هذا الحديث في مسند الامام أحمد لامتة ولا سنده (٣) قال في الصحاح : صل - أى بشدة اللام - اللحم يصل بالكسر صلوا اي اتين مطبوخا كان أو نيئا اهـ (٤) يقال ضربه فاقعصه أى قتله مكانه ، والقصص الموت الوحى يقال : مات فلان قصصا اذا أصابته ضربة أو رمية فمات مكانه اهـ صحاح .

رمى صيدا فتغيب عن ليلة فقال عليه السلام : ان هوام الليل كثيرة ، لانه مرسل ، ولا الخبر الذى فيه انه عليه السلام قال : «لو أعلم انه لم يعن على قتله دواب المغنا ، لأمرت بك بأكله» (١) لانه مرسل ، وفيه الحماث بن نهان وهو ضعيف ، ولا الخبر الذى فيه انه عليه السلام قال فى الصيد «اذا غاب مصرعه عنك» (٢) كرهه ، لانه مرسل ، وروى ناعن ابن عباس فيمن رمى الصيد فوجد فيه سهمه من الغد قال : لو أعلم أن سهمك قتله لأمرت بك بأكله ولكنه لعله قتله ترديه أو غيره . وعن ابن مسعود اذا رمى أحدكم طائرا وهو على جبل غرفمات فلاتا كله فاني أخاف أن يقتله ترديه أو وقع فى ماء فلاتا كله فاني أخاف أن يكون قتله الماء ، ومثله عن طاوس . وعكرمة قال : إذا وقع فى الماء قبل أن تذكيه . وعن الشعبي أنه لم يأكل من لحم طير رمى فوقه فى ماء فمات . وعن عطاء فى صيد رمى فلم يزل ينظر اليه حتى مات قال : كله فان توارى عنك بالهضاب أو الجبال فلاتا كله اذا غاب عنك مصرعه فان تردى أو وقع فى ماء وأنت تراه فلاتا كله . وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : اذا توارى عنك الصيد والكلب وهو فى طلبه فوجدته وقد قتله جازأ كله فلو ترك الرجل الكلب واشتغل بصلاة أو عمل ما ثم رجع الى الكلب فوجد الصيد مقتولا والكلب عنده كره أكله ، وقال مالك : اذا أرسل كلبه أو سهمه فأدركه من يومه فوجده ميتا وفيه جراحة أكله فان بات عنه لم يأكله ، وقال الشافعى : القياس اذا غاب عنه أن يأكله .

قال أبو محمد : هذه أقوال ساقطة اذ لا دليل على صحة شيء منها والمفترض طاعته هو رسول الله ﷺ [إذ] (٣) يقول مارويناه من طريق أبى بكر بن أبى شيبة ناعبد الأعلى — هو ابن عبد الأعلى الثعلبى — عن داود بن أبى هند عن الشعبي أن عدى بن حاتم قال : يا رسول الله أحدنا يرمى الصيد فيقتنى أثره اليومين والثلاثة ثم يجده ميتا وفيه سهمه أيا كل ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم ان شاء أو قال : يأكل ان شاء . ومن طريق أحمد بن حنبل نا هشيم عن أبى بشر عن سعيد بن جبير عن عدى بن حاتم «سألت رسول الله ﷺ ؟ فقلت : يرمى أحدنا الصيد فيغيب عنه ليلة أو ليلتين فيجده وفيه سهمه فقال رسول الله ﷺ : اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه أثرأ غيره وعلمت أن سهمك قتله فكله» (٤) .

قال على : اذا وجد سهمه قد أنفذ مقتله فقد علم أنه قتله وبالله تعالى التوفيق .

١٠٧٤ — مسألة — ومن رمى صيدا فأصابه فذعه ذلك الأمر من الجرى . أو الطيران ولم يصب له مقتلا أو أصاب فهو له ولا يكون لمن أخذه لانه قد جعله مقدورا عليه غير

(١) فى النسخة رقم ١٦ . لا ربه بأكله (٥) فى النسخة رقم ١٦ «عنه» (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٤) ذكر المصنف هذا الحديث قريبا وقالنا : انه لم يذكر فى المسند تنبيه .

تمتع فملكه بذلك وبالله تعالى التوفيق *

١٠٧٥ - مسألة - من رمى صيدا فقطع منه عضواً أى عضواً كان فمات منه ييقين موتاً سريعاً كموت سائر الذكاة أو بطيئاً إلا أنه لم يدركه إلا وقد مات، أو هو فى أسباب الموت الحاضر أكله كله وأكل أيضاً العضو البائن فلو لم يموت منه موتاً سريعاً وأدركه حياً وكان يعيش منه أكثر من عيش المذكى ذكاه وأكله ولم يأكل العضو البائن أى عضواً كان لأنه إذا مات منه كموت الذكاة فهو ذكى كله فلو لم يدركه حياً فهو ذكى متى مات بما أصابه وهو مذكى كله وما كان بخلاف ذلك فهو غير مذكى، وقال عليه السلام: «إذا خرق فكل» فهذا عموم لا يجوز تعديده، وإذا أدرك حياً فذكاه فرض لأنه مأثور باحسان القتل والاراحة، وما إذا وجدته فى أسباب الموت العاجل فلا معنى لذبحه حيثنذولاً لنحره لأنه ليس أراحته بل هو تعذيب وهو بعد مذكى فهو حلال؛ وروى عن ابن مسعود. وابن عباس. وعكرمة. وقتادة. وإبراهيم. وعطاء. وأبى ثور إذا رمى الصيد فغداً حياً وقد سقط منه عضو فإنه يؤكل سائرته حاشاً ذلك العضو فإن مات حين ذلك أكل كله، وقال أبو حنيفة. ومالك. وسفيان. والأوزاعي: إن قطعه نصفين أكل النصفين معافان كانت أحدهما أقل من الأخرى فإن كانت القطعة التى فى الرأس هى الصغرى أكل كلتاها وإن كانت التى فى الرأس هى الكبرى (١)

أكلت هى ولم تؤكل الأخرى، وقال الشافعى: إن قطع منه ما يموت به موت المنحور أو المذبوح أكلها معاً وإن قطع منه ما يعيش بعده ساعة فأكثرت ثم أدركه فذكاه أكل حاشاً ما قطع منه، وما نعلم لمن حدا الحدود التى حدها أبو حنيفة. ومالك متعلقاً أصلاً، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٧٦ - مسألة - ومن رمى جماعة صيد وسمى الله تعالى ونوى أيها أصاب فأنيها أصاب حلال لقول رسول الله ﷺ الذى ذكرناه آتفاء إذا أصاب بجمده فكل، وقوله عليه السلام: «إذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فإن غاب عنك يوماً فمأفم تجد إلا أثر سهمك فكل، فعم رسول الله ﷺ ولم يخص أن يقصد صيداً من الجملة بعينه (وما كان ربك نسياً)»

١٠٧٧ - مسألة - فلو لم ينو إلا واحداً بعينه فإن أصابه فهو حلال وإن أصاب غيره فإن أدرك ذكاته فهو حلال فإن لم يدرك ذكاته لم يحل أكله، وكذلك لو رمى وسمى الله تعالى ولم ينو صيداً فأصاب صيداً لم يحل أكله إلا لأن يدرك ذكاته، وكذلك لو أراد ذبح حيوان متملك بعينه فذبح غيره مخطئاً لم يحل أكله لأنه لم يسم الله تعالى عليه قاصداً إليه، وقد قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى».

(١) فى النسخة رقم ١٦ هى الأصغر أكل كلاهما، وإن كان التى فى الرأس هى الأكبر، إلخ.

١٠٧٨ - مسألة - ولو ان امرأ رمى صيدا فأنخنه وجعله مقدورا عليه ، ثم رماه هو أو غيره فسمى الله تعالى قتلته فهو ميتة فلا يحل أكله لانه اذا قدر عليه لم تكن ذكاته الا بالذبح أو النحر فلم يذك كما أمر فهو غير مذكى ، وعلى قاتله ان كان غيره ضمان مثله للذى أنخنه لانه قد ملكه بالأنخن وخروجه عن الامتناع فقاتله معتد عليه وقد قال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ولو جرحه الا انه تمتع بعد فهو لمن أخذه لانه لا يملكه الا بالخروج عن الامتناع فادام تمتعا فهو غير بملوك بعد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٧٩ - مسألة - ومن نصب نغا أو جباله أو حفر زية (١) كل ذلك للصيد ، فكل ما وقع في شيء من ذلك فهو له ولا يحل لأحد سواه فان نصبها للغير الصيد فوقع فيها صيد فهو لمن أخذه وكذلك من وجد صيدا قد صاده جارح أو فيه رمية قد جعلته غير متمتع فلا يحل له أخذه لقول رسول الله ﷺ : انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، واذا نوى الصيد فقد ملك كل ما قدر عليه مما قصد تملكه واذا لم ينو الصيد فلم يملك ما وقع فيها فهو باق على حاله لكل من تملكه ، وكذلك ما عتش في شجرة أو جذرات داره هو لمن أخذه الا ان يحدث له تملكاً .
روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى اننا محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمير بن سلبة الضمرى أخبره عن الهزلى أن رسول الله ﷺ مر بالروحاء فاذا حمار وحش عقير فقال رسول الله ﷺ : دعوه فانه يوشك ان يأتي صاحبه ثم مضى فلما كان بالاثاية (٢) اذا ظلي حاقف (٣) في ظل وفيه سهم فأمر رسول الله ﷺ رجلا بثبت عنده لا يريه أحد من الناس .

قال أبو محمد : وهذا يطل قول أبى حنيفة فيمن رمى صيدا فوقع بحضرة قوم فلم يذكوه حتى مات فهو حرام لانه عليه السلام لم يأمر بتذكية ذلك الظبي وتركه لصاحبه الذى رماه وهذا الهزلى هو كان صاحب ذلك الحمار العقير .

١٠٨٠ - مسألة - فلو مات فى الجباله أو الزية لم يحل أكله سواء جعل هنالك حديدة ام لا يجعل لانه لم يقصد تذكيته كما أمر ان يذكيه به من رمى أو قتل جارح ، والحيوان كله حرام فى حال حياته فلا ينتقل الى التحليل الا بنص ولا نص فى هذا وقد أباحه بعض السلف .
روينا من طريق معمر عن جابر الجعفى قال : سألت الشعبي عن وضع منجله (٤) فيمر به طائر فيقتله ؟ فكرهه أكله وسألت عنه سالم بن عبد الله ؟ فلم يره بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا

(١) الفخ المصيدة والجمع فخاخ وفخوخ ، والجباله التى يصاد بها ، والزبية حفرة يتزنى فيها الرجل للصيد ، وتحفر للأسد فيصاد فيها (٢) هو موضع فى طريق الجحفة بينه وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخا (٣) أى نائم قد انحنى فى نومه (٤) هو آلة الحرث .

هشيم انا يونس عن الحسن انه كان لا يرى بأسا بصيد المناجل ، وقال : سم اذا نصبتها
ومن طريق سعيد بن منصورنا هشيم انا حصين - هو ابن عبد الرحمن ابن أخي مسروق -
سأل ابن عمر عن صيد المناجل ؟ فقال ابن عمر : أما ما بان منه وهو حي فلا تأكل وكل
ماسوى ذلك ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خالفه الحنفيون والمالكيون وهم
يشنعون هذا على غيرهم .

١٠٨١ - مسألة - وكل من ملك حيوانا وحشياً حياً أو مذكى أو بعض صيد الماء
كذلك فهو له كسائر ماله بلا خلاف ، فإن أفلت وتوحش وعاد الى البر أو البحر فهو باق على
ملك مالكه أبداً ولا يحل لسواه الا بطيب نفس مالكه ، وكذلك كل ما تناسل من الاناث
من ذلك أبداً لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله
ﷺ : « ان دماكم وأموالكم عليكم حرام ، وهذا مال من ماله باجماع المخالفين معناه فلا يحل
لسواه الا بما يحل به سائر ماله وهو قول جمهور الناس ، وقال مالك : اذا توحش فهو لمن
أخذه ، وهذا قول بين الفساد مخالف للقرآن . والسنة . والنظر ، وهم لا يختلفون في أنهم إن
أفلت فأخذ من يومه ، أو من الغد فلا يحل لغير مالكه فليدينوا لنا الحد الذى اذا بلغه خرج
به عن ملك مالكه ولا سبيل له اليه ، ويسألون عن ملك وحشياً فتناسل عنده ثم شرد نسلها ؟
فان قالوا : يسقط ملكه عنه لزمهم ذلك في كل حيوان في العالم لأن جميعها في أول خلق الله
تعالى لها كانت غير متملكة ثم ملكت ، وكذلك القول في حمام الأبراج . والنحل كل ما ميز
فهو ونسله لما لكه أبداً لما ذكرنا ، وقول مالك الذى ذكرنا ، وقول الليث من ترك دابته
بمضيعة فهي لمن وجدها لا ترد الى صاحبها ، وكقول الليث ، أو غيره من نظرائه ما عطف في
البحر من السفن فرمى البحر متاعاً ما غرق فيها فهو لمن أخذه لا لصاحبه ولو قامت له بكل
ذلك بينة عدل ، وهذه أقوال فاسدة ظاهرة البطلان لأنها لا يكال مال مسلم ، أو ذمى بالباطل .

١٠٨٢ - مسألة - واما حكم ارسال الجارح فلا يخلو ذلك الجارح من ان يكون
معلماً أو غير معلم ، فالمعلم هو الذى لا ينطلق حتى يطلقه صاحبه فاذا أطلقه انطلق واذا أخذ وقتل
لم يأكل من ذلك الصيد شيئاً فاذا تعلم هذا العمل فأول مرة يقتل ولا يأكل منه شيئاً فهو معلم
حلال أكل ما قتل مما أطلقه عليه صاحبه وذكر اسم الله تعالى عند اطلاقه ، وسواء قتله بجرح
أو برص . أو بصدم . أو بخرق كل ذلك حلال ، فان قتله وأكل من لحمه شيئاً فذلك الصيد حرام
لا يحل أكل شيء منه ، وسواء في كل ما ذكرنا الكلب وغيره من سبع دواب الأربع والباقي
وغيره من سبع الطيور ولا فرق ، فأما الفرق بين المعلم وغير المعلم فهو قول الله تعالى : (وما علمتم
من الجوارح مكابن يعمنون بما عليكم الله فكلوا مما أمسين عليكم) وما سئد كره بعد هذا من

كلام النبي ﷺ ان شاء الله فلم يبح لنا عز وجل الامام مسك علينا جوارحنا المعلمة .
واما قولنا في التعليم فان الله تعالى لم يبح لنا كما ذكرنا الامام مسك علينا جوارحنا المعلمة
وبالضرورة ندرى ان سباع الطير وذوات الاربع تعلم التصيد بطبعها لانفسها ومعاشها فلا
بد من شئ زائد تعلمه لم تكن تعلمه إلا أن تعلمه لا بد من هذا ضرورة والافكل جارح فهو
معلم ، وهذا خلاف القرآن والسنة . ولا يقوله أحد فاذا لا بد من هذا فليس ههنا شئ يمكن
ان تعلمه الا ما ذكرناه .

وقد اختلف المتقدمون في هذا فقال : أبو حنيفة . والشافعي : اذا امسك ولم يأكل وفعل
ذلك مرة بعد مرة فهو معلم يؤكل ما قتل بعد تلك المرات ولم يحدث في ذلك حدا . وقال أبو يوسف .
ومحمد بن الحسن : اذا امسك ولم يأكل ثلاث مرات فهو معلم يؤكل ما قتل في الاربعة ولا يؤكل
ما قتل في تلك الثلاث مرات ، وقال أبو سليمان (١) : اذا امسك فلم يأكل مرة فهو معلم ومؤكل
ما قتل في الثانية ولا يؤكل ما قتل في الاولى ، وقال ابو ثور : اذا امسك ولم يأكل فأول
مرة يفعل ذلك يؤكل ما قتل .

قال ابو محمد : أم اقول ابي حنيفة . والشافعي فظاهر الخطأ لانهم لم يبينوا متى يحل اكل ما قتل
ومتى لا يحل وما كان هكذا فالسكوت عنه أولى لانه اشكال محض لا بيان فيه ولا دليل
عليه ودين الله تعالى بين لا تحق قد فصل لنا ما حرم علينا مما لم يحرم والله تعالى الحمد ، فسقط
هذا القول بيقين ، وأما قول أبي يوسف ومحمد فأظهر فسادا من القول الأول لانهما
حدا حدا لم يأت به نص من قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا معقول ، ولا فرق بين
من حد بثلاث مرات وبين من حد بأربع . أو بخمس . أو بمرتين . أو بمزاد . وكل ذلك
شرع في الدين لم يأذن به الله تعالى فبطل هذا القول بيقين . وأما قول أبي سليمان فانه احتج
بأننا لم نعم انه معلم الا بتلك الفعلة الاولى فيها علمنا انه قد تعلم فهو في الثانية معلم يؤكل ما قتل .
قال علي : فقلنا : صدقتم انه بتلك الفعلة الاولى علمنا انه معلم ولا شك انه قبلها لم يكن
معلما فلما صح انه معلم بتلك الفعلة صح بقينا انه صادتلك المرة وهو معلم ولو لم يكن معلما
لما أتى بشروط التعليم فاذا صاها وهو معلم لحلال أكل ما صاها فيها وهذا قول أبي ثور ؛
وهذا القول الصحيح بلا شك ، وأما مالك . فلم يراع أكل الجارح وهو خطأ لما نذكر
ان شاء الله تعالى ؛ وأما جواز أكل ما قتل كيفما قتل فان قوما قالوا : لا يؤكل الا ما جرح
لما قتل بخلق . أو صدم . أو رضى . أو غم ، واحتجوا بقول الله تعالى : (من الجوارح) .
قال علي : وهذا جهل منهم لأن الجارح الكاسب قال الله تعالى : (ويعلم ما جرحتم بالنهار)

(١) في النسخة رقم ١١٦ «وفال داود، وهما واحد هو داود أبو سليمان الفاهري صاحب المذهب المجتهد الامام»

وحق لو كان مراد الله تعالى بقوله (الجوارح) من الجراح لما كان لهم فيه حجة لأن الله تعالى سماهن جوارح وهن جوارح وقواتل بلا شك ولم يقل تعالى: لا تأكلوا الا ما ولدن فيه جراحة بل قال تعالى: (فكلوا مما أمسكن عليكم) ولم يذ كر تعالى بجراحة ولا بغير جراحة (وما كان ربك نسياً) وقال بعضهم: قسنا الجارح على المعراض ان خرق أكل وان رض لم يؤكل. قال أبو محمد: وهذا باطل لانه قياس ثم لو صح القياس لكان هذا باطلا لانه لا قياس عندهم مع نص (١) والنص جاء في المعراض بما ذكرنا، وفي الجارح بغير ذلك كما ذكرنا من قول الله تعالى، وكاروينا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ناجير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم «ان رسول الله ﷺ قال له: اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل قلت: وان قتل قال: وان قتل ما لم يشر كما كلب ليس معها» (٢) ومن طريق البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - نازكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال: «سألت رسول الله ﷺ عن أخذ الكلب؟ فقال: كل ما أمسك عليك فان أخذ الكلب ذكاة» (٣) ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نازكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال: «سألت رسول الله ﷺ عن صيد الكلب؟ فقال: ما أمسك عليك ولم يأكل منه فكله فان ذكاته أخذه» (٤) فأمره عليه السلام بأكل ما قتل الكلب المعلم وأخبرانه ذكاة ولم يشترط عليه السلام بجراحة من غيرها، فاشترط ذلك باطل لا يجوز، وقولنا هو قول أبي الحسن بن المفلس وغيره.

وأما تحريم أكل الصيد اذا أكل منه الجارح فلقول الله تعالى: (فكلوا مما أمسكن عليكم) فلم يبح لنا الله تعالى ما أمسكن فقط ولا ما أمسكن على أنفسهن بل ما أمسكن علينا فقط، وبالمشاهدة ندرى انه اذا أكل منه فعلى نفسه أمسك ولها صاد فهو حرام، وأيضا قول الله تعالى: (والمنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيتم) والكلب سبع بلا خلاف فتحريم ما أكل منه حرام بنص القرآن فلا يحل الا حيث أحله النص فقط. ومن طريق البخاري نا آدم ناشعة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم «ان رسول الله ﷺ قال له: اذا أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فأكل فلا تأكل فانما أمسك على نفسه» (٥) ومن طريق أحمد بن شعيب نا سويد بن نصر نا عبد الله

(١) في النسخة رقم ١٦ لا قياسا عندهم مع النص (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٧ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٣) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٤ (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٨ مطولا اختصره المصنف (٥) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٩ مطولا

ابن المبارك عن عاصم - هو الاحول - عن الشعبي عن عدى بن حاتم « ان رسول الله ﷺ قال له: اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله [عليه] ^(١) فان ادر كته لم يقتل ^(٢) فاذا جح واذا ذكر اسم الله عليه فان ادر كته قد قتل ولم يأكل فكل فقد أمسك عليك وان وجدته قد أكل [منه] ^(٣) فلا تطعم منه شيئا فانما أمسك على نفسه» وذكرياقي الخبر، وبهذا يقول جماعة من السلف صح من طريق معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس اذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل منه فانما أمسك على نفسه * وعن سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: إذا أكل الكلب فلا تأكل فانما أمسك على نفسه * نا حام نا الباجي ابو محمد نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا احمد بن مسلم نا أبو ثور نا علي بن الحسن بن شقيق نا عبد الله بن المبارك نا نصر بن ادريس عن عمه قال: سألت أبا هريرة عن كلب أرسله ؟ فقال لي وذمه ^(٤) فاذا أرسلته فسم الله تعالى فان أكل فلا تأكل * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال: إذا أكل فليس بعلم * وهو قول أبي بردة بن أبي موسى الاشعري . والشعبي . وعكرمة . وعطاء صح عنه من طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن عطاء قال في الصقر والبازي يأكل قال: لا تأكل ، ومثله عن عكرمة وهو قول سعيد بن جبير . وسويد بن غفلة . وحماد بن أبي سليمان * ومنع الشعبي من أكل الصيد اذا شرب الجراح من دمه ، وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . واحمد بن حنبل . وأبي سليمان وجميع أصحابهم ، وقال مالك : يؤكل وان أكل منه واحتج له من قلده بماروينا من طريق أبي داود نا محمد بن عيسى نا هشيم نا داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله ^(٥) عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة * قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه » * .

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي ﷺ قال لأبي ثعلبة : ان كان لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك وان أكل منه كل ما ردت عليك قوسك وان تغيب عنك ما لم يصل » * .

ومن طريق عبد الملك بن حبيب نا أسد بن موسى عن ابن أبي زائدة عن الشعبي عن عدى بن حاتم « قلت : يا رسول الله انا بارض صيد ولنا كلاب نرسلها فتأخذ الصيد فقال عليه السلام : كل مما أمسك عليك الا ان يخالطها كلب من غيرها قلت : يا رسول الله وان

(١) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ١٧٩ والحديث اختصره المصنف (٢) في النسخة رقم ١٦ * لم يأكل * وما هنا موافق لسنن النسائي (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) قال في النهاية : أي اذا شددت في عنقه سيرا يعرف به انه معلم مؤدب اهـ (٥) في النسخة رقم ١٦ * عن بسر بن عبيد الله ، وهو غلط .

قلت قال : وان قتلت قلت : وان أكلت قال : وان أكلت . ومن طريق سفیان الثوري عن سماك بن حرب عن مري بن قطن عن عدی بن حاتم قال : قال رسول الله ﷺ : « ما كان من كلب ضار أمسك عليك فكل قلت : وان أكل قال : نعم » . ومن طريق محمد ابن جرير الطبري حدثني الحارث نا محمد بن سعيد نا محمد بن عمرو الواقدي نا محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبي عمير الطائي عن أبي النعمان عن أبيه وهو من سعد هذيم قال : قلت : يا رسول الله انا أصحاب قصص فقال له رسول الله ﷺ : « إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله فقتل فكل قلنا : وان أكل نأكل قال : نعم » . واعتزوا على القول بان الكلب له نية في الإمساك على مرسله أو على نفسه بالانكار لذلك ، وصح عن ابن عمر كل بما أكل منه كلبك المعلم وان أكل ، وروى أيضا عن سعد بن أبي وقاص كل وان لم يبق الا بضعة . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود عن الشعبي عن أبي هريرة اذا أرسلت كلبك فأكل ثلثيه فكل . ومن طريق شعبة . وحماد بن سلمة قال شعبة : عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وقال حماد : عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني ثم اتفق بكر وسعيد كلاهما عن سلمان الفارسي ان يؤكل من صيد الكلب وان أكل ثلثيه . وروى عن علي بن عيسى عن علي بن عطاء عن أبي محمد : هذا كل ما شغبوا به قد تقصينا لهم وكله لاحجة لهم فيه . أما الآثار عن النبي ﷺ فكلها ساقطة لا تصح ، أما حديث أبي ثعلبة فمن طريق داود بن عمر ، وهو ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل وقد ذكر بالكذب ، فان لجوا وقالوا : بل هو ثقة قلنا : لا عليكم ان وثقتموه ههنا خذوا روايته التي رويها من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ناهشيم نا داود بن عمرو عن بسر ^(١) بن عبيد الله عن أبي ادريس الخولاني عن عوف بن مالك الاشجعي « ان رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام للسافر وليلتين يوم وليلة للقيم ^(٢) » ، فهذه تلك الطريق بعينها ، ومن الكبار في دين الله تعالى الاحتجاج بها اذا اشبهتم ووافقت اهواءكم ورأى من قلدتموه دينكم واطراحا اذا خالفت اهواءكم ورأى من قلدتموه هذه الصفة التي ذكرها الله تعالى عن قوم (قالوا : ان أوتيتم هذا خذوه وان لم تؤتوه فاحذروا) ، وفي هذا كفاية لمن عقل .

وأما نحن فما نحتج به أصلا ولا نقبله حجة ■

وأما حديث عمرو بن شعيب فصحيفة فان ابوا الا تصحيحها قلنا : لا عليكم خذوا بروايته عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ « من قتل خطأ فديته مائة من الابل ثلاثون

(١) في المسند ج ٦ ص ٢٧ « عن بر » وهو تحريف مطبعي (٢) في المسند « وللمقيم يوم وليلة »

بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون ابن لبون ذكر، وعلى اهل البقر مائتا بقرة وان رسول الله ﷺ وابا بكر، وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه وغير هذا كثير بما خالفوه ولم يردوه الا بتضعيف روايته عن أبيه عن جده فهي صحيحة وحجة في دين الله تعالى ومنسوبة الى النبي ﷺ اذا اشتها ووافقت أهواءهم ورأى من قلدوه، وهي مردودة مطرحة غير مصدقة اذا خالفت أهواءهم ورأى من قلدوه، ألا ذلك هو الضلال المبين، وما ندري كيف تنبسط نفس مسلم لمثل هذا؟

وأما الخبر عن عدى بن حاتم فاحد طريقه من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي، وقد روى الكذب المحض عن الثقات عن أسد بن موسى وهو منكر الحديث، والأخرى من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين عن مري بن قطن وهو مجحول، وكم رواية لأسد. وسماك. اطرحوها اذا خالفت أهواءهم؟
وأما حديث أبي النعمان فقصية. فيه الواقدي مذكور بالكذب عن ابن أخي الزهري وهو ضعيف عن أبي عمير الطائي ولا يدري من هو عن أبي النعمان وهو مجحول فسقط كل ما تعلقوا به *

وأما عن الصحابة فهو عن سعد لا يصح لانه من طريق حميد بن مالك بن الأختم وليس بالمشهور، وعن علي كذلك، وعن سليمان كذلك لانا لانعلم لسعيد بن المسيب ولا لبكر ابن عبد الله سماعا من سليمان ولا كان من يعقل اذ مات سليمان رضى الله عنه أيام عمر (١) بل انه صحيح عن أبي هريرة. وابن عمر، وقد اختلف عنهما في ذلك كما أوردنا (٢)، وقد صح عن ابن عمر ماروينا من طريق عبدالرزاق عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر قال: ما يصاد به من البيزان وغيرها من الطير فما أدركت ذكاته فكل وما لافلا تطلع. *
وأما الكلب المعلم فكل مما أمسك عليك وان أكل منه، فان كان ابن عمر حجة في بعض قوله فهو حجة في سائر ما لا فهو تلاعب بالدين *

وأما انكارهم مراعاة نيات الكلاب فقولهم هذا هو المنكر نفسه حقا لانه اعترض على القرآن. وعلى رسول الله ﷺ وحسب المحروم هذا ونعوذ بالله منه، وروى عن ربيعة

(١) قال ابن الاثير في اسد الغابة: وتوفي سلمان سنة خمس وثلاثين في آخر خلافة عثمان، وقيل: اول سنة ست وثلاثين، وقيل: توفي في خلافة عمر، والاول أكثر، ولما بن المسيب لستين مضتا من خلافة عمر فيكون ابن المسيب حين توفي عمر رضى الله عنه ابن ثمان سنين والغالب في ذلك الزمن على أهله التنبه والادراك لا الفعلة لاسيا مثل ابن المسيب، وأما ما نقلنا عن ابن الاثير فيكون سنة اذ ذاك عشرين سنة فأكثرفاته يعقل عن سلمان الفارسي بانفلق، وللمعلم في ذلك خلاف راجع تهذيب التهذيب وغيره من تراجم العلماء (٢) في النسخة رقم ١٤ «كاروبنا»

انه قال: لو كان أكل الجارح يحرم منه ما بقي لم يحل لاحد ان يادر الى الضارى (١) حتى يدري (٢) أيا كل منه أم لا ؟

قال أبو محمد: وهذا [قول] (٣) في غاية السقوط لان باول دقيقة يمكن الجارح ان يأكل مما قتل فان لم يفعل علينا انه على مرسله أمسك لاعلى نفسه فكيف ولم نكلف قط هذا؟ انما أمر عليه السلام ان لا تأكل اذا أكل، واف أو تف لكل عقل يعترض على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، فسقط هذا القول وبطل جملة وبالله تعالى التوفيق.

وأما جواز أكل كل ما قتله المعلم من غير الكلاب فقد اختلف في هذا فروينا عن ابن عمر مار ويناؤه عنه آثما من أنه لا يحل أكل صيده شيء من الجوارح الا المعلم من الكلاب وحده وصح أيضا عن مجاهد، وصح عن ابن عباس كل ما علم فصاد فأكل ما قتل جائز.

واحتج من منع ذلك بان الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ انما جاءت في الكلب فقط قالوا: وقول الله تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكبلين) إشارة الى الكلاب قالوا: وسباع الطير. وسباع البر لا يمكن فيها تعليم أصلا حاشا الكلاب فقط.

قال أبو محمد: أما الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ فكما قالوا الا ان الآية أعم من تلك الأحاديث (٤) لقول الله تعالى: (من الجوارح) فعم كل جارح، وهذا لا يجوز تركه لخبر فيه بعض ما في الآية، وأما قوله تعالى: (مكبلين) فليس فيه دليل على انه لا يؤكل ما قتله غير الكلب من الصيد أصلا لانص ولا بدليل بل فيه بيان بأن صيد غير الكلاب جائز بقوله تعالى: (مكبلين) لانها لا تحمل هذه اللفظة البتة الا ان يجعلها في حال الكلاب فصح انها غير الكلاب أيضا.

وأما قولهم: ان ما عدا الكلاب لا يقبل التعليم المذكور أصلا فالواجب ان ينظر في ذلك فان وجد منها نوع يقبل التعليم فلا ينطلق حتى يطلقه صاحبه وإذا صاد لم يأكل فهو معلم يؤكل ما قتل وان لم يوجد ذلك أصلا فلا يجوز أكل شيء مما قتلت الا ما أدركت ذكاته وهو حي بعد، وبالله تعالى التوفيق، وقد قال قوم: يؤكل صيد البازي وان أكل وهو قول أبي حنيفة.

قال أبو محمد: وهذا باطل لان الله تعالى لم يبح لنا ان نأكل الا لما أمسكن علينا لا لما أمسكن جملة ولا لما أمسكن على أنفسهن، وقولنا هو قول الشافعي، وهو أيضا قول عطاء. وعكرمة كما ذكرنا قبل، وعن ابن عباس ما أكلت الجوارح فلا تأكل وبالله تعالى التوفيق.

(١) في النسخة رقم ١٦، الى البازي، (٢) في النسخة رقم ١٦ حتى يعلم، (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦

(٤) في النسخة رقم ١٦، من ذلك الأحاديث.

١٠٨٣ - مسألة - وإن شرب الجارح الكلب أو غيره من دم الصيد لم يضر ذلك شيئاً وحل أكل ما قتل لان النبي ﷺ إنما حرم علينا أكل ما قتل إذا أكل ولم ينهنا عن أكل ما قتل إذا ولغ في الدم (وما كان ربك نسياً) وإذا لم يأكل من الصيد فقد أمسكه على مرسله ، وهو قول أبي حنيفة. والشافعي، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٨٤ - مسألة - فإن أكل من الرأس أو الرجل أو الحشوة أو قطعة انقطعت منه فكل ذلك سواء ولا يحل أكل ما قتل لانه أكل من الصيد .

١٠٨٥ - مسألة - فإذا كان الجارح معلماً بما ذكرنا ثم إنه عاد فأكل مما قتل لم يسقط بذلك عن أن يكون معلماً لكن يحرم أكل الذي قتل وأكل منه فقط ، ولا يحرم أكل ما قتل ولم يأكل منه ، وقال أبو حنيفة : قد بطل تعليمه وعاد غير معلم فلا يؤكل ما قتل وإن لم يأكل منه حتى يفعل ذلك مرة بعد مرة فيعود معلماً ، وقال أصحابنا : لا يبطل بذلك تعليمه لكن يضرب ويؤدب حتى لا يأكل ، وهذا هو الصواب لان النبي ﷺ قال كما روينا من طريق أبي داود ناهض بن السري نا ابن فضيل عن بيان عن الشعبي عن عدي بن حاتم « أن رسول الله ﷺ قال له : إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن عليك وإن قتل إلا أن أكل الكلب فإن أكل فلا تأكل فاني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه^(١) » ، فقد سماها عليه السلام معلمة ولم يسقط حكم التعليم بأكل ما أكل منها بل نهى عن أكل ما أكل منه فقط . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : إذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل منه فانما أمسك على نفسه ، فسماه ابن عباس معلماً وإن أكل ، وقد روينا عن ابن عباس أيضاً أنه إذا أكل فبئس ما علمته ليس بعالم ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٨٦ - مسألة - فإن أدركه مرسله حتى قتله وهو يريد ألا يأكل منه فأخذه والجارح يتازعه إلى الأكل منه لم يحل أكله أصلاً وهو ميتة لأننا على يقين حينئذ من أنه إنما أمسك على نفسه لا على مرسله ، وهذه الصفة التي حرم الله تعالى بها رسول الله ﷺ الأكل مما قتله الجارح علينا .

١٠٨٧ - مسألة - فلو قتله ولم يأكل منه شيئاً وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه فبأية حلال لا تنا على يقين من أنه إذا لم يأكل منه وهو قادر على الأكل منه فلم يمسك على نفسه وإنما أمسك على مرسله ، وما كان بهذه الصفة فهو حلال بنص القرآن والسنة ، وأدق صحت تحليله بذلك وتمت ذكاته فلا يضره أن يأكل منه بعد ذلك لأنه قد بدله

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٦٨ مطولاً اختصر المؤلف ، قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه

ان يا كل مما قد صح أنه أمسكه على مرسله وقد يحدث له جوع يا كل به ما وجد ، وانما المرامي امساكه على سيده فيؤكل وان قتل أو امساكه على نفسه فلا يؤكل ما قتل فقط كما أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن والسنة الثابتة ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٨٨ - مسألة - فلو قتل ولم يأكل ؛ ثم أخذه مرسله فقطع له قطعة فأكلها او خلاه بين يديه يأكله (١) فأكل منه فالباقي حلال لما ذكرنا من أنه قد صح امساكه على مرسله فتمت ذكاته بذلك .

١٠٨٩ - مسألة - وأما غير المعلم فسواء كان متملكا أو برياً من سباع الدائر أو دواب الأربع غير متملك أرسل أو لم يرسل كل ذلك سراء ، وحكمه ان لا يؤكل ما قتل أصلاً فان أدرك فيه بقية من الروح وذكي حل أكله لقول الله تعالى : (إلا ما ذكيتم) فاستثنى تعالى ما ذكينا من كل ما حرم من قبل ذلك . ولما روينا من طريق البخاري ناعبد الله بن يزيد اناحيوة - هو ابن شريح - اخبرني ربيعة بن يزيد [الدمشقي] (٢) عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني « أن رسول الله ﷺ قال له : وما صدت بكلك المعلم فذكرت اسم الله فكل وما صدت بكلك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » فلم يستثن عليه السلام رجاء حياة من غيرها . فاستثناء ذلك (٣) باطل وخلاف لرسول الله ﷺ .

١٠٩٠ - مسألة - واذا انطلق الجارح المعلم أو غير المعلم من غير ان يطلقه صاحبه لم يحل اكل ما قتل إلا أن تدرك فيه بقية من الروح فيذكي ويؤكل لقول رسول الله ﷺ « اذا ارسلت كلبك وسميت الله » (٤) فلم يجعل عليه السلام الذكاة الا بارساله مع تسمية الله تعالى ، والذكاة لا تكون الابنية من الانسان المذكي وقصد لقوله عليه السلام : (ولو سلك امرئ ما نوى) وصح بالنص أنه اذا ارسل جارحه المعلم وسمى الله تعالى فقتل الجارح فهي ذكاة صحيحة ولم يصح في كون مادون ذلك ذكاة نص .

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه قال لرجل سأله عن انسان كان يعلم

(١) في النسخة رقم ١٦ « يأكلها » (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٦ ، والحديث اختصره المصنف (٣) وفي نسخة « فالاستثناء بذلك » (٤) استشكل مصحح النسخة رقم ١٤ كلام المصنف هنا ثم أجاب عنه وهاك نص عبارته « التي في كتاب الصيد من البخاري » انه عليه السلام قال لتعابة : ما صدت بكلك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل وما صدت بكلك الذي ليس معلماً فأدركت ذكاته فكل » هذا اللفظ ، ثم قال : فابو محمد امانه روى الحديث بالمعنى وأما انه وجده كذلك في غير كتاب الصيد وأما انه سبهى عفى الله عنه اه اقول : لا يرد هذا على المصنف لانه لم يقل كما في حديث أبي ثعلبة أو مما يشير الى ذلك فيحمل كلامه عليه ، وما ذكره المصنف انما هو رواية عدى بن حاتم انظر البخاري ج ٧ ص ١٥٥ ، وسيكرر ذلك المصنف بعد هذا اللفظ وقد تقدم أيضاً في ص ٦٢ ، فالواجب ان يجعل على الواقع كلامه .

صقراله؟ فينبأ هو (١) يحوم حوله اذ رأى طائر افانقض نحوه وسمى الرجل الله عز وجل قال قتادة: لا يأكله لأنه لم يرسله هو إلا أن يدرك ذكاته *

١٠٩١ - مسألة - وكل من رى بسهم مسموم فوجد الصيد ميتا لم يحل أكله إلا أن كان السهم أنفذ مقاتله انفاذا كان يموت منه ولم يكن مسموما لأن ما قتل بالسهم فهو ميتة لأنه لم يأت نص بأنه ذكاة إلا أن تدرك فيه بقية روح فيذكي فيحل ، وبالله تعالى التوفيق *

١٠٩٢ - مسألة - وكل جارح معلم لخلال أكل ما قتل كما ذكرنا سواء علمه وثنى أو مسلم وكذلك الصيد بسهم صنعه (٢) وثنى أو مسلم لقول رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم ولم يخص عليه السلام تعليم مسلم من تعليم وثنى، وهو قول أنى حنيفة. ومالك. والشافعي. وأبى سليمان ، وقال قوم: لا يؤكل صيد جارح علمه من لا يحل أكل ما ذكي *

روينا من طريق وكيع نا جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد بازى المجوسى وصقره؛ وصيد المجوسى للسك (٣) كرهه أيضا. ومن طريق عبد الرزاق عن حميد بن رومان عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر قال: لا تأكل صيد كلب المجوسى ولا ما أصاب بسهمه ، وقد روينا هذا أيضا من طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير نا خفيف قال قال ابن عباس: لا تأكل ما صدت بكلب المجوسى وإن سميت فانه من تعليم المجوسى قال الله تعالى: (تعلمونهم بما علمكم الله) وجاء هذا القول عن عطاء. ومجاهد. والنخعي. ومحمد بن علي ، وهو قول سفيان الثوري *

واحتج أهل هذه المقالة بقول الله تعالى: (وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهم بما علمكم الله) قالوا: فجعل التعليم لنا *

قال علي بن ولادة لهم في هذا لأن خطاب الله تعالى بأحكام الاسلام لازم لكل أحد ، وبالله تعالى التوفيق ؛ وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن صحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف وبالله تعالى التوفيق *

١٠٩٣ - مسألة - ومن تصيد بجارح أخذ بغير حق فلا يحل أكل ما قتل لقول الله تعالى: (ولا تعتدوا) وهذا معتد فلا يكون التعدى ذكاة أصلا ، فلو أدرك حيا ، أو نصب المرء حباله مأخوذة بغير حق ، أو رمى بآلة مأخوذة بغير حق فأدرك كل ذلك فيه بقية حياة ذكاه وهو له حلال وعليه أجرة مثل ذلك الجارح وذلك السهم والرح. وتلك الحباله لصاحب كل ذلك لأن الصيد الذى لا ملك لأحد عليه هو لمن أخذه ولم يملكه صاحب الآلة والحباله. والجارح لانه لم ينصب ذلك ولا أرسله قاصداً لتملك ما أصاب

(١) في النسخة رقم ١٦ «فينبأ» (٢) في نسخة «طبعه» (٣) في النسخة رقم ١٤ «السكبة» *

بذلك ولا يكون التملك لما لم يتقدم فيه ملك الابنية ، وبالله تعالى التوفيق .

١٠٩٤ — مسألة — ومن وجد مع جارحه جارحا آخر أو سبعا لم يدرأيها قتل الصيد ؟ فهو ميتة لا يحل أكله الا أن تدرك ذكاته فيذكي . فيحل كما رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أناسويد بن نصر ناعبد الله بن المبارك عن عاصم عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الحديث وفيه « فان خالط كلبك كلابا فقتلن فلم يأكلن فلا تأكل منه شيئا فانك لا تدري أيها (١) قتل ؟ » .

١٠٩٥ — مسألة — ولا يحل امساك كلب أسود بهيم (٢) أو ذئ تقطين (٣) لا لصيد ولا لغيره ، ولا يحل تعليمه ولا أكل ما قتل من الصيد أصلا الا أن تدرك ذكاته ؛ ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلا الا للزرع . أو ماشية . أو صيد . أو ضرورة خوف لما رويناه من طريق مسلم حدثني اسحاق بن منصور ناروح بن عبادة ناابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم نهى عن قتلها وقال : عليكم بالأسود البهيم ذئ التقطين فانه شيطان » (٤) ومن طريق أحمد بن شعيب نااعمران بن موسى نايزيد بن زريع نايونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها الأسود البهيم واما قوم اتخذوا كلبا ليس بكلب حرث . أو صيد . أو ماشية فانه ينقص من أجره كل يوم قيراط (٥) » وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فاذا حرم عليه السلام آفقا الأسود البهيم أو ذئ التقطين فلا يحل اتخاذه واذ لا يحل اتخاذه فاتخاذه معصية والذكاة بالجراح طاعة ، ولا تنوب المعصية لله (٦) تعالى عن طاعته والعاصي لم يذك كما أمر في ميتة . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أكره صيد الكلب الأسود البهيم لان رسول الله ﷺ أمر بقتله . ومن طريق وكيع ناسفان الثوري عن يونس ابن عبيد عن الحسن انه كره صيد الكلب الأسود البهيم . ومن طريق وكيع نا سعيد ابن أبي عروبة عن أبي معشر عن ابراهيم النخعي قال : كيف تأكل صيد الكلب الأسود البهيم وقد أمرنا بقتله ؟ ، وهو قول أحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه ، قال أحمد : ما أعلم أحدا رخص في أكل ما قتل الكلب الأسود من الصيد ، وقد أدرك أحمد من أهل العلم أمما . قال أبو محمد : سوا . حيث كانت التقطان من جسده فان كانت نقطة واحدة أو أكثر

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة رقم ١٤ لا تدري أيها وما هنا موافق للنسائي ج ٧ ص ١٨٠ ، والمعنى أي تلك الكلاب قتل (٢) هو اللون الذي لا يخالطه غير مسوا كان أو غيره اه مجمل (٣) هو الذي فوق عينيه نقطتان يضاوان (٤) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٦١ باطول من هذا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٥) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ١٨٤ (٦) في النسخة رقم ١٦ « معصية الله » .

من اثنتين لم يجز قتله لانه لا يسمى فى اللغة ذائقتين ■

١٠٩٦ - مسألة - ومن خرج بجارحه فأرسله وسمى ونوى ما أصاب من الصيد فسواء فعل كل ذلك من منزله أو فى الصحراء ما أصاب فى ذلك الارسال من الصيد فقتله فأكله حلال لان النبي ﷺ قال : « اذا أرسلت كلبك المعلم » ولم يخص وأنت ترى صيدا من أن لا تراه » وروينا من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عمر بن محمد ابن زيد عن حدثه عن أبي هريرة قال : ان غدا بكلاب معلمة فذكر اسم الله حين يغدو كان كل شيء صاده الى الليل حلالا . ومن طريق وكيع ناسفان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي ياس قال : انا [كنان] (١) نخرج بكلابنا الى الصيد فترسلها ولا نرى شيئا فنأكل ما أخذت (٢) ■

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : من رمى كلبا أو خنزيرا انسيا فأصاب صيدا لم يحل أكله ، فلو رمى أسدا أو ذئبا أو خنزيرا برياً فأصاب صيدا حل له أكله ، فلو أرسل جارحه على صيد بعينه فأصاب غيره حل أكله فلو أرسله على سمكة فأصاب صيدا لم يحل أكله ■ قال على : هذه تحاليل لا تعقل ولا يقبل مثلها الايمن لا يسأل عما يفعل ، وكل ما ذكر فسواء لا يحل شيء منه لانه لم يسم الله تعالى ولا أرسل جارحه ولا سهمه على الذى أصاب فهو غير مذكى ، وبالله تعالى التوفيق ■

١٠٩٧ - مسألة - ولا يحل بيع كلب أصلا لا المباح اتخاذه ولا غيره لصحة نهى النبي ﷺ عنه وسنذكره فى كتاب البيوع ان شاء الله تعالى ، فمن اضطر اليه فله أخذه ممن يستغنى عنه بلائمن وان لم يتمكن له فله ابتياعه والتمن حرام على البائع باق على ملك المشتري وانما هو كالرشوة فى المظلمة . وفداء الأسير لانه أخذ مال بالباطل ، وبالله تعالى التوفيق ■

كتاب الاشرية وما يحل منها وما يحرم

١٠٩٨ - مسألة - كل شيء أسكر كثيره أحد من الناس فالنقطة منه فما فوقها الى أكثر المقادير خمر حرام ملكه وبيعه وشربه واستعماله على كل أحد ، وعصير العنب . ونبيذ التين . وشراب القمح . والسيكران . وعصير كل ماسواها وتقيعه . وشرابه ، طبخ كل ذلك أو لم يطبخ ، ذهب أكثره أو أقله سواء فى كل ما ذكرنا ولا فرق ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبى سليمان وغيرهم ، وفى هذا اختلاف قديم وحديث بعد صحة الاجماع على تحريم الخمر قليلا وكثيرها ؛ فروى عن طائفة انها قالت : شراب البسر وحده

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ ، ما أخذت ■

خمر محرمة * وقالت طائفة: الرطب والبسر اذا خلطا فشراهما خمر محرمة وكذلك التمر .
والبسر اذا خلطا * وقالت طائفة: عصير العنب اذا أسكر وتقيع الزبيب اذا أسكر ولم
يطبخاها الخمر المحرمة ^(١) قليلها وكثيرها و [كل] ^(٢) ماعدا ذلك حلال ما لم يسكر منه *
وقالت طائفة: لا خمر الا عصير العنب اذا أسكر ما لم يطبخ حتى يذهب ثلثه فهو حرام
قليله وكثيره فاذا طبخ كذلك فليس خمر ابل هو حلال أسكر أو لم يسكر ، وأما كل
شراب ماعدا عصير العنب المذكور فهو حلال أسكر أو لم يسكر كتنقيع الزبيب وغيره طبخ
كل ذلك أو لم يطبخ إلا أن السكر منه حرام ، وقالت طائفة: كل ما عصر من العنب ، ونبيذ الزبيب .
ونبيذ التمر والرطب والبسر والزهر فلم يطبخ فكل ذلك خمر محرمة قليلها وكثيرها ، فإن
طبخ عصير العنب حتى ذهب ثلثه وطبخ سائر ما ذكرنا فهو حلال أسكر أو لم يسكر إلا أن
السكر منه حرام ؛ وكل نبيذ وعصير ما سوى ما ذكرنا فحلال أسكر أو لم يسكر طبخ أو لم يطبخ
والسكر أيضا منه ليس حراما *

فأما من رأى شراب البسر وحده خمرافرونا من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان
نا يزيد [قال] ^(٣) أنا حميد عن عكرمة عن ابن عباس قال: البسر وحده حرام ^(٤) ، قال أحمد بن
شعيب: وأنا أبو بكر بن علي المقدمي بالقواريري - هو عبيد الله بن عمر - نا حماد - هو ابن يزيد -
نا أيوب - هو السخيتاني - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: نبيذ البسر حرام ^(٥) لا يحل وروى
هذا القول أيضا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجابر بن زيد ، وروى عن ابن عباس أنه كان يجلد
فيه كما يجلد في الخمر وما نعلم لهذا القول حجة أصلا بل قد صح عن النبي ﷺ إبطاله كما روينا
من طريق عبد الله بن المبارك عن اسماعيل بن مسلم العبدى نا أبو المتوكل عن أبي سعيد الخدري
عن النبي ﷺ من شربه منكم فليس برب كل واحد منه فردا تمر فردا أو بسرا فردا أو زيبيا
فردا ^(٦) ، والقول الثاني روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن محارب بن دثار
قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: البسر . والرطب خمر يعني اذا جمعا * ومن طريق أحمد
ابن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن سفیان الثوري . وشعبة كليهما عن محارب
ابن دثار عن جابر بن عبد الله قال: البسر . والتمر خمر ^(٧) ، وحجة هذا القول هو صحة نهى النبي ﷺ
عن خلط البسر مع التمر أو مع الرطب *

قال أبو محمد: ولا حجة لهم في هذا الخبر لوجهين ، أحدهما أن النبي ﷺ قد نهى عن

(١) في النسخة رقم ١٦ وهو الخمر المحرمة ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩١

(٤) في النسائي زيادة ومع التمر حرام (٥) في النسائي ج ٨ ص ٣٢٢ بحث ، (٦) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩٣

مطولا احتصره المصنف ، وأبو المتوكل كل اسم على بن داود (٧) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٨٨

الجمع بين غير هذه الأنواع فلا معنى لتخصيص هذه خاصة بالتحريم دون سائر ما نهى عليه السلام عنه * روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر قال: «ان النبي ﷺ نهى عن خليط التمر والزبيب والبسر والرطب (١)» ومن طريق الليث بن سعد عن عطاء عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ ان ينبذ الزبيب والتمر جميعا وان ينبذ البسر والتمر جميعا» (٢) ونهى أيضا عليه السلام عن ان يجمع غير هذه كما نذكر بعدها ان شاء الله تعالى *

ووجه آخر وهو ان كل محرم فليس خمر، الدم حرام وليس خمر، ولبن الخنزير حرام وليس خمر، والبول حرام وليس خمر، فهذان اللذان نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جمعهما حرام وليست خمر الا ان تسكر ولا معنى لتسميتهما اذا جمعا خمر، (فان قيل) فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «الزبيب والتمر هو الخمر» فاقول لكم فيه قلنا: قد صح بالنص والاجماع المتيقن اباحة التمر واباحة الزبيب واباحة نبيذهما غير مخلوطين كما ذكرنا آنفا وان ذلك لم ينسخ قط، فصح ان هذا الخبر ليس على ظاهره فاذا لاشك في هذا فانما يكون خمر اذا جاء نص مبين لهذه الجملة وليس ذلك الا اذا أسكر نبيذهما كما بين عليه السلام في خبر نذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى «ان كل مسكر خمر»، فسقط هذا القول أيضا * والقول الثالث من تخصيص عصير العنب ونبيذ الزبيب بالتحريم ما لم يطبخا دون سائر الأنبة والعصير فقول صح عن أبي حنيفة: وهو الأشهر عنه الا انه لا يعتمد مقلدوه عليه ولا يشتغلون بنصره ولا نعلم له أيضا حاجة أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية ضعيفة. ولا دليل اجماع. ولا قول صاحب. ولا رأى. ولا قياس فسقط والله الحمد والقول الرابع من تخصيص عصير العنب بالتحريم ما لم يطبخ فهو قول اختاره أبو جعفر الطحاوي * واحتج من ذهب اليه بأخبار أضيفت الى النبي ﷺ وأخبار عن الصحابة ودعوى اجماع، فأما الأخبار عن النبي ﷺ فكلها لا خير فيه على ما بين ان شاء الله تعالى، ثم لو صحت لما كان شيء منها موافقا لهذا القول، فلاح ان ايرادهم لها تمويه محض، وكذلك الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم الا ان منها ما لا يصح ولا يوافق ما ذهبوا اليه فايرادهم لها تمويه ومنها شيء يصح ويظن من لا ينعم النظر انه يوافق ما ذهبوا اليه على ما نورد ان شاء الله تعالى ولا حاجة في قول صاحب قد خالفه غيره منهم * وأما دعوى الاجماع فانهم قالوا: قد صح الاجماع على تحريم عصير العنب إذا أسكر واختلف فيما عداه فلا يحرم شيء باختلاف * قال أبو محمد: وهذا قول في غاية الفساد لأنه يبطل عليهم جمهور أقوالهم ويلزمهم ان

(١) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩٠ (٢) هو في سنن النسائي ايضاح ١ ص ٢٩٠

لا يوجبوا زكاة الا حيث أوجبها اجماع، ولا فريضة حج أو صلاة الا حيث صح اجماع على وجوبها، وان لا يثبتوا الربا الا حيث أجمعت الأمة على انه ربا، ومن التزم هذا المذهب خرج عن دين الاسلام بلا شك لوجهين *

أحدهما انه مذهب مفترى لم يأمر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام وانما امر الله تعالى باتباع القرآن . وسنة النبي ﷺ . وأولى الأمر باتباع اجماع، ولم يأمر الله تعالى قط بأن لا يتبع الا اجماع ولا قال تعالى قط ولا رسوله عليه السلام: لا تأخذوا مما اختلف فيه الا ما اجمع عليه، ومن ادعى هذا فقد افترى على الله الكذب وأتى بدين مبتدع وبالضلال المبين، انما قال تعالى: (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقال تعالى: (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يقل تعالى: فردوه الى اجماع، فنرد ما تنوزع فيه الى اجماع لا الى نص القرآن والسنة فقد عصى الله تعالى ورسوله عليه السلام، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وأما نحن فتتبع اجماع فيما صح انهم أجمعوا عليه ولا نخالفه أصلا ونرد ما تنوزع فيه الى القرآن . والسنة فأخذما فيها وان لم يجمع على الأخذ به وبهذا أمر الله تعالى في القرآن ورسوله صلى الله عليه وسلم وعليه أجمع أهل الاسلام وما نعلم احدا قال قط: لا ألزم في شئ من الدين الا ما أجمع الناس عليه فقد صاروا بهذا الأصل مخالفين للاجماع بلا شك *

والوجه الثاني انه مذهب يقتضي ان لا يلتفت للقرآن (١) والسنن اذا وجد الاختلاف في شئ من أحكامهما وليس هذا من دين الاسلام في شئ مع أنه في اكثر الأمر كذب على الأمة وقول بلا علم، وأيضا فانهم لا يلتزمون هذا الأصل الفاسد الا في مسائل قليلة جدا وهو مبطل لسائر مذاهبهم كلها فعاد عليهم وبالله تعالى التوفيق *

وأما الأخبار فمنا خبر صح عن ابن عباس قال: حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والمسكر من كل شراب، رويناه من طريق قاسم بن اصبح نا أحمد بن زهير نا أبو نعيم الفضل ابن دكين عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس ولا حجة لهم فيه لا تنارويناه من طريق احمد بن شعيب نا الحسين بن منصور نا أحمد بن حنبل نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال: حرمت الخمر بعينها قليلا وكثيرا والمسكر من كل شراب (٢)، وشعبة بلا خلاف أضبط واحفظ من أبي نعيم، وقد روى فيه زيادة على ما روى أبو نعيم وزيادة العدل لا يحل تركها،

(١) في النسخة رقم ١٤ ورقم ١٦، وان لا يلتفت للقرآن (٢) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢١

وليس في رواية أبي نعيم ما يمنع من تحريم غير ما ذكرنا في روايته إذا جاء بتحريمه نص صحيح .
وقد صح من طريق ابن عباس تحريم المسكر جملة ، وصح عنه كما ذكرنا أنفا تحريم نبيذ البسر
بختاف سقط تعلقهم بهذا الخبر .

ومنها خبره . يناه من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه « فاتبتذوا
فيها - يعني في الظروف - فإن الظروف لا تحل شيئا ولا تحرم ولا تسكروا » (١) ، وإن عمر
قال له : « يا رسول الله ما قولك : كل مسكر حرام ؟ قال : اشرب فإذا خفت فذعه » .

وخبر من طريق أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ « اشربوا ولا تسكروا » وكلاهما
لا حجة لهم فيه . أما خبر ابن عباس فإنه من طريق المشعل بن ملحان وهو مجهول عن
النضر بن عبد الرحمن خزاز (٢) بصرى يكنى أبا عمر منكر الحديث ضعفه البخارى وغيره ،
وقال فيه ابن معين : لا تحل الرواية عنه ، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن فيه النهى عن السكر
ويكون قوله : « فإذا خفت فذعه » أى إذا خفت أن يكون مسكرا فسقط التعلق به .

وأما خبر أبي موسى فلا يصح لأنه من طريق شريك عن أبي إسحاق عن أبي بردة
عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، وشريك مدلس وضعيف فسقط ، وقد رواه الثقات
بخلاف هذا كما روياه من طريق عمرو بن دينار . وزيد بن أبي أنيسة . وشعبة بن الحجاج
كلهم عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ « قال : كل
مسكر حرام كل ما أسكر عن الصلاة فهو حرام » انتهى عن كل مسكر أسكر عن الصلاة ، فهذا
هو الحق الثابت لا رواية كل ضعيف . ومدلس . وكذاب . ومجهول . وخبر روياه
عن أبي بردة عن النبي ﷺ « اشربوا في الظروف ولا تسكروا » ، وهذا لا يصح لأنه من رواية سماك
ابن حرب عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة (٣) وسماك يقبل التلقين شهد عليه بذلك
شعبة وغيره ؛ ثم لو صح (٤) لما كانت لهم فيه حجة لأنه إنما فيه النهى عن السكر وليس فيه مانع
من تحريم ما يصح تحريمه مما لم يذكر في هذا الخبر ، وقد صح تحريم كل ما أسكر كما ذكرنا من
أصح طريق ولله الحمد . وخبر من طريق سوار بن مصعب . وسعيد بن عمارة قال سوار : عن
عطية العوفى عن أبي سعيد ، وقال سعيد : عن الحارث بن النعمان عن أنس ، ثم اتفق أبو سعيد .
وأنس قالوا عن النبي ﷺ : « حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب » .
وسوار مذكور بالكذب ، وعطية هالك ، والحارث . وسعيد مجهول لا يدرى من هما (٥) ، ثم
لو صح لم تكن فيه حجة لأن رواية شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن

(١) قوله « ولا تسكروا » معطوف على قوله « فاتبتذوا فيها » (٢) هو بخا معجمة ورايين (٣) في النسخة رقم ١٠١ .

برز : وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٠١ . ولو صح (٥) هو كما قال المصنف في الجميع .

ابن عباس التي ذكرنا آنفا زائدة على هذه الرواية ، وزيادة العدل لا يجوز ردها .
 وخبر روى فيه أنه عليه السلام قال لعبد القيس : « اشربوا ما طاب لكم » رويناه من
 طريق ابن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو عن عجيبة بن عبد الحميد ^(١) عن عمه قيس بن طلق عن
 أبيه طلق بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا حجة فيه لوجوه أولها أنه من رواية
 عجيبة بن عبد الحميد وهو مجهول لا يدرى من هو ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لأن
 ما طاب لنا هو ما أحل لنا كما قال تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) فليس في شيء
 من هذا إباحة ما قد صح تحريمه . وخبر رويناه من طريق عبد الله بن عمرو بن العاصي عن
 النبي ﷺ أنه نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغيراء ^(٢) وقال : كل مسكر حرام ،
 قالوا : فقد فرق عليه السلام بين الكوبة والغيراء والخمر فليسوا خمرًا .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأنه من طريق الوليد بن عبد الله وهو
 مجهول ، وأما كونه حجة عليهم فانه لو صح لكان عليه السلام قد ساوى بين كل ذلك في النهي والخمر
 وسائر الأشرية سواء في النهي عنها وهذا خلاف قولهم ، وأيضا فليس التفریق فی بعض المواضع
 في الذكر دليل على أنها شيئان متغايران فقد قال تعالى : (من كان عدوا لله وملائكته ورسله .
 وجبريل وميكال) فلم يكن هذا موجبا أنها عليهما السلام ليسا من الملائكة . وهكذا إذا صح أن
 الخمر هي كل مسكر لم يكن ذكر الخمر والكوبة والغيراء ما نعا من أن تكون الكوبة والغيراء
 خمرًا ، وقد صح أن كل مسكر خمر . وأيضا ففي آخر هذا الحديث « كل مسكر حرام ، وهذا
 خلاف قولهم ، فما رأينا أقبح مجاهرة من احتجاجهم بما هو حجة عليهم .

وخبر رويناه ^(٣) من طريق ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنيذ فوجده شديدا
 فرده فقيل : أحرام هو ؟ قال : فاسترده ثم دعا بما فيه فصبه فيه مرتين ثم قال : إذا اغتسلت عليكم
 هذه الأوعية ^(٤) فاكسروا متونها بالماء . ومن طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مثله ، وفيه أنه عليه السلام قال : « إذا اشتد عليكم فاكسروه بالماء » . ومثله من طريق
 أبي مسعود ، وكل هذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأن خبر ابن عمر هو من طريق
 عبد الملك بن نافع وعبد الملك ابن أخي القعقاع كلاهما عن ابن عمر مسندا ، وكلاهما مجهول
 وضعيف سواء كانا اثنين أو كانا انسانا واحدا ، ثم هو عنهما من طريق أسباط بن محمد القرشي .
 وليث بن أبي سليم . وقررة العجلي . والعوام وكلهم ضعيف . وأما خبر ابن عباس فهو من

(١) الذي في لسان الميزان « عجيب بن عبد الحميد » (٢) الكوبة قال في النهاية هي الزرد وقيل: الطبل ، وقيل: البربط اه
 وكذلك في التريبيين ، والغيراء ضرب من الشراب يتخذة الحيش من الذرة ويسمى السكركة (٣) سقط لفظ « رويناه »
 من النسخة رقم ١٤ (٤) أي إذا طازرت حدها الذي لا يسكر إلى حدها الذي يسكر ، وهو في التناج ٨ ص ٣٢٤

طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عن ابن عباس ويزيد ضعيف، وقد روينا عنه في الروايات السود خبرا موضوعا على النبي ﷺ ليس فيه أحديتهم غيره، وقد ضعفه شعبة. وأحمد. ويحيى. وأما خبر أبي مسعود فهو من طريق يحيى بن يمان. وعبد العزيز بن أبان وكلاهما متفق على ضعفه، ثم لو صحت لكانت أعظم حجة عليهم لأن فيها كلها أن النبي ﷺ مزجه بالماء ثم شربه وهذا لا يخلو ضرورة من أحد وجهين، أما أن لا يكون ذلك التثنية مسكرا فهي كلها موافقة لقولنا، وإما أن يكون مسكرا كما يقولون فإن كان مسكرا فصب الماء على المسكر عندهم لا يخرجهم عندهم عن التحريم إلى التحليل ولا ينقله عن حاله أصلا إن كان قبل صب الماء حراما فهو عندهم بعد صبه حرام وإن كان قبل صبه حلالا فهو بعد صبه حلال، وإن كان قبل صبه مكروها فهو بعد صبه مكروه فقد خالفوها كلها وجعلوا فعل النبي ﷺ الذي حققوه عليه باطلا عندهم ولغو لا معنى له، وهذا كما ترى، وإن كان صب الماء ينقله عن أن يكون مسكرا إلى أن لا يكون مسكرا فلا متعلق لهم فيه حيث ذأ أصلا لأنه إذا لم يكن مسكرا فلا نخالفهم في أنه حلال فعاد عليهم جملة. وخبر من طريق أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «اشربوا ما طاب لكم فاذا خبث فذروه». وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأنه من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب وكلاهما ساقط، ثم لو صح لكان حجة قاطعة عليهم لأن معنى إذا خبث إذا أسكر لا يمتثل غير هذا أصلا والا فليعرفونا ما معنى إذا خبث فذروه؟ وخبر من طريق علي عن النبي ﷺ: «أنه أتى بمكة بنبيذ فذاقه فقطب ورده فقيل له: يا رسول الله هذا شراب أهل مكة قال: فرده فصب عليه الماء حتى رغا قال: حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب» وهذا لا حجة لهم فيه لأنه من طريق محمد بن الفرات الكوفي وهو ضعيف باتفاق مطرح، ثم عن الحارث وهو كذاب ومن طريق شعيب بن واقد^(١) وهو مجهول عن قيس بن قطن ولا يدري من هو، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن الكلام فيه كالسكلام فيه من طريق ابن عباس وقد ذكرناه. وخبر من طريق سمرة عن النبي ﷺ: «أنه أذن في النبيذ بعد ما نهى عنه، ولا حجة فيه لأنه من طريق المنذر بن حسان وهو ضعيف، ثم لو صح لكان معناه أذن في النبيذ في الظروف بعد ما نهى عنه وهذا حق وليس فيه أنه عليه السلام نهى عن الخمر، ثم أذن فيها، وقد صح أنه عليه السلام قال: كل مسكر خمر» فبطل تعلقهم به والله الحمد. وخبر عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ قال: كل مسكر حرام فقال له رجل: إن هذا الشراب إذا أكثرتنا منه سكرنا قال: ليس كذلك إذا شرب تسعة فلم يسكر لا بأس وإذا شرب العاشر فسكر فذلك حرام» وهذا لا حجة لهم فيه لأنه

(١) في النسخة رقم ١٦ «شعبة بن واقد» وهو غلط

فضيحة الدهر موضوع بلاشك رواه أبو بكر بن عياش ضعيف عن الكلبي كذاب مشهور عن أبي صالح هالك * وخبر فيه النهي عن التئيد في الجرار الملوثة والأمر بان ينبذ في السقاء فاذا خشي فليسجّه (١) بالماء، فهذا من طريق أبان وهو الرقاشي، وهو ضعيف، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة بل هو حجة عليهم لأن فيه اذا خشي فليسجّه بالماء، ومعناه اذا خشي أن يسكر باجماعهم معنا لا يحتمل غير هذا أصلاً فاذا سجد بالماء بطل اسكاره وهذا لا يخالفهم (٢) فيه وليس فيه أن بعد اسكاره يسجد انما فيه اذا خشي، وهذا بلاشك قبل أن يسكر * وخبر مرسل من طريق سعيد بن المسيب * أن النبي ﷺ قال: الخمر من العنب والسكر من التمر. والمر من الخطة. والتبع من العسل وكل مسكر حرام والمكر والخديعة في النار، والبيع عن تراض * وهذا لا شيء لأنه لاحجة في مرسل، ثم هو أيضاً من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن فيه «كل مسكر حرام» وهو خلاف قولهم وليس في قوله «إن الخمر من العنب» مانع من أن تكون من غير العنب أيضاً اذا صح بذلك نص، وقد صح قوله عليه السلام: «كل مسكر خمر» فسقط تعلقهم به *

وخبر من طريق سفيان الثوري عن علي بن بزيمة عن قيس بن حبر النخشي عن ابن عباس * أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمزفت وأمر بان ينبذ في الأسقية قالوا: فان اشتد في الأسقية يارسول الله قال: فصبوا عليه الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة: أهريقوه فان الله حرم الخمر والميسر والكوبة وكل مسكر حرام * فهذا من طريق قيس بن حبر وهو مجهول (٣) ثم لو صح لكان أعظم حجة لنا عليهم لأنه مخالف كله لقولهم موافق لقولنا في الأمر بهرقه، وقوله: «وكل مسكر حرام» كفاية لمن كان له مسكة عقل فاعجبوا لقوم يحتجون بما هو نص مخالف لقولهم أن الحياء هنا لعدم! * وخبر من طريق أبي القموص (٤) زيد بن علي عن رجل من عبد القيس نحسب أن اسمه قيس بن النعمان * أن النبي ﷺ قال: اشربوا في الجلد الموكى عليه فان اشتد فاكسروه بالماء فان أعيكم فاهريقوه، أبو القموص مجهول، ثم لو صح لكان حجة قاطعة موافقة لقولنا مفسدة لقولهم بما فيه من الأمر بهرقه أن لم يقدر على ابطال شدته بالماء * وخبر من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن إبراهيم — هو ابن علي — حدثني الجريري سعيد بن ياس عن أبي العلاء بن الشخير قال: انتهى أمر الأشربة وأن

(١) السجاج اللبن الذي رقق بالماء ليكثر اه نهاية، وقال في الجمل: السجاج بالمهمل اللبن يكثر ماؤه حتى يرق * وشجت - بالمعجمة - العراب بالمزاج (٢) في النسخة رقم ١٦ «لانخالقه» (٣) وثقه أبو زرعة والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، والحدِيث في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٨٢ مطولا (٤) هو بفتح القاف وضم الميم وبصاء مهمة، ووقع في النسخة رقم ١٤ «القموص» وفي النسخة رقم ١٤ «القموص» وثلاثها غلط *

رسول الله ﷺ قال: اشربوا ما لا يفسد أحلامكم ولا يذهب أموالكم، وهذا مرسل ثم لو انسد لكان حجة لنا لأنه نهى عن النوع الذى من طبعه ان يفسد الحلم ويذهب المال لا يحتمل غير ذلك أصلاً؛ إذ ليس شئ منه ينفرد بذلك دون سائرته، وخبر من طريق علقمة، سألت ابن مسعود عن قول النبي ﷺ في المسكر؟ قال: الشربة الآخرة، وهذا لاحجة لهم فيه لأنه من طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك روينا عنه أنه كان لا يصلى مع المسلمين في المسجد فقيل له في ذلك فقال: اكره مزاحمة البقالين لا ينبل الانسان حتى يدع الصلاة في الجماعة، وأنه انكر السلام على المساكين، وقال: على مثل هؤلاء لا يسلم، وهذه جرح ظاهرة، ثم الأظهر فيه أن قوله: الشربة الآخرة من قول ابن مسعود تأويل منه، وهو أيضاً فاسد من التأويل لما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى، وخبر مرسل من طريق مجاهد فيه أنه عليه السلام شرب من نبيذ سقاية زمزم فشذ وجهه، ثم صب عليه الماء مرة بعد مرة، ثم شرب منه، وهذا لاشئ لأنه عن ابن جريج عن لم يسمه عن مجاهد فهو مقطوع ومرسل معاً، ثم هو مخالف لقولهم كذا كرنا من ان صب الماء لا ينقله عندهم من تحليل الى تحريم ولا من تحريم الى تحليل ولا له عندهم فيه معنى، فان نقله الى ان لا يسكر فهو قولنا في أنه حلال اذا لم يسكر، هذا كل ما موهوا به عن النبي ﷺ قد تقصينا به باجمعه وبيننا أنه لاحجة لهم في شئ منه وان أكثر ما أوردوا حجة عليهم لنا.

وذكروا عن الصحابة رضی الله عنهم آثاراً منها عن أنى عوانة عن سماك بن حرب عن قرصافة امرأة منهم عن عائشة أم المؤمنين رضی الله عنها أنها قالت: اشربوا ولا تسكروا، وسماك ضعيف وقرصافة مجهولة، ثم لو صح لما كان فيه اباحة ما أسكره وروينا من طريق اسرائيل بن يونس عن سماك بن حرب عن قرصافة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لها: اشربي ولا تشربي مسكراً، فسماك عن قرصافة مرة [قال] (١) لنا عليهم ومرة لانا ولا لهم، ومن طريق سمية عن عائشة أم المؤمنين قالت: ان خشيت من نبيذك فاكره بالماء، ولاحجة لهم في هذا لأنه اذا خشى اسكاره كسره بالماء، والثابت عن أم المؤمنين تحريم كل ما أسكر كثيره، وعن سعيد بن ذى حدان (٢) أو ابن ذى لعوة ان رجلاً شرب من سطيحة لعمر ابن الخطاب فسكر فأق به عمر فقال: انما شربت من سطيحتك فقال له عمر: انما أضربك على السكر، ابن ذى حدان أو ابن ذى لعوة مجهولان، ومن طريق أنى اسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب انه كان يقول: اننا شرب من هذا النبيذ شراباً يقطع لحوم الابل، قال عمرو بن ميمون: وشربت من شرابه فكان كأشد النبيذ، وفي بعد طرقة انا

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) ضبطه في التقريب بضم الحاء المهملة وتشديد الدال المهملة

لنشرب هذا الشراب الشديد لنقطع به لحوم الابل في بطوننا ان تؤذينا فمن رآه من شرابه شيء فليمزجه بالماء ، وهذا خبر صحيح ولا حجة لهم فيه لأن النبيذ الحلو اللفيف الشديد للفته الذي لا يسكر يقطع لحوم الابل في الجوف ، وليس في هذا الخبر ان عمر شرب من ذلك الشراب الذي شرب منه عمرو بن ميمون ، فاذليس فيه ذلك فلا متعلق لهم بهذا الخبر أصلاً .
ومنها خبر من طريق حفص بن غياث نا الأعمش نا ابراهيم — هو النخعي — عن همام بن الحارث ان عمر أتى بشراب من زيب الطائف فقطب^(١) وقال : ان نبيذ الطائف له عرام^(٢) ثم ذكر شدة لا أحفظها ثم دعا بما فيه من شرب ، وهذا خبر صحيح الا أنه لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه ان ذلك النبيذ كان مسكراً ولا انه كان قد اشتد وانما فيه اخبار عمر بأن نبيذ الطائف له عرام وشدة وانه كسر هذا بالماء ثم شربه ، فالأظهر فيه ان عمر خشي ان يعرم ويشتد فتعجل كسره بالماء ، وهذا موافق لقولنا لا لقولهم أصلاً ، ولا يصح لهم بما ذكرنا الا هذان الخبران فقط . وخبر رويانه من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم حدثني عتبة بن فرق قد قال : قدمت على عمر فأتى بنبيذ قد كاد يصير خلا فقال لي : أشرب قال : فأكدت أن أسيفه ثم أخذه عمر ثم قال لي : انا نشرب هذا النبيذ الشديد ليقطع لحوم الابل في بطوننا ان تؤذينا .

قال أبو محمد : ما بلغ مقاربة الخل فليس مسكراً . ومن طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري سمع سعيد بن المسيب يقول : ان ثقيفا تلقت عمر بشراب فلما قرب به الى فيه كرهه ، ثم كسره بالماء وقال : هكذا فافعلوا ، وهذا مرسل . وخبر من طريق ابن جريج عن اسماعيل ان رجلاً عب^(٣) في نبيذ لعمر فسكر فلما أفاق حده ، ثم أوجع النبيذ^(٤) بالماء فشرب منه وهذا مرسل . وخبر من طريق ابن أبي مليكة حدثني وهب بن الأسود قال : أخذنا زبيبا فأكثرنا منه في أداوانا وأقللنا الماء فلم نلق عمر حتى عدا طوره فاخبرناه أنه قد عدا طوره وأريناه إياه فذاقه فوجده شديداً فكسره بالماء ، ثم شرب ، وهب بن الأسود لا يدري من هو .
وخبر من طريق معمر عن الزهري ان عمر أتى بسطيحة^(٥) فيها نبيذ قد اشتد بعض الشدة فذاقه ، ثم قال : بخربخا كسره بالماء ، وهذا مرسل . وخبر من طريق سعيد بن منصور نا اسمعيل — هو ابن علي — عن خالد الحذاء عن أبي المعدل ان ابن عمر قال له : ان عمر ينبد له في خمس عشرة قائمة فجاء فذاقه فقال : إنكم أقلتم عكره ، أبو المعدل مجهول . ومن طريق ابن أبي شيبة عن عبيدة

(١) في النهاية « انه أتى بنبيذ فشمه فقطب » أي قبض ما بين عينيه كما يفعله العبوس ويخفف ويقلل اه
(٢) العرام بضم العين المهملة - الشدة والقوة والصراسة (٣) هو العرب بدون مص ولا تنفس (٤) أي أضعفه
(٥) هو من أواني المياه ما كان من جلد بن قويل احد هما بالآخر فسطح عليه

ابن حميد عن أبي مسكين عن هذيل بن شرحبيل ان عمر استسقى أهل الطائف من نبيذهم فسقوه فقال لهم: يا معشر ثقيف انكم تشربون من هذا الشراب الشديد فأياكم رابه من شرابه شئ. فليكره بالماء؟ وهذا الوصح حجة ظاهرة لنا^(١) لأنه ليس فيه أنه شرب مسكر ابل فيه النهي عن الشراب الشديد المرئب، والأمر بان يغير بالماء عن حاله تلك حتى يفارق الشدة والارابة ليس لهم عن عمر الا هذا وكل هذا لاحجة لهم فيه لما ذكرنا قبل من ان كسر النبيذ بالماء لا ينقله عندهم من تحريم الى تحليل وأنه عندهم قبل كسره بالماء وبعده سواء وانه ان كان الماء يخرج عنه الاسكار فهو حينئذ عندنا حلال فلو صححت لكان ما فيها موافقا لقولنا، وقد صرح عن عمر تحريم قليل ما أسكر كثيره على ما ندكر بعد هذا ان شاء الله تعالى. وخبر من طريق على ان رجلا شرب من اداوته فسكر فجذبه على الحد. وهذا لا يصح لأنه عن شريك وهو مدلس ضعيف عن فراس عن الشعبي عن علي والشعبي لم يسمع عليا، ثم لو صح لكان لاحجة لهم فيه لأنه ليس فيه ان عليا شرب من تلك الادوة بعد ما أسكر ما فيها فلا متعلق لهم به. وخبر من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي ان رجلا سكر من طلاء^(٢) فضر به على الحد فقال له الرجل: انما شربت ما أحللت فقال له على: انما ضربتك لانك سكرت، وهذا منقطع ومجالد ضعيف جدا. وخبر عن أبي هريرة أنه قال: اذا أطمعك أخوك المسلم طعاما فكل واذا سقاك شرابا فاشرب فان رابك فاسبجه^(٣) بالماء، وهذا خبر صحيح عنه رويناه من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه اباحة نبيذ المسكر لابنص ولا بدليل، ولا اباحة ما حرم الله من المأكّل كالخنزير وغيره، ولا اباحة الخمر وانما فيه ان لا تقتش على أخيك المسلم وان يسج النبيذ اذا خيف ان يسكر بالماء وهم لا يقولون بهذا، وهو موافق لقولنا اذا كان الماء يحمله عن الشدة الى ابطالها، وقد صرح عن أبي هريرة تحريم المسكر جملة. وخبر من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسماعيل ابن خالد عن عثمان بن قيس انه خرج مع جرير بن عبدالله البجلي الى حمام له بالعاقول^(٤) فأكلوا معه ثم أوتوا بعسل وطلاء فقال: اشربوا العسل أتم وشرب هو الطلاء، وقال: انه يستكر منكم ولا يستنكر^(٥) مني قال: وكانت رأحتة توجد من هنالك، وأشار الى أقصى الحلقة^(٦)، عثمان بن قيس مجهول. وخبر من طريق ابن مسعود قال: ان القوم يجلسون

(١) كذا في جميع الأصول وينطبق مثل هذا التركيب كثيرا، والظاهر هكذا: وهذا الوصح لكان حجة ظاهرة لنا. والله أعلم (٢) هو بكسر الطاء والمدماطخ من عصير العنب (٣) سبق تفسيره ص ٤٨٥ (٤) لم أجد هذا اللفظ في معجم البلدان وهو موجود بلفظ العاقل اسماء امكنة كثيرة والله أعلم (٥) في النسخة رقم ١٤ «ولا ينكر مني» (٦) أي حلقة الجلولس

على الشراب وهو لهم حلال فما يقومون حتى يحرم عليهم، وهذا الاحجة لهم فيه لأنه عن سعيد بن مسروق عن شماس بن ليث عن رجل عن ابن مسعود، شماس وليد بجولان، ورجل أجبل وأجبل، ثم لو صح لما كان فيه دليل على قولهم، ويقال لهم: ما معناه إلا أنهم يقدون عليه (١) قبل أن يغفل وهو حلال فلا يقومون حتى يأخذوا الغليان فيحرم فبهذه دعوى كدعوى بل هذه أصح من دعواهم لأن قولهم: إن الشراب لا يحرم أصلاً وإنما يحرم المسكر وليس في هذا الحديث إلا أن الشراب نفسه يحرم فصح تأويلنا وبطل تأويلهم. وخبر من طريق أبي وائل كنانة دخل على ابن مسعود فيسقيننا نبذا شديداً، وهذا لا يصح لأنه من طريق أبي بكر بن عياش وهو ضعيف. وخبر عن ابن مسعود وروناه من طريق حماد بن سنان عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: أكلت مع ابن مسعود فأتينا بنبيذ شديد بنذته سيرين في جرة خضراء فشرابوا منه (٢)، سيرين هي أم أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وهذا خبر صحيح وليس في شيء مما أوردوا لقولهم وفاق إلا هذا الخبر وحده إلا أنه يسقط تعلقهم به بثلاثة وجوه، أحدها أنه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ، والثاني أنه قد صح عن ابن مسعود تحريم كل ما قل أو أكثر مما يسكر كثيره، وعن غيره من الصحابة أيضاً فاذا اختلف قوله وخالفه غيره من الصحابة رضى الله عنهم فليس بعضهم أولى من بعض، وهذا تنازع يجب به ما أوجبه الله تعالى من الرد عند التنازع إلى القرآن والسنة، والثالث أنه قد يحتمل أن يكون قول علقمة نبذا شديداً أي خائراً الفيفا حلوا فهذا يمكن أيضاً. وخبر عن عيسى بن أبي ليلى أنه مضى إلى أنس فأبصر عنده طلاء شديداً، وهذا الاحجة لهم فيه لأنه عن ابن أبي ليلى وهو سبي. الحفظ عن أخيه عيسى، ويمكن أن يكون أراد بقوله شديداً أي خائراً الفيفا، وهذه صفة الرب المطبوخ الذي لا يسكر. وروى بعضهم عن الحسن بن علي أنه أباح المسكر ما لم يسكر منه، ولا يصح هذا عن الحسن أصلاً لأنه من رواية سماك وهو يقبل التلقين كما قلنا عن رجل لم يسمه ولا يعرف من هو عن الحسن بن علي اشرب فاذا رهبت أن تسكر فدهه، ثم لو صح لكان ظاهره اشرب الشراب ما لم يسكر فاذا رهبت أن تشر به فتسكر منه فدهه، هكذا روينا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الحسن بن صالح عن سماك بن حرب عن رجل أنه سأل الحسن بن علي عن النبيذ؟ فقال: اشرب فاذا رهبت أن تسكر فدهه. وخبر عن ابن عمر من طريق عبد الملك بن نافع قال: سألت ابن عمر عن النبيذ في سقاء لو نكته لاخذ مني؟ فقال: إنما البغي على من أراد البغي، ثم ذكر الحديث الذي صدرنا به عن النبي ﷺ من صبه الماء على النبيذ، وعبد الملك بن نافع قد قدمنا أنه مجهول لا يدرى من هو.

(١) في النسخة رقم ١٤، مجلسون عليه، (٢) أي من النبيذ وفي النسخة رقم ١٦ منها أي من الجرة وهو بعيد

وأيضاً فليس في هذا اللفظ اباحة لشرب المسكر . ومن طريق ابن أبي شيبة عن مروان ابن معاوية عن النضر بن مطرف عن قاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كان عبد الله ابن مسعود ينبذ له في جرو ويجعل له فيه عكر ، وهذا باطل لأن النضر يجول ثم هو منقطع . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى من طريق أبي فروة أنه شرب معه نبيذ جرفيه دردي (١) . وعن أبي وائل مثله . وعن النخعي . والشعبي ، وعن الحسن أنه كان يجعل في نبيذه عكر ، وقد خالف هؤلاء ابن سيرين وابن المسيب وصح عن هؤلاء المنع من العكر وقال ابن المسيب : هو خمر . (وأخبار صحاح) عن ابن عمر : منها ما رويناه من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح نا محمد بن سابق نا مالك بن مغول (٢) عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٣) قال : لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء . وآخر من طريق عبد الرزاق عن عقيل عن معقل ان همام بن منبه أخبره ان ابن عمر قال له : أما الخمر فحرام لاسبيل اليها وأما ما سواها من الأشربة فكل مسكر حرام . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : شرب أخى عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب وشرب معه أبو سروعة بن عقبة بن الحارث بمصر في خلافة عمر فسكرا فلما أصبحا انطلقا الى عمرو بن العاص أمير مصر فقالا له : طهرنا فانا قد سكرنا من شراب شربناه فجلدهما عمرو بن العاص قالوا : فهذا عبد الله قد فرق بين الخمر وبين سائر الأشربة المسكرة فلم يجعلها خمر ، وهذا أخوه عبد الرحمن وله صحبة ، وأبو سروعة وله صحبة ، وعمرو بن العاص رأوا الخدفي السكر من شراب شرباه ، وصح عن ابن عباس ما قد مناقب حرمت الخمر بعينها قليلاً وكثيرها والمسكر من كل شراب (٤) ففرقوا كلهم بين الخمر وبين سائر الأشربة المسكرة فلم يروها خمرًا وراموا بهذا أن يثبتوا ان الخمر ليست الا من الغنب فقط . قال أبو محمد : وكل هذا عليهم لا لهم لأن ابن عمر ، وابن عباس قد أثبتا أن كل مسكر حرام ، وهذا خلاف قولهم وليس في خبر عبد الرحمن . وأبي سروعة . وعمرو بن العاص شيء يمكن ان يتعلقوا به ، وقد يمكن ان يكونا شرابا عصير غنب ظناً أنه لا يسكر فسكرا وليس فيه شيء . يدفع هذا فلم يبق لهم متعلق الا ان يقولوا : ان الخمر هي عصير الغنب فقط وما سواها فليس خمرًا فهذا مكان لا منفعة لهم فيه لو صح لهم اذ اثبت تحريم كل مسكر قل أو كثر ، وفي هذا نازعناهم لا في التسمية فقط فاذا لم يبق الا هذا فقط فنحن نوجد هم عن الصحابة رضى الله عنهم ان كل مسكر خمر ، نعم وعن ابن عمر نفسه بأصح من هذه الرواية من طريق ثابتة ان

(١) دردي الزيت وغيره منضم أوله وسكون ثانيه . الكدر (٢) في صحيح البخاري «هوا بن مغول» ج ٧ ص ١٩٠

(٣) الزيادة من صحيح البخاري (٤) تقدم ص ٣٨١

الخمر من غير العنب أيضا كإروينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بشر ناعبد العزيز — هو الدراردي — حدثني نافع عن ابن عمر قال : نزل تحريم الخمر وان بالمدينة خمسة أشربة كلها يدعونها الخمر ما فيها خمر العنب ؛ فهذا بيان خبرهم بما يبطل تعلقهم به ، فإذا أوجدناهم هذا فقد صح التنازع ووجب الرد للقرآن والسنة كما افترض الله تعالى علينا ان كنا مؤمنين ، وقالوا أيضا : قد صح عن ابراهيم النخعي تحريم السكر وعصير العنب اذا أسكر و اباحة كل ما أسكر من الأنبذة . ومن طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد قال : رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى يشرب نبيذ الجربعد أن يسكن غليانه ، يزيد بن أبي زياد ضعيف . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن الحكم عن شريح انه كان يشرب الطلاء الشديد ، وهذا يخرج على انه لفيف جدا فلو كانت حراما ما خفى ذلك على من سلف .

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد لأنهم يقولون : بوضع الأيدي على الركب في الصلاة وقد خفى ذلك على ابن مسعود [ابدا] ^(١) ويقولون : بأن يتيمم الجنب اذا لم يجد الماء وقد خفى ذلك على عمر بن الخطاب . وابن مسعود ، وقد خفى على الأنصار قول النبي ﷺ والآئمة من قریش ، حتى ذكروا به ، والامر هنا يتسع ، وليس كل صاحب يحيط بجميع السنن . وقالوا أيضا : قد صح الاجماع على تكفير من لم يقل بتحريم الخمر ولا يكفر من لم يحرم ما سواها من الأنبذة المسكرة .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لأنه لو وجدنا انسا ناغاب عنه تحريم الخمر فلم يبلغه لما كفرناه في احلالها حتى يبلغ اليه الأمر فحينئذ ان أصر على استحلال مخالفة رسول الله ﷺ كفر لا قبل ذلك ، وكذلك مستحل النبيذ المسكر وكل ما صح عن النبي ﷺ تحريمه لا يكفر من جهل ذلك ولم تقم عليه الحجة به ، فاذا ثبت ذلك عنده وصح لديه ان رسول الله ﷺ حرم ذلك فأصر على استحلال مخالفة النبي ﷺ فهو كافر ولا بد ، ولا يكفر جاهل أبدا حتى يبلغه الحكم من النبي ﷺ فاذا بلغه وثبت عنده حينئذ يكفر ان اعتقد مخالفته عليه السلام ويفسق ان عمل بخلافه غير معتقد لجواز ذلك ، قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) . وقال تعالى : (لا نذكركم بهو من بلغ) .

قال أبو محمد : فسقط كل ما شغب به أهل هذه المقالة ، وأيضا فانه ليس في شيء مما أوردوا كله أوله عن آخره ولا لفظه واحدة موافقة لقولهم : ان الخمر المحرمة ليست الا عصير

العنب فقط دون نقيع الزبيب ، وكذلك أيضا ليس في شيء منه ولا كلمة واحدة موافقة لقول من قال : ان الخمر المحرمة ليست الا نقيع الزبيب الذى لم يطبخ وعصير العنب اذا أسكر ، فصح أنهما قولان فاسدان مبتدعان خارجان عن كل أثر ثبت أو لم يثبت ^(١) وبالله تعالى التوفيق .
والقول الخامس هو الذى روى عن أبي حنيفة من طريق محمد بن رستم عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة — وهو الذى ينصره المتأخرون من مقلديه — على ان ذلك التفسير لا يحفظ عن أبي حنيفة وانما هو من آرائهم الخبيثة ؛ والمحفوظ عن أبي حنيفة هو ما ذكره محمد ابن الحسن فى الجامع الصغير فى كلامه فى العتق الذى بين كلامه فى الكراهة وكلامه فى الوهن ^(٢) ، قال محمد : انا يعقوب عن أبي حنيفة قال : الخمر قليلها وكثيرها حرام فى كتاب الله والسكر عندنا حرام مكروه ونقيع الزبيب عندنا اذا اشتد وغلى عندنا حرام مكروه والطلاء ما زاد على ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهو مكروه وما سوى ذلك من الاشربة فلا بأس به ، وكان يكره دردى الخمر ان يشرب وان تمتشط به المرأة ولا يحد من شره إلا ان يسكر فان سكره حرام هذا نص كلامهم هنالك ودردى الخمر هو العكر الذى يعقد منها فى قاع الدن وهو خمر بلا شك فاعجبوا لهذا الهوس ! ، وأما رواية محمد بن رستم عن محمد بن الحسن فانما هى قال محمد : قال أبو حنيفة : الانبذة كلها حلال الا أربعة أشياء الخمر والمطبوخ اذا لم يذهب ثلثاه وبقي ثلثه . ونقيع التمر فانه السكر ، ونقيع الزبيب ولا خلاف عن أبي حنيفة فى أن نقيع الدوشات عنده حلال وان أسكر ، وكذلك نقيع الرب وان أسكر ، والدوشات من التمر ، والرب من العنب ، وقال أبو يوسف : كل شراب من الانبذة يزداد جودة على الترك فهو مكروه والا أجيز بعه ووقته عشرة أيام فاذا بقي أكثر من عشرة أيام فهو مكروه فان كان فى عشرة أيام فأقل بلا بأس به ، وهو قول محمد بن الحسن هذا كلامهم فى الاصل الكبير ، ثم رجع أبو يوسف الى قول أبي حنيفة ، وقال محمد بن الحسن : ما أسكر كثيره مما عدا الخمر أكرهه ولا أحرمه فان صلى انسان وفى ثوبه منه أكثر من قدر الدرهم البغلى بطلت صلاته وأعادها أبدا فاعجبوا لهذه السخافات ! لئن كان تعاد منه الصلاة أبدا فهو نجس فكيف يبيع شرب النجس ؟ ولئن كان حلالا فلم تعاد الصلاة من الحلال ؟ ونعوذ بالله من الخذلان .

قال أبو محمد : فأول فساد هذه الأقوال انها كلها أقوال ليس فى القرآن شيء يوافقها ولا فى شيء من السنن ، ولا فى شيء من الروايات الضعيفة ، ولا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ولا صحيح ولا غير صحيح ، ولا عن أحد من التابعين ولا عن أحد من خلق الله تعالى قبل أبي حنيفة ولا أحد قبل أبي يوسف فى تحديده عشرة الأيام فى العظم مصيبة هؤلاء القوم فى

(١) قوله ، ولم يثبت ، سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) فى النسخة رقم ٥١٦ ، وكلامهم فى الرهن ، فليثبت .

انفسهم اذ يشرعون الشرائع في الايجاب والتحريم والتحليل من ذوات انفسهم ثم باسخف قول وابعده عن المعقول ■

قال علي: وبقي مما موه به مقلدو أبي حنيفة أشياء نوردها ان شاء الله تعالى ونذكر بعون الله تعالى فسادها ثم نعقب بالسنن الثابتة في هذه المسألة عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ■ قال علي: قالوا: قال الله تعالى: (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا) ، وقال تعالى: (كلوا واشربوا) فاقضى هذا باحة كل ما كول ومشروب فلا يحرم بعد هذا الا ما أجمع عليه أو جاء من مجي التواتر لأنه زائد على ما في القرآن ■ قال أبو محمد: من هنا بدوا بالتناقض وما خالفناهم قط لانحن ولا أحد من المسلمين في أنه لم يحرم الخمر. ولا الخنزير. ولا الميتة حتى نزل تحريم كل ذلك فلما نزل التحريم حرم ما نزل تحريمه وهم أول من حرم نبيذ ثمر النخيل بخبر من أخبار الأحاد غير مجمع عليه ولا منقول نقل التواتر، ثم قالوا: صح عن النبي ﷺ قال: «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» فالخمر لا تكون الا منها هذا كل ما موهوا به، ولا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم قاطعة، وهذا خبر رويناه من طريق كلها ترجع الى الأوزاعي. ويحيى بن أبي كثير قال جميعا: نا أبو كثير أنه سمع أبا هريرة يقول: ■ قال رسول الله ﷺ: الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب، أبو كثير اسمه يزيد بن عبد الرحمن ■

قال علي: فافتروا في خلافه على وجهين، فأما الطحاوي فانه قال: ليس ذكره عليه السلام النخلة مع العنب بموجب ان يكون الخمر من النخلة بل الخمر من العنب فقط قال: وهذا مثل قول الله تعالى: (مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان فبأى آلاء ربكما تكذبان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) قال: فانما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما. قال: ومثل قوله تعالى: (يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم) قال: وانما الرسل من الانس لا من الجن ■ قال أبو محمد: صدق الله وكذب الطحاوي وكذب من أخبره بما ذكر بل اللؤلؤ والمرجان خارجان من البحرين اللذين بينهما البرزخ فلا يبغيان، ولقد جاءت الجن رسل منهم يقيين لأنهم بنص القرآن متعبدون موعودون بالجنة والنار، وقد صح ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج ناقتية نا اسماعيل — هو ابن جعفر — عن العلاء — هو ابن عبد الرحمن — عن أبيه عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: فضلت على الأنبياء بست، فذكر منها وأرسلت الى الخلق كافة» (١) ■ ومن طريق البخاري نا محمد بن سنان العوفي نا هشيم نا اسيار نا يزيد — هو ابن صهيب — (٢) الفقيه نا جابر بن عبد الله نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت

خمسالم يعطهن أحد قبلى » فذكر فيها « وكان النبي يعث الى قومه خاصة وبعث الى الناس عامة » ومن طريق الحاج بن المنهال نأحمد بن سلة عن ثابت البناني وحيد كليها (١) عن أنس « أن رسول الله ﷺ قال : أعطيت أربعاً لم يعطها نبى قبلى أرسلت الى كل أحر وأسود ، وذكر باقى الخبر ، فصح بنقل التواتر أن رسول الله ﷺ بعث وحده الى الجن والانس وأنه لم يعث نبى قبله قط الا الى قومه خاصة ؛ وقال تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) ، وقال تعالى : (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) . فصح يقينا أنهم مذ خلقوا مأمورون بعبادة الله تعالى ، وصح بما ذكرنا من السنن القاطعة انه لم يعث اليهم نبى من الانس قبل محمد عليه السلام ، والجن ليسوا قوم أحد من الانس فصح يقينا أنهم بعث اليهم أنبياء منهم . وبطل تخطيط الطحاوى بالباطل الذى رام به دفع الحق ، وقال أيضا : وهذا مثل حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ انه قال : « بايعونى على ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا فى معروف فن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب فى الدنيا فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو الى الله ان شاء عاقبه وان شاء عفا عنه » قال : وانما الكفارة والعفو فيما دون الشرك لافى الشرك وقد ذكر مع سائر ذلك .

قال أبو محمد : وهذا جهل منه شديد لأن الكفارات فى القرآن . والسنن تنقسم أربعة اقسام ، أحدها كفارة عبادة بغير ذنب أصلا قال تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) ؛ وقد يكون الخنث أفضل من التماذى على اليمين ، وقال رسول الله ﷺ : « انى لأحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا أتيت الذى هو خير وكفرت . أو كما قال عليه السلام ، فقد نص عليه السلام [على] (٢) ان الخنث وفيه الكفارة قد يكون خيرا آمن الوفاء باليمين ، والثانى كفارة بلا ذنب باق لكن لذنب قد تقدم غفران الله تعالى له كالحديث على التائب من الزنا ، والثالث كفارة لذنب لم يتب منه صاحبه فترفعه الكفارة كذا الزانى والسارق اللذين لم يتوبا ، والرابع كفارة على ذنب لم يتب منه صاحبه ولا رفعته الكفارة ولا حطته كالعائد الى قتل الصيد فى الحرم عمدا مرة بعد مرة قال تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليدوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فنتقم الله منه) ، فهذه نقمة متوعد بها مع وجوب الكفارة عليه ، فالكفارة المذكورة فى حديث عبادة على عمومها إما مسقط للذنب وعقوبته فى الآخرة فى الزنا والقتل . والبهتان المفترى

(١) فى النسخة رقم ١٦ « كلامها » (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ .

والمعصية في المعروف ، وإما غير مستقطعة للذنوب ، وعقوبته في الآخرة ، وهي قتل المشرك على شركه ، وأما قوله عليه السلام : « ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله أن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » فليت شعري كيف خفى عليه أن هذا على غمومه ؟ وإن الملائكة . والرسول . والأنبياء . والصالحين . والفساق . والكفار . وأبليس . وفرعون . وأباجهل وأبألهب كلهم في مشيئة الله تعالى يفعل فيهم ما يشاء من عقوبة أو عفو إلا أنه تعالى قد بين أنه يعاقب الكفار ولا بد . وأبليس . وأبألهب . وأباجهل . وفرعون ولا بد ، ويرضى عن الملائكة . والرسول . والأنبياء . والصالحين ولا بد ؛ وكلهم في المشيئة ولا يخرج شيء من ذلك عن مشيئة الله تعالى من عاقبه الله تعالى فقد شاء أن يعاقبه ومن أدخله الجنة فقد شاء أن يدخله الجنة ، أما علم الجاهل أن الله تعالى لو شاء أن يعذب الملائكة والرسول وينعم الكفار لما منعه من ذلك مانع لكنه تعالى لم يشأ ذلك ، أما سمع قوله تعالى : (يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء) وقوله تعالى : (أن الله يغفر الذنوب جميعاً) ثم استثنى الشرك جملة أبدية ، ومن رجحت كباره وسيئاته حتى يخرجوا بالشفاعة ، أما عقل أن قوله عليه السلام : « أن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه » ليس فيه إيجاب لأحدهما ولا بد ؛ وأن ذلك مردود إلى سائر النصوص فهل في الضلال أشنع ممن جعل قول النبي صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب على غير الحقيقة ؟ بل على التدليس في الدين ، وإلا فأى وجه لأن يريد أن يبين علينا ما حرم علينا من أن الخمر من العنب فقط فيقعح في ذلك النخلة وهي لا تكون الخمر منها ؟ هل هذا الأفعال الفاسق والمغزي في الدين العاشرين في كلامهم ؟ فسحقاً فسحقاً لكل هوى يحمل على أن ينسب إلى رسول الله ﷺ مثل هذا مما يرفع عنه كل مجد لا يرضى بالكذب وسيردون ونرد ويعلمون ونعلم ؛ والله لتطولن الندامة على مثل هذه العظائم والحمد لله على هداه لنا كثيراً ، فما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وهل بين ما حمل عليه الطحاوي قوله عليه السلام : « الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب » من أنه إنما أراد العنب فقط لا النخلة فذكر النخلة ؟ لا ندري لماذا فرق بينه وبين قول فاسق يقول : الكذب من هذين الرجلين محمد ومسيلمة ؟ فتأملوا ما حمله عليه الطحاوي وهذا القول تجدوه سواء سواء ، فتحكم الطحاوي بالباطل في هذا الخبر كما ترون وتحكم أصحابه فيه أيضاً باطلين آخرين . أحدهما أنهم قالوا : ليس الخمر من غيرهما وليس هذا في الخبر أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل : ليس الخمر إلا من هاتين الشجرتين إنما قال : « الخمر من هاتين الشجرتين » فأوجب أن الخمر منهما ولم يمنع أن تكون الخمر أيضاً من غيرهما أن ورد بذلك نص صحيح بل قد جاء نص بذلك كما روينا من طريق أبي داود نمالك بن

عبد الواحد المسمعى بالمعتمر - هو ابن سليمان - [قال] ^(١) قرأت على الفضيل [بن ميسرة] ^(٢) عن أنى حرير قال : ان الشعبي حدثه أن النعمان [بن بشير] ^(٣) حدثه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان الخمر من العصير . والزبيب . والتمر . والحنطة . والشعير . والذرة ، وانى انها كم عن كل مسكر . ابو حرير - هو عبد الله بن الحسين - قاضى سجستان ^(٤) روى عن عكرمة . والشعبي ، وروى عنه الفضل بن ميسرة وغيره ، فهذا نص كنصهم وزائد عليه مالا يحل تركه ، وقد صح عنه عليه السلام انه قال : « كل مسكر خمر » *

والثاني انهم قالوا : ليس ما طبخ من عصير العنب وينذ ثمر النخل اذا ذهب ثلثاه خمرًا وان أسكر ، فتحكموا في الخبر الذى أوهوا انهم تعلقوا به ^(٥) تحكما ظاهر الفساد بلا برهان وبطل تعلقهم به اذ خالفوا ما فيه بغير نص آخر وخرج عن أن يكون لهم فى شيء من جميع ذلك متعلق ^(٦) أو من الناس سلف ، وبالله تعالى التوفيق *

وموهوا فى اباحة ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه من عصير العنب أسكر بعد ذلك أولم يسكر بروايات * منها ما روينا من طرق ثابتة الى ابراهيم عن سويد بن غفلة قال : كتب عمر الى عماله ان يرزقوا الناس الطلاء ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ^(٧) . وأخرى من طريق الشعبي عن حيان الأسدى انه رأى عماراً قد شرب من العصير ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وسقاه من حوله * ومن طريق قتادة ان ابا عبيدة بن الجراح . ومعاذ بن جبل كانا يشربان الطلاء ما طبخ حتى ذهب ثلثاه * وعن أنى الدرداء . وأنى موسى مثل ذلك ^(٨) . وعن على أنه أنه كان يرزق الناس طلاء يقع فيه الذباب فلا يستطيع ان يخرج منه ^(٩) . وعن جماعة من التابعين مثل هذا *

واحتجوا فى هذا بخبر عن ابن سيرين فى مقاسمة نوح عليه السلام ابليس الزرجون لابليس الثلثان ولنوح الثلث * ومن طريق أنس بن مالك مثل هذا ^(١٠) .

قال أبو محمد : لم يدرك أنس ولا ابن سيرين نوحاً بلا شك ولا ندرى عن سمعاه ولو سمعه أنس من النبي ﷺ ما استحل كتمان اسمه فسقط الاحتجاج بهذا ، ولو صح هذا كان متى

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٦٧ (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) قال الحافظ المنذرى : فى اسناده أبو حرير عبد الله بن الحسين الأزدي السكونى قاضى سجستان وثقه يحيى بن معين وابوزرعة الرازى واستشهد به البخارى وتكلم فيه غير واحد ، وقد اخرج البخارى ومسلم فى الصحيحين ان عمر رضى الله عنه خطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : انه قد نزل بحرم الخمر وهى من خمسة اشياء من العنب والتمر والحنطة والشعير والفسل ، والخمر ما خمر العقل ، الحديث * (٥) فى النسخة رقم ١٤ : « انهم به تعلقوا » (٦) فى النسخة رقم ١٦ من الاخبار متعلق ، (٧) هو فى سنن النسائى ج ٨ ص ٣٢٩ (٨) هما فى سنن النسائى ج ٨ ص ٣٣٠ (٩) هو فى سنن النسائى ج ٨ ص ٣٢٩ (١٠) هو فى سنن النسائى ج ٨ ص ٣٣٠

أهرق من العصير ثلثاه حل باقية فلا فرق بين ذهاب ثلثيه بالطبخ وبين ذهابها بالهرق وإنما المراعى السكر فقط كما حد النبي ﷺ

قال أبو محمد: وهذا لاجته لهم فيه، أول ذلك أنه لاجته في أحد دون رسول الله ﷺ ولا يحد الحدود في الديانة بالتحليل والتحريم أحد سواه، والثاني أنه قد جاء عن طائفة من الصحابة غير هذا كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل، وعبد الرحيم بن سليمان، وو كيع، ويحيى بن يمان قال ابن فضيل: عن حبيب بن أبي عمرة عن عدى بن ثابت عن البراء بن عازب، وقال عبد الرحيم: عن عبيدة عن خيثمة (١) عن أنس بن مالك، وقال يحيى بن يمان: عن أشعث عن جعفر بن أبزي، وقال وكيع: عن طلحة بن جبر، وجريز بن عمرو بن جريز أن جريز بن عبد الله البجلي ثم اتفق عن البراء، وأنس، وأبي جحيفة، وجريز بن عبد الله، وابن أبزي أنهم كانوا يشربون الطلاء على النصف.

وبه إلى ابن أبي شيبة عن ابن فضيل، وو كيع، وعبد الرحيم بن سليمان؛ قال ابن فضيل: عن دينار الأعرج عن سعيد بن جبير أنه شرب الطلاء على النصف، وقال ابن فضيل أيضا: عن الأعمش عن يحيى أنه شرب الطلاء على النصف، وقال وكيع عن الأعمش عن منذر الثوري عن ابن الحنفية: أنه كان يشرب الطلاء على النصف، وقال الأعمش عن الحكم: أن شريحاً كان يشرب الطلاء على النصف، وقال الأعمش: وكان إبراهيم يشربه على النصف، وصح أيضا عن قيس بن أبي حازم، وروى عن الشعبي، وأبي عبيدة فالعجب لقله حياء هو لآء القوم ما الذي جعل قول بعض الصحابة أولى من قول بعض ١٩، والثالث قد خالفوا عمر، وعلياروينا من طريق قتادة أن عمر قال: لا تشرب قمحا (٢) محمى أحرق ما أحرق وأبقى ما أبقى أحب إلى من أن أشرب نبيذ الجر (فان قالوا): لم يدرك قتادة عمر قلنا: ولا أدرك معاذ ولا أبا عبيدة.

ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه أن أبا إسحاق السبيعي قال: إن علياً لما بلغه في نبيذ شربه أنه نبيذ جر تقياه، والرابع أنه ليس في شيء مما ذكرنا أنه كان مسكراً بل قد صح أنه لم يكن مسكراً كما ذكرنا في خبر على أن الذباب كان يقع فيه فلا يستطيع الخروج منه (٣). وروينا من طريق حصين عن ابن أبي ليلى عن الشعبي أن

(١) في النسخة رقم ١٤ «عن عبيدة بن خيثمة» (٢) هو بضم الفاقين بينهما ميم ساكنة - ما يسخ فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس، أراد شرب ما يكون فيه من الماء الحار، وفي النسخة رقم ١٦ «قمحا» بجاء مهملة في آخره وهو غلط (٣) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٩.

عمر كتب الى عمار بن ياسر أنى أتيت بشراب قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فذهب منه شيطانه وريح جنونه وبقي طيبه وحلاله فر المسلمين قبلك فليتوسعوا به في شراهم ، فبطل تعلقهم بشيء من ذلك ، والعجب أنهم يحتجون في ابطال تحريم النبي ﷺ التمر والزبيب مخلوطين في النبيذ ! بان قالوا : لو شرب هذا ثم هذا أكان يحرم ذلك عليه؟ فلا فرق بين خلطهما قبل شربهما وبين خلطهما في جوفه فقلنا : لا يحل ان يعارض الله تعالى ولا النبي ﷺ بمثله هذا الكن تعارضون أتم في بدعتكم هذه المضلة بان تقول لكم : أرأيتم العصور اذا اسكر قبل ان يطبخ ، ثم طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه أيحل عندكم ؟ فنقول لهم : لا نقول لهم : فما الفرق بين طبخه بعد ان يسكر وبين طبخه قبل أن يسكر والسكر حاصل فيه في كلا الوجهين؟ فاذا أبطل الطبخ تحريمه اذا اسكر بعده كذلك يبطل تحريمه اذا أسكر قبله . وهذا أصح في المعارضة . والوجه الثالث أنه قد صح عن عمر وغير عمر أنهم لم يراعوا ثلثين ولا ثلثا كإرونا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أسلم مولى عمر قال : قدمنا الجابية مع عمر فأتينا بالطلاء وهو مثل عقد الرب انما يخاض بالخوض خوضا فقتل عمر بن الخطاب : ان في هذا الشرا بما انتهى اليه ومن طريق أحمد بن شعيب انا سويد بن نصر انا عبد الله - هو ابن المبارك - عن ابن جريج قراءة أخبرني عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : والله ما تحل النار شيئا ولا تحرمه قال : ثم فرلى قوله : لا تحل النار شيئا لقولهم في الطلاء [ولا تحرمه] (١) *

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يصح (٢) عن أحد من الصحابة سواه ، وصح عن طاوس أنه سئل عن الطلاء؟ فقال : أرايت الذي مثل العسل تأكله بالخبز وتصب عليه الماء فتشربه ؟ عليك به ولا تقرب مادونه ولا تشتره ولا تسقه ولا تبعه ولا تستعن بشئنه فانما راعى عمر . وعلى ابن عباس ما لا يسكر فأحله ؛ وما يسكر فحرمه ، وقد صح عندنا أن يجبال رية (٣) أعنا با اذا طبخ عصيرها ففقص منه الربع صار ربا خائرا لا يسكر بعدها كالعسل فهذا حلال بلا شك . وشاهدنا بالجزائر أعنا باً رملية تطبخ حتى تذهب ثلاثة أرباعها وهي بعد خمر مسكرة كما كانت فهذا حرام بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق *

فاذ قد بطلت هذه الأقوال كلها بالبراهين التي أوردنا وخرج قول أبي حنيفة وأصحابه عن أن يكون لهم متعلق بشيء من النصوص ولا برواية سقيمة . لا في مسند . ولا في مرسل . ولا عن صاحب . ولا عن تابع . ولا كان لهم سلف من الأمة يعرف أصلا قبلهم فقلنا تبعون

(١) الزيادة من سنن النسائي ج ٨ ص ٣٣١ أي رد لقولهم : في الطلاء أنه يحل اذا ذهب ثلثاه ، (٢) في النسخة اليمنية ولا يحل . وليس بشيء . (٣) يفتح أوله وتشديد ثانيه ككورة واسعة بالاندلس متصلة بالجزيرة الخضراء وهي قبلى قرطبة اه يا قوت

الله تعالى بالبراهين على صحة قولنا في ذلك *

روينا من طريق مالك، وسفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة أم المؤمنين «ان رسول الله ﷺ قال: كل شراب أسكر فهو حرام» (١) هذا لفظ سفيان، ولفظ مالك «سئل عن البتع؟ فقال: كل شراب أسكر [فهو]» (٢) حرام. *

ومن طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: «سئل رسول الله ﷺ عن البتع؟ فقال: كل شراب أسكر فهو حرام»، والبتع من العسل فلوم يكن الا هذا الخبر في صحة اسناده، (٣) وقد نص عليه السلام اذ سئل عن شراب العسل انه اذا أسكر حرام، وهذا خلاف قول هؤلاء المحرومين ان شراب العسل المسكر حلال والسكر منه حلال، نعوذ بالله العظيم من مثل ضلالهم. ومن طريق يحيى بن سعيد القطان. وأبي داود الطيالسي قال يحيى: عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة * وقال أبو داود عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري، ثم اتفق أبو هريرة وأبو موسى الأشعري كلاهما عن النبي ﷺ «أنه قال: كل مسكر حرام». ومن طريق وكيع عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري قال: «بغى النبي ﷺ أنا ومعاذ بن جبل الى اليمن فقلت: يا رسول الله ان شرابا يصنع بأرضنا يقال له: المزز من الشعير وشرابا يقال له: البتع من العسل فقال: كل مسكر حرام». * وهكذا رواه أيضا خالد عن عاصم بن كليب عن أبي بردة. وعمر بن دينار عن سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ. * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «واياكم وكل مسكر». * ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عمر خطب رسول الله ﷺ فقال له رجل: يا رسول الله أرايت المزز؟ قال: وما المزز؟ قال: حبة تصنع باليمن قال: تسكر؟ قال: نعم قال: كل مسكر حرام. * ومن طريق أيوب السخيتاني. وموسى بن عقبة. وابن مجلان كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ «انه قال: كل مسكر خمر وكل مسكر حرام»، ورواه عن أيوب حماد بن زيد، ورواه عن حماد عبد الرحمن بن مهدي. ويونس ابن محمد. وأبو الربيع العتكي. وأبو كامل، ورواه عن موسى بن عقبة ابن جريج، ورواه

(١) هو في صحيح البخاري ج ١ ص ١١٧ وفي صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٠ (٢) الزيادة من النسخة اليمنية وهي موافقة لما في الموطأ ج ٢ ص ٥٦، وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٠ (٣) جواب لو محذوف تقديره: «لكني»

عن هؤلاء من شئت * ومن طريق محمد بن اسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله الزنى - هو أبو الخير - عن ديلم - هو ابن الهوشع ^(١) الحميرى - قال: قلت: «يا رسول الله انا بأرض باردة نعالج فيها عملا شديدا وانا نتخذ من هذا القمح شرابا نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا فقال: هل يسكر؟ قلت: نعم قال: فاجتنبه قلت: فان الناس عندنا غير تاركه قال: فان لم يتركوه قاتلوهم * * ومن طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار عن علي بن الحسين الدرهمى نا أنس بن عياض - هو ابن ضمرة - ^(٢) ناموسى ابن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «قال رسول الله ﷺ: ما أسكر كثيره فقليله حرام * * ومن طريق قاسم بن اصبح نا اسحاق بن الحسن الحربى نا زكريا بن عدى نا الوليد ابن كثير بن سنان المزنى حدثنى الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «أنا كم عن قليل ما أسكر كثيره * * ومن طريق أبي داود السجستانى. وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز - هو ابن بنت منيع - البغوى قال أبو داود: نا قتيبة وقال عبد الله: نا أحمد بن حنبل نا سليمان بن داود الهاشمى ، ثم اتفق قتيبة . وسليمان قالا جميعا: نا اسماعيل - هو ابن جعفر - نا داود بن بكر - هو ابن أبى الفرات - نا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: « ما أسكر كثيره فقليله حرام * ^(٣) وروينا أيضا من طريق القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبی ﷺ: «فهذه الآثار المتظاهرة الثابتة الصحاح المتواترة عن أم المؤمنين وأبى هريرة وأبى موسى وابن عمر . وسعد بن أبى وقاص . وجابر بن عبد الله . والنعمان بن بشير . والديلم بن الهوشع ^(٤) كلهم عن النبی ﷺ بما لا يحتمل التأويل ولا يقدر فيه على حيلة بل بالنص على تحريم الشراب نفسه اذا أسكر وتحريم شراب العسل. وشراب الشعير . وشراب القمح اذا أسكر وشراب الذرة اذا أسكر. وتحريم القليل من كل ما أسكر كثيره بخلاف ما يقول من خذله الله تعالى وحرمه التوفيق * وقدر وينا أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبی صلی الله عليه وسلم النهى عن قليل ما أسكر كثيره وهم يوثقونها اذا وافقت أهواءهم * * وجلج ^(٥) بعضهم بعدم الحياء فى بعض هذه الآثار وهو قوله عليه السلام: «كل مسكر حرام» فقال: انما عنى الكأس الأخير الذى يسكر منه *

(١) فى النسخة رقم ٤ «هو ابن الهرسج» وهو تصحيف (٢) قال فى تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٧٠: «أنس بن عياض بن ضمرة ، وقيل: جعدبة ، وقيل: عبد الرحمن أبو ضمرة اللبثى المدنى» اه فى النسخة رقم ٤ «نا أنس بن عياض هو أبو ضمرة» (٣) هو فى سنن أبى داود ج ٣ ص ٣٦٨ ، وهو فى المسند ج ٣ ص ٣٤٣ (٤) فى النسخة رقم ١٤ ابن الهرسج ، وفى النسخة رقم ١٦ «ابن الربيع» وكلاهما خطأ (٥) أى كابر وجاهر *

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد من وجوه أحدها أنه دعوى كاذبة بلا دليل وإفتراء على رسول الله ﷺ بالباطل. وتقويل له ما لم يقله عن نفسه ولا أخبر به عن مراده، وهذا يوجب النار لفاعله. وثانيها أنهم لا يقولون بذلك في شراب العسل والحنطة. والشعير. والتفاح. والاجاص والكُمثرى. والقراسيا والرماني والدخن وسائر الأشربة إنما يقولونه في مطبوخ التمر. والزبيب. والعصير فقط فلاح خلافهم للنبي ﷺ جها ربه والثالث أنه تأويل أحق وتخريج سخيف قد نزه الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم عن أن يريد به بل قد نزه الله تعالى كل ذي مسكة عتق عن أن يقول لا تنا نسألهم أى ذلك هو المحرم عندكم؟ الكأس الآخرة أم الجرعة الآخرة أم آخر نقطة تلج حلقه؟ «فان قالوا»: الكأس الآخرة قلنا لهم: قد يكون من أوقية وقد يكون من أربعة أرطال وأكثر فمابين ذلك، وقد لا يكون هنالك كأس بل يضع الشرب فاه في الكوز فلا يقلعه عن فمه حتى يسكر، فظهر بطلان قولهم في الكأس «فان قالوا»: الجرعة الآخرة قلنا: والجرع تتفاضل فتكون منها الصغيرة جدا وتكون منها ملء الحلق فأى ذلك هو الحرام؟ وأيه هو الحلال؟ فظهر فساد قولهم في الجرعة أيضا، «فان قالوا»: آخر نقطة قلنا: النقط تتفاضل فبها كبير ومنها صغير حتى نردمهم الى مقدار الصواب ويحصلوا في نصاب من يسخر بهم ويتطايب بأخبارهم، فان لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد نسبوا الى الله تعالى أنه حرم علينا مقدار ما فصله عما أحل وذلك المقدار لا يعرفه أحد وهذا تكليف مالا يطاق وتحريم مالا يمكن أن يدرى ما هو وحاشا لله من هذا، «فان قالوا»: أتم تحرمون الاكثار المهلك أو المؤذى من الطعام والشراب فخدوه لنا قلنا: نعم هو ما زاد على الشبع والرى المحسوسين بالطبيعة اللذين يميزهما كل أحد من نفسه حتى الطفل الرضيع والبهيمة، فان كل ذي عقل اذا بلغ شبعه قطع (١) الا القاصد الى اذى نفسه واتباع شهوته فكيف والأحاديث التي ذكرنا لا تحتمل البتة هذا التأويل الفاسد؟ لان قول رسول الله ﷺ: «كل شراب أسكر حرام» إشارة الى عين الشراب قبل أن يشرب لا إلى آخر شيء منه (٢)، وأيضا فان الكأس الأخيرة المسكرة عندهم ليست هي التي أسكرت الشارب بالضرورة يدرى هذا بل هي وكل ما شرب قبلها، وقد يشرب الانسان فلا يسكر فان خرج الى الريح حدث له السكر وكذلك ان حرك رأسه حركة قوية فأى أجزاء شرابه هو الحرام حينئذ؟ وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: ونقول لهم: اذا قلتم: ان الكأس الأخيرة هي المسكرة فاخبرونا متى صارت حراما مسكرة؟ أقبل شربه لها أم بعد شربه لها أم في حال شربه لها؟ ولا سبيل الى قسم رابع،

(١) في النسخة رقم ١٤: كل ذي غناء اذا بلغ الشبع قطع. (٢) في النسخة رقم ١٤: ولا الى جزء منه.

﴿فان قالوا﴾: بعد ان شربها قلنا: هذا باطل لانها اذا لم تحرم الا بعد شربه لها فقد كانت حلالا حين شربه لها وقبل شربه لها، ومن الباطل المحال الذى لا يقوله مسلم ان يكون شئ حلالا شربه فاذا صار فى بطنه صار حراما شربه هذا كلام أحق وسخف وهذر لا يعقل، ﴿فان قالوا﴾: بل صارت حراما حين شربه لها قلنا: إنها لا حظ لها فى اسكاره الا بعد شربه لها، وأما فى حين شربه لها فليست مسكرة الا بمعنى أنها تستكره، وهذا المعنى موجود فيها وهى فى دنها فلا فرق بينها فى حين شربه لها وبينها قبل ذلك أصلا، ﴿فان قالوا﴾: بل قبل ان يشربها قلنا: فقولوا بتحريم الاناء الذى كانت فيه وبتنجيسه وبتحريم كل ما كان فيه من الشراب وبتنجيسه لأنه قد خالطه حرام نجس عندكم وهم لا يقولون بهذا، فظهر فساد قولهم من كل وجه، وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول السلف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا يحيى بن سعيد التيمى (١) حدثنى أبى عن مريم بنت طارق أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول للنساء عندها: ما أسكر أحدا كن فلتجنبه وان كان ما جها [محلها] (٢) فان كل مسكر حرام. ومن طريق عبد الله بن المبارك عن على بن المبارك حدثنى كريمة بنت همام أنها سمعت أم المؤمنين عائشة تقول: نهى عن الدباء نهى عن الحنتم نهى عن المزف [ثم أقبلت على النساء فقالت] (٣) ايا كن والجر الأخضر وان اسكر كن ما جكن فلا تشربه. ومن طريق سعيد ابن منصور نا عبد الحميد بن أبى هلال الجرمي قال: سمعت أم طلحة تقول: سمعت عائشة أم المؤمنين وقد سئلت عن النبيذ؟ فقالت: اياكم وما يسركم. ومن طريق عبد الله بن المبارك عن قدامة العامرى (٤) أن جصرة بنت دجاجة العامرية حدثته أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: لا أحل مسكرا وان كان خبزا وما (٥) نا يوسف بن عبد الله النمري نا عبد الرحمن ابن مروان القنازعى - ثقة مشهور - نا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي نا عبد الله بن محمد البغوى نا أحمد بن حنبل. ووجدى أحمد بن منيع قال جميعا: نا عبد الله بن ادريس الأودى قال: سمعت المختار بن فلفل قال: قال أنس بن مالك: الخمر من العنب. والتمر. والعسل. والحنطة. والشعير. والذرة فما تخمرت من ذلك فهو الخمر (٦). ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن السائب بن يزيد قال: شهدت عمر بن الخطاب صلى على جنازة، ثم أقبل علينا فقال: إني وجدت من عبيد الله ربح شراب وإنى سأله عنها؟ فرغم أنها الطلاء وإنى

(١) فى النسخة رقم ١٦. التيمى، وهو تصحيف (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤، وفى النسخة رقم ١٦. ما أحيا، وفى البنية «ما حيا» وما غلط، والحب بالحاء المهملة - الزير والخابية، قيل فارسى والجمع حباب (٣) الزيادة من سنن التسانى ج ٨ ص ٣٢٠ (٤) فى النسخة رقم ١٤ «العامرى» وهو تصحيف (٥) هو فى سنن التسانى باطول من هذا (٦) هو فى السنن ج ٣ ص ١١٢ مطولا اختصره المصنف، وقوله «فما تخمرت» بفتح التاء للمخاطب.

سائل عن الشراب الذي شرب؟ فان كان مسكراً جلده قال: فشهدته بعد ذلك بجلده. فهذه
أصح طريق في الدنيا عن عمر أنه رأى الحد واجبا على من شرب شرابا يسكر كثيرا لأن
عبيد الله لم يكن مسكراً مشرباً لأنه سأله فراجعوه ولم ير عليه سكرًا؟ وإنما حده على شربه بما يسكر
فقط نعم ومن الطلاب الذي يحلون كما تسمع. نا يوسف بن عبد الله النمري ناعبد الرحمن
ابن مروان القنازعي. نا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي ناعبد الله بن محمد البغوي. هو ابن بنت
منيع. نا أحمد بن حنبل نا اسماعيل بن ابراهيم. هو ابن علي. نا أبو حيان. هو يحيى بن سعيد
التيمي. نا الشعبي عن عبد الله بن عمر قال: سمعت عمر يخطب على منبر رسول الله ﷺ يا أيها
الناس انه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة من العنب. والتمر. والعسل. والحظطة.
والشعير. والخمر ما خامر العقل. ورويناها أيضا من طريق شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن
الشعبي عن ابن عمر عن عمر. ورويناها أيضا من طريق أبي كريب محمد بن العلاء عن عبد الله بن
ادريس الأودي عن زكريا. هو ابن أبي زائدة. عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر. ومن طريق
أحمد بن شعيب أخبرني أبو بكر بن علي. هو المحدث. نا القواريري. هو عبيد الله بن عمر. نا
المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود قال: أحدث
الناس أشرية لا أدرى ماهي؟ فمالى شراب منذ عشرين سنة أو قال: عددا آخر (٢) إلا السوق
والماء غير أنه لم يذكر النبيذ. ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه
نا محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود قال: أحدث الناس أشرية لا أدرى ماهي؟
ومالى شراب منذ عشرين سنة إلا الماء والعسل واللبن؟ ومن طريق البخاري. وأحمد بن شعيب
قال البخاري: نا محمد بن كثير وقال ابن شعيب: نا قتيبة بن سعيد، ثم اتفق ابن كثير وقتيبة عن
سفيان بن عيينة عن أبي الجويرية الجرمي قال: سألت ابن عباس عن الباذق (٣) فقال: سبق
محمد الباذق ما أسكر فهو حرام، أبو الجويرية سمع ابن عباس. ومعن ابن يزيد، وروى
عنه أبو عوانة. وسفيان. ومن طريق اسحاق بن راهويه نا أبو عامر. هو العقدي. والنضر
ابن شميل. ووهب بن جرير بن حازم قالوا كلهم: نا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت أبا
الحكم يقول: قال ابن عباس من سره ان يحرم ما حرم الله ورسوله فليحرم النبيذ.
ومن طريق أحمد بن شعيب نا اسويد بن نصر نا عبد الله. هو ابن المبارك. عن عيينة بن

(١) أقول: ليس هو المحدث بل هو أبو بكر المروزي قاضي دمشق وقد جاء بيانه في النسائي ج ٨ ص ٢٣٦ قال
النسائي: أخبرني أحمد بن علي بن سعيد بن ابراهيم قال: حدثنا القواريري الخ (٢) في النسائي ج ٨ ص ٢٣٦ أو قال:
أربعين سنة (٣) هو الخمر المطبوخ وهو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٩٥ وفي سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢١ وفيه
زيادة في آخره وقال أنا أول العرب سالة.

عبد الرحمن عن أبيه أن ابن عباس قال لرجل سأله اجتنب ما أسكر من تمر أو زبيب أو غيره (١) .
 وبه إلى عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن محمد بن سيرين قال : المسكر قليله وكثيره
 حرام . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر كل مسكر خمر وكل مسكر حرام (٢) . ومن
 طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة أنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سألت ابن عمر عن
 الأشرطة ؟ فقال : اجتنب كل شيء يش (٣) . ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل
 ابن إبراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أنه سمع عبد الله بن عمر
 قد قال له رجل : آخذ التمر فأجعله في نثار وأجعله في التور ؟ فقال له ابن عمر : لا أدرى
 ما تقول آخذ التمر فأجعله في نثار ثم أجعله في تور لا تشرب الخمر ، ثم قال ابن عمر : يتخذ
 أهل أرض كذا من كذا خمرًا يسمونها كذا ويتخذ أهل كذا من كذا خمرًا يسمونها كذا
 ويتخذ أهل أرض كذا من كذا خمرًا يسمونها كذا وذكر كلامًا حتى عد خمسة أشرطة :
 قال ابن سيرين : لا أحفظ منها إلا العسل . والشعير . واللبن قال أيوب : (٤) فكنت أهاب
 أن أحدث الناس باللبن حتى حدثني رجل أنه يصنع بارمينية من اللبن شرابًا لا يلبث صاحبه ،
 وهكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عمر ، وابن المبارك عن عبد الله
 ابن عون عن ابن سيرين عن ابن عمر ، فهذا ابن عمر لا يرى لطبخه معنى . وقد روينا من
 طريق أسرايل عن أبي حصين عن الشعبي عن ابن عمر الخمر من خمسة من التمر . والحنطة . والشعير
 والعسل . والغلب . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن ثابت البناني . وقتادة كلاهما عن أنس
 ابن مالك قال : لما حرمت الخمر قال أنس : إني لأسقي أحد عشر رجلًا فأمروني فكفأتها وكفأ
 الناس آيتهم حتى كادت السكك أن تمتنع ، قال أنس : وما خمرهم إلا البسر . والتمر مخلوطين .
 قال أبو محمد : سمي منهم أنس في أحاديث صحاح تركا ذكرها اختصارًا بأطلحة . وأبا
 أيوب . وأبا دجاجة . وأبا عبيدة بن الجراح . ومعاذ بن جبل . وسهيل بن يضاء . وأبي بن كعب ،
 فهذا الإجماع المتيقن أن تكون حرمت الخمر فيهرق الصحابة رضی الله عنهم كل شراب
 عندهم من تمر أو بسر ، فصح أنه عند جميعهم خمر ولم يخصوا شيئًا من مطبوخ بخلاف
 أقوال هؤلاء المحرومين من التوفيق ؛ ولو حل عندهم قليله لما أهرقوه لأنه قد صرح النهي عن
 إضاعة المال .

قال أبو محمد : وقال الطحاوي ههنا قولاً لا ندرى كيف انطلق به لسانه ؟ وهو أنه قال :
 إنما أهرقوه خوف أن يزيدوا منه فيسكروا .

(١) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٠٣ مختصرًا (٢) هو أيضا في سنن النسائي عن غير مالك ج ٨ ص ٣٩٧

(٣) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٤ ، وقوله ينش ينش (٤) في النسخة رقم ١٦٦ قال ابن سيرين : بدل قال أيوب

قال علي : وهذا هو الكذب البحت عليهم كلهم ، وليت شعري من أخبر بهذا عنهم وهل يحل أن يخبر عن أحد بالظن ؟ وروينا عن شعبة بن الحجاج عن يحيى بن عبيد — هو ابن أبي عمر البهراني (١) — قال : سمعت ابن عباس يقول : كان رسول الله ﷺ يتبذله أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك واليلة التي تجيء والغد واليلة الأخرى والغدالي العصر فإن بقي شيء سقاه الخادم أو أمر به فصب ، وهكذا رويناه من طريق ابن أبي شيبة . وأبي كريب عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن يحيى بن عبيد البهراني ، فلو كان حلالاً كما يدعى الطحاوي أو كان الطبخ يحله كما يزعم سائر أصحابه ما أهرقه رسول الله ﷺ ، وقد نهى عن اضاعة المال وأمره باعته عز وجل أن يقول : (وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه) ، ومن طريق سعيد بن منصور نانوح بن قيس نا محمد بن نافع أن أنس ابن مالك قال له في البسر : خلصه من الرطب ثم انبذه ثم اشربه قبل أن يتسفه . وروينا قبل عن علي أنه تقياً نبيذاً شربه إذ علم أنه نبيذ جر ، وقد رويناه هذا نفسه عن طاوس يعني تحريم كل قليل أو كثير من أي شيء أسكر . وعن عطاء . ومجاهد قالوا كلهم : قليل ما أسكر كثيره حرام ، وهو قول أبي العلاء بن الشخير . وعبيدة السلماني . ومحمد بن سيرين . والقاسم بن محمد . وروى سليمان بن حرب عن جرير بن حازم سمعت ابن سيرين يقول لبعض من خالفه في النبيذ : أنا أدركت أصحاب ابن مسعود وأنت لم تدر كم كانوا لا يقولون في النبيذ كما تقولون . ومن طريق أحمد بن شعيب نا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه (٢) — نا جرير بن عبد الحميد عن ابن شبرمة قال : رحم الله إبراهيم شدد الناس في النبيذ ورخص هوفيه (٣) . ومن طريق أحمد بن شعيب نا أبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي ثقة مأمون عن أبي أسامة — هو حماد بن أسامة — قال : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : ما وجدت الرخصة في المسكر صحيحاً عن أحد إلا عن إبراهيم (٤) . رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : لا خير في النبيذ إذا كان حلواً .

قال أبو محمد : وقد رويناه عن إبراهيم خلاف هذا كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة . وخالد بن عبد الله — هو الطحان — كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه كره الخمر من النبيذ . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن إبراهيم قال : كانوا يكرهون المعتق من نبيذ التمر والمعتق من نبيذ الزبيب . وروينا عنه إباحة ما طبخ حتى ذهب نصفه وبقي نصفه فهذا إبراهيم قد خذلهم ، ولقد روى عن بعدة الترخيص فيه عن

(١) هو بفتح الموحدة وسكون الهاء ٥١ الخلاصة (٢) في النسخة رقم ١١٠ هو ابن إبراهيم ، وهو سهون الكاتب

(٣) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٣٠ (٤) هو في سنن النسائي بتقديم وتأخير في بعض الفاظه ج ٨ ص ٣٣٠

الأعمش . وشريك . ووكيع . وبقي بن مخلد ، وأما مثل قول أبي حنيفة وأصحابه فلا .
قال أبو محمد : وقولنا هو قول مالك ، والأوزاعي . والليث . والشافعي . وأحمد . وإسحاق .
وابن سليمان . وأصحابهم ، واختلف فيه عن سفيان الثوري .
قال أبو محمد : وقدرُوا عن النبي ﷺ الكذب وما لا حجة لهم فيه ولا يوافق قولهم ،
وروي عنه الصحيح المتواتر الذي هو نص قولنا ؛ ورووا عن عمر . وعلي . وابن عمر .
وعائشة . وابن مسعود . وأنس الكذب وما لا يوافق قولهم ، وروينا عنهم الصحيح
ونص قولنا والحمد لله رب العالمين .

٩٩ - مسألة - وحدد الاسكار الذي يحرم به الشراب وينقل به من التحليل الى
التحريم هو ان يبدأ فيه الغليان ولو بحبابة واحدة فأكثر ويتولد من شربه والاكثر منه
على المرء في الأغلب ان يدخل الفساد في تمييزه ويخط في كلامه بما يعقل وبما لا يعقل
ولا يجري كلامه على نظام كلام أهل التمييز فاذا بلغ المرء من الناس من الاكثر من
الشراب الى هذه الحال فذلك الشراب مسكر حرام سكر منه كل من شربه سواء أسكر أو
لم يسكر طبعاً أو لم يطبخ ذهب بالطبخ أكثره أو لم يذهب ، وذلك المرء سكران ، واذا بطلت
هذه الصفة من الشراب بعد ان كانت فيه موجودة فصار لا يسكر أحد من الناس من
الاكثر منه فهو حلال لخل لا خمر .

برهان ذلك قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى
تعلموا ما تقولون) فسمى الله تعالى من لا يدري ما يقول سكران وان كان قد يفهم بعض الأمر ،
ألا ترى أنه قد يقوم الى الصلاة في تلك الحال فنهاه الله تعالى عن ذلك ، والمجنون مثله سواء سواء
قد يفهم المجنون في حال تخليطه كثيراً ولا يخرج منه ذلك عن ان يسمى مجنوناً في اللغة واحكام
الشرعة . ومن طريق أحمد بن شعيب اناسوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله - هو العنبري -
نا عبد الوهاب بن عبد المجيد - هو الثقفى - عن هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين
عن أنى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : اتبذ في سقائك وأوكدوا شر به حلوا (١) .

قال أبو محمد : وهذا قولنا لأنه اذا بدا يغلي حدث في طعمه تغير عن الحلاوة وهو قول جماعة
من السلف كبارونا من طريق سعيد بن منصورنا اسماعيل بن ابراهيم ناهشام - هو
الدستوائي - عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ليس بشراب العصير ويبيع بأس حتى يغلي .
ومن طريق ابن المبارك عن هشام بن عائد الأسدي قال : سألت ابراهيم النخعي عن
العصير فقال : اشر به ما لم يتغير . ومن طريق ابن المبارك عن عبد الملك عن عطاء في العصير قال :

(١) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٠٩ مطولاً اختصره المصنف رحمه الله .

أشربه حتى يغلى ■ ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علي — أخبرني محمد بن اسحاق عن يزيد بن قسيط قال سعيد بن المسيب: ليس بشراب العصير بأس ما لم يزيد فاذا أزيد فاجتنبوه، وهو قول أبي يوسف * ورويناه من طريق أحمد بن شعيب نا سويد ابن نصير نا عبد الله بن المبارك عن أبي يعفور (١) السلمي عن أبي ثابت الثعلبي (٢) أنه سمع ابن عباس يقول في العصير: أشربه مادام طريا *

وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن في العصير هكذا ، وفي ما عدا العصير اذا تجاوز عشرة أيام فهو حرام ، وهذا حد في غاية الفساد لا يعضده قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى سديد . ولا قول أحد نعله قبلها . وقالت طائفة: كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سويد بن عبد العزيز الدمشقي (٣) نا ثابت ابن عجلان عن سليم بن عامر قال : سمعت عمار بن ياسر يقول : أشرب العصير ثلاثة أيام ما لم يغلى *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر اشربوا العصير ما لم يأخذه شيطان قال : ومتى يأخذه شيطان ؟ قال : بعد ثلاث أو قال في ثلاث . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج نا عبد الرحمن بن مينا أنه سمع القاسم بن محمد يقول : نهى أن يشرب النبيذ بعد ثلاث . ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن ابراهيم نا داود بن أبي هند عن الشعبي قال : لا بأس بشرب الخمر ما لم يغلى يعني العصير ، وحدت طائفة ذلك يوم واحد كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن رجل عن سعيد بن جبير كان يقول : اذا فضخته (٤) نهرا فأمسى فلا تقربه واذا فضخته ليلا فاصبح ، فلا تقربه ■

قال أبو محمد: احتج من حد ذلك بثلاث بالخبر الذي روينا من طريق الأعمش عن ابن أبي عمر — هو يحيى الهراني — عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يتقع له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة فاذا أمسى أمر به أن يهراق أو يسقي (٥) . واحتج من حد ذلك بيوم واحد بما رويناه من طريق أبي داود نا عيسى بن محمد أبو عمير الرمي نا ضمرة عن السياني عن عبد الله بن الديلمي عن أبيه أنهم سألوا النبي ﷺ عن أعناهم ؟ فقال : زبوها قلنا : ما نضع بالزبيب ؟ قال : انبذوه على غداكم واشربوه على عشائكم وانبذوه على عشائكم واشربوه على غداكم وانبذوه في الشنان ولا تنبذوه في القلل فانه اذا تأخر عن عصيره

(١) في النسخة رقم ١٦ « يعقوب » وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ورقم ١٤ عن أبي ثابت الثعلبي ، وهو نصه حيف والحدوث في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٣١ مطولا (٣) في النسخة رقم ١٤ نا سويد بن عبد العزيز الدمشقي ، وهو غلط (٤) أي شدخته ، والمشخ البسر يضر حتى يشدخ (٥) هو في سنن النسائي بالفاظ قريبة من هذه

صار خلا، (١)

هذا السباني بالسبين غير منقوطة - هو يحيى بن أبي عمرو - (٢) ومن طريق أبي داود نا محمد ابن المثنى نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن أمه عن عائشة أم المؤمنين قالت: كان ينبذ لرسول الله ﷺ في سقاء يوكى أعلاه وله عزلا وان (٣) ينبذه غدوة ويشربه (٤) عشاء وينبذه عشاء فيشربه غدوة *.

قال أبو محمد: هذا الخبر. وخبر ابن عباس صحيحان وليسا حدافما يحرم من ذلك لأنهما مختلفان وليس أحدهما بأولى من الآخر وإنما هذا على قدر البلاد والآية فتجد بلاداً باردة لا يستحيل فيها ماء الزبيب الى ابتداء الحلاوة الا بعد جمعة، أو أكثر وآية غير ضارية كذلك، وتجد بلاداً حارة وآية ضارية يتم فيها النبيذ من يومه، والحكم في ذلك لقوله عليه السلام الذى ذكرناه واشربه حلوا وكل ما اسكر حرام، فقط، وقال أبو حنيفة: اذا غلى وقذف بالزبد فهو حيتند حرام، وهذا قول بلا دليل، وقال آخرون: اذا انتهى غليانه وابتدأ بان يقل غليانه فحينئذ يحرم، وقال آخرون اذا سكن غليانه فحينئذ يحرم، وهذا كله قول بلا برهان، وأما حد سكر الانسان فأتارونا من طريق أحمد بن صالح أنه سئل عن السكران؟ فقال: انا آخذ فيه بما رواه ابن جريج عن عمرو بن دينار عن يعلى بن منه (٥) عن أبيه سألت عمر بن الخطاب عن حد السكران؟ فقال: هو الذى اذا استقرى سورة لم يقرأها واذا خلطت ثوبه مع ثياب لم يخرج به. قال أبو محمد: وهو نحو قولنا فى ان لا يدري ما يقول ولا يرعى تمييز ثوبه، وقال أبو حنيفة: ليس سكران الا حتى لا يميز الأرض من السماء، وأباح كل سكر دون هذا، فاعجبوا يرحمنا الله واياكم!

١١٠٠ - مسألة - فان نبذ تمر. أو رطب. أو زهو. أو بسر. أو زبيب مع نوع منها أو نوع من غيرها أو خلط نبذ أحد الأصناف بنبيذ صنف منها أو بنبيذ صنف من غيرها أو بمائع غير هاشا الماء حرم شربه أسكر أولم يسكر، ونبيذ كل صنف منها على انفراد حلال فان مزج نوع من غير هذه الخمسة مع نوع آخر من غيرها أيضاً أو نبذاً معها أو خلط عصير بنبيذ فكله حلال كالبلح. وعصير العنب. ونبيذ التين. والعسل. والقمح. والشعير وغير ما ذكرنا لا تحاش شيئاً لما رويناه من طريق مسلم حدثني أبو بكر بن اسحاق نا عفان

(١) هو فى سنن ابى داود ج ٣ ص ٣٨ مطولا (٢) وسباني بطن من حجر (٣) ثنية عزلا وهو فم الزادة الاسفل، وفى سنن ابى داود ج ٣ ص ٨٥ عزلا، بالافراد، ولعل ما فى سنن ابى داود الارجح كما جاز فى النهاية والله اعلم (٤) فى سنن ابى داود وفي شربه، بالفاء بدل الواو (٥) لم اجده هذا الاسم فى الكتب المطبوعة وهل هو تصحيف عن يعلى ابن منية الصحابى، وهل يروى عن ابيه عن عمر بن الخطاب؟ لم اهد لذلك والله اعلم.

ابن مسلم نا ابان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير . ناعبد الله بن أبي قتادة . وأبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي قتادة «ان نبي الله ﷺ نهى عن خليط التمر والبسر، وعن خليط الزبيب والتمر، وعن خليط الزهو والرطب وقال : اتبذوا كل واحد على حدته» (١) .

قال أبو محمد : وروينا من طريق جابر بن عبد الله . وأبي سعيد الخدري . وابن عباس . وأبي هريرة . وابن عمر . وعائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ في هذا أيضا آثارا متواترة متظاهرة في غاية الصحة يجمع كل ما فيها حديث أبي قتادة المذكور وبه يقول جمهور السلف كما روينا من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : نهى ان يتبذ التمر والزبيب جميعا والبسر والرطب جميعا . ومن طريق معمر عن قتادة قال : كان انس اذا أراد ان يبتذ يقطع من الثمرة ما نضج منها فيضعه وحده ويبذ التمر وحده والبسر وحده . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي اسامة عن حاتم بن أبي صغيرة (٢) عن أبي مصعب المدني (٣) قال : سمعت أبا هريرة يقول : لما حرمت الخمر كانوا يأخذون البسر فيقطعون منه كل مذنب ثم يأخذ البسر فيفضخه (٤) ثم يشربه . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أشعث عن ثابت بن عبيد قال : كان أبو مسعود الأنصاري يأمر أهله بقطع المذنب فيبتذ كل واحد منها على حدة . ومن طريق ابن أبي شيبة عن معاوية بن هشام عن عمار بن زريق عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان الرجل يمر على اصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون فيلعنونه ويقولون : هذا يشرب الخليلطين الزبيب والتمر .

قال أبو محمد : هذا عندهم اذا وافقهم اجماع وقد جاء عن عثمان أيضا كما تذكر بعدهذا . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله أو أخبرني عنه من أصدق ان لا يجمع بين البسر . والرطب . والتمر . والزبيب قلت لعمر بن دينار : هل غير ذلك ؟ قال : لا قلت لعمر بن دينار : فغير ذلك مما في الحيلة . والنخلة قال : لا أدري قلت لعمر بن دينار : أو ليس انما نهى عن ان يجمع بينهما في التبيذ وان يبتذ جميعا ؟ قال : بلى وقلت لعطاء : أذكر جابر ان الذي نهى عن ان يجمع بين شيئين غير الرطب . والبسر . والتمر . والزبيب ؟ قال : لا الا ان أكون نسيت قلت لعطاء : أيجمع بين التمر . والزبيب يبتذان ، ثم يشربان

(١) هو في صحيح مسلم ج ٣ ص ١٢٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ابن أبي صغير ، (٣) في النسخة رقم ١٦ «المدني» وهو غلط (٤) قال الجوهرى في صحاحه : فضخت رأسه شدخته وكذلك فضخت البسر واذنضخته ، والفضيخ شراب يتخذ من البسر وحده من غير ان يمس النار .

حلون ؟ قال : لا قد نهى عن الجمع بينهما ، قال ابن جريج : لو نبذ شراب في ظرف قد نهى النبي ﷺ عنه لم يشرب حلوا وهذا كله قولنا والحمد لله رب العالمين ، فهذا عمرو بن دينار لم ير النهى يتعدى به ما ورد به النص وهو قولنا ، وروينا عن عمر بن عبد العزيز انه قال : لو كان في إحدى يدي نبيذ تمر وفي الأخرى نبيذ زبيب فشربت كل واحد منهما وحده لم أرب به بأسا ولو خلطته لم أشربه ، وصح عن جابر بن زيد أبي الشعثاء انه سئل عن البسر . والتمر يجمعان في النبيذ ؟ فقال : لأن تأخذ الماء فتغليه في بطنك خير من أن تجمعهما جميعا في بطنك .

وقال مالك : بتحريم خليط كل نوعين في الانتباذ وبعد الانتباذ وكذلك فيما عسرو لم يخص شيئا من شيء ، وقال أبو حنيفة : باباحة كل خليطين . واحتج لأبي حنيفة مقلدوه بما روينا من طريق مسعر عن موسى بن عبد الله عن امرأة من بني أسد عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينبذه زبيب فيلقى فيه تمر أو تمر فيلقى فيه زبيب ، وهذا لا شيء لأنه عن امرأة لم تسم . ومن طريق زياد بن يحيى الحساني نا أبو بحر ناعتاب بن عبد العزيز الحماني حدثني صفية بنت عطية انها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول - وقد سئلت عن التمر والزبيب - فقالت : كنت أخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه في إناء فأمرسه ، ثم اسقيه النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) وهذا مردد في السقوط لانه عن أبي بحر ولا يدري من هو ^(٢) عن عتاب بن عبد العزيز الحماني وهو مجهول عن صفية بنت عطية ولا تعرف من هي فهل سمع بأسخف ممن يحتج بمثل هذا عن أم المؤمنين ؟ ويعترض في رواية أبي عثمان الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وأبو عثمان مشهور قاضي الري روى عنه الأئمة . وزادوا ضلالا فاحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرت عن أبي اسحاق « ان رجلا سأل ابن عمر أجمع بين التمر . والزبيب ؟ فقال : لا قال : لم ؟ قال : نهى النبي ﷺ قال : لم ؟ قال : سكر رجل خذه النبي ﷺ وأمر أن ينظر ما شربه فاذا هو تمر وزبيب فنهى النبي ﷺ عن أن يجمع بين التمر والزبيب وقال : يلقى كل واحد منهما وحده » . ومن طريق أبي اسحق عن التجراني ^(٣) عن ابن عمر قال : « ضرب رسول الله ﷺ سكران وقال له : أي شيء شربت قال : تمر وزبيب قال : لا تخطوهما كل واحد يلقى ^(٤) وحده » . ومن طريق أبي التياح عن أبي الوداك عن أبي سعيد

(١) الحديث في سنن أبي داود مطولاً ج ٣ ص ٣٨٤ (٢) أقول : هو غير مجهول لكنه ضعيف انظر تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٥٦ ، قال الحافظ المنذرى في اسناده أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان البكري أو ياء مري ولا يحتج بحديثه (٣) هو بنون وبعدها جيم فراء مهملة وفي النسخة رقم ١ « البحراني » بالياء الواحدة بعدها حاء وراء مهملةتان وما هنا موافق لما في تهذيب التهذيب وميزان الاعتدال (٤) في النسخة رقم ١ « يكفي » وما هنا ظاهر بدليل ما تقدم قبل .

الخدرى «أن النبي ﷺ أتى بنشوان (١) فقال : إني لم أشرب خمرًا إنما شربت زيبًا وتمرًا في إناء فنهر بالأيدي (٢) وخفق بالنعال (٣) ونهى عن الزيب والتمر أن يخلطا» ■

قال أبو محمد : أما هؤلاء المخاذيل دين يردعهم ، أو حياء يزعمهم ، أو عقل يمنعهم عن الاحتجاج بالباطل على الحق ؛ ثم بما لو صح لكان أعظم حجة عليهم ، ابن جريج يقول : أخبرت عن أبي اسحق ولا يسمى من أخبره ، ثم أبو اسحق عن النجراتي ومن النجراتي ليت شعري ؟ ، ثم هبك اننا سمعنا كل ذلك من أبي سعيد ومن ابن عمر أليس قد أخبرنا أن النبي ﷺ نهى عن جمعها وأمر بأفراد كل واحد منها ؟ وكيف يجعل نهي نفسه حجة في استباحة ما نهى عنه ؟ ما بعد هذا الضلال ضلال ولا وراء هذه المجاهرة مجاهرة ، ولولا كثرة من ضل باتباعهم لكان الاعراض عنهم أولى ، وقالوا : انما نهى عن ذلك لأن أحدهما يعجل غليان الآخر قتلنا : كذبتهم وقفوتهم مالا علم لكم به وافترتكم على رسول الله ﷺ ما لم يقله قط ولا أخبر به ، ثم هب (٤) الأمر كما قلتم أليس قد نهى عليه السلام عنه كما ذكرتم (٥) ؟ فاتهموا عما نهى عنه ان كان في قلوبكم إيمان به ، ﴿ فان قالوا ﴾ : هذا ندب قلنا : كذبتهم وقتلهم : ما لا دليل لكم عليه ، ثم هب الأمر كما قلتم فاكرهوه إذا واندبوا الى تركه وانتم لا تفعلون ذلك بل هو عندكم ومالم ينه عنه أصلا سواء ، وقالوا : انما نهى عنه لضيق العيش ولأنه من السرف وهذا قول يوجب على قائله مقت الله تعالى لأنه كذب بحت ، ومع أنه كذب فهو بارد من الكذب سخيف من البهتان لأنه ما كان قط عند ذي مسكة عقل رطل تمر ورطل زيب سرفا ورطل زهو ورطل بسر سرفا وهم بالمدينة والطائف قريب وهما بلاد التمر والزيب ، ثم كيف يكون رطل تمر ، ورطل زيب ، ورطل زهو ، ورطل رطب يجمعان سرفا يمنع منه ضيق العيش فينهون عنه لذلك ولا يكون مائة رطل تمر ومائة رطل زيب . ومائة رطل غسل ينبد كل صنف منها على حدته سرفا ؟ ، وكيف يكون رطل تمر ، ورطل زهو ينبدان معا سرفا ولا يكون أكلهما معا سرفا ؟ كذلك التمر والزيب في الأكل معا ليدلغ الغاية من سخف العقل من هذا مقدار عقله ، ولقد عظمت بليتهم بأنفسهم ونعوذ بالله من الخذلان .

وأضافان أكل الدجاج والنقى والسكر أدخل على أصولكم الفاسدة في السرف وأبعد من ضيق العيش وما نهى عنه رسول الله ﷺ قط ، ثم هبكم أنه كما تقولون فأى راحة لكم في ذلك ؟ وقد كان فيهم ذوسعة من المال قالت عائشة : « كان الهدى مع رسول الله ﷺ وذوى اليسارة » والخبر المشهور « ذهب أصحاب الدثور بالأجور » وكان فيهم عثمان . وعبد الرحمن .

(١) أي سكران (٢) أي وكرو ضرب ودفع بالأيدي (٣) أي ضرب بها (٤) في النسخة رقم ١٤ « هبك » (٥) في النسخة رقم ١٤ « ما ذكرتم »

وسعد بن عباد. وغيره وفينا نحن والى يوم القيامة ذوضيق من العيش وفاقة شديدة فالعلة باقية بحسبها فالنهي باق ولا بد اسخفوا ما شئتم لان تفوتوا حكم الله عليكم.

وذكروا ماروينا من طريق ابن أبي شيبه عن علي بن مسهر عن الشيباني عن عبد الملك ابن نافع قلت لابن عمر: أنبذ نبيذ زبيب فيلقى فيه تمر فيفسد على؟ قال: لا بأس به، وعبد الملك ابن نافع مجهول. وقد صرح عن ابن عمر الرجوع عن هذا الكلام وروينا من طريق سعيد بن منصور نا السماعيل - هو ابن ابراهيم - هو ابن علي - انا أبو بوب - هو السخيتاني - عن نافع عن ابن عمر أنه أمر بزبيب وتمر أن ينبذ الله، ثم تركه بعد ذلك، قال نافع: فلا أدري ألقى أم لم يلقى؟ بلغه؟ فصح أنه ذكر النهي بعد أن نسيه أو بلغه ولم يكن بلغه قبل ذلك. وذكروا ماروينا من طريق غير مشهورة عن شعبة قال: سمعت أسامة رجلا من جيراننا قال: سمعت شهاب بن عباد قال: سألت ابن عباس عن التمر والزبيب؟ فقال: لا يضرك أن تخلطها جميعا أو تنبذ كل واحد منها على حدة.

قال أبو محمد: وهذا الاشئ فلا أكثر أسامة رجل من جيران شعبة وما نعلم أتم جهلا أو أقل حياء (١) ممن يتعلق بهذا عن ابن عباس ولا يصح أصلا، ثم يخالف رواية محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن أبي حمزة نصر بن عمران الضبعي قال: قلت لابن عباس: أتى أنتبذ في جرة خضراء نبيذا حلوا فأشرب منه فيقرق بطنى قال ابن عباس: لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل (٢)، (فان قالوا): قد صرح عن النبي ﷺ نسخ النهي عن نبيذ الجر قلنا: النهي والله عن خلط الزبيب والتمر أصح عن النبي ﷺ من نسخ النهي عن نبيذ الجر الذي لم يأت إلا من طريق بريدة وجابر فقط والنهي عن الجمع بين التمر والزبيب في الابتداء صرح من طريق أبي قتادة وجابر وابن عباس. وأنى سعيد. وأنى هريرة فهو نقل تواتر ولم يأت قط شئ ينسخه لضعيف ولا قوى، وقالوا: أى فرق بين جمعها في الاناء وبين جمعها في البطن؟ فقلنا: لا يعارض بهذا رسول الله ﷺ، وأى فرق بين الجمع بين الأختين وبين نكاحهما واحدة بعد أخرى؟ ولو عارضتم أنفسكم في فرقكم بين الآبق يوجد في المصر وبين الآبق يوجد خارج المصر على ثلاث لأصبت، وفي فرقكم بين السرقة من الحرز اقل من عشرة دراهم فلا يوجب القطع (٣) [وبين] (٤) سرقة عشرة دراهم من غير حرز فلا يوجب القطع فاذا اجتمع ما فرقى عشرة دراهم من حرز ووجب القطع وبين القهقهة تكون في الصلاة فتقضى الوضوء وتكون بعد الصلاة فلا تنقضه لكان أسلم لكم. وروينا من طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس

(١) في النسخة رقم ٤: «أو اقل عقلا» (٢) هو في سنن النسائي ج ٨ ص ٣٢٢، ويقرق فر صوت (٣) في النسخة رقم ٦: «فالواجب القطع» وهو غلط (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٠

عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يفضخ العذق بمافيه، وما نعلم هذا عن أحد من السلف غيره على انه ليس فيه بيان لا باحة الجع بين الزبيب والتمر وسائر ما جاء النهي عنه *
ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد (١) بن صفوان سمعت أبي يحدث عن أمه انها قالت : كنت أمعت (٢) لعثمان رضى الله عنه الزبيب غدوة فيشربه عشية وأمعت عشية فيشربه غدوة قالت : فقال لى عثمان : لعلك تجعلين فيه زهوا (٣) قلت : ربما فعلت فقال : فلا تفعلين *

وأما المالكيون فاحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود الطيالسي نا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين «ان رسول الله ﷺ نهى عن الخليلين» * ومن طريق ابن وهب حدثني عبد الجبار بن عمر قال : حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله * ان رسول الله ﷺ نهى عن الخليلين ان يشربا قلنا : يا رسول الله وما الخليلان ؟ قال : التمر والزبيب وكل مسكر حرام *
ومن طريق عبد الله بن المبارك انا وفاء (٤) بن إياس عن المختار بن فلفل عن أنس «نهى رسول الله ﷺ ان يجمع شيئين نبيذا ما يغني أحدهما على صاحبه وكان أنس يكره المذنب (٥) من البسر مخافة ان يكونا شيئين فكنا نقطعه» ، وقالوا : قد صح نهى النبي ﷺ عن أن يجمع التمر ، والزبيب ، والبسر ، والزهو ، والرطب اثنان منهما او واحد منهما وآخر من غيرهما في الابتداء معا أو ينبذهما في اناء فوجب ان يكون سائر ما ينبذ ويعصر كذلك *

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله لا يصح * أما الحديث الأول فدلس لم يسمعه يحيى بن أبي كثير من أبي سلمة عن عائشة وانما سمعه من أبي سلمة عن أبي قتادة على ما أوردنا في أول هذا الباب من تفصيل الأصناف المذكورة * واما من طريق عائشة فانتا رويانا من طريق أحمد بن شعيب انا محمد بن معمر نا ابو داود الطيالسي نا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير ان كلاب بن علي أخبره ان ابا سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — أخبره أن عائشة أخبرته * ان رسول الله ﷺ نهى ان يخلط بين البسر والرطب ، وبين الزبيب والتمر ، قال أحمد بن شعيب : وانا محمد بن المثني نا أبو عامر — هو العقدي — نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ثمامة بن كلاب عن أبي سلمة عن عائشة «ان النبي ﷺ قال : اتبذوا الزبيب والتمر جميعا ولا تتبذوا الرطب والتمر

(١) في النسخة رقم ١٦ ودعبد الواحد، وهو غلط (٢) اى امرس وأذلك بيدي (٣) هو يفتح الزاى وضما وتسكون الهاء البسر المألون الذى يدا فيه حمرة او صفر قوطاب (٤) هو بكسر الواو بعدها كاف (٥) هو بكسر النون الذى يدا فيه الارطاب من قبل ذنبه اى لرفهه والحديث في سنن النسائي ج ٨ ص ٢٩٦

جميعا (١) ، فانما سمعه يحيى من كلاب بن علي . وثمامة بن كلاب وكلاهما لا يدري من هو فسقط ، ثم لو صح لما كان فيه حجة لأن الخليطين هكذا مطلقا لا يدري ما هما أما الخليطان في الزكاة أم في ماذا ؟ وأيضا فان ثريد اللحم والخبز خيطان ، واللبن والماء خيطان فلا بد من بيان مراده عليه السلام بذلك ولا يؤخذ بيان مراده الا من لفظه عليه السلام فبطل تعلقهم بهذا الأثر . وأما حديث جابر بن طريق عبد الجبار بن عمر الايلي وهو ضعيف جدا ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة بل كان يكون حجة عظيمة قاطعة عليهم لأن فيه ان الصحابة رضی الله عنهم لم يعرفوا ما الخليطان المنهى عنهما حتى سألو رسول الله ﷺ كما يجب عليهم وعلى كل احد ؟ ففسرها لهم عليه السلام بأنها التمر والزبيب ولم يذكر غيرهما فلو اراد غيرهما لما سكت عن ذكره وقد سأله البيان ؟ هذا ما لا يحيل على مسلم لأنه كان يكون أعظم التلبس عليهم ومن ادعى ان هنا شيئا زائدا سئل النبي ﷺ عنه فلم يبينه لأنه قد افترى الكذب على رسول الله ﷺ وألحد في الدين بلا شك ونعوذ بالله من هذا . وأما خبر أنس بن طريق وقاء بن إياس وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره مع انه كلام فاسد لا يعقل لا يجوز أن يضاف الى النبي ﷺ البتة لانه لا يدري أحد ما معنى يغى أحدهما على صاحبه في النيذ فان قالوا : معناه يعجل أحدهما غليان الآخر قلنا : هذا الكذب العلانية وما يغلي تمر وزبيب جمعا في النيذ الا في المدة التي يغلي فيها الزبيب وحده أو التمر وحده وهو عليه السلام لا يقول الا الحق ، فبطل كل ما هو به يقيين . وأما قولهم : قسنا سائر الخلط على مانص عليه فقنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانكم لستم بأولى بان تقيسوا التين . والعسل على ما ذكر من آخر أراد ان يقيس على ذلك اللبن . والسكر بمجموعين أو الخل . والعسل في السكنجيين بمجموعين أو الزبيب . والخل بمجموعين ولا سبيل الى فرق (فان قالوا) : لا تعدى النيذ قلنا لهم : بل قيسوا على الجمع في النيذ الجمع في غير النيذ أو لا تعدوا ما ورد به النص لاني نيذ ولا غيره ولا سبيل الى فرق أصلا ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٠١ - مسألة - (٢) والابتاذ في الحتم . والنقير . والمزفت . والمقير . والدباء . والجرار البيض . والسود . والحر . والخضر . والصفرة . والموشاة . وغير المدهونة . والأسقية . وكل

(١) لم اجد هذين الحديثين في سنن النسائي في باب الاشربة ، وقد عزاها المصنف اليه وكذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ولعلهما في السنن الكبرى والله اعلم (٢) سقط لفظ «مسألة» من النسخة رقم ١٦٦ .

ظرف حلال والشرب فى كل ذلك حلال الا انا ذهب أوفضة أو انا أهل الكتاب أو جلد ميتة غير مدبوغ أو انا مأخوذ بغير حق »

برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنى أبو بكر بن على — هو المسمى — نا ابراهيم بن الحجاج نا حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان (١) عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الاوعية فاتبذروا فيما بدالكم واياكم و كل مسكر» ومن طريق وكيع عن معرف (٢) بن واصل عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الاشربة الا فى ظروف الآدم (٣) فاشربوا فى كل وعاء غير ان لاتشربوا مسكرا» ومن طريق مسلم بن الحجاج نا حجاج بن الشاعر نا الضحاك بن مخلد عن سفيان الثورى عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: نهيتكم عن الظروف وان [الظروف أم] (٤) ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام» ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن منصور عن سالم بن أبى الجعد عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف فقالت الأنصار: انه لا بد لنا منها قال: فلا اذا» فصح أن إباحة ما نهى عنه من الظروف ناسخة للنهى وقد كان عليه السلام نهى عنها فقد صح من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الابتذاء والشرب فى الختم. والمقير. والدباء. والمزادة المجبوبة وكل شىء صنع من مدر والجر. وصح من طريق أبى هريرة عنه ﷺ: «انه نهى عن ذلك كله» الا انه لم يذكر كل شىء صنع من مدر. وصح عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «انه نهى عن ذلك كله الا انه لم يذكر المزادة المجبوبة وذكر الجر، وصح من طريق أبى سعيد الخدرى. وابن عمر عن النبي ﷺ: «انه نهى عن المزفت والختم والقيز والجر» وصح عن عائشة أم المؤمنين. وعلى بن أبى طالب. وأنس. وعبد الرحمن بن يعمر كلهم عن النبي ﷺ: «انه نهى عن الدباء والمزفت» ومن طريق عائشة أيضا مستندا عن الجر، وعن صفية أم المؤمنين «نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر» وصح من طريق عبد الله بن أبى أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه نهى عن الجر الأخضر والأبيض» ومن طريق ابن الزبير انه عليه السلام «نهى عن الجر» فهؤلاء أحد عشر من الصحابة رضى الله عنهم رووا عن النبي ﷺ النهى ورواه عنهم

(١) فى النسائى ج ٨ ص ١٠١ عن جابر بن أبى سليمان، وكذلك النسخة التى طبع فى الهند وهى غلط وتصحيف من الناسخين والمصححين (٢) هو بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الراء المكسورة (٣) فى النسخة رقم ١٦ عن ظرف لاد م، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٠، والادم التجدد (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٠

أعداد كثيرة من التابعين ، وهذا نقل تواتر ولم يأت النسخ الا من طريق ابن بريدة عن أبيه * ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن جابر فقط ، وقد ثبت على تحريم ماصح النهى عنه من ذلك عمر بن الخطاب ، وعلى وابن عمر . وأبو سعيد الخدرى ، واختلف فيه عن ابن مسعود . وعن ابن عباس * واختلف التابعون أيضا ، وعهدنا بالحنيفيين يقولون : انه اذا جاء خبران أحدهما نقل تواتر والآخر نقل آحاد أخذنا بالتواتر وتناقضوا ههنا ، وقال مالك : أكره ان ينبذ فى الدباء . والمزفت فقط وأباح الجر كله غير المزفت . والحنتم . والمقير ، وهذا فاسد جدا لأنه قول بلا برهان ، ولا نعلم أحدا قبله قسم هذا التقسيم .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا فيما يحل أكله ويحرم تحريم النبي ﷺ الأكل والشرب فى اناء الذهب أو الفضة أو اناء أهل الكتاب (١) الا أن لا يوجد غيره فيغسل بالماء ويحل ذلك فيه حيثئذ . والبرهان (٢) على تحريم استعمال الاناء المأخوذ بغير حق ، وذكرنا فى كتاب الطهارة تحريم جلد الميتة قبل أن يدبغ فبقى كل هذا على التحريم لصحة البرهان بان كل ذلك لم ينسخ مذكور ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٠٢ - مسألة - وقد ذكرنا فى كتاب ما يحل أكله وما يحرم من هذا الديوان اباحة الخمر لمن اضطر اليها لقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فأغنى عن اعادته .

١١٠٣ - مسألة - وكل ما ذكرنا انه لا يحل شربه فلا يحل بيعه ولا امساكه ولا الانتفاع به فمن خلله فقد عصى الله عز وجل وحل أكل ذلك الخمر الا ان ملكه قد سقط عن الشراب الحلال اذا أسكر وصار خمرًا فمن سبق اليه من احد بغلبة أو بسرقه فهو حلال الا ان يسبق الذى خلله إلى تملكه فهو حيثئذ له كما لو سبق اليه غيره ولا فرق لما روينا من طريق مسلم ناعبيد الله (٣) بن عمر القواريرى ناعبد الأعلى أبو همام ناسعيد الجريرى عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدرى [قال] (٤) : سمعت رسول الله ﷺ [يخطب بالمدينة] (٥) قال : يا أيها الناس ان الله تعالى يعرض بالخمر ولعل الله سينزل فيها أمرا فمن كان عنده منها شيء فليبعه وليتفع به فالبئنا لا ييسرنا حتى قال [النبي] (٦) «ان الله حرم الخمر فمن أدر كته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع قال : فاستقبل الناس بما كان عندهم منها فى طريق المدينة فسمكوها » * ومن طريق ابن وهب عن مالك . وسليمان

(١) العطف هنا بآ وهو موافق لما تقدم فى كتاب الاطعمة ص ٤٣١ وفى النسخة رقم ١٢ العطف بالواو (٢) معطوف على قوله « تحريم النبي » ويكون معمولاً لقوله « ذكرنا » قبل تنبيه (٣) فى النسخة رقم ١٦ « عبدالله » وهو غلط (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٦٣ (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) الزيادة من صحيح مسلم

ابن بلال قال مالك : عن زيد بن أسلم ، وقال سليمان : عن يحيى بن سعيد الأنصاري ثم اتفق زيد . ويحيى كلاهما عن عبد الرحمن بن وعلة السبائي (١) من أهل مصر عن ابن عباس « ان رجلا أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر فقال له رسول الله ﷺ هل علمت ان الله حرمها ؟ قال : لا ففسار انسانا فقال له رسول الله ﷺ ان الذي حرم شربها حرم بيعها ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها » والذي ذكرناه قبل من ان النبي ﷺ كان يشرب ما يبدله ثلاثة أيام ، ثم يأمر بأن يشرب أو يهرق وهو عليه السلام قد نهى عن اضاءة المال فلو كان ما حرم ما لالما اضاءه عليه السلام فاذا ليس ما لا قد سقط ملك صاحبه عنه فاذا سقط عنه ثم عاد الى ان صار خلا فلا يجوز ان يعود ملكه على ما لا ملك له عليه بغير ان يتملكه الانص ولا نص في ذلك فهو لمن سبق اليه كسائر ما لا يملكه أحد من الصيد والخطب وغير ذلك ، وقال أبو حنيفة : ملكها جائز وتخليها جائز وهذا باطل لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

وقال مالك : ان تعمد تخليل الخمر لم يحل أكل ذلك الخل فان تخللت دون ان تخلل حل أكلها ، وقال أبو ثور : لا تؤكل تخللت أو خللت ، وقولنا في ملكها هو قول أبي حنيفة . وأبو سليمان روينا من طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن علية عن التميمي عن أم خدش أنها رأت علي ابن أبي طالب يصطبع بخل خمر ابن أبي شيبة (٢) عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير قال : اختلف اثنان من أصحاب معاذ في خل الخمر فسألا أبا الدرداء فقال : لا بأس به . ابن أبي شيبة عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن مسرب العبدى عن أمه قالت : سألت عائشة أم المؤمنين عن خل الخمر ؟ فقالت : لا بأس به هو ادام . ومن طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً بكل ما كان خمر افصار خلا . ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق (٣) عن ابن سيرين قال : لا بأس بخل الخمر وهو قول الحسن . وسعيد بن جبير ولا تعلم مثل تفريق مالك عن أحد قبله .

١١٠٤ — مسألة — ولايحل كسر أواني الخمر ومن كسرها من حاكم أو غيره فعليه ضمانها ، لكن تهرق وتغسل الفخار . والجلود . والعيدان . والحجر . والدباء وغير ذلك ، كله سواء في ذلك ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وقال مالك : يكسر الفخار والعود ويشق الجلد ويغسل ما عدا ذلك .

برهان ذلك ما ذكرناه الآن من فتح الذي أهدى راوية الخمر الى النبي ﷺ فلما أخبره أنه لا يحل بيعها ففتح المزادة وأهرقها ولم يأمره عليه السلام بخرقها ، ونهيه عليه السلام عن اضاءة

(١) هو بفتح السين المهملة والباء الموحدة (٢) أي روينا من طريق ابن أبي شيبة الخ اختصر ذلك المصنف (٣) في النسخة

المال، والكسر، والخرق اضاعة للمال، ومتلف مال غيره معتد والله تعالى يقول: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ٥

واحتج من خالف هذا بما روينا من طريق عكرمة «ان النبي ﷺ كسر كوزا فيه شراب وشق المشاعل يوم خيبر وهي الزقاق» (١) وهذا امر سل لا حجة فيه، وبخبر من طريق ابن عمر قال «شق رسول الله ﷺ زقاق الخمر» وبخبر من طريق أبي هريرة «أنه عليه السلام شق زقاق الخمر» وبخبر من طريق جابر «أنه عليه السلام أراق الخمر وكسر جرارها»، وكل هذا لا يصح منه شيء. أما خبر ابن عمر فاحد طرقه فيها (٢) ثابت بن يزيد الخولاني وهو مجهول لا يدري من هو، والثاني من طريق ابن لهيعة وهو هالك عن أبي طعمة وهو نسير بن ذعلوق (٣) وهو لاشيء (٤)، والثالث من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو هالك عن طلق وهو ضعيف. وأما حديث أبي هريرة فقيه عمر بن صهبان وهو ضعيف ضعفه البخاري وغيره، وفيه أيضا آخر لم يسم. وحديث جابر من طريق ابن لهيعة وهو مطرح فلم يصح في هذا الباب شيء، وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في آنية أهل الكتاب التي يطبخون فيها لحوم الخنازير ويشربون فيها الخمر وعرف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بغسلها بالماء، ثم أباح الأكل فيها والشرب، ولا حجة الا فيما صح عنه عليه السلام ٥

١١٠٥ - مسألة - وفرض على من اراد النوم ليلا ان يوكى قربته ويخمر آنيته ولو بعد يعرضه عليها، ويدكر اسم الله تعالى على ما فعل من ذلك، وان يطفى السراج، ويخرج النار من بيته جملة الا أن يضطر اليها لبرد أو لمرض أو لتربية طفل فباح له ان لا يطفى ما احتاج اليه من ذلك لما روينا من طريق البخاري. ناسحاق بن منصور انا روح بن عبادة نا ابن جريج قال: أخبرني عطاء انه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان جنح الليل أو أمسيتم فكفوا صبيانكم فان الشياطين تنتشر حينئذ فإذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم» (٥) وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأو كوا قربكم واذكروا اسم الله عليها وخمروا آنيتكم واذكروا اسم الله عليها (٦) ولو ان تعرضوا عليها شيئا واطفؤا مصابيحكم. ومن طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر عن النبي

(١) جمع ذق وهي السماء، وجمع القلة أزقاق (٢) في النسخة رقم ١٤ «فاحد طارق فيه» (٣) في النسخة رقم ١٦ «عن أبي طعمة عن أبي نسير بن ذعلوق» وفي النسخة رقم ١٤ «عن أبي طعمة وهو بشير بن ذعلوق، وكلاهما غلط والله أعلم» (٤) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٥: «تبعه عبد الحق على ذلك» (٥) وفي رواية للبخاري «خلوهم» بالحاء المهملة، وهو في صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٠٣ ورواه أيضا مسلم في صحيحه بهذا اللفظ ج ٢ ص ١٣٤ (٦) لفظ عليها غير موجود في الصحيحين.

صلى الله عليه وسلم قد ذكره وفيه «وأطفيء مصباحك واذكر اسم الله (١)» ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ناسفیان بن عينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر [عن أبيه] (٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون» وأما من اضطر إلى ذلك فإن الله تعالى يقول: (وقد فضل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه)»

١١٠٦ — مسألة — ولا يحل الشرب من فم السقاء لما روينا من طريق البخاري نا على بن عبد الله ناسفیان — هو ابن عينة — نا أيوب — هو السخيتاني — نا عكرمة نا أبو هريرة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من فم القربة أو السقاء» (٣) وروى النهي عن ذلك أيضا مسندا صحيحا من طريق أبي سعيد الخدري (٤) وابن عباس رضي الله عنهما (٥) «(فان قيل) قد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد شرب من فم قربة قلنا: لا حجة في شيء منه (٦) لأن أحدها من طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك، وفيه البراء ابن بنت أنس وهو مجهول» وخبر آخر من طريق يزيد بن يزيد بن جارية عن عبد الرحمن بن أبي عمرة ولا أعرفه، وآخر من طريق رجل لم يسم، ثم لو صحت لكانت موافقة لمعهود الأصل، والنهي بلا شك إذا ورد ناسخ لتلك الإباحة بلا شك، ومن المحال أن يعود المنسوخ ناسخا ولا يأتي بذلك بيان جلي إذا كان يكون الدين غير مبين ومعاذ الله من هذا وهو عليه السلام مأثور بالبيان، «(فان قيل) قد صح عن ابن عمر أنه شرب من فم إداوة قلنا: نعم هذا حسن لأنه الإداوة وليست قربة ولا سقاء؛ وبالله تعالى التوفيق»

١١٠٧ — مسألة — ولا يحل الشرب قائما وأما لا كل قائما فمباح لما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا هدا بن خالد. وقتية. وأبو بكر بن أبي شيبة. ومحمد بن المثنى قال هدا بن نا همام بن يحيى، وقال محمد بن المثنى: نا عبد الأعلى نا سعيد بن أبي عروبة، وقال قتية. وابن أبي شيبة: نا وكيع عن هشام الدستوائي، ثم اتفق همام. وهشام. وسعيد كلهم عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب قائما (٧)»، ولفظ هدا بن «زجر عن الشرب قائما» «وصح أيضا من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم (٨) وهو قول أنس. وأبي هريرة، وذكر لابن عمر قول أبي هريرة فقال: لم أسمع، «(فان قيل) قد صح عن علي. وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم شرب قائما

(١) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٩٣ (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٤ وهي ضرورة والافيكون الحديث مرسل (٣) الحديث اختصره المصنف انظر ج ٧ ص ٢٠٤ من صحيح البخاري (٤) هو في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٩٠ واخرجه الترمذي وابن ماجه (٥) رواه أيضا أبو داود في سننه واخرجه غيره (٦) كذا في الاصول والظاهر «منها بدليل» قوله بعده لان أحدها (٧) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦ (٨) هو أيضا في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦

قلنا : نعم والأصل إباحة الشرب على كل حال من قيام . وقعود . واتسكاه . واضطجاع فلما صح نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشرب قائما كان ذلك بلا شك ناسخا للإباحة المتقدمة ومحال مقطوع أن يعود المنسوخ ناسخا ثم لا يبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك إذا كنا لا ندرى ما يجب علينا بما لا يجب وكان يكون الدين غير موثوق به ومعاذ الله من هذا وأقل ما في هذا على أصول المخالفين أن لا يترك اليقين للظنون وهم على يقين من نسخ الإباحة السالفة ولم يأت في الأكل نهى إلا عن أنس من قوله *

١١٠٨ - مسألة - ولا يحل النفخ في الشرب ويستحب أن يبين الشارب الاناء عن فمه ثلاثا لما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا الثقي - هو عبد الوهاب - بن عبد المجيد عن أيوب - هو السخيتاني - عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى ^(١) أن يتنفس في الاناء »، ورواه أيضا شيان بن فروخ عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مسندا ^(٢) ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى نا عبد الأعلى نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النفخ في الاناء ^(٣)، ورواه أيضا إبان بن يزيد العطار عن يحيى عن عبد الله ^(٤) بن أبي قتادة عن أبيه مسندا ^(٥)، « فان قيل » قدر واه هشام الدستوائي عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا : هذه رواية الحارث ابن أبي اسامة وقد ترك وحتى لو شك هشام في اسناده فلم يشك أيوب ولا معمر وكلاهما فوق هشام ومن طريق البخاري نا أبو نعيم وأبو عاصم فالأناصرة بن ثابت الأنصاري نا ثامة ابن عبد الله بن أنس قال : كان أنس يتنفس في الاناء مرتين أو ثلاثا وزعم [أنس] ^(٦) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنفس ثلاثا *

قال أبو محمد : التنفس المنهى عنه هو النفخ فيه كما بينه معمر ، والتنفس المستحب هو أن يتنفس باباته عن فيه إذ لم نجد معنى ^(٧) يحمل عليه سواه *

(١) في النسخة رقم ١٤ « عن النبي عليه السلام نهى ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦ (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٧ (٣) إلهتد إليه في سنن النسائي المطبوع (٤) في النسخة رقم ١٤ عن يحيى بن عبد الله ، وهو غلط (٥) قال المصنف في الإيضاح نقلنا عن صحيح أصل رقم ١٤ - هذا السند من طريق ابن أبي عمير ووضعه إذا نثر أحدكم في الاناء فلا ينفخ فيه ، هكذا في حديث إبان هذا ، وقال أبو داود في مصنفه : « نا مسلم بن إبراهيم ، وموسى بن اسماعيل قالنا نا إبان نا يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة حديثه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره يمينه وإذا أتى الخلا فلا يمسح يمينه وإذا شرب فلا يشرب نفسا واحدا ، قال المصنف : ففي هذا الحديث هذه الزيادة كما ترى وهي صحيحة فوجب أخذها ، وإذا كان ذلك فهمي فرض لا كما قال أبو محمد مستحب والله أعلم بالصواب اه ، أقول : الحديث الذي رواه أبو داود هو في سننه ج ١ ص ١٢ (٦) الزيادة من النسخة رقم ١٤ ، وليست موجودة في صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٠٥

(٧) في النسخة رقم ١٤ « اذ لم يبق معنى » الخ

١١٠٩ - مسألة - والكرع مباح وهو أن يشرب بفمه من النهر أو العين أو الساقية اذ لم يصح فيه نهى. رويناه من طريق البخاري عن فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه قال لبعض الأنصار وهو في حائطه: إن كان عندك ماء بات في شنة (١) وإلا كرعناه». وروينا من طريق ابن أبي شبة نا محمد بن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن سعيد ابن عامر عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تکرعوا ولكن اغسلوا أيديكم فاشربوا فيها فإنه ليس من آناء أطيب من اليد».

قال أبو محمد: فليح. وليث متقاربان فإذا لم يصح نهى ولا أمر فكل شيء مباح لقوله عليه السلام الثابت: «ذروني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاتركوه» فلا واجب أن يؤتى إلا ما أمر به عليه السلام ولا واجب أن يترك إلا ما نهى عنه عليه السلام وما بينهما فلا واجب ولا محرم فهو مباح.

١١١٠ - مسألة - والشرب من ثلثة القدح مباح لأنه لم يصح فيها نهى إنما رويناه النهى عن ذلك من طريق ابن وهب عن قرعة بن عبد الرحمن عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي سعيد (٢) مسندا، وقرعة هذا - هو ابن عبد الرحمن بن حيويث - وهو ساقط، وليس هو قرعة بن خالد الذي يروي عن ابن سيرين ذلك ثقة مأمون. ومن طريق ابن أبي شبة نا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس. وابن عمر أنهما كرها أن يشرب من ثلثة القدح أو من عند أذنه، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة وقد خالفهما هؤلاء.

١١١١ - مسألة - ومن شرب فليناول الأيمن منه فالأيمن ولا بد كائنا من كان ولا يجوز مناولة غير الأيمن إلا باذن الأيمن ومن لم يرد أن يتناول أحدا فله ذلك وإن كان بحضرته جماعة فإن كانوا كلهم امامه أو خلف ظهره أو عن يساره فليناول الأكبر فالأكبر ولا بد لما رويناه من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل دارهم قال: فخلبنا له من شاة داجن وشيب (٣) له من بئر في الدار فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عن شماله فقال له عمر: يا رسول الله

(١) هي القرية الخلقة، وهي اشد تبردا للبلاد من الجديدة والحديث في صحيح البخاري ج ٧ ص ٣٠٧ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه، وهو أيضاً في سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٩١ = (٢) أي عن أبي سعيد الخدري، رواه أبو داود في سننه ج ٣ ص ٣٩٠، قال الحافظ المنذرى: وفي اسناده قرعة بن عبد الرحمن ابن حيويث - بوزن جبريل - المصري اخرج له مسلم مقرونا بعمر بن الحارث وغيره، وقال الامام أحمد: منكر الحديث. جدا، وقال ابن معين: ضعيف وتكلم فيه غيرها (٣) الداجن هي الشاة التي يعلفها الناس في منازلهم، وقوله وشيب، أي خلط، وفي التسخير رقم ١٤ «وشبناه له» وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٧.

أعطه أبا بكر فأعطاه رسول الله ﷺ أعرابيا^(١) عن يمينه، وقال عليه السلام: «الأمين فالأمين»
 وبه إلى مسلم نا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ناسليمان بن بلال عن عبد الله بن عبد الرحمن
 ابن معمر بن حزم بن أبي طوالة الأنصاري أنه سمع انس بن مالك يحدث فذكر هذا الخبر
 وفيه «أن رسول الله ﷺ ناول الأعرابي وترك أبا بكر وعمر، وقال عليه السلام:
 «الأمينون الأيمنون الأيمنون قال أنس: فهي سنة [فهي سنة فهي سنة]»^(٢) ومن طريق
 مالك عن أبي حازم [بن دينار]^(٣) عن سهل بن سعد الساعدي «أن رسول الله ﷺ أتى
 بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام: أتأذن لي أن أعطى
 هؤلاء [الأشياخ]^(٤) فقال الغلام: لا والله [يا رسول الله]^(٥) لا أوثر بنصبى منك أحدا
 [قال]^(٦) قتله^(٧) رسول الله ﷺ في يده»

وأما منأولة الأكبر فالأكبر إذا لم يكن عن يمينه أحد فلقول رسول الله ﷺ
 في حديث محيصة. وحويصة «كبر الكبير»^(٨) فهذا عموم لا يجوز أن يخرج منه إلا
 ما استثناه نص صحيح كالذي ذكرنا في منأولة الشراب

ومن طريق البخاري نا مالك بن اسماعيل نا عبد العزيز بن أبي سلمة نا أبو النضر—هو سالم
 [مولى عمر]^(٩) بن عبيد الله—عن عمير مولى ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث «أنها
 أرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدر لبن وهو واقف عشية عرفة فأخذه
 [بيده]^(١٠) فشربه، فهذا الشراب بحضرة الناس ولم يناول أحدا وقد أكل عليه السلام
 بحضرة أصحابه. ومن طريق سهل بن سعد وذكر حديث عرس أبي أسيد «وفيه ان امرأة
 أبي أسيد سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذاً تخصه به»^(١١)

١١١٢ — مسألة— وساقى القوم آخرهم شرابا^(١٢) لما رويناه من طريق ابن أبي
 شيبة نا شبابة بن سوار عن سليمان بن المغيرة عن ثابت—هو البناني—عن عبد الله بن
 رباح عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ساقى القوم آخرهم شرابا»^(١٣)
 ﴿تم كتاب الأشربة بحمد الله وعونه صلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليما﴾

(١) في النسخة رقم ١٤ «فأعطاه عليه السلام اعرابيا، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم، والحديث اختصره
 المصنف (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٧ (٣) الزيادة من موطأ مالك
 ج ٢ ص ١١ (٤) الزيادة من الموطأ (٥) الزيادة من الموطأ (٦) الزيادة من الموطأ (٧) دفعه وألقاه في
 يده (٨) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٣ (٩) الزيادة من النسخة رقم ١١ وهي موافقة لما في فتح الباري ج ٤
 ص ٢٠٦ (١٠) الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٠١ (١١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٢ (١٢) في
 النسخة رقم ١٦ «آخرهم شرابا بالله» بزيادة «بإله» ولا معنى لها (١٣) ورواه أيضا أبو داود في سننه من
 رواية عبد الله بن أبي أوفى ج ٣ ص ٣٩١، وقال المنذرى: رجال أسنده ثقات

﴿كتاب العقيقة (١)﴾

١١١٣ - مسألة - العقيقة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها، وهوان يذبح عن كل مولود يولد له حياً أو ميتاً بعد أن يكون يقع عليه اسم غلام أو اسم جارية ان كان ذكر افشأتان (٢) وان كان أنثى فشاة واحدة، يذبح كل ذلك في اليوم السابع من الولادة ولا تجزى قبل اليوم السابع أصلاً فان لم يذبح (٣) في اليوم السابع ذبح بعد ذلك متى أمكن فرضاً، ويؤكل منها ويهدى ويتصدق هذا كله مباح لا فرض، وبعد في الأيام السبعة التي ذكرنا يوم الولادة ولولم يبق منه الا سير، ويحلق رأسه في اليوم السابع ولا بأس بان يمس بشيء من دم العقيقة ولا بأس بكسر عظامها، ولا تجزى في العقيقة الا ما يقع عليه اسم شاة إما من الضأن وإما من الماعز فقط، ولا تجزى في ذلك شيء من غير ما ذكرنا لا من الابل ولا من البقر الانسية ولا من غير ذلك، ولا تجزى في ذلك جذعة أصلاً، ولا تجزى مادونها عما يقع عليه اسم شاة، ويجزى الذكر والأنثى من كل ذلك، ويجزى المعيب سواء كان مما يجوز في الأضاحي أو كان مما لا يجوز فيها، والسلام أفضل، ويسمى المولود يوم ولادته فان أخرت تسميته الى اليوم السابع فحسن، ويستحب أن يطعم أول ولادته اتمر بمضوغا وليس فرضاً، والحر والعبد في كل ما ذكرنا سواء، والمؤمن والكافر كذلك، وهى في مال

(١) العقيقة - بفتح العين المهملة - اسم لما يذبح عن المولود، واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيد، والأصمعي: أصلها الشعر الذى يخرج على رأس المولود وتبعهما على ذلك الزمخشري وغيره، وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح. وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة، قال الخطابي: العقيقة اسم للشاة المنبوحة عن الولد سميت بذلك لأنها تعق مذابحها أى تشق وتقطع، قال: وقيل: هى الشعر الذى يحلق، وقال ابن فارس: الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقيقة يقال: عق يعق إذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للمساكين شاة. وقال القرطبي: أصل العق الشق فكأنها قيل لها: عقيقة بمعنى معقوقة وسمى شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه، وقيل باسم المكان الذى انق عنه فيه، وكل مولود من البهائم فنعره عقيقة فإذا سقط وبر البعير ذهب عقه. ويقال أعقت الحامل نبتت عقيقة ولدها في بطنها نقل هذا الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢) في النسخة رقم ١٦ «فشأتين» (٣) في النسخة رقم ١٦ «فان لم يكن»

الآب أو الأم ان لم يكن له أب أو لم يكن للولود مال فان كان له مال فهي في ماله وان مات قبل السابع عتق عنه كما ذكرنا ولا بد لما روينا من طريق أحمد بن شعيب اننا محمد بن المثني ناعفان ابن مسلم ناعفان بن سلة انا أيوب - هو السخيتاني - وحبيب - هو ابن الشهيد - ويونس - هو ابن عبيد - وقاتدة كلهم عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي أن رسول الله ﷺ قال : في الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى (١) » * وروينا أيضا من طريق البخاري وغيره إلى حماد بن زيد ، وجرير بن حازم كلاهما عن أيوب عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه (٢) * ومن طريق الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه (٣) *

وبالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب نأحمد بن سليمان ناعفان ناعفان بن سلة عن قيس ابن سعد عن طاوس ومجاهد عن أم كرز الخزاعية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عن الغلام شاتان مكافأتان (٤) » وعن الجارية شاة » ناعفان ناعفان بن أصبغ ناعفان بن عبد الملك ابن أيمن ناعفان بن اسماعيل الترمذي ناعفان بن عينة ناعفان بن دينار انا عطاء ابن أبي رباح ان حبيبة بنت ميسرة الفهرية مولاته من فوق أخبرته أنها سمعت أم كرز الخزاعية تقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : في العقيقة عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة » فسر عطاء المكافأتان بانها المثان ، وفسره أحمد بن حنبل انها المتقاربتان أو المتساويتان * ومن طريق سفيان بن عينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه (٥) عن سباع بن ثابت عن أم كرز « قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لا يضر كم ذكرنا انا كرز أو انا » * ومن طريق أحمد بن شعيب انا عمرو بن علي نا يزيد - هو ابن زريع - عن سعيد - هو ابن أبي عروبة - ناقتادة عن الحسن بن سمره بن جندب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كل غلام مرتين (٦) بعقيقته تذبح [عنه] (٧) يوم سابعه ويخلق رأسه ويسمى * * ومن طريق أبي داود نا حفص ابن عمر الزمري نا همام - هو ابن يحيى - ناقتادة عن الحسن بن سمره عن النبي (٨) صلى

(١) أي نحوا عنه الأذى ، قال في النهاية : يريد الشعر والنجاسة وما يخرج على رأس الصبي حين يولد يخلق عنه يوم سابعه ، وهو في سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٤ (٢) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٣ (٣) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٣ (٤) بالهزة أي مساويتان في السن بمعنى ان لا ينزل سنهما عن سن ادى ما يجزي في الاضحية ، والحديث في سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٥ (٥) لفظه عن أبيه ، سقط من سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٥ (٦) في سنن النسائي ج ٧ ص ١٦٦ « رهين » (٧) الزيادة من سنن النسائي (٨) في سنن أبي داود ج ٣ ص ٦٥ « عن رسول الله »

الله عليه وسلم قال : « كل غلام رهينة بعقيقته حتى تذبح عنه ^(١) يوم السابع ويحلق رأسه ويدي » فكان قتادة اذا سئل عن الدم كيف يصنع ؟ قال : اذا ذبحت العقيقة أخذت [منها] ^(٢) صوفة فاستقبلت بها ^(٣) أو داجها ، ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخط ، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق ، قال أبو داود : أخطأهم ما أنما هو يسمى ^(٤) . قال أبو محمد : بل وهم أبو داود لأنهما ثبت وبين أنهم سألوا قتادة عن صفة التذمية المذكورة فوصفها لهم . ومن طريق البخاري ناعبد الله بن أبي الأسود نا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال : أمرني ابن سيرين ان أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته ؟ فقال : من سمرة بن جندب ^(٥) .

قال علي : لا يصح للحسن سماع من سمرة الاحديث العقيقة وحده ، فهذه الأخبار نص ما قلنا وهو قول جماعة من السلف . روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يوسف بن ماهك أنه دخل على حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر وقد ولدت للبندر ابن الزبير غلاما فقلت لها : هلا عقت جزورا على ابنك ؟ قالت : معاذ الله كانت عمتي عائشة تقول : على الغلام شاتان وعلى الجارية شاة . ومن طريق أبي الطفيل عن ابن عباس عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ، وهو قول عطاء بن أبي رباح . ومن طريق ابن الجهم نا جعفر بن محمد الصائغ نا عفان نا عبد الوارث . هو ابن سعيد التنوري . عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال : يحلق رأسه ويلطخه بالدم ويذبح يوم السابع ويتصدق بوزنه فضة . ومن طريق مكحول بلغني عن ابن عمر أنه قال : المولود ممرتهن بعقيقته . وعن بريدة الأسلمي ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، ومثله عن فاطمة بنت الحسين ، ومن طريق الحسن البصري يصنع بالعقيقة ما يصنع بالأضحية . وعن عطاء قال : يأكل أهل العقيقة ويهدونها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، زعموا وإن شاء تصدق .

(١) سقط لفظ « عنه » من سنن أبي داود ج ٣ ص ٦٤ ، وrehينة بمعنى مرهونة والثاء للبالغة (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) اي بالصوفة ، وفي سنن أبي داود « به » وقوله « أو داجها » اي عروقها التي تقطع عند الذبح (٤) التي في سنن أبي داود . قال أبو داود : خولف همام في هذا الكلام وهو ممتهم وأنما قالوا : يسمى فقال همام : يدي ، وقال أبو داود : وليس يؤخذ بهذا انتهى ، واستشكل هذا العلماء بما في بقية روايته وهو قوله : فكان قتادة اذا سئل الخ فيبعد من هذا الضبط ان يقال : ان هماما وممن عن قتادة في قوله يدي الا ان يقال ان أصل الحديث و يسمى وان قتادة ذكر اللام حا كيا عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، وقد ذهب المؤلف رحمه الله الى رد قول أبي داود بما ذكره والله اعلم (٥) هو في صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥٣ .

قال أبو محمد: أمره عليه السلام بالعقيقة فرض كإذ كرنا لا يحل لأحد أن يحمل شيئا من
أوامره عليه السلام على جواز تركها إلا بنص آخر وأرد بذلك والافالقول بذلك كذب
وقفولما لا علم لهم به وقد قال عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

ومن قال بوجوبها . أبو سليمان . وأصحابنا ، ومن قال : بالشائين عن الذكرو شاة عن الأنثى
الشافعى . وأبو سليمان ، ولا تسمى السخلة شاة ، وقد ذكرنا فى الأضاخى قول النى عليه السلام :
« لا تجزى جذعة عن أحد بعدك » ، فهذا عموم لا يخص منه إلا ما خصه نص ، واسم الشاة يقع
على الضائية ، والماعزة بلا خلاف إطلاقا بلا إضافة ، وقال الأعشى يصف ثورا وحشيا :

فلما أضاء الصبح ثار مبادرا * وكان انطلاق الشاة من حيث خيما
وقال ذو الرمة يخاطب ظبية :

أبا ظبية الوعاء بين جلاجل (١) * وبين النقا أنت أم أم سالم
فأجابه أخو هشام وكلاهما عربى أعرابى فصيح :

فلو تحسن التشبيه والشعر لم تقل * لشاة النقا أنت أم أم سالم
وقال زهير بن أبى سلمى يصف حمير وحش :

فينا نبغى الوحش (٢) جاء غلامنا * يدب (٣) ويخفى شخصه ويضائله (٤)

فقال : شياه راتعات بقفرة * بمستأسد القران حو مسائله (٥)

ثلاث كأواس السراء (٦) ومسحل (٧) * قد اخضر من لس الغمير جحافل (٨)

وقد خرم (٩) الطراد عنه جحاشه * فلم يبق إلا نفسه وحلائه (١٠)

ثم مضى فى الوصف الى ان قال :

فتبع آثار الشياه وليدنا (١١) * كشؤبوب غيث يحفش الاكم وابله (١٢)

فرد علينا العير من دون الفه (١٣) * على رغبه يدمى نساء وفائله (١٤)

(١) روى بجيمين ، وبجيمين مهملتين : قيل : هو حيل من جبال الدهناء (٢) أى نبتيه وهو نكثير بغي يبنى

بمعنى ابنتى يبنى وفى النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٣ « نغى الصيد » (٣) أى يمشى (٤) أى يصغره (٥) المستأسد
ما طال من البت وقوى ، والقران مجارى المياه الى الرياض واحدها قرى من قرى الماء ، اذا جمته ، والحو ذات

النبات الشديد الخضرة (٦) هو شجر تتخذ منه القسي ، (٧) هو الحمار الوحشى (٨) اللس الاخذ بمقدم الفم ،
والغمير نبت اخضر قد غمر نبت آخر اطول منه او غمره اليبس فهو غمير بمعنى مغمور (٩) أى قطع الصيادون

عنه جحاشه أى اولاده (١٠) جمع حلية وهى زوج الرجل (١١) أى اتبع آثار الحير غلامنا (١٢) الشؤبوب
الدفعة من المطر وسيل يحفش الاكم يكسر الاكم حتى يستخرج ما فيها ، والاكم جمع اكمة وهى الرابية والواهل اغزر

المطروا عظمه قطرا ، وفى نسخة يحفش الارض وابله ، والمعنى واحد (١٣) الف العير اثنانه لانه تألفه ويألفها

(١٤) النساء والفائل عرقانه

فسمى الشياه، ثم فسرهما بأن لها مسحلا وجحاشا وأنها غير وأتانه (١).
 فان قال قائل: فهلا قلتم بإيجاب الزكاة فيها وبأخذ ذلك في زكاة الغنم وزكاة الابل
 وفي العقيقة. والنسك قلنا: لم يحز ذلك لأن النص في الزكاة انما جاء كأوردنا في كتاب الزكاة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص كتابه في صدقة الغنم «في سائمتها اذا كانت أربعين الى
 عشرين ومائة شاة» وفي الحديث الآخر «في الغنم في كل أربعين شاة شاة» وفي حديث
 أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم «في أربع وعشرين من الابل فما دونها من الغنم في كل
 خمس شاة» واسم الغنم لا يقع في اللغة إلا على الضأن والماعز فقط فوجب بالأحاديث الواردة
 في الزكاة أن لا يأخذ الا من الغنم ولا يعطى في زكاة الابل إلا الغنم؛ وأما المأخوذ من الغنم
 فأنه تعالى يقول: (خذ من أموالهم صدقة) وهذا اللفظ يقتضى بظاهره أخذ الصدقة من
 نفس المال الذي يجب فيه الصدقة، والذي هي مأخوذة منه فثبت أن المأخوذ في الصدقة انما
 هو من الأموال التي تؤخذ منها الصدقة فلا تجزى من غيرها الا ما جاء النص بأنه يجزى
 كزكاة الابل من الغنم، وزكاة الغنم من غنم يأتي بها من حيث شاء، وبالله تعالى التوفيق.
 وأما العقيقة والنسك فقد قلنا: لا يقع اسم شاة بالاطلاق في اللغة أصلا على غير
 الضأن والمعز وانما يطلق ذلك على الظباء. وحمير الوحش. وبقر الوحش استعارة وبيان
 وازداف لا على الاطلاق أصلا، وليس الاقتصار على الضأن والماعز اجماعا في العقيقة.
 روينا من طريق ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد
 ابن ابراهيم التيمي قال: سمعت أنه يستحب العقيقة ولو بعصفور، وقد رأى بعضهم
 في ذلك الجزور وانما أتينا بهذا لتلايدعي علينا الاجماع في ذلك، «فان قيل»: فهلا
 أجزتم أن يعق بما شاء متى شاء؟ لحديث سلمان بن عامر «أريقوا عنه دما» قلنا: ذلك
 خبر بمحمل فسره الذي فيه «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة تذبح يوم السابع»
 فكانت هذه الصفة واجبة وكان من عق بخلافها مخالفا لهذا النص، وهذا لا يجوز
 ولا يحل وكان من عق بهذه الصفة موافقا لخبر سلمان بن عامر غير خارج عنه وهذا
 هو الذي لا يحل سواه، «فان قيل»: فنأين أجزتم الذبح بعد السابع (٢)؟ قلنا: لانه قد
 وجب الذبح يوم السابع ولزم اخراج تلك الصفة من المال فلا يحل ابقاؤها فيه فهو
 دين واجب اخراجه وبالله تعالى التوفيق.

وأما التسمية فروينا من طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا سليمان بن المغيرة
 عن ثابت — هو البناني — عن انس بن مالك «أن أم سليم أمه ولدت غلاما فقالت

(١) أي اتان العير، ولا يقال اتانة (٢) في النسخة رقم ١٦ «يوم السابع» وهو غلط.

له : يا أنس لا يرضعه أحد حتى تغدو به على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فلما أصبحت انطلقت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لعل أم سليم ولدت قلت : نعم فوضعت في حجره ودعا عليه السلام بعجوة من عجوة المدينة فلا كفا في فيه ثم قدوها في الصبي فجعل الصبي يتألمظا (١) فمسح وجهه وسماه عبد الله * وقد رويانا من طريق ابن أيمن نا ابراهيم بن اسحاق السراج ناعمرو بن محمد الناقد انا الهيثم بن جميل ناعبد الله بن المثني بن أنس ناأمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس * ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد ما جاءته النبوة (٢) * ورويانا عن ابن سيرين انه كان لا يبالي أن يذبح العقيقة قبل السابع أو بعده ، ولا نقول بهذا ، ولا يجزى قبل السابع لأنه خلاف النص ولم تجب العقيقة بعد * ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن البصري اذا لم يعق عنك ففقد عن نفسك وان كنت رجلا ، (فان قيل) : قد روى عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ أمر بالعقيقة يوم السابع المولود وتسميته قلنا : هذا مرسل (٢) ، ولم يصح في المنع من كسر عظامها شيء ، (فان قيل) : قد رويتم عن عائشة أم المؤمنين * وقد قيل لها في العقيقة بجزور فقالت : لا بل السنة أفضل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة تقطع جدولا (٤) ولا يكسر لها عظم فإكل ويطعم ويتصدق وليكن

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧٠ « يتلظه » أي يتلظ اثر التمر أي يدير لسانه في فيه ويحركه يتبع اثر التمر ، واسم ما يبقى في الفم من اثر الطعام لماظة (٢) رواه البيهقي من حديث قتادة عن أنس وقال منكر ، وفيه عبد الله بن محرز وهو ضعيف (٣) لأنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل ، ويان ذلك انه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي ، جده الأدنى محمد تابعي والأعلى عبد الله صحابي فان أراد بجده الأدنى وهو محمد فالحديث مرسل لا يحتج به ، وان أراد عبد الله كان متصلا واحتج به فاذا أطلق ولم يبين احتمل الأمرين فلا يحتج به ، وما هنا سكت عنه فلم يحتج المصنف به ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ج ٩ ص ٥٠٨ وللتزمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أمرني رسول الله ﷺ بتسمية المولود لسابعة وهذا من الأحاديث التي يتعين فيها ان الجدة هو الصحابي لاجد عمرو الحقيقي محمد بن عبد الله ابن عمرو ، والله أعلم ، وقال الحافظ : وفي الطبراني عن ابن عمر رفعه « اذا كان يوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دما واميطوا عنه الأذى وسموه » وسنده حسن ، اه أقول فينظر ذلك ويحقق والله أعلم (٤) هو بضم الجيم والذال المهملة بعدهما واو جمع جد بالكسر والفتح وهو العضو ، وفي النسخة رقم ١٤ « جزولا » بالزاي ، وفي النسخة رقم ١٦ « جزوا » وكلاهما غلط .

ذلك يوم السابع فان لم يكن ففى أربعة عشر فان لم يكن ففى احدى وعشرين « (١) قلنا: هذا لا يصح لانه من رواية عبد الملك بن أبى سليمان العرزمى ، ثم لو كان صحيحا لما كانت فيه حجة لانه عن دون النبي صلى الله عليه وسلم . وعن عطاء كانوا يستحبون أن لا يكسر لها عظم فان أخطأهم أن يعقوا يوم السابع فأحب الى أن يؤخره الى السابع الآخر ، وليس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم « (فان قيل) : فقد رويتم عن ابن أبى شبة عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه « ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث من عقيقة الحسن والحسين الى القابلة برجلها ، وقال : لا تكسروا منها عظما » قلنا : هذا مرسل (٢) ولا حجة فى مرسل ، ويلزم من قال بالمرسل ان يقول بهذا لاسما مع قول أم المؤمنين . وعطاء وغيرهما بذلك « رويانا من طريق أبى بكر بن أبى شبة نا معن ابن عيسى عن ابن أبى ذئب عن الزهري فى العقيقة قال : تكسر عظامها ورأسها ولا يمس الصبي بشيء من دماها « وروينا عن عطاء من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عنه فى العقيقة تطبخ بماء وملح آرابا وتهدى فى الجيران والصدىق ولا يتصدق منها بشيء . ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصرى قال : يعق عن الغلام ولا يعق عن الجارية « ومن طريق ابن أبى شبة عن جرير . وسهل بن يوسف قال سهل : عن عمرو عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى على الجارية عقيقة ، وقال جرير عن المغيرة بن مقسم عن أبى وائل — هو شقيق بن سلمة — قال : لا يعق عن الجارية ولا كرامة « وهذه أقوال لا يلزم منها شيء لاجحة الافى وحى عن الله تعالى على لسان رسوله ﷺ (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، ولم يعرف أبو حنيفة العقيقة فكان ماذا؟ ليت شعري اذ لم يعرفها أبو حنيفة ما هذا بنكرة فطال ما لم يعرف السنن « واحتج من لم يرها واجبة برواية واهية عن أبى جعفر محمد بن علي بن الحسين نسخ الاضحى كل ذبح كان قبله (٣) ، وهذا لاجحة فيه لانه قول محمد بن علي ولا يصح دعوى النسخ الا بنص مسند الى رسول الله صلى الله

(١) الحديث فى مستدرک الحاكم ج ٤ ص ٢٣٨ ، واوله « عن أم كرز وأبى كرز قالوا : نذرت امرأة من آل عبد الرحمن بن أبى بكر ان ولدت امرأة عبد الرحمن نحرنا جزورا فقالت عائشة رضی الله عنها : لا بل الخ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه و أقره على ذلك الذهبى ، وتضعيف المصنف للعرزمى ليس بشيء . ويسلم له رده من الوجهة الثانية والله أعلم (٢) قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص : ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل (٣) قال الحافظ ابن حجر فى الفتح ج ٩ ص ٥٠٧ : أخرجه الدارقطنى من حديث علي وفى سنده ضعف «

عليه وسلم وبما روينا من طريق سفيان وسفيان عن زيد بن أسلم عن رجل عن أبيه قال الثوري: من بني ضمرة وقال ابن عينة: أو عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن العقيقة؟ لأحب العقوق من ولده ولد فاحب أن ينسك عنه فليفعل، (١) وقال ابن عينة: أو عن عمه شهدت النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا لا شيء لانه عن رجل لا يدري من هو في الخلق، وقال الشافعي: والنخعي ليست واجبة واحتجوا برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة؟ فقال: لأحب العقوق من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة •

قال أبو محمد: وهذا ضعيف ولوصح لكان حجة لنا عليهم لأن فيه إيجاب ذلك على الغلام والجارية وإن ذلك لا يلزم الأب إلا أن يشأ هذا نص الخبر ومقتضاه فهي كالزكاة وزكاة الفطر في هذا ولا فرق، وقال مالك: العقيقة ليست واجبة لكنها شاة عن الذكر والآثي (٢) سواء تذبح يوم السابع ولا يعد فيها يوم ولادته فإن لم يعقوا في السابع عقوا في الثاني فإن لم يفعلوا لم يعقوا بعد ذلك وما نعلم لهم سلفا فإن لا يعد يوم الولادة ولا في الاقتصار على السابع الثاني فقط ولا ندري أحدا قال: هذين القولين قبله، وأما القول بشاة عن الذكر والآثي فقد روى عن طائفة من السلف منهم عائشة أم المؤمنين. وأسماء أختها ولا يصح ذلك عنها لأنها عن ابن أبي عمير وهو ساقط، أو عن سلاقة مولاة حفصة وهي مجبولة، أو عن أسامة بن زيد الليثي وهو ضعيف، أو عن مخزومة بن بكير عن أبيه وهي ضعيفة، وإنما الصحيح عن أم المؤمنين ما ذكرنا عنها قبل لكنه عن ابن عمر صحيح واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق ابن أيمن نا أحمد بن محمد البرقي نا أبو معمر عبد الله بن عمرو الرقي نا عبد الوارث بن سعيد التنوري نا أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا» ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن غالب التتام نا الحارث بن مسكين نا ابن وهب عن جرير ابن حازم عن قتادة عن أنس «أن رسول الله ﷺ علق عن الحسن والحسين شاتين» قال أبو محمد: وهذان عندنا أثران صحيحان إلا أنه لا حاجة فيها لهم لوجوه، أولها

(١) ورواه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥٤ عن يحيى بن مالك عن زيد بن أسلم الخ قال ابن عبد البر: لأعله روى معنى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمن هذا الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود والنسائي، قال الحافظ ابن حجر في الفتح وقد أخرجه البزار وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد ولا حاجة فيه لنفي مشروعيتها بل أخر الحديث بثبتها وأما غايته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى تسبكا وذبيحة وأن لا تسمى عقيقة (٢) في النسخة رقم ١٦ عن الذكر أو الآثي.

ان حديث أم كرز زائد على ما في هذين الخبرين والزيادة من العدل لا يحل تركها، والثاني
اننا رويناه من طريق أحمد بن شعيب ان أختية ناسفان - هو ابن عينة - عن عبيد الله بن أبي
يزيد عن سباع بن ثابت عن أم كرز قالت: أتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (١) بالحديدية أسأله
عن لحوم الهدى؟ فسمعت يقول: على الغلام شاتان وعلى الجارية شاة لا يضر كم ذكرانا
كانت (٢) أم انانا، ولا خلاف في ان مولد الحسن رضى الله عنه كان عام أحد وان
مولد الحسين رضى الله عنه كان في العام الثاني له وذلك قبل الحديدية. بستين فصار
الحكم لقوله المتأخر لالفعله المتقدم الذي انما كان تطوعا منه عليه السلام، والوجه
الثالث اننا رويناه من طريق ابن الجهم نا معاذنا القعني ناسليمان بن بلال عن جعفر بن
محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده «أن فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عقت عن
الحسن والحسين حين ولدتها شاة شاة».

قال أبو محمد: لا شك في ان الذي عقت به فاطمة رضى الله عنها هو غير الذي عقبه
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فاجتمع من هذين الخبرين أنه عليه السلام عقت عن كل واحد منهما بكبش
وعقت فاطمة رضى الله عنها عن كل واحد منهما بشاة فحصل عن كل واحد منهما كبش وشاة
كبش وشاة. وقد رويناه أيضا خبرا لو ظفروا بمثله لاستبشروا كما رويناه من طريق أحمد
ابن شعيب ان أحمد بن حفص بن عبد الله حدثني أبي نا ابراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج
عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: «عقت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن الحسن والحسين رضى
الله عنهما (٣) بكبشين كبشين» (٤). وروينا أيضا مثل هذا من طريق ابن جريج عن
أم المؤمنين عائشة وهو منقطع، والعجب ان سفیان الثوري روى ذلك الخبر عن أيوب عن
عكرمة «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) عقت عن الحسن والحسين بكبش كبش». وكذلك أيضا أرسله
معمر عن أيوب وباقل من هذا يتعللون في رد الأخبار ويدعون أنه اضطراب ونحن
لا تراعي هذا وانما معتمدنا على ما ذكرنا من الأخذ بالزائد والآخر، وبالله تعالى التوفيق.

تم كتاب العقيقة بحمد الله.

(١) في النسائي ج ٧ ص ١٦٥. أتيت النبي. (٢) في النسائي ذكرنا كن ما يشاء العقيقة (٣) الزيادة من النسائي
ج ٧ ص ١٦٦ (٤) في النسائي رقم ١٤، والنسخة اليمنية فيها ذكر الكبشين ثلاثا وهو محل نظر وما هنا موافق لسنن
النسائي ج ٧ ص ١٦٦.

﴿ خاتمة الطبع ﴾

قد تم والحمد لله وحده طبع الجزء السابع من كتاب المحلى للإمام المجتهد علامة المعقول والمنقول فارس زمانه وخاتمة دهره وأوانه ناصر السنة وقامع البدعة أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم قدس الله روحه ونور مرقدته وضريحه، ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الثامن وأوله ﴿ كتاب النذور ﴾ أرجو الله ان يوفقني لا كمال طبعه إنه بالمؤمنين رؤف رحيم ولعباده سميع مجيب

تذنية

قد انتدبت ادارة الطباعة المنيرية فضيلة الاستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن الجزيري مفتش أول مساجد الاوقاف ومؤلف كتاب الفقه على المذاهب الأربعة بأمر الحكومة المصرية لتصحيح هذا الجزء والتزمت هي وضع التقييدات ومراجعة أصوله على الاصول المحررة وحل ما استشكل منها كما جرت في الأجزاء المتقدمة فجاء هذا الجزء حائزاً تمام العناية وكال التوفيق فسأل الله تعالى ان يوفقنا الى باقى الأجزاء كذلك إنه على ما يشاء لتقدير وبالاجابة جدير

- (١) وقع فى صفحة ٢٢٥ سطر ٢٤ (٥) طائر معروف واحده ويجمع أيضا على قطاة قطوات وقطيات وهو من تصحيف جهلة عمال المطبعة وصوابه (٥) طائر معروف واحده قطاة ويجمع أيضا على قطوات وقطيات، وغالبه أصلح بالقلم
- (٢) ووقع فى صفحة ٤٦٣ سطر ٢٦ هذا الحديث لم أجده فى مسند الامام أحمد وهو غلط صوابه هو فى ج ٤ ص ٣٧٨
- (٣) ووقع فى صفحة ٤٦٣ سطر ٢٦ لم أجده هذا الحديث الخ صوابه موجود فى ج ٤ ص ٣٧٧

فهرست

« الجزء السابع من المحلى لابن حزم »

صفحة	صفحة
٢	المسألة ٧٧٥ من مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان أو نذر أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه ان يصوموه عنه هم أو بعضهم ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وما تمسكوا به من الادلة والآثار وتحقيق الحق في ذلك بما لم يترك للغير فيه مجال
٨	المسألة ٧٧٦ ان صام بعض الأولياء عمن مات وعليه فرض صوم أجزاء وبرهان ذلك
٩	تفسير الأولياء
٩	المسألة ٧٧٧ ان تعمد النذور ليوقعها على وليه بعد موته فليس نذرا ولا يلزمه هو ولا وليه بعده وهو عاص بذلك ودليل ذلك
« «	المسألة ٧٧٨ من نذر صوم يوم فأكثر شكر الله تعالى أو تقر باليه الخ ففرض عليه اداؤه وبرهان ذلك
■	المسألة ٧٧٩ ان نذر مالم يس طاعة ولا معصية كالقعود في دار فلان أو
١٠	المسألة ٧٨٠ ينهى عن النذر جملة ودليل ذلك
« «	المسألة ٧٨١ من قال على الله تعالى صوم يوم أفق أو غير ذلك لم يلزمه صيام ذلك وبرهان ذلك
« «	المسألة ٧٨٢ لو قال على صوم ذلك اليوم أبدا فان كان ليسا لم يلزمه ودليل ذلك
١٠	المسألة ٧٨٣ من أفطر في صوم نذر عامدا أو لعذر فلا قضاء عليه الا ان كان نذرا أن يتضيه فيلزمه وبرهان ذلك
١١	المسألة ٧٨٤ من نذر صوم يومين فصاعدا أجزأه أن يصوم ذلك متفرقا
« «	المسألة ٧٨٥ لو نذر صوم جمعة أو قال شهر الم يجوز ان يصوم ذلك الا متابعا ولا بد ودليل ذلك
« «	المسألة ٧٨٦ من نذر صوم جمعيتين أو قال شهرين ولم يندر التابع في ذلك لزمه أن يصوم كل جمعة متتابعة ولا بد وبرهان ذلك

صفحة	صفحة
٢٠	١١
المسألة ٧٩٥ لا يحل صوم يوم الجمعة الامن صام يوماً قبله أو يوماً بعده فلو نذر إنسان كان نذره باطلا الخ ودليل ذلك مفصلاً	المسألة ٧٨٧ أن صام الشهر ما بين الهلاليين لزمه إتمامه الخ ودليل ذلك « المسألة ٧٨٨ من نذر صوم سنة ماذا عليه أن يصوم وأقوال علماء السلف في ذلك وبيان أدلتهم مفصلة
٢١	١٢
المسألة ٧٩٦ لو نذر المرء صوم يوم يفيق أو نحو ذلك فوافق يوم جمعه لم يلزمه لانه لا يصوم يوماً قبله الخ وبرهان ذلك	المسألة ٧٨٩ من كان عليه صوم يوم بعينه نذراً فإذا جاء رمضان لزمه فرضاً أن يصوم ذلك اليوم لرمضان لأنه نذر أصلاً ودليل ذلك
« المسألة ٧٩٧ لا يحل صوم الليل أصلاً ولأن يصل المرء صوم يوم يصوم آخر لا يفطر بينهما ودليل ذلك	« المسألة ٧٩٠ أفضل الصوم بعد الصيام المفروض صوم يوم وافتطار يوم ولا يحل لأحد أن يصوم أكثر من ذلك
٢٣	
المسألة ٧٩٨ لا يجوز صوم يوم الشك الذي من آخر شعبان ولا صيام اليوم الذي قبل يوم الشك المذكور لأن صادف يوماً كان يصومه وبرهان ذلك ومذاهب السلف في ذلك	أصلاً والزيادة عليه معصية ولا يحل صوم الدهر أصلاً وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار وسرد أدلتهم مفصلة في ذلك وتحقيق المقام بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب
٢٥	١٧
المسألة ٧٩٩ لا معنى للتلوم في يوم الشك ودليل ذلك	المسألة ٧٩١ يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصيام الاثنين والخمس وبرهان ذلك
« المسألة ٨٠٠ لا يجوز صوم اليوم السادس عشر من شعبان تطوعاً أصلاً ولأن صادف يوماً كان يصومه وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وأدلتهم	« المسألة ٧٩٢ من اقتصر على الفرض في الصوم فقط فحسن ودليل ذلك « المسألة ٧٩٣ يستحب صوم يوم عاشوراء وهو التاسع من المحرم وأن صام العاشر بعده فحسن، ويستحب صيام يوم عرفة للحاج وغيره وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٧	١٩
المسألة ٨٠١ لا يحل صوم يوم الفطر ولا يوم الأضحى لأن في فرض ولا في تطوع ودليل ذلك	المسألة ٧٩٤ يستحب صيام أيام العشر من ذي الحجة قبل النحر وبرهان ذلك
٢٨	
المسألة ٨٠٢ لا يجوز صيام أيام التشريق لأن في قضاء رمضان ولا في نذر ولا غير ذلك وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم	

٣٦ (كتاب الحج)

« المسألة ٨١١ الحج الى مكة والعمرة اليها فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ ذكر أو أنثى بكر أو ذات زوج الحر والعبد والحررة والأمة في كل ذلك سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا اليه سيلا وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحرير الحق في ذلك بما لا يتجدد في كتاب

٤٢ المسألة ٨١٢ في بيان مذهب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل في حج العبد والأمة وسرد حججه في ذلك
٤٧ المسألة ٨١٣ حج المرأة التي لازوج لها ولا ذأحرم بحج معها وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وبراهينهم وتحقيق الحق في ذلك

٥٢ المسألة ٨١٤ ان أحرمت المرأة من الميقات أو من مكان يجوز الاحرام منه بغير اذن زوجها أو أحرمت العبد بغير اذن سيده فللرجل والسيد منهما من ذلك ان كان حج تطوع وان كان حج فرض ففيه التفصيل وبرهان ذلك
٥٣ المسألة ٨١٥ استطاعة السيل الذي يجب به الحج صحة الجسم والطاقة على المشى والتكسب ومال يمكنه منه ركوب البحر الخ ودليل ذلك وبيان

٣٠ المسألة ٨٠٣ لا يحل صوم آخر ج مخرج اليمين ودليل ذلك

« المسألة ٨٠٤ لا يحل لذات الزوج أو السيد أن تصوم تطوعا بغير اذنه وبرهان ذلك

« المسألة ٨٠٥ يستحب تدريب الصبيان على الصوم في رمضان اذا أطاقوه ودليل ذلك

٣١ المسألة ٨٠٦ يجب على من وجد التمر أن يفطر عليه فان لم يجد فعلى الماء والا فهو عاص لله تعالى اذا علم ذلك وبرهان ذلك

٣٢ المسألة ٨٠٧ يستحب تكثير فعل الخير في رمضان ودليل ذلك
« المسألة ٨٠٨ من دعى الى طعام وهو صائم فليجب فاذا اتاهم فليدع لهم وليقل انى صائم وبرهان ذلك

٢٢ (ليلة القدر)

« المسألة ٨٠٩ ليلة القدر واحدة في العام في كل عام في شهر رمضان خاصة في العشر الأواخر خاصة في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبدا الا أنه لا يدري أحد من الناس أى ليلة هي من العشر المذكور وبرهان ذلك وبيان أقوال الصحابة في ذلك وسرد مذاهبهم
٣٥ المسألة ٨١٠ يستحب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان ودليل ذلك

صفحة

صفحة

مذاهب علماء الأوصار فى ذلك وسرد

حججهم وتحقيق المقام فى ذلك

٦٢ المسألة ٨١٦ ان حج عن لم يطق الركوب

والمشى لمرض او زمالة حجة الاسلام

ثم افاق فذهبت العلماء فى ذلك مذاهب

وبيانها مفصلة ودليل ذلك

« المسألة ٨١٧ يستوى فى الحكم من بلغ

وهو عاجز عن المشى والركوب أو

من بلغ مطيقا ثم عجز وبيان ذلك

« المسألة ٨١٨ حكم من مات وهو

مستطيع باحد الوجوه التى تقدمت

ولم يفعل وبرهان ذلك وبيان أقوال

العلماء فى ذلك وبراهينهم

٦٥ المسألة ٨١٩ الحج لا يجوز شىء من

عمله إلا فى أوقاته المنصوصة ولا يحل

الأحرام به إلا فى أشهر الحج قبل وقت

الوقوف بعرفة وأما العمرة فجازة فى

كل السنة ودليل ذلك ومذاهب

المجتهدين فى ذلك وسرد حججهم بما

يعجب الانسان به

٦٨ المسألة ٨٢٠ الحج لا يجوز الا مرة

فى السنة وأما العمرة فيستحب

الاكثر منها ومذاهب العلماء فى ذلك

٦٩ المسألة ٨٢١ اشهر الحج شوال وذو

القعدة وذو الحجة وبرهان ذلك

« المسألة ٨٢٢ بيان مواقيت الحج

وتمديدتها وأقوال علماء الصحابة فى

ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وأدلتهم

فى ذلك بما لا يتجدد فى كتاب غير هذا

فان المصنف أعطى المقام حقه من

العناية والبسط

٧٨ المسألة ٨٢٣ اذا جاء من يريد الحج

والعمرة الى أحد هذه المواقيت فان

كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه

ان كان رجلا فيمتنع من لبس اشياء

مذكورة موضحة وبيان أقوال

الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم

وتحقيق المقام فى ذلك

٨١ بيان ان تقسيم أى حنيفة بين لبس

السر او لبس الخفين يوما الى الليل

وبين لبسها أقل من ذلك قول

لا يحفظ عن أحد قبله وبيان ابطاله،

وكذلك تقسيم مالك رحمته تعالى

٨٢ المسألة ٧٢٤ يستحب الغسل عند

الأحرام للرجال والنساء وليس فرضا

الا على النساء وحدها وبرهان

ذلك

« المسألة ٨٢٥ يستحب للمرأة والرجل ان

يتطيبا عند الأحرام بأطيب ما يجدانه

من أنواع الطيب ودليل ذلك

مفصلا وبيان مذاهب الفقهاء فى

ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام

بما تسريه النفوس الزكية

٩٠ المسألة ٨٢٦ شرع ان يقول المرأة

والرجل ليك بعمرة او نويان ذلك

فى انفسها ودليل ذلك [ووقع فى

الاصل ثم يقولون ليك وصوابه ثم

يقولان ليك]

« المسألة ٨٢٧ فتنب الرجل والمرأة

تجديد قصد الى الطيب وبرهان ذلك

صفحة	صفحة
٩١	المسألة ٨٢٨ لا بأس ان يغطى الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك وبرهان ذلك وبيان اقوال الفقهاء وسرد أدلتهم
٩٣	المسألة ٨٢٩ يستحب الاكثر من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائماً في حال الركوب والمشى والنزول برفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد ولو مرة وهو فرض وبيان صيغة التلبية والدليل عليها وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
٩٥	المسألة ٨٣٠ اذا قدم المعتمر والمعتمة مكة فليدخلا المسجد ولا يديما بشيء لاركتين ولا غير ذلك قبل القصد الى الحجر الاسود فيقبلانه وبرهان ذلك واقوال العلماء في ذلك
٩٨	المسألة ٨٣١ لا يحل للمحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شيء مما يصاد ليؤكل ولاوطء كان له حلالا قبل احرامه ودليل ذلك
« «	المسألة ٨٣٢ من أراد العمرة وهو بمكة سواء كان من أهلها أم لا فرض عليه أن يخرج للاحرام بها الى الحل ولا بد ودليل ذلك
٩٩	المسألة ٨٣٣ تفصيل حال من أراد الحج وجاء الى الميقات ومعه هدى أو ليس معه هدى فان كان لا هدى معه وهو الافضل ففرض عليه أن
١٠٤	يحرم بعمرة مفردة ولا بد لا يجوز له غير ذلك فان أحرم بحج أو بقران حج أو عمرة ففرض عليه أن يفسخ اهلاله ذلك بعمرة يحل اذا أتمها لا يجوز به غير ذلك الخ وبرهان ذلك من طرق
١٠٧	احتجاج من خالف كل هذا وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
١١٠	بيان ان المتعة عند أبي حنيفة والثشافعي أفضل من الافراد
١١٣	احتجاج بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة وبيان خطئه في ذلك
١١٧	الدليل على مشروعية الاشعار للبدن وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
١١٧	الدليل على جواز الاشتراط في الحج وأقوال العلماء في ذلك
١١٧	المسألة ٨٣٤ الدليل على جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أو لفظة الحج على العمرة
١١٧	المسألة ٨٣٥ اذا جاء القارن الى مكة عمل في الطواف والسعى بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة الا انه يستحب له ان يرمي في الثلاث وليس ذلك فرضا في الحج الخ وبرهان ذلك وسرد حج الرسول ﷺ
١٢٣	بيان مذهب أبي حنيفة ومالك والثشافعي في الوقوف بعرفة وتفصيل ذلك

صفحة	صفحة
١٢٤	الدليل على انه يستحب للمتعمق ان يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض الى منى
١٢٥	الدليل على ان المؤذن يؤذن اذا أتم الامام الخطبة بعرفة ثم يقيم لصلاة الظهر ثم يقيم للعصر ولا يؤذن لها ومذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٢٥	الدليل على مشروعية الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة باذان واحد واقامتين وبمزدلفة بين المغرب والعتمة كذلك أيضا ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٢٨	بيان الأخبار الواردة في الاذان والاقامة في جمع
١٢٩	الدليل على أن صلاة المغرب تلك الليلة لا تجزى الا بمزدلفة ولا بد وبعد غروب الشفق ولا بد ومذاهب السلف في ذلك
١٣٠	الدليل على بطلان حج من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٣٢	الدليل على أن النساء والصبيان والضعفاء بخلاف هذا
«	الدليل على وجوب رمي جرة العقبة ومذاهب العلماء في ذلك
١٣٤	بيان العدد الذي يجب رميه واختلاف الناس في ذلك
١٣٥	الدليل على ان الرمي قبل طلوع الشمس لا يجزى أحدا
١٣٥	الدليل على أن التلبية لا تقطع الا مع آخر حصاة من جرة العقبة وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
١٣٨	الدليل على أن الطيب يختار بمنى قبل رمي الجرة
١٣٩	الدليل على ان بدخول وقت الجرة يحل للمحرم بالحج والقران كل ما كان عليه حراما من اللباس والطيب والتصيد في الحل وعقد النكاح لنفسه ولغيره حاشا الجماع فقط فانه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
١٤٠	من نهض الى مكة فطاف بالبيت سبعا لارمل فيها وسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا ولم يسع ان كان قارنا وكان قد سعى بينهما في أول دخوله فقد تم حجه وقرانه وحل له النساء وهذا اجماع
١٤١	الدليل على ان المحرم يقف للدعاء عند الجرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة
«	الدليل على أن القارن يأكل من هديه ولا بد ويتصدق وكذلك من هدى التطوع
١٤٢	الدليل على ان المتعمق ان كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدي هديا ولا بد ولا يجزيه ان يهديه الا بعد

ان يحرم بالحج فان لم يجد هديا ولا ما يتابعه به فليصم ثلاثة ايام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة ايام اذا انقضت ايام التشريق الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم

١٤٩ ﴿مسائل من هذا الباب﴾

١٤٩ المسألة ٨٣٦ من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين فلا هدى عليه ولا صوم الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم

« الدليل على ان الهدى الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الابل أو من البقر أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم أو كان فيهم من يريد نصيبه لحما الاكل والبيع أو لنذر أو لتطوع وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وما احتجوا به لمذاهبهم

١٥٥ الدليل على انه لا يجزى الحاج ان يهدي الهدى الا بعد ان يحرم بالحج وان له ان يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ولا يجزئه ان يهديه وينحره الا بمضى أو بمكة وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

١٥٦ الدليل على ان من كان أهله ساكنين في الحرم فلا يارمه في تمتعه هدى ولا صوم وهو محسن في تمتعه وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك

١٥٨ الدليل على ان المتمتع الذي يجب عليه الهدى أو الصوم هو من ابتداء عمرته بان يحرم لها في أحد أشهر الحج لا قبل ذلك أصلا ويتم عمرته ثم يحج من عامه سواء رجع فيما بين ذلك الى الميقات أو الى منزله الخ ومذاهب العلماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحسين المقام في ذلك

١٦٦ الدليل على ان الوقوف بالهدى بحرمة لا يجب فان وقف بها فحسن وإلا فحسن ومذاهب العلماء في ذلك

١٦٧ الدليل على ان لا هدى على القارن غير الهدى الذي ساق مع نفسه قبل ان يحرم وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكيا وأقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان حججهم وتحسين الحق في ذلك

١٧١ الدليل على ان من أراد ان يخرج من مكة من معتمر أو قارن أو متمتع بالعمرة الى الحج ففرض عليه ان يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فان تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بد فان خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان ببلده

صفحة	صفحة
١٨٠	المسألة ٨٤٠ لو حاضت المرأة ولم يبق لها من الطواف الا شوط أو بعضه أو أشواط فكل ذلك سواء وتقطع ولا بد فاذا طهرت بنت على ما كانت طافه الخ وبرهان ذلك
«	المسألة ٨٤١ من قطع طوافه لعذر أو لكل بني على ما طاف وكذلك السعي ودليل ذلك
«	المسألة ٨٤٢ والطواف والسعي راكبا جائز وكذلك رمي الجمرة لعذر ولغير عذر وبرهان ذلك
١٨١	المسألة ٨٤٣ لا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف الا في الزحام ودليل ذلك
«	المسألة ٨٤٤ الطواف بالبيت في كل ساعة جائز وعند طلوع الشمس وغروبها ويركع عند ذلك ودليل ذلك
«	المسألة ٨٤٥ جائز في رمي الجمرة والحلق والنحر والذبح وطواف الافاضة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ان تقدم أيها شئت على أيها شئت لا حرج في شيء من ذلك وبرهان ذلك وأقوال السلف في ذلك وبيان مذاهب المجتهدين وسرد حججهم
١٨٤	المسألة ٨٤٦ من لم يبيت ليالي منى بمنى فقد أساء ولا شيء عليه الا الرعاء
	بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت الخ ومذاهب الفقهاء في ذلك
	١٧٢ الدليل على أن من ترك شيئا من طواف الافاضة أو من السعي الواجب بين الصفا والمروة عمداً أو نسياناً فإيرجع كما ذكرنا تمتعاً من النساء حتى يطوف بالبيت ما بقي عليه
	« الدليل على أن من لم يرم جرة العقبة حتى خرج ذوالحجة أو حتى وطى عمداً فحجه باطل ومذاهب الفقهاء في ذلك
	١٧٣ الدليل على أن القارن بين الحج والعمرة يجزيه طواف واحد وسبعة أشواط لهما جميعاً وسعي واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط لهما جميعاً كالمفرد سواء سواء وأقوال السلف في ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وسرد حججهم
	١٧٨ الدليل على أن نقض الرأس والامتناسط لا يكرهان في الاحرام ومذاهب العلماء في ذلك
	« المسألة ٨٣٧ يجزى في الهدى المعيب والسالم مستحب ولا تجزى جذعة من الابل ولا من البقر والغنم الا في جزاء الصيد فقط ودليل ذلك
	١٧٩ المسألة ٨٣٨ لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان وبرهان ذلك
	المسألة ٨٣٩ الطواف بالبيت على غير طهارة جائز وللنفساء ولا يحرم الا على الحائض فقط ودليل ذلك

صفحة	صفحة
١٨٨	المسألة ٨٥٤ رمى الجمار بحصى قدر رمى به قبل ذلك جائز وبرهان ذلك
١٨٩	المسألة ٨٥٥ يبطل الحج تعمدا الوطء في الحلال من الزوجة والأمة ذا كرا لحجه أو عمرته ودليل ذلك
«	المسألة ٨٥٦ أن وطئ وعليه بقية من طواف الافاضة أو شيء من رمى الجمرة فقد بطل حججه وبرهان ذلك
«	المسألة ٨٥٧ من وطئ عامدا فبطل حججه فليس عليه أن يتمادى على عامل فاسد باطل لا يجزى عنه لكن يحرم في موضعه فإن أدرك تمام الحج فلا شيء عليه غير ذلك الحج ودليل ذلك ومذاهب علماء السلف في ذلك
١٩١	المسألة ٨٥٨ من أخطأ في رؤية الهلال لذى الحجة فوقف بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة فحجه تام ولا شيء عليه وبرهان ذلك
١٩٢	المسألة ٨٥٩ أن صح عنده بعلم أو بخبر صادق أن هذا هو اليوم التاسع إلا أن الناس لم يروه رؤية توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذي صح عنده أنه اليوم التاسع والا فحجه باطل ودليل ذلك
	وأهل سقاية العباس ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٨٥	المسألة ٨٤٧ من رمى يومين ثم نفروا لم يرم الثالث فلا بأس به ومن رمى الثالث فقد أحسن وبرهان ذلك ويان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٨٦	المسألة ٨٤٨ المرأة المتمتعة بعمرة أن حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها أن تضيف حجا الى عمرتها ان كانت تريد الحج الخ
	المسألة ٨٤٩ لا يلزم الغسل في الحج فرضا الا المرأة تهمل بعمرة تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت ودليل ذلك
«	المسألة ٨٥٠ كل من تعمدا معصية أى معصية كانت فقد بطل حججه وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك
١٨٧	المسألة ٨٥١ أن أمكنه تجديد الاحرام فليفعل ويحج أو يعتذر وقد أدى فرضه ودليل ذلك
«	المسألة ٨٥٢ من وقف بعرة على بعير مغضوب أو جلال بطل حججه اذا كان عالما بذلك وأما من حج بمال حرام فانفق في الحج ولم يتول هو حمله بنفسه فحجه تام وبرهان ذلك
١٨٨	المسألة ٨٥٣ عرة كلها موقف الا بطن عرة ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسر ودليل ذلك

صفحة	صفحة
١٩٦	المسألة ٨٦٠ من أغمى عليه في احرامه
١٩٧	أوجن بعدان أحرم في عقله فاحرامه صحيح وكذلك لو أغمى عليه أوجن بعدان وقف بعرفة ولو طرفة عين وبرهان ذلك
١٩٧	« المسألة ٨٦١ من أغمى عليه أوجن أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يفق ولا استيقظ الا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرفة أو لم يوقف به ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٢ من أدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما سلم الامام ذكر هذا الانسان انه على غير طهارة فقد بطل حجه وبرهان ذلك
٢٠١	« المسألة ٨٦٣ من قتل صيدا متصيدا له ذاكر ااحرامه عامدا لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان احرامه وعليه الجزاء مع ذلك ودليل ذلك
٢٠٢	المسألة ٨٦٤ كل فسوق تعمده المحرم ذاكر ااحرامه فقد بطل احرامه وحجه وعمرته وبرهان ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٦٥ الجدال قسمان وبيانها
٢٠٣	« المسألة ٨٦٦ من لم يلب في شيء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته ودليل ذلك
١٩٦	المسألة ٨٦٧ جائز للمحرمين من الرجال والنساء أن يتظللوا في المحافل واذا نزلوا وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٨ الكلام مع الناس في الطواف جائز وذكر الله أفضل ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٩ لا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ولا أن يزوج الرجل غيره من وليته ولا أن يخطب خطبة نكاح مذيحرمان الى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمى جمرة العقبة ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢٠١	المسألة ٨٧٠ يستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وان يستقي بيده وان يشرب من نيد السقاية وبرهان ذلك
٢٠٢	« المسألة ٨٧١ من فاتته الصلاة مع الامام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء ففرض عليه ان يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الامام بعرفة ودليل ذلك
٢٠٢	المسألة ٨٧٢ من كان في طواف فرض أو تطوع فأقيمت الصلاة أو عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين على طوافه ويتمه وبرهان ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٧٣ تعريف الاحصار وبيان أحكامه وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام

صفحة	صفحة
٢٢٤ ومنها ماهو المثل الذي يجزى به الصيد من النعم	٢٠٨ المسألة ٨٧٤ من احتاج الى حلق رأسه وهو محرم لمرض أو صداع أو نحو ذلك مما يؤذيه فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو مخير في أيها شاء وبيانها مفصلة وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وقد اطلب المصنف في هذا المبحث بما لا مزيد عليه فراجعه
٢٢٦ المسألة ٨٧٩ في النعامة بدنة من الابل وفي حمار الوحش وثور الوحش والأروية العظيمة والابل بقرة وفي الغزال والوعل والظبي عزوف الضب واليربوع والارنب وأم حبين جدى وفي الوبر شاة وكذلك في الورل والضلع وفي الحمامة وكل ما عاب وهدر من الطير شاة الخ ودليل ذلك وبيان أقوال السلف في ذلك ومذاهب الفقهاء وما هو الحق في ذلك بما لا تجده في غير هذا الكتاب	٢١٤ المسألة ٨٧٥ ان حلق رأسه بنورة فهو حالق في اللغة فقيه ما في الحالق من كل ما ذكر
٢٣٣ المسألة ٨٨٠ يض النعام وسائر الصيد حلال للمحرم وفي الحرم وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم	« المسألة ٨٧٦ من تصيد صيدا فقتله وهو محرم بعمره أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول احرامه الى دخول وقت رمى جمرة العقبة أو قتله محرم أو محل في الحرم الخ فلا شيء عليه لا كفارة ولا اثم وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم
٢٣٥ المسألة ٨٨١ لا يجزى الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام ثم ينحر بمكة أو بمكة ودليل ذلك	٢١٩ المسألة ٨٧٧ لو ان كتابيا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله وبرهان ذلك
« المسألة ٨٨٢ الاطعام والصيام حيث شاء المحرم ودليل ذلك	« المسألة ٨٧٨ المتعمد لقتل الصيد هو محرم مخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله وقد أدى ما عليه وبيانها مفصلة وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم بما لا مزيد عليه
« المسألة ٨٨٣ صيد كل ماسكن الماء من البرك والأنهار أو البحر أو العيون أو الآبار حلال للمحرم صيده وأكله وبرهان ذلك	٢٢٠ اختلاف الناس في مواضع أحدها التخيير وتحقيقه
٢٣٦ المسألة ٨٨٤ الجزاء واجب فيما أصيب في حرم مكة أو في حرم المدينة أصابه حلال أو محرم ودليل ذلك	٢٢١ ومنها استئناف التحكيم

صفحة	صفحة
٢٣٦	المسألة ٨٨٥ من تعمد قتل صيد في الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء وبرهان ذلك
٢٣٧	المسألة ٨٨٦ القارن والمعتمر والمتمتع سواء في الجزاء فيما ذكرناه سواء في حل أصابوه أو في حرم وبرهان ذلك
«	المسألة ٨٨٧ ان اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم فليس عليهم كلهم الاجزاء واحد ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وبراهينهم
٢٣٨	المسألة ٨٨٨ من قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء وبرهان ذلك
«	المسألة ٨٨٩ حلال للمحرم ذبح ماعد الصيد مما يأكله الناس من الدجاج والاوز الممتلك والبرك الممتلك والحمام والابل والبقر الخ ودليل ذلك
٢٣٨	المسألة ٨٩٠ جائز للمحرم في الحل والحرم وللحل في الحرم والحل قتل كل ما ليس بصيد في الخنازير والاسد والسباع الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام وقد أطال المؤلف الكلام هنا بما ييسر الناظرين
٢٤٦	المسألة ٨٩١ جائز للمحرم دخول الحمام والتدلك وغسل رأسه بالطين والخضطى والاكتحال والتسويك
«	المسألة ٨٩٢ كل ما صاده المحل في الحل فأدخله الحرم وأوهمه المحرم أو اشتراه محرم فحلال للمحرم ولمن في الحرم تملكه وذبحه وأكله وكذلك من أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق المقام في ذلك
٢٥٤	المسألة ٨٩٣ لو أمر المحرم حلالا بالصيد فان كان ممن يطيعه ويأتمر له فالمحرم هو القاتل للصيد فهو حرام وان كان ليس كذلك فليس المحرم هنا قاتلا ودليل ذلك
«	المسألة ٨٩٤ مباح للمحرم أن يقبل امرأته ويأشرفها ما لم يوجع وبرهان ذلك
٢٥٥	المسألة ٨٩٥ من تطيب ناسيا أو تداوى أو مسه طيب الكعبة أو مس طيبا ليبع أو شراء الخ فلا شيء عليه ولا يكدر ذلك في حجه ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وادلتهم
٢٥٨	المسألة ٨٩٦ للمحرم ان يشد المنطقة على ازاره ان شاء أو على جلده ويحترق بما شاء ويحمل خرجه على رأسه ويعقد ازاره عليه الخ ودليل ذلك مفصلا وبيان مذاهب السلف في ذلك

- ٢٦٠ المسألة ٨٩٧ لا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة والمدينة ولا شوكة فافوقها الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وسرد حججهم
- ٢٦٢٠ المسألة ٨٩٨ لا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلاً ولا أن يقام فيها أحد ولا يسجن فيها أحد فنوجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد ودليل ذلك
- « المسألة ٨٩٩ لا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته إلى الحل وبرهان ذلك
- ٢٦٣ المسألة ٩٠٠ ملك دور مكة ويعبها واجارتها جائز له دليل ذلك
- « المسألة ٩٠١ من احتطب في حرم المدينة خلال سلبه كل ما معه في ماله تلك وتجريده إلا ما يستر عورته فقط وبرهان ذلك
- « المسألة ٩٠٢ من نذر أن يمشي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى منى على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له لا على سبيل اليمين ففرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هنالك أو الطواف بالبيت فقط ولا يلزمه أن يحج أو يعتمر إلا أن ينذر ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وسرد براهينهم
- ٢٦٦ المسألة ٩٠٣ أن نذر أن يحج ماشياً أو يعتمر كذلك فلما تقدم
- « المسألة ٩٠٤ دخول مكة بلا إحرام جائز وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
- ٢٦٧ المسألة ٩٠٥ من نذر أن يحج أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الإسلام وعمرته لا يجزيه إلا ذلك ودليل ذلك
- ٢٦٨ المسألة ٩٠٦ من أهدي هدى تطوع فعطب في الطريق قبل بلوغه مكة أو منى فلينحره ويلق قلاندته في دمه وليخل بين الناس وبينه الخ وبرهان ذلك
- ٢٦٩ المسألة ٩٠٧ أن كان الهدى عن واجب وهي ستة أهداء فقط لا سابع لها وبيانها مفصلة فإن عطب الواجب قبل بلوغه محله فعل به صاحبه ماشاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة الخ ودليل ذلك
- ٢٧٠ المسألة ٩٠٨ يأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ولا بد ولا يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها فإن أكل ضمن ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلاً ويتصدق بجلاله وجلوده ولا بد وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم

صفحة

صفحة

حج وأجر وهو تطوع وللذى يحج به أجر ودليل ذلك

المسألة ٩١٦ أن بلغ الصبي في حال إحرامه لزمه أن يجدد إحراما ويشرع في عمل الحج وبرهان ذلك

« المسألة ٩١٧ من حج واعتمر ثم ارتد ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة وبيان مذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق الحق في ذلك المسألة ٩١٨ لا تحل لقطة في حرم مكة ولا لقطة من أحرم بحج أو عمرة مذيحرم الى ان يتم جميع عمل حجه الا لمن يشدها أبدا لا يحدتريها بعام ولا بأكثر ولا بأقل وبرهان ذلك المسألة ٩١٩ مكة أفضل بلاد الله تعالى وبعدها مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ثم بيت المقدس وهذا قول جمهور العلماء ودليل ذلك وبيان مذاهب من خالف في ذلك وحججهم وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الموضع

٢٩١ ﴿ كتاب الجهاد ﴾

المسألة ٩٢٠ الجهاد فرض على المسلمين فإذا قام به من يدفع العدو ويغزوهم في عقر دارهم ويحمي ثغر المسلمين سقط فرضه عن الباقيين والا فلا وبرهان ذلك

المسألة ٩٠٩ الأضحية للحاج مستحبة كما هي لغير الحاج ودليل ذلك

المسألة ٩١٠ أن وافق الامام يوم عرفة يوم جمعة جهروا وهي صلاة جمعة ويصلي الجمعة أيضا بمنى وبمكة وبرهان ذلك

المسألة ٩١١ لا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لهما ودليل ذلك

« المسألة ٩١٢ انما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذى حدثت له فيه الاستطاعة فيدرك الحج في وقته والعمرة وبرهان ذلك

■ المسألة ٩١٣ من استطاع كما ذكرنا ثم بطلت استطاعته أو لم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائها عنه من رأس ماله قبل ديون الناس فان لم يوجد من يحج عنه الا بأجرة استؤجر عنه من يحج عنه ويعتمر من ميقات من المواقيت ودليل ذلك وبسط الكلام فيه بما لا تجده في غير هذا الكتاب

المسألة ٩١٤ الأيام المعلومات والمعدودات واحدة وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده ومذاهب السلف في ذلك وبرهان ذلك

المسألة ٩١٥ نستحب الحج بالصبي وان كان صغيرا جدا أو كبيرا وله

صفحة	صفحة
٢٩١	المسألة ٩٢١ من امره الأمير بالجهاد الى دار الحرب ففرض عليه أن يطعه في ذلك الا من له عذر قاطع ودليل ذلك
٢٩٢	المسألة ٩٢٢ لا يجوز الجهاد الا باذن الابوين الا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ففرض على كل من يمكنه اعانتهم ان يقصدهم مغنيا لهم أذن الابوان أم لم يأذنا الا ان يضعم الابوان أو احدهما بعده فلا يحل حينئذ وبرهان ذلك
٢٩٦	المسألة ٩٢٣ لا يحل لمسلم ان يفر عن مشرك ولا عن مشركين ولو كثر عددهم أصلا لكن ينوى في رجوعه التحيز الى جماعة المسلمين ان رجا البلوغ اليهم او ينوى الكر الى القتال الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وذكر حججهم
٢٩٩	المسألة ٩٢٤ جائز تحريق أشجار المشركين وأطعمتهم وزروعهم ودورهم وهدمها ودليل ذلك
٣٠٠	المسألة ٩٢٥ لا يحل عقر شيء من حيوانهم التة لا ابل ولا بقرا الخ وبرهان ذلك
٣٠٦	المسألة ٩٢٦ لا يحل قتل نساء المشركين ولا من يبلغ منهم الا ان يقاتل احد من ذكرنا فلا يكون للمسلم منجى منه الا بقتله فله قتله حينئذ ودليل ذلك
٣٠٧	المسألة ٩٢٧ ان أصيب نساء المشركين أو من يبلغ منهم في البيان أو في اختلاط الملحمة من غير قصد فلا حرج في ذلك وبرهان ذلك
٣٠٨	المسألة ٩٢٨ جائز قتل كل من عدا من ذكر من المشركين من مقاتل أو غير مقاتل أو تاجر أو اجير أو شيخ كبير كان ذا رأى أو لم يكن أو فلاح أو اسقف أو قسيس أو راهب أو أعشى أو مقعد ، وجائز استبقاؤهم ايضا ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
٣٠٩	المسألة ٩٢٩ يحرق اهل الكفر مع كل فاسق من الأمراء وغير فاسق ومم المختل بالمحارب وبرهان ذلك
٣١٠	المسألة ٩٣٠ من غزا مع فاسق فليقتل الكفار وليفسد زروعهم ودورهم وثمارهم وليجلب النساء والصبيان ولا بد ودليل ذلك
٣١١	المسألة ٩٣١ لا يملك اهل الكفر الحريون مال مسلم ولا مال ذى ابد الا بالابتاع الصحيح أو الهبة الصحيحة أو غير ذلك مما ذكر وأقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٣١٢	المسألة ٩٣٢ كذلك لو نزل اهل الحرب عندنا تجارا بأمان أو رسلا أو مستأمنين مستجيرين أو ملتمسين

صفحة

صفحة

لأن يكونوا ذمة لنا فوجدنا بأيديهم
أسرى مسلمين أو أهل ذمة أو عبيدا
أو أماء للمسلمين الخ فانه ينتزع كل
ذلك منهم بلا عوض أحبوا أم كر هوا
ويرد المال الى اصحابه وبرهان
ذلك كله

٣٠٧ المسألة ٩٣٣ ذكر حديث ابي جندل
حينما جاء ورده الرسول ﷺ على
المشركين وقصته واقوال العلماء في ذلك
٣٠٨ المسألة ٩٣٤ من كان أسيرا عند
الكفار فعاهدوه على الفداء واطلقوه
فلا يحل له ان يرجع اليهم ولا ان
يعطيهم شيئا ولا يحل للامام ان
يجبره على ذلك وبرهان ذلك

٣٠٩ المسألة ٩٣٥ لا يحل فداء الاسير
المسلم الا بمال او بأسير كافر ولا
يحل ان يرد صغير سبي من ارض
الحرب اليهم لا بفداء ولا بغير فداء
ودليل ذلك

٣٠٩ المسألة ٩٣٦ ما وهب أهل الحرب
للمسلم الرسول اليهم أو التاجر عندهم
فهو حلال وهبة صحيحة ما لم يكن
مال مسلم أو ذمي وبرهان ذلك

« المسألة ٩٣٧ اذا اسلم الكافر الحربي
سواء أسلم في دار الحرب ثم خرج
الى دار الاسلام أو لم يخرج الخ
فقاله كله له لاحق لاحد فيه ودليل
ذلك وأقوال العلماء فيه

٣١١ المسألة ٩٣٨ ان كان الجنين لم ينفخ
فيه الروح بعد فامرأته لا تسترق
ولا يسترق هو لانه جنين مسلم
وبرهان ذلك

٣١٢ المسألة ٩٣٩ أيما امرأة أسلمت
ولها زوج كافر ذمي أو حربي فحين
اسلامها انفسخ نكاحها منه سواء
أسلم بعدها أو لم يسلم لاسيلا له
عليها الا بابتداء نكاح برضاها
ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء
في ذلك وذكر حججهم وترجيح ما رآه
المصنف صوابا وقد أطنب المصنف
في هذا المبحث بما لا مزيد عليه
٣١٦ المسألة ٩٤٠ من قال من أهل

الكفر بما سوى اليهود والنصارى
أو المجوس لاله الا الله أو قال محمد
رسول الله كان بذلك مسلما تلزمه
شرائع الاسلام فان أبى الاسلام
قتل ودليل ذلك

٣١٧ المسألة ٩٤١ لا يقبل من يهودى
ولا نصرانى ولا مجوسى جزية الا
بان يقرؤا بان محمداً رسول الله الينا
وان لا يطعنوا فيه ولا فى شيء من دين
الاسلام وبرهان ذلك

٣١٨ المسألة ٩٤٢ من قال ان فى شيء من
الاسلام باطلا غير الظاهر الذى
يعرفه الأسود والاحمر فهو كافر
يقتل ولا بد ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٣١٨	المسألة ٩٤٣ كل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما أسلما في دار الحرب أو في غير دار الحرب فهما حران الخ وتفصيل ذلك بأمثلة كثيرة وأحكام جزئية واختلاف العلماء سلفا وخلفا في ذلك وبيان أدلتهم تفصيلا
٣٢٢	المسألة ٩٤٤ من سبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة أو من النساء ولها زوج الخ فهما على زوجيتهما فان أسلمت انفسخ نكاحها حين تسلم وبرهان ذلك
«	المسألة ٩٤٥ أى الابوين الكافرين أسلم فكل من يبلغ من أولادهما مسلم بإسلام من أسلم منهما ومذاهب العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق الحق في ذلك
٣٢٤	المسألة ٩٤٦ ولد الكافرة الذمية أو الحرية من زنا أو أكرهه مسلم ولاد ودليل ذلك
«	المسألة ٩٤٧ من سبي من صغار أهل الحرب فسواء سبي مع أبويه أو مع أحدهما أو دونهما هو مسلم وبرهان ذلك
«	المسألة ٩٤٨ من وجد كنزا من دفين كافر غير ذمي جاهليا كان الدفن أو غير جاهلي فأربعة أخماسه له حلال ويقسم الخمس حيث يقسم خمس
٣٢٧	المسألة ٩٤٩ يقسم خمس الركا وخمس الغنيمة على خمسة أسهم وبيانها مفصلة وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٣٣٠	المسألة ٩٥٠ تقسم الأربعة الأخماس الباقية بعد الخمس على من حضر الواقعة والغنيمة لصاحب الفرس ثلاثة أسهم وللراجل وراكب البغل والحمار والجل سهم واحد فقط وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
٣٣١	المسألة ٩٥١ من حضر بخيل لم يسهم له الا ثلاثة أسهم فقط واختلاف الفقهاء في ذلك
٣٣٢	المسألة ٩٥٢ يسهم للاجير والتاجر والعبد والحر والمريض والصحيح سواء وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك
٣٣٣	المسألة ٩٥٣ لا يسهم لامرأة ولا لمن لم يبلغ قاتلا ولم يقاتلا وينفلان دون سهم راجل ولا يحضر مغازي المسلمين كافرين فان حضر لم يسهم له اصلا ولا ينفل قاتل او لم يقاتل ودليل ذلك واختلاف العلماء في ذلك

صفحة	صفحة
٢٤٧ المسألة ١٦٠ الجزية لازمة للحر منهم والعبد والذكر والأنثى والفقير البات والغنى الراهب وبرهان ذلك	٢٣٥ المسألة ٩٥٤ ان اضطر الى المشرك فى الدلالة الى الطريق استوجر بمال مسمى من غير الغنيمة وبرهان ذلك
٢٤٨ المسألة ١٦١ لا يحل السفر بالمصحف الى ارض الحرب لافى عسكر ولا فى غيره ودليل ذلك	« المسألة ٩٥٥ كل من قتل قتيلًا من المشركين فله سلبه قال ذلك الامام او لم يقل ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق الحق فى ذلك بما تسر به العيون وتبتهج له النفوس
٢٤٩ المسألة ١٦٢ لا تحل التجارة الى ارض الحرب اذ كانت أحكامهم تجرى على التجار ولا يحل ان يحمل اليهم سلاح ولا خيل ولا شئ يتقوون به على المسلمين وبرهان ذلك	٣٤٠ المسألة ١٥٦ ان نقل الامام من رأس الغنيمة بعد الخمس وقبل القسمة من رأى أن ينقله عن أغنى عن المسلمين الخ وبرهان ذلك
٣٥٠ المسألة ١٦٣ لا يحل لأحد أن يأخذ مما غنم جيش أو سرية شيئًا خيطًا فافوقه وأما الطعام فكل ما أمكن حمله فحرام على المسلمين الا ما اضطرروا الى أكله ولم يجدوا شيئًا غيره الخ وبرهان ذلك واقوال العلماء فى ذلك وتفصيله	٣٤١ المسألة ١٥٧ تقسم الغنائم كما هى بالقيمة ولا تباع وتعمل القسمة فى دار الحرب وتقسم الارض وتخمس كسائر الغنائم ولا فرق ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين فى ذلك وسرد براهينهم وتحقيق المقام
٣٥١ المسألة ١٦٤ كل من دخل من المسلمين فغنم فى أرض الحرب سواء كان وحده أو فى أكثر من واحد بأذن الامام وبغير اذنه فكل ذلك سواء والخمس فيما أصيب والباقي لمن غنمه ودليل ذلك ومذاهب علماء الأمصار فى ذلك	٢٤٥ المسألة ٩٥٨ لا يقبل من كافر الا الاسلام او السيف الرجال والنساء فى ذلك سواء حاشا اهل الكتاب خاصة وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء فى ذلك وذكر أدلتهم
« المسألة ١٦٥ يستحب الخروج للسفر يوم الخميس وبرهان ذلك	٢٤٦ المسألة ٩٥٩ الصغار هو ان يجرى حكم الاسلام عليهم وان لا يظهروا شيئًا من كفرهم ولا بما يحرم فى دين الاسلام ودليل ذلك
« المسألة ١٦٦ من قدم من سفر نهارًا فلا يدخل الا ليلا ومن قدم ليلا فلا	

صفحة

صفحة

يدخل الانهارا الالعذر ودليل ذلك
 ٢٥٢ المسألة ٩٦٧ لا يجوز ان تقلد الابل
 فى اعناقها شيئا ولا ان يستعمل
 الجرس فى الرفاق وبرهان ذلك
 « المسألة ٩٦٨ جازر تحلية السيوف
 والدواة والرح والمهاميز والسرجه
 واللجام وغير ذلك بالفضة والجوهر
 ولا شيء من الذهب فى شيء من ذلك
 ودليل ذلك

٢٥٣ المسألة ٩٦٩ الرباط فى الثغور حسن
 ولا يحل الرباط الى ماليس ثغرا كان
 فيما مضى ثغرا أو لم يكن وبرهان ذلك
 « المسألة ٩٧٠ تعليم الرمي عن القوس
 والاكثار منه فضل حسن سواء
 العربية والعجمية ودليل ذلك

« المسألة ٩٧١ المسابقة بالخيول والبغال
 والخيرو على الاقدام حسن وكذلك
 المناضلة بالرماح والنبل والسيوف
 حسن وبرهان ذلك

٢٥٤ المسألة ٩٧٢ تعريف السبق المشروع
 وبيان شروطه

٣٥٥ ﴿ كتاب الاضاحى ﴾

٢٥٥ المسألة ٩٧٣ الاضحية سنة حسنة
 وليست فرضا ومن تركها غير راغب
 عنها فلا حرج عليه الخ ودليل ذلك
 وبيان مذاهب علماء السلف فى ذلك
 وسرد أدلتهم وتحقيق المقام

٢٥٨ المسألة ٩٧٤ لا تجزى فى الاضحية
 العرجاء البين عرجها بلغت المنسك
 أم لم تبلغ مشت أو لم تمش الخ وذكر
 مذاهب علماء الأمصار فى ذلك
 وبيان حججهم وقد اطال التحقيق
 المصنف فى هذا المقام واجاد فاعليك به
 ٢٦١ المسألة ٩٧٥ لا يجزى فى الاضاحى
 جذعة ولا جذع اصلا لا من الضأن
 ولا من غير الضأن ، والجذع هو
 ما أتم عاما كاملا ودخل فى الثانى من
 أعوامه وبرهان ذلك وبيان مذاهب
 الفقهاء فى ذلك وذكر مستندهم
 ٢٦٨ المسألة ٩٧٦ اعتراض المخالفين أمر
 من أراد ان يضحي ان لا يمس من
 شعر الاضحية ولا اظافرها شيئا
 ٢٧٠ المسألة ٩٧٧ الاضحية جائزة بكل
 حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع
 أوطائر كالفرس والابل وبقر
 الوحش والديك وسائر الطير
 والحيوان الحلال أكله والأفضل
 فى كل ذلك ما طاب لحمه وكثر
 وغلائمه ودليل ذلك وبيان مذاهب
 علماء الأمصار فى ذلك

٢٧٢ المسألة ٩٧٨ وقت ذبح الاضحية
 أو نحرها هو أن يميل حتى تطلع
 الشمس من يوم النحر ثم تبيض
 وترتفع ويميل حتى يمضى مقدار
 ما يصلى ركعتين وذكر بيان ما يقرأ

صفحة

صفحة

فيهما وعدد التكبيرات فيهما وبعد ان
يصلى يذبح أضحيته أو ينحرها البادى
والحاضر وأهل القرى والصحارى
والمدن سواء في كل ذلك وبرهان ذلك

المسألة ١٧٩ الأضحية مستحبة للحاج
بمكة وللمسافر كما هي للمقيم ولا فرق
و كذلك العبد والمرأة ودليل ذلك
« المسألة ١٨٠ لا يلزم من نوى أن

يضحي بحيوان معلوم أن يضحي
به ولا بد بل له أن يعدل الى ماشاء
منها ودليل ذلك

المسألة ١٨١ لا تكون الأضحية أضحية
الا بذبحها أو نحرها بنية التضحية
لا قبل ذلك أصلا الخ وبرهان ذلك
المسألة ١٨٢ التضحية جائزة من

الوقت الذي ذكرنا يوم النحر الى
أن يهل هلال المحرم والتضحية
ليلا نهارا جائزة ويان اختلاف
العلماء في ذلك وسرد حججهم
وتحقيق المقام بما يشفى الصدور

المسألة ١٨٣ يستحب للمضحي رجلا
كان أو امرأة ان يذبح أضحيته
أو ينحرها يده وبرهان ذلك

المسألة ١٨٤ جائز ان يشترك في
الأضحية الواحدة أى شئ كانت
الجماعة من أهل البيت وغيرهم
وجائز ان يضحي الواحد بعدد من

الأضاحي ودليل ذلك

المسألة ١٨٥ فرض على كل مضح
ان يأكل من أضحيته ولا بد ولولقمة
فصاعدا وفرض عليه ان يتصدق
أيضا منها بما شاء قل أو كثير ولا بد
ومباح له ان يطعم منها الغني
والكافر وان يهدي منها ان شاء
الخ وبرهان ذلك

المسألة ١٨٥ لا يحل للمضحي ان
يبيع من أضحيته بعد ان يضحي بها
شيئا لاجلدا ولا صوف ولا شعرا ولا
وبرا ولا غير ذلك الخ ويان
اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد ادلتهم
وتحقيق المقام (وهذه المسألة تكرر
عدد رقعها ولم تنبه لذلك الا بعد
طبع الجزء فتركناها كذلك)

المسألة ١٨٦ من وجد بالأضحية عيبا
بعد أن ضحى بها ولم يكن اشترط
السلامة فله الرجوع بما بين قيمتها
حية صحيحة وبين قيمتها معيبة ودليل
ذلك

« المسألة ١٨٧ ان كان اشترط السلامة
فهي ميتة ويضمن مثلها للبائع ويسترد
الثمن ولا تؤكل وبرهان ذلك

« المسألة ١٨٨ من أخطأ فدبح أضحية
غيره بغير أمره فهي ميتة لا تؤكل
وعليه ضمانها لما ذكرنا ودليل ذلك

٢٨٨ ﴿ كتاب الأطعمة ﴾

٢٨٨ بيان انه لا يحل أكل شيء من الخنزير
لا لحمه ولا شحمه ولا جلده ولا
عصبه الخ ولا يحل أكل شيء من
الدم ولا استعماله مسفوحا كان أو
غير مسفوح ولا يحل أكل شيء
مات حتف أنفه من حيوان البر
وبرهان ذلك وذكر مذهب الفقهاء
في ذلك وسرد أدلتهم وتفصيل المقام
في ذلك بما لا يتجده في كتاب

٣٩٣ المسألة ٩٨٩ ما يسكن جوف الماء
ولا يعيش الا فيه فهو حلال كله
كيفما وجد سواء أخذ حيا ثم مات
او مات في الماء طفا أو لم يطف ودليل
ذلك وأقوال العلماء في ذلك وبيان
حججهم وقد أطل المصنف نفسه
في ذلك فأجاد وأفاد

٣٩٨ المسألة ٩٩٠ ما يعيش في الماء وفي البر
فلا يحل أكله الا بذكاة بالسليخة
وكلب الماء والسمور ونحو ذلك
وبرهان ذلك

٣٩٨ المسألة ٩٩١ لا يحل أكل حيوان بما
يحل أكله مادام حيا ودليل ذلك
« المسألة ٩٩٢ لا يحل أكل شيء من
حيوان البر بقتل عنق ولا بشدخ ولا
بغم وبرهان ذلك

٣٩٨ المسألة ٩٩٣ لا يحل أكل العذرة ولا
الرجيع ولا شيء من ابوال الخيول
ولا القيء ولا لحوم الناس ولو
ذبحوا ولا أكل شيء يؤخذ من
الإنسان الا اللبن وحده ولا شيء
من السباع ذوات الأنياب ولا أكل
الكلب ولا الهرا لانسى والبرى سواء
ولا الثعلب حاشا الضبع وحدها
ودليل ذلك كله وبيان مذاهب
الفقهاء في ذلك وذكر مستندهم

٤٠٣ المسألة ٩٩٤ لا يحل أكل شيء من
الحيات ولا أكل شيء من ذوات
المخالب من الطائر ولا العقارب ولا
الفيران ولا الحدد ولا الغراب
وبرهان ذلك

٤٠٥ المسألة ٩٩٥ لا يحل أكل الحززون
البرى ولا شيء من الحشرات كلها
كالوزغ والخنفاش والنمل والنحل
والذباب الخ ودليل ذلك

٤٠٦ المسألة ٩٩٦ لا يحل أكل شيء من
الحمر الانسية توحشت أم لم تتوحش
وحلال أكل حمر الوحش تأنست
أو لم تأنست وحلال أكل الخيل
والبغال وبرهان ذلك وبيان مذاهب
علماء الامصار في ذلك وسرد
حججهم بما تسربه النفوس

٤١٠ المسألة ٩٩٧ كل ما حرم اكل لحمه
فحرام بيعه ولبسه ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٤١٥ المسألة ١٠٠٦ لا يحل أكل ما نحره أو ذبحه انسان من مال غيره بغير امر مالكة بغصب أو سرقة أو تعد بغير حق وهو ميتة لا يحل لصاحبه ولا لغيره ويضمنه قاتله الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك ■	٤١٠ المسألة ٩٩٨ لا يحل أكل الهدهد ولا الصرد ولا الضفدع وبرهان ذلك « المسألة ٩٩٩ السحافة البرية والبحرية حلال أكلها وأكل بيضها ودليل ذلك « المسألة ١٠٠٠ لا يحل أكل لحوم الجلالة ولا شرب لبنائها ولا ما تصرف منها ولا يحل ركوبها وبرهان ذلك
٤١٦ المسألة ١٠٠٧ لا يحل أكل ما ذبح أو نحر نحرًا أو مباهاة ودليل ذلك	٤١١ المسألة ١٠٠١ لا يحل أكل ما ذبح أو نحر لغير الله تعالى ولا ماسمى عليه غير الله تعالى متفر باب تلك الذكاة اليه سواء ذكر الله تعالى معه أو لم يذكره وكذلك ما ذكى من الصيد لغيره تعالى ودليل ذلك
٤١٧ المسألة ١٠٠٨ الدليل على الشيء الذي يكون ذبحه على غير الوجه الشرعي لنظر ومصلحة	٤١٢ المسألة ١٠٠٢ لا يحل أكل ما يصيده المحرم فقتله حيث كان من البلاد أو يصيده المحل في حرم مكة أو المدينة فقط فقتله وبرهان ذلك
« المسألة ١٠٠٩ لو خرجت بيضة من دجاجة ميتة أو طائر ميت بما يؤكل لحمه لو ذكى ودليل ذلك	« المسألة ١٠٠٣ لا يحل أكل ما لم يسم الله تعالى عليه بعمد أو نسيان ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
٤١٨ المسألة ١٠١٠ لو طبخ بيض فوجد في جملتها بيضة فاسدة قد صارت دما أو فيها فرخ رميت الفاسدة وأكل سائر البيض وبرهان ذلك	٤١٤ المسألة ١٠٠٤ من سمي بالعجمية فقد سمي كما أمر وبرهان ذلك
« المسألة ١٠١١ كل خنز أو طعام أو لحم أو غير ذلك طبخ أو شوى بعذرة أو بميتة فهو حلال كله ودليل ذلك	« المسألة ١٠٠٥ من ذبح مال غيره بأمره فنسى أن يسمي الله تعالى أو تعمد فهو ضامن مثل الحيوان الذي أفسد ودليل ذلك
« المسألة ١٠١٢ لو مات حيوان مما يحل أكله لو ذكى فخلب منه لبن فاللبن حلال وبرهان ذلك	
« المسألة ١٠١٣ لا يحل أكل السم القاتل بيطء أو تعجيل ولا ما يؤذى من الاطعمة ولا الاكثار من طعام يمرض الاكثار منه ودليل ذلك	

صفحة	صفحة
٤١٩	المسألة ١٠١٤ كل حيوان ذكى فوجد في بطنه جنين ميت وقد كان نفخ فيه الروح بعد فهو ميتة لا يحل أكله فلو أدرك حيا فذكى حل أكله الخ وبرهان ذلك
٤٢١	المسألة ١٠١٥ لا يحل الاكل ولا الشرب في آنية الذهب او الفضة لا لرجل ولا لامرأة وبيان حكم المضب ودليل ذلك
٤٢٢	المسألة ١٠١٦ لا يحل القران في الأكل الا باذن المؤاكل وبرهان ذلك
٤٢٢	المسألة ١٠١٧ لا يحل أكل ما عجن بالخمر أو بما لا يحل أكله أو شربه ولا قدر طبخت بشيء من ذلك الا ان يكون مما عجن به الدقيق وطبخ به الطعام شيئا حلالا وكان مرمى فيه من الحرام قليلا لا يرجح له فيه ولا طعم ولا لون ولا يظهر للحرام في ذلك أثر أصلا فهو حلال حيثئذ وبرهان ذلك
٤٢٧	المسألة ١٠١٨ لا يحل أكل جبن عقد بانقحة ميتة ودليل ذلك
٤٢٨	المسألة ١٠١٩ لا يحل أكل ما ولغ فيه السكب وبرهان ذلك
٤٢٨	المسألة ١٠٢٠ لا يحل الأكل من وسط الطعام ولا الأكل مما لا يليه ودليل ذلك وبسط المقام في ذلك
٤٢٤	المسألة ١٠٢١ من أكل وحده فلا يأكل الا بما يليه الا اذا أدار الصفحة فله ذلك وبرهان ذلك
٤٢٤	المسألة ١٠٢٢ تسمية الله تعالى فرض على كل آكل عند ابتداء أكله ولا يحل لاحد أن يأكل بشماله الا ان لا يقدر فبأكل بشماله ودليل ذلك
٤٢٤	المسألة ١٠٢٣ لا يحل الأكل في آنية أهل الكتاب حتى تغسل في الماء اذا لم يجد غيرها وبرهان ذلك
٤٢٦	المسألة ١٠٢٤ لا يحل أكل السكران ودليل ذلك
٤٢٥	المسألة ١٠٢٥ كل ما حرم الله من المأكول والمشرب من خنزير أو صيد حرام أو ميتة أو دم أو لحم سبع طائر أو ذى أربع الخ فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بني آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شيء أصلا الخ ودليل ذلك
٤٢٧	المسألة ١٠٢٦ لا يحل شيء مما ذكرنا لمن كان في طريق بغى على المسلمين أو تمتعوا من حق بل كل ذلك حرام عليه وبرهان ذلك
٤٢٨	المسألة ١٠٢٧ السرف حرام وهو النفقة فيما حرم الله تعالى أو التبذير فيما لا يحتاج اليه ضرورة مما لا يبقى

صفحة

صفحة

للسبق بعده غنى أو اضاءة المال وان
قل برمييه عبثا الخ ودليل ذلك
٤٢٩ المسألة ١٠٢٨ كل ما تغذى من
الحيوان المباح أكله بالمحرمت فهو
حلال كالدجاج المطلق والبط والنسر
وغير ذلك وبرهان ذلك
« المسألة ١٠٢٩ القرد حرام أكله
ودليل ذلك
٤٣٠ المسألة ١٠٣٠ أكل الطين لمن
لا يستضر به حلال وأما كل ما
يستضر به من طين أو أكثر من الماء
أو الخبز فحرام وبرهان ذلك
٤٣١ المسألة ١٠٣١ الضب حلال واختلاف
أقوال العلماء فيه ودليل ذلك
٤٣٢ المسألة ١٠٣٢ الارنب حلال وأقوال
العلماء فيها ودليل ذلك
٤٣٣ المسألة ١٠٣٣ الخل المستحيل عن
الخمر حلال لعدم تخالفيها أو لم يتعمد
الأن الممسك للخمر حتى يخللها عاص
بمخرج الشهادة وبرهان ذلك
٤٣٤ المسألة ١٠٣٤ السمن الذائب يقع
الفأر فيه مات أو لم يميت فهو حرام
لا يخل امساكه أصلا بل يهراق فان
كان جامدا أخذ ما حول الفأر فرى
وكان الباقي حلالا كما كان ودليل ذلك
« المسألة ١٠٣٥ ماسقط من الطعام
ففرض أكله ولحق الاصابع بعد

تمام الأكل فرض ولحق الصفحة
إذا تم فيها فرض وبرهان ذلك
٤٣٥ المسألة ١٠٣٦ يكره الأكل متكئا
ولا نكرهه منبطحا على بطنه وليس
شيء من ذلك حراما ودليل ذلك
« المسألة ١٠٣٧ غسل اليد قبل الطعام
وبعده حسن وبرهان ذلك
٤٣٦ المسألة ١٠٣٨ حمد الله تعالى عند
الفراغ من الأكل حسن وبرهان
ذلك
« المسألة ١٠٣٩ قطع اللحم بالسكين
للاكل حسن ولا يكره قطع الخبز
بالسكين للاكل أيضا وتستحب
المضمضة من الطعام ودليل ذلك كله
« المسألة ١٠٤٠ الأكل في انا
مفضض بالجواهر والياقوت وفي
البلور والجزع مباح وبرهان ذلك
٤٣٧ المسألة ١٠٤١ الثوم والبصل
والكراث حلال ودليل ذلك
« المسألة ١٠٤٢ الجراد حلال اذا
أخذ ميتا أو حيا سواء بعد ذلك
مات في الظروف أو لم يميت وبرهان
ذلك
٤٣٨ المسألة ١٠٤٣ اكنثار المرق حسن
وتعاهد الحيوان منه ولو مرة
فرض وذم ما قدم الى المرء من
الطعام مكروه ودليل ذلك

صفحة

﴿ كتاب التذكية ﴾ ٤٣٨

« المسألة ١٠٤٤ لا يحل أكل شيء مما يحل أكله من حيوان البر طائره

ودارجه الا بذكاة وبرهان ذلك « المسألة ١٠٤٥ تعريف اكمال الذبح

« المسألة ١٠٤٦ ان قطع البعض من هذه الآراب المذكورة فاسرع

الموت كما يسرع من قطع جميعها فأكلها حلال فان لم يسرع الموت

فليعد القطع ولا يضره ذلك شيئا وأكله حلال الخ ودليل ذلك

وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام

٤٤٥ المسألة ١٠٤٧ كل ماجاز ذبحه جاز نحره وكل ماجاز نحره جاز ذبحه

وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وبيان أدلتهم

٤٤٦ المسألة ١٠٤٨ كل مالم يتمكن منه فذكاته أن يمات بذبح أو نحر حيث

أمكن منه من خاصرة أو عجز أو غنذا أو ظهر أو بطن أو رأس وسرد

مذاهب علماء السلف في ذلك وذكر حججهم

٤٤٩ المسألة ١٠٤٩ ما قطع من البهيمة وهي حية أو قبل تمام تذكيتهابان

عنها فهو ميتة لا يحل أكله وبرهان ذلك

صفحة

٤٥٠ المسألة ١٠٥٠ ما قطع من البهيمة بعد تمام التذكية وقبل موتها لم يحل أكله

مادامت البهيمة حية فاذا ماتت حلت هي وحلت القطعة ودليل ذلك

٤٥٠ المسألة ١٠٥١ التذكية من الذبح والنحر والطعن والضرب جائزة بكل

شيء اذا قطع قطعة السكين أو نفذ نفاذ الرمح الخ وبرهان ذلك وأقوال

المجتهدين في ذلك وسرد حججهم

٤٥٢ المسألة ١٠٥٢ مائرذ وخزق ولم ينفذ نفاذ السكين والسهم لم يحل

أكل ما قتل به وكذلك ما ذبح بمنشار أو بمنجل ودليل ذلك

٤٥٣ المسألة ١٠٥٣ لا يجوز التذكية بآلة ذهب أو مذهبة أصلا للرجال الخ

وبرهان ذلك « المسألة ١٠٥٤ التذكية بآلة فضة حلال ودليل ذلك

« المسألة ١٠٥٥ من لم يجد الاسنا أو ظفرا أو عظم سبع أو طائر أو

ذى أربع أو خنزير أو حمار أو انسان أو ذهب وخشى موت

الحيوان لم يحل له أن يأكل ما ذكى بشيء من ذلك ودليل ذلك

« المسألة ١٠٥٦ من لم يجد الآلة منصوبة أو مأخوذة بغير حق وخشى

الموت على حيوانه ذكاه بها وحل له أكله وبرهان ذلك

صفحة	صفحة
٤٥٧ المسألة ١٠٦٣ من أمر أهله أو وكيله أو خادمه بتذكية ماشاؤا في حيوانه وما احتاجوا اليه في حضرته أو مغيبه جاز ذلك وبرهان ذلك « المسألة ١٠٦٤ لا يحل كسر قما الذبيحة حتى تموت الخ ودليل ذلك « المسألة ١٠٦٥ كل ما غاب عنا بما ذكاه مسلم فاسق أو جاهل أو كتابي خلال أكله ودليل ذلك ٤٥٨ المسألة ١٠٦٦ كل ما تردى أو أصابه سبع أو نطحه ناطح أو انخفق فانتثر دماغه أو انقرض مصرانه أو انقطع نخاعه الخ فادرك وفيه شيء من الحياة فذبح أو نحر حل أكله وبرهان ذلك	٤٥٣ المسألة ١٠٥٧ تذكية المرأة الحائض وغير الحائض والزنجي والأقلف الخ وما ذبح أو نحر لغير القبله عمدا أو غير عمد جائز أكلها إذا ذكوا وسموا على حسب طاقتهم بالإشارة من الآخرس ويسمى الأجمعي بلغته ودليل ذلك ٤٥٤ المسألة ١٠٥٨ كل ما ذبحه أو نحره يهودى أو نصرانى أو مجوسى نسائهم أو رجائهم فهو حلال لنا وشحومها حلال لنا إذا ذكر والله الخ وبرهان ذلك
٤٥٩ المسألة ١٠٦٧ ما شرد فلم يقدر عليه من حيوان البر كله فذكاه ان يرمى بما يعمل عمل الرح أو السهم أو السيف أو السكين الخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك ٤٦١ المسألة ١٠٦٨ كل ما لا يجوز التذكية به فلا يحل ما قتل به من الصيد الخ ودليل ذلك ٤٦٢ المسألة ١٠٦٩ وقت تسمية الذابح الله تعالى في الذكاة هي مع أول وضع	٤٥٦ المسألة ١٠٥٩ لا يحل أكل ما ذكاه غير اليهودى والنصرانى والمجوسى ولا ما ذكاه مرتد الى دين كتابي أو غير كتابي ولا ما ذكاه من انتقل من دين كتابي الى دين كتابي ولا ما ذكاه من دخل في دين كتابي بعد مبعث النبي ﷺ ودليل ذلك ٤٥٧ المسألة ١٠٦٠ من ذبح وهو سكران أو في جنونه لم يحل أكله وبرهان ذلك ٤٥٧ المسألة ١٠٦١ ما ذبحه أو نحره من لم يبلغ لم يحل أكله ودليل ذلك « المسألة ١٠٦٢ كل حيوان بين اثنين فصاعدا فذكاه أحدهما بغير اذن الآخر فهو ميتة لا يحل أكله ويضمن لشريكه مثل حصته مشاعا في حيوان مثله الخ ودليل ذلك

﴿ كتاب الصيد ﴾

صفحة

صفحة

ما يذبح به أو ينحرف في الجلد قبل القطع
ولا بد وقتها في الصيد مع أول إرسال
الرمية أو مع أول الضربة الخ وبرهان
ذلك

٤٦٢ المسألة ١٠٧٠ كل ماضرب بحجر
أو عود أو فري مقاتله سبع يرى أو
طائر كذلك أو وثني أو من لم يسم
الله تعالى فادركت فيه بقية من الحياة
ذكي بالذبح أو التحرر حل أكله
ودليل ذلك

٤٦٣ المسألة ١٠٧١ لو وضع اثنان فصاعداً
أيديهم على شفرة أو رمح فذكوا به
حيواناً بأمر مالكة وسمى الله تعالى
أحدهم أو كلهم فهو حلال وبرهان ذلك
« المسألة ١٠٧٢ من رمى صيداً فاصابه
وغاب عنه يوماً أو أكثر أو أقل
ثم وجده ميتاً فإن ميز سهمه وأيقن أنه
أصاب مقتله حل له أكله ودليل ذلك
« المسألة ١٠٧٣ لو تأخر الصيد وانتن
حل أكله وبرهان ذلك وبيان الخبر
الوارد في ذلك

٤٦٤ المسألة ١٠٧٤ من رمى صيداً فاصابه
فمنعه ذلك الأمر من الجري أو
الطيران ولم يصب له مقتلاً أو
أصاب فهو له وبرهان ذلك

٤٦٥ المسألة ١٠٧٥ من رمى صيداً فقطع
منه عضواً أي عضو كان ثبات منه

يقتين موتاً سريعاً كوت سائر الذكاة
أو بطيئاً الخ أكله كله ودليل ذلك
٤٦٥ المسألة ١٠٧٦ من رمى جماعة صيد
وسمى الله تعالى ونوى أيها أصاب
فأيها أصاب حلال وبرهان ذلك
« المسألة ١٠٧٧ إذا لم ينو الا الواحد
بعينه فإن أصابه فهو حلال وإن
أصاب غيره فإن أدرك ذكاته فهو
حلال الخ ودليل ذلك

٤٦٦ المسألة ١٠٧٨ لو أن امرءاً رمى صيداً
فأثخنه وجعله مقدوراً عليه ثم رماه
هو أو غيره فسمى الله فقتله فهو ميتة
لا يحل أكله وبرهان ذلك
« المسألة ١٠٧٩ من نصب فخاً أو حباله
أو حفرة فكل ما وقع في شيء من
ذلك فهو له ودليل ذلك
« المسألة ١٠٨٠ لو مات في الحباله أو
الزينة لم يحل أكله سواء جعل هنالك
حديدته أم لا وبرهان ذلك

٤٦٧ المسألة ١٠٨١ كل من ملك حيواناً
وحشياً حياً أو مذكياً أو بعض صيد
الماء كذلك فهو له كسائر ماله بلا
خلاف ودليل ذلك

« المسألة ١٠٨٢ التفصيل في إرسال
الجراح وشرطه الذي به يباح أكل
ما صاده وأقوال العلماء في ذلك وسرد
حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في
غير هذا الكتاب

صفحة

صفحة

٤٧٤ المسألة ١٠٨٣ ان شرب الجارح الكلب أو غيره من دم الصيد لم يضر ذلك شيئاً وحل أكل ما قتل وبرهان ذلك

« المسألة ١٠٨٤ ان أكل من الرأس أو الرجل أو غير ذلك أو قطعة انقطعت فكل ذلك سواء ولا يحل أكل ما قتل ودليل ذلك

« المسألة ١٠٨٥ اذا كان الجارح معلماً ثم عاد فأكل مما قتل لم يسقط بذلك عن ان يكون معلماً لكن يحرم أكل الذى قتل وأكل منه فقط وبرهان ذلك

٤٧٤ المسألة ١٠٨٦ ان أدرك الصيد مرسله حتى قتله وهو يريد الأكل منه فأخذه والجراح ينازعه الى الأكل منه لم يحل أكله أصلاً ودليل ذلك

« المسألة ١٠٨٧ لو قتل الجارح الصيد ولم يأكل منه شيئاً وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه فباقيه حلال وبرهان ذلك

٤٧٥ المسألة ١٠٨٨ لو قتل ولم يأكل ثم أخذه مرسله فقطع له قطعة فأكلمها أو خلاه بين يديه يأكله فأكلم منه فالباقي حلال ودليل ذلك

« المسألة ١٠٨٩ غير المعلم من جوارح الصيد سواء كان متمسكاً أو برياً

من سباع الطير أو دواب الاربع غير متملك أرسل أو لم يرسل كل ذلك سواء وبرهان ذلك

٤٧٥ المسألة ١٠٩٠ اذا انطلق الجارح المعلم أو غير المعلم من غير ان يطلقه لم يحل أكل ما قتل الا أن تدرك فيه بقية من الروح فيذكى ويؤكل ودليل ذلك

٤٧٦ المسألة ١٠٩١ كل من رمى بسهم مسموم فوجد الصيد ميتاً لم يحل أكله الا إن كان السهم انفذ مقاتله وبرهان ذلك

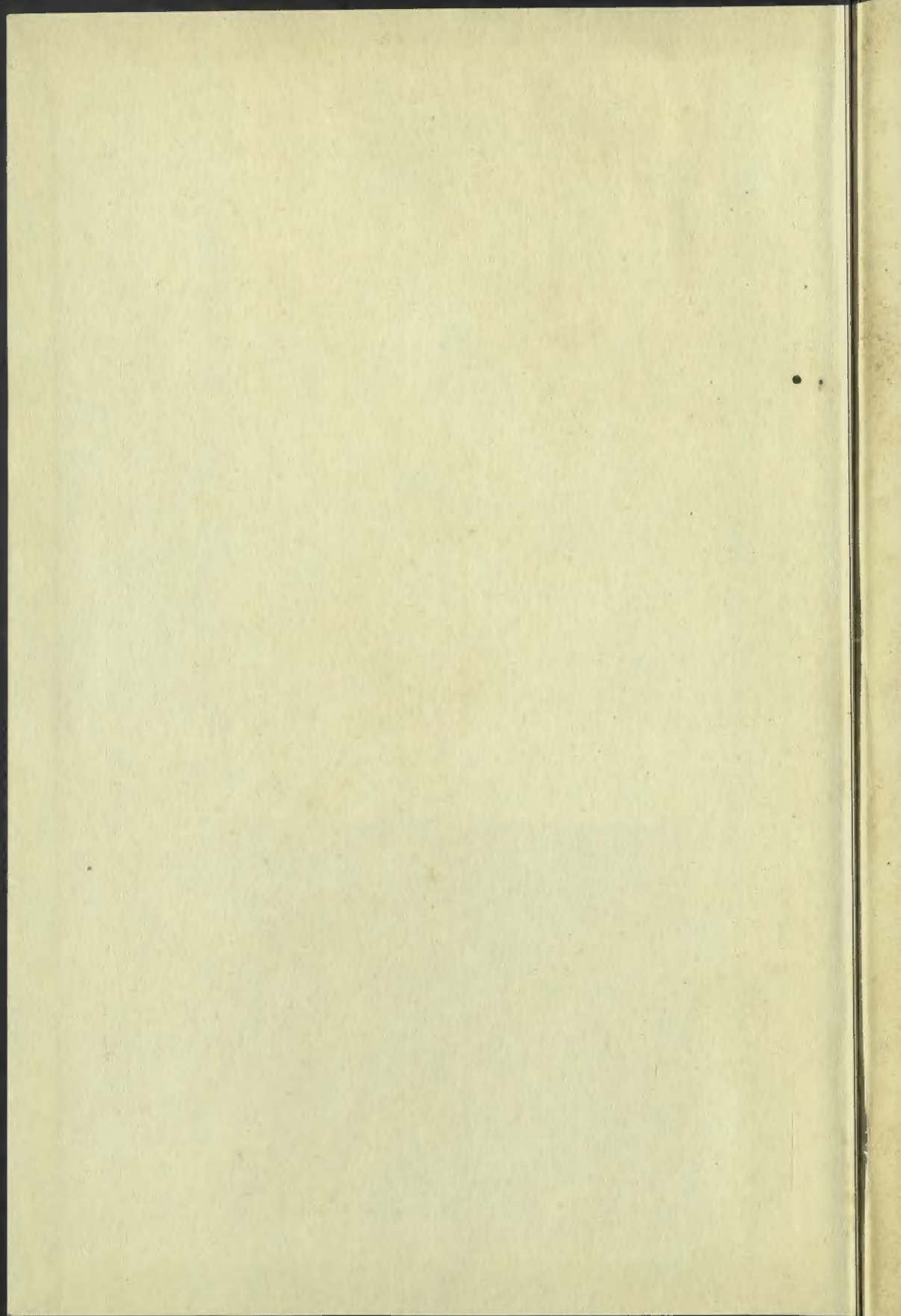
« المسألة ١٠٩٢ كل جارح معلم خلال أكل ما قتل كما ذكرنا سواء علمه وثنى أو مسلم وكذلك الصيد بسهم صنعته وثنى أو مسلم ودليل ذلك
« المسألة ١٠٩٣ من تصيد بجراح أخذ بغير حق فلا يحل أكل ما قتل وبرهان ذلك

٤٧٧ المسألة ١٠٩٤ من وجد مع جارحه جارحاً آخر أو سبعاً لم يدريهما قتل الصيد فهو ميتة لا يحل أكله الا أن تدرك ذكاته فيذكى فيحل ودليل ذلك

« المسألة ١٠٩٥ لا يحل امساك كلب أسود بهيم أو ذى نكتتين لا لصيد ولا لغيره ولا يحل تعليمه ولا أكل ما قتل من الصيد أصلاً الا أن تدرك

صفحة	صفحة
٤٩٩ استدلال المصنف على ان كل ما اسكر	ذكاته ولا اتخاذ كلب سوى ذلك
قليله وكثيره حرام باحاديث صحاح	أصلا الا لزوع أو ماشية أو ضرورة
سرد جملة صالحة منها	خوف وبرهان ذلك
٥٠٤ رد قول الطحاوى انما اهرقوا الخمر	٤٧٨ المسألة ١٠٩٦ من خرج بجارحه
في المدينة خوف ان يزدوا منه	فارسله وسبى ونوى ما أصاب من
فيسكروا	الصيد فسواء فعل كل ذلك في منزله
٥٠٦ المسألة ١٠٩٩ حد الاسكار الذي يحرم	أو في الصحراء ما أصاب في ذلك
به الشراب ويتنقل به من التحليل الى	الارسال من الصيد فقتله فاكله
التحريم هو ان يبدأ فيه الغليان ولو	حلال ودليل ذلك
بحبابة واحدة فأكثر ويتولد من	■ المسألة ١٠٩٧ لا يحل بيع كلب أصلا
شربه والا كثار منه على المرء في	لا المباح اتخاذه ولا غيره وبرهان ذلك
الأغلب ان يدخل الفساد في تمييزه	
ويخلط في كلامه وبرهان ذلك	٤٧٨ ﴿كتاب الاشربة﴾
وأقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	■ المسألة ١٠٩٨ كل شيء أسكر كثيره
٥٠٨ المسألة ١١٠٠ ان نبذ تمر او رطب او	أحدا من الناس فالنقطة منه فما فوقها
زهو أو بسر أو زبيب مع نوع منها	الى أكثر المقادير خمر حرام ملكه
أو نوع من غيرها أو خلط نبيذ أحد	وبيعه وشربه الخ وبرهان ذلك
الأصناف بنبيذ صنف منها أو من	وبيان مذاهب علماء الامصار في
غيرها الخ حرم شربه اسكر أم لم	ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
يسكر ودليل ذلك وبيان أقوال	بما تسربه النفوس وتشرح له
المجتهدين في ذلك وذكر براهينهم	الصدور وقد أطلال المصنف رحمه
وتحقيق المقام بما يبيح النفس ويشرح	الله تعالى تحرير ذلك وأجاد
الصدر	
٥١٤ المسألة ١١٠١ الابتداء في الختم	٤٨٦ ذكر آثار عن الصحابة تدل على جواز
والنقيير والمرفت والمقير والدباء	الشرب اذا لم يسكر وبيان ضعفها
والجرار البيض والسود والخمر	٤٩٣ كلام الطحاوى في قوله عليه السلام
والخضر الخ حلال وبرهان ذلك	«الخمر من هاتين الشجرتين النخلة
ومذاهب علماء السلف في ذلك	والعنبية» ورد زعمه من وجوه

صفحة	صفحة
٥١٦	المسألة ١١٠٢ اباحة الخمر لمن اضطر اليها ودليل ذلك
٥١٧	« المسألة ١١٠٣ كل ما لا يحل شربه فلا يحل يعبه ولا امساكه ولا الاتفاف به فمن خلله فقد عصى الله وحل أكل ذلك الخمر الا ان ملكه قد سقط وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
٥١٨	المسألة ١١٠٤ لا يحل كسر أواني الخمر من حاكم او غيره ومن كسرها فعليه ضمانها لكن تهرق وتغسل وبيان مذاهب العلماء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام
٥١٩	المسألة ١١٠٥ فرض على من اراد النوم ليلا ان يوكى قربته ويخمر آتيته ولو بعود يعرضه عليها ويذكر اسم الله عليه على ذلك وعليه ان يخرج النار من بيته ويطفى السراج وبرهان ذلك
٥١٩	المسألة ١١٠٦ لا يحل الشرب من قم السقاء ودليل ذلك
٥٢٠	المسألة ١١٠٧ لا يحل الشرب قائما وأما الأكل قائما فباح وبرهان ذلك
٥٢١	المسألة ١١٠٨ لا يحل النفخ في الشرب ويستحب ان يبين الشارب الاناء عن فمه ثلاثا ودليل ذلك
٥٢٢	المسألة ١١٠٩ الكرع مباح وبرهان ذلك
٥٢١	المسألة ١١١٠ الشرب من ثلبة القدح مباح ودليل ذلك
٥٢٢	« المسألة ١١١١ من شرب فليناول الأيمن منه فالأيمن لا بد كائنا من كان ولا يجوز مناولة غير الأيمن الا بأذن الأيمن وبرهان ذلك
٥٢٣	المسألة ١١١٢ ساقى القوم آخرهم شربا ودليل ذلك
٥٢٣	« كتاب العقيدة »
٥٢٣	المسألة ١١١٣ العقيدة فرض واجب يجبر الانسان عليها اذا فضل له عن قوته مقدارها وهى عن كل مولود يولد للانسان حيا أو ميتا ان كان ذكرا فشاتان وان كان أنثى فشاة وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الكتاب
٥٢٣	تحقيق معنى العقيدة
٥٣١	مذهب المصنف أن الذى عقت به فاطمة رضى الله عنها هو غير الذى عاق به رسول الله ﷺ
٥٣٢	خاتمة طبع هذا الجزء
٥٣٣	« تنبيه فيه بيان تصحيح هذا الجزء ومقدار العناية به
٥٣٣	« تصحيح غلط وقع في هذا الجزء من بعض عمال المطبعة وبيان سببه
٥٣٣	فهرست الجزء



DATE DUE

[illegible]

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00530434

AUB. LIBRARY

